

□ مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال

د . عبد الملك عودة

□ ضبط التسلح جنوب البحر الابيض المتوسط

د . عبد المنعم سعيد
د . محمد قدرى سعيد

الجوانب القانونية للأزمة الليبية الغربية

د . عبد الله الأشعل

□ الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية

د . محمد سعيد ابوعامود

□ الانتخابات الاوروبية : الظواهر السياسية الجديدة والمسارات المستقبلية [ملف العدد]

إشراف : نبيل عبد الفتاح

□ تطورات الاقتصاد العالمى والمؤشرات الجديدة

عمرو مصطفى كمال

١٠٩

يوليو ١٩٩٢

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع

السياسة الدولية

• مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
• صدر العدد الأول في اول يوليو ١٩٦٥

اسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د . بطرس بطرس غالى

سعر بيع النسخة

داخل مصر : ٣ جنيهات

سوريا ٥٠ ليرة ، لبنان ١٧٠٠ ليرة ، الاردن ١٥٠٠ فلس ، الكويت ١٠٠٠ فلس ، السعودية ١٥,٠٠ ريال ، تونس ٢٥٠٠ مليم ، المغرب ٤٠,٠٠ درهم ، البحرين ١٥٠٠ فلس ، الدوحة ١٥,٠٠ ريال ، دبى ١٥,٠٠ درهم ، ابو ظبى ١٥,٠٠ درهم ، مسقط ١٥٠٠ بيزة ، الجمهورية اليمنية ٥٠ ريال ، غزة/ القدس ٢٠٠ سنت ، لندن ٤٠٠ بنى ، استراليا ٦٠٠ سنت

□ مكتبة السياسة الدوليـة :

□ ملف السياسة الدوليـة :

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ١٢ جنيها اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا . باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦



أربعون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢

سوف تظل ثورة يوليو ١٩٥٢ بما احدثته من تغيرات شاملة وعميقة فى كافة نواحى الحياة فى مصر ، وفى علاقاتها الخارجية ، محلا للبحث والتقييم . ولاشك أن مرور اربعين عاما على قيامها يتيح فرصا اكبر لبحث اكثر موضوعية للثورة ، خاصة من حيث ابعادها ، وخصائصها ، ونتائجها ، وأثارها بعيدة المدى .

واذا كنا فى مجلة السياسة الدولية نهتم بالبعد الدولى لثورة يوليو ، أو على وجه التحديد ـ السياسة الخارجية لثورة يوليو وعلاقاتها الدولية ، فان احد الموضوعات الاكثر إثارة واهمية هنا هو المقارنة بين السياسة الخارجية لثورة يوليو ، وبين السياسات الداخلية لها وربما كان السؤال الهام ونحن على ابواب العام الواحد والاربعين من عمر ثورة يوليو ، هو : ايهما كان اكثر استمرارية وفاعلية سياسة يوليو الخارجية أو سياساتها الداخلية ؟ اذا اتفقنا على ان المبادىء العامة ، والسياسات التفصيلية ليوليو ، على كافة الاصعدة جرت صياغتها فى العقد بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات تقريبا ، فلا شك أن بامكان المراقب المحايد الآن استنتاج ان سياسة يوليو الخارجية ، كانت اكثر إستمراراً واكثر فاعلية من سياساتها الداخلية .

وبالرغم من النوايا الطيبة التى صاحبت هذه السياسات الداخلية على امل تحقيق الديمقراطية «الحقيقية» لكافة فئات الشعب ، وانجاز التنمية الاقتصادية الشاملة والسريعة ، وبالرغم كذلك من أن تلك السياسات كانت جزءا من موجة عامة شملت اقطارا عديدة حديثة الاستقلال فى ذلك الحين ، الا انه من الثابت الآن ان تلك السياسات اثبتت اخفاقها ، ولذلك لم يكن غريبا ان نظام يوليو فى مرحلته الساداتية ، ثم المباركية ، نسخ هذه السياسات ، واستبدل بها سياسات اخرى : نحو الديمقراطية التعددية سياسيا والانفتاح والتحرير اقتصاديا .

غير ان الامر يختلف بوضوح على صعيد السياسة الخارجية ! فالمبادىء الاساسية التى اعلنتها ثورة يوليو فى عقدها الاول والدور الذى تصورته لمصر ومجالات الحركة التى حددتها ، مازالت سارية فى جوهرها حتى الآن . وكما يقول د . على الدين هلال ، فان محور حركة ثورة يوليو كان هو تعظيم الاستقلال الوطنى لمصر باعتبارها قائدة العمل القومى وكونها الدولة النموذج .. و « ان تحليل خطابات الرئيس جمال عبد الناصر تبين اولوية وسبق قيمة الاستقلال الوطنى ، وتحرر الارادة السياسة ، مقارنة بالقيم السياسية الاخرى . بل أن هذه القيم والممارسات السياسية كانت فى تقديره طريقا لتحقيق وتكريس الاستقلال الوطنى »[1]. ووفقا لما يقول بهجت قرنى ، فإن مصر عبد الناصر رأت السياسة الخارجية باعتبارها دورا تقوم به الدولة على المسرح العالمى ، سواء كمبادىء عامة تعبر عن مفهوم معين لهذا الدور أو كترجمة له الى سلوك فعلى سواء فى شكل قرارات هامة أو تصرفات يوميا .[2]

اما حدود هذا الدور فقد حددها جمال عبد الناصر مبكرا للغاية فى كتيب فلسفة الثورة فى الدوائر الثلاث المشهورة أى : الدائرة الافريقية ، والدائرة العربية ، والدائرة الاسلامية، مع اعطاء اولوية للدائرة العربية ، فضلا عن الاضافة التى حدثت ـ بعد ذلك ـ لما يمكن أن يسمى عدم الانحياز .

غير ان الأمر الهام هنا ، هو أن التحولات التى شهدتها مصر فى النصف الثانى من السبعينات بما قد يوحى بالخروج عن جوهر هذه المبادىء أو بعضها ، انما تبدو الآن ـ فى سياق التوجه العام للسياسة المصرية ـ تحولات مؤقتة او حتى « شكلية » الى حد بعيد بالقياس لمبادئها ومجالاتها الاصلية ، على عكس ما حدث على صعيد التحولات الداخلية (السياسية والاقتصادية) .

---

(١) د . على الدين هلال (محرر)، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ـ الاستقلال الوطنى (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٢٠ .

(٢) بهجت قرنى . المعادلة الصعبة فى السياسة الخارجية المصرية، فى السياسة الدولية ، عدد ٦٩ ـ يوليو ١٩٨٢ ، ص ١٣٦ .

ان هذه الاستمرارية والثبات النسبيين فى توجهات ثورة يوليو الخارجية ، مقارنة بتلك الداخلية ، انما يمكن ان تعزى لاكثر من سبب :

اولا : ان المناخ الدولى قبل قيام الثورة مباشرة كان مناخا جديدا ، انطوى على تغيرات هائلة ، قلبت شكل العالم كله وشاركت فيه قوى عديدة ، انطوت على اكثر من عنصر هام لظهور وتبلور سياسة خارجية : اقل مدعاة للخلاف بين القوى الوطنية المختلفة ، واكثر مواتاه لقيام الثورة ، واوفر فرصة لقيامها بدور فاعل ونشيط على الصعيد الدولى :

- فالميل الواضح للتعامل المصرى المستقل مع الموقف الدولى بما فى ذلك رفض الارتباط بالاحلاف الاستعمارية ، كان ملمحا بارزا للحركة الوطنية المصرية قبل الثورة وهو ما بدا - مثلا - فى موقف حكومة الوفد الاخيرة من مشروع حلف شرقى البحر المتوسط عام ١٩٥١ ، وكذلك فى موقف هذه الحكومة من الحرب الكورية ، ولذلك فعندما استمرت حكومة يوليو فى ذلك الموقف انما كانت تسير على نهج اصيل فى الحركة المصرية .

- والتناقض فى المصالح بين الامريكيين والانجليز كان فى مقدمة العوامل الجديدة التى حاولت الحركة الوطنية المصرية قبل الثورة استغلالها ولكن هذا العنصر كان اكثر اغراء وفاعلية لقيادات الضباط الاحرار التى احسنت استغلاله والاعتماد عليه لتدعيم سلطتها لحظة قيام الثورة وسنواتها الاولى .

- والظروف والمؤسسات الجديدة التى انطوى عليها عالم ما بعد الحرب الثانية أتاحت فرصا كبيرة لبلد صغير - مثل مصر الثورة - للعب دور فعال فى السياسة الدولية . مثل قيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التى قامت على مبدأ المساواة بين كافة الدول ، وظهور الاتحاد السوفيتى وتفجر الحرب الباردة ، بما ترتب على ذلك من ظهور دواعى الحياد وعدم الانحياز بين الكتلتين البازغتين وتصاعد الحركة الوطنية المعادية للاستعمار فى كافة ارجاء العالم الثالث ، وبروز الانقسام بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة - المتخلفة ، ثم اخيرا ظهور مخاطر السلاح النووى ، والحاجة الى الحد من انتشاره وخفض التسلح بشكل عام . ان هذه القضايا ، بتفاعلها مع الموقع الجغرافى الفريد لمصر ، ووزنها الثقافى فى اقليمها وفى العالم الثالث ، وكذلك مع الشخصية الطموحة ذات التوجه الاستقلالى الحاد لدى عبد الناصر ، اسهمت كلها فى تبلور سياسة خارجية مصرية معبرة عن حقائق الجغرافيا والتاريخ وقادرة على النمو والاستمرار .

ثانيا : ان قيام ثورة يوليو واكب - على الصعيد الاقليمى - تغيرا جذريا على خريطة العالم العربى والشرق الاوسط ، وهو ظهور دولة اسرائيل . بل ان حرب فلسطين كانت - كما هو معروف - احد العوامل الرئيسية التى عجلت بقيام الثورة . لقد ادى هذا العامل الجديد والخطير الى حدوث تغير اساسى فى اولويات سياسة مصر الاقليمية من الاهتمام بالجنوب (السودان ووادى النيل) الى التركيز الاكبر على الشمال الشرقى (فلسطين واسرائيل والمشرق العربى) بل لعل الاسراع الى حل المسألة السودانية فى سنوات الثورة الأولى انما يعود الى تقدير قادة يوليو (الذين سبق انغماسهم فى حرب فلسطين) لطبيعة التهديد الجديد .

غير ان التوجه العربى الحاسم لثورة يوليو انما كان بدوره امتدادا لتوجه سابق فى الحركة الوطنية المصرية فى عقودها السابقة على الثورة .

ثالثا : انه اذا كانت الخصيصة الاساسية للنظام السياسى لثورة يوليو - كما تبلور فى العقد بعد منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات - هو تركيز كل السلطات والوظائف فى جهاز الدولة (بدمج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية ، وسيطرة الاخيرة على السلطة القضائية ، والغاء الاحزاب ، ثم السيطرة المركزية على الاقتصاد وكذلك على الثقافة والاعلام) فان هذه الخصيصة ما كان يمكن ان تؤثر بالسلب كثيرا على صياغة السياسة الخارجية من حيث المبدأ (وان اثرت بالقطع - على سلامة كثير من قراراتها الحيوية) . وبعبارة اخرى ، يمكن القول ، انه اذا كان مثل هذا التوجه الرسمى والمتمحور حول دور الدولة فى السياسة الخارجية قد اثر سلبا على بعض ابعاد السياسة المصرية (مثل العلاقات المصرية السودانية) ، فان هذا ليس هو القاعدة فى توجه تلك السياسة التى اندفعت الى عدم الانحياز والوحدة العربية ، والتضامن الافريقى ، ودعم العلاقات بالعالم الاسلامى .

ان هذا التراث الهائل لسياسة يوليو الخارجية سواء فى مرحلتها الناصرية ، او فيما بعد فى عهدى الرئيس السادات ثم الرئيس مبارك ، ما يزال يطرح حتى اليوم المزيد من القضايا والتساؤلات للاجتهاد فى البحث والتحليل . ولذلك ، وبمناسبة الذكرى الاربعين لقيام ثورة يوليو ، فقد اهتممنا فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وفى « السياسة الدولية » بمواكبة هذه الذكرى من خلال اصدار كتاب عن الذكرى الاربعين للثورة قامت باعداده وحدة الدراسات التاريخية للمركز باشراف رئيسها الدكتور/ رؤوف عباس ، وبمشاركة مجموعة من المع وافضل اساتذة التاريخ المصريين . اما السياسة الخارجية ليوليو فسوف تكون موضوع اول كتاب يصدر فى سلسلة « كتاب السياسة الدولية » ، التى سوف تتضمن - بالاساس - الكتابات التى سبق ان قدمتها مجلة « السياسة الدولية » فى كافة القضايا الحيوية ، تركيزا للفائدة ، ولاتاحة الفرصة - للاجيال الجديدة التى لم تعاصر السياسة الدولية فى عقودها السابقة - للافادة من تراثها الكبير فى الدراسات السياسية والذى تراكم طوال سبعة وعشرين عاما .

أسامة الغزالى حرب



مستقبل جنوب السـودان

بين وحدة الدولة أو الانفصال

د . عبدالملك عودة

استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

ترصد هذه الدراسة نظرة وسياسة نظام الحكم المركزى فى العاصمة السودانية تجاه وضع أقليم وقضية جنوب السودان منذ غزو جيش محمد على باشا وظهور كيان الدولة السياسى الموحد اعتبارا من عام ١٨٢١ ثم قيام الدولة الوطنية فى السودان عام ١٩٥٦ وما بعد هذا من تطورات وأحداث تتوالى وتتفاعل حتى عام ١٩٩٢ . وعلى الجانب الآخر من عملية الرصد والعرض نتابع مواقف وآراء الجنوبيين السودانيين ورد الفعل المتغير تجاه سياسة الدولة فى نفس هذه الفترة الزمنية . ولذلك سوف تقتصر الدراسة على ما يتعلق مباشرة بأوضاع الأقليم الجنوبى ونمو الفجوة الاجتماعية والثقافية بينه وبين شمال السودان ، وما ترتب على هذا من فجوة سياسية ونزاع عسكرى ممتد من عام ١٩٥٥ حتى اليوم .

وفى التمهيد للدراسة نرى وجوب تحديد المصطلحات المتداولة فى دراسة هذا الموضوع ، وذلك تحديدا للمواقف تجاه الموضوع على النحو التالى :

١ ـ لقد تم تسييس المصطلحات الجغرافية والأنثروبولوجية ، ومن ثم تداولت بالاستعمال فى الدراسات السياسية ، ومن بين هذه المصطلحات جنوب السودان وشمال السودان ، والقول بأن شمال السودان عربى ، وجنوب السودان أفريقى زنجى ... وما يتفرع عن هذا من معان أو إضافات أو تفسيرات . ومع قرارنا بأن دارسى الجغرافيا والأنثروبولوجيا قد وضعوا تعريفات محددة لكل مصطلح فى دائرة إهتماماتهم الأكاديمية ، إلا أن نقل المصطلح وتداوله فى الدراسات السياسية والاعلامية قد ترتب عليه تثبيت صورة غير حقيقية عن إنقسام السودان بصورة شبه مطلقة الى شمال وجنوب وتنميط السكان ثقافيا وإثنيا ولغويا وحضاريا طبقا لمدلولات هذا المصطلح ، ثم ترتيب وإستخراج مؤشرات ودلالات سياسية وإجتماعية وثقافية من هذا التقسيم الخطأ والمتداول . والحقيقة أنه فى داخل السودان تعيش قبائل وجماعات بشرية ولغوية

○ اصل هده الدراسه هو ورقة بعنوان حالة جنوب السودان قدمتها فى ندوة عن التعددية فى الدول العربية ، نظمها المركز الاردنى للدراسات والمعلومات فى عمان ٢٥ ـ ٢٧ اكتوبر ١٩٨٦ ، وقد قمت بإعادة النظر فى الموضوع بالتعديل والاستكمال من اجل النشر فى مجلة السياسة الدولية عام ١٩٩٢ . انظر مجلة الأفق العربى يصدرها المركز الأردنى للدراسات والمعلومات ـ عمان ـ العدد التاسع ـ شباط ١٩٨٧ .



واثنية ودينية لاتعبر عنها هذه الصورة المبسطة لتقسيم البلاد الى شمال وجنوب .

٢ ـ قضية جنوب السودان لايمكن إعتبارها القضية الوحيدة فى داخل البلاد . وفى هذا المجال نشير للتالى :

أ ـ فى شمال السودان يعيش شعبه النوبة (النوبيين) وهو شعب له إمتدادات وقرابات أثنية ولغوية مع شعب النوبة فى جمهورية مصر ، وفى شرق السودان تعيش قبائل البجة (البجاة) ولها إمتدادات وقرابات أثنية ولغوية مع قبائل تعيش فى مصر وفى أريتريا . وفى غرب السودان تعيش شعوب وقبائل مثل الفور والنوباويون (سكان جبال النوبا) وهم على إختلاف إثنى أو لغوى أو دينى مع باقى سكان شمال السودان . ولهم ـ ايضا ـ إمتدادات وقرابات إثنية ولغوية مع قبائل تعيش فى تشاد وبعض مناطق غرب أفريقيا ، أما فى جنوب السودان فتوجد أكثر من (٥٠٠) قبيلة متعددة اللغات والأديان والأصول الأثنية ، ولهم بوجه عام إمتدادات وقرابات إثنية ولغوية ودينية مع قبائل وشعوب تعيش فى جمهورية أفريقيا الوسطى وزائير وأوغندا وكينيا وأثيوبيا .

ب ـ بالنسبة لدلالات ومؤشرات الاحصاءات ، يقرر أول تعداد للسكان فى عام ١٩٥٦ بأن البلاد بها ٧٥٢ قبيلة ، وأنهم يتحدثون ١١٤ لغة مكتوبة ومنطوقة ، ومن بين هذه اللغات توجد ٥٠ لغة فى جنوب السودان ، وبالنسبة للأصول الأثنية يتضح أن ٤٠٪ من إجمالى السكان عرب أو ينتسبون إلى قبائل عربية ، وأن ٣٠٪ من إجمالى السكان جنوبيون من أصول أفريقية ، وأن ١٢٪ من السكان من قبائل فى غرب أفريقيا ، وأن ١٢٪ نوباويون وبجاة ، وأن ٣٪ نوبيون ، وأن ٣٪ أجانب ومولدون . وبالنسبة للتقسيم اللغوى فى البلاد فإن ٥١٪ من السكان يتكلمون العربية ، وأن ٤٨٪ يتكلمون لغات ولهجات أخرى .

والتحفظ الواجب إثباته أمام هذا التنوع الثقافى والاجتماعى هو ما يتعلق بدقة الأرقام وصحتها وما حدث بشأنها من تطور وتغيير منذ ذلك التاريخ البعيد .

جـ ـ شهدت جمهورية السودان منذ السبعينيات حتى اليوم آثار أزمة الجفاف والتصحر وما ترتب عليها من إنتقال السكان من أماكن إقامتهم ، وما قدم إليها من هجرات عبر الحدود الدولية من غرب أفريقيا ومن أثيوبيا وأرتيريا . إضافة إلى هذا ظهرت آثار ونتائج النزاعات المسلحة والحروب الأهلية التى دارت فى السودان والدول

المجاورة طوال الفترة الزمنية السابقة . وهذا مؤشر تضاف نتائجه إلى التنوع والتعدد الثقافى والاجتماعى ، وما يترتب عليه من عدم إستقرار سياسى وإقتصادى .

٣ ـ البعد التاريخى أيضا له دلالات بالنسبة لقضية جنوب السودان . فهى تعتبر جزءا من التراب الوطنى السودانى ، ومن ثم فهى جزء من الوطن العربى . وسوف نجد هذه الدلالات وما يرتبط بها نتائج ومعان خلال المناقشات والآراء المنوعة التى طرحت بشأن دستور الدولة وخيارات الانتماء والهويـة للوطن السودانى . ويحدد هذا البعد التاريخى النقاط التالية :

أ ـ اعلن إستقلال جمهورية السودان يوم أول يناير ١٩٥٦ ، وإنضمت فى نفس العام الى جامعة الدول العربية . وبهذا الانضمام إلى عضوية الجامعة اصبحت جميع أقاليم الدولة بما فيها الجنوب جزءا من التراب القومى العربى .

ب ـ تم إستقلال جمهورية السودان على أساس الحدود الموروثة عن عهد الحكم الأجنبى الذى سبق عهد الاستقلال . وفى ظل الحكم الأجنبى كان الاتجاه الادارى والسياسى هو إنشاء نظام إدارى وعسكرى وثقافى منفصل فى منطقة جنوب السودان ، وكان هناك إتجاه سياسى سائد لدى الادارة الانجليزية فى ظل الحكم الثنائى الى فصل جنوب السودان فى صورة دولة مستقلة أو ضمه لأوغندا وشرق أفريقيا . ولكن السياسة الانجليزية حدث فيها تغيير ادى إلى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لمناقشة مستقبل الجنوب ، وكان قرار المؤتمر هو بقاء المديريات الجنوبية جزءا من السودان ، ومعنى هذا من الناحية القانونية أن قرار ١٩٤٧ هو الذى أدى إلى إعتبار مديريات جنوب السودان جزءا من التراب الوطنى السودانى .

ولهذين القرارين نتائج وأبعادا تاريخية وتنظيمية وسياسية تتشابك مع تعقيدات وتطورات قضية جنوب السودان طوال هذه الفترة محل الدراسة .

أولا
سياسات الحكم الأجنبى تجاه قضية جنوب السودان :

يغطى هذا القسم تطورات وأوضاع القضية فى ظل الحكم المصرى العثمانى والحكم الثنائى المصرى الانجليزى :

١ ـ فى ظل الحكم المصرى العثمانى :

فى عام ١٨٢٠ غزت جيوش محمد على باشا السودان ، وتم التوسع على فترات حتى تكونت الامبراطورية المصرية فى أفريقيا فى عهد الخديوى إسماعيل ، والدراسات التاريخية الموثوق بها (مصرية وسودانية) تشرح تطور الأوضاع والأحداث . وجملة القول أن الحكومة المصرية اقامت إعتبارا من عام ١٨٢١ نظاما إداريا مدنيا وعسكريا فى السودان تابعا للحكومة المركزية فى القاهرة ، ويقوم على دور المدينة فى حكم الاقاليم والى إقامة حاميات عسكرية فى مناطق معينة ، والى مد خطوط المواصلات البرية والنهرية ، والى فتح طرق التجارة الداخلية والخارجية ، بجوار ماكان معروفا ومطروقا من طرق التجارة عبر السودان وغرب افريقيا الى الشمال والشرق الأفريقى . وإضافة الى هذا بدأ الاهتمام بكشوف منابع النيل . وفى هذا المقام نشير إلى موضوع تجارة العاج وتجارة الرقيق . وإنه على الرغم من الالغاء الرسمى لتجارة الرقيق فى عهد الخديوى إسماعيل ، الا ان الواقع الفعلى يدل على إستمرار وتوسع تجارة الرقيق خارج مناطق شمال ووسط السودان .

وتضيف المصادر السودانية أن القبائل الجنوبية الكبرى كانت تسيطر على الممرات المائية الجنوبية ، وإنها كانت فى حالة إستقلال عن السلطات والممالك السودانية مثل سلطنتى سنار ودارفور ، ولكن بعد الفتح المصرى للسودان تمت السيطرة على مناطق الجنوب تدريجيا وبذلك ظهر الكيان السياسى العام لدولة السودان . وتشير بعض المصادر السودانية إلى ان نتائج هذه الحروب والتوسع العسكرى فى الجنوب للسيطرة عليه قد بذر بذور الريبة والعنف والكراهية والمقاومة فى العلاقات المتبادلة والمنظمة لأول مرة بين الشمال والجنوب .

ومن جانب آخر نشير إلى تجنيد ابناء القبائل والشعوب السودانية فى الجيش المصرى ، خاصة بعد عهد محمد على باشا ، وترتب على هذا ظهور ظاهرة الجهادية التى يشير إليها المؤرخون فى المؤسسة العسكرية المصرية ، وفى ظل الدولة المهدية ، كذلك ظهرت أيضا فى جيوش تجار الرقيق الكبار والتى قامت على أساس ظاهرة الجهادية .

ولكن الظاهرة التى تلفت النظر هى بدء تحركات بعثات التبشير فى مناطق السودان ، وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن البداية كانت فى الأعوام الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، وإن هذا النشاط توجه إبتداء الى جنوب السودان وغيره من الاقاليم البعيدة جغرافيا عن الوسط والشمال السودانى حيث كان الدين الاسلامى والثقافة العربية لهما السيادة . وتستأهل هذه النقطة نظرة جيوبوليتيكية لكشف اسباب تكثيف النشاط التبشيرى فى جنوب السودان وغيره من الأقاليم الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية بالمعنى الجغرافى ، وتدل النظرة الفاحصة على أن هذه المناطق هى الخط أو الموقع الذى يمكن عنده مواجهة إنتشار الاسلام ، وهى أيضا نقط وثوب لفتح الطرق إلى وسط وشرق أفريقيا ، حتى يمكن التمركز داخل القارة لمواجهة إنتشار الاسلام القادم عبر المحيط الهندى والمتقدم من سواحل أفريقيا الشرقية الى وسط أفريقيا بالمعنى الجغرافى العام . ومن ناحية أخرى فإن هذه الفترة التاريخية التى شهدت

التوسع في النشاط التبشيرى قد شهدت أيضا وتزامنت مع التسابق الاستعمارى الأوروبى لتقسيم أفريقيا والذى بلغ ذروته بعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ .

وقد شهدت هذه الفترة أيضا نتائج إختراع وتطوير أساليب العنف العسكرى الحديث مثل البندقية والمدفع .. إلخ ، وكل هذه العوامل تفاعلت وتشابكت وتركت آثارها على وحدة القبائل وهجراتها وإنتقالاتها من منطقة الى أخرى ، وإنتشار العداوات والنزاعات وتعميق مواريث الكراهية والريبة والشك ، وهذا تم فى ظل التوسع المستمر فى التجارة والنهب للموارد الأفريقية المنوعة ، وكذلك تجارة الرقيق التى شارك فيها تجار من جنسيات وأصول افريقية وأوروبية وآسيوية وعربية .

٢ ـ فى ظل الحكم الثنائى المصرى الانجليزى :

إرتبط إقرار الادارة الثنائية وسيطرة بريطانيا نهائيا على الغالبية العظمى من مناطق حوض النيل ، بتسويات الصراع الدولى فى مناطق أعالى النيل بين إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والمانيا ، وكذلك تحديد مناطق النفوذ الاثيوبى ، وما تبقى من مناطق النفوذ للمصرى بعد الاحتلال الانجليزى لمصر . ونشير فى هذا المقام إلى المشروعات الأمبراطورية التى بموجبها حاولت بريطانيا السيطرة فى افريقيا إبتداء من جنوب أفريقيا وإمتدادا نحو الشمال الى مناطق روديسيا ونياسالاند ثم أوغندا والسودان حتى مصر . وكان يصاحب هذه السيطرة خطط وتصورات لمد طرق السكك الحديدية عبر القارة الأفريقية (أفكار سيسل رودس) .

ويتوجب فى هذه الفترة الاشارة إلى أن السودان قبل إقرار الادارة الثنائية قد شهد قيام الحكم الوطنى فى ظل الدولة المهدية ، وقد قامت هذه الدولة على أساس الهوية الاسلامية لنظام الحكم وللقائمين بإدارة البلاد وتسيير علاقاتها الداخلية والخارجية . وأن الثورة المهدى فى السودان كانت حركة وطنية فى إطار مفهوم الجامعة الأسلامية ولمقاومة الغارة الأوروبية على العالم الاسلامى . وتشير بعض المصادر السودانية إلى أن القبائل الجنوبية الكبرى قد قاومت سيطرة الدولة المهدية بعد إنهيار الحكم المصرى العثمانى ، وقاوموا أيضا إمتداد الحكم الثنائى إلى مناطق الجنوب ، ولكن هذه المقاومة إنهارت وتمت السيطرة الكاملة للادارة المركزية من العاصمة السودانية فى ظل الحكم الثنائى .

وفى عهد الحكم الثنائى تم رسم وتنفيذ شبكة للمواصلات البرية والسكك الحديدية ، وتم تطبيق نظام الحكم غير المباشر لادارة القبائل والتجمعات البشرية عن طريق رؤساء وزعماء ونظار القبائل . كما تم تحديد وترسيم الحدود السياسية للسودان المصرى الانجليزى من خلال مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المجاورة ، والقوى الأجنبية المسيطرة على البلاد والمناطق المجاورة للسودان . وبالنسبة لبعثات التبشير المسيحية فقد عاودت الضغوط للعودة الى السودان بعد طردها من السودان فى ظل الدولة المهدية . وأخيرا سمحت الادارة الحكومية لها بالعودة وبالعمل فى ميدان الدين والتعليم مع تقسيم الاقليم الجنوبى إلى مناطق نشاط لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الأوروبية والامريكية . ومع ملاحظة أن الكنائس الشرقية لم يكن لها نصيب فى هذا التوزيع والتخصيص الوظيفى والجغرافى .

وفى ميدان التنظيم والادارة أصدرت الحكومة البريطانية عدة قوانين ولوائح لتنظيم اوضاع الجنوب فى العشرينيات من هذا القرن ، مثل قانون الجوازات والهجرة وقانون المناطق المغلقة وقانون الرخص والتجارة ، وتم تطبيق هذه الأوضاع أيضا على مناطق أخرى من السودان بمستويات منوعة وهى دارفور وكردفان والجزيرة وكسلا .

وبالنسبة للمديريات الثلاث الجنوبية نجمل فيما يلى آثار ونتائج هذه التطبيقات والسياسات :

أ ـ **التعليم وتكوين النخبة الجديدة** : إرتبط التعليم بالنشاط الكنسى ، وتم وضع مناهج ومقررات دراسية للتعليم الابتدائى والفنى ، وتوقف التدريس باللغة العربية واصبحت اللغة الانجليزية هى لغة التعليم ، ومع مرور الزمن تمت تصفية الخلاوى والمدارس العربية ، ومنع تعيين مدرسين يأتون من شمال السودان . ومن ناحية ثانية بدأت محاولات تطوير اللغات واللهجات القبلية وكتابتها بالأبجدية اللاتينية وتعليمها للطلاب ، كما أصدرت الكنائس والمراكز التبشيرية صحفا ومطبوعات للتداول فى منطقة الجنوب .. إلخ .

ب ـ **الجيش والبوليس** : تمت تصفية التنظيم العسكرى السودانى المتبقى من عهد دولة المهدية ، وتم الحاق الضباط السودانيين الشماليين والمسلمين فى قوات الجيش المصرى التى حددت إتفاقية الحكم الثنائى حجمها ووظيفتها فى السودان . ومنذ عام ١٩١٠ بدأت السياسة البريطانية فى إنشاء تنظيمات عسكرية بوليسية خاصة فى الجنوب ومنفصلة عن تنظيمات شمال السودان ، وبلغت هذه السياسة ذروتها بإنشاء الفرقة الاستوائية رسميا عام ١٩١٧ . وعين لها ضباط إنجليز للتدريب والقيادة ، واقتصر إختيار الجنود فى الفرقة على أبناء القبائل الجنوبية ومنع تجنيدهم فى قوة جيش السودان (الشمال) . وأيضا تم تنظيم فرق جهاز الشرطة وحراس السجون الخاصة بالأقليم الجنوبى من أبناء الجنوب وبدون أن ينضم معهم احد من أبناء الشمال .

جـ ـ **الادارة المدنية** : تم إنشاء تنظيم إدارى جنوبى من حيث الأفراد والعاملين ومن حيث النطاق والمدى

الجغرافي للادارة ، وصدرت قوانين ولوائح تنص على تعيين الجنوبيين وخريجي المدارس الجنوبية في إدارة الأقليم ، كما صدرت جداول خاصة للمرتبات وللتعيينات وللترقيات ، وهذه الأوضاع جميعها منفصلة عن الأوضاع التي تم ترتيبها في شمال السودان ، وأيضا نصت القوانين على عدم تعيين الجنوبيين في الجهاز الاداري في الشمال .

د ـ البيئة الاجتماعية والاقتصادية : تمت تغييرات في تكوين هذه البيئة نتيجة لما سبق من تنظيمات ، وأيضا لعدد من الاجراءات مثل تحديد العطلة الأسبوعية بيوم الأحد ، وفرض اللغة الانجليزية لتكون لغة التعامل والتواصل (Lingua Franca) ومنع الزى الشمالي وهو الجلابية والعمامة البيضاء ومنع بيعه في المحلات التجارية ، وإصدار عدد من اللوائح والقواعد المنظمة للاتصالات الانسانية بين سكان الشمال وسكان الجنوب ، وكذلك تم إخراج التاجر الشمالي من السوق الجنوبية نهائيا ، وتم إنشاء عدد من المشروعات الزراعية ومشروعات الخدمات في إطار تصور إقتصادي منفصل للأقليم الجنوبي عن شمال السودان .. إلخ .

ومعنى ما سبق هو أن مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل الوطني قد عطل وجودها وتأثيرها في الحاضر وفي المستقبل المرئي ، ولهذا ساد في الكتابات التاريخية والسياسية ان سياسات الحكومة البريطانية كانت هي الاتجاه نحو فصل الجنوب في صورة دولة مستقلة او في صورة اندماج ووحدة مع اوغندا وشرق افريقيا ، وبالاضافة الى هذا ، فان استعمال اللغة الانجليزية في الجنوب اصبح وسيلة التواصل بين النخبة والادارة ، ونظرا لعدم وجود لغة اخرى تنتشر بشكل عام ، فقد اصبحت ايضا لغة التعامل والتواصل بين النخبة الجديدة وقواعدها الشعبية والقبلية ، وهذه النقطة فيها اختلاف عما حدث في شمال السودان فقد تحولت اقسام هامة ومؤثرة من النخبة السياسية والادارية والمهنية الى استعمال اللجنة الانجليزية كاداة للتواصل وللتعامل فيما بينها وبين بعضها البعض ومع الادارة الانجليزية ايضا ، ويرجع ذلك الى ان عددا من مؤسسات التعليم وخاصة التعليم العالي كان يستعمل اللغة الانجليزية اداة ولغة في مجال التعليم ، ومع ذلك ظلت اللغة العربية هي اداة التواصل والتعامل بين النخبة وبين قواعدها الشعبية والقبلية في أغلب مناطق شمال السودان . وهذه نقطة انطلاق سوف تظهر اثارها ونتائجها مع بدايات الحركة الوطنية ومطلب التحرر الوطني ثم قيام الحكومة الوطنية في السودان بعد الاستقلال .

٣ ـ مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قامت حكومة حزب العمال في بريطانيا بتطبيق سياساتها الخاصة بتصفيه وتحويل الامبراطورية الى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة . وفي نفس الفترة كانت الحركة الوطنية السودانية في الشمال قد صعدت من نشاطها وضغوطها ضد السياسات الانجليزية في البلاد وخاصة في مناسبة قيام الادارة البريطانية بانشاء المجلس الاستشاري ثم الجمعية التشريعية في شمال السودان .

وعلى الجانب الاخر من الصورة كانت البعثات التبشيرية وحلفاؤها من الاداريين في حكومة السودان وفي اجهزة الحكم في لندن يضغطون من اجل السير قدما نحو فصل جنوب السودان عن الشمال . وفي هذا الجو العام وفي اطار متغيرات الساحة الاقليمية والدولية وتصاعد قوة الحركة الوطنية المصرية ، قررت الحكومة البريطانية مناقشة الموقف واتخاذ قرار بشأن بدائل المستقبل في الجنوب . وبدون دخول في التفاصيل اذ هي موثقة في المصادر المنوعة عن هذه الفترة ـ تقرر عقد مؤتمر في مدينة جوبا في يونية ١٩٤٧ ، وحضر المؤتمر عدد من الاداريين الانجليز ، و ١٧ زعيما من رؤساء القبائل ونظارها في الجنوب ، و ٦ من ابناء شمال السودان ، وتشرح الدراسات التاريخية والسياسية السودانية تفاصيل عقد المؤتمر ومناقشاته وقراراته ، وفي هذا المؤتمر تأكدت رغبة ابناء الجنوب في بقاء جنوب السودان في وحدة سياسية مع الشمال ، ورفض افكار ودعوات الانفصال او الوحدة مع اوغندا وشرق افريقيا . وفي هذا الاطار ونشير الى الملاحظات التالية :

١ ـ بصدور قرار مؤتمر جوبا تنتهي فترة الانفصال الأولى بين الجنوب والشمال ، اذ صدرت عقب ذلك قرارات عدة تفتح الحدود وتبيح الانتقال بين الشمال والجنوب في البلاد

ب ـ طرح بعض ابناء الجنوب خلال المناقشات الشكوك والريبة والمخاوف الموجودة في نفوسهم تجاه ابناء الشمال ، وتأسيسا على ذلك ظهر مطلب الفيديرالية بين الجنوب والشمال اوضح الجنوب اوضاعا متميزة او خاصة في مجال الحكم الذاتي وذلك لضمان المستقبل الذي سوف تجمع بينهما في اطار السودان الموحد . وهذه الاراء سوف تظل موجودة بعد ذلك في كل الحوارات والمناقشات التي تجمع بين الجانبين خاصة بعد اعلان الاستقلال .

ح ـ لماذا تغيرت السياسة الانجليزية ؟! او لماذا حسمت السياسة الانجليزية موقفها تجاه ابقاء الجنوب في اطار السودان بدون الاتجاه نحو الانفصال ؟

هناك مجموعات من التفسيرات ترد في المصادر المتعددة عن هذه الفترة ومن بينها وجود مصاعب وعقبات عملية في ضم الجنوب الى اوغندا (الباجندا) لأن الضم معناه تغيير موازين القوى الاجتماعية والقبلية في داخل

اوغندا ، اذ ان القبائل الشمالية . فى اوغندا هى امتدادات وقرابات اثنية لقبائل جنوب السودان . ويرى احد السياسيين السودانيين وهو ابل البر أن بريطانيا باعت الجنوب مقابل تأييد الشماليين لها ولسياساتها ، ولولا هذا الأجراء لانعقد لواء الفوز للعناصر الموالية لمصر ، ولازداد المناصرون لمصر فى ذلك الوقت التصاقا بشعار وحدة وادى النيل .

ولكن التفسير الراجح عندى هو ان السياسة البريطانية فى تلك الفترة كانت ترى ان المصالح البريطانية المستقبلية تتحقق بمنح المستعمرات استقلالها باسلوب جديد هو « وحد تسد » بدلا من الاسلوب القديم « فرق تسد » . ويساند هذا الرأى ان تلك الفترة التاريخية شهدت عديدا من المشروعات البريطانية لانشاء اتحادات سياسية فى مستعمراتها استعدادا وتمهيدا لاستقلالها ، مثل اتحاد وسط افريقيا واتحاد شرق افريقيا ، واتحاد ولايات الملايو ، واتحاد امارات الخليج ، واتحاد عدن والمحميات ، واتحاد نيجيريا الفيدرالى ، وقد نجحت هذه المشروعات فى بعض الحالات وفشلت فى بعض الحالات الأخرى

ويضيف السيد ابل البر فى هذا المجال قائلا : ان الوضع الجغرافى والاقتصادى فى ذلك الوقت فى الجنوب يجعل مستقبل تطوره مرتبطا بصورة لافكاك منها بالشمال المستعرب المنتمى الى الشرق الأوسط .

- وعلى الرغم من اهمية الاعلان القانونى الذى ترتب على قرار مؤتمر جوبا ، الا انه يجب تقييم رد الفعل فى الجنوب عند المؤسسات التبشيرية والتعليمية والأجهزة الادارية ، كما نبحث عن الاجراءات التطبيقية والتنظيمية التى قامت الحكومة الانجليزية بتنفيذها تطبيقا لهذه السياسة الجديدة بعد مؤتمر جوبا ١٩٤٧؟

لقد قاومت البعثات التبشيرية والتعليمية هذه السياسة الجديدة بالرفض العلنى وبالكلمة المكتوبة وبحشد الرأى العام بين النخبة الجديدة فى الجنوب ، والدراسات المنشورة تشرح هذا بالتفاصيل والوثائق ، ومع تطور الاحداث خاصة بعد عقد اتفاقية ١٩٥٣ بين بريطانيا ومصر سوف تظهر تفاعلات وآثار هذه الاتجاهات بين اقسام النخبة المدينة والعسكرية الجنوبية ومن الناحية الثانية فان الحكومة الانجليزية لم تقم باجراءات او تغييرات او تطبيق سياسات جديدة على مستوى الادارة او التنظيم فى مديريات الجنوب ، او فيما يتعلق بتنمية الوظائف او مدى الدور الذى تقوم به مؤسسات الاندماج الوطنى فى داخل السودان بوجه عام . ويشير بعض الدارسين السودانيين الى ان تمثيل الجنوبيين فى الجمعية التشريعية ظل ضعيفا او كان فى صورة رمزية للدلالة على وجودهم فقط .

٤ - ثورة ١٩٥٢ فى مصر :

غيرت الثورة تركيب ومفاهيم النخبة الحاكمة فى مصر ، وظهر تحالف النخبة العسكرية المدنية المصرية الجديد ، ونما معه مفهوم سياسى جديد تجاه نظام الحكم فى مصر وتجاه النظرة المصرية للسودان - وتحولت السياسة المصرية من التمسك التقليدى بحق الفتح ووحدة وادى النيل تحت التاج المصرى الى اعلان مبدأ حق تقرير المصير وضرورة تطبيقه فى السودان لتقرير مستقبلة بشأن الوحدة مع مصر او الاستقلال . وذروة هذا التحول الفكرى ظهرت فى التوصل الى عقد اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣ . والمصادر التاريخية الثقاة عديدة وتحتوى على كل تفاصيل الفترة ووثائقها ، ولكن نورد هذه الملاحظات التى تتعلق بموضوع الدراسة وهى :

أ - اعتبرت السياسة المصرية والنخبة الجديدة الحاكمة ان الغاء النظام الملكى وطرد اسرة محمد على من البلاد انما هو تعبير واضح عن موقف الشعب المصرى تجاه المظالم والاستبداد الذى فرضته هذه الأسرة الحاكمة على شعب مصر وعلى شعب السودان . وان ما يقال فى بعض الدوائر السودانية عن الغزو المصرى او الاستعمار المصرى انما هو تعبير خطأ ، لأن الأسرة المالكة السابقة فرضت سياساتها على الشعبين بقوة السلاح ، وانها استغلت اسم الشعب المصرى فى السيطرة على شعب السودان . كما ان الطرح الفكرى المصرى الجديد وهو حق تقرير المصير فى استفتاء حر لشعب السودان هو الاساس والمنطلق الثابت لاى علاقة مستقبلية بين الشعبين والبلدين منذ ١٩٥٢ .

ب - ان عدم دعوة اى مواطن من ابناء جنوب السودان للانضمام الى الاجتماعات والمفاوضات التى تمت بين الحكومة المصرية والاحزاب السودانية كذلك عدم وجود مواطنين من جنوب السودان فى اعضاء الوفود الحزبية والقوى السياسية التى شاركت فى مناقشات تطبيق السياسة الجديدة ، معناه فى نظر القيادات الجنوبية من خلال المطبوعات المنشورة ان الأمور قد ابرمت ، وان المستقبل قد خطط وحددت مساراته بدون حضور او بدون علم ابناء جنوب السودان ، ويضاف الى هذا القول انه لم يكن فى القيادات العليا او التنظيمات العليا للأحزاب السياسية الكبرى فى شمال السودان ، اى مواطن من ابناء جنوب السودان حتى يقال انهم شاركوا - ولو رمزيا - فى اتخاذ وصناعة القرارات الكبرى الخاصة بمستقبل السودان الموحد .

حـ - فى عام ١٩٥٣ تمت الانتخابات النيابية فى جميع مديريات السودان ، ولم تكن هناك احزاب سياسية منظمة تمثل ابناء الجنوب او تعبر عن ارائهم واتجاهاتهم ، كذلك لم تكن هناك قواعد سياسية شعبية

بالمعنى السياسي الحزبي في الجنوب تتبع وتؤيد الاحزاب السياسية الكبرى في شمال البلاد ، ومعنى هذا انه في خارج المدن الصغيرة والقليلة العدد في الجنوب ، ابرمت الاتفاقات والمساومات الانتخابية في اطار الأوضاع القبلية والادارية القائمة في الجنوب ، وبجوار هذا تبادلت الاحزاب السياسية السودانية الاتهامات وتوغلت في العداوات امام الرأى العام الجنوبي وامام النخبة الجديدة الجنوبية ، الأمر الذى هز هيبة الحكم وزعزع الثقة الوليدة في مستقبل الدولة الوطنية المستقلة ، وفضلا عن هذا فهناك اتهامات متداولة في المطبوعات المنشورة بشأن الوعود الكاذبة والضغوط الادارية والرشاوى المالية .. الخ .

د ـ لم يتضمن قانون الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية قبل اعلان الاستقلال ، اية ضمانات او ترتيبات خاصة بأوضاع الجنوب ، وهى المطالب التى طالب بها ممثلو الجنوب في مؤتمر جوبا ١٩٤٧ . والتى سوف تثار علنيا ورسميا في مؤسسات الدولة الوطنية بعد اعلان الاستقلال .

ثانيا
سياسات الدولة الوطنية تجاه جنوب السودان حتى ١٩٨٣

ـ بعد قيام الدولة الوطنية في السودان شهد نظام الحكم تغييرات عديدة حتى عام ١٩٨٩ ، فقد بدأ نظام الحكم مدنيا حزبيا يطبق الليبرالية السياسية ، ثم جاء حكم الجيش في نوفمبر ١٩٥٨ ، ومع نجاح ثورة اكتوبر ١٩٦٤ عاد نظام الحكم المدنى الحزبي ، ولكن في مايو ١٩٦٩ تغير نظام الحكم بانقلاب عسكرى ، واستمر في صورة نظام جمهورى رئاسى حتى عام ١٩٨٥ ، وبعد ثورة ١٩٨٥ قامت فترة انتقالية لمدة عام وبعدها جرت انتخابات عام ١٩٨٦ وعاد نظام الحكم مدنيا حزبيا ، . في يونيو ١٩٨٩ حدث انقلاب عسكرى وتشكل مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى برئاسة الفريق عمر حسين البشير .

ـ وفيما يتعلق بقضية جنوب السودان نستعرض معالم السياسات الحكومية وتطور العلاقات المتبادلة بين العاصمة والاقليم حتى عام ١٩٨٣ على النحو التالى :

١ ـ حكومات الاحزاب السياسية حتى عام ١٩٥٨ :

في الفترة الانتقالية بعد انتخابات ١٩٥٣ ، وبينما البلاد تستعد لمرحلة الاستقلال ، تفجرت عدة قضايا خطيرة الأثر والمفعول وهى ما يلى :

أ ـ صدرت قرارات لجنة السودنة عام ١٩٥٤ والتى تركت نتائج عاجلة وسيئة واثارت الشكوك والمخاوف التى يحملها دكتور محمد عمر بشير في الفقرة التالية :

« لقد قامت لجنة السودنة وفقا لأفضل التقاليد التى ارستها الادارة الانجليزية للخدمة المدنية بالتعيين وبالترقيات تبعا للخبرة والمؤهلات ، ولكن لما كانت الوظائف التى تولاها الجنوبيون في ذلك الوقت اقل وادنى بكثير مما كان يتولاها ابناء الشمال ، بل كانت تعوزهم وتنقصهم الخبرة والمؤهل العلمى ، لم يتأثر الجنوبيون كثيرا بسودنة الوظائف العمومية ، ذلك انه لم يعين غير اربعة من ابناء الجنوب في وظيفة مساعد مفتش واثنان في وظيفة مأمور ، وكانت تلك الوظائف هى اعلى ما عينوا فيه ، ولم تكن ذلك مخيبا للآمال بالنسبة للمتعلمين الجنوبيين فحسب ، بل واعتبر كما لو كان استبدال سيد بسيد ، بل استعمارا جديدا من الشمال .... كما وقعت عدة اخطاء في المجالين الادارى والسياسى عقب اتمام السودنة ، ولعلنا لا نجافى الحقيقة اذا ذكرنا ان تصرفات بعض الموظفين الشماليين لم تحالفها الحكمة او الصبر ، كما لم يخل مسلك الجلابة دائما من الانحراف ، ذلك ان بعضا منهم وخاصة بالاستوائية كان يتدخل في شئون الادارة »

ـ ان قيمة هذه القضية كبيرة وخطيرة ليس في السودان فقط وانما في جميع الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، وليس في السلك المدنى فقط وانما ايضا في السلك العسكرى ، وتوجد دراسات عديدة وموثقة حول توزيع المغانم الادارية ، وانشاء طبقات ادارية وبورجوازية جديدة تستند الى دخل ومزايا الوظيفة العامة والمصالح المالية التى تتولد عنها ، وتتمتع بمزايا المرتب والمسكن والخدمات التى كان يتمتع بها الاداريون او العسكريون الاوروبيون قبل اعلان الاستقلال في الدول الافريقية .

ب ـ تمرد الفرقة الاستوائية في اغسطس ١٩٥٥ ، وما ترتب عن التمرد والقتال ضد القوات الحكومية من مقتل ٢٦١ من الشماليين و ٧٥ من الجنوبيين من مدنيين وعسكريين ، وهذا التمرد هو البداية الفعلية للحرب الاهلية ، وذلك لان اعدادا من الجنود هربوا باسلحتهم الى الغابات والأحراش ، وقاوموا قوات الحكومة واعتدوا على الاهالى وافراد القبائل واحالوا المنطقة الى بؤرة نزاع مسلح . وقد اصدرت الحكومة السودانية تقرير لجنة التحقيق حول احداث التمرد في عام ١٩٥٥ ، ويؤكد التقرير في وضوح ان الاحداث لم تكن اضطرابات دينية وانها كانت سياسية في المقام الأول ، وانه شارك فيها المسيحيون والمسلمون والوثنيون من اهل الجنوب ، وفي رأى عدد متنوع من الدارسين ان مشكلة الجنوب في عهد الاستقلال لم تبدأ كمشكلة صراع دينى ، وان كانت خلال تطورها بعد ذلك قد بدأت تأخذ ابعادا ثقافية ودينية وعنصرية نتيجة للسياسات المنافسة والمتضاربة التى تم اتباعها للتوصل الى حل لهذه القضية من جانب الحكومات السودانية المتعاقبة .

ـ وهذه القضية الثانية هزت النظام السياسى والادارى والعسكرى في السودان وتركت اثارا منوعة في العاصمة

في الجنوب . وتقتضي الاستطراد ومناسبة الموضوع القول ان عددا من الدول الافريقية المستقلة شهدت ايضا عددا من تمردات قامت بها الفرق العسكرية الموروثة عن عهد الاستعمار ، كما نشبت اضطرابات قام بها المجندون المسرحون العائدون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عديد من الدول الافريقية ، ولكن الفارق بين هذه الحالات هو في السياسات الحكومية المنوعة ، التي اتبعت او نفذت لمواجهة كل حالة في الامد القصير او الامد الطويل .

ـ وقد ترتب على هاتين القضيتين قيام الحكومة السودانية باعلان اجراءات ادارية ووظيفية منوعة لتوسيع قاعدة توزيع مغانم الحكم على المواطنين في الجنوب ، وذلك من خلال قرارات اصدرها مجلس الوزراء ، واعتقد ان هذه الاجراءات كانت من اسباب احساس الجنوبيين بقوتهم وقدرتهم على انتزاع حقوقهم من ابناء الشمال .

جـ ـ صياغة الدستور والازمة في داخل السلطة التشريعية ، لقد طالب النواب الجنوبيون بتطبيق النظام الفيدرالي عند صياغة الدستور وتوزيع السلطة على هذا الاساس ، ونظرا لان السودان كان يخطط لاعلان الاستقلال في اول يناير ١٩٥٦ ، فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة قومية لوضع المبادىء الدستورية تضم اعضاء ممثلين لكل اقاليم السودان ، كما صدر قرار بأن يؤخذ في الاعتبار اقتراح النظام الفيدرالي عند صياغة الدستور الدائم . ولاحظ الجنوبيون أنهم أقلية ضئيله العدد في لجنة اعداد مشروع الدستور ، ثم ان اللجنة رفضت مقترح الفيدراليه كأساس للدستور السوداني ، ولذلك انسحب الأعضاء الجنوبيون من عضوية اللجنة قبل اعلان تقديرها الرسمي ، وتضامن معهم باقي النواب الممثلين للجنوب في البرلمان وقدموا استقالاتهم من عضويته عام ١٩٥٨ .

وهذه التطورات على مستوى المؤسسة التشريعية في الدولة المستقلة ـ تركت أثارها في الرأى العام الجنوبي ، ومن بين هذه الاثار التوسع في انشاء الاحزاب السياسية الجنوبية على اساس اقليمي ، ومن اهم الاحزاب الاقليمية التي تشكلت عام ١٩٥٨ الحزب الفيدرالي الجنوبي . وقد اعلن وثيقة المبادىء والاهداف التي يطالب فيها بوضع نظام فيدرالى لحكم السودان ، ووضع نظام خدمة مدنية خاص بالجنوب ، ووضع نظام تعليمي خاص ، وأيضا نظام خاص لتجنيد الجنوبيين في الجيش ، ويدعو الى اعتبار الدين الاسلامي والدين المسيحي والديانات الافريقية على قدم المساواة ، وكذلك جعل اللغة العربية واللغة الانجليزية على قدم المساواة في التعامل الادارى والتعليمي والثقافي في البلاد ، ومعنى هذه الخطوة ان نشوء الحزب السياسي على أساس قاعدة اقليمية او جهوية او اثنيه هو أمر يمثل خطورة على النظام الليبرالي السياسي الوطني ، ومن ناحية ثانية فان نشوء الحزب واعلان مبادئه وتجنيد انصاره حدث بعد مرور ثلاث سنوات على بداية التمرد العسكرى عام ١٩٥٥ ، ومن ناحية ثالثة فان الحزب خاض الانتخابات في دوائر الجنوب وفاز في ٤٠ دائرة من اجمالي عدد الدوائر الانتخابية وهي ٤٦ دائرة .

نقول ان هذا حدث وتفاعل في ظل سياسات حكومة الاحزاب السياسية وبعد اتخاذها لقرارات توسيع دائرة التوظف والترقي الخاصة بالجنوبيين ، وأؤيد الرأى القائل ان من بين أسباب هذه الاتجاهات الجنوبية ، اعلان سياسات الحكم الوطني في ميدان التعليم بالسودان ، اذ بدأت الحكومة السودانية منذ الفترة الانتقالية ثم في ظل الاستقلال في تغيير اوضاع ومناهج ومقررات ولغة التعليم في الجنوب ، مع توحيد السلم والنظام التعليمي في البلاد ، وقد لقيت هذه السياسات التعليمية رفضا من البعثات التبشيرية وفي مقدمتها البعثات الكاثوليكية ، وتتحدث عن تفاصيل هذه الامور المصادر السودانية المتخصصة

٢ ـ حكم الجيش حتى عام ١٩٦٤ :

واجهت الحكومة العسكرية الموقف السياسي العام في السودان باجراءات قمعية منها الغاء الحياة السياسية والنشاط الحزبي وايقاف الدستور وفيما يتعلق بسياساتها تجاه قضية الجنوب تعرض التالي :ـ

١ ـ بوجه عام تمتع التيار الفكرى والادارى الذى كان يدعو الى مواجهة الجنوبيين بالعنف والحسم الشديد ـ بحرية اكبر وبصوت اعلى في ظل الحكم العسكرى ، وكان هذا متوافقا مع أفكار الاغلبية من القيادات العسكرية التي رأت ان القضية هي مؤامرة أجنبية سياسية ودينية . وهذا الموقف دعا قسما من النخبة الجنوبية الى تصوير عملية تسليم السلطة الى الجيش عام ١٩٥٨ بصورة مؤامرة شمالية عربية اسلامية للسيطرة على الجنوب من خلال اساليب القمع والعنف ، وعلى الرغم من اعتقادى بان هذا التفسير المبسط هو خطأ ، الا ان هذا التصور سيطر على تفكير وعقول اقسام هامة من النخبة الجنوبية .

٢ ـ تبنت الحكومة العسكرية سياسة التذويب والدمج باسلوب اصدار القوانين وفرض التطبيق بالقوة ، فاصدرت قوانين تعديل نظام التعليم في الجنوب ، واعتبار اللغة العربية لغة التدريس ، وتدريس الدين الاسلامي في المدارس ، وانشاء الخلاوى لتحفيظ القران ، وفي مواجهة ازدياد مقاومة الارساليات التبشيرية لسياسات الحكومة ، قررت طرد جميع اعضاء البعثات التبشيرية نهائيا من الجنوب عام ١٩٦٣ . وقد ترتب على سياسة

الحكومة عدة نتائج :

- انتقال ساحة المعركة بين الحكومة والجنوبيين من داخل البلاد الى خارجها فى مناطق المنافى واللجوء السياسى بالدول الافريقية وفى اوروبا وامريكا .

- توالى عمليات الهجرة والهروب الواسعة نحو الخارج من جانب المتعلمين والنخبة من بين ابناء القبائل الجنوبية .

- دخول اطراف اجنبية فى المعركة بهدف تسخين وتعقيد المواقف وتقديم الدعم والعون للمعارضه الجنوبية فى الداخل وفى الخارج

- ازدياد انشغال الجيش السودانى فى القتال ، وازدياد الانفاق الحكومى وتوسع مناطق واماكن النزاع والصدام المسلح وامتدادها الى الريف والغابات ، وتهديد حياة المدنيين والعسكريين من خلال العنف والعنف المضاد .

وأخيرا ظهر تحول فى المواقف الجنوبية ، وذلك بانشاء تنظيمات سياسية وعسكرية منوعة ، ثم ظهور تنظيم سياسى موحد هو الاتحاد السودانى الافريقى الوطنى لجنوب السودان (سانو) ، وهو الجناح السياسى لمنظمة عسكرية هى منظمة أنيانيا . وقد شهدت هذه الفترة التغير العام الذى بدأ يظهر فى اوضاع الجنوبيين من حيث التركيب العسكرى للمنظمة ، والأصول الاجتماعية للاعضاء والقيادات ، ونمو دور النخبة العسكرية على حساب النخبة السياسية والمدنية ، ومن جانب اخر ازدياد انغماس الاطراف الاقليمية والدولية فى الصراع السياسى والعسكرى ، مع ظهور محاولات لتدويل القضية ، وان لم تنجح فى ذلك الوقت .

٣ - ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وحكم الاحزاب السياسية حتى ١٩٦٩ :

عاد الجيش الى الثكنات وتولى المدنيون حكم البلاد من خلال الاحزاب والتحالفات السياسية ، وبدأت الحكومة فى مواجهة قضية الحرب الأهلية ، وجرت اتصالات مع القيادات الجنوبية خارج البلاد ومع عدد من الموجودين داخل البلاد ، وتتلخص السياسات تجاه القضية فى تلك المرحلة كالتالى :

أ - كان هناك خلاف فى داخل قيادات النظام السياسى والاحزاب السياسية فى العاصمة حول اسلوب معالجة القضية ، ومع وجود تيار يدعو الى الحل السلمى السياسى من خلال التفاوض ، كان هناك تيار التشدد والحسم باسلوب القوة العسكرية تجاه مطالب الجنوبيين ، وعلى الجانب الاخر بين قيادات الجنوبيين ، فقد تحدث تيار عن الانفصال وتكوين دولة جنوبية مستقلة باسماء مختلفة ، ودعا تيار اخر الى تطبيق الفيدرالية فى ظل دولة سودانية موحدة ، كما ظهرت تيارات تدعو الى تطبيق اللامركزية السياسية والادارية فى جميع اقاليم جمهورية السودان ، وفى تلك الفترة ظهرت اتصالات ومحاولات حول تشكيل جهة بين الجنوبيين وابناء شعوب وقبائل جبال انوبا ودارفور فى غرب السودان وقبائل البجاة فى شرق السودان ومنطقة جبال الانقسنا فى جنوب النيل الازرق .

ب - على الرغم من استمرار القتال والتوسع فى العنف والعنف المضاد ، نجحت الدعوة الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى مارس ١٩٦٤ ، وتتضمن المصادر والكتابات حول هذه الفترة تفصيلات كثيرة وطويلة عن الخلافات والاراء والمناقشات ، وتشير المصادر الجنوبية عن القضية الى ظهور مطلب الدستور الاسلامى لدولة السودان وموقف الدكتور حسن الترابى الداعم لهذا المطلب فى تلك الفترة ولكن بعد الاجتماعات لم يتوصل الاعضاء الى حل نهائى سلمى سياسى للحرب الاهلية والملاحظ انه قد شارك فى الاجتماع من الجنوبيين ٢٧ عضوا ومن الشماليين ١٨ عضوا ، كما ان وفود الاحزاب الشمالية الكبرى لم يكن من بين اعضائها جنوبى واحد ، كما حضر هذه الاجتماعات بصفة مراقب ممثلون لدول افريقية هى اوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا والجزائر ومصر . وبعد فشل الاجتماعات فى التوصل الى حل نهائى - حدث تصعيد فى الحرب والارهاب والقمع على الجانبين ، ونشير الى الاحداث المأساوية والقطيعة التى حدثت فى جوبا وواو عام ١٩٦٥ .

جـ - تجمع كل المصادر التى رجعت اليها عن احداث تلك الفترة - على القول ان قضية الجنوب كانت قد تعقدت ، وامتدت تأثيراتها الضارة الى كل البنية القانونية والادارية والاقتصادية والاجتماعية فى حياة المجتمع السودانى . وان تيارات الخلاف والشك والكراهية قد انتشرت فى الجسد الاجتماعى والثقافى السودانى ، وان النظم الاجتماعية والتعليمية قد انتشرت فيها امراض الوهن والتفكك والانهيار الداخلى نتيجة لاستمرار الحرب الاهلية والنزاع المسلح بين الجانبين .

٤ - الانقلاب العسكرى فى مايو ١٩٦٩ :

جاءت حكومة جديدة وسيطرت على البلاد نخبة عسكرية وتحالفت معها نخبة مدينة سياسية ، وواجهت الحكومة الجديدة موقفا صعبا فى داخل البلاد . اذ كان يتهددها شبح التقسيم او الدخول فى فترة طويلة من الفوضى السياسية والاجتماعية باستمرار الحرب الاهلية ، وبجوار هذا كانت الاعباء المالية والاقتصادية للانفاق الحربى اليومى تتزايد ، وكانت هناك تحركات من الاحزاب والجماعات السياسية فى الغرب والشرق تدعو الى الانفصال مثل مؤتمر البجة وجبهة الاحزاب والتجمعات بزعامة فيليب غبوش فى الغرب ، وبجوار هذا كانت استمرت الحرب الاهلية فى الجنوب مع نجاح جوزيف لاجو فى فرض واحكام سيطرته على منظمة

الانيانيا وحزب سانو ، وما تبع هذا من بناء قيادة موحدة وجيش منظم مرتفع الكفاءة والعدة الحربية .

- وقد شكلت الحكومة الجديدة لجنة لوضع تصور شامل تجاه قضية الجنوب فى مايو ١٩٦٩ ، وفى يونية ١٩٦٩ صدر بيان حكومى هام يعترف بوجود فوارق تاريخية وثقافية ودينية بين الشمال والجنوب ، ويقترح البيان منح الحكم الذاتى الاقليمى لمديريات الجنوب ، وقد صدر البيان ومقترحاته فى صورة مبادىء عامة بدون تفصيل لسلطات واطار الحكم الذاتى . وعلى الجانب الاخر فوجئت القيادات الجنوبية مفاجأة مذهلة ، اذ لاول مرة تعترف الحكومة السودانية فى الخرطوم علنا ورسميا بمواقف وحقائق وسياسات لم يسبق لاى حكومة سودانية ان اعترفت بها وبهذه الصورة ، وكان المقترح المعلن يمثل تغييرا جذريا فى التوجه السياسى نحو حل قضية الجنوب .

- وتحتوى المصادر العديدة والموثقة حول هذه الفترة على تفاصيل الاتصالات الدولية والاتصالات بين الحكومة والقيادات الجنوبية خارج السودان فى افريقيا وفى دول اوروبا . ومن بين الكتب التى سجلت هذه الاتصالات واطرافها كتاب السيد ابل ألير الصادر عام ١٩٩٠ وعنوانة « جنوب السودان » الامعان فى نقض العهود » . وأيضا تدخلت اطراف غير سودانية فى الاتصالات وفى تقريب المواقف بين الجانبين ، ويضاف الى هذا التغيرات السياسية التى تمت بعد محاولة الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٧١ وما ترتب عليها من نتائج وتغيرات جذرية فى التوجه السياسى نحو حل قضية الجنوب . واخيرا وبدون الدخول فى التفاصيل تم فى اديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢ عقد المؤتمر المنتظر ، وتم فيه توقيع الاتفاق بين الحكومة السودانية وحركة تحرير جنوب السودان ، وبناء على الاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتى الاقليمى للاقليم الجنوبى فى اطار السودان الموحد . ثم صدر عام ١٩٧٣ الدستور السودانى الدائم الذى ينص على الحكم الذاتى الاقليمى للاقليم الجنوبى .

- وفى هذا الاطار العام للتطور والاحداث تقدم الملاحظات التالية :

أ - ساعد على التوصل للحل السياسى للقضية وعلى انهاء الحرب الاهلية عاملان : الاول داخلى ويتعلق بالتغيير الجذرى فى نظام الحكم ونوعية النخبة الحاكمة والاقرار الرسمى بالتعددية فى اطار السودان الموحد ، والثانى خارجى وهو عامل مؤثر له دور فعال فى اتمام التسوية التفاوضية ، ويتضح قيمة وفعاليه هذا المؤثر الخارجى من مراجعة اسماء الموقعين على اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ وهم :

- ممثلون عن جمهورية السودان برأسهم أبل ألير نائب رئيس الجمهورية ووزير الدولة لشئون الجنوب (وهو من الاقليم الجنوبى)

- ممثلون عن حركة تحرير جنوب السودان يرأسهم ازبونى مونديرى رئيسا للوفد ومن بين الاعضاء ممثل خاص يمثل قائد حركة الانيانيا .

- شهود حضروا والمفارضات ووقعوا على الاتفاقية وهم ممثل امبراطور اثيوبيا ، وممثلان عن مجلس الكنائس العالمى ، والسكرتير العام لمجلس كنائس كل افريقيا ، وممثل مجلس كنائس السودان .

ب - تم تحديد الاقليم الجنوبى بانه يشمل المديريات الثلاث وهى بحر الغزال واعالى النيل واللاستوائية ، واى مناطق تعد ثقافيا وجغرافيا من الاقليم الجنوبى .

وهذه الجملة الاخيرة فى غاية الأهمية اذ انه من نقط الخلاف بعد ذلك بين قيادات الجنوب والحكومة السودانية رغبة الجنوبيين فى اعادة ضم بعض المناطق التى الحقت بقرارات ادارية حكومية بمديريات واقاليم سودانية غير واقعة فى اطار الاقليم الجنوبى ، ومن الأمثلة على ذلك مناطق أبى ، وكرموك ، وحفرة النحاس ، وكافياكنجى ... الخ

جـ - تم الاتفاق على اعتبار اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة السودانية ، واعتبار اللغة الانجليزية هى اللغة الرئيسية للاقليم الجنوبى ، وان هذا لا يحول دون استخدام لغة او لغات اخرى تفرضها الاعتبارات العملية ، كذلك فانه للاقليات حريات استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها فى الاقليم الجنوبى ، ويتمتع المواطنون بالحريات الاساسية ومن بينها حرية التعبير عن المعتقدات ، وحق تأدية الشعائر علنا أو سرا بما فى ذلك الحق الكامل فى انشاء وتسيير المؤسسات الدينية ، كذلك نصت الاتفاقية على تكافؤ الفرص فى مجال التعليم والعمالة والتجارة وحق ممارسة المهن بصرف النظر عن العرق أو الأصل القبلى أو محل الميلاد والنوع وكذلك تعترف الاتفاقية ومن بعدها قانون الحكم الذاتى والدستور السودانى بان الاعراف القبلية التقليدية هى أحد مصادر التشريع الوطنى فى جمهورية السودان .

د - تم تحديد وتوصيف وتنظيم المؤسسات التشريعية والتنفيذية فى الاقليم الجنوبى ، وتم تحديد صلاحياتها وعلاقاتها مع اجهزة الحكم الوطنى فى العاصمة السودانية ، ومن الواجب القول ان المؤسسة التشريعية فى الاقليم الجنوبى وعلاقاتها مع السلطة التنفيذية للاقليم تتصف بالكثير من صفات واوضاع النظم البرلمانية القائمة على تعدد الاحزاب . بينما يتصف النظام السودانى المركزى طبقا لدستور ١٩٧٣ بالكثير من صفات واوضاع النظام الرئاسى القائم على تنظيم سياسى واحد .

هـ - تم الاتفاق على تفاصيل وقواعد استيعاب افراد

قوات الانيانيا فى المؤسسة العسكرية السودانية (جيش ـ بوليس ـ حرس سجون .. الخ)

و ـ تلا التسوية السياسية اصدار الدستور السودانى الدائم فى عام ١٩٧٣ . وقد شهد السودان فى هذه المناسبة نقاشا واسعا حول صياغة الدستور وهل هو علمانى أم هو اسلامى ؟ ويبرز فى هذا النقاش اراء الدكتور حسن الترابى وغيره . واخيرا تمت الصياغة على اساس ان الشريعة الاسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع ، ويعترف الدستور بثلاثة أديان هى الدين الاسلامى والدين المسيحى ، وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين . وتم النص على ان الدولة تعامل معتنقى الاديان وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز .

واستطرادا من هذه النقطة نشير الى ما ورد فى بعض المصادر من ان قيادات وانصار الاتجاه الاسلامى فى السودان اعتبرو ان اتفاقية ١٩٧٢ هى نهاية لتوجهات السودان العربية الاسلامية وان جعفر نميرى قد استلم للمتمردين ، وعلى الجانب الاخر من التسوية فقد اتهم بعض قيادات الجنوب جوزيف لاجو انه قد باع نفسه وقضيته للعرب فى شمال السودان .

٥ ـ انهيار التسوية السياسية وعودة الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ :

بدأت فترة التطبيق والتنفيذ للتسوية السياسية وتشكلت المجالس التشريعية والتنفيذية والاجهزة الادارية فى داخل الاقليم الجنوبى ، وبدأ تطبيق مشروعات وخطط التنمية ، واصبح جوزيف لاجو قائد الأنيانيا السابق نائبا ثانيا لرئيس جمهورية السودان ، وعلى الرغم من النجاح النسبى فى التطبيق ، فان الاوضاع بدأت تشهد ظهور خلافات وظهور جو من الشك وسوء النية وفقدان الثقة بين الحكومة فى العاصمة وبين القيادات الجنوبية المدنية والعسكرية ، وتجمل هذه العوامل والاسباب فيما يلى : ـ

١ ـ تدخلات رئيس الجمهورية فى ترشيح اسم المرشح الرسمى لرئاسة المجلس التنفيذى العالى للاقليم الجنوبى ابتداء من عام ١٩٧٣ ، ولاكثر من مرة يتدخل الرئيس ويرشح الاسماء . ويرى الجنوبيون انه بتصرفه هذا وضع سابقة دستورية جعلته يبدو طرفا فى المباراة السياسية بين القيادات والقوى السياسية الجنوبية فى داخل المجلس التشريعى للجنوب ، ومن ناحية ثانية قام الرئيس بحل المجلس التنفيذى العالى وعين لجنة ادارية حكومية للاشراف على انتخابات المجلس التشريعى ، وهناك تفسيرات عديدة ومتضاربة حول اجراءات وتصرفات رئيس الجمهورية ، وهناك روايات واحداث تروى من كل جانب لتأكيد موقفه وادانه الموقف الاخر . ولكن هناك نقطة يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند التفسير وهى ان الاقليم الجنوبى كان يشهد حياة سياسية تنافسية تقوم على التعدد الحزبى ، اما باقى الدولة السودانية فكانت تعيش فى ظل الحزب الواحد ولاتعرف المباراة السياسية التنافسية من خلال صناديق الانتخابات .

٢ ـ انضم رئيس الجمهورية بالتأييد لطرف دون اخر فى خلاف سياسى دار بين الجنوبين ويتعلق باعادة تقسيم الاقليم الجنوبى او بقاء الاوضاع على ماهى عليه طبقا لاتفاقية ١٩٧٢ ، وقد تم هذا التدخل على الرغم من رفض الاغلبية فى الجمعية التشريعية للاقليم الجنوبى لفكرة اعادة التقسيم . وقد ازدادت الازمة فى الجنوب ومن الجنوب والعاصمة عندما اصدر رئيس الجمهورية قرار باعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات عام ١٩٨٣ .

وهناك اراء متعددة فى التفسير بعضها يرى ان المشكلة كانت بين القيادات المنتمية الى قبيلة الدنكا والقيادات المنتمية الى القبائل الاخرى ، وبعضها يرى ان رئيس الجمهورية والقيادات السياسية فى العاصمة الخرطوم قبلت مرغمة بموجب اتفاقية ١٩٧٢ وحدة اقليم الجنوب وانها كانت تعمل من اجل اعادة تقسيم الجنوب الى مديريات وخاصة منذ تعديل دستور عام ١٩٧٣ واصدار قانون الحكم الاقليمى فى جمهورية السودان عام ١٩٨٠ ، والذى بمقتضاه تم تقسيم السودان الى خمسة اقاليم بالاضافة الى الاقليم الجنوبى ، والتعليق المتداول فى هذا المجال هو انه لايمكن ادارة دولة واحدة باسلوب تطبيق نظامين اقليميين مختلفين ووضعين اداريين غير متماثلين ، وذلك لان الفارق القانونى والتنظيمى كبير بين نظام الحكم الاقليمى ونظام الحكم الذاتى الاقليمى فى الجنوب .

٣ ـ طالب الاقليم الجنوبى بتعديل حدوده مع شمال السودان بما يقتضى اعادة الحاق بعض المناطق الى الجنوب . وكان رأى الجنوبين ان يتم هذا عن طريق الاستفتاء لمعرفة رأى السكان وليس بقرارات ادارية . ومن امثله هذه المناطق حفرة النحاس .

٤ ـ تعقد المشكلات الاقتصادية والتنموية وانتشار الفساد ، اذ ان نتائج المجاعة والفقر والتخلف والمديونية الخارجية وتدميرات الحرب الاهلية ادت الى ظهور وتراكم اوضاع سيئة فى السودان عامة وفى الجنوب خاصة . الامر الذى يشير اليه بعض الجنوبين من ان نتائج تسوية عام ١٩٧٢ كانت غائبة ومنعدمة ، وان النتائج السياسية سرعان ماعصف بها نظام حكم جعفر نميرى .

٥ ـ عقد اتفاقية جونجلى مع مصر وتكليف شركة فرنسية بالتنفيذ . وتشير المصادر الجنوبية مثل كتاب ابل الير الى تفاصيل عن الاتصالات التى دارت بين العاصمة

والاقليم الجنوبى بشان التنفيذ ، واعتراضات قيادات الجنوب حول اجراءات واتفاقيات انشاء القناة الذى تم مع الخرطوم بدون مشاركتهم او استطلاع رايهم ، وفضلا عن هذا فقد ابدى القادة الجنوبيون اعتراضات حول التنفيذ وطلبوا تعديلات خاصة بالبيئة ، ثم انتشرت الشائعات بأن الجيش المصرى سوف يصل لحراسة منطقة العمل وان الفلاحين المصريين سوف يحضرون لزراعة الارض وتعمير المنطقة بدلا من سكانها الاصلين ، وقد حدثت مظاهرات سياسية وطلابية فى هذه الفترة ، ثم تداخل موضوع القناة مع عقد اتفاقية عسكرية مع مصر ثم توقيع اتفاق التكامل بين مصر والسودان . وعلى الرغم من ذلك بدأ العمل ولكن فى ١٩٨٣ قامت قوات المتمردين الجنوبيين بايقاف العمل فى المشروع نهائيا وتحطيم الحضارة التابعة للشركة الفرنسية .

٦ ـ التنقيب عن النفط فى منطقة بنتيو والعثور عليه بكميات تجارية وتوقيع الاتفاق مع شركة شيفرون . وقد اصدرت الحكومة المركزية قرارا باعتبار المنطقة خارج الاقليم الجنوبى واطلقت عليها اسم حقل الوحدة ومديرية الوحدة . وهذا اثار ثائرة الجنوبيين ، وبدأ الخلاف حول من يمتلك النفط ولمن تدفع العوائد او كيف توزع ؟ ثم ثارت مشاكل اخرى ترتبت على قرار الحكومة باقامة معمل التكرير فى كوستى خارج الاقليم الجنوبى ، او نقل البترول عبر الانابيب الى بورتسودان على ساحل البحر الاحمر . كل هذه الموضوعات اثارت الخلافات وتناثرت الاتهامات وازدادت الريبة والشكوك حول تعديل الحدود وتوزيع عوائد النفط وفرص تشغيل وتوظيف الجنوبيين فى مؤسسات الاستخراج والتكرير . وبعد نشوب القتال قامت القوات المتمردة بايقاف العمل فى المشروع عام ١٩٨٣ .

٧ ـ هناك مجموعات من الشكاوى فى القطاع العسكرى لتنفيذ بنود الاتفاقية وتتعلق بموضوعات التجنيد للجيش من بين الجنوبيين وقبول الطلاب الجنوبيين بالكلية العسكرية ، واجراءات الترقيات والاحالة الى الاستيداع والمعاش للضباط والجنود المستدعيين من الجنوبيين فى صفوف القوات المسلحة .

٨ ـ فى ديسمبر ١٩٨٢ صدر قرار الحكومة المركزية بنقل فرق القوات الجنوبية الى الشمال ، وحدث احتجاج وتوتر ثم نشب قتال بين القوات الجنوبية المحتجة على قرار النقل وقوات تابعة للقيادة العسكرية فى الخرطوم وذلك فى مايو ١٩٨٣ . وانتهى الاشتباك بهروب الجنود والضباط الجنوبية الى مناطق الغابات ومناطق الحدود مع اثيوبيا ، ويعتبر هذا الاشتباك هو بداية التمرد وبداية الحرب الاهلية ، ثم انضم الى هذه القوات المتمردة العقيد جون جرانج الذى يتولى حاليا منصب قائد جيش التحرير الشعبى السودانى ورئيس اللجنة التنفيذية لحركة تحرير شعب السودان . ووجهة النظر الجنوبية هى ان قرار نقل القوات مخالف لنصوص اتفاقية عام ١٩٧٢ . وفى هذا المقام يجب ان نشير الى ماورد فى كتاب ابل الير الاخير عن ان جون جرانج كان من مقاتلى حركة الانيانيا تحت قيادة جوزيف لاجو قبل تسوية عام ١٩٧٢ ، وانه كان من بين الرافضين لقبول التسوية وانه كتب الى زملائه من القيادات الميدانية يطلب منهم تأييد رايه فى الرفض وعدم اطاعه اوامر وقف اطلاق النار عام ١٩٧٢ ، وانه من ابرز آرائه فى ذلك الوقت انه كان يرى انشاء ثلاثة جيوش فى السودان جيش شمالى وجيش جنوبى وجيش مختلط من الشماليين والجنوبيين كجزء من التسوية السياسية بين الشمال والجنوب .

٩ ـ بعد نشوب التمرد فى الجنوب توسعت عمليات الهروب الى الغابات بالاسلحة والعتاد واشتد القتال بين الحكومة والمتمردين الجنوبيين . وبعد ذلك فى سبتمبر ١٩٨٣ اعلن الرئيس جعفر نميرى تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان واعتبار السودان دولة اسلامية وبويع اماما للسودانيين . وقد احدث هذا القرار رد فعل فوريا وعنيفا من جانب القيادات الجنوبية عامة وتدالفت معهم فى الاحتجاج والاعتراض قوى سياسيةواثنية من الغرب ، وتشير وسائل الاعلام والمصادر عن الموضوع الى كثير من الاراء والمذكرات التى قدمت بشأن هذا الاعلان . ومن جانب اخر تزايدت الاضرابات والاضطرابات الطلابية والسياسية فى مدن الجنوب ، واشتعلت الحرب الاهلية منذ ذلك الوقت حتى اليوم .

ثالثا
سياسات الدولة الوطنية تجاه جنوب السودان منذ ١٩٨٥

تمت فى ابريل ١٩٨٥ الانتفاضة الشعبية السودانية وتغير نظام الحكم وتولى السلطة فى الفترة الانتقالية لمدة عام واحد المجلس العسكرى ومجلس وزراء مدنى . ثم اجريت الانتخابات البرلمانية وتشكلت الجمعية التأسيسية وتم انتخاب حكومة حزبية مدنية ، وهذه الاجراءات والخطوات تمت بعد الاتفاق على الغاء الدستور الرئاسى السابق وحل محله الدستور الانتقالى المؤقت لعام ١٩٨٥ . وتمثلت رئاسة الدولة فى تشكيل مجلس السيادة . واستمر هذا الاطار الدستور البرلمانى حتى يوم ٣٠ يونيه ١٩٨٩ حيث وقع انقلاب عسكرى وتولى السلطة مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى . وهذا الوضع السياسى الحكومى مستمر حتى عام ١٩٩٢ وفى الاطار المحدد للدراسة تكفى هذه الاشارة المقتضية ، وتتابع الدراسة رصد تطورات سياسة الحكومة فى الخرطوم تجاه قضية الجنوب ، ومواقف واراء الجنوبين السودانين العسكريين والمدنيين ، وماقام بينهما من تفاعلات واتفاقات واختلافات . وذلك على النحو التالى :

١ - فترة الحكم الانتقالى :

كانت قضية جنوب السودان من القضايا الاولى التى شغلت القوى السياسية السودانية بجوار قضايا ترتيب واعادة تنظيم الحياة السودانية وخطوات المستقبل بعد الانتفاضة ، خاصة ان التغيير السياسى جاء نتيجة عمل ثلاث قوى كبرى هى التجمع الوطنى لانقاذ السودان والقوات المسلحة السودانية وحركة التمرد الجنوبى التى يمثلها جيش تحرير شعب السودان ومنظمة انيانيا[٢] . ولذلك فقد توجهت الدعوات والنداءات الى قيادة التمرد الجنوبى وخاصة جرانج للمشاركة فى ترتيبات الفترة الانتقالية والتعاون مع القوى الشعبية والجيش فى ترتيب خطوات المستقبل . ولكن جرانج رفض الحضور للخرطوم او المشاركة بمعناها السياسى العام . وهذا من وجهة نظرى خطأ سياسى ، ولكن الموقف لم يمنع المجالس الحكومية الانتقالية من اعلان سياستها تجاه قضية الجنوب فى الفترة التى تلت نجاح الانتفاضة ، فقد ارسل وزير الدفاع خطابا مكتوبا الى جرانج ، ثم ارسل رئيس وزراء الحكومة الانتقالية خطابا يؤكد فيه ان سقوط نظام جعفر نميرى يتطلب الحوار والمشاركة بين القوى التى اسقطت النظام ومن بينها حركة جيش تجرير شعب السودان ، وان الحكومة تؤمن بمبدأ الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب فى اطار اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ ، وان قوانين الشريعة الاسلامية سوف توضع للنقاش فى المؤتمر الدستورى المزمع عقده بحضور جميع الاطراف ، وعلما بأن قضية الجنوب لم تبدأ نتيجة لما اصدره نظام الحكم السابق من القوانين المسماة اسلامية .

ولكن أمام إصرار جرانج على موقفه من عدم التعاون او المشاركة فقد اصدر مجلس الوزراء الانتقالى اعلانا سياسيا عن القضية يؤكد ان السودانين مدعوون لحوار جاد حول مشكلات بلادهم ، وان الحكومة تلتزم باتفاقية اديس ابابا والحكم الذاتى الاقليمى للجنوب ، وان قانون العفو العام ووقف اطلاق النار من جانب القوات المسلحة مازالا ساريين ، وان الحكومة ترى حل قضية الجنوب فى اطار التنمية المتكافئة ومراجعة بعض التشريعات التى صدرت فى ١٩٨٣ وازالة كل مايفرق بين المواطنين ولكن الحركة الشعبية فى الجنوب دخلت فى موقف جمود تجاه هذه الدعوات السلمية وانهمكت فى نداءات الى القوى الشعبية لارغام المجلس العسكرى الانتقالى الى تسليم السلطة بمقولة ان القضية فى السودان لم تعد قضية الجنوب وانما هى قضية قومية تتعلق بجميع اقاليم وشعوب السودان وانه لابد من الغاء قوانين الشرعية الاسلامية واقامة نظام ديموقراطى علمانى فى السودانى .

٢ - التجمع الوطنى والنقابى واتفاق كوكادام :

وعلى الجانب الشعبى كان التجمع الوطنى والنقابى يعمل من اجل التوصل الى حل قضية الجنوب ، وتبنى اجراءات واتصالات مع كافة القوى السياسية والنقابية لوقف القتال فى الجنوب ، وتمت الاتصالات ايضا فى اديس اباب حيث عقدت اجتماعات بين التجمع الوطنى والحركة جرانج خلال شهر فبراير ومارس ١٩٨٦ ، وفى ختام هذه الاتصالات والاجتماعات صدر عن الجانبين اعلان كوكادام يوم ٢٤ مارس ١٩٨٦ . والاشارة واجبه بان التجمع الوطنى والنقابى كان يشمل جميع الاحزاب والتيارات والقوى السياسية فيما عدا حزب الجبهة القومية الاسلامية الذى لم ينضم اليه ، كما ان الحزب الاتحادى الديموقراطى كان متضما ثم جمد عضويته فى التجمع ولذلك لم يوقع على اتفاق كوكادام . ويتلخص الاتفاق فى المبادىء التالية :

- اعتبار المشكلة الراهنة فى السودان مشكلة قومية وليست مجرد قضية الجنوب
- رفع حالة الطوارىء .
- الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الخاصة بالشريعة الاسلامية وكل القوانين المقيدة للحريات
- العمل بدستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ ، مع اضافة بنود ومبادىء الحكم الذاتى الاقليمى واى مسائل اخرى تتفق عليها القوى السياسية ، فى المؤتمر الدستورى القومى المقترح الذى ينعقد تحت شعارات السلام والعدالة والمساواة والديموقراطية ، وعلى ان ينعقد هذا المؤتمر الدستورى بالخرطوم فى الاسبوع الثالث من يونية ١٩٨٦ .
- الغاء الاتفاقيات العسكرية التى تمت بين السودان واى اقطار اخرى والتى تمس سيادة السودان .

وبعد هذا الاتفاق توالت الاتصالات بين الجانبين لاعداد خطوات التنفيذ وازالة اى عقبات فى وجه انعقاد المؤتمر الدستورى ، وذلك لان الانتخابات التشريعية كانت قد اجريت وتشكلت الجمعية التأسيسية وتألفت وزارة مدينة حزبية ، كما ظهرت فى الاوساط السياسية اراء تتحفظ على الاعلان وبعضها تراه تم بدون مشاركة كل القوى السياسية فى البلاد .

وخلال عام ١٩٨٦ تمت اتصالات بين رئيس وزراء السودان الصادق المهدى وجون جرانج ، وتقابلا فى اديس ابابا فى يوليو ١٩٨٦ ، وشرح رئيس الوزراء تحفظاته على صياغة اعلان كوكادام التى تتلخص فى ان رفع حالة الطوارىء يجب ان يتزامن مع وقف اطلاق النار من الجانبين وان الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ يجب ان تحل محلها قوانين اسلامية صحيحة وتستثنى من تطبيقها المناطق التى تسكنها اقليات غير اسلامية وبشأن العودة الى الدستور المعدل عام ١٩٦٤ مع اضافة الحكم الذاتى الاقليمى فيرى رئيس الوزراء ان التعديل المطلوب موجود حاليا فى دستور ١٩٨٥ الانتقالى وخاصة بعد

اجراء تعديلات دستورية عليه . وتقول المصادر السودانية ان الاجتماع لم يسفر عن اتفاقات محددة غير التأكيد من الجانبين على ضرورة استمرار المساعي لعقد المؤتمر الدستورى . ومع ذلك استمرت الاتصالات مع حركة الجيش الشعبى فى صور علنية او سرية طوال عام ١٩٨٦ وذلك على الرغم من قيام الحركة الشعبية باسقاط طائرة مدنية سودانية فوق ملكال واقرارها بمسئوليتها ، ومن ناحية ثانية استمرت الحكومة فى مواقفها المعلنة حول السعى لتسوية سياسية تفاوضية للقضية ، وخاصة فى خطاب رئيس الوزراء فى ابريل ١٩٨٧ امام الجمعية التأسيسية فى الذكرى الثانية للانتفاضة . ولكن لم تتم اية خطوات تطبيقية كتنفيذ الرغبات المعلنة .

٣ ـ مبادرات جنوبية وافريقية :

امام استمرار الحرب واتساع دائرة العنف والعنف المضاد وماترتب على هذا من تدمير وتدفق اللاجئين ومأساة المدنيين غير المحاربين ، ظهرت جهود واتصالات واعلان اراء ومقترحات من جانب قيادات جنوبية مثل أبل الير وجوزيف لاجو وفرانسيس دنيق ، ومن جانب وسطاء افارقه مثل الرئيس النيجرى السابق او باسانجو وقيادات من احزاب وقوى سياسية أفريقية . وتدور هذه المقترحات حول المبادىء والخطوات التالية :

١ ـ المؤتمر الدستورى القومى هو الاسلوب الامثل للتوصل الى حل سياسى عام فى السودان ، وان هناك اجماعا عاما للمحافظة على وحدة السودان ، الا ان الاسباب الاساسية للنزاع المسلح هى قضايا الدين والسلطة والقومية والدولة والهوية والتنمية المتكافئة والثروة والعدالة الاجتماعية وان بين الجانبين خلافا حول منطلقات الحركة والحل المستقبلى فالحكومة تتبنى نظاما ليبراليا والحركة تعلن عن الفكر الاشتراكى الماركسى .

٢ ـ وقف اطلاق النار وتشكيل حكومة قومية مؤقتة وزيادة عضوية مجلس راس الدولة لتمثيل الجنوبيين بصورة اكثر عددا ، واعادة بناء الجيش السودانى على اسس التمثيل النسبى لاعداد القوميات والشعوب المختلفة فى الدولة .

٣ ـ يؤخذ فى الاعتبار حل مشكلات اللاجئين والمتضررين وتعويضهم فى اطار خطط ومشروعات التنمية التى تتم فى اطار فيدرالى يأخذ فى اعتباره الاحتياجات والاوضاع العاجلة .

٤ ـ اعتماد اتفاق كوكا دام اساسا للتسوية السياسية وخطوات الحل السلمى التفاوضى .

ولم يقتصر الأمر على هذه المبادرات او المقترحات فقد تمت لقاءات بين الجانبين شارك فى ترتيبها بعض رجال الاعمال الاجانب مثل تايني رولندز صاحب شركة لونرو ذات المصالح الاقتصادية الكبرى فى افريقيا ، ولكن المواقف كانت تعرض بين الوفود الممثلة للجانبين واحيانا تصدر بيانات مشتركة ، ولكن التنفيذ لم يتم لاى من هذه الاتفاقات او البيانات المشتركة .

٤ ـ مبادرة السلام السودانية :

كان الحزب الوطنى الاتحادى قد اجرى اتصالات مباشرة بينه وبين جرانج ، انتهت بلقاء قيادة الحزب مع جرانج فى اديس ابابا فى نوفمبر ١٩٨٨ وتوصل الطرفان الى مجموعة من الوسائل الاجرائية والخطوات التنفيذية لعقد المؤتمر الدستورى القوى وتحقيق السلام الشامل بين الشمال والجنوب فى السودان ، وهى مايلى :

ـ تجميد المواد الخاصة بالحدود فى الشريعة الاسلامية ، وعدم اصدار قوانين جديدة تحتوى على بديل لهذه المواد حتى انعقاد المؤتمر الدستورى ومناقشته للموضوع .

ـ الغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتى تؤثر على السيادة الوطنية (مع مصر وليبيا)

ـ رفع حالة الطوارىء .

ـ وقف اطلاق النار .

ـ تشكيل لجنة تحضيرية قومية تتولى التمهيد والتحضر والاعداد لانعقاد المؤتمر الدستورى .

ـ تقرر اللجنة التحضيرية مكان انعقاد المؤتمر ، وعلى ان ينعقد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ .

ـ مناشدة جميع الاطراف السودانية الى الانضمام لهذا الاتفاق ويسمى الاعلان بمبادرة السلام السودانية من اجل تحقيق السلام والاستقرار

وكان رد الفعل لهذا الاتفاق ايجابيا على مستوى الرأى العام واستقبلت المبادرة بحماس شديد ، وقررت الحكومة تشكيل لجنة وزارية للسلام ، وتم اجراء اتصالات مع الدول ذات الاهتمام بالموضوع مثل مصر وكينيا واثيوبيا واوغندا ، كما شرعت اللجنة الوزارية فى وضع برنامج وتوصيات تتعلق بالمؤتمر الدستورى وموعد انعقاده .

ولكن على الجانب الاخر من الاحداث كانت هناك اختلافات سياسية تنمو وتتعقد بين الاحزاب المشاركة فى حكومة الوفاق الوطنى (حزبى الامة والحزب الوطنى الاتحادى) وابدى رئيس الوزراء تحفظات على بنود هذه المبادرة السودانية كما كانت هناك نتائج لاشتداد القتال فى الجنوب وتصاعد الاعمال العسكرية من جانب جيش التحرير الشعبى ، وفى ذلك العام تمكن من السيطرة على مناطق كثيرة فى المديرية الاستوائية وعلى مدن ذات قيمة عسكرية مثل كبوتا والناصر وليريا .. الخ

كما ان الجبهة القومية الاسلامية كانت تقف موقف المعارضة الشديدة لاى مساس بقوانين الشريعة

الاسلامية سواء بالتعليق او التجميد او التحضير .

وهذا التفاعل ظهر فى الجمعية التأسيسية التى وافقت على تعليق قوانين الشريعة الاسلامية الى مابعد انعقاد المؤتمر الدستورى القومى وسحب القوانين البديلة من الجمعية التشريعية ، وهذا ادى الى إنسحاب اعضاء الجبهة القومية من عضوية الجمعية ومقاطعة الجلسات واعلان ثورة المصاحف والجهاد لتحقيق الهدف الاسلامى ، كما اعلنت انها لن تشارك فى حكومة جبهة وطنية او قومية الا اذا كان فى برنامجها تطبيق القوانين الاسلامية

وعلى الجانب الاخر عرضت مبادرة السلام السودانية على الجمعية التشريعية لاقرارها فلم توافق عليها الأغلبية من الاعضاء ، وهذا ادى الى انسحاب وزراء الحزب الاتحادى الوطنى من حكومة الوفاق الوطنى . وهكذا اصبحت المبادرة جزء من التاريخ ولم تطبق

وفى مطلع عام ١٩٨٩ قدمت القيادة العامة للقوات المسلحة مذكرة الى رئاسة الوزراء ورئاسة الدولة حول الازمة العسكرية والسياسية التى وصلت اليها البلاد ، وفى مقدمة الاسباب لهذه الازمة استمرار الحرب فى الجنوب والوضع السىء للقوات المسلحة فى هذه الحرب الاهلية .

وتعقدت المواقف السياسية فى العاصمة ، ثم حدث الانقلاب العسكرى يوم ٣٠ يونيه ١٩٨٩ بقيادة الفريق عمر حسن البشير وتشكل مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى

٥ ـ ثورة الانقاذ الوطنى وقضية الجنوب :

يتضح من البيان الاول يوم ٣٠ يونيه ١٩٨٩ وماتلاه من اعلانات واجراءات ان قضية الجنوب تقع فى قائمة اولوية الاهتمامات ، خاصة انها ترتبط بأزمة القوات المسلحة فى مواجهة الحرب الاهلية وماترتب عليها من خسائر مادية وبشرية ، وافتقاد القوات المسلحة للمساندة السياسية من اجهزة الحكم فى الدولة قبل الانقلاب .

ولذلك اكدت الحكومة نفس المبادىء السابقة من حيث السعى الى السلام الدائم بأسلوب المفاوضات مع الحركة الشعبية بدون شروط مسبقة ، كما اعلنت العفو العام عن كل من رفع السلاح ضد الدولة منذ ١٩٨٣ ، ومددت وقف اطلاق النار من جانب الجيش السوانى . واجرت اتصالات بأساليب منوعة مع قيادة المتمردين الجنوبيين الامر الذى ادى الى عقد محادثات بين الجانبين فى اديس ابابا فى اغسطس ١٩٨٩ ، وفى هذه المحادثات تم الاتفاق على ضرورة استمرار الاتصال المباشر لعقد جلسات ولقاءات مشتركة بهدف الوصول الى نقاط التقاء واتفاق وتحديد نقاط لاختلاف بين الجانبين ، كما اكدت الحكومة رغبتها الجادة فى الوصول الى اتفاق سلام مع الجنوبيين .

وعلى الجانب الاخر بدات الحكومة فى تحديد مواقفها فى صورة حاسمة تمهيدا لاى مفاوضات او لقاءات مع المتمردين الجنوبين ، فعقدت مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام الذى اوصى بالحفاظ على وحدة التراب الوطنى واعتماد الحوار والتفاوض منهجا لحل الخلافات الداخلية ، والسعى الى تجديد وقف اطلاق النار بين الجانبين ، والتوصية باستمرار وصول الاغاثة والمعونات الى المتضررين من الحرب او المجاعة ، ومع تطور الاوضاع السياسية وتأكيد سلطة ثورة الانقاذ الوطنى والنخبة الحاكمة وفى ضوء التأييد والمساندة التى تلقاها الحكومة من الجبهة القومية الاسلامية حسمت الحكومة موقفها فى ثلاثة مبادىء هى عدم الرجوع عن تطبيق الشريعة الاسلامية مع استفتاء التطبيق فى المناطق تسكنها اغلبية من غير المسلمين ، واعتماد النظام الفيديرالى شكلا وتطبيقا لتوزيع السلطات فى داخل الدولة بين العاصمة والاقاليم ، وان نظام الحكم فى الدولة لايقوم على الديموقراطية متعددة الأحزاب الموروثة عن النظام الأوروبى الليبرالى . وفى نفس الوقت عمدت الحكومة الى تحسين علاقاتها الخارجية مع الدول الافريقية خاصة دول الجوار الجغرافى حتى تمنع المعونات والدعم المقدم الى المتمردين الجنوبيين عبر هذه الحدود السياسية ، وقد استعملت سلاح المعاملة بالمثل مع اثيوبيا فى عهد الرئيس السابق منجستو اذ لم يتوقف عن دعم جرانج ، فقامت الحكومة السودانية بدعم حركة التمرد فى تيجرى ، كما واصلت دعمها للجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا .

وبدون الدخول فى تفاصيل السياسة الحكومية السودانية نقول ان هذه السياسة قد ظهرت نتائجها بعد سقوط نظام منجستو فى اثيوبيا ، اذ اصبحت الحكومة السودانية صديقا وحليفا للنظام السياسى الانتقالى المؤقت فى اديس ابابا بقيادة ملس زيناوى ، وصديقا صدوقا للحكومة الانتقالية فى اسمرا بقيادة اسياسى افورقى . كما عقدت اتفاقيات وتفاهمات مع كل من اوغندا وكينيا ، وهكذا خسر جرانج التأييد والدعم الذى كان يحصل عليه من اثيوبيا ، بل اكثر من هذا انسحب ومعه قواته نهائيا من الاراضى الاثيوبية ومنعت عنه كل التسهيلات والمعونات الاثيوبية ، ولكن الاكثر تأثيرا بالنسبة لقضية الجنوب كان الانشقاق الذى حدث فى داخل القيادة العسكرية والمدنية لجيش التحرير الشعبى .

وعلى الجانب الاخر اخذت الحكومة فى الاستعداد العسكرى لشن هجوم واسع النطاق على المتمردين فى الجنوب ، وهذا ما حدث فى عام ١٩٩٢ ونتج عنه تغيير فى

الميزان العسكرى فى الحرب الاهلية .

٦ - وجهات نظر القيادات الجنوبية :

إن الطرح الفكرى او المواقف العملية لمجموع القيادات الجنوبية هى تراكم وتطور من التاريخ منذ اعلان استقلال السودان . ففى عام ١٩٥٤ ظهر بين القيادات الجنوبية مطلب الحكم الذاتى او الفيديرالية ، وفى اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ تم الاتفاق على تطبيق الحكم الذاتى ووحدة اقليم جنوب السودان ، فلما انهارت التسوية ونشبت الحرب الاهلية كما سبقت الاشارة الى ذلك ، طرحت مطالب وآراء منوعة فى عام ١٩٨٣ ، وزادت عليها مطالب اخرى وتنوعت الاراء بين القيادات الجنوبية ، وفى هذا المقام نشير الى مواقف اربع مجموعات من الآراء بصفة عامة وبصرف النظر عما فى داخل كل مجموعة من اختلافات بشأن التفاصيل ، وذلك على النحو التالى :

أ - الجيش الشعبى لتحرير السودان - جرانج او مجموعة توريت :

بدأ جرانج ومؤيدوه عام ١٩٨٣ بالاعتراض على قرارات الحكومة الخاصة بتقسيم الجنوب الى ثلاث ولايات وانتهاك نصوص اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ . وبجانب ذلك يشير راى هذه المجموعة الى الانتقادات الخاصة بالتقصير او سوء النية من جانب الحكومة فى تطبيق الاتفاقية . ثم اضيفت الى هذه الاراء معارضة المجموعة لتطبيق قوانين الشريعة فى عهد جعفر نميرى . ومن هنا اجملت هذه المجموعة مطالبها فى رفض مبدأ انفصال الجنوب والاصرار على وحدة التراث الوطنى السودانى فى ظل دولة علمانية ديموقراطية فيدرالية . ومن اجل الدفاع عن هذا الشعار دخل جرانج فى صراعات دموية مع قيادات عسكرية من بين المتمردين كانوا يطلبون الانفصال وتكوين دولة جنوبية مستقلة .

وقد اصدر جرانج بيانا (منفستو الحركة) فى يوليو ١٩٨٣ يشرح فيه الاهداف والتصورات فى تفاصيل متعددة ، وكان اللون الفكرى الواضح فى صياغات هذا البيان هو التوجهات الاشتراكية الماركسية التى تأثر بها نتيجة للتعاون الذى قام بينه وبين الرئيس الاثيوبى السابق منجستوهايلى ماريام وظهر هذا التوجه فى التصورات المطروحة من جانبه لبناء السودان الموحد فى المستقبل الاشتراكى ، وفى المبادىء التى يرى ادراجها فى الدستور وقواعد النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى للبلاد . مثل الفصل بين الدين والدولة ، والغاء قوانين الشريعة الاسلامية وليس التجميد او التعديل . وان حركته لاتمثل الجنوب فقط من حيث المطالب والمظالم ، وانما هو يتحدث باسم جميع اقاليم السودان والشعوب والاقليات الموجودة فى البلاد ، وان السودانيين هم عرب وافارقة وان اللغة العربية هى احدى اللغات الاساسية فى البلاد وبجوارها توجد لغات وثقافات اخرى ، وبالنسبة للسياسة الخارجية للسودان طالب بالغاء الاتفاقيات المعقودة مع مصر وهى اتفاقيات التكامل والاتفاقية العسكرية ، وكذلك الاتفاقية العسكرية مع ليبيا .

ومع تطور الاحداث والاوضاع فى العاصمة السودانية فى جرانج اشتراطات ومطالب جديدة خاصة بالعودة الى دستور السودان لعام ١٩٥٦ وعدم الموافقة على دستور ١٩٥٨ المعدل ، وكذلك طالب بترتيبات واجراءات بشأن عقد المؤتمر الدستورى الذى يجمع بين جميع الاطراف السودانية للتوصل الى حل سلمى للمشكلة . وبدون الدخول فى تفاصيل الاحداث والمواقف التى استمرت منذ عام ١٩٨٣ نشير الى مواقف جرانج ومجموعة توريت كانت تتأثر بعاملين ، الأول هو الموقف العسكرى لقواته التى تمكنت من بسط سيطرتها على مناطق ومدن عديدة فى الجنوب بوجه عام ، والثانى هو الدعم الذى يتلقاه من دول وجهات خارجية مثل ليبيا اولا ثم اثيوبيا - ثانيا والمنظمات الانسانية والدينية والقوى الافريقية المتنوعة ثالثا . وعلى الرغم من اعتقادى بأن القضية والمشكلة هى فى الاساس اوضاع سودانية داخلية ، الا ان الدعم الخارجى كان عاملا اساسيا فى استمرار القضية والنزاع المسلح والحرب الاهلية منذ ١٩٨٣ حتى اليوم .

ونشير فى هذا المجال الى الدعم الليبى فقد زار العقيد القذافى الخرطوم عقب انتفاضة ابريل ١٩٨٥ وقال صراحة فى اجتماعات عامة سجلتها وكالات الانباء العالمية هى انه هو الذى خلق جرانج وحركته وانه قادر على قتلها اذا لم يوافق جرانج على السلام والحوار مع الحكومة بشأن الجنوب ، وانه غير موقفه لان جرانج تحول الى حركة عنصرية ضد العروبة ، ولكن على الرغم من ايقاف الدعم الليبى الا ان جرانج كان قد ربط حركته مع نظام الرئيس منجستو فى اثيوبيا ونال الدعم والمعونات العسكرية والمالية والاذاعية المنوعة ، فلما سقط نظام منجستو وهرب الى زيمبابوى حدث انهيار كبير وخطير فى مواقف جرانج وقوته العسكرية ، كما ان الحكومة الانتقالية برئاسة ملس زيناوى قامت بتصفية مواقعه وقواعده فى اراضى اثيوبيا وامرته بالخروج هو وقواته من اثيوبيا الى جنوب السودان .

ب - مجموعة الناصر - لام اكول وريك مشار :

فى اغسطس ١٩٩١ اعلنت مجموعة من قيادات حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان - بشقيها السياسى والعسكرى - انها تختلف مع جون جرانج وتعلن انفصالها عنه ، وتتألف قيادة هذه المجموعة من دكتور لام اكول ودكتور ريك مشار والقائد العسكرى جوردون كوانج . وقد تم الاعلام فى بيان سلم الى مراسل الاذاعة

البريطانية (بى بى سى) الذى وصل فى اواخر اغسطس على متن طائرة كان يستقلها مجموعة من المسئولين الامريكيين الذى زاروا جنوب السودان قادمين من نيروبى ، وكان اللقاء فى مدينة الناصر فى منطقة اعالى النيل . ويشتمل البيان على عديد من الاسباب والانتقادات تتعلق بالاوضاع الديموقراطية فى تنظيم وقيادة حركة التمرد ، ومطلب انتخابات القيادات واطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين فى سجون جرانج من قيادات الحركة السياسية والعسكرية والذين سبقت لهم معارضة سياسات ومواقف جرانج . والمطلب الثالث هو اعادة تعريف اهداف الحركة السياسية والعسكرية بالنسبة للمستقبل .

والهام بالنسبة لهذه الدراسة هو المطلب الثالث اذ طالبت القيادة المنشقة بالدعوة الى قيام دولتين مستقلتين فى الشمال والجنوب ، لكل منهما حق السيادة وحكومة منفصلة ودستور خاص ، وان يكون هناك تنسيق بين هاتين الدولتين فى مجالات الدفاع والتجارة والاقتصاد والتعاون الفنى وحق انتقال المواطنين للاقامة أو التملك فى كلتا الدولتين . وعلى ان تعمل هاتان الدولتان بعد مرور فترة زمنية يتم فيها شفاء الجروح وتزول اسباب ومظاهر عدم الثقة والشك الناتجة عن فظائع الحرب الأهلية - ومن خلال التفاوض على تحقيق الوحدة والتكامل السياسى بين الدولتين . ولمان التوصل الى هذه الأوضاع سلميا أو باقل خسائر ممكنة دعت القيادة المنشقة الى ان يتم ترتيب وصياغة هذه الاتفاقات بعد ايقاف اطلاق النار وسحب القوات العسكرية الشمالية من الجنوب وتبادل التمثيل الدبلوماسى تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية . واضافة الى هذا طالبت القيادة المنشقة من حكومة السودان فى الشمال الاقرار بحق تقرير المصير لمنطقة جبال النوبا فى غرب البلاد ولمنطقة جبال الانقسنا جنوب النيل الأزرق .

وقد احدث هذا البيان رد فعل فورى واسع المدى على مستوى الجنوب وعلى مستوى السودان ، وازداد رد الفعل اتساعا وخطورة بنشوب القتال العنيف بين الجانبين الجنوبيين وانقسام قوى المعارضة الجنوبية وفشل جميع محاولات ومفاوضات الصلح وايقاف اطلاق النار بين قواتهما فى جنوب السودان ، وهى المحاولات والوساطات التى قام بها مجلس كنائس كينيا وعدد من القيادات الجنوبية والأفريقية . وخلال هذه الفترة التى امتدت فيما تبقى من عام ١٩٩١ والربع الأول من عام ١٩٩٢ ، صدرت تصريحات وتفسيرات من جانب مجموعة توريت تقول ان شمال السودان لن يتراجع عن تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية وانه لن يقبل مطلب السودان الموحد العلمانى الديموقراطى الفيديرالى ، كما اشارت وسائل الاعلام العالمية الى ان القيادة المنشقة كان عندها تصورات بان الدعوة للانفصال سوف تلقى تأييدا واعترافا دوليا من جانب قوى سياسية اوروبية وامريكية بشرط تمكن مجموعة الناصرين السيطرة الكاملة على الموقف العسكرى والسياسى فى الجنوب وتصفية جرانج ومؤيديه .

وأخطر الآثار المترتبة على حركة القيادة المنشقة كان فى صفوف مؤيدى جرانج ، فقد اجتمعت القيادة العليا المؤيدة لجرانج فى آخر شهر اغسطس ١٩٩١ وأكدت تمسكها بقيادة جرانج وتمسكها بأهداف ومطالب الحركة المعلنة منذ يوليو ١٩٨٣ ، ولكن بعد مرور اقل من اسبوعين على هذا الاجتماع ، اجتمعت القيادة العليا مرة ثانية فى توريت يوم ١٢ سبتمبر ١٩٩١ واصدرت قرارات تشمل تعديلا على الأهداف والمطالب المعلنة وتقضى بانه اذا لم توافق حكومة الخرطوم على مطلب السودان الموحد العلمانى الديموقراطى الفيديرالى ، فان الحركة تطرح بديلين آخرين هما الكونفدرالية بين دولتين مستقلتين ذات سيادة ، أو حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء على المستقبل لجنوب السودان .

وليس هنا مجال لتفصيل الاتهامات والاتهامات المضادة التى يتبادلها الطرفان ، والتصلب المتصاعد فى مواقفهما تجاه بعضهما البعض ، فهو متداول فى وسائل الاعلام الأجنبية والعربية ، انما نرى الاشارة الى رفض مطلب الانفصال بين صفوف المعارضة السودانية الموجودة خارج السودان ، والى نجاح الحكومة السودانية فى استثمار هذا الخلاف الدموى بين الجانبين ، فقد اجرت اتصالات فى عواصم افريقية وأوروبية مع مجموعة الناصر ، كما اجرت اتصالات مع مجموعة توريت . وترتب على هذا تحسين الموقف التفاوضى للحكومة واستعدادها للذهاب الى أبوجا لحضور محادثات السلام التى يرعاها الرئيس بابا نجيدا بين الاطراف المتنازعة .

حـ - مجموعة اعلان ادير - سبتمبر ١٩٩١ : فى نفس الفترة الزمنية من عام ١٩٩١ ، اتفقت مجموعة من المثقفين والسياسيين الجنوبيين ، وغير الملتزمين رسميا بعضوية هاتين المجموعتين الجنوبيتين (مجموعة كوريت - مجموعة الناصر) . وهم يقيمون خارج اراضى السودان فى اوروبا وامريكا وبعضهم يشغل وظائف فى جامعات أو منظمات دولية - على تنظيم اجتماع للتداول وللرأى بشأن قضية جنوب السودان ، وقد تم الاجتماع فى الفترة من ٣ - ٨ سبتمبر ١٩٩١ فى قصر ادير بجمهورية ايرلندا . وتقول وكالات الانباء العالمية ان موعد الاجتماع واسماء المشاركين فيه كان قد تحدد قبل اعلان مجموعة الناصر لموقفها وبياناتها تجاه مجموعة توريت . ويستندون فى هذا الرأى الى ان اعلان ادير لم

يشر من قريب أو بعيد الى دعوة القيادة المنشقة لمطلب الانفصال والتغير الذى حدث فى طروحات جرانج الفكرية تجاه مستقبل الجنوب خاصة والسودان عامة .

ومن بين الاسماء المشاركة يوناملوال - دكتور فرانسيس دينق - دكتور لوال اشويك - دكتور دنستان واى - جوردون موركات - كلمنت جانرا - ديفيد شان . وقد اصدر المجتمعون وثيقة بعنوان « إعلان أدير حول مستقبل السودان » ونصها كالتالى :

نحن جماعة من السودانيين الذين يشعرون بقلق عميق من محنة بلادنا وشعبنا الذى جرحته واوهنته واخرته تقدمه الحرب التى لا نهاية لها والتى استمرت منقطعة قرابة الاربعة عقود - اجتمعنا فى ادير فى جمهورية ايرلندا من ٣ إلى ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١ للتداول فى شان مستقبل السودان .

وكان تصميمنا الحازم الانلوك (سيرة) الماضى ونتحسر على مظالم شعبنا المعروفة جيدا والمعترف بها على نطاق واسع . او تلقى التبعة من دون بدائل بناءة للسياسات المدمرة التى انتهجتها الانظمة المتعاقبة فى الخرطوم .

وقمنا طوال فترة اجتماعنا بالتداول الصريح والمضنى من اجل تطوير وصوغ منظور يمكنه ان يرشد السودانيين الى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة من شانها ان تمكن شعب السودان من تحويل اهتمامه وموارده وحضور بديهته الى المهمات الجسيمة المتعلقة باعادة البناء والتنمية وبناء الأمة .

لقد اتضحت تماما الاسباب الجذرية للنزاع . بل ويبدو ان جميع الاطراف المعنية متفق على المبادىء التى يمكن ان تقوم عليها معالجته .

ان بلادنا فى عبارة موجزة تطورت على هدى خطوط متوازية تقسيمية اساسها العروبة فى الشمال والافريقية فى الجنوب وتقوم اللغة العربية والاسلام والثقافة العربية بتعزيز العروبة ومساندتها وتقويتها .

اما العامل الافريقى فناتج عن وجى كفاح الشعوب الافريقية من اجل الحرية من الهيمنة الخارجية ، وحق تقرير المصير وفكرة حديثة فى شان بناء الأمة تخترق كل الحواجز المبنية على التعريف العنصرى والعرقى والثقافى او الدينى مع وجود فكرة « السودان » اطارا عمليا يحيط تلك الفكرة .

تبلور هذان التطوران المتوازيان لينشا عنهما من جهة النظام القائم على الدين الذى تسميه الخرطوم « ثورة الانقاذ الوطنى » ، ومن الجهة الأخرى « الحركة الشعبية لتحرير السودان » العلمانية التوجه وجناحها العسكرى « الجيش الشعبى لتحرير السودان » .

اننا نعتقد على وجه راسخ بانه لن تكون هنك مساواة فى اى نظام يقوم على عنصر بعينه او عرقية او ثقافة او ديانة او جنس ، مهما كان نبل خلق او عدل الجماعة المهيمنة عليه .

ونقر ايضا بان العقيدة الدينية لبعض المسلمين الورعين - سواء اكانت عقيدة صحيحة او اصولية - تشترط عليهم نظرة شاملة الى العالم لاتنقاد بسهولة الى الفصل بين الدين والدولة .

وعلى رغم هذين الموقفين المختلفين فقد كان من الممكن ان تستفيد قيادة نيرة وخلاقة من العوامل المشتركة بين الشعب السودانى للتشجيع على قيام دولة تستجيب الى الحاجات الاساسية وتطلعات الشعب السودانى .

كما اننا نعتقد اعتقادا راسخا ان الربط الانتهازى المبالغ فيه بالعروبة والاصولية الاسلامية قللا بدرجة كبيرة فى الماضى من شان استقلالنا وعريمتنا ما ادى الى استغلال الحاجات المادية لشعبنا وتعريز اعتماده (على الأخرين .

ويملى المنطق والمصلحة الوطنية علينا ان نضع حدا لهذا الاعتماد الانتهازى الذى ظل مصدرا رئيسيا للفرقة ان بلادنا وهبت موارد طبيعية ضخمة فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن والنفط وهى لا تنتظر شيئا سوى السلام والاستقرار والتعاون الانمائى الدولى لكى تتحول ثروة حقيقية .

اننا نرى ان هنك على الاقل ثلاثة خيارات لانهاء الحرب التى دمرت بلادنا وسلبت من شعبنا انسانيته بالمجاعة والانحطاط الخلقى واليأس المقرف . احد تلك الخيارات ان نعيد تعريف فلسفتنا القومية ، والمبادىء الدستورية والبرامج العملية بطريقة تخلو حقا من اى نوع من التمييز يقوم على العنصر ، العرقية ، الثقافة ، الديانة او الجنس إذ يقوم) نظام يشعر فيه جميع السودانيين بروح انتماء ومساواة حقيقية وتتطلب ترتيبات من هذا القبيل اطارا عمليا دستوريا تتمتع فيه الاقاليم المختلفة وخصوصا الجنوب والشمال التى ستقرر حدودها بناء على عوامل الهوية والاعتبارات الامنية الميدانية بالحرية والاستقلال فى نطاق وحدة رمزية او اسمية وسواء اكانت هذه الترتيبات ستسمى فيديرالية او كونفيديرالية ام سنطلق عليها تسمية جديدة فذلك اقل اهمية من التوزيع الفعلى للسلطات التى ستنجم عنا .

وإذا فشل هذان النموذجان فلن يكون الخيار المتبقى سوى التقسيم الذى يرفضه الطرفان المتحاربان حاليا عى ان يدرس بعقل ، وتوضع شروطه بطريقة ايجابية ، ويصمم بطريقة بناءة لتشجيع نمو اسس جديدة للتعايش والتعاون .

ان الحقيقة التى تتمثل فى ان التوجه الاسلامى الحالى غير قادر على التفاوض من اجل تسوية عادلة ودائمة لمشكلة السودان تجعل الخيار الأخير - اى التقسيم - اكثر حتمية والواقع ان اصراره الصريح على عدم قابلية التفاوض على الطبيعة الاسلامية للدولة وفرض الشريعة نظاما قانونيا ، ووضع القناع على الحكم شبه الاقليمى ليبدو فيديراليا ، والنظام السياسى ذى الحزب الواحد يجرده من مؤهلاته طرفا تفاوضيا جادا .

وبالمثل فان التوجه الاسلامى الاصولى لدى النظام ،

واسلمة الدولة والمجتمع السودانيين والنظام الاقتصادى تجعلانه نقيضا للدولة والمجتمع العلمانيين الديموقراطيين التعدديين اللذين يطالب بهما الجنوب .

اننا نقدم ـ بخالص المشاعر الاخوية ـ هذه الخيارات الى شعب السودان بموضوعية ومن دون انفعال . ونناشده ان يضع حدا للماساة التى تحدثها الحرب لشعبنا ، اذ غدت اسبابها معروفة ، واتضح علاجها . كما ندعو اصدقاء السودان ، والافراد المعنيين ، والجماعات والحكومات فى مختلف انحاء العالم ان تحث قادة الجانبين على اخذ الواقع بعين الاعتبار . ولم يعد هناك خيار امام ضحايا الحرب ، والمدنيين الابرياء الذين وقعوا بين نيران الطرفين ، والملايين من السودانيين الذين اخرست اصواتهم قوى لا قبل لهم بها ، سوى التعلق بالضمير العالمى ومبادىء الكرامة الانسانية المقدمة على ما عداها ، والمثل الدولية لكى تنقذهم وينبغى ان تتعاضد المساعدات الانسانية والمبادرة الديبلوماسية والحسابات الاستراتيجية من اجل خير الانسان من دون اعتبار للعنصر او العراق او الثقافة او الدين او الجنس .

ان الأوان لكى يفرض الجنوب نفسه شريكا متساويا وعليه ان يعرف قيمة الاساسية ، وهويته الديناميكية الانتقائية ، ويصوغ سياسات داخلية وخارجية من شانها ان تفيد من تلك العناصر لأحداث تنمية داخلية ذاتيه ، يساعده فى ذلك تعاون انمائى دولى له فائدة مشتركة ان تلك القيم والهويات هى ما سعى اجتماعنا اى تعريفة ووضع شروطه واسباغ معنى عليه .

ان توصياتنا وافكارنا مضمنة فى سلسلة من الوقائق التى نامل ان نتيح الاطلاع عليها اولا الى قيادة « الحركة الشعبية لتحرير السودان » باعتبارها المؤسسة الوحيدة التى نعتقد انها تكافح حاليا من اجل (التوصل الى) حل عادل ودائم لمشكلة السودان . وثانيا الى الشعب السودانى بمختلف فئاته . واخيرا الى المجتمع الدولى باسره .

لقد عانى شعبنا ـ من الجانبين ـ كثيرا وطويلا . وهم احق ليس بالخلاص من هذه المعاناة فحسب وانما يمد المجتمع الدولى يد المساعدة اليهم لتسهيل التعجيل باحراز التقدم لبلوغ المستقبل .

وإلى ذلك ندعو المجتمع الدولى ان يستمر فى عمله الانسانى الذى يتعلق بمعونات الاغاثة وتقديم تلك الاغاثة إلى شعب جنوب السودان مباشرة دون إعتبار لحكومة السودان وعدم إخضاع عمل الاغاثة الى سياسات النزاع السودانى ويعانى شعب جنوب السودان ـ بجانب حاجته الى الغذاء العاجل ـ امراضا تمكن الوقاية منها ويعانى غياب الخدمات الاجتماعية التى يمكن ان يساعدهم فيها المجتمع الدولى . وعلاوة على كل شىء فانهم يحتاجون الى تبريكات الرب الذى باسمه ينقسم السودانيون بعنف ومن دون ورع .

د ـ السياسيون المستقلون : تشتمل هذه المجموعة على شخصيات واسماء من الجنوبيين مثل ابل الير وجوزيف طمبرة وجوزيف لاجو وقد سبقت لهم المشاركة فى الحياة السياسية السودانية أو تقلدوا مناصب تنفيذيه وادارية عليا فى البلاد ، ويقيم جزء منهم فى السودان ويقيم الجزء الأخر خارج البلاد ، والرأى العام السائد بين هذه الشخصيات هو ان الفيديرالية هى الحل المناسب للموقف ، وان طرح شعار الفيديرالية لا يكفى وذلك لأن جوهر الفيديرالية هو معرفة تفاصيل توزيع السلطة بين الشمال والجنوب ، ومدى ونوعية السلطات التى تمنح للولايات الجنوبية ، وليس هذا فقط فى مجال السلطة التنفيذية وانما يمتد الى السلطات التشريعية والنظم التعليمية والثقافية ـ، وتكوين الجيش ، وتوزيع الثروة والدخل والميزانية وخاصة عوائد البترول المنتظر فى مناطق الجنوب .. الخ .. ويرى البعض من بينهم ان اهل الجنوب افارقة وسوف يكون من الصعب عليهم التعايش مع أهل الشمال العرب الذين يتمسكون بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وانه لا فارق بين الحكومة الحالية والمعارضة الحزبية ، فالحكومة تطبقها ولا رجعة عندها فى هذا ، بينما المعارضة لا ترى الألغاء أو التراجع وانما ترى التأنى والتدرج فى التطبيق وفى هذا المقام تشير الى ما اورده ابل الير فى كتابه الأخير من ان نغمة الانفصال قد بدات ترتفع بين المقاتلين المتمردين فى الجنوب ، وبالذات بين رجال جرانج الذين يتغنون بالانفصال عن اولاد العرب فى أهازيجهم باللغات القبلية الجنوبية ، كما يرى وتسانده فى هذا آراء اوروبية امريكية ان قادة عسكريين وسياسيين من اتباع جرانج اخذوا يراجعون مواقفهم ويتقبلون فكرة الانفصال بدون ان يساندوا سياسيا أو عسكريا مجموعة الناصر .

وبالاضافة الى هذه المجموعة يمكن الاشارة الى بعض التنظيمات الفكرية والسياسية أو العسكرية التى افرزتها الأزمة وان كانت على مستويات هامشية من حيث التأثير والفاعلية بالنسبة لوجهات النظر أو المجموعات التى سبقت الاشارة اليها ، ومن الامثلة على هذا حزب العمال والفلاحين وغيره من الجماعات الماركسية المنوعة التى كان وجودها مرتبطا باوضاع الساحة والصراع العالمى قبل إنتهاء الحرب الباردة وانتهاء وجود الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى ، ومن الامثلة ايضا منظومة انيانيا

(٢) وهى جماعة متمردة بدات بالعمل مع جرانج ثم انشقت عنه وحاول تصفيتها بقوة السلاح ، والآن هى تعمل فى جانب الحكومة طبقا للبيانات الصادرة عن الجيش الشعبى . واستطرادا تجب الاشارة الى وجود مجموعات تعمل أو تؤمن بوجهة النظر المعلنة من جانب الحكومة فى الخرطوم ، ومن ثم فتأثيرها يأتى فى سياق الموقف الحكومى للدولة السودانية .

٧ ـ محادثات السلام فى نيجيريا :

سبق ان تقابل ممثلو الحكومة السودانية مع ممثلى الجيش الشعبى فى عواصم افريقية ـ وكان آخرها اجتماع نيروبى ١٩٩٠ ، ولم يتوصل الطرفان اى خطوة ايجابية ، ولهذا تعتبر المحادثات فى ابوجا عاصمة نيجيريا هى أول محادثات للسلام بين اطراف النزاع المسلح وبحضور وسيط غير سودانى وهو الرئيس ابراهيم بابا نجيدا . والاصل فى هذه الوساطة هو جهود واتصالات قام بها السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ثم تولاها الرئيس بابا نجيدا بصفته رئيسا للمنظمة منذ عام ١٩٩١ . وقد اخذت الاتصالات والترتيبات التى قامت بها نيجيريا وقتا طويلا خلال عام ٩١ وعام ١٩٩٢ حتى تم الاتفاق على اللقاء يوم ٢٤ مايو ١٩٩٢ . كما تم الاتفاق بين اطراف النزاع على جدول اعمال الاجتماع واعلنت الاطراف اسماء وفودها التى ستشارك فى الاجتماع .

وهذا الانجاز النيجيرى يعود الى اسباب كثيرة داخلية وخارجية تختص باوضاع السودان ، ولكن لابد من الاشارة الى أن خبرات وممارسات الوساطة النيجيرية لها دور هام فى التوصل الى ترتيب الاجتماع . فتجربة وخبرة نيجيريا طويلة ومتنوعة فى هذا المجال ، فقد عرفت حكم العسكر والحرب الاهلية والدعوة الى الانفصال ، ثم توصل اطراف النزاع المسلح فى نيجيرا الى تسويات سياسية قامت بموجبها جمهورية مدنية فيدرالية وتمت صياغة دستور فيدرالى يتناول توزيع السلطة والثروة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، كما أن تقسيم الدولة الى ولايات ارتفع من (٣) ولايات يوم اعلان الاستقلال الى (٣٠) ولاية فى عام ١٩٩٢ . ومن ناحية ثانية واجهت التجربة النيجيرية قضايا تعدد الاديان واللغات والاصول الاثنية بين السكان ، كما نجحت فى ترتيبات استيعاب القوات المقاتلة ضد الحكومة الاتحادية بعد ايقاف اطلاق النار وانهاء الحركة الانفصالية . وهذه الاشارة تعنى ان الدور النيجيرى فى الوساطة وفى ترتيب الاجتماع هو دور يستند الى خبرات والى تصورات ومعرفة باجواء ومطالب وعقبات مثل هذه الاجتماعات والتسويات المتعلقة بالحرب الاهلية والنزاع المسلح . وهذا عنصر مساعد فى تذليل العقبات أو حل المشكلات والتنسيق وضبط التفاعلات بين اطراف النزاع .

وفى هذا القسم من الدراسة نجمل المواقف والسياسات المعلنة من جانب الاطراف الثلاثة بشأن المحادثات المقرر عقدها يوم ٢٤ مايو ١٩٩٢ . ونستند فى هذا العرض على الاراء والاعلانات الرسمية التى تحدد موقف كل طرف وتفصح عن مركزه التفاوضى وعن الثوابت او المتغيرات التى يتمسك بها كل طرف . مع العلم بان هذا العرض يتم قبل الجلوس على مائدة المفاوضات ، وان الاراء تطلق وتنشر عبر وسائل الاعلام ، أى ليست وثائق رسمية مكتوبة او مطروحة للنقاش . بين الأطراف وليست مقدمة من الجانب النيجيرى كأوراق عمل ، وهذا لأن السرية هى طابع العملية التفاوضية حتى الان ، وبعد هذا الاستدراك تعرض مواقف وسياسات الاطراف الثلاثة كالتالى :

١ ـ الحكومة السودانية :

يتحدد مركز الحكومة التفاوضى بالعلامات التالية :

أ ـ حسمت الحكومة مواقف نهائية لا تقبل التراجع او التنازل فى بعض الموضوعات مثل تطبيق الشريعة الاسلامية ، ورفض الديمقراطية الليبرالية القائمة على تعدد الاحزاب السياسية . وتستند مقولات الحكومات الى دروس تاريخ السودان الحديث منذ انتفاضة ١٩٦٤ وماتلاها من مشروعات للدساتير أو المواثيق السياسية الداخلية فى السودان . كما أكدت الحكومة ان الشريعة الاسلامية لن تطبق على الولايات ذات الأغلبية غير الاسلامية ، وهى الولايات الجنوبية مع حرية الدعوة الى الاديان والعبادات اما بالنسبة للشكل الفيديرالى للدولة فهو مطروح من جانب الحكومة ، ولكنه يقبل التفاوض من حيث توزيع السلطات وتحديد العلاقات بين المركز والاطراف ، وبين الحكومة والولايات . ولكن مشروع الحكومة المطبق حاليا يقوم على التعيين فى السلطات التنفيذية والتشريعية ، وان كانت الحكومة ترى انها تقبل الانتخابات بعد اقرار السلام وتوقف الحرب الأهلية .

ب ـ حققت القوات المسلحة السودانية انتصارات عسكرية كبيرة فى الجنوب فى فصل الجفاف حتى وصلت الى مشارف مدينةكوريت مقر جرانج (مجموعة كوريت) وهى ترى ان هذا الاجراء العسكرى ليس هو الخيار النهائى ، وانما هو اسلوب مفروض عليها ازاء عدم قبول المتمردين للدعوات نحو التسوية السلمية بالتفاوض وهناك اكثر من تصريح رسمى بشأن هذا الموضوع .

جـ ـ اجرت الحكومة اتصالات متعددة مع مجموعة الناصر فى عواصم افريقية واوروبية من اجل استطلاع وتبادل وجهات النظر ، ويقال ان هناك اتفاقات تمت وان لم تعلن ، ولكن الراجح ان المحادثات كانت تدور حول هذه الاتحادات او الكونفدرالية ، وخاصة انه لا توجد صيغة واحدة فقط لمثل هذه الاتحادات فى العالم المعاصر ، والانباء العالمية تشير الى ان الاتفاقات توصلت الى نوع من الكونفدرالية أو الفيديرالية الموسعة . وهذه الصيغ او الاشكال سوف تظهر قيمتها الحقيقية او وزنها الموضوعى بعد دراسة التفاصيل للسلطات والعلاقات ومستويات التنسيق والتعاون بين الاجهزة التنفيذية والتشريعية فى كل من الشمال والجنوب .

د - الرأى الراجع عندى هو ان الحكومة شنت هذا الهجوم العسكرى الكبير قبل بدء المفاوضات فى نيجيريا لمقصد تحجيم طموحات جون جرانج ووضعه فى اطاره الصحيح والحقيقى وهو اطار الجنوب والمظالم التى يشكو منها اهل الجنوب ، والمطالب التى يدعو اليها اهل الجنوب شعبا وقيادة إذ أن المفروض من جانب الحكومة هو أن يتحدث جرانج باسم الغرب او الشرق فى السودان بجوار الجنوب ، ولعل هذا يفسر العنف العسكرى الذى اتخذته الحكومة ضد المتمردين فى الغرب (دارفور وجبال النوبا) سواء بالقتال المباشر أو بتسليح الميليشيات المؤيدة للحكومة . ومن جانب اخر ترفض الحكومة اى فكرة للتفاوض او لتسوية سياسية مع القيادات المتمردة فى الغرب مثل يوسف كوة ، ومن الامثلة ايضا ماالحقته من الهزيمة المريرة بقوات داوود يحيى بولاد ثم محاكمته بعد اسره .

هـ - ماأعلن عن تصورات ومشروعات الحكومة التى ستعرض فى مباحثات السلام فى نيجيريا انها سوف تشمل مسائل السلطة والثروة ومشروعات التنمية .. الخ كما اعلنت الحكومة انها لن تقبل الاقرار بالانفصال الفورى او الدستورى او تقسيم التراب الوطنى السودانى وفى هذا المجال تؤكد الحكومة انها لم تقبل مقولة مجموعة الناصر الداعية الى اقامة دولتين مستقلين لكل منها السيادة وبينهما مجلس تنسيق .

و - قبلت الحكومة التفاوض فى نيجيريا مع المتمردين فى صورة وفد واحد مشترك أو وفدين منفصلين ، واعلنت اسماء وفدها المشارك وهو يضم ممثلين عن قوى سياسية من الشمال وعن شخصيات تنتمى الى القبائل والشعوب الكبرى فى الجنوب .

ز - اجرت الحكومة اتصالات واسعة باسلوب مباشر أو بأساليب غير مباشرة من خلال مؤسسات وهيئات شبه حكومية او غير حكومية مع الدول الأجنبية ومع المؤسسات والمنظمات العالمية التى تهتم بموضع جنوب السودان . كما وثقت علاقات الصداقة والتعاون والأمن المتبادل مع اثيوبيا وارتيريا وعقدت اتفاقات مع جميع الدول المحيطة جغرافيا بالسودان وهى اوغندا واثيوبيا وكنيا وزائير وافريقيا الوسطى وارتيريا بهدف منع المعومات والدعم لقوات الجيش الشعبى والمتمردين عامة . وبالنسبة للدول الاجنبية اجرت الحكومة مباحثات مع الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا بشأن موضوع الحرب الاهلية فى جنوب السودان والتسوية السلمية . كذلك تحدثت معهم بشأن الاغاثة والمعونات الانسانية التى تقدمها المنظمات والهيئات الانسانية فى الجنوب او فى الشمال .

ح - العبء الاقتصادى للحرب ثقيل ومكلف فقد تضاعفت تكلفة الحرب السنوية من مليار جنيه سودانى الى ٢,٤ مليار جنيه سودانى حاليا بالاضافة الى هذا توقف التنمية وانتشار التقدمير ومشكلات اللاجئين والقتلى والجرحى .. الخ

٢ - الجيش الشعبى (مجموعة توريت) :

يتحدد مركز جرانج التفاوضى بالعلامات التالية :

أ - الطروحات الفكرية الاخيرة هى اولا السودان الموحد العلمانى الديمقراطى الفيديرالى وثانيا دولتان كونفدراليتان وثالثا حق تقرير المصير للاستفتاء على الانفصال . ولمجموعة توريت تعليقات واراء حول عروض الحكومة الفكرية بشأن عدم تطبيق الشريعة فى الولايات الجنوبية على غير المسلمين .

ب - الهجوم العسكرى الاخير للحكومة والاستيلاء على المدن ليس معناه انتهاء حرب العصابات التى تبدا وتختفى وتهاجم من الاحراش والغابات . وان التمرد الجنوبى ليس مرتبطا بشخص معين أو زعيم واحد انما هو موقف موجود ويوجد الداعون اليه منذ عام ١٩٥٥ حتى اليوم . ولذلك فالتسوية السياسية هى الاساس والحل المقبول اذا كان الهدف هو انهاء النزاع المسلح والحرب الاهلية .

جـ - يرى ان مجموعة الناصر (اكول ومشار) تتعاون مع الحكومة وانها تساعدها فى الهجوم العسكرى الأخير ، ولذلك فقد رفض قبول جلوسهم على مائدة المفاوضات كوفد مستقل ، وهدد انه فى صحة قبول مجموعة الناصر كوفد مستقل فى المفاوضات فسوف يتقدم لرئاسة المفاوضات النيجيرية بطلب دعوة التجمع الوطنى للمعارضة السياسية السودانية كوفد فى المفاوضات ايضا .

د - قبل المشاركة فى المحادثات واعلن اسماء الوفد الذى يمثل الجيش الشعبى (مجموعة توريت)

٣ - الجيش الشعبى (مجموعة الناصر) :

يتحدد مركز لام اكوك ووبك مشار التفاوضى بالعلامات التالية :

أ - الطروحات الفكرية الاصلية هى استقلال الجنوب فى دولة وقيام مجلس تنسيق مع دولة الشمال . وان كانت الانباء العالمية المتداولة فى الخرطوم وغيرها من العواصم تقول ان هناك اتفاقا بين مجموعة الناصر والحكومة على فترة انتقالية لاحلال السلام ثم انشاء كونفدرالية أو فيديرالية موسعة . وقد أكدت تصريحات رسمية أخيرة التوصل الى اتفاق بين الجانبين

ب - قبلت المجموعة المشاركة فى مفاوضات ابوجا وعينت وفدها المشارك .

جـ - ان الهجوم العسكرى الاخير للحكومة موجه ضد مجموعة الناصر ايضا وهم يقاتلون ضد قوات الحكومة ولكن بدون تعاون مع قوات مجموعة توريت لعدم التوصل

الى اتفاقات بين الطرفين ، وتؤمن مجموعة الناصر بان حرب العصابات فى الجنوب لن تنتهى بالاسلوب العسكرى وانما باسلوب التفاوض والتسوية السياسية .

د ـ عدم قبول النظام الفيدرالى المطروح من جانب الحكومة لاسباب تتعلق بقيامه على اساس الشرعية الاسلامية فيما عدا الولايات الجنوبية ، ومعنى هذا أن قوانين الشرعية سوف تطبق على الجنوبيين المقيمين خارج الولايات الثلاث الجنوبية .. الخ

هـ ـ يختلفون مع جرانج فى شأن تقييم قوة المعارضة الشمالية السودانية أو التجمع الوطنى للمعارضة ، فهم لا يشاركون فى التجمع ولايرون له قوة تذكر ، وان ميثاق التجمع عموميات كما يوجد بين الاطراف نقط خلاف اساسية لم يتم الاتفاق بشأنها ، وان كانت قد تركت حتى اسقاط نظام حكم الفريق البشير الحالى ، مثل موقف الأطراف الحزبية بشأن تطبيق الشريعة وتفاصيل النظام الفيدرالى .

وأخيرا وليس اخرا ..

سوف نحتاج الى وقت فى المستقبل القريب لقراءة وتحليل الوثائق والبيانات التى يقدمها كل طرف فى المفاوضات وعملية ادارة المفاوضات التى تقوم بها نيجيريا فيما يختص بالمقترحات التوفيقية والحلول الوسط أو المقترحات البديلة ، وكذلك ضغوط ومواقف وتدخلات الأطراف الاجنبية التى سوف تشارك بصفة مراقب وتتابع من اجل التوصل الى تسوية تفاوضية بديلا عن الحرب الأهلية والنزاع المسلح فى السودان . وكل هذا متوقف على مايعلن او ينشر من هذه الوثائق والمستندات ومحاضر الجلسات ، ولكن الهام هو أن عملية المفاوضات قد بدأت بحضور وسيط دولى ومساندة أطراف او وسطاء آخرين . □

المصادر :

اولا : فيما يتعلق بالدراسات الجغرافية والتاريخية واوضاع السودان الاقتصادية يرجع الى :

١ ـ د . محمد عمر بشير :مشكلة جنوب السودان ـ ترجمة هنرى رياض القاهرة ١٩٧٠ .
٢ ـ د . محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية ـ القاهرة ١٩٥٦ .
٣ ـ جامعة الخرطوم ـ معهد الدراسات الأضافية : تطوير المواصلات لخدمة التنمية فى السودان ـ الخرطوم ١٩٧٣
٤ ـ مركز دراسات الوحدة العربية : المواصلات فى الوطن العربى ـ بيروت ١٩٨٢
٥ ـ د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون :مشكلة جنوب السودان ـ القاهرة ١٩٨١
٦ ـ د . عبد العزيز كامل : دراسات فى الجغرافيا البشرية للسودان القاهرة ١٩٧٢ .
٧ ـ د . محمد حسن عبد المجيد : التنمية والتكامل فى السودان (١٩٥٦ ـ ١٩٨٠) رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٢ .
٨ ـ حديث مع العقيد جون جارانج ـ منشور فى مجلة المصور القاهرية الاسبوعية ـ بتاريخ ٨ اغسطس ١٩٨٦ ـ وفيه يتحدث عن رسالة الدكتوراه التى قدمها فى جامعة أيوا الأمريكية وكان موضوعها عن قناة جونجلى ويقرر فى الحديث أنه كان ومازال فى صف القناة ، وانها سوف تغير وجه الحياة فى جزء هام من المنطقة . وان الآثار الجانبية يمكن علاجها ، وانه عالج كل ذلك بتفصيل شديد فى رسالته للدكتوراه وايضا رسالة اخرى للدكتوراه قدمها الدكتور جورج تومب لاكو المحاضر بجامعة جوبا ـ الى جامعة مانشيستر الانجليزية :
- Lako CG.T. : the Impact of the Jongli Scheme on the Economy of the Dinke African Affairs : the Journal of the Royal African Society . vol . 84 , No : 334 , January 1985 London (pp . 15 -38) .
9 - Rothchild (D .) & Olorunsula (v .) : State Versus Ethnic Claims : African Policy Dilemma . Boulder Colorado , Westview Press , 1983 .

ثانيا : بشأن تطور الأوضاع السياسية فى السودان عامة وقضية الجنوب خاصة يراجع :

١ ـ د . ابراهيم محمد الحاج موسى : التجربة الديموقراطية ونظام الحكم فى السودان ـ القاهرة ١٩٧٠ .
٢ ـ د . احمد ابراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية فى السودان (٣٨ ـ ١٩٥٣) ـ بغداد ١٩٨٤
٣ ـ حسين ذو الفقار صبرى : ثورة يوليو واتفاقية السودان ـ القاهرة ١٩٨٥ .
٤ ـ جميل عبيد : المديرية الاستوائية ـ القاهرة ١٩٦٧
٥ ـ د . محمد عمر بشير : تطور التعليم بالسودان ـ ترجمة هنرى رياض بيروت ١٩٧٠ .
٦ ـ محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ـ القاهرة ١٩٤٧

٧ - عبد المنعم محمود : مشكلة جنوب السودان - رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٧٣ .

8- Walz (T) : Trade between Egypt and Biladn As - Sudan Institut francaise , le Caire , 1978 .

9 - Fabunmi (L) : the Sudanin the Anglo - Egyptian Relations . Greenwood Press , London 1960

10 - Woodward (P) : Condominium and Sudanese Nationalism . Rex Collings , London 1979 .

١١ - د . منصور خالد : السودان والنفق المظلم - لندن ١٩٨٥ .

١٢ - د . عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية فى السودان - بيروت ١٩٦٧ .

١٣ - د . يوسف فضل : دراسات فى تاريخ السودان - الخرطوم ١٩٧٥ .

١٤ - د . ابراهيم نصر الدين : الاندماج الوطنى فى افريقيا والخيار السودانى - مقال منشور فى مجالة المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت . العدد ٦٣ مايو ١٩٨٤ .

مشكلات الأطراف العربية فى القرن الافريقى - مقال منشور فى مجلة المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد ٧٤ ابريل ١٩٨٥ .

١٥ - د . مختار عجوبة : مشكلة جنوب السودان واثرها على مستقبل العلاقات العربية الافريقية - مقال منشور فى مجلة المستقبل العربى مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - العدد ٨٨ عام ١٩٨٦ .

١٦ - تموثى نبلوك : تجربة الحل السلمى لقضية جنوب السودان - مقال منشور فى مجلة السياسة الدولية - الأهرام بالقاهرة - العدد ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ .

١٧ - شهر زاد عواد أمام : كيان القوة السياسية فى السودان ١٩٦٩ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ١٩٨٦ .

18- O'Balance (E): The Secret War in the Sudan. Faber & Faber, London, 1977.

19- Malwal (B). ; The War in the South Ithaca Press, London, 1983.

20 - Wai (D.) : the Afro Arab conflict in the Sudan. Frank cass. London 1979.

21 - Horn of Africa : An independent Journal, Special Issue - Vol . VIII No. I , 1985. USA.

22 - UFSI Reports: by Ann M. - Esh:

— Rebellion in Southern Sudan - 1985 - No. 8.

— The Fall of Nameiri - 1985 - No. 9

— Transition in Sudan - 1985 - No. 20.

٢٣ - د. عبد الملك عودة : مقال عن جنوب السودان - منشور فى مجلة المصور القاهرية الاسبوعية بتاريخ ١٩٨٦/٤/١١ .

24 - Auda (G.) : Compradorism and Military Rule : the case of Sudan under Nemeri. Cairo, Januuary 1986. The Third African - Latin American Conference.

٢٥ - د. محمد عمر بشير : جنوب السودان - دراسة ترجمة أسعدحليم - القاهرة ١٩٧١ .

٢٦ - د. يوسف فضل حسن : الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية - بحث منشور فى كتاب العرب وافريقيا (ندوة نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربى) ، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت يناير ١٩٨٤

٢٧ - صلاح عبد اللطيف : عشرة أيام هزت السودان - دار الهلال القاهرة ١٩٨٥ ، وفى هذا الكتاب التفاصيل الوافية عن اوضاع حكومة نميرى فى الفترة الأخيرة من حياتها ، والأحداث التى ادت الى اسقاطها بواسطة ثورة شعب السودان فى ابريل ١٩٨٥ .

ثالثا : بشأن الاحداث والتطورات الأخيرة منذ يونية ١٩٨٩ يراجع :

١ - البيانات والوثائق المعلنة من جانب اطراف النزاع المسلح فى السودان

٢ - صحيفة الحياة - يومية - تصدر فى لندن وبيروت .

٣ - صحيفة الشرق الأوسط - يومية - تصدر فى لندن وجدة .

٤ - مجلة : New Africa مجلة شهرية يصدر فى لندن .

٥ - مجلة : Africa Events - مجلة شهرية تصدر فى لندن .

٦ - ابل الير : جنوب السودان .. الأمعان فى نقض العهود .

صدر فى لندن باللغة الانجليزية عام ١٩٩٠ وترجمة الاستاذ بشير محمد سعيد صاحب امتياز صحف دار الايام السودانية ، ونشر فى سلسلة مقالات متتالية بصحيفة الحياة خلال شهر ديسمبر ١٩٩١ .

٧ - د . عبد الملك عودة - مقالات منشورة بمجلة الأهرام الاقتصادى التى تصدر فى القاهرة عن مؤسسة الاهرام وهى :

- اجتمع الاصدقاء فى اديس ابابا - ١٩٩٢/٤/٢٠
- المصالح والمواقف فى القرن الافريقى - ١٩٩٢/٤/٢٧
- المخاض والميلاد فى القرن الافريقى - ١٩٩٢/٥/٤
- خريطة موازين القوى فى أبوجا - ١٩٩٢/٥/١١

٨ - د . أسامة الغزالى حرب (محرر) : العلاقات المصرية السودانية - صادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة - القاهرة ١٩٩٠ - دراسة عن مستقبل العلاقات المصرية السودانية للدكتور عبد الملك عودة ص ٥٩٩ - ص ٦٢١



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

كتاب سنوى يتضمن مسحا شاملا وتحليلا مفصلا لاهم الاحداث على المستويات الثلاثة الدولى والاقليمى والمصرى .

لدى وكالة الاهرام للتوزيع اعداد من
التقرير الاستراتيجي العربي
للسنوات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨

تطلب من
مكتبات الاهرام
بالقاهرة مكتبة الاهرام (١٦٥) شارع محمد فريد
مكتبة الاهرام بمبنى جامعة عين شمس
مكتبة الاهرام بفندق شيراتون القاهرة
مكتبة الاهرام بفندق المريديان
مكتبة الاهرام بفندق النيل هيلتون (السوق التجارى)
مكتبة الاهرام بفندق هيلتون (رمسيس - السوق التجارى)
مكتبة الاهرام بفندق موفنبيك
مكتبة الاهرام بفندق سميراميس انتركونتننتال
مكتبة الاهرام بمبنى السوق التجارى لمحافظة القاهرة بميدان الأوبرا
مكتبة الاهرام بنادى المعادى
بالاسكندرية مكتبة الاهرام (١٠) طريق الزعيم جمال عبد الناصر
بالزقازيق مكتبة الاهرام شارع (٢٣) يوليو - عمارة الاوقاف
باسيوط مكتبة الاهرام بمبنى جامعة أسيوط
مكتبة الاهرام بنادى الشمس
وتطلب ايضا من
نادى الأهرام للكتاب - بمؤسسة الاهرام
ت ٧٥٨٢٠٣ - ٧٣٦٦٨٣



ضبط التسلح جنوب البحر الأبيض المتوسط : [وجهة نظر عربية]

د . عبد المنعم سعيد
نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام للبحث العلمى والنشر

د . محمد قدرى سعيد
باحث فى انظمة الدفاع ومحاضر بالكلية الفنية العسكرية بمصر

هدف هذه الدراسة طرح وجهة نظر عربية خاصة بضبط التسلح فى جنوب البحر المتوسط . ورغم ان مصر سوف تكون مركز هذه الدراسة ، فإن إشارات الى الدول العربية الأخرى سوف تعرض طالما توافرت لهذه الدول وجهة نظر فى الموضوع . وبالنسبة لمصر ، فإن الاراء المعروضة سوف تنطلق اساسا من نقطتين : إدراك التهديدات والحاجات الأمنية من جانب ، وموقف مصر بشكل عام من موضوع ضبط التسلح من جانب آخر . كلا النقطتين لم تكونا دائما على إتساق كما سيظهر من فحص حالة ضبط التسلح فى البحر المتوسط .

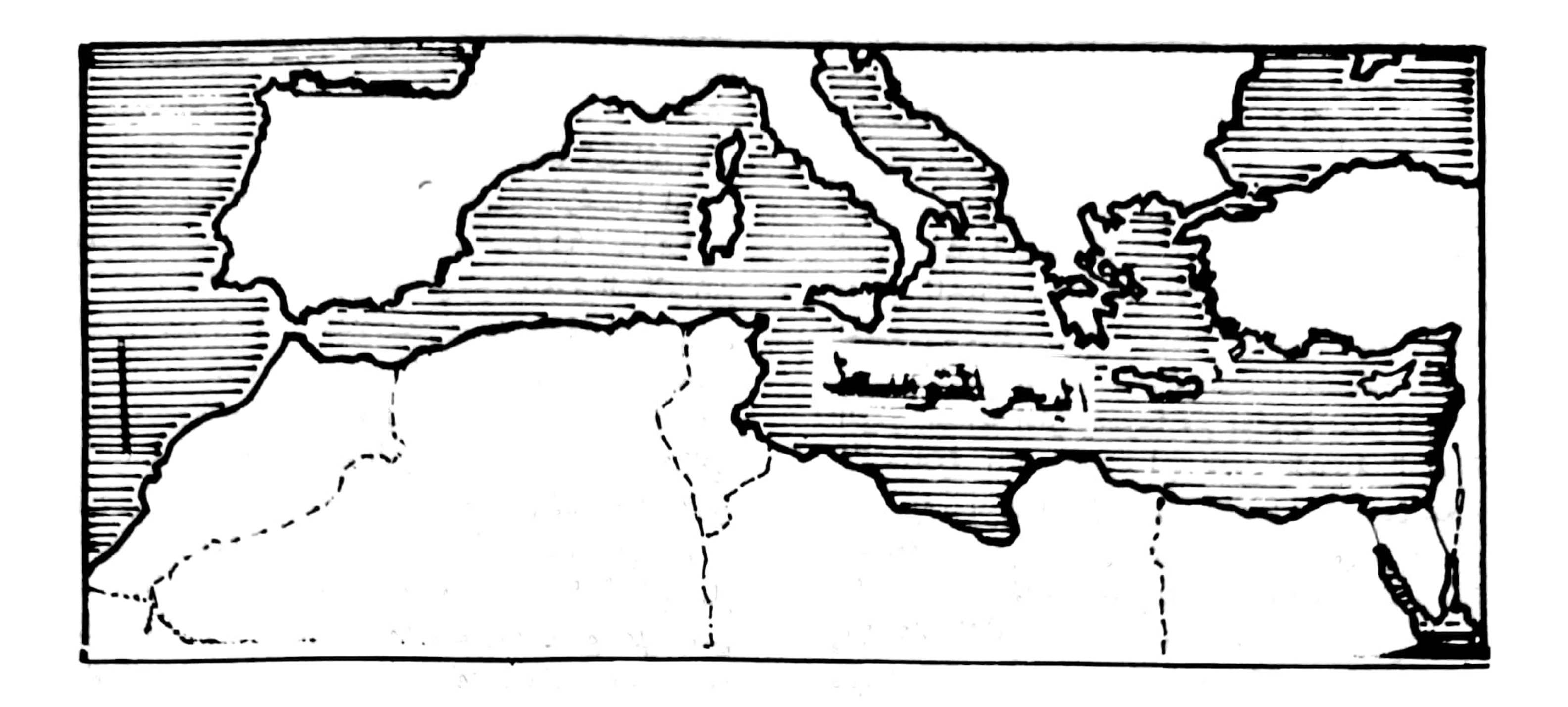
ونتيجة لذلك ، فإن هذه الدراسة سوف يتم تقسيمها إلى أربعة أقسام : الأول يعالج تحديد البيئة الأمنية لمصر من خلال التعرف على مدركات التهديد المتغيرة والثابتة . والثانى سوف يحدد موقف مصر من موضوع ضبط التسلح بشكل عام . والثالث سوف يتعامل مع موقف مصر من ضبط التسلح فى البحر المتوسط بشكل خاص . الرابع سوف يركز على ماضى وحاضر ومستقبل التطور فى القوى البحرية جنوب البحر المتوسط . بعد ذلك سوف يكون هناك فصل ختامى يلخص الموقف المصرى ويقدم بعض الأفكار للنقاش الدائر حول الحد من التسلح جنوب البحر الأبيض المتوسط .

إدراك التهديد :

الجغرافيا والتاريخ حدّدا ـ إلى حد كبير ـ مشكلات الأمن القومى بالنسبة لمصر . ففى الركن الجنوبى ـ الشرقى للبحر المتوسط ، وفى موقع تقاطع الطرق بالنسبة لثلاث قارات فى العالم القديم ـ أوروبا وآسيا وأفريقيا ـ وكمحطة نهائية للنيل القادم من قلب أفريقيا ، فإن الأمن المصرى أصبح حساسا لتحركات وقدرات القوى الخارجية .

من جانب آخر ، فإن واحدة من أهم ملامح التاريخ المصرى هى استمرارية وحدة الاراضى المصرية حيث عرفت مصر ظاهرة الدولة Stateness لمدة تزيد على ستة

* هذه الدراسة اعدت اصلا باللغة الانجليزية للنشر فى كتاب يعده معهد استكهولم الدولى لبحوث السلام Sipri عن ضبط التسلح البحرى .



الاف عام[1] . استقلالية هذه الوحدة السياسية ـ على أية حال ـ كان قصة أخرى ، فالسيطرة الأجنبية هى إحدى العلامات الهامة فى التاريخ المصرى منذ الغزو الفارسى عام ٥٢٥ قبل الميلاد . وفى العصور الحديثة ، فإن التطور المصرى حدث دائما فى ظل الصراع مع القوى الخارجية . ونتيجة لذلك فإن الجغرافيا والتاريخ حددا « الثوابت » المتعلقة بالادراك المصرى للأمن القومى .

أولا ـ وعلى نقيض الحال فى معظم دول العالم الثالث ، فإن الاستقلال النسبى Autonomy والدولة Stateness فى داخل الحدود الحالية بشكل أو بآخر ـ خلفا إدراكا بالحد الأدنى من حاجات الأمن فى مواجهة التهديد الخارجى الذى كان على مصر مواجهته . هذا الادراك دعم بقوة عملية بناء الدولة ـ القومية Nation- State التى بدأت مع محمد على منذ عام ١٨٠٥ حين تم انشاء أول جيش « وطنى » والتى استمرت بعد ذلك حتى الآن[2] .

وثانيا ـ فإن التاريخ الطويل للسيطرة الأجنبية حددت « الجبهات » التى على المصريين الدفاع عنها . فمن الشمال ، حيث البحر المتوسط ، جاء المقدونيون والرومان والصليبيون والقوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية . ومن الشمال الشرقى وعبر جسر سيناء الأفريقى الاسيوى ، زحف الأشوريون والبابليون والفرس والبيزنطيون والعرب والأتراك نحو وادى النيل[3] ، هذا الميراث صنع مخاوف مصر .

1 - Charles Issawi, Egypt At Mid-Century. An Economy Survey. (London: Oxford University Press, 1954), P.3.
2 - Christina P. Harris, Nationalism and Revolution in Egypt (The Hague: Mouton and Co., 1954); Nadav Safran, Egypt in Search of political Community (Cambridge, Nadav Safran, Engypt in Search of Political Community (Cambridge, MA; Harvard University Press, 1961); and Abdel Monem Said Aly, Nation State and Transnational Society, paper presented at Conference on: «Dynamics of States and Societies in the Middle East», Cairo, June 17-19, 1989.
3- Mohamed Heikal, «Egyptian Foreign Policy», Foreign Affairs. 56 (July 1978), P. 716.

وفى التاريخ المعاصر ، فإن تهديدات الأمن القومى المصرى تحددت فى الخوف من الهيمنة الغربية ، وشكل النضال المصرى ضد الاستعمار البريطانى ، والهيمنة الأمريكية تحت رداء حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ، ملمحا اساسيا لسياسة الأمن المصرى(٤) .

والأكثر اهمية من ذلك ، أن إقامة دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ بمساعدة الغرب شكلت تهديدا رئيسيا لمصر ، حتى حاربت الدولة العبرية فى سنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . وحتى بعد توقيع معاهدة السلام بين البلدين عام ١٩٧٩ ، فإن المخاوف المصرية من اسرائيل لا تزال مستمرة . فحقيقة ان اسرائيل ليس لها حدود محددة ، والتفوق الاسرائيلى فى الأسلحة التقليدية وغير التقليدية خاصة السلاح النووى ، والقيود العديدة التى اوردتها معاهدة السلام على سيناء ، كل ذلك جعل الأمن المصرى رهينة أى تغير فى العقل الاسرائيلى(٥) .

وثالثا - حيث ان وجود مصر يعتمد بشكل أساسى على مياه النيل ، فإن أى حكومة مصرية تضع على رأس أولوياتها ان تضمن زوال أى تهديد لتدفق هذه المياه « فلا يوجد (فى العالم) وادى نهر (مثل وادى النيل) يشارك فيه مثل هذا العدد من الفاعلين المستقلين ولا توجد دولة مصب تعتمد عليه اعتمادا كاملا فى عيشها مثل مصر فى اعتمادها على هذا النهر » . هذا يعنى من وجهة النظر المصرية ضرورة ضمان عدم سيطرة قوة معادية على منابع النيل أو تتدخل فى تدفقه نحو مصر(٦) .

ولفترة طويلة ، ولحسن الحظ ، وبسبب الظروف السياسية والحدود التكنولوجية على وسط وشرق افريقيا ، فإن مثل هذا التهديد لم يصبح واقعا . ورغم ذلك ، فإنه خلال العقدين الأخيرين ، فإن عدم الاستقرار الداخلى فى دول حوض نهر النيل ، خاصة فى اثيوبيا والسودان ، والتنافس الاقليمى بينها بالاضافة الى تحالفات القوى العظمى والكبرى ، جعل مثل هذا التهديد ممكنا . هذا الواقع الذى عززه التدهور الحاد فى مستويات مياه النيل خلال الثمانينيات - لأسباب مناخية واقتصادية - جعل هذا التهديد أكثر من حقيقى(٧) . وجاء تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الاسرائيلية - الأثيوبية لكى يسرع من الادراك المصرى بإنعدام الأمن(٨) .

بالاضافة الى هذه « الثوابت » ، فإن عقدى السبعينيات والثمانينيات شهدا بزوغ بعد جديد للأمن القومى المصرى ، فتصاعد الاعتماد المتبادل المصرى - الخليجى - جعل استقرار منطقة الخليج مصلحة أمنية قومية بالنسبة لمصر(٩) . هذا البعد الاقتصادى للأمن القومى اصبح أكثر وضوحا مع مواجهة مصر للأزمات الاقتصادية المتصاعدة . ان الدول العربية البترولية الخليجية ساندت الأمن المصرى عندما استخدمت سلاح المقاطعة النفطية خلال حرب ١٩٧٣ . وبعد الحرب ساندت مصر بأشكال متنوعة من المساعدة الاقتصادية والاستثمار(١٠) . ولذا فإن أمن واستقرار الخليج أصبح حيويا للمصالح القومية المصرية . وجاءت الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٨ ، والحرب العراقية - الايرانية بعد عامين ، لكى تهددا هذه المصلحة . وخلال الثمانينيات ، فإن ايران كانت تعتبر الدولة الوحيدة الباعثة على عدم الاستقرار فى منطقة الخليج ، ومن ثم الأمن القومى المصرى(١١) . ونتيجة لذلك فإن مصر لم تتردد ، حتى فى ظل حكم السادات ، فى ان تقف عسكريا واقتصاديا خلف العراق فى هذا الصراع(١٢) . وجاء الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، ليجعل الأمن المصرى فى الخليج أكبر من ايران . فالعراق ، التى كانت حليفة لمصر طوال الثمانينيات هددت منطقة حساسة للوجود الاقتصادى المصرى . ولذا فإن مصر لم تتردد فى تأييد الكويت ، والمملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج ، بوسائل سياسية

---

٤ - محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس (القاهرة : الأهرام ١٩٨٦) .

5 - Abdel Monem Said Aly, «Egypt: A Decade After Camp David» in William B. Quandt, The Middle East: Ten Years After Camp David (Washington D.C.: Brookings, 1988).

6 - John waterbury, Hydropolitics of the Nile Valley (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1979) P. 63.

والتقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ (القاهرة : الاهرام ، ١٩٩٠) ص ٥٨٥

٧ - انظر : يحيى عبد المجيد ، « مسألة مياه النيل فى العلاقات المصرية السودانية » ، محمد عبد الغنى سعودى ، النيل : دراسة فى السياسة المائية » فى اسامة الغزالى حرب (محرر) ، العلاقات المصرية - السودانية (القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٩٠) ص ١٧٧ - ١٨٤ و ١٨٥ - ٢٠٥

٨ - فاروق فهيم ، « الأمن القومى المصرى السودانى » ، المرجع السابق ص ٤١٥ - ٤٥٨ .

9 - Abdel Monem Said Aly, «Back to the Fold? Egypt and Arab World», Occasional Papers Series, CCAS, Georgetown University, Sept., 1988.

10- Ricard P. Mattione, OPEC'S Investments and International System (Washington, D.C.: The Brookings Institute, 1985), P. 148.

١١ - اسامة الغزالى حرب « حرب الخليج والمصالح القومية المصرية » ، الاهرام ١٩٨٧/٧/٢

12- Aly, «Back to the Fold?. Op. Cit., P. 17.

وعسكرية[١٣] . وحتى يتم تحرير الكويت ، وحماية دول الخليج كان على مصر ان تتحالف مع القوى الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا .

هذا الادراك للتهديد ، يقود الى نتيجتين تتعلقان بضبط التسلح فى جنوب البحر الابيض المتوسط : الأولى ، انه بالنسبة لمصر ، فإن البحر المتوسط يرتبط من خلال قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندى وبحر العرب والخليج فى منطقة استراتيجية واحدة . والثانية ، ان وجود القوى البحرية الغربية فى هذه الخطوط البحرية يعتبر تهديدا لمصر بسبب التأييد الغربى ، وخاصة الأمريكى لاسرائيل ، ولكنه فى نفس الوقت يعد مصلحة فيما يتعلق بحماية الخليج .

ضبط التسلح :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فإن موقف مصر من موضوع ضبط التسلح كان يتحدد من خلال مجموعتين من الظروف اللتين دعتا الى سياستين مختلفتين - واحيانا متناقضتين - لضبط التسلح . السياسة الأولى نبعت من حقيقة أن مصر دولة من دول العالم الثالث ، بكل ما يلحق بذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومن انها إحدى الدول المؤسسسة للامم المتحدة واحدى قيادات حركة عدم الانحياز . السياسة الثانية كانت نتيجة الوضع الاستراتيجى المصرى ، والصراع العربى - الاسرائيلى ، والموقع القيادى المصرى فى العالم العربى[١٤] .

المجموعة الأولى من الظروف قادت الى سياسةمؤداها التأييد القوى لكل رؤى نزع السلاح ، ومنع التسلح ، وضبط التسلح . ومن خلال مؤسسات الأمم المتحدة وعدم الانحيا ، دعت مصر ، وصوتت من أجل الازالة الكاملة والشاملة لكل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية (النووية والكيماوية والبيولوجية) . فقد اعتبرت مصر خلال فترة الحرب الباردة ان سباق التسلح العالمى ينزح موارد كان يجب تحويلها فى اتجاه السلام والتنمية فى العالم[١٥] .

أما على المستوى الاقليمى ، فإن الموقف المصرى من ضبط التسلح كان محافظا ومقيدا ومتشككا . ففى الامم المتحده ، وفى الدورة السابعة عشرة للجنة الأولى عام ١٩٦٣ ، وضعت مصر تسعة شروط لاقامة مناطق منزوعة السلاح النووى ، هذه الشروط عكست الخوف المصرى من السيطرة الأجنبية ، والخوف من التدخل فى الشئون الداخلية ، والحساسية الشديدة تجاه المساس « بالسيادة » فى اجراءات ضبط التسلح[١٦] . وفى قلب هذا الموقف كان الصراع العربى -الاسرائيلى ومفهوم الحرب الدفاعية العادلة . فقد اعتبرت مصر إسرائيل معتدية على الأراضى العربية منذ عام ١٩٤٨ . وبالنسبة لمصر ، فإن هذا العدوان تصاعد منذ منتصف الخمسينيات نتيجة الغارة على غزة . واصبح ذا اهمية خاصة وكبيرة بعد الاحتلال الاسرائيلى للأراضى المصرية عام ١٩٦٧ . فى هذا الاطار فإن إجراءات الحد وضبط التسلح فى إقليم الشرق الأوسط كانت تعنى القبول المصرى بأمر واقع غير مقبول . وبالاضافة الى ذلك ، فإن استمرار التأييد الغربى لاسرائيل دونما تقلص ، جعل مصر تتخوف من أن أى ترتيبات لضبط التسلح فى الشرق الأوسط سوف تقوم فقط بتقييد القدرات المصرية ، خاصة فى المجال النووى ، فى الوقت الذى يسمح فيه لاسرائيل بالحصول على مكاسب جغرافية مع تحقيق التفوق التقليدى والنووى فى نفس الوقت . ولذا ربطت مصر فى نهاية الستينات وبداية السبيعينيات بين قبولها بإجراءات ضبط التسلح فى الشرق الأوسط وحق تقرير المصير (حل المشكلة الفلسطينية) وحق الدفاع الذاتى[١٧] . وأكثر من ذلك فإن مصر طابت بالاشراف الدولى على المفاعلات النووية الاسرائيلية ومنع تصدير المواد المشعة لاسرائيل[١٨] .

وبعد الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، فإن الموقف المصرى من موضوعات ضبط التسلح اخذ فى التغير . فشخصية السادات ، ومنهجه فى إدارة السياسة الخارجية ، وإدراكه لاحتياجات الأمن القومى المصرى ، كانت تختلف جذريا عن سلفه جمال عبد الناصر[١٩] . فلقد أدرك ان التوصل الى تسوية للصراع العربى - الاسرائيلى هو شرط وأساس للتنمية المصرية . ولتحقيق

13- Abdel Monem Said Aly, «Egyptian National Security Policy», in Bassma Kodmani Darwish, ed., National Perceptions of Security in the Middle East (Paris: Institute Francaise des Relations Internationales, Forthcoming).

١٤ - عزمى خليفة وحسن بكر ، « مصر ونزع السلاح فى الأمم المتحدة » ، السياسة الدولية (يوليو ١٩٧٨) ص ص ١٢ - ١٣ .

١٥ - المرجع السابق ، ص ١٣ . وانظر ايضا عزمى خليفة .. مصر ونزع السلاح فى مؤتمرات الأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٠ - ٢٣ .

١٦ - خليفة وبكر ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

١٧ - المرجع السابق ، ص ١٧ .

١٨ - المرجع السابق .

١٩ - للمقارنة انظر : مجدى حماد « رؤية الرئيس عبد الناصر لقضايا نزع السلاح » المرجع السابق ، ص ص ٢٥ - ٣٦ ، وعبد العاطى محمد « رؤية الرئيس السادات لقضايا نزع السلاح » ، المرجع السابق ، ص ص ٣٧ - ٤٤ .

هذا الهدف ، فإن السادات سعى الى تقوية العلاقات المصرية ـ الامريكية ، والى دفع عملية السلام مع اسرائيل . وعمل بشكل جاد على تغيير البيئة الداخلية والاقليمية والدولية لكى تكون ملائمة للسلام . وكان تغيير التوجهات المصرية إزاء إجراءات ضبط التسلح هى أحد الأساليب لتحقيق هذا الهدف .

ولذلك ، فإن مصر ، ومن خلال الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، اصبحت تؤيد المناطق المنزوعة السلاح النووى ، ترتيبات التحقق والبرهنة والتفتيش وإجراءات بناء الثقة[٢٠] . واكثر من ذلك ، فإن مصر وايران قدمتا مشروع قرار للدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ لانشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط . هذا القرار (رقم ٣٢٦٣) تبنته الجمعية العامة باغلبية ١٣٨ عضوا مع امتناع اسرائيل وبورما عن التصويت[٢١] .

هذا القرار تم التأكيد عليه فى اجتماعات الجمعية العامة المتعاقبة بعد ذلك ، واعتبارا من عام ١٩٨٠ لم تعد هناك معارضة او امتناع عن التصويت بالنسبة للقرار . واعتبارا من عام ١٩٧٥ فإن عددا من الدول العربية ـ تونس ، الكويت ، البحرين ، الاردن ، موريتانيا ، السودان ـ شاركت فى تقديم هذا القرار[٢٢] .

وخلال النقاش حول القرار ، أكدت مصر على أربعة مبادىء أساسية :

أ ـ تمتنع دول الاقليم عن انتاج أو استيراد أو امتلاك أسلحة نووية .

ب ـ تمتنع الدول النووية عن إرسال أسلحة نووية الى المنطقة أو استخدامها ضد دول الاقليم .

ج ـ انشاء نظام إشراف دولى فعال على الدول النووية ودول الاقليم .

د ـ ان انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط لا ينبغى ان يمنع الأطراف فيه من التمتع بفوائد الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، خاصة فيا يتعلق بالتنمية الاقتصادية[٢٣] .

ولعله من الواجب هنا ان يذكر ان كلا من مصر وسوريا والاردن قبلت اجراءات لضبط التسلح خلال مراحل الصراع العربى ـ الاسرائيلى المختلفة . فإتفاقيات الهدنة لعامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ احتوت على سوابق لمناطق منزوعة السلاح على الحدود الاسرائيلية مع مصر وسوريا وفى القدس . واتفاقيات الأمم المتحدة التى انهت حرب عام ١٩٥٦ انطوت على سوابق لانشاء قوات لحفظ السلام على جانبى الحدود المصرية ـ الاسرائيلية . وبينما رفضت اسرائيل ان تقبل هذه القوات على جانبها من الحدود ، فإن مصر وافقت عليها ، وبالتالى قبلت من جانب واحد قيودا على حركة قواتها فى مناطق محددة من سيناء . وأكثر من ذلك فإن مصر ، ومن جانب واحد ، لم تقم خلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ بوضع العناصر الرئيسية لقواتها المسلحة فى سيناء ، فى إشارة واضحة لعدم وجود نية لديها لشن حرب على اسرائيل[٢٤] .

وبينما كان القبول المصرى بهذه الترتيبات كان لتهدئة صراعات قائمة ، فإنه بعد حرب ١٩٧٣ ، فإن مصر بدأت فى استخدام إجراءات ضبط التسلح لتعزيز عملية السلام البازغة . ففى اتفاقية الفصل بين القوات الأولى عام ١٩٧٤ ، فإن مصر لم تقبل فقط بوضع قيود على قواتها المسلحة فى مناطق معينة شرق قناة السويس ، ولكنها قبلت أيضا وجود قوات الأمم المتحدة وتقييدا لدفاعها الجوى غرب قناة السويس[٢٥] . وفى اتفاقية فصل القوات الثانية عام ١٩٧٥ قبلت مصر بالاضافة الى المناطق منزوعة السلاح ، إجراءات معينة لبناء الثقة مثل نظم الانذار المبكر ، والاستشعار الألكترونى ، والاخطار عن التحركات العسكرية لقوة الأمم المتحدة فى سيناء[٢٦] .

ولكن أكثر اجراءات ضبط التسلح طموحا جاءت عام ١٩٧٩ ، مع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التى قسمت سيناء الى ثلاث مناطق ، المنطقة (أ) وحدد الوجود العسكرى المصرى فيها بما لا يزيد عن فرقة مشاة ميكانيكية و ٢٣٠ دبابة و ٢٢ ألف جندى . المنطقة (ب) ولا يوجد فيها أكثر من أربع كتائب من قوات الحدود المسلحة تسليحا خفيفا ، ولا تزيد عن أربعة آلاف شخص . المنطقة (ج) ولا يوجد فيها سوى قوات البوليس المدنى المصرى وعلى الجانب الاسرائيلى من الحدود ، كان هناك المنطقة (د) والتى لم يصرح لاسرائيل فيها بأكثر من أربع كتائب مشاة لا يتجاوز عدد اشخاصها أربعة آلاف ولديهم ١٨٠ عربة مدرعة

---

٢٠ ـ خليفة وبكر ، مرجع سابق . خليفة ، مرجع سابق .

٢١ ـ وحيد عبد المجيد ، « اعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى » ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

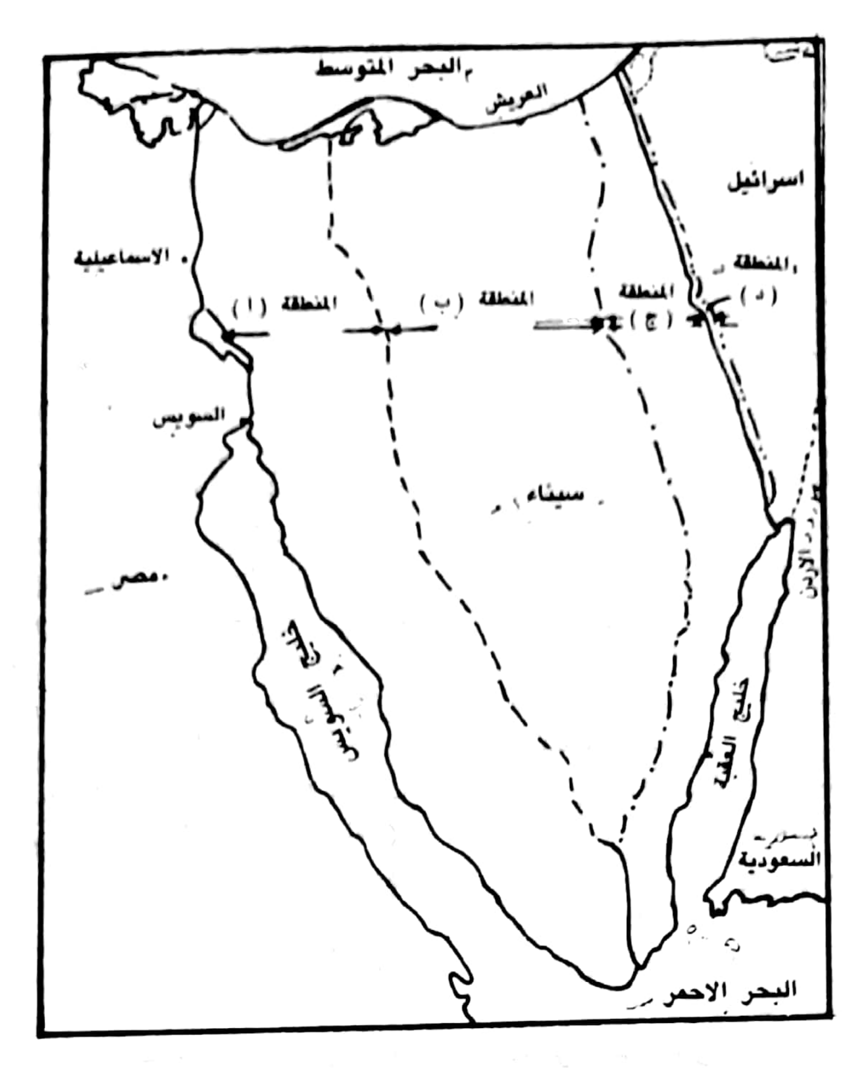
٢٢ ـ المرجع السابق ، ص ٤٩ .

23- General Assembly Records, A/C. 1/PV/2001, P. 32-36.

٢٤ ـ مصطفى علوى « نزع السلاح وتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى » السياسة الدولية (يوليو ١٩٧٨) ، ص ص ٦٣ ـ ٦٥ .

٢٥ ـ المرجع السابق ، ومحمد عبد الغنى الجمسى : مذكرات الجمسى : حرب اكتوبر ١٩٧٣ (باريس : المنشورات الشرقية ، ١٩٩٠) ، ص ص ٤٨٠ ـ ٤٨٣ .

٢٦ ـ علوى ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .



وابنيتهم العسكرية واستحكامات الميدان (أنظر خريطة)[٢٧] . هذه المناطف الاربع يتم الاشراف عليها من خلال نظم للانذار المبكر والقوات الدولية متعددة الجنسيات .

وامتدت أحكام معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية لضبط التسلح للمياه الاقليمية لكل من مصر واسرائيل ، ومعظمها فى البحر المتوسط . فالمادة الرابعة من الملحق الأول من المعاهدة أقامت نظاما بحريا يضع القواعد التالية :

١ ـ لكل من مصر وإسرائيل الحق فى وضع وتشغيل وحدات بحرية على شواطىء المنطقتين (أ) و (د) على الترتيب .

٢ ـ قوارب حرس الشواطىء المصرية ، المسلحة تسليحا خفيفا ، يمكن وضعها وتشغيلها فى المياه الاقليمية للمنطقة (ب) لكى تساعد قوات الحدود فى القيام بوظائفها فى هذه المنطقة .

٣ ـ البوليس المدنى المصرى المسلح بقوارب خفيفة ومسلحة تسليحا خفيفا ، يمكن ان يقوم بأداء وظائف الشرطة العادية فى المياه الاقليمية للمنطقة (جـ)

٤ ـ لا يوجد فى هذا الملحق اى شىء يمكن اعتباره ماسا بحق المرور البرىء للوحدات البحرية لكلا الطرفين .

٥ ـ يجوز فقط اقامة موانىء بحرية مدنية وتجهيزاتها فى هذه المناطق .

٦ ـ بدون المساس بمواد هذه المعاهدة ، فانه لا يسمح الا بالانشطة البحرية المحددة فى هذا الملحق فى المناطق ومياهها الاقليمية .

ان مواد معاهدة السلام قللت الى حد كبير اية امكانية للهجوم المفاجىء لأى من مصر أو اسرائيل . كما انها اقامت عملية للتعاون العسكرى لمراقبة تطبيق المعاهدة بحسن نية . واكثر من ذلك فانها انشأت سابقة للتوازن غير المتوازى Asymmetrical Balance بين القوات كأحدى الوسائل التى يتم فيها معالجة الشكوك الأمنية الاسرائيلية مقابل جلائها عن الأراضى . وأخيرا ، فانها خفضت الى الحد الأدنى امكانية حدوث مصادمات غير مقصودة فى البر او فى البحر أو فى الجو .

---

٢٧ ـ نص معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية . كمال حسن على ، محاربون ومفاوضون (القاهرة الأهرام ١٩٨٦) ، ص ص ٣٩٢ ـ ٤٠٩

ولكن على الرغم من معاهدة السلام ، فان السلوك الاسرائيلى استمر مقلقا لمصر . فبعد ان امنت اسرائيل جبهتها الجنوبية اندفعت لغزو جبهتها الشمالية فى لبنان عام ١٩٨٢ . ووسعت اسرائيل من نطاق ماتعتبره امنها القومى لكى تغطى منطقة امتدت من العراق الى تونس . وجاءت تصريحات اريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى السابق (حاليا وزير الاسكان) بمد مفهوم الامن الاسرائيلى لكى يشمل منطقة تمتد من باكستان حتى المغرب ، ومن تركيا حتى القرن الافريقى ، لكى تزعج مصر ، خاصة مع هيمنة صقور اليمين على السياسة الاسرائيلية .[٢٨]

وكان سباق التسلح الاسرائيلى مثيرا لقلق عظيم فى مصر . فلم تقم اسرائيل بتكثيف تفوقها الكيفى - وأحيانا الكمى فى بعض القطاعات - فى الأسلحة التقليدية ، ولكنها عملت ان تكون الدولة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط . واصبح موضع اتفاق بين كل الخبراء ان اسرائيل ليست لديها فقط قدرات نووية ، ولكن أيضا رؤوس حربية نووية .[٢٩] وفى عام ١٩٨٨ برزت اشارات الى ان اسرائيل أيضا اصبحت تعمل على انتاج رؤوس هيدروجينية .[٣٠] وكما هو معروف فان اسرائيل لديها نظم نقل مثل الصواريخ والطائرات القادرة على حمل السلاح النووى والوصول الى اكثر من عاصمة عربية . واخيرا فان اسرائيل خلال الثمانينات ادخلت الى الشرق الأوسط سباق التسلح فى الفضاء .[٣١]

بالاضافة الى كل هذه الاسباب ، فان التفوق التسليحى الاسرائيلى اشعل مرحلة جديدة من سباق التسلح فى المنطقة . فدول مثل سوريا والعراق وايران وليبيا عملت على ان توفر لنفسها اسلحة « فوق تقليدية » للتدمير الشامل مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية . هذه الدول ، بالاضافة الى المملكة العربية السعودية ، استوردت أو طورت انتاج الصواريخ ، ولم تكن مصر بعيدة عن سباق التسلح المميت فى الشرق الأوسط .[٣٢] ولكن ، وبسبب ظروف محلية ، والأزمة الاقتصادية ، والتحالف المتنامى مع الولايات المتحدة ، بالاضافة الى عوامل اخرى متعددة ، فان مصر اصبحت مهتمة الى حد كبير بترتيبات ضبط التسلح . فأولا ورغم ان مصر اعتبرت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وسيلة لتقييد ، ان لم يكن ازالة ، الترسانة النووية الاسرائيلية ، وحتى بعد ان بات واضحا ان ذلك لن يحدث ، فان مصر صدقت على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٨٢ ، وفى عام ١٩٨٦ جمدت كل برامجها النووية .[٣٣] وثانيا ، فان مصر دعت من خلال المؤسسات الدولية المختلفة الى انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط . وثالثا ، وخلال مؤتمر باريس عن الأسلحة الكيماوية فى يناير ١٩٨٩ ، فان مصر ايدت الجهود الدولية متعددة الأطراف لفرض حظر على الأسلحة الكيماوية ، وطالبت بأن يتبنى مؤتمر الأسلحة الكيماوية ضمانات امنية فعالة ليس فقط ازاء استخدام او التهديد باستخدام الأسلحة الكيماوية ، ولكن ايضا ضد استخدام أو التهديد باستخدام اى من أسلحة التدمير الشامل . ولكن الدول التى تمتلك الأسلحة النووية رفضت هذا الربط .[٣٤] وقد استند هذا الموقف المصرى على خطة طرحها الرئيس حسنى مبارك دعت الى انشاء منطقة خالية من كل أسلحة التدمير الشامل فى الشرق الأوسط .

قبل ذلك ، وفى عام ١٩٨٨ ، وفى الانعقاد الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح ، فان مصر قدمت اقتراحا جديدا يتعلق بانشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط . هذا الاقتراح دعا اولا دول المنطقة والدول النووية خارج الاقليم الى ان تعلن انها لن تدخل السلاح النووى الى الشرق الاوسط . وثانيا ، ان يكلف السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص أو مجموعة من الخبراء للاتصال بدول المنطقة لكى يضعوا مشروع معاهدة لتطوير معايير انشاء منطقة خالية من السلاح النووى . وثالثا ، ان تدعى الوكالة الدولية للطاقة النووية لكى تضع التوصيات

28- Aly, «Egypt: A Decade After Camp David», Op.cit.

29- «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal», Sunday Times (London) October 5, 1986, P. 1-3.

٣٠ - انظر مقابلة يزيد صايغ مع العالم النووى المعروف فرانك بارنابى فى المستقبل العربى (يونيو ١٩٨٨) ص ١٢٢ - ١٢٥ .

31- Abdel Monem Said Aly, «Quality vs. Quantity: The Arab Perspective of the Arms Race in the Middle East», in Geofry Kemp, ed., The Arms Race in the Middle in Geofry Kemp.ed., The Arms Race in the Middle East and South Asia, (washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, Forthcoming).

وطلعت مسلم ، الأسباب الاستراتيجية لمشاركة اسرائيل فى حرب النجوم ، دراسات سبتمبر ١٩٨٧) .

32- Aly, «Quality vs Quantity», Op. Cit.

٣٣ - نادية مصطفى ، السياسة المصرية والخيار النووى ، السياسة الدولية (يوليو ١٩٨٩) ص ٢٤ - ٥٩ .

34 - Esmat A. EZZ, «The Chemical Weapons Convention: Particular Concerns of Developing Countries», UNDER NEWSLETTER, No. 1, March 1989, P.7.

اللازمة لاجراءات التفتيش والتحقق التى يجب تطبيقها فيما يتعلق بانشاء هذه المنطقة.[٣٥]

وعكس هذا التبنى المصرى لاقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الاوسط تصاعد الواقعية فى السياسة المصرية، داخليا وخارجيا. هذا التبنى يمكن فهمه على ضوء العوامل التالية:

اولا، ان اسرائيل هى الدولة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط. فرغم كل التوقعات التى سادت خلال السبعينيات ان اكثر من دولة عربية سوف تحصل على السلاح النووى [٣٦]، فان الحقيقة كانت ان كل ذلك كان بلا اساس. وفى الادراك المصرى، فان القدرات النووية الاسرائيلية ليست «للردع»، كما تدعى اسرائيل واخرون، وانما هى قوة «اجبار»، من أجل فرض قبول الدول العربية لاسرائيل واحتلالها للأراضى العربية.[٣٧] ولذلك، فان انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط يمكن ان تزيل ميزة استراتيجية جوهرية لاسرائيل.

ثانيا، ان اسرائيل والدول العظمى والكبرى لن تسمح لأى دولة عربية ان تحقق تكافؤا نوويا مع اسرائيل. ويمثل قيام اسرائيل بتدمير المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١، وقيام الولايات المتحدة بتدمير القدرات النووية العراقية فى حرب الخليج الثانية امثلة واضحة على ذلك. وهكذا، فان ازالة الأسلحة النووية من الشرق الأوسط لن يؤدى فقط الى تخفيض سباق التسلح فى المنطقة، وانما ايضا ازاحة أحد عناصر الصراع وعدم الاستقرار فيها.

ثالثا، انه لا يوجد اجماع داخل النخبة المصرية حول القيمة الاستراتيجية للحصول على السلاح النووى. ففى الستينيات كانت مصر حاسمة فى البحث عن توازن نووى استراتيجى مع اسرائيل. ولكن، مع السبعينيات، فان مصر أصبحت مترددة.[٣٨] فقد برزت وجهة نظر جديدة ترى ان امتلاك الأسلحة النووية ليس له قيمة استراتيجية بسبب ان مصر لا تستطيع استخدامها فبى مواجهة عسكرية مع اسرائيل حيث يعيش الفلسطينيون العرب، وحيث يمكن ان تتأثر الدول العربية المجاورة بالاشعاع النووى.

رابعا، ان انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط سوف يعطى مصر الفرصة للاستخدام السلمى للطاقة النووية، نظرا لان مصر قد استخدمت الى اقصى حد ممكن امكانيات استخراج الطاقة من المصادر المائية، كما أن قدراتها النفطية محدودة. ولذا فان الطاقة النووية المرشحة لكى تستوفى حاجات مصر المتزايدة من الطاقة. وخلال السبعينيات، فان مصر خططت، وفاوضت، واعدت الدراسات التمهيدية لستة مفاعلات نووية يتم اقامتها قبل نهاية التسعينيات. ورغم ذلك، فان الضغوط التى قامت بها القوى والمؤسسات الغربية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) لم تجعل ذلك ممكنا. ولم يخفف التصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من القلق الدولى حول سباق التسلح فى الشرق الاوسط. ولذا، فانه من وجهة النظر المصرية، فان انشاء منطقة خالية من السلاح النووى يمكن ان يقلل من الاعتراض الدولى على امتلاك مصر للمفاعلات النووية اللازمة لانتاج الطاقة.[٣٩]

ولعله يجب ان يذكر هنا ان كل الدول العربية الداخلة فى نطاق المنطقة المقترحة هى من الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ماعدا الجزائر، وموريتانيا، وعمان والامارات العربية المتحدة. والدول الموقعة على المعاهدة ولديها مفاعلات للبحوث النووية ـ مصر والعراق وليبيا ـ وكلها تحت اشراف الوكالة الدولة للطاقة النووية. أما بالنسبة للجزائر، وهى غير موقعة على المعاهدة، فانها وضعت مفاعل البحث لديها تحت اشراف الوكالة. والدول العربية الثلاث الأخرى غير الموقعة على المعاهدة، لا يوجد لديها اية مفاعلات أو قدرات نووية تتطلب اشراف الوكالة.[٤٠]

ضبط التسلح فى البحر الابيض المتوسط

تماشى الموقف المصرى من ضبط التسلح فى البحر الابيض المتوسط مع موقفها من ضبط التسلح بشكل عام وفى الشرق الأوسط بشكل خاص. وفى الحقيقة فان البحر الابيض، بالاضافة الى البحر الأحمر وبحر العرب والخليج مثلوا البعد البحرى لأى اجراءات للحد من

35- General Assembly Records, A/S-15/AC. 1/25.

36- Paul Jabber, A Nuclear Middle East : Infra Structure. Likely Posture. and Prospects for Strategic Stability (Los Anglles : Center for Arms Control and International Security, 1977): and Rodney W. Jones, Proliferation of Small Nuclear Forces (Washington, D.C.: Center for International and Strategic Studies 1984).

٣٧ ـ عبد المنعم سعيد «استراتيجية اسرائيل النووية» شؤون عربية (سبتمبر ١٩٨٤).

٣٨ ـ مصطفى «السياسة المصرية والخيار النووى» مرجع سابق.

٣٩ ـ مقابلة مع على الصعيدى، رئيس المؤسسة المصرية للمحطات النووية. ٢٠ ـ ١٩٨٨/١/٢١، الضبعة، مصر

40- General Aseembly, Report of the Secretary-General, Study on Effective and Verifiable Measures Which Would Facilitate the Establishment of a Nuclear-weapons-free Zone in the Middle East, A/45/435, P. 22.

التسلح فى منطقة الشرق الأوسط .

ان أهمية البحر المتوسط لمصر معروفة . فمن الناحية الأمنية ، كما ذكر من قبل ، فان البحر المتوسط كان المعبر المائى للغزو الأجنبى من العصور القديمة وحتى العصر الاستعمارى الحديث . ففى عام ١٨٨١ هاجم الأسطول البريطانى الاسكندرية لكى يحتل مصر حتى يونيو ١٩٥٦ . وفى اكتوبر من ذات العام ، فان القوات البحرية الفرنسية والبريطانية هاجمت بورسعيد بمعاونة اسرائيل فى سيناء .

وبشكل غير مباشر ، فان البحر الأبيض المتوسط واحد من اقل مناطق العالم استقرارا . فالصراعات والنزاعات فى وحول البحر ذائعة وسائدة ، وبعض هذه الصراعات والنزاعات قديم مثل النزاع التركى - اليونانى على بحر إيجه ، والصراع العربى - الاسرائيلى ، والنزاع البريطانى - الاسبانى على جبل طارق ، والنزاع الاسبانى - المغربى على سبته ومليلة وثلاث جزر على ساحل المغرب . وبعضها الاخر حديث نسبيا مثل النزاع المالطى - الليبى على تحديد الجرف القارى ، وأزمة قبرص ، والصراع الامريكى - الليبى على الوضع القانونى لخليج سرت . هذه الصراعات صعد منها وجود القوات البحرية للقوى العظمى لاسباب استراتيجية عالمية واقليمية . ففى عام ١٩٤٧ ومع ميلاد الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة اسطولها السادس فى البحر المتوسط . ومنذ عام ١٩٦٤ بدأ الاتحاد السوفيتى فى ارسال قوة بحرية ممثلة فى الاسكادرا الخامسة اليه .[٤١] وسبب عدم الاستقرار فى البحر المتوسط اهتماما خاصا لمصر . أولا لأنه سبب سباقا للتسلح فى البحر وامتداداته ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى - الاسرائيلى الممتد . وجاء التغير التكنولوجى فى المعدات البحرية ، وامتلاك اسرائيل لصواريخ بحر ، أرض ، وصواريخ ارض - بحر ، بالاضافة الى القوارب والصواريخ لكى تجعل التهديد للشواطىء المصرية قائما .

وثانيا ، فان تأييد القوى الغربية ، خاصة الولايات المتحدة لاسرائيل ، جعل مصر تعتبر هذه الأخيرة امتدادا للقوى الاستعمارية القديمة ، والقوى المهيمنة الحديثة فى العالم . وفى الحقيقة وحتى وقت قريب ، فان عديدا من مخططى السياسة الغربيين اقترحوا ان تقوم القوات الاسرائيلية بتحمل بعض اعباء الدفاع الغربى فى الأزمات الاقليمية وضد الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط . واستنادا الى وجهة النظر هذه فان اسرائيل كانت دائما تثير فى علاقاتها مع الولايات المتحدة مطالب للتخطيط العملياتى والتدريب ومعونات عسكرية اضافية تخص هذا الاتجاه .[٤٢] ان تصاعد القدرات العسكرية الاسرائيلية برا وبحرا لا يجب ان يكون مصدر قلق فقط للدول العربية ، وانما هو يمثل عنصر عدم استقرار فى البحر المتوسط لا ينبغى تجاهله فى اى عملية مستقبلية لضبط التسلح بين القوى العظمى .

وثالثا ، فان عدم الاستقرار شرق البحر المتوسط ولد عمليات ارهابية بحرية هددت ، خاصة فى الثمانينيات ، كلا من قناة السويس والبحر الأحمر ، حينما وضعت الغام بحرية فى هذه المياه بكثافة استدعت تعاونا متعدد الأطراف لازالتها . وأصبحت مصر ملزمة برفع قدراتها فيما يخص عمليات كسح الألغام .[٤٣]

ورابعا ، وبالمعنى الاقتصادى ، فان عدم الاستقرار هدد طرق التجارة وامدادات النفط من الخليج الى اوروبا من خلال قناة السويس وخط انابيب النفط من السويس الى الاسكندرية (سوميد) ، وكلاهما حيوى للاقتصاد المصرى خاصة بعد تصاعد الاعتماد المتبادل المصرى الخليجى خلال السبعينيات . ان قناة السويس هى واحدة من أهم أربعة مصادر (بالاضافة الى عوائد العاملين بالخارج ، والنفط والسياحة) للنقد الاجنبى فى مصر . وفى عام ١٩٩٠ قدمت قناة السويس ١,٧ مليار دولار للميزانية المصرية .[٤٤] وظاهرة هجرة العمالة المعروفة لدول الخليج النفطية ، قدمت فرصا كثيفة للعمل ورأس المال للمصريين .

فطبقا لتقديرات محافظة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٤ فان ٣,٣ مليون مصرى هاجروا للعمل فى الدول العربية المنتجة للنفط . هؤلاء حولوا ٣٣ مليار دولار نقدا ، وايداعات فى البنوك وفى شكل سلع وبضائع ، وهو مايشكل تقريبا ثلاثة اضعاف المعونة الامريكية الاقتصادية لمصر خلال نفس الفترة .[٤٥] وخلال السنوات التالية ، فان تحويلات العمالة استمرت على

41- Jesse W. Lewis, The Strategic Balance in the Mediterranean, (Washington D.C.: American Enterprize Institute 1976); and Peter Mangold, Super Power Intervention in the Middle East, (ondon: Croon Heln, 1978).

42- Floyd D. Kennedy, «Israel as a Miditerranean Sea Power», National Defense, November 1983, P. 18.

43- Joseph Alpher, ed., The Middle East Military Balance. (1989- 1990), (Boulder, Co.: west View Press, 1990), P.211.

44- Al-Ahram, 25 jan. 1991.

٤٥ - نادر فرجانى ، سعيا وراء الرزق (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١) ص ٨٠ ص ٢٢٠

نفس الوتيرة ، حيث بلغت ٣،٣٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ و ٣٠١٢ مليون دولار لعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ و ٣٣٨٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ ، حتى بلغ اجمالى الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٨ حوالى ٤٤ مليار دولار .[٤٦] اما التقديرات الاقل محافظة فانها تضع هذه التحويلات عند مستويات اعلى ، فقد قدرت نازلى شكرى لعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ وحدة تحميلات قدرها ١٨ مليار دولار .[٤٧]

ان التوجه المصرى ازاء ضبط التسلح فى البحر المتوسط تطور تبعا للتغير فى الموقف الاستراتيجى المصرى . فخلال الخمسينيات والستينيات فان مصر دعت الى ازالة القواعد العسكرية البحرية الأجنبية . وفى الحقيقة فان مصر جعلت ازالة هذه القواعد احد الشروط اللازمة لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط .[٤٨] وادت جهود مصر والدول المتوسطية الى ازالة القاعدة البحرية الفرنسية فى بيزرته (تونس) والقاعدة الجوية الامريكية من المغرب ، وقاعدة هويلس البحرية الأمريكية من ليبيا ، والقواعد البريطانية من مالطا .[٤٩]

اكثر من ذلك ، فان مصر منذ عام ١٩٦٤ اتبعت الخط الجزائرى المؤيد من دول المغرب العربى ، الذى يدعو الى جعل البحر المتوسط « منطقة سلام » . ودعت مصر بشكل متقطع الى « حياد ونزع سلاح البحر المتوسط فى اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف ، ومن ثم فان شعار « البحر المتوسط لشعوب البحر المتوسط » كان يعنى ان القوى البحرية الخارجية ليس لديها سبب للوجود الدائم فى البحر المتوسط .[٥٠] وفى عام ١٩٧١ شاركت مصر وأيدت قرارات مؤتمر الأمن فى البحر المتوسط الذى شاركت فيه مع ليبيا والجزائر والمغرب وسوريا ولبنان وقبرص ومالطا واسبانيا وفرنسا والبانيا ويوغوسلافيا ودعا الى « تطهير » البحر المتوسط من الأساطيل الاجنبية .[٥١] ولكن من الملاحظ ان هزيمة مصر عام ١٩٦٧ من قبل اسرائيل ، جعلت موقفها من « تطهير البحر المتوسط شاحبا .

ففى الحقيقة ، فان مصر وازنت الروابط الامريكية الاسرائيلية المتصاعدة بتقوية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى حيث اصبح الاسطول السوفيتى موازنا هاما للاسطول السادس الأمريكى . وقدمت مصر تسهيلات بحرية وجوية للاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٠ . ورغم تصاعد التوتر فى العلاقات المصرية ـ السوفيتية عام ١٩٧٢ ، والتى ادت الى طرد الخبراء السوفييت من مصر ، فان الرئيس السادات جدد مدة هذه التسهيلات لخمس سنوات اخرى[٥٢] .

هذا السلوك البراجماتى استمر بعد حرب ١٩٧٣ ، ولكن فى الاتجاه المضاد . فبعد ان تقدمت عملية السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، وتدعمت العلاقات المصرية ـ الامريكية ، فان ادراك التهديد فى مصر اخذ فى التغير . ففى عام ١٩٨٠ ركز رئيس الأركان المصرى عبدالحليم ابو غزالة على ان « التهديد الرئيسى الذى يروع المنطقة كلها هو التهديد الشيوعى » ، « ان السوفيت يطرقون ابوابنا من الغرب من خلال ليبيا ، ومن الجنوب باستخدام اثيوبيا »[٥٣] . ومرة أخرى ركز فى نوفمبر ١٩٨١ على ان « مصر على استعداد لكى تقدم المساعدة للولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة السوفييت اذا تدخلوا فى المنطقة »[٥٤] .

هذا التغير فى التوجه المصرى عكس التغير الداخلى والخارجى من مصر[٥٥] . ولكن الأمر الهام هنا هو ان منطقة الخليج مثلت عمليا منطقة امن مشترك بين الولايات المتحدة ومصر . فبعد ان أصبحت هذه المنطقة مهددة بشكل متزايد من الاتحاد السوفيتى بعد غزوه

---

٤٦ ـ أحمد النجار ، الهجرة المؤقتة من مصر ، بحث غير منشور ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٠ص١٦ ـ ٢٠ .

47- Nazli Chucri. «Dimensions of National Security: The Case of Egypt», (Unpublished Paper for the World Resource Institute, March 1987), P. 7.

٤٨ ـ خليفة وبكر ، مرجع سابق ص ١٥ .

49- Abdel Kader K. Abbadi, «Security and Cooperation in the Mediterranean Basin», Ocean Development and International Law 14 (No. 1, 1989), P. 77.

٥٠ ـ المرجع السابق ص ٦٠ .

٥١ ـ الأهرام ، ١٩٧٢/٥/١٣ .

52- 1. Kass, Soviet Involvement in the Middle East: Policy Formulation, 1966-1973 (Boulder: West View Press, 1978) and Mohamed Heikal, Sphinx and Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab world. (London: Rutler and Tanner, 1978).

٥٣ ـ الأهرام ، ١٩٨٠/٧/١٥ .

٥٤ ـ الأهرام ، ١٩٨٧/١/٢٣ .

55- Aly, «Egyptian National Security Policy», op. cit.; and Gihad Auda, Strategic Dependency and Arms Acquisition: The Case of Egypt. Paper presented at the conference on Conventional Arms Transfer», The Canadian Institute for Peace and Security, Ottawa, Oct. 21-22, 1987.

لافغانستان ، ومن ايران بعد الثورة الاسلامية ، ومن العراق مؤخرا بعد غزوه للكويت ، فان التعاون العسكرى المصرى ـ الأمريكى اعد لكى يغطى المنطقة من البحر المتوسط وحتى الخليج . واعتبارا من ابريل ١٩٨٠ فان القوات المسلحة المصرية اجرت مناورات مشتركة برية وجوية وبحرية مع قوات الانتشار السريع الأمريكية تحت اسماء « النجم الساطع » و« رياح البحر »[٥٦] . وادى التنسيق بين البلدين خلال حرب الخليج الأولى الى منع ايران من تحقيق انتصار يؤدى الى عدم الاستقرار فى الخليج ومصر . وفى حرب الخليج الثانية فان التنسيق بين البلدين وصل الى مستويات اعلى بمشاركة قوات مصرية مع قوات امريكية فى مواجهة العراق . وفى كلا الحربين فان مصر قدمت تسهيلات جوية وبحرية للولايات المتحدة .

ولكن الاتفاق المصرى ـ الأمريكى بشأن الخليج لم يكن متوافرا بشأن منطقة شرق البحر المتوسط ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى . فالمحاولات التى تلت معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية لتوسيع السلام فى المنطقة كلها فشلت طوال الثمانينيات ، فكما ذكر من قبل فان معاهدة السلام اقامت نظاما لضبط التسلح قيد من وجود وحركة القوات المصرية فى سيناء ومياهها الاقليمية فى البحر المتوسط . وفى نفس الوقت فان القدرات العسكرية الاسرائيلية استمرت فى النمو . واصبح عدم توازن القوى بين مصر واسرائيل مزعجا لمصر بسبب مشاركتها المتزايدة فى حماية أمن الخليج . ونتيجة لذلك وحتى تمنع مصر التناقض بين اهتماماتها الأمنية ، فان توجهها ازاء موضوع ضبط التسلح لم يعد يؤكد على ضرورة ازالة الاساطيل الأجنبية من البحر المتوسط . وانما التعاون متعدد الاطراف بين دول البحر المتوسط بطريقة تعزز من فرص السلام وقد اخذ هذا التوجه شكلين)

الأول ، شجعت مصر وايدت الدعوة الى مد مفهوم مؤتمر التعاون والأمن فى اوروبا الى البحر المتوسط . فاعلان مؤتمر هلسنكى عام ١٩٧٥ دعا الدول المشاركة الى « العمل على تعميق الثقة المتبادلة لكى تشجع الأمن والاستقرار فى منطقة البحر المتوسط كلها » . ودعا الاعلان ايضا الى التعاون بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط فى الميادين المتنوعة للنشاط الاقتصادى والبيئة[٥٧] . وفى سبتمبر ١٩٩٠ دعت اسبانيا وايطاليا الى مؤتمر للتعاون والأمن فى البحر المتوسط من اجل التفاوض على ضبط التسلح وموضوعات اخرى . وأيدت مصر وسوريا هذه المبادرة . وضمن هذا الاطار فانه ليس مستبعدا ان تكون مصر على استعداد للتعامل الايجابى مع مقترحات مثل اجراءات بناء الثقة ، وترتيبات الشفافية ، وتجنب الحوادث غير المقصودة ، والاخطار بالمناورات العسكرية ، ومنع الانشطة العسكرية الخطرة .. الخ . ولكن ـ فى نفس الوقت ـ ينبغى ان يكون مفهوما ان اجراءات بناء الثقة لا يمكن ان تكون هدفا فى حد ذاتها ، وانما ينبغى ـ كما هو الحال فى اوروبا ـ ان تكون جزءا لا يتجزأ من عملية سياسية لخفض التوتر وحل الصراعات فى منطقة شرق المتوسط .

والثانى ، دعت مصر الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى البحر المتوسط . هذا الاقتراح بادر به وزير الخارجية المصرى فى مؤتمر دول عدم الانحياز فى البحر المتوسط . الذى عقد فى سبتمبر ١٩٨٤ فى مالطا . وفى هذا المؤتمر الذى شاركت فيه سبع دول عربية جنوب البحر المتوسط ، بالاضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية وقبرص ومالطا ويوغوسلافيا تم تأييد هذه المبادرة[٥٨] . ان الاقتراح المصرى ، كما هو الحال بصدد انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط بشكل عام ، عكس القلق المصرى المتصاعد ازاء تنامى القدرات النووية الاسرائيلية ، خاصة مع غياب حل سياسى للصراع العربى ـ الاسرائيلى .

القوى البحرية جنوب البحر المتوسط :

من الضرورى لأى عملية لضبط التسلح فى البحر المتوسط ان نأخذ فى الاعتبار التاريخ ، والتوجه الحالى ، وتركيبة القوى العسكرية ، والتطورات المستقبلية للقوى الاقليمية البحرية الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية . فلعدة عقود ، فان هذه البلدان شاركت مع القوتين الاعظم الأحداث التاريخية التى حددت ما بعد الحرب العالمية الثانية . وتأرجح موقفهم ازاء التواجد البحرى الأمريكى والسوفيتى فى مياه البحر من التحالف ـ بتقديم قواعد وتسهيلات بحرية ـ الى عدم الثقة وبعض الأحيان ، المواجهة . وفى الحقيقية فان توازن القوى بين الدول الاقليمية ، والحالة الحالية لصراعاتهم سوف يرشد التفكير فى عملية ضبط التسلح فى البحر المتوسط .

ويمكن القول ان معظم الاساطيل فى جنوب وشرق المتوسط بدأت تنمو فى السبعينات كنتيجة للتطور التجارى والفنى لقوارب الهجوم السريعة Fast Attack Crafts (FACs) التى تحمل الصواريخ المضادة للسفن . وقبل ذلك فان القوات البحرية كانت مجهزة ومكلفة بمهام متواضعة مثل حماية حقوق الصيد ومنع التهريب . ولكن

---

٥٦ ـ المرجع السابق ، ص ١٩ ـ ٢١ .

57- Abbadi, Op. Cit., P. 64.

٥٨ ـ الاخبار ، ١٩٨٤/٩/٩ .

قوارب الصواريخ السريعة قدمت اداة مثالية لممارسة شكل محدود من التحكم البحرى فى المياه القريبية من الدولة بتكاليف متواضعة نسبيا سواء للحصول على القوارب أو تشغيلها . بعض الدول ، مثل مصر واسرائيل وليبيا وسوريا ، تعدت الادراك بأن البحر يمثل « محورا للتهديد Threat Axis » لكى ينظموا بناء قواتهم البحرية لكى تقوم بمدى اوسع من المهام والعمليات . هذا النهج استدعى استخدام زوارق القتال والفرقاطات وعدد محدد من السفن المتخصصة مثل الغواصات عالية الاداء[٥٩] .

كل الدول جنوب وشرق البحر المتوسط ، ما عدا اسرائيل ، دول عربية ، ويعتبرون اساطيلهم مخصصة لصراعات قصيرة الأمد . وكلهم يشتركون فى ان ادراكهم للتهديد يستلزم التأكيد على القوات البرية والجوية ، مضافا اليه ادراك محدود للنتائج التجارية والاقتصادية للقوة البحرية . وأدت العلاقات السياسية غير المستقرة وعدم وجود تحالفات عسكرية طويلة المدى أو اتفاقيات عسكرية ملزمة بين الدول العربية الى جانب اختلاف مواقفها ازاء القوى العظمى والسياسات البحرية الى ان تخطط قوتها البحرية لكى تتعامل مع عدد كبير من المهام المتوقعة .

ان مستقبل اساطيل دول مثل مصر وسوريا وليبيا يتوقع ان يتوقف على استيعاب دروس حرب الخليج الثانية ، والتوسع فى القوة البحرية الاسرائيلية ، ومدى ادراكها لأهمية مصالحها القومية البحرية . ولكن تخطيطها المستقبلى سوف يكون مقيدا باعتبارات مالية وبشرية . كذلك فان التواجد البحرى الكثيف للقوى الكبرى فى البحر المتوسط سوف يؤثر ويقيد تركيبة القوة البحرية للقوى الاقليمية .

ان التغير فى المناخ الدولى من الردع الى الاستقرار ومن سباق التسلح الى ضبط التسلح سوف يوجد افكارا جديدة تتعلق بدور القوى الاقليمية فى أمن هذه المنطقة الحيوية من العالم[٦٠] . ان الحرب الطويلة فى الخليج بين العراق وايران ، والغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ اوضحت اهمية دور القوة البحرية فى عالم متغير يتميز بزوال التهديد بمواجهة بين القوتين الاعظم وتصاعد التهديد الناجم عن الأزمات المحلية والصراعات المحدودة Low - Intensity Conflects[٦١] . ان قيام الولايات المتحدة بقصف اهداف عسكرية من البحر فى لبنان فى ديسمبر ١٩٨٣ وفى ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ ، والمشاركة البحرية الدولية فى حرب الخليج الأولى والثانية ، وحوادث الألغام فى خليج السويس والبحر الاحمر فى صيف ١٩٨٤ ، أظهرت الميل المتزايد لمواجهات على مستوى الأزمات المحلية .

ان تقييم اداء القوى البحرية الاقليمية فى حرب الخليج الثانية يتوقع له ان يؤثر فى التخطيط المستقبل للاستراتيجيات البحرية . فلأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية اجتمع هذا العدد من الدول لكى ينشئوا وجودا بحريا لحماية منطقة حيوية لوجودهم الاقتصادى ولم يكن الوجود البحرى للقوى المحلية مثل مصر وسوريا على مستوى يناسب وزنهم السياسى الحقيقى فى المنطقة . وفى مواقف الأزمات ، فان الأساطيل البحرية اكثر قبولا من قبل الاصدقاء من القوات البرية التى تحتاج لتسهيلات وقواعد من قبلهم . فالأساطيل تعمل فى المياه الدولية وتوجد حدا ادنى من التعقيدات السياسية . ان دروس حرب الخليج اكدت الحاجة الى مراجعة التركيب الحالى لأساطيل القوى البحرية فى البحر المتوسط والبحر الأحمر لكى يتلاءم مع طبيعة الصراعات التى يواجهها العالم . فالاجراءات المضادة للألغام ، والقدرات المضادة للسفن الصغيرة وادوات التعرف والأنذار المبكر ، كلها لازمة للعمليات البحرية .

واستنادا الى هذه الملاحظات العامة ، فانه من الضرورى ان تقدم بعض المعلومات عن اساطيل دول جنوب وشرق المتوسط ، والتى سوف يلخصها جدول (١) فيما يلى :

مصر :

ان احد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية المصرية ان تكون مصر قادرة على القيام بدور اقليمى اكبر من حماية شواطئها . ان دروس التاريخ تشير الى أنه منذ عهد الملكة حتشبسوت (الاسرة ١٨ من ١٥٨٠ ـ ١٣١٤ قبل الميلاد) والتى ارسلت الاسطول المصرى الى الصومال ، حتى مهمة الاسطول الأخيرة فى حرب الخليج وتحرير الكويت تبرهن على هذه الحقيقة . وبغض النظر عن القدرات الحقيقية ، المقيدة الى حد كبير بالمشكلات الاقتصادية لمصر ، فان الاسطول المصرى يعتبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى منطقة استراتيجية للعمل . هذه الاستراتيجية البحرية لمصر ظهرت خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ واعتمدت مصر فيها على

59- Ezio Bonsignore, «Evolution Trends in Arab Navies», Military Technology, (April 1988) P. 14-26.

60- John D., «Maritime Strategy: Seapower in a Changing world, Shifting Economic, Political Tides Force, Reevaluation of Navy's Strategic Role», Aviation Week & Space Technnology. (Feb. 27, 1989) P. 36-45.

61- Floyd D. Kennedy, «Persian Gulf Lessons», National Defence. (Jan. 1989), P. 14-15.

جــدول (١)

مقارنة القوة البحرية في جنوب وشرق البحر المتوسط

الدولــــة	الجزائر	مصــر	اسرائيل	ليبيـــا	المغرب	سوريـــا	تونس
الأفــراد	٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠
غواصـات	٤	٨	٣	٦	--	٣	--
مدمــرات	--	١	--	--	--	--	--
فرقاطـات	٣	٤	--	٣	١	٢	١
زوارق قتال	٤	--	--	٨	--	٣	١
زوارق صواريخ	١٢	٢٤	٢٥	٢٤	٤	٢١	٦
زوارق مدفعية	٦	١٨	--	--	٨	--	٢
زوارق حراسة	٣١	٣٦	٤٧	٢٣	٣٢	٧	١٢
سفن انزال	٣	٢٢	١٥	٧	٤	٣	--
كاسحات الغام	١	١١	--	٨	١	٧	٢

المصــــدر :

Joseph Alpher , ed. , The Middle East Military Balance 1989-1990

(Boulder , Co. : Westview Press 1990)

العمق الاستراتيجى والتسهيلات البحرية التى قدمتها دول عربية اخرى . ونجح الاسطول المصرى فى إغلاق مضيق باب المندب وان يعيق خطوط الاتصالات البحرية التى تصل الموانىء الاسرائيلية بالمياه المفتوحة(٦٢) .

ورغم ان الاسطول المصرى كان مسئولا عن النجاح المعروف الذى غير من التكتيكات البحرية المعاصرة حينما اغرق المدمرة الاسرائيلية إيلات بـواسطة زورق صواريخ ، فان التوسع فيه وتحديثه لم يكن على نفس المستوى من الاهتمام الذى تلقته الاسلحة الأخرى فى الجيش المصرى . ورغم ذلك ، فان الاسطول المصرى لا يزال أكبر الاساطيل العربية ، سواء من حيث الأفراد او الحمولة . ويتكون الاسطول المصرى اساسا من ٢٤ زورقا للصواريخ ، ١٣ منها صناعة سوفيتية وصينية ، و١١ انتجتها الأحواض البريطانية ومصادر اخرى .

بالاضافة الى ذلك يوجد عدد ٢ فرقاطة صينية قديمة ، واثنتان ـ اخريان حديثتان من الانتاج الاسبانى من طراز Descubierta مسلحة بصواريخ (هاربون) الموجهة المضادة للسفن . ولا يزال لدى الاسطول ثمانى غواصات باقية من ١٨ غواصة من طرازى روميو Romeo وويسكى Whisky السـوفيتية والصينيـة الصنع(٦٣) . ولدى الاسطول ايضا قدرات مكافحة الألغام التى حمت قناة السويس والشواطىء المصرية فى البحر الأحمر ضد الأعمال الارهابية التى وقعت فى اغسطس ١٩٨٤ خلال حرب الخليج الأولى بين العراق وايران(٦٤) .

وفى حرب الخليج الثانية ، فان الأسطول المصرى شارك فى المهمة الاستراتيجية لنقل القوات من مصر الى منطقة الخليج . واظهرت الحرب اهمية التطور المستقبلى

---

٦٢ ـ محمد حسن موسى ، الاسطول المصرى فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، مجلة الاسطول (فبراير ١٩٨٨)ص ١٤ .

63- Jacques Lucas, «Egypt and its Defence Posture», Military Technology. (Nov. 1990) P. 16-30.

٦٤ ـ عادل عزت ، حرب ناقلات النفط والألغام ، مجلة الاسطول (نوفمبر ١٩٨٩) ص ١٤ .

لقوات الاسطول المصرى لكى تكون قادرة على القيام بدور اقليمى اكثر قوة . فحقيقة ان قوة مصر تبدأ من قيادتها للعالمين العربى والأفريقى تؤكد على الحاجة الى بناء قوة بحرية اكثر كفاءة وحداثة . فالحاجة الى ابقاء الطرق البحرية مفتوحة الى البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس هى اكثر المهام البحرية الحيوية لمصر[٦٥] .

ومن المتوقع ان الاهتمام المصرى بالبحر الأحمر سوف يتزايد نتيجة امكانية وجود تنسيق وتعاون قوى بين مصر والسعودية وباقى بلدان الخليج ، وهذا من شأنه ان يحل بعضا من المشكلات المادية البحرية بالنسبة لمصر . اما فى الوقت الحالى ، فان سياسة البحرية المصرية هى ان تقوم بمناورات مشتركة مع القوى البحرية الرئيسية الأخرى فى البحر المتوسط (مثال ذلك : بوسطون مع الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٩٠ والنيل مع المملكة المتحدة فى مارس ١٩٩٠) . وهو ما يعكس الرغبة المصرية لمشاركة الدول الأخرى المسئوليات الأمنية لمنطقة البحر الابيض المتوسط[٦٦] .

اسرائيل :

ان البحر هو الجسر الوحيد الذى يربط بين اسرائيل والدول الأجنبية ، وقد قدم الاسطول الأمريكى ـ المهيمن على البحر المتوسط عام ١٩٤٨ ـ لاسرائيل خطوط اتصال تجارية بحرية أمنة ومستقرة مع شركاء تجاريين داخل البحر المتوسط وخارجه . وفى المقابل ـ كما يعتقد بعض المحللين الأمريكيين ـ فان الاسطول الاسرائيلى بما يتوافر له من صواريخ مضادة للسفن طويلة المدى كان قادرا على السيطرة على شرق البحر المتوسط . واعتقد هؤلاء المحللون ان الطيران الاسرائيلى كان بمقدوره دوما ان يكون له تاثير كبير على توازن القوى البحرية فى البحر المتوسط حتى انه كان يستطيع إغراق الاسطول السوفيتى انذاك خلال اقل من أربعة ايام[٦٧] .

وفى الحقيقة ، انه رغم ان الاسطول الاسرائيلى يعمل فى البحر المتوسط بشكل رئيسى فان مسرح عملياته لا يستبعد البحر الأحمر والمحيط الهندى ومدخل الخليج التى تتحرك اسرائيل لهما من خلال ميناء ايلات . وقد تعرضت اسرائيل لهجمات جماعات من المناضلين الفلسطينيين من خلال البحر عدة مرات ، كما ان حزب الله اللبنانى المدعم من ايران ادعى المسئولية عن هجوم فى ديسمبر ١٩٨٧ على زورق حراسة من الاسطول الاسرائيلى من طراز « دابور Dabour » . كما ان عددا من الألغام البحرية المصنوعة محليا تم اكتشافها على السواحل اللبنانية قام بوضعها نفس الحزب . هذه الحوادث تمت كنوع من رد الفعل لقيام اسرائيل بحصار الموانىء والسواحل اللبنانية[٦٨] . كذلك فان وجود احتمال التعاون بين الاسطولين السورى والليبى يخلق بعض القلق فى اسرائيل بالاضافة الى الترتيبات التى يمكن ان تقوم ما بين ليبيا وبعض الجماعات فى لبنان .

ويمتلك الاسطول الاسرائيلى ١٤٢ صاروخا مضادا للسفن محملة على ٢٥ زورق صواريخ . هذه الصواريخ مقسمة بالتساوى تقريبا ما بين صاروخ هاربون Harpoon الامريكى الصنع ومداه سبعون ميلا (١١٥ كم) وصاروخ جابرييل Gabriel الاسرائيلى الصنع والتصميم ومداه ٢٥ ميلاً (٤٠ كم) . وفى يونيو ١٩٨٥ افشى ان جيلا جديدا اطول مدى لنظام جابرييل يتم تطويره ليصل الى مدى ٢٠٠ كيلو مترا ويتم نشره عمليا خلال التسعينيات[٦٩] . كذلك فان نوعا من صواريخ جابرييل البحرية أصبح ممكنا استخدامه من الجو تحت اسرائيل جابرييل ـ٣ وتم الاعلان عن ذلك من قبل الصناعة الاسرائيلية عام ١٩٨٢ ومداه يزيد عن ٦٠ كيلومترا[٧٠] . كذلك فان اسرائيل دعمت من القدرات الدفاعية لسفنها فى مواجهة الطائرات والصواريخ والقطع البحرية باستخدام نظام صواريخ باراك Barak .

ولدى اسرائيل برنامج للتوسع فى قوتها البحرية يتضمن غواصتين هجوميتين من طراز دولفين DPLPHIN بالاضافة الى ثلاثة زوارق قتال مزودة بخمسة صواريخ سار Saar [٧١] . هذا البرنامج ممول بالكامل من قبل الولايات المتحدة . ومن المخطط ان يتم التخلى عن الغواصات الثلاث التى تملكها اسرائيل من طراز Gal لكى يحل محلها ثلاث أخرى يتم بناؤها فى اسرائيل

---

٦٥ ـ محمد على نجم « الصراع البحرى المصرى ـ الاسرائيلى ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ ، الاسطول المصرى (اكتوبر ١٩٨٧) ص ص ٤٦ ـ ٥١ .
انظر ايضا ، محمد على نجم ، « الصراع البحرى المصرى ـ الاسرائيلى ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ ، الجزء الثالث » مجلة الاسطول (فبراير ١٩٨٨) ص ص ٢٤ ـ ٢٩

٦٦ ـ التقرير السنوى للقوات المسلحة المصرية ١٩٩٠ ، ص ١٣ .

67- Kennedy, "Israel as a Mediterranean Sea Power», Op.Cit.

68- Jeffrey Abrams, «New Terrorist Threat to Israeil Navy», Navy International. (April 1988), P. 172.

69- Ronald T. Pretty, ed., « Jane's Weapons Systems 1986-1987». Jan's Publishing Company, P. 84.

٧٠ ـ المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

71- Jeffrey Abrams, «Israeli Navy Re-armament Programme», Navy International. (July/Aug. 1988), P. 336.

بمساعدة مالية امريكية هذه الغواصات الجديدة من المتوقع ان تحمل صواريخ طويلة المدى وهو ما يعنى عمليا امتداد مسرح العمليات الاسرائيلى الى مدى اوسع [٧٢] واخيرا فانه من المتوقع الا تغيب دروس حرب الخليج الثانية عن اسرائيل خاصة فيما يتعلق باستخدام الصواريخ المضادة للصواريخ بالاضافة الى صواريخ كروز وهو يعنى البحث عن مناطق فى البحار المفتوحة يمكن استخدامها كنقاط هجومية للصواريخ .

سوريا :

يعتمد الأسطول السورى أساسا على سفن سوفيتية ، ومنظم حول قوة من زوارق الصواريخ السريعة القادرة على الاعتراض فى الشواطىء ، يبلغ عددها ٢١ من طرازات اوسا ـ ١ ، اوسا ـ ٢ ، كومار . وهناك اهتمام خاص بقوة مكافحة الألغام حيث تواجدت وحدتان للبحر واخريان للشاطىء واثنتان للعمل فى البر . وفى منتصف الثمانينيات قامت سوريا بشراء ثلاثة زوارق قتال من طراز Nanuchka وثلاث غواصات من طراز روميو من الاتحاد السوفيتى ، بالاضافة الى الثلاث غواصات التى يمتلكها الأسطول السورى من طراز كيلو Kigo . وربما يشير شراء هذه الغواصات الجديدة الى طموحات بحرية جديدة لموازنة القوة البحرية الاسرائيلية الى حد ما [٧٣] .

ليبيا :

بدأ برنامج بناء البحرية الليبية منذ عهد الملك ادريس ، ثم توسع بشكل أكبر اعتبارا من عام ١٩٧٢ فى عهد القذافى . والاسطول الليبى لديه سفن بنيت فى المرافىء البريطانية والفرنسية والايطالية والبولندية والتركية واليوجوسلافية والسوفيتية ويتكون الأسطول الليبى من ٨٠٠٠ فرد يعملون على سفن تشتمل وحدات للابرار البحرى وحراسة الشواطىء وظل معتمدا على الخبراء والفنيين السوفيت وأجانب اخرين . وقد توقف التوسع البحرى الليبى فى منتصف الثمانينيات نتيجة ضغوط انهيار أسعار النفط والحرب فى تشاد ونتج عن العدوان الأمريكى على ليبيا فى مارس وابريل ١٩٨٦ خسارة ليبيا لعدد من زوارق القتال وزوارق الصواريخ السريعة وتم احلالها فيما بعد باثنتين من الفرقاطات طراز كونى Koni السوفيتية ولدى الاسطول الليبى ٢٤ زورق صواريخ سريعا و٦ غواصات من طراز فوكس تروت Foxtrot السوفيتية الأصل [٧٤] . وكان الاسطول الليبى قد أتهم عدة مرات بدعم بعض الأطراف اللبنانية بامدادات السلاح وبمشاركة بعض الجماعات الفلسطينية فى القيام بعمليات محدودة على الساحل الاسرائيلى .

الجزائر :

شنت الجزائر من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ برنامجا للتوسع فى قوتها البحرية بشراء ثلاث فرقاطات من طراز Koni ، واربعة زوارق قتال طراز نانوشكا Nanuchka ، واربعة زوارق سريعة مسلحة بالمدفعية طراز بروك مارين Brooke Marine وسفينتين للانزال من نفس الطراز و ١٦ سفينة حراسة من طراز باجليتو Baglietto وكان شراء الجزائر لسفن بريطانية وايطالية مؤشرا على الرغبة فى التقليل من الاعتماد على الاتحاد السوفيتى آنذاك . والجزائر هى أحدى الدول العربية التى تحاول بناء قدرات لبناء السفن فى مرافئها . وكان مخططا ان يتم بناء السفن السريعة للانزال والمسلحة بالمدفعية فى ورش المرسى الكبير باستخدام تصميمات بريطانية والحصول على مساعدات فنية من الخارج . ويعمل بالأسطول الجزائرى ١٢ زورقا سريعا من طراز أوسا ـ ١ و ٢ ، وغواصتان سوفيتيان من طراز كيلو Kigo بالاضافة الى غواصتين من طراز روميو مؤجرتين من الاتحاد السوفيتى لأغراض التدريب . لبعض الوقت فان برنامج التوسع البحرى الجزائرى كان مصدر قلق لجيرانها [٧٥] . ورغم ذلك فان الجزائر مثلها مثل جيرانها تعتقد ان القوة البحرية لايمكنها ان تلعب دورا مؤثرا فى توازن القوى الاقليمى ، كما ان انشاء اتحاد المغرب العربى بين ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا يمكن ان يشجع على سياسة مشتركة فى المجال البحرى . ولا جدال فى ان الآمال فى علاقات تجارية أقوى بين اتحاد المغرب العربى والجماعة الأوروبية سوف تؤثر على هذه السياسة .

المغرب :

يتكون الأسطول المغربى من أربعة زوارق سريعة للصواريخ وفرقاطة واحدة اسبانية من طراز ديسكوبيرتا Dascubierta وعدد صغير من سفن الحراسة الاسبانية والفرنسية . ويرجع هذا الحجم المحدود للبحرية المغربية الى انشغال المغرب بحرب الصحراء وصراعها مع البوليساريو ، الأمر الذى جعل مواجهة « التهديد البرى » مانعا لتكوين قوة بحرية كافية للقيام بمهام

72- Wolfgang Flume, «The Israeli Navy: Thoughts on the Future», Military Technology. (Feb. 1987) P. 106-111.

73- Bonsignore, «Evolution Trends in Arab Navies», Op. 24.

٧٤ ـ المرجع السابق ، ص ٢٧ .

٧٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٢ .

استراتيجية فى المحيط الاطلنطى والبحر المتوسط[٧٦]

تونس :

لاتزيد الحاجات البحرية التونسية عن عمليات الحماية لمصائد الأسماك وبعض القدرة على القيام بالاعتراض البحرى فى المياه القريبة (الحوادث التى تحدث نتيجة تنازع قوارب صيد الأسماك الايطالية والتونسية هى مسألة روتينية) . ولذلك فان البحرية التونسية لاتحتوى الا على فرقاطة امريكية قديمة ، وقاربين للحراسة ، وثلاثة قوارب صواريخ سريعة من طراز كومباتيت ـ ٣ Combattatie والتى دخلت الخدمة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ . وكان وجود قادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس منذ عام ١٩٨٢ سببا فى ان اصبحت تونس ساحة محتملة للهجمات الاسرائيلية ، وهو ما حدث بالفعل عند قيام اسرائيل ـ ربما من خلال البحر ـ باغتيال عدد من قادة المنظمة الذين يعيشون فى تونس . ان الفشل فى حل الصراع العربى ـ الاسرائيلى سوف يجعل هذا النوع من العمليات محتملا فى المستقبل[٧٧] .

استنادا الى العرض السابق ، فانه من الممكن ان نصل الى عدد من الملاحظات الاستنتاجية :

(أ) ان معظم بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط تعتبر اساطيلها وقاتها البحرية اقل أهمية من قواتها البرية والجوية ، والتطور المستقبلى لهذه الأساطيل سوف يتقيد الى حد كبير بقيود مالية وبشرية .

(ب) ما بين هذه الدول فان مصر واسرائيل وحدهما تستطيعان القيام بعمليات بحرية جادة على المسرح الاقليمى . اما اساطيل الدول الأخرى فانها تعمل فقط فى المياه القريبة من شواطئها .

(جـ) هذه البلدان تميل الى تنظيم قواتها البحرية لكى تقوم بدور دفاعى تكتيكى استنادا الى استخدام زوارق الصواريخ السريعة والتى تقدم حلا وسطا ما بين المتطلبات العملياتية والقيود البشرية والمالية .

(د) النمو الحالى فى القوة البحرية الاسرائيلية ، والذى يميل الى استخدام أنواع جديدة وفى الصف الأول من زوارق الصواريخ السريعة ، بالاضافة الى الغواصات عالية الأداء صواريخ كروز طويلة المدى المنطلقة من البحر والمدعمة بشبكة مراقبة بالأقمار الصناعية ، كل ذلك سوف يشكل فى المستقبل عنصر عدم استقرار إقليمى .

خاتمة : الحد من التسلح جنوب البحر المتوسط

فى الاقسام السابقة محاولة لتوضيح التوجه المصرى تجاه الحد من التسلح بشكل عام وفى البحر المتوسط بشكل خاص كما هى مرتبطة باهتمامات الأمن القومى المصرى . وكما تم توضيحه ، فان مصر تعتبر منطقة جنوب البحر المتوسط امتدادا للصراعات وتوازنات القوى ، والمصالح القومية المتضاربة التى تعصف بالشرق الأوسط والبحار المحيطة به .

هذه المنطقة الاستراتيجية الواسعة استدعت سياسات للحد من التسلح ملتبسة واحيانا متناقضة . فخلال الخمسينيات والستينيات ، وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تؤيد نزع السلاح وإجراءات الحد من التسلح على المستوى العالمى ، فانها كانت مترددة فى هذا الشأن على ساحة الشرق الأوسط ، وخلال السبعينيات والثمانينيات ، وبينما قامت مصر بمواءمة توجهات الحد من التسلح لديها بين المستويين العالمى والاقليمى من خلال معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، فانها لم تحقق نفس الاتساق فيما يتعلق بالوجود البحرى الأمريكى فى المنطة بسبب المطالب الأمنية المختلفة لاقليمى الشرق الأوسط والخليج . على اية حال ، يبدو ان حل الصراع العربى ـ الاسرائيلى سوف يكون العامل الحاسم فى تحقيق التوافق فى الموقف المصرى لصالح الوجود الأمريكى على الأرجح .

وخلال العقود التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ، شاهد الشرق الأوسط ليس فقط تصاعد الصراعات المسلحة ، وانما ايضا سباقا مميتا للتسلح لايوجد له مثيل فى اقاليم العالم ما عدا اوروبا . وبينما كان الموقف فى هذه المنطقة الأخيرة يسير فى اتجاه خفض التوتر ووقف سباق التسلح بعد انتهاء الحرب الباردة ، فان الموقف فى الشرق الأوسط ذهب فى الاتجاه المعاكس . فمع استمرار اسرائيل فى ان تكون القوة النووية الوحيدة فى المنطقة فان عددا من الدول العربية حاول ان يلحق بها فى المجال النووى خاصة العراق . وعندما لم تحقق الدول العربية نجاحا سعت الامتلاك اسلحة كيماوية وأخرى للتدمير الشامل . وتزايد تعقيد المشكلة مع انتشار الصواريخ المتقدمة وانواع أخرى من التكنولوجيات العسكرية المتقدمة[٧٨] .

---

٧٦ ـ المرجع السابق .

٧٧ ـ المرجع السابق .

78- Set Carus, Chemical Proliferation in the Middle East. Testimony before the U.S. Senate Committee on Government Affairs, Feb 9, 1989; «Chemical Weapons in the Middle East», Policy Focus, The Washington Institute for Near East Policy» Research Memo No. 9, Dec. 1988; and

ان حربى الخليج اظهرتا ان مشاكل الشرق الأوسط اوسع من الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ولكن هذا الصراع يظل صراعا رئيسيا خاصة فيما يتعلق بمنطقة جنوب البحر المتوسط فيما يتعلق بالحد من التسلح ، ولحسن الحظ ، فان أزمة الخليج الثانية خلقت اجماعا فى الولايات المتحدة أوروبا والقوى الكبرى الأخرى ان السلام والأمن فى الشرق الأوسط لايمكن ان يسودا ما لم يتم الحد من الحصول على السلاح خاصة أسلحة التدمير الشامل . ان قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لاقامة وقف دائم لاطلاق النار فى الخليج نص على إزالة الاسلحة الكيمائية والبيولوجية العراقية ، وتفكيك المنشآت النووية ووضع حد على مدى الصواريخ البالستية . والأمر الهام فى هذا القرار انه لايضع فقط سابقة فى إطار الشرق الأوسط ، وانما لأنه اوضح بصراحة ان ما طرحه من خطوات وترتيبات ، انما هى خطوات باتجاه هدف انشاء منطقة منزوعة من السلاح النووى وأسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها (المادة ١٤) . والأكثر من ذلك ان الجهود الأمريكية التى اعقبت أزمة الخليج الثانية لحل الصراع العربى ـ الاسرائيلى ادت الى وجود لجنة خاصة للحد من التسلح فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف التى بدأت فى موسكو فى نهاية يناير ١٩٩٢ .

ان نجاح هذه المحاولة الأخيرة سوف يعتمد على قدرة الأطراف المعنية لكى تطور أفكارا يمكن ان تعزز من فرص السلام والأمن فى الشرق الأوسط . ولحسن الحظ وفى أكتوبر ١٩٩٠ قدم مجموعة من الخبراء الى السكرتير العام للأمم المتحدة دراسة عن الوسائل المؤثرة والمحققة التى يمكن ان تسهل إقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط(٧٩) . واقترحت الدراسة اجراءات عملية لوقف نمو القدرات النووية الاسرائيلية بوضع مفاعل ديمونة تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية فى إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

ان هذا الاجراء سوف يبقى على ما لدى اسرائيل حاليا من أسلحة نووية دون زيادة حتى يتم القيام بخطوات سياسية تقودا اسرائيل على طريق المنطقة الخالية من السلاح النووى . وتقدم الدراسة ايضا مجموعة أخرى من الأفكار المستخلصة من التجربة الأوروبية للحد من التسلح وبناء الثقة يمكن تطبيقها على الشرق الأوسط . كذلك فان هذه الدراسة لاتقصر نفسها على المجال النووى فقط وانما ايضا تسعى الى الحد من أسلحة الدمار الشامل الأخرى والاسلحة التقليدية بما فيها الصواريخ . وحاولت الدراسة المزج ما بين المقترحات فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط . وفى الحقيقة فان الدراسة تذهب الى ما هو اكثر من البحر المتوسط حين تجعل المنطقة الخالية من السلام النووى تشمل البحر الاحمر والخليج والمناطق الملاصقة من المحيط الأطلنطى والهندى . والمضايق الدولية الخاضعة لنظام مرور الترانزيت مثل مضيق جبل طارق وباب المندب وهرمز وكذلك قناة السويس(٨٠) .

هذه الدراسة تحتوى على نقطة ضعف هامة وهى انها تخلو من توضيح الارتباط ما بين انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط والحل الشامل للصراعات فى المنطقة خاصة الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وفى هذا المجال يبدو ان عقد مؤتمر للتعاون والأمن فى الشرق الأوسط ـ على غرار مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى ـ يمكن ان يكون إطارا مناسبا لمناقشة الربط ما بين القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية فى الشرق الأوسط . وقد لاقت هذه الفكرة قبولا متزايدا فى الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط(٨١) كذلك فان هذه الدراسة تفتقد الجدول الزمنى الذى يمكن من خلاله ادخال اسرائيل الى المنطقة الخالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط . فرغم انه قد يكون مقبولا وجود درجات من عدم التوازى Asymmetrics بين التزامات الأطراف لتسهيل التوصل الى اتفاق ، فان التوازى Aymmetries والالتزامات المتبادلة يجب ان تكون هى القاعدة فى نهاية الطريق . وبناء على ذلك ، فاذا كانت اسرائيل سوف تحتفظ بأسلحتها النووية فى الوقت الذى تضع فيه منشآتها النووية تحت الاشراف الدولى ، فان هذه الأسلحة ينبغى خفضها تدريجيا خلال فترة زمنية . هذه الأسلحة يمكن خفض بعضها كجزء من

= «Missiles in the Middle East: A New Threat to Stability», Policy Focus. The Washington Institute for Near East Policy, Research Memo. No 6, June 1988 Aly «Quality vs Quantity», Op. Cit.

٧٩ ـ مصطفى ، « السياسة المصرية والخيار النووى » مرجع سابق .

٨٠ ـ المرجع السابق ص ٢١ .

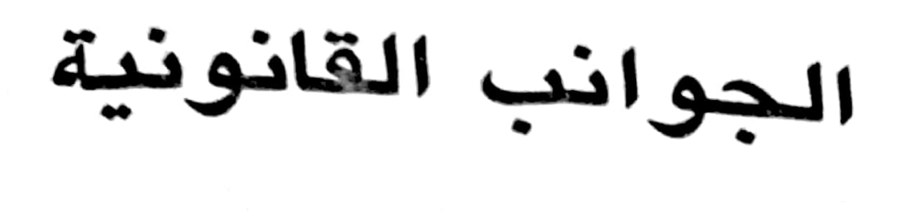
81- Helena Cobban, « Mid-East : The Hard Road to Peace», World Monitor. 3(Nv. 1990); and Statement of Representative Steny H. Hoyer before the U.S. Senate Foreign Relations Committee, March 14, 1991.

عملية بناء الثقة والبعض الآخر يمكن ازالته مع توقيع معاهدات السلام بين اسرائيل والدول العربية . والباقى يتم ازالته مع استتباب السلام وإقامة علاقات عادية للتعاون بين الأطراف . بمعنى آخر ان المطروح هناك هو جدول زمنى سياسى تكون فيه اجراءات الحد من التسلح - بالاضافة الى موضوعات أخرى - جزءا من عملية السلام ولسيت منفصلة عنها .

وخلال عملية السلام فان عناصر عدم الاستقرار فى القوة البحرية ينبغى تقييدها . فحظر تصدير صواريخ كروز والصواريخ طويلة المدى البالستية (التى تزيد عن ١٥٠ كم) وصواريخ كروز بحر - أرض ينبغى الاتفاق عليه من قبل الدول المصدرة للسلاح كذلك فان الخطط الاسرائيلية الحالية لتوسيع قدرات انتشارها البحرية ينبغى ان تتوقف خلال المفاوضات العربية - الاسرائيلية خاصة فى مجالات الصواريخ النووية والتقليدية التى تطلق من البحر والغواصات المتقدمة . هذه الخطوة سوف تمنع اشعال سباق تسلح بحرى جديد ربما يجعل اجراءات الحد من التسلح أكثر صعوبة فى المستقبل ويمكن نسج اجراءات لبناء الثقة خلال عملية السلام بحيث تدفع فى اتجاه التقدم فيها مثل الابلاغ عن تحركات القطع البحرية والتعاون فى مواجهة تهريب المخدرات والارهاب . ان المسألة الهامة هى ان السلام وإجراءات الحد من التسلح يمكن ان تعزز بعضها البعض .



دراسات



الجوانب القانونية للأزمة الليبية الغربية

د . عبدالله الاشعل

تمهيد : موضوع النزاع وإطاره السياسي :

الأزمة الليبية الغربية التى نعنيها فى هذه الدراسة هى احدث فصول التوترات المستمرة بين النظام الثورى الليبى منذ سبتمبر ١٩٦٩ وحتى الآن ، وهذه الأزمة - وإن كانت حلقة فى هذه السلسلة الطويلة التى توشك على ربع القرن(١) - بدأت رسميا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩١ ولا تزال قائمة حتى كتابة هذه السطور . ففى ذلك اليوم ارسلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا مذكرة مشتركة الى الحكومة الليبية تبلغها بأن اثنين من مواطنيها ضالعان فى حادث تفجير الطائرة الأمريكية بان امريكان رحلة رقم ١٠٣ فوق لوكربى باسكتلندا فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ وأنه بناء على حكم كبير المحلفين فى محكمة ولاية كولومبيا فى ١٩٩١/١١/١٤ التى حقق فى القضية يتعين تسليم هذين المتهمين لاستكمال التحقيقات القضائية والحكم فى القضية بشكل نهائى . وقد رفضت الحكومة الليبية على الفور الطلب الأمريكى البريطانى المشترك واكدت ان القانون الليبى لا يبيح للحكومة الليبية ان تسلم الرعايا ، فاتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا وانضمت اليهما بعد ذلك فرنسا التى تتهم ليبيا فى حادث انفجار طائرة فرنسية عام ١٩٨٩ فوق النيجر - الى تقديم طلب مماثل لمجلس الأمن لحث ليبيا على تسليم المتهمين فى حادث لوكربى .

★ تم تقديم هذه الدراسة للنشر بالمجلة قبل صدور قرار المحكمة العليا الامريكية فى ١٥ يونيو ١٩٩٢ بشان حق حكومة الولايات المتحدة اختطاف مواطنين من دول اخرى وتقديمهم الى المحاكمة امام القضاء الامريكى حتى ولو لم توافق دولهم .

(١) سجل الخلاف الليبى الغربى طويل ويشمل عددا كبيرا من القضايا وبعض دول الغرب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا فقد بدأ الخلاف الليبى الغربى منذ قيام الثورة الليبية حول القواعد البريطانية والأمريكية فى ليبيا وانضمام ليبيا الى التيار الناصرى المعادى للغرب ، ثم نشأ خلاف ليبى امريكى بريطانى حول تأميم البترول الليبى ، تبعه تجدد العداء التاريخى بين ليبيا وإيطاليا بسبب سجل الاستعمار الايطالى وإحياء حركة الجهاد الليبى ضد الايطاليين والمطالبة بإعادة المواطنين الليبيين الذين نقلتهم السلطات الاستعمارية منذ بدايات هذا القرن الى ايطاليا وقضايا التعويض عن مخلفات وألغام الحرب الثانية ضد إيطاليا وانجلترا والمانيا . واضيف للخلاف الليبى البريطانى مساعدة ليبيا للجيش الجمهورى الايرلندى وحادث السفارة الليبية فى لندن ، كما أضيف للخلاف مع الولايات المتحدة خليج سرت ومساندة ليبيا للزنوج المسلمين فى أمريكا ، ثم الصداقة الليبية السوفيتية والكوبية ومناوأة المصالح الامريكية وقضايا الأسلحة النووية والميكروبية بل إن العلاقات الليبية الأسبانية قد عرفت بعض التوتر بسبب مساعدة ليبيا للمتمردين من جزر الكنارى .

(٢) انظر المذكرة فى دراستنا حول حكم المحكمة فى ١٩٩٢/٤/١٤ وسنشير اليها كثيرا فيما بعد .



وقد فشلت الاتصالات والمحاولات الدبلوماسية التى تدخلت فيها اطراف كثيرة لتسوية هذه الأزمة وديا ، ولكن الطرفين المتنازعين (الغرب من ناحية) وليبيا من ناحية اخرى) اصرا على موقفيهما دون تقديم اية تنازلات . فاختارت الولايات المتحدة وبريطانيا للجوء الى مجلس الأمن الذى اصدر القرار رقم ٧٣١ فى ٢١ يناير ١٩٩٢ ثم اتبعه بالقرار رقم ٧٤٨ فى ١٩٩٢/٣/٣١ بعد ان تبين له عدم تجاوب ليبيا مع القرار الاول . اما ليبيا فقد لجأت فى ٣ مارس ١٩٩٢ الى محكمة العدل الدولية .

وقد أثارت القضية جوانب ومسائل قانونية بالغة الأهمية والدقة سنعالجها فى هذه الدراسة ، ولكن مما يفيد فى تقدير هذه المسائل ان نضعها فى سياق الملاحظات الأولية الآتية :

(١) ان الحادثين (لوكربى والنيجر) وقعا فى عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩ وان القضية اثيرت فى اواخر ١٩٩١ وقد فسر ذلك من ناحية على انه دليل على غلبة الجوانب السياسية والرغبة فى التحرش بليبيا ، بينما فسره اخرون على أن إثارة الموضوع فى هذا الوقت جاء بعد تكشف المعلومات المتصلة بدور ليبيا فيه .

(٢) ان فهم هذه القضية لن يكتمل دون وضعها فى السياق العام للعلاقات الليبية الغربية خاصة الدول الثلاث .فالاحتكاك بين الثورة الليبية والولايات المتحدة مشهود منذ قيام الثورة فقد تنوعت حوادثه وكان أبرزها الهجوم الجوى الامريكى على طرابلس فى يناير ١٩٨٦ والذى وضعه المراقبون ضمن تاريخ طويل من الصراع الأمريكى الليبى منذ قدوم الاساطيل الأمريكية الى البحر المتوسط فى أواخر القرن الثامن عشر إبان نشأة الولايات المتحدة . أما قضايا الخلاف الأمريكى الليبى فقد تراوحت بين الصراع السياسى الناتج عن تباين الرؤى والمصالح والسياسات والخلاف حول الوضع القانونى لخليج سرت . وأما الخلافات الليبية البريطانية فسببها الرئيسى مساعدة ليبيا للجيش الجمهورى فى ايرلندا الشمالية وعملياته الأرهابية ضد المصالح البريطانية وبلغ الخلاف مداه فى حادث السفارة الليبية فى لندن فى ابريل ١٩٨٤ حيث قتلت احدى سيدات الأمن البريطانى امام مبنى السفارة الليبية بطلق نارى من داخل السفارة إبان مظاهرات احتجاج على السياسات الليبية ، وهو الحادث الذى اسفر عن قطع العلاقات الليبية البريطانية حتى الآن .

ولئن كانت المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية القاسم المشترك فى الخلاف مع ليبيا ، فان قضية النيجر كانت الخلاف الاساسى بين ليبيا وفرنسا . ولكن الدول الغربية الثلاث افصحت فى مناسبات متعددة ان الخلاف

الحقيقى بينها وبين ليبيا يرجع الى ما وصفته بالسياسات الارهابية الليبية وبعض السياسات غير الواقعية لليبيا فى افريقيا ، وهو ما تجسده شعارات الثورة الليبية ، بينما يرى الليبيون ان الخلاف الحقيقى بين ليبيا وهذه الدول هو ان سياسات ليبيا القومية والتقدمية والتحررية تقف عقبة امام مصالح هذه الدول فى مختلف القضايا ومن بينها الصراع العربى الاسرائيلى والوحدة العربية . وخلاصة هذا التباين فى النظرتين الليبية والغربية ان ليبيا ونظامها وسياساتها لا تتمتع بأى تأييد أو قبول فى نظر الغرب الرسمى والشعبى ، بل يرى البعض أنها كذلك فى العالم العربى ايضا[٣] مما شجع الغرب على تحدى ليبيا باطمئنان .

(٣) جوهر القضية الاساسى فى نظر الغرب هو مكافحة الارهاب الذى تعد حوادث الطيران المشار اليها جزءا منها وعلى أساس ان الارهاب الدولى من المهددات الاساسية للحضارة المعاصرة ولذلك فان الغرب يرى ان مكافحة الارهاب تجاوز فى أهميته أية اعتبارات ثانوية .

(٤) **توقيت اثارة القضية** حيث لوحظ انها اثيرت فى اعقاب ازمة الخليج وبمناسبة انعقاد اولى جلسات مؤتمر السلام فى مدريد مما دفع بعض المراقبين الى الاعتقاد بأن هذا التوقيت مقصود لتحقيق اهداف متعددة بعضها بسطوة الولايات المتحدة ، كما يتصل بعضها الآخر بتصفية الحسابات القديمة ، مع الحكم فى ليبيا ، فى الوقت الذى تتحدى فيه اسرائيل كل صور الشرعية الدولية ، فبدا أن الشرعية لا تطبق الا على الدول العربية وحدها[٤] .

أما الجوانب القانونية التى ينصب اهتمامنا فى هذه الدراسة عليها دون غيرها فهى مسألة تسليم الرعايا ومدى اختصاص مجلس الأمن فى نظر المنازعات القانونية ، وما اثاره ذلك من نقاط فرعية عديدة تتصل بسلطة المجلس وسلطانه الجديد ، ثم موقف المحكمة من القضية فى شقها الأول الخاص بالطلب الليبى ، بفرض اجراء تحفظى وما ترتب على ذلك من احتكاك بين المحكمة والمجلس . وبذلك تثير هذه القضية برمتها جوانب بالغة الدقة تتصل بدور الأمم المتحدة الجديد ، وخاصة مجلس الأمن من ناحية كما تمس التوازن المطلوب بين القانون والسياسة فى بنيان النظام الدولى الجديد .

المبحث الأول :

النزاع الليبى الغربى امام مجلس الامن :

لجأت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الى مجلس الأمن فى محاولة للضغط على ليبيا للتجاوب مع مطالب (بريطانيا والولايات المتحدة اساسا) وبناء على ذلك صدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ فى ٢١ يناير ١٩٩٢ متضمنا بعد ديباجة طويلة حول المخاطر التى يتعرض لها الطيران المدنى الدولى ، والاتجاه الى مكافحة الارهاب الدولى فى هذا المجال وقرارات المجلس المتصلة بالموضوع ، ادانة لحادث لوكربى بالاضافة الى حادث الطائرة الفرنسية رقم ٧٧٢ فوق النيجر والخسائر البشرية الغربية المترتبة على الحادثين ثم تضمن القرار الاسف البالغ الذى يشعر به مجلس الأمن بسبب عدم الرد الفعال من جانب الحكومة الليبية على طلبات الدول الثلاث من اجل التعاون الكامل لتأسيس المسئولية عن الأعمال الارهابية فى هذين الحادثين[٥] .

ونشير فى هذا الصدد الى ان القرار قد اشار فى الفقرة السادسة من الديباجة الى ان التحقيقات فى الحادثين قد اسفرت عن تورط موظفين فى الحكومة الليبية على النحو الذى اشارت اليه طلبات الدول الثلاث الى المجلس والمتضمنة فى وثائق المجلس فى هذا الشأن .

أما الفقرة الثالثة من القرار فقد تطلبت من الحكومة الليبية ان تقدم على الفور ردا كاملا وفعالا على هذه الطلبات من اجل المساهمة فى ازالة الأرهاب الدولى .

وكلف القرار السكرتير العام ان يسعى لضمان تعاون الحكومة الليبية فى هذا الصدد ، كما يحث الدول كافة على أن تشجع بشكل فردى وجماعى الحكومة الليبية على تقديم الرد المطلوب .

رد الفعل الليبى :

أعلنت الحكومة الليبية قبولها للقرار ٧٣١[٦] . وأكدت أن القرار لا يطالبها صراحة بتسليم المتهمين الليبيين وأنها على استعداد للتعاون الكامل والفعال مع الامين العام لتنفيذ القرار وانها تدين الأرهاب بكافة صوره واشكاله .

غير ان مبعوث الامين العام الى طرابلس الذى حاول التوصل الى صيغة مقبولة للموقف الليبى لعرضه على مجلس الأمن قد ابلغ هذا الموقف الى الأمين العام الذى عرضه بدوره فى تقرير خاص على المجلس تنفيذا للفقرة ٤ العاملة ويلاحظ على التكليف الذى تضمنته هذه الفقرة الى الامين العام انه لا يتضمن كما جرت العادة فى جميع

---

(٣) شملت الخلافات الليبية العربية كل الدول العربية تقريبا وهى مصر . تونس ، المغرب ، سوريا ، العراق . السعودية والخليج والسودان ، والاردن .

(٤) لهذا الاعتبار اثره الهام فى مساندة ليبيا رغم التحفظات العربية على كثير من السياسات الليبية .

(٥) الفقرة ٢ العاملة من القرار ٧٣١ لسنة ١٩٩٢

(٦) انظر تصريحات وزير الخارجية الليبى . الاهرام ، ١٩٩٢/١/٢٨ ، ص١

القرارات السابقة السعى للحصول على الرد الليبى على القرار ، وإذا فوضت هذه الفقرة الأمين العام للقيام بمهمة دبلوماسية واسعة واساسها القرار ومضمونها كفالة تعاون الحكومة الليبية لتقديم الرد الذى تطلبه القرار ، فلم تكن مهمة الأمين العام[٧] مجرد نقل الرد الليبى الى المجلس وانما القيام بدور دبلوماسى جوهرى فى هذا الشأن ، ولعل الصيغة التى استخدمتها هذه الفقرة تكشف عن هذا المعنى حيث تضمنت « رجاء » Pricوليس طلبا[٨] ، ولاشك ان جنسية الأمين العام العربية ودقة الموقف فى العالم العربى وتفاديا لهذا الحرج الذى قد سيستشعره الأمين العام كل ذلك قد يفسر اسناد دور خاص له فى هذه المسألة ، وقديرى البعض وهو بصدد التفسير ان يكون الأمين العام شاهدا على تطور وتصاعد موقف المجلس وما وصفته الدول الثلاث « بانه تعنت الموقف الليبى » .

ويبدو ان الدول الثلاث لم تكن تتوقع الكثير من التجاوب من جانب الحكومة الليبية ، كما انها لاحظت بقلق لجوء ليبيا الى المحكمة فى ٣ مارس ١٩٩٢ م ، فسعت الى استصدار القرار الثانى وقد شجعها الاجماع الذى صدر به القرار الأول ولكن القرار الثانى الذى صدر فى ٣١/ مارس/ ١٩٩٢ م وان بنى على القرار الأول ويتصل به اتصال السبب بالنتجة ، الا انه قد تضمن عددا من الجزاءات واستند مباشرة الى الفصل السابع مما دفع خمس دول الى الامتناع عن التصويت عليه[٩] وقد اكد القرار ٧٤٨ ان تقارير الأمين العام بصدد تنفيذ ليبيا لقرار ٧٣١ لم تقدم الرد الفعال الكامل المطلوب وربط القرار بين مكافحة الأرهاب الدولى الذى يكون للدول فيه صلة مباشرة أو غير مباشرة امر اساسى لحفظ السلم والأمن الدوليين مشيرا الى قلق مؤتمر قمة مجلس الأمن فى ١٩٩٢/١/٣١ م حول الأرهاب الدولى والحاجة الى مكافحته ثم قدمت ديباجة الفقرة الخامسة تفسيرا جديدا[١٠] للمادة ٤/٢ من الميثاق حيث اشارت الى أن كل دولة بموجب هذ المادة ملزمة بالامتناع عن تنظيم او تشجيع أو المساعدة او المشاركة فى الأعمال الارهابية فى اى دولة اخرى او أن تسمح بتنظيم هذه الأعمال وتوجيهها من اراضيها متى كانت هذه الأعمال تنطوى على استخدام القوى او التهديد باستخدامها .

ثم عمدت الديباجة فى لغة صريحة (الفقرة ٧) الى تقرير فشل الحكومة الليبية فى أن تظهر بأفعال محددة نبذها للأرهاب وبشكل خاص بشكل عجزها المستمر عن ان تجيب بشكل كامل وفعال على الطلبات الواردة فى القرار ٧٣١ ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ثم اعلنت الديباجة عزم المجلس على اقلاع الأرهاب الدولى ، ولما كان المجلس عازما على تقرير جزاءات الفصل السابع فى هذا القرار منذ استذكر حق الدول وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق فى ان تتذاكر مع مجلس الامن كلما ووجهت بمشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ اعمال القمع أو المنع ، وواضح من القرار ان المجلس يعمل وفقا للفصل السابع ، واشار الى طائفة واسعة من الاجراءات الجزائية ضد ليبيا ، بعد ان تطلب منها ان تمتثل على الفور ودون تأخير لطلبات الدول الثلاث وان تلزم نفسها بشكل نهائى بالتوقف عن كل اشكال العمل الأرهابى وتقديم اى عون للجمعيات الارهابية ، وطلب منها ان تثبت بشكل فورى وباعمال محددة Concrete actions نبذ ما للأرهاب ، ومنح القرار ليبيا مهلة اسبوعين يتم بعدهما نبذ هذه التدابير ، أما التدابير التى قررها المجلس يمكن حصرها فى مجموعات اربع .

المجموعة الأولى : هى مجموعة التدابير المتعلقة بالطيران المدنى وهى تتصل بنوع الفعل الذى اتهمت به ليبيا وتشمل حظر الطيران المدنى من ليبيا واليها او التحليق فوق الأراضى الليبية ، وحظر تزويد ليبيا بالطائرات أو اجزائها أو قطع غيارها أو دفع اية مستحقات جديدة على أساس عقود التأمين القائمة وحظر التأمين على الطائرات الليبية واغلاق مكاتب الطيران الليبى فى الخارج .

المجموعة الثانية : وهى جزاءات ذات طابع عسكرى[١١] وتشمل حظر إمداد ليبيا بالاسلحة والمعدات

---

(٧) سنقارن فيما بعد بين مهمة الأمين العام فى الأزمة الليبية ومهمته فى ازمة الخليج .

(٨) استخدمت الترجمة العربية فى القرار كلمة يطلب وهى ليست ترجمة دقيقة .

(٩) هذه الدول هى الراس الأخضر والصين (دولة دائمة العضوية) الهند ، المغرب وزمبابوى ، ويلاحظ ان امتناع الدول الدائمة العضوية لايؤثر على صدور القرار والدول الممتنعة تمثل دول العالم الثالث ، كما يلاحظ اكتفاء المغرب وهى عضو مع ليبيا فى اتحاد المغرب العربى ـ بالامتناع وليس المعارضة .

(١٠) التفسير التقليدى للمادة ٤/٢ من الميثاق وهو حظر استخدام القوة او التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية ضد السلامة الاقليمية ، او الاستقلال السياسى او باى شكل لاينسجم مع أغراض الأمم المتحدة . انظر لشرح المبدأ ونطاقه والاستثناءات الحديثة عليه مقالة ميشيل فيرالى Michel Verially فى كتاب كوت ، ص١١٣ ـ ١٢٥ والمراجع الواردة فى هذه الصفحة
(Jean Pierre cot et Alain Pellet, (ed.) la charte de N.U. Economica, Braylant (1985).

(١١) يجب ان يكون واضحا الفرق بين التدابير ذات الطابع العسكرى وهى التى تهدف الى حرمان الدولة المستهدفة من مميزات التعاون الدولى فى المجال العسكرى وهو مانظمه القرار ٧٤٨ المشار اليه . وبين الجزاءات العسكرية المشار اليها فى المادة ٤٢ من الميثاق والتى تعتبر تدابير تنطوى على استخدام القوة المسلحة . ويطلق على المجموعة الأولى من التدابير Measures of Military charcter بينما يطلق على المجموعة الثانية : military sanctions او enforcement measures

والمساعدات والتدريب والخبرة العسكرية والبوليسية وقطع الغيار او اية اجزاء لازمة لصناعة هذه المعدات أو صيانتها ، وسحب الخبراء فى هذا المجال .

اما المجموعة الثالثة : تتضمن بعض الجزاءات الدبلوماسية وهى تخفيض عدد ومستوى البعثات الليبية الدبلوماسية والقنصلية وتضييق نطاق حركة من يبقى فى هذه البعثات ويتم تنفيذ هذا الاجراء فى شأن البعثات الليبية لدى المنظمات الدولية بالتفاهم بين الدولة المضيفة والمنظمة المعنية .

اما المجموعة الرابعة : من الاجراءات فهى اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع أو طرد المواطنين الليبيين الذين سبق ان منعوا او طردوا من دول اخرى بسبب تورطهم فى انشطة ارهابية .

وطلب القرار فى فقرته السابعة من جميع الدول بما فى ذلك الدول غير الاعضاء للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ان تلتزم بأحكامه بدقة بغض النظر عن وجود أى حقوق او التزامات ترتبها اتفاقات أو عقود تم ابرامها أو سريانها قبل ١٥ ابريل وهو تاريخ سريان القرار .

كذلك طلب القرار من كافة الدول ان تقدم تقارير الى الأمين العام بحلول يوم ١٥ مايو ١٩٩٢ ، حول التدابير التى اتخذتها تنفيذا لالتزاماتها فى هذا القرار .

وطبقا للقاعدة ٢٨ من لوائح الاجراءات المؤقته فى مجلس الامن قرر المجلس انشاء لجنة من كل اعضائه للاشراف على تنفيذ القرار وتقديم ملاحظاتها وتوصياتها للمجلس وبوسعها أن توصى بما تراه للسماح ببعض التصرفات المناقضة للقرار لاعتبارات انسانية ، وان ندرس تقارير الدول حول تنفيذ القرار وان تطلب معلومات اضافية منها وأن تعالج انتهاكات احكام القرار ، كما تعالج المشاكل المترتبة على تنفيذ القرار بالنسبة لبعض الدول وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق .

وتجدر الاشارة الى ان الفقرة ١٢ من القرار ٧٤٨ قد اضافت الى اليات تنفيذه وهى أساسا لجنة مجلس الامن ، تجديدا لتفويض الأمين العام كى يستمر فى دوره الذى اشرنا اليه والوارد فى الفقرة ٤ من القرار ٧٣١ ، ومعنى ذلك ان الأمين العام ليس مكلفا وفقا للقرار ٧٤٨ لتنفيذ الجزاءات ، وإن كان قد كلف بأن يقدم كافة المساعدات الضرورية للجنه وان يهيىء الامانة العامة للقيام بهذه المهمة ولكن هذا القرار قد افرد للامين العام دوره الاساسى المتميز فى القرار ٧٣١ وهو اقناع ليبيا بالتجاوب مع الطلبات الغربية ثم استمرت هذه المهمة فى القرار ٧٤٨ مادام هذا القرار الاساسى هو الضغط على ليبيا لتحقيق ذات الهدف الذى يعمل من أجله الامين العام[١٢] .

المبحث الثانى : المسائل القانونية المتصلة بنظر النزاع امام المجلس :

يثير التحليل المتقدم عددا من القضايا القانونية التى سنعالجها تباعا بايجاز واهمها :

(١) نظرية النيابة والشرعية الدستورية فى الميثاق .
(٢) سلطة المجلس فى التوجيه بأساليب التسوية السلمية والطبيعة القانونية لموضوع التسلم .
(٣) سلطة المجلس فى توصيف الموقف وتقرير تدابير .
(٤) الفصل السابع العلاقة بين قرارى المجلس ومقارنتهما بأزمة الخليج .
(٥) العلاقة بين المجلس والجامعة العربية فى ضوء النزاع .

اولا نظرية النيابة والشرعية الدستورية فى الميثاق :

تتسع تطبيقات نظرية النيابة لتشمل كافة فروع القانون العام والخاص . ومن تطبيقات النيابة فى القانون الدولى نيابة الممثل الدبلوماسى (أو النيابة الدبلوماسية) عن دولته لدى الدول الأجنبية ، والنيابة من المجتمع الدولى فيما عرفناه من نظم الوصاية والانتداب[١٣] ، كما نجد بعض صور النيابة فى علاقة الدولة الثالثة القائمة برعاية مصالح الدولة التى قطعت العلاقات الدبلوماسية مع دولة اخرى[١٤] . والنيابة تعنى قيام تصرف قانونى معين يتولى شخص يسمى النائب ابرامه فتقع آثاره القانونية مباشرة فى ذمة شخص أخر يسمى الاصيل بحيث لا يكون للنائب الذى باشر التصرف شأن بأثارة التى ينفرد بها الاصيل والغير الذى تعامل معه النائب[١٥] . ولئن كانت نظرية النيابة حديثة العهد فى الفقه القانونى على يد الفقهاء الألمان والايطاليين منذ اواخر القرن التاسع عشر ورغم حداثتها فى مجال التصرفات القانونية الدولية التى ذكرنا بعضها فاننا نشير هنا الى محاولة تكييف تصرفات وسلطات مجلس الأمن فى مجال حفظ السلم فى ضوء نظرية النيابة . وتكمن هذه النظرية فى المادة ٢٤ من الميثاق التى تنص على ان اعضاء الأمم المتحدة قد عهدوا الى مجلس الأمن بالمسئولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين ووافقوا على ان يقوم المجلس باداء الواجبات التى تتطلبها هذه المسئولية ويتصرف فى ذلك نيابة عنهم Acts on Their behalf . ولكنه وهو يقوم بهذه الواجبات يتعين على

---

(١٢) لاحظ الفرق بين دور الأمين العام فى القرار ٧٤٨ وبين دوره فى القرار ٧٣١ .
(١٣) انظر فى النظرية العامة للنيابة . د. جمال مرسى بدر ، النيابة فى التصرفات القانونية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
(١٤) انظر فى ذلك دراستنا عن المركز القانونى لبعثات رعاية المصالح ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٨٤ ص١ ومابعدها .
(١٥) د. جمال بدر ، مرجع سابق ، ص٩ .

المجلس ان يتصرف وفقا لأهداف ومبادىء الأمم المتحدة ، وان سلطاته المحددة الممنوحة للمجلس للقيام بهذه الواجبات منصوص عليها فى الفصول السادس والسابع والثامن والثانى عشر . وعلى مجلس الأمن ان يقدم تقارير سنوية ويقدم عند الضرورة تقارير خاصة الى الجمعية العامة لنظرها .

ونحن نرى ان المادة ٢٤ هى صلب النظام العام لحفظ السلم فى الميثاق ، وهى تتضمن عناصر النظرية العامة فى النيابة على النحو التالى :

(١) اطراف عقد النيابة وهم :

اعضاء الأمم المتحدة جميعا وهم الطرف الاصيل الذين فوضوا مجلس الأمن لجهاز له شخصية اعتبارية وهو النائب بمسئولية محددة اولى هى حفظ السلم والامن الدوليين – وهذه النيابة واساسها المادة ٢٤ تجعل فى نظرنا لمجلس الأمن شخصية قانونية دولية منذ ابرام الميثاق وليس منذ رأى المحكمة الاستشارى عام ١٩٤٩ فى قضية التعويض عن الاضرار التى تصيب موظفى الهيئة الدولية ، حيث يصبح الرأى كاشفا وليس منشئا وهو ما فعلته المحكمة بالفعل عندما استعرضت سلطات الأجهزة المكونة للأمم المتحدة وخاصة المجلس . فالنائب هو المجلس كجهاز Corporate Body وليس كاعضاء وان كان الدافع الاساسى وراء فكرة النيابة هو تأكيد دور الدول الدائمة العضوية التى اختصها الميثاق بمركز خاص فى نظام الأمم المتحدة .

(٢) ان يقوم المجلس بهذه المهمة بموجب عدد من السلطات المحددة حصرا فى الفصول الأربعة المشار اليها مع ملاحظة ان مسئوليته عن حفظ السلم **مسئولية اولى ، وليست كلية او مطلقة** . فهى ليست كلية بمعنى ان هناك اجهزة اخرى تشاطره المسئولية وإن كانت تأتى بعده فى الترتيب ، ثم أنها ليست مطلقة من حيث التصرفات والسلطات .

(٣) رقابة الأصيل على النائب ، فمادام اعضاء الامم المتحدة جميعا هم الطرف الاصيل ويمثلون جميعا فى الجمعية العامة ، فانهم من خلال الجمعية العامة يمارسون رقابتهم على النائب وهو المجلس ، من خلال التقارير السنوية التى يقدمها المجلس عن مهمته ومدى التزامه بسلطاته فى ممارسة هذه المهمة ، كما يجوز للجمعية العامة وهى ممثل الطرف الاصيل ان تطلب من المجلس تقارير خاصة ليس للعلم والاحاطة ولكن للبحث والدراسة على سبيل الرقابه For Consideration .

يتضح من ذلك ان سلطات المجلس فى ممارسة مهمته محددة فى الفصول الأربع ، وان هناك اربعة قيود على عمل المجلس وهى : (ا) ان يختص المجلس بنظر القضايا السياسية اما المسائل القانونية فيلتزم المجلس بموجب ٣/٣٦ من الميثاق بتوصية اطراف النزاع لعرضها على المحكمة ، ولا تعد هذه التوصية منشئة لاختصاص المحكمة فى النزاع (بريجيت شتيين – كتاب كوت ص ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٥) ويظل امر اختصاص المحكمة متروكا للدول اطراف النزاع . فاذا رفضت المحكمة طلب الأطراف وجب على المجلس طلب رأى استشارى

ب – الا يخرج المجلس مهمة سلطاته عن اغراض ومبادىء الأمم المتحدة وهذا هو القيد العام (المادتان الأولى والثانية ، أى الفصل الأول) . وقد اتجه مؤتمر سان فرنسيسكو الى قصر الألتزام بهذا القيد العام حيث رفض اقتراح بلجيكا باضافة قيود اخرى .

ج – ان يقدم التقارير السنوية والخاصة ومن خلالها يتضح ان كان قد التزم بالقيد الأول أو خرج عليه .

د – وهناك قيد اجرائى تابع ، وهو الوارد فى المادة ٣/٢٧ اى اجماع الدول الخمس الدائمة العضوية لكى تصدر قرارات المجلس .

٤ – د اما عن الاثار الثانونية لنظرية النيابة فى علاقة الاصيل بالنائب فقد تعددت النظريات وانقسمت الى اتجاهات ثلاثة هى : نظرية الافتراض ، والنظريات القائمة على فكرة الارادة والنظرية المبنية على القانون الوضعى[١٦] ونحن نرى أن علاقة النيابة فى الميثاق علاقة خاصة أقرب الى النيابة القانونية وليس الاتفاقية او القضائية[١٧] رغم ما فى ذلك من مخاطرة فى وضع هذه العلاقة خارج نطاق نظرية النيابة اصلا وادخالها ضمن دائرة التصرفات القانونية التى تشبه النيابة وتتجاور معها[١٨] .

فالاصيل فوض النائب ، ثم التزم بنتيجة تصرفاته فى المادة (٢٥) من الميثاق على أساس ان النائب قد احسن اداء مقتضيات النيابة وأن للأصيل اساليب التحقق من ذلك . ولذلك فنحن نميل مع اتجاه د . السنهورى الى الأخذ بنظرية ارادة النائب[١٩] بحذر ، فتصبح تصرفات المجلس المخالفة لأغراض الأمم المتحدة ومبادئها باطلة منذ لحظة الكشف عن هذه المخالفة عن طريق الجمعية العامة ، كما يجوز الأخذ بنظرية البطلان المطلق لهذه التصرفات ، ولكننا لا نجد سندا قانونيا فى نظام الميثاق

---

(١٦) المرجع السابق ص ٧٠ ومابعدها

(١٧) انظر تفاصيل . صور النيابة فى المرجع السابق هامش (١) ص ٩٧ .

(١٩) الوسيط ج٧ ، م١ بند ٣٠٠ ص ٥٧٨ و ٥٨١ (نقلا عن المرجع السابق)

لهذا الراى[٢٠] .

ثانيا سلطة المجلس بالتوصية باساليب التسوية السلمية والطبيعة القانونية لتسليم المجرمين .

واضح من تقديمنا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٧٣١ ، ٧٤٨ ان المجلس قد اتخذ منذ اللحظة الأولى موقفا أيد فيه الطلب الغربى من ليبيا ونقل عن المذكرة الغربية دون تحفظ وصف المتهمين بانهما موظفان فى الحكومة الليبية . ثم بنى على ذلك مطالبته ليبيا بتسليمهما .

ولعل تلك هى المرة الأولى التى يعرض فيها نزاع بين طرفين على مجلس الامن ثم يحكم بنفسه فى النزاع مباشرة . وقد رسم الميثاق فى الفصل السادس قواعد نظر المجلس للمنازعات من الدول والتى تعرض عليه ، فبوسع المجلس وفق المادة ٢/٣٣ إذا راى ضرورة لذلك ، ان يطلب من اطراف النزاع ان يعمدوا الى تسوية بأى من الوسائل السلمية العديدة الواردة فى المادة ١/٣٣ مادام الاطراف انفسهم لم يلتزموا هم باتباع هذه الوسائل .

كما يجوز للمجلس - فى حالتنا - ووفق حكم الفقرة الأولى من م ٣٤ ان يجرى تحقيقا فى أى نزاع او موقف من شأنه ان يؤدى الى احتكاك دولى ان يثير نزاعا لكى يقرر ان كان استمرار النزاع أو الموقف يحتمل ان يهدد السلم والأمن الدوليين ، بل ان من سلطة المجلس فى مثل هذه الأحوال وفق حكم المادة ١/٣٦ أن يوصى بما يراه ملائما من اساليب التسوية .

فليس فى الميثاق إذن اساس لكى يقرر المجلس مباشرة تبنى وجهة نظر طرف ضد طرف اخر . وقد يقال ان المجلس قد تأكد أو اقتنع بتلك الوجهة فبنى قراره على هذه القناعة[٢١] .

ومن ناحية اخرى هل يصلح قرار المجلس رقم ٧٣١ اساسا قانونيا لتسليم ليبيا لرعاياها المتهمين فى القضية ؟

دون دخول فى التفاصيل نكتفى بايراد الملاحظات القانونية الآتية :

(١) ان موضوع التسليم مسألة قانونية ويمتنع على المجلس أن يقرر امرا فى مثل هذه المسألة الا فى الحدود التى رسمها الميثاق ، وهى التوصية بعرض مثل هذا الأمر على المحكمة ، أو اقتراح شروط التسوية حسبما يراه مناسبا (م ٣٧) أو ان يقدم توصياته تلك بناء على طلب كافة اطراف النزاع (م ٣٨) .

(٢) ان قرار مجلس الأمن لا يصلح اساسا استثنائيا للتسليم بديلا عن اتفاقية التسليم فالتسليم عمل من اعمال السيادة ولا يجوز ان يفرض على الدولة القيام بالتسليم بغير ارادتها الصريحة لا الضمنية[٢٢] .

ويزداد الأمر صعوبة عندما يتعلق بطلب المجلس من ليبيا ان تقوم بتسليم رعاياها . وتختلف الدول فى الأخذ بقاعدة تسليم الرعايا او عدم تسليمهم او تسليمهم بشروط معينة ، وذلك باختلاف فلسفة العلاقة بين الدولة ورعاياها ، وباختلاف المنطق الذى يحكم هذه المسالة . غير أن الثابت فى القانون الدولى حاليا هو ان الدولة لا تجبر على تسليم رعاياها ، ومصدر هذه القاعدة هو التسليم بمبدأ سيادة الدولة ، والنص فى تشريعاتها الداخلية على مثل هذا المبدأ ، واخيرا المصدر الاتفاقى الدولى . فان كان هناك نص فى تشريع الدولة يحظر تسليم الرعايا ، ولا تنظم هذه المسألة اتفاقيات التسليم ، فلا يجوز اجبار الدولة على تسليم رعاياها[٢٣] .

ورغم ان قضايا الأرهاب سوف تؤدى الى تطوير مبدأ عدم تسليم الرعايا نحو تعاون اكبر مع مصلحة التعاون الدولى الا انه يجب احترام الوضع الراهن فى القانون الدولى فى هذه اللحظة . فقانون الأجراءات الليبى لا يميز تسليم المتهمين الا بعد صدور الحكم كما لا يجيز تسليم الرعايا ، كذلك تجيز الاتفاقية العربية بشأن التسليم عام ١٩٥٢ للدولة الامتناع عن تسليم رعاياها وهو الأمر الذى تضمنه قانون الأجراءات الجنائية الليبى وكذلك قانون العقوبات[٢٤] ولذلك فإننا نرى ان قرار مجلس الأمن لا يجوز فى ضوء هذه الاعتبارات ان يكون اساسا للتسليم الا بشرط واحد وهو قبول ليبيا صراحة له على ان يكون هذا التسليم مرة واحدة ولهذين المتهمين على وجه التحديد ، مع مراعاة الضمانات القانونية المألوفة فى قضايا التسليم . وحتى لو وافقت ليبيا على تسليم رعاياها امتثالا لقرار المجلس وانسجاما مع الخط العام لاثبات عزمها على نبذ الأرهاب واجراءات محددة من هذا القبيل ، فان ذلك لا يؤثر على ما قررناه من أن المجلس قد تجاوز سلطته مرة باعتماده نظرية احد طرفى النزاع ،

---

(٢٠) حاولنا التمهيد لفكرة النيابة وآثارها فى تصرفات المجلس . انظر مقالنا بعنوان «مصر وجزاءات مجلس الأمن ضد ليبيا» ، الأهرام ١٩٩٢/٤/٨٩ . وانظر فى عدم قابلية تصرفات المجلس للبطلان مقال د. مفيد شهاب الأهرام ١٩٩٢/٤/١٧ بعنوان «الأزمة الليبية الغربية بين قرارات مجلس الأمن وقرارات محكمة العدل الدولية» .

(٢١) راجع فى تقييم مماثل بعمل مجلس الامن ودوره فى هذه النقطة ، د. ابراهيم المعادى - المشكلة الليبية الغربية - قوة القانون أم قانون القوة - المركز العربى الدولى ١٩٩٢ ، ص٣٦ ومابعدها .

(٢٢) انظر تفاصيل المستشار عثمان حسين عبد الله ، دراسة قانونية لطلب التسليم المقدم الى الجماهيرية الليبية - المركز العربى الدولى ١٩٩٢

(٢٣) انظر فى مسألة تسليم الرعايا ، المرجع السابق ، ص١٦ ومابعدها .

(٢٤) المرجع السابق ص٣٨ - ومابعدها وتقبل الولايات المتحدة وبريطانيا تسليم رعاياهما بينما لاتقبل فرنسا ذلك وانظر Robert Rafuse كتاب Extradition of nationals مشار اليه فى مرجع السابق .

ومرة اخرى بطلب التسليم وهو ما لا يجوز الطلب فيه .

والجدير بالذكر أن مصر من الدول التى لايجيز فيها تسليم رعاياها على أساس أن حظره لابعاد المواطن يستوى مع حظر تسليمه ، وهذا تفسير غالبية شراح الدساتير المصرية ويؤكد ما قرره منشور وزارة الحقانية رقم ٨ لسنة ١٩٠١ ، وتأكد فى إتفاقيات التسليم بين مصر ودول اجنبية كما عززته الفتاوى القانونية فى مصر ، ومشروع تعديل قانون الاجراءات الجنائية .

تدل الاحصائيات على انه من بين ١٦٣ اتفاقية لتسليم المجرمين نصت ٩٨ منها على الاستثناء المطلق لتسليم الرعايا ، فى حين نصت ٥٧ منها على سلطة الدولة التقديرية فى التسليم ، ونصت تمانى فقط على التسليم دون إعتبار لجنسية المطلوب .

وقد حاولت إتفاقية الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٩ الخاصة بمكافحة المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وتجنيدهم ان تجعل الاتفاقية ذاتها أساسا قانونيا لتسليم المرتزق بين الدول أطراف الاتفاقية ، (إذا لم توجد بينها إتفاقيات للتسليم) ، ولكنها لم تشر إلى تسليم الرعايا المرتزقة . وقد حددت هذه الاتفاقية قواعد الاختصاص الجنائى وأسندته إلى الدولة التى وقع الفعل غير المشروع على إقليمها وهى فى هذه الحالة الدولة المتضررة أيضا ، وهى التى يجوز لها أن تطلب تسليم المرتزق من الدول الأخرى . وبينما الزمت الاتفاقية الدول الأطراف بتضييق الخناق على مراحل العملية الارتزاقية ، جعلت إستنادالدول إلى الاتفاقية لتسليم المرتزقة أمرا جوازيا وليس إجباريا ، مما يعكس إتجاه المجتمع الدولى إلى عدم التساهل فى مسألة التسليم حتى لو تعلق الأمر بجرائم النظام العام الدولى ، لاتصالها الوثيق بمسألة السيادة .

ولهذا السبب فإن إلحاح مجلس الأمن فى قراريه ٧٣١ ، ٧٤٨ على تسليم المتهمين الليبيين ينطوى على مساس بسيادة ليبيا ، اللهم إلا إذا كان المجلس قد أخذ بنظرية جديدة وهى أن الطلب قد بنى على إفتراض أن الدولة المخطئة L'etat leaé تفقد إعتبارها وأهليتها القانونية ويجوز بالتالى إمتهان ما يفترض لها من سيادة حين تكون كاملة الأهلية .

إن تسليم المجلس بأن المتهمين موظفان فى الحكومة الليبية يعنى انه يحمل الدولة الليبية المسئولية القانونية عن أعمالهم وأن هذا الافتراض قد أباح له عدم التمسك بمسألة السيادة .

أن مطالبة ليبيا بالتسليم تعد موقفا إنتقائيا من المجلس لتحديد الاختصاص القضائى دون مراعاة لأحكام اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ التى تؤكد إختصاص الدولة التى يوجد الجانى فى إقليمها .

سلطة المجلس فى توصيف الموقف وتقرير تدابير الفصل السابع

للمجلس بموجب المادة ٣٩ من الميثاق أن يقرر إن كان الموقف يمثل تهديدا للسلم أو إنتهاكا للسلم أو عملا من أعمال العدوان .

وخلال مؤتمر سان فرانسيسكو أصرت الولايات المتحدة على أن سلطة المجلس فى المادة ٣٩ مطلقة دون قيد بالنظر إلى خطورة المهمة التى يضطلع بها بينما خشيت الدول الصغيرة من دكتاتورية مجلس الأمن فى هذا الصدد فعمدت الى تخفيف سطوته وإسباغ الرقابة على ممارسة هذه السلطة فتقدمت بعض الدول ومنها مصر بإقتراح رقابة الجمعية على المجلس من خلال فحص تقاريره إليها على النحو الوارد فى المادة ٣/٢٤ من الميثاق ، ولكن الدول جميعا أقرت بضرورة الامتناع عن تعريف أى من الحالات الثلاث تحسبا للمستقبل وحتى لايكون التعريف قيدا على سلطان المجلس[٢٦] .

أما سلطة المجلس فى تقرير جزاءات الفصل السابع فهى مطلقة ولا قيد عليها سوى أن يكون المجلس قد مارس سلطة التوصيف فى المادة ٣٩ بشكل صحيح[٢٧] .

وفى الحالات التى سبق أن وصف فيها المجلس الموقف بأنه يقع فى إحدى هذه الطوائف الثلاث لم يتحد أحد سلطة المجلسين ولكنها كانت على وجه الاجمال لها علاقة بتهديد السلم والأمن الدولى[٢٨] ، فهل الامتناع عن تسليم المتهمين الليبيين يعد إنتهاكا للسلم والأمن الدولى ، أم أن عدم تسليمهما يرمز إلى الامعان فى

---

(٢٥) المرجع السابق ، ص٢٨ ومقالنا حول مصر وقانون اللاجئين ، السياسة الدولية يناير ١٩٩٢ .

(٢٦) راجع للتفاصيل ماكدوجال وريزمان Rhodesia and the United Nations : the lawfulness of international concern, in Mcdougal and Reisman, (ed) , International Low n Contemporary Perspective, New York 1981, P. 172.

وانظر ايضا تحليلا للمادة ٣٩ وسلطة مجلس الأمن :

Jerard Cohen Jonathan in Jean cot et Slain pellet, Economica, 1985, P. 645, 666

(٢٧) ماكدوجال . مرجع سابق ، ص١٧٢ . وانظر سلطات المجلس وفق المادتين ٤١ ، ٤٢ فى مقالتى Denis Simon & Pierre Eisenann ص٦٦٧ ـ ٧٠٤ فى كتاب كوت سابق الاشارة اليه .

(٢٨) انظر مجملا لهذه الحالات فى رسالتنا «الجزاءات غير العسكرية فى الامم المتحدة» الباب الثانى ، الفصل الثانى ، وكذلك Repertoire de la fratiqieedes N.U , (Article 39), New York 1990.

بدا اول تطبيق لجزاءات الامم المتحدة عام ١٩٤٦ ضد اسبانيا بمنعها من دخول الامم المتحدة وتقرير جزاءات دبلوماسية ضدها على اساس ان مساندة فرانكو لهتلر يجعل نظامه مفتقدا لشرط اساسى من شروط العضوية وهو حب السلام وفق احكام المادة الثالثة من الميثاق .

استمرار السياسات الليبية المساندة للارهاب ومن ثم يعد الموقف الليبي قرينة مباشرة تخدم قضية أوسع وهي قضية الارهاب الدولي ؟ نعتقد ان التفسير الثاني هو ما بدا أن مجلس الأمن قد عول عليه إذ ألمتها ديباجة القرارين ٧٣١ و٧٤٨ وبعض فقراتهما العاملة على الاشارة المتكررة الى عزم المجتمع الدولي على إقتلاع الارهاب وان الجزاءات ضد ليبيا هي إحدى حلقات تنفيذ هذا العزم .

هذا التفسير قد يكون صحيحا من الناحية السياسية لكنه لايجد له في القانون القائم سندا ، فهو يرهق المنطق القانوني لخدمة هدف سياسي لا خلاف على أهميته وهو تحرير المجتمع الدولي من شرور الارهاب .

رابعا : العلاقة بين قراري المجلس ومقارنتها بأزمة الخليج

قرر المجلس أن قرار الجزاءات ٧٤٨ هدفه الأساسي الضغط على ليبيا لتنفيذ القرار ٧٣١ أي التسليم والتعهد بنبذ الارهاب ، فإن تعدت هذين الطلبين إنتهى مبرر تطبيق الجزاءات ، وإن لم تفعل أمكن النظر في تصعيد الجزاءات . وقد تمسكت ليبيا حتى كتابة هذه السطور برفض التسليم وإن أبدت بعض المرونة في هذا الاتجاه ، أما الشق الثاني وهو نبذ الارهاب فقد أعلنت الحكومة الليبية على لسان الرئيس القذافي وكافة المسئولين نبذه .

(١) العلاقة بين قراري الأزمة الليبية ، والموقف الليبي :

قرر المجلس إجراءات جزائية ضد ليبيا بعد أن قرر أن عدم تنفيذها للطلبين الموضحين في قراره الأول ٧٣١ يعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وأن تنفيذ الطلبين يزيل هذا التهديد ، ولذلك كان القرار الثاني أداة لتنفيذ أهداف القرار الأول . ولما كان طلب التسليم كما أوضحنا تحكمه إعتبارات قانونية كما ان المنسوب إلى المواطنين الليبيين مجرد إتهام يحتاج إلى نسبة مؤكدة للفعل إلى فاعله ، فإنه لذلك ولظروف تدخل الجامعة العربية كما سنرى ، تبدو جزاءات القرار الثاني غير متناسبة مع الفعل غير المشروع المنسوب لليبيا إفتراضا . كما أنها تتجاهل تطورات الموقف الليبي . فقد أجرت ليبيا المشروع المنسوب لليبيا إفتراضا ، كما أنها تتجاهل تطورات الموقف الليبي . فقد أجرت ليبيا محاكمة للمتهمين وناشدت سلطات التحقيق وكل ذي مصلحة في الدول الثلاث للتعاون معها لكشف الحقيقة ، وتضمن بيان الخارجية الليبية في ١٩٩١/١١/١٨ (بمجرد علمها بالبيان البريطاني الأمريكي الذي صدر بعد ذلك بعشرة أيام يوم ١٩٩١/١١/٢٧) هذه الاجراءات وعرضت تسوية النزاع من خلال المحكمة ، وقبول أية محاولة لاجراء تحقيق دولي محايد لاستظهار الحقيقة[٢٩] . كذلك أكدت ليبيا مواقفها وعرضت صورا من المرونة بديلا عن التسليم ، بل إنها فكرت في التسليم الى الجامعة أو الأمم المتحدة أو دولة ثالثة محايدة (تردد إسم مصر) وهناك إتجاه غير مؤكد لتسليمهما إلى سلطات أسكوتلندا . اما نبذ الارهاب فقد تعهد به الرئيس القذافي وكافة المسئولين وأبلغ التعهد الى الأمم المتحدة والجامعة العربية[٣٠] .

(٢) الموقف في ازمة الخليج وموقف العراق

لم يكن ثمة خلاف بأن العراق قد إحتل الكويت بعمل عدواني غير مشروع وضمها ورفض الانسحاب تحت أي ظرف أو حتى الاعتراف بوجود الكويت كوحدة سياسية منفصلة عن العراق . ولذلك أصدر المجلس القرار ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٢ مطالبا العراق بالانسحاب فورا وبلا شروط ولما رفض وأعلن ضم الكويت رفض المجلس هذا العمل غير المشروع بقراره رقم ٦٦٢ في ١٩٩٠/٨/٦ ، وإستمرت إدانات المجلس كلما إرتكب العراق مخالفة إزاء رعايا الدول الثلاث ، والبعثات الأجنبية في الكويت وغيرها ولاجبار العراق على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قرر المجلس جزاءات متدرجة بدءا بالقرار ٦٦١ في ٨/٦ وإنتهاء بالقرار ٦٧٨ في ١٩٩٠/١١/٢٩ بإستخدام كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ قراراته السابقة .

اما في قضية روديسيا الجنوبية فقد اعتبر مجلس الامن ان استغلال حكومة إيان سميث من جانب واحد يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وقد اختلف الفقه حول هذا التكييف . أنظر تفاصيل هذا الخلاف في مقالة ماكدوجال ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ ومابعدها ، ومقالتنا جزاءات الأمم المتحدة ضد روديسيا ، المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٧٥ ، دراسة في نظرية الالتزام في القانون الدولي «تحت الطبع» .

كذلك اعتبر مجلس الامن أن سياسة الابار تهيد السلام والأمن الدوليين ، مثلما اعتبر غزو العراق للكويت عدوانا ، وقرر الجزاءات في الحالتين . أما القرار ٧٥٧ في ١٩٩٢/٦/٥ بشأن البوسنة والهرسك فقد اعتبر المجلس فيه استمرار الصرب في أعمال العنف وإحداث الخسائر البشرية بلا مبرر تهديدا للسلام .

(٢٩) انظر تفاصيل الموقف الليبي في الوثيقة المعنونة : «الجوانب القانونية التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة للعدل بشأن الاتهامات المثارة حول أحداث تحطم الطائرتين الأمريكية والفرنسية» .

(٣٠) انظر المقابلة المطولة للرئيس القذافي مع الأهرام يومي ١٠ ، ١٩٩٢/٣/١١ حيث اوضح اللبس الذي أدى الى الخلط لديه بين أعمال التحرر الوطني وأعمال الارهاب ، وإغلاقه معسكرات تدريب الارهاب والكف عن مساعدته او التعاون معه بأية صورة . وانظر ايضا التعهد الليبي الذي تضمنه قرار الجامعة العربية في فقرته الثانية (القرار ٥١٦١ في ١٩٩٢/٣/٢٢) والمبلغ الى مجلس الأمن والصادر بوثيقة المجلس رقم S/23745 في ١٩٩٢/٣/٢٣ .

وهكذا كان طلب المجلس من العراق مشروعا وتصاعدت إجراءاته ضد العراق بينما العراق مصر على سلامة موقفه حتى أجلى قسرا عن الكويت . ويتضح لنا الفارق فى العلاقة بين القرارين ٧٣١ و٧٤٨ فى الأزمة الليبية الغربية ، وبين القرار ٦٦٠ وبقية قرارات الجزاءات من ٦٦١ حتى ٦٧٨ فى أزمة الخليج ، والتباين بين الموقفين الليبى والعراقى .

فإذا تأملنا تطور سلوك المجلس فى الأزمة الليبية وأزمة الخليج ، تبين لنا أنه فى أزمة الخليج أشار القرار ٦٦٠ صراحة إلى أنه يعمل وفق المادتين ٣٩ ، ٤٠ أى أن مطالبة العراق بالانسحاب ، ومطالبة العراق والكويت بالتفاوض بعد الانسحاب لتسويه المشكلة التى تسببت فى الأزمة بعد إجراءات مؤقتة فى حكم المادة (٤٠) ، ويصبح موقف الدولتين تجاه هذا الاجراء المؤقت أى توصية المجلس أساسا لتحديد الطرف المخطىء ، وهو ما أشار إليه القرار ٦٦١ فى ٨/٦ فى ديباجية من تجاوب الكويت ورفض العراق[٣١] .

أما فى الأزمة الليبية فلم يشر القرار ٧٣١ إلى مواد الميثاق التى يعمل المجلس بمقتضاها ويبدو أنه إستند أيضا إلى المادة (٤٠) وإعتبر ان الطلبات الموجهة لليبيا من قبيل الاجراءات المؤقتة التى يعد رفضها أو إغفالها قرينة تساعد المجلس على تقرير وتوصيف الموقف ، وهو ما فعله المجلس فى قراره الثانى ٧٤٨ ، وسبق أن فعل الشىء ذاته فى الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ ، وهو ما أثار الجدل حول تسلسل المادتين ٣٩ ، ٤٠ بحيث تتقرر الاجراءات المؤقتة بعد توصيف الموقف . وحول وظائف الاجراءات المؤقتة الوقائية والتحذيرية وغيرها[٣٢] .

(٣) دور الأمين العام فى الأزمتين

جرت العادة عندما يقرر مجلس الأمن اجراءات القمع أو المنع ويعهد إلى الأمين العام بمتابعة تنفيذ الدول لهذه الاجراءات أو متابعة آثارها على الدولة المخطئة . أما قرارات الجزاءات الهامة فى ازمة الخليج هى بالذات القرارات ٦٦٠ ، ٦٦١ (الخاص بالجزاءات التجارية والاقتصادية والمالية) والقرار ٦٧٠ بشأن الحصر البحرى وإحتجاز السفن العراقية ، فلم تعهد للأمين العام بأى دور . غير أن القرار ٦٧٤ فى ١٠/٢٩ وهو آخر القرارات التحذيرية السابقة على القرار الحاسم رقم ٦٧٨ قد توسع فى دور الأمين العام للقيام بدور دبلوماسى وإستخدام مساعيه الحميدة من أجل « التوصل إلى تسوية سلمية للازمة على أساس القرارات السابقة وأن يخطر المجلس بنتائج مهمة ، بل ناشد الدول فى المنطقة وفى خارجها المساهمة فى هذه المهمة[٣٣] .

اما مهمة الأمين العام فى قرارى الازمة الليبية فلم تتغير وهى السعى لدى ليبيا للتجاوب مع الطلبات الغربية ، على النحو الذى اوضحناه فيما تقدم وقدمنا له تفسيرا مبدئيا ، ولكن المجلس لم يشرك دولا أخرى فى المنطقة او خارجها للمساعدة فى هذه المهمة .

خامسا : العلاقة بين المجلس والجامعة العربية فى الأزمة :

إهتمت الجامعة العربية منذ بدايات الأزمة وحاولت تسويتها مع إعلانها التضامن مع ليبيا ضد التهديدات الغربية وقد أصدر مجلس الجامعة فى دورات عادية وإستثنائية عددا كبيرا من القرارات بدءا بالقرارين ٥١٥٦ ١٩٩١/١٢/٥ و٥١٥٨ فى ١٩٩٢/١/١٦ . ثم القرار الذى صدر على مستوى وزراء الخارجية رقم ٥١٦١ فى ١٩٩٢/٣/٢٢ وتكمن أهمية هذا القرار فى ثلاث نقاط **الأولى** تأكيده حرص الجامعة على تسوية النزاع سلميا وإدانتها المطلقة للارهاب **والثانية** تبنيه موقف ليبيا الرافض للارهاب ودعوته لمجلس الأمن لحل النزاع بالمفاوضات والوساطة والتسوية القضائية ، وأخيرا حث المجلس على تجنب اتخاذ أية إجراءات قسرية ضد ليبيا وإعطاء الفرصة للمحكمة ، وللجنة الجامعة التى شكلت بنفس القرار من وزراء خارجية مصر وليبيا وسوريا والمغرب وموريتانيا والأمين العام « لاجراء كافة الاتصالات اللازمة والعاجلة بالأطراف المعنية (والأمم المتحدة) بهدف إيجاد حل للازمة وفق أحكام الميثاق ومبادىء القانون الدولى » . ولكن مجلس الأمن كان قد تهيأ بالفعل لاصدار قراره ٧٤٨ المتضمن للجزاءات ضد

---

(٣١) الاجراء المؤقت فى المادة (٤٠) الذى يتخذه مجلس الامن يختلف عما تقرره المحكمة من إجراءات تحفظية ، وللمجلس والمحكمة سلطات واسعة فى تقرير ماتعتبره إجراءات مؤقتة او تحفظية وللاجراء التحفظى عند المجلس وظيفتان اولاهما اختبار مدى سلامة مقاصد اطراف النزاع وجدية تعاونهم ، وثانيهما حصر النزاع ومنع تفاقمه بحيث يمكن السيطرة عليه والتهيئة لتسويته ، وهناك وظيفة ثالثة وهى تحذير الطرف المخطىء كى يرجع عن خطئه قبل ان يتخذ المجلس ضده إجراءات القمع او المنع .

(٣٢) هذا هو تقليد المجلس وقد اصرت بعض الدول على أن المجلس لايستطيع أن يقرر الاجراءات المؤقتة إلا إذا قرر اولا ان الموقف تنطبق عليه أوصاف المادة ٣٩ . ونحن نرى انه إذا تقررت الاجراءات المؤقتة بهذا الترتيب تكون وظيفتها التحذير قبل التصعيد تجاه إجراءات القمع ، كما نرى ان المجلس يمكنه تقرير هذه الاجراءات لكى يتمكن من التثبت من سلوك اطراف النزاع حتى يقرر بإطمئنان إن كان الموقف تنطبق عليه أوصاف المادة ٣٩ . انظر للتفاصيل والطبيعة القانونية للاجراءات المؤقتة شرح المادة (٤٠) فى كتاب كوت فى مقال Denys Simon ص ٦٦٧ ـ ٦٨٩ .

(٣٣) الفقرتان ١٢ ، ١٣ الفقرتان ١٢ ، ١٢ من القرار ٦٧٤ فى ١٩٩٠/١٠/٢٩ .

ليبيا يوم ٣/٣١ أى بعد أسبوع واحد من إبلاغ موقف الجامعة إليه ، ووسط النشاط المكثف للجنة الوزارية السباعية . ولذلك ردت اللجنة على قرار الجزاءات عقب إجتماع مطول لها ببيان بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ صدر باسم الأمين العام وتضمن ما يلى[٣٤] :

أ ـ أن قرار الجزاءات لايتيح الفرصة الكافية لمزيد من التحرك من أجل تحقيق التسوية الدبلوماسية التى أتفق عليها الأمينان العامان للجامعة والأمم المتحدة .

ب ـ التأكيد على تجاوب ليبيا ومرونتها تجاه كافة المبادرات الرامية إلى حل الأزمة فى إطار الشرعية ومبادىء القانون الدولى ، وإعلان ليبيا إدانتها للارهاب بكافة صوره وتسجيل ذلك فى تقرير الأمين العام لمجلس الأمن فى ١٩٩٢/٣/٣ .

جـ ـ الاعراب عن الأسف لعدم إهتمام مجلس الأمن الواجب بقرارات مجلس الجامعة وأخرها القرار ٥١٦١ فى ١٩٩٢/٣/٢٢ .

د ـ أن الموقف الليبى يشكل إستجابة كاملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ .

وقد تأكد هذا الموقف العربى فى كافة قرارات الاجتماعات والأجهزة العربية مثل وزراء العدل العرب ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية وغيرها خلال أبريل ومايو ١٩٩٢ وهو ما سوف تتابعه بقية المنظمات والأجهزة العربية خلال الشهور المقبلة .

ومن الواضح أنه حدث تناقض بين مجلس الأمن والجامعة العربية ، ولكن الجامعة لم تقرر ولم تنصح أعضاءها برفض تنفيذ قرار الجزاءات ، بل إن بعض الدول العربية قد أعلنت تنفيذها الكامل لقرار المجلس إمتثالا للشرعية الدولية التى تجبُّ أية شرعيات إقليمية مخالفة ، كما ذهب بعض الفقهاء[٣٥] إلى أن قرار المجلس فى صدد الجزاءات إذا ما صدر وفق الفصل السابع صار قدرا مقدورا لاسبيل إلى تحديه أو المساس بقدسيته . ونحن نرى أن مجلس الأمن مسئول عن التناقض بين مسلكه وبين الجامعة العربية ، وأن المجلس قد خالف الميثاق أى خرج على الشرعية الدستورية وقد طالبت فى مناسبة سابقة[٣٦] بفرض رقابة على دستورية قرارات المجلس الهامة وأثارت هذه الملاحظة إهتمام المؤتمر الخامس والستين للرابطة الدولية للقانون الدولى بالقاهرة من ٢٠ ـ ٢٦ ابريل ١٩٩٢ فأقر توصية بتشكيل لجنة فقهاء تقر مقدما مدى تطابق مشروعات قراراته تلك مع احكام الميثاق ، وذلك تطبيقا لنظرية النيابة التى أثرتها[٣٧] . فليس صحيحا أن المجلس سلطة فوق الدول بالحق وبالباطل ، وإنما الصحيح أن المجلس مكلف بمهمة **اولى ولكنها ليست وحيدة** ، كما قالت المحكمة فى قضية نفقات الأمم المتحدة حيث تشاركه فيها الجمعية العامة (والمحكمة) ، وهو يختص فيها بالجوانب السياسية تاركا الجوانب القانونية للمحكمة ، كما سنرى ، ثم أنه يقوم بمهمته وفق سلطات محددة فى الفصول ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ من الميثاق وليست سلطاته مطلقة وتتجاوز هذه الفصول الاربعة حسبما أشار بيان الأمين العام فى ١٠ يناير ١٩٤٧ الذى أوضح أن القيد الوحيد هو إنسجام عمل المجلس مع أهداف ومبادىء الميثاق فى الفصل الأول[٣٨] . كما أن للجمعية العامة ممثلة لكل أعضاء الأمم المتحدة سلطة الرقابة على المجلس . ذلك أن التفويض الذى منحه الأعضاء للمجلس فى صدد مهمة حفظ السلم لاينشىء **نيابة فى ممارسة السيادة** ويجب أن يمارس دائما لمصلحة الأصيل ودون مساس بمصالحه وبقواعد النيابة ، ولاشك أن التوسع فى مفهوم التفويض يخدم مصالح الدول الدائمة العضوية على حساب مجموع الدول الأعضاء ويمس لسيادتها على النحو الذى لمسه الأستاذ فيرالى[٣٩] .

الشرعية الدولية والشرعية العربية فى الميثاق :

تصبح قرارات مجلس الأمن شرعية دولية إذا صدرت مطابقة لقواعد النيابة فى الميثاق وصارت ملزمة لكل المنظمات الاقليمية التى ينظم الميثاق فى الفصل الثامن

---

(٣٤) انظر نص بيان اللجنة فى الاهرام ١٩٩٢/٤/٨ ص٦ .

(٣٥) يقول د . مفيد شهاب فى مقالته بالاهرام فى ١٩٩٢/٤/١٧ ص٧ بعنوان «الازمة الليبية بين قرارات مجلس الامن وقرارات محكمة العدل الدولية «ان القرارين قد اصبحا معبرين عن الشرعية الدولية ويتعين على كل الدول تنفيذ كافة ماجاء بهما من احكام ... وأن الشرعية العربية شأن اى شرعية إقليمية اخرى إنما هى جزء من الشرعية الدولية تعمل فى إطارها وتلتزم بمبادئها ولايمكن ان تتناقض معها» . وانظر فى نفس الاتجاه د. صلاح عامر «قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ ـ الآثار المترتبة عليه والتزامات الدول الاعضاء فى الامم المتحدة . الاهرام ١٩٩٢/٤/١٨ ص٨ .

(٣٦) انظر مقالنا فى «العالم اليوم» بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٧ بعنوان «المتطلبات القانونية لاقامة نظام دولى جديد» . وكذلك مقالنا باهرام ١٩٩٢/٤/١٩ بعنوان مصر وجزاءات مجلس الامن ضد ليبيا .

(٣٧) انظر تقريرنا عن اعمال المؤتمر فى هذا العدد .

(٣٨) انظر الفقرة ١١٠ من الراى الاستشارى الذى اصدرته المحكمة فى قضية نفقات الامم المتحدة عام ١٩٦٢ ، وانظر تحليلا للمادة ٢٤ فى مقالة René Degni Sejui فى كتاب كوت سالف الاشارة اليه ص ٤٥٣ ـ ٤٦٩ .

(٣٩) انظر كتابه القيم L'organisation Mandiale الصادر فى باريس ١٩٧٢ وانظر الجدل بين مدرستى التفسير الواسع والضيق لسلطات المجلس مقالة رينيه السالفة ص٤٦٣ ومابعدها .

قواعد العلاقة بينها وبين الامم المتحدة ، ولما كانت الجامعة العربية منظمة إقليمية وفق الفصل الثامن وبإعتراف الأمم المتحدة فإنه لايفترض أن تتناقض المنظمتان فى صدد ازمة تهدد السلم والأمن الدولى إذ يتعين على أعضاء الجامعة وفق المادة ٢/٥٢ أن يبذلوا كل جهد لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات المحلية إما من خلال الجامعة أو عن طريقها Through , Or by قبل إحالة الأزمة أو النزاع إلى مجلس الأمن . ولكن فى حالة النزاع غير المحلى (أى عربى - عربى) مثل الأزمة الليبية الغربية يصبح سعى الجامعة لتحقيق التسوية مهما لمصلحة ليبيا والعلاقات العربية وضمان عدم التناقض مع المنظمة العالمية .

اما إذا إتخذ مجلس الأمن إجراءات القمع او المنع ، فيمكن للمجلس وفق المادة ١/٥٣ أن يستعين بالجامعة لتنفيذها تحت إشرافه . وواضح أن التناقض بين موقف الأمم المتحدة والجامعة فى مجال حفظ السلم وإجراءات القمع لم يكن متصورا فى الميثاق مادام واضعو الميثاق قد عمدوا الى إنشاء نظام صارم للأمن الجماعى يعمل وفق **مبادىء العدل والقانون الدولى** بموجب نص المادة ١/١ من الميثاق ، كما أنهم أحاطوا إجراءات القمع بكل ضمانات التكافل والتضامن والتعاون الفعال بين جميع الأعضاء وغير الأعضاء . ولكن قدرا كبيرا من كفالة تحقيق هذا المناخ يقع على مجلس الأمن .

ونحن نرى أنه إذا تناقض موقف المجلس مع موقف الجامعة على النحو الذى نحن بصدده ، فالعبرة بالموقف المنسجم مع أحكام الميثاق الذى صار دستورا للمجتمع الدولى كله بدوله ومنظماته وقواه الأخرى .

وترجيح الشرعية العربية فى الأزمة الليبية قائم على اعتبار موضوعى ولا علاقة له بالنوازع السياسية العاطفية التى تملى على نصرة الأخ « ظالما أو مظلوما » . ولقد عول مجلس الأمن فى ازمة الخليج على الشرعية العربية لتأسيس سند إضافى لشرعية العمل الدولى لتحرير الكويت ولايجوز بأى حال أن نغفل دور الشرعية العربية فى الأزمة الليبية تحت أى دعوى أو تبرير كما لايجوز إغفال المشاعر العربية التى عكستها قرارات الجامعة والتى تتضمن عدم الاقتناع بمشروعية قرارى المجلس[٤٠] .

المبحث الثالث : الأزمة أمام المحكمة وضوابط العلاقة بين المجلس والمحكمة

لجأت ليبيا الى المحكمة يوم ١٩٩٢/٣/٣ بينما كان المجلس يستعد لاصدار قرار الجزاءات وهكذا سار المجلس (الولايات المتحدة) والمحكمة (ليبيا) فى إتجاهين متضادين ، وأدى ذلك فى النهاية إلى حدوث إحتكاك بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة : المجلس المختص الأول بحفظ السلم ، والمحكمة الجهاز القضائى الرئيسى للمنظمة العالمية ، وهذا الاحتكاك كان يعالجه الفقهاء وشراح الميثاق على انه إفتراض بعيد ، ولذلك تعد الأزمة الليبية هى المرة الأولى التى يحدث فيها إختبار فعلى لهذا الافتراض الذى لم يحسب حسابه[٤١] .

وقد أخذ الميثاق فى العلاقة بين الأجهزة الرئيسية بنظرية فصل السلطات مع التعاون والتكامل بينها من أجل تحقيق الهدف الأول للمنظمة وهو حفظ السلم والامن الدوليين ، ولذلك سار العمل على جواز عرض النزاع الواحد على كل من المجلس والمحكمة على أن يختص كل منهما بما يخصه من جوانب سياسية أو قانونية وفق ما أسماه شبتاى روزين التوازى الوظيفى[٤٢] Functional parallelism . كذلك تصور واضعو الميثاق التعاون بين المحكمة والمجلس وإحترام كل منهما لصلاحيات الجهاز الآخر ، فللمجلس بعض السلطات ذات الطابع القضائى دون مساس بسلطات المحكمة ، كما أن المجلس هو الذراع التنفيذى للمنظمة للعمل على تنفيذ أحكام المحكمة إذا كان من شان عدم التنفيذ تهديد السلم والأمن الدولى .

وقد تم اللجوء إلى كل من المحكمة والمجلس فى العديد من القضايا دون أن يحدث ذلك تناقضا أو تداخلا فى سلطاتهما : قضية الزيت الانجلوإيرانية ١٩٥١ ، الجرف القارى بين اليونان وتركيا فى بحر إيجة ١٩٧٦ حيث أكد القاضى صلاح الدين الطرزى فى رأيه الانفرادى على قرار المحكمة لاصدار أمر تحفظى على التكامل بين المحكمة والمجلس رغم إستقلال المحكمة[٤٣] . وتكرر نفس الموقف فى قضية الرهائن الأمريكيين ١٩٧٩ وهو الموقف الذى اكده الوكيل الامريكى أمام المحكمة ، وكذلك فى قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية فى نيكاراجوا ولكن الولايات المتحدة فى هذه القضية غيرت موقفها فقررت أن التسوية القضائية لجزء من نزاع سياسى أوسع يضر

---

(٤٠) أنظر للتفصيل مقالتنا باهرام ١٩٩٢/٤/١٩ ، وقارن ذلك بموقف د. مفيد شهاب ود. صلاح عامر بمقالتيهما باهرام ١٧ ، ٤/١٨ على التوالى .

(٤١) للتفصيل دراستنا : موجز امر محكمة العدل الدولية فى الأزمة فى ١٩٩٢/٤/١٤ المركز العربى الدولى / القاهرة ١٩٩٢ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص٢٦ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص٢٨ .

بالتسوية السياسية والاقليمية للنزاع فأكدت المحكمة أن لا شيء يلزمها برفض جانب من النزاع لمجرد أن له جوانب أخرى ، ولايجوز لها أن ترفض ممارسة وظيفتها القضائية لمجرد أن المشكلة المعروضة أمامها ترتبط بشكل وثيق بمسائل سياسية وفي قضية بحر إيجة رفضت المحكمة طلب اليونان بفرض امر تحفظى داعية تركيا واليونان الى العمل بموجب قرار المجلس رقم ٣٩٥ في ٢٥/ ٨/ ١٩٧٦ في النزاع(٤٤) .

[١] العلاقة بين المجلس والمحكمة في الأعمال التحضيرية للميثاق :

خلال مؤتمر سان فرنسيسكو قدمت تركيا تعديلا يهدف إلى منع مجلس الأمن من التدخل في القضايا التى تكون محل نظر المحكمة ، فأكد المندوب الأمريكى انه يفهم التعديل التركى ألا يتدخل المجلس مادام النزاع الذى تعالجه المحكمة لايهدد السلم ، ومن ثم صوتت اللجنة بالاجماع بما في ذلك تركيا على هذا التعديل بالمفهوم الأمريكى . ويترتب على ذلك أن المجلس لايمتنع عن ممارسة وظائفه إذا كانت المحكمة تعالج نفس النزاع ، كما أن إستمرار نظر النزاع أمام المحكمة لايؤثر على نظرقه أمام المجلس(٤٥) .

وقد قرر القاضى الفاريز في رايه الانفرادى في قضية الزيت الانجلو ـ إيرانية عام ١٩٥١ انه يجوز للمجلس أن يختص وحده بنظر النزاع وينهى بحث المحكمة للنزاع إذا كان النزاع من النوع الذى يهدد السلم(٤٦) . ويرى بعض الشراح ومنهم روزين وسيوبانو نفس الرأى إذا كان المجلس يعالج النزاع وفق الفصل السابع فله أن يقرر إنهاء نظر المحكمة له ، بينما نرى مع أخرين ضرورة إحترام إختصاص كل من المجلس والمحكمة ، ولا مانع من أن يعالج المجلس هذا النوع من المنازعات التى تلتبس فيها الجوانب السياسية والقانونية وتهدد السلام العالمى ، إلى جانب المحكمة(٤٧) .

وقد حدث مرة واحدة أن أوصى المجلس كلا من البانيا وإنجلترا في قضية مضيق كورفو في ٩/٤/١٩٤٧ بعرض نزاعها على المحكمة(٤٧م) وفي النزاع اليونانى التركى ١٩٧٦ أشار المجلس إلى إمكانية اللجوء إلى المحكمة .

[٢] موقف المحكمة من علاقتها بالمجلس :

سبق للمحكمة في عدد من المناسبات أن علقت على سلطات الجمعية والمجلس وحددت الآثار القانونية لبعض قراراتهما ، حدث ذلك في رأيها الاستشارى حول نفقات الأمم المتحدة وبصدد رأيها الاستشارى بشأن الآثار القانونية المترتبة على إستمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا . ولكن هل يجوز للمحكمة أن تراجع قرارات المجلس او الجمعية لكى تحدد مدى إنسجامها مع الميثاق ، وأن تقيم من نفسها محكمة إستئناف أو محكمة للرقابة على دستورية القرارات ؟

لقد اتيح للمحكمة أن تحدد موقفها في هذا الشأن في قضية ناميبيا فقالت إنه لايجوز لها ان تقوم بسلطة المراجعة القضائية على عمل إتخذته الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة دون طلب محدد في هذا الشأن كما لايجوز لها أن تقوم بدور محكمة إستئناف لهذه القرارات(٤٨) .

« undoubtedly , The Court does not-Possess powers of judicial review or appeal in respect of the decisions taken by the U N organs Concerned » .

موقف المحكمة في الأزمة الليبية ومن علاقتها بالمجلس فيها :

من المعتقد أن الدور الجديد لمجلس الأمن والاتجاه السائد نحو منحه سلطات جزائية واسعة ولكى يصبح من الفواعل الدولية المؤثرة سوف يؤدى إلى التصادم بينه وبين المحكمة ، بما يرمز للصدام بين السياسية والقانون ، وما لم يتنبه المسئولون عن توازن النظام الدولى إلى هذه الحقيقة ، فقد ينتهى الأمر بإنقراض دور المحكمة وإنكماش دور القانون في حكم العلاقات الدولية بطريقة رسمية ويشيع الاحساس بعدم الاستقرار ، ومادام ذلك هو السائد في منطق العلاقات الدولية فلا معنى إذن للمطالبة بإسباغ الديمقراطية على علاقات النظام الدولى الجديد ، كما أن هذا المناخ العالمى سوف يشجع على الاتجاهات الدكتاتورية داخل الدول ، ويحبط الدعوة إلى إحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

طلبت ليبيا من المحكمة أن تصدر امرا تحفظيا يتضمن منع الولايات المتحدة من إتخاذ اى عمل ضد ليبيا لارغامها على تسليم المواطنين المتهمين ، وضمان عدم إتخاذ اية خطوات تضر بأى شكل بحقوق ليبيا في الاجراءات القانونية التى تشكل موضوع الطلب الليبى ، وذلك لحين قيام المحكمة بالبت في القضية الأصلية بأن تعلن أن ليبيا قد أوفت بالتزاماتها وفق إتفاقية مونتريال

---

(٤٤) المرجع السابق ، ص٣٠ ، وأنظر ايضا بريجيت شتيين ، ص ٦٢٥ .

(45) The litigation Strategy

(٤٦) دراستنا سالف الاشارة اليها ، ص٣٢ .

(٤٧) أنظر مقال بريجيت شتيين حول المادة ٣٦ ، كتاب كوت ، مرجع سابق ، ص٦٢٣ .

(٤٧) رفض المجلس تعديلا بلجيكيا بعرض الصراع المصرى البريطانى حول اتفاقية ١٩٣٦ على المحكمة كما رفض الاقتراح الامريكى بإحالة الانتهاكات الجوية السوفيتية ضد الولايات المتحدة لمجلس المحكمة ، المرجع السابق ص ٦٢٣ـ ٦٢٤ .

(48) ICJ Reports 1971 Paris, 88 - 89

بينما لم تقم بذلك الولايات المتحدة ، وعليها أن تمتنع عن التهديد بإستخدام القوة ضد ليبيا أو بإستخدامها أو إنتهاك سيادتها[٤٩] .

وفى ١٤ أبريل أى قبل سريان قرار الجزاءات بيوم واحد أصدرت المحكمة قرارها ، فرفضت الأمر بالاجراء التحفظى الذى طلبته ليبيا وذلك بسبب جوهرى يتصل بتدخل المجلس ، ذلك أن صدور قرار مجلس الأمن ٧٤٨ غير ظروف القضية بحيث أنه ـ بعد القرار ـ لايصلح هذا لاجراء لحماية الحقوق التى تدعيها ليبيا ، كما أن مثل هذا الاجراء ينتقص مما يبدو ما للولايات المتحدة من حقوق بموجب نفس القرار[٥٠] .

ومعنى ذلك أن المحكمة قد أقرت بحق الولايات المتحدة بموجب قرار المجلس فى الضغط على ليبيا من أجل تنفيذ طلباتها للمجلس ولليبيا فى مذكرة مشتركة بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٧ وهذه الطلبات إتخذت لهجة وصيغة الانذار حيث ذيلت المذكرة بعبارة « ونحن نتوقع أن تمتثل ليبيا لذلك **فورا وبشكل كامل** : وهى :

(أ) أن تقدم ليبيا للمحاكمة كل المتهمين فى الجريمة وقبول المسئولين عن تصرفات الموظفين الليبيين .

(ب) الكشف عما تعرفه ليبيا عن هذه الجريمة بما فى ذلك أسماء كل المسئولين عنها والسماح بالحرية الكاملة للوصول إلى الشهود والوثائق وغيرها من الأدلة المادية بما فى ذلك ما تبقى من أجهزة توقيت التفجير .

(جـ) دفع تعويض مناسب .

وقد صدر قرار المحكمة بأغلبية ١١ صوتا ضد ٥ أصوات من بينها القاضى الخاص لليبيا وكلهم من العالم الثالث[٥١] فأصدر القضاة المعارضون آراء مخالفة كما حرص معظم قضاة الأغلبية على إيضاح بعض مواقفهم من جوانب القضية ، والاتجاه العام لرأى المعارضين أن تدخل مجلس الأمن فى القضية وهى معروضة على المحكمة أدى الى إحراج المحكمة مما جعلها تقرر ان « ظروف القضية لاتتطلب ممارسة سلطتها وفقا للمادة ٤١ من النظام الأساسى بفرض إجراءات تحفظية » ، ذلك أن المجلس قد عالج قضية قانونية وأعاق معالجة القضية من هذه الزاوية عن طريق المحكمة ، كما إنتقد بعض القضاة مطالبة ليبيا بدفع تعويض مناسب لأنه يعنى الاقرار مقدما بخطئها دون حاجة لنظر القضية[٥٢] .

ونحن نرى أن المحكمة وهى تسعى لمعالجة ازمة حادة كان يتعين عليها أن توصى الطرفين باتاحة الفرصة لمزيد من أساليب التسوية القانونية والسياسية وأن تخليها على هذا النحو ليس له الا معنى واحد وهو تجنب الاحتكاك بمجلس الأمن ، ولكن هذا الاحتكاك على ما يبدو لن يمكن تفاديه فى المستقبل فى ضوء تنشيط دور المجلس وتراجع دور المحكمة .

موقف المحكمة من قرار المجلس :

صاغت المحكمة موقفها من القرار بحذر شديد مما أدى إلى إختلاف الشراح فى قراءة هذا الجزء الحساس من قرار المحكمة . فقد أوضحت المحكمة فى هذا الصدد ما يلى :

(أ) أن ليبيا والولايات المتحدة ملتزمتان بقبول وتنفيذ قرارات المجلس وفق المادة (٢٥) من الميثاق وأن هذا الالتزام يسرى على القرار ٧٤٨ ، وأنه وفقا للمادة ١٠٣ تسمو إلتزامات الاعضاء فى هذا الخصوص على إلتزاماتهم وفق أى إتفاقية دولية أخرى بما فى ذلك إتفاقية مونتريال .

(ب) أن المحكمة لاتستطيع فى هذه المرحلة أن تحدد الأثر القانونى لقرار المجلس ٧٤٨ مما يعنى انها ستفعل ذلك فيما بعد .

(جـ) أن فرص الاجراءات التحفظية التى طلبتها ليبيا يحتمل أن تنتقص من الحقوق التى يبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة تتمتع بها بموجب قرار المجلس المذكور .

ونظرالحساسية الموضوع وغموض موقف المحكمة ، فقد إنقسم القضاة حول هذه النقطة مثلما إنقسم المعلقون والشراح . أما القضاة[٥٣] فقد تقدمهم القاضى اليابانى أودا فى نقد تسرع المجلس فى اصدار القرار ٧٤٨ قبل ان تتخذ المحكمة قرارها . كذلك اكد القاضى الصينى فى أن المحكمة هى المختصة بالمسائل القانونية مثل التسليم والاجراءات المتصلة بتعقب المجرمين وتقدير التعويض . بل إن بعض القضاة المؤيدين للقرار[٥٤]

---

(٤٩) انظر نص الحكم والطلب الليبى فى دراستنا السالف الاشارة اليها ص٥ ـ ٦ .
(٥٠) راجع اسبابا اخرى اوضحها القضاة فى إيضاحاتهم ، المرجع السابق ، ص٢٠ ـ ٢١
(٥١) تحليل القرار فى المرجع السابق .
(٥٢) المرجع السابق ، ص٣٥ ـ ٤٠ .
(٥٣) نفس المرجع ، ص٣٧ وما بعدها .
(٥٤) القضاة إفنسون وتاراسوف وجيوم وأجويلار . المرجع السابق ، ص٣٨ .

المحوا إلى نقدهم لمشروعية قرار المجلس إذ اعلنوا في بيان مشترك انه ما كان يجوز للمجلس أن يعمل وفق الفصل السابع . ورفض البعض الاعتراف بإنطباق المادة ١٠٣ على قرار المجلس ، كما أكد البعض الآخر مهمة المحكمة في صيانة إحترام القانون الدولي .

كما ادى موقف المحكمة الى إنقسام الشراح حول قراءته . فمن ناحية ذهب د . مفيد شهاب إلى « أن المحكمة قد حسمت في حيثيات حكمها جدلا قانونيا حول العلاقة بين ما يصدر عن المحكمة وما يتخذه مجلس الأمن من قرارات ، حيث ذكرت في وضوح أن مسئولية مجلس الأمن هي مسئولية اولى ووحيدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، وأن قرارات المجلس تتمتع بأولوية على اية حقوق قد تكون لليبيا بمقتضى إتفاقيات دولية ، الأمر الذى يعنى صراحة أن تتمتع قرارات مجلس الأمن بأولوية على اية أحكام قد تصدرها المحكمة .. » كما رأى أن قرار المحكمة أضعف الموقف الليبى وجاء دعما لقرارات المجلس في الأزمة[٥٥] .

ويبدو لنا أن هذه قراءة موسعة لقرار المحكمة في صدد قرار المجلس ، وقد أوردنا نص هذا الجزء من قرار المحكمة ، ولكننا لا نغفل أن المحكمة قد اسبغت قيمة قانونية واضحة على قرار المجلس فأسبغت عليه قوة المادتين ٢٥ ، ١٠٣ من الميثاق ورتبت عليه حقوقا للولايات المتحدة إمتنعت المحكمة إزاءها - ولكى لاتمس بها - عن الاستجابة للطلب الليبى . ونعتقد أنه لابد من إنتظار حكم المحكمة النهائى جوهر القضية حتى يتاح لها تحديد موقفها تفصيلا من قرارى مجلس الأمن ، فلايزال الموضوع معلقا ولم يحسم بعد . □

---

(٥٥) مقال د. مفيد شهاب سالف الاشارة اليه بالاهرام يوم ١٩٩٢/٤/١٧ ص٧ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الاوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكريه .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة — ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

دراسة

الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية

د . محمد سعد ابو عامود

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الجوانب الخاصة بالادارة السياسية المصرية للازمة الليبية الغربية المعروفة بازمة لوكربيى(١) وتأثير هذه الازمة على مستقبل العلاقات المصرية الليبية ، وتكتسب دراسة هذا الموضوع اهمية خاصة للاسباب التالية .

أ ـ ان هذه الازمة تأتى فى اعقاب ازمة الخليج الثانية وماترتب عليها من نتائج على المستوى العربى والاقليمى والدولى وفى مرحلة تشهد تشكيل نظام دولى جديد ، يستند الى توازنات وتحالفات جديدة ، ويسعى الى بلورة مجموعة من القواعد الجديدة المنظمة للعلاقات بين الدول ، ومن ثم فهذه الازمة ، تعد بمثابة اول مواجهة بين العرب والواقع الدولى الجديد ، وبالتالى فهذه الازمة تعد اختبارا عمليا لامكانية قيام مصر بدور جديد على المستوى العربى فى المرحلة المقبلة ، بوصفها احدى القوى الاقليمية الكبيرة فى هذه المنطقة .

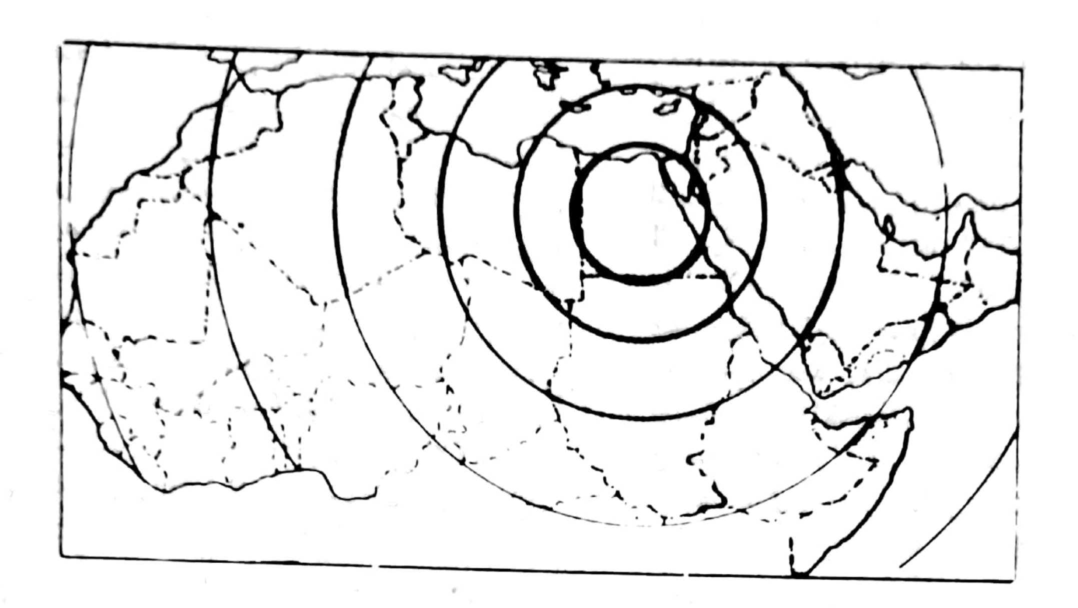
ب ـ ان هناك الكثير من الدوافع المصلحية والاستراتيجية التى تشجع صانع القرار المصرى على القيام بدور مؤثر فى هذه الازمة ، يكون له مردود ايجابى على امكانية قيام مصر بدور مؤثر وفعال فى المنطقة العربية ، سواء على مستوى العلاقات العربية العربية ، او العلاقات العربية الدولية .

ج ـ ان نجاح مصر فى القيام بدور فعال وايجابى فى هذه الازمة ، يمكن ان يكون مدخلا مناسبا لدور مصرى فاعل فى منطقة الخليج ذات الحساسية الخاصة عربيا واقليميا ودوليا ، والتى يواجه فيها الدور المصرى منافسة شديدة من جانب اطراف اقليمية اخرى ، كايران وتركيا .

د ـ ان الفشل فى تحقيق نتائج مناسبة فى هذه الازمة ، من شأنه ان يؤثر تأثيرا سلبيا على العلاقات المصرية الليبية ، الامر الذى قد يضيف انهيارا جديدا فى سياق العلاقات العربية الغربية ، وهو مالم يعد يتحمله الجسد العربى الواهن والمثخن بالجراح ، ومن ثم فلابد من

★ تم تقديم هذه الدراسة للنشر بالمجلة قبل انعقاد مؤتمر الشعب العربى العام الليبى بمدينة سرت وصدور قراراته بشأن الازمة الليبية الغربية .

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة انظر . مجموعة من الخبراء والباحثين ، قضية لوكربى ومستقبل النظام الدولى ، مالطة ، مركز دراسات العالم الاسلامى ١٩٩٢ .



السعى الى تقليل التأثير السلبى فى حالة الفشل الى اقل درجة ممكنة على العلاقات المصرية الليبية ، او تجنب حدوث هذه الحالة باقصى قدر ممكن ، وفى ظل الظروف والمعطيات القائمة .

وتتحدد خطة البحث على النحو التالى :

اولا ـ عرض موجز لتطور الازمة الليبية الغربية .

ثانيا ـ الدبلوماسية المصرية والازمة الليبية الغربية .

ثالثا ـ تاثير هذه الازمة على مستقبل العلاقات المصرية الليبية .

المبحث الاول

تطور الازمة الليبية الغربية

بدات بوادر هذه الازمة بين الجماهيرية الليبية وكل من الولايات المتحدة الامريكيةوبريطانيا وفرنسا فى اكتوبر ١٩٩١ ، فقد فتحت الدول الثلاث ملف تفجير طائرة البوميبنج التابعة لشركة بان امريكان فوق لوكربيى باسكتلندا فى ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك تفجير طائرة دى . سى الفرنسية التابعة لشركة اوتا الفرنسية عام ١٩٨٩ . وقد طالبت الدول الثلاث ليبيا بتسليم المتهمين الليبيين فى هاتين الحادثتين لمحاكمتهما ، وتقديم كافة مالديها من معلومات حول هذا الموضوع .

وقد جاء طلب هذه الدول مفاجئا ، ويمثل سابقة غير معهودة فى نطاق القانون الدولى ، بل ويرى معظم فقهاء القانون الدولى ان هذه المطالب تأتى مخالفة لاحكام القانون الدولى وللتقاليد الدولية المرعية ، ولاحكام اتفاقية مونتريال ، والتى تحظر على الدول الموقعة عليها تسليم رعاياها الى دولة اخرى فى حالة عدم وجود اتفاقية لتبادل تسليم المجرمين .

وقد اصدرت الخارجية الليبية بيانا نفت فيه ان يكون لها اى صلة بالحادث ، واعربت عن استعداد ليبيا لاجراء تحقيق دولى فى الحادث تقوم به محكمة العدل الدولية ، وجاء فى البيان ان ليبيا تحرص على الالتزام بقواعد القانون الدولى ومبادئه القائمة على عدم جواز استخدام الانشطة الارهابية فى العلاقات الدولية وعدم تعريض المدنيين الأمنيين لمخاطر هذه الانشطة .

ودعت الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى بيان لها كافة الاطراف الى ضبط النفس وعدم التسرع فى اتخاذ اجراءات من شأنها ان تزيد من عناصر التوتر فى الشرق الاوسط ، وبدات فيه الجهود العربية والدولية تتكاتف من اجل تحقيق السلام فى المنطقة .

وبالرغم من ان ليبيا قد أبدت مرونة واضحة فى حل هذه الازمة فى نطاق احكام القانون الدولى إلا ان الحملة

الغربية قد استمرت فى التصعيد تجاه ليبيا ، فعلى الصعيد الاعلامى شنت اجهزة الاعلام الغربية حملة اعلامية على ليبيا كان محتواها حول دور ليبيا فى دعم وتدريب الجماعات الارهابية ، بالاضافة الى الاشارة الصريحة احيانا والضمنية احيانا اخرى ، الى تورط بعض المسئولين الليبيين فى بعض اعمال الارهاب ، مع التركيز على خطورة الجهود الليبية فى مجال الطاقة النووية والصناعات الكيماوية . وعلى الجانب السياسى ، لجأت الدول الثلاث الى مجلس الامن او اصدرت القرار ٧٣١ الذى يطالب ليبيا بالتعاون فورا مع التحقيقات الجارية وتسليم المتهمين ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع الارهاب ويلزمها بدفع التعويضات لأسر الضحايا فى حالة ثبوت تورط المتهمين الليبيين فى هاتين الحادثتين ، واعقب ذلك صدور قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ فى ٣١ مارس ١٩٩٢ والذى يقضى بالحظر الجوى على ليبيا وبفرض عقوبات عسكرية ودبلوماسية عليها ، حتى تمتثل لاحكام القرار ٧٣١ ، وقد بدأ تطبيق هذه العقوبات بالفصل فى الخامس عشر من ابريل عام ١٩٩٢ .

وقد تم تشكيل رابطة لاسر الضحايا فى الولايات المتحدة ، قامت بتنظيم العديد من المظاهرات للمطالبة بالقصاص من الارهابيين ، وذلك من اجل خلق تيار مؤيد داخل الرأى العام الامريكى لمساندة الحكومة الامريكية فى موقفها .

وفيما يتعلق برد الفعل الليبى تجاه هذا التصعيد فيمكن ان نعرض له على النحو التالى :

أ ـ على المستوى الداخلى :

فور تحويل قرارى الاتهام الذى اصدره النائب العام البريطانى ، ورئيس هيئة المحلفين بمقاطعة كولومبيا الامريكية الى ليبيا ، تم تشكيل هيئة قضائية ليبية برئاسة المستشار احمد طاهر الزاوى ، عضو المحكمة الليبية العليا ، تتولى التحقيق فى الموضوع ، وقد انتهت من التحقيق مع المتهمين الليبيين بتفجير طائرة بان امريكان ، وقد ارسل المستشار الزاوى عبر الطريق الدبلوماسى الى النائب العام البريطانى ورئيس هيئة محلفى كولومبيا برسالتين طرح خلالهما الخيارات التالية :

ـ موافاته بصور رسمية من الوثائق والتحقيقات التى تمت فى الحادث والتى أدت الى قناعتهم بارتكاب هذين الشخصين للواقعة .

ـ اصدار اوامرهم الى السلطات المختصة فى بلديهما لتمكين القاضى الليبى من الاطلاع على التحقيقات التى اجريت بمعرفتهما .

ـ تحديد موعد للقاء القاضى الليبى بكل من سلطات التحقيق القضائية فى امريكا وبريطانيا ، لبحث ومناقشة القضية فى نطاق القانون ، وحدد القاضى الليبى فى رسالتيه ان يختاروا احد الخيارات الثلاثة ، وفى اى مكان يختارونه سواء فى بلادهم او فى ليبيا او فى اى مكان اخر ، غير ان القاضى الليبى لم يتلق اى رد على رسالته[٢] .

وعلى المستوى الشعبى ، بدأ خطاب سياسى تعبوى للجماهير الليبية ، يدور محتواه حول الغزوة الصليبية الغربية الجديد بقيادة الولايات المتحدة على العرب والاسلام ، وحول العداء الغربى والغطرسة الغربية ، وضرورة الوقوف صفا واحدا لمواجهتها ، وبدأ طرح الموضوع بعد ذلك على اللجان الشعبية الليبية بمستوياتها المختلفة ، ووصل الجهد التعبوى الى مدى واسع وعبر عن نفسه فى الاعتداء على سفارات الدول الاعضاء فى مجلس الامن والتى صوتت لصالح القرار ٧٤٨ والذى يقضى بفرض عقوبات على ليبيا[٣] .

ب ـ التحرك الليبى على المستوى العربى :

بدأ تحرك ليبى واسع المدى لشرح وجهة النظر الليبية بخصوص هذه الازمة ، فارسل العقيد القذافى بمبعوثيه الى جميع القادة العرب ، ودعت ليبيا الى عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة العربية ، واصدر المجلس قرارا اكد فيه على تضامن المجلس مع ليبيا ، والاشادة بتجاوبها من اجل كشف الحقائق حول هذا الحادث المؤسف ، ودعا القرار الى تشكيل لجنة مشتركة من الامم المتحدة والجامعة لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بالموضوع طبقا للتعاون القائم بين المنظمتين مع امكان قبول مشاركة اطراف اخرى كمراقبين[٤] .

غير ان رد الفعل الغربى تجاه هذا الموقف العربى ، جاء شديد اللهجة ، اذا انتقد دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى فى سابقة غير معهودة الجامعة العربية فى رسالة بعث بها الى الامين العام للجامعة[٥] .

وعقد مجلس الجامعة العربية دورة طارئة اخرى لدراسة تطورات الازمة الليبية الغربية فى ٢٢ مارس ١٩٩٢ ، وقرر المجلس بذل المساعى الحميدة على كافة الاصعدة لعدم توجيه اية تهديدات لليبيا ومحاولة حل

---

(٢) حديث المستشار احمد طاهر الزاوى الى جريدة الاهرام ، عدد ١٩٩٢/٨/٢٣ .
(٣) نشرة وكالة الانباء الليبية ل ١٩٩٢/٤/٢ كذلك انظر الحياة اللندنية عدد ١٩٩٢/٤/٣ .
(٤) نص قرار مجلس الجامعة العربية ، شئون عربية ، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢ ، ص ٣١٤ .
(٥) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/١٢/٧ .

هذه المشكلة سلميا ، وتأكيد ادانته للارهاب بجميع اشكاله وصوره والترحيب بما ابدته ليبيا من استعداد للتعاون مع أى جهد دولى للقضاء على هذه الظاهرة ، وتجديد دعوته لمجلس الامن من أجل حل النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية وفقا لاحكام الباب السادس من ميثاق الامم المتحدة ، وتم تشكيل لجنة وزارية من سبع دول برئاسة الامين العام للجامعة ، لاجراء كافة الاتصالات اللازمة بالاطراف المعنية بهدف ايجاد حل للازمة وفقا لاحكام الميثاق ومبادىء القانون الدولى[٦] .

وفى هذه الاثناء اعلن المندوب الليبى الدائم لدى الامم المتحدة عن استعداد ليبيا لتسليم المتهمين الى الجامعة العربية ، لتتولى عن ليبيا التصرف بشأنهما[٧] . وعلى الفور سافرت اللجنة السباعية الى طرابلس بدعوة من العقيد القذافى وبرئاسة الامين العام للجامعة العربية ، لدراسة كيفية تعامل الجامعة مع المتهمين تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ، والجهة التى ستحاكمهما والارض التى ستجرى عليها المحاكمة[٨] .

غير ان الناطقة بلسان الخارجية الامريكية اعتبرت ان عمل الجامعة العربية لايعد بديلا عن الالتزام التام بتنفيذ القرار ٧٣١ والذى تفسره الولايات المتحدة وبريطانيا بانه يدعو الى تسليم المتهمين الليبيين الى القضاء الامريكى او البريطانى ، الامر الذى رفضه القذافى ، مؤكدا انه يمكن للجامعة العربية تسلم المواطنين الليبيين ، شرط الا تسلمهما بدورها الى الولايات المتحدة اوبريطانيا قبل ان تتخذ محكمة العدل الدولية فى الخامس عشر من ابريل ١٩٩٢ قرارا للفصل فى المسألة[٩] .

وعند وصول اللجنة الى طرابلس ، فوجئت ببيان بعثته وكالة الانباء الليبية ، انتقدت فيه نشاط اللجنة ، ووصفت زيارتها بانها زيارة الاستسلام ، لانها تطلب من السلطات الليبية تسليم المتهمين الى الغرب[١٠] . وقد بادر وزير الخارجية الليبيالى نفى ماذكرته وكالة الانباء الليبية من ان اللجنة طلبت من ليبيا تسليم المتهمين الى الغرب[١١] وقد اوضح دبلوماسى عربى بعض جوانب الموقف الليبى فى حوار مع احدى وكالات الانباء العالمية اذا أشار الى ان مندوب ليبيا لدى الامم المتحدة قد اخطأ عندما اعلن عن تسليم المتهمين فورا وبلا شروط الى الجامعة العربية ، كما ان الجامعة لايمكنها ان تتسلم المتهمين الا بعد ان يصدر حكم من محكمة العدل الدولية يقضى بوقف الجزاءات العقابية التى تتخذها الامم المتحدة ، كما ان ليبيا ترى ان تسليم المتهمين قبل صدور حكم المحكمة عدوانا على سيادتها ، وهى مالن تسمح به[١٢] .

وقد عقدت اللجنة السباعية العربية اجتماعا اخر فى الرباط برئاسة الملك الحسن الثانى ملك المغرب قبيل بدء تطبيق العقوبات على ليبيا ويبدو ان اللجنة لم تتوصل الى نتائج ايجابية فى هذا المجال[١٣] .

وقد تعددت مساعى الملوك والرؤساء العرب للتوصل الى حل للازمة من خلال الاتصال المباشر بالاطراف الغربية ، وأبرز هذه الجهود جهود الرئيس المصرى حسنى مبارك والرئيس زين العابدين بن على ، والملك الحسن ولكن معظم هذه الجهود لم تحقق نتائج واضحة[١٤] .

وعلى المستوى العربى ايضا ، تعددت مؤتمرات الاتحادات العربية والنقابات المهنية العربية التى عقدت فى ليبيا او فى بعض العواصم العربية ، وقد اصدرت هذه المؤتمرات البيانات المؤيدة للموقف الليبى[١٥] ، وهو مايعنى ان هناك تيارا واسعا من الرأى العام العربى يؤيد عدالة الموقف الليبى ، ولكن ماينقص هذا التيار هو كيفية تحويل هذا التأييد الى فعل ملموس ومؤثر لمساندة ليبيا ، وهو امر قد لاتسمح به الظروف العربية الراهنة .

ولقد بدا واضحا من خلال استعراض جوانب التحرك الليبى على الساحة العربية ، ان ليبيا تسعى الى جعل قضية لوكربيى قضية عربية وليست قضية ليبية ، وتحاول جاهدة استخدام عنصر الوقت لتحقيق هذا الهدف سواء على المستوى الرسمى او المستوى الشعبى ، ويبدو من وجهة نظر القيادة الليبية ان فرض العقوبات على ليبيا وتطبيق هذه العقوبات من شأنه زيادة قدرتها على تحقيق هذا الهدف ، خاصة ان اثار تطبيق

---

(٦) نص القرار ، شئون عربية ، العدد ٧٠ ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٩٧ .
(٧) تقرير لاذاعة الـB.B.C من نيويورك ١٩٩٢/٣/٢٤ .
(٨) الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢/٣/٢٥ .
(٩) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٣/٢٦ .
(١٠) نشرة وكالة الأنباء الليبية ١٩٩٢/٣/٢٥ .
(١١) تقرير الـB.B.C من طرابلس ١٩٩٢/٣/٢٧ .
(١٢) نشرة وكالة اسوشيتدبرس ١٩٩٢/٣/٢٦ .
(١٣) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٤/ .
(١٤) الوسط ، لندن ، العدد ١٢ ، ١٩٩٢/٤/٢٠ .
(١٥) انظر على سبيل المثال الاهرام ، ١٩٩٢/٧/١٦ ، ١٩٩٢/٧/٢١ ، ١٩٩٢/٧/٢٢ ، ١٩٩٢/٧/٢٧ ، ١٩٩٢/٨/١٠ ، حيث تضمنت نماذج من بيانات المحامين العرب ، والاطباء العرب ، والعمال ، واسبوع التضامن المصرى الليبى .

هذه العقوبات سوف يصل الى اقطار عربية اخرى ذات روابط اقتصادية وانسانية كبيرة بليبيا وخاصة مصر، ويؤكد هذا الرأى، ماذكره السيد ابراهيم البشارى فى حديث صحفى اذ يقول:

« الازمة لم تعد تمس ليبيا ذاتها، فالعقوبات تركت اثارا قانونية على مواثيق العمل العربى المشترك، كما تركت اثارا نفسية على المواطن العربى، واذا تصاعدت فانها ستنقل المنطقة العربية الى وضعية جديدة، لان هناك عدم استقرار وازمات فى كثير من المناطق العربية فاذا ماأضيف اليها عامل جديد يتمثل فى تصعيد المواجهة بين الغرب وليبيا، فان هذا سيخلق تداعيات بالغة الخطورة »[١٦].

إذن الهدف الليبى على المستوى العربى قد تبلور فى جعل قضية لوكربى قضية عربية، واقناع القيادات العربية على المستوى الرسمى، بعدالة الموقف الليبى، وبضرورة التحرك لاحتواء الازمة، بالاضافة الى خلق تيار شعبى مساند للموقف الليبى على المستوى الشعبى، ولقد حاولت ليبيا حمل المجموعة العربية على اتخاذ قرار عربى موحد برفض العقوبات والاجراءات التى يتخذها مجلس الامن، واتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ليبيا فى مواجهة الاثار الناتجة عن فرض عقوبات اقتصادية او تجارية او اى حصار جوى او بحرى عليها، فى اجتماع الجامعة العربية فى ٢٢ مارس ١٩٩٢، ولكن المجموعة العربية لم تتجاوب مع كل المطالب الليبية، واكتفت بدعوة مجلس الامن الى اتخاذ اجراءات ضد ليبيا وحل النزاع بالطرق السلمية، الامر الذى يعنى ان الاقطار العربية رفضت الدخول فى مواجهة مع الغرب، بسبب الازمة الليبية، وقد امتثلت معظم الاقطار العربية لقرار مجلس الامن الذى يقضى بفرض عقوبات على ليبيا، ولكن هذا الموقف الرسمى لايخفى استياء عربيا من اسلوب التعامل الغربى مع ليبيا، سواء على المستوى الرسمى او العلمى او الشعبى[١٧] وبرز العديد من التساؤلات حول امكانية تكرار استخدام هذا الاسلوب المهين، فى المستقبل على اقطار عربية اخرى.

ولقد لجأت الاقطار العربية المهتمة بحل الازمة، الى اسلوب التهدئة والتخفيف من حدة التوتر بين ليبيا والغرب، وطالبت باتاحة الوقت المناسب كى تستطيع التوصل الى حل، يحافظ على السيادة الليبية، ويحقق فى ذات الوقت المطالب الغربية.

ح ـ التحرك الليبى على المستوى الدولى:

ابدت ليبيا مرونة واضحة فى التعامل مع الازمة منذ بدايتها وتجلى ذلك فى عدة مظاهر منها ما يلى:

ـ طرح العديد من المبادرات للتوصل الى حل سلمى للازمة، وفى هذا المجال نشير الى اعلان العقيد القذافى استعداد ليبيا للتعاون مع السلطات القضائية فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[١٨]. او اعلان عبد السلام جلود عن استعداد ليبيا لاجراء مفاوضات مع فرنسا للتوصل الى اتفاق للتعاون القضائى يسمح بالقاء الضوء على حادث الطائرة الفرنسية[١٩]، واقترحت ليبيا ان يشكل السكرتيره العام للامم المتحدة لجنة دولية لدراسة الاتهامات الموجهة الى ليبيا، وان اللجنة اذا طلبت تسليم المتهمين، فإن ليبيا ستقبل بذلك[٢٠] وبعد صدور قرار مجلس الامن ٧٣١، اعلنت ليبيا استعدادها للتعاون مع السكرتيره العام لتوضيح الحقائق الخاصة بإتهام ليبيا بتفجير الطائرة الامريكية فوق لوكربى ورحبت بوساطة السكرتيره العام لحل الازمة[٢١]. وابدت ليبيا استعدادها لأجراء التحقيقات مع المتهمين بحضور جهات دولية محايدة وبعض الشخصيات العالمية المتخصصة فى القانون الدولى[٢٢] وابدت استعدادها لتسليم المتهمين الى الجامعة العربية، حتى يصدر حكم محكمة العدل الدولية فى هذه القضية[٢٣] وطرحت امكانية تسليم المتهمين الى مالطا لمحاكمتهما هناك[٢٤] غير ان معظم هذه المبادرات قد قوبلت بالرفض من جانب الاطراف الغربية، التى اصرت على تطبيق قرار مجلس الامن وفقا لتفسيرها الخاص لهذا القرار.

ـ بدا واضحا منذ بداية الازمة ان ليبيا تتعامل مع أطراف الازمة وفقا لدرجة تشدد كل منهم، بالنسبة لفرنسا كانت المبادرات الليبية اكثر مرونة، فقد ابدت السلطات الليبية استعدادها لتوقيع اتفاق للتعاون القضائى معها، وأبدى مسئولان ليبيان استعدادهما للمثول أمام محكمة فرنسية للتحقيق فى علاقتهما بتفجير

---

(١٦) حديث السيد ابراهيم البشارى وزير الخارجية الليبى الى مجلة الوسط. لندن. العدد ١٦، ١٩٩٢/٥/١٨.

(١٧) عبدالكريم ابوالنصر. العرب مع ليبيا ولو خسرت. الوسط. لندن. العدد ١١، ١٩٩٢/٤/١٣. ص ١٢

(١٨) حديث العقيد القذافى الى ابراهيم نافع. الأهرام. القاهرة. ١٩٩١/١٢/٦

(١٩) الاهرام. ١٩٩٢/١/١٥

(٢٠) الاهرام. ١٩٩٢/١/٢٠

(٢١) الاهرام. ١٩٩٢/١/٢٧

(٢٢) الحياة. لندن. ١٩٩٢/٣/٢٥

(٢٣) الحياة. لندن. ١٩٩٢/٣/٢٥

(٢٤) الوسط. لندن. العدد ١٢. ١٩٩٢/٤/٢٠

الطائرة الفرنسية[٢٥] كما بدأ الخطاب الليبى تجاه الولايات المتحدة يتخذ لهجة ايجابية ، فقد أعلن العقيد القذافى اكثر من مرة عن تقديره للرئيس بوش ولوزير الخارجية جيمس بيكر وذكر انه لا يمكن ان يعادى امريكا اكبر قوة عالمية ، وأعطى ملمحا انسانيا فى حديثه عن امريكا بوصفها بأنها ملك لكل البشر[٢٦] . وقد دعا وزير الخارجية الليبى الى تطبيع العلاقات الليبية الامريكية مشيرا الى ان ليبيا تتمتع بالعديد من المزايا الاستراتيجية والسياسية والنفطية التى يمكن ان تفيد المصالح الامريكية فى المنطقة[٢٧] بالنسبة لبريطانيا وهى اكثر الاطراف الغربية تشددا ، فإن الخطاب السياسى لليبيا تجاهها كانت خطابا عنيفا[٢٨] وان كان قد عاد للتهدئة بعد زيارة دوجلاس هيرد الاخيرة للقاهرة ، اذ رحب وزير الخارجية الليبى ، بتصريحات هيرد التى ذكر فيها ان برطانيا لا تبغى اسقاط نظام القذافى[٢٩] ان الهدف من هذا التنوع فى التعامل مع أطراف الازمة الغربيين من جانب ليبيا ، كان يسعى الى احداث ثغرة فى التحالف الغربى ، يمكن من خلالها تخفيف حدة الضغط الغربى على ليبيا ، وهو مالم يتحقق بالقدر الكافى حتى لحظة اعداد هذه الدراسة[٣٠] .

– من ناحية اخرى اتجهت الدبلوماسية الليبية إلى اسلوب اغراء الصين بإستخدام حق الاعتراض فى مجلس الامن على أى قرار يصدر بفرض عقوبات على ليبيا ، ولكن الجهود الليبية لم تنجح فى تحقيق هذا الهدف ، وبعد صدور القرار الخاص بفرض عقوبات على ليبيا ، لم تلتزم الصين التزاما تاما بما جاء فى قرار مجلس الامن[٣١] ، وقد اعترضت الولايات المتحدة على ذلك[٣٢] وهو ما يعنى ان درجة من درجات النجاح للدبلوماسية الليبية فى تعاملها مع الصين .

– بالنسبة لروسيا ، فقد بدا واضحا ان جهود ليبيا لم تحقق نتائج فعالة لاقناعها بمساندة ليبيا ، وكان تصريح وزير الخارجية الروس اثناء زيارته للقاهرة والذى يرى فيه ان على ليبيا الالتزام بقرار مجلس الامن وتسليم المتهمين الى بريطانيا وامريكا دليل واضح على ذلك ، ولكن ليبيا توقفت عن سداد ديونها البالغة ٢٤ مليار دولار الى روسيا ، بعد تطبيق روسيا للعقوبات التى حددها قرار مجلس الامن ٧٤٨ ، ويبدو أن توقف ليبيا عن الدفع ، قد سبب بعض النتائج الاقتصادية السيئة بالنسبة لروسيا التى تواجه ظروفا اقتصادية صعبة ، وقد ادى هذا الى ظهور تيار يعارض الاستمرار فى فرض العقوبات على ليبيا[٣٤] وان كان هذا التيار لم ينضج بالدرجة الكافية للتأثير .

– وفى محاولة للضغط على الدول الاوربية الاخرى ، ذات المصالح الاقتصادية فى ليبيا والتى تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الليبى ، من أجل التخفيف من حدة العقوبات المفروضة على ليبيا ، وتجنب فرض عقوبات اقتصادية جديدة متوقعة ، اتجه الخطاب السياسى الليبى الى تعظيم حجم الخسائر الغربية المتوقعة من جراء استمرار العقوبات او فرض عقوبات جديدة ، فقد أشار العقيد القذافى الى ان ليبيا لن تساعد من يعاديها سياسيا على كسب الاموال من ليبيا ، فشركات الدول الاوربية بالرغم من مواقفها لا تزال تواصل العمل ، ولكن هذا لا يمكن ان يستمر ، لان السياسة ومصالح الاعمال تسير جنبا الى جنب ، ويضيف انه لا يمكن ان يشترى اى شىء من جهة تعادى ليبيا ، واذا ما استمر الموقف فإن السوق الليبى سوف تغلق امام البضائع الاتية من هذه الدول[٣٥] .

ومن ناحية اخرى بدأت ليبيا فى اتخاذ بعض الاجراءات المالية والاقتصادية للتقليل من حجم الخسائر الليبية المتوقعة فى حالة فرض عقوبات اقتصادية جديدة على ليبيا ، فقامت بسحب بعض ارصدتها من البنوك[٣٦] كما استمرت فى نشاطها المالى من خلال الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ، التى نجحت فى اقامة شبكة اقتصادية ومالية معقدة مع عدد من الشركات ورجال الاعمال الغربيين فى السنوات القليلة الماضية ، وفى محاولة لخلق قوة مصالح ضاغطة فى بريطانيا ، عقدت

(٢٥) الاهرام ، ١٩٩٢/٦/٧ . كذلك أعلن العقيد القذافى فى حديث للتليفزيون الفرنسى استعداد ليبيا لتسليم الأشخاص الاربعة المتهمين فى حادث الطائرة الفرنسية الى فرنسا ، واستبعد تسليم الشخصين المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية الحياة ، لندن ١٩٩٢/٢/١٥

(٢٦) حديث العقيد القذافى الى ابراهيم نافع (الجزء الثانى) ، الأهرام ، ١٩٩٢/١٢/٧ .

(٢٧) حديث وزير الخارجية الليبى ابراهيم البشارى ، الوسط ، لندن ، العدد ١٦ ، ١٩٩٢/٥/١٨ .

(٢٨) انظر حديث القذافى الوسط ، العدد ١٠ ، ١٩٩٢/٤/٦ .

(٢٩) الاهرام ، ١٩٩٢/٥/١٨ .

(٣٠) يقدم الاستاذ لطفى الخولى رؤية مقارنة لهذا الرأى ، انظر : لطفى الخولى ، هدف الثلاثى محاصرة القذافى وإسقاطه ، الوسط ، لندن ، العدد ١٢ ، ١٩٩٢/٤/٢٠ .

(٣١) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٤/٢٩ .

(٣٢) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٤/٢٩ .

(٣٣) الاهرام ، عدد ١٩٩٢/٣/٢

(٣٤) الاهرام ، عدد ١٩٩٢/٥/١٨

(٣٥) حديث الرئيس الليبى الى الوسط ، العدد ١٠ ، ١٩٩٢/٤/٦

(٣٦) الاهرام ، القاهرة ، عدد ١٩٩٢/٣/٦

ليبيا صفقة شراء حصة فى فنادق متروبول من مجموعة لونرو ، تضمنت اتفاقا يقضى بإعادة استثمار نحو ٤٥ مليون جنيه استرلينى فى مشاريع عدة تشارك فيها ليبيا[٣٧] . وبالرغم من ان هذا الموقف لم يؤد الى تغيير واضح فى سياسة بريطانيا تجاه الازمة ، الا ان الملاحظة الجديرة بالاشارة ان المصادر الامريكية نفت فكرة اللجوء الى فرض حظر على استيراد البترول الليبى ، لان هذا الحظر من شأنه الاضرار بالدول المستهلكة للنفط ، ويبقى السؤال هل يمكن لدبلوماسية البترودولار التى تتبعها ليبيا الان ان تحقق بعض الاهداف الليبية مع استمرار الازمة ؟ !

– ولتجنب الاتهامات الغربية لليبيا ، بشأن تطوير برنامجها النووى ، وصناعاتها الكيماوية ، فتحت ليبيا هذه المنشآت امام وكالة الطاقة الذرية ، وقد صرح مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بأن ليبيا تحترم التزاماتها تجاه معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بوصفها احدى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ، وذكر ان الوكالة قامت بالفحص والتفتيش على كافة المرافق النووية الليبية ، ولم تجد اى مخالفة لها علاقة ببنود هذه الاتفاقية [٣٨] واكد فى تصريح اخر ان ليبيا لا تستخدم الطاقة الذرية فى اية اغراض عسكرية[٣٩] ، وكان العقيد القذافى قد نفى اكثر من مرة امتلاك ليبيا لأية أسلحة كيماوية أو نووية[٤٠] ، كما نفت المصادر الليبية اى محاولة من جانبها لتوظيف علماء روس فى الطاقة النووية[٤١] وقد اشار روبرت جيتس رئيس المخابرات الامريكية فى شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكى بأن مصنع الرابطة الليبى قد أصبح نظيفا من المواد الكيماوية ، وأشار الى أن محاولات ليبيا لانتاج اسلحة كيماوية وبيولوجية قد فشلت[٤٢]

– كذلك لجأت الدبلوماسية الليبية الى التعامل مع بعض البنود الواردة فى قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ فأعلنت نبذها الارهاب ، وذكر بيان للخارجية الليبية ان ليبيا مستعدة لتنفيذ ما ورد فى هذا القرار بشأن نبذ الارهاب بصورة قاطعة وبجميع اشكاله وصوره مهما كان مصدره ، وذكر البيان ان ليبيا ستتخذ الاجراءات التالية تأكيدا لما أعلنته من اذانتها للعمليات الارهابية

أ – قطع علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التى تتورط فى الارهاب الدولى بكافة صوره وأشكاله

ب – اكدت انه ليست لديها معسكرات لتدريب الارهابيين ودعت لجنة من مجلس الامن الامانة العامة للامم المتحدة او اى هيئة تابعة للامم المتحدة للتحقق من ذلك

ح – عدم السماح بإستخدام اراضيها أو مواطنيها أو مؤسساتها للقيام بأعمال ارهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وتوقيع العقوبات على من يثبت تورطه فى مثل هذه الاعمال .

د – تلتزم ليبيا بإحترام الخيارت الوطنية لجميع الدول وان تبنى علاقاتها على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية

وذكر البيان ان ليبيا تنفيذا لذلك تلتزم بإتخاذ التدابير التالية :

– تستجيب ليبيا للمطالب البريطانية بشأن علاقاتها السابقة بالجيش الجمهورى الايرلندى وتدعو الى اجتماع مندوب ليبى وآخر بريطانى لبحث المسألة

– تتعهد بأن تبعد من أراضيها من يثبت تورطه فى اعمال ارهابية

– تود ان تعلم وتوافق على التعامل الكامل وبفاعلية فيما يخص التدابير الملموسة والعملية الاخرى التى تطلب منها بالتحديد لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ، فيما يخص القضاء على الارهاب الدولى بجميع اشكاله[٤٣] .

وقد رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا الاعلان الليبى ، وأشارت المتحدثة بلسان الخارجية الامريكية انها تريد دليلا عمليا وليس كلمات ، وذكرت انها فى الواقع ترى ان هناك ما يدل على ان ليبيا على استعداد لمساندة الارهاب ، أما بريطانيا فقد طالبت ليبيا بالامتثال الكامل لكل بنود قرار مجلس الامن رقم٧٣١[٤٤]

وهكذا بدا أن رد الفعل الغربى قد جاء رافضا لمحاولة ليبيا تجزئة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ، وذلك بالرغم مما احتواه بيان الخارجية الليبية من درجة واضحة من المرونة فى التعامل مع هذا القرار الذى كانت قد رفضته كليا من قبل ، كما ان الرد الليبى قد احتوى على قبول مسبق لاية ترتيبات غير معلومة حتى الان ، تطلب من ليبيا لتنفيذ هذا الشق من القرار ، وهو مدخل

---

(٣٧) تفاصيل اكثر حول هذا الموضوع الحياة لندن ، عدد ١٩٩٢/٤/١٠ ، ١٩٩٢/٤/١٩ .
(٣٨) الاهرام ١٩٩٢/٢/٤ .
(٣٩) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٦ .
(٤٠) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٧/٢٧ .
(٤١) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٧/٢٦
(٤٢) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢٧
(٤٣) الاهرام ، ١٩٩٢/٥/١٥
(٤٤) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٥/١٥

يبدو ملائما ومفتوحا لتطبيق بعض بنود قرار مجلس الامن الاخرى بمالا يمثل احراجا للقيادة الليبية

والواقع ان هناك بعض الجوانب الاخرى للازمة الليبية الغربية ، يمكن ان تساعد فى فهم وتفسير الموقفين الليبى والغربى ، ويمكن ان تكون فى ذات الوقت بمثابة المداخل المناسبة للتعامل مع الازمة من اجل التوصل الى حل لها ، أول هذه الجوانب تتعلق برؤية مفادها ان المسألة ليست مسألة تسليم متهمين بحد ذاتها ، وانما هى مسألة اعمق من هذا بكثير ، فهى تستهدف النظام الليبى نفسه وبعض رموزه ومنهم بعض معاونى العقيد القذافى نفسه ، والبعض يرى ان العقيد القذافى هو المستهدف[٤٥] هناك بعض الجوانب الاخرى المتعلقة بالمطالب الغربية الاخرى من ليبيا ، فالولايات المتحدة ترغب فى ضرورة تخلى النظام الليبى عن بعض طروحاته السياسية التى لا تتفق والرؤية الامريكية الجديدة للعالم ، كما ترى ضرورة تفكيك ما تسميه بالارهاب الدولى ، وترى ان ليبيا تمثل احدى القواعد الرئيسية لهذا الارهاب بالمفهوم الامريكى كما ان لبريطانيا بعض المطالب المتعلقة بالجيش الجمهورى الايرلندى ، وتطلب الحصول على المعلومات المتوافرة لدى ليبيا عن هذا الجيش[٤٦] ، اما فرنسا فهى ترغب فى الحد من النفوذ الليبى فى افريقيا ، حيث ان هذا النفوذ يمس المصالح الفرنسية فى افريقيا[٤٧]

هذه هى بعض الجوانب الاخرى للازمة الليبية الغربية ، ويبدو ان القيادة الليبية قد ادركت بعض هذه المطالب ، وبدأت بالفعل فى الاستجابة لها من أجل الوصول الى نقطة لقاء مع الطرف الغربى ، تقلل من حدة تشدده ، وتؤدى الى التوصل الى حل مناسب للازمة .

المبحث الثانى :

الدبلوماسية المصرية والازمة الليبية الغربية

فى هذا الجزء من الدراسة سنقدم تحليلا للتحرك الدبلوماسى المصرى فى نطاق ادارة الازمة موضحين تطور الموقف المصرى منها ، ودوائر التحرك المصرى لمعالجتها والنتائج الفعلية لهذا التحرك ، ومحددات الدور المصرى فى هذه الازمة .

مع ظهور الازمة تعددت تصريحات المسئولين المصريين حول الدور الذى يمكن أن تقوم به مصر فى نطاق التقريب بين وجهات النظر الليبية والغربية بصدد هذه الازمة ، وحدث نوع من التنسيق بين مصر وليبيا فى ادارة الازمة ، الامر الذى يمكن ان يكون احد العوامل المفسرة للسلوك الليبى الذى اتسم بالمرونة فى ادارة الازمة .

وقد أيدت الفعاليات السياسية المصرية الرسمية وشبه الرسمية والشعبية على كافة مستوياتها الموقف الليبى الذى اتسم بالمرونة ، وقد طرح العديد من الافكار التى يمكن من خلالها علاج هذه الازمة ، بالاسلوب السلمى ، واستنادا الى أحكام القانون الدولى ، بإعتبار ان هذه المشكلة مشكلة قانونية ، فى الاساس ، ومن ثم يمكن التوصل الى حل بشأنها استنادا الى قواعد وأحكام القانون الدولى

ولقد بدا واضحا ان الدبلوماسية المصرية قد سعت الى تطويق الازمة ، وذلك من خلال حصرها فى النطاق القانونى ، وبحيث لا تصل الى مستوى الازمة السياسية بين ليبيا والغرب ، ويمكن أن نفهم معظم الافكار الليبية التى طرحت فى البداية والجهود المصرية ايضا فى هذا النطاق ، نطاق السعى الى تطويق الازمة ، ولكن مع استمرار تصعيد الغرب لهذه الازمة وتحويلها الى ازمة سياسية من عرضها على مجلس الامن واصدار القرار ٧٣١ الذى يستند الى أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وما يعنيه من امكانية فرض عقوبات على ليبيا تصل الى حد استخدام القوة لاجبارها على تنفيذ هذا القرار ، تغير الهدف المصرى ، واصبح يدور فى نطاق العمل من أجل الحد من تصعيد الازمة ، والتركيز على تجنب استخدام القوة ضد ليبيا من قبل الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم تركز الجهد المصرى على اقناع الطرف الغربى ، بالتخلى عن استخدام البديل العسكرى تجاه ليبيا[٤٨] فى تصريح للرئيس مبارك اشار الى موقف مصر الواضح لتسوية هذه الازمة عن طريق الحوار والتفاهم مع كافة الاطراف ، مؤكدا ان مصر تنبذ كافة اشكال الارهاب ، كما انها لا توافق على استخدام القوة لحل المشكلات بين الدول ، وأوضح ان مصر تبذل جهودها المكثفة ليكون الحوار والتفاهم ، وحل المشكلة بالطرق السلمية بديلا عن المواجهة ومخاطرها ، وبما يتفق واحترام كافة الاطراف للشرعية الدولية[٤٩] .

وقد اكد وزير الخارجية المصرى ، السيد عمرو موسى ، معارضة مصر للقيام باى عمل عسكرى ضد ليبيا مؤكدا ان مصر يهمها فى المقام الاول الشعب الليبى

---

(٤٥) انظر تصريحات احد المسئولين الامريكيين الاهرام . ١٩٩٢/٥/٢٩

(٤٦) انظر فى هذا العدد اللواء احمد عبدالحليم . لماذا تحارب امريكا ليبيا . الوسط . لندن . العدد ٧ . ١٩٩٢/٣/١٦
عبدالكريم أبوالنصر . القذافى يواجه العاصفة . الوسط . لندن . العدد ١٠ . ١٩٩٢/٤/٦

(٤٧) احمد الصاوى . الأبعاد غير المعلنة للحملة الغربية ضد الجماهيرية . السياسة الليبية فى افريقيا نموذجا . مستقبل العالم الاسلامى . مالطة . مركز دراسات العالم الاسلامى . العدد ٦ . ربيع ١٩٩٢ . ص ١٢٩ ص ١٦٢

(٤٨) حول دور مصر فى هذا المجال انظر خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال . الأهرام ١٩٩٢/٥/١

(٤٩) الحياة . لندن . ١٩٩٢/٣/١٣ .

واستقرار ليبيا ، ويهمها ايضا تطبيق الشرعية الدولية(ع٥٠٢) . ومع استمرارالطرف الغربى فى التصعيد وظهور اتجاه لفرض عقوبات على ليبيا ، اتجه الجهد الدبلوماسى المصرى فى محاولة لتأجيل صدور قرار بفرض هذه العقوبات بقدر الامكان ، حتى تتاح الفرصة الكافية للحوار مع القيادة الليبية من أجل التوصل الى حل فى نفس الوقت بذلت جهدا هاما من اجل التخفيف من حدة العقوبات فى حالة صدور قرار فى هذا الشأن ، وهو ماحدث بصدور القرار ٧٤٨ ، وقد استندت فى هذا الجهد الى الأضرار الاقتصادية الجسيمة التى ستحلق بها فى حالة فرض عقوبات شديدة على ليبيا والى وجود تيار شعبى قوى يتعاطف مع ليبيا ، وترتبط مصالحه وعلاقاته بليبيا ، وقد قال الرئيس مبارك فى هذا الشأن : « اننى اعتقد ان شعبنا لن يرضى بالعقوبات شديدة القسوة ضد ليبيا ، وبصفة خاصة الدول المجاورة ، التى ستتأثر باى حظر يفرض على ليبيا(٥١) .

وبعد صدور القرار ٧٤٨ اتجهت الدبلوماسية المصرية الى تهدئة الاجواء المحيطة بالازمة ، من أجل تجنب فرض عقوبات جديدة على ليبيا ، مع مواصلة الجهود للتوصل الى حل للازمة ، وقد اكد الرئيس مبارك ان مصر ستواصل جهودها من أجل التوصل الى حل للازمة فى اطار قرار مجلس الامن وجامعة الدول العربية والشرعية الدولية(٥٢) ، وفى نفس الوقت اكد مصدر مصرى ان مصر تحترم الشرعية الدولية ، وفى الوقت نفسه فان هناك علاقات وثيقة بين الشعبين المصرى والليبى ، وحركة مستمرة بينهما لايمكن منعها ، واكد على ان الحدود بين البلدين ستظل مفتوحة(٥٣) .

وقد استمرت الجهود الدبلوماسية فى هذا المجال ومن الواضح حتى لحظة اعداد هذه الدراسة ، ان هذا الجهد يهدف الى تأجيل اتخاذ اية قرارات جديدة بفرض عقوبات على ليبيا ، وتجنب حدوث مواجهة ، ليبية غربية ، بقدر الامكان ، والسعى الى تخفيف حدة التوتر بين الجانبين ، من اجل ايجاد مخرج لهذه الازمة يرضى كافة الاطراف ، والواقع ان عامل الوقت يعد عاملا هاما فى التحرك الدبلوماسى المصرى ، الآن ، وهو ماعبر عنه الرئيس مبارك فى خطاب عيد العمال الاخير(٥٤) .

دوائر التحرك الدبلوماسى المصرى :

تعددت دوائر التحرك الدبلوماسى المصرى ، من أجل التوصل الى حل للازمة الليبية الغربية ، ويمكن ان نميز بين الدوائر التالية لاغراض الدراسة ، مع تسليمنا بأنها دوائر متشابكة ، وذلك على النحو التالى :

اولا ـ الدائرة الدولية :

كان التحرك الدبلوماسى المصرى فى نطاق هذه الدائرة على مستويين ، مستوى الاتصالات الثنائية مع الاطراف الغربية ، ومستوى العمل من خلال الامم المتحدة ، على صعيد الاتصالات الثنائية مع الاطراف الغربية ، كانت اتصالات مكثفة بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الامريكى جورج بوش ، وكذلك اتصالات مكثفة مع الرئيس الفرنسى فرانسو ميتران ، الذى التقى به الرئيس مبارك فى باريس فى فبراير ١٩٩٢ ، واشتملت المحادثات على محاولة التقريب بين وجهات النظر الغربية والليبية بشأن الازمة(٥٥) . كذلك تعددت اللقاءات المصرية البريطانية ، التى تناولت هذا الموضوع ، وكان اخرها زيارة وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد للقاهرة فى مايو ١٩٩٢ (٥٦) ويبدو ان الهدف المصرى من هذه الاتصالات كان يتمحور حول مايلى :

أ ـ اقناع الاطراف الغربية بعدم استخدام الخيار العسكرى ضد ليبيا .

ب ـ اتاحة مهلة من الوقت تكفى للتوصل الى اسلوب لتطبيق قرار مجلس الامن الدولى رقم ٧٣١ ، بما يحقق تطبيق الشرعية الدولية ، ويحافظ فى نفس الوقت على السيادة الليبية

ج ـ التخفيف من حدة العقوبات المفروضة على ليبيا ، وتجنب فرض عقوبات جديدة لاكبر فترة ممكنة .

ويبدو ان الدبلوماسية المصرية قد نجحت فى تحقيق بعض عناصر من هذه الاهداف ، وان لم تستطع تحقيق اى منها بالكامل ، فقد نجحت فى اقناع الاطراف الغربية فى التخلى عن الخيار العسكرى ولو مؤقتا . كما انها نجحت فى التخفيف من حدة العقوبات المفروضة على ليبيا ، وتأجيل فرض عقوبات جديدة ، لفترة محدودة من الزمن ، غير انها لم تتوصل بعد الى اسلوب لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ، بما يحقق التوازن المنشود بين أطراف الازمة وان كانت قد نجحت فى تخفيف حدة التوتر ، وتهدئة الاجواء المحيطة بالازمة الى حد ما . على مستوى الامم المتحدة ، استهدف التحرك المصرى اقناع اعضاء مجلس الامن ، بالآثار الاقتصادية السلبية

(٥٠) الاهرام ، ١٩٩٢/٣/١٣
(٥١) الاهرام ، ١٩٩٢/٣/١٩
(٥٢) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٤/٣
(٥٣) الحياة ، لندن ، ٣/ ٤/ ١٩٩٢
(٥٤) الاهرام ، ١٩٩٢/٥/١
(٥٥) الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢٧
(٥٦) الاهرام ، /١٩٩٢/٥

الناجمة عن فرض عقوبات على ليبيا بالنسبة لمصر ، كذلك اتجهت الى السعى نحو تعديل محتوى هذه العقوبات ، وقد نجحت فى تحقيق بعض عناصر هذين الهدفين بدرجة ملحوظة ، كما انها نجحت حتى الآن فى اقناع الاطراف الغربية بضرورة التروى ، وعدم التسرع فى فرض عقوبات جديدة على ليبيا .

ثانيا ـ الدائرة العربية :

كان التحرك المصرى فى نطاق الدائرة العربية ، على مستويات ثلاثة ، مستوى الاتصالات الثنائية مع القادة العرب ، مستوى جامعة الدول العربية ، مستوى الدبلوماسية الشعبية . على مستوى اللقاءات الثنائية ، تعدد اللقاءات والاتصالات المصرية الليبية بين الرئيس مبارك والرئيس الليبى معمر القذافى ، كما تعددت اللقاءا بين المسئولين المصريين والليبيين من اجل التوصل الى اسلوب لمعالجة الازمة ، ويبدو ان التحرك المصرى تجاه ليبيا ، كان يستهدف مايلى :

أ ـ اقناع القيادة الليبية بضبط النفس وعدم التسرع والانفعال فى التعامل مع الازمة .

ب ـ اقناع القيادة الليبية بضرورة ابداء استعدادها لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ او على الاقل بعض بنوده ، بصورة واضحة ، حتى يمكن اقناع الاطراف الغربية باعادة النظر فى اسلوبها المتشدد فى التعامل مع ليبيا .

ج ـ تقديم العون الفنى فى ادارة الأزمة ، بما يحقق اكبر قدر ممكن من المصالح الليبية ، فى ظل المعطيات الدولية القائمة .

ويمكن القول بان التحرك المصرى قد نجح بصورة واضحة فى تحقيق هذه الاهداف ، ومايؤكد ذلك المرونة الواضحة التى ابدتها ليبيا حتى الان فى ادارتها للازمة ، وكذلك قرار الخارجية الليبية الاخير فيما يتعلق بتنفيذ الشق المتعلق بنبذ الارهاب فى قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ .

وفى نطاق اللقاءات الثنائية المصرية العربية للتوصل الى حل لهذه الازمة كانت لقاءات الرئيس مبارك بالرئيس التونسى زين العابدين بن على ، والملك الحسن الثانى ملك المغرب ، من اجل تنسيق الجهود العربية لاقناع الاطراف الغربية بالتخفيف من حدة تشددها ، كذلك يبدو ان القاهرة ، رأت امكانية ان توظف مثلث القاهرة الرياض دمشق ، فى التعامل مع هذه الازمة ، من اجل زيادة فعالية التأثير على الاطراف الغربية ، وكان الهدف من التحرك على هذا المستوى مايلى :

أ ـ محاولة التنسيق بين الجهود العربية فى نطاق الاتصال بالاطراف الغربية .

ب ـ اقناع المملكة العربية السعودية بضرورة المشاركة فى التأثير على القيادة الامريكية بصفة خاصة

ج ـ اقناع الاطراف المغاربية بان مصر لاتريد الانفراد بالجهود الخاصة بحل هذه الازمة ، وذلك نظرا لحساسية بعض هذه الاطراف من التحرك المصرى تجاه ليبيا .

ولايمكن للباحث فى ظل المعلومات القليلة المتاحة حول نتائج هذا التحرك المصرى ، على هذا المستوى ان يقدم رؤية واضحة لهذه النتائج ، خاصة وان الاطراف الغربية ، لاتزال فى موقع التشدد حتى لحظة اعداد هذه الدراسة(٥٧) .

المستوى الثانى للتحرك الدبلوماسى المصرى فى نطاق الدائرة العربية ، كان من خلال الجامعة العربية ، وقد استهدف ، خلق موقف عربى موحد تجاه هذه الازمة ، يؤيد فى مجمله ليبيا ويلتزم فى نفس الوقت بقواعد الشرعية الدولية .

وقد واجهت التحرك الدبلوماسى المصرى صعوبات حقيقية لتحقيق هذا الهدف ، خاصة وانه يتم فى ظل مناخ عربى غير موات ، وفى اطار حالة من التفكك العربى والضعف العربى لم يسبق لها مثيل ، بفعل تداعيات حرب الخليج الثانية ، هذا بالاضافة الى ان الموقف الليبى من ازمة وحرب الخليج ، يبدو انه لم يكن مقبولا من جانب بعض الاطراف الخليجية ، كما ان العلاقات الليبية بالعديد من الاقطار العربية ، لم تكن على المستوى المطلوب قبل تفجر هذه الازمة ، وبالرغم من هذه الصعوبات ، فقد نجحت المساعى المصرية فى نطاق الجامعة العربية فى اصدار قرار بتأييد الموقف الليبى ، فى ديسمبر ١٩٩١ ، ودعوة اطراف الازمة الى التوصل الى حل سلمى لها ، ومع ازدياد التصعيد الغربى ، ازدادت المؤثرات والعوامل السلبية على المواقف العربية ، وبدلا من الاستمرار فى الدفع نحو موقف عربى موحد وصلب لتأييد ليبيا ، اتجهت بعض الاطراف العربية فى محاولة للتحلل من التزاماتها القومية ، فى هذه الازمة ، ولمواجهة هذه الحالة ، اتجهت الدبلوماسية المصرية الى اقناع الاطراف العربية الأخرى ، بالتوصل الى قرار وسط فى اجتماع مجلس الجامعة الاخير يستجيب لبعض المطالب الليبية ، وان كان لايحققها بالكامل ، وتم الاتفاق على تشكيل اللجنة السباعية العربية ، برئاسة الامين العام للجامعة العربية ، وبمشاركة مصر ودول مجلس التعاون المغاربى وسوريا ، ويلاحظ عدم مشاركة دول الخليج فى هذه اللجنة .

وقد واصلت مصر جهودها من خلال هذه اللجنة ، ولم يتم تحقيق نتائج واضحة لجهود هذه اللجنة ، حتى الآن ،

---

(٥٧) هناك انباء ترددت عن جهود سعودية تبذل لاقناع الغرب بالتخفيف من درجة تشدده انظر فى ذلك الشروق ، الشارقة ، دولة الامارات العربية ، العدد ٨ ، ١٩٩٢/٥/٢٨ ، ص ٧ .

وان كان وجودها فى حد ذاته ، ذا دلالة رمزية على وجود جهد عربى ، وموقف عربى تجاه هذه الأزمة ، فى زمن عربى ردىء .

المستوى الثالث للتحرك الدبلوماسى المصرى ، هو مستوى الدبلوماسية الشعبية ، فقد شاركت مصر بوفود من مختلف الهيئات والنقابات والاحزاب ، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى كافة المؤتمرات والندوات التى عقدت فى ليبيا فى خلال الفترة الماضية ، وعبرت الوفود المصرية عن دعمها وتأييدها للشعب الليبى فى هذه الازمة ، وهو امر ذو قيمة معنوية فى ظرف كهذا بالنسبة لليبيا ، وان كان قد افتقد حتى الآن الى الآليات الفعلية التى يمكن ان تترجم مثل هذا التأييد المعنوى الى فعل مؤثر عا ارض الواقع .

محددات التحرك الدبلوماسى المصرى :

ونقصد بها مجموعة العوامل التى تؤثر من خلال تفاعلها على فعالية التحرك الدبلوماسى المصرى لعلاج الأزمة الليبية الغربية ، ويمكن ان نصنف هذه المحددات طبقا لمصادرها على النحو التالى

اولا : مجموعة المحددات الدولية :

وتشمل حالة النظام الدولى القائم الآن ، والذى يتسم بالهيمنة الغربية شبه الكاملة ، يعزز من هذه الهيمنة ان الغرب يعيش نشوة النصر ، ويرغب فى اعادة صياغة العالم من جديد ، بما يضمن استمرار موقعه المتميز ، وفى حالة كهذه فان الطرف القوى يدير أى ازمة وفقا لمعادلة صفرية ، تسعى الى تحقيق كل الاهداف على حساب الطرف الضعيف ، واستنادا الى انه بامكانه تحقيق هذه الاهداف بالقوة بالفعل اذا لزم الامر .

وهذا هو مايفسر حالة التشدد الغربى فى الازمة الليبية ، ويفسر ايضا السعى المصرى الدائم لاستخدام عامل الوقت ، فى ادارة هذه الازمة ، والتخفيف من حدة التوتر بين طرفيها ، حتى تنخفض درجة نشوة النصر الغربى ، ويستعيد العقل مكانته على حساب عاطفة نشوة الانتصار .

وتشمل هذه المجموعة من المحددات كذلك عناصر اخرى ، منها ان الولايات المتحدة بصفة خاصة لاترغب فى قيام مصر بدور عربى فاعل ومؤثر ، وهو احدى القواعد الحاكمة للسياسة الامريكية فى المنطقة منذ كيسنجر وحتى الآن ، ربما لانها ترى فى هذا الدور مايمس مصالحها الحيوية فى المنطقة .

عامل آخر فى هذا المجال يتعلق بمحدودية الدور الذى يمكن ان تقوم به أية قوة اقليمى فى نطاقها الاقليمى ، فى ظل حالة النظام الدولى القائم الآن ، وهو مايدركه صانع القرار المصرى تماما وبوضوح(٥٨) .

واخيرا يأتى ضمن هذه المجموعة من المحددات ، ارتباط مصر بعلاقات مصالح واسعة ومتشابكة على الاقل .

ثانيا : مجموعة المحددات العربية :

وتشمل الاختراق الغربى الواضح للعالم العربى ، وحالة التفكك والضعف العربى الراهنة ، والتى لم يسبق لها مثيل ، ويصاحب ذلك ويزيد من جوانبه السلبية على المستوى العربى ، عاملان الاول اهتزاز الايمان بالهوية العربية ، والرغبة فى الانتقام من جانب بعض العرب من البعض الأخر ، فى ظل حالة كهذه يصعب التوصل الى موقف عربى موحد ، بصدد اى مسألة ، ومن ثم فان عنصر القوة العربية مفتقد بالنسبة للتحرك الدبلوماسى المصرى ، تجاه هذه الازمة ، بل يمكن القول بان الدبلوماسية المصرية تجد نفسها فى موقف لاتحسد عليه على المستوى العربى ، اضف الى هذا ان بعض الاقطار العربية قد لاترغب فى نجاح مصر فى الانفراد بحل الازمة ، او لاترغب فى القيام بدور فاعل ومؤثر على المستوى العربى ، ويترتب على هذا ان بعض الاقطار العربية قد تحجم عن تقديم ما يمكن ان تقدمه لدعم التحرك المصرى ، ويتشابك مع هذا العامل ، محدد اخر وهو النظرة السلبية للنظام الليبى ، من جانب بعض الاقطار العربية ، فقد يكون هذا النظام ليس بالنظام الذى يستحق الدفاع عنه ، بل من الافضل اسقاطه ، وذلك من وجهة نظر بعض هذه الاقطار .

ثالثا - مجموعة المحددات المصرية :

ويشمل عدة محددات منها محدودية حجم المصالح المصرية فى ليبيا مقارنة بالمصالح المصرية مع الغرب ، فمهما ذكر عن حجم العمالة المصرية فى ليبيا ، ومهما كان حجم المشروعات المشتركة المزمع تنفيذها بين البلدين ، فانها تأتى محدودة مقارنة بحجم المصالح المصرية مع الغرب يكفى ان نشير الى ان حجم الاستثمارات الليبية فى مصر لايتجاوز ٤٦٠ مليون دولار ، بينما تحصل مصر على عون امريكى سنوى يصل الى ٢,٢ مليار دولار ، عامل اخر يتمثل فى درجة من درجات التشكك فى امكانية استمرار الدفء فى العلاقات المصرية الليبية ، وذلك بحكم الخبرة السابقة فى هذا المجال ، ويدعم من هذه الدرجة ، رغبة صانع القرار المصرى فى تجنب التورط فى اية مواقف غير محسوبة بدقة ، خاصة بعدما حدث فى ازمة الخليج الثانية من جانب الرئيس العراقى صدام حسين ، واخيرا يعتمد التحرك الدبلوماسى المصرى ، على عنصر القوة المعنوى ، دون وجود القدر الكافى من عنصر القوة المادى القادر على احداث التأثير الفعال والملموس فى ظل هذه المجموعات الثلاث من المحددات ، يمكن

---

(٥٨) عبر الرئيس مبارك عن ذلك بوضوح فى خطابه بعيد العمال ، الاهرام ١٩٩٢/٥/١

ان تقيم التحرك الدبلوماسى المصرى بصدد الازمة الليبية الغربية، ودرجة فعاليته، والباحث يرى ان ماتحقق من نتائج حتى الان لهذا التحرك، وفى ظل هذه المحددات الحاكمة والمتفاعلة، يعد انجازا هاما، وذلك بالرغم من محدودية تاثيره على جوانب هذه الازمة، وذلك استنادا الى محدودية عناصر القوة المتاحة لهذا التحرك، مقارنة بحجم القوة اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة فى هذا الصدد.

المبحث الثالث:

تاثير هذه الازمة على مستقبل العلاقات المصرية الليبية:

بدأت الازمة الليبية الغربية فى وقت ازدادت فيه التفاعلات الايجابية بين مصر وليبيا، خاصة بعد قرار ازالة الحدود بين البلدين وتسهيل انتقال المواطنين بين البلدين دون قيود فى صيف ١٩٩١، وقد اعقب هذا توقيع عشر اتفاقيات تنظم كافة اوجه التعاون بين البلدين، وفى ظل هذه التفاعلات الايجابية على المستوى الرسمى، بدأت التفاعلات على المستوى الشعبى بصورة فاقت كل التوقعات، اذ وصل ما يزيد على مليون مصرى الى ليبيا، وازدادت على الجانب الاخر اعداد الليبيين القادمين الى مصر، سواء للتجارة او للسياحة او للعلاج او لزيارة اهلهم وذويهم فى مصر، ولقد واجهت العلاقات المصرية الليبية الوليدة ازمة ابان ازمة الخليج الثانية، اذ حدث خلاف فى وجهات النظر بين مصر وليبيا بصدد بعض الامور[٥٩] وقد تم احتواء هذه الازمة وتجاوزها بهدوء غير معهود فى سياق العلاقات العربية العربية، وذلك إستنادا الى حق كل طرف فى تبنى المواقف التى يراها ملائمة، وان الخلاف فى المواقف امر مكفول، دون ان يؤدى الى افساد الجوانب الأخرى التى تحظى باتفاق الطرفين، وتحقق مصالحها المشتركة.

ويلاحظ انه مع بدء ظهور ازمة لوكربى وفى ظل تطوراتها المختلفة، حدث نوع من التنسيق المصرى الليبى فى ادارة الازمة، وبذلت جهود دبلوماسية واضحة من أجل التوصل الى حل لها، كذلك كان التاييد المصرى للموقف الليبى واضحا خاصة على المستوى الشعبى، الامر الذى اوجد تيارا من الرأى العام المصرى الضاغط على الحكومة المصرية من اجل بذل اقصى الجهود الممكنة لمساعدة ليبيا فى هذه الازمة، ومن الملاحظات الجديرة بالاشارة انه فى ظل هذه الازمة لم تتوقف الجهود المصرية الليبية فى نطاق التعاون فى المجالات المختلفة، فقد شهدت القاهرة لقاءات بين وزيرى البترول فى البلدين فى فبراير ١٩٩٢، لبحث التعاون فى المجالات البترولية، كما تم تاسيس شركة للتجارة والاستثمار بين مصر وليبيا براس مال ٥٠ مليون جنيه مصرى، كذلك انعقدت اللجنة المصرية الليبية فى السادس والعشرين من فبراير ١٩٩٢، وقد ناقشت تقريرا عن موقف الاتفاقات التى وقعت فى اغسطس ١٩٩١ والانجازات التى تحققت فى سياق هذه الاتفاقات وتم توقيع اتفاقية لربط الساحل الشمالى الغربى بليبيا كهربيا، وتبلغ تكلفة المشروع تسعة ملايين دينار ليبى تدفعها الحكومة الليبية[٦٠].

كما تم الاتفاق على انشاء شركة مصرية ليبية مشتركة لتسويق المنتجات البترولية الليبية بالساحل الغربى[٦١].

كما ناقشت اللجنة المصرية الليبية الاجراءات التى تم اتخاذها لتوطين مليون مصرى فى ليبيا[٦٢]، وشهدت الفترة الأخيرة ازدياد حجم الاعمال التى تم اسنادها الى الشركات المصرية فى ليبيا[٦٣] كما شهدت الفترة الحالية اتخاذ بعض الاجراءات الادارية الخاصة بتنظيم انتقال العمالة المصرية الى ليبيا، وتنظيم التجارة خاصة فى منطقة السلوم، كما تقرر الغاء جميع التوكيلات للسيارات التى تحمل ارقام الجماهيرية الليبية بمصر، وعدم دخولها الا بصحبة مالكها الاصلى الليبى، وعدم تجديد الترخيص بالسماح لها بالمرور فى مصر الا لمالكها الاصلى[٦٤]، وقد وجهت العديد من الانتقادات الى هذا الاجراء الأخير الا ان المصادر الرسمية اوضحت ان العامل الاساسى فى هذا الاجراء، هو ازدياد عدد السيارات المهربة الى مصر عن طريق ليبيا فى الفترة الاخيرة[٦٥].

وقد تناقلت وسائل الاعلام بعض الاخبار عن سوء المعاملة التى يلقاها المصريون فى ليبيا فى خلال الفترة الاخيرة[٦٦]، وان كان تقرير السفير المصرى فى طرابلس، قد اوضح حقيقة حجم هذه الاخبار[٦٧] وكان التقييم المصرى لهذه المسألة، ان تدخل فى نطاق الحوادث والخلافات العادية التى تحدث بين الافراد فى أغلب المجتمعات.

يتضح من هذا العرض ان الازمة الليبية الغربية، قد

---

(٥٩) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر ص ١١، ١٩٩٢، ص ٤٣٦.

(٦٠) الاهرام، ١٩٩٢/٢/٢٧.

(٦١) الاخبار، القاهرة، ١٩٩٢/٢/٢٦.

(٦٢) الاهرام، ١٩٩٢/٣/٢.

(٦٣) الحياة، لندن، ١٩٩٢/٤/٥.

(٦٤) الاهرام، ١٩٩٢/٢/٢١.

(٦٥) مصر الفتاة، القاهرة، ١٩٩٢/٣/٣٠.

(٦٦) الحياة، لندن، ١٩٩٢/٤/٢١.

(٦٧) الاهرام، ١٩٩٢/٥/٤.

زادت من عمق التفاعلات السياسية الليبية المصرية ، وكان تأثيرها السلبى على التفاعلات الأخرى للعلاقات المصرية الليبية محدودا ، بل ويمكن القول بانها زادت من حجم العلاقات التجارية بين البلدين ، اضافة الى ازدياد اهمية مصر بالنسبة لليبيا فى المرحلة الحالية ، وفى المستقبل القريب ، بوصف مصر تمثل فى ظل العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا ، منفذ الاتصال بالعالم الخارجى .

ولكن يظل السؤال عن مستقبل هذه العلاقات خاصة فى مرحلة ما بعد الازمة ؟

وقبل أن نعرض لبعض سيناريوهات مستقبل هذه العلاقات يتعين ان نقدم الملاحظات التالية والتى نرى انها قد تفيد فى بلورة سياسة مصرية تجاه ليبيا فى مرحلة ما بعد الازمة .

واهم هذه الملاحظات ما يلى :

اولا : منذ حصول ليبيا على استقلالها وحتى الان كانت فترات التعاون والتنسيق المصرى الليبى على المستوى الرسمى محدودة مقارنة بفترات الصراع ، ومن ثم فخبرة العلاقات المصرية الليبية ، هى خبرة صراعية ، الامر الذى يمثل بيئة مناسبة لنمو امكانات التشكك فى تطوير هذه العلاقات .

ثانيا : لم يول صانع القرار المصرى منذ الفترة الناصرية وحتى مطلع التسعينيات ، الاهتمام الذى يتناسب واهمية ليبيا بالنسبة لمصر ، بوصفها تقع على الحدود الغربية المصرية ، الامر الذى يجعلها تمثل عمقا استراتيجيا بالنسبة لمصر من جهة الغرب ، وبوصفها دولة بترولية ذات فوائض مالية كبيرة ، وذات كثافة سكانية محدودة ، وتتوافر لديهاامكانات واسعة يمكن من خلالها تحقيق المصالح المشتركة من خلال التعاون والتكامل بين البلدين .

ثالثا : بالرغم من ان طابع العلاقات المصرية الليبية كان على المستوى الرسمى صراعيا الا ان المستوى الشعبى لهذه التفاعلات كان يقوم على التعاون والتفاعل ، بحكم علاقات القرابة والمصاهرة التى تربط بين المصريين والليبيين ، بالاضافة الى العلاقات التجارية والمصالح المتبادلة بين المواطنين .

رابعا : مع وصول العقيد القذافى الى الحكم عام ١٩٦٩ ، بدأ الاهتمام الليبى واضحا بالعلاقة مع مصر ، وقد كان الفشل الليبى فى تحقيق اى تقدم مناسب مع مصر فى هذا المجال ، يدفعه نحو المغرب العربى او نحو افريقيا جنوب الصحراء ، الا ان الاهتمام بمصر كان دائما فى مرتبة متقدمة فى سلم اولويات العقيد القذافى ، وقد عبر احد المعلقين العرب عن هذه الحقيقة مؤخرا بالقول : بان العقيد القذافى بعد فرض قرار الحظر الجوى على ليبيا ، قرر ان تكون بداية حركته تجاه الشرق بدلا من ان يبدأ بلقاء حلفائه فى الاتحاد المغاربى[٦٨] ، ان هذا يثير التساؤل حول مدى تأثير استمرار العقيد القذافى فى الحكم على مستقبل هذه العلاقات المصرية الليبية ، خاصة فى ظل وجود عناصر ليبية وعربية ودولية قد تتضرر من نمو هذه العلاقات .

خامسا : ان هناك قصورا واضحا فى الفهم المصرى لظروف وخصائص المجتمع الليبى ، فهناك اختلاف واضح فى التركيبة الليبية الاجتماعية التى تقوم على اساس قبلى له قواعده وتوازناته الخاصة ، وتقاليده[٦٩] مقارنة بالمجتمع المصرى ، وهو ما يعنى ضرورة القيام بالدراسات العلمية لفهم خصائص هذا المجتمع ، وتحديد الوسائل والاساليب الخاصة بأسلوب التعامل الملائم مع هذا المجتمع .

سادسا : فى ظل التطورات الجديدة التى يشهدها المجتمع الدولى ، والتى تتطلب اعادة صياغة التحالفات السياسية الدولية والاقليمية ، من الممكن ان تكون العلاقات الليبية المصرية ، ذات أهمية خاصة بالنسبة لمصر ، فالاتجاه العام للتحالفات الجديدة للقوى الاقليمية الفاعلة تقوم على اساس البدء من نقطة الجوار الجغرافى ، النموذج الايرانى والنموذج التركى ايضا فى هذه المرحلة نموذجان واضحان فى هذا الشأن ، فلماذا لا تمثل نقطة الجوار الجغرافى نقطة البداية للتحالفات المصرية فى المرحلة القادمة ، بوصف مصر احدى القوى الاقليمية الهامة فى المنطقة ، وربما تكون السودان وليبيا نقطة ملائمة لمصر ، فى هذه المرحلة ، وتزداد اهمية او ضرورة التحالف المصرى الليبى السودان اذا ما علمنا بحجم الامكانات المتعلقة بالقوة المادية او الاستراتيجية التى يمكن تعبئتها فى نطاق هذا التحالف ، وفى هذا الاطار ، يمكن القول بأن تحقيق الهدف المصرى ، فى القيام بدور فى منطقة الخليج وهو ما تعارضه ايران ، يمكن أن يبدأ من خلال التحالف مع ليبيا ، حيث يتيح هذا التحالف امكانية مناسبة لمصر للضغط على ايران من خلال منظمة الاوبيك .

هذه بعض الملاحظات التى اردنا أن نبدأ بتقديمها قبل عرض بعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات المصرية الليبية .

---

(٦٨) محمد الاشهب ، ارتباك الدبلوماسية الليبية نشاز فى الايقاع المغاربى ، الحياة ، لندن ١٩٩٢/٤/٢٢ .

(٦٩) انظر فى هذا المجال : خليفة محمد التليسى ، معجم سكان ليبيا ، طرابلس ، دار الريان ، الجماهيرية الليبية ، ١٩٩١ .

العلاقات المصرية الليبية : سيناريوهات المستقبل :

في المدى القصير يمكن تصور السيناريوهات التالية وفقا لاسلوب انهاء الازمة الليبية الغربية .

السيناريو الاول : في هذا الاطار ، يقوم على اساس اتجاه الغرب الى فرض عقوبات جديدة على ليبيا في هذه الحالة سيزداد الموقف المصرى حرجا ، في نفس الوقت الذى ستزداد فيه حاجة ليبيا للمساعدة المصرية ، ومن ثم فتتوقف هذه العلاقات ، على مدى ما يمكن ان تقدمه مصر لليبيا في خلال هذه المرحلة ، من مساعدات ، قد يشكل بعضها خرقا لقرارات العقوبات ، وهو ما من شأنه ان يضع مصر في موقف صعب تجاه حلفائها الغربيين .

السيناريو الثانى : ويقوم على اساس اتجاه الازمة نحو المواجهة بين ليبيا والغرب ، وفي هذه الحالة ، سيكون الموقف المصرى اكثر حرجا ، حيث ستحكم هذا الموقف اعتبارات متناقضة ، قد لا يمكن التوصل الى صياغة توفيقية فيما بينها ، كما انه في هذه الحالة ستزداد قوة الجناح الليبي المعارض للقذافي ولتطوير العلاقات المصرية الليبية ، باعتبار ان هذه العلاقات لم تحقق اية مصالح استراتيجية لليبيا في لحظة المواجهة ، كما ان احتمالات سقوط نظام القذافي في هذه الحالة ستكون واردة ، ومرحلة ما بعد القذافي تحمل الاحتمالات التالية بالنسبة للنظام السياسى الليبى ، تولى المعارضة الليبية الحكم وعناصر المعارضة الليبية في مجملها ذات رؤية تقوم على أساس ان ليبيا لليبيين ، ومن ثم فهى ذات توجهات عربية محدودة ، او تولى بعض رفاق القذافي الحكم ، ومعظمهم باستثناء ابو بكر يونس ذو الاصول العائلية المصرية ، غير متحمس للعلاقات المصرية الليبية ، او عودة الاسرة السنوسية الى الحكم مرة اخرى في ليبيا . وفي هذه الحالة يمكن تصور نظام ليبى يقترب من الانظمة العربية في الخليج ، الاحتمال الاخير في هذا الاطار يدور حول سيطرة عناصر من الاصولية الاسلامية على الحكم في ليبيا ، وفي هذه الحالة يمكن ان نتصور تحالفا ليبيا ايرانيا ، وهو امر له دلالات أمنية خطيرة بالنسبة لمصر ، ويلاحظ انه في ظل حدوث المواجهة بين ليبيا والغرب ، فان القناعة الليبية ايا كان القائم على السلطة ستتغير ، بخصوص درجة الاقتناع بالاتجاه العربى لليبيا نظرا لمحدودية الدعم العربى لليبيا في حالة المواجهة مع الغرب .

السيناريو الثالث : يقوم على نجاح مصر في التوصل الى حل سلمى للازمة بمشاركة بعض الاطراف العربية الفاعلة كالسعودية ، وسوريا ، في هذه الحالة ستزداد قوة الرئيس القذافي وتتأكد اطروحاته بصدد اهمية العلاقات المصرية بالنسبة لليبيا ، ومن الممكن في هذه الحالة تصور مراحل جديدة لتطور هذه العلاقات ، تضم بالاضافة الى مصر وليبيا السودان ، وقد تصل الى درجة من درجات الكونفدرالية .

ومن خلال هذا العرض يمكن القول بان المصالح المصرية تتطلب استمرار الجهد الدبلوماسى المصرى من اجل تحقيق الاهداف التالية :

أ ـ تجنب حدوث مواجهة بين ليبيا والغرب ، وهذا الهدف يعد احد الاهداف الهامة بالنسبة لمصر ، سواء على مستوى العلاقات المصرية الليبية أو على مستوى الدور العربى لمصر في المستقبل .

ب ـ السعى الى تجنب فرض عقوبات جديدة على ليبيا ، او التخفيف من حدتها اذا ما تعذر ذلك .

ج ـ بذل كافة الجهود الممكنة للتوصل الى حل سلمى للازمة ، او على الاقل اقناع الاطراف الغربية بتأجيل اتخاذ مواقف تجاه ليبيا ، باعتبار ان عامل الوقت ، قد يحمل في طياته عناصر جديدة قد تخفف من حدة الازمة ، الامر الذى يساعد على الوصول الى حل ممكن لها في المستقبل . بالنسبة للأمد الطويل لمستقبل العلاقات المصرية الليبية ، يمكن ان نقدم بعض الافكار التى تنطلق من رؤية محددة قوامها ما يلى :

أ ـ الاهمية الاستراتيجية لهذه العلاقات بالنسبة لمصر وليبيا ، وبالنسبة للوطن العربى ككل[٧٠] في هذه المرحلة الحرجة التى تعيشها امتنا العربية .

ب ـ توافر مجموعة من الدوافع الموضوعية لدى صانع القرار في البلدين لتقوية هذه العلاقات على اساس انها تحقق المصالح والمنافع المتبادلة للطرفين .

ج ـ وجود درجة من درجات عمق التفاعل الشعبى بين مصر وليبيا ، تجعل من الجهد الرسمى في هذه المجال ، جهدا مقبولا ، ومحققا لمصالح المواطن العربى العادى في البلدين .

د ـ ان وجود نظام سياسى مستقر ، وحليف لمصر في ليبيا يعد امرا هاما بالنسبة للأمن القومى المصرى .

وفي هذا المجال يمكن ان نقدم الافكار التالية والتى تستند الى رؤية واقعية لهذه العلاقات :

اولا : بالنسبة لاصحاب المصالح المتضررة ، سواء في مصر أو في ليبيا ، يمكن فتح حوار معهم يقوم على المصارحة التامة ، فيوضح كل طرف رؤيته ، ومن خلال هذا الحوار المفتوح يمكن معالجة العديد من المشكلات التى من هذا النوع ، أن هذا الحوار لابد وان ينطلق من

---

(٧٠) من الدراسات الهامة في هذا المجال ، جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٣ ومابعدها .

ارضية او قاعدة شرعية مصالح كل طرف سواء كان مصريا او ليبيا ، ان محاولة اخفاء مثل هذه الامور او الدمج العسكرى لاصحاب هذه المصالح يضر كثيرا بحركة العلاقات المصرية الليبية ، ومن ثم يجب طرح كل هذه المسائل على مائدة الحوار وتناولها تناولا موضوعيا يستند الى الاسلوب العلمى فى التحليل وادارة الحوار .

ثانيا : فيما يتعلق بالبعد الدولى للعلاقات المصرية الليبية ، فانه يتعين مراعاته بحذر وبدقة بالغة لانه يمثل اكثر المستويات قدرة على التاثير السلبى على هذه العلاقات ، خاصة فى ظل الاوضاع الدولية الراهنة ، ومن ثم يتعين على اجهزة وزارة الخارجية فى القطرين المتابعة الدقيقة والمستمرة لردود الافعال الاتية من الاطراف الدولية ، خاصة الولايات المتحدة ، تجاه هذه العلاقات وتطورها ، بحيث يتم ازالة اية شكوك او مخاوف خارجية اولا بأول ، الامر الذى يؤدى الى تجنب الضغوط الدولية على العلاقات المصرية الليبية فى المستقبل .

ثالثا : بالنسبة للاطراف العربية التى يمكن ان تتضرر من هذه العلاقات خاصة دول المغرب العربى ، وبالذات تونس ، فانه ينبغى على الدبلوماسية المصرية اقناع هذه الدول بان تطوير العلاقات المصرية الليبية لا يمكن ان يكون على حساب اية دولة عربية أخرى ، ومن ثم فلابد من تنشيط الاتصالات وتقوية الروابط مع هذه الاقطار العربية ، خاصة وان هناك لجانا وزارية ثنائية معها لتنشيط سبل التعاون فى كافة المجالات ، كذلك على الدبلوماسية الليبية الا تهمل نشاطها فى نطاق المغرب العربى الذى ترتبط معه فى نطاق الاتحاد المغاربى ، خاصة وان هناك مصالح ليبية لا تقل اهمية عن مصالحها مع مصر ، مع هذه الاقطار .

رابعا : بالنسبة للعمالة المصرية الى ليبيا ، لابد من وضع بعض الاسس الخاصة بانتقال هذه العمالة منها تحديد فرص العمل المتاحة والممكنة فى السوق الليبية ، ونوعيات العمالة المطلوبة ، والمهارات اللازمة لتولى هذه الاعمال ، والقيام بحملة اعلامية منظمة للتعريف بهذه الامور كما يتعين عقد وتنظيم الدورات الاعلامية للمصريين المسافرين الى ليبيا لتعريفهم بخصائص المجتمع الليبى وطباعه والعادات والتقاليد ، ان مثل هذه الامور يمكن القيام بها حتى فى منافذ الحدود ، او باتخاذ بعض الاجراءات التنظيمية لرحلات السفر الى ليبيا .

خامسا : ان معالجة التعقيدات البيروقراطية ، تدخل فى نطاق برامج التدريب الادارى ، ومن ثم يمكن وضع مجموعة من برامج التدريب للموظفين المكلفين بتنفيذ الاتفاقيات المصرية الليبية سواء فى مصر او فى ليبيا على أن تكون هذه البرامج مشتركة وذلك من اجل بلورة الفكر الادارى الواعى والمدرك لاهمية العلاقات المصرية الليبية ، وطبيعتها ، والوسائل الكفيلة باعطائها دفعة مناسبة فى مجال العمل التنفيذى ، ويرتبط بهذا اختيار العناصر الادارية ذات الكفاءة الملائمة فى هذا المجال .

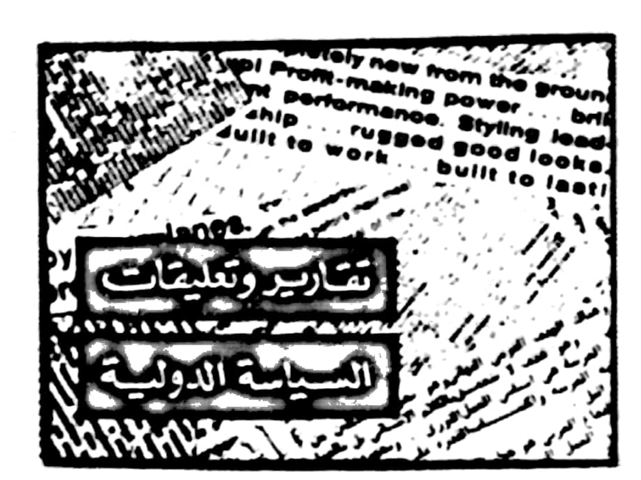
سادسا : وضع خطة اعلامية مشتركة تستهدف نقل الصورة الحقيقية للاوضاع فى مصر وليبيا والاعتماد على اسلوب الحوار والاعلام الذكى ، والتخلى عن اساليب الدعاية الفجة التى عادة ما تؤدى الى نتائج سلبية ، وعدم الاعتماد على بعض الاقلام المعروفة بقدرتها على التلون والتغير مع كل ظرف من الظروف ، وذلك من اجل زيادة مصداقية الاعلاميين المصرى والليبى لدى ابناء الشعب العربى فى مصر وليبيا .

سابعا : ان التفاعل الشعبى بين مصر وليبيا قائم ومستمر منذ زمن طويل وسيستمر مهما كانت الظروف بحكم علاقات النسب والقرابة والمصاهرة ، والمصالح المتبادلة ، ولكن للاشكالية قد تثور عندما يحدث نوع من الانفصال بين التفاعلات الرسمية والشعبية ، ومن ثم يجب أن تكون الجهات الرسمية على اتصال مستمر بالمستوى الشعبى للتعرف على العناصر الايجابية المتجددة التى تفرزها التفاعلات الشعبية ، فتعظم من تاثيرها وتزيد من فعاليتها ، وكذلك لتحدد السلبيات وتعالجها وتقلل من تاثيرها ، ان ما نطالب به هو المتابعة الدقيقة من جانب الجهات الرسمية لكافة التفاعلات الشعبية ، لترشيدها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التى تتفق والمصالح المصرية الليبية .

ثامنا : فيما يتعلق بالاختلاف بين النظامين الاقتصاديين المصرى والليبى ، فهذه المسالة يمكن معالجتها من خلال تنظيم اساليب التعامل بين الجانبين ، ووضع اسس للتحويل النقدى ، بين العملة المصرية والعملة الليبية ، والاتفاق على التنسيق بين السياسات المصرفية والضرائبية بين البلدين

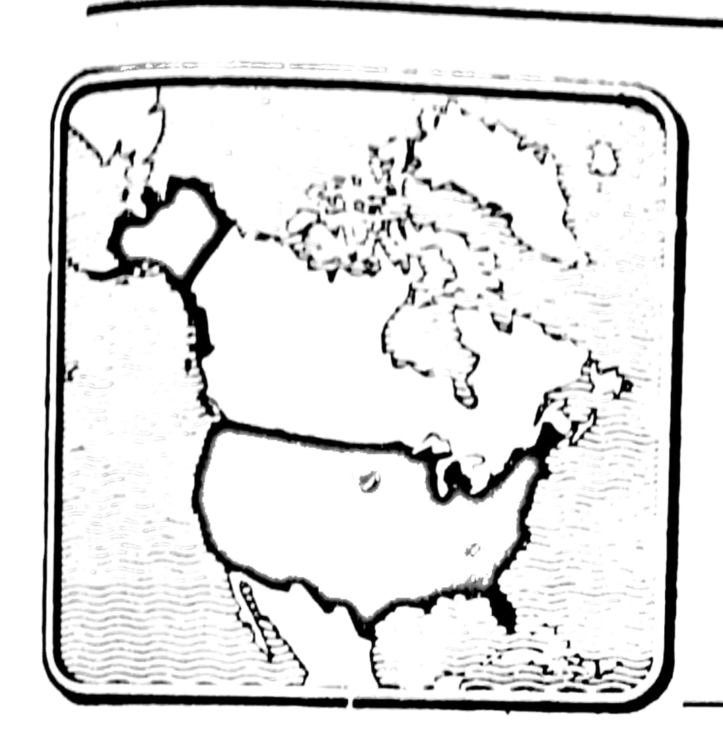
تاسعا : ان كانت هناك فئات يمكن ان تتضرر من نمو هذه العلاقات ، فان هناك فئات أخرى لها مصالح مباشرة فى نمو هذه العلاقات وتطورها ، وهذه الفئات هى التى تشكل الاساس الشعبى للعلاقات المصرية الليبية ومن ثم يتعين ، التعرف عليها ، وعلى مصالحها المباشرة ، والحرص على توعيتها ، وتحقيق هذه المصالح تحقيقا مباشرا ملموسا ، بحيث تصبح هذه الفئات الاداة الرئيسية للحفاظ على هذه العلاقات .

عاشرا : تقوية قنوات الاتصال بين القيادة السياسية فى البلدين ، والاتصال المستمر وشبه الدورى بينهما بما يكفل ايضاح وجهات النظر بصدد المسائل المختلفة ، والاعتراف بامكانية وجود مساحة من الاختلاف فى وجهات النظر بصدد بعض المسائل ، دون ان يمس هذا الاختلاف جوانب الاتفاق بين الجانبين ، وذلك استنادا الى انه طالما كان حق الاختلاف مكفولا فان العبرة فى هذه الحالة سوف تكون بما لم يتحقق على ارض الواقع .


Profit-making power
performance. Styling lead
rugged good looks
built to work
built to last!
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية







بنوك التفكير.. والموقف الأمريكي في الشرق الأوسط

د. زياد أبوعمر

تلعب بنوك التفكير (Think Tanks) في الولايات المتحدة دورا هاما في ترشيد القرارات السياسية ، وخاصة في ميدان السياسة الخارجية ، بما في ذلك السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الاسرائيلي . وفي هذا المجال تقوم بنوك التفكير بإصدار الدراسات الموجهة وعقد الندوات (وورشات) العمل وإصدار التقارير الخاصة وإسداء النصح لصناع القرار الأمريكيين بتبني سياسات معينة ، وإيضاح ما قد يترتب على هذه السياسات من نتائج .

وتراعي بنوك التفكير هذه لدى إصدار التقارير الخاصة أو الدراسات الموجهة المتعلقة بموضوع ما مسألة التوقيت ، وذلك حتى تكون هذه التقارير والدراسات ذات أهمية لعملية صنع القرار الرسمي . وعلى الرغم من تأكيد بنوك التفكير على موضوعيتها في الاقتراب من القضايا المختلفة ، فإن الهدف مما تقوم به من دراسات هو البحث عن أفضل أسلوب لخدمة المصالح الأميركية أو مصالح جماعات ضغط معنية . ويكمن مثل هذا الانحياز في الكيفية التي توصف بها أية مشكلة قيد الدرس في الطريقة المقترحة لعلاجها . وفي بعض الأحوال يأخذ هذا الانحياز طابعا صريحا ومباشرا .

وترتبط بنوك التفكير الاميركية بعلاقات وثيقة بدوائر صناعة القرار . وكثيرا ما يشارك مسؤولون رسميون في الحكومة الأميركية في أعمال ونشاطات بنوك التفكير هذه . كما تشكل هذه البنوك مستودعات تغذي الادارات الأميركية المتتالية بالمسؤولين والخبراء ، وتقوم بدورها بإستيعاب هؤلاء لدى انتهاء خدماتهم الرسمية في الادارة الأميركية . وفي هذا السياق ، يمكن الاشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى ان هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأسبق ، وزبيغنيو بريجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومي ، إلتحقا عند إنتهاء عملهما الرسمي بمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن ، وأن لورانس إيجلبرجر ، الرجل الثاني في وزارة الخارجية الأميركية ، هو الذي تراس بالاشتراك مع والتر مونديل ، نائب الرئيس الاميركي الأسبق ، الفريق الذي أعد تقرير « البناء من أجل السلام » في « معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى » .

وبسبب إدراك الجهات الرسمية لاهمية الدور الذي تلعبه بنوك التفكير ، فإن هذه الجهات تتعاقد مع بنوك التفكير أو تقوم بتكليفها بإعداد دراسات معنية أو تقديم الاستشارات لهذه الجهات . وقد كتب هنري كيسنجر ذات مرة أن مسؤولي السياسة الخارجية لايقومون ببناء رصيد الأفكار ، بل أنهم ينفقون مثل هذا الرصيد . اما

الأفكار فتأتى من بنوك التفكير .

ويتوفر لبنوك التفكير من الموارد المالية مايمكنها من ممارسة نشاطاتها وأداء المهام الموكلة اليها . وتتراوح ميزانية كل بنك من بنوك التفكير الكبرى من ١٠ ـ ١٥ دولار فى السنة ويعمل فى كل بنك حوالى ١٠٠ خبير أو باحث أو متخصص . وتتميز « مؤسسة راند » عن غيرها من بنوك التفكير بميزانيتها الكبرى التى تبلغ حوالى ٧٥ مليون دولارفى السنة ويعمل بها مايقرب من ٥٠٠ شخص . وتعتبر مؤسسة (راند) أقرب بنوك التفكير الى وزارة الدفاع الأميركية ـ البنتاجون إذ تقوم هذه المؤسسة بإعداد الدراسات الاستشارية والأبحاث لصالح الوزارة . وتحصل بنوك التفكير على مواردها المالية من الهبات أو التبرعات من الشركات أو صناديق الدعم الخاصة ومن ريع ماتقوم به من إستشارات أو دراسات مدفوعة الثمن . يستثنى من ذلك « معهد الولايات المتحدة للسلام » الذى تأتى ميزانيته من الحكومة الأميركية .

ومن اهم بنوك التفكير الأميركية التى يدخل الشرق الأوسط فى إطار إهتماماتها ما يلى :

- معهد بروكينجز الذى يعتبر حسب التصنيفات الأميركية من بنوك التفكير المعتدلة أو حتى الليبرالية ، وهو معروف بقربه من الحزب الديمقراطى .
- معهد الولايات المتحدة للسلام ، وهو معهد ينفق عليه الكونجرس الأميركى ، ولذلك فهو يعكس إلى حد كبير وجهة نظر الحكومة الأميركية .
- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، وهو المعهد الذى يعكس وجهة النظر اليهودية الأميركية المؤيدة بشدة لاسرائيل .
- معهد المصالح الأميركية ، وهو بنك تفكير محافظ .
- معهد كارينجى ، ويوصف بأنه معتدل .
- معهد التراث ، وهو معهد محافظ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية الذى يوصف بالاعتدال .
- معهد الشرق الأوسط المعروف بتفهمه للقضايا العربية والشرق أوسطية .
- مؤسسة « راند » التى توصف بأنها معتدلة .

وسوف نتعرض فى هذه الدراسة لاثنين فقط من بنوك التفكير الاميركية هى « معهد الولايات المتحدة للسلام » و « معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى » ، وذلك لأهمية الدور الذى يقومان به اليوم فى التأثير على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط ومسألة الصراع العربى ـ الاسرائيلى والقضية الفلسطينية .

اولا : معهد الولايات المتحدة للسلام :

تأسس معهد الولايات المتحدة للسلام عام ١٩٨٤ بقرار من الكونجرس الأميركى الذى يقوم ايضا بتمويل هذا المعهد . ويشرف على المعهد مجلس مدراء مكون من خمسة عشر عضوا يعينهم الرئيس الأميركى ويقوم الكونجرس بالتصديق على تعيينهم . ومن بين هؤلاء أربعة من الموظفين السابقين فى الحكومة الأميركية . وينتمى أعضاء مجلس المدراء الى الحزبين الديمقراطى والجمهورى . ويرأس المعهد الآن « سمويل لويس » السفير الاميركى الأسبق لدى إسرائيل .

وتبلغ ميزانية المعهد حوالى ١٢ مليون دولار فى السنة . وقد برز دور معهد الولايات المتحدة للسلام بشكل خاص منذ بداية « العملية السلمية » التى اطلقتها إدارة الرئيس جورج بوش ، حيث أن المعهد يشارك فى معظم النشاطات السياسية فى العاصمة الأميركية ، ويتمتع بالقدرة على الوصول إلى دوائر صنع القرار . وخلال فترة وجيزة قام المعهد ، الذى يستضيف سنويا نخبة من كبار المسئولين السابقين الأميركيين والأجانب والخبراء والأكاديميين البارزين ، بعدد من النشاطات تمثلت فى عقد الندوات والمؤتمرات وورشات العمل وحلقات الدراسة وإصدار الدراسات أو التقارير الخاصة الموجهة التى تركزت حول أزمة الخليج وموضوع الصراع العربى ـ الاسرائيلى . كما قام رئيس المعهد وأعضاء فيه بأكثر من جولة فى دول الشرق الأوسط للاطلاع عن كثب على مايجرى فى المنطقة من تطورات .

ومن اهم ما صدر عن المعهد التقرير الخاص الموجه المتعلق بأزمة الخليج وكيفية التعامل معها . كان هذا التقرير بعنوان « أزمة الخليج : البحث عن حل سلمى » ، وصدر فى شهر نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٩٠ . وقد أعد التقرير مجموعة من المسؤولين الحكوميين السابقين وصناع القرار والخبراء .

ظهر من التطور اللاحق للأحداث بعد صدور هذا التقرير مدى التوافق فى المواقف والقرارات الأميركية الرسمية تجاه الأزمة وكيفية حلها مع ما جاء فى التقرير . فقد وضع التقرير عدة بدائل للتعامل مع الأزمة . وعلى الرغم من انه وضع هذه البدائل ودعا إلى إتباع افضل السبل لحل الأزمة ، إلا أن الشروط التى تضمنها التقرير لحل الأزمة كانت تجعل من خيار الحرب خيارا حتميا .

أيد ماجاء فى التقرير بشكل صريح موقف إدارة الرئيس بوش القاضى بإنسحاب العراق من الكويت بدون شروط وأكد على ضرورة إستخدام القوة إن لم يجر الانصياع لهذا الطلب . وفى هذا السياق أوصى التقرير بإستخدام دبلوماسية « المسلك الثانى » (Track Two) المكملة للسياسة الرسمية ، بحيث تعقد مجموعة من كبار الدبلوماسيين والمستشارين وصناع القرار لقاءات غير رسمية يمكن إنكار وقوعها ، على أن ينتمى افراد المجموعة المشاركة إلى جميع أطراف الصراع . وأوصى

التقرير بضرورة الاستعانة بطرف ثالث لادارة هذه اللقاءات وتذليل ما قد ينشأ من عقبات . وذكر التقرير أن الهدف من هذا النوع من الدبلوماسية يجب أن يكون وضع جدول اعمال جديد للشرق الأوسط بشكل عام وأزمة الخليج بشكل خاص . واكد التقرير أن الهدف من دبلوماسية « المسلك الثانى » هو دعم الدبلوماسية التقليدية وليس إستبدالها .

ونصح التقرير الرئيس الأميركى بضمان تأييد الشرعية الدولية من خلال إستصدار القرارات الدولية من مجلس الأمن الدولى بشكل ينسجم والمنظور الأميركى تجاه الازمة وكيفية حلها . ومما إقترحه التقرير فى هذا المجال تعليق عضوية العراق فى الأمم المتحدة ومن ثم طرده منها . واشار إلى أنه من الممكن وضع القوات الاميركية تحت تصرف الأمم المتحدة وإعطاء صلاحية القيادة الفعلية لهذه القوات لقيادة اميركية .

وفى مقابل دبلوماسية « المسلك الثانى » عرض التقرير بديل « السياسة الواقعية » الذى أكد بأن افضل السبل لتفادى الحرب هو الاعداد لها ، لأن اللغة الوحيدة التى يفهمها صدام حسين هى لغة القوة ، وأن أى شىء أقل من إستسلام صدام حسين غير المشروط ، أو أى شىء يحفظ له ماء وجهه سيمكنه من الخروج من الأزمة بمظهر المنتصر . وأوصى التقرير بتوجيه إنذار الصدام بالخروج من الكويت .

ودعا بديل « السياسة الواقعية » الى تغيير الأهداف الأمريكية بحيث لا تقتصر على اخراج صدام حسين من الكويت ، بل لتشمل تغريمه ثمنا باحظا ايضا . واستنتج هذا البديل بأنه قد لا يكون هناك مفر من الحرب لاخراج صدام حسين من الكويت وبالاضافة الى ذلك ، دعا التقرير الرئيس الامريكى الى رسم صورة مسبقة لما سيكون عليه الشرق الأوسط بعد انتها ازمة الخليج بحيث تستعيد الكويت سيادتها ، ويجرى أبداء اهتمام اكبر بمشاكل الشعوب الفقيرة فى المنطقة ، والعناية بصراعات اخرى لا تزال قائمة . ونصح التقرير الرئيس بوش بعدم تدمير العراق تدميرا تاما أو اسقاط النظام القائم فيه ، والسعى بدلا من ذلك الى اقامة نظام امن اقليمى يحول دون تكرار ما حدث للكويت .

وفى شهر اكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩١ ، وفى الوقت الذى انعقد فيه مؤتمر مدريد للسلام ، اصدر المعهد تقريرا موجها هاما بعنوان « صنع السلام بين العرب والاسرائيليين : الدروس المستفادة من خمسين عاما من الخبرة فى مجال المفاوضات » . تراس المجموعة التى اعدت التقرير كل من « صموئيل لويس » ، رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام ، « وكينيث ستاين » ، مدير برامج الشرق الأوسط فى مركز كارتر فى جامعة ايموري بمدينة اتلانتا بولاية جورجيا .

وضمت المجموعة عددا من كبار المسؤولين الامريكيين السابقين من بينهم ريتشارد يدفى ، مساعد وزير الخارجية الاسبق ، وسول لينوويتز ، الممثل الشخصى للرئيس جيمى كارتر لشؤون المفاوضات فى الشرق الأوسط ، « وموريس دريبر » ، نائب مساعد وزير الخارجية الاسبق . « وبيتر رودمان » . المساعد الشخصى لهنرى كيسنجر والمستشار الاسبق « لجورج شولتز » ، و« هارولد ساندرز » ، نائب مساعد وزير الخارجية الاسبق ، « والفرد اثرتون » ، مساعد وزير الخارجية والسفير الأميركى الاسبق لدى مصر ، و« تشيستر كروكر » ، مساعد وزير الخارجية ، وعدد آخر من كبار الخبراء والمسؤولين الاميركيين السابقين .

كما شارك فى اعداد التقرير اثنان من كبار المسؤولين الحاليين فى وزارة الخارجية الاميركية هما « دانيال كيرتزر » ، و« أرون ديفيد ميلر » اللذان رافقا « جيمس بيكر » فى زياراته المكوكية للشرق الأوسط وشاركا ايضا فى اعمال مؤتمر مدريد للسلام . ولعبا دورا هاما فى الاعداد للمفاوضات العربية ـ الاسرائيلية اللاحقة والاشراف على سيرها .

وتكمن اهمية التقرير فى موضوعه وتوقيت صدوره ونوعية المجموعة التى اعدته ، بالاضافة الى الاستنتاجات والتوصيات التى وردت فيه واثرها على صناعة القرار السياسى الاميركى تجاه « العملية السلمية » ، التى تشرف عليها الولايات المتحدة . ومن أهم ما جاء فى التقرير من استنتاجات وتوصيات اقتراح بحذف الموضوعات الشائكة جدا ، كموضوع القدس من جدول اعمال المفاوضات بشكل مؤقت ، أو ان تجرى معالجة الموضوع بطريقة غامضة ، وذلك بسبب حساسيته . وحول النشاط الاستيطانى يقول التقرير ان الامل الواقعى الوحيد فى ان تبطىء اسرائيل أو توقف بناء مستوطنات يهودية جديدة فى الأراضى المحتلة يكمن فقط فى بدء المفاوضات واستمرارها الى ان تلوح فى الافق امكانية التوصل الى اتفاقية سلام جذابة لاسرائيل . ويؤكد التقرير بشكل خاص على دور الولايات المتحدة كوسيط فى المفاوضات ويقدم عددا من الاقتراحات التى يتوجب على الوسيط الأميركى مراعاتها .

ومن النشاطات الهامة الاخرى التى قام بها معهد الولايات المتحدة للسلام التمرين العملى (Simulation) حول المفاوضات الثنائية السورية ـ الاسرائيلية الذى جرى بين ٣ ـ٧ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٩١ فى ولاية فرجينيا الاميركية . شارك فى هذا التمرين الذى اتسم بالسرية ولم يسمح لاجهزة الاعلام بتغطيته عدد محدود من الخبراء والمسؤولين السابقين من عدة دول . وكان الهدف من التمرين ، الذى اجراه المعهد بناء على طلب من وزارة الخارجية الاميركية ، هو التعرف بقدر اكبر من الواقعية على دنياميات اللقاء المباشر بين مفاوضين سوريين واسرائيليين يجتمعون وجها لوجه للمرة الأولى .

ومن الافكار التى عرضت اثناء هذا التمرين اقتراح بمحاولة التوصل الى اتفاق آخر لفصل القوات على الجبهة السورية يطلق عليه « جولان ، » ، ويكون بمثابة اتفاق مرحلى بين سوريا واسرائيل . ويقضى هذا الاقتراح باعادة منطقة « مجدل شمس » للسيادة السورية مقابل انهاء حالة الحرب بين سوريا واسرائيل ، والقيام بمزيد من اجراءات نزع التسلح من قبل البلدين واغلاق مكتب المقاطعة العربية لاسرائيل فى دمشق . ويؤكد الاقتراح ان عملا كهذا سيخلق اسبقية لانسحاب اسرائيل من الأراضى السورية بعد قرار ضمها الى اسرائيل .

وتوصل المشاركون فى التمرين الى استنتاج بأن الرئيس الاسد لن يأمر بالانسحاب من المفاوضات فى حالة عدم احراز تقدم ، وانه سيحاول توسيع مفهوم الاقتراح الاميركى واكسابه مضمونا افضل كالقول بأن الحل المرحلى يجب ان يتم فى سباق الموافقة الاسرائيلية على انسحاب نهائى من حيث المبدأ وطبقا لتواريخ محددة يجرى التفاوض بشأنها . كما استنتج المشاركون فى التمرين ان حل المسألة الفلسطينية ـ الاسرائيلية سيكون اسهل من حل الموضوع السورى ـ الاسرائيلى ، وان الرئيس الاسد سيسمح بتحقيق تقدم فى المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية من اجل التوصل الى حل مرحلى وانه لن يسعى الى عرقلة حل كهذا وذلك لأن الأسد لا يريد ان يبد متصلبا وهو بحاجة الى دعم الولايات المتحدة والغرب وانه سيكون من الصعب عليه الاعتراض على اتفاق فلسطينى ـ اسرائيلى مرحلى ، وهو الذى وافق على اتفاق مرحلى من قبل على الجبهة السورية . وذكر المشاركون ان الاسد لا يقدم بقبوله حلا فلسطينيا ـ اسرائيليا مرحليا اية تنازلات فى الجولان ، ولا يشعر بنفس الالحاحية التى يشعر بها الفلسطينيون للتوصل ال حل ما مع اسرائيل .

واختتم المشاركون التمرين دون ان يتمكنوا من التوصل الى حل بين سوريا واسرائيل ، ولكنهم استنتجوا ايضا بان سوريا لن تنسحب من المفاوضات حتى لو قامت اسرائيل بضرب مواقع سورية فى لبنان ردا على اعمال استفزازية تقوم بها جماعات موالية لسوريا .

ثانيا : معهد « واشنطن » لسياسة الشرق الأدنى :

يعتبر « معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى » من انشط بنوك التفكير المتخصصة فى شؤون الشرق الأوسط واكثرها نفوذا وذلك على الرغم من حداثة عهده بالمقارنة مع بنوك التفكير الاميركية الأخرى . ويعود نفوذ المعهد الى علاقاته الوثيقة والمتشعبة بالدوائر الحكومية الاميركية والحكومة الاسرائيلية واللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة ، بالاضافة الى التقارير الخاصة والدراسات الموجهة التى يقوم باصدارها بين الحين والآخر والتى تسترشد بها الحكومة الاميركية فى صياغة سياساتها الشرق اوسطية .

ويشكل هذا المعهد ، كغيره من بنوك التفكير الهامة ، نقطة مرور للطامحين فى الحصول على وظائف حكومية متنفذة . كما يعود للعمل فيه او التعاون معه عدد من المسؤولين الحكوميين الذين يتركون وظائفهم الرسمية لسبب أو لآخر .

وتشكل هذه الفئة الأخيرة مصدر قوة للمعهد ، اذ ان هؤلاء يضعون ما لديهم من خبرة ومعلومات وعلاقات فى خدمة الابحاث والدراسات الموجهة التى يقوم المعهد باصدارها .

تأسس معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى عام ١٩٨٥ ، وخلال سنوات قليلة اصبح اكثر مراكز الدراسات الموجهة نفوذا فى العاصمة الاميركية . وعلى الرغم من ان هذا المعهد يحاول اضفاء صفة الاستقلالية على نفسه ونشاطاته ، الا ان يرتبط بأوثق العلاقات مع « اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة » (الايباك) التى تشكل العمود الفقرى للوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة . ويسود الاعتقاد فى واشنطن بان هذا المعهد هو واجهة « للايباك » . فرئيسة المعهد ومؤسسته ، « باربى واينبرغ » ، هى الرئيسة السابقة للاتحاد اليهودى فى لوس انجلوس ، وزوجة رئيس الايباك ، « لورنس واينبرغ » . اما المدير التنفيذى للمعهد ، « مارتن انديك » ، فقد كان قبل الانضمام الى باربى واينبرغ فى تأسيس المعهد ، نائب مدير الابحاث فى منظمة « الايباك » . وبالاضافة الى ذلك ، فان ستة من الأحد عشر عضوا فى اللجنة التنفيذية للمعهد كانوا فى فترة ما اعضاء فى اللجنة التنفيذية لمنظمة « الايباك » ، بما فى ذلك باربى واينبرغ وثلاثة من نوابها كرئيسة للمعهد . وفى السنة الأولى من حياة المعهد ، قامت منظمة « الايباك » بتوفير مقر له بالاضافة الى خدمات اخرى . وتبلغ ميزانية المعهد المعلنة ١,١ مليون دولار فى السنة . ولكن حجم النشاطات التى يقوم بها المعهد تتطلب نفقات اكبر من هذه الميزانية بكثير .

اما مجلس المستشارين للمعهد فيضم كل من « جورج شولتز » ، وزير الخارجية الاميركية الاسبق ، و« جين كيركباترك » ، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة ، و« والتر مونديل » ، نائب الرئيس الاميركى الحالى ، « ودنيس روس » ، رئيس هيئة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية ، و« ريتشارد بيرك » ، مساعد وزير الدفاع الاميركى الاسبق ، و« روبلرت ماكفارلين » ، مستشار الرئيس الاسبق لشؤون الأمن القومى ، و« الكسندر هيج » وزير الخارجية الاسبق ، وعدد آخر من السياسيين والمستشارين السابقين والخبراء ورجال الاعلام والصحافة المعروفين فى الساحة الاميركية . ويستضيف المعهد العديد من الأكاديميين والباحثين والمحللين والسياسيين والعسكريين الاسرائيليين والاميركيين

الذين يشاركون فى اعداد التقارير والدراسات التى يقصد منها التأثير فى صناعة القرار الامريكى .

صدرت اول دراسة موجهة للمعهد عام ١٩٨٥ وكانت بعنوان « التصرف بحذر : التخطيط السياسى فى الشرق الأوسط لادارة الرئيس ريفان الثانية » . اما كاتب هذه الدراسة فهو « دنيس روس » ، رئيس هيئة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية فى الوقت الراهن .ولكن العمل الذى جلب الشهرة للمعهد وسلط الاضواء على نشاطاته اللاحقة هى الدراسة التى اعدتها مجموعة من الخبراء العاملين فى المعهد عام ١٩٨٨ وكانت بعنوان « البناء من اجل السلام : استراتيجية امريكية للشرق الأوسط » .

ويعتبر المراقبون فى الساحة الاميركية « البناء من أجل السلام » الاطار المرجعى لسياسة ادارة الرئيس بوش تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى ، والاطار الذى حدد الاتجاه المستقبلى للسياسة الاميركية . ويشير هؤلاء المراقبون الى التشابه اللافت للانتباه بين اطروحات وزير الخارجية الاميركى « جيمس بيكر » واسلوبه الدبلوماسى وبين ماجاء فى الدراسة المذكورة ، وخاصة مانصحت به الدراسة من ضرورة تبنى عملية سياسية يتم التحرك فيها ببطء وبخطوات متواضعة وعدم الدفع السريع باتجاه تحقيق تسوية شاملة .

وحثت الدراسة الرئيس بوش على ان يحاول فى البداية إعادة تشكيل البيئة السياسية فى المنطقة من خلال اقناع اسرائيل والفلسطينيين بالقيام باجراءات متبادلة لبناء الثقة من أجل التحضير لاجراء مفاوضات بين الطرفين كما حثت الدراسة الرئيس الاميركى على محاولة ابراز قيادة فلسطينية جديدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة تكون على استعداد للتفاوض مع اسرائيل .

والجدير بالذكر هو ان خمسة من الخبراء الذين قاموا باعداد الدراسة انتقلوا فى ما بعد لشغل مناصب حساسة فى وزارة الخارجية الاميركية وعهد اليهم القيام بدور هام فى رسم السياسة الاميركية تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى وجميع هؤلاء الخبراء الخمسة من اليهود الاميركيين وهم « لورنس ايغلبر غر » ، الرجل الثانى فى وزارة الخارجية ، « ودنيس روس » ، رئيس هيئة التخطيط السياسى الذى يشرف الآن عن كثب على المفاوضات العربية ـ الاسـرائيلية » ، « وريتشـارد هاس » ، رئيس قسم الشرق الاوسط فى مجلس الأمن القومى الذى كان اقرب المستشارين للرئيس بوش اثناء ازمة الخليج ، « وارون ديفيد ميلر » ، المسؤول فى هيئة التخطيط السياسى ، « وهارفى سيشرفان » ، الذى عمل الى عهد قريب فى هيئة التخطيط السياسى وقام بكتابة خطابات وزير الخارجية جيمس بيكر . وشارك مع هؤلاء فى إعداد الدراسة المذكورة « فرنسيس فوكوياما » الموظف السابق فى وزارة الخارجية الأمريكية وآخر ما اصدره المعهد من دراسات هامة موجهة تتعلق بالقضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية ـ الاسـرائيلية الدائرة هو دراسة بعنوان « الحكم الذاتى الفلسطينى ماضيه ومستقبله » . اعد هذه الدراسة لحساب المعهد « هارفى شيرمان » ويسود الاعتقاد بأن هذه الدراسة ستشكل الاطار المرجعى للسياسة الاميركية فى مرحلة المفاوضات المتعلقة بموضوع الحكم الذاتى الفلسطينى .

ومن اهم ما جاء فى الدراسة هو استعراضها لتطور فكرة الحكم الذاتى الاسرائيلية ابتداء « بالزعيم الصهيونى التحريضى » « زئيف جابوتنسكى » ، المرشد العقائدى لمناحيم بيجين مرورا ببغين نفسه ووصولا الى اسحق شامى . وتشير الدراسة الى انه كان على الفلسطينيين القبول بفكرة الحكم الذاتى حتى يتسنى لهم المشاركة فى مؤتمر السلام والمفاوضات . كما تحتم عليهم القبول بفكرة المشاركة كأعضاء فى وفد مشترك مع الأردن .

ومن الاستنتاجات التى تستخلصها الدراسة عدم ربط الاتفاق المرحلى بالحل النهائى لأن من شأن امر كهذا ان يجعل الاتفاق المرحلى نفسه مستحيلا . وتؤكد الدراسة على دور الولايات المتحدة كوسيط وعلى كونها الطرف الأكثر تأهيلا للقيام بهذا الدور . وتقول الدراسة انه بما ان اسرائيل هى التى اقترحت مفهوم الحكم الذاتى ، فان أمر تحديد ابعاد هذا الحكم يعود الآن للدولة اليهودية . وطبقا للدراسة ، فان الفكرة التى تلقى التأييد فى اوساط جميع الاسرائيليي ن على اختلاف انتماءاتهم الحزبية هى بقاء سيطرة اسرائيل على الاراضى المحتلة ولكن بدون استيعاب سكانها . اما الاستنتاج العام الذى تتوصل اليه الدراسة فهو انه ان كان هناك وقت لتحقيق الحكم الذاتى للفلسطينيين فهو الوقت الراهن . لأن هذا الحكم يعطى كل طرف من الأطراف المعينة مالا يملكه ، ان الحكم الذاتى يقدم للفلسطينيين نهاية للحكم العسكرى الاسرائيلى وبعض السيطرة على الموارد ويمكنهم من بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية ويوفـر لهم بعض المساعدات للاجئين . وبالنسبة لاسرائيل يخفف الحكم الذاتى من مسؤولياتها تجاه السكان الفلسطينيين ويعطيها قدرا اكبر من الأمن ويضمن لها وجودا مدنيا (المستوطنات) فى الاراضى المحتلة كما ان اسرائيل سوف تتعامل مع تفاصيل الحكم الذاتى على خلفية اهدافها البعيدة المتمثلة فى بقائها فى الاراضى المحتلة والضمانات الأمنية التى تسعى الى توفيرها ، وفى معارضتها لاقامة دولة فلسطينية . ويقدم الحكم الذاتى للاردن دورا معترفا به فى ادارة شؤون الضفة الغربية وخاصة ما يتعلق بموضوع الأمن وتوصى الدراسة الحكومة الاميركية بتسهيل التوصل الى اتفاق للحكم الذاتى وذلك من خلال استخدام ماسعيها الحميدة من أجل تجنيد دعم عربى ودولى كبير ، وعزل الاطراف التى

قد تعرقل اتفاق الحكم الذاتي ، ومساعدة الاطراف المعنية في التغلب على ما تواجهه من عقبات ، والتركيز بشكل خاص على قضايا الارض والمياه والأمن التي تشكل جوهر اي اتفاق للحكم الذاتي ، وتقديم الضمانات لدعم نتائج اي اتفاق ، اكانت ضمانات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية ، مثلما كانت الحال بالنسبة للاتفاق المصري ـ الاسرائيلي في الماضي .

ويسعى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى لأن يصبح بنك التفكير الاول والأهم في معالجة القضايا الشرق اوسطية . وربما يكون المعهد قد حقق هذا الهدف بالفعل . فنشاطات المعهد المستمرة تتجاوز في عددها وتنوعها واثرها وما تحظى به من اهتمام في الاوساط السياسية والاعلامية ودوائر صنع القرار نشاطات اي بنك تفكير أخر في العاصمة الاميركية ... وقد اصبحت نشاطات المعهد هذه تغطي على نشاطات بنوك التفكير ومراكز الدراسات الأخرى المتخصصة في الشؤون الشرق اوسطية . ويفوق مايقوم به المعهد من محاضرات ومؤتمرات (وورشات) عمل ، بعضها مغلق والآخر علني ، ماتقوم به بنوك تفكير مضى على تأسيسها عشرات السنين كمعهد « بروكنيغز » ومعهد المصالح الاميركية وغيرها . ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩١ اصدر المعهد ٤٨ دراسة موجهة أو تقريرا خاصا او كتابا تغطي جوانب مختلفة من الاوضاع في الشرق الاوسط ، بالاضافة الى عشرات النشاطات الاخرى كالمؤتمرات والمحاضرات وغيرها .

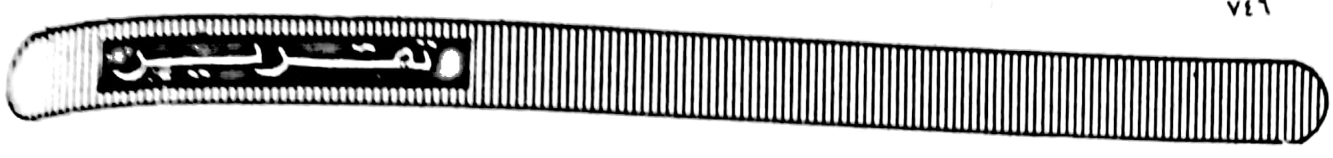
ويشارك في نشاطات المعهد افراد النخبة السياسية والاكاديمية والاعلامية بالاضافة الى عدد من كبار المسؤولين الاميركيين والاجانب الذين يأتون لزيارة الولايات المتحدة أو يستقدمون خصيصا للمشاركة في نشاطات المعهد . ويوم وصول الوفود العربية المشاركة في المفاوضات الى واشنطن لأول مرة وعشية الرابع من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩١ استضاف المعهد « اسحق رابين » ، رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق للحديث امام مجموعة منتقاه من السياسيين ورجال الاعلام عن احتمالات السلام في الشرق الاوسط . وبعد وصول الوفود العربية مباشرة ، استضاف المعهد الدكتور « عبد السلام المجالي » ، رئيس الوفد الاردني الى مفاوضات السلام للحديث في جلسة مغلقة ، وبذلك كان المعهد أول منبر يتحدث فيه الدكتور المجالي بعد وصوله الى واشنطن وفي فترة لاحقه استضاف المعهد الدكتور « حيدر عبد الشافي » ، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض لالقاء كلمة في المعهد .

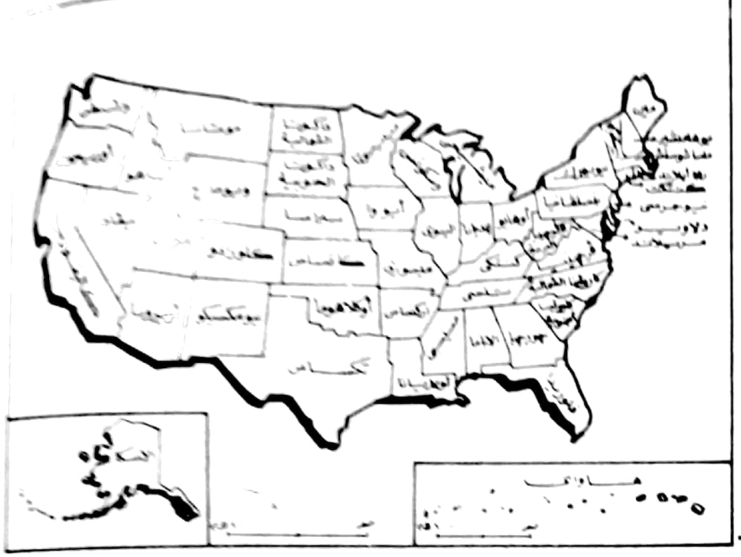
وقد نشط المعهد بشكل خاص اثناء ازمة الخليج والمفاوضات العربية ـ الاسرائيلية فاثناء ازمة الخليج قام المعهد باصدار « نشرة حقائق » يومية كانت تصل إلى جميع اعضاء الكونغرس والمسؤولين الكبار في الحكومة الاميركية . كما قام المعهد بعقد مؤتمر هام شارك فيه عدد من كبار المسؤولين الاميركيين والاسرائيليين كان على راسهم وزير الدفاع الاميركي ، « ريتشارد تشيني » وخلال المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية قام المعهد باصدار النشرات وبعقد مؤتمر صحفي بشكل دوري عن سير المفاوضات وافاقها . واثناء شهر فبراير (شباط) ١٩٩٢ قام المدير التنفيذي للمعهد برفقة « صمويل لويس » ، رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام ، بزيارة عدد من دول المنطقة من بينها الاردن ومصر واسرائيل، والالتقاء بعدد من المسؤولين والفعاليات السياسية والحزبية والاكاديمية فيها .

واخيرا : فإن ما تقوم به بنوك التفكير الاميركية من ترشيد للسياسات الرسمية لهو خير تجسيد للعلاقة الوطيدة والمتكاملة بين عملية التفكير من ناحية وعملية صنع القرار من ناحية أخرى . وبينما تتسم هذه العلاقة في بعض الأحيان بعدم الانسجام التام لتباين المنظورات والأولويات فإن هذه العلاقة لاتقوم على الصراع أو التنافر .

وبسبب حرصها على إتخاذ القرارات الصائبة ، تسعى الادارات الأميركية المختلفة الى تشجيع عملية التفكير التي من شأنها إغناء عملية صنع القرار . وفي هذا السياق تبدي الادارات الأميركية إستعدادا كاملا للنظر في ما تقدمه بنوك التفكير المختلفة من آراء ونصائح متباينة حول قضية من القضايا ورغم الادراك المسبق فإن بنوك التفكير هذه قد تسعى للترويج لسياسة معينة في مقابل سياسة أخرى وذلك وفقا لمصلحة الجهات أو الجماعات الخاصة التي تسعى بنوك التفكير لخدمتها . وتحاول الحكومات الأميركية في النهاية إلى الاستفادة من تعددية الرأي لخدمة المصلحة القومية الأميركية .

وعلى الرغم من أن بنوك التفكير تتنافس فيما بينها على التأثير على السياسات الرسمية ولاتنتظر دعوة من الدوائر الرسمية لتقديم النصح أو الرأي ، فإن هذه الدوائر تقوم من طرفها بتشجيع بنوك التفكير او دعوتها صراحة لتقديم وجهات النظر المختلفة التي غالبا ما تؤخذ بعين الاعتبار عند إتخاذ القرارات . وبسبب حرصها أيضا على تبني سياسات وإتخاذ قرارات صائبة تسعى بدوائر صنع القرار الأمريكية الى الاستماع الى الرأي الآخر مهما كان مغايرا لتوجهات هذه الدوائر . وقد حدث ذلك بالفعل في أكثر من مناسبة عندما كانت دوائر وزارتي الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونجرس بدعوة خبراء ومتخصصين واكاديميين للاستماع الى آرائهم أو شهاداتهم رغم مواقفهم المعلنة المعارضة للسياسة الاميركية تجاه مسألة من المسائل . والشيء المؤسف أن مثل هذه الممارسة تعاني من غياب شبه تام في معظم دول العالم الثالث حيث تتسم العلاقة بين عملية التفكير وعملية صنع القرار بالتنافر او حتى العداء . □





اللوبى الصهيـونى والانتخــابات الأمريكية

د . حسن بكر

لعب اللوبى الصهيونى دورا اساسيا فى تشكيل القرار الاميركى تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولانجاز هذا الهدف استخدمت الحركة الصهيونية كل فعالياتها الممكنة وادوات الاتصال الجماهيرى المختلفة لخلق ما يسمى « باسرائيلية » السياسة الخارجية ـ الاميركية تجاه الشرق الأوسط طوال نصف القرن الماضى .

والمقولة الاساسية التى تبنى عليها هذه الورقة ان اللوبى الصهيونى يقوم بتشكيل صنع واتخاذ القرار الاميركى فى منطقة الشرق الأوسط على ضوء المصالح الاميركية المشتركة وبما يخدم اهداف اسرائيل فى ظل غياب عربى واضح على الساحة الاميركية المحلية المفتوحة للجميع دون استثناء وعلى قدم المساواه ـ ولو نظريا .

كيف يلعب اللوبى الصهيونى دوره من خلال ميكانيزم الانتخابات الاميركية ؟ وما هى وسائل تاثير هذا اللوبى على الانتخابات الاميركية ؟ وما هى نتائج ذلك كله على مجمل العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية ؟ وهل هناك تغير حقيقى فى هذه التصورات تعكسها ادارة بوش « الجمهورية » ؟ .. هذه هى بعض التساؤلات التى تحاول هذه الورقة الاجابة عليها .

تقديم :

مع مطلع القرن العشرين نفض العالم يدية بالتدريج من المفاهيم التقليدية للدبلوماسية الرسمية كاداة فعالة فى التأثير على سياسات الدول الأخرى ، وبالتالى لم يعد السفير ممثلا للملك أو لرأس الدولة المرسل بقدر تمثيله للشعب الذى ارسله لرعاية مصالحة وفق قواعد وضوابط تجعل مهمته محاطة بقيود لافكاك منها . ومنها عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولة المستقبل . لذا كان لابد ان يواكب غروب الدبلوماسية الرسمية ـ التى لا يزال العالم العربى متمسكا بها ـ بروز ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية من منطلقات حضارية ثقافية واقتصادية واجتماعية .. الخ دون المستوى الأول وهو السياسى على انها تقود اليه . ولعل أهم نقاط ارتكاز الدبلوماسية الشعبية هم مواطنوا الدولة المرسل لدى الدولة المستقبل أى الاقلية أو الجالية خصوصا تلك التى تتمتع بوضع جماعة الضغط . وقد اعتادت المجتمعات الغربية على هذا النوع من جماعات الضغط وهو أمر لا يشكل حرجا لاصحابه حيث ان اعضاء هذا اللوبى هم مواطنون لهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات . وتظهر خصوصية هذا الوضع بشكل اكبر فى المجتمع الاميركى ، فهو قائم على التعددية الفكرية فى قارة متسعة الارجاء يسكنها مهاجرون من كل الأجناس ، لذا فهو يقبل منطق الاقليات ويتعامل معه كأمر واقع والتاريخ الاميركى كله

ان هو الا تاريخ الصراع بين الاقليات للوصول الى بؤرة انصهار واتفاق قومى وهو امر قد لا نجده بالضرورة فى المجتمعات الأوربية البرلمانية .

٢ - ميكانيزم الانتخابات الاميركية

الانتخابات الاميركية غابة كبيرة يحكمها عقل الكترونى صغير . هذا ما قاله عالم سياسة اميركى كبير تمثل مقولته قمة النضج والحكمة . وكمتابع للانتخابات الاميركية ومشارك فيها بالدراسة عبر سنوات عشر بالولايات المتحدة فان هناك محورين اساسيين يتحكمان فى سير الانتخابات :

- المحور الأول هو الخط الصناعى - الثقافى الممتد من نيويورك فى الشمال حيث الأزدهار التجارى والفنى مرورا بالقلاع الصناعية العملاقة فى فيلادلفيا « وبلتيمور » ، وصولا الى لوس انجلوس ، حيث تزدهر أضخم القلاع الثقافية - الصناعية الاميركية فى هوليود عاصمة السينما العالمية . هذا المحور يمثل الليبرالية والاستنارة والاهتمام بقضايا التجارة الخارجية وصناعة السلاح . تتركز فيه اكبر مؤسستين اميركيتين للانتخابات خرج منهما معظم الرؤساء الأمريكيين ، وهما المؤسسة الشرقية الممتدة عبر الساحل الشرقى الأوسط حتى أقصى الشمال وقد دامت سيطرتها الى زمن بعيد وازدهرت على يد اولاد كيندى ، ثم المؤسسة الثانية وهى اكثر تقليدية ومحافظة وهى المؤسسة الجنوبية وهى مؤسسة جنوبية - غربية من تكساس حتى كاليفورنيا .

- المحور الثانى وهو الخط الزراعى التقليدى المحافظ الممتد من الشرق الأوسط الأميركى من ميريلاندا وما يجاورها حتى أقصى الغرب الأوسط فى « اوريجون » تشاركه فى ذلك الولايات الجنوبية ، وهذا المحور يمثل مخزون القيم التقليدية الأميركية (بما تمثله من مصالح زراعية لكبار الملاك واصحاب المزارع والقطاع الأعظم من عمال الزراعة الاميركيين) وجل تركيزهم دائما هو الضرائب الزراعية والتسويق الخارجى للمحاصيل والمعونات الحكومية وقت الكوارث . وتتركز افكارهم دائما حول القيم الاخلاقية المسيحية وسيطرة العنصر الانجلوساكسون بما يعنيه ذلك من التخفف من قيم الاستنارة الشمالية فى قضايا الحقوق المدنيةللسود وغيرهم وعودة الدور الاميركى الخارجى كقائد للعالم ، وهم بالتالى يتفقون مع المركب العسكرى - الصناعى فى المحور الأول على نقطة اهمية قوة اميركا كدولة قائد للعالم الحر وبوليس حارس للمنظومة الكونية .

الانتخابات الاميركية فوق ذلك هى مناسبة كبرى لمشاركة كل الشعب ولا أغالى اذا قلت انها مهرجان كبير وفعال للديمقراطية تشارك فيه وتدعمه وتطوره الثورة الحديثة فى عالم الاتصال والذى تتفوق فيه التكنولوجيا الاميركية على ما عداها . فقوة المرشح صعودا وهبوطا تتحدد بشكل يومى من خلال مقياس الرأس العام الذى غالبا ما تجريه مراكز البحوث فى تنسيق كامل مع اجهزة الاعلام (وهنا يظهر تأثير اللوبى اليهودى المشارك والقاسم المشترك الاعظم فى كل هذه الاجهزة بالمال والوظيفة) وتبث هذه الاجهزة نتائج استطلاعاتها للجماهير المتحفزة فى ساعات الذروة ، حيث يجلس المواطن وحيدا مستعدا بكل حواسه وتزداد شهوته بالتدريج للاستماع للفضائح والاخبار الخفية عن المرشحين . ولكن هناك فى ركن قصى فى عقله الباطن وقد استقر على اعطاء صوته لمرشح معين إما بسبب تقاليده ثابتة فى إعطاء صوته لحزب معين ، أو لارتباط صوته بمصلحة هامة يحققها مرشح معين . التنبؤ بسير الصوت الاميركى يعتبر رجما بالغيب ، واصعب من معرفته تلك العملية المعقدة فى انتخابات الرئيس الاميركى على مراحل متعددة ومعقدة . وغالبا ما يتقدم للترشيح فى الانتخابات العامة لمنصب الرئيس ونائبه فى تذكرة واحدة عشرات الاشخاص . ولكن الثابت ان هناك حزبين كبيرين رئيسيين توزعت عليهما الرئاسة منذ عقود طويلة وهما : الحزب الجمهورى بما يمثله من القيم المحافظة والحفاظ على الاتحاد الفيدرالى والمصالح الاميركية الومية (يحصل دائما على ال من خمس الصوت اليهودى الاميركى) والحزب الديمقراطى وهو يمثل الانفتاح الفكرى وحماية الاقليات والقيم الليبرالية والاهتمام بالداخل على حساب الخارج حتى سمى حزب « الزبد والعسل » للمواطن .

وحتى يتم انتخاب الرئيس الاميركى القادم فان هناك عدة مراحل تتم من خلالها الانتخابات الاميركية :

١ - اجراء انتخابات فرعية حزبية ، إما فى شكل ديمقراطية جماعية مباشرة بأن يجتمع ممثلو السكان فى مكان واحد فى كل ولاية لاختيار مرشح الحزب وهو ما يسمى « بالكوكس » أو اجراء انتخابات فرعية حزبية عامة فى الولاية وتسمى « برايمرى » وذلك حسب قدرات كل حزب ماليا وبشكل التناوب الدورى .

٢ - يعقب ذلك المؤتمر السنوى للحزبين الكبيرين حيث يقوم ممثلو الولايات باختيار مرشح الحزب فى الانتخابات القادمة .

٣ - يلى ذلك الاندفاع المحموم والمركز لأجهزة الاتصال والمساجلات والمناظرات الصحفية بين مرشحى الحزبين الكبيرين او بين مرشحى الأحزاب الأخرى .

٤ - ثم تاتى النقلة الكبرى والفاصلة حيث تقوم هيئة الناخبين (Electoral College) - حسب نص الدستور الاميركى وهم اعضاء بعدد اعضاء الكونجرس فى كل ولاية ، بانتقاء الرئيس القادم للولايات المتحدة قبل طرحه للجمهور . هذه المرحلة تلقى انتقادا عنيفا فى النظام الانتخابى الاميركى لأنها تمثل « ديمقراطية الاقلية »

المسيطرة فحتى لو نجح مرشح شعبيا وفشل فى الحصول على أغلبية هيئة الناخبين قبل ذلك ، فلن يصبح الرئيس الاميركى القادم إلا غريمة الذى حصل على اغلبية اصوات هيئة الناخبين . إن براعة بوش عام ١٩٨٨ انه كسب اصوات هيئة الناخبين بينما كان منافسه وكاكيس غارقا فى معاركة مع زملائه الديمقراطيين . وقد جاءت الانتخابات العامة بعد ذلك كتحصيل حاصل مع اعلان نتائج المرحلة التى سبقتها .

الانتخابات الاميركية اذن نموذج فريد من نوعه عن الانتخابات فى العالم الغربى عموما . وقد علق الرئيس الاميركى الاسبق كارتر ذات مرة على ذلك بقوله : « ان مشكلة المشاكل امام السياسيين الأجانب هى انهم لا يعرفون ميكانيزم السياسة الأميركية : كيف تنتخب حكومة الشعب وكيف تدار ؟ »

ويعود تميز الانتخابات الاميركية بهذه الصورة الى اسباب عديدة ثقافية وتاريخية بل ودينية وهى تقاليد راسخة . فالشعب الأميركى هو شعب من المهاجرين بصفة عامة مر بمرحلة الانصهار القومى فى بوتقة واحدة ، وارتضى نظاما جماعيا قوامه المشاركة الديمقراطية والجمهورية ، هنا ألقت الفردية والكفاحية والمصالح المتبادلة والبراجماتية بظلالها على أى نظام اميركى انتخابى من القاعدة الى القمة . ولا وجه للغرابة فى ذلك فالانتخاب هو القاعدة الذهبية للحياة الاميركية ابتداء من انتخاب مأمور القسم فى أى مدينة صغيرة (الشريف) وانتهاء بانتخاب الرئيس الاميركى ذاته .

(١) - الانتخابات الأولية :

بعد نزع التردد وتقدم المرشحين الى الشعب والحزب وأجهزة الاعلام لاعلان اسمائهم تمر الانتخابات الاميركية طوال عام كامل بمراحل الشد والجذب . وتعد المرحلة الأولى مرحلة هامة للمرشح وبالذات فى اختبار شعبيته فى الانتخابات الاولية سواء كانت فى شكل اختيار الصفوة (الكوكس) او فى الاقتراع المباشر السرى عليه فى الانتخاب المسمى (بريمرى) تمتاز هذه المرحلة بالجماهيرية وحسم التوجهات الشعبية نحو مرشح معين . وهى بهذه المناسبة مهرجان شعبى وديمقراطى كبير يتبارى فيه المرشحون فى اللقاء بجميع طوائف الشعب لقاء مباشرا . واذا كان للانتخابات الاميركية من بهجة فستكون فى هذه المرحلة بالذات لأنه بعد ذلك تبدأ القلوب فى الانقباض والرجفة انتظارا لما تقرره المرحلة التالية فى مؤتمر الحزب الديمقراطى والجمهورى ، ثم القرار الحاسم لهيئة الناخبين » فى طرح اسم المرشح الوحيد والقادم لرئاسة الولايات المتحدة ونائبه .

الانتخابات الأولية تنقسم الى نوعين لا ثالث لهما حسب امكانيات كل حزب وموارده البشرية والمالية ، وهى تجرى من قبل كلا الحزبين فى آن واحد . ولكن الحزب الديمقراطى دائما هو الأكثر توهجا فى هذه الأمور وتعطى قيادة الحزب لكل فرع حق الاختيار بين انتخابات الصفوة والجماهير ، أو تفرض عليها ذلك حسب التناوب او قوة المرشحين المنافسين فى هذه الولاية او تلك وهذان النوعان من الانتخابات هما :

أ - انتخابات الصفوة (كوكس) ، ويعنى اجتماع قادة الحزب فى الولاية للاختيار بين مرشحى الحزب فى الانتخابات العامة من بين الاسماء المعروضة ، ويكون ذلك على مستوى الولاية باكملها .

مقر الحزب هنا يصبح بمثابة النادى الاجتماعى والثقافى ومدرسة لتعليم الديمقراطية .

ب - الانتخابات الأولية الجماهيرية : وهى تسمى بريمرى ، بمثابة « بروفة » للانتخابات العامة ، وتعكس الروح الاميركية الحقيقية ، حيث يلتقى الناخبون المحليون فى كل ولاية بقادتهم ثم يذهبون مباشرة الى مقار الانتخابات فى مهرجان قومى يقام مرة كل اربع سنوات وعادة ما يتم اللقاء على طريقة الديمقراطية الأفريقية المباشرة ، حيث يلتقى السكان جميعا فى مكان وحد أو عدة امكنة ، ثم يقسمون بين المرشحين ، كل يتجه لممثل مرشح الحزب ليعطيهم توجيهاته ، ثم يتجهون لصناديق الانتخابات لوضع اختياراتهم . هذه الانتخابات تحسم عادة الاسماء الحقيقية المرشحة وتعطى لكل مرشح وزنه الحقيقى .

٢ - هيئة الناخبين :

هى الهيئة الناخبة المختارة من جميع الولايات على طريقة البيعة الخاصة فى التقاليد الاسلامية (أهل الحل والعقد) . إن اباء الدستور الاميركى عام ١٧٨٧ رغبة منهم فى جعل انتخاب الرئيس الاميركى يتم على مرحلتين لم يعطوا الشعب مباشرة ولا ممثليهم فى الكونجرس حق انتقاء الرئيس القادم ، ولكنهم فضلوا حلقة وسيطة هى هيئة الناخبين (ومن المحتمل ان يكو هذا الامر قد جاء على غرار كلية اللاهوت المقدسة التى كانت مكونة من الكرادلة لاختيار البابا) . وتحدد المادة الثانية بند (٢) ، (٣) من الدستور الاميركى طريقة الانتخاب غير المباشر للرئيس الاميركى على النحو التالى « كل ولاية حسبما تقتضى قوانينها عليها ان تعين عددا من الممثلين لها فى هيئة الناخبين يساوى عدد ممثليها فى كونجرس الولايات المتحدة . بشرط الا يكون بينهم عضو مجلس نواب أو شيوخ او أى شخص يمثل منصبا رسميا فى الحكومة الاميركية » .

وهكذا فمن المتعارف عليه ان اعضاء هيئة الناخبين يجب ان يكونوا مواطنين ممتازين مستنيرين ، وذلك للادلاء باصواتهم دون تحيز او غرض لانتقاء رئيس اميركا القادم دون تمييز ، رغم انهم قد يكونون منتمين

لأحزاب بعينها . وحتى عام ١٨٢٨ كان كل كونجرس فى كل ولاية يختار هؤلاء الممثلين الا انه بعد هذا التاريخ صاروا ينتخبون مباشرة من خلال الاقتراع العام للشعب الاميركى . عندئذ اصرت الأحزاب على اختلاف انواعها على تقديم مرشحين معروفين بميولهم المؤيدة لمرشح الحزب فى الانتخابات العامة القادمة للرئاسة . وبمرور الوقت اصبح تصويت الولاية لمرشح الرئاسة القادم يتم بشكل جماعى وبعد ويحسب على هذا الاساس فاذا صوتت « وحدة » هيئة الناخبين فى الولاية لصالح المرشح (س) ضد المشح (ص) . بنسبة ٦ - ٤ لصالح المرشح (س) فان العشرة اصوات التى للولاية فى هيئة الناخبين تذهب كلها لصالح المرشح (س) .. وهكذا وفى الغالب فان اعضاء هيئة الناخبين لا يعطون اصواتهم (بالأغلبية) الا للمرشح الرئاسى الذى يحظى بشعبية داخل ولايتهم وغالبا لا تظهر اسماء هؤلاء الاعضاء مكتوبة عند اختيار الرئيس الأميريكى أو تظهر حسب رغبتهم فقط . هكذا فان الشعب الاميركى يختار ممثلين فى كل ولاية (Electors) لهيئة الناخبين على أنه يختار فى حقيقة الامر (نوابه) الذين يختارون بدورهم رئيس الجمهورية القادم . يجتمع هؤلاء الاعضاء المنتخبون فى نوفمبر كل اربع سنوات فى أول يوم اثنين من منتصف ديسمبر وذلك لاختيار الرئيس القادم ونائبه . وترسل النتيجة الى رئيس مجلس الشيوخ مباشرة ورؤساء مجالس الادارات الأميركية الرسمية ووزارة خارجية كل ولاية اميركية وقاض المحكمة الفيدرالية الفرعية بالولاية التى يجتمع هؤلاء الممثلون فى قاعتها . وفى يوم ٦ يناير كل اربع سنوات تعد هذه الاصوات فى اجتماع مشترك للكونجرس بمجلسيه . فاذا لم يحصل واحد من المرشحين للرئاسة على اغلبية تمكنه للحكم ، فان مجلس النواب ساعتها سوف يختار الرئيس القادم بدلا من هيئة الناخبين ، وتمثل الهيئة البرلمانية لكل ولاية بصوت واحد فقط . ومن المعروف انه فى عامى ١٧٨٩ و١٧٩٢ صوتت هيئة الناخبين باكملها لصالح جورج واشنطون ونائبه جون أدفر ، وقد نجح هذا الاختيار . ولكن فى عام ١٨٠٠ كان هناك حزبان كبيران قد ظهرا مع أو ضد الفيدرالية وكان من نتيجته انه لم تحسم هيئة الناخبين فوز أى من توماس بينكلى او توماس جيفرسون فأعيد الأمر للكونجرس الذى حسمه لصالح جيفرسون .

ويحتاج مرشح الرئاسة الى ٢٧٠ صوتا من هيئة الناخبين لكى يفوز فى الانتخابات العامة ويصبح رئيس الولايات المتحدة القادم بغض النظر عن فوزه أو عدم فوزه فى صندوق الاقتراع الشعبى . وهكذا فمن الممكن ان يفوز مرشح للرئاسة عن طريق هيئة الناخبين رغم خسارته فى الانتخابات العامة المباشرة . وظهر ذلك بشكل واضح فى عامى ١٨٢٤ ، ١٨٧٦ عندما اختار مجلس النواب كلا من جون ادمز وهايز رغم انهما خسرا فى الانتخابات العامة ضد كل من اندرو جاكسون وتيلدن . وايضا فى عام ١٨٨٨ عندما اختير بنجامين هاريسون وخسر جروفر كليفلاند ، رغم أن الأخير حصل على أعلى الاصوات فى الانتخابات العامة .

لقد هوجم هذا النظام الاميركى فى الانتخابات على مرحلتين : مرحلة هيئة الناخبين ، ومرحلة الانتخابات العامة والذى يحسم فيه امر الاختيار لهيئة الناخبين باعتبار انه وضع غير عادى تعطى فيه للولاية سلطة تقرير من هو الرئيس القادم ربما بغض النظر عن شعبية هذا المرشح داخل الولاية . كما ان ذلك يمثل ديمقراطية الاقلية . وهو نظام قريب الصلة - وربما مأخوذ عن النظام الاسلامى فى البيعة الخاصة (لأهل الاختيار أو أهل الحل والعقد) والبيعة العامة (من عامة المسلمين) للخليفة أو الامام أو راس الدولة . وهذا امر يخالف المألوف والمعروف عن الديمقراطية الاميركية التى يعرفها الكثيرون والتى توصف بالصوت المباشر للمواطن .

٣ - الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة :

من المعروف عبر التاريخ وفى التقاليد الأميركية بالذات ان المواطن الاميركى دائما ما ينسى ما وعده به مرشح الرئاسة ودائما ما يتملص الرئيس من هذه الوعود حسبما تقضى به ظروف الزمان والمكان والقواعد العامة التى تحكم الاستراتيجية الاميركية فى العالم . وثمة ملاحظة ثانية أن اعادة انتخاب الرئيس الحالى أو نائبه غالبا ما تيسرت فى الانتخابات الاميركية على عكس انتخاب قادة جدد للتعرف على سياساتهم وممارساتها العملية مسبقا . اضف الى ذلك ان الرئيس الاميركى غالبا ما يكون واقعا تحت تأثير جماعات الضغط التى أتت به الى السلطة وتعليمات الحزب الحاكم الذى اتى به الى الحكم .

الشرق الأوسط فى برامج مرشحى الرئاسة الاميركية هو موضوع قديم - جديد . وهو غالبا ما يتغير ويتبدل بعد وصول المرشح الى السلطة . ويختلف موقف مرشحى الحزب الديموقراطى عن نظرائهم من مرشحى الحزب الجمهورى فى النظر الى المصالح والاعتبارات التى ينبغى اتباعها تجاه الولايات المتحدة والعالم .

: - مرشحو الحزب الديمقراطى :

يسيطر الحزب الديموقراطى عى الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب ويميل الديمقراطيون عادة نحو أسرائيل ويصوت ثلاثة ارباع اليهود لصالح مرشح الرئاسة الديموقراطية غالب . واهم مرشحى الحزب الديموقراطى هم :

- جيرى براون : المحافظ السابق لكاليفورنيا . صور حملته الانتخابية على أنها « تمرد وخروج » على النظام الاميركى القائم . خلال فترة حكمه كمحافظ لكاليفورنيا

(وقد كان الرئيس ريجان محافظا لها قبله) واظهر قدرا معقولا من الليبرالية والاكار الخلاقة فى حل مشاكل الولاية واعلن عن اختيار « جيسى جاكسون » - زعيم السود والمؤيد لحقوق العرب كنائب له .

ورغم تصدى المحافظ براون لكل الافكار والقيم القائمة الا انه يتفق كلية مع الرئيس بوش فى نظرته لقضايا الشرق الأوسط وبالذات فى حل الصراع العربى - الاسرائيلى .

- بيل كلينتون : حصان الرهان الديموقراطى رقم واحد للفوز بمقعد رئيس الولايات المتحدة . كلينتون هو محافظ ولاية اركنسا ذات الطابع الفرنسى والاغلبية الديموقراطية منذ عام ١٩٨٢ . وقد بنى حملته الانتخابية على جذب اوساط المعتدلين والجنوبين المعادين للعنصرية . يوازن فى حملته الانتخابية بين سياسة اجتماعية ليبرالية وسياسة مالية محافظة فى اتفاق الحكومة الفيدرالية

يمتاز كلينتون بموالاته الصريحة لاسرائيل ومطالبها فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط ، فيما يحاول موازنة هذه الافكار مع وجهات نظر غير تقليدية فى حل الصراع العربى - الاسرائيلى ، وهو ما لم يتعوده اللوبى اليهودى فى واشنطون . من هذه الافكار تأييده بشكل حازم لمبدأ الارض مقابل السلام فى المفاوضات العربية - الاسرائيلية رغم انه ينتقد الرئيس بوش لتأجيله مناقشة ضمانات القروض الاسرائيلية فى الكونجرس ويعتبره معاديا للسامية .

- توم هاركين : السناتور عن ايوا منذ عام ١٩٨٥ ، وعضو مجلس النواب الاميركى السابق وهو يمثل اعنف مرشح ديموقراطى معاد للرئيس بوش وسياساته . يقول عن نفسه انه الممثل الوحيد والحقيقى للحزب الديموقراطى . يتحالف هاركين مباشرة مع جماعات اليسار الاميركى وانصار السلام والمطالبين بحقوق العمال .

هاجم كثير من انصار السلام افكار هاركين المؤيدة لاسرائيل فى مفاوضات الشرق الأوسط وهو من ناحيته ينكر ان افكاره تشكل عقبه امام تحقيق السلام مؤكدا أنه المعادل الحقيقى والمضاد لسياسة بوش ذات الاتجاه الواحد ضد اسرائيل . الا أن هاركين فى الحقيقة كتب عدة مقالات مؤخرا تدعم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والاسرائيلية على السواء ، كما أنه ايد فكرة الأرض مقابل السلام لحل الصراع العربى - الاسرائيلى ويطالب اسرائيل بمزيد من التفهم لحقوق الفلسطينيين .

-بوب كيرى : هو المحافظ السابق لولاية نبراسكا وعضو مجلس الشيوخ الحالى منذ عام ١٩٨٩ . يحاول كيرى اجتذاب نفس جمهور « جارى هارت » (المرشح الديموقراطى السابق ضد بوش والذى انسحب بسبب فضيحة اخلاقية من الانتخابات عام ١٩٨٨) مع التركيز على قضايا هامة تمس المواطن الاميركى العادى مثل التامين الصحى وتقليل الضرائب بتخفيض الانفاق الحكومى .

يمتاز كيرى بالنظر الى مشكلات الشرق الأوسط نظرة متوازنة فهو من ناحية يهاجم سياسة المستوطنات الاسرائيلية ولكنه يؤيد اعطاء ضمانات القروض لاسرائيل . وهو من ناحية يؤيد حق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، ولكنه من ناحية اخرى يعارض مبدأ الأرض مقابل السلام فى تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى .

- بول سونجاس : حصان الرهان الديموقراطى رقم ٢ فى الفوز بمقعد الرئاسة الاميركية . سونجاس هو السناتور السابق عن ولاية ما سيشيوتس (نفس موطن أولاد كيندى) . وهو يركز فى حملته الانتخابية على يمين الجمهور الديموقراطى فى تأييده لمطالب رجال الأعمال وعلى الحاجة الاميركية الملحة للنمو الاقتصادى فى مواجهة المنافسة الخارجية العالمية .

يتسم موقف سونجاس بالغموض تجاه قضايا الشرق الأوسط . ولكنه يؤيد بقوة - فى نفس الوقت - ضرورة اعطاء اسرائيل ضمانات القروض (وهى البلايين العشرة التى تطلبها اسرائيل لبناء المستوطنات) دون شروط . كما يعارض سونجاس بقوة سياسة بوش « المعادية » لاسرائيل على حد قوله - ويطالب بالاعتراف الاميركى المطلق بالقدس كعاصمة موحدة لاسرائيل . وقد انسحب سونجاس من الانتخابات الأولية للحزب فى شهر مارس ١٩٩٢ تاركا المواجهة لكل من كلينتون وبراون .

ب - الحزب الجمهورى :

سيطر الحزب الجمهورى بكفاءة واقتدار على مقعد الرئاسة الاميركية لمدة تزيد على عقد من الزمان وحول ليس فقط اميركا بل والعالم نحو اليمين وجرى فى هذا الوقت الانهيار العظيم للشيوعية فى أهم مواقعها فى الكتلة الشرقية وبذا سادت الافكار الليبرالية ونمط الاستهلاك الراسمالى العالم كله فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة . هذا النظام الذى برز الى العالم فى حرب الخليج وبعد معركة تحرير الكويت من القوات العراقى الغازية .

- جورج بوش : هو الرئيس الاميركى الحالى ، قائد النظام الدولى الجديد ، مركزه الانتخابى قوى ويتمتع بتأييد ثابت لما يزيد عن نصف الشعب الاميركى مما يؤهله لنجاح مؤكد . ولكن الانتخابات الاميركية يصعب التنبؤ بها وغير مضمونة النتيجة لأى شخص مهما كانت بطولته أو قوته . من خلال النقد الذاتى لادارته قدم الرئيس بوش برنامجا اصلاحيا يركز على زيادة الاستثمار واستعادة ثقة المستهلكين الاميركيين فى اقتصادهم .

من الثابت اليوم أن ادارة بوش قد غيرت اتجاه

السياسة الاميركية فى الشرق الاوسط عموما وتجاه الصراع العربى - الاسرائيلى خصوصا هذه السياسة التى تقوم على اتباع نهج متوازن يلقى قبولا كبيرا لدى الشعب الاميركى لأول مرة فى التاريخ رغم معارضة اللوبى الاسرائيلى كذلك .

عارض الرئيس بوش سياسة المستوطنات واعطاء ضمانات القروض لاسرائيل كما رسخ المبدأ القائل بوجوب مبادلة الارض مقابل السلام كأساس لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى على أساس قرار مجلس الامن الدولى رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ .

بات بوكانان : الكاتب السياسى « المتمرد » والعضو السابق فى مجموعة ريجان الصحفية فى البيت الأبيض . يجتذب بوكانان بقوة الجناح اليمينى المحافظ للحزب الجمهورى (الاصوليون المسيحيون والمناهضون للحقوق المدنية للسود) فى مواجهة بوش كيمين جمهورى معتدل . ويرفع بوكانان شعار « أميركا أولا » بهدف تطوير سياسة انعزالية تواجة الدول الأجنبية على الأرض الاميركية .

معروف عن بوكانان تأييده المطلق للحقوق العادلة للشعب الفلسطينى فى أرضه وهجومه المستمر على سياسة اسرائيل ودعم اميركا المطلق لها ، رغم أنه يؤكد فى كل مرة انه ليس عدوا لاسرائيل بعد ما أطلق عليه اللوبى اليهودى فى واشنطون تعبير المعادى للسامية

دور اللوبى الصهيونى فى الانتخابات الاميركية :

ما من شك ان هناك تاثيرا قويا للوبى اليهودى (جماعة الضغط اليهودية) فى الولايات المتحدة على أية انتخابات اميركية وبالذات تلك المتعلقة بالرئيس والكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ على السواء . ومنذ انتقال مركز الحركة اليهودية من لندن الى واشنطون ونيويورك عقب الحرب العالمية الثانية - مع البروز الاميركى الواضح كقوة عظمى اولى - والنفوذ الصهيونى يمتد من القاعدة الى القمة فى بلاد العم سام .

وفى السنوات الأخيرة وبعد انشاء اسرائيل ومع ازدهار الديمقراطية الشعبية اى على مستوى القاعدة التى يسمح بها الدستور الاميركى ، تبلور الجسد المؤسسى للنفوذ االصهيونى فى شكل ذراع اسرائيل الطويلة فى واشنطون المسماة « بالايباك » (Aipac) وهى اختصار لما يسمى « اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للعلاقات العامة » وهى الجناح السياسى لالاف المنظمات الصهيونية المنتشرة بطول البلاد وعرضها على اختلاف انواعها الدينى والثقافى والسياسى والاقتصادى .. الخ . المهمة الموكلة للايباك محددة كلوبى سياسى طبقا لقانونى تنظيم جماعات الضغط الصادر من الكونجرس عام ١٩٤٦ ، وتقوم على توحيد القيادة السياسية اليهودية فى العالم الجديد وربطها بخدمة اسرائيل . يرأس هذه اللجنة « توماس داين » وكانوا يطلقون عليه فى واشنطون تندرا « المندوب السامى الاسرائيلى » .

تلعب الايباك دورها الاساسى من خلال لجانها الفرعية المنتشرة فى كل الولايات المسماة (Pacs)وهذه اللجان تقوم بتنظيم الحركة العامة لكل ما هو يهودى (مع ارضية الحركة الصهيونية) لحماية الجالية اليهودية على الأرض الاميركية من أية وقائع عنصرية وذلك من خلال الايعاز لجيش الدفاع اليهودى (Jdl) الذى اسسه « مائير كاهانا » لرد الصاع صاعين ، أو من خلال الاشكال والوسائل السلمية المعروفة من ناحية ، ومن ناحية ثانية تقوم بتوجيه عملية القرار الاميركى سواء فى مرحلة صنعه على مستوى حكومات وشعوب الولايات او على مستوى الاتحاد فى العاصمة واشنطون . وتفهم الايباك العقلية الاميركية جيدا ، وترتكز على مفهوم الدبلوماسية الشعبية من خلال ميكانيزم الحركة فى المجتمع الاميركى المعتمد على تصعيد القرارات وصنع السياسات من الولايات الى العاصمة وليس العكس . بهذا الاسلوب اصبحت الايباك جهة « منفذة » فى عملية صنع واتخاذ القرار السياسى الاميركى فيما يتعلق بجزء محدد فيها هو الشرق الأوسط من خلال شبكة منظمات منتشرة فى الجسد الاميركى تبلغ نحو ٥٠ الف منظمة .

وسائل التاثير :

ويرتكز اللوبى اليهودى او الاسرائيلى كما يسمونه فى واشنطون على ثلاثة اعمدة مركزية فى التاثير على كل من الناخب الاميركى ، وصانع الرأى ، وصانع القرار ومتخذ القرار وهذه الأعمدة هى :-

- **الصوت اليهودى** : تقوم اللجان الفرعية التابعة للايباك فى الولايات بتوجيه الجالية اليهودية من خلال الدعاية والدعوة نحو مرشحين معروفين بتأييدهم لاسرائيل ولهم سجل لا يقبل الشك فى هذا التأييد وفق مخطط سرى معين لها يقود الى تاليب المرشحين المناوئين على اسرائيل اذا فازوا فى الانتخابات . ومن المعروف ان اربعة اخماس الاصوات اليهودية تذهب دائما الى الحزب الديمقراطى ، بينما يذهب الربع الاخر للحزب الجمهورى سواء على مستوى الكونجرس أو الرئيس . وقد امكن بهذا الاسلوب تمكين الاصدقاء وطرد الخصوم السياسيين . ومن اعلام السياسة الاميركية ضحايا اللوبى الاسرائيلى : ويليام فولبرايت وتشارلز بيرسى وبول فيندلى ، وبول ماكلوسكى وادلاى ستيفنسون الثالث وغيرهم كثيرون ، وهم الذين واجهوا سقوطا مروعا رغم بروزهم وتمكنهم من عقلية الناخب الاميركى عشرات السنين ، وعادة ما تقوم الايباك باستنفار اليهود فى الولايات المتحدة أو على المستوى القومى لعملية الانتخابات وتصل نسبة حضور اليهود الى اللجان الانتخابية من ٨٠٪ الى ٩٠٪ فى بلد لا تتعدى فيه نسبة الحضور العامة ٥٠٪ من تعداد المسجلين للتصويت .

ـ المال اليهودى : هناك شائعات كثيرة حول استخدام التبرعات اليهودية للتأثير السياسى وهى فى الغاب تعود الى اعماق ضاربة فى تاريخ العالم . ولكن ما يهم هنا ان اللوبى اليهودى استطاع عبر وسائل متعددة منها الاعفاء الضريبى الثقافى (وهو يصل اى ٣٠٪ غالبا من مجمل حصيلة الضريبة الفردية) فتوجهه اما الى اسرائيل او تستقطعه لادارة الحملات الانتخابية المؤيدة لاسرائيل التى هى بوليصة تامين ضد العجز اليهودى وقت الأزمة فى المجتمعات الغربية وما اكثرها عبر التاريخ . ثم يقوم اللوبى اليهودى وفق استراتيجية ذكية بتمرير الأموال المخصصة للانتخابات سرا على ثلاثة مستويات : المرشح اليهودى يحصل على أعلى نسبة من هذه الأموال ، يليه المسيحى الصهيونى المؤيد بشكل لا يقبل الشك لاسرائيل ، يلى ذلك المتعاطفون أو من يمكن التأثير عليهم لخدمة اسرائيل . وقد احصت اللجنة العربية الاميركية المناهضة للعنصرية ملايين الدولارات التى تدفقت على بعض المرشحين فى الفترة ما بين ٨٤ ـ ١٩٨٨ واكتشفت انها مخالفة للقوانين الفيدرالية فى التبرع للمرشحين بشكل صارخ واضطرت للجوء الى القضاء .

ومن الواضح ان توجيه التبرعات يتم بشكل سرى وبطريقة لا تقود الى تحامل المرشحين الآخرين فى الحلبة فلا احد يضمن خسارتهم الانتخابات فى النظام الاميركى الأقرب الى اللغز ، ومن ثم ترك الباب مواربا لاحتوائهم بعد الانتخابات مع خلو الساحة تماما من اية منافسة عربية على الاطلاق .

ـ وسائل الاتصال الجماهيرية : من صحافة واذاعة مرئية ومسموعة واللقاءات الجماهيرية والجامعات وخلافه : وهناك سجل يهودى لا يتفوق عليه اى لوبى آخر فى هذا المضمار . فالاستثمار اليهودى يتركز بشكل واضح فى البنوك والاعمال الفنية وأجهزة الاتصال الجماهيرى وغيرها من وسائل الاتصال المباشرة والتأثير على الشعب الاميركى . ورغم ان العدد الاجمالى لليهود لا يزيد عن ٥,٩ مليون نسمة ، اى ما يقل عن ٣٪ من مجموع السكان الا انهم يسيطرون ويشاركون فى ٣٠٪ من وسائل الاعلام الاميركية المسيطرة . وفى استفتاء اجرته احدى الجرائد الاميركية حول عدد اليهود الاميركيين اتضح ـ بسبب هذا التأثير ـ أن عامة الاميركيين يعتقدون ان عدد اليهود ٧٠ مليونا او يزيد . ورغم ان عدد العرب فى اميركا يصل الى ستة ملايين نسمة الا أن فارق التأثير والخبرة والنفوذ واضح فى هذا المضمار . ورغم ان حلفاء العرب على الارض الاميركية لا حصر لهم ولا عدد (المسلمون وعددهم يصل الى ٢٥ مليون نسمة ، السود وعددهم يزيد عن ٤٠ مليون نسمة .. وغيرهم) الا ان استراتيجية عربية ـ ولو على مستوى الحركة فقط ـ لم يقدر لها الظهور او التبلور فى ظل مصالح عربية ـ امركية فى الشرق الأوسط تتفوق بشكل كبير على المصالح الاميركية ـ الاسرائيلية ، ووجود قيادة سياسية اميركية فى البيت الأبيض تميل لتحقيق المصالح الاميركية العليا وفق اهداف قومية واضحة لا تلقى قبولا من اللوبى الاسرائيلى . بل أن هذا الأخير ابدى عداءه الصريح للرئيس بوش ومعاونيه . ومن الثابت ان واحدا من كل أربعة يهود قد صوت للرئيس فى انتخابات عام ١٩٨٨ .

لقد استغل اللوبى الاسرائيلى الثغرات الموجودة فى المناخ الديمقراطى الاميركى لمصلحة اليهود الاميركيين ولاسرائيل حتى اصبحت الأخيرة ممن يمكن انتقادها تحت قبة الكنيست ولكن ذلك غير ممكن تحت قبة الكونجرس » كما قال نائب الينوى السابق « بول فيندلى » .

مقارنة ظالمة :

ان مقارنة اللوبى الاسرائيلى العتيد باللوبى العربى الوليد على الساحة الاميركية هى مقارنة ظالمة مهما كانت الدوافع والنوايا الطيبة . ولا يعنى ذلك بحال من الاحوال عجز العرب فى المستقبل عن امكانية منافسة اللوبى اليهودى أو السعى لتحقيق أهدافهم العليا بعيدا عن هذه المنافسة ، ولكن الصحيح أن أول الطريق يكون دائما بلمس أرض الواقع ومعرفة حقائقه .

فرغم امتلاك العرب للأموال السائلة فى البنوك الغربية والتى قد تصل الى أرقام خيالية بالقياس لما يمتلكه اليهود ، ورغم أن الظهير الاستراتيجى العربى من السكان الاميركيين أعلى بكثير من نظيره الصهيونى وذلك بالنظر الى العرب والمسلمين والسود الاميركيين (الافرو اميركيين) وبلدان العالم الثالث التى تجمعنا بها تحالفات وائتلافات وقت الشدة فى بلاد العم سام . وأول قواعد القوة وأهمها والتى يمكن أن توحد التجمعات العربية على الأرض الاميركية أن تمثل مجتمع ما فى مجتمع آخر هو نتاج ومقدمة الحضارة او المجتمع الأم وهنا تنعكس مواصفات الامة العربية بالكامل على تجمعاتها التى تتسم بالتشرذم القطرى وعدم دعم الحكومات العربية لتجمع عربى فعال على الارض الاميركية يواجه اللوبى الصهيونى ، اضف الى ذلك غياب دور الدولة القائد (مصر) كما كان سائدا فى الخمسينات والستينات ، مما أدى بمعظم المواطنين العرب من أصل اميركى وبالذات المصريين منهم الى الابتعاد عن العمل الجماعى العربى والاكتفاء بالحصول على لقمة العيش والانصهار فى المجتمع الاميركى ، رغم ما فيه من مشاكل وتقاليد مخالفة مما أثر بشكل مباشر على الجيل الثانى والثالث للعربى الاميركى بشكل ملحوظ أقلق جيل الآباء واصابهم بالندم .

رغم ذلك شهدت الارض الاميركية أول تنظيم عربي فاعل عام ١٩٧٢ وهي المنظمة القومية للعرب الاميركيين(NAAA) وهي أقدم المنظمات العربية ، ثم اسس السناتور جيمس أبو رزق « من أصل لبناني ـ مع البروفيسور جيمس زغبي اللجنة العربية الاميركية المعادية للعنصرية(ADC) ، كأكبر تنظيم عربي فعال على الأرض الاميركية (٢٥ ألف عضو) عام ١٩٨١ . ثم ظهر ما يسمى بمجلس الشئون العربية ـ الاميركية (AAAC) عام ١٩٨١ كتنظمي للصفوة ـ ثم انفصل جيمس زغبي وأسس معهدا عربيا امركيا(AAI) عام ١٩٨٥ ليكون بمثابة العقل المفكر

ورغم ضعف هذه المنظمات فقد أمكنها بقدرافخا المحدودة جمع مبلغ ٢٧ ألف دولار في انتخابات عام ١٩٨٩ البرلمانية مقابل ٦ ملايين دولار وزعتها المنظمات الصهيونية اي بنسبة (٥٠٥ ـ ١) .

ويتضح الفرق بين اللوبي الاسرائيلي العتيد واللوبي العربي الوليد في نوعية التأثير على القرارات الهامة وعدد الاعضاء والتمويل والتنظيم والخبرة التي تكتسب .

فاللوبي الاسرائيلي يعتمد سياسة الدبلوماسية الشعبية التي ترتبط بالسفارة الاسرائيلية ارتباطا عضويا وهي تفهم العقلية الاميركية في التمييز بين مرحلتي صنع القرار وأخذ القرار . وصنع القرار يتم في الولايات والكونجرس وأخذ القرار يتم في البيت الأبيض أو حكومات الولايات الاميركية وفي كلتا الحالتين فان الايباك يكون لها التأثير المباشر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الاميركية تجاه الشرق الأوسط أو ما أصبح يطلق عليه اسرائيلية هذه السياسة(Israelization) بينما لا تزال الدول العربية تعتمد وترتكز على الدبلوماسية الرسمية . اما من ناحية العضوية فان عضوية الايباك الرسمية تمتد الى ٥٠ ألف عضو مسجل حسب قانون تنظيم جماعات الضغط الصادر عام ١٩٤٦ من الكونجرس ولكن في الحقيقة فان الايباك ان هي إلا بؤرة وخلاصة جميع الانشطة اليهودية السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الولايات المتحدة الاميركية . ان عدد اليهود في اميركا هو ستة ملايين ، وعدد العرب ستة ملايين ، ولكن العضوية النشطة في المنظمات الصهيونية تبلغ ١,٥ مليون عضو ، بينما العضوية النشطة في أكبر ثلاث منظمات عربية فعالة لا تزيد عن ١٠٠ ألف عضو عربي . أعضاء اللوبي الاسرائيلي فهم في الغالب مواطنون اميركيون مولودون على الأرض الاميركية ، بينما الأعضاء المسيطرون على اللوبي العربي الوليد معظمهم من العرب ـ الاميركيين المهاجرين من الجيلين الاول أو الثاني .

ومن ناحية التمويل فان للايباك تنظيما حديديا وخبرة واسعة سواء في التمييز بين المرشحين (يهودي ـ صهيوني ـ مسيحي / صهيوني ـ معتدل / معاد) وصب الاموال في حملته دون أن يشعر بها الآخرون من ناحية ، ومن ناحية ثانية اعطاء كل المرشحين مظهريا نفس الاهتمام . وفي دراسة أعدتها اللجنة العربية الاميركية المناهضة للعنصرية ، اتضح ان ٧٦ عضوا من اعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين عام ١٩٨٨ تلقوا دعما ماديا مباشرا من الايباك (اجمالي اعضاء مجلس الشيوخ هو ١٠٠ عضو) اما مجلس النواب الاميركي فقد تلقى ٣٣٤ من الأعضاء المنتخبين مساعدات مالية مناظرة (عدد اعضاء مجلس النواب الاميركي ٤٣٧ عضوا) اما الجانب العربي ـ الاميركي فقد ظهرت ثلاث لجان عربية مقابل اربع وتسعين لجنة للايباك في انتخابات عام ١٩٨٨ وتبرعت هذه اللجان العربية بمبلغ ٦١ ألف دولار مقابل ما يزيد عن ٦ ملايين دولار تبرعت بها اللجان المؤيدة لاسرائيل في انتخابات الكونجرس .

أما في مجال الخبرة المكتسبة على الارض الاميركية فان اللوبي الاسرائيلي يتفوق ليس فقط على اللوبي العربي بل على غيره من جماعات الضغط الاخرى . اذ يعد ثالث أكبر لوبي على الأرض الاميركية بعد لوبي السلاح والبترول وأول لوبي يسعى لتحقيق مصالح دولة اجنبية على الأرض الاميركية في الترتيب . ومن المعروف تاريخيا أن قيادة الحركة الصهيولاية قد انتقلت من لندن الى نيويورك منذ عام ١٩٤٥ خوفا من سقوط بريطانيا في ايدي الألمان من ناحية وادراك أن الولايات المتحدة هي البازغة على أنقاض الحرب العالمية الثانية .

ذراع الصهيونية الطويل في الاعلام الامريكي :

ان من الصحيح والمؤكد أن هناك اهدافا استراتيجية تجمع بين الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي . ولكن الصحيح ايضا أن الاعلام الصهيوني المجدد يحرك قضية الشرق الأوسط دائما لتحتل الأولوية الأسمى في سلم الاولويات الاميركية ويخلق تأييدا ممتدا ، ليس فقط لدى صانع القرار بل وأيضا للبيئة التي جاء منها ، أي المواطن العادي لكي يجعل حكومته ـ دون النظر لأي اعتبارات أخرى مهما كانت ـ تقف في صف اسرائيل في اغرب عملية تأييد في التاريخ بين شعب مسيحي وآخر يهودي ، أو بين دولة رأسمالية ونظيرتها أو بين تاجر وعميل ..... الخ . . الخ

وبالقاء نظرة على الأعمدة المحورية في خريطة الاعلام الاميركي يلحظ المراقب للموقف ما يلي :

اذاعة وتليفزيون :

في الولايات المتحدة ثلاث شركات تلفزيونية رئيسية هي :(NBC , CBS , ABC) رئيس مجلس ادارة « ABC » منذ عام ١٩٥٣ هو ليوناردو جولدن سن ، وهذا الشخص ومساعداه « لبون هيس » و « ايفرت ايدلك »

يتحكمون وبشكل كامل ف كل ما تنتجه وتخرجه شبكة الـ « ABC » ـ اما رئيس مجلس ادارة « CBS » منذ عام ١٩٤٨ فهو « ويليم بيلى » يساعده رئيس المحطة « جيمس روزنفيلد » ونائبه « ديفد فخس » .
أما محطة « NBC » فيراسها حتى عام ١٩٧٠ « ديفيد سارنوف » وتسلم بعده حتى عام ١٩٧٥ ابنه « روبرت سارنوف » ، ونائب الرئيس الحالى لـNBC هو « أرون سلنجستاين » أما رئيس قسم الأخبار فهو « روفن فرانك » .
تتبع هذه المحطات الثلاث ٨٥٪ من المحطات التلفزيونية الفرعية ف ولايات اميركا ، وبنفس النسبة من محطات الراديو . وهؤلاء الأشخاص سالفة الذكر بيدهم السلطة العليا ولهم القرار النهائى ف برمجة ما يجب أن يسمعه ملايين الاميركيين يوميا عما يدور ف بلدهم وفيما وراء البحار والعالم . كل هذه الأسماء سالفة الذكر يهودية مشهود لها بعمق الجذور الصهيونية .
بالاضافة الى هذه المحطات الثلاث توجد محطة رابعة

تسمى « PBC » وهى محطة حكومية شعبية ، تقوم الشركات العملاقة كشركة فورد أو جنرال اليكتريك وبعض رؤوس الأموال الكبيرة هنا بالانفاق عليها . تعرض هذه المحطة باستمرار ف طيات برامجها « الثقافية » أفلاما وثائقية لا تنتهى عن « الهولوكوست : ابادة اليهود على يد النازى » ، وتاريخ اليهود وحضارتهم . رئيس المحطة هو « لورنس جروسمان » ورئيس محطات الراديو التابعة لها « فرنك مانكتوس » والاثنان من اليهود ذوى الجذور الصهيونية العرقية .

صحف ومجلات :

التليفزيون يلعب دورا محوريا ف حياة المواطن الامريكى ، وقد سمعنا الكثير عن عملية خلق النجوم وتضخيم الحقائق وتزييف الوعى . لكن اذا كان التلفزيون الامريكى يلعب دور رب البيت فان الصحيفة الامريكية تلعب دور ربة البيت المطاعة .
تبيع الصحف الامريكية يوميا ٦٠ مليون نسخة ، وتصدر هذه الصحف عن ١٧٤٥ دار نشر . نصف دور النشر هذه مسيطر عليها من قبل يهود بشكل مباشر ، بينما يشارك ف النصف الأخر يهود أخرون لهم نفوذ على النشر .
ثمة خمس شركات كبرى صحفية تدير الأمور هنا :

١ ـ نيوهاوس : (Newhouse)

هذه المؤسسة أخذت اسمها من المهاجر اليهودى الروسى صمونيل نيوهاوس . تصدر هذه المؤسسة ٤٩ صحيفة ، منها ٢١ صحيفة تصدر يوم الأحد فقط ، وتوزع ٥ ملايين نسخة . اضف الى ذلك ٢٠ مجلة اشهرها : جلامور ، هاوس ، جاردن ، وسيف ، ومجلة باريد الشهيرة يوم الاحد . والتى يوزع منها ٢٢ مليون نسخة اسبوعيا ، تمتلك هذه الشركة محطات تلفزيونية خاصة لا يقل عددها عن ٢٠ محطة .

٢ ـ نيويورك تايمز : New York Times

أضخم صحيفة ف الولايات المتحدة بل وف العالم ، تصل تقريبا الى كل بيت ومؤسسة وادارة ف أمريكا . وهى مرجع لمعلومات تقتبس منها أغلب المحطات الاذاعية والتليفزيونية ، مؤسس هذه الصحيفة هو « هنرى ريموند » وشريكه . اشتراها منهما اليهودى « أدولف أوخس » بسعر زهيد بعد أن قاربت على الافلاس . مالكو الصحيفة الحالية هم عائلة سولزبرج اليهودية أقارب « أوخس » هذه العائلة تمتلك ايضا ١٢ صحيفة و٨ مجلات ومحطات تلفزيونية خاصة .
مؤسسة نيويورك تايمز ايضا تبث اخبارها لأكثر من ٥٠٠ مؤسسة صحفية واخبارية ف أمريكا والعالم .

٣ ـ الواشنطن بوست :

تأتى بعد نيويورك تايمز من حيث الانتشار . تلعب دورا محوريا ف التأثير على صانع القرار الامريكى بسبب وجودها ف واشنطن العاصمة . بعد افلاس الجريدة عام ١٩٣٢ اشتراها اليهودى « يوجين مير » بمبلغ زهيد . تشرف على الصحيفة الان « كاترين مير ـ جراهام » ابنة يوجين وابنها الان هو المسئول الاول عن الصحيفة وما فيها . تمتلك هذه الشركة ايضا مجلة « نيوزويك » ، وهذا بالاضافة الى صحف أخرى ومحطات تلفزيونية فرعية ف ولاية ميتشجان ، وفلوريدا ، وكنتاكى .

٤ ـ وول ستريت جورنال

رئيس ومدير عام صحيفة الراسماليين ف كل انحاء العالم هذه هو « وارن فيليبس » ، وهو ايضا يهودى الاصل .

٥ ـ مجلة تايم :

تصدر عن شركة التايم وتوزع اسبوعيا مالا يقل عن ٤ ملايين نسخة . يتبع لهذه الشركة أيضا مجلات أخرى اشهرها لايفLife فورتشن وسبورتس الستريتد وبيبل ومنى وتمتلك ايضا محطات تلفزيونية فرعية تعمل ف ٢٦ ولاية وتصدر هذه الشركة أيضا كتب لا حصر لها ولا عدد . رئيس تحرير مجلة التايم وشركتها هو « هنرى جرون ورنر » وهو يهودى متعاطف مع الصهيونية .
بعد ذلك المجال لا يتسع لذكر المزيد ف مجالات السينما والنشر والجامعات اذ تمتد الايادى الصهيونية ف كل مجال لتعزف السيمفونية الاعلامية الامريكية بتفرد عجيب .

صوت امريكا بالعربى :

اما اذاعة صوت أمريكا فهى الاذاعة الرسمية للحكومة الامريكية الموجهة الى العالم الخارجى وقد بدأت

الاذاعة العربية لصوت امريكا فى عام ١٩٥٠ ورغم قدراتها الفنية الهائلة فهى الاقل استماعا فى العالم العربى ، اذا قيست بمونت كارلو والاذاعة البريطانية ، وقد علقت واشنطن بوست على ذلك بقولها : « ان اذاعة صوت امريكا هى اتعس دائرة حكومية » .

وفى منتصف الثمانينات اتفقت الادارة الامريكية والحكومة الاسرائيلية على انشاء محطة بث اذاعى لصوت امريكا فى اسرائيل موجهة ضد الاتحاد السوفيتى الراحل كما قيل ولكنها موجهة فى الاصل الى قلب العالم العربى . وقد أوضح تشارلى ويلك يهودى من اصل بولندى مدير وكالة الاعلام الامريكية التى تشرف على « صوت امريكا » ، انه تم رصد مبلغ الف مليون دولار لتقوية بث الاذاعة فيما وراء البحار ومنها بالتحديد القسم العربى الذى سيغقوى من اسرائيل . وفى شهر فبراير ١٩٨٥ زار وفد اسرائيلى اذاعة « صوت أمريكا » واتفق على استمرار تزويد الاذاعة الاسرائيلية بتقارير وبرامج اذاعية تتولى اذاعة صوت أمريكا / القسم العربى تامينها للجانب الاسرائيلى .

ولاشك أن هناك حركة نهوض عربية صاعدة على الأرض الامريكية فى مواجهة هذا اللوبى ولكن لاتزال فى بدايتها وتحتاج الى دعم واحتضان الحكومات والشعوب العربية فى طريق الألف ميل الذى بدأ منذ سنوات .

رؤية مستقبلية :

ماذا يريد اللوبى الصهيونى فى انتخابات الرئاسة الجارية ؟ فى الحقيقة يستهدف اللوبى الصهيونى من كل ما سبق ضرب عشرة عصافير بحجر واحد . فمع السقوط الشيوعى الكبير فى معاقل الكتلة الشرقية وتحول العلاقات العربية - الامريكية الى التعاون بل الى ما يشبه التحالف مع بعض البلدان ، وهو ما ظهر بشكل جلى فى حرب الخليج الثانية بدا واضحا للعيان انخفاض قيمة اسرائيل الاستراتيجية فى سلم أولويات السياسة الخارجية الاميركية فى عصر الشرق الأوسط . ولاشك أن ذلك يعود بشكل كبير لاعادة ترتيب الأولويات الأميركية فى عصر ما بعد الحرب الباردة ، ومنها منطقة الشرق الأوسط ، أضف الى ذلك وجود نوع من الجفاء بين اللوبى الصهيونى النافذ فى واشنطون والادارة الاميركية القائمة . ولاشك أن الهدف الأصلى للوبى الصهيونى هو انتزاع الامتيازات الممكنة لاسرائيل من الدولة العظمى الأولى بشكل مباشر وغير مباشر . وبالتالى ربط القدرات الاميركية بالقدرة الاسرائيلية . لقد كان لنبى العنف المغدور « مائير كاهانا » عبارته الشهيرة فى كتابه « لن يحدث مطلقا » ما معناه « أنه فى اليوم الذى يصبح فيه الطرف الاميركى محايدا - على الاقل - تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى فهذه هى نهاية اسرائيل » . ومن الواضح أن اللوبى الصهيونى يستهدف أن لم يكن اعادة العلاقات الاسرائيلية - الاميركية الى سابق عهدها ، فعلى الاقل تمتين هذه العلاقات وذلك من خلال التركيز على الاهتمامات التالية :

- أن يؤكد الرئيس الاميركى القادم (وهو يحمل رقم ٤٢ فى سلسلة الرؤساء الاميركيين) على ضرورة نقل والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وازلية لاسرائيل بعد أن سبقه الى ذلك الكونجرس الاميركى .

- اعطاء ضمانات القروض التى طلبتها اسرائيل ومقدارها ١٠ بلايين دولار دون اضافة اية شروط جديدة .

- رفع العقبات التى وضعتها الادارة الاميركية « الجمهورية » لبوش - كويل لاجبار اسرائيل على الجدية فى مفاوضات السلام مع العرب ومنها عدم تقبل بناء مستوطنات جديدة والقيود المفروضة على تعاملات اسرائيل مع دول العالم فى مجال تجارة السلاح أو مبادلتها بمعلومات استراتيجية .. الخ .

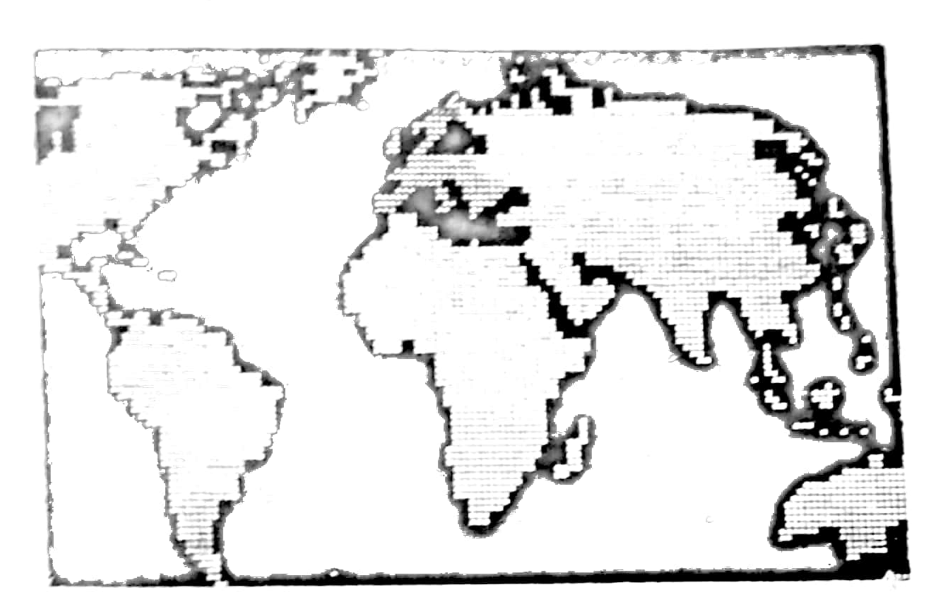
- الضغط على العرب من خلال العلاقات الثنائية والجماعية نحو التطبيع السرى والعلنى مع اسرائيل وايجاد قواعد ثابتة للتعاون العربى - الاسرائيلى بضمانات اميركية تعطى لاسرائيل اليد الطولى فى منطقة الشرق الأوسط كنظام اقليمى فرعى .

- حل مشكلة المياه الاسرائيلية وايجاد نوع من الترابط الاقتصادى مع دول الجوار العربية أو مع دول الجوار العربى الاستراتيجية (أو الضلع الثالث فى الصراع العربى - الاسرائيلى كما أسماه نبى اسرائيل المسلح « بن جوريون » .

- استبعاد الحديث عن الدولة الفلسطينية أو أية اشكال تقرير مصير للفلسطينيين ومعالجة القضية برمتها كقضية لاجئين مع استبعاد الحديث عن عودة الاراضى العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ نهائيا ومنها الجنوب اللبنانى .

ولاشك أنه إذا فازت ادارة ديمقراطية (أى من الحزب الديمقراطى الاميركى) فان اللوبى الصهيونى يكون قد حقق الحد الأقصى من مطالبة فى الشرق الأوسط ، أما اذا استمرت الادارة الجمهورية الحالية (اداة بوش / كويل) وهو الأقرب للحدوث فان السياسة الاميركية تجاه الشرق الأوسط تظل على ما هى عليه ، وعلى اللوبى الصهيونى نقل معاركه القديمة والجديدة الى واشنطون العاصمة ولحين اشعار آخر . □

التفكك الدولى والنظام العالمى الجديد



السفير / احمد طه محمد

يتحدثون فى العالم عن اقامة نظام عالمى جديد ، بعد التغيرات السياسية والدولية التى وقعت ، خاصة ماحدث منها فى القارة الاوربية من تفكك الاتحاد السوفيتى القديم ، وانهيار الحرب الباردة ، وانتهاء القطبية الثنائية ، وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب منفرد ، وبدأت بالفعل تبرز بعض معالم النظام العالمى الجديد ، الذى وان كانت الظروف الدولية تستدعيه ، والاستقرار الدولى يتطلبه ، الا انه لايزال فى دور التشكيك

ومايحدث فى العالم منذ التفكك والانهيار الذى وقع ، يتطلب الدراسة والمتابعة لحين تحقق استقرار الأوضاع الدولية ، الذى يمكن النظام المتبقى من ان يحدد معالمه ويرسى دعائمه ويحقق أهدافه ، ومن أهم الأحداث بروز النزاعات العرقية والخلافات القومية فى بعض مناطق فى القارة الأوربية ، حيث اندفعت الاقليات القومية للمطالبة بالاستقلال ، وهكذا استقلت دول البلطيق الثلاث ـ لاتفيا واستونيا وليتوانيا ـ وأصبحت اعضاء فى الأمم المتحدة ، وكذلك استقلت كرواتيا وسلوفينيا منفصلة عن الاتحاد اليوغوسلافى السابق .

ويمكن ملاحظة الهدوء الذى كان يحيط ببروز بعض الدول الجديدة التى انفصلت عن الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، وكأن ماحدث كان متوقعا ، فقد استقلت « سلوفينيا » عن يوغوسلافيا عام ١٩٩١ ، دون ان يثير ذلك ايه مشكلة للصرب ، ولعل ذلك يرجع الى انها لاتضم الا القليلين منهم ، ولاتندرج اراضيها داخل نطاق مايعتبرونه الصرب الكبرى ، ولكن جمهورتى « البوسنة » و « الهرسك » تتعرض للمذابح وعمليات القمع والابادة التى تثير قلق العالم ، وتؤثر فى امكانات الاستقرار الذى ينشده النظام العالمى الجديد ، فضلا عن الصراع فى اقليم (كوسوفد) كذلك .

كما يمكن ملاحظة ان الأوضاع لم تستتب بعد ، ازاء التغيرات التى تمثلت فى تفكك الاتحاد السوفيتى القديم ، حيث تبرز مشكلات شبه جزيرة القرم ، ويدور الصراع حول اقليم (ناجورندكاراباخ) بين ارمينيا واذربيجان ، فالساحة الدولية لاتزال تشهد تصفيات وتغيرات فى القارة الاوربية ، وانعكاسات التفكك فى المناطق والدول الاخرى التى قد تتوافر فيها الدوافع والأسباب المكونة ، مما يشير الى امتداد بعض الوقت ، قبل ان تكتمل معالم الخريطة الجديدة للعالم فى اطار نظام عالمى جديد .

نزاع (ناجورندكاراباخ)

اما بالنسبة للصراعات التى لاتزال مستمرة بعد تفكك

الاتحاد السوفيتى القديم ، فان ابرزها الصراع الذى يجرى فى اقليم (ناجورندكاراباخ) ، وهو اقليم جبلى يثور النزاع عليه بين ارمينيا واذربيجان ، وتقطنه اغلبية ارمينية ، وان كان يقع فى اراضى جمهورية اذربيجان فى الاتحاد السوفيتى السابق ، حيث سبق للسلطات السوفيتية المركزية ضم الاقليم الى اذربيجان عام ١٩٢٣ ، وحتى ذلك العام كان الأرمن يشكلون كل شعب الاقليم تقريبا ، الا ان الأرمن الحاليين فى الاقليم اصبحوا يشكلون ثلاثة ارباع السكان ، بعد ان غيرت اذربيجان التركيبة السكانية مما ادى الى انخفاض عددهم .

ويضاف الى الصراعات الخاصة باقليم (ناجورندكاراباخ) الصراعات الخاصة بمنطقة (ناخيتشيفان) ذات الحكم الذاتى الاذربيجانى ، والتى تقع بأكملها داخل اراضى ارمينيا ، وتشكل هذه الصراعات مساحة من الخلافات السياسية والعسكرية ليس فقط فى اطار جمهوريات دول الكومنولث المستقلة ، وانما أصبحت تتعداها الى الدول الأخرى ، خاصة ايران ، وتركيا التى هددت بارسال قوات تركية الى ناخيتشيفان) لتدارك تكرار ما وقع فى اقليم (ناجورندكاراباخ) ، واعلن قائد القوات الموحدة لبلدان الكومنولث (المارشال يفجينى شابوشنيكوف) مؤخرا ان التدخل العسكرى من جانب تركيا قد يؤدى الى وقوع حرب عالمية ثالثة ، خاصة لأن تركيا عضو فى حلف الناتو .

والملاحظ ان ايران تعارض اى تغيير فى الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، وان كانت تدين تصرفات القيادة الارمنية والاعتداءات ضد اذربيجان ، وقد حاولت ايران التوسط فى مشكلة اقليم (ناجورنو كاراباخ) ، ولكن ظهر ان وساطتها لم تكن جادة ، والمفهوم ان ايران قد تحاول الافادة من النزاع القائم لصالحها ، خاصة وان اتجاه اذربيجان واضح فى التعاون مع تركيا

غير ان الموقف الروسى ، وان كان يعارض اى تغيير على الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، الا ان هذا الموقف يشوبه الغموض ، بسبب توقيع ارمينيا على معاهدة الأمن الجماعى التى تمت فى طشقند فى ٢٢ مايو ١٩٩٢ ، والتى تضم ستة من بلدان الكومنولث ، وتقضى بانحياز الدول الموقعة على المعاهدة الى جانب اية دولة تتعرض للعدوان ، كذلك لاتزال هناك قوات روسية فى كل من ارمينيا واذربيجان ، كما ترتبط روسيا بمعاهدة مع تركيا منذ عام ١٩٢١ تقضى بان تعتبر (ناخيتشيفان) اقليما ذا حكم ذاتى يتبع اذربيجان ، وهو الاقليم الذى تحده ايران من الجنوب وتركيا من الجنوب الغربى ، ويقع بالكامل داخل الأراضى الارمينية حسبما سبق ، الأمر الذى يجعل الاهتمام بهذا الاقليم اهتماما دوليا يخص المجتمع الدولى فى اطار النظام العالمى الجديد .

وفى مولدوفا ، يتهمون روسيا بدعم الانفصاليين فى منطقة (ترانس ـ دنيستر) التى تطالب بالاستقلال ، وهذه المنطقة محاذية لأوركانيا ، وتخشى توحد مولدوفا مع رومانيا التى سيطرت على المنطقة بأكملها باستثناء (دينستر) قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن روسيا تنفى دعمها للانفصاليين ، وتؤكد ان الجيش السوفيتى ـ الرابع عشر ـ يلتزم الحياد فى المنطقة ، وترى (مولدوفا) ان تصاعد النزاع فيها يؤثر فى الأمن والسلام فى جنوب شرق اوربا ، وقدمت شكوى فى هذا الشأن الى مجلس الأمن ، بل ان رئيس مولدوفا (ميرتشيا سنيفور) حث مؤخرا برلمان بلاده على اعلان الحرب على روسيا .

والملاحظ ان الاشتباكات مستمرة منذ شهور بين شرطة مولدوفا والانفصاليين من السلاف (اروس والاوكرانيين) فى منطقة (الدينستر) ، وفى ٢٧ مايو ١٩٩٢ وافق البرلمان المولدوفى على استخدام القوة ضد الانفصاليين السلاف الذين اعلنوا منطقتهم فى (الدينستر) جمهورية مستقلة تحت اسم (بريد نيستروفيه) ، وصوت لصالح استخدام القوة ضد السلاف ٢١٠ من نواب البرلمان المولدوف دون معارضة احد ، وان كان ثمانية نواب قد امتنعوا عن التصويت ، وتمكن عدد من النواب من تضمين القرار النص على استنفاد كل الوسائل السلمية قبل اللجوء الى القوة ، كما خول القرار السلطات استخدام كل وسائل القوة ضد الانفصاليين .

وجاء هذا القرار بعد ايام من اصدار الرئيس (ميرتشيا سنيفور) مرسوما باعلان التعبئة لجميع الرجال فى سن الخدمة العسكرية ، وطلب الحاقهم بالجيش المولدوفى ، وقبل اجراء التصويت على قرار استخدام القوة طالب (سنيفور) بضرورة التخلص من القوى الانفصالية غير المشروعة من اجل اعادة الوضع القانونى لمؤسسات الدولة فى منطقة (الدنيستر) واوردت الانباء ان مايزيد على ١٦٠ شخصا قد قتلوا فى المعارك المستمرة بين السلاف والمولدوفيين منذ اعلان جمهورية (بريد نيستروفيه) فى ديسمبر ١٩٩١ ، وأرسلت روسيا مراقبين عسكريين الى المنطقة للاشراف على وقف اطلاق النار والفصل بين المقاتلين .

ومن الناحية الاخرى ، ابرزت الانباء فى ٢٢ مايو ١٩٩٢ ، ان البرلمان الروسى بحث فى جلسة سرية الغاء قرار ضم القرم الى اوكرانيا ، التى اعلنت ان مجرد طرح هذا الموضوع يشكل تدخلا مباشرا وخطوة غير ودية ازاءها ، وكان قرار فصل شبه جزيرة القرم عن روسيا وضمها الى اوكرانيا قد صدر عام ١٩٤٥ فى ذكرى مرور ثلثمائة عام على توحيد البلدين السلافيين ، وفى فبراير ١٩٩٠ وقعت روسيا واوكرانيا معاهدة تخلى الطرفان

بموجبها عن اية مطامع فى الأراضى ، وأكدت روسيا تمسكها بالمعاهدة على اثر توقيع اتفاق (مينسك) الثلاثى الذى قضى بالغاء الاتحاد السوفيتى وتشكيل اسرة دول الكومنولث المستقلة ، ولكن الخلاف على مصير أسطول البحر الأسود الذى يرسو فى موانى القرم وتحرك القوى الروسية المطالبة بالانفصال عن اوكرانيا ، اديا الى توتر العلاقات بين الطرفين ، وأصدر برلمان القرم فى ابريل ١٩٩٢ مشروع قانون الاستقلال واجراء استفتاء عام عليه فى ٢ اغسطس القادم .

ازمة البوسنة والهرسك :

اما بالنسبة للصراعات القائمة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فأبرزها الصراع الدموى والأحداث الدامية التى تجرى فى جمهورية البوسنة والهرسك ، وهى احدى الجمهوريات الست التى تشكلت منها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية دولة يوغوسلافيا السابقة ، وهى جمهوريات صربيا ، وكرواتيا ، ومقدونيا ، والجبل الأسود ، والبوسنة والهرسك ، وسلوفينيا ، ومع انهيار الشيوعية فى شرق اوربا وفى الاتحاد السوفيتى القديم ، تفككت هذه الجمهوريات وانفصلت عن بعضها ، حيث استقلت كرواتيا ، كما استقلت وانفصلت كل من مقدونيا وسلوفينيا ، واستقلت صربيا وكذلك الجبل الأسود مع البقاء معا بمظلة الاسم اليوغوسلافى .

وجاء الدور على جمهورية البوسنة والهرسك ، حيث اجريت فيها الانتخابات التى اسفرت عن موافقة ٧٠ ٪ من السكان على الاستقلال ، وتم اعلان انشاء الجمهورية فى أول مارس ١٩٩٢ ، واعترفت بها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية فى ٧ ابريل ، وتنافست فى هذه الانتخابات الاحزاب الثلاثة القومية ، وأولها الحزب الديمقراطى الاسلامى الذى يراسه (الدكتور/على عزت بيجوفتش) والثانى الحزب الصربى ، والثالث الحزب الكرواتى ، ويمثلون المسلمون فى الجمهورية ٤٤ ٪ من السكان ، والصربيون ٣٠ ٪ ، والكروات ١٨ ٪ .

ولكن الصرب رفضوا استقلال البوسنة والهرسك ، ودعم الجيش اليوغوسلافى ـ وهو اصلا من الصربيين حيث يشكلون ٨٠ ٪ من ضباطه وجنوده ـ ميليشيات الصرب فى الجمهورية ، وقاموا بحرب ابادة للمسلمين الذين تحالف معهم الكروات فى البلاد دفاعا عن وجودهم ، حيث قتل الصربيون حتى الآن ربع مليون من المسلمين من الأطفال والنساء والشيوخ ، كما اضطر حوالى مليون وربع المليون من المواطنين المسلمين الى الهروب والتشرد ، وتركوا ديارهم وأموالهم ازاء المذابح البشرية البشعة التى مارس فيها الصرب أعمال القتل بكل الوحشية ، واحرقوا فيها العديد من المدن والقرى ، ودمروا المساكن والمؤسسات بل والمساجد التى بلغ عدد مادمر منها ١٦٠ مسجدا .

وقد حاول الصرب بكل الوسائل اعاقة استقلال جمهورية البوسنة والهرسك ، ونفذوا مخططا بمساعدة كرواتيا لتصفية المسلمين الذين يشكلون ٢,٥ مليون اى حوالى نصف سكان الجمهورية ، واعتمد الصرب على جيرانهم الكروات وفى جمهورية الجبل الأسود فى ارهاب المسلمين لاجبارهم على التراجع عن طلب الاستقلال والسماح باقامة امبراطورية الصرب الكبرى على اشلاء الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فلما قرر (بيجوفيتش) اجراء الاستفتاء ، قام الصربيون بافتعال مختلف الحوادث وضرب اهم المناطق الرئيسية للمسلمين حيث اطلقوا النار على مسجد مدينة (موستار) وذبحوا مسلما وتركوه امام منزله للعيان ، ودبرت الصرب افناء الشباب المسلم الموجود لديها وكذلك الموجود فى البوسنة والهرسك ، وذلك بوضع هذا الشباب فى الصفوف الأمامية فى حربهم غير المتكافئة ضد الكروات وضد الألبان ، بل لقد خطفوا الأطفال لتهديد واجبار المسلمين على تقسيم البوسنة والهرسك

وتتمثل اطماع الصرب فى جمهورية البوسنة والهرسك فى محاولة الاستيلاء على الجزء الأكبر الذى تتوافر فيه الموارد الطبيعية ، وكذلك اكبر ميناء على البحر تعتمد عليه التجارة الدولية ، فضلا عن اهداف التنكيل بالمسلمين ، ولتنفيذ مخطط التقسيم ارسلوا تعزيزات مسلحة ومعدات عسكرية لمنطقة وادى انهار سافا وليفنوا غرب الجمهورية لارهاب المسلمين ، مع رسمهم لحدود مادية اجبارية على السكان لتقسيم البلاد على طول وادى نهرى (نيرنفا) والبوسنة ، والجدير بالذكر ان اهمية جمهورية البوسنة والهرسك ترجع الى وجود ٦٥ ٪ من مصانع السلاح اليوغوسلافى على ارضها .

والمعروف ان يوغوسلافيا سبق لها ان عاشت تحت الحكم الاسلامى منذ اربعة قرون لمدد طويلة ، حيث اسلم خلال هذه السنين كثير من الشعوب الأصلية فى هذه البلاد بعد الفتح العثمانى ، وانتشر الاسلام من البوسنة الى انحاء يوغوسلافيا ومقدونيا وكوسوفو ، ولكن عندما تشكلت اول دولة يوغوسلافية فى عام ١٩١٨ ثم استبعاد المسلمين من التكوين الديموغرافى ، رغم ان المسلمين ايدوا الرئيس جوزيف تيتو ابان ثورته تطلعا منهم للاعتراف بهويتهم ، ولكنه لم يف بوعده وصادر جميع الأوقاف وحرمهم من حقوقهم ، والتاريخ حافل بالمعاناة التى تحملها المسلمون ، فمع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٣ تعرضت البوسنة فى مذبحة النهر لقتل ٢٢ الف مسلم ، ومذبحة اخرى فى مدينة (سيرونيك) وفى مدينة (فوستشا) حيث قتل الصرب الالاف من المسلمين ، وبعد انتهاء الحرب تم اعدام ٢٤ الف شاب مسلم خلال عام واحد .

وإزاء حمامات الدم والمذابح البشعة التى تجرى فى البوسنة والهرسك ، جرت تحركات دولية مكثفة أسفرت فى ٣٠ مايو ١٩٩٢ ، عن إصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٧٥٧ الذى صدر بموافقة ١٣ دولة وامتناع الصين وزيمبابوى فقط عن التصويت ، دون معارضة من اية دولة عضو بالمجلس ، وقد فرض القرار حظرا تجاريا وبتروليا وجويا شاملا على جمهورية الصرب وكذلك على جمهورية الجبل الأسود الحليفة لها ، من أجل حملها على وقف العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك وسحب القوات اليوغوسلافية من اراضيها .

وتشمل العقوبات التى فرضها مجلس الامن الحظر التجارى الشامل على الاستيراد والتصدير ، ووقف جميع انواع التجارة بما فيها الحظر على استيراد الصرب للبترول ، كما تشمل فرض حظر ثقافى وعلمى يمنع تبادل البعثات أو تصدير الخبرات أو استيرادها ، وفرض حظر جوى شامل يمنع وصول واقلاع الطائرات من والى بلجراد ، مع خفض عدد موظفى البعثات الدبلوماسية الى أقل عدد ممكن ، واغلاق بعضها خاصة مكاتب التمثيل التجارى الاعلامى والثقافى ، فضلا عن منع جميع الفرق الرياضية اليوغوسلافية من المشاركة فى المسابقات الرياضية العالمية .

وطالب قرار مجلس الأمن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم الاعتراف بانتقال مقعد يوغوسلافيا لجمهوريتى الصرب والجبل الأسود ، ومنح الصرب فترة خمسة عشر يوما لتنفيذ ماورد فيه ، حيث يصبح تطبيق العقوبات ساريا ، مع تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير فى موعد اقصاه خمسة عشر يوما ، عن مدى تنفيذ الصرب لقرار المجلس ، والتزام الدول الأخرى بتطبيق العقوبات .

وكانت المجموعة الاوروبية قد سبق لها أن قررت الحظر من جانبها على جمهوريتى صربيا والجبل الأسود ، وتبلغ قيمة التجارة بين المجموعة والجمهوريتين ٢٤٠ مليون دولار شهريا ، وياتى قرار مجلس الأمن القاضى بالمقاطعة التجارية التامة لجميع الدول ، حيث تخسر جمهورية صربيا بموجبه اسواق صادراتها التى تقدر قيمتها باكثر من خمسة ونصف مليار دولار سنويا ، كما انها ستعجز عن استيراد البترول ، وتعتبر ايران اكبر مصدر له لصربيا وتليها روسيا ثم رومانيا ، ورغم عدم موافقة ايران على الحظر البترولى إلا انها ملتزمة بالموافقة عليه للطبيعة الالزامية للقرار ، وقد اعلنت بلغاريا انها لن تسمح بمرور البترول الايرانى الى صربيا عبر أراضيها .

والمعروف أن مجلس الامن سبق له استخدام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا لممارستها التفرقة العنصرية ، وضد (إيان سميث) حاكم روديسيا الجنوبية عند إعلانه استقلالها من جانب واحد ، وذلك إبان النظام العالمى السابق ، كما تم استخدام هذا الفصل فى ازمة الخليج بتطبيق مختلف أنواع العقوبات على العراق ، فضلا عن تطبيق مجلس الأمن للحصار الجوى والعسكرى على ليبيا فى الأزمة الليبية الغربية فى اطار النظام العالمى الجديد ، وأبرز وزير خارجية البوسنة والهرسك أن المجتمع الدولى شارك فى تحرير الكويت ووقع مجلس الأمن العقوبات على العراق ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت القوة المحركة وراء ذلك دفاعا عن البترول فى الوقت الذى يترك شعب البوسنة والهرسك فريسة المذابح وحمامات الدم لعدم توافر البترول فى بلاده .

وأما عن الأمم المتحدة ، فإن الدكتور بطرس غالى الأمين العام قد حذر من إرسال مجلس الأمن لقوة دولية لحماية العاصمة (سارايفو) ومطارها ، مادام القتال لايزال دائرا ، وأوصى بدلا من ذلك بالتوصل لاتفاق بين الأطراف المتحاربة للسماح بتوزيع مساعدات الاغاثة العاجلة حيث يمكن للأمم المتحدة ارسال مراقبين مزودين بأسلحة خفيفة لمواكبة قوافل الاغاثة ، وقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام بضغط من المجموعة الأوروبية ، إعادة دراسة اقتراح ارسال القوات الدولية الى البوسنة مع تقديم تقرير عن كيفية ايصال الامدادات الى مواطنى الجمهورية .

موقف جمهورية مصر العربية :

وقد أولت جمهورية مصر العربية اهتماما خاصا لقضية البوسنة والهرسك ، واثارت احداثها قلق مصر حكومة وشعبا ، وبذلت جهودا مكثفة لاستصدار قرار فرض العقوبات من مجلس الأمن ، كما صدر عن وزارة الخارجية المصرية العديد من بيانات الادانة للأعمال الوحشية والدموية المستمرة من جانب جيش يوغوسلافيا الاتحادى فى أرض البوسنة والهرسك ، وفى ٢٨ مايو ١٩٩٢ ابلغت مصر المسئولين اليوغسلاف إدانتها واستنكارها الشديدين للمذبحة التى ارتكبتها الميليشيات الصربية فى مدينة (سارايفو) العاصمة والتى راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين العزل ومعظمهم من النساء والأطفال ، وطالبت مصر الخارجية اليوغوسلافية بضرورة اتخاذ الاجراءات العاجلة لايقاف القصف المتواصل للمدينة من قبل هذه الميليشيات ورفع الحصار عنها لامكان توصيل المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين .

وفى اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز فى مدينة بالى باندونيسيا فى مايو للتحضير للقمة القادمة فى سبتمبر ١٩٩٢ ، نجحت فى إدراج قضية البوسنة والهرسك فى جدول أعمال المؤتمر ، حيث أصدر وزراء الخارجية قرارها ، بشان هذه القضية ، تضمن ابراز القلق العميق

تجاه الوضع المأسوى فى البوسنة والهرسك ، وتوجيه النداء من أجل الوقف الفورى لنزيف الدم هناك ، والنداء بأهمية الاحترام الكامل لوحدة أراضى البوسنة والهرسك والانسحاب الفورى لكافة القوات الأجنبية من أراضيها ، مع مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة فى المنطقة من خلال التسوية السلمية ، وناشد القرار جميع الدول للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وتأييد جهودها السلمية ، كما اكد القرار على اهمية المحافظة على التراث الثقافى والحضارى للبوسنة والهرسك ، خاصة فى (سارايفو) و (موستار) ، وتأييد كافة المبادرات التى اتخذت ، مع حث المجتمع الدولى والأمم المتحدة على منح المساعدات الانسانية لضحايا النزاع .

وعقب انتهاء المؤتمر ، واصلت مصر الاتصالات المكثفة مع الدول الاسلامية من اجل عقد اجتماع طارىء لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامى لبحث المأساة التى يتعرض لها الشعب المسلم فى البوسنة والهرسك ، وطالبت مصر الأمم المتحدة بالتدخل على وجه السرعة لتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب واجبار القوات المعتدية والميليشيات التابعة لها على الانسحاب الفورى ، كما طالبت مصر بضرورة التوصل لحل سلمى يصون سيادة واستقلال دولة البوسنة والهرسك ، ويحفظ حرمة اراضيها من العدوان العسكرى الذى تتعرض له ومن مؤامرات التقسيم التى تدبر ضدها ، وأبرزت فى الوقت نفسه التأييد المصرى لانضمام جمهورية البوسنة والهرسك للأمم المتحدة ومناشدة الدول المحبة للسلام لتأييد هذا الانضمام وتأييد المطالب العادلة لشعب البوسنة ، والهرسك والتضامن معه فى محنته ، وفى ٣٠ مايو ١٩٩٢ قررت مصر سحب سفيرها فى بلجراد ، احتجاجا على موقف الصرب وعلى أعمالهم العدوانية .

ازمة إقليم (كوسوفو) :

ومع متابعة أحداث جمهورية البوسنة والهرسك ، نجد أن عدوان الصرب لم يقتصر عليها وحدها ، بل تعداها الى اقليم (كوسوفو) حسبما تبرز التطورات هناك ، حيث جاءت الأنباء فى ٢١ مايو ١٩٩٢ بوقوع تجاوزات تعرض لها المسلمون فى منطقة (السنجق) المجزأة بين جمهوريتى الصرب والجبل الأوسود (مونيتينيغرو) ، كما تردد أن ثمة ضغوطا تمارس على المسلمين لاجبارهم على النزوح من الصرب ، حيث لجأ عدد كبير منهم فعلا الى مقدونيا ، ومعاناة المسلمين لاتقتصر على منطقة (السنجق) بل وكذلك تتوافر فى مقاطعة (كوسوفو) .

ويقع اقليم (كوسوفو) جنوب صربيا ، ويبلغ عدد سكانه مليونى نسمة معظمهم من المسلمين الألبان (٩٢٪) ، وقد سبق أن فتح العثمانيون هذا الاقليم عام ١٣٨٩ ، وتأصل العداء للمسلمين لدى الصربيين منذ انتصار العثمانيين على الصرب فى منتصف القرن الثالث عشر ، حيث اعتبر الصربيون كل المسلمين أتراكا ، وعندما تدهورت الامبراطورية العثمانية عقدت معاهدة (سان استيفانو) عام ١٨٧٨ حيث وافقت بضغوط من روسيا على ضم معظم اقليم (كوسوفو) من أراضى ألبانيا الى الدولة الصربية ، وتم رسم حدود دول البلقان عند نهاية الحرب العالمية الأولى فى مؤتمر باريس ، وحصلت الصرب على اقليم (كوسوفو) بالكامل كمقابل لمواجهتها للعثمانيين .

وعند إنشاء الدولة اليوغوسلافية بزعامة تيتو ، عمد الى اضعاف الصرب فى اطار محاولته لمواجهة تعدد القوميات ، فقام بنزع اقليم (كوسوفو) من صربيا ، ومنحه الحكم الذاتى ، وفى عام ١٩٧١ أصبح للاقليم برلمان وحكومة اقليمية وهيئة رئاسة تمثل فى مجلس الرئاسة الفيدرالى فى العاصمة بلجراد ، واعترف باللغة الألبانية لغة رسمية للاقليم ، وبعد وفاة تيتيو تسلم (سلو بودانميلو سيفيتش) زعامة جمهورية الصرب عام ١٩٨٧ ، وقام بتجميد الحكم الذاتى فى (كوسوفو) وفرض حالة الطوارىء ، ولكن البرلمان الصربى اعتبر أن الأقليم جزء من صربيا وطالب بإلغاء الحكم الذاتى ، وهو مارفضته ثلاث جمهوريات يوغوسلافية ، فقام (ميلوسيفيتش) بإرسال قوات من الصرب لقمع مظارهات الاقليم ضد السلطة الصربية ، وألغت الصرب الحكم الذاتى للأقليم ، ولكن حدث فى سبتمبر ١٩٩٠ ، أن وافق مجلس نواب (كوسوفو) الذى تم استدعاؤه سرا على الدستور الجديد الذى أعلن (كوسوفو) دولة فى اطار اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى مع الدولة اليوغوسلافية .

وفى ٢١ مايو ١٩٩٢ ، اكد ممثل المجموعة الأوروبية توافر انتهاكات لحقوق الانسان جانت الصرب فى (كوسوفو) ، وأن المجموعة ستتخذ سلسلة من الاجراءات لارغام الصرب على احترام حقوق الانسان والأقليات ، غير أنه أشار الى أن المجموعة الأوروبية لن تعترف بانفصال (كوسوفو) واستقلالها كدولة ، لأنها تقع ضمن حدود جمهورية الصرب ، وان كانت المجموعة تؤيد حق الألبان فى اجراء انتخاباتهم المقرر اجراؤها فى ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، لأنها تاكيد لحقهم الديمقراطى فى التعبير عن رغباتهم ومواقفهم السياسية وتحديد توجهاتهم ، وهذا على عكس ماتراه الأوساط داخل (كوسوفو) من أنها محتلة ومن أن خيار الألبان هو الحرب او الرضوخ للأمر الواقع ، ومن أنهم سيختارون الحرب فى النهاية إذا استمر الاحتلال الصربى لبلادهم .

ورغم التحذيرات من السلطات الصربية أجريت الانتخابات فى (كوسوفو) فى ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، وشارك فيها الألبان والأتراك والمسلمون ، وناشد المؤيدون لهذه الانتخابات نظام الحكم الصربى التجاوب مع قرار الأغلبية الألبانية ، لاختيارها طريق السلام والديمقراطية فى الوصول الى حل عادل لمشكلتهم ، وقد صوت ٩٠٪ من

الناخبين فى (كوسوفو) لصالح الاستقلال الفورى عن الاتحاد اليوغوسلافى ، فى حين اعترض أو أمتنع عن التصويت عشرة فى المائة من السكان ، ومعظمهم من الصربيين من غير المسلمين ، وقد عبرت نتيجة هذا الاستفتاء عن رغبة الشعب الكوسوفى فى الانضمام لأسرة الدول المستقلة ، ومن المتوقع اعلان استقلال (كوسوفو) رسميا ، فى الوقت الذى تسعى فيه القوى الغربية لفرض العقوبات على صربيا بسبب اعتداءاتها على جمهورية البوسنة والهرسك .

والواقع أن الاستفتاء فى (كوسوفو) قد تم ، على الرغم مما قام به الجيش الصربى من عمليات الارهاب والتخويف ، حيث قام الجيش اليوغوسلافى بحملة اعتقالات واسعة عشية الاستفتاء بهدف عرقلة العملية الانتخابية ، حيث اعتقل أكثر من ثلثمائة شخص فيهم القادة الدينيون والشخصيات الثقافية المعروفة فى مدينة (برشتيا) العاصمة ونقلوا الى بلجراد ، كما تم اختطاف المئات من الزعماء الذين يحتجزهم الصربيون كرهائن ، ورفضت السلطات استخدام المبانى العامة كمراكز انتخابية ، فاستخدم الشعب المدارس والحوانيت والمنازل لهذا الغرض ، فى الوقت الذى ظلت فيه معظم المساجد وعددها حوالى ٤٠٠ مسجد مغلقة يحتلها الجيش الصربى .

ومع توجه (كوسوفو) للمطالبة باعتراف العالم بها والانضمام الى الأمم المتحدة ، يحذر القادة الصربيون من أن يحولوا (كوسوفو) من سهل (اللؤلؤ) ـ وهو معنى الاسم الأصلى لكوسوفو (كوسمت) باللغة الألبانية ـ ، الى بحر دماء إذا مضت قدما نحو الاستقلال ، ولكن الواضح أن شعب (كوسوفو) مُصر على المضى فى هذا الطريق . رغم موقف الصرب المتعنت والتهديدات الصربية ، ورغم المعاناة التى تعرض لها الشعب الكوسوفى خاصة خلال العامين السابقين اللذين عاشهما فى ظل الأحكام العرفية .

تحرك جمهورية (مقدونية) :

وتضاف مشكلة جمهورية مقدونية التى تتحرك نحو الاستقلال ، الى سلسلة عمليات التفكك فى الدولة اليوغوسلافية ، وهى جمهورية يبلغ تعدادها مليونى نسمة ، يشكل المسلمون منهم حوالى النصف ، وقد انشئت هذه الجمهورية بمعرفة المارشال جوزيف تيتو عام ١٩٤٤ ، بهدف تقليص حجم جمهورية الصرب واقامة دولة عازلة مع بلغاريا على أن أرض مقدونية مقسمة بين اليونان ، وتضم ميناء (سالونيك) ، وبلغاريا وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية وبعض من ألبانيا ، وتعارض صربيا واليونان استقلال مقدونية .

وترى اليونان أن مجرد اسم (مقدونية) يثير المخاوف من المطالبة بكل الأراضى التى تنطوى تحت هذا الاسم ، ومن سعى السلاف للحصول على ميناء لهم على بحر (ايجه) ، ومن استخدام الاسم لاثارة نزاعات عرقية فى البلقان ، كما تعتبر اليونان أن اسم (مقدونية) هو من تراث تاريخها ، حيث أنها الموطن الأصلى للاسكندر الأكبر الذى عاش فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وتلقى تعليمه على يد (أرسطو) الفيلسوف اليونانى وقام بنشر الثقافة اليونانية الى حدود الهند ، وقد تأمل اليونان أن تغير (مقدونية) اسمها قبل الاعتراف بها كدولة مستقلة ، وقد يؤدى موقف اليونان فى هذا الشأن الى خلاف كبير بين اليونان والمجموعة الأوروبية ، كما أن اليونان تواجه مشكلة هروب الآلاف من اليونانيين الأصليين من يوغوسلافيا اليها .

احداث (لوس انجلوس) :

وإذا تركنا جانبا أحداث وتغيرات التفكك فى القارة الأوروبية ، نرى أن أحداث (لوس انجلوس) بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، لتثير قضية هامة وخطيرة ؛ لأنها أولا تأتى فى الوقت الذى يجرى فيه تشكيل النظام العالمى الجديد ، وثانيا لأنها تقع فى الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت القطب الواحد فى اطار تشكيل هذا النظام ، وينظر لها العالم على أنها دولة الاستقرار والتقدم والتحرر والديمقراطية التى تعتبر من مقومات النظام ، وثالثا لأنها تثير مخاوف من توافر عوامل فى الدولة العظمى قد تدفع الى تفككها فتنهار القطبية ، على نسق من تفكك القطب السابق ـ الاتحاد السوفيتى القديم ـ رغم اختلاف الظروف والأسباب ، ورابعا لأنها قد تفتح الباب أمام أحداث وتغيرات أخرى فى العالم بتشجيع المزيد من التفكك إذا توافرت العوامل والأسباب ، فيفضى ذلك الى عدم الاستقرار على مستويات وعلى المستوى الدولى ككل ، وخامسا لأنها تبرز واقعا عمليا موجود وعوامل كامنة يمكن أن تطفو على السطح فجاة وتشكل خطرا على الاستقرار المطلوب أن يكون حقيقيا ودائما إن لم يتم احتواء العوامل واصلاح الأوضاع التى أدت اليها فى الدولة الكبرى التى تقود النظام العالمى الجديد .

وتواترت التحليلات هنا وهناك ، وتسابقت الآراء والتقديرات ، مابين تشاؤم وتفاؤل ، ومابين اعتبار ماحدث مؤشرا لتفتيت الدولة القطب العظمى وتوقع تغيير ومصير لها مشابه لما حدث للقطب السوفيتى السابق ، ومن هنا يكون الاستطراد الطبيعى هو توافر مجموعة التساؤلات والتكهنات حول كيان ومعالم ومصير النظام العالمى الجديد الذى كان قد بدأ يبرز ويتشكل نتيجة متغيرات كبيرة ورئيسية حدثت ، وفى مواجهة متغيرات كبيرة ورئيسية من الممكن أن تحدث .

وتبرز بعض التحليلات انه إذا كان ماحدث فى (لوس انجلوس) قد أبرز على السطح قضية العنصرية ، وكشف عن صراع للسود ضد البيض ، والسود فى الولايات

المتحدة الأمريكية هم الاقلية ، وعن أن هذا الصراع ساده العنف الدموى ، فقد يثير ذلك قضية اندلاع الصراع بين الأقليات العرقية ، خاصة بعد أحداث التفكك والتغيرات الدولية التى وقعت فى العالم ، وأشارت الى أن هذا الصراع كان مزمنا ومكبوتا ، واندلع مع التحولات والتغيرات الجديدة التى شكلت الفرصة المواتية له للبروز على السطح ، ليفرض حقيقة وجوده كمشكلة من الضرورى حلها ، وكقضية من اللازم حسمها ، فى اطار التوجهات والأسس التى يعاد عليها تشكيل نظام عالمى جديد .

وتذهب بعض التحليلات الى أن التاريخ الأمريكى يوضح كيف نشأ فى جنوب البلاد نظام المزارع الاقطاعية الذى كان الهدف منه انتاج السلع الزراعية باستخدام العمالة السوداء التى كانوا يأتون بها من أفريقيا ، وأن التصنيف الاستيطانى فى الجنوب كان مبنيا على أساس اللون على عكس الشمال الذى تم فيه التصنيف على أساس كل من اللون والدين ، ثم جاءت الحرب الأهلية الأمريكية التى أطلق عليها حرب تحرير العبيد ، وعلى ذلك يرون أن ماحدث فى (لوس انجلوس) ليس انفجارا واردا من فراغ ، وإنما هو نتيجة للتركيبة الاجتماعية للشعب الأمريكى وللواقع التاريخى الأمريكى الذى عاصر الحرب الأهلية وابادة الهنود الحمر واستقدام الأفارقة السود كرقيق للعمل فى الأرض الجديدة ، كما أكدت الدراسات تغيير التركيب العرقى فى كاليفورنيا ، حيث اصبح اللون الأسود غالبا فى لون بشرة السكان مختلطا باللون الأصفر والأسمر والأحمر ، بمعنى أن سكانها أصبحوا يمثلون تجمعا لشعوب العالم الثالث من القارات الثلاثة (أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) .

وتوضح بعض التحليلات وضع المواجهة السكانى على أساس اللون بشكل احصائى ، بمقولة أن السود يشكلون ١٢٪ من السكان فى الولايات المتحدة ، وتشكل الأقليات الأخرى أكثر من ١٥٪ من السكان ، وهذه الأقليات التى يطلق عليها اسم (الهيسبان) يزيد عددهم على ٢٥ مليون ، أصلهم من دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين (١٧,٥ مليون) فضلا عن الدول الآسيوية (مليون) والأفريقية (نصف مليون) ، ومطالب هذه الأقليات متشابهة مع مطالب السود ، كما أن هناك ٣٠٪ من السكان البيض انفسهم ذهبت التحليلات الى انهم يشاركون السود والأقليات الأخرى ثورتهم ، ويجعل غالبية ٥٧٪ من السكان يواجهون ٤٣٪ من السكان البيض الامريكان

كذلك يقال بأن الفجوة بين البيض والسود قد تزايدت خلال العشرين سنة الماضية فى المجتمع الأمريكى ، حيث انقسم هذا المجتمع الى مجتمعين ، أحدهما للبيض الذين يقيمون فى الضواحى ، والثانى للسود الذى يعيشون فى أحياء المدن ، كما يقال بأن الواقع يجسد هذه الفجوة ، حيث تبلغ نسبة البطالة بين السود ضعف نسبتها بين البيض ، ويعيش ٤٥٪ من الأطفال السود تحت خط الفقر مقابل ١٦٪ بالنسبة للأطفال البيض ، ومن هنا يبرزون أن الأمة الأمريكية تتجه نحو الانقسام الى مجتمعين منفصلين منعزلين عن بعضهما وغير متساويين ، احدهما للبيض ، والثانى للسود ، والأخيرون هم الذين يحيط بهم التخلف فى مستوى التعليم والخدمات الاجتماعية وتسود فى أوساطهم البطالة والتشرد والجريمة وتعاطى المخدرات .

وتضيف التحليلات أن الفقراء فى الولايات المتحدة يزدادون فقرا ، والاغنياء يزدادون ثراء ، وأن الثروة تتركز فى أيدى الشركات الاحتكارية والطبقة الوسطى الأمريكية التى كانت تشكل ٦٣٪ من مجموع السكان سابقا ثم أخذت فى التناقص ، ومثلت انهيارا اجتماعيا واقتصاديا ، امتزجت فيه الصراعات العرقية والعنصرية والعصبيات القومية والدينية واللونية ، مع ملاحظة انقسام الطبقة الوسطى الى فئات متعددة بحسب دخل الفرد السنوى ، ثم توقف دخل هذه الطبقة عن النمو فى السبعينيات حيث تجمد فى حدود ثلاثين ألف دولار سنويا ، وساعد ارتفاع معدل الانفاق على التسلح والسياسة الدفاعية الى تضخم الاستثمار فى المجال العسكرى ، الأمر الذى زاد من ثراء الاغنياء وبؤس الفقراء ، وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى .

ولم تقتصر ردود الفعل عما كشفته أحداث (لوس انجلوس) على التحليلات الاقتصادية والاجتماعية ، بل أبرزت كذلك الأبعاد السياسية التى ترتبط بالتطبيق الديمقراطى القائم على العدالة والمساواة ، وبالقضاء الذى يعتبر الدعامة لتحقيق العدل والانصاف دون تحيز أو محاباة ، وربطت بعض ردود الفعل بين الأحداث والموقف الأمريكى الخاص بقضية الليبيين المتهمين فى حادث لوكربى وبالمطالبة بتسليمهما لاجراء محاكمة عادلة لهما حيث جاءت أحداث (لوس انجلوس) فى توقيت مع بروز هذه القضية بين ليبيا والولايات المتحدة والدول الغربية ، وفى الوقت الذى يسود فيه التوجه بأن الديمقراطية والعدالة والمساواة هى من سمات ودعائم النظام العالمى الجديد .

التفكك الاوروبى والامريكى :

وإذا كان من الطبيعى أن تكون هناك دروس مستفادة من التجارب المعاصرة للكيانات التى سبق توحيدها بالفرض مثل الاتحاد السوفيتى السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، وكلاهما شهد الانهيار رغم مرور أحقاب طويلة من الزمن على توحيدهما ، إلا أنه مع تواتر ماسبق من تحليلات ، فهناك من التوجهات مايدعو الى تجنب التسرع فى ابداء التقدير والتوقع بحدوث ماوقع من تفكك لدى السوفيت واليوغسلاف ، فى دولة كالولايات

المتحدة الأمريكية ، إذا ثارت فيها مشكلة عرقية بين السود والبيض ، مع ماقد يحيط بالتسرع من دوافع من التشفى أو التمنى ، لعوامل وأسباب سياسية قد لاترتبط بالواقع ، وقد تبرز فى هذا الشأن مجموعة من الاعتبارات .

الاعتبار الأول أنه إذا ماتصورنا أن التفكك الدولى هو النتيجة الطبيعية والمحصلة الحتمية لأية اختلافات أو نزاعات على اطلاقها بين بنى البشر ، لكان مؤدى ذلك التغير الشامل والكامل لخريطة العالم ، بحيث لن تبقى دولة أو اتحاد دون تفتت وتفكك ، فالاختلافات والصراعات قائمة فى كل الدول التى تعيش فيها أقليات ، وهى متوافرة فى مجموعة كبيرة من الصور ، كاختلاف الأديان الرئيسية فى العالم ، بل واختلاف المذاهب داخل الدين الواحد ، واختلاف اللغات ، والحضارات والثقافات ، واختلاف الثروة بين الفقراء والأغنياء ، واختلاف الأجناس بين السمو والدنو ، واختلاف الجنس بين الرجال والنساء ، واختلاف اللون بين الأبيض والأسود وغيرهما من الألوان .

ومع عدم التقليل من أهمية هذه الفوارق والاختلافات والصراعات فى الدول والمجتمعات إلا أن التاريخ والواقع يبرز تعايش الأديان ، بالسماحة والحرية والاحترام المتبادل كما يبرز نجاح دول تتعدد فيها اللغات والثقافات والأجناس ، كذلك الواقع الذى يؤكد الاحتياج الضرورى لاختلاف الجنس فى كل المجتمعات مهما كانت الصراعات ، والاحتياج المتبادل بين الفقراء والأغنياء مادام طريق الكسب مفتوحا للجميع بحيث يمكن الفقراء من العيش الكريم ومن تحسين أوضاعهم ، وفى مجتمعات التحرر والانفتاح قد يكون فقير اليوم هو غنى الغد .

والاعتبار الثانى أن الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا سبق لها أن شكلت نظاما اشتراكيا شموليا مفروضا قام على أساس نظرية قوامها وحدة الحياة الاقتصادية ، دون مراعاة لعوامل انتماء الشعوب وتناسق العروق والأجناس ، ولغبة الكبت والضغط والحرمان ، بل ودون مراعاة للأوضاع التى كانت سائدة فى البلدان التى تشكل منها هذا النظام ، فكان من اليسير أن تلفظ الشعوب هذا النظام بمجرد انهيار النظرية التى قام عليها ، حيث تبين أنه نجح فقط فى ابراز قوة عسكرية ونووية عظمى تقف بالمرصاد للدولة العسكرية والنووية الأخرى فى صراع عسكرى ونووى استنفذ موارد النظام دون جدوى ، وصراع سياسى على مناطق النفوذ ، استنفذ قدرات النظام دون تحقيق هدف ، فى الوقت الذى فشل فيه فى توفير الغذاء للسكان ، كما فشل فى تحقيق حقوق الانسان .

والاعتبار الثالث أن النظام الشمولى المفروض من شأنه أن يدفع بعض التجمعات العرقية أو القومية للاحساس بفقدان الكيان ، وكذلك بفقدان العدالة فى العائد عليها من استمرار الاندماج ، والاقتناع بتوقع النمو وتحسن الأوضاع إذا استرجعت كيانها وجمعت مواردها وطاقاتها المادية والاقتصادية وامكانياتها فى الحصول على الدعم المخصص لها ، ويعنى ذلك أن النظام الشمولى لم يحقق عند دمجه لها العدالة فى التوزيع واستخدام طاقاتها ومواردها لمصالح لم تعد عليها بالفائدة ، بل حرمت ابناءها من المعيشة الطيبة كما يعنى ذلك من الناحية الاخرى أن هذا النظام قد حرمها من السلطة والمكانة التى تتناسب مع مالديها من موارد وامكانيات .

والاعتبار الرابع أن المتتبع لانشاء الاتحاد السوفيتى السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، يجد أن الشعوب التى تشكلت منها لها قوميات اصلية لها تاريخها ولغتها وثقافتها وهويتها وعاداتها وتقاليدها على أرضها التى عاشت فيها ، وجاء الاتحاد قسرا عليها ليضعها فى اطار مفروض سياسى ومدنى واقتصادى شمولى ، فلم تندرج فيه اجتماعيا وعمليا ، ولكنها استمرت فيه مغلوبة على أمرها ، ولو لم يكن شموليا ومتحكما ماتمكنت من الابقاء طوال السنوات التى فرض فيها ، وقد ظلت هذه الشعوب بقومياتها المتميزة فى حالة انفصال وانتظار حتى انهار النظام فتنفست الصعداء لتعود الى لم شعثها وتجميع قواها وتحقيق تحررها واستقلالها .

والاعتبار الخامس أن الولايات المتحدة الأمريكية ، أساس إنشائها هجرة شعوب من قارات أخرى ، والمهاجر ولو أن له بلدا سابقا جاء منه ، إلا أنه فى الغالب لديه الاستعداد لقبول الوضع المتطور والاندماج مع الآخرين فى نظام اجتماعى وثقافى جديد ، فيه الامكانات والفرص الاقتصادية التى تهيىء له العيش والكسب ، والامكانات والفرص السياسية التى تحقق له مع الآخرين الحرية والاشتراك والانطلاق ، وهكذا بالرغم من أن الولايات المتحدة تضم شعوبا كانت فى الأصل مختلفة اللغات والعادات ، إلا أنها أصبحت شعبا واحدا ذا لغة واحدة وذا ثقافة متطورة وعادات جديدة .

والاعتبار السادس أن تطبيق النظام الراسمالى والحرية الاقتصادية ومجتمع الأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية قد ساعد على ربط مصالح الشعوب التى تعيش فيها ، بحيث يكون من صالح الجميع التمسك بالتوحد فى اطار مثل هذه الدولة سواء من حيث الانتاج أو الربح أو التوزيع ، بصرف النظر عن اختلافات الجنس أو العرق أو غيرها من الفوارق ، أما ثورة فئة من فئات الشعب فى مثل هذه الدولة ، فالمفروض أن تقوم بحسب دوافعها وأسبابها وأن تتم متابعتها على هذا الأساس وليس على أساس انها تعبر عن الرغبة فى تفكك الدولة أو انفصال الولاية التى تعيش فيها هذه الفئة .

والاعتبار السابع أن ماحدث فى (لوس انجلوس) لاشك يستدعى مبادرة الادارة الأمريكية للقيام بمختلف

الاصلاحات التى تهدف الى معالجة غضبة السود وازالة دواعى وجذور الحقد لديهم التى اندلعت فى شكل ثورة العنف التى شهدتها المدينة الأمريكية ، ومن الطبيعى أن تكون هذه المبادرة فى شكل حاسم يؤكد قدرتها على اصلاح وضع داخلى يمس المبادىء الديمقراطية التى تنادى بها فى النظام العالمى الجديد الذى يقوم على أسس من الحرية والعدالة والمساواة ، خاصة فى الوقت الذى تبرز فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى رئيسية فى العالم ، بعد تفتت وانهيار القوة الرئيسية الأخرى ـ الاتحاد السوفيتى السابق ـ وفى الوقت الذى يهيىء لها الواقع العملى الفرصة للقيادة فى العالم ولرسم دعائم وأسس النظام العالمى الجديد .

والاعتبار الثامن أن التفكك الدولى الذى حدث فى القارة الأوروبية والذى لايزال العالم يتابع تصفياته وتطوراته ، قد ينعكس على القارات الأخرى ، كالقارة الأفريقية ، التى تتوافر فيها الصراعات والنزاعات القبلية بدرجة كبيرة ، وتوافرت ولاتزال فيها التوجهات والاتجاهات الانفصالية خاصة وأن الحدود القائمة بين دول القارة قد تم رسمها عند استقلال هذه الدول وتحررها من الاستعمار الأوربى (البريطانى والفرنسى والبرتغالى) .

والمعروف أن الوضع فى افريقيا رغم توافر هذه التوجهات ، قد سبق أن حسمته القارة ممثلة فى ميثاق وقرارات نقطة الوحدة الأفريقية التى دعمت تحرر واستقلال دول القارة من الاستعمار ، ولكنها فى الوقت نفسه تقف مناهضة للتوجهات الانفصالية ، فى ضوء ماتم بالنسبة لرفض تفكك جمهورية نيجيريا ووأد الحركة الانفصالية فى (بيافرا) وفى تفكك جمهورية الكونغو ووأد الحركة الانفاصلية فى (كاتنجا) ، كما ناهضت مؤخرا تفكك الصومال ، ورفضت استقلال شمال الصومال وأقامة دولة (صوماليلاند) حسبما جاء فى القرارات التى أصدرتها قمة المنظمة الأخيرة فى (أبوجا) عاصمة نيجيريا فى يوليو ١٩٩٢ .

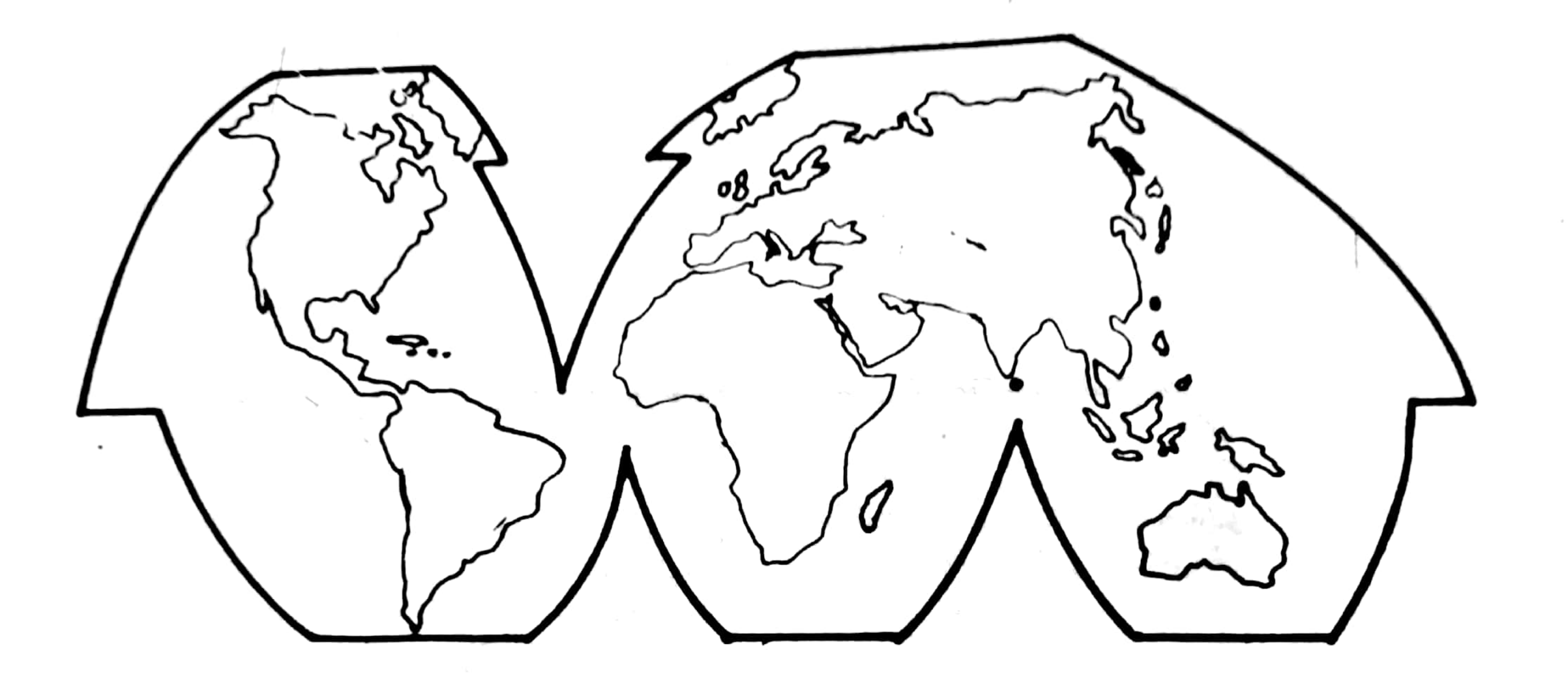
الاعتبار التاسع أن ماحدث فى (لوس انجلوس) أظهر على السطح مشكلة التمييز العنصرى القائم على أساس اللون ، وواضح أن هذا التمييز الذى ناضل العالم من أجل القضاء عليه ، قد لفظه الرأى العام العالمى ، وتمثلت آخر مراكزه فى دولة جنوب افريقيا ، التى لم تجد فى آخر المطاف ، وبعد العناد الذى دام على مدار سنوات طويلة ، بدا من تقرير إنهائه ، فقرر برلمانها إلغاء قوانينه واتجهت حكومته نحو تحقيق الاصلاح القائم على أساس هذا الالغاء ، وتحقيق المساواة بين الجميع من البشر بصرف النظر عن لون بشرة الانسان ، ولاشك أن التطورات والتغيرات الدولية كان لها أثرها فى دفع عجلة التحول فى دولة جنوب افريقيا فى طريق انهاء التفرقة العنصرية .

والمتوقع أن يستمر التحول فى جنوب أفريقيا ، رغم المحاولات والتحركات التى لن تنجح والتى يقوم بها المتطرفون العنصريون من الجماعات اليمينية الذين يدعون الى التفكك وتقسيم البلاد بين البيض والسود ، حتى أن الحركة الانفصالية لتحرير البوير قد قامت برسم خرائط لهذا الغرض ، وهددت الحكومة إذا لم توافق على قيام دولة بيضاء منفصلة ، حيث يفضلون الحرب على أن يحكمهم السود ، وأكدوا أن الخريطة الجديدة لانشاء هذه الدولة جاءت بعد أبحاث ديموغرافية مكثفة تجددت فيها المناطق العالية الكثافة بالبيض والأقل كثافة من السود ، وحددوا موقع هذه الدولة بشريط ضيق بطول ساحل راس الرجاء الصالح ، وتضمنت الخطة تخصيص ٢٠٪ من البلاد للبيض مع اقتراح اقامة منطقة للثروة يقتسمها الجميع ، أى أن خطتهم تقوم على أسس اقتصادية وعلى أساس الفصل بين البيض والسود فى الوقت نفسه .

والاعتبار العاشر أن الجزء الشرقى من القارة الأوروبية تفككت دوله الاتحادية نتيجة انهيار النظام الشيوعى لتصحيح الأوضاع باستقلال الجمهوريات وانفصالها عن الدولة الكبيرة السابقة ، وذلك يأتى فى الوقت الذى قطعت فيه القارة الأوروبية فى غربها الشوط الأكبر فى التوجه نحو التوحد فى إطار يأتى هذه المرة بعد الدراسات المتأنية وبالارادات المشتركة الحرة ، وفى ظل النظام الديمقراطى والتحرر الاقتصادى ، كما أن التوحد قد عاد من جديد ، بالنسبة لألمانيا العملاقة ، ومن الطبيعى أن يتم فى المستقبل استيعاب التوحد الأوروبى لدول شرق القارة مع غربها بالدراسات المتأنية والارادة المشتركة وكذلك اقتنعت القارات الأخرى فى الوقت نفسه بضرورة التوجه نحو التوحد ، وهكذا وقعت الدول الأفريقية فى قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخيرة فى (أبوجا) فى يوليو عام ١٩٩١ على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ولاشك أن أحداث التفكك مع توجهات التوحد تنعكس على النظام العالمى الجديد .



حركة عدم الانحياز .. من اكرا الى جاكارتا



احمد يوسف القرعى

مع المتغيرات الدولية العديدة والمتنوعة التى طرات على النظام العالمى منذ منتصف الثمانينات وتبلورت بصورة واضحة مع بداية التسعينات بدأت دول العالم الثالث تتخوف من محاولة التهميش إذا لم تبادر بالتكيف مع هذه المتغيرات .. وطرحت تساؤلات عديدة حول جدوى وجود حركة مثل حركة عدم الانحياز فى عالم الوفاق والمصالحة بين القوتين العظميين ، وتساؤلات أخرى حول جدوى وجود مجموعة الـ ٧٧ فى ظل نظام اقتصادى دولى يعمل لحساب الدول الصناعية الكبرى فقط وبمعنى أصح يعمل حاليا لحساب دول الشمال بصفة عامة بعد أن اتضح ان محاولات تهميش العالم الثالث تجرى لحساب دول اوروبا الشرقية لمحاولة انشاء البيت الاوروبى الكبير .

وعلى مستوى حركة عدم الانحياز تبلور فى البداية تيار محافظ تمسك بالمفهوم التقليدى لعدم الانحياز حيث نظر الى المتغيرات فى العلاقات الدولية نظرة متشائمة تعكس رؤية غير دقيقة مسرفة فى التعميم ازاء المتغيرات الدولية وآثارها وتفترض أن مسار هذه المتغيرات فى غير صالح حركة عدم الانحياز .

ولكن سرعان ما انحسر هذا التيار المحافظ الجامد وتبلور تيار معتدل فى الاجتماع الوزارى لحركة عدم الانحياز (فى اكرا ـ غانا ستمبر ١٩٩٠) ودعا هذا التيار الى تجديد الحركة وتطوير مفاهيمها وتوسيع نطاقها حتى يحقق لها ما تنشده من فاعلية فى العلاقات الدولية المعاصرة . وتتزايد قوة هذا التيار مع اقتراب انعقاد مؤتمر القمة العاشر للحركة فى جاكارتا ـ سبتمبر ١٩٩٢ .

ويقوم المفهوم الجديد لتطوير حركة عدم الانحياز على استقراء موضوعى لجوانب العلاقات الدولية المعاصرة بغية التعرف على ايجابياتها واستثمارها فى التعامل مع الواقع الدولى المعاصر ، واستخلاص العوامل المساعدة على تعزيز دور الحركة وتحقيق اكبر قدر من الفعالية والمواءمة مع تلك المتغيرات فى العلاقات الدولية . ولما كان التغيير فى العلاقات الدولية قد لايخلو من الاغراض التى تثير القلق فانه يتعين على دول الحركة تناول مثل هذه الجوانب فى اطار من الانفتاح والعقلانية والثقة بالنفس بغية تهيئة الظروف من أجل خلق اطار للتعامل الدولى يعمل على تحسين الأوضاع الدولية فى مجملها عن طريق التفاوض والحوار والتفاهم المشترك فى ظل رؤية متكاملة الأبعاد للعلاقات الدولية بجوانبها السياسية والاقتصادية . كما تتطلب السرعة التى تتسم بها المتغيرات الدولية المتلاحقة ان تكون الحركة قادرة على ملاحقة هذه الاحداث وعلى التكيف اذا ما كان لها ان تلعب دورا فعالا ومؤثرا فى العلاقات الدولية ان تحافظ على حيويتها ومصداقيتها .

وبعد اجتماع اكرا الوزارى نشطت اعمال لجنة المنهاجية المشكلة على المستوى الوزارى منذ اجتماع قبرص (سبتمبر ١٩٨٨) وتضم اللجنة اساسا الدول اعضاء مكتب القمة الثامنة (١٩٨٦) فى هرارى واعضاء المكتب فى الاجتماع الوزارى فى نيقوسيا (١٩٨٨) والدول التى رأست حركة عدم الانحياز منذ انشائها . ومهمة اللجنة العمل على استجابة حركة عدم الانحياز للمتغيرات الدولية الجديدة والمتجددة لبحث اداء الحركة وفاعليتها واساليبها وتطويرها وتعزيز دورها الدولى وعقدت اللجنة فى الشهور الأخيرة اجتماعين اولهما فى لارنكا - قبرص فبراير ١٩٩٢ والآخر فى بالى - اندونيسيا . مايو ١٩٩٢ .

وطرحت داخل اللجنة عدة تساؤلات حول واقع ومستقبل حركة عدم الانحياز ولم تتركز التساؤلات حول جدوى او عدم جدوى الحركة . فقد تحقق من حيث المبدأ توافق اراء لدى اعضاء الحركة حول تاكيد استمرارية الحركة فى ظل النظام الدولى الجديد حتى ان دول عدم الانحياز قد اكدت الابقاء على اسم الحركة دون تغيير . ودارت التساؤلات بعد ذلك حول قدرة الحركة على البقاء والاستمرارية من حيث ما انتهى اليه دورها من تهميش وتوالى المشكلات الاقليمية والدولية دون اسهام يذكر للحركة التى اتسم رد فعلها بالبطء فى مواجهة المتغيرات الدولية بعد ان كانت الحركة ملء السمع فى المحافل الدولية طوال سنوات الحرب الباردة .

ولمواجهة هذه المواقف السلبية طرحت على اللجنة تساؤلات حول دور الحركة فى ادارة الأزمات ومنع الصراع والترتيبات الأقليمية للسلم والأمن ونزع السلاح . هذا فضلا عن علاقة الحركة بالامم المتحدة والمنظمات الدولية خاصة التى تضم دول العالم الثالث وفى مقدمتها مجموعة الـ٧٧

وكان من ابرز آليات التطوير التى طرحت للمناقشة على اجتماعات اللجنة المنهاجية وعلى الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز فكرة الوفد المصرى بدمج الحركة (دون الغائها) مع مجموعة الـ٧٧ . ويرى الاقتراح المصرى اننا جميعا ننتمى الى العالم الثالث وللجنوب ولنا مصالح مؤكدة فى قضايا الدول النامية وان الوقت قد حان لاقامة جبهة واحدة مشتركة للتحرك من خلال مجموعة اوسع نطاقا بدمج مجموعة الـ٧٧ مع حركة عدم الانحياز . ولم يمكن المستهدف هو حل الحركة بل دعم قضايا العالم الثالث من منطلق وحدة الهدف وتطابق المصالح مع مجموعة الـ٧٧ ووجوب الاتفاق على عمل جماعى موحد بينهما . ويرجع تشكيل مجموعة الـ٧٧ الى منتصف الستينات فى اطار مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وذلك للدفاع عن المصالح الأقتصادية للدول النامية وهناك اكثر من مائة دولة عضو مشترك بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ حيث لاتتجاوز زيادة عضوية المجموعة عن الحركة ٢٧ دولة تقريبا .

وهذا الاندماج - فى رأى الاقتراح المصرى - يشكل جبهة واحدة للعالم الثالث تعمل وسط المتغيرات الدولية المتلاحقة وعلى سبيل المثال فان الاندماج يحقق التنسيق بين خطة عمل التعاون الأقتصادى لدول عدم الانحياز وبين برنامج عمل « كاراكاس » لدول مجموعة الـ٧٧ ومن هنا يتم تجنب الأزدواجية فى الجهود المبذولة وكفالة مزيد من الكفاءة فى تحقيق الاهداف المشتركة بين الحركة والمجموعة وذلك باستغلال الامكانيات الضخمة لهذا التعاون بشكل كامل . ولاعجب فالدول النامية (العالم الثالث) تشكل ثلاثة ارباع البشرية (٣,٥ مليار نسمة) وتشغل ثلثى سطح الأرض فى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية وتملك معظم الثروات الرئيسية والمنتجات الأولية التى لاغنى عنها لعالمنا المعاصر كما تحتل الدول النامية ايضا اهم المواقع الاستراتيجية على الكرة الارضية .

ولعل مثل هذه الامكانات والامكانيات تساعد على زيادة اندماج الدول النامية (العالم الثالث) فى الاقتصاد العالمى ويشكل هذا ايضا سندا اقتصاديا قويا لدور دول عدم الانحياز السياسى مع النظام العالمى الجديد ويعنى هذا زواج الثقل الاقتصادى للعالم الثالث مع الخبرة

السياسية والدور السياسى لحركة عدم الانحياز فى عالم اليوم .

وللأسف فان الاقتراح المصرى بدمج الحركة مع المجموعة لم يلق اغلبية الدول غير المنحازة رغم ادراك اهمية العمل المشترك بينهما ولذا تم الاتفاق فى الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز المعقود فى بالى ـ اندونيسيا ١٤ ـ ١٥ (مايو ١٩٩٢) على اقتراح بتشكيل ما يسمى بلجنة التنسيق المشتركة ويتعين على مؤتمر القمة العاشر فى جاكارتا (سبتمبر ١٩٩٢) الموافقة على اقتراح انشاء هذه اللجنة وتكوينها وكيفية عملها والموضوعات التى ستقوم بالتنسيق بشأنها مع مجموعة الـ٧٧ .

وفى اطار مقترحات التطوير التى طرحت طوال السنوات القليلة الماضية وحتى لقاء بالى ـ اندونيسيا لم يلق مشروع انشاء امانة عامة (سكرتارية دائمة) لحركة عدم الانحياز . قبولا واسعا ، وكان الدافع وراء طرح مثل هذا المشروع هو الموقف الصعب التى تعرضت له يوغوسلافيا التى كانت تتولى رئاسة الحركة رسميا ، فضلا عن انها دولة مؤسسة رئيسية للحركة منذ بداية الستينات . وكان هناك تسليم من جانب اغلبية الدول الاعضاء باهمية انشاء جهاز معاون يمكن ان يوفر الخدمات الاستشارية للرئاسة بشأن تنفيذ القرارات الصادرة واجراء البحوث واعداد دراسات تقدير للموقف بما يعين رئيس الحركة وكذلك اعضاء الحركة الاخرين . ومع رفض فكرة انشاء امانة عامة دائمة للحركة (على غرار المنظمات الدولية) طرحت عدة بدائل منها استحداث منصب نائب للرئيس ولكن الفكرة أيضا لم تلق قبولا . ومنها فكرة الترويكا (الرئيس الحالى والسابق والقادم) على غرار ما يجرى فى اطار المجموعة الاقتصادية الاوروبية وهى فكرة لم تكن تحظى بتأييد واسع داخل حركة عدم الانحياز حتى عام ١٩٨٩ لكنها تلقى الان تقديرا أكبر على اساس وجود توافق اراء حول اعتماد الترويكا مع الرئيسين السابق والقادم بجانب الرئيس الحالى على ان تكون طبيعة الترويكا هنا بمثابة ادارة او سلطة تقديرية تحت ايدى رئيس الحركة لطلب المساعدة حسب الاقتضاء على أن يتحمل وحدة المسئولية الشرعية لرئاسة الحركة .

ومع تعدد البدائل استقر الأمر على ضرورة وجود نظام لمساندة ودعم رئاسة الحركة هو اقل من ان يعتبر بمثابة سكرتارية دائمة للحركة ويهدف الى منح الحركة وبصفة خاصة مكتب تنسيق الحركة ورئيسها قدرة اكبر للعمل باسلوب اكثر تنظيما .

واخيرا .. فان استحداث مثل هذه الاليات الجديدة لدعم حركة عدم الانحياز والحرص على انعقاد مؤتمر القمة العاشر للحركة فى جاكارتا ـ سبتمبر ١٩٩٢ وتهيئة الأسباب لنجاحه ، يعنى فى التحليل الأخير توافر ارادة سياسية لدى دول حركة عدم الانحياز للتعامل والتكيف مع متغيرات النظام الدولى الجديد ، فالحركة من وجهة نظر اعضائها لاتزال سلبية ومطلوبة وان كان السياق الذى ظهرت فيه قد اختلف باختفاء التكتلات لكن ارادة دول الحركة فى السيادة والاستقلال لاتزال مستمرة ، كما ان المتغيرات فى النظام العالمى الجديد لم تغير من ارادة الدول فى الدفاع عن حقوقها ومصالحها ضد الظواهر السلبية التى تصاحب النظام الدولى الجديد ومنها بروز هيمنة القطبية الاحادية وممارسة غطرسة القوة فى العلاقات الدولية وظاهرة تحلل الدول وتفتتها .. الخ .

لقد قامت حركة عدم الانحياز بدورها طوال العقود الثلاثة الماضية بتعزيز التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول الاعضاء وفى الدفاع عن الاستقلال وتشجيع حركات التحرير والعمل على تصفية الاستعمار والابارتيد .

ولاتزال أجهزة الحركة تواصل اجتماعاتها ومؤتمراتها بانتظام وليس أدل على هذا من انتظام لقاءات المؤتمر الوزارى ومكتب التنسيق ولجنة المنهاجية وصندوق افريقيا ومجمع وكالات دول عدم الانحياز ومركز العلم والتكنولوجيا .. الخ .

يعنى هذا ان لحركة عدم الانحياز رسالتها التى لم تنقطع بعد انتهاء الحرب الباردة وان عليها مواصلة هذه الرسالة باعتبارها ممثلة للضمير العالمى والامر يتوقف على استجابة الحركة للتطوير فى قمة جاكارتا بما يمكنها من مواجهة الاثار السلبية للمتغيرات الدولية . ■

تقارير

تطورات الاقتصاد العالمى والمؤثرات الجديدة



عمرو مصطفى كمال حلمى

تشهد العلاقات الدولية منذ بضعة اعوام تحولات سياسية واقتصادية هائلة ... ويعتبر انهيار حائط برلين ووحدة الالمانيتين والتغيرات التى تشهدها دول اوربا الشرقية وانفراط عقد الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام الشيوعى بمؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية وتواجه الدول التى كانت تتبعه الى محاولة تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وسعيها الى الانضمام لمؤسسات النظام الاقتصادى الدولى وانتهاء الحرب الباردة من اهم التطورات التى يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما يمهد الطريق امام ظهور نظام دولى جديد تعكف مجموعة من الدول المؤثرة على رسم ملامحه . وتحاول بعض الدول الاخرى المشاركة فى تشكيل اسسه . وتقوم مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى العديد من دول العالم بالترويج لمبادىء جديدة فى محاولة لجعل النظام الدولى الجديد اكثر عدلا وانصافا .

ورغم صعوبة حصر كافة الاسباب التى ادت الى انفراط عقد الاتحاد السوفيتى بهذا الشكل المأسوى وانهيار الشيوعية كعقيدة سياسية واقتصادية واجتماعية كانت تسيطر على عدد من الدول ذات الثقل فى العالم . الا انه من المستحيل ان نرجع ذلك الى شخصية فرد واحد او الى خطأ فى سرعة تنفيذه للاصلاحات التى كان ينشدها او الى عدد محدود من العوامل الداخلية المحلية ... فمما لاشك فيه ان انهيار النظم الشمولية قد حدث لانها كانت تحمل فى طياتها اسباب فشلها فى تحقيق التطور والتقدم الحقيقى للمجتمعات . هذا فضلا على ما سببه سباق التسلح المحموم من استنزاف للعديد من الطاقات والموارد خاصة فى الاتحاد السوفييتى . يضاف الى ذلك ما فرضه التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل الذى نجحت الدول الغربية فى تحقيقه من تحديات حيث اظهر مدى اتساع الفجوة العلمية والحضارية بين الغرب والشرق . ولا يجب ان يغيب عن الاذهان ايضا مجموعة اخرى من العوامل الخارجية الاخرى السياسية والاقتصادية والعلمية التى افرزت حقائق ومفاهيم جديدة باتت تؤثر بدرجة كبيرة فى شعوب العالم اجمع .

وفيما يلى نتعرض الى بعض التطورات الاقتصادية الحديثة التى باتت تسهم بشكل ملحوظ فى اعادة تشكيل العلاقات الدولية بمعناها الواسع المتكامل :

اولا : التقدم العلمى والصناعات ذات المعرفة المكثفة

يشهد الانتاج الصناعى فى الدول المتقدمة تغيرات

هيكلية ديناميكية كبيرة تتنوع من الالية الكاملة الى ادخال اساليب جديدة فى ادارة الانتاج الى تطوير الصناعات القائمة وتحديث الفن الانتاجى المستخدم الى ظهور صناعات جديدة فأصبح الانتاج الصناعى فى تلك الدول يعتمد اكثر من اى وقت مضى على كثافة المعرفة KNOWLEDGE INTENSIVE ، فصناعة وسائل الاتصال والمعلومات ووسائل المواصلات والالكترونيات وصناعة الادوية والبتروكيماويات ما هى الا امثلة محدودة من تلك الصناعات التى اصبح عامل كثافة المعرفة من اهم عوامل انتاجها بشكل يسبق بكثير اهمية اليد العاملة التقليدية او المواد الخام المعروفة ... ويكفى ان نعلم ان نفقة انتاج الحاسب الالى ترجع ٧٠٪ منها الى قيمة البحوث والتطوير والتجربة ، فى حين ان اليد العاملة لا تمثل سوى ١٢٪ فقط من تكلفة المنتج النهائى وفى صناعة الادوية تمثل نفقة البحوث العلمية والتطوير والتجربة اكثر من ٦٠٪ واليد العاملة اقل من ١٥٪ فقط من تكلفة المنتهج النهائى وفى صناعة السيارات وباستخدام الفن الانتاجى الحديث اصبحت اليد العاملة لا تمثل اكثر من ٢٠٪ فقط من اجمالى تكاليف الانتاج .. وبذلك اصبحت الامكانات العلمية والقدرة على التطوير والتجربة اهم عامل من عوامل الانتاج بالنسبة للعديد من الصناعات ذات الاهمية النسبية الكبيرة فى التبادل التجارى الدولى وفى القدرة على المنافسة فى الاسواق الدولية .

وقد ساهم التطور العلمى الهائل فى اقتحام مجالات جديدة وطرح سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل واصبح « الذكاء الصناعى » يستخدم فى تصميم العديد من المنتجات منها السيارات والطائرات والسفن وامكن عن طريق التقدم العلمى التوصل الى « مواد جديدة » تستخدم بكثرة فى الصناعات الحربية ، بالذات هذا فضلا عن الافاق الواسعة التى تنتظر تطويع استخدامات « اشعة الليزر » فى المجالات المدنية والعسكرية على حد السواء ويضاف الى ذلك التطور العلمى الهائل الذى تشهده وسائل الاتصال هذا التطور الذى جعل عالم اليوم اشبه بقرية صغيرة متقاربة الاطراف تنتقل فيها الانباء ورؤوس الاموال بسرعة هائلة .

وقد صاحب مثل هذه التطورات تغيرات جذرية فى مرونة الطلب العالمى على العديد من المواد الخام ، اذ ساهمت « الثورة الصناعية الثالثة » فى خفض الاهمية النسبية للمواد الخام فى العديد من الصناعات الرئيسية . فعلى سبيل المثال ادى التوسع فى استخدام لدائن البلاستيك الى خفض نسبة الصلب التى كانت تستخدم فى صناعة السيارات وحدها بنسبة ٣٠٪ هذا فى نفس الوقت الذى اصبح فيه ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الالياف الزجاجية يقوم بنفس الوظيفة التى كانت تتطلب اكثر من طن من الاسلاك النحاسية وقد انعكس ذلك بدوره على استهلاك الطاقة فى الدول المتقدمة ان يحتاج انتاج ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الالياف الزجاجية الى حوالى ٥٪ فقط من الطاقة الواجب استخدامها لانتاج طن واحد من الاسلاك النحاسية .

وقد امتد نطاق هذه التطورات الى مجال الانتاج الزراعى فامكن عن طريق الهندسة الوراثية استنباط انواع جديدة من البذور عالية المحصول ـ خاصة بالنسبة لبعض المحاصيل الهامة مثل القمح والارز ـ وتم ادخال تغييرات هائلة على صناعة الاسمدة والمبيدات وامكن التوصل الى وسائل جديدة للرى وطرق مستحدثة لاستصلاح الاراضى الصحراوية ومعالجة التربة المالحة وزيادة انتاجية الوحدة الزراعية بدرجة ان المخزون الغذائى لدى دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية من الحبوب ومنتجات الالبان اصبح يمثل مشكلة فى حد ذاته ولم يقتصر نطاق هذه التطورات على هذا فقط ، بل شهد هيكل العمالة فى القطاع الصناعى فى الدول المتقدمة تطورات كبيرة إذ زادت نسبة الخبراء والعلميين ـ الذين يعملون فى ادارات البحوث والتطوير والتجربة ـ بشكل كبير مقارنة بعدد العاملين التقليديين وزادت اهمية مراكز الابحاث العلمية والدور الذى تقوم به فى عملية الانتاج سواء فى مجال تطوير الفن الانتاجى المستخدم أو تحديث المنتج وخفض نفقة الانتاج او ابتكار منتجات جديدة واصبح بيوت الخبرة فى مجال التسويق دور لا يقل أهمية عن اهمية البحوث العلمية وعوامل الانتاج المستخدمة فاصبح لعملية دراسة الاسواق وكيفية طرح المنتجات وشكل المنتج واسلوب عرضه من العوامل الرئيسية فى نجاح استمرارية عملية الانتاج ذاتها .

واصبح رصيد الدول من العلماء والخبراء والفنيين المتخصصين من اهم المؤشرات التى يمكن البناء عليها فى تحديد درجة التقدم الذى يمكن ان تحققه الدول والتى تحرص فى ذات الوقت على إعداد أجيال جديدة فى الجامعات والمعاهد المتخصصة ليقوموا بدورهم فى المستقبل كما اصبح عدد مراكز البحث العلمى وتنوعها وامكانياتها وناتج اعمالها محل مراقبة ومقارنة فيما بين الدول المتقدمة .

ويعتبر تحول الانتاج الصناعى فى الدول المتقدمة من الاعتماد على صناعات كثيفة العمالة الى صناعات تعتمد على كثافة المعرفة ضمن اهم التطورات التى تؤثر فى اتجاهات التبادل التجارى العالمى وتقسيم العمل الدولى والتى توضح ان التخصص فى الانتاج فى الدول النامية على اساس انخفاض تكلفة اليد العاملة ـ رغم ما تمثله من ميزة نسبية الان ـ الا انها قد لا تستمر فى تحديد قيمة المنتج النهائى مستقبلا وبالتالى قدرته على المنافسة فى الاسواق الدولية هذا فى نفس الوقت الذى تتغير فيه مرونة الطلب على المواد الخام بدرجة كبيرة نظرا للتطور العلمى الهائل الذى تشهده والذى ادى فى حالات عديدة الى خفض الاهمية النسبية للمواد الخام فى عدد من

الصناعات الهامة .

وتفرض هذه التحولات الجذرية تحديات هائلة على اقتصاديات الدول النامية التى تتخصص بصفة عامة فى تصدير المواد الخام أو فى تصدير السلع المصنعة وشبه المصنع على اساس الميزة النسبية التى توفرها انخفاض تكاليف اليد العاملة ـ بالمقارنة بما هو قائم فى الدول المتقدمة ـ وفى الواقع ان قدرة الدول النامية على التكيف مع هذه التغيرات ستتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقائق الجديدة التى تسود عالم اليوم ومدى امكانية تعاملها وتفاعلها مع هذه الحقائق والمتغيرات والتى يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

١ ـ فشل كافة النظم الشمولية فى تحقيق التقدم والتطور الحضارى للمجتمعات وان المنهج الذى يقوم على ملكية الدولة « لكافة » وسائل الانتاج قد ثبت بالتجربة عدم نجاحه فى تحقيق التقدم الاقتصادى الحقيقى او فى دفع التنمية المتواثلة .

٢ ـ ان تشجيع القطاع الخاص وتعزيز الدور الذى يمكن ان يقوم به وتوفير المناخ اللازم لنموه وتشجيع روح المبادرة والمنافسة اصبح ضرورة حيوية لدفع النشاط الاقتصادى وتطوير ادوات الانتاج هذا بالطبع مع توفير الضوابط اللازمة حتى يمكن لهذا القطاع ان يقوم بدوره وفقا للظروف الخاصة بكل دولة ... وان تطبيق مبادىء الاقتصاد الحر القائمة على تفاعل قوى السوق اصبح من الامور التى تستوجب تفاعل حكومات الدول النامية معها حتى يمكن تنفيذ هذه التوجيهات الجديدة وفقا لمراحل زمنية متعاقبة للتقليل من الآثار التى يمكن ان تنعكس على الاستقرار الاجتماعى فى تلك الدول من ناحية والانطلاق فى تحرير الاقتصاد الوطنى من ناحية اخرى .

٣ ـ ان تعبئة الموارد المحلية عن طريق تطوير النظام المصرفى وخلق الاوعية الادخارية وتحرير اسعار الصرف وتشجيع الاستثمار وتوفير كافة الضمانات اللازمة له وتطوير النظام الضريبى اصبحت من المهام الرئيسية التى تقع على عاتق حكومات الدول النامية حتى يمكن توفير اكبر تمويل ذاتى ممكن للمشروعات الوطنية قبل التوجه الى الاقتراض من الخارج .

٤ ـ ان تنمية الصادرات تتطلب دراسة جادة للاسواق الخارجية فقد نجحت مجموعة من الدول الاسيوية الصغيرة مثل هونج كونج وسنغافورة وتايوان وتايلاند فى التواجد فى الاسواق الدولية بمنتجات عالية الجودة من السلع المصنعة وشبع المصنعة وكان لدراسة الاسواق وحسن الادارة من أهم العوامل التى ادت الى نجاح مثل هذه الدول فى تنمية صادراتها خلال فترة زمنية وجيزة .

٥ ـ ان تطوير نظم التعليم بشكل مستمر والاهتمام ببرامج نقل التكنولوجيا فى مجالات محددة بهدف توفير الخبراء المتخصصين القادرين على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والاهتمام بمراكز البحث العلمى ووضع برامج للتعاون فى هذا المجال مع الدول الاخرى تعتبر من الامور التى تساعد على تنمية رأس المال البشرى اللازم لتحقيق التنمية .

ثانيا : ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة :

يشهد العالم فى هذه الأونة ثلاث محاولات للتكامل الاقتصادى الحقيقى ففى اقصى الغرب هناك محاولة لاقامة منطقة للتجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ، وفى اقصى الشرق هناك محاولة لاعادة احياء فكرة اقامة تعاون اقتصادى بين اليابان من ناحية وبعض دول جنوب شرق آسيا من ناحية اخرى ، وتشهد القارة الاوروبية اكبر تجارب الاندماج الاقتصادى والسياسى والتى تتمثل فى اقامة السوق الاوربية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ... وتعتبر اقامة السوق الاوربية الموحدة من احدث التطورات التى تشهدها العلاقات الدولية اذ ستصبح دول اوربا الغربية عام ١٩٩٣ اكبر القوى الاقتصادية فى العالم من حيث القدرة الانتاجية والطاقة الاستيعابية مما سيكون له تاثيرات بالغة الاهمية على تطور اتجاهات التبادل التجارى الدولى خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان اقامة هذا السوق الموحد لم يعد يضم الدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوربية بل انه سيشمل ايضا الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة الاوربية EFTA بما يمهد ظهور قوة عظمى اقتصادية جديدة تتمثل فى « الفضاء الاقتصادى الاوربى » الذى يمكن ان ينمو مستقبلا ليشمل بعض الدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى ما كان يعرف بدول المعسكر الاشتراكى ومنها على سبيل المثال المجر وتشيكوسلوفاكيا .

وقد قامت فكرة اقامة السوق الاوربية الموحدة على أساس مجموعة الحقائق التى تمثلت فى انه رغم الانجازات الكبيرة التى تحققت على أساس معاهدة روما عام ١٩٥٧ ورغم الجهود الجادة التى قامت بها المؤسسات الاوربية من أجل تعزيز التكامل الاقتصادى الاوربى ، الا ان هذه الانجازات والجهود كانت تركز بدرجة رئيسية على محاولة التنسيق بين « كيانات اقتصادية منفصلة » من ناحية البحوث العلمية ورؤوس الاموال والخبرات والعمالة وحتى الاسواق الدولية التى يمكن ان تدخل اليها المنتجات الاوربية وان غياب اطار « اقتصادى موحد » فيما بين الدول الاوربية قد اثر سلبيا على قدرتها التنافسية وعلى انتاجيتها وعلى امكانية التطوير والتحديث بما يعنى عرقلة طرح منتجات جديدة مبتكرة فى الاسواق الدولية ورغم التطور الذى احرزته بعض الصناعات الاوربية الا ان هذا التطور لا يمكن تأمين استمرارية فى غياب سوق أوربية موحدة يمكن ان توفر قدرة انتاجية اكثر تنوعا وطاقة استيعابية اكثر

ضخامة .. كل هذه الاعتبارات قد نبهت الاذهان الى اهمية نقل التجربة الاوربية من مرحلة « التكامل » الى مرحلة « الاندماج الفعلى الحقيقى » خاصة بعد ان وضح ان التلكفة السياسية والاقتصادية لاقامة السوق الموحدة تبدو اقل بكثير من المنافع الكبيرة التى يمكن ان تتحقق من جراء هذا المشروع العملاق وقد ظهرت بالفعل آراء داخل البرلمان الاوربى تطالب بضرورة اقامة السوق الاوربية الموحدة بما يمكن من تحقيق نهضة اوربية جديدة وذهبت بعض الآراء الى حد وصف اقامة سوق موحدة بانها السبيل الوحيد لضمان مستقبل ومكانة افضل لاوربا فى عالم الغد .

وفى الواقع ان تجارب التكامل الاقتصادى الاوربى التى بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ـ منها تجربة مجمع الفحم والحديد عام ١٩٥٢ ومعاهدة روما لعام ١٩٥٧ قد قامت على مجموعة من الأهداف منها الحيلولة دون نشوب حروب جديدة بين الدول الاوربية والرغبة فى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى والسياسى والثقافى بعد ان شهدت المدن الاوربية دمارا لم يسبق له مثيل فى الحرب العالمية الثانية واهمية استثمار الرصيد التاريخى المتنوع الذى أفرزته التجارب الاوربية المختلفة اذ قدمت الفلسفة اليونانية مفهومها عن « الحرية » وساهم القانون الرومانى فى توضيح فكرة « النظام » ، وقدمت الثورة الفرنسية مفهومها المتميز عن الحرية والعدالة والمساواة وبات واضحا ان « الحرية » بدون « نظام » يخلق حالة من الفوضى والنظام بدون حرية يخلق حالة من الدكتاتورية وان « الحرية » و« النظام » هما السبيل الامثل لتحقيق تقدم المجتمعات وازدهارها لذلك راعت المؤسسات الاوربية المختلفة (المجموعة الاوربية ـ المجلس الوزارى ـ المجلس الاوربى ـ المفوضية الاوربية ـ البرلمان الاوربى ـ محكمة العدل الاوربية) بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات السياسية اهمية ديمقراطية القرار وضرورة الدراسة العلمية لكيفية تطوير التجربة الاوربية ونقلها من مجرد مرحلة التكامل الى مرحلة الاندماج السياسى والاقتصادى بما يمهد الطريق امام ظهور قوة عظمى اقتصادية لتفرض نفسها على خريطة العالم بشكل اكثر وضوحا عما كان عليه الوضع من قبل .

وفى الواقع ان دراسة التطورات الخاصة باقامة السوق الاوربية الموحدة يجب الا تقتصر على مجرد محاولة حصر الانعكاسات التى ستنشأ عن هذا المشروع وتاثيراته على مصالحنا الاقتصادية وعلى امكانية الاستمرار فى الحصول على مساعدات بل ان الامر يجب ان يمتد الى دراسة المنهج والاسس والمراحل الخاصة بالتجربة الاوربية حتى يمكن الاسترشاد بها فى اى توجه جاد يرمى الى قامة تعاون اقليمى ـ او مادون الاقليمى ـ على اسس علمية موضوعية وواقعية مع فهم واضح للتطورات التى تشهدها البيئة الدولية .. ومن غير المستبعد ان تنشأ تكتلات اقتصادية اخرى فى مناطق عديدة من العالم خاصة فى افريقيا اذ يمكن لجنوب افريقيا ـ بعد انتهاء نظام الابارتهيد وانضمامها الى منظمة الوحدة الافريقية مستقبلا ـ ان تجذب اليها مجموعة من الدول الافريقية لتشكل تكتل اقتصادى جديد تلعب فيه جنوب افريقيا دور القاطرة الدافعة للنمو فى افريقيا .

وفى الواقع ان ظهور ثلاثة تكتلات اقتصادية كبيرة انما يمثل فى حد ذاته تحولا نوعيا كبيرا فى العلاقات الاقتصادية الدولية .. وعلى الرغم من حرص المسئولين فى اوربا على تأكيد ان اقامة السوق الاوربية الموحدة سوف لاتؤدى الى الاضرار بمصالح الدول الأخرى خاصة الدول النامية ، الا انه مما لاشك فيه ان وجود مثل هذه التكتلات الاقتصادية بكل ما تتمتع به من طاقة استيعابية كبيرة ومن قدرة انتاجية هائلة سوف يؤدى حتما الى زيادة حدة التنافس على الاسواق الدولية بما قد يؤدى الى تزايد خطورة المنازعات التجارية والى تصاعد النزعة الحمائية التى تمثل الخطر الرئيسى الذى يواجه النظام التجارى الحر والمفتوح . وان تطبيق قواعد « الجات » الخاصة بعدم التمييز وشرط الدولة الاولى بالرعاية وتحرير التجارة الدولية فى السلع والخدمات والغاء القيود الحمائية بكافة انواعها ستكون عملية بالغة الصعوبة اذا ما تكثفت حدة المنافسة فيما بين التكتلات الاقتصادية الكبيرة .

وامام هذا التحول النوعى الكبير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فان على الدول النامية ان تفكر فى طرق مستحدثة وجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها والتوجه الجاد من أجل تنفيذ العديد من مشروعات التكامل التى تم التوصل اليها فى اطار المنظمات الاقليمية المختلفة هذا فضلا عن طرح تصورات جديدة للتعاون الدولى من اجل تحقيق التنمية ويمكن فى هذا الصدد الاسترشاد ببعض التجارب الناجحة التى تحققت فى هذا الميدان والتى تم تنفيذها بالفعل فى بعض الدول النامية ونود فى هذا الصدد ان نشير الى نجاح بعض دول امريكا اللاتينية فى الزام الشركات الاجنبية التى تستثمر فى مشروعات بها بتولى مهمة تصدير نسبة من ناتج هذه المشروعات الى الاسواق الدولية حتى يمكن توفير مصادر التمويل التى تضمن استمرار انتاجية هذه المشروعات من ناحية وتسهيل مداخل لصادرات هذه الدول فى الاسواق الدولية من ناحية اخرى ، هذا مع توفير برامج التدريب اللازمة لخلق قاعدة وطنية من الفنيين والخبراء كما يمكن التفكير فى انشاء مشروعات مشتركة جادة مع الدول المتقدمة فى مجالات محددة بما يسهل من عملية اندماج اقتصاديات الدول النامية فى الاقتصاد العالمى .

ثالثا : مركزية الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز :

شهدت الاعوام الماضية تطورا ملحوظا فى نطاق الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) سواء فى كيفية معالجة الاختلالات المالية الخارجية او فى التفاعل مع ازمة المديونية التى اختلفت طبيعتها عما كان عليه الوضع من قبل ... وفى الواقع ان مسألة المديونية لاتعتبر بمثابة قضية جديدة ، فهى محل بحث ودراسة من قبل العديد من الاجهزة الدولية منذ منتصف الستينات حيث كانت مشاكل خدمة الديون واللجوء الى اعادة الجدولة بمثابة الاستثناء لا القاعدة وكانت فضلا عن ذلك تتعلق بديون صغيرة القيمة نسبيا مستحق غالبيتها لدائنين رسميين اما بالنسبة لازمة المديونية المعاصرة فهى تؤثر فى عدد كبير جدا من الدول وتتعلق بمبالغ ضخمة جزء كبير منها مستحق للبنوك التجارية وقد اقترن تغير حجم ازمة المديونية بتغير بعدها النوعى ، فهى الان لاتمس دول مدينة معينة ودائنيها فحسب بل انها اصبحت تؤثر بشكل خطير فى عملية التنمية وعلى نظام التجارة والمدفوعات . ففى بادىء الامر ظهرت مشكلة المديونية فى صورة ازمة مدفوعات خارجية بدات وكانها ظاهرة مالية صرفه تثير قلق المتخصصين فى هذه المسائل فقط ، ولكن المشكلة انتقلت - عندما امتد نطاقها - الى مسالك اخرى ... الى الاسعار والانتاج والعمالة والاستثمار فى الدول المدينة والى النظام التجارى المتعدد الاطراف وعلى ذلك فان الديون - التى تبدلت ملامحها - اصبحت ازمة تنمية ومشكلة نقل للموارد .

وفرضت ازمة المديونية نفسها على مجتمع الامم باكمله بوصفها من اخطر الازمات القائمة بين الجنوب والشمال .. فاصبحت عاملا مهيمنا يؤثر بشكل حاسم على النظام النقدى الدولى وعلى النظام التجارى المتعدد الاطراف ، واصبح لها دور مؤثر وخطير فى امكانية تحقيق النمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى ، وقد ادت التطورات التى شهدتها دول اوربا الشرقية والمتمثلة فى انفراط عقد الاتحاد السوفيتى وتوجه كافة الدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكى الى الاخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق الى فرض تحديات كبيرة وضغوطات هائلة على كيفية تفاعل مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مع هذا الحدث الكبير خاصة بعد ان ظهر مدى التدهور الاقتصادى الهائل التى تعانى منه هذه الدول وحجم الموارد المالية الضخمة التى يجب توفيرها من أجل انعاش اقتصادياتها من ناحية وتوفير المساعدات الغذائية العاجلة لشعوبها وتقديم المساعدة الفنية لحكومات هذه الدول حول كيفية تحول انظمتها الاقتصادية من اسلوب التخطيط المركزى الى الاخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قمة لندن للدول الصناعية السبعة الذى انعقد فى يوليو ١٩٩١ حيث ناقش هذا المؤتمر الدراسة التى شارك فى اعدادها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، والبنك الاوربى للتعمير والتنمية (EBRD) عن ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يتعين على الاتحاد السوفييتى اتابعه والتى تركزت بصفة رئيسية على الغاء اسلوب التخطيط المركزى الذى ثبت والتى تركزت بصفة رئيسية على الغاء اسلوب التخطيط المركزى الذى ثبت فشله وعدم صلاحيته وبذل الجهود من أجل تحرير النظام الاقتصادى ، وقد ساعد على توضيح مركزية الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى - البنك الدولى) فى التفاعل مع القضايا المالية والنقدية العالمية كما توضح ان انشاء البنك الاوربى للتعمير والتنمية قد جاء نتيجة لرغبة دول اوربا الغربية فى القيام بدور فعال فى انعاش اقتصاديات دول اوربا الشرقية ... ويعتبر انضمام دول اوربا الشرقية الى مؤسسات بريتون وودز - خاصة صندوق النقد الدولى - بمثابة اعلان عن عزمها تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وبانها تسعى الى الاندماج فى الاقتصاد العالمى بعد ان ظلت لفترات طويلة غائبة عن تلك المؤسسات التى تمثل ركائز النظام الاقتصادى الدولى . مما يؤدى الى زيادة مركزية الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز فى معالجة القضايا المالية والنقدية للدول النامية والدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى المعسكر الاشتراكى .

ومن المفيد فى هذا الصدد ان نشير الى مقاصد صندوق النقد الدولى كما نصت عليها المادة الاولى من مواد اتفاقية الصندوق وهى :

١ - تعزيز التعاون النقدى الدولى من خلال مؤسسة دائمة تهيء الاجواء اللازمة للتشاور بشأن المشاكل النقدية الدولية .

٢ - تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والاسهام بالتالى فى توفير مستويات مرتفعة للعمالة والدخل الحقيقى وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الاعضاء باعتبارها غايات اساسية للسياسة الاقتصادية .

٣ - تعزيز الاستقرار فى اسعار الصرف وتشجيع الاعضاء على وضع ترتيبات منظمة لأسعار الصرف فيما بينهم وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات .

٤ - المساعدة على انشاء نظام متعدد الاطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الاعضاء وازالة القيود المفروضة على تحويل النقد الاجنبى التى تعوق نمو التجارة العالمية .

٥ - المساهمة فى توفير الثقة للاعضاء عن طريق جعل

الموارد العامة للصندوق متاحة لاستخدامهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ، وبالتالى اتاحة الفرصة امامهم لتصحيح الاختلالات فى موازين مدفوعاتهم دون اللجوء الى اتخاذ تدابير من شأنها تقويض الرخاء القومى او الدولى .

٦ ـ العمل على تقصير مدة الاختلالات فى موازين المدفوعات للدول الاعضاء وتخفيف حدتها .

وضمن هذه المقاصد اسند المؤسسون الى الصندوق منذ نشأته ثلاث مهام رئيسية :

اولا : وضع وتنفيذ قواعد سلوك معينة بشأن سياسات اسعار الصرف والقيود على المدفوعات المتعلقة بمعاملات الحساب الجارى ، **ثانيا** ، تزويد الدول الاعضاء بالموارد المالية اللازمة ليتمكنوا من مراعاة قواعد السلوك اثناء قيامهم بتصحيح اختلالات موازين المدفوعات ، **ثالثا** ، العمل كمحفل للتشاور والتعاون بين الدول الاعضاء فيما يتعلق بالشئون النقدية الدولية .

وهناك مهمة رابعة اخرى للصندوق تطورت على مر السنين وهى على وجه التحديد مهمة توفير المساعدات الفنية والهدف من هذه المهمة هو مساعدة الاعضاء على تحسين ادارة اقتصادياتهم ليس فقط بواسطة بعثات من الخبراء والمستشارين بل ايضا بواسطة خدمات تدريبية يوفرها معهد صندوق النقد الدولى ، وتعتبر المشاورات المعتادة التى تعقد مع الدول الاعضاء سبيلا آخر ، يوفر الصندوق من خلالها تقديم النصح والمشورة بشأن مختلف المسائل الاقتصادية والمالية كما توفر برامج التصحيح المدعومة باستخدام موارد الصندوق قناة اخرى من قنوات تقديم المشورة من قبل الصندوق الى الاعضاء فى حالة استخدام موارده والمساعدة فى تطبيق برامج التصحيح وتقييم تطورها واحد جوانب هذه المساعدة الفنية هو تعيين ممثل مقيم للصندوق من بين العاملين به بالبلد العضو المعنى .

ومن المتوقع ان تتركز مهمة صندوق النقد الدولى فى تعامله مع دول شرق اوربا ـ فى المرحلة الاولى ـ على تقديم المساعدة الفنية حول كيفية الأخذ بقواعد الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق ، وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير اسعار الصرف واقامة البنوك التجارية وتحرير التجارة وتعزيز الدور الذى يمكن ان يقوم به القطاع الخاص بالاضافة الى تقديم المساعدة الفنية فى مجال ادارة الاقتصاد الوطنى ككل ورسم السياسة الاقتصادية بكافة مكوناتها ... ومن الملاحظ ان الغالبية العظمى من المساعدات الاقتصادية التى قامت بتقديمها مختلف الدول الغربية الى دول الكومنولث وباقى دول اوربا الشرقية قد تمت عبر القنوات الثنائية اساسا وتمثلت غالبيتها العظمى فى صورة معونات غذائية عاجلة لمواجهة الاوضاع الغذائية المتردية فى هذه الدول وللحيلولة دون انتشار المجاعة .

وسوف تشهد المرحلة المقبلة قيام مؤسسات التمويل الدولية وكذلك البنك الاوربى للتعمير والتنمية EBRD بوضع برامج متكاملة للمساعدة المالية والفنية التى تكفل انعاش اقتصاديات دول شرق اوربا لضمان اندماجها فى الاقتصاد العالمى .

ومن الملاحظ ان عملية تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية ـ سواء لتمويل المشروعات او لمعالجة الاختلالات القائمة فى موازين مدفوعاتها ـ اصبحت ترتبط بمجموعة من المتطلبات السياسية الجديدة منها احترام حقوق الانسان والتعددية الحزبية وتشجيع الدور الذى يقوم به القطاع الخاص والغاء مبدأ ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج والمحافظة على البيئة وضغط الانفاق العسكرى وان هذا المنهج الجديد يهدف ـ ضمن جملة امور ـ الى توجيه كافة الدول النامية الى الاخذ بمبادىء الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق بعد ان ثبت بصورة قاطعة فشل الانظمة الشمولية فى تحقيق التقدم والرفاعية للمجتمعات ... ورغم الموضوعية التى قد تبدو من هذه المعايير الجديدة الا انه يجب ان يؤخذ فى الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة على حدة ومدى خطورة ادخال تعديلات جذرية بشكل غير مدروس او خلال فترة زمنية قصيرة وادراك ان تحرير النظام الاقتصادى فى اى دولة تواجه صعوبات مالية كبيرة ـ كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية ـ يجب ان يتم على مراحل زمنية متعاقبة لضمان الاستقرار الاجتماعى ولتأمين تقبل شعوب هذه الدول للتغيرات المطلوبة .

رابعا : تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال :

عندما انشىء النظامان التجارى والمالى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت العملات المستقرة والقابلة للتحويل تعتبر شرطا اساسيا لانتعاش التجارة الدولية وتوسعها ، وقام التبادل التجارى الدولى بدور القاطرة الدافعة للنمو وكان التمويل الدولى وسيلة لتمويل برامج التنمية ودفع معدلات النمو .

وخلال الاعوام القليلة الماضية تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال بشكل هائل فحجم التدفقات الدولية لرؤوس الاموال الذى يتم على اساس يومى اصبح اكبر من قيمة التجارة الدولية بعدة اضعاف خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار المضاربة على قيمة العملات ... وهكذا فان تدفقات مالية ضخمة تتم كرد فعل على مظاهر الاختلافات فى سياسات الاقتصاد الكلى فى الدول المتقدمة الصناعية تتسبب فى تغيرات كبيرة فى اسعار الصرف وتؤثر تأثيرا هائلا على المعاملات التجارية .

وقد لعبت التجارة الدولية خلال العقود السابقة دور « القاطرة الدافعة للنمو » فى الاقتصاد العالمى ، الا ان هذا الوضع قد تغير بدرجة كبيرة منذ ظهور التعويم المعمم للعملات الرئيسية فى عام ١٩٧٣ فأصبحت تدفقات رؤوس الاموال والتعامل فى اسواق الصرف وتدفق الائتمانات تتم بكميات هائلة تفوق بكثير قيمة التجارة الدولية ككل .... ففى الوقت الذى بلغت فيه قيمة التجارة الدولية ما يقرب من حوالى ٢,٥ الى ٣ تريليون دولار فقد بلغ حجم التعامل فيما يعرف بـ : London Euro DOLLAR Market حوالى ٣٠٠ بليون دولار فى كل يوم من ايام العمل الرسمية اى حوالى ٧٥ تريليون دولار سنويا ويمثل هذا الرقم فى الواقع ٢٥ مرة قيمة التجارة العالمية ككل . يضاف الى ذلك ان حجم التعامل فى اسواق الصرف ـ خاصة فيما يتعلق بالدولار الامريكى والين اليابانى والمارك الالمانى ـ قد بلغ ١٥٠ بليون دولار فى كل يوم من ايام العمل الرسمية اى حوالى ٣٥ تريليون دولار سنويا ويمثل هذا الرقم ١٢ مرة قيمة التجارة العالمية .

وترجع هذه الطفرة الهائلة فى انتقال رؤوس الاموال وتحركاتها المستمرة الى ظهور نظام التعويم المعمم للعملات الرئيسية عام ١٩٧٣ والذى ادى الى زيادة المضاربة على اسعار الصرف (على الرغم من ان الهدف الرئيسى من هذا النظام كان عكس ذلك تماما) وايضا الى ارتفاع اسعار البترول خلال الصدمة الاولى لاسعاره عام ١٩٧٣ وخلال الصدمة الثانية عام ١٩٧٩ ويمكن ان نضيف الى ذلك تزايد حدة العجز فى الميزان التجارى الامريكى الذى ادى الى استخدام اسعار الفائدة على الدولار الامريكى كوسيلة تتراوح بين محاربة التضخم من ناحية ومحاولة جذب المدخرات الخارجية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية من ناحية اخرى .

ومن الملاحظ ان نمو التجارة الدولية وتزايد التدفقات النقدية والتعامل فى اسواق الصرف قد اصبح يتم بصورة مستقلة وان درجة الارتباط بينهما فى تناقص مستمر ... وفى الواقع ان تعاظم الاندماج المالى الدولى قد اعطى مزيدا من الاهمية لدور السياسات المالية فى الدول المتقدمة من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية فبعد ان ادركت الادارة الامريكية خطورة استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار (واسعار الفائدة) لما كان لها من آثار سلبية على حجم العجز فى الميزان التجارى شرعت الادارة الامريكية منذ عام ١٩٨٥ فى العمل على مواجهة هذه الاختلالات المالية التى يعانى منها الاقتصاد الامريكى ذاته عن طريق ادخال بعض التغييرات الرئيسية فى سياساتها المالية وفقا لما تقتضيه عملية مواجهة هذه الاختلالات لذلك هدف تشريع جرام ردمان الذى اقره الكونجرس الامريكى عام ١٩٨٥ الى خفض العجز فى الميزان التجارى الامريكى ـ الذى كان قد بلغ عام ١٩٨٥ مايقرب من ١٨٥ بليون دولار ـ عن طريق اتباع تعديلات على السياسة المالية منها خفض اسعار الفائدة بطريقة منظمة ومن المتوقع ان تزداد اهمية الدور الذى يقوم به كل من صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية فى تنسيق السياسات المالية للدول المتقدمة الصناعية على اساس مجموعة من المؤشرات التى تم تحديدها خلال قمة طوكيو للدول الصناعية عام ١٩٨٧ والتى يدخل فى اطارها معدلات نمو الناتج القوى ومعدلات التضخم ، اسعار الفائدة ، اسعار الصرف ، معدلات العجز فى الميزان التجارى والاحتياطات النقدية ومعدلات نموها .

وقد تكون عملية تنسيق السياسات المالية الخاصة بالدول المتقدمة اكثر صعوبة عما كانت عليه من قبل فى ظل قيام ثلاث تكتلات اقتصادية كبيرة اذ ان هذا الامر قد يترتب عليه تزايد حدة المنافسة فيما بينها وبالتالى زيادة المنازعات التجارية كما قد يترتب على ذلك زيادة اللجوء الى استخدام عامل خفض قيمة العملة « سعر الصرف » كوسيلة لزيادة الصادرات والحد من الاستيراد من الخارج .

وفى الواقع انه لايجب اغفال الاطار القانونى الذى يحكم التبادل التجارى الدولى والذى يتمثل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » التى امتد نطاق ولايتها ليشمل التجارة الدولية فى الخدمات بالاضافة الى التجارة الدولية فى السلع بعد ان نادت الولايات المتحدة الامريكية قبيل « جولة الارجواى » للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف باهمية تحرير التجارة الدولية فى الخدمات والتى يدخل فى اطارها النقل والاتصالات والبنوك وشركات التأمين والملكية الفكرية والصناعية والسياحة ... الخ وفى الواقع ان وضع قواعد للسلوك خاصة بتنظيم التجارة الدولية فى الخدمات تعتبر من المهام الجديدة التى لم تكن موجودة من قبل والتى ظهرت على المستوى الدولى نتيجة للتطورات الهائلة التى ادخلت على قطاع الخدمات ولاهميته فى التبادل التجارى بصفة عامة ولمحاولة رفع القيود القائمة امام المنافسة الدولية فى هذا الميدان .

وتوضح النقاط السابقة بعض الظواهر والتطورات الاقتصادية والتجارية الجديدة التى باتت تؤثر بشكل واضح فى العلاقات الدولية ككل والتى سيكون لها تأثيراتها الحاسمة مستقبلا ... وفى الواقع ان انفراط عقد الاتحاد السوفييتى والتحول الجذرى الذى تشهده كافة دول اوربا الشرقية قد ساهم ـ دون شك ـ فى انهاء الحرب الباردة ووضع حد للصراع الايديولوجى الذى كان يميز العلاقات بين الشرق والغرب الا ان عملية تحديد احادية او ثنائية العالم ـ بعد هذا الحدث الهائل ـ يجب ان تأخذ فى الاعتبار المقومات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتوافرة لدى دولة او مجموعة من الدول هذا جنبا الى جنب مع ثقلها السياسى والعسكرى وقوة تأثيرها على العلاقات الدولية ككل . □





المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة

اسامة المجدوب

نشأ مفهوم السيادة الوطنية للدولة بصورة مستقرة منذ ميلاد التوصيف القانونى للدولة فى القرن السادس عشر، وبينما تعددت المدارس الفكرية وقتئذ اجتهادا فى تعريف السيادة الداخلية للدولة ارتباطا بالتنظيمات الاخرى، بدا توافق اراء مختلف المفكرين على كون مبدأ السيادة الخارجية للدولة فى مواجهة الدول الاخرى بمثابة المرادف فى مجمله لمفهوم الاستقلال، الذى ينشىء حقوق الدولة والتزاماتها تجاه الدول الاخرى فى اطار مبدأ المساواة بين الدول والاقدام المتبادل لعناصر كل منها .

ووصولا الى القرن الحالى، ظل مفهوم السيادة الوطنية المطلقة للدولة سائدا بصورة لم تستدع طرحه للنقاش او النظر فى تعديله، برغم ماشهده القرن من اعتداءات وحروب وخرق عن قبل بعض الدول لسيادة واستقلال دول اخرى ليتحفظ مفهوم السيادة بمكانته كحجر الزاوية فى سبيل حسم النزاعات وحلها، وتحديد صاحب الحق والمعتدى .

ولقد ادى قيام التجمعات الدولية، والتى تبلورت صورتها النهائية فى شكل منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥، الى ادخال عنصر جديد على عناصر تعريف السيادة الوطنية للدولة وتحديد نطاقها، ليطرح تصورا لحدود السيادة الوطنية للدولة الفردية فى مواجهة التجمع الدولى، وهو الطرح الذى اشترط من ناحية، تمتع الدولة بالسيادة للانضمام للتجمع، بينما عمد من ناحية اخرى الى تقليص تلك السيادة عن صورتها السابقة المطلقة، بحيث لاينشأ تعارض بين مصالح الدولة الفردية ومصالح الجماعة الدولية فى اطار التنظيم الدولى . مؤكدا فى ذات الوقت على ضرورة احترام الدول لسيادة الدول الاخرى وسلامة اراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية . او بمعنى اكثر ايجازا : ان ميلاد التنظيم الدولى عمد من ناحية الى تاكيد وترسيخ سيادة الدولة الفردية فى مواجهة الدول الفردية الأخرى بينما من ناحية اخرى تقليص جانب من تلك السيادة فى مواجهة التجمع الدولى بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء .

وببزوغ عقد التسعينات معلنا انتهاء ثنائية القطبية والحرب الباردة معا، اصبح من المنطقى ان تتبوأ الامم المتحدة دورا اكثر فاعلية وحسما على صعيد ترتيب العلاقات الدولية وتسوية النزاعات والازمات الطارئة على العلاقات بين الدول، وهو التطور الذى تمت ترجمته عمليا، ولأول مرة فى صورة موقف دولى موحد ابان تفجر

احداث الخليج من جراء الغزو العراقى للكويت ، وتوافق الارادة الدولية وقتئذ فى مواجهة العراق حماية لسيادة دولة الكويت المستقلة وسلامة اراضيها . مما جاء مبشرا بعصر جديد يمارس فيه المجتمع الدولى ، بصورته الجماعية ، دورا اكثر ايجابية وفاعلية على صعيد تسوية النزاعات وحل الازمات الاقليمية ، اذا ماجازت تلك التسمية على احداث الخليج والاحداث الدولية .

وبرغم الجوانب العديدة التى اكتنفت الغزو العراقى للكويت ، والموقف الدولى منه وتداعيات هذا وذاك ، سواء على الساحة الدولية او الاقليمية ، فانه ينبغى التوقف لوهلة عند هذا الحدث لتدارك اثاره على الوضع الدولى العام ، وما اضفاهمن تعديل وتطوير على النمط الدولى لمعالجة الازمات وكيفية التعامل معها من منظور علاقة السيادة الوطنية للدولة بالدور الجماعى الدولى والعكس ، ومايتطوى عليه كل ذلك من عناصر ومتغيرات جديدة ادخلت على علاقات القوى وتوزيع الادوار الدولية مع دخول الامم المتحدة كطرف او لاعب اساسى فى هذا المجال . ويمكن ايجاز تلك التداعيات من هذا المنظور فى ثلاث نقاط رئيسية :

اولا : شكلت ازمة الخليج نقطة تحول عن النمط الدولى السائد فى العلاقات الدولية والذى اقتصر فيه الدور الجماعى على التأييد والرفض والادانة اللفظية ، وعن الدور التقليدى السابق للأمم المتحدة التى لم يسبق لها تنسيق عمل عسكرى متكامل من عدة اطراف دولية متباينة لدرء العدوان ومعاقبة المعتدى ، وهو مايمكن وصفه ايضا باعادة بث الروح فى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ومايفرضه من قرارات ملزمة وتدابير عقابية .

ثانيا : رغم اللجوء الى العمل العسكرى كسبيل لحل ازمة الخليج ، نجد ان موقف الامم المتحدة قد تأسس من منظوره القانونى على اساس مبدأ احترام السيادة والاستقلال للدول وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود امنة ، وهو ما اكسب دور الامم المتحدة ورد الفعل الدولى مشروعيته ، فلم يفسر وقتئذ موقف المنظمة الدولية على انه تقليص لسيادة العراق فى مواجهة ارادة المجتمع الدولى ، ولكن على كونه حماية لسيادة الكويت واستقلها .

ثالثا : وأخيرا فلقد اتاحت احداث الخليج ، بجانب الاحداث والمتغيرات العالمية الاخرى ، ارضية راسخة لتاكيد زعامة امريكية شبه مطلقة للعالم ، ونفوذ امريكى عالمى منفرد - ولو لفترة - انعكس بالتبعية وبصورة مباشرة على توجيهات المنظمة الدولية وطبيعة قراراتها واولوياتها ، والتى تعكس مباشرة منظومة موازين القوى والوضع الدولى السائد طبقا لطبيعة كل عصر .

ولكن ..اذا ماتناولنا هذا الحدث وتداعياته بمنظور ادق ، نجد ان ازمة الخليج تشكل اول ترجمة عملية للتوجه الجديد الذى تتبناه الولايات المتحدة ، نحو تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة المنفردة فى مواجهة مايسمى بالارادة الدولية ، وضعا فى الاعتبار مدى استقلالية تلك الارادة من عدمه عن مقتضيات المصلحة الذاتية لدولة ما .. ذات نفوذ عالمى مؤثر وقوى .

ولقد بدا هذا التوجه بوضوح من خلال الالتزامات التى قطعها العراق على نفسه عقب استسلامه ، من واقع قرارات المنظمة الدولية ، خاصة على صعيد تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجى ووسائل انتاجه ، وفتح الباب على مصراعيه دون قيد او شرط امام لجان التفتيش والازالة ، بحجة تهديد العراق للسلم والأمن الدوليين ، رغم امتناعه طوال فترة الحرب وحتى الهزيمة عن استخدام هذا النوع من الأسلحة واقتصار الأمر على مجرد التهديد باستخدامها من قبيل المناورة ، فى وقت تحتفظ دول عديدة بالمنطقة ، وعلى رأسها اسرائيل بتسليح استراتيجى هائل دونما ادنى تعرض او اعتراض من قبل المجتمع الدولى وبالتبعية المنظمة الدولية .

وبالتالى ، فانه بالرغم من كون الموقف الدولى تجاه العراق يعد موقفا مشروعا وعادلا فى اطاره القانونى ، استنادا الى الاجماع ومشروعية قرارات مجلس الامن فى هذا الشأن ، الا أنه من الناحية العملية قد تعدى حدود المشروعية فى اتجاه تقليص سيادة العراق على ارضه ومواطنية ومصلحته القومية من خلال اسلوب تنفيذ ما استقرت عليه الارادة الدولية ، وحدود التطبيق العملى لقرارات المنظمة الدولية ، سواء وقت الحرب او ما اعقبها من ترتيبات .

وفى هذا الاطار .. وبالنظر الى المظلة القانونية التى اتخذت من خلالها التدابير ضد العراق ، رغم التجاوزات التى اشرنا اليها فيما يخص الجانب التنفيذى الفعلى لتلك التدابير ، ثم انتهاء احداث الخليج دون اى اعتراض من قبل اى طرف من اطراف المجتمع الدولى فيما يخص التجاوزات ، ودور الولايات المتحدة وراء كل ذلك ، الأمر الذى يمكن معه وصف ماحدث ضد العراق على انه عمل عسكرى امريكى اكتسب مشروعيته من خلال تلك المظلة القانونية الدولية ، اصبح من الهام للولايات المتحدة تقنين النمط الجديد الذى ابتكرته فى ازمة الخليج ، فيما يخص الدور الظاهرى للمنظمة الدولية ، ومايكسبه من شرعية للدور الامريكى المحرك له فى شتى بقاع الأرض ، ومن هذا المنطلق جاءت قمة مجلس الأمن فى ٣١ يناير من العام الحالى ، لتشكل توصياتها مظلة قانونية دولية دائمة لاطلاق يد الولايات المتحدة فى توجيه وادارة العالم ، ولكن بصورة ظاهرها قانونى ، بما يتيح لها مكافأة الحليف ومعاقبة المرتد والخارج عن السطوة الامريكية ، وتصفية حساباتها مع انداد العصر المنصرم او من تبقى منهم واعادة ترتيب الاوضاع الدولية بما يتلاءم مع الرؤية الامريكية

ولقد انتهت تلك القمة الى وضع تصور لاطار جديد

لضوابط العلاقات الدولية يتماشى فى مجمله مع مقتضيات الزعامة الامريكية المطلقة للعالم، متجاهلا التطلعات الفردية للدول المختلفة، والعوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية التى تحكم فى حالات عديدة توجهات الدول واولوياتها ومقتضيات مصلحتها القومية، بينما ارست القمة الخطوط العريضة لمبادىء عامة تتماشى مع التصور والمعيار الامريكى لتعريف وتصنيف العضو الصالح من العضو الطالح فى المجتمع الدولى ومحاسبته على هذا الاساس، وتتضمن تلك المبادىء:

اولا: رفض البناء الايديولوجى كاساس للعلاقات الدولية، لانتهاء عصر الايديولوجيات المتباينة، واذا كان من الضرورى وضع اساس ايدلوجى للعلاقات فليكن قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية الانتخابات ونزاهتها.

ثانيا: التاكيد على اهمية العمل الجماعى ضد الارهاب والنظم المساندة له سواء استدعى هذا العمل مجرد فرض العقوبات والحصار الاقتصادى، او اللجوء الى القوة العسكرية.

ثالثا: تقوية دور مجلس الامن، بصورته الحالية، وتوسيع نطاق صلاحيات السكرتير العام للأمم المتحدة، باعتبارها الالية المنوط بها الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان.

رابعا: البدء فى تطبيق مبدأ «الدبلوماسية الوقائية» التى تتنبأ بالازمات وتتصدى لها قبل وقوعها.

وبرغم مايبدو فى تلك المبادىء الاربعة من تماشى قد يصل الى حد التطابق مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة، الأمر الذى يدعو على التساؤل عن اهمية عقد المؤتمر من عدمه واصداره لتوصيات تضمنها ميثاق الامم المتحدة بالفعل؟ الا ان القراءة بين السطور تلقى الضوء على الجانب الاخر من تلك المبادىء الذى يتيح تكريسها لخدمة المصلحة الامريكية فى المقام الاول، فدعونا نستعرضها معا:

اولا: يتيح رفض البناء الايديولوجى كمدخل للعلاقات الدولية الفرصة للولايات المتحدة لتاكيد عدم ظهور ايديولوجيات جديدة تتعارض مع التوجه الامريكى العام ومصالحه، فى ضوء بروز قوى جديدة على الساحة الدولية قد تجلب مفاهيم جديدة، بما يعطى الولايات المتحدة الاساس القانونى لمعاداة اية نظم او دول تسعى لاعتناق ايديولوجية مغايرة، واكساب هذا العداء ومايفرزه من اجراءات صفة الشرعية الدولية، لتعارضه مع الارادة الدولية الرافضة لتباين الايديولوجيات كاساس للعلاقات الدولية، استنادا لتوصيات قمة مجلس الامن.

وبرغم الظاهر الايجابى فى الدعوة لاعتناق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كمنهاج وحيد للعصر الحالى، وما قد تلقاه تلك الدعوة من هوى فى النفوس، تكمن خطورة هذا التوجه ليس فقط فى إمكان تعارضه مع الظروف القائمة فى العديد من الدول والتى قد تجعل الوقت غير ملائم لتطبيق مثل هذا التوجه، ولكن ايضا فى امكانية استخدام تلك العناصر لخلق ذرائع جديدة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول، حيث تعد تلك الامور من صميم الشئون الداخلية التى تندرج ليس فقط تحت مفهوم السيادة الخارجية للدولة والذى بدأ بالفعل فى التلاشى، ولكن أيضا مفهوم السيادة الداخلية للدولة وحقها فى اختيار نظامها السياسى، وهو ما لم يسبق المساس به على هذا النحو، الأمر الذى يفتح الباب امام امكانية فرض العقوبات، او حتى شن الحروب ضد الدول التى تسوجب تركيبتها الداخلية ونسيجها الاجتماعى والثقافى والعقائدى تطبيق سياسات مرحلية تتعارض مع المفاهيم الواردة بتوصيات القمة، بما يعنى إختصارا: مصادرة حق الدولة المنفردة فى إعتناق فلسفة قومية تتماشى مع طبيعة مجتمعها، مع إعطاء الحق للدول ذات النفوذ وعلى رأسها الاعضاء الدائمون فى مجلس الامن فى إملاء فلسفة معينة على سائر الدول، حتى ولو ادت تلك الفلسفة الى الاضرار بمصلحة الدولة المنفردة، بدعوى حماية الديمقراطية وحقوق الانسان.

ثانيا: بينما لا يوجد خلاف من حيث المبدأ بين دول العالم كافة على ضرورة نبذ الارهاب ومكافحته بهدف القضاء عليه فى شتى صوره، تأتى التوصية الخاصة بأهمية تنسيق العمل الجماعى ضد الارهاب والنظم المساندة له وعدم استبعاد اللجوء للقوة، لتفتح الطريق امام تفسير مفهوم الارهاب والمعايير التى تطبق لتحديد الاطراف أو النظم المساندة له، والجبهة المنوط بها القيام بذلك الدور وصلاحياتها، وكل تلك أمور غير محددة المعالم، الامر الذى ينشىء الذريعة القانونية المشروعة لدولة او مجموعة من الدول لاتخاذ التدابير للاضرار بمصالح دول أخرى، أو إستئناس نظمها وكسر شوكتها بحجة مساندتها للارهاب، مما يضيف مزيدا من التحول نحو سلب الدولة حقها فى ممارسة سيادتها على اراضيها ورعاياها، وتعريض مصالحها الحيوية للضرر سواء سياسيا او إقتصاديا، على غرار ما تواجهه ليبيا الآن من مخاطر وعقوبات لاتهامها بمساندة الارهاب، وهو ما سنعرض له لاحقا.

ثالثا: أما التوصية الخاصة بتقوية دور مجلس الامن وتوسيع نطاق صلاحيات سكرتير عام الامم المتحدة، فبرغم تمشيها فى مجملها مع التوجه الدولى الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة لتقوية دور المنظمة الدولية وزيادة فاعليتها بهدف تفويت الفرصة على طرف وحيد بفرض هيمنته وسيطرته وإملاء ارادته على دول العالم كافة، فإن واقع الأمر يختلف كلية عن ظاهره، فلقد برزت

الولايات المتحدة بالفعل كقوة عظمى وحيدة تبسط نفوذها بشتى السبل ، كما أن المجلس الامن بتركيبته الحالية لا يعكس مقتضيات الواقع العالمى الجديد بل ويتعارض مع الارادة الدولية الفعلية وتطلعاتها لانهاء عصر الهيمنة والنفوذ ، فأصبح إقتصار العضوية الدائمة وبالتبعية (حق الفيتو) على الدول الخمس فقط أمرا يسهم فى الاخلال بالتوازن الدولى ، خاصة بعد ظهور دول كالمانيا واليابان كقوى إقتصادية كبرى وتطلعات الدول الكبرى فى افريقيا وأمريكا اللاتينية لتمثيلها بمقعد دائم فى مجلس الامن خاصة بعد إختفاء الاتحاد السوفيتى ، وقصر روسيا ، الوريث الشرعى للمقعد السوفيتى بالمجلس ، إستخدام حق الفيتو على الامور التى تضر بمصالحها فقط ، الامر الذى يجعل من مجلس الامن بتركيبه الحالى أداة طيعة فى يد الولايات المتحدة تستخدمها كيفهما تشاء لتنفيذ سياساتها وفرض تصوراتها تحقيقا لمصالحها الذاتية ولكن بشكل ظاهرة قانونى يحظى بتوافق دولى متمثلا فى مجلس الامن بصلاحياته التى قد تمس بشكل مباشر حق الدولة فى ممارسة السيادة .

رابعا : يبقى تطبيق مفهوم الدبلوماسية الوقائية ، وهو المفهوم الذى تعنى ترجمته حرفيا بذل الجهود والمساعى الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات والذى لو جاز تطبيقه من هذا المنطلق تكفى العالم شر حروب وازمات عديدة وهو الامر الذى يمكن تحقيقه من خلال إعادة بناء مجلس الامن بحيث يضم فى عضويته الدائمة الدول الكبرى ذات الثقل الاقليمى المؤثر على النحو الوارد فى البند السابق بما يكفل تمثيل كافة المناطق الجغرافية بنفس الدرجة فى المجلس ، وبالتبعية ترجيح وجهات النظر التى تكفل تحقيق السلم والاستقرار ، وليست تلك التى تغلب مصالح الدول ذات النفوذ العالمى ، على مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولى .

أما إتباع السبل الوقائية فى ظل الواقع العالمى الحالى والبناء القائم لمجلس الامن يعنى إزالة المزيد من القيود المفروضة على حرية الدولة العظمى فى التدخل بشكل قانونى ظاهر فى أى دولة وفى أى منطقة من العالم ، ليس فقط لرد العدوان او حماية الديمقراطية او مكافحة الارهاب ، وهى الذرائع القانونية المستحدثة للتدخل ، ولكن أيضا لمنع تفجر النزاعات تطبيقا لهذا المبدأ ، واستنادا الى الاشتباه فى نوايا وتوجيهات دولة ما قد تؤدى الى نشوب نزاع ، نحى جانبا الخلافات الحدودية والتى كانت من قبل السبب الرئيسى وراء تفجر الصراعات ، مما قد يصل بالامور الى حد إرغام دولة على تعديل حدودها تجنبا لتفجر النزاع المسلح ، ونزولا على الارادة الدولية من خلال قرارات ملزمة يصدرها مجلس الامن ، الامر الذى يصادر على مفهوم السيادة الوطنية ككل ويجعل منه مجرد مصطلح من مصطلحات التراث السياسى . وبرغم تأسيس المفهوم على شقين ، أولهما الدبلوماسية التى تشكل الوسيلة وثانيهما الوقاية التى تمثل الهدف ، فالمرجح فى ظل الوضع الدولى السائد ان يستقر التفسير على ان الهدف - وهو الوقاية من نشوب الصراعات - يبرر الوسيلة وبالتالى فليس بالضرورة ان تقتصر على السبل الدبلوماسية .

وبعد ان اختبرت الولايات المتحدة قدرتها على انجاح مسعاها الرامى الى تقليص سيادة الدولة الفرد لحساب الجماعة من خلال إدارتها لأزمة الخليج ، ثم تقنين هذا المسعى فى صورة توصيات عن قمة مجلس الامن ، اصبح من الضرورى البدء فعليا فى تطبيق هذا النمط الجديد بهدف ترسيخه وتأكيده ، لجاءت الازمة المثارة ضد ليبيا بسبب حادثة الطائرة ، وتداعياتها لتشكل الترجمة العملية للنجاح الامريكى فى إنهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة للدولة ، وتقنين هذا الوضع بصورة نهائية .

فلقد قامت الولايات المتحدة بإستصدار قرار من مجلس الأمن فى ٢١ يناير من العام الحالى برقم ٧٣١ - اى بعد قمة المجلس بشهرة ايام يلزم ليبيا بتسلم المتهمين فى حادث تفجير طائرة بان أمريكان عام ٨٨ أعقبه قرار آخر فى ٣١ مارس رقم ٧٤٨ اى بعد قمة المجلس بشهرين - ينص على فرض عقوبات محددة ضد ليبيا تسرى من تاريخ ١٥ إبريل - لتقاعسها عن تنفيذ القرار الاول . ونصت فى قرار العقوبات على انه صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بما يجعل منع قرارا ملزما لكافة الدول اعضاء الامم المتحدة ، إعمالا لأحكام المادة ٢٥ من الميثاق والتى تلزم الدول الاعضاء بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها ، والمادة ٤٩ التى تنص على تعاون الدول الاعضاء فيما بينها لتنفيذ قرارات المجلس .

وهنا تثار عدة نقاط هامة تسترعى الانتباه حول تلك الأزمة : -

اولا : تعد ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، استندت فى رفضها تسليم المتهمين من مواطنيها الى القوانين الوطنية التى تمنع تسليم المواطن الليبى المتهم لأى جهة اجنبية لمحاكمته ، وتقضى بضرورة محاكمته امام المحاكم الليبية وفى حالة إدانته توقع عليه العقوبات الواردة بالقانون الوطنى .

ثانيا : تعد ليبيا واحدة ضمن دول عديدة تكفل قوانينها نفس الضمانات لمواطنيها فيما يخص تسليمهم لجهات أجنبية ، ولكن هذا لم يمنع صدور قرار مجلس الامن وتصويت عشر دول من اعضاء المجلس لصالح قرار العقوبات ومن بينهم - على سبيل المثال - فنزويلا التى كانت تترأس المجلس فى دورها وقت صدور القرار ، والتى تمنع قوانيها تسليم المواطن الفنزويلى لأية جهة اجنبية

لمحاكمته الا فى حالة وجود اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين .

ثالثا : صدر قرار العقوبات ضد ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وهو الفصل الخاص بالقرارات الملزمة والتدابير العقابية والتى يقتصر استخدامها على حالات الحروب والنزاعات الدولية ـ على غرار أزمة الخليج ـ وليس فى حالات على مستوى الازمة الليبية الامريكية ، التى كان ينبغى ان تصدر قرارات المجلس بشأنها تحت الفصل السادس من الميثاق الخاص بالتوصيات والقرارات غير الملزمة .

ودون النظر إلى الفترة الزمنية المنقضية منذ تاريخ الحادث وحتى تاريخ نظر مجلس الامن للمسألة ، نجد بداية ، ان المطلب الامريكى ـ البريطانى المشترك لليبيا بضرورة تسليم مواطنيها للمحاكمة هو مطلب يتعارض شكلا وموضوعا مع قواعد القانون الدولى لتعارضه مع القانون الليبى ، وغياب اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين ، الامر الذى يشكل مساسا مباشرا لسيادة ليبيا على رعاياها ، ولا تقتصر خطورة الازمة على ذلك فقط ، ولكنها تكمن فى نجاح الولايات المتحدة فى تقنين مطلبها غير المشروع من خلال مجلس الامن ، ثم فرض العقوبات ضد ليبيا لادعاء تأسس على أساس غير قانونى ، واخيرا إرغام دول العالم كافة للامتثال لارادتها التى ترتدى ثوب الارادة الدولية فيما يمكن اعتباره تحديا سافرا لتلك الارادة ، وتجاهلا تاما لقواعد القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول وتقضى بإحترام سيادتها الوطنية .

ومن هنا نستخلص ان المنطق الذى يحكم العلاقات الدولية اليوم أبعد ما يكون عن وصفه بالمنطق القانونى المشروع ، رغم محاولات تقنينه وإضفاء الشرعية عليه كما انه لم يعد منطق توازن القوى والردع المتبادل والذى ساد العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة ، إنما هو منطق القوى المنفردة التى تحظى بها الولايات المتحدة دون رادع أو رقيب فنجد أن الولايات المتحدة تناصب ليبيا العداء وتفرض ضدها العقوبات لرفضها تسليم مواطنيها للمحاكمة فى دولة اجنبية بما يخالف قوانينها ، بينما نكتفى بالاعتذار عن اسقاط قواتها لطائرة مدنية ايرانية اثناء حرب الخليج وقتل ٧٩ من ركابها بحجة ان ذلك كان خطأ غير مقصود ، وتناصب كوبا العداء وتفرض عليها الحصار الاقتصادى لغياب الديمقراطية عن نظامها السياسى الشيوعى ، بينما توطد علاقاتها التجارية بالصين معقل الشيوعية فى عالم اليوم ، وينادى البعض فى الولايات المتحدة بمنحها مرتبة الدولة الاكثر تفضيلا تجاريا ، وتهدد الولايات المتحدة العراق بمعاودة شن الهجوم ضده إذا لم يمتثل لعملية تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجى ووسائل إنتاجه بينما تدعم البرنامج النووى الاسرائيلى ، او تغمض العين عنه على أقل تقدير ، فالمسألة اذن ليست مسألة مبادىء عامة لنظام عالمى جديد ، ولكنها فى الواقع عملية فرض لمبادىء مستحدثة ، تحمل مفاهيم جديدة ذات صياغات مرنة تحتمل التفسير وتتيح فرصة وتتيح فرصة الانتقاء والتمييز وإزدواجية المعيار طبقا لمقتضيات المصلحة الامريكية المطلقة ، والتى اقتضت فى تلك المرحلة اضفاء الشرعية على ممارسات الهيمنة الامريكية من خلال إستئناس المنظمة الدولية ، وتقليص السيادة الوطنية للدول ، وإستحداث المزيد من الذرائع ذات الصبغة القانونية المشروعة التى تعطى للولايات المتحدة فرصة التدخل فى اى دولة ، فى اى وقت وبالصورة التى تراها ملائمة ، إعمالا لواحدة من تلك الذرائع ، معلنة بذلك انتهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة ، وتقليص مفهوم السيادة ككل من خلال جعل مجلس الامن بمثابة سلطة عليا تدير شئون العالم .. ولكن طبقا للرؤية الامركية ، وليس نزولا على الارادة الدولية ، التى إبتعد بها الواقع العالمى اليوم عن موضع التنفيذ وحصرها فى نطاق الطموحات .. والآمال المنشودة للدول .. ربما انتظارا لعصر أخر جديدا □ .





مشكلة الصحراء .. وبداية مرحلة جديدة

أحمد مهابه

سبق أن أوضحنا تفاصيل العقبات والمشاكل التى طرات وعطلت إجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو ، وما تثيره من احتمالات الأخذ بالحل التفاوضى ، أو الحل السياسى لمشكلة الصحراء الغربية التى عجز السكرتير العام السابق للأمم المتحدة (السيد بيريز دى كويلار) عن الوصول إلى حل لها حتى إنتهت مدة عمله بالأمم المتحدة ، ثم جدت بعد ذلك تطورات هامة فوت من إمكانية الأخذ بالحل التفاوضى أو الحل السياسى للمشكلة ، وقد تمثلت هذه التطورات فى وقوع مبادرات جديدة من كافة أطراف النزاع المعنية بالمشكلة ، سواء فى ذلك الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولى أو من خلال أمنيها العام الدكتور بطرس غالى ، أم من جانب المغرب الحزبى والرسمى ، أو من خلال منظمة الوحدة الافريقية ، أم من خلال جبهة البوليساريو ، أو من خلال الجزائر ممثلة فى شخص رئيسها الجديد السيد « محمد بوضياف » الذى فجر بتصريحاته الصحفية ما يشبه القنبلة السياسية التى دخلت بالمشكلة فى منعطف جديد ، ودعمت رأى القائلين بإمكانية تجاوز عملية الاستفتاء او جعله مجرد غطا لحل سياسى بين الأطراف صاحبه المصلحة سواء بصورة مباشرة أو من خلال الامم المتحدة :

ففى (٣١) ديسمبر من العام الماضى أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٩١/٧٢٥ الذى يتعامل مع الصعوبات التى لقيتها جهود الأمم المتحدة حيث يوافق على هذه الجهود التى بذلها ويجدد دعمه لمواصلة هذه الجهود بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية طبقا للقرارات التى صادق عليها المجلس لتسوية المشكلة ويطلب من الطرفين التعاون التام مع الأمين العام على تنفيذ مخطط التسوية ويطالب الأمين العام بتقديم تقرير جديد فى أقرب وقت ممكن وفى جميع الأحوال .

كما يأتى تصديق مجلس الأمن على هذا القرار عشية دخول المغرب كعضو غير دائم بمجلس الأمن ، إبتداء من اول يناير ١٩٩٢ ، ولمدة عامين .

ولقد كان أول رد فعل لصدور قرار مجلس الأمن ، هو تصريح ممثل المغرب الدائم بالأمم المتحدة ، الذى أعلن فيه أن القرار لا يقلل فى شىء من الملاحظات والانتقادات التى عبرت عنها المملكة المغربية بحزم فى حينه ، وذلك بخصوص موضوع (تحديد الهوية) ، وجوانب أخرى لتنفيذ مخطط التسوية ، وخاصة ما يتعلق منها بالبرنامج الزمنى والآجال المحددة فيه .

كذلك كان رد فعل الجزائر على هذا القرار أن ممثلها الدائم بالأمم المتحدة وجه رسالة إلى رئيس مجلس الامن

تعكس موقف الجزائر المناهض لتقرير الامين العام ، الذى وصفه بأنه لا يتطابق مع بقية القرارات التى إتخذها مجلس الامن بخصوص قضية الصحراء ، واضاف مندوب الجزائر قوله إن هذا التقرير قد يهدد مستقبل التسوية ، ويعرقل بشكل نهائى الجهود المبذولة منذ سنوات من طرف المجموعة الدولية .

وكانت منظمة الوحدة الافريقية هى الاالاخرى ، قد عبرت عن رفضها لتقرير الامين العام المصادق عليه من المجلس ، ووجه السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية نداء إلى أعضاء مجلس الامن للوقوف فى وجه هذا التقرير .

أما (جبهة البوليساريو) الطرف الرابع المعنى بالمشكلة ، فكان من البديهى أن يكون موقفها مماثلا لموقف الجزائر ، حيث سجلت عدم موافقتها على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، لعدم موافقتها على قبول التقرير لوجهة نظر المملكة المغربية بالنسبة لموضوع تحديد هوية الأشخاص الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فى عملية الاستفتاء .

وخارج نطاق الموقف الرسمى لهذه الأطراف الأربعة ، فإن الصحف المغربية والمعارضة منها بصفة خاصة ، أبدت بدورها ملاحظات عديدة على قرار مجلس الامن المشار إليه ، الذى أعتبرت أن ما ورد فيه لا يبعث على التفاؤل ويحتم على المغرب المزيد من الحذر واليقظة ، لانه يفسح المجال لتأويلات وقراءات متناقضة وتساؤلات عديدة ، حول دور بعض الدول أثناء المناقشات ، وخاصة دولة (كوبا) ودولة (زيمباوى) ، وذكرت أنه بالاضافة الى أن القرار سكت عن أسباب التأخير فى تنفيذ وتنظيم مسلسل الاستفتاء وتغاضى عن تحديد مسئولية الأمانة العامة للأمم المتحدة عن هذا التأخير ، فإنه وضع (المغرب) و (البوليساريو) فى نفس المستوى ولايحدد موقفه من عملية تسرب البوليساريو إلى ما وراء الجدران الدفاعية ، واهم من ذلك أن الصحافة المغربية لا توافق على إشراك مجلس الامن لمنظمة الوحدة الافريقية مع السكرتير العام للأمم المتحدة فى عمليات تنظيم وإجراء الاستفتاء .

كذلك ترى الصحف المغربية ان مجلس الامن اكتفى فى قراره ، لا بموافقته على التقرير الذى قدمه السكرتير العام السابق للأمم المتحدة (بيريز دى كويلار) ، والذى حدد فيه المقاييس الواجب إحترامها لتحديد هوية الأشخاص المسموح لهم بالمشاركة فى الاستفتاء ، وإنما اكتفى بمجرد تسجيل (إرتياحه) ، الامر الذى أعطى لجبهة البوليساريو فرصة الادعاء بأن مجلس الامين لم يصادق على تقرير الأمنى العام ، وبالتالى فتحت من جديد باب التأويلات والاجتهادات .

كما تأخذ الصحافة المغربية على قرار مجلس الامن المشار إليه ، انه حين تحدث عن الصعوبات التى حدثت لتطبيق مخطط حل مشكلة الصحراء ، لم يسجل الاسباب الحقيقية لذلك العجز ، حيث لم تستطع الامانة العامة للامم المتحدة جمع اللجان المطلوب قيامها بمهامها حسب جدول زمنى محدد ولم تزد على أن أرسلت القوات الدولية (المينورسو) إلى المنطقة دون ان تقوم بما كان مطلوبا منها ، خاصة ما يتعلق بلجنة تحديد الهوية ، كما ماطلت فى معالجة قائمة المشاركين فى التصويت ، ثم إن مجلس الامن ، كما تقول الصحافة المغربية ، حين طلب من الامين العام الجديد ، تقديم تقريره خلال شهرين ، لم يحدد له الأساس الذى يجب أن يقوم عليه هذا التقرير ، وهل يختلف عن الأساس الذى قام عليه تقرير سلفه ، الذى رفضته (البوليساريو) صراحة ؟

ومعلوم أن المغرب تعترض على إشراك منظمة الوحدة الافريقية فى عملية الاشراف على الاستفتاء ، لانها تعتبر ان المنظمة لم تعد مؤهله للمشاركة فى مخطط حل مشكلة الصحراء ، لانها أصبحت منذ إحتضنت (الجمهورية العربية الصحراوية) عضوا فيها ، طرفا فى النزاع ، وليس حكما نزيها ومحايدا .

ومن التطورات الهامة فى مشكلة الصحراء ، حسبما ذكرته إذاعة فرنسا الدولية فى ٢٩ فبراير الماضى ، أن الامم المتحدة تعتزم ، إذا لم تقرر الانسحاب كليا من الصحراء الغربية ، أن تقوم على الأقل بتخفيض تواجدها فى الصحراء بشكل ملحوظ ، وأن المحادثات التى أجراها الدكتور بطرس غالى يوم ٢٥ فبراير الماضى مع رئيس الاتحاد السويسرى فى جنيف ، وعرض فيها الخطوط العريضة لبرنامجه فى المنطقة ، قد تركت إنطباعا واضحا بأنه لا يمكنه الابقاء على بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء فى وضع لا يعمل فيه جهازها ، بينما تبقى هذه البعثة مرابطة فى مقراتها ، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لرجال القبعات الزرقاء فى كل انحاء العالم ، بالاضافة إلى أن الأمم المتحدة تجد صعوبة فى تمويل كل عملياتها ، ونسبت إذاعة (فرنسا الدولية) إلى مصدر رسمى فى الأمم المتحدة قوله ، ان تخفيضا فى بعثة الامم المتحدة فى الصحراء ، والتى يبلغ تعدادها ٤٥٠ مراقبا ، أصبح محتملا ، وذلك بسبب عدم إحراز أى تقدم فى تطبيق مخطط الأمم المتحدة .

ولقد بدأت بعض الدول بالفعل فى تخفيض عدد قواتها المشاركة فى هذه البعثة كما فعل الرئيس السويسرى ، الذى أعلن عن هذا الاجراء بعد إجتماعه فى جنيف مع الدكتور بطرس غالى ، وارجع ذلك إلى تأجيل موعد الاستفتاء وتجميد عملية إرسال المعدات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة ، مما أثار التساؤل حول إمكانية وجود برنامج لاجراء الاستفتاء ومتى ينفذ هذا البرنامج ؟ وماهو الحد الاقصى لاجراء هذا الاستفتاء ؟ ، وهل يمكننا الاستمرار فى التزامنا ، أم يجب علينا ان نفكر فى سحب مواطنينا ؟ وطالب رئيس الاتحاد السويسرى الدكتور

بطرس غالى ان يقدم أجوبة واضحة على هذه التساؤلات عندما يقدم برنامجه .

ولقد قدم الدكتور بطرس غالى بالفعل فى الخامس من شهر مارس الماضى ، تقريرا جديدا لمجلس الأمن ، مكملا لتقرير سلفه (بيريز ديكويلار) ، الذى قدمه فى ١٩ ديسمبر ١٩٩١ وصادق عليه مجلس الامن فى ٣١ ديسمبر الماضى .

وحسبما نشر حول المحاور التى دار حولها تقرير الدكتور بطرس غالى ، فقد تحدث فى الجانب العسكرى عن اعمال خرق وقف إطلاق النار ، ناسبا (٧٧) منها للمغرب ، واثنين فقط (للبوليساريو) ، وأكد الدكتور بطرس غالى فى الفقرة رقم ٢٢ من التقرير أن هناك خلافات فى وجهات النظر الأساسية بين الطرفين حول مسألة المعايير المتعلقة بتجديد من له حق المشاركة فى الاستفتاء ، معتبرا أن غياب تقدم فى هذه المسألة الحاسمة أثار إنشغالات حقيقية ، وحال دون وضع جدول زمنى جديد وواقعى لتنظيم وإجراء الاستفتاء ، كما حدد الدكتور بطرس غالى أجل ثلاثة شهور (إلى نهاية شهر مايو) لاعادة النظر فى عملية الأمم المتحدة بالصحراء ، إذا لم يوجد مخرج للمأزق الحالى بين الأطراف ، وأعتبر الدكتور بطرس غالى أن العائق الرئيسى الذى يقف حاليا فى وجه المخطط الدولى ، هو موضوع (معايير تحديد هوية) المواطنين للتصويت فى الاستفتاء المزمع تنظيمه بالاقاليم الصحراوية

وأعطى الدكتور بطرس غالى هذه المهلة لكل من (المغرب) (والبوليساريو) لكى يتوصلا خلالها إلى مامن شأنه تحريك مسلسل الاستفتاء ، والا فسيكون من الضرورى الاخذ بعين الاعتبار إختيارات أخرى ، وتبنى أسلوب جديد لمجمل المشكلة .

وقد ذكر الدكتور بطرس غالى أنه من المستحيل عليه أن يقدم إلى مجلس الامن إقتراحات حول جدول تنظيم الاستفتاء فى الحصراء ، والذى كان منتظرا أن يتم فى نهاية شهر يناير أو بداية شهر فبراير الماضيين .

ونظرا لتعارض المصالح وتضاربها ، تعرض تقرير الدكتور بطرس غالى لموجة من الانتقادات من جانب الصحافة المغربية ، التى وصفت التقرير بأنه جاء مطبوعا بالعجز وعدم الانصاف ، ورددت الأمثلة التى سبقت الاشارة إليها ، وقالت الصحف المغربية ان تقرير الدكتور بطرس غالى إقتصر على ذكر ما وصفه بغياب الحوار بين ممثلى الأمين العام واحد الطرفين ، حول المسائل التى تعالج تحديد الهوية التى تضمنها تقرير (بيريز ديكويلار) الذى كان قد أصدر أوامره إلى لجنة تحديد الهوية ، والتى تقضى بتجاوز سلبيات احصاء ١٩٧٤ ، على أساس ان ثمة معايير أخرى لتحديد الهوية ، كشهادة شيوخ واعيان كل مجموعة ، وكرابطة الابوة ، أو إضطرار البعض إلى الفرار من الهيمنة الاستعمارية ، أو إقامة أفراد القبيلة لمدة ستة أعوام متصلة قبل أول ديسمبر ١٩٧٤ ، أو لمدة إثنى عشر عاما متقطعة قبل ذلك التاريخ ، وهى أوامر صادرة من (بيريز ديكويلار) واجبه التطبيق ، الا ان التقرير الجديد للدكتور بطرس غالى يوصى بالتراجع عن التقرير السابق وبالنزوع إلى تبرئة (البوليساريو) من مسئولية تفويض مخطط الامم المتحدة ، خاصة عندما يذكر تقرير الدكتور بطرس غالى اصطلاح (التوافق) حول معايير المشاركة ، مما يعطى (البوليساريو) فرصة أخذ مبادرة التفاوض ومواصلة نسف مخطط الاستفتاء ، الأمر الذى كان يجب على التقرير ان يوضحه كما ورد فى الصحافة المغربية .

بل ان بعض الصحف المغربية قد ذهبت إلى ماهو أبعد فى إنتقاد الدكتور بطرس غالى ، عندما ذكرت فى تعليق لها ، أن تقرير الدكتور بطرس غالى قد اتسم بتشاؤم ناتج عن كون الدكتور غالى لم يزل جديدا فى المنظمة ، ومازال تحت رحمة كبار موظفيه ، الذين يتعاملون معه بعقلية إدارية ، لا تضع فى حسابها ان القضية تتعلق بموضوع إستعمارى انهاه المغرب مع دولة الاستعمار (أسبانيا) فى إطار المشروعية الدولية ، وان المغرب لا يمكنه بعد ذلك أن يعود القهقرى ليحتكم إلى إحصاء إستعمارى فى أهم قضية تتعلق بالاستفتاء وهى إحصاء المصوتين .

وبعد أن مضت الصحيفة فى هجوم بالغ الحدة نتجاوز عن ذكر الكثير مما جاء فيه ، تضيف فى ختام تعليقها قولها (إذا كان الأمين العام يهدد بأنه فى حالة عدم التمكن من التوصل إلى إتفاق حول تطبيق المخطط الحالى ، فيجب التفكير فى طرق عمل أخرى وإحتمال اعتماد معادلة جديدة لمجمل العملية) ، إذا كان الدكتور بطرس غالى يهدد بذلك ، فإن المغرب الذى عرف كيف يصفى موضوع إحتلال الصحراء مع دولة الاستعمار بالطرق القانونية (محكمة العدل الدولية) ، سيعرف كيف ينهى هذه المشكلة بطريقة وطنية ، وان المغرب هو الذى يجب أن يهدد بأنه لن يظل حبيس عجز الأمانة العامة للأمم المتحدة عن تنفيذ الاستفتاء .

ولقد كان من اهم الاجراءات التى إتخذها الدكتور بطرس غالى بعد تقديم تقريره لمجلس الأمن فى الخامس من شهر مارس الماضى ، هو تعيين شخصية دولية على مستوى عال كى يخلف ممثله الشخص السابق وهو (جوهانز مانز) الذى استقال من منصبه فى ٣١ ديسمبر الماضى ، وان تكون الشخصية المطلوبة ذات وزن يجعلها قادرة على إقناع الطرفين بالقيام بما من شأنه تحريك عملية الاستفتاء ، وقد رفضت جبهة (البوليساريو) مرشحين لهذا المنصب أحدهما السفير الأمريكى السابق فى كل من الامم المتحدة والمانيا ، وهو الجنرال (فيرنون وولترز) ، كما رفضت ترشيح السيد (يعقوب خان) وزير خارجية باكستان السابق ، فى حين رفضت المغرب (جاستون ثورن) رئيس وزراء (لوكسمبورج)

السابق ، كما رفضت ترشيح (بتينيوكراكس) الرئيس السابق للحكومة الايطالية ، و (كلوذ شيسون) وزير خارجية فرنسا اسابق ، و (جوكلارك) وزير خارجية ، كندا السابق

وقد أستقر الرأى يوم ٢٤ مارس الماضى على تعيين السيد (زاده يعقوب خان) الباكستانى ممثلا شخصيا للأمين العام ، وقد تولى السيد (زادة يعقوب خان) فى الماضى عدة مناصب عسكرية ودبلوماسية وسياسية فى بلاده ، فقد كان سفيرا لباكستان فى كل من فرنسا وايرلندا والولايات المتحدة الامريكية وجامايكا ، كما شغل السيد يعقوب خان منصب وزير الشئون الخارجية لباكستان خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى سنة ١٩٨٧ ، ثم من عام ١٩٨٨ حتى ١٩٩٠ .

انظر العدد (١٠٧) لمجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٢

وقد رحب مندوب المغرب بتعيين السيد يعقوب خان ، واعتبر أن من شأن ذلك تحريك مخطط الأمم المتحدة ، فى حين أعلن احد اعضاء (جبهة البوليساريو) وهو (أحمد البخارى) أن (البوليساريو) رفضت منذ بداية شهر مارس تعيين الجنرال يعقوب خان .

ولقد توجه السيد يعقوب خان الى (نيويورك) بعد اعلان قرار تعيينه ، لاجراء محادثات رسمية مع الأمين العام للامم المتحدة قبل أن يتحرك ميدانيا لوضع مخطط الاستفتاء الذى وافق عليه مجلس الأمن .

ولقد تمثل الموقف الرسمى للحكومة المغربية من مخطط الاستفتاء ، فى التصريح الصحفى الذى ادلى به العاهل المغربى الملك الحسن الثانى لوكالة رويتر فى اول شهر فبراير الماضى ، وذلك على هامش حضور الملك الحسن لقمة الدول الاعضاء بمجلس الامن الدولى بنيويورك ، فقد ذكر الملك الحسن انه يأمل ان يتم الاستفتاء فى اقرب وقت ممكن ، لأسباب عديدة منها ان المغرب يريد ان يطوى هذا الملف ، وثانيها ان الملك يريد ان ينظم انتخابات تشريعية فى اقرب الاجال ، بعد ان مر وقت طويل منذ اجراء الانتخابات الاخيرة .

وعندما سئل العاهل المغربى عما اذا كان يتعيين اجراء الاستفتاء فى الصحراء قبل الانتخابات التشريعية ، أجاب جلالته بقوله : نعم لاننا نوجد فى الصحراء ويمكننى ان انظم الانتخابات فى المغرب وفى الصحراء الآن ، لكن ذلك لن ينظر اليه بعين الرضى على الصعيد الدولى ، حيث سيقال ان ملك المغرب دعا الى اجراء الاستفتاء حول مستقبل الصحراء وهو ينظم انتخابات فى الصحراء ، وذلك امر غير ممكن ، ويضيف الملك ، ومن ناحية أخرى لا أريد تنظيم الانتخابات فقط فى المغرب دون الأقاليم الصحراوية ، لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف بأن الصحراء ليست مغربية ... اذا فانا ملتزم بالاستفتاء .

وفى خطابه بمناسبة عيد العرش المغربى فى التاسع من شهر مارس الماضى ، ذكر الملك الحسن أنه سعيا من حكومة المغرب نحو عدم تأخير الاستفتاء ، فانه قبل الخطة الأخيرة البيرنردى كويلا) على ما فيها من نقص ، وانه فى معرض محادثاته مع الدكتور بطرس غالى الأمين العام الجديد ، ركزا على ضرورة اقفال ملف الصحراء فى اقرب وقت ممكن ، وأننا وان كنا لا نشك فى أن نتيجة الاستفتاء لا يمكن أن تكون الا تأكيدا لمغربية الصحراء ، التى لامراء فيها ولا مرد لها ، لكننا نريد أن تمر انتخاباتنا الداخلية فى شفافيه كاملة بعيدا عن اية شبهة أو لبس ، ونريد بعزم اكيد وارادة قوية أن تجرى فى الوقت المحدد لها .

وفى سياق الموقف الرسمى للمغرب ذكر السيد (احمد السنوس) مندوب المغرب الدائم فى الأمم المتحدة بأنه اذا لم يكن هناك حل دولى لقضية الصحراء ، فسيكون هناك حل وطنى لهذه القضية ، دون أن يوضح السنوس ماذا يعنى بالحل الوطنى .

على أن من أهم التطورات التى شهدتها مشكلة . الصحراء الغربية ، ما طرأ على الموقف الجزائرى من تحولات ايجابية ، كشفت عنها تصريحات واضحة للسيد محمد بوضياف رئيس المجلس الاعلى للدولة الجزائرية اذ تعتبر بمثابة نقطة تحول جذرية فى موقف الجزائر من قضية الصحراء منذ عام ١٩٧٤ حتى اليوم .

وقبل أن نتعرض لتصريحات السيد محمد بوضناف ، وصداها فى المغرب وفى الجزائر ، تجدر الاشارة الى أن المغاربة ، كانوا ومازالوا ، يعتبرون أن الجزائر هى الطرف الحقيقى فى مشكلة الصحراء وليست (البوليساريو) ، وأن الجزائر هى المفاوض الوحيد المثالى مع المغرب والقادرة على ايجاد حل للمشكلة ، اذ انه بالرغم من أن الجزائر لم تكن هى التى خلقت (البوليساريو) ، بل على العكس كانت تشعر فى البداية ، ما بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، بالحذر والتحفظ تجاه (البوليساريو) ، لاسباب لا يتسع المجال لذكرها ، وأن (العقيد القذافى) هو الذى كان أول من قدم الدعم (للبوليساريو) ، بل وذكر انه هو الذى اختار لها اسم دولتها الجديدة (الجمهورية العربية الصحراوية) ، بالرغم من كل ذلك فان الرئيس الراحل (هو ارى بومدين) هو الذى احتضن بعد ذلك جبهة (البوليساريو) ، وأمدها بالمال والسلاح والتدريب ، بل وجعلها تقيم على قطعة من أرض الجزائر هى منطقة (تندوف) وما تسميه (البوليساريو) (بالاراض الصحراوية المحررة) ، وقد جعل الرئيس بومدين من قضية البوليارسو أهم محور للدبلوماسية الجزائرية فى افريقيا ودول العالم الثالث ، ونجح فى قبول (البوليساريو) عضوا بمنظمة الوحدة الافريقية ، وحصل لها على اعتراف نحو سبعين دولة ، وكانت حجته

الظاهرة التى يبرر بها دعمه (للبوليساريو) أن (حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى) خاض حربا تحريرية لتحقيق استقلال الجزائر ، الأمر الذى يجعل من واجبه مساعدة حركات التحرير الافريقية بصفة خاصة ، وجبهة ، (البوليساريو) واحدة منها .

لكن الرأى الراجح أن الرئيس بومدين أخذ هذا الموقف كوسيلة لتحقيق توازن للقوى فى شمال افريقيا ، تكون للجزائر فيه اليد العليا ، وذلك بانهاك قوى المغرب السياسية والعسكرية والاقتصادية ، بعد أن اعتبر الرئيس بومدين أن المسيرة الخضراء واتفاقية (مدريد) الثلاثية بين (اسبانيا) و (المغرب) و (موريتانيا) ، دون التشاور المسبق معه مؤامرة ثلاثية لاتأخذ موقف الجزائر فى الحسبان ، لأن الرئيس بومدين ، وان كان مناصرا لـ (مغرب الدول) ويؤيد التعايش بين الانظمة والأيدولوجيات ، لكنه كان يرغب فى أن يجعل من بلاده القوة الاقليمية الأولى ، واذا أخذنا بعض ما روجته بعض الأحزاب المغربية فى الاعتبار ، فقد كان الرئيس بومدين متهما فى نظر هذه الأحزاب بأن له اطماعا توسعية فى الصحراء الغربية لايجاد ممر للجزائر نحو المحيط الأطلس ، الأمر الذى يرد عليه الجزائريون بقول : الرئيس بومدين بانه لو أراد هذا الممر لحصل عليه من خلال وحدة جزائرية ـ موريتانية .

ولكن الحقيقة ان الرئيس هوارى بومدين كان يريد أن يسيطر على ما يمكن وصفه بمنطقة (رور المغرب العربى)

وبعد رحيل الرئيس هوارى بومدين ظل خلفه الرئيس الشاذلى بن جديد ، بضغوط من الحرس القديم فى حزب جبهة التحرير ، يتبع نفس الخط السياسى لبومدين فى مشكلة الصحراء ، ودعم موقف (البوليساريو) ماديا وسياسيا ، لكن بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب فى مايو ١٩٨٨ ، كان الرئيس بن جديد يعلن دائما ان الجزائر ليست طرفا فى المشكلة ، وأنها تساند اى اتفاق بين طرفيها المغرب والبوليساريو ، ولم يعد يصر على اعتبار أن دول المغرب العربى ست دول باضافة (الجمهورية العربية الصحراوية) ، كما لم يعد يشترط لحضوره قمة دول المغرب العربى ، او قيام اتحاد المغرب العربى ان تكون الجمهورية العربية الصحراوية طرفا مشاركا .

ولما جاء السيد محمد بوضياف الى قمة السلطة فى الجزائر بعد الأحداث الدامية التى عرفتها فى مواجهاتها مع (جبهة الانقاذ الاسلامية) اخذت الجزائر الرسمية من المشكلة منعطفا جديدا يقوم على مقاطعة (الارث البومدينى ـ والشاذلى) لأسباب سنعود اليها فيما بعد ، وقد وضح ذلك فى حوار أجرته جريدة (الاتحاد الاشتراكى) المغربية مع السيد محمد بوضياف ، وفى حواره مع جريدة (الاهرام) ، ومع (مركز تليفزيون الشرق الاوسط) ، وفيها جميعا فجر السيد محمد بوضياف قنبلة سياسية ، حين قال لجريدة (الاتحاد الاشتراكى) :

ان بناء صرح الشمال الافريقى القوى سيكون من أولويات سياستنا الخارجية فى المجال الاقليمى ، ان هناك ارادة فى القمة الجزائرية لتسوية هذه المشكلة باقصى ما يمكن من السرعة ، لقد بدأنا بدراسة هذه المسألة مع جميع صانعى القرار ، وأجريت اتصالات ومشاورات واسعة مع كل الاخوان الذين لهم علاقة بالموضوع ومع كافة الذين يملكون كلمة بهذا الشأن ، وبامكانى ان أقول انه أصبح لدينا اتفاق كامل على ضرورة الاسراع بحل هذه المشكلة التى تسمم علاقات المغرب والجزائر وتعرقل مسيرة السلام والوئام فى الشمال الافريقى . وأضاف السيدى محمد بو ضياف قائلا : قد لا تكون الافكار لدينا واضحة حتى الان بما فيه الكفاية ، ولكننا متفقون فى دوائر صنع القرار على ضرورة الحسم العاجل ، وسوف نبحث قريبا صيغة لمعالجة مشكلة اللاجئين والمسلحين ، واننا لم نقدم السلاح لأحد ولن نقدمه لأحد فى المستقبل ، هذا خيار واضح ولا رجوع فيه ، لقد قررت الجزائر الابتعاد نهائيا عن سياسة القلاقل .) انتهى كلام بو ضياف .

ولعل السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو ما سر هذا التغيير فى موقف السيد محمد بو ضياف ، بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للجزائر ، وبديهى ان يكون تفكيره هو شخصيا بتماشى مع هذا التطور ، فقد أعلن منذ كان فى صفوف المعارضة لنظامى حكم هوارى بومدين والشاذلى بن جديد ، معارضته لكيفية ادارة الجزائر لملف قضية الصحراء ، وهو موقف يتفق مع راى بو ضياف ، الذى اعلنه فى عام ١٩٧٥ ، وايد فيه مشروعية السعى المغربى لاستعادة الصحراء ، ويرجع ذلك الى أنه قض بالمغرب نحو ثلاثين عاما ، تابع خلالها عن قرب الخطاب الاعلامى والرسمى المغربى حول القضية ، وارتفاع كافة القوى السياسية المغربية فوق الخلافات الحزبية والسياسية ووقوفهم صفا واحدا خلف الملك اذا تعلق الأمر بمشكلة الصحراء ، وأن بعض الأحزاب المغربية كحزب (الاتحاد الاشتراكى) عارضت منذ البداية مبادرة الملك الحسن بقبول اجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية ، حيث تعتبر والاحزاب المغربية كلها أن الاقاليم الصحراوية المتنازع عليها جزء من الأرض المغربية ، كما لاحظ بو ضياف سيطرة المغرب العسكرية الكاملة على الوضع فى الجزء الاكبر من الصحراء ، خاصة بعد بناء الجدران الدفاعية ، كما أنه يعلم بلا شك النفقات الباهظة التى انفقتها الحكومة المغربية على تنمية الاقاليم الصحراوية وتعميرها بصورة أصبحت بعض الاقاليم المغربية الأخرى كمناطق الشمال مثلا ، تتمناها ، الأمر الذى غير بلا شك قناعات الشعب الصحراوى ، بحيث

يتعاطف مع خيار بقائه جزءا من الشعب المغربى ، بالاضافة الى عودة العديد من قيادات البوليساريو الى المغرب التى جندتها فى حملات اعلامية ضد البوليساريو

كذلك كان السيد محمد بو ضياف قد انتقد قبل اسبوع من توليه رئاسة المجلس الاعلى للدولة ، انتقد نهج هوارى بومدين ، الذى قال عنه بوضياف (انه كان يختلق الشعوب مثل الشعب الصحراوى) .

ويبدو ان ذلك لم يكن رأى السيد محمد بو ضياف وحده فى اوساط الشعب الجزائرى ، فقد شاركه البعض فيها ، من ذلك ماذكرته جريدة (الخبر) الجزائرية ان المرحوم الدكتور (محمد البجاوى) وزير العدل الجزائرى السابق وعضو محكمة العدل الدولية ، والذى توفى يوم ٢٤ فبراير ١٩٩٢ ، انه اثار قضية الصحراء فى أحد كتبه ، الذى صدر عام ١٩٧٥ تحت عنوان (باسم الجزائر) ، والذى يرى فيه ان قضية الصحراء مفتعلة ، وان الصحراء فصلت عمدا عن المغرب من طرف الاسبان وفرنسا ، وان اثارتها تهدف الى جر الاشقاء الى حرب بينهما ، مما يمكن الاطراف الخارجية من استغلال الطرفين لخدمة مصالحها ، وبين (البجاوى) فى الكتاب مخاطر هذه المسألة ، وعبر عن معارضته للاعمال والتصرفات التى صدرت عن نظام بومدين واصفا ايها بأنها طائشة .

كذلك نشرت المجلة الاسبوعية الجزائرية (ماغ ٧) ذات التوجه الداعى الى قيام مغرب عربى ، وذلك فى عددها بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٢ ، ملفا يقع فى خمس صفحات بعنوان (الصحراء الغربية ... ما لم يقل ابدا للجزائريين) . وتضمن هذا الملف تعليقا لمدير الاسبوعية السيد (زهير المباركى) بعنوان (السلام الان) ، استعرض فيه المحاور الكبرى للخطاب الذى يردده حزب جبهة التحرير الوطنى (الحزب الوحيد سابقا) للدفاع عن اطروحاته امام المواطن الجزائرى كوصفه للنظام المغربى بانه (نظام استغلالى)

وطرح الكاتب سؤالا هو على اى اساس شعبى تمثل (البوليساريو) سكان الصحراء ؟ ؟ وقال ان المسئولين الجزائريين حرصوا على عدم تذكير الشعب الجزائرى بموقف بومدين أمام الجامعة العربية قبيل بروز الخلاف ، وانه فى الوقت الذى بذلت فيه كافة الجهود لاضفاء المصداقية على اطروحة ضرورة مساندة الصحراويين لاسباب انسانية ، مروا مرور الكرام على المأساة الناتجة عن طرد عشرات الالاف من المغاربة المقيمين بالجزائر ، مؤكدا انه لا حاجة للتذكير بان الجزائريين المقيمين بالمغرب لم يعاملوا بالمثل ، وذكر أن الفرحة العارمة للمغاربة عند اعادة فتح الحدود بين المغرب والجزائر جاءت فى الوقت المناسب لتهدئة الغليان الذى تجلى فى مهاجمة للجزائريين فى اكتوبر ١٩٨٨ لمركز الاعلام التابع (للبوليساريو) الكائن بشارع (ديدوش مراد) اهم شارع بالعاصمة الجزائرية .

ويوضح الكاتب الجزائرى أن العبء المالى الضخم لمساندة الجزائرة لقضية الصحراء لم يعد بوسع الجزائر تحمله ، وهى التى تعذر عليها سداد ديونها ، وأن تسوية النزاع ستعطى زخما قويا لتحقيق هذا الحلم الشعبى ، ونبه الكاتب الصحافة الجزائرية الى أنها تتحمل مسئولية كبرى لتحقيق هذا الهدف ، لأن مصداقيتها رهن بذلك .

ولعل اهم ما حفز الرئيس بو ضياف على تفجير هذه القنبلة السياسية ، ما اكتشفته أجهزة الأمن الجزائرية ، حسب الاشاعات التى راجت فى الجزائر ، وحسبما نشرته مجلة (جون افريك) التونسية فى عددها (١٢/ ١٨ مارس ١٩٩٢) ، وذكرت فيه ان موضوع المحادثات التى اجراها (العربى بالخير) وزير الداخلية الجزائرى ، ومبعوث الرئيس بو ضياف الى الملك الحسن يوم ٢٥ فبراير ، كان يتعلق (بالاسلاميين والصحراء) ، حيث أن التخوف الأساسى للمسئولين الجزائريين ان النواة الصلبة للبوليساريو لم تعد قادرة على مراقبة قواتها ، الامر الذى يمكن معه وصول احتياطى الأسلحة الضخم الذى تتوافر عليه البوليساريو الى ايدى الجماعات الاسلامية السرية ، ليس بسبب تقارب ايدلوجى ، بل حرصا على البقاء و بيعها الى المتمردين (الطوارق) ، التى تعيش فى جنوب الجزائر ، وعلى حدودها وذلك مقابل فرنكات افريقية . كما انه يبدو أن الجزائر أخذت باهتمام تحذير الملك الحسن ، بانه اذا لم يجر الاستفتاء فى الصحراء فى موعد اقصاه شهر يونيو المقبل ، فانه سينظم فى شهر سبتمبر انتخابات تشريعية فى كل انحاء المغرب من طنجة الى الكويرة .

وطبيعى ان يكون النشاز الوحيد فى هذا التطور فى موقف الجزائر نابعا من الحرس القديم فى جبهة التحرير الجزائرية . حيث أعلن السيد (عبد الحميد مهرى) الامين العام لحزب جبهة التحرير فى تصريح لوكالة الانباء الجزائرية ، قال فيه ان طرح القضية فى اطار ثنائى صرف بين الجزائر والمغرب لا يفيد العلاقات الأخوية بين البلدين ، كما لا يساهم فى تكريس الجهود الرامية لبناء المغرب العربى ، وأضاف ان الخطوات التى قطعت فى هذا الميدان ، خصوصا الحل الذى تنص عليه منظمة الامم المتحدة يلزمنا برفض كل محاولة للعودة الى الوراء .

كذلك اتهم المغاربة وكالة الانباء الجزائرية بتحريف الحديث الصحفى الذى ادلى به السيد محمد بو ضياف يوم ٣ فبراير ١٩٩٢ والذى بثه ايضا التليفزيون الجزائرى ، وتحدث فيه عن النوايا الصادقة بين كل من المغرب والجزائر ، غير ان وكالة الانباء الجزائرية حرفت الصيغة وذكرت لانه اذا وجدت نية صادقة بين طرفى النزاع ، فانه يجب ايجاد حل لكى نتمكن من بناء المغرب العربى) ، هذا فى الوقت الذى لم يذكر السيد محمد

بو ضياف فيه كما تقول صحيفة (العلم) المغربية تعبير (طرفى النزاع) أى المغرب والبوليساريو ، وليس المغرب والجزائر ، كما أنها استعملت صيغة (الصحراء الغربية) التى لم يستعملها الرئيس بو ضياف ، كما لم نورد قوله (انه يعرف المغاربة وتذاكر معهم فى الموضوع) ، كما سكتت عن قوله (وفى اقرب وقت ممكن ان شاء الله نجد حلا لهذا القضية) .

هذه هى اهم التطورات التى طرات على المشكلة الصحراوية ، ولا سيما تطور الموقف الجزائرى وقناعة النظام الجزائرى ، الحالى بضرورة . وأهمية الاسراع فى حل المشكلة ، ولكن يبقى السؤال الهام وهو : ما هى امكانية الوصول الى حل سياسى للمشكلة ؟ وما اهم العناصر التى يقوم عليها ذلك الحل اذا لم يتفق المغرب والبوليساريو على ما من شأنه تحريك مسلسل الاستفتاء فى الموعد الذى حدده لهما الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة ؟ ؟ وهو ما لا يتسع له المجال ويحتاج الى مقال مستقل .

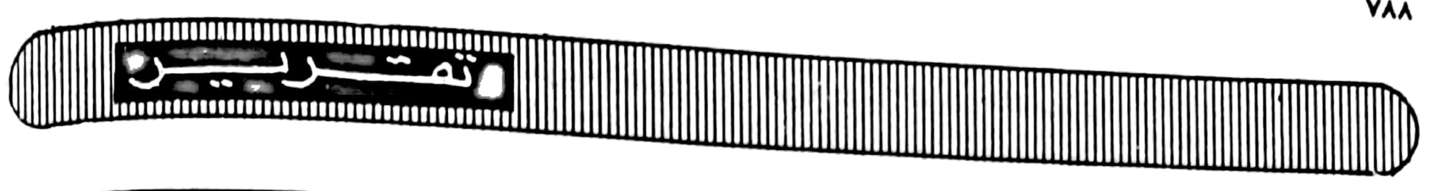
وعلى أية حال فان المشكلة لا تزال تشهد المزيد من التطورات من جانب كافة الاطراف المعنية بالمشكلة ، فمن جانب الامين العام للأمم المتحدة ذكرت مصادر رئاسة الجمهورية الفرنسية فى اواخر شهر ابريل الماضى ان الدكتور غالى عقد اجتماعا مع الرئيس الفرنسى يوم ١٩٩٢/٤/٢٨ ، وكانت مشكلة الصحراء من بين المشاكل التى تم بحثها ، وان الدكتور غالى سيقوم باعداد تسوية بديلة على ضوء ما ستسفر عنه مهمة مبعوثه الخاص فى المنطقة وهو السيد يعقوب خان .

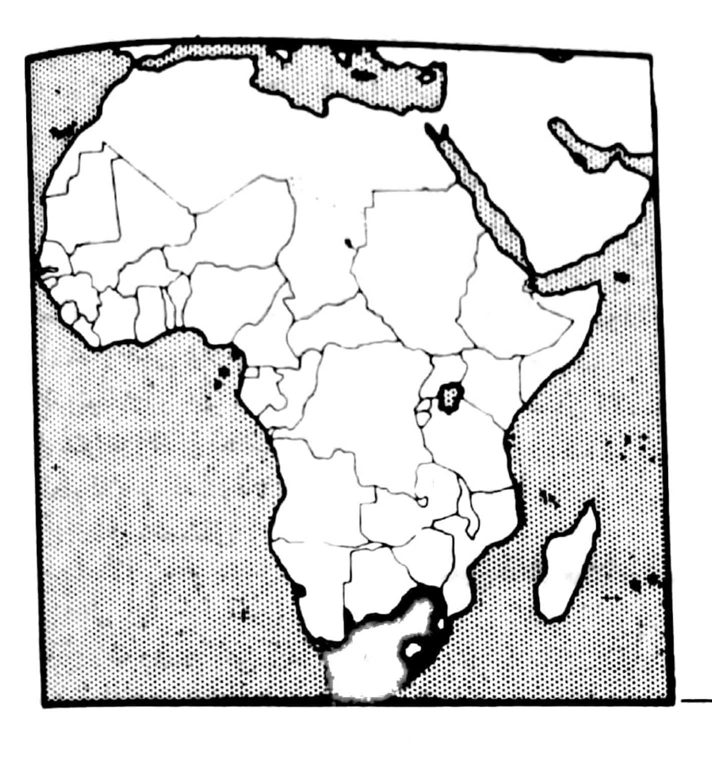
كما اعرب الدكتور بطرس غالى عن امله فى اعطاء انطلاقه جديدة لمسلسل السلام فى الصحراء ، وذلك خلال غداء عمل بنادى الصحافة القومى بواشنطن حيث قدم جردا لحصيلة الانشطة التى قام بها منذ تعيينه امينا عاما للأمم المتحدة .

اما بالنسبة للبوليساريو فقد نشرت صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٠ أن السيد محمد عبد العزيز الامين العام لجبهة البوليساريو اعلن استعداده لتقديم تنازلات حتى يتمكن السكرتير العام للأمم المتحدة من تطبيق مخططه لتسوية النزاع واجراء الاستفتاء ، وحدد أن هذه التنازلات تتعلق باعداد قوائم الانتخابات وان يكون ذلك فى الحدود المعقولة ، حيث اقر محمد عبد العزيز باحتمال وجود اخطاء فى الاحصاء الاسبانى الذى جرى عام ١٩٧٤ ولكن بنسبة تتراوح بين ١ ـ ١٠ ٪ وليس ٢٠٠ ٪ ، وانتقد محمد عبد العزيز موقف فرنسا التى لم تعترف بالجمهورية الصحراوية حتى الان ، ولم تستجب لطلبه منذ ١٥ ابريل الماضى لكى يستقبل فى قصر الاليزيه ووزارة الخارجية الفرنسية التى اعتبرت ان زيارته خاصة وكذلك مباحثاته ، وطلب من فرنسا ممارسة ضغط على المغرب لتقديم تنازلات لتسهيل اجراء الاستفتاء .

اما على الجانب المغربى فقد صرح الملك الحسن لتليفزيون الشرق الاوسط فى ١٩٩٢/٥/١٥ باستعداد المغرب لاجراء الاستفتاء فى الصحراء لانهاء هذا المشكل حيث ان المغرب ليس هو الذى يعطل الاستفتاء ، وقال الملك الحسن اننا فى انتظار تقرير السيد يعقوب خان الممثل الخاص للامين العام ، وفى انتظار زيارة الامين العام نفسه الذى نأمل ان يزور المغرب فى اقرب وقت ممكن لكى ننطلق فى حل هذا المشكل .

واشار الملك الحسن الى لقائه بالرئيس الجزائرى السيد محمد بوضياف يوم ١٩٩٢/٥/٢٣ ، وانه لمس من الرئيس بو ضياف الارادة القوية والصادقة لايجاد حل نهائى وسريع لمشكلة الصحراء ، اما كيف ذلك ومتى ، وعن طريق من ، فهذه كلها نقاط تركت لما بعد .





جنــوب افريقيا : والتوجه الصعب نحو التسوية

نيفين القباج

تواجه دولة جنوب افريقيا مرحلة جديدة لم تمر بمثلها منذ فجر تاريخها ، وهى مرحلة تسوية الصراع العنصرى بين حكومة بريتوريا والوطنيين الأفارقة الأصليين ، وتصفية نظام الأبارتيد الذى نشأ منذ دخول المستوطنين البيض أرض جنوب أفريقيا . تتجلى نتائج هذه المرحلة فى مؤتمر كوديسا ـ مؤتمر من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية ـ بين حكومة بريتوريا وحركات التحرير فى جنوب افريقيا (تسعة عشر تنظيما وحزبا سياسيا) . إنعقد مؤتمر كوديسا على جولتين ، الأولى فى عشرين ديسمبر ١٩٩١ والثانية فى ١٥ مايو ١٩٩٢ ورغم تعثر المباحثات بين الطرفين الا ان المؤتمر قد أسفر عن بعض النتائج الايجابية كما سيعرض لاحقا فى هذا التقرير .

بالرغم ان بعض أشكال الانفراج فى هذا الصراع العنصرى قد ظهرت بوادرها فى أوائل الثمانينات على يد الرئيس بوتا بإلغاء بعض القوانين العنصرية ، الا إنه كان إنفراجا شكليا لا يسعى الا الى تهدئة الكفاح المسلح الذى بدأه السود عام ١٩٦١ فى إطار تنظيم الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى تحت اسم « رمح الوطن » ، وتسلم دى كلرك مصب الرئاسة عام ١٩٨٩ ـ والذى يتميز بعقلانية ومرونة شديدتين تجعلانه يدرك ان الوقت قد حان لحسم ذلك الصراع التاريخى ، وأن الوطن لا يمكن أن يستمر كما هو عليه ، وأن الضغوط والظروف التى تمر بها جنوب افريقيا تحتم عليه أن يسعى من أجل تسوية ذلك الصراع ـ قام بمجموعة من الاجراءات من أجل تصفية نظام الأبارتيد . فألغى القوانين العنصرية مثل قانون الارض ، وقانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق الترويح المنفصلة .. ورفع الخطر عن المنظمات المعادية للأبارتيد وأصدر عفوا عاما عن المسجونين السياسيين والمنفيين خارج البلاد . وقد لاقى ذلك السعى نحو التسوية قبولا لدى حركات التحرير المختلفة لكثرة الضغوط التى تعانى منها هى ويمكن إجمال محفزات كل طرف للسعى نحو التسوية كالآتى : ـ

على مستوى حركات التحرير :

إستنزاف قوى حركات التحريرخاصة بعد تطورات النظام الدولى الجديد ، وإتجاه مساعدات الاتحاد السوفيتى الى الداخل بدلا منها الى الخارج ، كما تخلت بعض دول المواجهة الافريقية عن دعمها لحركات التحرير فى جنوب افريقيا سواء كان دعما ماديا أم بالسماح لحركات التحرير بالتحرك من داخل أراضيها ، يرجع ذلك للضغط المعنوى الذى مارسته حكومة بريتوريا على دول المواجهة ، بل وأحيانا للجوئها لاستخدام الهجوم العسكرى . نضيف الى ذلك تأثر إقتصاد دول المواجهة ،

والذى يعتمد الى حد كبير على جنوب أفريقيا ، بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاخيرة .

ـ تهديد صفوف السود بتمزق الوحدة الوطنية الأفريقية بسبب الصراعات العرقية ، وضرورة إنقاذ الوضع قبل تفاقم الصراع العرقى الذى سيؤثر على الكفاح المسلح ، كما سيعطى حكومة بريتوريا فرصة مساومة أعلى إذا تأجل الحوار .

ـ محاولة حكومة بريتوريا الضغط على حركات التحرير بإدماج بعض العناصر السوداء خاصة الطبقة الوسطى فى نظامها الرأسمالى لتكون نواة لبرجوازية سوداء تسعى لتبادل المصالح بينها وبين بريتوريا ، وبالتالى تتبدل الأولويات لدى تلك الطبقة ، مما سيؤثر بالطبع على الاجماع الوطنى ضد النظام العنصرى .

على مستوى حكومة بريتوريا :

ـ إنخفاض معدل النمو الاقتصادى وإنخفاض الناتج القومى الاجمالى فى جنوب أفريقيا ، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية والتجارية التى فرضت دوليا على جنوب أفريقيا ، وإمتناع المؤسسات الدولية التمويلية والبنوك عن تقديم القروض لجنوب أفريقيا ، أدى ذلك الى ضعف الاستثمارات فيها وزيادة عبء مديونيتها ونقص أسواق توزيع منتجاتها مما أدى الى توقف عدد كبير من المشروعات وزيادة حجم البطالة .

ـ تعرض جنوب افريقيا لعدد متزايد من الاضرابات العمالية من جانب السود ، ومقاطعة العمل فى المؤسسات والمصانع البيضاء مما أدى الى إنخفاض الناتج الصناعى ـ

ـ الأدراك المتزايد بإستحالة بقاء الوضع كما هو عليه ، وضرورة إيجاد مخرج من هذه الأزمة .

على المستوى الدولى :

ـ حساسية مسألة العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا على الدول الغربية [illegible]مية جنوب افريقيا من الناحية الاستثمارية ، وغناها بالمعادن [illegible]اصة الماس واليورانيوم ال[illegible] تخدم فى صناعة الاسلحة .

ـ الرغبة الشديدة للدول الغربية فى إنهاء ذلك الصراع ، وذلك لكسب نقطة لصالحها على المستوى الدولى كما على المستوى الداخلى أمام شعوبها .

وعلى ذلك ، عمل كل من الطرفين على السعى لضمان حقوقه فى النظام الجديد وذلك من خلال سياسة الشد والجذب ، ومن خلال سياسة أقل الخسائر وأقصى المكاسب . نستطيع تقسيم العملية التفاوضية بين الطرفين الى ثلاثة مراحل : أولها مرحلة الاعداد لمؤتمر كوديسا ـ١ ـ مع تحليل نتائجه والصعوبات التى تواجهه : الثانية خاصة بالاستفتاء حول سياسة دى كليرك الاصلاحية بين الاقلية البيضاء ، مع عرض نتائج الاستفتاء وردود الفعل المختلفة له ، وأخيرا مرحلة كوديسا ـ ٢ ـ مع تحليل نتائجها . يلى ذلك تصور عام لمستقبل الاوضاع فى جنوب أفريقيا .

المرحلة الأولى : كوديسا ـ١ ـ

إنعقد مؤتمر الجبهة الوطنية والذى ضم كافة المنظمات المناهضة للابارتيد (حوالى ٨٤ منظمة) فى الفترة ما بين ٢٥ ـ ٢٧ اكتوبر ١٩٩١ فى مدينة دربان بجنوب افريقيا ، وذلك للاتفاق على نقاط أساسية موحدة قبل إنعقاد مؤتمر كوديا . وقد مثل هذا المؤتمر خطوة إيجابية لاتحاد الجبهة الوطنية فى جنوب افريقيا ، إلا أن كلا من منظمة إنكاتا وحركة ازابو (الوعى الاسود) لم تشترك فيه ، الأولى بدعوى إنها منظمة مستقلة وليست تابعة للمؤتمر الوطنى الأفريقى الذى راس المؤتمر ، والثانية بدعوى إنخفاض عدد ممثليها فى الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر .

وبالفعل إنعقدت الجولة الأولى لمؤتمر كوديسا فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ فى مدينة جوهانسبرج بين حكومة بريفوريا والقوى الوطنية السوداء ، إمتنع عن حضور المؤتمر كل من حزب المحافظين (من جهة الاقلية البيضاء) والمؤتمر الأفريقى الجامع (من جهة الاغلبية السوداء) . وقد أسفر المؤتمر عن النتائج التالية :ـ

ـ إعلان للنوايا تضمن العمل من أجل جنوب افريقيا موحدة تقوم على أسس ديمقراطية وتتخلى عن أى شكل من أشكال التمييز والسيطرة ، والعمل على إجراء تحول دستورى سلمى ينبذ أى عنف أو إرهاب ، كما تضمن العمل على وضع أسس عادلة لنظام إقتصادى وإجتماعى يراعى المساواة بين جميع المواطنين طبقا لوثيقة حقوق الانسان . وقع على هذا الاعلان ستة عشر تنظيما سياسيا وإمتنع عن التوقيع حركة إنكاتا وحكومتا بانتوستان بوفتسوانا وبانتوستان السيسكاى .

ـ الاتفاق على تشكيل خمس مجموعات عمل تتولى المسائل الاجرائية وتقوم بوضع مقترحات خاصة بتشكيل حكومة إنتقالية تنتخب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد يراعى إقامة نظام ديمقراطى غير عنصرى . وقد إتفق الطرفان على هذه النقطة مبدئيا ، إلا انهما إختلفا على المسائل الاجرائية الخاصة بالتنفيذ والتى تركت لمجموعات العمل لمحاولة الوصول الى حلول بشأنها .

وبصفة عامة ، أسفر المؤتمر عن نتائج إيجابية ، وقد تم التركيز فيه من جانب مانديلا على وضع دستور جديد ديمقراطى للبلاد وعلى المساواة بين كافة المواطنين ، أما دى كليرك ، فقد ركز على إنه لا سيادة لأبيض أو لأسود ، وإنما أن يكفل حق المشاركة فى السلطة بناء على أسس دستورية ، كما ركز على حقوق الاقلية البيضاء أمام الاغلبية السوداء فى النظام الجديد ، ويعكس ذلك المخاوف التى تثيرها قوى اليمين فى جنو[illegible] افريقيا بشأن

حقوق الأقلية البيضاء ما بعد الأبارتيد .

وبلا شك ، يعد إنعقاد مؤتمر كوديا خطوة ثابتة على طريق تفاوضى إيجابى لم تعهده كافة الأطراف المتصارعة فى جنوب افريقيا ، إلا أنه مازال أمام طرفى المؤتمر بعض الصعوبات التى يمكن أن تؤثر على سرعة ومدى نجاح عملية التفاوض .

الصعوبات التى تواجه حركات التحرير :

- المشاكل المثارة بين المؤتمر الوطنى الأفريقى وحركة الانكاتا ، وهى مشاكل عرقية وتاريخية بين الطرفين ، الأول للحوسافيه سيطرة كبيرة ، والثانى يكاد يمثل قبائل الزولو ، وهو ما ينعكس على المسائل السياسية إذ تخشى الانكاتا من سيطرة المؤتمر وتفضل درجة من التحالف مع البيض . توجد ايضا خلافات بين المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع وحركة ازابوا والحزب الشيوعى .. وإتهامهم لمانديلا بالرغبة فى الاستئثار بالسلطة وحب الظهور بروح الزعيم الوطنى لجنوب أفريقيا ، وأن ثمة إتفاقات سرية تجرى بينه وبين دى كليرك ، وتأثير ذلك على مدى مشاركتهم أو تحييدهم فى النظام الجديد . وبصفة عامة تكمن خطورة تلك الصراعات فى ضعف موقف القوى الوطنية أمام حكومة بريتوريا المستفيدة من ذلك الوضع حتى يتحقق لها السيادة على القوى الوطنية المتفرقة ويضمن لها عدم إتحاد صوت الأغلبية السوداء أمام الأقلية البيضاء . كما تكمن الخطورة ايضا فى مرحلة وضع أسس النظام الجديد وإمكانية تصاعد صراع القوى حول توزيع السلطة .

إمتدت الخلافات الى داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى وإتهام بعض عناصر الجناح العسكرى مانديلا بالتخاذل والاستسلام واتباع سياسة إنهزامية ربما لا تعود على الأغلبية السوداء بأى مكاسب .

- تخوف رجال الاعمال الجنوب افريقيين والغربيين من إتجاهات المؤتمر الوطنى الأفريقى اليسارية ، إلا أن الأخير فى سعى دائم للابتعاد عن أى إتجاهات يسارية يمكن أن تكون عقبة فى طريق شعبيته .

- أن الدول بدأت فعلا فى رفع العقوبات دون الرجوع لمانديلا مما يضعف موقفه التفاوضى .

الصعوبات التى تواجه حكومة بريتوريا :

- معارضة قوى اليمين ، المحافظين والنازيين الجدد وغيرهم للاصلاحات التى يقوم بها دى كليرك ومطالبتهم بدولة بيضاء منفصلة عن جنوب افريقيا ما بعد الابارتيد . إمتدت المعارضة لسياسة دى كليرك الى داخل الحزب الوطنى نفسه وإتهام بعض عناصره للأول بان سياسته ستؤدى الى ضياع حقوق الأقلية البيضاء .

- معارضة بعض عناصر الجيش والمؤسسات الأمنية لسياسة إزالة الابارتيد ، إضافة الى أن النظام الجديد سيشكل ضغطا على المؤسسات الأمنية فى جنوب افريقيا وذلك لمواجهتهم مسئولية أمن ٣٦ مليون مواطن بدلا من ٦ ملايين ابيض فقط . قد يثير ذلك مخاوف من قيام إنقلاب عسكرى للأطاحة بحكومة دى كليرك كما يثير قلقا من حدوث إنقسامات أو إشتباكات داخل الجيش بين العناصر البيضاء والسوداء بعد تشكيل النظام الجديد .

- صعوبة تجنب وقوع فوضى شاملة ، وإدارة الموقف اثناء الفترة الانتقالية بشكل يرضى كافة الأطراف .

المرحلة الثانية : الاستفتاء :

عمل « دى كليرك » على إجراء إستفتاء عام بين الأقلية البيضاء حول الأصلاحات التى يقوم بها من أجل إنهاء التفرقة العنصرية ، وذلك عقب هزيمة مدوية للحزب الوطنى فى أحد الأنتخابات الفرعية ، والذى اتخذ شكل إنتخاب مع أو ضد الأصلاحات . وبالفعل تم التمهيد للابستفتاء بحملات سياسية واسعة قام بها دى كليرك يؤيده فيها الحزب الديمقراطى ، كما إتخذ المؤتمر الوطنى الأفريقى خطوات إيجابية تجاه الحث على تأييد سياسة دى كليرك الأصلاحية . أجرى الاستفتاء فى ١٧ مارس ١٩٩٢ وأسفر عن فوز دى كليرك بتأييد ٦٨,٧٪ مما يعد إنتصارا كبيرا لسياسته الأصلاحية وسط خضم المعارضة السياسية التى تواجهها ، وتعضيدا لموقفه على أرضية الحزب الوطنى .

وبالرغم ان القوى السوداء إعترضت على قصر الاستفتاء على الاقلية البيضاء مما يشكك فى مدى الالتزام بالقيم الديمقراطية ، إلا أنها رحبت بشدة بنتائج الاستفتاء واعتبرته دافعا قويا للاسراع فى العملية التفاوضية وتشكيل حكومة مؤقته فى اقرب وقت ممكن فى عام ١٩٩٢ .

والواقع ان الترحيب بنتائج الاستفتاء كان على مستوى عالمى ظهر فى التحرك النشط على الساحة الدولية تجاه تطور العلاقات مع جنوب افريقيا والغاء العقوبات المفروضة عليها .

ردود الفعل الدولية تجاه نتائج الاستفتاء :

- رفعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدانمارك والدول الاوربية الحظر الاقتصادى على جنوب افريقيا .

- سعى بعض الدول الاوربية الشرقية الى تطوير مستوى التمثيل الدبلوماسى وصل الى حد استعادة بعضها بالفعل للعلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جنوب افريقيا مثل رومانيا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والبانيا .

- ظهور بوادر التعاون الفنى والتجارى بين جنوب افريقيا والعالم الخارجى تمثل فى عدة زيارات لوفود اجنبية تضم رجال اعمال وتجاريين ووفود فنية لارساء اسس التعاون فى المستقبل القريب .

ـ دعوة رئيس نيجيريا (رئيس منظمة الوحدة الافريقية) دى كليرك لزيارة نيجيريا وتصريحه بأن نيجيريا ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة فور تشكيل الحكومة الانتقالية ، واعلان كينيا والمغرب وبعض الدول الافريقية الأخرى بانها ستفتح مكاتب تمثيل بينها وبين جنوب افريقيا .

وقد اثارت هذه السرعة فى رفع العقوبات أو التمهيد النشط لرفعها خوف حركات التحرير الأفريقى من آثار ذلك على موقفها التفاوضى . ونادى مانديلا باستمرار فرض العقوبات حتى يتم تشكيل حكومة انتقالية ويوضع الدستور الجديد ، الا ان العالم قد مل من هذه الازمة التى ألقت بظلالها ، ليس على جنوب افريقيا فقط بل على الصعيد الأفريقى ككل وربما إمتد للدول الأخرى ايضا . يرجع ذلك لأهمية جنوب افريقيا الاستراتيجية والطبيعية .

اهمية جنوب افريقيا :

إقليميا : تعد دولة جنوب افريقيا بمثابة دينامو المنطقة الذى يحرك عربة افريقيا الجنوبية من الناحية الاقتصادية ، وذلك للاسباب الآتية : ـ

ـ التفوق الصناعى والتكنولوجى والمادى الذى تحظى به عن بقية القارة ، ويتضح تداخل اقتصادها وسيطرته على دول المواجهة فى عدم قدرة الأخيرة الصمود امام المقاطعة الاقتصادية وإضطرارها الى كسر الحظر الاقتصادى حتى تنقذ اقتصادها المتهاوى .

ـ تتحكم جنوب افريقيا فى النقل والمواصلات للدول المغلقة لأفريقيا الجنوبية .

ـ اهمية موانى جنوب افريقيا فى التجارة الخارجية لمعظم دول افريقيا ، وذلك لقلة اسعار خدماتها نسبيا ، ولسوء الحالة التى وصل اليها ميناء دار السلام .

ـ ثقل كاهل منظمة الصادق ـ منظمة الجنوب الافريقى لتنسيق التنمية والتعاون ـ بالمشاكل الهيكلية للدول الأفريقية ، وعدم قدرتها على القيام على الوجه الأكمل بهذا الدور نظرا لضعف قدراتها وامكانياتها ، وانتظار هذه الدول ان تلعب دولة جنوب افريقيا دور القائد التنموى فى القارة ، خاصة وان علاقتها متوطدة بالدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك سيتوفر لها اسواق عمل ، حركة رأس مال ، استثمارات جديدة ، ادارة فنية وتقنية على مستوى اعلى .. مما سيؤدى بالطبع الى اثر ايجابى ملموس على اقتصادها .

دوليا : ـ تعد دولة جنوب افريقيا فرعا غربيا فى القارة الأفريقية ، وبالتالى فهى صديق استراتيجى هام لشريكها الغربى فى المنطقة .

ـ تتمتع جنوب افريقيا بموارد طبيعية لها اهميتها فى الصناعة كاليورانيوم والماس وبعض المعادن والمواد الخام الاخرى .

ـ الفرصة التى يمكن ان تتاح للدول الأخرى من تنمية علاقاتها التجارية والاقتصادية وتنمية استثماراتها فى منطقة جنوب افريقيا .

المرحلة الثالثة : كوديسا ـ٢ ـ

اتسمت الفترة بين كوديسا ـ١ ـ وكوديسا ـ٢ ـ باشتعال المناورات بين الطرفين كوديسا .

من اجل الوصول الى نقاط اتفاق حول ادارة العملية الانتقالية . والواقع ان الطرفين واجها اكثر من عقبة فى مرحلة الاعداد لكوديسا ـ٢ ـ بعضها حسم قبل المؤتمر وبعضها استمر حتى انعقاد المؤتمر ، تمثلت هذه العقبات فى الآتى : ـ

ـ عدم اعتراف حركات التحرير بالبرلمان والدستور الحالى ، ورفض دى كليرك اجراء اى تعديلات دستورية لحين تشكيل جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور الجديد الذى سيتفق عليه فيما بعد ، والى حين ذلك سيتم العمل بالدستور الحالى . ورغم ان حركات التحرير ترى ان البرلمان غير شرعى والدستور عنصريا إلا انها تعاملت معه دون قبول شرعيته . نذكر فى هذا الشأن إنضمام خمسة اعضاء من البرلمان الى المؤتمر الوطنى الأفريقى ، ورغم أن مانديلا رحب بشدة بانضمامهم ، إلا إنه أعلن أن هؤلاء الخمسة لا يمثلون المؤتمر فى البرلمان لأنه لا يعترف بشرعيته . ولهذا الموقف دلالة على التحولات التى تحدث فى المجتمع السياسى لجنوب افريقيا ، كما إنه يبشر بمستقبل غير عنصرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى .

ـ كما اختلف الطرفان حول طول الفترة الانتقالية لحين اجراء إنتخابات عامة ، فيرى مانديلا أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة وان تجرى انتخابات عامة فى اقرب وقت ، ويرجح أن مانديلا يريد طرق الحديد وهو ساخن ، خاصة وأن العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا تم رفعها من معظم دول العالم . أما دى كليرك فيرى ان تطول الفترة الانتقالية وذلك لصعوبة حسم المسائل فى وقت قصير تفاديا لحدوث فوضى عامة ، الا إنه يرجح ايضا ان دى كليرك يريد ان يطيل المدة حتى تغيب روح الكفاح من اجل التحرير لدى الأغلبية السوداء وحتى يخبو نجم المؤتمر الوطنى الافريقى وزعيمه مانديلا ، خاصة وان طول الوقت وتحمل المؤتمر وغيره من المنظمات المناهضة للابارتيد التى سيكون لها دور فى الحكومة الانتقالية مسئوليات الحكم خلال الفترة القادمة سيعرضهم للمسئولية السياسية ، والتى ربما تؤثر على شعبيتهم وعلى توقع ادائهم . وبعد عدة مناورات ، تم التوصل فى النهاية الى اتفاق مبدئى حول تقسيم الجدول الزمنى الى عدة مراحل تبدأ بتشكيل الحكومة الانتقالية هذا العام ١٩٩٢ وتنتهى بانتخابات عامة عام ١٩٩٥ .

ـ أما شكل النظام ، فقد كان الرأى السائد هو الاتجاه نحو نظام فيدرالى حتى يتفادى التقسيمات العرقية والنزعات الانفصالية . وحفاظا على حقوق الاقلية البيضاء ، قدم دى كليرك إقتراحا ان يكون البرلمان مكونا

من مجلسين بدلا من واحد ، الأول (مجلس النواب) يكون على أساس الكثافة السكانية والثانى (مجلس الشيوخ) يكون على اساس المجموعات العرقية مما يعطى حق فيتو ضمنيا للأقلية البيضاء وهو ما اعترض عليه المؤتمر الوطنى الافريقى .

وظلت اللجان الخمس تعمل على تسوية المسائل الاجرائية حتى انعقد مؤتمر كوديسا -٢- فى يومى ١٥ و١٦ مايو ١٩٩٢ فى جوهانسبرج بين حكومة بريتوريا وحركات التحرير فى جنوب افريقيا . وقد تسبب فشل اللجنة الخاصة ببحث التعديل الدستورى للوصول الى اتفاق يرضى الطرفين الى تأجيل اعمال المؤتمر لمدة ٦ ساعات ، إنعقد بعدها المؤتمر ، وتصدر موضوع تعديل الدستور نقطة خلاف بين الطرفين ، حيث ترى حكومة بريتوريا ان يكون التعديل بعد الحصول على نسبة ٧٥٪ من الأصوات ، وبذلك لا يمكن لأن يمر تعديل دستورى دون موافقة البيض ، بينما ترى حركات التحرير وعلى راسها المؤتمر الوطنى الافريقى ان يتم التعديل بعد الحصول على ٦٦,٦٪ وهى نسبة الثلثين وذلك ما لم يوافق عليه دى كليرك . وظلت المساومة متصلة الى ان وصلت النسبة الى ٧٠٪ ، الا أن دى كليرك لم يعلن موافقته كما لم يعلن رفضه . كما تم الاختلاف ايضا حول موافقة مجلس الشيوخ على تعديل الدستور حسبما ترى حكومة بريتوريا وحسبما رفض المؤتمر الوطنى الأفريقى ايضا . وبذلك تعذر الوصول الى حل بخصوص نقاط الخلاف وتوتر الطرفين وسيطر عليهم التعنت حتى ان مانديلا ودى كليرك اضطرا الى عقد جلسة مغلقة بينهما مساء اليوم الأول لتهدئة الاوضاع . وبالفعل تم التباحث خلال الجلسة المغلقة وتوصل الطرفان الى الآتى : - ان يتم تاجيل مناقشة الدستور النهائى الى فترة قادمة ويتم التركيز الآن على الحكومة الانتقالية ووضع دستور مرحلى ، وقد وافق مانديلا على ذلك .

- ان يتم تاجيل مناقشة اقامة مجلس الشيوخ فى الوقت الحالى مع ضمان حقوق الاقليات عن طريق التمثيل الاقليمى ، وقد وافق دى كليرك على ذلك .

وقد ابدى الطرفان بعض المرونة فى التوصل الى تلك النتائج ، مما اثر على الجو العام للمؤتمر فى اليوم االتالى وخفف من حدة توتره . أسفرت نتائج المؤتمر عن تشكيل لجنة تحت اسم « لجنة الادارة » تقوم بأعمال الجان الخمس ، وتبحث الموضوعات التى لم تستطع اللجان التوصل فيها الى حل ، وحين تتوصل هى الى اتفاق بشأن تلك الموضوعات ، يمكن عقد كوديسا مصغرة تعرض فيها اخر تطورات الموقف . والواقع إنه رغم التوتر الذى اصاب المؤتمر فى اليوم الأول الا اننا نستطيع القول ان المؤتمر اسفر عن نتائج ايجابية الى حد كبير . ويتضح ذلك من تنازل كل طرف عن مطلب اساسى له فى العملية التفاوضية وذلك فى المرحلة الحالية لحين تخطى تعثرات العملية الانتقالية وهو ما يعكس رغبة الطرفين فى الوصول الى تسوية .

مستقبل التطورات فى جنوب افريقيا :

يتحدد التطورات فى جنوب افريقيا حول مدى نجاح المرحلة الانتقالية وحسن ادارتها ، وإلى اى مدى سيتم استقرار الاوضاع واستبعاد اى فوضى أو صراع داخلى ، سواء بين الأغلبية السوداء والاقلية البيضاء أو بين كل فئة وذاتها .

- وضع الاقلية البيضاء فى المستقبل ، والمرجح ان دى كلرك لن يصدر اى اتفاقات نهائية ، او يسعى بشكل جدى الى اجراء انتخابات عامة الا اذا تم ضمان حقوق الاقلية البيضاء فى ظل النظام الجديد ، خاصة وانه مازال الطرف الأقوى فى التفاوض .

نذكر فى هذا الشأن زيادة شعبية دى كليرك بين الملونين والهنود فى جنوب افريقيا .

- أما عن وضع الأغلبية السوداء ، فلنا ان نتساءل : إلى أى مدى سيتم توحيد صفوف حركات التحرير المختلفة أو اندماجها فى شكل يستبعد تفتتها فى صراع داخلى يمثل خطورة على مفاوضات الحكومة الجديدة كما يمثل خطورة على سير الأحوال فى النظام الجديد . والأرجح ان الصراع الداخلى لن يتطور وذلك لأن حركات التحرير وان اختلفت حول الوسيلة وبعض المسائل الخاصة بتوزيع السلطة مستقبلا ، وتخوفهم من تسلط المؤتمر الوطنى الأفريقى ، إلا إنهم يتفقون فى الهدف بشكل أو بآخر .

- التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة وجنوب افريقيا وانضمامها الى المنظمات الاقتصادية فى الجنوب الافريقى وقيامها بالدور التنموى فى المنطقة ، يرجح ان يكون اقل من التوقعات المبالغ فيها اذا اخذنا فى الاعتبار اعباء الحكومة الداخلية فى الفترة القادمة .

- هل سيكون للغرب دور جديد من خلال راسمال يستثمر فى جنوب افريقيا ، خاصة وان حكومة جنوب افريقيا شريكه الفكرى فى المنطقة ، وما شكل هذا الدور ان وجد : تنموى ام تبادل لا متكافىء ؟

- العبء المنتظر ان تتحمله دولة جنوب افريقيا فى إعادة تشكيل هياكل اقتصادها الداخلى واعادة التوزيع من اجل عدالة اجتماعية ومساواة بين كل المواطنين فى ظل اقتصاد حر تسيطر عليه قوى السوق . وهنا تثار تساؤلات عديدة حول شكل النظام ما بعد الاباريتد ، هل الاقلية البيضاء مهياة لتقبل وضع التساوى بينهم وبين الأغلبية السوداء ؟ والى أى مدى سيتم التعايش بينهم ؟ الى أى مدى ستستطيع الأغلبية السوداء ان تثبت قدراتها وإمكانياتها التى ظالما ظلمتها النظم العنصرية واتهمتها بالتخلف والدونية ؟ اذ ان طيلة عمر النظام العنصرى على مدى عقود يجعلنا ننظر بعين الحذر الى شكل النظام الجديد ، وان نرى ما اذا كان النظام العنصرى يكمن فى النظم والحكومات ، أم يمتد الى الشخصيات والأفراد انفسهم ؟ □ .





حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين

محمد مصطفى شحاته

بعد ٤٦ عاما من العداء والصراع بين الشطرين الشمالى والجنوبى من شبه جزيرة كوريا ، وافقت الكوريتان فى مايو الماضى على افتتاح مكاتب للاتصال بين الدولتين ، وتشكيل لجان مشتركة للتعاون العسكرى والاقتصادى والثقافى .. فيما يعد خطوة هامة على صعيد حوار الوحدة بين الكورتين الذى بدأت ارهاصاته الأولى فى أوائل السبعينات مع بداية انتهاء الحرب الباردة الأولى ، وظل ساكنا وهزيلا حتى النصف الثانى من الثمانينات مع بداية انتهاء الحرب الباردة الثانية .. واصبح اكثر جدية وقوة مع انهيار المعسكر الاشتراكى ، وفقدان كوريا الشمالية لأهم حليف لها بتفتت الدولة السوفيتية .

ويعد تقسيم كوريا الى شطرين احدى ثمار النظام العالمى الذى وضع أسسه الحلفاء فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية .. بينما يعد التقارب ، وبدء حوار هادف تطرح فيه مبادرات الوحدة بين شطرى كوريا احدى ثمار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى بدأ الحديث عن معالمه ومحدداته فى منتصف الثمانينات وعليه ، فلا يمكن دراسة المسألة الكورية بعيدا عن المتغيرات الدولية ..

١ ـ انقسام كوريا الى دولتين :

فى اغسطس عام ١٩٤٥ وقعت الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى آن ذاك على اتفاق تم بمقتضاه تقسيم شبه جزيرة كوريا الى شطرين شمالى ، وجنوبى ، تقسيما مؤقتا كأحد شروط الدولتين لقبول استسلام اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت تحتل كوريا فى هذه الفترة . واتفق الطرفان على ان يشرف الاتحاد السوفيتى على استسلام القوات اليابانية شمال خط العرض ٣٨ ، بينما تشرف الولايات المتحدة على استسلام اليابان جنوب ذلك الخط ، على ان يكون هذا الاجراء سابقا على توحيد شبه جزيرة كوريا واستقلالها .

غير ان كوريا وقعت ضحية للحرب الباردة الأولى بين قطبين يتنافسان على زعامة العالم ايديولوجيا ، واقتصاديا وعسكريا . فقد رات الولايات المتحدة ان كوريا بموقعها المتميز فى أقصى شرق اسيا حيث تحدها شمالا جمهورية الصين الشعبية ، ومن الشمال الشرقى الاتحاد السوفياتى ، ومن الجنوب المحيط الهادى ، ومن الشرق بحر اليابان ، ومن الغرب البحر الأصفر .. تمثل موقعا استراتيجيا لنشر القيم الليبرالية الغربية ، ومحاصرة المد الشيوعى فى شرق أسيا .

وفى المقابل رأى الاتحاد السوفيتى فى كوريا موقعا هاما لمقاومة الأطماع الأمريكية ونشر الايديولوجية الشيوعية

فى آسيا ، فأقام حكومة شيوعية موالية له فى الشطر الشمالى من كوريا

وفى يونيو ١٩٥٠ اجتاحت قوات كوريا الشمالية أراضى كوريا الجنوبية ، وكانت هذه العملية ايزانا ببدء الحرب الكورية التى استمرت ٣ سنوات ، وكادت ان تنفجر الى حرب عالمية ثالثة بين المعسكرين الشرقى ، والغربى . وعلى الفور تمكنت الولايات المتحدة فى غياب مندوب الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن من اصدار قرار من المجلس بارسال قوات دولية الى كوريا لتوحيدها . ودخلت القوات الأمريكية شبه جزيرة كوريا تحت مظلة الأمم المتحدة ، وفى نيتها حصر النفوذ الشيوعى فى الشرق الأقصى ، وتحرير احدى الدول الخاضعة للاتحاد السوفيتى .

وقد رأت الصين فى التدخل الامريكى تهديدا لأمنها القومى فأرسلت قوات على شكل متطوعين للدفاع عن كوريا الشمالية ، وبدأ الاتحاد السوفيتى فى ارسال شحنات ضخمة من الأسلحة المتطورة كان لها أثر فى قلب المعادلة العسكرية لصالح كوريا الشمالية التى تمكنت من الحاق خسائر فادحة بالقوات الأمريكية . وخوفا من تطور الحرب الى حرب عالمية ثالثة وافقت واشنطن على الرجوع مرة اخرى الى الأوضاع السابقة على اجتياز كوريا الشمالية لخط العرض ٣٨ ، وهكذا انتهت الحرب من حيث بدأت ، وتراجعت الولايات المتحدة عن الهدف الذى حددته الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٧ اكتوبر ١٩٥٠ والخاص بتوحيد شبه جزيرة كوريا ، وأبرمت الكوريتان اتفاقية هدنة فيما بينهما عام ١٩٥٣ .

ومنذ ذلك التاريخ والشك والتوتر يسودان العلاقات بين شطرى كوريا حيث تنتشر كوريا الشمالية نحو مليون جندى على طول حدودها مع كوريا الجنوبية ، التى تضع هى الأخرى ٧٥٠ الفا من قواتها تعززها القوات الامريكية فى مواجهة الشطر الشمالى .

ومع بوادر التحسن الذى طرأ على العلاقات بين موسكو ، وواشنطن فى السبعينات ، وقعت الكوريتان على اتفاق سرى عام ١٩٧٢ ، تحت اشراف الصليب الأحمر الدولى وافق الجانبان بمقتضاه على ان يتم تحقيق الوحدة بجهود كورية ، وبالوسائل السلمية ، وبدون اى تدخل أجنبى . وكان هذا الاتفاق نقطة البداية لسلسلة طويلة من المحادثات بين شطرى كوريا بهدف تحقيق الوحدة .. غير أنها باءت بالفشل الى ان وضعت الحرب الباردة الثانية اوزارها ، وأعلن الرئيسان الامريكى « جورج بوش » ، والسوفياتى « ميخائيل جورباتشوف » فى مؤتمر مالطا عام ١٩٨٩ ، نهاية الحرب الباردة ، وبدء مرحلة جديدة من التعاون واحتواء مناطق الصراع الملتهبة فى العالم .. فبدأت المحادثات بين الكوريتين تأخذ طابعا اكثر جدية . فشهد النصف الثانى من الثمانينات اقتراحات رسمية من الجانبين حول الوحدة ، وعدد من اللقاءات على اعلى المستويات الرسمية ، انتهت بالتوقيع على اتفاق تاريخى فى ديسمبر ١٩٩١ .

وقبل أن نستعرض المقترحات التى تقدم بها الجانبان حول الوحدة ، ومضمون الاتفاق سنلقى الضوء فى عجالة على التغيرات التى طرأت على سياسة الكوريتين بسبب التغير فى النظام العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة .

٢ ـ ارهاصات الوحدة بين الكوريتين :

تعد كوريا الشمالية احدى الأنظمة الشيوعية الثلاثة التى تمكنت من الافلات من فيروس الديمقراطية الذى اطاح بالأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى ، بسبب ما تفرضه على شعبها من سياج امنى لقمع القوى المطالبة بالتغيير .. غير أن التغيرات فى النظام الدولى فرضت على كوريا الشمالية تعديل سياستها الخارجية ، وابداء مرونة أكبر فى التعامل مع العالم الخارجى لاسباب كان اهمها العامل الاقتصادى .

فكوريا الشمالية تواجه أزمة اقتصادية حادة بعد فقدانها للاتحاد السوفياتى الذى كان يمدها باكثر من ٦٠ ٪ من احتياجاتها من المواد الخام والطاقة ، بأسعار رخيصة فضلا عن امتصاص السوق السوفيتية لأكثر من ٧٠ ٪ من منتجات كوريا الشمالية . وقد اتجهت حكومة « بيونج يانج » الى الصين لطلب الدعم السياسى والاقتصادى على اعتبار ان الصين

مازالت تتمسك بالعقيدة الشيوعية .. غير ان المسئولين فى بكين رفضوا منح بيونج يانج اية مساعدات اقتصادية .

ولم تجد كوريا الشمالية مفرا من الانفتاح على العالم ، والتخلى عن سياسة العزلة التى دأبت على ممارستها قرابة ٤٠ عاما .. وكانت الخطوة الأولى فى ٢٨ مايو ١٩٩١ عندما أعلنت حكومة بيونج يانج رغبتها فى الانضمام بمفردها الى عضوية الأمم المتحدة ، الأمر الذى يعنى اعترافها بدولة كوريا الجنوبية ، وقد تم قبول الكوريتين كعضوين فى الأمم المتحدة فى ١٧ سبتمبر ١٩٩١ بموافقة أغلبية أعضاء الجمعية العامة .. وكانت الخطوة الثانية بموافقتها فى مايو الماضى على السماح للوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش على منشآتها النووية السرية وهو أحد الشروط الاساسية التى وضعتها اليابان والولايات المتحدة لتطبيع علاقاتهما ، وتقديم المساعدات الاقتصادية الى كوريا الشمالية . وهو ما انعكس على حوار الوحدة بين الكوريتين .

وفى الشطر الجنوبى من كوريا كان لتولى « روتاى وو » ودور بارز فى خفض حدة التوتر بين الكوريتين . حيث اعلن أن هدف حكومته ازالة حاجز عدم الثقة مع الشطر الشمالى بغية تحقيق حلم الوحدة الذى يراود ٧٠ مليون كورى .

وسمح « روتاى وو » لوسائل الاعلام بمناقشة قضية

الوحدة ، حتى أصبحت قضيتها الأولى .. وفى ابريل عام ١٩٩٠ وافق « روتاى وو » رسميا على خطة أمريكية لسحب ٧ الاف جندى من أصل ٤٣ الف جندى امريكى فى كوريا الجنوبية ، وهو أحد شروط كوريا الشمالية الاساسية لاعادة بناء الثقة مع الشطر الجنوبى .

وعلى الصعيد الشعبى أصبحت قضية الوحدة بين الكوريتين احد المطالب الرئيسية التى تنادى بها أحزاب المعارضة فى كوريا الجنوبية التى تشن حملة عنيفة على الأطراف المعارضة للوحدة أو التى تسعى الى تأخيرها . وقد طالبت أحزاب « المعارضة فى « سول » فى ابريل ٩١ باقصاء « لى شونج » وزير دفاع كوريا الجنوبية عن منصبه لأنه هدد بشن غارة فدائية على المنشآت النووية فى كوريا الشمالية .

ومع أجواء التفاهم والتقارب بين المعسكرين الشرقى والغربى ، تقدمت كوريا الشمالية بمبادرة الى الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٨٨ تطالب فيها باقامة دولة موحدة فى شبه جزيرة كوريا ، عن طريق تشكيل حكومة كونفدرالية وبرلمان قومى واحد يضم عددا متساويا من ممثلى الشمال والجنوب ، وانشاء نظام اجتماعى ديمقراطى ، والغاء جميع المعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية التى تسيء للعلاقات « بين الكوريتين .

وتشبه هذه المبادرة اقتراحا أعلن عنه « كيم ايل سونج » زعيم كوريا الشمالية عام ١٩٨٠ ، ودعا فيه الى تشكيل حكومة موحدة لدولتين كوريتين تتمتعان بالحكم الذاتى ، وتحتفظ كل منهما بنظامها السياسى والاقتصادى ، وذلك بشروط اهمها انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية ، وازالة الاسلحة النووية من شبه جزيرة كوريا ، وتوقيع معاهدة سلام بين الكوريتين .

وتقدمت كوريا الجنوبية هى الأخرى بمبادرة فى أوائل عام ١٩٩٠ حيث أعلن الرئيس « روتاى وو » عن رغبته فى عقد اجتماع قمه مع نظيره الشمالى « كيم ايل » لبحث تشكيل كومنولث كورى مؤقت Interim Korean Com-mon Wealth والسماح بحرية السفر والتنقل بين الكوريتين كخطوة أولى على طريق الوحدة بينهما .

وتتكون مؤسسات الكومنولث كما طرحته كوريا الجنوبية من مجلس للرئاسة ، وهو بمثابة السلطة العليا بها Super Power المنوط بها اتخاذ القرارات الهامة فى شئون الكوريتين ، ومجلس الوزراء ويتكون من عدد متساو من المسئولين فى الشطرين ، ومجلس نيابى تتقاسم الكوريتان ايضا مقاعده . وتكون مهمة هذه المؤسسات اعادة تشكيل المجتمع الكورى على نحو يؤدى الى ازالة التناقضات التى خلفتها اكثر من ٤٠ عاما من المواجهة والعداء بين الدولتين .

وجاءت الخطوة الهامة على صعيد محادثات الوحدة بين الكوريتين فى ديسمبر ١٩٩١ عندما وقع رئيس وزراء كوريا الشمالية يون هيونج موك مع نظيره الجنوبى شونج ون شيك على اتفاق تاريخى لانها العداء ، واقرار السلام والاستقرار فى شبه جزيرة كوريا ، وهو ما يعرف باسم « اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء ، والتبال والتعاون بين الكوريتين : وبالتوقيع على الاتفاق تكون كوريا الشمالية قد اعترفت رسميا بكوريا الجنوبية للمرة الأولى منذ تقسيم شبه جزيرة كوريا عام ١٩٤٥ . وتضمنت أهم بنود الاتفاق الذى توصل اليه الطرفان فى ختام الجولة الخامسة من المحادثات بين رئيسى وزراء البلدين والتى بدأت عام ١٩٩٠ ما يلى :

- التزام الكوريتين باحترام النظام السياسى ، والاجتماعى القائم فى كل منهما .
- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى تسوية المنازعات بين الدولتين
- الالتزام بخط ترسيم الحدود الذى نصت عليه الهدنة الموقعة بين البلدين عام ١٩٥٣ .
- تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث الخطوات اللازمة لبناء الثقة العسكرية ، والحد من التسلح ، وازالة أسلحة الدمار الشامل فى شبه جزيرة كوريا .
- دعم العلاقات التجارية والاقتصادية ، وتبادل الخبرات فى مجالات العلوم والتكنولوجيا بين الكوريتين .
- حرية المراسلات ، والاتصال ، وفتح المجال الجوى والبرى للتنقل بين شطرى كوريا .

وقد رحبت الدول الكبرى بالاتفاق المذكور ، ووصفه ميتشيو واتانابى وزير خارجية اليابان بأنه حدث تاريخى ، وأشادت به وزارة الخارجية الامريكية فى بيان لها ... غير ان واشنطن وطوكيو اكدتا على ضرورة سماح كوريا الشمالية بالتفتيش الدولى على منشآتها النووية كشرط أساسى . لتطبيع العلاقات معها .. أما الصين فقد اعتبرت الاتفاق خطوة هامة للحفاظ على السلام فى منطقة اسيا والعالم ، ويتوافق مع تطلعات شعب كوريا نحو الاستقرار .

٣ ـ التفتيش على المنشآت النووية :

تعد قضية الأسلحة النووية فى كوريا الشمالية من أهم القضايا التى يتحدد على ضوئها مسار العلاقات بينها ، وبين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وبين كوريا الشمالية .

بل أن تسوية هذه القضية هو الباب الرئيسى لدخول كوريا الشمالية عالم ما بعد الحرب الباردة ، والحصول على المساعدات والقروض الأجنبية لدعم اقتصادها الوطنى الذى يعانى من التضخم ، ومعدلات النمو السلبية ، وقد بلغت خطورة المنشآت والبرنامج النووى لكوريا الشمالية حدا دفع « ريتشارد تشينى » وزير الدفاع الأمريكى الى التصريح بأن منع كوريا الشمالية ـ

التى وصفها بأنها نظام معاد - من المضى قدما فى برنامجها النووى أحد الأهداف الرئيسية لأمريكا ، كما قرر « تشيني » خلال اجتماعه مع المسئولين فى سول فى ديسمبر ٩١ ارجاء خفض القوات الامريكية فى كوريا الجنوبية الى أجل غير مسمى بسبب رفض كوريا الشمالية للتفتيش الدولى على منشآتها النووية .

بل أن وزارة الدفاع الامريكية أدرجت ضمن التحديات السبع التى أعلنت فى فبراير الماضى انها ستكون التحديات المحتملة للأمن القومى الأمريكى ، النظام الشيوعى ، والمنشآت النووية فى كوريا الشمالية .

أما اليابان فقد أعلنت انها لن تقدم على تقديم المساعدات الاقتصادية ، وتطبيع علاقاتها مع « كوريا الشمالية » قبل سماحها « للوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش على منشآتها النووية ، واعلن « اكيرا هيوشى » نائب وزير دفاع اليابان أن خطط كوريا الشمالية لتطوير رؤوس نووية ، وصواريخ بعيدة المدى تعد الان اكبر خطر يهدد أمن اليابان ، وقال ان بلاده سوف تتعاون مع الولايات المتحدة والدول الأخرى لاقناع « بيونج يانج » بأن تتخلى عن خططها النووية .

وأمام هذه الضغوط الدولية لم تجد كوريا الشمالية مفرا من التوقيع مع « الوكالة الدولية للطاقة النووية على اتفاق فى يناير ١٩٩٢ وافقت بمقتضاه على التفتيش على منشآتها النووية ، واخضاعها لرقابة الوكالة . وصدق برلمان « بيونج يانج » على الاتفاق فى ابريل ١٩٩٢ وقام فريق دولى من الوكالة بزيارة لبيونج يانج للتفتيش على منشآتها النووية .

وقد استثمرت كوريا الشمالية هذا الاتفاق اقتصاديا فدعت الى مؤتمر دولى فى مايو الماضى لتنمية منطقة تومين ريفر حضره ممثلون عن الصين ، وروسيا ، ومنغوليا وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وممثلون عن القطاع الخاص فى كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ويهدف المشروع الى تحويل منطقة « تومين ريفر » الى منطقة للتجارة الحرة تتعامل بآليات إقتصاد السوق الحر . على النحو الذى يساعد كوريا الشمالية على تخطى أزمتها الاقتصادية الراهنة ، بالاضافة الى مساعدتها على الاندماج فى المجتمع الدولى بعد عزلة دامت قرابة ٤٦ عاما .

٤ - احتمالات الوحدة بين الكوريتين :

على الرغم من غياب المعلومات حول الموقف الشعبى فى كوريا الشمالية من مسألة الوحدة ، الا أنه يمكن القول ان هدف الوحدة بين شطرى كوريا . أحد الأهداف الاستراتيجية على نحو لا تستطيع معه أية حكومة فى الشطرين المجازفة بالاعلان صراحة عن تخليها عن الوحدة خشية ان يؤدى ذلك الى ضغوط شعبية قد تؤدى الى سقوط الحكومة ذاتها .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : هل يمكن ان تتحقق الوحدة بين الكوريتين على نمط الوحدة بين المانيا الشرقية ، والمانيا الغربية ؟ بعبارة أخرى هل ستؤدى الوحدة الكورية فى حالة حدوثها الى استيعاب الشطر الجنوبى للشطر الشمالى او العكس ؟

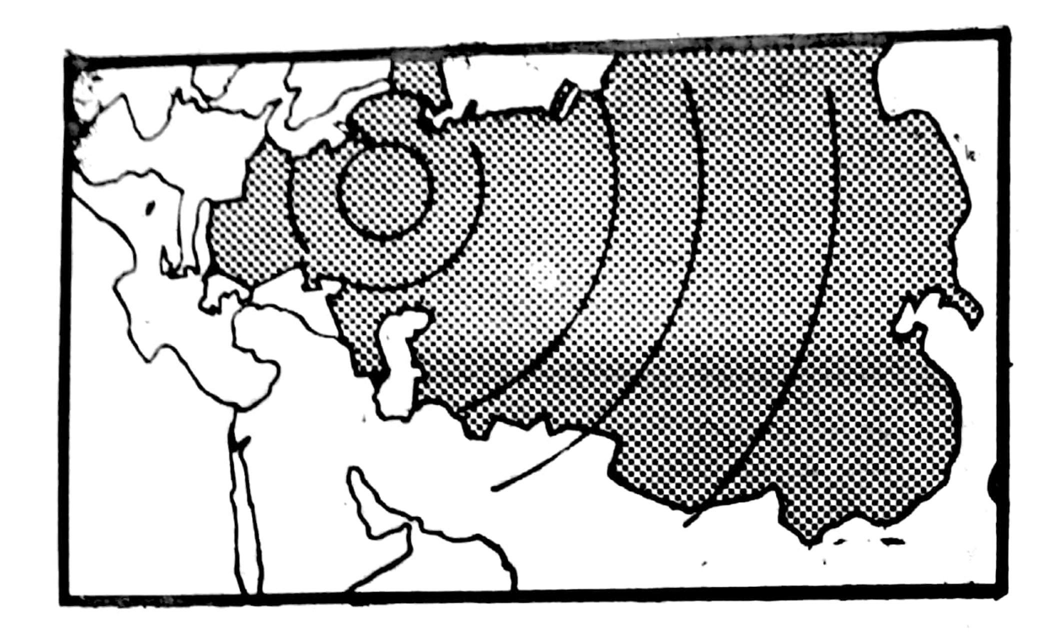
فى الواقع ان قضية الوحدة عن طريق الاستيعاب هى احدى الاشكاليات الأساسية فى مسألة الوحدة بين الكوريتين اذ يخشى الشطر الشمالى الذى يعتبر على حد تعبير كيم إيل سونج زعيم كوريا الشمالية « راعى الاشتراكية فى الشرق » أن تتم الوحدة عن طريق استيعاب الشطر الجنوبى المتقدم اقتصاديا ويعتنق النظام الليبرالى بمضمونه الذى يسمح بقيام احزاب المعارضة وحرية النقد ، والانتخابات الحرة المباشرة والاقتصاد الحر ، للشطر الشمالى الذى يعانى من أزمة اقتصادية نتجت عن احتكار الدولة لادارة الاقتصاد وتوجيهه قرابة ٤٥ عاما ومن هنا يطالب الطرف الشمالى بالوحدة الرسمية اى الوحدة على مستوى النخبة السياسية فقط على النحو المعهود فى مشروعات الوحدة بالعالم الثالث .. أما الشطر الجنوبى من كوريا وان كان يؤكد على ضرورة احترام توجهات النظامين فى شطرى كوريا ، ويستبعد تحقيق الوحدة عن طريق الاستيعاب .. الا أنه يطالب بالوحدة الشعبية أولا من خلال تكثيف قنوات الاتصال بين أبناء شعب كوريا صعودا الى الوحدة السياسية بين حكومتى الدولتين . وهو ما سيؤدى حسب اعتقادنا الى استئصال الفكر الشيوعى الماركسى من عقول ابناء الشطر الشمالى واستبداله بفكر ليبرالى حر سيؤدى فى النهاية الى الاطاحة بالنظام الشيوعى فى كوريا الشمالية الذى لا يستند حسب اعتقادنا الى قاعدة شعبية حقيقية بسبب السنوات الطويلة من ممارسته لسياسة القمع وتكميم أنفاس المعارضة .. الخ

أضف الى هذا ، العامل الاقتصادى الذى يعتبر المحدد الرئيسى لاتجاهات الوحدة بين شطرى كوريا .

ولكن تحقيق الوحدة فى شبه جزيرة كوريا بالكيفية والسرعة التى تمت بها الوحدة بين الالمانيتين أمر مستبعد فى نظرنا الان ، اذ أن ثورة الاطاحة بالحكومات الشيوعية قد هدأت حدتها فى العالم ، فى الوقت الذى يسعى فيه النظام الشيوعى فى بيونج يانج الى السير بخطى حثيثة نحو الاندماج فى النظام العالمى . وهنا نعود مرة اخرى للعامل الاقتصادى . فاذا نجحت كوريا الشمالية فى تخطى أزمتها الاقتصادية والقيام بدور الشريك التجارى المتكافىء مع كوريا الجنوبية ، فان الوحدة بينهما لن تأخذ شكل الاستيعاب وانما ستتخذ شكلا اقرب ما يكون للكونفيدرالية منه الى الفيدرالية . □



مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى وأزمة ناجورنوكارباخ



أمانى محمود فهمى

على الرغم من انتهاء فترة الحرب الباردة بما شهدته من توترات وصراعات اقليمية فى العالم الثالث كانت تغذيها رغبات القوتين العظميين فى بناء التحالفات السياسية والعسكرية ، فان انهيار الامبراطورية السوفيتية وما استتبع ذلك او واكبه من تحلل الانظمة الشيوعية الدولية ، قد أفرز ظاهرة جديدة هى الصراعات العرقية والدينية فى منطقة شرق أوروبا وداخل الاتحاد السوفيتى السابق ذاته . ويشير ذلك كله الى ضعف رابطة الكومنولث التى تجمع الجمهوريات المستقلة نتيجة لاختلاف وتضارب مصالح هذه الجمهوريات لاسيما وان روسيا الاتحادية ، الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى السابق ، قد اصبحت شديدة الانشغال بهمومها الاقتصادية على الرغم من تأكيدها على دور « الاخ الأكبر » بالنسبة لباقى الجمهوريات . ويأتى النزاع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم ناجور نوكارباخ ضمن هذه الصراعات التى جاءت كأحد تداعيات انهيار الشيوعية داخليا ودوليا .

وسنتعرض فى هذا التقرير لاخر تطورات النزاع ومواقف الاطراف الاقليمية الاساسية منه والجهود الدولية التى بذلت لحله الى جانب الموقف القانونى للاقليم المتنازع عليه وهو ماسيمكننا فى النهاية من تحديد مدى تكيف المؤسسات الاوروبية ومنها مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، المعنى اساسا بالنزاع ، للمتغيرات الدولية الجديدة .

اولا : تطور المشكلة :

يتبع اقليم ناجورنوكارباخ جمهورية أذربيجان ، ويتمتع بالحكم الذاتى وتقطنه اغلبية ارمينية تصل الى ٨٠ ٪ من اجمالى عدد السكان البالغ حوالى ١٨٠ الف نسمة . وتعود النزاعات الاهلية بين الاذربيين والأرمن الى عام ١٩٨٨ حيث طالبت الاغلبية بالانفصال عن الاقليم مما دعا الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف الى ارسال قوات عسكرية لتهدئة هذه الاضطرابات . غير ان اعلان قيام رابطة الكومنولث وما ترتب على ذلك من استقلال كل من أرمينيا وأذربيجان قد ادى الى احتدام الصراع المسلح بين الطرفين خاصة مع

مطالبة أرمينيا باعطاء الاقليم حق تقرير المصير تمهيدا للانضمام اليها اذا مااختار سكان ناجورنوكاراباخ ذلك . واستمر القتال بين الطرفين على الرغم من اتفاق وقف اطلاق النار غير الرسمى الذى تم التوصل اليه عن طريق الوساطة الايرانية .

وفى الثامن من مايو الماضى قامت القوات الأرمينية المسلحة بشن هجوم مكثف على مناطق الحدود وبالتحديد مدينة « شوشا » ذات الاغلبية الاذرية ، بهدف ايجاد ممر بين اراضى ارمينيا والمناطق الجبلية فى ناجورنوكاراباخ والتى تقع داخل أذربيجان تماما ، وترددت انباء عن ان وحدات من الجيش السابع التابع لقوات الكومنولث المشتركة المتمركزة فى أرمينيا قد شارك فى عملية الهجوم .

وفى تصعيد حاد للنزاع ، قامت أرمينيا باحتلال ممر « لاتشين » الذى يصل بين ارمينيا وناجورنوكاراباخ وهاجمت اقليم ناخيتشفان ، منطقة الحكم الذاتى الأذرية المجاورة لأرمينيا وتركيا وايران .

وقد أذاعت وزارة دفاع ارمينيا بيانا انكرت فيه هجومها على « لاتشين » ووجه الرئيس الارمينى رسالة الى مجلس الامن طالب فيها بعقد جلسة طارئة فى ضوء تصاعد القتال فى الاقاليم وارسال قوات حفظ السلام الدولية الى المنطقة .

ثانيا : مواقف الاطراف الاقليمية الاساسية من الصراع :

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته ، بدأ التنافس التركى الايرانى فى التزايد لكسب النفوذ فى الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى ودخل الطرفان فى تجمعات اقليمية متعددة بهدف تدعيم الروابط الثقافية والتاريخية والدينية مع هذه الجمهوريات وخلق علاقات اقتصادية يمكن ان تصبح نواة لتعاطف سياسى فيما بعد - ومن هذه الجمهوريات ، جمهورية أذربيجان الاسلامية .

١ - ايران :

كانت اول وساطة قامت بها دولة اقليمية خارج نطاق الكومنولث هى تلك التى قامت بها ايران وكانت أذربيجان ترفض اية وساطة خارجية باعتبار هذا النزاع مسألة داخلية غير قابلة لتدخل اطراف خارجية . وكان على اكبر ولاياتى ، وزير خارجية ايران ، قد قام بزيارة لباكو عاصمة أذربيجان من اجل الوساطة بينهما وبين أرمينيا فى أواخر شهر فبراير الماضى ثم قام بزيارة لأرمينيا حيث تم عقد اتفاقيات مع الحكومة الارمينية لبناء جسور واقامة التبادل التجارى بين الدولتين الامر الذى اوضح لأذربيجان مدى متانة العلاقات الايرانية الأرمينية رغم اعتداء ارمينيا على مسلمى أذربيجان .

ومما لاشك فيه ان ايران لن تسمح بتنامى التواجد التركى فى المنطقة بتعاظم الدور الذى يمكن ان تلعبه فى هذا النزاع . ولذلك جاء تشجيع أرمينيا لايران على ارسال مراقبين الى ناختشفان لقطع الطريق على تركيا التى صرحت باحتمال تدخلها العسكرى اذا مااستمر الصراع . ومع وجود الخلافات التاريخية بين تركيا وارمينيا وذكريات مذابح الارمن التى مازالت ماثلة فى الأذهان ، فليس هناك اى احتمال ان تقيم تركيا علاقات ودية مع ارمينيا بما يجعل الاخيرة الورقة الرابحة لدى ايران لتحجيم التطلعات التركية فى المنطقة .

٢ - تركيا :

لقد اتسم الموقف التركى فى بدايته بالحرص والتوازن مؤكدا اهمية احتواء الموقف والتوصل لتسوية سلمية للنزاع الا ان استغلال هذا الصراع لتحقيق مكاسب سياسية على الساحة الداخلية من ناحية ، وتنامى الدور الايرانى متمثلا فى اجتماعات طهران الثلاثية من ناحية اخرى ، قد حولا الموقف التركى الى موقف اكثر حدة الى درجة التهديد بالتدخل العسكرى اذا لزم الامر .

وكانت تركيا قد تقدمت خلال اجتماعات مجلس تعاون الاطلنطى الذى عقد فى بروكسل فى العاشر من مارس الماضى بمبادرة سلام تضمنت عدة نقاط :

- مطالبة مجلس الامن للاطراف المتحاربة بوقف اطلاق النار وحل المسألة حلا سياسيا .
- ان يقوم مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بارسال بعثة استطلاع عقب التوصل الى اتفاقية لوقف اطلاق النار .
- ايقاف جميع انواع الحظر التى يفرضها كل طرف على الاخر .
- تيسيير وصول المعونات الانسانية الى المنطقة .
- دخول الطرفين فى مفاوضات لحل النزاع حلا سلميا .

أما على الصعيد الداخلى ، فيلاحظ تعمد المعارضة التركية احراج ديميريل بتأييدها ارسال قوات تركية عسكرية الى ناختشفان مع اداركها لصعوبة تنفيذ ذلك استنادا الى معاهدة موسكو لعام ١٩٢١ والتى تدعى تركها انها تعطيها الحق القانونى للتدخل الا انه لايمكن الجزم بذلك من الناحية القانونية حيث تنص المادة الثالثة من المعاهدة على ان يتمتع اقليم ناخيتشفان بالحكم الذاتى مع تبعيته لجمهورية أذربيجان شريطة الا تعطى الاخيرة حق حمايته لدولة ثالثة . وترى تركيا ان ذلك ينطبق على ارمينيا فى حالة استيلائها على الاقليم . غير ان هذا الادعاء لايصح من الناحية القانونية حيث ان استيلاء ارمينيا على الاقليم يأتى بالقوة وليس برغبة أذربيجان .

وفى ظل التفوق العسكرى لأرمينيا التى استولت عسكريا على اقليم ناجورنوكاراباخ الذى يمثل ٧ ٪ من اراضى أذربيجان وقامت بطرد ٢٥٠ الف شخص منه ، تبدو تركيا عاجزة عن التدخل لنصرة أذربيجان بما يهدد

مصداقيتها بين الجمهوريات الاسلامية لصالح ايران رغم تأييد الاخيرة الضمنى للطرف الاقوى . ومن جهة اخرى ، فان موسكو تنظر بعين الحذر لمحاولات تركيا لوراثة نفوذها بين الجمهوريات السوفيتية المستقلة . وعلى ذلك جاء رد موسكو سريعا على تصريحات الرئيس اوزال بضرورة التدخل العسكرى التركى فى ناخيتشفان لصالح أذربيجان ، حيث قام الرئيس يلتسين برفع حالة الاستعداد لقوات الكومنولث المتمركزة فى القوقاز .

وبناء على هذا التحذير ، فمن المستبعد ان تقوم تركيا بالتدخل العسكرى فى النزاع فقد اصبحت فى موقف شديد الحرج بحيث اصبح حشد قواتها على الحدود المشتركة مع أرمينيا اقصى عمل عسكرى يمكن القيام به بدون تخطى المحاذير الدولية للتدخل فى هذا النزاع . كما ان تدخل تركيا لصالح أذربيجان سيضعف من الموقف التفاوضى النهائى للاخيرة وقد يؤدى الى تنازل أذربيجان عن الممرات الموصلة بين أرمينيا وناجورنوكاراباخ فى سبيل وقف القتال . وحتى الان يتأرجح الموقف التركى بين مسايرة الدول الغربية فى ضرورة التوصل الى حل سلمى وبين الرغبة فى تهدئة الراى العام لما تتعرض له الحكومة من ضغوط داخلية شديدة .

٣ ـ روسيا الاتحادية :

لقد اتسم موقف روسيا فى البداية بالحياد وقامت بعدة محاولات للوساطة بين الطرفين باءت جميعها بالفشل . غير انه قد ترددت بعض الاتهامات عن تدخل روسيا لصالح الارمن وان كانت قد صدرت الأوامر للقوات المسلحة التابعة للكومنولث بالانسحاب من الحدود الادارية بين أرمينيا وأذربيجان . وفى واقع الامر ، ترتبط روسيا بمعاهدة صداقة وتعاون مع أرمينيا كما وقعت فى طشقند بالاحرف الاولى معاهدة للأمن الجماعى لم تنضم اليها أذربيجان بعد . وقد فسر البعض زيارة وزير الدفاع الروسى لأرمينيا على انها دليل على تأييد موسكو الضمنى لأرمينيا .

ورغم ذلك ، ففى اثناء زيارة رئيس الوزراء التركى لورسيا الاتحادية بغية تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، قام يلتسين وديميريل ببحث النزاع فى ناجورنوكاراباخ واتفق على ان تعمل موسكو وانقرة من خلال وساطة مشتركة لفض النزاع على الاقليم .

ثالثا : المؤسسات الاوروبية وجهود تسوية النزاع :

١ ـ مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى :

انضمت كل من ارمينيا وأذربيجان الى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى اثناء انعقاد اجتماعاته فى براج فى الثلاثين من يناير الماضى وتقرر ارسال لجنة لتقصى الحقائق الى اقليم ناجورنوكاراباخ المتنازع عليه والتى قررت وقف اطلاق النار بين الاطراف المتناحرة وتكوين لجنة لبحث ارسال المساعدات الانسانية العاجلة لسكان الاقليم المتضررين من القتال . واشار الى استياء اللجنة من انتهاكات حقوق الانسان هناك ـ كما تم تكليف تشيكوسلوفاكيا ، الرئيس الحالى للمؤتمر ، وبموجب مبادرة المانية ببحث صيغة جديدة لتسوية النزاع بطريقة سلمية .

وفى الثالث عشر من مارس الماضى اجتمعت لجنة كبار المسئولين التابعة لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى فى براج بمشاركة ممثلين عن كل من أرمينيا وأذربيجان . وقد تقرر فى الاجتماع مايلى :

ـ ارسال بعثة ثانية لتقصى الحقائق لتنفيذ قرار وقف اطلاق النار والبدء فى محادثات السلام .

ـ عقد مؤتمر بشأن النزاع فى ناجورنوكاراباخ تحت رعاية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع وهو مؤتمر « منسك » المزمع عقده فى يونيو من هذا العام .

ـ توفير المساعدات الانسانية لسكان الاقليم .

ـ حظر بيع الاسلحة لكل اطراف النزاع .

وفى اثناء هذه الاجتماعات طرحت فرنسا ، التى عرفت بتأييدها التقليدى للأرمن بناء على انتهاكات حقوق الانسان فى أذربيجان وإن انعكس هذا الموقف بعد مهاجمة ارمينيا لاقليم ناخيتشفان ، بمبادرة جديدة لوقف القتال الدائر فى ناجورنوكاراباخ وقد اشتملت المبادرة على استضافة فرنسا لاجتماع وزارى يضم ممثلين من ارمينيا وأذربيجان وناجورنوكاراباخ وتركيا وبعض الاطراف الاخرى . الا ان هذه المبادرة لم تلق تجاوبا حيث رفضت تركيا اشتراك ممثلين من اقليم ناجورنوكاراباخ لمطالبته بالانفصال عن أذربيجان .

وفى اجتماعات مؤتمر الامن والتعاون الاوربى الاخيرة فى هلسنكى فى الحادى والعشرين من مايو ، قامت تركيا بشتى الضغوط لتبنى قرار جديد ضد ارمينيا يؤكد عدم الاعتراف بالتغيرات الاقليمية التى تسعى ارمينيا الى فرضها وطالب جميع الاطراف بالتخلى عن القوة لفض النزاع .

٢ ـ حلف شمال الاطلنطى :

أما عن جهود بقية المؤسسات الاوروبية ، فقد صرح سكرتير عام حلف شمال الاطلنطى فى اجتماع مجلس التعاون بين الشرق والغرب الذى عقد فى العاشر من مارس الماضى بمقر الحلف ، ان الناتو سيتدخل اذا ماتجاوز الصراع بين ارمينيا وأذربيجان حدود تركيا التى اعلنت عن مخاوفها من اندلاع حرب شاملة فى الاقليم قد تجر فيها اطراف اخرى .

ويعد البيان الذى اصدره الحلف فى السادس والعشرين من مايو بشأن النزاع فى ناجورنوكاراباخ اكثر التحذيرات الدولية دقة وتهديدات للطرف المعتدى حيث نص البيان على مايلى

أ ـ ضرورة الانسحاب من جميع المواقع التى تم احتلالها بالقوة .

ب ـ أن اى عمل يهدد الوحدة الاقليمية لجمهورية أذربيجان او ايا من الجمهوريات الاخرى يمثل انتهاكا غير مقبول لمبادىء القانون الدولى ومبادىء مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى .

جـ ـ رفض اى تغيير بالقوة للوضع الحالى لاقليم ناجورنو كاراباخ وناخيتشفان . وقد تضمن البيان الصادر عن اجتماع المجلس الوزارى للحلف فى اوسلو فى الرابع من يونيو الحالى نفس هذه القرارات خاصة مبدأ احترام الحدود الدولية القائمة .

٣ ـ المجموعة الأوربية :

منذ بداية النزاع ، أيدت المجموعة الأوربية كافة جهود الوساطة لحل النزاع سلميا ودعت الأطراف المتحاربة للالتزام بوثيقة هلسنكى وميثاق باريس ومبادىء الأمم المتحدة . وقد صدر بيان عن مجلس التعاون السياسى الأوربى التابع للمجموعة الأوربية فى الخامس والعشرين من مايو الماضى حول النزاع فى ناجورنو كاراباخ جاء فيه ما يلى :

أ ـ رفض المجموعة الأوربية لاية أعمال من شأنها تهديد الوحدة الاقليمية للمنطقة باستخدام القوة ولتحقيق مكاسب سياسية .

ب ـ ضرورة احترام الحقوق الأساسية للأرمن والأذربيين فى اطار الحدود الجغرافية القائمة .

رابعا : الموقف القانونى لاقليم ناجورنوكاراباخ :

يستند الوضع القانونى لاقليم ناجورنوكاراباخ وناخيتشفان على معاهدة موسكو الموقعة بين لينين وأتاتورك فى ١٦ مارس عام ١٩٢١ حيث كانت القوات التركية تسيطر على بعض أجزاء من جمهورية ارمينيا عند قيام السلطة السوفيتية فى ارمينيا فى ٢ ديسمبر عام ١٩٢٠ . وقد نصت معاهدة موسكو على تعديل معاهدتى باطوم بين جورجيا والدولة العثمانية ومعاهدة اسكندروبول بين أرمينيا وتركيا وتم فصل اقليم باطوم عن أرمينيا وضمه الى جورجيا وضم اقليم اسكندروبول الى ارمينيا ، كما تضمنت المعاهدة اعتراف تركيا باقامة السلطة السوفيتية فى اقليم ناخيتشفان وسيادة أذربيجان عليه على أن يتمتع بالحكم الذاتى .

وفى ١٣ اكتوبر عام ١٩٢١ ، وقعت كل من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وروسيا الاتحادية الاشتراكية مع تركيا معاهدة « قارس » التى نصت فى أحد بنودها على اقرار معاهدة موسكو للصداقة والتعاون . وفى عام ١٩٢٣ قام الاتحاد السوفيتى بتحديد الوضع القانونى لاقليم ناجورنوكاراباخ كاقليم ذى حكم ذاتى خاضع لأذربيجان .

وقد تقدم مجلس سوفيت ناجورنوكاراباخ بطلب للانضمام الى جمهورية أرمينيا ووافق عليه مجلس السوفيت الأعلى فى أرمينيا عام ١٩٨٩ مما أثار مشاعر أذربيجان التى يتبعها الاقليم ، كما ترى ارمينيا ان الاقليم المتنازع عليه كان تاريخيا جزءا من اراضيها حتى ابرام المعاهدات سالفة الذكر . وقد أجرى استفتاء داخل الاقليم عام ١٩٩١ حيث صوت ٨٠٪ من السكان لصالح الاستقلال وحق تقرير المصير .

وحتى الآن لم يتم بحث الوضع القانونى لاقليم ناجورنوكاراباخ رغم تعدد مصادر الجهود الدولية لحل النزاع . وتؤكد أرمينيا انه ليس لديها اية ادعاءات على الاقليم محل النزاع رغم أن معاهدة ١٩٢١ قد وقعتها السلطة المركزية للاتحاد السوفيتى السابق الذى انتفت سلطته بانفصال جمهورياته ومنها أرمينيا . إلا أن هذا القول مردود عليه حيث أن جميع الجمهوريات السوفيتية المستقلة قد تعهدت باحترام الحدود القديمة . ومن هنا ، حولت ارمينيا قضية الاقليم المتنازع عليه الى مسألة حقوق الانسان مشيرة الى الانتهاكات التى يتعرض لها الارمن فى الاقليم التابع لأذربيجان .

وبوجه عام ، فلا يمكن التنبؤ حاليا باحتمال تغير الوضع القانونى الحالى لاقليمى ناجورنوكاراباخ وناخيتشفان وان كان هذا التغير يعد احتمالا بعيدا عن الواقع فى الوقت الحالى على أساس الاعتبارات الآتية .

١ ـ وراثة روسيا الاتحادية لجميع التعهدات الدولية للاتحاد السوفيتى السابق بالاضافة الى تعهد دول الكومنولث بعدم تغيير الحدود القديمة للجمهوريات كما سبق الذكر .

٢ ـ أن هذا الوضع الدولى قد تم تقنينه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وقد مثلت وثيقة هلسنكى الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى فى عام ١٩٧٥ الاعتراف الغربى بالحدود القائمة فيما بعد ١٩٤٥ وضمان الوحدة الاقليمية لكل دولة فى مقابل تعهد الاتحاد السوفيتى باحترام حقوق الانسان . وليس من المتصور أن تسمح الدول أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى باى خرق لأحد المبادىء الأساسية للمؤتمر لا سيما وأن الجمهوريات السوفيتية المستقلة بما فيها ارمينيا وأذربيجان ، قد تعهدت عند انضمامها للمؤتمر باحترام مبادئه ومواثيقه .

٣ ـ أن تغيير الحدود الدولية لجمهورية ارمينيا سيمثل سابقة دولية خطيرة ستفتح الباب امام كثير من الدول للمطالبة بضم أقاليم اليها بناء على ادعاءات تاريخية أو جغرافية أو عرقية الامر الذى يهدد بحدوث فوضى دولية فى وقت لم تتحدد فيه بعد الملامح النهائية للنظام العالمى الجديد .

٤ ـ أنه فى حالة قيام البرلمان الروسى بالغاء قرارات عام

١٩٢٣ التى أصدرها ستالين ومنها تقنين وضع ناجورنوكاراباخ نهائيا ليتبع أذربيجان ، وكذلك جزيرة القرم المتنازع عليها حاليا بين أوكرانيا وروسيا التى ابدت استعدادها للتنازل عن اسطول البحر الاسود فى مقابل انضمام الجزيرة اليها ولهذا تفضل الغاء قرارات ١٩٢٣ ، فلا يعنى ذلك من الوجهة القانونية بطلان معاهدتى موسكو و قارس ، وهما أساس تبعية الاقليمين لادربيجان .

خامسا : مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى فى مواجهة الأزمات :

حدود التغيير والتكيف :

لقد وضعت الأزمة اليوغوسلافية المؤسسات الأوربية المختلفة فى أول تجربة لقياس قدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة فى الجزء الآخر من القارة الأوروبية التى بدأت تواجه محاولات كثيرة متناقضة تراوحت ما بين الاندماج الشكلى والانفصال التام وهو ما يمثله بوضوح السيناريو السوفيتى واليوغوسلافى على التوالى .

ويعنينا هنا تحديد مدى قدرة مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى على التكيف مع أزمة ناجورنوكاراباخ حيث كان هناك نوع من تقسيم الادوار بين المؤسسات الأوربية ، ففى الوقت الذى اضطلعت فيه المجموعة الأوربية بدور الوسيط فى اثناء الأزمة اليوغوسلافية خاصة فى الفترة التى سبقت الاعتراف باستقلال الجمهوريات اليوغوسلافية الثلاث ، فقد تولى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى النزاعات العرقية والدينية التى نشأت فى الجمهوريات السوفيتية المستقلة ومنها النزاع بين أرمينيا وأذربيجان .

وحقيقة الأمر ، أن تكيف مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى مع هذه المتغيرات قد تم على مرحلتين : مرحلة التطوير المؤسسى اثناء انعقاد قمة باريس فى التاسع عشر من منوفمبر عام ١٩٩٠ ، ثم مرحلة الاستيعاب واعادة تشكيل هوية المؤتمر متمثلة فى مقررات قمة براج فى الثلاثين من يناير الماضى .

١ ـ مرحلة التطوير المؤسسى :

لقد كانت أول محاولة للمؤتمر للتعامل مع المشكلات الجديدة التى تتميز بأنها ذات طبيعة غربية على المجتمع الأوربى ، هو بتشكيل مؤسسات جديدة تعطى صفة الآلية للمؤتمر واعماله . وهذه المؤسسات هى :

ا ـ **مركز منع الصراعات** : ويكون مقره فيينا ويهدف الى القيام باجراءات وقائية لمنع قيام الصراعات العرقية والدينية وغيرها . وقد أقر مؤتمر برلين فى يونيو ١٩٩١ عقد الاجتماعات الطارئة على مستوى نواب وزراء الخارجية اذا ما طالبت ١٢ دولة من الدول الاعضاء بذلك لبحث أزمة فى دولة عضو ومحاولة القيام بوساطة لانهاء النزاع وتشكيل لجان لتقصى الحقائق وايفاد مراقبين الى البؤرة المتوترة .

وباستحداث هذه الآلية الجديدة ، استطاع المؤتمر الخروج عن جمود قاعدة الاجماع المتبعة فى الحالات الاخرى وكان بمثابة اقرار لتخلى المؤتمر عن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء ـ وهو المبدأ الذى استند اليه الاتحاد السوفيتى السابق فى رفضه لاتهامات المؤتمر عن انتهاكات موسكو لحقوق الانسان .

ب ـ **اللجنة الاستشارية والأمانة التابعة لها التى تقوم بتبادل المعلومات العسكرية مع الدول الاعضاء .**

جـ ـ مكتب الانتخابات الحرة ويكون مقره وارسو ومهمته توفير المعلومات الخاصة بالانتخابات فى الدول الاعضاء وتلقى تقارير مراقبى الانتخابات التابعين للمؤتمر والذين يتم ارسالهم بناء على طلب حكومات الدول الاعضاء .

وقد هدف هذا التغيير الهيكلى الى تعريف دول شرق أوربا والجمهوريات المستقلة حديثة العهد بالديمقراطية ، بمبادىء واسس المؤتمر .

٢ ـ مرحلة الاستيعاب وتحديث الهوية :

ا ـ لقد جاءت قرارات مؤتمر براج فى أوائل هذا العام ، متسقة تماما مع توجه المؤتمر للتعايش والتكيف مع التداعيات الاقليمية والدولية لانهيار الاتحاد السوفيتى ونشأة رابطة الكومنولث بما تملكه من أسلحة نووية .

وقد جاء قرار المؤتمر بقبول عضوية عشر من دول الكومنولث الجديد بحيث أصبح عدد أعضاء المؤتمر ٤٨ دولة ، كضمان لسيطرة الغرب على الارث النووى السوفيتى الذى انتقلت ملكيته الى بعض الجمهوريات المستقلة وعلى رأسها روسيا الاتحادية وهذا ما يفسر مبادرة وزير الخارجية الألمانى السابق « جينشر » بشأن منع أنتشار أسلحة الدمار الشامل ومحاولة ألمانيا استصدار وثيقة لمنع نقل وانتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية وهو ما يؤكد ايضا ارتباط التأييد الألمانى لبقاء الوجود الامريكى فى أوربا بوضع الأسلحة النووية التى يمتلكها ورثة الاتحاد السوفيتى .

وعلى الرغم من معارضة بعض الدول اعضاء المؤتمر ، وفى مقدمتهم بريطانيا ، لانضمام دول آسيوية اليه ، فقد تغلب الاتجاه الداعى الى ضرورة استيعاب الكيانات المستقلة حديثا فى المؤتمر ليصبح بمثابة تجمع أوربى اطلنطى أسيوى يضم عددا ضخما من الدول ذات مصالح متباينة ومتضاربة احيانا بما يتضمنه ذلك من صعوبة التوصل الى قرارات جماعية ترضى معظم الاطراف .

ب ـ أقر المؤتمر نظام جديد للتصويت هو

١ ـ Consensus او الاجماع ناقص واحد الذى يمنح الدول الاعضاء حق اتخاذ قرارات فى المسائل الموضوعية المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان بدون مشاركة الدولة المعنية بهذه التجاوزات . ويعد هذا الاجراء محاولة ..

أخرى بتهيئة الدول الجديدة أعضاء المؤتمر لاحترام مبادئه واحتوائها داخل النظام السياسى الغربى القائم على التعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان . وهو ما تم تطبيقه بالفعل فى اجتماعات هلسنكى الأخيرة لاتخاذ القرار الخاص بتعليق عضوية يوغوسلافيا فى المؤتمر .

ومع انتفاء الهوية الأوروبية الخالصة لمؤتمر الامن والتعاون الأوربى ، يثور التساؤل حول علاقة المؤتمر بكل من حلف شمال الأطلنطى واتحاد غرب أوربا بصفتهم المكونات الثلاثة للمظلة الامنية الأوربية .

ويلاحظ أن حلف شمال الأطلنطى ، شأنه فى ذلك شأن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، قد تحرك سريعا فى محاولة لاستيعاب النظم الجديدة فى القارة الأوروبية رغم صرامة شروط الانضمام إليه وذلك تفاديا للعزلة داخل أوروبا واحتواء النظم الاسلامية بعيدا عن محاولات الاستقطاب الايرانية . وقد تمثل ذلك فى قرار الحف بفتح باب الانضمام إلى مجلس تعاون الأطلنطى بحيث يضم إلى جانب أعضاء الحلف ، دول البلطيق والدول الخمس أعضاء حلف وارسو السابق وروسيا وكافة الجمهوريات التى تم الاعتراف بها وكانت تمثل جزءا من الاتحاد السوفيتى السابق .

وكما سبقت الاشارة ، فإن هناك نوعا من تقسيم العمل بين المؤسسات الأوروبية الدفاعية الثلاث . فبينما يختص اتحاد غرب أوروبا ، وهو المنظمة الدفاعية التى تم إنشاؤها فى إطار الوحدة الأوروبية ، بالمظلة الامنية للدول الغربية التقليدية ، يهتم كل من حلف الأطلنطى ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى بتصفية النزاعات فى وسط وشرق أوروبا والجمهوريات السوفيتية المستقلة .

ويؤكد هذا التقسيم إنشاء القوى العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة والتى تعد نواة لجيش أوروبى موحد يدافع عن المصالح الأمنية لدول المجموعة الأوروبية وسيكون غالبا تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا حيث ترفض فرنسا تبعيته لحلف الأطلنطى ـ الأمر الذى يتفق مع التوجه الفرنسى لتأكيد الهوية الأوروبية للاتحاد فى محاولة لتحجيم الهيمنة الامريكية التقليدية على المسائل الأمنية الأوروبية .

ويمكن القول انه قد أصبح هناك إجماع بين الدول الغربية على أن المشاكل العرقية والحدودية فى بعض أعضاء المؤسسات الأوروبية لا يمكن معالجتها سوى بالوساطة وإجراءات بناء الثقة وإرسال قوات لحفظ السلام إذا لزم الأمر . وباستثناء السيناريو اليوغوسلافى ، فإن إحتمال تغيير الحدود القديمة ليس واردا على قائمة الخيارات الأوروبية المطروحة بشأن هذه النزاعات فى الوقت الحالى .

وفى اجتماعات مؤتمر براج الماضى ، اقترحت فرنسا انشاء قوات لحفظ السلام تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ولجنة دائمة للتحكيم والوساطة تكون مهمتها تقديم أسلوب لحل المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية بحيث تكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف المتنازعة . وقد رفضت بريطانيا الاقتراحين باعتبار انهما يخلقان ازدواجية مع كل من الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلنطى .

غير أن الدول الأوربية قد تخطت خلافاتها سريعا للاستئثار بتسيير مجريات الأمور فى وسط وشرق أوربا والجمهوريات الجديدة وتم الاتفاق فى اجتماع المجلس الوزارى لحلف الأطلنطى فى أوسلو فى الرابع من يونيو على قيام الحلف بارسال قوات للمساهمة فى عمليات حفظ السلام فى المنطقة على أن يتم ذلك بطلب من مؤتمر الامن والتعاون الأوربى وأن تكون استجابة الحلف بموافقة جميع أعضائه .

وربما لا يعنى ذلك تماما قرب تدخل الحلف والمؤتمر فى النزاع الدائر فى ناجورنوكارباخ حيث ان مؤتمر السلام الخاص بهذا النزاع والذى ينعقد فى روما حاليا لم يتوصل بعد لأية قرارات بسبب استمرار الخلاف بين ممثلى كل من أرمينيا وأذربيجان . غير إن اسناد قرار تكليف الحلف بارسال قواته لمناطق النزاع الى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى يعنى أن التحالف الأوربى مازال قويا رغم اختلاطه بدماء جديدة وأن هذا الاختلاط لن يتعدى حدود حلف الأطلنطى ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربى كتجمعات واسعة الحدود تبتلع الكيانات الأوربية وغير الأوروبية الجديدة تحت مظلة أوربا الموحدة ، والولايات المتحدة بدرجة أقل ، على أن يظل اتحاد غرب أوربا المنظمة الدفاعية الأوربية بالمفهوم الغربى التقليدى ـ وهذه تماما هى حدود التكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية الجديدة للتحالف الغربى بوجه عام ومؤتمر الامن والتعاون العربى بوجه خاص ، ونعنى بذلك أن حدود هذا التغير والتكيف لدى أوروبا الموحدة هو الاحتواء وليس الاندماج . □

في الاستراتيجية العسكرية

روسيا والتركة العسكرية للاتحاد السوفيتي

مراد ابراهيم الدسوقى

مقدمة :

استمر الجدل حول التركة العسكرية للاتحاد السوفيتي بعد ان اعلن ميخائيل جورباتشيف بنفسه عن انتهاء هذا الاتحاد فى ٢١ سبتمبر ١٩٩١ ، وفى البداية تركز هذا الجدل حول الاسلحة النووية التى كان يمتلكها الاتحاد السوفيتى السابق ، ومن الذى يسيطر عليها ، واحتمالات تسرب بعضها الى دول مجاورة من خلال عمليات تهريب غير شرعية أو حتى من خلال بيع سلطات مسئولية فى احدى جمهوريات الاتحاد السابق لهذه الأسلحة . وبعد ان هدأت هذه الضجة اصبح الجدل اكثر موضوعية واستقر عند بحث الموقف الحالى للقوة العسكرية الاستراتيجية سواء النووية او التقليدية وتوزيعها على ورثة الاتحاد السوفيتى السابق . ونظرا لتوفر معلومات متنوعة ودقيقة عن الالة العسكرية للاتحاد السوفيتى السابق لدى اجهزة المخابرات الغربية ، ومع انهيار جدار السرية الذى كان مفروضا من قبل على هذه المعلومات ، وكذلك على الموقف الحالى فى اتحاد الجمهوريات المستقلة ، امكن القيام بعمليات تحديد دقيقة لمواقف جمهوريات هذا الاتحاد ، واتضح من ذلك ان روسيا سوف تظل القوة العسكرية الرئيسية بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، سواء استمر اتحاد الجمهوريات المستقلة (CIS) او قامت الدول التى ستخلف هذا الاتحاد بتقسيم الالة العسكرية فيما بينها . وفى الوقت الحالى ليس من المحتمل - على مايبدو - ان تتخلى اى من الجمهوريات طواعية عن اى امكانيات عسكرية - او حتى اقتصادية - كانت خاضعة لسيطرتها قبل ان ينحل الاتحاد السوفيتى . ومن المحتمل ان يتم توزيع المصادر والامكانيات العسكرية فى انحاء الجمهوريات المستقلة الجديد بناء على العاملين الآتيين :

- الاصول العرقية للأفراد .
- الموقع الجغرافى للمنشآت والمواد العسكرية .

وفى المستوى العام ، فإن اواصر القربى ومعها الرغبة فى تحسين الظروف المعيشية ستكون هى الاعتبارات الاساسية لتحديد مدى ولاء الافراد الذين كانوا ينتمون الى جيش الاتحاد السوفيتى السابق . فى حين سيكون العامل الجغرافى هو العامل الحاسم الذى يحدد توزيع المنشآت العسكرية والمعدات العسكرية (مع بعض الاستثناءات) . وفى كل الحالات سيكون من الصعب تحريك المنشآت العسكرية الثابتة أو معدات القتال البرى ، كما ان الدول - أو الجمهوريات - التى تقع مثل هذا الاشياء على ارضها سوف تعارض نقلها . اما الاستثناء من هذه القاعدة فهو ينطبق على وحدات القوات الجوية او الوحدات المنقولة جوا وكذلك الوحدات البحرية التى تملك امكانيات العمل فى اعالى البحار ، وهذه الوحدات تتمتع بقدر كبير من المرونة بما يجعلها بعيدة عن المشاكل التى تثيرها عمليات النقل البرى . وفى هذه الحالة ستكون عوامل ولاء الافراد الذين يكونون اطقم هذه الاسلحة وكذلك ولاء الافراد الذى يتولون المهام اللوجستيكية والقدرة على تامين القواعد المحلية هى العوامل التى تحدد توقيت نقل هذه الامكانيات .

الاتحاد السوفيتى ومرحلة ماقبل الانهيار

وفى منتصف عام ١٩٩١ كان عدد افراد القوات المسلحة السوفيتية يقدر بحوالى ٣,٤ مليون فرد منهم مليونا مجند ، ومليون ضابط صف متطوع ، و ٤٠٠ الف ضابط و ٤٠٠ جنرال [١] ، ولايشمل ذلك العدد هؤلاء الذين تركوا الخدمة فى القوات المسلحة السوفيتية من ضباط الصف المتطوعين والضباط خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى قبيل منتصف عام ١٩٩١ .

واهم فئتين بين هؤلاء هم ضباط الصف المتطوعون والضباط والذين يبلغ اجمالى عددهم ١,٤ مليونا الذين يعتمدون على القوات المسلحة لتدبير امور حياتهم وامنهم وبينما تعتبر مشكلة انعدام المأوى " Homelessness " المشكلة الرئيسية التى تواجه الكثير من الضباط وعائلاتهم [٢] ، فإن المهارات التى يتمتع بها هؤلاء فى مجال التدريب واستخدام الاسلحة والتنظيم والسيطرة تجعل الجمهوريات حريصة على الاحتفاظ بالموجود منهم لديها او جلب

جدول رقم (١)
توزيع قواعد القوات النووية الاستراتيجية على جمهوريات الكومنولث

النوع / الجمهورية	صواريخ عابرة للقارات في صوامع	صواريخ عابرة للقارات على قواذف متحركة	طويلة المدى	غواصات نووية حاملة لصواريخ نووية	رؤوس حربية
روسيا	١٢ قاعدة	١٠ قواعد	٥ قواعد	٦ قواعد	٩٦٥٠
اوكرانيا	قاعدتين	—	قاعدتين	—	١٣٠٠
كازاخستان	قاعدتين	—	قاعدة واحدة	—	١١٥٠
بيلوروسيا	—	قاعدتين	—	—	١٠٠
اجمالي رؤوس حربية لكل نوع	٥٤٢٠	١٣٦٠	٨٠٧	٣٦٧٢	

اعداد اضافية من الجمهوريات الاخرى للاستفادة من جهودهم وخبراتهم في بناء الجيوش التي تسعى هذه الجمهوريات لاقامتها .
وفي هذا المجال سنجد ان هناك بعض الحقائق التي يمكن ان تؤثر على عمليات اعادة توزيع القوة البشرية للجيش السوفيتي السابق :
- ما يزيد على ٩٥ ٪ من كبار ضباط الجيش السوفيتي (السابق) من جمهورية روسيا ويدعمهم نسبة بسيطة من اوكرانيا وبيلوروسيا ويشمل ذلك القيادة العليا للجيش ورئاسة اركان القوات المسلحة السوفيتية ، قيادات مسارح العمليات وزارة الدفاع وقيادات المناطق العسكرية[٣] .
- ٧٥ ٪ من اجمالي ضباط الجيش السوفيتي من اصول روسية او اصول سلافية .
- يتولى تشغيل جميع المنشآت العسكرية الاساسية افراد روس ويعاونهم نسبة ضئيلة من افراد من اوكرانيا وبيلوروسيا . ويشمل ذلك القيادة العليا للقيادة والسيطرة والاتصالات والحصول على المعلومات (C 3&I)[٤] ، القوات النووية الاستراتيجية ، قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي (VPVO) ، قيادة قوات المقاتلات الاعتراضية الاستراتيجية ، القوات الخاصة ، قوات الامن الخاصة التي تتولى حماية القيادة العليا والمنشآت النووية الاستراتيجية .
- جميع الوحدات المتخصصة التابعة لوزارة الداخلية ومفارز الميليشيا للاغراض الخاصة من اصول سلافية ، في حين يشكل الاوكرانيون نسبة كبيرة من ضباط الصف المتطوعين في وحدات المظلات .

نصيب روسيا من التركة العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق :
على افتراض ان وحدات الجيش السوفيتي السابق سيعاد توزيعها طبقا للموقع ، فإن روسيا بناء على ذلك سوف ترث ٩٠ ٪ من القوات النووية الاستراتيجية ، ٨٥ ٪ من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي ، ٥٨ ٪ من الاسلحة التكتيكية النووية ، وفيما بين ٥٠ - ٥٨ ٪ من اجمالي القوات البرية علاوة على ٨٥ ٪ من الامكانيات البحرية التي كان الاتحاد السوفيتي السابق يمتلكها .
وهناك مابين ١١,٤٠٠ - ١٢,٢٠٠ رأس نووية استراتيجية في اراضي الاتحاد السوفيتي السابق ، وهي موجودة حاليا بالفعل في اراضي اربع من الجمهوريات (انظر الجدول رقم ١) . وحاليا تخضع هذه القوات الاستراتيجية لسيطرة مركزية تتولاها القيادة العليا السوفيتية السابقة . وهناك احتمالات ان يستمر هذا الوضع على ماهو عليه تحت اشراف اتحاد الجمهوريات المستقلة . هذا اذا مااستمر الاتحاد قائما[٥] .
وفي حالة اذا ماتم انشاء جيوش وطنية (كبديل) فإن روسيا فسوف تحتفظ بنسبة ٧٩ ٪ من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات (ICBM) ، و ١٠٠ ٪ من الغواصات التي تسير بالطاقة النووية الحاملة للصواريخ البالستيكية ، وفيما بين ٦٢ ٪ الى ٩٠ ٪ من القاذفات طويلة المدى (LRB) . وبالاضافة الى ذلك فإن روسيا سوف تحتفظ بالسيطرة على نظام القيادة والسيطرة والاتصالات والحصول على المعلومات وكذلك الافراد التابعين للقوات النووية الاستراتيجية بالغة الاهمية والخطورة ، الامر الذي يجعلها قادرة على الحفاظ على قدرات نووية عاملة على مستوى العالم وبدون هذه السيطرة سيكون من الصعوبة البالغة - ويحتمل ان يكون مستحيلا - تحديد الاهداف واستخدام القوات النووية الاستراتيجية[٦] .

مصادر الخطر في الامكانيات العسكرية لجمهوريات الاتحاد السوفيتي :
في الوقت الحالي تشمل الاسلحة النووية التكتيكية في الافرع الثلاثة (قوات برية ، بحرية ، جوية) التابعة للاتحاد السوفيتي السابق الاتي :
- القوات الجوية : جيوش قاذفات مسرح العمليات ، صواريخ جو اسطح وقنابل ، وحدات طائرات الجبهات ، والصواريخ جو سطح والقنابل الخاصة بها .
- القوات البحرية : الغواصات وسفن السطح والصواريخ الموجهة سطح والطوربيدات ، الوحدات المضادة للغواصات ، كتائب لصواريخ سطح سطح المزودة برؤوس نووية تكتيكية التابعة للدفاع الساحلي ، الالغام ، قنابل الاعماق .

- القوات الأرضية : لواءات صواريخ سكود ، لواءات / كتائب الصواريخ اي اس - ٢١ (فروج ٧) ، دانات مدفعية ذات رؤوس نووية ، الغام .
وتعتبر هذه الوحدات اخطر مافي الترسانة السوفيتية سابقا ، وبعد انهيار الاتحاد وزعت على الجمهوريات بالمناطق طبقا لما يوضحه (الجدول رقم ٢) ، وكانت سيناريوهات الحرب المحتملة بين حلفي الناتو ووارسو[٧] . تتوقع ان يتم استخدام عدد من الصواريخ الموجهة سطح سطح التابعة لكتائب الدفاع الساحلي او الصواريخ كروز من القاذفات التابعة لجيوش قاذفات مسرح العمليات المحملة بالرؤوس النووية التكتيكية ضد حاملات الطائرات الامريكية للقضاء على امكانيات اشتراكها في اي عمليات ، واخراجها من المعركة مبكرا ، والى ذلك يرجع السبب في تطوير الغرب للاسلحة الدفاعية القادرة على اسقاط الصواريخ سطح سطح ضد السفن (او

مايطلق عليه Point defense) قبل وصولها الى جسم القطعة البحرية الحربية ، ولكن حتى هذه الاسلحة لم تكن قادرة على منع تأثير انفجار الرأس النووى التكتيكى بالقرب من الحاملة ، حيث ستؤدى نواتج الانفجار الى عرقلة عمل اطقم الطائرات على ظهر الحاملة نفسها أو السفن المساعدة الاخرى .

ومن ناحية اخرى ، فان هذه الانظمة ينظر اليها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى على انها من الانظمة القليلة التى يمكن استخدامها فى واقع الامر على المستوى المحلى اما للابتزاز ، الردع ، او مايمكن ان نسميه « عمليات الارهاب » [٨] ، حيث انها ذات اثر مروع ، ويسهل صيانتها واستخدامها اذ انها مصممة للاستخدام فى العمليات التكتيكية ولكن بناء على اسس سيطرة مركزية . وازاء المدى المحدود وضيق المساحة التى تحتاجها هذه الصواريخ ، فانها تصبح قابلة للنشر فى مناطق النزاعات الاقليمية والتى تتوقع وقوع الصراعات الحربية [٩] ان تنشب بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، والتى بدءت بعض منها حاليا .

ونتيجة لذلك ، فان مدى انتشار الاسلحة النووية التكتيكية بين الجمهوريات الجديدة وان كان يبدو محظورا الا ان احتمالات خطورة مشكوك فيها الى حد بعيد ، بالنظر الى حالة التفكك ، والعدد الكبير من الصواريخ التكتيكية ذات الرؤوس النووية الموجودة لدى هذه الجمهوريات (انظر جدول رقم ١) فضلا عن اثر ذلك الظروف الاجتماعية السيئة والفقر الشديد فى بعض الجمهوريات ، ووفقا لتقرير اوروبى - امريكى نشر مؤخرا ، الى ان المنظمات الاجرامية والجماعات العرقية او الجماعات التى لها حقوق سياسية (او ماتطلق عليه التقرير الارهابيون) يحاول ان تحصل على واحد او

جدول رقم (٢)

وحدات القوات البرية المزودة برؤوس نووية تكتيكية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى (سابقا)

الجمهورية	المناطق العسكرية	وحدات سكود	وحدات اس اس - ٢١ (فروج)	وحدات مدفعية
روسيا	لينينجراد	٥ لواء (٦٠ سكود)	٦ كتائب (٢٨ اس اس ٢١)	فرقة (٢ لواء)
	موسكو	٢ لواء	٤ كتائب	فرقة (٤ لواء)
	فولجا - الاورال	لواء واحد (٣٠ سكود)	٢ كتيبة (٢٤ اس اس ٢١)	
	شمال القوقاز	٢ لواء (٢٠ سكود)	٢ كتيبة (٢٤ اس اس ٢١)	فرقة (٤ لواء)
	سيبريا	—	٨ كتيبة	٢ فرقة
	ترانس بايكال	—	١٢ كتيبة	فرقة واحدة
	الشرق الاقصى	٣ لواء (٥٠ سكود)	٢١ كتيبة (١٧٠ اس اس ٢١)	فرقة واحدة
	WGF	٧ لواء (٧٠ سكود)	٧ لواء (١٣ كتيبة)	فرقة واحدة (٥ لواء)
	NGF	—	٢ كتيبة	—
اجمالى روسيا	٩ مناطق	٢٠ لواء (٢٣٠ سكود)	٥ لواء ٧٢٥ كتيبة (٢٦٨ ٠)	٧ فرقة ١٦ لواء
اوكرانيا	كييف	٢ لواء	٦ كتيبة	٤ لواء
	كارباتيا	٥ لواء	١١ كتيبة	٢ فرقة
ومولدافيا	اودميا	٥ لواء	٤ كتيبة	فرقة واحدة (٣ لواء)
اجمالى اوكرانيا ومولدافيا	٣ منطقة	١٢ لواء	٢١ كتيبة	٣ فرقة (١١ لواء)
بيلوروسيا	بيلوروسيا	٥ لواء	٩ كتيبة	فرقة واحدة (٩ لواء)
استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا	البلطيق	٣ لواء	٧ كتيبة	فرقة واحدة (٣ لواء)
جورجيا ارمينيا اذربيجان	ترانس قوقاز	٤ لواء	١٠ كتيبة	٤ لواء
كازاخستان ، اوزبكستان ، تركمانستان ، طاجيكستان ، كرغازيا	تركستان	لواء واحد	١٢ كتيبة	٢ لواء

جدول رقم (٣)

توزيع فرق الابرار الجوى على اعضاء اتحاد الجمهوريات المستقلة

الدولة	عدد الفرق	ارقام الفرق	اماكن التمركز
روسيا	٣ (يحتمل ٥ ؟)	الفرقة ٧٦ حرس (ابرارجوى)	بسكوف
		الفرقة ١٠٦ حرس (ابرارجوى)	موسكو
		الفرقة ١٠٤ حرس (ابرارجوى)	اذربيجان
اوكرانيا	فرقة واحدة	الفرقة ١٠٢ حرس (ابرار جوى)	مولدافيا
بيلوروسيا	فرقة واحدة (يحتمل ٣)	الفرقة ١٠٣ حرس (ابرارجوى)	بيلوروسيا
لتوانيا	٢ فرقة	الفرقة السابعة حرس (ابرار جوى)	كاوناس
		الفرقة ٤٤ حرس (ابرار جوى)	جونافا

جدول رقم (٤)

امكانيات الجمهوريات من الاسلحة البرية (التقليدية)[٩]

النوع / الجمهورية	دبابات قتال رئيسية (MBTS)	مركبات قتال مدرعة (ACVS)	مدفعية	هيلكوبتر هجومية	طائرة قتالية
ارمينيا	٢٥٨	٦٤١	٣٥٧	٧	صفر
اذربيجان	٣٩١	١٢٥٨	٤٦٣	٢٤	١٢٤
بيدروسيا	٢٢٦٣	٢٧٧٦	١٣٨٤	٨٢	٦٥٠
استونيا	١٨٤		٢٩٢٠١	١٠	١٥٣
جوجيا	٨٥٠	١٠٥٤	٣٦٣	٤٨	٢٤٥
لاتفيا	١٣٨	١٠٠	٨١	٢٣	١٨٣
ليتوانيا	١٨٤	١٥٩١	٢٥٣	صفر	٤٦
مولدافيا	١٥٥	٤٠٢	٢٤٨	صفر	صفر
روسيا	٥٠١٧	٦٢٧٩	٣٤٨٠	٥٧٠	٢٧٥٠
اوكرانيا	٦٢٠٤	٦٣٩٤	٣٠٥٢	٢٨٥	١٤٣١
اجمالى الاتحاد السوفيتى	١٥٦٤٤	٢٠٧٢٣	٩١٧٠	١٠٤٩	٥٥٨٢
المجموعات القتالية	٥٠٨١	٩١٦٧	٤٢٢٨	٤٣٢	١٠٢٩
اجمالى من الاطلنطى الى الاورال	٢٠٧٢٥	٢٩٨٩٠	١٣٩٣٨	١٤٨١	٦٦١١

جدول رقم (٥)
وحدات القوات البحرية ذات القدرات النووية (استراتيجية/ تكتيكية)
في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

الجمهورية	الاسطول	غواصات SS-N-21 - 24	غواصات ذات صواريخ نووية تكتيكية	سفن سطح ذات صواريخ نووية	صواريخ نووية جو سطح	كتائب صواريخ نووية للدفاع الساحلي
روسيا	الشمالي	٩	٢٦	٣٢	٧٠	٦
	المحيط الهادى	٥	١٦	٢٨	٧٥	٥
	البلطيق	—	٦	٤	٩٠	٣
	اجمالى	١٤	٤٨	٦٤	٢٢٥	١٤
اوكرنيا/روسيا	البحر الاسود	—	١	١٠	١٢٠	٥

اكثر من هذه الاسلحة سواء فى مقابل مبالغ ضخمة من المال أو نتيجة لضغوط معينة .

وبالاضافة الى هذه الامكانيات فهناك أيضا فرق ولواءات الابرار الجوى أو فرق الاقتحام الجوى (VDV) ، ووحدات النقل الجوى الخاصة بها ، ولكن هذه الفرق ذات موقف مختلف ، حيث ان المرونة التى تتمتع بها تعطى الفرصة لنقلها الى روسيا ، ولكن ذلك يتوقف على موافقة افرادها على ذلك . ولكن يجب ان نلاحظ ان اعدادا كبيرة من الافراد التابعين لهذه الفرق (المتميزة) نقلوا جزئيا الى جهاز المخابرات السوفيتى السابق (KGB) ووزارة الداخلية (MVD) فى موسكو وهذا يؤكد دورهم كقوات متميزة (Elite) يعتمد عليها فى عمليات الامن الداخلى ويشير ذلك الى استمرارهم ـ حتى كتابة هذه السطور ـ فى اظهار الطاعة للسلطات المركزية فى موسكو ، (ويوضح جدول (٣) توزيع هذه الفرق)

ومن الأمور التى تؤثر على هذه الفرق تأثيرا مباشرا لصالح روسيا ان وحدات النقل الجوى الاستراتيجى الذى كان يتولى اعمال نشرها تخضع للسيطرة المباشرة لرئيس اركان القوات الجوية الذى يخضع بدوره للسيطرة الروسية الكاملة . وبدون معاونة وحدات النقل هذه ، فان قوات فرق ولواءات المظلات ستظل من وحدة الصفوة ولكن على المستوى الاقليمى فقط . وتتشكل هذه الوحدات من خليط من القوميات بداخلها عدد كبير من الأوكرانيين ، وفى حالة انفراط عقد اتحاد الدول المستقلة فانه يصعب الحكم على ماذا كانت كل فرقة مظلات من هذه الفرق ستظل على ولائها لروسيا ، أم انها ستخضع للسلطات المحلية التى تسيطر على المنطقة الجغرافية التابعة لهذه السلطات .

ومن بين الوحدات العسكرية الاستراتيجية الاساسية المتوفرة لدى الجمهوريات السابقة فى الاتحاد السوفيتى نجد هناك فرق المدرعات وفرق المشاه الميكانيكية ومجموعات القوات الجوية المقاتلة التابعة لها ، ومثل هذه الفرق سوف يصعب نقلها الى روسيا ، اذا كانت هناك معارضة لذلك . ومن الناحية العملية تملك الجمهوريات السابقة اعدادا كبيرة من الجنسيات المدربة على استخدام معدات القوات البرية . وهذه المعدات تعتبر ذات اهمية مباشرة بالنسبة للجمهوريات حيث يجرى استخدامها بالفعل لمواجهة الاضطرابات الداخلية وحالات عدم الاستقرار ، وكذلك لتوفير امكانيات الدفاع عن استقلال هذه الدول ، ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع هذه الامكانيات على اعضاء اتحاد الدول المستقلة (CIS)

روسيا والبحرية السوفيتية :

من المؤكد ان العناصر الاساسية فى البحرية السوفيتى (سابقا) سوف تظل تحت سيطرة روسيا بما فى ذلك اثنان من اقوى الاساطيل من حيث الحجم والكفاءة [١١] فى مجال الاغراض العامة ، اولهما اسطول الشمال وثانيهما اسطول المحيط الهادى . ويتمركز كلا الاسطولين فى مناطق نائية نسبيا من الاتحاد السوفيتى ، حيث يتواجد اسطول الشمال فى شبه جزيرة كولا (KOLA) اقصى شمال شرق روسيا انظر جدول (٥) وهذا الوضع بعيد عن الاضطرابات الداخلية ، كما انه بعيد عن اقرب الجبهات التى تشهد صراعات بين الجمهوريات التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق . اما اسطول المحيط الهادى فانه بعيد أيضا عن بؤر الصراع ، ولكن مستقبل ولائه لروسيا يحتمل ان يهتز اذا تولدت ضغوط محلية كافية لاقامة جمهورية مستقلة فى الشرق الأقصى . وفى الوقت الحالى يبدو هذا الاحتمال خاضعا للسيطرة الروسية الامر الذى سيجعل الجزء الرئيسى من البحرية السوفيتية سابقا فى ايدى روسيا فى المستقبل المنظور .

خاتمة :

من الواضح ان روسيا سوف ترث الغالبية العظمى من افراد وامكانيات القوات النووية الاستراتيجية ، قوات الدفاع الجوى والبحرية . ولكن يحتمل ان تتقاسم روسيا مع جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا القوات البرية فى مستوى مسارح العمليات والجبهات مع الجمهوريات الاخرى ، ويعنى ذلك ان الحجم الاجمالى للقوة العسكرية الروسية سيكون اصغر من القوة العسكرية للاتحاد

السوفيتى السابق خاصة فى هذين المستويين .

ويمثل تحول القادة العسكريين والقوات العسكرية من الولاء للاتحاد السوفيتى الى روسيا استمرارا جزئيا لنفس الاهتمامات والمصالح والقدرات العسكرية . ولكن القدرات العسكرية سوف تتعرض للتراجع فى ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، واذا نجحت روسيا فى منع حدوث انهيار يؤدى الى انفراط عقد القوات العسكرية بشكل كامل فانها سوف تظل بمثابة تهديد للغرب فى مجالين :

الاول : مجال القدرات النووية على مستوى العالم وعلى مستوى جبهات اوروبا والمحيط الهادى .

الثانى : فى مجال القدرات التقليدية الاقليمية .

وهذا لن يهدد اوروبا كلها ، ولكنه يحتمل ان يستخدم ضد المناطق المجاورة فى وسط روسيا ، وضد الدول السوفيتية سابقا فى الغرب والجنوب وكذلك ضد الجيران الجدد فى الغرب . ومن ناحية اخرى فان خمس جمهوريات فقط من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق التى لها شواطىء على البحار المفتوحة وثلاث من هؤلاء دول بحر البلطيق ، التى تمتلك قواعد لبعض القطع البحرية التابعة لاسطول البلطيق السوفيتى سابقا ، ومن شكل السياسات التى اتبعتها هذه الدول الثلاث مؤخرا تجاه الموانى والامكانيات البحرية ،، يتضح لنا ان معظم اسطول بحر البلطيق سوف يظل خاضعا لسيطرة روسيا فى الوقت الذى تمكنت فيه روسيا من التوصل الى تسوية موقف اسطول البحر الاسود مع اوكرانيا .(١٣)

ثبت المراجع والهوامش :

1- Thomas Ries, «Russia's Military Inheritance», International Defense Review 3/92, p. 223
2- Ibid. P 225.
3- Mark Gelatti, «Decline and Fall», Jane's
4- C 3 & I : Command, Control, Communication and Inteligence.
5- Mathias Plugge, «Soviet Armed Forces», I.D.R. 10/ 91. P.1316.
6- Richard Woff, «High Command of the C.I.S.» J.I.R. Jan 1992, P. 36
7- Jeffrey Simon, «Nato Warso Force Moblization», the Nationad Defense University Press, 1988, P.P 59-63.
8- Mark Hewish, «the Ex Soviet Union Tactical nuclear power», I.D.R. 1/92, P. 83.
9- Basic Report on European Arms Control. NO. 19, 21, Jan. 1992.
10- U.S. Chief of Staff, «National Military Strategy» Departement of Defense, 1992, P.2
11- Annual Report (Editor), «Russid and The Black Sea Fleet», 1992, P.36
12- The Military Balance 1991-1992 P. 33.
13- I.D.R. 3/92 (Ibid).

ظاهرة الصراع الدولى فى عالم مابعد الحرب الباردة

احمد ابراهيم محمود

يمثل انهيار الاتحاد السوفيتى نقطة فاصلة فى حركة التطور السياسى العالمى خلال القرن العشرين ، بحيث ادى ذلك بالضرورة الى احداث تحولات جذرية فى كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمى . وقد ولدت هذه المتغيرات ذاتها تحولات مماثلة فى ظاهرة الصراع الدولى ، ذلك ان الظاهرة المذكورة كانت تتحدد دائما فى ضوء هيكلية النظام الدولى وعلاقات القوة السائدة فيه . وينجم ذلك من ان انهيار نظام القطبية الثنائية ادى الى توليد مصادر جديدة للصراع الدولى على مستويات عديدة ، اذ تسبب هذا الانهيار فى انهاء الحاجة الى المناهج العالمية الشاملة للأمن ، والتى كانت تمثل مطلبا حيويا فى ظل التصارع والتنافس بين خصوم استراتيجيين قادرين على التحرك الفاعل على امتداد الساحة العالمية[١] . وبالتالى ، ادت هذه الوضعية الى فقدان وانهيار ميكانيزمات الاستقرار وضبط الصراع التى طورتها القوتان العظميان فى ظل الحرب الباردة فى اطار قيامهما باعادة تكييف كافة الصراعات الاقليمية فى العالم وفقا لصراعهما المركزى ، الامر الذى كان قد اتاح السيطرة على تناقضات المصالح الاقتصادية داخل المنظومة الراسمالية العالمية بفرض التركيز على التهديد العسكرى السوفيتى ، علاوة على قيام السوفييت بكبح الانقسامات العرقية المريرة داخل البلاد وفى اوربا الشرقية ، فضلا عن احتواء العديد من صراعات العالم الثالث والحد من احتمالات التصعيد فيها حينما بدا ان ذلك يمكن ان يجر القوتين الاعظم ذاتهما الى مواجهة شاملة[٢] .

وقد تسبب هذا الوضع فى نشوء العديد من التحديات البازغة فى البيئة الدولية ، بل ان انتهاء الحرب الباردة شكل بحد ذاته منطلقا للعودة الى ظاهرة « تعدد مصادر الصراع الدولى » Diversity Of Sources Of International Conflict . ويمكن القول بشكل عام ان التحول فى ظاهرة الصراع الدولى قد امتد الى جميع العناصر والابعاد المكونة للظاهرة ، سواء المصادر المسببة للصراع الدولى او مضمونه او آلياته . والحقيقة ان دراسة هذه الظاهرة فى طورها الجديد تستلزم اتباع منهج نظامى Systematic Approach فى التناول يقوم على النظر الى التحولات المذكورة فى ظاهرة الصراع الدولى باعتبارها احدى النواتج الرئيسية للتغيرات الحادثة فى بنية المنظومة الدولية . وسوف يجرى تطوير هذا المنهج بصورة اكثر توافقا مع اغراض هذه الدراسة ، حيث يصبح من الملائم التعرض للضغوط والتحولات التى تلعب دورا رئيسيا فى توليد الصراع ، ثم تناول التغييرات التى طرأت على مضمون الصراع الدولى وآلياته .

وهكذا ، فان هذه الدراسة سوف تنقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية ، يتعرض اولها للمصادر الاساسية للصراع فى البيئة الدولية ، باعتبار ذلك نقطة البدء المحورية فى الدراسة ، والتى تستتبع تحولات منطقية فى باقى مكونات الظاهرة . اما القسم الثانى ، فيختص بتناول التغيرات الحادثة فى مضمون ظاهرة الصراع الدولى ، اى الجوانب المختلفة التى يجرى التصارع والتنافس بشأنها فى عالم مابعد الحرب الباردة . واخيرا ، سوف يجرى التركيز فى القسم الثالث على التحولات الجارية فى آليات الصراع الدولى ، اى فى الابعاد المؤسسية للظاهرة .

اولا : المصادر الرئيسية للصراع فى البيئة الدولية

يعتبر الصراع احد جانبى التفاعلات الدولية ، ويمتد بحكم هذه الصفة الى كافة مجالات الحياة الانسانية . وبالتالى ، تتعدد مصادر الصراع فى المجتمع الدولى ، بحيث تشتمل على مصادر نفسية وتاريخية وجغرافية وسكانية واقتصادية وايديولوجية ونظامية[٣] . ويمثل ماسبق عموما الشكل الاجمالى لمصادر الصراع الدولى ، الا ان الاوزان النسبية لهذه المصادر تختلف باختلاف النظام الدولى وتوزيع القوة وعلاقات القوة بين اطرافه . وفى ظل هذه الوضعية ، كان المصدر الرئيسى للصراع الدولى خلال الفترة مابين ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠ متمثلا فى المصدر الايديولوجى ، حيث انقسم العالم الى معسكرين اشتراكى وراسمالى تقود كل منهما دولة عظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، وكان كل منهما يتسلح بايديولوجية عالمية شاملة تمتلك محتوى اخلاقيا ، ولها القدرة على تفسير التاريخ الانسانى وتحديد الاهداف البشرية وطرق الوصول الى تحقيقها . وقد ولد الصراع الايديولوجى خلال تلك الحقبة بدوره طائفة متنوعة من مصادر الصراع الاخرى على كافة المستويات[٤] .

على ان انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية كان بحد ذاته دليلا اكيدا على حالة الافلاس الايديولوجى الشامل الذى وصلت اليه النظم الماركسية ـ اللينينية فى اوربا الشرقية ، الامر الذى ادى الى تراجع مكانة الايديولوجية كمصدر من مصادر الصراع الدولى ، وافساح الطريق امام مصادر اخرى كانت فيما سبق تستحوذ على اوزان نسبية ضئيلة . وفى مقدمة هذه المصادر يأتى العامل الاقتصادى كمصدر رئيسى من مصادر الصراع الدولى ، حيث تلعب المتغيرات الاقتصادية فى الوقت الراهن دورا محوريا فى تشكيل وبلورة النمط العام لظاهرة الصراع الدولى ، ويليها فى ذلك المصادر النظامية للصراع الدولى النابعة من هيكلية النظام الدولى وتوزيعات القوة بين وحداته . واخيرا ، فعلى الرغم من ان الصراع التاريخى بين الماركسية ـ اللينينية والليبرالية قد حسم لصالح هذه الاخيرة ، الا ان النظام الدولى مازال يشهد اشكالا شتى من التعارض

الايديولوجي ، والذى يمثل بحد ذاته واحدا من المصادر المولدة للصراع الدولى ، وان كان بدرجة اقل حدة بكثير مما كان عليه الوضع ابان الحرب الباردة .

وفى ضوء ماسبق ، فان النوعية الاولى لمصادر الصراع الدولى فى مرحلة مابعد الحرب الباردة تتمثل فى المصادر الاقتصادية ، حيث اصبحت المصالح الاقتصادية المتعارضة تمثل المصدر المحورى للصراع فى المرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى . وواقع الامر ، ان هذه الوضعية تعتبر نتاجا موضوعيا للعديد من التناقضات الناجمة عن نظام الراسمالية الاحتكارية المعمول به فى الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب واليابان ، حيث ادت هذه التناقضات الى تفاقم ازمة الركود الاقتصادى داخل الدول الراسمالية بشكل عام .

وقد نشأت هذه الازمة بفعل انقلاب موازين القوى الاقتصادية بين الدول الراسمالية الكبرى لغير صالح الولايات المتحدة واوروبا ، ولصالح اليابان والدول الصناعية الجديدة ، الامر الذى ادى الى انخفاض الطلب الكلى عن العرض الكلى للسلع والخدمات فى المنظومة الراسمالية العالمية . ومن غير الممكن تحليل هذا الانقلاب فى موازين القوى الاقتصادية دون الرجوع الى نظام القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة بين القطبين . فقد تحملت الولايات المتحدة مسئولية ادارة الصراع حول السيطرة العالمية مع الكتلة الاشتراكية ، لاسيما من خلال سباق التسلح كاداة رئيسية لاستنزاف الاتحاد السوفيتى والحيلولة دون نجاحه فى تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية داخل الكتلة الاشتراكية عموما . على ان هذا السباق ادى الى تحميل الولايات المتحدة وحدها العبء الاقتصادى للتسلح ، فى الوقت الذى جرى فيه اعفاء حلفائها من هذا العبء الى حد كبير . وقد ترتب على هذا العبء انخفاض قدرة الولايات المتحدة على الاستثمار فى مختلف مجالات التجديد التكنولوجى وتمكين حلفائها - خاصة اليابان والمانيا - من التفوق الاقتصادى والتركيز على القيادة التكنولوجية فى القطاع المدنى . وبالتالى ، فقد استمرت الولايات المتحدة فى المحافظة على مكانتها القيادية غير المنازعة للغرب وللعالم فى الجانب العسكرى ، الا ان مكانتها تاخرت كثيرا فى المجال الاقتصادى ، بحيث اصبحت ادنى بكثير فى علاقات القوة الاقتصادية بالمقارنة مع اليابان والمانيا والدول الصناعية الجديدة ، ويظهر ذلك بصفة خاصة فى مؤشرات مثل العجز المزمن فى الميزان التجارى وانتقال موازين الاستثمار المباشر ضد مصلحة الولايات المتحدة وتدهور القوة النسبية للدولار فى مواجهة العملات الاخرى القوية وخاصة الين والمارك وتحول الاحتياطيات النقدية الدولية للتقويم بهذه العملات الاخيرة .. وما الى ذلك(٥) .

والحقيقة ان المظهر الرئيسى الذى تجسدت فيه هذه الازمة هو حالة التشبع التى اصبحت تميز الاقتصاد العالمى ككل . فقد اتسع نطاق النظام الراسمالى العالمى ، فى الوقت الذى لاتسمح فيه علاقات التوزيع داخل الدول الراسمالية الكبرى بان تنمو القدرة على الاستهلاك بنفس المعدل الذى تنمو به القدرة على زيادة الانتاج ، بل ان هذه العلاقات التوزيعية تؤدى فى اغلب الاحيان الى حدوث احتلال فى التناسب بين فروع الانتاج المختلفة ، وبالذات بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية . وقد ادت هذه الحالة الى تعميق الصراع بين الدول الراسمالية الكبرى من اجل اسواق التصريف وميادين توظيف رؤوس الاموال ، الامر الذى افضى منطقيا الى ايجاد ازمة فى عملية التراكم الراسمالى ، علاوة على تعطيل الدورات الاقتصادية لراس المال فى تلك الدول . ومن ثم ، سارت عملية التراكم خلال الاونة الاخيرة بمعدلات غير ثابتة بفعل الخلل فى دورة راس المال ، وعبر هذا الخلل عن ذاته فى صورة تعاظم التضخم والانكماش ، وايضا فى صورة تزايد النزعات الحمائية لدى الدول الراسمالية .

ان مثل هذه النوعية من الأزمات ليست جديدة على النظام الراسمالى العالمى ، اذ انه شهدها مرارا من قبل ، الا ان الازمة الراهنة تتميز عن سابقاتها فى عجز هذا النظام عن الوصول الى صيغة مناسبة من التكيف مع الأزمة الهيكلية القائمة . فهذه الازمة تعنى الحد من قدرة النظم الراسمالية على تحقيق هدفها الرئيسى المتمثل فى تعظيم الارباح ، ومن ثم العجز عن تحقيق المزيد من التراكم فى راس المال وخفض الانتاج وصعوبة ادخال تعديلات مستمرة فى الفنون الانتاجية ... وما الى ذلك . وقد مرت النظم الراسمالية فيما مضى بدائرة حلزونية من الازمات الصاعدة والهابطة ، وكانت هذه الازمات ذاتها تفرز العديد من وسائل التكيف للتخفيف من حدة الازمة فى صالح بقاء النظام الراسمالى واعادة انتاجه(٦) ، الا ان الراسمالية تبدو فى الوقت الراهن كما لو كانت قد استنفدت كافة وسائل التكيف الممكنة ، حيث تبدو ثمة صعوبة بالغة فى تحقيق المزيد من التوسع فى قاعدة اسلوب الانتاج الراسمالى ، علاوة على ان اسواق التصريف تنكمش بصورة تدريجية ، بل ان سوق الانتاج يشهد دخول المزيد من المنتجين اليه ، بالاضافة الى صعوبة فتح منافذ جديدة للاستثمار داخل المنظومة الراسمالية العالمية . وفى الوقت الراهن ، يبدو واضحا ان الدول الراسمالية الكبرى عجزت عن الوصول الى صيغة مناسبة لتوزيع الادوار فيما بينها فى مناطق العالم المختلفة ، علاوة على ان دول اوربا الشرقية والعالم الثالث - التى كان يمكن فتح اسواق لتصريف الفوائض فيها - لا تبدو فى اغلبها اسواقا ملائمة للتصريف لضعف القوة الشرائية بها وافتقارها الى درجات الاستقرار السياسى والاقتصادى اللازمة لجعلها ميادين مناسبة لتوظيف رؤوس الاموال . ويعنى ماسبق ، إن جوهر الازمة العامة للراسمالية الاحتكارية فى طورها الراهن يتمثل فى انتقلص التدريجى فى ميادين الاستثمار الراسمالى بصورة اكثر من ذى قبل ، فيما يمثل مصدرا متزايدا للمصادمات بين الدول الراسمالية وعجزها عن استيعاب هذه المصادمات داخل الاطار المؤسسى ، اى فى المنظمات الراسمالية ، لاسيما قمة الدول الصناعية السبع .

وبالاضافة الى ماسبق ، تتفاقم حالة التفاوت الاقتصادى الحاد فيما بين دول الشمال ودول الجنوب . فعلى الرغم من انتهاء الانقسام الايديولوجى العالمى فيما بين الشرق الاشتراكى والغرب الراسمالى ، فان الانقسام الاقتصادى بين الشمال المتقدم المهيمن والجنوب المتخلف التابع مازال قائما ، بل ان هذا الانقسام الاقتصادى يتعزز باطراد فى الوقت الراهن ، بحيث بات يكتسب ابعادا سياسية وحياتية جديدة بما يزيد خطورته يوما بعد يوم على الامن والاستقرار الدوليين(٧) . ومما يزيد من خطورة هذا الانقسام الاقتصادى بين الشمال والجنوب ان تناقضات المصالح الاقتصادية بين الدول الراسمالية الكبرى سوف تكون على حساب دول الجنوب بالدرجة الاولى ، لاسيما من حيث ان النزعات الحمائية المتزايدة داخل المنظومة الراسمالية العالمية ، والتى تتخذ شكل الكتل التجارية ، سوف تؤدى الى فرض قيود هائلة امام نمو الصناعات التحويلية القائمة على التصدير الى الخارج فى دول العالم الثالث . الامر الذى يمكن ان يؤدى الى اغلاق اسواق الدول المتقدمة فى وجه الصادرات الصناعية من الدول النامية ، او على الاقل فرض شروط اقتصادية وفنية صارمة على هذه الصادرات فى احسن الاحوال .

اما النوعية الثانية من مصادر الصراع الدولى ، فتتمثل فى المصادر النظامية . ذلك انه ليس من قبيل المبالغة القول ان تناقضات المصالح الاقتصادية بين دول المنظومة الراسمالية باتت تمثل المظهر الخارجى لهرم كامل من مصادر الصراع الدولى الاخرى ، وفى مقدمتها المصادر النظامية ، اى الناتجة عن طبيعة النظام الدولى وتوزيعات القوة وعلاقات القوة بين وحداته . ومن هذا المنظور ، ينبغى التفريق بين مضمون الصراع القائم فى المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولى وبين الاحتمالات الممكنة لتطور النظام الدولى . ففى المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولى ، ادى انقلاب موازين القوى الاقتصادية لغير صالح الولايات المتحدة ، فى الوقت الذى مازالت تتمتع فيه بمكانة الريادة فى مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية والاجيال الاكثر تطورا من نظم الاسلحة ، الى نشوء مايعرف بـ « عدم انسجام المكانة » Status Inconsistency ، اى عدم توازن مكانة الولايات المتحدة فى المجالات المختلفة للقوة ، بينما تنعكس الصورة تماما مع دول اخرى مثل اليابان والمانيا ، حيث تتمتع هذه الفئة الاخيرة من الدول بمكانة مرتفعة فى مؤشرات القوة الاقتصادية ومكانة منخفضة فى مجال القوة العسكرية ، وتعتبر حالة عدم انسجام المكانة بشكل عام مصدرا قديما للصراع والعنف المسلح فيما بين الدول ، كما كانت ظاهرة شائعة فى المنظومة الدولية .

وخلال الفترة الراهنة ، تتمثل الاثار التطبيقية لحالة عدم انسجام المكانة فى كونها اسندت وظيفة (الانتاج المنظم للعنف) الى دول معينة ، ياتى فى مقدمتها الولايات المتحدة ، بغض النظر عن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية لهذه الدول . ومن الطبيعى ان تتولد لدى هذه الدول دوافع قوية لتحويل المزايا العسكرية التى تتمتع بها الى مزايا سياسية واقتصادية . وعندما تفشل فى ذلك فى اطار التكوين المؤسسى للمنظومة الدولية ، فانه يتكون لديها دوافع قوية للعنف العسكرى ، الامر الذى يدفع بدوره نحو توليد استجابات دولية مختلفة تسعى اما لاستيعاب هذا العنف من خلال التأقلم السلبى والاذعان للابتزاز من ناحية ، او الاصطدام العنيف ونمو نزعة العسكرة لدى الدول المتعرضة للابتزاز من ناحية اخرى ، لاسيما لدى الدول القوية اقتصاديا والضعيفة عسكريا . ويعنى ماسبق ، ان حالة عدم انسجام المكانة تمكن ان تؤدى الى نشوء فترة طويلة من التوترات العنيفة واعادة ترتيب علاقات القوى ، بما ينطوى عليه ذلك من احتمالات انفجار الازمات والحروب[٨] . وبطبيعة الحال ، فان هذه الوضعية تمثل مصدرا متجددا للصراع الدولى بحكم ماتنطوى عليه من حرص الدول المنتجة للعنف المسلح على مواصلة الاحتفاظ بالادوات العسكرية اللازمة لانتاج العنف المسلح ، وبحكم مايمكن ان تقدم عليه من استخدام سياسات الابتزاز والاكراه والاجبار فى تفاعلاتها مع الدول الاخرى فى سياق مسعاها الحتمى لتحويل تفوقها العسكرى الى مزايا سياسية واقتصادية .

ومن ناحية اخرى ، فان التحولات الهيكلية الحادثة فى قمة النظام الدولى فى اتجاه نبذ القوة العسكرية كاداة لتسوية الصراعات بين القوى الكبرى ، لم تترافق مع تحولات مماثلة فى قاعدة النظام الدولى ، اى فيما بين دول العالم الثالث على وجه التحديد . فمازالت اقاليم العالم الثالث تزخر باشكال شتى من التوترات الناتجة عن تعدد الصراعات الاجتماعية الممتدة واختلاف الايديولوجيات السياسية للنظم الحاكمة ، علاوة على تنامى مصادر متجددة للتعصب وللصراع المسلح ياتى فى مقدمتها الاشكال المختلفة للتفاوت فى معدلات التطور الاقتصادى فيما بين تلك الدول[٩] . وفوق ذلك كله ، فان مجمل هذه التوترات قد رسخت لدى العديد من دول العالم الثالث الاعتقاد بان لها حقوقا مهدرة لدى الخصوم الاخرين . ومما يزيد من حدة التوتر فى العالم الثالث ان الكثير من دوله مازالت تحتفظ بقوات عسكرية ضخمة ، يمكن ان تصبح اداة هامة فى تزكية واشعال التنافس والصراع المسلح بينهما ، علاوة على ان نفس هذه الوضعية ادت الى تنامى الصراعات منخفضة الحدة فى العالم الثالث ، لا سيما تلك الصراعات الناتجة عن اعمال التمرد والارهاب الدولى[١٠] . وفى ظل الوضع ، تتحدث بعض الكتابات الاكثر حداثة فى العلاقات الدولية ان تحولات النظام الدولى يمكن ان تدفع بعض القوى الاقليمية فى العالم الثالث للافادة من انهيار نظام القطبية الثنائية فى تعديل التوازنات الاقليمية لصالحها وتوسيع قاعدة نفوذها الاقليمى ، كما حدث فى حالة الغزو العراقى للكويت[١١] .

وفى نفس الوقت ، فان تفاوت معدلات التطور الاقتصادى فى دول العالم الثالث يمكن ان يعمل على توليد مصادر ديموجرافية جديدة للصراع فيما بين تلك الدول ، ذلك ان ازدياد معدلات النمو السكانى فى الدول ذات النمو الاقتصادى المحدود يمكن ان يزيد من معدلات الهجرة فيما بين الحدود ، الأمر الذى يمكن ان يؤدى الى نشوب نزاعات واسعة وصراعات سياسية[١٢] . ويشير مجمل ما سبق الى وجود طائفة متنوعة ومتعددة من المصادر المولدة للصراع والعنف المسلح فى اقاليم العالم الثالث ، على ان هذه المصادر لا تمثل فى معظمها نتاجا للظروف والاوضاع الذاتية التى تعيشها تلك الاقاليم فحسب ، وانما تنبع ايضا من وضعية العالم الثالث كساحة للصراع الدولى الدائر بين القوى الكبرى داخل المنظومة الراسمالية .

أما فيما يتعلق بمستقبل الصراع فى ضوء المسارات المحتملة لتطور النظام الدولى ، فان معظم التحليلات المطروحة تنطلق بصفة أساسية من حقيقة وجود تراجع نسبى فى القوة الامريكية ، بما يؤكد استحالة دوام حالتى القطبية الاحادية الراهنة ، والتى تتمتع فيها الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى الوحيدة فى العالم . والواقع ، أن كافة المؤشرات الاحصائية لتوزيع موارد القوة ، لاسيما القوة الاقتصادية ، تدلل على تآكل قدرة الولايات المتحدة على الانفراد بالقيادة العالمية ، الا ان ذلك - برغم صحته - لا يترافق مع صعود قيادة بديلة ، اى دولة تسيطر على معظم الموارد العالمية للقوة ، وانما مع صعود هيكل قوة انتشاريا نسبيا[١٣] . وايا كان الوضع ، فان احتمالات تطور النظام الدولى تصب جميعها فى اتجاه نشوء نظام دولى متعدد الاقطاب ، الا ان الاشكالية المحورية القائمة فى هذا الشان تنصب فى تعيين درجات التعاون والصراع المميزة لهذا النمط المحتمل لتطور النظام الدولى ، اذ انه ليس هناك ما يساعد تماما على القطع بما اذا كانت القوى المتنافسة داخل المنظومة الراسمالية العالمية سوف تنجح فى احتواء تناقضاتها وخلافاتها (بما يؤدى الى نشوء نظام كتلى متوازن) ، ام انها سوف تعجز بلورة نظام ما لتقسيم العمل وتنظيم التعاون فيما بينها ، (بما يمكن ان يؤدى الى ظهور نظام كتلى تنافسى فوضوى) .

ومن ثم ، فان مستقبل ظاهرة الصراع الدولى ككل يبدو مرهونا باحتمالات التطور المذكورة فى النظام الدولى . ففى ظل النظام الكتلى المتوازن ، سوف ينقسم العالم الصناعى المتقدم الى كتل كبرى متنافسة ، ولكن متوازنة ، بما قد يفضى الى حالة من الاستقرار النسبى فى العلاقات بين هذه الكتل الدولية . وفى هذه الحالة ، فان نمط الصراع الدولى سوف يتحدد فى ضوء حركة التفاعل بين المراكز المتنافسة وعلاقاتها بدول الجنوب ، حيث انه كلما تعاظمت عوامل الوحدة والتجانس بين مراكز القوة المتنافسة للسيطرة على المنظومة الدولية ، كلما امكن السيطرة على المنافسات وتعاظمت مستويات

التجانس فيما بينها ، مع تنامى ميل قوى لفك الصلة مع دول الجنوب ، بينما يؤدى تفاقم التناقضات والمنافسات بين هذه المراكز الى ظهور ميل قوى للسيطرة المباشرة على الجنوب ، بما يعنى ان العالم الثالث ربما يمثل ساحة الصراع العسكرى والسياسى غير المباشر بين القوى الراسمالية الكبرى فى ظل سيادة علاقات التنافس بينهما . اما فى ظل نشوء كيان كتلى فوضوى بفعل اختلال العلاقات بين الكتل الدولية الكبرى او بسبب عجزها عن السيطرة على التناقضات فيما بين دول الجنوب واجزاء معينة من الشمال ، فان تناقضات المصالح وانفلات المشاعر القومية والعرقية والطائفية والدينية يمكن ان تؤدى الى تورط الكتل الدولية الكبرى فى التناقضات المذكورة بما يؤدى الى فوضى عارمة فى النظام الدولى وزيادة احتمالات توسيع الصراعات والحروب لتصبح مادية او عالمية[١٤] . ويعنى ذلك ، ان النمط العام للصراع الدولى سوف يختلف اختلافا جذريا ما بين المسارات المحتملة لتطور النظام الدولى ، والواضح فى جميع الحالات ان دول الجنوب سوف تتحمل العبء الاكبر للصراع ايا كانت انماطه واشكاله ، الا ان هذا العبء سوف يختلف حسب طبيعة العلاقات القائمة بين القوى الدولية الكبرى .

واخيرا ، فان المصدر الثالث للصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، يتمثل فى المصادر الايديولوجية ، حيث ادى انتهاء الاستقطاب الايديولوجى فيما بين الكتلتين الاشتراكية والراسمالية الى اعطاء درجة اكبر من البروز لمصادر اخرى للصراع الايديولوجى فى النظام الدولى ، وتتسم هذه الوضعية الصراعية الايديولوجية بالتعدد الواضح فى الانماط والمستويات . فمن ناحية ، تتسم بتعدد المستويات نظرا لانها تميز كافة المستويات الافقية والراسية داخل النظام الدولى ، اى فيما بين الشمال والجنوب فى مواجهة بعضهما البعض ، وفى داخل كل منهما على حدة . كما يتصف الصراع الايديولوجى من ناحية اخرى بتعدد الانماط نظرا لكونه ينطوى على قدر هائل من التنافس بين الايديولوجيات السياسية والدينية والاقتصادية .

ففى الوقت الراهن ، تشهد الايديولوجية الليبرالية الغربية ازمة هيكلية حادة على كافة المستويات . فقد ادى الانتصار النهائى الذى حققته الليبرالية فى صراعها الضارى ضد النموذج الاشتراكى الى جعل الليبرالية ايديولوجية عالمية لا تقتصر فقط على الغرب ، وانما اصبحت نموذجا انسانيا شاملا تشترك فيه البشرية جمعاء ، الامر الذى ادى الى احساس الغرب بفقدان الخصوصية الايديولوجية بعد ان اصبحت كافة شعوب العالم تشترك فى تبنى النموذج الليبرالى وصياغة افكاره ومشروعاته ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فان التاثير العاصف الذى احدثته الثورة الصناعية الثالثة فى توحيد منظومات القيم والافكار فى الغرب ادى الى نشوء تهديدات حقيقية لقدرة الليبرالية على تجديد ذاتها ولقدرتها على توليد المشروعات والافكار الكبرى ، وسادت بدلا من ذلك ايديولوجيات ناعمة تتلاشى فيها الحدود بين نظم الافكار والايديولوجيات السياسية ومشروعات الاحزاب المختلفة ، حيث اصبح الجميع يتبنون نفس القيم والمبادىء والافكار ، وبات جوهر الليبرالية وثقافتها وفلسفتها يتلاشى بعد ان تضاءلت الاختيارات المتنوعة والمتعددة[١٥] . وربما كان هذا الوضع يشير الى وصول الايديولوجية الليبرالية بدورها الى مرحلة الافلاس الشامل ، الامر الذى ادى بدوره الى ترعرع وتنامى الاتجاهات اليمينية المتطرفة داخل اوروبا الغربية ، لا سيما المانيا وفرنسا وايطاليا .

وفى نفس الوقت ، يمثل صعود ظاهرة الاسلام السياسى فى العديد من دول الشرق الاوسط مصدرا من مصادر الصراع الايديولوجى فى النظام الدولى فى احدى دلالاته ، ذلك ان جوهر هذه الظاهرة يرتكز على النظر الى الاسلام باعتباره منهجا بديلا فى الفكر والممارسة للمنهج الليبرالى الغربى . وبحكم هذه الصفة ، فان ظاهرة الاسلام السياسى تنطوى على رفض النموذج الحضارى الغربى ، وتدعو بدلا من ذلك الى اقامة المجتمع الاسلامى ، الا ان جماعات الاسلام السياسى تختلف فيما بينها اختلافا بينا فى وسائل تحقيق هذا الهدف . فالجماعات الاسلامية المعتدلة تدعو الى اقامة المجتمع الاسلامى من خلال التغيير التدريجى السلمى بدلا من الثورة الراديكالية باعتبار ذلك الطريق السليم لتقوية الاسلام فى مجتمعاته ، بينما تدعو الجماعات المتطرفة الى استخدام العنف والاطاحة بالانظمة السياسية الفاسدة وتطهير المجتمع الاسلامى من الذيول اليسارية والعلمانية وتخليص اراضى المسلمين من القوى الاجنبية . والواقع ، ان قطاعات بالغة الاهمية داخل المنظومة الراسمالية العالمية باتت تنظر الى ظاهرة الاسلام السياسى باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التهديد فى النظام الدولى ، واكدت على ذلك العديد من الكتابات المنشورة والتصريحات المعلنة ، ومن اهم تلك الكتابات كتاب (انتهزوا الفرصة) ، الذى الفه الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون ، والذى خصص فيه فصلا كاملا عن (العالم الاسلامى) ، ودعا فيه الى تحجيم من اسماهم بـ (الاصوليين) و (الرجعيين) من النظم الحاكمة فى العالم الاسلامى ، والاقتصار على التعاون مع النظم التقدمية الاسلامية الساعية الى الارتباط مع العالم المتحضر من الناحية السياسية والاقتصادية[١٦] .

وبصورة موازية ، تنامت ايضا الايديولوجيات الدينية الاخرى (المسيحية واليهودية) فى مختلف مجتمعاتها بدرجات متفاوتة[١٧] .كما تنامت ايضا الولاءات العرقية والروابط الاولية فى العديد من مجتمعات العالم الصناعى المتقدم بصورة غير مسبوقة خلال القرن العشرين . وقد برزت هذه الاشكالية بصفة اساسية فى القارة الاوربية ، لا سيما حول هوية اوروبا وموقعها الجغرافى ودورها التاريخى ، ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة فى[١٨] :

- التناقضات المذهبية بين الكاثوليك والارثوذكس والبروتستانت فى القارة الاوروبية ، وهى تناقضات غير منفصلة عن الكتل الاجتماعية والاقليات ، او غلبة الطابع العرقى التعددى على جغرافية اوروبا السياسية .
- التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة على تعدد الهويات القومية بين شعوب دول اوروبا الشرقية واوروبا الغربية ، اى التناقضات بين شرق القارة وغربها .
- التناقضات القومية والدينية فى داخل كل دولة اوروبية .

وهكذا ، فان انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الصراع الضارى بين الاشتراكية والليبرالية لم يؤد الى انتهاء ظاهرة الصراع الدولى كما ذهبت بعض الكتابات المبكرة ، وانما يعتبر الصراع ظاهرة قديمة قدم التاريخ الانسانى نفسه ، علاوة على ان تحولات النظام الدولى ذاتها تلعب دورا محوريا فى خلق اليات تفاعلية لتوليد مصادر متجددة للصراع فيما بين الدول ، بحيث ترتبط هذه المصادر المتجددة ارتباطا وثيقا مع مضمون التحولات الحادثة فى النظام الدولى وقائمة الاهتمامات البارزة فيه وتوزيعات القوة بين وحداته .

ثانيا : مضمون الصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة :

من البديهى القول ان مضمون الصراع الدولى فى مرحلة تاريخية ما يتحدد حسب طبيعة المصادر الفعلية أو المحتملة المولدة لهذا الصراع وطبيعة المشكلات القائمة على مائدة البحث والكامنة فى نسيج العلاقات الدولية فى نفس المرحلة . ومن ثم ، فان مضمون الصراع يعتبر من حيث الجوهر بمثابة نوع من الاستجابة مع المصادر المدركة للصراع . وفى المرحلة الراهنة ، يكاد يكون مضمون الصراع الدولى محصورا فى ثلاثة أشكال رئيسية يمثل كل منها نوعا من التجاوب مع مصدر محدد من مصادر الصراع . فالشكل الاول للصراع يتمثل فى استمرار معدلات التسلح ، فيما يمثل تجاوبا مع التوترات النظامية القائمة ، بينما يتمحور الشكل الثانى فى تزايد النزعات الحمائية والكتل التجارية كنوع من التجاوب مع المصادر الاقتصادية للصراع الدولى . واخيرا ، يتحدد الشكل الثالث للصراع الدولى فى العمل على فرض الهيمنة على العالم الثالث من جانب القوى الكبرى فى المنظومة الراسمالية العالمية ، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية .

وتنبع الدوافع الكامنة وراء استمرار معدلات التسلح العالية كشكل رئيسى من اشكال الصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة من ان القوة المسلحة كانت ومازالت بمثابة القبضة التى تعبر عن قوة الدولة فى تفاعلاتها مع العالم الخارجى ، وخلاصة عناصر قوتها بابعادها الشاملة والمتعددة ، كما تعتبر اداة الدولة فى الصدام العضوى مع الدول الاخرى لتحقيق اهدافها السياسية . ولذلك مازالت معظم الدول فى النظام الدولى تسعى الى زيادة قدراتها الدفاعية وحماية مصالحها القومية لتصبح دولا ذات نفوذ وتأثير من خلال زيادة القدرات والامكانات العسكرية والنووية . وعلى الرغم من انتهاء الاستقطاب الايديولوجى فى العلاقات الدولية وانهيار نظام القطبية الثنائية ، فان القوى الكبرى داخل المنظومة الراسمالية العالمية تعمل فى الوقت الحالى على البحث عن عقائد استخدام جديدة لما تمتلكه من اسلحة ومعدات بما يتفق مع المتغيرات الدولية ، وبما يساعد تلك الدول فى تعزيز مكانتها ودورها فى النظام الدولى .

ويبدو التوصيف السابق واضحا بصفة خاصة فى حالة التسلح النووى ، حيث اصبحت الولايات المتحدة تنظر الى القوة النووية باعتبارها اداة هامة لتصحيح التفاوت الذى تشعر به بين قدراتها العسكرية الهائلة وامكاناتها الاقتصادية المتدهورة نسبيا .. وفى ظل هذا الوضع ، بادرت القوى الدولية الاخرى المالكة للسلاح النووى الى ربط مصير قدراتها النووية بمدى امكانية الاتفاق على اسس مشتركة ومتبادلة لتحقيق المزيد من نزع السلاح والقضاء على مصادر عدم الاستقرار النووى ، فى المجتمع الدولى ، وينطوى ذلك ضمينا على امتناع تلك القوى عن التخلى عن قدراتها النووية طالما تحرص الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقدراتها النووية الهائلة[١٩] .

والواقع ان الوثائق الرسمية الامريكية القليلة الصادرة فى هذا الشان تؤكد على ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بقدر كبير من القوة التقليدية والنووية ، بما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها الريادية فى النظام الدولى وردع جميع الخصوم المحتملين حول العالم ، بما فى ذلك المنافسون الاقتصاديون داخل المنظومة الراسمالية العالمية مثل المانيا واليابان . وعلى الرغم من ان المصادر الرسمية وغير الرسمية فى الولايات المتحدة تؤكد على ضرورة تحقيق المزيد من الخفض فى الترسانة والنووية الامريكية وتغيير خطة الاهداف التى سوف توجه اليها الاسلحة النووية ، الا ان هناك حرصا امريكيا واضحا على ابقاء القوة النووية عند مستوى لا يقل عن خمسة الاف رأس نووى . ويؤكد ذلك على ان التفوق العسكرى الامريكى بصفة عامة ، والنووى بصفة خاصة ، بات يستحوذ على اهمية متزايدة فى الساسية الخارجية الامريكية بوصفها اداة فاعلة من ادوات تنفيذ هذه السياسية ، لا سيما فى ظل التدهور الشديد فى القدرة التنافسية للاقتصاد الامريكى ، حيث تسعى الولايات المتحدة الى الافادة من المزايا النسبية التى تتمتع بها فى المجال العسكرى من خلال تحويلها الى مزايا سياسية واقتصادية . ويتخذ هذا المسعى شكلا تطبيقيا يقوم على توظيف القوة النووية الامريكية فى دعم مكانة الولايات المتحدة كدولة قائدة فى الشئون العالمية ، علاوة على ردع اية اعمال عدائية من جانب الخصوم المحتملين سواء فى العالم الثالث او فى رابطة الكومنولث او داخل المنظومة الراسمالية ذاتها ، اى ان الاستخدامات الرئيسية للقوة النووية فى الاتساتيجية الامريكية تتمحور اساسا حول وظيفتى الردع والمكانة . وفى نفس الوقت ، ترى الولايات المتحدة ان التهديدات المذكورة لا تحتاج الى استراتيجيات الردع التى سادت ابان الحرب الباردة ، وانما تحتاج فقط الى مستويات منخفضة من الردع فى اطار ما يطلق عليه (استراتيجية الردع الادنى) ، والتى تنطوى على اجراء خفض كبير فى الترسانة النووية الامريكية ، مع الابقاء على عناصر الردع النووى وادواته فى حدودهما الدنيا .

وفى ظل هذا الوضع ، بادرت القوى النووية الاخرى فى العالم إلى ربط سياساتها النووية بالموقف الأمريكى ، لاسيما روسيا والصين ، واللتان اكدتا على ضرورة إرتكاز جهود نزع السلاح النووى على اسس متبادلة ، مع ضرورة أن تنطلق هذه العملية فى إطار مجهود جماعى شامل لتدمير الأسلحة النووية ، بل أن فرنسا وبريطانيا ذاتهما إشتركتا فى هذا الموقف ايضا ، حيث اكدتا على إستعدادهما الدائم للمشاركة فى جهود نزع السلاح ، إلا انهما تطالبان بالمساواة التامة بين جميع القوى النووية فى العالم ، وترفضان بالتالى التخلى عن قوتهما النووية طالما ظلت الولايات المتحدة ودول الكومنولث والصين تمتلك ترسانات نووية أكبر حجما واكثر تقدما .

ومن ناحية أخرى ، يمتد الحفاظ على مستويات التسلح العالية ايضا إلى القوة التقليدية ، حيث يعبر المسئولون الأمريكيون عن إعتقادهم أن القوة التقليدية تستطيع دعم الاستقرار السياسى فى النظام الدولى وإقامة العلاقات الدولية مع معظم دول العالم والاسهام فى إستراتيجية مكافحة الفوضى والشغب وردع العدوان والقتال الفعلى فى حالة فشل الردع . وقد تدعمت هذه الاتجاهات بقوة عقب حرب الخليج الثانية ، والتى اكدت أن القوة التقليدية يمكنها التعامل بصورة حاسمة مع طائفة واسعة من الأزمات الدولية وتحديد الناتج النهائى لها . ومن ثم ، يجرى العمل فى الولايات المتحدة على إقامة بناء جديد للقوة التقليدية يجمع بين المهارات المتعددة والقدرة على الانتشار السريع فى مناطق الأزمات والقدرة على الحسم[٢٠] . وفى إتجاه مواز ، تعمل دول أوربا الغربية على تعزيز اوضاعها الدفاعية فى عالم ما بعد الحرب الباردة من خلال القوة التقليدية ، مع تغيير مهام وطبيعة حلف شمال الأطلنطى . فعلى الرغم من أن دول غرب اوربا إستبعدت فى إستراتيجيتها الجديدة ما يسمى بـ « التهديد التقليدى لحلف وارسو » الا انها حرصت فى نفس الوقت على تاكيد الدور الرادع للقوة التقليدية والنووية كضمان للحفاظ على الأمن فى اوربا والتاكيد على الصفة الدفاعية للحلف[٢١] . وفى نفس الوقت ، مازالت الكثير من دول العالم الثالث تحتفظ بترسانات عسكرية ضخمة لمجابهة التهديدات العديدة الماثلة أمامها .

وتتمثل الصورة الرئيسية الثانية للصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة فى تنامى النزعات الحمائية والكتل التجارية . فقد تمخضت المصادر الاقتصادية للصراع الدولى عن حالة من الفوضى فى النظام الاقتصادى العالمى ، الأمر الذى ترك آثاره بالدرجة الأولى على حقل التجارة الدولية ، لاسيما فيما يتعلق بدعم النزعة المتزايدة نحو الحمائية والتجارة المقيدة ودعم التوجه نحو تفضيل الادارة الثنائية والكتلية على نظام التجارة المفتوحة فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، وذلك بهدف إحتواء منافسة السلع المستوردة الرفيعة والمحافظة على الطاقات الانتاجية ومعدل التشغيل فى الفروع المحلية المنافسة . وتنطوى النزعة الحمائية على إستخدام « سلة » من الأدوات الحمائية غير التعريفية ابرزها القيود الكمية والاعانات والمنح المقدمة للصناعات المحلية خاصة التى تحل محل الواردات ، علاوة على التدخلات الادارية المتنوعة . وتعتبر اكثر الدول الغربية لجوءا إلى الحواجز غير التعريفية هى الدول الاكثر تقدما ، لاسيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وكندا ، وتمتد الاجراءات الحمائية الى النطاقات الرئيسية للنشاط الاقتصادى مثل السلع الأولية والسلع المصنعة والخدمات والتدفقات التكنولوجية . وتدلل إتجاهات التطور طويلة الأمد لهذه الظاهرة على أن الحواجز غير الجمركية لن تخف مع الوقت نظرا لنشوء « جماعات مصالح » يرتبط تصورها لمنافعها بالدفاع عن الحماية ، سواء فى أوساط أصحاب العمل أو اوساط العمال انفسهم ، بالاضافة إلى قيام البيروقراطية بدور هام متزايد فى هذا الشأن[٢٢] .

وفى نفس هذا السياق ، برزت ظاهرة التكتل الاقتصادى والتجارى بإعتبارها أهم الاجراءات الحمائية المستخدمة فى الصراع الاقتصادى بين القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية . فقد إتسمت الفترة منذ منتصف الثمانينات بالتعاقب السريع للتحركات الرامية إلى توسيع الكتل التجارية القائمة أو تعميقها أو إنشاء كتل جديدة ، حيث بدأت دول الجماعة الأوروبية تحركا مكثفا لتطبيق توصيات الكتاب الأبيض لعام ١٩٨٥ والقانون الأوربى الموحد لعام ١٩٨٧ بشأن مشروع أوربا ١٩٩٢ ، كما أعلنت الولايات المتحدة وكندا عن إنشاء منطقة للتجارة الحرة فى يناير ١٩٨٨ ، ثم لحقت بهما المكسيك عام ١٩٩١ ، وأصبحت المفاوضات تدور بين الدول الثلاث للانتهاء من تكوين منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، بل وبدأت المفاوضات الأولى لتكوين كتلة تجارية فى نصف الكرة الغربى ، كما أعلنت عدة مبادرات لتكوين كتل تجارية أو تجمعات إقتصادية فى آسيا . وبناء عى ما سبق ، تتمثل أهم الكتل التجارية القائمة فيما يلى[٢٣] :-

- الجماعة الأوروبية ، حيث يسعى مشروع أوربا ١٩٩٢ إلى توفير الحماية للاقتصادات الأوربية لزيادة قدرتها على المنافسة مع اليابان والولايات المتحدة والدول الصناعية الجديدة فى مجال التجارة الدولية ، لاسيما فى الفروع الأكثر ديناميكية وتوسعا مثل صناعة المعلومات والاليكترونيات الدقيقة . ومن ثم ، يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الحماية المطلوبة عن طريق مجموعة من الوسائل الاقتصادية والوسائل الادارية ذات الطبيعة الحمائية . وتشتمل الوسائل الاقتصادية على حرية رأس المال والعمل وتناسق السياسات الاقتصادية الكلية . أما الوسائل الادارية ذات الطبيعة الحمائية ، فهى تشتمل على التعريفة الجمركية الموحدة وتوحيد المواصفات الفنية والعوائق الفنية والادارية الأخرى .
- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، فقد كان الهدف الرئيسى للولايات المتحدة من إنشاء منطقة التجارة الحرة مع كندا فى أوائل الثمانينات يتمثل فى محاولة الضغط على الشركاء التجاريين الأساسيين لها (الجماعة الأوربية ، اليابان) عن طريق إظهار أن لدى الولايات المتحدة بدائل أخرى للتوسع التجارى ، بالاضافة إلى محاولة التغلب على نظام الدعم الحكومى الكندى للمنتجات الصناعية والحصول على حقوق المواطنة والتدفق الحر لاستثماراتها فى كندا . أما كندا ، فقد سعت من خلال هذا التكتل إلى التغلب على النزعة الحمائية المتصاعدة داخل الولايات المتحدة ، والتى تفرض قيودا على صادراتها الصناعية الى الجانب الأمريكى . وقد وقع الجانبان على إتفاقية التجارة الحرة فى يناير ١٩٨٨ ، الأمر الذى شجع الولايات المتحدة على الدعوة بعد ذلك إلى إقامة منطقة تجارة حرة فى نصف الكرة الغربى بأسره . وتمثلت الخطوة الأولى فى هذا الصدد فى عقد إتفاقية مماثلة للتجارة الحرة مع المكسيك بحيث تكون المكسيك جسرا للتبادل التجارى بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . إلا أن جهود إنشاء هذا التكتل مازالت تواجه صعابا شاقة مبعثها الاختلاف الشديد فى أهداف مختلف الأطراف .
- مشروعات التكتل التجارى فى آسيا وغرب الباسيفيكى ، وإنطلقت أساسا من الرغبة فى مواجهة الموجة العاصفة من إجراءات الحماية المباشرة وغير المباشرة التى أصبح حقل التجارة الدولية يحفل بها . وهناك فى الواقع ثلاثة محاور للتكتل التجارى فى تلك المناطق هى رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم (الآسيان) ، جماعة التعاون الاقتصادى لآسيا الباسيفيكية المعروفة بإسم (الابيك) ، رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمى المعروفة باسم (سارك) . وعلى وجه العموم ، مازالت أفكار التكتل التجارى والاقتصادى فى آسيا مجرد مبادرات دبلوماسية فى معظمها لم تترجم إلى مشروعات محددة .

وهكذا ، فإن الصراع الاقتصادى أصبح يمثل الملمح الاكثر بروزا فى ظاهرة الصراع الدولى فى الوقت الراهن ، حيث ادت الأشكال المتباينة من الاجراءات الحمائية المباشرة وغير المباشرة التى تتسم بها حركة التجارة الدولية إلى إشاعة الاضطراب فى نظام التجارة الدولية متعدد الأطراف المعمول به ، الأمر الذى يترك إنعكاساته على كافة دول العالم ، وأيضا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية فى العلاقات الدولية .

وبالاضافة إلى الشكلين السابقين ، فإن محاولات الهيمنة على العالم النامى تمثل الشكل الثالث للصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، بل إن الهيمنة على العالم النامى باتت تستقطب حيزا رئيسيا من السلوك السياسى لدول المنظومة الرأسمالية العالمية ، لاسيما الولايات المتحدة ، حيث يعتبر ذلك مطلبا حيويا لانتزاع اكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الضبط والتحكم فى عجلة التطور الدولى بما لا يهدد مصالحها فى الأفق المنظور ، إلا أن هذا الهدف يختلف إختلافا بينا حسب مستويات التطور الاقتصادى لدى كل دولة من دول العالم الثالث وطبيعة تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والغرب الراسمالى عموما .

ففى الوقت الراهن ، تتباين دول العالم الثالث فيما بينها فى كافة مجالات التطور الاقتصادى والسياسى والتكنولوجى والاجتماعى ، والمتوقع فى ظل التحولات العالمية الراهنة أن تتعقد علاقات دول الشمال بالدول النامية على إختلاف شرائحها . ففى الوقت الذى تسود فيه علاقات الاعتماد ، وربما الاعتماد المتبادل مع الشرائح العليا من الدول النامية ، فإن علاقاتها مع الدول الراديكالية منخفضة الدخل سوف تكون علاقات تبعية وتدخل وسيطرة إستعمارية[٢٤] . والحقيقة ، أن دول المنظومة الرأسمالية العالمية

كانت قد احكمت منذ فترة ليست بالقصيرة سيطرتها الاقتصادية والنقدية والتجارية على دول العالم الثالث ، وإستنزافها فى إطار التكوين الراسمالى العالمى كامتداد لنفس الاوضاع الاستعمارية التى كانت سائدة خلال لفترات ما قبل موجة التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، إلا ان جهود الهيمنة التى تبذلها القوى الراسمالية الكبرى ترمى إلى القضاء على إحتمالات تهديد الاستقرار الاقليمى والعالمى ، التى يمكن ان تتفاقم بفعل إستمرار إحتفاظ الكثير من دول العالم الثالث بقوات عسكرية ضخمة ، لاسيما فى الاقاليم المليئة بالصراعات والتوترات . وتنصب الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه فى مجالين رئيسيين ، اولهما إقامة ابنية عسكرية تقليدية قادرة على مجابهة التهديدات التى يحتمل أن تنشأ فى العالم الثالث ، وثانيهما فرض نظم صارمة للرقابة على التسلح والحد منه فى أقاليم العالم الثالث المختلفة ، لاسيما بالنسبة للدول الراديكالية التى تتسم تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والقوى الغربية بغلبة الطابع الصراعى ، بما لايؤدى إلى الحد من إستمرار تدفق الاسلحة والمعدات اليها فحسب ، ولكن ايضا لتقليص القدرات التسليحية الموجودة لدى تلك الدول .

وتستهدف جهود الحد من التسلح التى تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة ضد العالم الثالث عموما ، ضمان تمرير اعمال إعادة ترتيب الاوضاع الاقليمية فى العالم الثالث والحيلولة دون إقدام الأطراف المتنازعة على اللجوء الى تسوية منازعاتها بالقوة العسكرية ومنعها من العمل على تحقيق طموحاتها الاقليمية من خلال القوة . وتلعب الولايات المتحدة دورا قياديا فى توجيه هذه الجهود ، حيث ترتكز هذه الجهود على ما يسميه البعض بـ (مذهب الكلاوزفيتزية الجديدة) الذى يسعى الى توظيف أعمال الحد من التسلح بإعتبارها شكلا من أشكال السلوك السياسى الرامى الى تقليص القدرات التسليحية للخصوم الفعليين أو المحتملين ، دون أن يترتب على ذلك التأثير سلبا على قدرة الولايات المتحدة على مواصلة التنافس العسكرى بفاعلية(٣٥) . وفى مراحل الاعداد والتخطيط ، وجدت الادارة الأمريكية أن هناك عددا من المتغيرات المتفاعلة القائمة فى الفترة الراهنة التى يمكن أن تحقق قدرا من النجاح لاعمال الحد من التسلح فى العالم الثالث بصفة عامة . فعلى جانب العرض ، حاولت الجهود الأمريكية للحد من التسلح الافادة من مستويات التعاون غير المسبوقة بين الدول الصناعية المتقدمة فى مواجهة الغزو العراقى للكويت بما يفيد فى تقليل الضغوط التنافسية فيما بينها على بيع السلاح إلى العالم الثالث ، لاسيما وأن ذلك الغزو شكل بحد ذاته حالة نموذجية لاظهار نتائج إستمرار سباقات التسلح فى العالم الثالث . ومن ناحية ثانية ، حاولت الادارة الأمريكية الافادة من الأدوار الجديدة للامم المتحدة كأداة لحل المنازعات وقيادة الجهود الدولية فى مجال الحد من التسلح على المستوى العالمى . وفى نفس الوقت ، نشطت السياسة الامريكية فى بناء إجماع قوى بين الدول المصدرة للسلاح بقصد الالتزام بأنظمة الحد من التسلح . وفى نفس هذا الاطار ، وجدت الولايات المتحدة أن هناك بعض المتغيرات القائمة على جانب الطلب التى يمكن أن تساعد دول العالم الثالث ذاتها على التجاوب مع برامج الحد من التسلح ، اولها أن المشتريات التسليحية أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على الميزانيات الدفاعية لجميع الدول ، وثانيهما أن سباق التسلح فى العالم الثالث قد ادى إلى زيادة معدلات الانكشاف الأمنى فيما بينها ، بدلا من أن يحقق لها قدرا اكبر من الأمن(٣٦) .

وعلى هذا الأساس ، فإن السلوك الأمريكى للحد من التسلح فى العالم الثالث إرتكز عند التطبيق على عدة إجراءات متداخلة . أولها فرض القيود والشروط الصارمة على مبيعاتها من الأسلحة والمعدات ، بحيث لم تعد هذه المبيعات متاحة فى السوق الأمريكية مثلما كان الوضع فيما مضى ، وثانيها ممارسة الضغوط على الدول الحليفة والصديقة لمنع وصول الأسلحة والمعدات إلى الكثير من دول العالم الثالث ، وأيضا لمنع تلك الدول من الحصول على القدرة اللازمة لتطوير البدائل العسكرية الوطنية ، وثالثها العمل على خنق الصناعات العسكرية فى دول العالم الثالث بهدف منعها من تمكين تلك الدول من إحلال المنتجات الوطنية العسكرية محل الواردات التسليحية من الخارج ومنعها ايضا من الدخول الى ساحة التنافس فى مجالات البحث والتطوير والانتاج الكمى للتكنولوجيا العسكرية الاكثر تقدما ، ورابعها محاولة الحد من نشاط أسواق السلاح السوداء والرمادية فى الولايات المتحدة وأوربا للحد من دورها فى عمليات تدفق السلاح من الشمال إلى الجنوب(٣٧) . وبالاضافة إلى ماسبق ، لايستبعد إقدام الولايات المتحدة ودول المنظومة الراسمالية على الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية حال تنامى القدرات التسليحية لدولة ما فى العالم الثالث ، بما يهدد مصالحها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ثالثا : آليات الصراع فى المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولى

المقصود بآليات الصراع الدولى هنا هو عملية ماسسة الصراع الدولى وإدارته وإتخاذ القرارات الكبرى فيها . وتنبع اهمية هذا الجانب من حقيقة أن وحدات النظام الدولى كانت تسعى دائما إلى إدارة تفاعلاتها الصراعية عبر ترتيبات مؤسسية ، تنعكس داخلها مصالح الدول الاعضاء وأهدافها وسبل الدفاع عنها والحفاظ عليها . وفى ظروف الحرب الباردة ، مثلت الاحلاف العسكرية التعبير المؤسسى الرئيسى لظاهرة الصراع الدولى ، كما مثلت الاداة الرئيسية فى إدارة الصراع وحفظ التوازن والردع . ويعنى ذلك أن النمط العام للصراع الدولى خلال كل مرحلة تاريخية يفرز البنى المؤسسية اللازمة لادارته ، إلا أن تحديد وتعيين آليات الصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة تنطوى على درجة عالية من التعقيد بفعل حالة السيولة الشديدة لظاهرة الصراع خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى والتى تتسم بتعدد الانماط والمستويات كما أشرنا سابقا . وقد ادت هذه الخاصية إلى تداخل العلاقات الصراعية والتعاونية فيما بين الدول ، حيث أن الدول المتحالفة معا فى مواجهة الصراع ما إنما تنخرط بدورها فى صراعات مختلفة بين بعضها البعض حول قضايا أخرى .

ومع ذلك ، فإن آليات الصراع الدولى ومؤسساته تبدو كما لو كانت قد شكلت فى الوقت الراهن بحيث تختص كل آلية منها لمواجهة مصدر محدد من مصادر الصراع . ففى ظل التنامى الملحوظ فى المصادر الاقتصادية للصراع وإزدياد الوزن النسبى لها فى تسيير حركة مجمل التفاعلات الدولية ، فإن المؤسسات الاقتصادية العالمية اصبحت الساحة الاكثر إتساعا للصراع الدولى أو التعبير المؤسسى الرئيسى لدى التكتلات المتنافسة لادارة تفاعلاتها الصراعية مع بعضها البعض .

ويبدو ذلك واضحا فى كافة المنظمات العالمية التى تشهد تنافسا ضاريا حول المصالح الاقتصادية فيما بين الدول الاعضاء ، الا انه

يعتبر اكثر وضوحا فى حالة التكتلات التجارية التى انشئت فى اطار تنامى النزعات الحمائية لدى مجموعة معينة من الدول ضد العالم الخارجى . فالجماعة الاوربية تمثل اضخم نظام حمائى فى حركة التطور الاقتصادى العالمى سواء بفعل ما ترتكز عليه من فرض لانظمة الحصص العديدة او بفعل مما تسعى اليه من زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الاوربية ومعالجة التخلف النسبى للدول الاوربية فى مجال انشطة الابتكار التكنولوجى والارتفاع النسبى فى تكلفة الانتاج الاوربى بفعل تفتت الاقتصادات الاوربية واستمرار الحواجز على التدفق الحر للسلع والخدمات والعمال ورؤوس الاموال دول القارة الاوربية . كذلك فان الدعوة الامريكية المطروحة حاليا لاقامة منطقة تجارة حرة فى نصف الكرة الغربى تنطوى على محاولة ضمنية للضغط على الشركاء التجاريين الكبار للولايات المتحدة فى اوربا واليابان للقبول بمقترحاتها فى مجال تحرير تجارة الزراعة والخدمات ، اى ان هذه الدعوة تسعى الى تعزيز المركز التنافسى الامريكى فى الحرب الاقتصادية الباردة الدائرة حاليا فيما بين الكتل التجارية الكبرى داخل المنظومة الراسمالية العالمية . وفى نفس هذا السياق ، تنطلق مشروعات التكتل التجارى فى اسيا وغرب الباسيفيكى من الرغبة فى مواجهة الموجة العاصفة من اجراءات الحماية المباشرة وغير المباشرة التى اصبح صقل التجارة الدولية يحفل بها .

وبناء على ما سبق ، فان الكتل الاقتصادية والتجارية اصبحت بمثابة الاداة الرئيسية لادارة الصراع الاقتصادى العالمى ، بحيث لم تعد هذه الكتل مجرد ظاهرة مميزة فى ميدان العلاقات الدولية ، وانما اصبحت تشكل صميم ومحور العلاقات فى عالم ما بعد الحرب الباردة . وتتأسس هذه الكتل على ارضية صلبة من التلاقى والاتفاق فى المصالح الاقتصادية والتجارية بين الدول الاعضاء ، بينما تتحرك انطلاقا من نزعة تمييزية وحمائية ضد جميع دول العالم غير الاعضاء فى نفس التكتل .

ومن ناحية اخرى ، فان الامم المتحدة ـ وبصفة خاصة مجلس الامن ـ اصبحت ايضا واحدة من الآليات الهامة فى ادارة الصراع الدولى من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية فى المجلس ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، وذلك بدلا من كونها اداة لحل الصراعات والنزاعات بين الدول . وقد بدا ذلك واضحا فى الدور الذى لعبه مجلس الامن فى اضفاء الشرعية الدولية على مواقف القوى الكبرى فى المنازعات التى شهدتها الساحة الدولية فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، لاسيما ازمة الخليج والازمة الليبية ـ الغربية ، والتى كان مجلس الامن فيها مجرد اداة لتنفيذ السياسات التى تتبناها الولايات المتحدة والقوى الغربية واعطائها وضعا قانونيا . كما اتضح ذلك ايضا فى قمة مجلس الامن التى عقدت فى ٣١ يناير ١٩٩٢ ، والتى طرحت فيها الولايات المتحدة رؤية كاملة لتطوير المنظمة الدولية والحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل ، لا سيما ضد الدول التى يجرى تصنيفها باعتبارها عنصر مزعزعا للاستقرار فى اقاليم العالم الثالث .

وواقع الامر ، ان هذا التطور يمثل نتاجا منطقيا للتحولات الهيكلية الحادثة فى النظام الدولى ، والتى تركت قطبا واحدا يتبوأ موقع القيادة العالمية هو المنظومة الراسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذى ادى الى نشوء ما يصفه البعض بـ (علاقة التسخير) فى تعامل هذه الاخيرة مع المنظمة الدولية ، وعبرت هذه العلاقة عن ذاتها فى صورة هيمنة تلك القوى على مفاتيح عمل المنظمة بصفة عامة ومجلس الامن بصفة خاصة ، لا سيما فيما يتعلق بحفظ الامن والسلم الدوليين ، حيث اصبح مجلس الامن اداة رئيسية لتحقيق سياستها وتوطيد هيمنتها عبر ادوات وآليات عمل تلك المؤسسة . وقد اتخذ هذا المسعى عدة اشكال تطبيقية على ارض الواقع تمثلت فى استغلال المنظمة الدولية فى اضفاء المشروعية على تصرفاتها غير المشروعة ، وتجنب النقد المباشر لسياساتها بالاستتار خلف غطاء قرارات ودعم حلفائها الغربيين ، وضبط ايقاع النظام الدولى مما يحقق مصالحها واهدافها عبر آليات المنظمة وادواتها بما يقلل من تكلفة تلك التصرفات ماديا وادبيا[٢٨] .

واخيرا ، فان الاحلاف العسكرية مازالت ايضا اداة هامة من ادوات الصراع الدولى . فعلى الرغم من انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الاستقطاب الايديولوجى فى العلاقات الدولية وحل حلف وارسو ، الا ان ثمة اصرارا واضحا لدى دول غرب اوربا والولايات المتحدة على الابقاء على حلف شمال الاطلنطى ، مع الحرص على ضمان استمرارية علاقات التعاون بين الاجهزة العسكرية والامنية لدول المجموعة الاوربية وحلف شمال الاطلنطى من خلال منظور تكميلى يرمى الى النهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق امكاناتها لتتفق مع متطلبات النظام الدولى الجديد والمتغيرات الناتجة عن تفكك حلف وارسو والتغير السياسى فى شرق اوربا بصفة عامة . ومازالت هناك اختلافات عميقة بين دول الحلف حول صيغة التعاون المناسبة وتطبيقاتها ، الا ان هذا الوضع يؤكد إجمالا على حرص الدول الاعضاء على استمرارية حلف الاطلنطى . والحقيقة ان هذا المسار يتفق تماما مع مقولات بعض ادبيات العلاقات الدولية وتحليلاتها لظاهرة الاحلاف العسكرية منذ فترة احتدام الحرب الباردة ، حيث تذهب الى ان الاحلاف العسكرية كانت تمثل فى جوهرها الادارة العسكرية لايديولوجية المعسكرين الاشتراكين والليبرالى ، الا ان انتهاء مفعول الايديولوجية فى العلاقات الدولية لا يعنى بالضرورة انعدام الاحلاف كلية ، وانما سوف تستمر كأداة لحماية كيانات الدول المتكتلة فى كتل اقليمية او غير اقليمية مشتركة فى المصالح والاهداف الاستراتيجية[٢٩] . ويتجه حلف شمال الاطلنطى بالدرجة الاولى نحو مجابهة التهديدات الكامنة النابعة من دول الكومنولث وشرق اوربا والعالم الثالث ، الا أنه لا توجد ادنى نية على ما يبدو لتوظيفه فى معالجة تناقضات المصالح القائمة بين دول المنظومة الراسمالية ذاتها .

وهكذا ، يمكن القول فى ختام هذه الدراسة ان ظاهرة الصراع الدولى كانت من اكثر الظواهر التى تأثرت بالتحولات الحادثة فى هيكلية المنظومة الدولية . وعلى الرغم من ان كافة الاحتمالات مازالت مطروحة امام تطور ظاهرة الصراع الدولى ، الا ان الثابت حتى الان ان العالم الثالث سوف يكون الخاسر الاكبر فى ظل هذا الوضع على اعتبار ان التطورات المذكورة تصب اساسا فى اتجاه المزيد من تهميش العالم الثالث ، علاوة على ان العالم الثالث سوف يكون موضوعا رئيسيا للصراع بين القوى الدولية الكبرى فى عالم ما بعد الحرب الباردة .

والجانب الاكثر خطورة ان هذه التحولات قد قلصت كثيرا من امكانات المناورة والتحرك المتاحة امام دول العالم الثالث فى ظل نظام القطبية الاحادية الراهن ، بما يتيح فرصا افضل لاقطاب المنظومة الراسمالية العالمية لادارة تفاعلاتها مع العالم الثالث بما يحقق لها مصالحها ويضمن لها السيطرة عليه باقل قدر من التكاليف والاعباء .

(1) Lawrence Freedman, «Order and Disorder in The New World», **Foreign Affairs**, Volume 71, No.1, 1992, P.20
(2) Joseph Nye, «What New World Order?» **Foreign Affairs**, Volume 71, No. 2, 1992, P.
(٣) د. احمد يوسف احمد ، د. محمد زبارة ، **مقدمة في العلاقة الدولية** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٥) ، ص ص ١٤٧ - ١٥١
(٤) د. عبد المنعم سعيد ، « العلاقات السوفيتية - الامريكية وقضية الحد من التسلح » ، **السياسة الدولية** ، العدد ٨٣ يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٤٠
(٥) د. محمد السيد سعيد ، « المتغيرات السياسية الدولية واثرها على الوطن العربي » ، في د. صفي الدين ابو العز (اشراف) ، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ، ص ٥٨
(٦) نيكيتين ، **اسس الاقتصاد السياسي** (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) ، ص ص ١٥٦ - ١٧٠
(٧) د. عبد الخالق عبد الله ، **العالم المعاصر والصراعات الدولية** (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٣٣ ، يناير ١٩٨٩) ، ص ١٣٥
(٨) د. محمد السيد سعيد ، **مصدر سابق** ، ص ٥٨
(9) Geoffrey Kemp, «Regional Security, Arms Control, and The End of The Cold War», **Washington quarterly,** Autumn 1990, P. 36
(10) Carl Vuono, «Desert Storm and The Future of Conventional Forces», **Foreign Affairs,** Spring 1991, P.P. 52-55
(11) Eloit Cohen, «After The Battle», **New Republic, April 1,1991, P.P. 19-26**
كذلك انظر عرضا وافيا لمختلف الاشكال المحتملة الصراع في العالم الثالث في :
Don Snider and Gregory Grant, «The Future of Conventional Warfare and U.S. Military Strategy», **The washington quarterly,** Winter 1992, P.P. 203-228
(12) Yezid Sayigh, Confronting The 1990's: Security in The Developing Countries, **Adelphi Papers, No. 251, 1990, PP 31-35**

(١٣) د. محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص . ٥٧
(١٤) د. محمد السيد سعيد ، « صور الامن القومي العربي في بيئة دولية عاصفة » ، ورقة غير منشورة مقدمة الى ندوة نحو تاسيس نظام عربي جديد ، منتدى الفكر العربي ، تونس ، ١٨ - ٢٤ ابريل ١٩٩٢ .
(١٥) نبيل عبد الفتاح ، « تعقيب على موضوع انهيار الاتحاد السوفيتي » ، ورقة غير منشورة الى ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتاثيراته على الوطن العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٢ - ٢٣ فبراير ١٩٩٢
(١٦) ريتشارد نيكسون ، **الفرصة السانحة** ، ترجمة احمد صدقي مراد (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٢) ، ص ص ١٣٥ - ١٦٢
(١٧) انظر في ذلك مثلا : محمد السماك ، **الاصولية الانجلية والصهيونية المسيحية والموقف الامريكي** (مالطة : مركز دراسات العالم الاسلامي ، ١٩٩١) .
(١٨) وليد نويهض ، « من الحرب الباردة الى السلام البارد » ، **مستقبل العالم الاسلامي** ، العدد ٣ ، صيف ١٩٩١ ، ص . ٥٢
(١٩) اعتمدنا بصفة اساسية في هذا الجزء على : احمد ابراهيم محمود ، « مستقبل القوة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة » **الاهرام** ، ٢٠/٣/١٩٩٢

(20)Carl Vuono, **op-Cit, PP. 55-56**
(٢١) صفاء موسى ، « الاطار الامني الاوربي الجديد » ، **السياسة الدولية** ، العدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٨ . وكذلك :
Hans Binnendijk, «The Emerging European Security Order», **The Washington quarterly,** Autumn 1991, PP 67-81

(٢٢) د. محمد عبد الشفيع عيسى ، « الحمائية التجارية للراسمالية واثرها على العالم الثالث ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، العدد ٣٨ ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٧
(٢٣) د. محمد السيد سعيد ، « الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي » ، في د. صفي الدين ابو العز (اشراف) ، **مصدر سابق** ، ص ص ٣١٧ - ٣٢٧
(٢٤) من الدراسات المبكرة التي حاولت تشخيص هذه التباينات ، د. عبد المنعم سعيد ، **العرب ومستقبل النظام العالمي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .
(25) Gloria DUFFY, «U.S. Thinking About Arms Competition and Arms Control», on Carl Jacobsen (ed), **Strategic Power· U.S.A/** U.S.S.R (New York: St. Martin's Press, 1990), P. 144
(26) Janne Nolan, «The Global Arms Market After The Gulf War: Prospects For Control», **The Washington quarterly,** Summer 1991, PP.

(٢٧) احمد ابراهيم محمود ، « السوق الدولية للسلاح ومستقبل النظام الاقليمي العربي : الهيكلية الجديدة والاتحاد المتبادل للمنتجين » **السفير** ، ٢١/١١/١٩٩١
(٢٨) محمد عاشور مهدي ، ميثاق الامم المتحدة بين التاويل والتسخير » ، **مستقبل العالم الاسلامي** ، السنة الثانية ، العدد ٦ ، ربيع ١٩٩٢ ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١
(٢٩) انظر في ذلك ، بسيوني محمد الخولي ، ظاهرة الاحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الاعظم ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

مؤتمرات وندوات دولية

« ندوة » الحد من التسلح البحرى والأمن البحرى فى البحر المتوسط

[روما / ايطاليا ، ٧ ـ ٨ مايو ١٩٩٢]

مراد ابراهيم الدسوقى

شهدت العاصمة الايطالية روما يومى ٧ ـ ٨ مايو ١٩٩٢ انعقاد واحدة من اهم الندوات التى تناقش الموضوعات الخاصة بالسيطرة على التسلح البحرى ، وهى ندوة الحد من التسلح البحرى والأمن البحرى فى البحر المتوسط .

وشارك فى هذه الندوة ، التى نظمها المعهد الايطالى للشئون الدولية(IAI : Istituto Affari Internazionali) ، ممثلون عن الولايات المتحدة ، انجلترا ، فرنسا ، تركيا ، اليونان ، المانيا ، مصر ، يوغوسلافيا ، ايطاليا (الدولة المضيفة) ، اسرائيل ، روسيا ، اسبانيا ، السويد ، بلجيكا ، البانيا ، حلف الناتو ، المعهد الدولى لابحاث السلام استوكهولم / السويد ، وقدم فيها تسعة أوراق عمل رئيسية واربعة أوراق عمل اضافية .

وقد شهدت القاعة الرئيسية فى مركز الدراسات الدفاعية العليا التابع لوزارة الدفاع الايطالية افتتاح الجلسة الأولى من جلسات الندوة والتى شهدت ازدحاما وإقبالا كبيرا حيث يعتبر موضوع الندوة واحدا من الموضوعات الحساسة والهامة التى تقلق بال الشعوب الأوروبية بشكل عام ، وشعوب دول البحر المتوسط على وجه الخصوص .

وفى الليلة السابقة على افتتاح الندوة (مساء يوم ٦ مايو) وجه السفير السويدى فى روما الدعوة إلى مقدمى الأوراق فى الندوة الى عشاء عمل وخلاله قدمت بريطانيا ورقة عمل فرعية لمناقشة موضوع الندوة من وجهة نظر حلف الناتو وقد قدمها الادميرال ريتشارد هيل (بريطانيا) ، وذكر أن أوراق المشاركين فى الندوة سوف تتناول قضايا خاصة بالبحر المتوسط نفسه ، فى حين أن ورقته ـ ورقة الادميرال هيل ـ سوف تتناول الاطار الاكثر شمولا لسببين :

الأول : ان البحر المتوسط على رغم انه بحر شبه مغلق إلا انه يعتبر بمثابة جزء حيوى من مسرح استراتيجى اوسع ولا يستطيع هذا البحر ان ينفصل عنه وقد ثبت ذلك على مر التاريخ القديم منه والحديث .

الثانى : المرونة التى تتمتع بها القوات البحرية يجعل من الصعب على دول البحر المتوسط ان تتجاهل وجود القوى الكبرى الخارجية سواء أكان لهذه القوى الكبرى قوات حقيقية فى البحر المتوسط أم لا .

وتطرق الادميرال هل بعد ذلك إلى الحديث عن الموقف الاستراتيجى الحالى لتحالف الناتو ، وقال ان المتغيرات الدولية حتمت على الحلف أن يعيد النظر فى كثير من استراتيجياته واهداف ، ولن يكون صعبا على الحلف ان ينظر إلى مسألة الحد من التسلح البحرى والأمن البحرى فى البحر المتوسط نظرة متوازنة جديدة . وحرص الادميرال هيل على تحديد مفاهيم الأمن البحرى وأنواع السيطرة على الأسلحة البحرية وفرق بين السيطرة البحرى نظريا(Structural) والسيطرة البحرية عملياتيا (Operational) . واختتم الادميرال هيل ورقته بأن توقع أن تكون الحقبة القادمة هى حقبة الحد من التسلح سواء فى أوروبا أو منطقة البحر المتوسط ولكن بشرط أن تكون أعين التحالف على الناحية الأخرى من هذا البحر .

وعقب الانتهاء من هذه الورقة عرض الاعضاء المشاركون من معهد ستوكهولم لابحاث السلام (السويد) ورقتهم الفرعية تحت عنوان « اعادة التفكير فى السيطرة على التسلح البحرى » والتى اشاروا فيها إلى ان معهدهم يتولى العمل فى ندوة مشابهة ولكنها جزء من مشروع اكثر شمولا وعندما طرحت فكرة هذه الندوة كان حائط برلين مازال قائما والاتحاد السوفيتى مازال موجودا وحرب الخليج لتحرير الكويت لم تنشب بعد ولم تكن مسائل الحد من التسلح البحرية مدرجة ضمن جدول أعمال السيطرة على الأسلحة وبرغم فهناك جهود اكاديمية مكثفة فى الدوائر الاكاديمية والسياسية

لوضعه فى جداول الأعمال تلك .

وفى الجزء الأول من الورقة تم تقويم عدد من أساليب الحد من التسلح البحرى المقترحة ومدى قابليتها للتطبيق وتداعياتها الاستراتيجية أما فى الجزء الثانى منها فقد ناقشت الورقة المتغيرات وما هى أفضل أساليب الحد من التسلح البحرى التى يمكن - عمليا - استخدامها . وبعد الكلمة الافتتاحية التى القاها رئيس معهد الدراسات الدفاعية العليا ورحب فيها بالمشاركين فى الندوة القى د . سيزر مليرلينى كلمة اشار فيها إلى أن الهدف من الندوة هو التوصل إلى ايجاد قاعدة تفاهم مشترك بين كافة الأطراف وعرض وجهات النظر الأطراف التى بينها خلاف تقليدى يمكن أن يصل إلى حد الصراع المسلح البحرى وبهذا يمكن الوقوف على أول الطريق الذى يؤدى إلى الحد من التسلح البحرى والأمن البحرى فى البحر المتوسط ، ثم بدات بعدها أعمال الندوة .

وفى الجلسة الأولى عرضت ورقة د . لوارا جواتزونى (IAI) والتى تحدثت فيها عن الاعتبارات السياسية التى تستند عليها عمليات الحد من التسلح البحرى والأمن البحرى فى المتوسط ، وبدات د . لوارا بالحديث عن العلاقة بين المصالح فى الاقليم والتوتر والسيطرة على التسلح البحرى سواء بين الشرق والغرب أو بين الغرب والغرب وكذلك الانقسام بين الشمال والجنوب . ومن ذلك انتقلت معدة الورقة إلى النزاعات شبه الأقليمية على راسها النزاع العربى الاسرائيلى وتأثيره على أحوال الأمن فى جنوب وشرق البحر المتوسط . وكذلك النزاع التركى اليونانى والمتغيرات فى الصورة الامنية فى شمال شرق المتوسط ، وكان ذلك تمهيدا لرسم صورة متكاملة عن أمن البحر المتوسط بعد الحديث عن الأمن فى غرب البحر المتوسط . واكدت د . لوارا انه من الخطأ أعتبار مناطق جنوب وشرق البحر المتوسط التى يقطنها أغلبيات مسلمة على أنها مناطق تمثل خطرا على غرب المتوسط لأن ذلك غير حقيقى بالفعل . ثم تحدثت عن البدائل التى يمكن من خلال تحقيق الحد من التسلح فى المتوسط فى مجال التطبيقات السياسية قبل أن تختتم ورقتها بالاستنتاجات التى اكدت فيها على أن البحر المتوسط هو الساحة الخلفية لاوروبا ، وأن الأهتمام باجراءات الحد من التسلح فيه يجب أن تبدأ على الفور .

وفى ورقة العمل الثانية تحدث د . ماركو كارنوفالى (من معهد الدراسات الدولية الأيطالى والذى عمل مديرا تنفيذيا للندوة) عن الاعتبارات العسكرية التى تحيط بقضايا الحد من التسلح البحرى والأمن البحرى فى البحر المتوسط ، ومن خلال مقدمة شملت خلفية تاريخية وتحديدا واضحا للمصطلحات المستخدمة فى مجالات الحد من التسلح والدلالة الفنية والعملية لكل مصطلح تحدث د . كارنوفالى عن الآثار العسكرية للخفض غير المتوازن فى التسلح البحرى ثم اقترح الأساليب الممكن تطبيقها للوصول إلى الأسس النظرية للحد من التسلح مثل تحديد مستوى معين للحمولة Tonnage (Limitations) ثم تعرض لموضوع أخر هو الأسلحة النووية البحرية والصواريخ الجوالة (كروز) البحرية والأسلحة النووية التكتيكية البحرية الاخرى والغواصات الهجومية وقدرات العمل ضد الغواصات والمركز البحرى والصواريخ سطح سطح المضادة للسفن واثر ذلك كله على عمليات الحد من التسلح البحرى .

وأفرد د . كارنوفالى الجزء الأخير من ورقته لترتيبات السيطرة على التسلح البحرى القائمة بالفعل وكيف يمكن الاستفادة منها فى الوصول إلى وضع أفضل فى هذا المجال وذلك من خلال وضع حدود للمناورات البحرية والأعلام المسبق عن المناورات ومنح حق مراقبتها وتبادل المعلومات ، والمواصلات . ومهد ذلك للحديث عن العقائد والاستراتيجيات الخاصة بالحد من التسلح والتى ضمنها د . كارنوفالى موضوعا هاما أخر هو اجراءات حماية البيئة فى البحر المتوسط . وفى ورقة العمل الثالثة تحدث د . ناتالينو رونزيتى استاذ القانونى الدولى فى جامعة بيزا / ايطاليا ، عن الأعتبارات القانونية المحيطة بقضايا الحد من التسلح البحرى .

وبعد خلفية عامة بدأ الحديث عن المرونة التى تتمتع بها الاساطيل وعلاقة ذلك بالقيود القانونية وموقف السفن الحربية الأجنبية التى تبحر فى المياه الاقليمية للدول الأخرى ، والأطار القانونى الذى يحكم المضايق الدولية ، وكذلك الاستخدامات العسكرية للرصيف القارى وأرض الشواطىء المشرفة على مياه البحار وموقف السماوات فوق البحار وانشاء مناطق تعارف فى هذه السماوات وقضايا التلوث البحرى وكيفية حماية البيئة البحرية . وتطرق د . ناتالينو من ذلك الى حقوق الملاحة البحرية فى اعالى البحار والنواحى القانونية الأخرى المتصلة بكافة الأنشطة البحرية سواء فى السلم والحرب ، وفى النهاية توصلت الورقة إلى ان تقويم الظروف فى منطقة البحر المتوسط والمناخ السائد فيها اظهرت أن عددا من النزاعات موجودة بالفعل وأن حلها يحتمل أن يتطلب اللجوء الى القوة المسلحة وعلى هذا فإن تحديد الخطوات العملية واطارها القانونى للسيطرة على التسلح البحرى والأمن البحرى فى البحر المتوسط ينبغى أن تبدأ على الفور .

وفى المناقشات التى دارت حول الورقات الثلاث الاولى اتضح ان هناك العديد من الاختلاف فى وجهات النظر كما اتضح ان هناك فرق كبير فى المستوى الذى وصلت اليه دول معنية فى مجالات الحد من التسلح وهى الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، روسيا ، انجلترا) والدول الاخرى التى مازالت تحبو فى هذا المجال ، وتطلب ذلك ان يكون تقديم الاوراق مشفوعا ببعض الشرح الذى يكفل متابعة كافة المشاركين فى الندوة للموضوع وبعد الاستراحة تعرض د . جورجى ستيورا (من مؤسسة السياسة الخارجية الروسية/موسكو) ورقته لعنوان التزامات الاتحاد السوفيتى تجاه الحد من التسلح فى البحر المتوسط : هل تقبل روسيا هذا الميراث ؟ واكد د . جورجى ان الاهتمام الذى يصل الى حد الهوس بالأمن فى جناح البحر المتوسط والبحر الاسود له جذوره العميقة فى التاريخ السوفيتى . وكانت التغييرات التى افرزتها الحرب العالمية الثانية سببا فى تغيير المناخ الاستراتيجى للبحر المتوسط تغييرا اساسيا . وعندما شرع الاتحاد السوفيتى . السابق - فى الدخول فى جهود الحد من التسلح ، كان البحر المتوسط داخلا ضمن تلك الجهود ، والان يتضح تدريجيا ان النظرة السوفيتية كان بعيدة وصائبة وعندما عرضت ان يكون هذا البحر بحرا خاضعا لاجراءات الحد من التسلح البحرى ، ولكن ماذا تفعل روسيا لكى تتم مابداه الاتحاد السوفيتى من عمل فى هذا المجال وهى مازالت تمر بفترة من فترات عدم التماسك ، وبعد ان اختلفت الاولويات امامها . وعلى اية حال اكد د . جورجى ان روسيا لن يكون امامها سوى ان تقبل هذا الميراث ولكن سيتعين عليها ان تدخل عليه بعض التغيير والتطوير بما يتفق والاوضاع الجديدة التى تمر بها البلاد خصوصا وان هناك قوات مسلحة جديدة تنشئها روسيا تحت قيادة وزير الدفاع ، وان الصراع حول اسطول البحر الاوسد مازال قائما ولم يحسم بعد كما ان العقائد القتالية سواء البرية او البحرية تخضع لعملية تطوير وتغيير مكثفة ، وسوف يساعد روسيا على اتمام تلك المهام النجاحات السابقة التى تم احرازها فى مجال اجراءات بناء الثقة والحد من الترسانة النووية والصواريخ البالستيكية مع الولايات المتحدة من خلال حلفى وارسو والناتو وردا على الاسئلة التى ثارت فى مناقشة الورقة حول موقف

الاسلحة النووية البحرية سواء تلك التى تطلق من سفن السطح او الغواصات التى تمتلكها روسيا فى البحر المتوسط . اجاب د . جورجى ، ان تلك المسائل يجب ان تبحث وتناقش كما نوقشت كافة الامور الاخرى المتعلقة بالحد من التسلح وادت الى توقيع الاتفاقيات مثل سولت ، ستارت ، ولن يكون لدى روسيا مشكلة فى التوصل الى صيغة اتفاق طالما ان هناك محافظة على مصالحها . وردا على سؤال حول الموقف الذى يمكن ان تصبح عليه البحرية الروسية اذا لم تستطع ان تدبر لنفسها نقاط ايواء /تمركز بحرى فى البحر المتوسط اعتمادا على الحلفاء التقليدين للاتحاد السوفيتى السابق . اجاب د . جورجى على ذلك بقوله ان ذلك امر يصعب حدوثه حيث ان هناك فهم كامل - وحقيقى - لاسباب التطور فى روسيا ، كما ان السياسة الروسية حاليا تعتمد على تبادل المصالح وهذا - فى رأى الدكتور جورج - افضل من المواقف القائمة على تبنى عقائد معنية تتحكم فى نظرة كل طرف واسلوب معالجته للامور بما يخلق امامه ظروف عدائية لم تكن فى حسبانه .

وبعد الانتهاء من تقديم ورقة روسيا ، قدم د . على كراسما نجلو (قسم العلاقات الدولية جامعة البلقان ، انقرة/تركيا) ورقته تحت عنوان « الامن البحرى والحد من التسلح فى البحر المتوسط فى المنظور التركى وقال فيها ان القوات البحرية التركية تدخل ضمن التوازن البحرى لحلف الاطلنطى . وان تركيا نفسها كموقع جيواستراتيجى تعتبر اهم دولة مطلة على البحر المتوسط ، ولذلك فإن نظرة تركيا الى مسالة الامن البحرى والحد من التسلح البحرى فى البحر المتوسط تعد ذات اهمية بالغة ، ومع انهيار الشيوعية وزوال الاتحاد السوفيتى ازدادت اهمية تركيا بموقعها المطل على البحر المتوسط والذى يمثل عنصر اغراء وجذب للجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق . ولكن اهم ، يقلق تركيا فى مجال الامن البحرى والحد من التسلح البحرى هو صراعها مع اليونان حول حقوق الصيد والملاحة فى بحر ايجه ، وما لم يتم التوصل الى حل عادل لهذا النزاع فإن الامن البحرى التركى سيظل مهددا كما ان الحد من التسلح البحرى سوف يصبح امرا بعيد المنال ومن حسن الحظ ان تركيا واليونان اعضاء فى حلف الناتو ومن المؤكد ان ذلك سوف يساعد على التوصل الى حل ايجابى لهذه المشكلة .

وبعد انتهاء تقديم ومناقشة ورقة د . على انتهت الجلسات الرسمية اليوم الاول حيث وجه رئيس اركان القوات البحرية الايطالية الدعوة الى جميع الحاضرين الى عشاء عمل فى نادى القوات البحرية الذى يطل على اجمل حدائق روما .

وفى اثناء هذه الجلسة القى رئيس اركان القوات البحرية كلمة لخص فيها الموقف الرسمى للبحرية الايطالية تجاه محاولات الحد من التسلح البحرى ، وقال ان ايطاليا تدعم جميع تلك المحاولات بل وتسعى لان تكون لديها محاولاتها القائمة على ضمان مصالح كافة الاطراف ، كما اكد ان إيطاليا - كعضو فى حلف الناتو - يمكنها ان تلعب دورا اكثر اهمية وعمقا ولكن مايقلقها تطور الاوضاع فى جنوب وشرق البحر المتوسط حيث ان ذلك يمكن ان يؤدى الى حالة من حالات عدم الاستقرار الغير مامون العواقب . واكد رئيس اركان البحرية الايطالية ان اكبر مشكلة فى البحر المتوسط هى مشكلة وجود قطع بحرية حربية تحمل رؤوساء نووية او تعمل بمحركات نووية ، وبالاضافة الى تلك المشكلة فهناك مشكلة التلوث البيئى الذى يكاد ان يحول البحر المتوسط الى « بحر للقمامة » .

وفى اجابته على سؤال حول امكانية الاعتماد على محادثات ٥ + ٥ كاساس لتطوير نظام للحد من التسلح البحرى ، اكد الادميرال ان هذه المحادثات تحتاج الى تطوير ودفعة جديدة ، ويمكن بعد التطوير ان تكون اساسا لمثل تلك الفكرة ، وايطاليا تسعى فى هذا المجال لاحراز تقدم جديد مع دول اخرى وهناك امل كبير فى النجاح فى ذلك .

وفى بداية ثانى ايام الندوة قدم د . برادفورد ديسميوكس من قيادة القوات البحرية الامريكية/اوروبا ورقته والتى تحدث فيها عن وجهة نظر امريكا (غير رسمية) وما الذى تفضله فى مجال السيطرة على الاسلحة البحرية والامن البحرى فى البحر المتوسط . واشار د . برادفور فى بداية ورقته الى ان السيطرة على الاسلحة البحرية فى شكلها الحالى هى - جملة وتفصيلا - نتاج من نتائج الحرب الباردة وان الثورة التى حدثت فى شئون « امن العالم » بعد انتهاء ذلك النزاع - الحرب الباردة - تتطلب جهودا جديدة ليس فقط فى اسمها ولكن ايضا فى مضمونها ، ولعلنا نواجه هنا موقفا غريبا ، فان الكثير من شعوب البحر المتوسط لاتملك موقفا - اودعنا نقول رأيا - محددا تجاه الامور الخاصة بالحد من التسلح البحرى والامن البحرى فى المتوسط على رغم انها مطلة عليه ومتصلة به اتصالا وثيقا يمتد اثره الى امور حياتها اليومية فى حين ان هناك دول اخرى تعتبر غير مطلة على هذا البحر ولا هى قريبة منه جغرافيا وتعتبر ان الحد من التسلح البحرى والامن البحرى فى البحر المتوسط جزءا اساسيا من استراتيجية امنها القومى وبالطبع فان ابرز هذه الدول هى الولايات المتحدة نفسها التى تعتبر ان البحر المتوسط هو منطقة مصالح حيوية بالنسبة لها . واكد د . برادفور ان سياسة التواجد المتقدم وخصوصا بعد حرب تحرير الكويت قد اصبحت ذات اهمية كبرى ، وان تواجد قوات بحرية امريكية فى البحر المتوسط يهدف فى الاساس الى دعم وتنمية الاستقرار حيث ان العالم يظل - بسبب الاطماع وتضارب المصالح - مفتقدا للانتظام والاستقرار . وضرب د . برادفور مثالا على اهمية وجود الغواصات الامريكية فى البحر المتوسط من خلال دورها فى مراقبة مهربى المخدرات او هؤلاء الذين يعتزمون القيام بعمليات ارهابية .

وحول موقف الولايات المتحدة تجاه السيطرة على الاسلحة البحرية ذكر د . برادفورد ان الحد من التسلح الامريكى يمكن ان يتم اما بشكل فردى او بالتنسيق مع اطراف اخرى . ومؤخرا اتخذت الولايات المتحدة خطوات ضخمة - من جانب واحد - فى مجال الحد من التسلح البحرى حيث اعلن الجنرال كولين باول رئيس هيئة الاركان المشتركة الامريكية « عن اعتزام الولايات المتحدة سحب كافة الاسلحة النووية التكنيكية من حاملات الطائرات وسفن السطح والغواصات الهجومية » ، وينطبق ذلك على القطع البحرية فى البحر المتوسط بالطبع ، ومما لاشك فيه ان هذه الخطوة تساعد على اتخاذ خطوات اخرى فى اتجاهات مماثلة . ولكن هناك جوانب اخرى لهذه القضية واهمها جانب الصراع العربى الاسرائيلى الذى يعتبر واحدا من اهم الصراعات التى يحتمل ان تؤدى الى هدم الاستقرار فى البحر المتوسط .

وبعد المناقشات التى دارت حول هذه الورقة الهامة قدم الادميرال جوردون ويلسون ورقته بعنوان « السيطرة على التسلح البحرى والامن البحرى فى البحر المتوسط فى المنظور البريطانى » . وفى البداية اشار الادميرال ويلسون الى البحر المتوسط من وجهة النظر البريطانية والذى ظل على الدوام هو نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب وحتى قبل فتح قناة السويس ، وجاءت حرب الخليج لكى تؤكد اهمية هذا البحر للتحالف الغربى . ثم اشار الى ان موقف بريطانيا فى مجال الحد من التسلح البحرى سواء فى البحر المتوسط (او اى مكان اخر) يظل على ماكان عليه خلال الحقبة الماضية وهو ان مستويات القوات او انظمة الاسلحة ليست من الامور القابلة للتفاوض ، كما ان حرية الحركة البحرية للاساطيل والقطع البحرية الحربية ينطبق عليها نفس الامر . ولكن هناك مقترحات حول ان يكون هناك نظاما اقليميا للحد من التسلح البحرى فى شرق البحر المتوسط بالنظر الى عدم الاستقرار السائد فى الاجنحة او الاجناب وخصوصا بعد الانهيار الذى شهده النظام القديم فى اوروبا الشرقية .

وفى الجلسة المسائية لثانى ايام الندوة عرضت ورقة فرنسا لعدم

تمكن معد الورقة من الحضور والذى عكست ورقته عن موقف فرنسى مختلف نسبيا تجاه قضايا الحد من التسلح البحرى حيث اكدت الورقة ان فرنسا قوة بحر متوسطية اكثر منها « قوة فى حلف الاطلنطى » . والاسطول الفرنسى يفضل ميناء طولون اكثر مما يفضل ميناء برست (Brest) وعلى ذلك فان سعى فرنسا للحد من التسلح البحرى والامن البحرى ينطلق من الحرص على مصالح شعوب البحر المتوسط واكدت الورقة ان المتغيرات الدولية سواء فى اوربا او الاتحاد السوفيتى او حتى فى الخليج تؤكد ضرورة ان يكون لهذه الشعوب دورها وان كان من الضرورى تواجد قوى عالمية اجنبية عن البحر المتوسط فان ذلك لابد ان يكون من خلال الحرص اكثر على مصالح هذه الدول ، ولما كان الاسطول الفرنسى فى البحر المتوسط يحتفظ بعلاقات وثيقة مع قوات التحالف فان فرنسا تستطيع ان تلعب دورا اكثر فاعلية فى مجال السيطرة على التسلح البحرى والامن البحرى فى البحر المتوسط ثم حددت الورقة المبادىء التى تراها فرنسا صالحة لتحقيق السيطرة على التسلح البحرى على اساس ان الحكومة الفرنسية ترحب بأى جهود لتنمية الثقة والسيطرة على التسلح فى البحر المتوسط

وجاءت الورقة التى تعبر عن الرؤية المصرية للحد من التسلح البحرى والامن البحرى فى البحر المتوسط لكى تختتت بها الندوة . وقد قدم الورقة العميد ا ح (متقاعد) مراد ابراهيم الدسوقى رئيس وحدة الشئون العسكرية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / مؤسسة الاهرام . وبعد خلفية تاريخية موجزة عن اهمية البحر المتوسط بالنسبة لمصر ، انتقل للحديث عن الاهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط واقليم البحر المتوسط ، وعن ضرورات اقامة نظام للحد من التسلح البحرى فى البحر المتوسط وبعدها حدد خصائص عمليات الحد من التسلح البحرى ، وانتقل من ذلك الى الحديث عن الموقف المصرى تجاه الحد من التسلح البحرى فى البحر المتوسط والذى قال فيه ان مصر دولة بحرية حيث انها تملك شواطىء ممتدة على بحرين (البحر المتوسط والبحر الاحمر) وحدد العلاقة بين الأمن القومى المصرى والحد من التسلح فى البحر المتوسط ، ونظرا لأن هناك مؤيدون ومعارضون للحد من التسلح البحرى فانه عرض لاراء هؤلاء وأولئك وفند مزاعم واراء كل طرف ، وكان من الضرورى ان يتطرق الحديث الى تطورات الموقف المصرى تجاه قضايا الحد من التسلح والتى اتضح منها انه موقف ايجابى وبناءويساعد على التوصل الى شكل يضمن عدم نشوب حرب مفاجئة او من خلال الصدفة . وفى المقابل عرض العميد مراد للموقف الاسرائيلى تجاه نفس القضايا واثبت انه موقف لايقيم وزنا لأى قيم او مبادىء وانما يسعى لفرض الارادة الاسرائيلية قسرا ولكن ـ طبقا لما ذكرته الورقة ـ فان انتهاء الحرب الباردة نجم عنه تغير فى الظروف والاوضاع الدولية ، وعلى هذا فان المواقف والمفاهيم والاهداف التى نتجت بتأثير الحرب الباردة او ظهرت كانعكاس مباشر لها ـ وعلى راس ذلك اسرائيل ـ لابد ان تتغير ايضا بشكل جذرى ومما لاشك فيه ان ذلك سوف يكون له اثار ايجابية عميقة ومباشرة على قضايا الحد من التسلح فى البحر المتوسط ، ومن هنا امكن لمعد الورقة ان يبين الى اى مدى يمكن ان ينجح نظام للحد من التسلح فى البحر المتوسط على ضوء اهمية هذا البحر فى السياسة العالمية وحتى تكتمل صورة هذا الموقف من الجانب الشرقى للبحر عرض عميد مراد الدسوقى لموقف الدول العربية المطلة على هذا البحر (الجزائر ، ليبيا تونس ، المغرب ، لبنان ، سوريا) وحدد امكانيات كل دولة . وفى الاستنتجات والخلاصة وضع معد الورقة مقترحات للتوصل الى نظام للحد من التسلح بالتعاون بين دول شرق البحر المتوسط ودول غرب البحر المتوسط اعتمادا على مفاوضات ٥ + ٥ ، واقتراحا اخر للبدء فى استكشاف امكانيات التزام اسرائيل بمثل هذا النظام من خلال تطبيق مقترحات معينة لبناء الثقة البحرية .

وعند فتح باب المناقشة علق د . شاى فيلد مان (من معهد يافا للدراسات الاستراتيجية) قائلا : ان من يقرأ هذه الورقة يتصور ان حالة الحرب مازالت قائمة بين مصر واسرائيل وعندما اخذ عميد مراد الدسوقى الكلمة مرة اخرى رد على انتقادات فيلد مان بأن اشار الى موقف المانيا من اليهود اثناء الحرب العالمية الثانية ، والذين قاموا ـ طبقا لما يدعيه اليهود ـ باحراق وقتل اعداد كبيرة من اليهود فى افران الغاز » ، وعلى الرغم من عدم وجود ادلة حقيقية ومباشرة على ذلك ، فان المانيا قدمت لاسرائيل تعويضات مالية هائلة كما اعطتها معدات عسكرية متطورة ، وبفضل المساعدات الالمانية استطاعت اسرائيل ان تثبت اقدامها فى فلسطين والأراضى العربية التى احتلتها ، وبرغم ذلك كله فان اسرائيل لم تنس للالمان مافعلوه ، وتواصل الى الان دعاواها حول النازى وتتعقب رجاله ، فكيف تريد اسرائيل ان ننسى او نتغاضى وهم مازالوا يحتلون الأرض العربية ويقتلون الفلسطينين كل يوم ، ويواصلون اغاراتهمعلى جنوب لبنان .

وكان ذلك التعليق هو ختام الندوة التى دامت يومين كاملين وعقدت على ضفاف نهر التيبر فى قلب العاصمة الايطالية روما . ويعتزم معهد الدراسات الدولية الايطالى ـ بالتعاون مع مؤسسة فورد ـ ان يصدر اوراق الندوة فى كتاب باللغة الانجليزية ، كما ينتظر ان يصدر هذا الكتاب باللغة العربية ايضا ـ فى نفس التوقيت ـ حيث سيتولى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، بالتعاون مع المعهد الايطالى ومؤسسة فورد ، ترجمة اوراق الندوة .

ثورة ١٩١٩ : سلسلة ندوات

مركز الدراسات العربية ـ الجامعة الامريكية بالقاهرة

[١٣ فبراير ـ ١٤ مايو ١٩٩٢]

عمرو الجويلى

مقدمة :

« التاريخ معمل العلوم السياسية » ، ففى التاريخ تسجيل للاحداث الهامة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ويستقى عالم السياسة من هذا التسجيل للفترات الزمنية زاده من اجل إيجاد علاقات متكررة وشبه ثابتة بين المتغيرات المتداخلة وبذلك يضع عالم السياسة نماذجه ويضع نظرياته . إلا ان العلاقة بين

التاريخ كمجال دراسة والعلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة أعمق من كونهما علاقة « مادة أولية / تصنيع » وذلك نتيجة للتطور الذى أدخل على التاريخ ومنهجية دراسته . فهناك من أخرج التاريخ من دائرة الآداب الى الانسانيات الى العلوم الاجتماعية كجزء لايتجزأ منها وفي ذلك نذكر التاريخ الاجتماعى العلمى وتختلف كتابة التاريخ الحديثة عن الطريقة المعروفة . فالتاريخ فيتم الاستفادة من العديد من مجالات المعرفة الأخرى مما أفسح المجال أمام « التاريخ المتداخل فى مجالات المعرفة » ولسنا هنا بصدد إستعراض كافة أنواع التسجيل التاريخى إلا إننا نلقى بعض الضوء على التاريخ الحديث وهنا نذكر قول نور الدين حطوم :

« التاريخ ينساب فى شتى العلوم والآداب ويرتبط بها متفاعلا معها ، ولكنه يتميز عنها من حيث تركيزه على الماضى بالذات بينما هى تتجه الى أغراض وغايات أخرى عندما تنظر إلى الماضى وهى تستخدم التاريخ فى سبيل تحقيق هذه الأغراض والغايات »

وبما إن التاريخ يركز على الماضى كما يقول حطوم فان سلسلة الندوات التى نستعرض أعمالها تركز على « ثورة ١٩١٩ محاولة إستكشاف كافة أو معظم الجوانب المتعلقة بهذا الحدث الهام فى تشكيل مصر الحديثة

الفكرة والتنفيذ :

نبعت الفكرة فى مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث عقد العزم على تنظيم إطار يجمع بين أساتذة التاريخ فى الجامعات المصرية المتعددة والجامعة الأمريكية وقد سهل ذلك وجود رئيس قسم التاريخ بجامعة عين شمس السابق د . عبد الرحيم مصطفى فى مركز الدراسات العربية (م . د . ع) لمدة سنة ولذا قرر م . د . ع تنظيم سلسلة ندوات تمتد طوال نصف العام الدراسى الثانى بتباعد أسبوعين بين كل ندوة لاستشراف الجديد عن ثورة ١٩١٩ وعن سلسلة الندوات ، حددت رئيسة وحدة التاريخ بـ م . د . ع د . أميرة الأزهرى سنبل هدف هذا النشاط بخلق إطار للحوار الدائم بين أساتذة التاريخ فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ج . أ . ق وأساتذة التاريخ فى باقى الجامعات المصرية وعن اختيار ثورة ١٩١٩ ، قالت سنبل أنه فى ضوء مرور فترة زمنية طويلة نسبيا تبعد محور الندوات عن المحيط السياسى المعاصر مباشرة وفى ظل تطور الأبحاث ومنهجية المعرفة فان سلسلة الندوات هدفت إلى « إعادة كتابة » التاريخ بما يتوافق مع هذه المعطيات الجديدة .

محور الندوات :

هدفت سلسلة الندوات الى الاجابة على عدة تساؤلات متعلقة بثورة ١٩١٩ مثل : هل كانت أحداث ١٩١٩ ثورة بالمعنى العلمى للكلمة ؟ ماذا كانت طبيعة ونوعية القوى المحركة لأحداث ١٩١٩ ؟ ماذا كانت الأسباب المشعلة للحركة الوطنية ١٩١٩ ؟ ما هو موقف المؤرخين من أحداث ١٩١٩ ؟ هل هناك تناقضات فى القوى المحركة للثورة ؟ ماذا كان دور المرأة والطلبة فى أحداث الثورة ؟ وأسئلة أخرى حاول المشتركون الاجابة عليها .

منهجية الندوات :

إختلفت ميثودولوجيا البحث إختلافا كبيرا بين محاضر وآخر فى هذه السلسلة إلا ان الطابع العام للأبحاث المقدمة هو الاعتماد على السرد الوقائعى للأحداث بإستثناء بعض المتحدثين وفترات المناقشة الحرة . ولكن معظم المشاركين لم يوضحوا بما فيه الكفاية الآلية « التقنية المستخدمة لتفسير الأدلة خاصة تلك المستقاة من مجالات معرفة غير التاريخ وكذلك لم يتطرق الباحثون بما فيه الكفاية ، لا لأطر المرجعية أو التوجهات النظرية ولذا كانت بعض المفاهيم المستخدمة غير محددة وواضحة مما إنعكس على مسار المناقشات إلا ذلك قد أثرى من قيمة المناقشات المفتوحة والتى لمست بعض القضايا الهامة المتعلقة بالبحث العلمى بصفة عامة فى مصر .

إستعراض الأبحاث :

لم تكن كل الأبحاث متوافرة ولا مكتوبة ولذا كانت بعض الآراء المطروحة مهدنية تم التعديل عليها من خلال نقاط الاتفاق والاختلاف . وفيما يلى تلخيص لأهم النقاط التى أثيرت مع إخفاء الطابع النقدى على إستعراض الآراء المختلفة .

وقد بدأ عميد قسم التاريخ بجامعة عين شمس السابق د . عبد الرحيم مصطفى بالقاء محاضرة بعنوان « الظروف فى مصر قبل ثورة ١٩١٩ » حيث د . ركز مصطفى على الأسباب قصيرة الأمد لثورة ١٩ كونها الأهم فى نظره رغم انه وضع أحداث ١٩١٩ فى الاطار الأوسع لتاريخ مصر الوطنى ... وقد أدخل د . مصطفى فى هذه الأسباب قصيرة الأمد (١) الغضب المصرى الناتج عن الظروف القاسية نظرا لضغوط الحرب العالمية الأولى ، (٢) غضب النخب الوطنية من المشاريع الدستورية والبرلمانية التى أدخلها مستشار وزارة العدل ولهام برنيات (٣) مبدأ حق تقرير المصير الذى أكد عليه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ودرود ويلسون حيث مثل ذلك حافزا للمصريين على المطالبة باستقلال بالادهم وكان عاملا مسرعا لكافة الأحداث . وبهذا نستنتج أن مصطفى ساهم فى شرح لماذا حدثت ثورة ١٩١٩ فى هذا الوقت بالذات مدخلا إياها فى السياق العالمى للأحداث .

أما رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة فرع الفيوم د . عبد الله العزباوى ، فقدم بحثا بعنوان « الهيكل السياسى : السلطان ، البريطانى والسياسيون » وقد بدأ بحديثه عن القصر حيث أشار إلى أن دور القصر كان مبهما فى الكثير من الفترات . وأشار إلى أن الخديوى إسماعيل ربط الدولة بشخصه تماما كما فعل لويس الرابع عشر تحت مبدأ « أنا الدولة والدولة هى أنا » ، ثم إستعراض العزباوى سياسات القصر المتوالية تجاه الانجليز وتداخل الأدوار وإنتقل العزباوى بعد ذلك الى البريطانيين حيث أشار الى وعد بريطانيا الأول بالمكوث فى مصر قليلا وأرجع بقاءهم إلى ثورة المهدى فى السودان . وأرجع العزباوى عدم إعلان ضم مصر أو إعلان الحماية قبل الحرب العالمية الأولى إلى حرص بريطانيا على إستمرار الأسرة المالكة بالرغم من أن الممارسة وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى تؤكد أن بريطانيا كانت تدير مصر كمستعمرة .

وأخيرا إنتقل العزباوى إلى السياسة حيث قسمهم الى (١) الوزراء ، (٢) نصف البرلمانيين (٣) وقادة الأحزاب السياسية عن الوزراء قال العزباوى أن هذه الفئة كان معظمها من أصل تركى وقلة من المصريين فى المناصب الوزارية أما المجالس « نصف البرلمانية » ، كما أسماها فكان الاقطاعيون يسيطرون عليها . ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، إنتقلت الريادة فى هذا المجال الى أبناء الطبقة الوسطى ولذا كانت العلامة هى تصاعد الطبقة الوسطى المصرية . ثم إتجه العزباوى الى الأحزاب السياسية حيث إستعرض ظهور الأحزاب السياسية فى الفترة بين ١٩٠٧ و ١٩١٤ ثم رسم العزباوى الصلة بين هذه الأحزاب وحزب الوفد الذى كون بعد الحرب العالمية الأولى مشيرا الى ان سبعة أعضاء من وفد سعد زغلول كانوا أعضاء فى حزب الأمة ولذا فان

الطبقة اصحاب الاراضى فى الوفد فرضت سياسة المهادنة تجاه البريطانيين ويسمى العزباوى فترة ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ بالفترة الليبرالية فى التاريخ المصرى .

وتناولت المناقشة منهاج البحث الذى تميز بعرض كرونولوجى للاحداث فتمت إثارة نقاط التاريخ الاجتماعى الذى يركز على توزع القوى فى مواجهة التاريخ السياسى الذى يعبر عن تمركز القوى . وكانت هناك تساؤلات حول ما هى الليبرالية وما هى تعريفاتها

القوى الخفية فى الثورة :

وقدمت رئيس مركز البحث الامريكى د . عفاف لطفى السيد نظرة شاملة على القوى غير المعروفة فى ثورة ١٩١٩ فى بحث تميز بفرضياته المثيرة وبتناول إجتماعى عميق .

بدأت لطفى السيد بتساؤل حول ما إذا كانت أحداث ١٩١٩ هى ثورة أم لا :معرفة الثورة بحدوث تغير فى النخبة القائدة وركزت بحثها على دور الطلبة والنساء فى الثورة غير انها أوجزت فى تفسير سبب إشتراك الفئات المختلفة فى المجتمع المصرى فى أحداث الثورة عن أصحاب الأراضى ، قالت انهم كانوا فى حاجة الى حماية من الانجليز ليتموا سيطرتهم على الأراضى أما المزارعون فقليلا ما يقوموا بثورات إلا أن الحرب العالمية الأولى قد إستدعت بعضا منهم للتجنيد بالإضافة الى مصادرة بعض حيواناتهم . أما الطلبة فيتميزوا بالشباب ، الحيوية ، روح المبادرة ، الافكار والطاقة ولذا فقد كونوا عماد الحركة الوطنية .

وتجادل عفاف لطفى السيد بأن أصحاب الاراضى قاموا بنشاطات فى الحقول لجمع مساندة الفلاحين إلا ان الطلبة باعتبارهم القطاع العابر بين الريف والمدن هم الذين قاموا بقنوات الاتصال بين نشاطات وأفكار المدن ونقلها الى الريف .

وهنا تصف عفاف لطفى السيد ثورة ١٩١٩ بأنها كانت ثورة شعبية وليست ثورة بورجوازية نظرا لمشاركة المزارعين وتشير إلى أن قمع البريطانيين أدى الى دائرة من بب لاتاثير تزيد من حرارة الأحداث .

وتنتقل عفاف لطفى السيد لتلقى الضوء على دور النساء فى الثورة الذى تبلور مع اقتياد الرجال الى السجون حينما قاطعت النساء المنتجات البريطانية ، وكانت مبادرتهم مستقلة حيث أن الرقابة على النساء فى ذلك الوقت كانت صعبة للغاية . وتعدد لطفى السيد أسباب مشاركة النساء : ١) تضامنا مع رجالهم ، (٢) إعتقادا منهن أن الثورة فرصة خروج من دائرة الحريم (تشابه مع التجربة ، الفلسطينية والجزائرية فيما بعد ذلك) ، (٣) إشتراك النساء كان ضروريا فى مجال الخدمات الاجتماعية أكثر منه فى مجال النشاطات السياسية ، (٤) واخيرا ، قادت نساء الصفوة النساء الأخريات بدرجة اقل الى المشاركة .

وتنتقل عفاف لطفى السيد فيما بعد ذلك الى مرحلة مابعد الثورة فتشير الى مرحلة الليبرالية المقيدة . وتؤكد ان البريطانيين والملك على حد سواء لم يوافقوا على الدستور المقترح بنظام ملكى دستورى حيث تفادى البريطانيون فرصة اعطاء كل القوة الى البرلمان . وكانت النتيجة تمركز القوة فى يد السلطة التنفيذية الا انها تشير الى بعض التغير فى النخبة الحاكمة من السيطرة التركية الى المشاركة المصرية بما فيها بعض المصريين من اصول الفلاحين .

وأثيرت عدة نقاط فى المناقشة حيث اكدت عفاف لطفى السيد ان تحالف اصحاب الاراضى المزارعين حدث فى البداية نتيجة تلاقى فى المصالح ثم ادت موازين القوى فيما بعد الى تسوية الوضع فى صالح اصحاب الاراضى دون مشاركة فعاله للمزارعين فى مكاسب الثورة .

واعادت عفاف لطفى السيد التاكيد على دور الاتصال فى الثورة الذى قام به الطلبة .

دستور ١٩٢٣ :

عن الاثار الدستورية لثورة ١٩١٩ تحدث استاذ التاريخ بجامعة الزقازيق عبد الوهاب ابو بكر عن « دستور ١٩٢٣ والحياة البرلمانية : بين الليبرالية والاوتوقراطية » ، وطرح ابو بكر ان اقتراب مصر الاول لليبرالية الدستورية تم فى السبعينات من القرن الماضى بقيادة الخديوى اسماعيل . واستعرض فى عجل تطور الفكرة ثم ركز على اجراءات كتابة دستور ١٩٢٣ فاوضح انه بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تم الاستعداد لوضع الدستور حيث كانت لجنة الصياغة ممثلة لقطاعات مختلفة من المجتمع المصرى واكد ابو بكر ان دستور ١٩٢٣ لم يكن مطابق لمشروع الدستور الذى قدمته اللجنة والذى تماثل مع النموذج البلجيكى ١٨٣١ .

واضاف ان الاختلاف يتضح فى احتفاظ القصر بالعديد من السلطات غير المعهودة فى النظام الملكى الدستورى الغربى ومنها ١) حق الملك فى اختيار وحل رئيس الوزراء والبرلمان ، ٢) حق الملك فى تعيين عدد من الاعضاء ، ٣) حق الملك فى الموافقة على قرارات البرلمان مما اعطى الملك بعضا من القوة التشريعية .

ولذ تركزت فرضية ابو بكر الرئيسية فى ان دستور ١٩٢٣ جمع بين الاوتوقراطية والليبرالية .

وخلال المناقشة اثيرت عدة نقاط تتعارض مع بعض ماقدمه ابو بكر وبعض التعليقات المؤيدة . اثيرت نقطة ان الذين قاموا بصياغة دستور ١٩٢٣ لم يكونوا هم أنفسهم من قاموا بالثورة (الطلبة ، المزارعون ، الخ ..) . وتمت ايضا الاشارة الى ان دستور ١٩٢٣ تجاهل الخبرة البرلمانية المصرية منذ اواخر القرن ١٩ ولذا لم يعكس الدستور البيئة الاقتصادية الاجتماعية المصرية . واثار البعض ان مصالح البريطانيين والقصر قد تم المحافظة عليها من خلال حماية مصالح البورجوازية المصرية والاحتفاظ بالاتجاه الاوتوقراطى للقصر .

وتمحورت المناقشة حول قضية الليبرالية حيث اشار د . بيتر جرافت (مؤلف كتاب الراسمالية الاسلامية فى مصر) ان الراسمالية الليبرالية تحتاج الى اوتوقراطية نظرا لضعف الهيكل السياسى ولذا فلا تناقض بين الاثنين وعرف جرافت الليبرالية الحقة بأنها ظهور المجتمع المدنى وهنا ردت د . اميرة سنبل بأن تعريف الليبرالية اتخذ اشكالا عدة وتطور عبر الزمان .

تحليل طبقى :

ثم قدمت رئيسة قسم التاريخ بمركز الدراسات العربية بالجامعة الامريكية بالقاهرة د . اميرة الازهرى سنبل بحثها بعنوان « ثورة ١٩١٩ : تحليل طبقى واستنتاجات » . وبدأت د . أميرة حديثها بان النخبة الوطنية لثورة ١٩١٩ نظرت الى العامة نظرة ابوية . وأن الوطنيين المصريين بما فيهم اصحاب الاراضى ، المزارعون ، العمال الخ ..) تعاونوا على مستوى بينما تصارعوا على مستوى اخر .

واوضحت ان الجميع تضامن من اجل تحرير مصر من السيطرة الاجنبية ولكنهم اختلفوا على الشكل الذى ستتخذه مصر بعد الاستقلال او حتى معنى الاستقلال نفسه . وهنا لعبت الطبقات دورا هاما . وجادلت سنبل بان القيادة الوطنية ١٩١٩ تكونت من مجموعات مختلفة ومتنوعة من حيث الانتماء الطبقى (غنى/فقير) والعرقى تركى / مصرى .. وتزيد سنبل التاكيد على فرضيتها الاساسية ان القيادة الوطنية عام ١٩١٩ ، وان اختلفت فى تكوينها ، توحدت فى طريقة الاقتراب الى الجموع حيث سلبت العامة من قابلية الاشتراك كلاعب عقلانى فى العملية السياسية تماما كما كانت قيادة عبد الناصر فيما بعد .

وتنتقل سنبل لتوضح ان البيروقراطية المصرية كانت مصدرا

اساسيا للاحتكاك مع قوات الاحتلال نظرا لسياسات التمييز ضد المصريين التى كانت تمارس فى المناصب القيادية . وترفض سنبل اعتبار البريطانيين جهة واحدة بل تجزئهم الى فئات ذات مصالح خاصة مثل التجارة اعضاء البيروقراطية ، القوات العسكرية والصناعيين .

وعن علاقة القيادة الوطنية بقيام الثورة ، تجادل د . اميرة بأن الوفد كان عاملا مسرعا لثورة الجموع الا ان الصراع الطبقى الذى ادخل فى تكتيكاتهم الصورية يثبت ان حركة الجموع طالبت ليس فقط بالاستقلال السياسى لكن ايضا بالحريات الاجتماعية .

وتختتم بحثها بطرح تساؤل عما اذا كانت احداث ١٩١٩ تشكل ثورة ام لا وترسم اجابتين الاولى بالايجاب نظرا لان احداث ١٩١٩ جمعت القوى الاجتماعية بعضها مع البعض والثانية بالنفى وهى ان احداث ١٩١٩ لم تكن ثورة لانها لم تنجح فى تحقيق اهدافها وهنا يبدو انها تميل الى فكرة ان ١٩١٩ كانت ثورة فتذكر ان ١٩٥٢ كانت استكمالا لثورة ١٩١٩ حيث تشابهت القيادتان فى توجههما الفلسفى من حيث النظرة الابوية الى المجتمع ومحاولة فرض هيمنة قومية فوق الجموع .

وتناولت المناقشة جدلا حول التفسير الاقتصادى للثورة واهمال التاريخ الثقافى . وهل ثورة ١٩١٩ ثورة اجتماعية ام سياسية وهنا اشارت سنبل الى ضرورة ايجاد ميثودولوجيا خاصة بالعالم العربى الاسلامى لتفسير الاحداث وبلورة مفاهيم خاصة لشرح التاريخ كما فعل الهنود مع تاريخهم .

ثورة ١٩١٩ والتناقضات :

واختتم استاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس د . صلاح العقاد سلسلة الندوات ببحث عن « التناقضات بين الموقف الشعبى والرسمى : التأثير على الثورة » .

وفى بحثه ، رفض العقاد ميثاق ١٩٦٢ الذى يفسر ثورة ١٩١٩ بأنها انتكست نظرا لان قيادتها كانت برجوازية . واشار العقاد الى ان معظم الثورات قيادتها برجوازية حتى الثورة الفرنسية . وجادل العقاد بأن الوعى بالطبقات لم يكن موجودا الا على مستوى التجريد النظرى . واكد العقاد ان ثورة ١٩١٩ بلورت مفهوم الوطنية عن طريق اشراك الاقباط بعد سيادة المفهوم الدينى للحزب الوطنى واستعرض العقاد حالة العلاقة بين طائفتى الامة قبل الثورة .

وجادل العقاد ان المشكلة الطبقية لم تلعب دورا فى ثورة ١٩١٩ فقد اقتصر الوعى الطبقى على المثقفين فقط . وهنا استشهد بالطلبة التى كانت الفئة المحركة للثورة وذكر ان الطلبة ممثلى فئة متعددة الطبقات وليس طبقة بذاتها .

واضاف العقاد بأن التناقضات ولع بها اليسار المصرى فى الستينات لتفسير التاريخ رغم احتفاء التناقض بين كبار الملاك والموقف الشعبى اثناء الثورة .

واشار العقاد الى ان سعد زغلول اراد ابعاد شبهة البولشيفية على الثورة لكيلا يعطل المسار الدبلوماسى جنبا الى جنب مع مسار المقاومة . واشار ان زغلول حول الحركة النقابية الى حركة مؤيدة .

وبذلك يكون العقاد قد قلل من اهمية التناقضات الاقتصادية فى الثورة بينما ارجع معظمها الى تناقضات سياسية .

تقييم الندوات :

شكلت سلسلة الندوات خطوة هامة لبناء الجسر بين اساتذة التاريخ فى الجامعة الامريكية والجامعات المصرية بعد فترة من الانعزال . وساعد فى ذلك مبادرة د . عبد الرحيم مصطفى ود . اميرة الازهرى سنبل . كما ساهمت سلسلة الندوات فى احياء نشاط الجمعية التاريخية المصرية التى شاركت فى تنظيم الندوات واكدت الندوات اهمية اجتماع اساتذة الجامعات فى شكل مائدة مستديرة لبحث مستجدات الامور فى علومهم المتخصصة .

اما على المستوى التقنى للندوات فقد افتقرت الى تكامل بين المواضيع ووجود اطار مرجعى واحد . واظهرت الندوات ايضا الحاجة الى تنمية الجانب النظرى فى المناقشات خاصة على هذا المستوى العالى . اذا كانت سلسلة الندوات هدفت الى تحليل حدث تاريخى واحد من كافة جوانبه فلا شك ان هناك جوانب لم يتم تناولها مثل التاريخ الشعبى والتاريخ الراديكالى وتحليل الصحافة المعاصرة للثورة . كما افتقرت المناقشات الى حدود واضحة نظرا لعدم توزيع الابحاث من قبل .

وبالرغم من تلك الملاحظات ، فقد حققت سلسلة الندوات نجاحا ملحوظا حتى ان مركز الدراسات العربية قرر جعلها سنوية وستقام السنة القادمة عن نشأة « الحكومة والادارة فى مصر » .

خاتمة :

اذا كانت سلسلة الندوات قد تمركزت على ثورة ١٩١٩ فان بعض المفاهيم التى نوقشت مثل الليبرالية والصراع الطبعى والنظرة الابوية للجموع كلها يصلح ان تطبق على تاريخنا المعاصر . وهنا نسرد رأى برياخ « ان التاريخ يثبت وجود رابطة لايمكن التهرب منها بين الماضى ، الحاضر والمستقبل .... ويختبر الجميع هذه الرابطة فى الحياة اليومية » .

ورغم وجود اختلافات فى مرجعية التفسير التاريخى عند بعض الاساتذة المذكورين ، نجد صعوبة فى جمعهم فى مدارس تاريخية مختلفة مما يعزز رأى « توليز وتولار » ليست هناك مدارس تاريخية بالمعنى التقليدى بينما توجد روابط تقارب ، « صداقة » ، تضامن وتأثير وحتى هذه الروابط اصبحت غير مستقرة .

واخيرا اثبتت سلسلة الندوات ضرورة التركيز على الاجتماعى وضرورة ايجاد علم منهج تاريخى يراعى الخصوصيات العربية والاسلامية مما يضع على عاتق المتخصصين فى التاريخ فى مصر مسئولية هامة للنهوض بالدراسات التاريخية فى مصر والعالم العربى . □

مؤتمر الشرق الأوسط نحو العام (٢٠٠٠)

[اكسفورد ٢٨ مايو ١٩٩٢]

يوسف احمد الشرقاوى

فى إطار الاهتمام الذى توليه الدوائر الرسمية وغير الرسمية فى بريطانيا بتطورات الأوضاع فى الشرق الأوسط عقد يوم ٢٨ مايو الماضى فى مدينة اكسفورد مؤتمر تحت عنوان : الشرق الأوسط نحو العام ٢٠٠٠ .

وقد شارك فى هذا المؤتمر حشد كبير من الدبلوماسيين ورجال الاعلام والاعمال والاكاديميين والكتاب والطلاب يبلغ حوالى ١٥٠٠ شخص ونذكر من بين الحاضرين السيد السفير د . محمد ابراهيم شاكر سفير مصر . ونائب رئيس مجلس السفراء العرب فى بريطانيا ، وكذلك سفراء سوريا والسعودية والامارات والبحرين وممثل الجامعة العربية ، ورئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى لندن .

وقد تحدث امام هذا المؤتمر الذى قامت بتنظيمه جمعية الشرق الأوسط بجامعة اكسفورد - التى اشارك فى عضويتها منذ عام ١٩٨٨ - دبلوماسيون وسياسيون وكتاب من بقاع العالم منهم :

- ديفيد جوربوث : الوكيل المختص بشئون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية . ومدير ادارة التخطيط السياسى بالخارجية البريطانية سابقا .

د . حنان ميخائيل عشراوى : استاذة الادب الانجليزى فى جامعة بيرزيت وشاركت فى محادثات السلام الخاصة بالشرق الأوسط فى براغ ، نيويورك ، لندن وغير ذلك ، والناطق الرسمى باسم محادثات السلام فى الشرق الأوسط .

محمد سيد احمد : الكاتب المصرى بجريدة الأهرام .

السناتور جورج ماكجفرت : مسئول بارز ومرشح سابق للرئاسة فى الولايات المتحدة وشغل العديد من المناصب الهامة فى ادارة كيندى وفورد . وكارتر وله العديد من الكتابات .

السفير غسان توينى : دبلوماسى لبنانى سابق ، شغل بعض المناصب الوزارية فى لبنان وكذلك رئاسة تحرير جريدة النهار .

وكانت النقاط الرئيسية التى نوقشت فى هذا المؤتمر على النحو التالى :

اولا : موقف بريطانيا والجماعة الأوروبية ازاء التطورات الجارية فى الشرق الأوسط :

بدأ ديفيد جوربوث المختص بشئون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية هذا المؤتمر مشيرا الى انه متشائم من تطور مجريات الأمور فى الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة وحتى سنة ٢٠٠٠ وانه يرجع هذا الشعور لديه الى مايلى :-

١ - تصاعد انتشار تيار الأصولية وخاصة فى دول الخليج والمغرب العربى .

٢ - تصاعد دور ايران عسكريا فى الخليج .

٣ - عدم حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة .

٤ - تفاقم الصراع بين الاسلام والغرب .

٥ - استمرار بقاء الوضع على ماهو عليه بالعراق .

ثم عاد ديفيد جوربوث وذكر : - ان هناك تطورات اخرى تدعوه الى الشعور بالتفاؤل وهى :

١ - احتمال سقوط النظام الحالى فى العراق دون تفتت اى جزء من اجزائه وزوال خطر الاعتداء على جيرانه

٢ - تحول السياسة الايرانية عن تصدير الثورة الاسلامية وتقبل ايران العيش بسلام مع جيرانها

٣ - قدرة دول الخليج على استيعاب القوى الجديدة بها وعلى حل مشاكلها فيما بينها من خلال طابعها الاستشارى والتعاونى .

٤ - استمرار نجاح عملية السلام الحالية التى تتم برعاية الولايات المتحدة

٥ - ان يقدم الأصوليون افكارا لحل المشاكل التى تواجه بلادهم .

وقد ركز جوربوث فى كلمته على الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية بين اوروبا والشرق الأوسط وأوضح ان هناك مؤسسات عديدة بين الشرق الأوسط والجماعة الاوروبية تسعى الى تنمية روح التعاون ودعم عرى الصداقة بينهما . كما اوضح كذلك ان الجماعة الاوروبية سوف تلعب دورا اكبر فى الشرق الأوسط بحكم وزن هذه الجماعة سواء داخل مجلس الأمن او على خريطة العالم .

ثانيا : الرؤية الى النظام الدولى الجديد :-

واشار جوربوث الى ان القرن المقبل لن يكون بالضرورة قرنا تسيطر عليه الولايات المتحدة بل سيصبح هناك دور اكبر لأوروبا أو آسيا .

- وأوضح جوربوث كذلك ان الولايات المتحدة لن تستطع بمفردها قيادة العالم بسبب الصعوبات المالية التى تواجهها . وأضاف ان على العرب ان يتعاملوا مع النظام الدولى الجديد من خلال تدعيم روح التعاون فيما بينهم . ومن خلال تدعيم مصالحهم وتعاونهم مع هذا النظام الدولى الجديد وذلك بدلا من اسلوب العزلة او Conspitud illusion الذى يعتقد البعض انه يمثل إدراك بعض العرب عن النظام الدولى الجديد .

- واكد جوربوث فى كلمته على ان الشرق الأوسط يمر حاليا بمرحلة انتقالية وانه فى ذلك شأن التحولات التى حدثت فى العالم ، وان النظام الدولى الجديد سوف يشهد تعاونا اكثر فيما بين الجماعة الاوروبية والشرق الأوسط مثلما حدث ابان ازمة الخليج ، وان هذا التعاون سيستمر فى ظل شعور عدم احساس اى طرف فى التفوق على الطرف الاخر .

وعن النظام العالمى الجديد ذكر محمد سيد احمد ان العالم المعاصر اثبت ان الغرب ليس هو صاحب الحقيقة المطلقة ، وان العلمانية يعاد تفسيرها والجبرية التاريخية يعاد النظر فيها ، وذكر ان اى نظام يطلب الى شعوب العالم اعتناق مبادئه يجب ان يشمل قيما عالمية وان النظام المطروح مبنى على قيم غربية فقط . وتساءل

عما اذا كان التجديد والتطور يتطلب الركون فقط الى نموذج العلمانية ، وطرح امثلة حققت فيها دول تطورها الاقتصادى من دون التخلى عن قيمها الاصلية ومن دون اعتماد العلمنه حيث اشار فى هذا الصدد الى اليابان واسرائيل .

ثالثا : اسباب تصاعد انتشار الحركات السياسية الاسلامية والرؤية لمستقبلها :

١ - طالب السيد / محمد سيد احمد فى كلمته باستبعاد الاسلام كمواجهة سياسية فى الغرب واوضح ان الغرب يريد ان يبحث عن عدو جديد . واضاف ان الاسلام يستطيع ان يتواكب مع العصر من خلال الاجتهاد واشار الى خشيته من حدوث صراع بين الشرق والغرب خاصة فى دول المغرب وغيرها اذا لم تعالج قضية فرض قيم الغرب على حضارة الشرق .

٢ - اعتبر السناتور الامريكى ماكجفرن أن التطرف الدينى فى الشرق الاوسط هو نتيجة لسياسات خاطئة فى المنطقة من اهمها عدم فهم المشاكل الاقتصادية والسياسية التى تعانى منها بعض البلدان والازدواجية فى تطبيق قرارات الامم المتحدة فى الشرق الاوسط .

٣ - أما السيد / يوسف ميشيل ابراهيم مراسل صحيفتى « نيويورك تايمز » و « الهيرالد تربيون » فى باريس فقد قال ان تصاعد انتشار الاصولية الاسلامية فى الشرق الاوسط هو جزء من انتشارها فى الصحوة الاسلامية فى العالم وان هذا يرجع الى الغضب والرغبة فى التغيير ولا يعود الى الفقر واسباب اقتصادية فقط ، مشيرا الى ان هناك تصاعدا للحركة الاسلامية فى الجزائر حيث يوجد الفقر هناك ، وفى نفس الوقت يوجد صعود للحركة الاصولية فى السعودية حيث لا يوجد الفقر . واوضح ان الاصولية الاسلامية لا ترتبط مباشرة بالقومية العربية اذ ان لكل منظمة اصولية تطلعاتها داخل البلدان التى تنتشر فيها وانها مستعدة للتكيف مع المتغيرات الجديدة وذكر ان الاصولية الاسلامية ليست بالضرورة معادية للغرب . لا سياسيا (افغانستان) ولا اجتماعيا كما هو فى الجزائر والسودان .

٤ - تساءل السيد / غسان توينى فى معرض كلمته عن المقدرة على بناء دولة عصرية من دون الركون الى مبدأ العلمنة .

٥ - تدخل السفير السعودى فى لندن د . غازى القصيبى خلال المناقشات حول الاصولية الاسلامية ، واشار الى ان ظاهرة الاصولية الدينية توجد فى كل المجتمعات ، وان دوافع الاصوليين دينية - انسانية وليست سياسية بالضرورة ، وهى تشبه دوافع المتجددين روحيا ودينيا فى الولايات المتحدة واوروبا الذين يتبعون القساوسة البيوريتانيين المتحمسين لمبادئهم .

رابعا : الرؤية الفلسطينية ورؤية اسرائيلية لعملية السلام فى الشرق الاوسط :

١ - تساءلت الدكتورة حنان ميخائيل عشراوى الناطقة باسم الوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام بقولها لماذا لا تقايض الولايات المتحدة مساعداتها السنوية لاسرائيل باحترام الاخيرة لحقوق الانسان ؟

- وذكرت : لقد دخلنا المسار السلمى بعد تحليل عميق لمبرراته وحسناته ومحاذيره . وهذا المسار صعب وطويل لكننا رغبنا ان نبين رغبتنا فى السلام وجديتنا فى السعى اليه وبذلك نقلنا المعركة من لغة السلاح الى لغة الكلمة والحجة والمفاوضة . وقدمنا تنازلات بقبولنا شروطا مجحفة حتى لا تعطى الاسرائيليين اعذارا وحججا ضدنا . ومن التنازلات المهمة عدم تمثيل فلسطينى القدس المحتلة .

- واضاف ان اسرائيل لا تعترف حتى الساعة بوجود الوفد الفلسطينى المستقل وتحاول عرقلة مسيرة السلام عن طريق زيادة عدد المستوطنات والممارسات الوحشية فى الاراضى المحتلة وجنوب لبنان .

- وذكرت ان الشعب الفلسطينى جدير بان تكون له حكومته الوطنية الانتقالية التى تؤسس لمرحلة انتقال السلطات فى اطار قانونى معترف به من الشرعية الدولية .

٢ - تحدث أوال شاليم الاكاديمى الاسرائيلى حيث ذكر ان هناك اختلافا بين مواقف كتلة الليكود وتجمع الصراخ من عملية السلام فى الشرق الاوسط حيث اوضح ان الحزبين الرئيسين الكبيرين يرفضان التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . واشار الى اختلاف موقف حزب العمل بالنسبة الى العلاقة مع الاردن عن موقف شامير حيث يطرح قادة هذا الحزب منذ زمن الخيار الاردنى من دون القبول بمبدأ الدولة الفلسطينية بينما حزب شامير يتبنى سياسة توسعية ويؤمن باسرائيل الكبرى وكل ماتقدمه حكومة شامير هى وعود بتمثيل بلدى فلسطينى فى ظل سيادة اسرائيلية

- وذكر انه اذا فاز رابين فانه سيعطى فرصة للسلام لتهدئة الموقف الامريكى ، واذا فاز شامير فانه سيراوغ ويدعى انه جدى امام الامريكيين ثم يعد حلفاءه بعكس ذلك ، ويعتقد الاكاديمى الاسرائيلى ان شامير سيخسر بسبب عدم تعامله بوضوح مع الامريكيين واشار الى انه حان الوقت لتخطى سياسة المراوغة والتحدث مع الفلسطينيين والعرب بجدية .

خامسا حول تقييم الدور الامريكى لعملية السلام فى الشرق الاوسط :

١ - هنأ جوربوث الوكيل المختص لشئون الشرق الاوسط بالخارجية البريطانية الامريكيين على الدور الذى قاموا به لاستمرار عملية السلام فى الشرق الاوسط . واكد على ان اوروبا مصممة على لعب دور اكبر فى قضية الشرق الاوسط وان هذا ماترغبه الشعوب العربية وان فيه مصلحة كبيرة لاسرائيل فى المدى البعيد .

٢ - اكدت حنان عشراوى على ان دور الولايات المتحدة اساسى فى عملية المفاوضات الخاصة بالشرق الاوسط لانها تشكل العنصر الدولى المراقب للمفاوضات بعد رفض اسرائيل اعطاء هذا الدور لهيئة الامم المتحدة او لاوروبا واضافت ان الولايات المتحدة قامت بدورها حتى فى هذه الساعة بجدارة الى حد ما وتدخلت عندما تجاوز الاطراف الحدود ولكن عدم وجودها كان سيحدث خللا لصالح اسرائيل .

٣ - دعا السناتور الامريكى جورج ماكجفرن الى ربط المساعدات الامريكية لاسرائيل بطريقة تعاملها مع عملية السلام وبموافقتها على مبدأ التخلى عن الارض المحتلة . ودعا الى التخلى عن الفكرة القائلة ان لدى اسرائيل قيمة استراتيجية للولايات المتحدة فى الشرق الاوسط ، وقال ان العكس هو الصحيح اذ أن تصرفاتها تؤدى الى ردود فعل عكسية فى العلاقات الامريكية مع الدول العربية . واكد على أن زوال خطر الاتحاد السوفيتى وفشل النظرية الشيوعية ، ومقدرة قوات التحالف على الانتصار فى حرب الخليج من دون الحاجة الى اسرائيل قد اسقط دور اسرائيل كحليف استراتيجى للولايات المتحدة من الشرق الاوسط .

سادسا : سيناريوهات مستقبل عملية السلام فى الشرق الاوسط والخيارات المطروحة لتحقيق ذلك .

١ ـ صرح د . صبيح عابد مدير المؤسسة الخيرية الفلسطينية ان هناك ثلاثة سيناريوهات لمستقبل مباحثات السلام فى الشرق الأوسط : ـ

أ ـ ان تبقى الاوضاع على ماهى عليه

ب ـ ان تجرى عملية تهدئة الامور عن طريق « تقديم الوعود » التى تحسن مما هو مطروح حاليا ولكن ذلك لا يستجيب للمتطلبات الفلسطينية الكاملة مثل انشاء دولة فيدرالية اردنية فلسطينية

جـ ـ ان تتحقق متطلبات الشعب الفلسطينى بحيث تنشأ نواة كسلطة فلسطينية سياسية مستقلة تحضر للدولة المقبلة ويسمح باعادة توطين الفلسطينيين المقيمين فى الخارج ، ويتم وضع جدول امنى لتحقيق الاستقلال الكامل .

ويعتقد ان السيناريو الاخير (جـ) صعب التحقيق فى ظل الاوضاع الحالية ، ويرى أن هناك فرصا لنجاح السيناريو الثانى اذا نجح حزب العمل فى الانتخابات الاسرائيلية

٢ ـ حول الخيارات المطروحة لتحقيق السلام فى الشرق الاوسط ذكر السفير غسان توينى ان هناك خيارات خمسة : الدبلوماسى والعسكرى والسياسى ، والاجتماعى والاقتصادى والقومى العربى . وذلك كما يلى :

أ ـ بالنسبة للخيار الدبلوماسى : انه يجب على العرب تحديد موقفهم فى عملية التفاوض . هل هم يتفاوضون مع الولايات المتحدة او مع اسرائيل او هم والولايات المتحدة سويا مع اسرائيل .

ب ـ بالنسبة للخيار العسكرى : تساءل توينى : ماذا ستفعل بجيوشنا فى العام ٢٠٠٠ وماهو مستقبل الموازنات العسكرية الضخمة ؟

جـ ـ اما عن الخيار السياسى : قال ان الشيوعية انتهت وبرزت الاصولية الدينية فهل تتوافق المفاهيم التى ترتكز عليها هذه الاصولية مع مفاهيم الدولة العصرية المرتكزة على العلمانية

د ـ وحول الخيار الاجتماعى والاقتصادى : قال ان السلام فى العام ٢٠٠٠ يعنى المشاركة فى جميع ثروات المنطقة فى سبيل تحسين اوضاع الانسان بها وقال ان مالدى العرب هو معدات وادوات مستوردة ومستهلكة وليست لدينا قوة انتاجية كاليابان وهونج كونج

هـ ـ وعن القومية العربية : قال ان التوجه الراغب فى العودة الى الماضى اثر عكسيا على التطور فى العالم العربى وادى الى الانقسامات والشعور : بالاغتراب المنتشرين حاليا ورفض توينى فكرة القومية الضيقة ودعا الى الوحدة فى ظل الديمقراطية والوحدة المبنية على الموافقة والقبول للقيم الاصيلة المطروحة .

« ندوة » تحديث الدراسات التاريخية

[١١ ـ ١٣ ابريل ١٩٩٢]

آمال أسعد

عقدت جامعة القاهرة بالاشتراك مع لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وعلى مدى ثلاثة ايام فى الفترة من ١١ ـ ١٣ ابريل ندوة « تحديث الدراسات التاريخية » ، وقد شارك فى هذه الندوة عدد كبير من المهتمين بالدراسات التاريخية بأقلامهم فى هذه الندوة ، حتى بلغ عدد البحوث المقدمة للندوة قرابة عشرين بحثا علميا تناولت موضوع الندوة من مختلف النواحى العلمية ، مما أعطى للندوة طابعا مميزا . ومن بين هذه الأبحاث على سبيل المثال لا الحصر :ـ

ـ البحث الذى تقدم به الدكتور سيد أحمد الناصرى عن « التاريخ ومنهج التحليل النفسى » : ـ وفيه أشار الى أنه فى ضوء التطورات المتلاحقة التى تمر بها المعرفة الانسانية ، يتوجب أن نتوقف لنراجع منجزاتنا السابقة ونخطط لمناهجها المستقبلية ، وأن نعيد توجيهها فى ضوء هذه التطورات ، فنحن نعيش فى عالم متغير ، تعددت فيه المجالات وتفرعت فيه التخصصات حتى أصبح داخل التخصص الواحد اكثر من تخصص مما هدد النظرة الشمولية للأشياء .

ومن ثم فإن الدراسات المستقبلية تدعو إلى الخروج من قلايات التخصص ، وتحذر من الانسياق فى تشجيع الاغراق فى التخصص الدقيق الذى قد يصل بالباحث الى درجة الانغلاق على نفسه وتجعله يعيش فى عزلة تامة عما فى حقول البحث العلمى المجاورة لحقله ، محتميا بشعار إحترام التخصص كمبرر لانعزاليته مغلقا عينه عن كثير من الحقائق التى بالرغم من كونها بعيدة عن نطاق تخصصه إلا أنها تشكل جانبا هاما فى القضايا التى يتعرض لها وتساعده على الغوص فى أعماق الأحداث .

ـ وإلى أنه قد ضاق حقل التاريخ بالباحثين حتى ان بعض الدارسين يجدون صعوبة اليوم فى العثور على موضوع لم يسبق دراسته ، وإلى أنه إذا سرنا على هذا النحو فإننا نجد انفسنا فى المستقبل القريب نكرر انفسنا ونجتر ما سبق بحثه عندئذ يتوقف التجديد والابداع . ولهذا فعلينا أن نتجه الى منهج جديد يفتح مجالات البحث للأجيال القادمة ونحقق الهدف الأسمى من وراء دراسة التاريخ وهو التصوير الدقيق النابض بالحياة للمجتمعات التى ندرسها .

كما اشار الى أن الناس قد ظلوا يتجاهلون ويتجنبون أى محاولة لسبر أغوار النفس البشرية حتى لفت « فرويد » الأنظار إلى ضرورة إستكشاف أعماق النفس البشرية الصانعة للأحداث ، وفهم ألغازها وتصرفاتها . ولهذا كان لابد من إستدعاء منهج التحليل النفسى

لأحداث التاريخ وللقادة الذين غيروا مسار الأحداث بإعتباره يلقى الأضواء على الأسباب الواقعة والقابعة وراء الأحداث ووراء القرارات الحاسمة التى يتخذها القادة والزعماء والتى ينتج عنها تحولات كبرى ، وهكذا يصبح منهج التحليل النفسى اداة يستخدمها الباحث جنبا إلى جنب مع الأدوات الأخرى مثل منهج التحليل الاجتماعى والتحليل الاقتصادى لأحداث التاريخ .

وان المسألة مسالة تكامل بين فروع علم المعرفة من أجل ان تفهم الاحداث فهما شاملا يساعدنا على إكتشاف بواعث خفية تفهم ولاتسجل بالألفاظ والوثائق ، وتكشف لنا عن زوايا جديدة ، وتفهم بصورة ادق شخصيات القادة والزعماء ، والظروف التى إتخذوا فيها القرارات الصعبة ، لأننا لايمكن أن نغفل روح القطيع فى سلوك المجتمعات القديمة التى إنساقت وراء زعمائها .

- غير أن مجال التحليل النفسى لأحداث التاريخ ليس طريقا سهلا ، فضلا عن ان تطبيق التحليل النفسى أمر صعب لأنه يلمسنا فى اشد مناطقنا حساسية وهى نفوسنا ، ومن ثم يتولد لدى الكثيرين عزوف تام عن خوض التجربة فيه ، خاصة وأن اغلب المؤرخين قد إعتادوا الطريق السهل وهو التعامل مع الوثائق والحقائق كما وقعت ، وذلك بالرغم من أن التاريخ العربى الملىء بالقضايا والتنوع الحضارى فى حاجة ماسة لاستخدام هذا المنهج الجديد فى دراسة القضايا العامة أو الفردية او المجتمعات الشعوبية ودوافع ظهور الدكتاتورية وقيام الثورات .

ولذا فالمنهج الذى يقترحه الكاتب للباحثين يشمل طريقتين :-

الأولى : - عزل بعض الشخصيات ثم التعمق فى تحليلها على طريقة عزل فيروس مرضى معين فى معمل ثم تحليله وذلك فيما يختص بالشخصيات القيادية ، والربط بين ظاهرة التسلط والرغبة فى الحكم وظروف نشأة الدكتاتور والعوامل المكتسبة كظروف الحياة والتربية وعلاقته بوالديه والحرمان ، كل ذلك سوف يجعل هذه الشخصيات ككتاب مفتوح نقراه بسهولة ويسر ويساعدنا على فهم التصرفات والقرارات التى صدرت عن هؤلاء الزعماء .

والثانية : - هى التحليل الجماعى لمجتمع صغير بدراسة تصرفاته وعاداته وتقاليده وأثر ذلك على تصرفاته أو ما يسمى بعلم النفس الاجتماعى وهناك عشرات القضايا الفردية والاجتماعية التى يفيض بها التاريخ ونمر عليها مرورا ظاهرا أو كما يحدث فى كثير من الأحيان نتجاهلها .

ويشير الكاتب إلى ان الاهتمام بهذا المنهج الجديد سوف يعيد إكتشاف التاريخ بصورة تكسبه الحيوية وتفتح مجالا خصبا وبكرا للباحثين الجدد بدلا من ان نكرر انفسنا وندور فى حلقة مفرغة .

وعن « مدرسة التاريخ الجديد » تقدم الدكتور محمد عبدالرحمن برج ببحث أشار فيه إلى أنه يقصد بالتاريخ الجديد شيئان معا :- برنامجا خاصا بمضمون التاريخ وبمجموعة من المؤهلات اللازمة للاشتغال بالتاريخ ثم تحديث أدوات البحث التاريخى ، ومن الضرورى توافر كل ذلك .

فليس معنى إتساع مجال التاريخ وتعديه دائرة الأحداث اننا قد إستحدثنا فى الدراسات التاريخية ، ولكن إن التاريخ الجديد ، جديد من ناحية إتساع قبول المفهوم الموسع للتاريخ وإزدياد الاعتراف بأهمية تدريب المؤرخ وكذلك من ناحية إتجاه التاريخ للبحث عن الأصل وهو الاتجاه المأخوذ من علماء البيولوجيا وفلاسفة التطور .. ومن هنا بدأت فى أوروبا مدرسة التاريخ الجديد التى إرتبطت بأسماء لامعة .

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن هناك شيئان يحددان الاهمية النسبية للمادة التاريخية بطبيعة الفترة التى تقع فيها ثم بمدى إنعكاسها على الحياة المعاصرة . وفى كلتا الحالتين يعتمد هذا التحديد بشكل مباشر وعملى على الغرض الماثل فى ذهن المؤرخ

كما يرى أبناء هذه المدرسة أن المهمتين الرئيسيتين للتاريخ الجديد هما :-

١ - دراسة الحضارات فى العصور الرئيسية .

٢ - تتبع جذور الثقافة والنظم الحديثة (أى تتبع السمات المميزة للحضارة المعاصرة ونظمها) . اما عن اهمية تدريب المؤرخ يرى أصحاب هذه المدرسة :- أنه لابد من فرض قيود على كل من يشتغل بالتاريخ وأن يكون شأن التاريخ فى هذه الناحية شأن الطب وكما أن فى مجال الطب لاتعطى حق ممارسة مهنته إلا لمن أولى قدرا معينا من الدراسة والتدريب فيه ، كذلك ينبغى أن يكون شأن التاريخ . فعلينا ان نفرق فى دقة بين المؤرخ وناسخ السجلات أو الوثائق ، فالشخص الذى يقوم بجمع الوثائق وعرضها ليس مؤرخا مهما بلغت خدماته بالنسبة لعلم التاريخ فهو لايزيد عن ذلك الشخص الذى يجمع ويضيف قطع الأثاث القديم لوضعها وعرضها فى متحف .

وعن البرنامج الطموح الذى يراه أصحاب هذه المدرسة لازما لتدريب المؤرخ :- أن دارس التاريخ مطالب بالنظرة التاريخية الشاملة والسبيل إليها هو الالمام الكامل بوجهة النظر القائلة بالتطور ، فالمؤرخ لابد وأن يفكر والأصول ماثلة فى ذهنه تماما كما يفعل الطبيب بالعلاج فى ضوء التشخيص ودراسة تاريخ المرض عند مريضه معروفة لديه ، ومن ثم فإن المؤرخ لابد وأن يكون ملما إلماما كافيا بعمليات التطور الكونى والبيولوجى والثقافى وتطور النظم . فالتطور بالنسبة للمؤرخ شأنه شأن الديناميكا لعالم الطبيعة . وبمعنى أخر فإنه ينبغى أن نصر على أن الشخص الذى يريد أن يكون مؤرخا لابد وأن يكون ذا عقلية تاريخية ، ولابد لدارس التاريخ على طريقة المدرسة الجديدة أن يلم إلماما ، كاملا بالانسان وسلوكه . وأن يلم بأسس علم النفس التحليلى الذى يلقى كثيرا من الضوء على التحرك اللاشعورى للانسان ، وكذلك لابد وأن يكون المؤرخ ملما إلماما كافيا بحقائق علم النفس الاجتماعى حتى يمكنه توضيح تأثير سيكولوجية الجماعات على الانسان .

كذلك لايمكن للمرء أن يكون مؤرخا من وجهة نظر هذه المدرسة دون أن يكون على دراية بعلم الاجتماع وبالعلوم الاجتماعية المختلفة الأخرى وهى كالاقتصاد والسياسة والقانون والأخلاق وما إليها ، وعلى المؤرخ أن يلم إلماما كافيا بعلم الأجناس البشرية ولابد أن يدرس جيدا وبإمعان الجغرافيا الطبيعية والاجتماعية للمنطقة التى ينوى التخصص بها .

وينبغى ايضا أن يلم دارس التاريخ الجديد إلماما كافيا بأسس علم الكيمياء الوظيفية وعلم الغدد الصماء وما إليها ، وأن الالمام بهذه العلوم ليس من باب الترف العلمى بقدر ما هو ضرورى لفهم كثير من التصرفات التى قام بها الكثير من القادة وأصحاب القرارات ومن ثم لاغنى للمؤرخ عن فهم كاف لانماط السلوك المرتبطة بالأمراض النفسية والعصبية .

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن مثل هذا البرنامج الطموح انه أمر ضرورى بنفس القدر الذى تدرك به ونقر ضرورة الاعداد لممارسة مهنة الطب أو الهندسة ، فهناك فى الجامعات مناهج ما قبل الدخول فى دراسة الطب ثم هناك ما يلى ذلك من تدريب طبى وفنى ، ومن ثم ينبغى أن تكون هناك مناهج ماقبل الدخول فى دراسة التاريخ ثم تكون هناك بعد ذلك مدارس التاريخ للمحترفين لهذه المهنة .

وعن تحديث أدوات البحث التاريخى يشير الباحث إلى أنه من أروع وأبرز التطورات الحديثة فى ميدان التاريخ ما نجم عن جوانب من التكنولوجيا الجديدة مثل إستخدام الكمبيوتر لدى دارسى التاريخ ، فتعلمه وإستخدامه من أولى المهام التى يكلف بها طالب التاريخ .

كما تقدم الدكتور رؤوف عباس ببحث عن « دراسة التاريخ المعاصر ، بإستخدام المصادر والمناهج الحديثة » أشار فيه إلى أنه قد ظلت الوثائق تمثل حجر الزاوية فى مصادر البحث فى تاريخ مصر والعرب المعاصر ، ينشدها الباحثون فى الأرشيفات الأوروبية عندما لايجدونها فى دور الوثائق ببلادهم ، إضافة إلى المذكرات السياسية المحدودة والدوريات . وأهملت المصادر الأخرى للمادة التاريخية التى أوجدتها ظروف العصر وثورة المعلومات والاتصالات . فلم يحاول باحث مصرى أو عربى - حتى الآن - استخدامها رغم شيوعها بين الباحثين فى الغرب .

وإلى إنه من المصادر الجديدة التى حظيت بإهتمام الباحثين ولم نأبه بها المصادر السمعية - البصرية التى جاءت ثمرة التطور العلمى الكبير فى مجال الاعلام المسموع والمرئى وفى مجال المعلومات ، ومن هذه المصادر الأفلام الاخبارية السينمائية والتليفزيونية التى تسجل أحداثا هامة ، وتوفر مادة حية لتلك الأحداث .

كذلك تقدم أشرطة التسجيل بمختلف أنواعها مادة غنية لدارس التاريخ المعاصر كالخطب السياسية والتصريحات الرسمية ووقائع الاجتماعات العامة ، وخاصة أن أشرطة التسجيل أصبحت من أدوات العمل السياسى المعارض فى ظل الأنظمة السياسية التى تقوم على الاستبداد وكبت الحريات العامة .

وإلى أنه لاريب فى أن المصادر السمعية - البصرية تضع المؤرخ فى مواجهة الحدث حال صناعته ، وتجعله يقف وجها لوجه أمام صناعه ، يتفرس فى ملامحهم ويزن شخصياتهم ويحلل كلماتهم بالموازين المنهجية ، وتتيح له فرصة ذهبية لمقارنة المادة المكتوبة بالمادة المرئية والمسموعة وصولا إلى الصورة التركيبية للحدث ودقة التحليل والتفسير .

وإلى جانب ذلك ، تقف الصحافة مصدرا بالغ القيمة لدارس التاريخ المعاصر ، وخاصة أن الصحف الآن تضم مواد متنوعة . فالصحافة المعاصرة أصبحت تعنى بالعديد من القضايا المختلفة . تعرضها فى شكل تقارير أو تحقيقات أو مقابلات شخصية يجريها الصحافيون مع بعض أهل الرأى والخبرة أو صناع القرار ، أو تتخذ شكل ندوات تنظمها الصحف لعدد من الخبراء لمناقشة قضية بذاتها ، كما تتضمن مادة الصحف ما تتلقاه من بريد القراء الذى يعرض لمشاكل فردية أو جماعية لها دلالات هامة لدراسة المجتمع والقيم الاجتماعية بقدر ما تعكس آراء الناس فى مختلف الشئون ، وكذلك تتضمن مادة الصحافة مواد تسجيلية إعلانية عن بعض أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، إلى غير ذلك من مواد متنوعة تعبر عن إيقاع الحياة اليومية بشتى جوانبها ، لاغنى عنها للباحث فى التاريخ المعاصر .

وإلى جانب الصحافة ، هناك دوريات متخصصة فى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تضم دراسات وتقارير كتبها متخصصون وخبراء فى شتى المجالات تعين الباحث على التوصل إلى بعض الدلالات الهامة التى تخص الظاهرة التى يتصدى لها بالدراسة إدراك العلاقات السببية إدراكا واضحا ، وتعينه بالتالى على التفسير .

كذلك تتوفر للباحث فى التاريخ المعاصر تقارير الهيئات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة ، ومنظمة حقوق الانسان والصليب الأحمر وغيرها . وهى فى معظم الأحوال تقدم وجهات نظر محايدة لاتخلو من دلالات هامة تعين المؤرخ على دراسة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وتستكمل بعض جوانب النقص فى المادة التى توفرها البيانات الحكومية الرسمية ، عند بناء الصورة التركيبية للحدث التاريخى .

هذا ولما كانت دراسة التاريخ المعاصر دراسة للمجتمع بإعتباره مسرحا للأحداث فلا غنى للباحث فى التاريخ المعاصر عن نتائج أبحاث علماء الاجتماع الذين يقومون بأبحاث ميدانية فى الريف والحضر عن طريق الدراسات المسحية أو دراسات الحالة ، ويستخدمون الاستبيان والملاحظة وغيرها من تقنيات البحث فى علم الاجتماع ، ثم يتوصلون إلى نتائج هامة من دراساتهم للظواهر الاجتماعية ويقدمون تفسيرا لها ، فيوفرون بذلك للمؤرخ المشتغل بالتاريخ المعاصر مادة هامة عليه أن يتعامل معها بمنهجه الخاص .

ونفس القول ينسحب على الدراسات الاقتصادية التى يقوم بها المتخصصون فى الاقتصاد ، وما يتوصلون إليه من نتائج فى تحليلهم للظواهر الاقتصادية ، وخاصة ما إتصل بمستوى المعيشة وحركة الأسعار والدخل القومى ، وتوزيعاته وطبيعة وظروف السوق ، والتجارة نشاطا وركودا ، والموارد الاقتصادية وفرة وندرة ، وما يترتب على ذلك كله من آثار إجتماعية ، وكلها مادة هامة تعين الباحث فى التاريخ المعاصر على فهم البنية الأساسية للمجتمع ، وتقدم إجابات للتساؤلات التى تطرحها عليه الدراسة من خلال ما يقدمه من فرضيات .

ومما يميز التاريخ المعاصر تداخله مع حقل دراسة علم السياسة ، الذى يعنى بدراسة الأوضاع السياسية الجارية والعلاقات الدولية والأزمات السياسية وأصول إداراتها ، وطرح السيناريوهات المختلفة للتطورات المتوقعة للحدث السياسى وفق أسس منهجية معينة .

ويشير الكاتب إلى أن التاريخ الشفوى يعد أيضا من المصادر الهامة لدراسة التاريخ المعاصر ، وهو الذى يتمثل فى الروايات الشفوية التى يرويها من شاركوا فى صنع الأحداث فى مقابلات شخصية . وهنا يجب أن يتزود الباحث بقدر كبير من المهارة والمقدرة عند صياغة الأسئلة التى يطرحها على المصدر الحى للمادة التاريخية ، وأن يكون بارعا فى إعتصار ما لديه من معلومات من خلال إستجواب مدروس بعناية ، وأن يكون ماهرا فى مقارنة ما يتوفر لديه من مادة شفوية بالمصادر الأخرى ، وإخضاعها للنقد والتحليل الدقيق ، قبل أن يستخلص منها النتائج ، مع مراعاة المحاذير المتصلة بهذا المصدر مثل الخلط بين الحوادث نتيجة ضعف الذاكرة بسبب تقدم السن ، أو لمحاولة المصدر إخفاء بعض المعلومات أو ميله إلى التبرير أو التضخيم من موقفه ، إلى غير ذلك من المحاذير التى يجب أن يكون الباحث معدا إعدادا جيدا للتعامل معها .

كذلك لايستطيع الباحث فى التاريخ المعاصر الاستغناء عن بعض الأعمال الأدبية الهامة التى تصور حقبة تاريخية قريبة عاشها الكاتب أو عاصر طرفا منها ، وترسم صورة حية لاتجاهات الناس وأسلوب معيشتهم ومعتقداتهم وقيمهم الاجتماعية . وقد يستخدم الباحث العمل الأدبى للدلالة على ما توصل إليه من نتائج بالرجوع إلى مصادر أخرى ، أو للدلالة على عادات وقيم إجتماعية معينة .

وكذلك أيضا الأعمال الأدبية التى تصور الوضع السياسى فى ظروف يسود فيها الحجر على الرأى الآخر وكبت الحريات ، لها أهميتها عند تناول الباحث فى التاريخ المعاصر لتلك الظروف . غير أن المؤرخ المعاصر لايستطيع أن يحقق الاستفادة المثلى بالمصادر الأدبية إلا إذا كان على معرفة كافية بمنهج النقد الأدبى تعينه على تيسير سبل إستخدامها .

وأخيرا ، يجد الباحث فى التاريخ المعاصر نفسه أمام مصدر من نوع آخر محفوف بالمخاطر والمحاذير ، ونعنى به كتابات بعض الساسة التى تتخذ طابع المذكرات أو الذكريات أحيانا ، وطابع تبرير الأدوار والمواقف السياسية أحيانا أخرى . وهذا النوع من الكتابات نلمسه بوضوح فى مصر فى ذلك السيل من الكتابات التى عالجت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى ساهم فى كتابتها بعض رجالها من الضباط الأحرار وبعض من تولوا المناصب الكبرى فى عهدها ، بل وبعض الكتابات لأصحاب أقلام جرت بأفكار أخرى مناقضة .

ويشير الكاتب إلى أنه ليس من الحكمة أن يسقط الباحث فى التاريخ المعاصر كل تلك الكتابات بل يجب أن يقف طويلا عندها ، على أن يكون مدركا تماما البواعث التى دفعت أصحابها إلى كتابتها ، والمرامى السياسية التى إستهدفوها من ورائها ، وأن يكون ملما بالاتجاهات السياسية والاجتماعية لأولئك الكتاب ، قبل أن يتعامل مع مادة كتبهم ، وعند تعامله معها يقوم بإخضاعها للنقد ، وتحليل مضمونها وإستخلاص النتائج منها ، وبذلك يستطيع إستبعاد ما لايرقى منها إلى مستوى المصدر للمادة التاريخية إستبعادا يستند إلى معايير علمية .

وإلى أنه قد صاحب التقدم فى دراسة التاريخ والبحث التاريخى إهتمام جديد بالقياس والتحليل الكمى ، وهو بلا ريب مستمد من العلوم الاجتماعية . وإلى أن المعالجة الكمية تضيف بعدا جديدا لدراسة التاريخ المعاصر على وجه الخصوص ، بل أن بعض المؤرخين يرى أنها تضيف عمقا جديدا لدراسة ميادين لم تدرس بعد بإنتظام

مثل تاريخ النظم الدستورية وتاريخ الفكر ، وتساعد على التوصل إلى تفسيرات أوضح وقياسات أدق مما درجنا فى دراساتنا الحالية .

وأن حسن إستخدام التقنيات الجديدة يقتضى إعداد المؤرخ إعدادا خاصا يؤهله للتعامل معها بكفاءة ومقدرة ، ويساعده على الافادة منها ، إذ يجب أن ينال المؤرخ المعاصر حظا من المعرفة بالرياضات والاحصاء والتحليل الاحصائى ، كما أصبح لزاما على المؤرخ أن يكتسب مهارة إستخدام الحاسبات الآلية ، إذ أن علم الحاسبات الآلية علم مساعد شأنه شأن غيره من العلوم المساعدة التى لاغنى للباحث فى التاريخ عن التزود بها ، وذلك لأن إستعمال الحاسب الآلى فى البحث التاريخى ينجز وظيفتين لايمكن بدونهما أن يتحقق البحث ، أولهما : تخزين المعلومات ، وثانيهما : إسترجاعها ، وتلك عمليات ننجزها الآن بوسائل يدوية تستغرق وقتا طويلا وجهدا مضنيا . ولكن أصبح الآن بإمكاننا جمع المادة وترتيبها وفرزها حسب البرنامج الذى يعمل المؤرخ بموجبه فى زمن قياسى .

أما النتيجة التى يمكن إستخلاصها من تلك الدراسات الخاصة بإستخدام الحاسب الآلى فى البحث التاريخى ، أن الحاسب الآلى يفتح ميادين جديدة للمؤرخ ، ويجعله قادرا على القيام بأبحاث كانت عسيرة فى الماضى وأن القيمة الحقيقية للتحليل الحسابى الآلى تكمن فى المستوى الأكثر تقدما وتعقيدا مثل وضع مجموعتين أو أكثر من الحقائق مع بعضها البعض ، ثم مطابقتها وإستخلاص النتائج منها تبعا لنوع خاص من التعليمات أو البرنامج ، وأن لاستعمال الحاسب الآلى تأثيرات مهمة على مستقبل البحث التاريخى ، فهو يجبر الباحث أن يسأل أسئلة محددة ودقيقة ، ويلغى نهائيا أى تبرير للممارسات التقليدية فى التعميم من أدلة جزئية تلتقط بمحض الصدفة ثم تجمع مع بعضها البعض ، وهو يمكن الباحث من تحديد الثوابت التى يمكن على أساسها صياغة نتائج موضوعية ، كما أنه يوفر للمؤرخ الكثير من الوقت الذى يصرفه فى التفسير والتحليل . ومهما كان مقدار العمل الذى ينجزه الحاسب الآلى ، فإن المؤرخ يبقى صاحب القول الفصل .

وقد إختتمت الندوة أعمالها ببعض التوصيات الهامة وهى :

١ - تقديم الشكر لكافة الجهات التى أسهمت فى عقد هذه الندوة والاعداد لها ، فضلا عن تقديم الشكر لكافة الاساتذة الذين شاركوا فى هذه الندوة بالحضور وما قدموه من بحوث وما أثروا به الندوة من مناقشات مثمرة .

٢ - العمل فى الجامعات والمعاهد العليا على تنمية الوعى التاريخى عن طريق تأصيل الدراسات التاريخية والالتزام بالحقيقة التاريخية سليمة نقية دون تعريضها للتأثر بأية تيارات سياسية أو عقائدية .

٣ - ضرورة مواجهة تحديات العصر والأخذ بمنجزات العلم الحديث فيما يتعلق بجمع المادة التاريخية والحفاظ عليها وتسجيلها وإختزانها وإسترجاعها ، ويكون ذلك بإستخدام الأجهزة والوسائل المتطورة الحديثة ، وذلك عن طريق دعم التعاون الوثيق بين أقسام التاريخ فى الجامعات والمعاهد من جهة ، وبقية الكليات والمراكز العلمية المتخصصة داخل الجامعات وخارجها .

٤ - الأخذ فى منهج الدراسات التاريخية بكل جديد نافع مع الحفاظ على الأركان والجوانب الطيبة التى ينبغى الحفاظ عليها فى كل زمان ومكان وأهمها مراعاة الأمانة فى القول والعدالة فى الحكم .

٥ - العمل على جمع وتسجيل وتصوير المخطوطات العربية الموجودة بالخارج وفق أحدث الأساليب التكنولوجية

٦ - مناشدة السادة المسئولين عن أجهزة الاعلام وبخاصة التليفزيون والاذاعة بإخضاع المادة التاريخية العلمية التى تقدم لجمهور المشاهدين والمستمعين لمراجعة دقيقة من جانب الأساتذة المتخصصين ، وذلك لتنقية التاريخ من الأخطاء والشوائب التى دسها فيه بعض غير المتخصصين طلبا لكسب غير مشروع عن طريق تقديم برامج لا هدف لها إلا إستهواء الجمهور وتقديم الغذاء الفكرى والنفسى الذى يروقه وليس الذى ينفعه ويسمو به فكريا وثقافيا ونفسيا .

هذا وقد حققت الندوة نجاحا ملحوظا بفضل الجهود المخلصة التى بذلها الأستاذ الدكتور مقرر الندوة ، وبفضل المشاركة الايجابية للحاضرين والتى بدت فى حلقات النقاش . □

مؤتمر قمة الأرض

[ريودى جانيرو - البرازيل : ٣ - ١٤ يونيو ١٩٩٢]

شعيب عبد الفتاح

بدأت أعمال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) المعروف بإسم قمة الارض فى الفترة من ٣ الى ١٤ يونيو ١٩٩٢ فى ريودى جانيرو عاصمة البرازيل القديمة ، وقد نظمتها الامم المتحدة بالمشاركة مع ٢٥ منظمة تابعة لها ، وهى ثانى قمة دولية معنية بالبيئة حيث عقدت الاولى فى ٥ يونيو عام ١٩٧٢ فى استكهولم عاصمة السويد ، وقد عرف هذا اليوم بيوم البيئة العالمى . وتعد قمة ريو اكبر تجمع سياسى وشعبى فى تاريخ البشرية على الاطلاق . فقد حضرها رؤساء دول وحكومات ١٣١ دولة اضافة الى عشرات الآلاف من المهتمين بالبيئة . وتكلفت القمة اكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، فى حين حضر قمة استكهولم اثنان فقط من رؤساء الدول ، كما ان اكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات كان فى « قمة الطفولة » عام ١٩٧٠ فى نيويورك وحضرها ٧٠ رئيسا . وحضر قمة الارض صف طويل من الزعماء والاسماء الشهيرة مثل الدنى لاما زعيم اقليم التبت الذى يعيش فى المنفى . فقد ذهب الى البرازيل مع وفد من رجال الدين والفنانين ودعاة حماية البيئة ليشارك العالم فى قمة الارض ، جنبا الى جنب مع المئات من زعماء الاجناس والطوائف والقبائل البدائية التى يصل عددها الى حوالى ٢٠٠ مليون نسمة موزعين على ٧٠ دولة فى امريكا الجنوبية وافريقيا واستراليا واسيا ومن اشهر هذه القبائل الهنود الحمر وقبائل ماليزيا ، جاءوا من كل حدب وصوب حتى لا تنسى البشرية هؤلاء البشر المهددين بالانقراض ومطالبين بحماية غاباتهم واعشابهم الطبية من الدمار . كل هذا سوغ للكثيرين ان يطلقوا على قمة الارض قمة القمم .

جاءت التوصية بعقد قمة الأرض منذ خمس سنوات اى فى عام ١٩٨٧ بناء على اقتراح اعلنته « جروهارليم برتدتلاند » رئيس وزراء النرويج بعد ان ترأست اجتماعا ختاميا للجنة دولية خاصة بالبيئة والتنمية كانت قد تشكلت فى عام ١٩٨٣ بناء على اقتراح من مجلس محافظى برنامج البيئة التابع للامم المتحدة ، وفى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٨٩ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار الاساس للمؤتمر وهو القرارا (٤٤/ ٢٢٨) واختارت يونيو ١٩٩٢ لعقد المؤتمر وهذا التاريخ هو الذكرى العشرين لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة فى استكهولم ١٩٧٢ ، وتهدف قمة الارض كما يقول الكندى « موريس سترونج » الامين العام للمؤتمر هو « وضع الاساس للمشاركة العالمية بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية من منطلق الاحتياجات والمصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب فنحن بحاجة الى تحقيق توازن قابل للاستمرار ومنصف بين البيئة والتنمية ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين » وستكون الامم المتحدة مسئولة عن تنفيذ هذا الاساس العالمى معتمدة فى ذلك على اجهزتها التنموية والامنية بما فى ذلك مجلس الامن .

اهمية قمة الارض فى ريودى جانيرو

حظيت القمة بزخم إعلامى كبير . ولم يكن الاهتمام بها رسميا فقط بل كان شعبيا ايضا وبصورة غير مسبوقة ، وقد استمدت ريو اهميتها من عدة عوامل اهمها : ـ

١ ـ تعبر القمة عن مرحلة جديدة فى النظام الدولى حيث جاءت عقب انتهاء الحرب الباردة وبعد ان فرغ العالم من الصراعات الأيديولوجية وغيرها من الصراعات السياسية التى كانت تشغله عن حال الأرض ، وتعد القمة اول تطبيق عمل لمنظومة مبادىء النظام الدولى الجديد والذى يجعل البيئة والتنمية وحقوق الانسان وباقى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ضمن أولويات هذه المبادىء .

٢ ـ جاءت ريو لتعيد للامم المتحدة دورا كان مسلوبا منها طوال العقود الماضية وهو التصدى للمشاكل غير السياسية التى لا جدال فى انها اشد خطرا على السلم والامن الدوليين من المشاكل السياسية نفسها ، وبعلاج المنظمة الدولية لهذه المشاكل تكون قد استكملت الحلقة المفقودة والتى خولها لها ميثاق الامم المتحدة ، وتكون ايضا قد مارست الدبلوماسية الوقائية الهادفة الى صنع السلام وليس حفظه فقط ، وكانت قمة مجلس الامن الدولى فى يناير ١٩٩٢ قد حملت الامم المتحدة مهمة هذه الدبلوماسية .

٣ ـ جددت القمة لدى الجنوب وكل دول العالم الثالث امكانية القيام بدور جديد على الساحة الدولية بعد ان تلاشى هذا الدور تقريبا فى النظام الدولى الجديد ، وذلك لان معظم المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية متركزة فى العالم الثالث . وهذه المشاكل تهدد الارض باكملها ولابد للجميع ان يلعب دورا فى اقتسام المستقبل ، لان تدمير غابات المطر فى امريكا الجنوبية وافريقيا مثلا لن يؤثر فى مناخ القارتين فقط ، بل فى مناخ العالم كله .

٤ ـ نجح انعقاد القمة فى نقل الاهتمام بالبيئة من اروقة العلم المغلقة الى اروقة السياسة المفتوحة ، واصبحت البيئة هاجسا جديدا لدى الحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية ، والاكثر من ذلك ان القمة نقلت الاهتمام بالبيئة الى الشارع حيث صارت ضمن اهتمامات الشعوب ورجال الاعمال والصناعة والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات غير الحكومية (جماعات السلام الاخضر) ولصالح القطاع الخاص فى مسعى جديد لتعبئة الشعوب حتى تختط مسارا جديدا اكثر تفاؤلا بالنسبة لمستقبل البشرية ، وهذا من شأنه ان يدشن مبدأ العمل الجماعى الدولى للتصدى للتحديات وهو ما يعد نقلة نوعية فى النظام الدولى الجديد ، كل ذلك اكسب قمة ريو تميزا فريدا اذا ما قورنت بقمة استكهولم نظرا للبون الشاسع فى الظروف الدولية التى احاطت بكل قمة .

الطريق الى البرازيل

استهلك الاعداد والتحضير لقمة الارض اكثر من عامين كاملين من مباحثات غاية فى التعقيد وبحوث ودراسات متطابقة حينا ومتباينة حينا اخر وهذا التحضير لم يحدث مثلا لقمة يالطا أو لقمة بوتسدام او لاى قمة من قبل فى التاريخ البشرى . فى اطار هذه الاستعدادات تم انشاء لجنة تحضيرية مفتوحة لجميع الدول الاعضاء برئاسة ن ـ ت كوه سفير سنغافورة لتشرف على التحضير لقمة ريو ، وفى مارس ١٩٩٠ عقدت اللجنة دورة تنظيمية لها فى نيويورك ، ثم عقدت دورتها الموضوعية الاولى فى اغسطس ١٩٩٠ فى نيروبى عاصمة كينيا ، حيث تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل هى : ـ

١ ـ المجموعة الاولى تختص بمواضيع الارض والمناخ ، التنوع البيولوجى ، من غابات وتصحر وفقدان لخصوبة التربة وتأثير الصوبة الزراعية وتآكل طبقة الاوزون والتلوث المتنقل عبر الحدود .

٢ ـ المجموعة الثانية تهتم بالامور المتعلقة بالمحيطات والبحار ومصادر المياه العذبة والانتقال غير القانونى للنفايات والمخلفات الضارة .

٣ ـ المجموعة الثالثة وهى المكلفة بالجوانب القانونية والادارية التى قامت بتطبيق التوصيات الصادرة من مجموعتى العمل الاولى والثانية .

وفى الفترة من ١٨ مارس الى ٥ ابريل عام ١٩٩١ عقدت اللجنة ومجموعات العمل الثلاث اجتماعا فى جنيف ، ثم عقدت اجتماعا آخر فى الفترة من ٢٢ اغسطس الى ٤ سبتمبر ١٩٩١ فى جنيف ايضا ، وعقدت دورتها النهائية فى فبراير/مارس ١٩٩٢ وقد نتج عن هذه الاجتماعات وضع مسودات الاتفاقيات الدولية التى يتم التوقيع عليها خلال قمة ريو .

وعلى المستوى الاقليمى عقدت مؤتمرات عديدة للتحضير لقمة الأرض اهمها مؤتمر « بيرجين » فى النرويج فى مايو ١٩٩٠ بالنسبة للبلدان الاوربية ، واعقب ذلك مؤتمر « بانكوك » فى تايلاند فى اكتوبر ١٩٩٠ بالنسبة لاسيا والمحيط الهادى ، ومؤتمر « مكسيكوستين » فى مارس ١٩٩١ بالنسبة لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ثم مؤتمر نيروبى فى الفترة من ٩ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ ، وقد تم فى نيروبى وضع مشروع ميثاق الارض المعروض على قمة ريو ، وقامت ٥٢ دولة من دول العالم الثالث بعقد مؤتمر فى كوالامبور عاصمة ماليزيا فى الفترة من ٢٧ الى ٢٩ ابريل ١٩٩٢ لتنسيق موقف الدول النامية فى قمة الارض واصدر هذا المؤتمر « اعلان كوالامبور » ، وهو متابعة لمؤتمر سابق كان قد عقد فى بكين فى يناير ١٩٩٢ ايضا . وفى القاهرة تم انعقاد مؤتمر لوزراء ومسئولى البيئة فى السوق الاوروبية المشتركة فى ابريل ١٩٩٢ لدراسة التعاون بين دول اوروبا ودول حوض البحر الابيض المتوسط .

هذا بالاضافة الى المؤتمرات العربية فى القاهرة والتى صدر عنها « اعلان القاهرة » ، وقامت دول اوروبا بعقد مؤتمرات لتنسيق مواقفها فى القمة ، ويكفى ان نعرف ان صفحات وثائق آخر اجتماع تحضيرى للقمة والذى عقد فى نيويورك واستمر خمسة اسابيع وانتهى فى مايو ١٩٩٢ بلغت صفحات هذه الوثائق ٢٤ مليون صفحة ، مما يؤكد اهمية وخطورة قمة الارض بغض النظر عن نتائجها . .

القضايا المطروحة على القمة

فى محاولة للمحافظة على نوعية البيئة وتحقيق تنمية سليمة بيئيا فى نفس الوقت وقابلة للاستمرار فى جميع الدول تطرق المؤتمر لما يلى : ـ

١ ـ حماية الغلاف الجوى (تغير المناخ ـ ارتفاع درجة حرارة الارض ـ استنفاذ طبقة الاوزون تلوث الهواء عبر الحدود)

٢ ـ حماية موارد الارض (مكافحة ازالة الغابات ـ فقد التربة ـ التصحر والجفاف)

٣ ـ حفظ التنوع البيولوجى

٤ ـ حماية موارد المياه العذبة

٥ - حماية المحيطات والبحار والمناطق الساحلية وترشيد استخدام مواردها الحية
٦ - الادارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية والنفايات الخطرة
٧ - تحسين نوعية الحياة وصحة البشر
٨ - منع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة
٩ - تحسين ظروف العيش، والعمل عن طريق استئصال الفقر ووقف التدهور البيئى .
١٠ - تناول المؤتمر ايضا الانماط الاساسية للتنمية التى تسبب الضغط على البيئة ، فالفقر فى البلاد النامية ومستويات النمو الاقتصادى وانماط الاستهلاك غير القابلة للاستمرار والضغوط الديموجرافية واثر الاقتصاد العالمى هى مسائل انمائية يتم التطرق اليها .

وثائق قمة الأرض

طرحت على القمة عدة وثائق تاريخية للتوقيع عليها من قبل المشاركين ، وقد اثارت هذه الوثائق خلافات حادة بين دول العالم فى مرحلة التحضير واثناء القمة ونتعرض لهذه الوثائق والخلافات المثارة حولها :-

١ - ميثاق الأرض :

يتكون هذا الميثاق من ٢٧ مبدأ ، وهو المستند الأساسى الذى لا يوجد عليه خلاف كبير لانه عبارة عن مجموعة من المبادىء تتناول السعى والسلوك الانسانى والحكومى من اجل الحفاظ على البيئة ومسئولية الدول فى ايجاد توازن بين الاحتياجات التنموية والبيئية للاجيال فى الحاضر والمستقبل ، وسوف يكون هذا الميثاق بمثابة ميثاق جديد للأمم المتحدة ، يضاف الى ميثاقها الاساسى ويطور من مفاهيمه ، وتتناول هذه المبادىء العلاقة الوثيقة والترابط بين السلام والتنمية وحماية البيئة ، ويريد الغرب ان يكون ميثاق الأرض عهدا وارتباطا بحماية البيئة ، وقد اثارت المادة ١٣ من الميثاق هاجسا لدى الدول النامية لانها تنص على قيام الدول بوضع قوانين وطنية بشأن المسئولية والتعويض لضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية مما يفتح الباب للتدخل فى السياسات الداخلية للدول .

٢ - اجندة القرن ٢١ :

وهى خطة مبدئية للعمل فى جميع المجالات الرئيسية التى تؤثر على العلاقة بين البيئة والاقتصاد وسوف تركز الخطة على الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ ومن ثم الى القرن ٢١ ، وسوف يكون الاتفاق حول تنفيذ هذه الخطة مثار الجدل والخلافات الحادة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وتكمن خطورة هذه الخطة فى انها تعطى للمجتمع الدولى متمثلا فى الأمم المتحدة الفرصة لمراقبة ورصد وتقويم الانجازات الوطنية وبالتالى تؤثر على الدعم المادى الذى سيقوم للدول النامية التى تطالب بانشاء جهاز تمويلى خاصا بهذه الخطة بعيدا عن البنك الدولى وترفض الدول المتقدمة ذلك بدعوى انها خطة وطنية فى الاساس .

٣ - اتفاقية تغير المناخ :

تعتبر اتفاقية تغير المناخ هى حجر الزاوية لمؤتمر ريو إذ انها ستكون اول اداة قانونية دولية توضح ان الارتفاع الشامل لدرجة حرارة الأرض انما هو خطر على الحياة الطبيعية باكملها ، وقد بدأ العمل فى وضع الاتفاقية الدولية لتخفيض درجة حرارة الأرض فى الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية فى الفترة من ١٩ الى ٢٨ يونيو ١٩٩١ فى جنيف وشهدها ممثلو ١٢٧ دولة . وتم التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الاولى فى الأمم المتحدة فى ابريل ١٩٩٢ من قبل ممثلى ١٤٣ دولة ، وترفض واشنطن التوقيع على الاتفاقية وقال الرئيس بوش فى مارس الماضى انه « لا مجال للتوقيع على اتفاقية تكون باهظة التكاليف بالنسبة لرجال الأعمال الذين يرغبون فى تسويق انتاجهم وبالتالى يريدون ان يتحرروا من اية قيود فى البيئة ،

واكد بوش ان الاقتصاد الامريكى لا يمكن ان يسمح بتحديد حد قصوى للكميات المنبعثة من غازات الكربون واستعاض عن ذلك بزيادة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمى .

وعلى صعيد محموم القت الدول المتقدمة بمسئولية ارتفاع درجة حرارة الارض على الدول النامية لأن الأخيرة تقوم بقطع الاشجار التى تعتبر محمية طبيعية للأرض ، وهذه فرية تدحضها الأرقام التى تؤكد ان الفرد الامريكى يشارك بنسبة ٥,٧ طن كربون سنويا فى تلويث الجو وارتفاع درجة الحرارة ، وهو ما يعرف بتأثير الصوبة الزراعية على الأرض ، فى حين يساهم المواطن الصينى مثلا بنسبة ٦ طن سنويا من الكربون والمواطن الهندى بنسبة ٢ طن سنويا ، وهناك بلاد فى العالم الثالث لا تساهم مطلقا فى انبعاث الكربون المسبب فى ارتفاع درجة حرارة الأرض لكونها بلادا وشعوبا طبيعية وفطرية الى الآن . فالعالم المتقدم هو المساهم الأكبر فى انبعاث الكربون حيث تساهم الولايات المتحدة وحدها بنسبة ٢٦٪ من انبعاث هذا الغاز بخلاف باقى الدول الأوربية والصناعية الاخرى .

وفى محاولة لتنصل الدول الصناعية من مسئوليتها عن ارتفاع درجة حرارة الأرض اقترحت المفوضية الأوروبية فرض ضريبة على صادرات البترول عرفت بضريبة الكربون وتتراوح بين ٣ الى ١٠ دولار على كل برميل بترول حتى عام ٢٠٠٠ بدعوى ان البترول هو سبب زيادة نسبة غاز الكربون ، وتناست هذه الدول ان الفحم هو اكثر انواع الطاقة مساهمة فى زيادة نسبة الكربون ، وتخشى الدول المصدرة للبترول ان تكون البيئة هى الوسيلة الشرعية الجديدة للقضاء على اسطورة البترول وثروات مصدريه ، وتعيش الدول الساحلية هاجس الغرق فى الفيضانات اذا ما استمرت درجة حرارة الأرض فى الارتفاع وذوبان الجليد فى القارات القطبية الشمالية والجنوبية .

٤ - معاهدة الحفاظ على التنوع البيولوجى :

وهى المعاهدة التى اثارت جدلا شديدة قبل بداية المؤتمر بعد اعلان واشنطن رفضها التوقيع على المعاهدة حتى تتحلل من الالتزامات المالية مستقبلا ، الأمر الذى اثار استياء الدول النامية التى تختزن معظم ثروة الأرض من السلالات النباتية والحيوانية ، وتعد بذلك بنكا لكل الكائنات الحية ، وتسعى المعاهدة الى صيانة اقصى حد ممكن من التنوع البيولوجى لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة على نحو قابل للاستمرار مع تأمين الشروط الاقتصادية والقانونية الملائمة لنقل التكنولوجيا الضرورية - لتحقيق هذا الهدف ، وترى الدول المتقدمة ان يتم التمويل من خلال المرفق العالمى للبيئة (GEF) الذى تسيطر عليه هذه الدول من خلال البنك الدولى وترفض الدول النامية وجود اى دور للبنك الدولى فى هذا الصدد نظرا لتورطه من قبل فى نقل تكنولوجيا المواد القذرة الى الدول النامية .

٥ - مبادىء حماية الغابات :

يتفق الجميع على اهمية حماية الغابات الاستوائية التى تغطى ٧٪ من سطح الأرض لكنها موطن ٥٠ - ٨٠٪ من انواع النباتات التى لا يمكن تعويضها باقامة محميات صناعية ، وتبدى دوائر غربية حرصها على الغابات المطرية - فى الامازون التى يقال انها تتعرض للابادة ومعها انواع نادرة من الاشجار والطيور ، وتشير التقديرات الى ان نصف ثروة الأرض الاستوائية قد اتلفت على مر السنين وأن ٤١ مليون فدان من الغابات يتلف كل عام ، والتوقف عن قطع الأشجار يعنى وقف تجارة واسعة الربح وتعطيل اعداد كبيرة من العاملين فى هذا الحقل ، والبلاد المعنية فى امريكا الجنوبية وافريقيا تطالب بتعويضها عن التوقف عن ذلك ، والبلاد الغربية غير مستعدة للالتزام بدفع ٢,٥ بليون دولار سنويا فى الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ لتمويل برنامج يهتم بمستقبل الغابات المطرية ، هذا فى الوقت الذى تقوم فيه الولايات المتحدة بقطع غاباتها وتدعى انها حالة

استثنائية . والذين يتهمون العالم النامى بقطع الغابات لا ينظرون الى هذه الغابات الا على انها « مراشح » لغازات المنبعثة من سياراتهم ومصانعهم متناسين تماما ان العالم الثالث قد اجمع على الموافقة على ميثاق الطبيعة الذى اقرته الامم المتحدة عام ١٩٨٢ ، كما سبق له ان وافق على الاتفاقية الافريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية التى وقعت فى مدينة الجزائر عام ١٩٦٨ .

وهناك مشاكل اخرى اعترضت قمة الأرض منها عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة الى دول العالم النامى ، فقد طالبت الدول الاوروبية بالاكتفاء بالاشارة الى التعاون التكنولوجى بدلا من المطالبة الصريحة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى الدول النامية ، وتتشدد الحكومات الغربية على احترام الحقوق الفكرية التى تضمنها براءات ، الجات ، وتعتبرها الدول النامية ذراعا لسياسات الهيمنة ، وتتذرع الدول الغربية بأن التكنولوجيا ملك لقطاع الشركات وليس للحكومات اى سلطة الزامية عليها ، ومن المشاكل الأخرى التفجيرات النووية التى فجرتها ومازالت تفجرها الدول المتقدمة بالاضافة الى وجود اكثر من ثلاثين مفاعل نرى عصيس الأمان النووى . وتشرنوبيل كان مثالا صارخا على ذلك . علاوة على انفاق الدول المتقدمة لآلاف الملايين على التسليح ويضيق على الأرض بجزء يسير من هذه النفقات .

والمعروف ان امين عام قمة الارض قد اكد مرارا على ان الدول النامية بحاجة الى ١٢٥ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٠٠ من اجل الحفاظ على البيئة وقد فشلت القمة فى تحقيق هذا المطلب . وقد توصلت الدول الصناعية قبيل انتهاء القمة الى حل وسط بشأن مساعدات التنمية التى ستقدمها الى الدول النامية بعد ان رفضت دفع المبلغ السابق ذكره . وهذا الحل الوسط يقوم على اساس ان تقدم الدول الصناعية مساعدات مالية بصورة « طوعية » تقدر بـ ٠,٧ ٪ من اجمالى ناتجها القومى وقد رفضت الدول المتقدمة الزام نفسها بجدول زمنى معين لتقديم هذه المساعدات مما اثار استياء الدول النامية وقال فواز شريف رئيس وزراء باكستان نيابة عن دول مجموعة الـ ٧٧ ان الامال التى كانت معقودة على المؤتمر لم تحقق بشكل كامل .. وجاء امتناع والمشنطن عن توقيع معاهدة الحفاظ على التنوع البيولوجى لتصوب قمة الارض فى موجع فقد استجاب الرئيس بوش لمصالح رجال الاعمال والشركات الامريكية ونسى حقوق ومصالح الدول النامية . ولكن سيظل التوقيع على معاهدة التنوع البيولوجى واتفاقية تغيير المناخ لن لم يوقع عليهما متاحا لمدة سنة كاملة وربما تغير واشنطن موقفها بعد نهاية الانتخابات القادمة او تفتح باب التفاوض حول البنود المختلف عليها بهدف تعديلها وفى تحد واضح اعلن الرئيس الامريكى جورج بوش امام القمة ان القيادة العالمية قد تقتضى احيانا ان تقف القيادة بمفردها وتتمسك بموقفها وهكذا كان الموقف الامريكى المنعزل فى قمة الارض لا يشكل انعطافا بعيدا عن نهج دبلوماسية ما بعد الحرب الباردة ففى حين لم تواجه واشنطن صعوبة كبيرة فى شق طريقها الى المنظمات الجماعية الاخرى مثل الامم المتحدة ومجلس الامن وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فانها قد وجدت دورها القيادى ايضا فى قمة ريو . ويدرك حلفاء واشنطن التقليديين ان عدم توقيعها على المعاهدات المهمة سيفقد هذه المعاهدات مفعولها ويقول توماس لوكوه الدبلوماسى السنغافورى والذى يترأس لجنة المفاوضات الرئيسية « على الامم المتحدة ان تتعلم ان لا تعقد مؤتمرا عالميا خلال السنة الانتخابية الامريكية » .

خاتمة :

وفى النهاية لا يبقى الا ان نطرح بعض التساؤلات التى مازال العالم النامى حائرا امامها وهى : الى متى يظل العالم المتقدم يعتبر العالم النامى محمية طبيعية للنبات والحيوان وقبائل البشر ؟ والى متى يظل العالم النامى يقوم بدور « الفلتر » لنفايات العالم المتقدم ؟ وهل يقتنع العالم المتقدم يوما بوضع حقوق الأرض على غرار حقوق الانسان ؟ وثارت الهواجس بشدة على هامش قمة الارض حول ما اذا كان العالم المتقدم ينوى امتطاء البيئة كشرعية دولية جديدة يستعمر بها العالم النامى من جديد بصورة شرعية بعد ان استعمره من قبل ونهب ثرواته بصورة غير شرعية ؟ !

« ندوة » الآثار والنتائج لحرب يونيو بعد ربع قرن

سلوى محمود عبداللطيف

فى محاولة لاستغلال الفاصل الزمنى وهو ربع قرن إنقضى على حرب يونيو فى رصد آثار الحرب ونتائجها بشكل ملموس بعيدا عن الاجترار والتنظير وتركيب المواقف والاحداث انعقدت ندوة مركز البحوث السياسية والاقتصادية بجامعة القاهرة تحت عنوان « ربع قرن على حرب يونيو ٦٧ ... الآثار والنتائج » عبر ثلاث جلسات تنصب على محاور ثلاثة هى :

- التطور السياسى والاقتصادى فى مرحلة ما بعد ٦٧ (داخليا)
- العلاقات العربية العربية
- الصراع العربى الاسرائيلى

وذلك لايجاد اساس موضوعى توصيفى يمكن من استخدامه كمعطى لاستشراف مستقبل مستهدف

ـ لخصت كلمتا الافتتاحية للدكتورين أحمد الغندور وعلى الدين هلال التساؤلات التى تطرحها الندوة عبر قراءتين لآثار الحرب باعتبارها احدى أهم القضايا التى ينبغى التفكير فيها كتحد علمى فحرب يونيو تمثل نقطة انكسار حاد فى تطور هذه المنطقة ومن ثم يبقى الهدف الاصيل لهذه الندوة هو محاولة فهم الحاضر من خلال الفهم السليم للماضى وفى ظل الافتقار الى وجود وثائق رسمية لهذه الفترة يبقى الاختيار هو فى البحث عن الآثار والنتائج فيما افرزته

الهزيمة من آليات سياسية وخسائر اقتصادية وتغير في موازين العلاقات والقوى العربية والدولية .

- كيف أدت حرب ٦٧ لتغير في هذه الاولويات والموازين لتتحول من طموحات سياسية قومية وتنموية الى ازالة آثار العدوان التى خلفتها الحرب وإلى اعادة رسم العلاقة بين الدول الراديكالية العربية والمحافظة لصالح الاخيرة .

- تبلور وصعود الدور الفلسطيني مع هزيمة الجيوش العربية ليبرز دور فتح والنظر إلى الصراع العربي الاسرائيلي على انه صراع فلسطيني اسرائيلي اولا ثم بدء وتمركز الدور الامريكي في المنطقة .

- ما اثارته ٦٧ كنقطة تحول اجتماعي وحضاري تثير حوارا واسعا حول مفهوم العصرية وادبيات الفترة وما طرحته من قضايا العلم والتكنولوجيا ثم الايديولوجية وكذلك بدايات الدعوة إلى الديمقراطية والتعددية .

- بداية ظهور الحركات الاسلامية في الفترة من ٦٩ و ٧٩ للدعوة الى العودة للكتاب واعطاء الاسلام فرصة .

- الانكسار النفسي الحاد للقوى الطليعية وتأثيره على انجازاتها وتحولاتها .

هذه التداعيات الاولية لمحاور الندوة ثم استعراضها بشكل أكثر تفصيلا ففي كلمة د . احمد كمال ابوالمجد ركز على ملاحظتين من واقع خبرته الاكاديمية في هذه الفترة .

- انه لايمكن تناول حرب ٦٧ بمعزل عن الحروب الاربعة التى خاضتها مصر مع اسرائيل حيث استقبل العقل والوجدان المصرى والعربي هذه الحروب ومارس ردود فعل نفسية متصلة عليها ... وقيم هذه الحروب وفقا لهذا المنظور إلى أن هزيمة ٤٨ لم تكن كاملة لأن المشاركة لم تكن كاملة باعتبارها الجولة الاولى ولكن النفس العربية هزمت فيها إلا ان العقل العربي قد اغفل المعانى العميقة التى انطوت عليها حرب ٥٦ بتركيزه على بعد واحد اعلاميا وسياسيا وهو انتصار مصر على هذه القوى والافراط الشديد في رؤية الذات حتى حلت الكلمة محل الفعل ومن ثم جاءت حرب ٦٧ لتحدث انكسارا هائلا في الامانى العربية والمصرية وشرخا في مكانة مصر العربية .

- انعكست تداعيات حرب ٦٧ على الحياة السياسية المصرية فيما بعد في الدعوة للديمقراطية وإلى مزيد من التعددية وبداية نظرة موضوعية للذات والآخرين وهو مابدأ النظام يواجه به نفسه وتمثل في بيان ٣٠ مارس كأول تعبير رسمي عن هذا الاتجاه ثم صمود الشعب المصرى كتعبير حضارى وتوجه إيجابي نحو الديمقراطية والتعددية .

وفي قراءة اقتصادية متخصصة للسياسة قبل وبعد ٦٧ اوضح د . جلال امين ان حوالى نصف الشعب المصرى لم يكن قد ولد بعد حين قامت الحرب وان ثلاثة ارباع الشعب المصرى لم يكن في سن يسمح له باستيعاب ماحدث وهذه حقيقة مذهلة ينبغى اخذها في الاعتبار عند تناول الحرب ونتائجها ويتتبع الآثار الاقتصادية تبدو الفترة من ٦٧ : ٧٥ هي اسوأ سنوات هذا القرن بتدهور ميزان المدفوعات والهيكل الاقتصادى ومرده يرجع الى الاعباء الجديدة التى واجهت الدولة للانفاق على التسلح وحرب الاستنزاف ونفقات التهجير ... وان الاختيار الذى اتبعته السياسة انذاك كان رشيدا في ظل البدائل المحدودة المتاحة وهو خفض الاستثمار من ١٤ ٪ إلى ١١ ٪ وانعكس هذا على انخفاض المعدل في النمو ليقل عن معدل النمو السكاني والعمالة والتشغيل .

الا ان التصور الذى يرى ان فترة ما بعد منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات هو فترة رخاء نسبي لتغير السياسة الاقتصادية هو تصور غير دقيق لان هذه الفترة هى فترة استثنائية حكمتها ظروف ومتغيرات استثنائية متصلة بالبترول وما يدل على صحة ذلك عودة الاوضاع الاقتصادية الى ما كانت عليه مرة أخرى من منتصف الثمانينات الى الآن اى عودتها الى ماكانت قبل فترة الرخاء تلك .

وعليه خلص د . جلال إلى ان اسوأ آثار ٦٧ هي في تصوره مافرضته من تغير في السياسة الاقتصادية وهو الامر الذى حدث في ٧٣ و ٧٤ وأن أحد الاهداف الرئيسية لحرب ٦٧ كان ضرب مجرى السياسة ونوع السياسة الاقتصادية التى اتبعتها مصر في الستينات والتى كان من الممكن ان تحقق انجازا هائلا لو لم تجهض .

حدث هذا التحول نحو الانفتاح عبر قنوات خمس في ظل نتائج الحرب وهي :

- ان سياسة الستينات افترضت التدخل الشديد للدولة ولوجود دولة قوية وهو أمر نفته حرب ٦٧ .

- حرب ٦٧ جعلت من الواضح أن المعونات التى تحتاجها تتركز في المعسكر الراسمالى بعدما كانت تستفيد من سياسة عدم الانحياز والانحياز الايجابى .

- بروز اعداء الدولة الداخلية مع ضعف الطبقة العاملة ومن ثم تراجع منطلقات السياسة الداخلية للدولة .

- ضرورة استرداد الارض بعد ٦٧ وبهذا أصبح لهذا الهدف الاولوية عن الهدف الاقتصادى .

- قيام علاقة جديدة مع الدول العربية الثرية وضح في اتفاق الخرطوم .

ومن منظور العلاقات العربية العربية والصراع العربي الاسرائيلي اوضح استاذ جميل مطر ان فكر الهزيمة هو مسئولية سياسية فقد عكست الوسائل الاعلامية العربية الهزيمة بأسلوب ديماجوجي مرتفع للغاية .

وصورت الهزيمة بانها مصرية ووضح قبيل وبعد الحرب المبالغة الرسمية والسياسية في استخدام مفاهيم تعبر عن قصور في فهم السياسة الدولية .

إلا أن الهزيمة لم تحدث تحولا جذريا في نمط السياسات العربية أو التحالفات العربية فالفجوة الرهيبة في العلاقات العربية العربية بدأت ٦٧ – ٧٥ على الرغم من تعبئة الموارد وتنسيق المواقف العربية والتخطيط الجيد لحرب ٧٣ والانقسامات الداخلية العربية تعددت قبل الستينات وبعدها وبطء التكامل الاقتصادى العربي الذى كاد يتوقف في الستينات ونشط بعد ٧٣ .

يلحظ كذلك انتقال الصراع للمستوى الدولى بين امريكا والاتحاد السوفيتى وتركز مفهوم الصراع على عودة الارض المحتلة بعد ان كان هو البحث عن عودة الاراضى الفلسطينية .

ويشير أحمد صدقى الدجانى إلى ان الصراع دخل بهذه الحرب مرحلة جديدة لها سماتها الخاصة منها بروز الدور الفلسطيني وتراجع بعض السياسات الخارجية المصرية ومشاركتها في أعمال فدائية داخل الكيان الصهيوني وبدأ الدور العالمى في استيعاب القضية الفلسطينية وتقسيم فلسطين . □

الفلسطينيون قبل وبعد حرب الخليج

Khader , Bichara . Les Palestinens Avant Et Aprés La Gerre Du Golfe (Lowvain - La - Neuve : Centre d'etudes et de Recherches sur le Monde Arabe Contemporain , 1991)

اعادت ازمة الخليج ترتيب اولويات التحرك السياسى فى منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا النظام الأقليمى العربى الفرعى .

فقد كانت ازمة الخليج وما تلاها من حرب الائتلاف الدولى ، مما نطلق عليها « احداث الخليج » ، مفتاحا لتغيرات عدة فى ثوابت معهودة بسياسات النظم السياسية الحاكمة فى المنطقة ، وذلك نتيجة للهزات التى تعرضت لها موازين القوى ، ونتيجة شذوذ غزو الكويت عن النمط المعهود فى الصراعات العربية العربية .

وبما أن الصراع العربى الاسرائيلى ، التى تمثل قضية فلسطين جوهره ، هو من أهم القضايا المدرجة فى جدول أعمال المنظومة العربية ، نجد أن تداعيات أحداث الخليج كان ولابد أن تمس الفلسطينيين بطرق مباشرة وغير مباشرة . ومن هنا ننتقل الى مراجعة كتب بشارة خاضر عن حرب الخليج والفلسطينيين .

تبرز اهمية الكتاب من كونه موجه بالدرجة الاولى إلى القراء الأوروبيين وخاصة الفرنسيين ، نظرا للغة الفرنسية الصادر بها من مركز الدراسات والبحوث حول العالم العربى المعاصر التابع لجامعة لوفان الكاثوليكية . وحيث ان « خاضر » يتولى حاليا إدارة هذا المركز ، فإن محتويات الكتاب قد تعكس بعض الاتجاهات السائدة لدى المشاركين فى المركز ، خاصة وأن هذا الكتاب الذى يأخذ شكل كراسة يأتى ضمن سلسلة كراسات أخرى تتعلق بمختلف المجالات الدراسية للعالم العربى المعاصر .

بالرغم من أن الكتاب يخلو من اية مراجع او أطر نظرية واضحة يشير إليها الكاتب ، وبالرغم من ان الكتاب لايمكن إعتباره أيضا تاريخا لاحداث الخليج ، فإنه من خلال الآراء المطروحة والاستنتاجات التى توصل إليها الباحث ، أجد الكاتب قريبا من إقترابات كُتّاب مدرسة التبعية من حيث التركيز على العوامل الخارجية كمحرك رئيسى ، بل المحرك المسئول عن الترتيبات الاقليمية . وسيتضح ذلك من خلال إستعراض آراء الباحث المذكورة فى الكتاب .

يهدف « خاضر » من خلال بحثه أن يلقى الضوء على دور الفلسطينيين خلال أحداث الخليج ومعادلة إستشراف تأثير هذه الأحداث على موقع الفلسطينيين فى التسوية العربية ، الاسرائيلية . يتبنى « خاضر » رؤية مدافعة عن الدور الذى لعبه الفلسطينيون ، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية (م . ت . ف) خلال أحداث الخليج من خلال سرد الخيارات البديلة التى كانت مطروحة ومدى إستحالة تبنيها ، ومن خلال كشف المواقف الحقيقية لـ (م . ت . ف) التى قد يكون قد أسىء تفسيرها قصدا أو عن غير عمد .

بنية الحجج :

يحاول « خاضر » أن يقود القارىء إلى تبنى رأى الكتاب من خلال سرد بعض الأحداث والحقائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترتين القريبة والبعيدة ، حتى أن خاضر يفرد ما يقرب من نصف كتابه لهذا الاستعراض قبل أن يتناول « عنوان » بحثه وهو الفلسطينيون وحرب الخليج . وبهذا يفرش « خاضر » ارضية مناسبة للتعرف على المعطيات التى تعامل معها الفلسطينيون ، والتى دفعتهم لاتخاذ موقفهم من أحداث الخليج . ويستمر « خاضر » فى هذا الأسلوب حتى قبيل نهاية الكتاب حيث يجادل بحتمية الدولة الفلسطينية . وتكون هذه الحجة فى مكانها بعد البراهين التى سردها خاضر فى بحثه .

إستعراض الحجج والبراهين :

فيما يلى نظرة موجزة لأهم الحجج والبراهين التى بنى « خاضر » بحثه عليها .

١) فى مقدمة الكتاب يأخذ « خاضر » القارىء بإقتباسات جرافية تعبر عن رد فعل المواطنين الفلسطينيين العاديين . وتعبر هذه الاقتباسات عن دهشتهم وخوفهم من هذا الحدث . ثم ما يلبث أن يتحول الموقف الفلسطينى مع قرار الولايات المتحدة إرسال قوات لها فى الخليج يوم ٥ أغسطس ، ثم مسألة « الربط » التى قدمها الرئيس العراقى صدام حسين يوم ١٠ أغسطس .

ب) ينتقل « خاضر » بعد ذلك إلى إستعراض « التراجيديا الفلسطينية » ويحاول هنا تبرير موقف الرفض الفلسطينى وقت قرار التقسيم لكون القرار صدر من محكم غير محايد (الأمم المتحدة تحت سيطرة الغرب) ، وتبعا لدافع مشكوك فيه ، أى إرضاء اليهود على حساب العرب ، وأخيرا أن الأرض الفلسطينية كانت تسلب من الشعب الفلسطينى ، مما إستحال معه الموافقة على القرار .

من خلال هذا السرد الانتقائى لبعض الأحداث التاريخية فى هذا الجزء من الكتاب تتبلور افكار « خاضر » فى كونها قريبة من مدرسة التبعية . فمثلا فيما يخص الحرب العراقية الايرانية ، يقول « خاضر » أن الدولة الكبرى لاتحاول إيقافها . ويتناسى « خاضر »

دور النظامين العراقي والايراني في إستمرار هذه الحرب لهذه المدة ، وهو الدور الرئيسي والأساسي ، وإلا لما وافقت إيران على قرار الأمم المتحدة .

ويخلي « خاضر » أيضا مسئولية الفلسطينيين بخصوص فشل محادثات الحكم الذاتي بعد مبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات . ويرجع « خاضر » هذا الفشل للجمود الاسرائيلي . وإن كان هذا البرهان به جزء من الصحة ، إلا انه كان ولابد أن يستعرض التيار السائد وقتئذ داخل مركز صناعة القرار الفلسطيني .

ويقول « خاضر » ، بانه بالرغم من ان خلق دولة يهودية في فلسطين ، كان يمكن تحقيقه من خلال إستجلاب أعداد هائلة من المستوطنين اليهود بعد سنة ٤٨ مباشرة لاضعاف التفوق الديموجرافي الفلسطيني إلا ان إسرائيل إختارت الخيار الاكثر تطرفا ، وهو إخلاء فلسطين من سكانها العرب . ويعتبر « خاضر » مبدأ الابعاد الذي إتبعته إسرائيل ، الدافع الرئيسي لتبني (م . ت . ف) سياسة التحرير الكامل لفلسطين . ويتتبع « خاضر » التغيير المعطى الجديد في القضية ، وهو حرب ١٩٧٣ ، حيث تم التخلي عن حلم تحرير كل فلسطين عام ١٩٧٤ والاقرار بدولة فلسطين في حدود ١٩٦٧ . وهنا يجادل « خاضر » بأن رفض الفلسطينيين الأول لقرار ٢٤٢ ، كان سببه ليس ما يؤكده القرار (حدود اكيدة ومعترف بها لاسرائيل) ، بما لم يؤكده من حقوق وطنية للفلسطينيين .

في إستعراضه للمقاومة الفلسطينية المسلحة للاحتلال الاسرائيلي ، يرى « خاضر » خصوصية للمقاومة الفلسطينية ، من حيث عدم إمتلاكها لارض خاصة بها مما دفعها لأن تحارب من الخارج . وكان ذلك سببا للعديد من المصادمات الدموية مع الدول العربية .

وأخيرا ، ينهي خاضر هذا القسم بإستعراض لتدهور الوضع الفلسطيني حديثا نتيجة لاستمرار الاستيطان ، وغزو لبنان وتطرف اليمين في إسرائيل . وهنا يرى خاضر أن غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ كان لكسر شوكة م . ت . ف التي كانت تتمتع بشرعية قصوى في بداية الثمانينات .

جـ) ثم ينتقل « خاضر » إلى القسم التالي في كتابه وهو الانتفاضة . ويخصصه عن لبنان ، وسوريا المشتتة ، والعراق وحربه مع إيران ، ومصر وخروجها من الصراع المسلح والخليج وإنشغاله بتدهور أسعار البترول ، وسياسات إسرائيل في مصادرة الأراضي وإستكمال الاستيطان والسيطرة على المصادر الهيدروليكية كتمهيد لقيام الانتفاضة .

ويرى « خاضر » أن الانتفاضة فتق تاريخي وتحول إلى اربعة أسباب أصلية :

١) اثبت الفلسطينيون انه لابد من وضعهم في الصورة « مفهوم الرؤية » ، وأنهم مجموعة ذات صبغة وطنية « مفهوم الهوية » ، وأنهم يعيشون على ارض مولدية « مفهوم الاقليمية » ، وأنهم لم يتم إخمادهم « مفهوم الصمود » .

٢) أصبحت الانتفاضة شاغلا رئيسيا داخل السياسة الاسرائيلية

٣) أعادت الانتفاضة الأراضي المحتلة إلى مركز الثقل بعد سنين من وجود القوة صانعة القرار منفصلة عن الأراضي .. انهت الانتفاضة عملية تدوير مركز الثقل « مد الأردن إلى لبنان إلخ ..)

٤) عبرت الانتفاضة ليس فقط عن تجلي الرفض للاحتلال (حرب الحجارة) وإنما تجلت إرادة الشعب الفلسطيني لاعادة تنظيم مجتمعه (التضامن داخل مجتمع الانتفاضة) .

ويستمر « خاضر » في الدفاع عن حجة أن الانتفاضة كانت تحولا مصيريا حيث إستخدم المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٨ خيار الدولتين وأكسبته الانتفاضة قوة إعلان الدولة الفلسطينية . وكان قرار فك الربط الاردني مع الضفة الغربية أيضا نتيجة مفهوم الهوية ، كما كان فتح الحوار بين « م . ت . ف » والولايات المتحدة إلا أن « خاضر » شكك في نية الولايات المتحدة من هذا الحوار . فقد إقتنصت فرصة لقطع الحوار . وهنا نتساءل هل كانت نية الولايات المتحدة قطع الحوار عند أول فرصة ، أم أن الادارة الأمريكية تعرضت لضغوط عديدة من جانب إسرائيل عن طريق سرد عدة إنتهاكات لشروط الحوار من جانب « الرافضين » الفلسطينيين وخاصة جبهة تحرير فلسطين تحت قيادة أبوعباس .

وينهي « خاضر » هذا الجزء بإقرار العديد من التحديات التي اضعفت من تأثير الانتفاضة ، ومنها الهجرة اليهودية السوفيتية والتطورات على الصعيد العالمي . وينتهي « خاضر » بأن الحالة الفلسطينية ليلة الثاني من أغسطس كانت مؤلمة وسيئة للغاية .

د) أخيرا يصل الكاتب إلى وقت ازمة الخليج في الجزء التالي وهو « الفلسطينيون وازمة الخليج » ويخصص هذا الجزء كله تقريبا لموقف (م . ت . ف) . ويرى « خاضر » أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ادرك أن ازمة جديدة في الخليج [بعد إنتهاء الحرب العراقية الايرانية] ستعتم من الانتفاضة وتسمح بزيادة هجرة اليهود . ولذا لجأ عرفات إلى مساعيه الحميدة التي كان قد بذل مساع قريبة منها وقت ازمة الحدود الكويتية العراقية سنة ١٩٧٣ . ولذا فقد بدأت مساع حميدة فلسطينية ، طبقا « لخاضر » منذ إستشعار البوادر الأولى للأزمة شهر يوليو ١٩٩٢ .

ويسرد « خاضر » محاولات الرئيس الفلسطيني عرفات لايجاد حل سلمي سياسي وتشجيع وساطة عربية خلال قمة القاهرة ويرجع خاضر فشل هذه المحاولات الى قرار الرئيس الأمريكي بوش إرسال قوات عسكرية الى السعودية وتفضيل بعض الدول العربية لحل عسكري .

ويؤكد « خاضر » أن مشروع السلام الفلسطيني كان يحتوي على إحترام الشرعية الدولية بالنسبة للجميع ولايستبعد ان تكون (م . ت . ف) قد لعبت دورا في الاقتراح الفرنسي المقدم من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران إلى الجمعية العامة يوم ٩/٢٤ سنة ١٩٩٠

ويرجع « خاضر » إختيار (م . ت . ف) الحل السلمي إلى معايير إستراتيجية وهي عدم القبول بإختراق النظام العربي عن طريق إستدعاء قوات أجنبية وعدم إعطاء الولايات المتحدة فرصة لتقويض القوة العسكرية العراقية .

ويرى « خاضر » أن قدرة (م . ت . ف) على المناورة كانت محدودة للغاية . فلم يكن من الوارد مساندة السياسة الأمريكية مساندة تامة حتى لاتنفصل (م . ت . ف) عن الشارع الفلسطيني . ومن ناحية اخرى لم يكن ممكنا عدم تأييد ربط قضيتي الكويت وفلسطين بعد أن إكتسب الرئيس العراقي تأييدا واسعا في الشارع الفلسطيني .

هـ) يخصص « خاضر » الجزء التالي لمناقشة مسألة هل هناك ربط بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية ويفرق « خاضر » بين الربط الميكانيكي أو الأوتوماتيكي ، والربط العضوي والسياسي . يقر « خاضر » بأن العراق لم يغز الكويت لتحرير فلسطين ، ولكنه يجادل بأن التحولات الاقليمية الناتجة عن أحداث الخليج انجبت ربطا عضويا وسياسيا .

ويفسر « خاضر » الربط العضوي بكون الشرق الأوسط نظاما سياسيا متشابكا ولذا ترتبط القضايا ببعضها . وان أي إخلال بالموازين يربط القضايا ببعضها عضويا . أما عن الربط السياسي ، فيرى خاضر أن ذلك تم رصده قبل حرب الخليج عن طريق إقتراح معالجة متزامنة للمشكلتين . ويقول بأن (م . ت . ف) ارست الربط السياسي من خلال إقرارها عدم جواز المعايير المزدوجة تجاه المشكلتين ، خاصة وأن مجلس الأمن قد أصدر أكثر من خمسين

قرارا تتعلق بالمشكلة الفلسطينية . وبالرغم من هذا الحديث عن الربط العضوى والميكانيكى ، لم يتحدث « خاضر » عن الربط القانونى والذى يعالج مشروعية القرارات الدولية ووجوب تنفيذها .

وقبل الانتهاء من هذا الجزء ، يُدخل « خاضر » بمسألة كان ولابد ان يؤيدها ببراهين اكثر كثيرا ، وهى حجته بأن الاعتراض على الحل العسكرى كان فى البلاد العربية الأكثر إنفتاحا على الديمقراطية غير ان هذه الفرضية لم تجد مكانا لها فى هذا الجزء ، كانت حاجة إلى التأييد ودراسات حالة عديدة .

و) بعد شرح الموقف الفلسطينى ومحاولة الاجابة على سؤاله بخصوص الربط بين ازمة الخليج والمسألة الفلسطينية ، يتجه « خاضر » إلى شرح نتائج الاختيار الفلسطينى ، وهو بذلك يدخل الكتاب مرحلته الأخيرة وهى « الفلسطينيون بعد حرب الخليج » .

يقر خاضر بأن الخيار الفلسطينى اثناء أحداث الخليج كانت له اثار سلبية ، ولكنه يحاول إثبات أن هذا الخيار كان أفضل الخيارات المطروحة من خلال تفنيده لأثار اى خيار اخر .

يجادل خاضر بأن (م . ت . ف) لم يكن لديها ضمان لحصولها على مكاسب من خلال تأييدها لموقف الولايات المتحدة . ويذهب بأنه لو سلمنا بأن الولايات المتحدة كانت لتكافىء متفيكون معنى ذلك الاعتراف بن الويات المتحدة لديها القدرة على توزيع الارباح ، وان لديها الوسيلة والارادة لفرض حل للصراع العربى الاسرائيلى على حكومة إسرائيل . وهنا يؤكد « خاضر » بأن التاريخ الحديث والقديم لايساندان هذا الافتراض . ويرى « خاضر » انه لو كانت الولايات المتحدة أيدت الحق الفلسطينى من قبل ، لكان موقف م . ت . ف قد إختلف جذريا . ونحن هنا نجد من الصعب الموافقة على هذه الحجة بدون إدلاء بعض التحفظات . فبعد مرور ما يقرب من عام ونصف على إنتهاء حرب الخليج ، نجد إختلافا واضحا بين الدول التى ايدت الائتلاف والدول التى ناهضته من حيث توزيع المكاسب . ويسهل على أى محلل سرد المكاسب التى جنتها تركيا ، إيران ، إسرائيل على سبيل المثال ، لا الحصر جزاء مساندتهم للتحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة . ولذا فإنه يبدو منطقيا أنه لو كانت م . ت . ف قد إتخذت موقفا مغايرا اكثر قربا من قرارات مجلس الأمن ، لكانت الولايات المتحدة أصبحت مضطرة لاعطائها شرعية أوسع وتأييدا اكبر .

ويقلل خاضر من التأثير السلبى لانخفاض حجم تأييد الراى العام نتيجة الخيار الفلسطينى ، مدركا أن الراى العام العالمى لم يكن له اثر كبير لتحريك القضية الفلسطينية . وخاضر « هنا يسلب من الانتفاضة اهم ما حققته ، وهو كسب تأييد جموع عريضة من الراى العام العالمى ، مما عزز من شرعية وعدالة القضية الفلسطينية .

وأخيرا يسرد « خاضر » بأن م . ت . ف أصبحت تتمتع بقدر اكبر من التأييد الداخلى فى الأراضى المحتلة نتيجة موقفها أثناء احداث الخليج . وهو ما نعتقد انه كان العامل الأول فى دفع م . ت . ف لاتخاذ موقفها المعروف من الأحداث . ونرى أنه كان لابد على الباحث إكتشاف كافة أبعاد هذه العلاقة - بين موقف أهل الأراضى المحتلة . وموقف (م . ت . ف) .

ز) ويمضى « خاضر » ليستعرض إحتمالات تسوية إسرائيلية فلسطينية ، فيشكك فى أن حرب الخليج أرست قانونا دوليا أقل إنتقائية . ويدلل بأن حرب الخليج لم تكن حرب الامم المتحدة (على لسان سكرتيرها العام وقتذاك بيريز ديكويار) ولم تكن حرب أوروبا ، ولا حرب الأمة العربية ، بل كانت حرب الولايات المتحدة وحدها . وإن كان خاضر قد لمس نقطة مهمة هنا ، إلا أنه أغفل تلاقى المصالح الذى أدى إلى هذه المشاركة من دول عديدة .

ويضيف « خاضر » بأن كون حرب الخليج قد تمت تحت شرعية مجلس الأمن ، لاينفى أنها حرب الولايات المتحدة ، مما ينتج عنه وضع اقليمى مطابق لمصالح ورؤية الولايات المتحدة . وإن كانت هذه المقولة بها جزء من الصحة وإنعكست فى قيام الولايات المتحدة بالجهد الأكبر فى جهود التسوية .. إلا اننا نشكك هنا فى إمكانية إستمرار ذلك . وندلل بنظرية « الراكب المجانى » التى تقول بأن بعض الدول قد تشارك فى المكاسب ، دون أن تكون قد تحملت خسائر اثناء إقامة النظام الجديد .

وينهى « خاضر » كتابه بثلاثة اجزاء متتالية . الجزء الأول يتحدث عن المسألة الفلسطينية والباكس امريكانا . يقدم فيه عرضا متشائما لحال الفلسطينيين . ويجادل بان الوقت عامل مفتاح فى جهود حل الصراع الاسرائيلى الفلسطينى وأن الوقت كلما طال ، كلما تدهورت الظروف وإستحالت التسوية . بالرغم من ان هذا الجزء يستعرض مسألة هامة وهى القضية الفلسطينية تحت نظام دولى احادى القطبية . إلا ان « خاضر » لايفرد له مساحة مناسبة ، وملؤه بمشاعر اكثر من اية حجج سياسية او إستراتيجية .

ويأتى الجزء الثانى بعنوان « أخذ الثور من قرونه » . يقول « خاضر » أن الحرب انتجت معادلات قول لاسهل البحث عن السلام ويستعرض التغيرات فى موازين القوى العالمية والاقليمية . ولكن سير الأحداث حتى الآن يشير إلى ان هذه التغيرات فى معادلات القوة تزيد من فرص إجراء تسوية بقدر ما تعيق تحقيق سلام شامل . وهذه ملاحظة لم يتعرض خاضر لها .

ثم يمضى « خاضر » فى هذا الجزء ليقدم « وصفة علاج » من ست نقاط من أجل عدم السماح بتهميش التطلعات الوطنية الفلسطينية وتمتزج هذه الوصفة بين المشاعر والتطلعات التى لاسند منطقى وراء إمكانية حدوثها . ولذا نجد انفسنا غير متأكدين من فائدة هذه الوصفة وسط مؤشرات سياسية لاتنبىء بإمكانية حدوثها .

ويختتم « خاضر » كتابه بجزء عنوانه « الدولة الفلسطينية حتمية » فيستبعد أن يقبل الفلسطينيون بأطروحة إسرائيل « حكم ذاتى للشعب وليس للأرض » او يستبعد أن يقبل الفلسطينيون بأن يصبحوا مواطنين اردنيين ، كما يطالب اليمين الاسرائيلى . ويستشهد « خاضر » بكفاح دام خمسين سنة رفضا لطمس الحقوق الوطنية الفلسطينية . إلا أن « خاضر » يشير إلى أن الفلسطينيين يمكنهم أن يقبلوا ترتيبا إنتقاليا من سنة إلى خمس سنين .

ويؤكد « خاضر » بأن قيام دولة فلسطينية يمكن مواءمته مع نظرية الأمن الاسرائيلية . ويرى أن حجر الزاوية للدولة الفلسطينية المرتقبة هو ضعفها وليس قوتها ، حيث أن الدفاع عنها سيكون من خلال ضمانات دولية . ويصف « خاضر » الدولة الفلسطينية بأنها ستتشبه النموذج النمساوى فيما يتعلق بالامتناع عن الالتحاق بأية أحلاف . ويؤكد بأن الدولة الفلسطينية ستمتنع عن التسلح تطوعا .

وعن التعاون الاقليمى ، يجزم « خاضر » بإمكانية التوقيع على ترتيبات إقتصادية إقليمية تشابه إتفاقات « البنا لوكس » من خلال علاقة الدولة الفلسطينية بالأرض ، علاقة كونفدرالية .

فى حين يرى « خاضر » بأن المستوطنين اليهود يمكن أن يستمروا فى المكوث فى الدولة الفلسطينية ، إلا أنهم لابد وأن يخضعوا للقانون الفلسطينى . وهنا يؤكد « خاضر » على ضرورة أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية مع عدم تناقض ذلك مع امكانية ان تكون عاصمة مزدوجة .

وأخيرا يشدد « خاضر » على أهمية المساندة المالية العربية والدولية للدولة الفلسطينية كمقوم اساسى لاستمرارها .

خاتمة

نجح « بشارة خاضر » فى هذا الكتيب القصير الموجز فى إثارة عدة نقاط هامة تتعلق بالفلسطينيين شعبا وقيادة ، قبل وبعد أحداث الخليج . ولكنه يجب التنويه أن هناك وجها آخر للعملة . وهو

• الاسرائيليون قبل وبعد حرب الخليج » يمكن إستعراض ابعاده من خلال مراجعة كتابة المحللين والكتاب اليهود والاسرائيليين .

وتتفق اراء وحجج « بشارة خاضر » مع إستراتيجية تعريف المواطنين الاوروبيين بالوجه الآخر للقضية الفلسطينية ، مما قد يبرر عدم ذكر بعض الجوانب المتعلقة بالمسئولية العربية عامة ، والفلسطينية خاصة عن الكثير من الأحداث فى العالم العربى . ولذا قد يصحح بحث « خاضر » عددا من المفاهيم الخاطئة لدى الاوروبيين .

٨٢٨

تشفع السرعة الشديدة التى اصدر « خاضر » بها بحثه ، نقص الاطارات النظرية فى تحليله للأحداث الجارية . ولذا يقدم كتاب مرجعا مفيدا لمن يريد أن يتعرف بصورة موجزة وسهلة على إمكانية تعريف الرأى العام الغربى بالوجه الآخر للقضايا الساخنة بالشرق الأوسط .

عمرو الجويلي

العلاقات الخارجيـة الاسترالية

AUSTRALIA'S FOREIGN RELATIONS IN THE WORLD OF THE 1990s
BY: GARETH EVANS, BRUCE GRANT
(Melbourne University Press, 1991).

يتناول هذا الكتاب السياسة الخارجية الاسترالية من حيث تاريخ تطورها والعناصر التى يجب ان تشتمل عليها خلال التسعينيات . وينقسم الكتاب الى ثلاثة اجزاء . يتناول « الجزء الأول » البيئة الدولية المتغيرة وعناصر السياسة الخارجية بوجه عام . ويتناول « الجزء الثانى » من الكتاب قضايا السياسة الخارجية الاسترالية وبالأخص دورها فى التحالف الغربى بينما يناقش « الجزء الثالث » علاقات استراليا مع التجمعات الجغرافية المختلفة فى اوربا واسيا والامريكتين وافريقيا والشرق الأوسط ورغم الجهد البحثى العميق الذى تظهره المادة العلمية وطريقة تحليلها ، ان بصمات صانع القرار السياسى وهو « جارث ايفانس » احد مؤلفى الكتاب تبدو جلية فى طريقة عرض رؤية الكتاب للسياسة الخارجية ومكوناتها ويتضح ذلك من طريقة تقسيم الموضوعات والتى وضعها « ايفانز » ، وزير الخارجية الاسترالى ، كما جاء فى مقدمة الكتاب ومن تناوله لأدق تفاصيل صناعة السياسة الخارجية ، اذا جاز القول ، بدءا من شروط الالتحاق بالهيئة الدبلوماسية وانتهاء بشرح شتى الضغوط التى يتعرض لها وزير الخارجية فى ممارسة عمله .

ويبدأ الكتاب من التحول الذى طرأ على اولويات السياسة الخارجية الاسترالية وكان ذلك فى عام ١٩٨٧ عندما اصدر وزير الدفاع « كيم بازلى » ورقة للتداول الحكومى بعنوان (الدفاع عن استراليا) وتمحورت حول اهمية وضع سياسة دفاعية مستقلة تقوم على الاعتماد على الذات وقد كانت السياسة الخارجية لاستراليا قبل ذلك التاريخ مقيدة بالرغبة فى جذب انتباه القوى الكبرى . وقد كان لهذه الدعوة الى الدفاع المستقبل عن الاراضى الاسترالية والاسهام فى تحقيق الأمن الاقليمى والدولى اثره فى « تحرير » السياسة الخارجية لاستراليا هذا الاعتماد على قوة كبرى وهى الولايات المتحدة

وقد تأرجح الكتاب بين محاولة اثبات استقلالية القرار السياسى الاسترالى وبين محاولة ايجاد تبرير لأهمية التحالف الغربى بالنسبة لاستراليا خاصة مع انتهاء الحرب الباردة وانتفاء الصراع الايديولوجى بين القوتين العظميين بل واختفاء احدى هاتين القوتين . ويخلص الكتاب الى ان التواجد الهامشى للولايات المتحدة فى منطقة جنوب شرق اسيا وبما تملكه من مؤسسات عسكرية فى الفلبين وسنغافورة يمثل « عجلة التوازن » التى من مصلحة جميع الأطراف الابقاء عليها .

ومن هنا جاء تعريف سياسة الاعتماد الذاتى بأنها استقلالية فى اطار التحالف الامريكى الاسترالى . وتكمن اهمية هذا التحالف بالنسبة لاستراليا لما تتمتع به الولايات المتحدة من تفوق استراتيجى فى منطقة الباسيفيك ليس فقط لما تمتلكه من قوات بحرية وجوية منتشرة فى المنطقة ولكن لأن التحالف ذاته ينطوى على قوة ردع تحول دون اية اعتداءات محتملة على دول المنطقة .

وينطلق الكتاب من هذا الاطار الشامل للسياسة الخارجية الاسترالية الى تحديد اولويات هذه السياسة ويأتى فى مقدمتها الأمن الاقليمى الذى لايتأتى تدعيمه سوى من خلال تحرك او سياسة متعددة الابعاد تقوم على خلق الروابط العسكرية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية بين الدول المتجاورة بما يقلل من فرص قيام النزاعات على اختلاف انواعها .

وتشتمل عناصر هذه السياسة متعددة الابعاد على تكوين جماعة امنية فى منطقة الباسيفيك بناء على وجود مصلحة امنية مشتركة وتشجيع التجارة والاستثمارات فى جنوب شرق اسيا وتقديم برامج المساعدات الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة . وتقترح استراليا اقامة مؤتمر للأمن والتعاون فى اسيا CSCA على غرار مؤتمر الامن والتعاون الاوربى كاجراء اولى لبناء الثقة وفتح الحوار بين الدول الاسيوية . غير ان الكتاب يعود ليؤكد أن التحالفات والتجمعات الاقليمية التى تنادى بها استراليا ، ربما تأثرا بما يجرى على الساحة العالمية الآن من اقامة شتى انواع التكتلات الاقليمية الاقتصادية والسياسية خاصة مشروع اوربا الموحده ، لاتلغى اهمية التحالفات الثنائية خاصة التكتلات العسكرية وفى مقدمتها تحالف ANZUS بين استراليا والولايات المتحدة ونيوزيلندا .

ثم يتناول الكتاب خصوصية وضع استراليا كدولة متوسطة القوة وموقعها الجغرافى فى منطقة من اكثر المناطق الاقتصادية ديناميكية فى العالم وتقوم دبلوماسية الدول متوسطة القوة على بناء التحالفات الدولية ومحاولة تقريب وجهات النظر لحل النزاعات بالطرق السلمية واحترام مبادىء القانون الدولى . ومن هذه الرؤية الاسترالية لذاتها لكونها دولة متوسطة القوة ، تأتى « حتمية » التحالف مع الولايات

المتحدة فى هذا الكتاب .

وجدير بالذكر ، ان مؤلفى الكتاب فى تناولهما للعلاقات الاسترالية الامريكية قد هاجما معارضى التحالف مع واشنطن مهددين بأن هذا التحالف من شأنه الاضرار بالمصالح الوطنية الاسترالية . وقد بنى الكتاب هذا التوجه على اساس افتراضين : الافتراض الاول : انه ليست هناك اى دولة تتخذ قراراتها الخارجية باستقلالية تامة الا اذا قبلت ان تعيش فى عزلة دولية .

الافتراض الثانى : هو ان تحالف الولايات المتحدة واستراليا ليس فقط تحالفا بين الديمقراطيات ولكنه « تحالف ديمقراطى » تتخذ فيه القرارات لصالح الطرفين وبقدر كبير من الاستقلالية .

ويمكن القول ان الكتاب قد غلب عليه التوجه الواقعى على اعتبار ان احد مؤلفيه هو وزير الخارجية الاسترالى وابتعد عن التحاورات الاكاديمية التى تغلب على الكتابات التى تتناول عملية صناعة قرارات السياسة الخارجية . الا ان الطريقة التى اختتم بها الكتاب من حيث تعديده للاهمية العسكرية لاستراليا بالنسبة للولايات المتحدة رغم تأكيده على الامكانيات التى تتمتع بها استراليا الاقتصادية والجغرافية والسكانية والتى تؤهلها لدور دولى متعاظم لتشير الى رفض استراليا الضمنى الاعتراف بالمتغيرات التى طرات على البيئة الدولية من حيث تقلص اهمية التحالفات العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور قوة دولية جديدة لاترتبط استراليا معها بنفس العلاقات الوثيقة التى تربطها بالولايات المتحدة وفى مقدمتها اليابان ودول المجموعة الاوربية الى جانب انشغال الولايات المتحدة ذاتها بهمومها الداخلية وتوجهها لخفض نفقات التسلح بوجه عام .

وخلاصة القول ، ان النتيجة التى يخرج بها قارىء الكتاب هو ان التحول الذى بدأ يطرأ على درجة استقلالية القرار السياسى الاسترالى ليس فى الحقيقة تحولا اراديا ، وانما هو تغير اضطرارى جاء كنتيجة مباشرة للتحولات الدولية التى شهدتها بداية التسعينيات وما استتبع ذلك من تغير اولويات السياسة الخارجية الامريكية وليس الاسترالية كما قد يظن البعض . ومن هنا جاءت الدعوة المستترة داخل الكتاب للانتشار الدبلوماسى الدولى والبعد عن العزلة الدولية والتمسك بظلال التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة وان كان ذلك ليس بديلا عن الاندماج الأمنى والاقتصادى الاقليمى .

أمانى محمود فهمى

☐ مؤلفات عن القوة الأوروبية

(1) Daniel Burstein : Euroquake: Europe's Explosive Economic Challenge Will Change the World : Simon & Schuster, 1991.

« الزلزال الأوروبى : التحدى الاقتصادى الأوروبى يغير العالم »

يقوم الكاتب بدراسة الأحوال الاقتصادية الأوروبية من منظور مقارن حيث يطلع القارىء على آخر تطورات الوحدة الأوروبية فى نفس الوقت الذى يطلعنا فيه الكاتب على التطورات الاقتصادية فى أمريكا واليابان وشرق أوروبا . يستطيع القارىء لهذا الكتاب ان يتعرف على ثلاثة نماذج للتفوق الاقتصادى وهى الأوروبية والأمريكية واليابانية . يعيب هذا العمل عدم تركيزه على التاريخ السياسى للصراع الاجتماعى فى المانيا واليابان والذى كان له دور بارز فى تحديد مسار وماهية النموذجين الالمانى واليابانى .

(2) Nicolas Colchester & David Buchan Europower: The Essential Guide to Europe's Economic Transformation : Times Books, 1990

« القوة الأوروبية : اساسيات التحول الاقتصادى الاوروبى »

الكاتبان أحدهما محرر الـ Economist والثانى مراسل Financial بطريقة تحليلية وشيقة فى آن واحد . وقد قدما معا عرضا تاريخيا لتطورات الوحدة الأوروبية منذ ١٩٨٥ وتناولا الاطر المؤسسية للوحدة وميزان القوة داخل السوق الأوروبية المشتركة . كذلك قدما عرضا مفيدا لبعض المسائل التى قد تهم القارىء العربى لتشابهها مع مشاكل التكامل العربى ، على سبيل المثال نقرأ فى هذا الكتاب عن قوانين الهجرة والعمالة داخل أوروبا والعلاقات النقدية والتجارية وعلاقة دول السوق بالدول الأوروبية غير المشتركة بالسوق .

☐ مؤلفات عن الشئون العربية والاسلامية والشرق اوسطية

(3) **Ian Black & Benny Morris : Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services, Grove Weidenfeld 1991.**

« الحرب السرية لاسرائيل : تاريخ المخابرات الاسرائيلية »

هذا الكتاب لا يقدم صورة موضوعية لتاريخ المخابرات الاسرائيلية ورغم ذلك فهو مفيد للقارىء العربى لانه يتناول افرع المخابرات الاسرائيلية الثلاثة وهى الموساد والمخابرات العسكرية ومكافحة التجسس والامن الداخلى . ويعرض الكاتبان تاريخ هذه الافرع منذ الثلاثينات من هذا القرن ويتناولا بالتحليل قصص النجاح والفشل الاسرائيلى بشىء من التوازن .

(4) **Gloria Emerson : Gaza a Year in the Intifadah: A Personal Account From An Occupied Land-Atlantic Monthly Press, 1991.**

« رؤية شخصية لغزة فى سنة من الانتفاضة »

كاتبة هذا المؤلف تقدم عملا يعكس تجربتها الشخصية فى قطاع غزة أثناء الانتفاضة . انه لدليل آخر من مصدر غربى على بشاعة الاحتلال الاسرائيلى وصلابة المقاومة الشعبية .

(5) **Albert H.Hourani: Islam in European Thought, Cambridge University Press, 1991.**

« الاسلام فى الفكر الاوروبى »

هذا الكتاب هو احدى علامات المؤلف على طريق حافل بالاعمال العلمية الراقية عن حضارة العرب والاسلام . يضم الكتاب مجموعة من الابحاث التى تتبع بدقة المستشرقين الالمان والنمساويين وتحلل اثرهم على دراسة وفهم الاسلام فى اوروبا . يتعرض الكتاب لمستشرقين مشاهير امثال Gibb و Massiguon و Berque موضحا كيف انتقلت افكارهم وطرقهم البحثية من جيل أوروبى الى آخر . ان هذا الكتاب لمصدر مهم لمن يرغب فى فهم آليات تفهم اوروبا للاسلام .

(6) **Shabbir Akhtar : A Faith For All Seasons: Islam and The Challenge of the Modern World-Dee, I.R., 1991.**

« عقيدة لكل زمان : الاسلام وتحديات العصر »

يقوم الكاتب بعرض للمنافسة الفكرية بين العقيدة الدينية والليبرالية والاشتراكية موضحا انهم جميعهم يتصارعون داخل وجدان الانسان المعاصر . ثم يصل بنا فى النهاية الى اطروحة تقول أن الاسلام يستطيع ان يتغلب على المنافسة الفكرية بالرجوع الى اصوله السمحة والعقلانية .

☐ مؤلفات فى شئون العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

(7) **George Friedman & Meredith Le Bard, The Coming War With Japan St. Martin's Press, 1991.**

« الحرب القادمة مع اليابان »

انه كتاب مثير كما يتضح من عنوانه ولذلك فهو من اكثر الكتب مبيعا فى اليابان الآن . الكتاب به كم هائل من المعلومات عن الحرب التجارية بين امريكا واليابان ورغم طابع الاثارة الغالب على تصور الكاتب لاحتمال الحرب القادمة ، الا انه يرسم صورة واقعية لعلاقة اليابان بأمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى

(8) Theodore Draper : A Very Thin Line: The Iran-Contra Affair . Hill & Wang, 1991.

« الخيط الرفيع : عملية ايران والكونترا »

الكتاب يطرح سؤالا هاما وهو كيف ادت طريقة صنع السياسة الخارجية اثناء حكم ريجان الى غياب الشرعية ؟ يقول الكاتب أن الدرس المستفاد من عملية الكونترا هو مكانية وجود خيط رفيع بين الشرعية وعدم الشرعية حين يتم تحجيم دور المتخصصين امثال جورج شولتز والتعظيم من شأن غير المتخصصين امثال اوليفر نورث اثناء عملية تصميم واخراج السياسة الخارجية .

(9) A.F.K. Organski : The $ 36 Billion Bargain: Strategy & Politics in U.S. Assistance to Israel : Columbia University Press, 1990.

« صفقة الستة والثلاثين مليار دولار : استراتيجية المساعدات الامريكية لاسرائيل »

يدرس المؤلف أثر السياسة الداخلية خاصة اللوبى اليهودى على صنع السياسة الامريكية خاصة المساعدات الأمريكية لاسرائيل . وينتهى المؤلف الى أن اللوبى اليهودى يلعب دورا صغيرا وان الاهم والاكثر تحديدا للسياسة الأمريكية هو تقدير امريكا لاهمية اسرائيل فى داخل اطار الاستراتيجية الامريكية العالمية .

(10) James Mayall : Nationalism & International Society : Cambridge University Press, 1990

« القومية والمجتمع الدولى »

هذا كتاب مهم لانه يتعرض لموضوع مطروح على الساحة العالمية وهو علاقة المجتمع الدولى بتطلعات بعض القوميات لاقامة دول مستقلة . يعرض المؤلف لدور القومية فى رسم حدود الدولة وابراز دور الحكومات فى حياة الشعوب ويرجح الكاتب أن القومية فى العالم الثالث فشلت فى التعامل مع النظام العالمى بصورة مرضية لصالح شعوبها .

المؤلفات العربية السياسية

□□ السيد يسين : الوعى العربى المعاصر - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٩٢ □□

لماذا التخلف وكيف النهضة ؟

سؤال يشغل المفكرين العرب منذ مايقرب من ٢٠٠ عام . فمنذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وقادة الفكر على مختلف اتجاهاتهم يبحثون ويدققون النظر فى اسباب تخلف الشرق العربى والاسلامى امام تقدم الحضارة الغربية ، وتحققت اسهامات كثيرة حول ايجاد السبيل للخروج من محنة التخلف . ولكن هذه الاسهامات ظلت منذ ذلك الوقت تراوح مكانها ، عاجزة فى حقيقة الامر عن الوصول الى إجابة قاطعة مانعه لسؤال التخلف وطرحا متكاملا مستقلا يصلح كنظرية عربية خالصة للنهوض والتنمية .

ولدينا اطروحات مختلفة فى هذا الصدد تنتمى لمدارس عديدة منها ماهو ليبرالى ، او اشتراكى ، او قومى ، او اسلامى ، سعت جميعها من منظوراتها لتحليل اسباب التخلف ، وتقديم الوسيلة الى النهضة

ولكن استمرار واقع التخلف بعد هذه المدة الزمنية الكبيرة التى تصل الى قرنين ، جعل القضية مطروحة دوما وبشكل متجدد على مائدة المفكرين العرب . وكثيرا ماعرفنا تكرارا لنفس المواقف ولنفس المقولات ، وفى نفس الوقت عرفنا ابداعات خلاقه من جانب البعض القليل تتجاوز التفسيرات القديمة ، وتخرج من دائرة التقليد ، ولكنها على مافيها من ابداع لاتزال قاصرة عن تقديم البديل العربى الخالص الذى يحقق التقدم ، او تحديد عناصر المشروع القومى الحضارى وكيفية تطبيقه فى مختلف مجالات الحياة بشكل عملى ودائم .

فالعقل العربى لايزال حائرا امام المقولات التقليدية الثلاث التى تفرعت عن هذا السؤال الكبير ، الا وهى الاصالة والمعاصرة ، والتحديث والاستقلال . ولعل هذه الحيرة وهذا التراكم الضخم من الاعمال الفكرية فى هذا المجال دون تقدم يتسم بالشمولية والعمومية والعمق يكشف عن وطأة الازمة التى يعيشها المثقفون ، ووطأة الازمة العامة التى يعيشها المجتمع والنظام فى العالم العربى ، وحدة السيطرة الاجنبية وانكسار الشرق العربى والاسلامى امام الحضارة الغربية سواء كانت فى طبيعتها الامبريالية او الانسانية .

ان الالمام بالمحاولات المختلفة للعقل العربى للبحث عن مخرج من التخلف ، عملية شاقة بكل تأكيدا نظرا للكم الضخم من الكتابات

العربية على مدى القرنين الماضيين ، وتقديم صورة عما يعتمل فى العقل العربى المعاصر مع التاصيل له تاريخيا عملية اكثر صعوبة لانها تحتاج الى وعى بكل المدارس الفكرية واطروحاتها والحوارات المختلفة والابداعات الفكرية الذاتية لدى بعض المفكرين العرب المعاصرين .

الخريطة الفكرية العربية :

ولكن السيد يس الذى يعد واحدا من ابرز المفكرين العرب المعاصرين استطاع بفضل موسوعيته الثقافية التى كونها على مدى عقود عديدة من البحث والمتابعة فى الاهتمام بهذه القضية العربية المحورية : الخروج من التخلف ، استطاع ان يقدم لنا اخيرا وجبة دسمة لتطور الفكر العربى المعاصر ، مارا بمختلف المدارس والاراء حتى وقتنا الراهن ، مع تبويب ذكى ومبدع للخريطة الفكرية العربية ومراجعة نقدية ثقافية وتقديم اجتهاده فى هذا المجال تحت عنوان « نحو استراتيجية عربية حضارية » . وقد ضمن كل ذلك فى احدث كتبه « الوعى القومى المحاصر » الذى صدر مؤخرا عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

والسيد يس صاحب رؤية متميزة فى معالجة القضايا العربية بتركيزه على اهمية العوامل الثقافية من ناحية ، ومنهجه النقدى التاريخى والاجتماعى ، وحرصه على ان تكون هناك رؤية عربية خالصة لما يجرى حولنا ونظرتنا للحياة واساليبها . وفوق هذا وذاك هو من العقليات العربية البحثية النادرة التى تعشق البحث العلمى والدؤوبة فى الاهتمام بأدق الفرعيات فى اى ظاهرة كلية .

الوعى القومى تحت الحصار :

كتابه الوعى القومى المحاصر يدل من عنوانه على موقف معين ، حيث يأسى الكاتب - دون ان يفصح عن ذلك - لحال الوعى العربى الذى يعانى من الحصار . وقد يكون هذا الحصار بفعل عوامل كامنة فى العقل العربى ذاته يعد مسئولا عنها كاملا ، وقد يأتى ايضا من ذلك القيد الذى تضعه الدولة او السلطة حول المجتمع المدنى والمثقفين عموما ، او يأتى - ثالثا - من الظروف الخارجية القاهرة للامة العربية . وهو فى جميع الاحوال وعى غير حر مكبل بالقيود .

فى هذا الكتاب الذى يقع فى ٢٠٥ صفحة من القطع المتوسط ويضم ثلاثة اقسام تجمع فيما بينها ١١ فصلا يستعرض السيد يس مسيرة الادراك العربى لقضاياه الفكرية الحيوية المتركزة حول المسألة المحورية الا وهى اسباب التخلف وطريق الوصول الى النهضة . ولكنه لايعرض لنا خبايا هذا الادراك فى شكل تاريخى تقليدى ، وانما عبر مناقشة وتحليل وتبويب رائع . ورغم صغر حجم الكتاب بالمقارنة الى مايحتويه من افكار الا ان السيد يس نجح بفضل خبرته الثقافية الواسعة فى تقديم جوهر مانى المدارس والاتجاهات الفكرية العربية ، وحرص على ان يضع العلامات الحمراء فى هذه المسيرة بقصد الوصول الى نتائج جديدة .

وقد توقف السيد يس عند ازمة الخليج باعتبارها نقطة فاصلة فى التاريخ العربى المعاصر ومن ثم نجده يقسم كتابه الى ثلاثة اقسام هى العرب والعالم ، والخطاب القومى العربى فى حرب الخليج ، والخطاب النقدى العربى بعد حرب الخليج . وهذه الازمة تؤرخ لموجة النقد العربية الخامسة . كانت الاولى بعد عام ١٩٤٨ (نكبة فلسطين) ، والثانية بعد نكسة ١٩٦٧ والثالثة فى اواسط السبعينيات عندما انشغل المثقفون للغاية بمسألة الاصالة والمعاصرة ، والرابعة فى اوائل الثمانينات مع ظهور صفحة الحوار القومى فى الاهرام بهدف فتح حوار قومى واسع بين كافة المثقفين العرب بكل تياراتهم لتشخيص الوضع العربى الراهن الذى يتسم بالعجز والقصور ، واقتراح سبل تجاوزه . ورغم ان الكتاب توقف عند هذه المرحلة الرابعة ، فإننا نعتقد ان الموجة الخامسة بدأت بالفعل بانتهاء ازمة الخليج ، ولعل الكتاب ذاته يعد واحدا من اولى المحاولات التى تفتح الباب لمراجعة نقدية عربية للتصورات التى تشكلت حول الازمة وتسببت فى احداث انقسام حاد فى العالم العربى ليس بين السياسيين فحسب ، بل وبين المثقفين ايضا .

مشكلة الانا والاخر :

منذ البداية يؤكد السيد يس ان جميع المحاولات الفكرية المتمركزة حول السعى نحو النهضة كانت فى حقيقتها تعكس مسألة الانا والاخر . الانا هو العربى والاخر هو الغربى . او العرب والغرب . فقد ارتبطت هذه المحاولات بالنظر فيما يمكن ان نأخذه من الغرب من ناحية وبالميراث الاستعمارى للغرب ضد العرب . كانت العلاقة فى جوهرها تعكس الصراع بين الانا العربى المحتل والمقموع ، والاخر الغربى بكل قوته التكنولوجية .

وهكذا تكون نقطة الانطلاق فى فهم المتغيرات الاولية من حولنا - اين يقف الغرب الان ، وماهى طبيعة النظام الدولى المعاصر والتحولات التى يشهدها . فى هذا الصدد شهد العالم اليوم سقوط الشمولية والماركسية (ليس بالضرورة ان تكون كل شمولية ماركسية) . وقال البعض ان العالم يشهد اليوم صعود الراسمالية . والمثال على هذا الراى كتابات فوكاياما الامريكى اليابانى التى اثارت جدلا شديدا حول مقولة نهاية التاريخ وتهنئته للمعسكر الراسمالى بانتصار الليبرالية والهزيمة الساحقة للماركسية . وكتابات بيتر برجر عالم الاجتماع الامريكى التى تتحدث عن بداية التاريخ بظهور النظرية الراسمالية المتكاملة (وليست الجزئية) . والاخطر من ذلك دعوتها للعالم الثالث بتبنى الراسمالية .

التوفيقية شعار العصر :

ولكن وفقا للمنهج الجدلى فإن سقوط الماركسية ويقابله صعود الراسمالية يعنى ضرورة ظهور مركب ثالث هو التوفيقية بينهما . كما ان التنمية الراسمالية فى العالم الثالث ادت الى تأخر قوى الانتاج وافتقار الطبقات الشعبية ، كما لم تعن بالضرورة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة الغربية ، ولم تثبت صحة انتشار ثمار التنمية من اعلى الى أدنى باتباع الراسمالية . وحتى حالة كوريا الجنوبية ، ينسى البعض انها نجحت بفعل السياسات العامه التى طبقتها الدولة فى ملكية الارض والتعليم وأجور العمال ، وليس لنقل الراسمالية ذاتها .

ان التوفيقية التى ستميز النظام العالمى الجديد ستظهر فى مجالات عده منها التوفيق بين الفردية والجماعية ، وبين العلمانية والدين ، وبين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق فى ضوء التاريخ الاجتماعى الفريد فى كل قطر ، وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل .. الخ وبجانب التوفيقية جاء النظام العالمى الجديد بسقوط الانظمة الشمولية ، وصعود موجة الليبرالية والتعددية السياسية ، وماترتب على ذلك من صعود موجة القوميات . وسيتأثر النظام العربى الى حد كبير بمثل هذه التحولات الجديدة ، وستتحدد من خلالها رؤيتنا نحن العرب للاخر الغربى فإذا كانت هذه هى صورة العالم فما هو حال العرب . هنا يبدأ الكاتب بتحليل مشكلات الاصالة والحرية والتحديث وبعد استعراضه للتجارب التى حدثت فى المنطقة العربية على الطريقين الراسمالى والاشتراكى والفشل فى معالجة قضايا الاصالة والحرية والتحديث وفقا لما طرحه المثقفون الذين تحمس بعضهم للنموذج الراسمالى والاخر للنموذج الاشتراكى ، بعد ذلك يقول السيد يس ان جوهر التحدى التاريخى المفروض على العرب فى المرحلة الراهنة نتيجة لحصاد تجربتنا الحافلة بالاخفاقات والنجاحات النسبية فى الماضى هو حاجتنا الى فهم عصرى للدين ، ونموذج اصيل للديمقراطية والى التصنيع والسيطرة على التكنولوجيا الحديثة . نحن مواجهون بضرورة صياغة نموذج حضارى عربى

متكامل لايكون منبت الصلة بالجذور التراثية العربية الاسلامية ويكون منفتحا بالقدر الكافى على التجربة الانسانية العالمية المعاصرة .

خطاب الازمة :

لقد ترتب على الاحباط تولد خطاب واحد يسيطر على العقل العربى الا وهو خطاب « الازمة » . ومؤشراتها تدهور المناخ الفكرى وتراجع حدود المناظرة العقلية تحت ضغط التيارات الاصولية الحداثية والتقليدية ، وبروز الظواهر الطائفية والعشائرية أو عودتها ، وانحطاط الممارسة السياسية فى شقيها الرسمى والشعبى الى نوع من الارهاب المتبادل . وتحلل علاقات السلطة ، وزوال الأسس القانونية والدستورية للحكم وللمؤسسات العامة . واختفاء الحديث المستمر عن التقدم والتحرر والتمدن والتنمية ليحل محله وصف لاينتهى للتخلف وآلياته وللسقوط والاخفاق وتبعاته . وارتبط هذا الحديث بميل عارم الى المراجعة والنقد الذاتى .

وفى تفسير « الأزمة » هناك رؤيتان احداهما لأنور عبد الملك الذى يركز على الظروف الدولية ويتبنى نظرية المؤامرة الدولية على العالم العربى ، وثانيهما لابراهيم غليون الذى يجرح الذات العربية ويصفها دوما بانها متخلفة وسلبية وعاجزة عن العمل .

اما عن المداخل (او المناهج) الاساسية لتحليل أزمة المجتمع العربى فهناك اعمال محمد اركون الباحث الجزائرى . والاستاذ بالسربون ومحمد عابر الجابرى المفكر المغربى المعروف صاحب كتاب نقد العقل العربى . وكلاهما تأثر بمنهجية تحليل الخطاب للمفكر الفرنسى المعروف ميشيل فوكو . اركون يرى ان التشخيص الاساسى لازمة المجتمع العربى يتمثل فى الهيمنة الشديدة للخطاب الاسلامى بما يتضمنه من نصوص مقدسة ، وسيطرة الفهم الاسطورى للدين . والجابرى يسعى الى اكتشاف وتحليل الانظمة المعرفية الاساسية التى قامت عليها الثقافة العربية الاسلامية ويطالب بعصر تدوين جديد .

وفى استشراف المستقبل للازمة هناك محاولة مايكل هدسون الذى يطرح ثلاثة توقعات للعالم العربى ، إما استمرار الوضع الراهن أو حقبة الاضطراب أو حقبة الشرعية .

وهناك محاولة مركز دراسات الوحدة العربية التى تتحدث ايضا عن احتمال استمرار الوضع الراهن المجزأ ، او شكل ما من التنسيق والتعاون ، او الوحدة العربية . ويخلص السيد يس فى هذا الفصل الهام الى القول ان استمرار الازمة دليل على عدم وجود البديل او ضعفه ، اى اختفاء المشروع الشامل او المشروع الحضارى . ويعرفه بأنه تصور لاعادة صياغة مجتمع مافى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية ، وبحيث يجد هذا التصور طريقة الى التطبيق . وفى اطاره يتم بناء الفرد وفق شق عقائدى معين ، كما يتم اعادة صياغة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق النظرة الجديدة للعالم التى يتبناها المشروع .

وينقد المشاريع الحضارية المطروحة وهى القومى والماركسى والليبرالى والاسلامى فيقول ان جميعها تقصر عن اشباع الحاجات الاساسية للجماهير العربية . ومايعيب المشروع القومى هو إنكار رسوخ الدولة القطرية وايجابياتها وتجاهل الخصوصيات الثقافية فى العالم العربى . اما المشروع الماركسى فيعيبه الانعزال التام عن الجماهير وعدم القدرة على التجدد الفكرى ، ويعيب المشروع الليبرالى تبنيه لمفاهيم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لليبرالية ولايلتفت الى النظرية الليبرالية الجديدة فى العالم الراسمالى ذاته ، وهو من ناحية اخرى يتجاهل بعد العدالة الاجتماعية . واما المشروع الاسلامى فهو يتسم بغموض الشعارات وغياب البرامج الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ويفتقر للقدرة على الحوار مع التيارات الاخرى .

الخطاب القومى قبل حرب الخليج :

وفى استعراضه لجوانب الخطاب القومى العربى قبل حرب الخليج تحدث السيد يس عن خطاب الجماهير ، بمعنى تتبع انطباعاتها وارائها من خلال دراسات ميدانية حول الوحدة ، مستعينا بالدراسة الميدانية التى كان قد اجراها منذ سنوات مركز دراسات الوحدة العربية . وقال ان نسبة التفاعل الاجتماعى بين المواطنين العرب عالية نسبيا ، والصور القديمة التى تتكون لدى الفرد فى دولة عربية ما عن دولة عربية اخرى تحكمها اعتبارات هامة منها الاعجاب بنمط حضارى معين . ولكن هناك ظواهر سلبية فى هذا الخطاب الجماهيرى هى التمركز حول الذات . وفى خطاب النخبة السياسية تناول التحولات فى الخطاب القومى العربى التقليدى الذى لايزال يصر على ضرورة تحقق الوحدة العربية بعوامل سياسية ، فى الوقت الذى يتنامى فيه المدخل الوظيفى الذى يركز على التنسيق والتكامل الاقتصادى . ويدافع السيد يس عن هذا المدخل باعتبار ان الراى العام العربى اصبح اكثر واقعية فى رؤيته لتحقق الوحدة . وفى تناوله لخطاب المثقفين يركز على الدعوة الى احترام حقوق الانسان ، ويكشف زيف الادعاءات الغربية فى تطبيقها لحقوق الانسان ، كما يرى ان الممارسة الاشتراكية لحقوق الانسان انحازت للحقوق الاقتصادية للمواطن على حساب الحقوق السياسية . ويؤكد ان السبيل الوحيد هو التحول الى التعددية السياسية ، واتاحة الفرصة للمجتمع المدنى ان يستعيد نشاطه من جديد .

وفى تناوله للخطاب القومى العربى بعد حرب الخليج ، يرى ان هذه الحرب توافقت مع تحولات خطيرة فى المجتمع الشيوعى وفى النظام العالمى . ويربط بين سقوط الشمولية فى البلاد الشيوعية والنظام العربى من حيث ان هذا النظام تأثر فى نشأته بالعديد من الأفكار التى سادت فى البلاد الاشتراكية وترجم هذا التأثر نفسه فى تبنى سياسات محددة ادت الى الوضع الراهن الذى نعيشه فى الوطن العربى وتحديدا سيادة النظم السلطوية التى قضت على المجتمع المدنى بمؤسساته وذلك باسم الثورة والاشتراكية والوحدة . ويقول ان التطورات الجديدة فيما كان يعرف بالعالم الشيوعى تؤكد ضرورة اسقاط ثلاث اساطير عشناها منذ عهد الاستقلال العربى وهى الثورة بغير ديمقراطية ، والاشتراكية بغير مشاركة شعبية ، وامكانية تحقيق الوحدة العربية باستخدام القوة .

ولكن ازمة الخليج كان لها تأثيرها على الوضع الثقافى العام فى العالم العربى حيث اثارت خمس مشاكل هى خطاب المثقفين فى مواجهة الازمة ومشكلة الانا والاخر فى العلاقات العربية ، ومنهج التفكير السياسى العربى ، والتحليل الثقافى للقيم السائدة فى المجتمع العربى ، والعلاقة بين الوطن العربى والعالم .

نحو استراتيجية حضارية عربية :

بعد هذه الرحلة السريعة مع مسيرة الفكر العربى المعاصر ومشكلاتها يطرح السيد يس دعوته لصياغة استراتيجية حضارية عربية متكاملة تحقق الاصالة والمعاصرة معا تتطلب فهما عصريا للدين ، ونموذجا اصيلا للديمقراطية والسيطرة على التكنولوجيا واستيعابها ويحدد رؤيته فى ضوء التوفيق فى التعريفات . فاستخدام مفهوم الاصالة بمعنى التراث قد ينطوى على موقف رجعى ، لو فهمت بمعنى الارتداد الى الوراء ، او الزعم بان هناك شيئا يدعى الروح العربية الاصيلة ، وان هذه الروح ثابتة وباقية على ماهى عليه عبر العصور (غير قابلة للتغيير) . وكذلك فإن الاصالة التى تدعو للعودة الى التراث ، ينبغى عليها ان تحدد ماهو التراث على وجه التحديد . كما ان شعار المعاصرة يحتاج الى تدقيق فهناك العديد من الأيديولوجيات فى العصر الراهن ومن انماط المجتمعات الانسانية ومن الثقافات واساليب الحياة . وعلينا ان نحدد ما الذى سنختاره منها .

والشىء الذى يجنبنا الوقوع فى الخطأ ، هو الاعتماد على القراءة

النقدية للتراث (ربط الفكر والممارسة بعصورها التاريخية وبمجتمعاتها الخ ، وكذلك للحضارة الانسانية الراهنة لتبين المصالح التي وراء افكار معينة ، واين نحن من هذه المصالح ؟) .

في ضوء ذلك يكون هدف هذه الاستراتيجية التي يدعو اليها السيد يس هو بناء مجتمع عربي حديث قادر على الوفاء بالحاجات الاساسية للانسان ، وفاعل في التعامل مع متغيرات العصر وابرزها الثورة العلمية والتكنولوجية والمشاركة السياسية الجماهيرية ، واحترام حقوق الانسان .

وتتحقق هذه الاستراتيجية بالاعتماد على مجموعة متشابكة من الوسائل والادوات والاساليب هي ١ - الاعتماد على التفكير العلمي ٢ - النقد الاجتماعي والنقد الذاتي ٣ - القضاء على الفجوة بين الصفوة والجماهير ٤ - العمل على سيادة النظرة المستقبلية .

مرة اخرى نجد محاولة السيد يس في هذا المضمار تتركز في وضع المتطلبات او الشروط ولكنها لاتقدم لنا المضمون والصياغة التفصيلية لنفس المقولات المطروحة للاجابة على سؤال لماذا التخلف وكيف النهضة ؟ . هي بالقطع محاولة جادة وموضوعية ولكن كان من المنتظر - والسيد يس واحد من ابرز اعلام النخبة المثقفة العربية - ان يقول لنا اليوم ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين ما المقصود تحديدا بفهم عصري للدين ، ونموذج اصيل للديمقراطية والسيطرة على التكنولوجيا الحديثة لان الاجتهادات في هذه القضايا كثيرة للغاية وبينها اختلافات حادة ، ولم يتوصل احد الى اتفاق . وان يحدد لنا الحدود والمقصود بدقة من هذه المتطلبات التي طرحها مثل الاعتماد على التفكير العلمي والنقد الاجتماعي والذاتي .. الخ .

ان الحيرة لا تزول تماما بعد قراءة هذا الكتاب على مايتسم به من جهد وشمول ويبقى السؤال مفتوحا بلا إجابة شافية : لماذا التخلف وكيف النهضة ؟

عبد العاطي محمد

□□ محمد حسنين هيكل : حرب الخليج .. اوهام القوة والنصر الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٢ □□

وضع المؤلف اصل هذا الكتاب باللغة الانجليزية لمؤسسة هاربر - كولينز وهي اكبر دور نشر الكتب في العالم وقام بترجمته الى اللغة العربية لمركز الاهرام للترجمة والنشر . واوضح المؤلف في المنهج الذي التزم به في تاليف هذا الكتاب .

(ا) ان قصة اى حدث سياسى يصعب فهمها مالم توضع داخل اطارها ... وارضية السياسة في ظن المؤلف - هي الجغرافيا وخلفيتها - فيما يتصور - هي التاريخ وهكذا توضع الاحداث في زمانها ومكانها .

(ب) ان المؤلف وهو يحاول رواية قصة العرب في الخليج لايصدر احكاما وانما يحاول بناء وقائع انطلاقا من رأى المؤلف بان الكاتب السياسى مطالب بالدرجة الاولى باكبر قدر من الحقائق وباقصى ما هو متاح له وباكبر قدر من الاجتهادات وعلى اوسع دائرة ممكنة .

(جـ) ان المؤلف حرص على وضع حقائق القوة في الحسبان ذلك ان عنصر القانون في اى ازمة ليس هو ضابط ايقاعها وليس ذلك نوعا من الاستهانة بالقانون و مصادره ولكن لان حقائق القوة لها السيادة طول الوقت .

(د) ان موقف المؤلف وعرض القصة واعادة بناء الوقائع في ازمة وحرب الخليج ليس موقف المحايد وانما موقف المستقل . على ضوء هذا المنهج عالج المؤلف موضوع كتابه في جزئين رئيسيين الاول تحت عنوان : خليج العواصف والثاني تحت عنوان حرب الشرق الثالثة وجاءت خاتمة الكتاب بعنوان البحث عن مستقبل .

وطرح المؤلف في الخاتمة عدة تساؤلات كبرى معلقة بالمستقبل كما ان المستقبل بدوره معلق بها ومنها :

- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة التعليم التي شهدها العالم العربي في العقود الاربعة الاخيرة ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة التنمية التي شهدها العالم العربي خصوصا في مجالات التصنيع ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة النمو الطبقي والاجتماعي والتي تبدت معها امكانية ظهور طبقة متوسطة عربية يتسع نطاقها رغم الضغوط الشديدة الواقعة عليها ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة كتل الشباب في الامة العربية وهي امة اكثر من نصف ابنائها شباب اقل من الثلاثين ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة مشاركة المراة التي كانت محجوبة عن فرص التعليم والعمل ، ثم دخلت كي تشارك ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة الثروة العربية ، وغير العربية التي تجرى في المنطقة ، هذا مع العلم بأن مصر وحدها جرت فيها تدفقات مالية خلال العشرين سنة الاخيرة بلغ حجمها ١٤٠ بليون دولار ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة الافكار والتجارب التي نثرت بذورها في ارجاء المنطقة خلال العقود القريبة الاخيرة ؟ واذا كانت القوى التي نثرت هذه الافكار قد شاخت بالزمن فان الافكار لها القدرة على اعادة بعث نفسها من جديد مرة اخرى ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة تفاعل الازمات التي تزاحمت في المنطقة خلال السنوات الاخيرة وهي ازمات تمس الحياة والقيم وحتى الكبرياء القومي ؟
- ماهى التاثيرات المحتملة لحركة الصراعات الدولية سياسة او اقتصادية ...؟
- واخيرا .. ماهى التاثيرات المحتملة لحركة العالم كله - شرقه وغربه - امامنا وحولنا ؟.

هناء عبد السلام العبدى

□□ د . سعد الدين ابراهيم ، تاملات في مسالة الأقليات ، دار سعاد الصباح ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، القاهرة : ١٩٩١ □□

ان ما يشهده العالم من صحوة الاقليات القومية والعرقية والشكل الدرامى لها منذ بداية التسعينات ليس بجديد على الوطن العربى فعلى الرغم من ان ظاهرة الاقليات بحجمها وعمقها وعالميتها واقليميتها ومحليتها الا انها لم تحظ الا بالقليل من الاهتمام العلمى من الباحثين العرب ولا يخلو التعرض لها من السطحية والحزبية وايمانا من الكاتب د . سعد الدين ابراهيم بان عدم التصدى

الموضوعى الجرىء لمشكلاتنا الداخلية او الاقليمية هو السبب فى نكباتنا يقدم كتاب تأملات فى مسألة الاقليات ليرسل مقولة بان الصراع الاثنى هو ظاهرة عالمية وكما ان هناك وعى قومى ووعى طبقى لا يمكن تقليص او الغاء اى منهما لحساب الأخر هناك وعى اثنى لا يمكن تقليصه او الغاءه لحساب الوعى القومى او الطبقى واقصى ما يمكن عمله هو احتواء وادارة كل نوع من الأنواع الثلاثة بشكل سلمى من خلال ثلاثة اقسام نبدأها بالقسم الأول الذى يتناول فى الفصل الأول اطلاله نظرية حيث يعرض لمفهوم الجماعة الاثنية وهو اشتراك جماعة بشرية فى العادات والتقاليد واللغة والدين واى سمات اخرى مميزة بما فى ذلك الاصل والملامح الفيزيقية والجسمانية ، ثم الخصائص الاجتماعية التى تميز الجماعة الاثنية من ان عضويتها غير تطوعية والتزاوج فيها داخلى وينتقل لمفهوم الجماعة الاثنية ثم التباين الاجتماعى والتنوع الاثنى ، وتحاول تصنيف الجماعات الاثنية فيقدم تصنيف وصفى هيكلى على اساس احد المتغيرات الموروثة بيولوجيا او اجتماعيا ، التصنيف التحليلى للجماعات الاثنية ويركز على نمط العلاقات السائدة بين الجماعات الاثنية والقواعد التى تحكم هذه العلاقات ، التصنيف الحركى للجماعات الاثنية فيصف الحركات الانصهارية والاندماجية والتعددية والانفصالية واخيرا الاستعلائية ويخلص فى نهاية الفصل لموضوع الاقليات والوحدة العربية حيث ان موقف الاقليات من المشروعات الوجودية العربية مسالة حساسة للغاية وتستحق الاهتمام من اصحاب القرار العرب ، موضوع المسألة الاثنية فى العالم ويقدم فيها رسالة الكتاب

وننتقل للقسم الثانى الاقليات والطوائف فى الوطن العربى وتحت عنوان الخارطة الاثنية للوطن العربى حيث يتكلم الفصل الثانى ان سكان الوطن العربى عام ١٩٩٠ قد بلغوا اكثر من ٢٢٠ مليون نسمة اغلبهم يتحدثون اللغة العربية كلغة اصلية ويدينون بالاسلام ويعتنقون المذهب السنى وينتمون سلاليا الى العنصر السامى - الحامى وهذه الأغلبية هى ٨٠٪ من مجموع السكان اى حوالى ١٧٥ مليون من البشر ويبقى ٢٠٪ يمثلون جماعات اثنية يختلفون عن الاغلبية فى واحدة او اكثر من السمات الانثربيولوجية الأربع (اللغة والدين والمذهب والعنصر) فهناك جماعات لغوية غير عربية أهمها الاشوريون والأرمن والتركمان والشركس والاكراد والبربر والنوبيون ، وهناك اقليات دينية غير اسلامية مسيحيون بطوائفهم المتعددة بروتستانت وكاثوليك ونساطره ومونوفيسيتون واليهود (سامريين وقرائيين) بالاضافة للديانات التوفيقية غير السماوية ، وتجد طوائف اسلامية غير سنية من شيعة ودروز وعلويين نصيريين وغيرهم واخيرا اقليات متعددة الاختلاف عن الاغلبية .

ويبرز الفصل الثالث المعنون بالمسح الاثنى للأقطار العربية الذى يقسم الاقطار العربية الى ثلاث مجموعات طبقا لدرجة التنوع الاثنى فنرى الاقطار الاشد تجانسا حيث تقل الاقليات الاثنيين عن ١٥٪ وهم ستة اقطار السعودية والأردن ومصر وليبيا وتونس ، والاقطار المتوسطة التجانس تبلغ نسبة الاقليات الاثنية ما بين ١٥ و ٢٥٪ وهم الكويت والامارات وعمان والجزائر ، ثم الاقطار الاكثر تنوعا وهى ما يزيد حجم الاقليات عن ٢٥٪ أمثال سوريا والعراق والبحرين ولبنان وموريتانيا واليمن والسودان والمغرب .

ويهدف القسم الثالث نحو مواجهة شاملة لمسالة الاقليات حيث يعالج فى فصلين أولهما الفصل الرابع معضلات المسالة العرقية فى الوطن العربى ويتعرض بالتحديد للمعضلات المفهومية بين القومية والاسلام ، المعضلات السياسية المتمثلة فى أزمة بناء الدولة الحديثة ، المعضلات الاجتماعية والسباق بين التعبئة والعدالة ، المعضلات الخارجية فتمثل الأقليات سهولة اختراق الوطن العربى ويحاول الكاتب من خلال المعضلات التعامل مع مشكلة الاقليات القومية والطوائف الدينية ويحاول الوصول من خلال الخبرة التاريخية العربية والخبرات المعاصرة لمجتمعات اخرى الوصول لتصورات واجتهادات للتعامل الخلاق مع هذه المعضلات .

وثانيهما الفصل الخامس نحو مواجهة حادة لمسالة الأقليات وهو استكمال ومحاولة لمواجهة معضلات الفصل الرابع وخاتمة تصيغ اطارا عاما لمنع المشكلة الاثنية فى الوطن العربى من احتمالات الانفجار المسلح واحتواء الانفجارات القائمة والمبادىء الثلاثة الحاكمة فى الصياغة التى يقترحها الكاتب هى مبدأ الاتحادية (الفيدرالية) والديمقراطية والمجتمع المدنى فمن شأن المبادىء الثلاث الموازنة بين حقوق الاغلبية وحقوق الاقليات سواء على مستوى القطر العربى الواحد او على مستوى الوطن العربى كله فهما يمثلان معا ثالوثا لادارة التنافس والصراع بشكل سلمى منضبط مما يساعد على مواجهة خلاقة لمسالة الاقليات فى الاقطار العربية وهو الذى يسهل للعرب جميعا الخروج من زقاق التاريخ للطريق السريع العام للانسانية مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

منى احمد حمدى

□ □ د . محمد السيد سعيد - مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج - الكتاب (١٥٨) من سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب - الكويت - فبراير ١٩٩٢ □ □

ليس أمامنا وقت طويل لكى نصحح مسار التاريخ العربى المعاصر ، فنحن فى أوقات تدلهم فيها المحن . فإذا لم نستنبط الدروس الحقيقية والعميقة لأزمة الخليج بالسرعة الواجبة ، قد لايسعفنا الوقت لانقاذ مايمكن انقاذه قبل ان تعصف بنا أعاصير التغيير فى الساحتين العالمية والاقليمية . على انه بالنسبة لأمة كأمتنا فمهما كانت تباريح الألم هناك ، ماتزال فرصة سانحة لاستنفار كل مكنون ثقافتها وتهذيبها »

بهذه الكلمات استهل كاتبنا .. الدكتور/ محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام كتابه « مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج » ويتألف الكتاب من اربعة فصول ، ويذيل بملحق بالمراجع والملاحظات ففى « الفصل الاول » وتحت عنوان « ازمة النظام العربى قبل انفجار الخليج » يقرر الكاتب ان الغزو العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ هو اكثر القرارات الخطيرة حمقا فى التاريخ العربى الحديث ، وانه لاشك ايضا ان المسئولية المباشرة فى هذا الغزو تقع كاملة على قيادة النظام العراقى . ويقسم الكاتب الفصل الاول الى أربعة مباحث ..

يتناول المبحث الاول « مفهوم النظام العربى وخصوصيته » ، وفيه يحدد الكاتب ملامح او خصائص النظام العربى ، فيذكر منها :

(١) ان النظام الاقليمى العربى لايستند على الجوار الاقليمى بقدر مايستند على توجه سياسى وتجانس ثقافى فريد ، ويشتمل هذا النظام منذ بدايته على تناقض بين « الواجهة الدستورية » التى تقوم على فلسفة حسن الجوار و « العمق الاجتماعى » المتمثل فى دعوة قومية تدعو الى الوحدة السياسية للاقليم العربى

(٢) ان النظام الاقليمى العربى يتميز عن باقى الانظمة الاقليمية فى العالم المتقدم والثالث على السواء بوجود مايمكن تسميته « رصيد

مشاعر من قضايا معينة » ، وبالتحديد القضية الفلسطينية .
(٣) ان النظام العربى هو نظام قائم على الدول ذات السيادة ، وهو بذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من المرونة ، حيث لم يقدم على تقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته .

ويتفق المؤلف مع التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٨٥ فى تقسيمه لتاريخ ومراحل تطور النظام العربى الى ثلاث مراحل : المرحلة الاولى من عام ١٩٤٥ ـ وحتى ١٩٦٧ وهى فترة النشأة . ثم المرحلة الثانية من عام ١٩٦٧ ـ وحتى ٧٥ / ١٩٧٧ وهى فترة الصعود . ثم المرحلة الثالثة من عام ١٩٧٧ ـ وحتى ١٩٨٥ وربما امتدت الى نهاية ١٩٨٧ وربما ابعد من ذلك ، وهى فترة الازمة .

وحاول المبحث الثانى « تفسير ازمة النظام العربى قبل انفجار ازمة الخليج » فذكر انه على المستوى السلوكى الظاهر ، فإن هناك ثلاث مدارس رئيسية يمكن ان نلجأ اليها عند تفسير الازمة العامة للنظام العربى وهى :
(١) المدرسة الاولى : ترصد الخلافات العربية المستديمة باعتبارها السبب الرئيسى وراء ازمة النظام .
(٢) المدرسة الثانية : وتعزو ازمة النظام العربى لا الى حدة الاختلافات بين الدول العربية ، وانما الى عجزها عن تنفيذ مااتفقت عليه فعلا .
(٣) المدرسة الثالثة : تعزو الخلافات وعدم تنفيذ مااتفق عليه الى انها اعراض لمشكلة واحدة وهى انخفاض مستوى الالتزام السياسى الحقيقى بالعمل العربى المشترك من قبل الغالبية من الدول العربية .

والمبحث الثالث تناول « الدلالات البنائية لأزمة النظام العربى » ويقرر فيه الكاتب ان هناك اربع وظائف رئيسية لاى نظام سياسى واجتماعى وهى التكيف ، والتكامل ، والحماية (الامن الذاتى) ، تحقيق الاهداف . ـ واستعرض المؤلف الاختلالات الهيكلية التى اتسم بها النظام العربى ربما منذ نشأته بالتعرض للمرتكزات الهيكلية لكل وظيفة من هذه الوظائف : وفى « المبحث الرابع » وتحت عنوان « ازمة النظام العربى وانفجار ازمة الخليج » تساءل المؤلف مع الكثيرين من المراقبين والباحثين : هل كانت ازمة الخليج ثمرة لأزمة النظام العربى ؟ الا انه اجاب عن هذا التساؤل بالنفى ، ويبرر اجابته بقوله ان الغزو العراقى للكويت هو الذى جاء ليقطع عملية صحوة قومية ..

ويتفق المؤلف مع التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٨٧ فى رصده لأربعة مظاهر رئيسية لهذه الصحوة القومية السابقة على ازمة الخليج وهى :
(١) تحقيق قدر كبير من السيطرة على الصراعات الملتهبة فى الوطن العربى .
(٢) تلطيف المنافسات والخصومات العربية ـ العربية .
(٣) الاقتراب من وضع اطار معقول للتراضى بين الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بحل الصراع العربى ـ الاسرائيلى والحرب العراقية الايرانية
(٤) اندلاع الانتفاضة الفلسطينية .

ويستطرد المؤلف قائلا .. وهكذا فإن النظرية القائلة بأن الغزو العراقى للكويت كان استمرارا وثمرة مرة لأزمة النظام العربى قد يمكن تبريرها على المستوى الهيكلى من زاوية محددة . فالنظام العربى لم يستطع ان يتأقلم او يتكيف بسرعة سلبيا وايجابيا مع التحولات العاصفة فى النظام الدولى فى الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠ . ويضيف : غير ان ذلك التبرير على المستوى الهيكلى لايجر تلقائيا الى القول بأن هناك امكانية لتبرير اية صلة عقلانية بين الغزو العراقى للكويت وازمة النظام العربى .

ويجىء الفصل الثانى تحت عنوان « التداعيات المباشرة لازمة الخليج على النظام العربى » ليؤكد على ان ازمة الخليج قد خلقت الظروف التى تجعل انهيار النظام العربى امرا مرجحا . ويؤكد المؤلف على أنه ربما تكون النتيجة الأولى الاكثر إسلاما للنفس العربية هى الحاق دمار شامل وعميق ببلدين عربيين هما : الكويت والعراق ، وتخريب البنية الاساسية والبيئة الطبيعية والحاق الضرر بالموروث الحضارى لكليهما ، غير اننا نستطيع ان نثق ابتداء فى قدرة الشعوب التى شيدت الهياكل الاساسية والمنتجة فى البلدين على اعادة البناء ، ربما بتضحيات اشد كان يمكن بذلها ، لتعلية البناء ، غير ان مالايكون فمن السهل تعويضه هو « هوية النظام العربى » .

ويقسم المؤلف « الفصل الثانى » الى ثلاثة مباحث : ففى المبحث الاول وتحت عنوان « ازمة الخليج والتحول فى انماط التفاعل فى النظام العربى » ميز الكاتب بين اربعة هياكل اساسية للنظام الاقليمية وهى :
١) نظم اقليمية تتسم بهيكل قيادى .
٢) نظم اقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على المشاركة .
٣) نظم اقليمية تتسم بهيكل تفاعل يتسم بروح تنافسية
٤) نظم اقليمية تقوم على علاقة تهديد يسمح بها تركيز القوة الاقليمية فى دولة واحدة دون الدول الاخرى .

كما اكد المؤلف على ان القوة العسكرية قد استخدمت مرارا لتسوية الصراعات العربية على المستوى الثنائى ، غير ان الغزو العراقى للكويت كان الحادث الاول من نوعه بصفته احتلالا كاملا لدولة عربية ومحاولة الغائها من الوجود وضمها عنوة .

ويتساءل المؤلف : هل يمكن اعتبار الفترة مابين الغزو العراقى للكويت . فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ونهاية شهر فبراير ١٩٩١ ـ والتى شهدت تفاعلات عربية تقوم على التهديد المتبادل والانخراط فى حرب اهلية عسكرية وسياسية واعلامية بين الدول ـ مرحلة عابرة فى تاريخ النظام العربى ؟ أم ان النمط التهديدى الذى جاءت به قابل للاستمرار ؟ وماهى النتائج فى الحالتين على مستقبل النظام العربى ؟

ويجيب بانه لايمكن فى الواقع تقدير الاحتمالات المستقبلية للنظام العربى على ضوء نتائج ازمة وحرب الخليج بدون التعرض لاربعة جوانب لهذه النتائج وهى :
(١) الجانب النفسى : وماتركه من مرارة ليس على مستوى الأنظمة ، وانما على مستوى الشعوب
(٢) الجانب الأمنى : وماأثاره من ضرورة مراجعة الترتيبات الامنية للمنطقة من جديد .
٣) الجانب السياسى : فلقد اظهرت الازمة مدى شلل وعجز النظام العربى عموما .
٤) الجانب الثقافى : ولقد كان الاساس الثقافى للنظام العربى يتدعم تدريجيا منذ هزيمة ١٩٦٧ . وربما يعود الفضل فى ذلك الى حدوث مصالحة تدريجية بين الفكرة القومية العربية والفكرة الاصولية الاسلامية من جانب اخر .

ونـاقش « المبحث الثانى » « المعضـلات المتغيرة لـلأمن الاستراتيجي لمنطقة الخليج »

فيؤكد المؤلف ان الحرب العراقية الايرانية قد نقلت بؤرة الاهتمام من قضية الامن الاقليمى العربى العام الى قضية نوعية ومتميزة جغرافيا وهى امن الخليج ، كما انها اكدت تمايز وانفصال امن منطقة الخليج عن الامن العربى العام . ثم يستطرد قائلا : واذا اخذنا ازمتى الخليج الاولى والثانية لوجدنا ان مجموع اثارهما معا قد ابرز النتائج الاساسية التالية .
(١) بروز شخصية اقليمية خليجية مستقلة نسبيا عن النظام العربى العام ، ونظرية امنية مستقلة نسبيا . ومتعارضة فى بعض جوانبها ـ مع نظرية الامن العربى العام .
(٢) صعوبة صياغة موازين القوى الحرجة للغاية فى منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولى .
(٣) تعددية مصادر التهديد فى ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الاقليمية
(٤) حتمية الاستعانة بضمانات امن دولية .

ويؤكد المؤلف على ان استراتيجية الامن للدول العول العربية الخليجية سوف تتأثر بخمسة ابعاد رئيسية للبيئة السياسية الاستراتيجية ذات التأثير الحالي والمستقبلي على هذا الامن وهي :
(١) طبيعة التوازنات الاقليمية في اعقاب ازمة الخليج .
(٢) المتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة
(٣) هيكل التهديدات القائمة والمحتملة لأمن الخليج
(٤) مستوى كفاية ترتيبات الامن الذاتية
(٥) البحث عن اطار شامل لامن الخليج .

اما « المبحث الثالث » فقد تناول « تطور الشخصية الخليجية ومستقبل النظام العربي » وعرض فيه المؤلف بحقيقة اساسية وهي ان مستقبل النظام العربي قد اصبح معلقا الى حد بعيد بموقف دول الخليج من هذا النظام وبدائله المحتملة . والواقع ان تطور الشخصية الوطنية الخليجية لايستجيب للمؤثرات الثقافية ، فحسب ، بل لمحددات الدور والمكان ايضا . وفي هذا السياق فإن التاليف المطلوب بين الجانب العروبي والجانب الاسلامي من الشخصية الخليجية يمكن بل يجب أن يلتقي بانسجام مع محددات الدور على ان الحل الامثل لمشكلة الدور المميز للخليج يمكن ان تتمثل في النظر اليه باعتباره قنطرة ، وليس حدا فاصلا . وبذلك يتعين دوره في تمتين أوامر التواصل ، لاتعميق تخوم الانقطاع بين العرب وغير العرب . ومن الممكن هناك ان يشكل الاسلام اطارا جامعا للعرب وغير العرب .

ويأتي « الفصل الثالث » تحت عنوان « التداعيات المؤجلة لازمة الخليج وأثارها على النظام العربي »

لعل من المستحيل ان نستشرف مستقبل النظام العربي دون التعرض لجانبين اضافيين من التداعيات المباشرة لأزمة الخليج وهما :

(١) المستقبل السياسي للعراق
(٢) افاق تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ومما لاشك فيه ان ازمة الخليج قد فرضت معطيات جديدة بشان هاتين المسألتين وهي معطيات غيرت الى حد بعيد من المسارات المحتملة لتطورهما . وهاتان القضيتان تشكلان في اعقاب الازمة محددين هامين لمسار وطبيعة النظام العربي . ويعود ذلك لعدة اسباب منها :

(١) القيمة العاطفية الهائلة لكل من المسألتين في الوجدان العربي العام .
(٢) مصداقية النظام العربي بل ومجرد صلته بالانشغالات الحقيقية الكبرى .
(٣) غياب الدور الجماعي العربي ـ المتناسق .

ويقسم المؤلف الفصل الثالث الى مبحثين يتناول كل منهما قضية من القضيتين . « فالمبحث الاول » تناول « المستقبل السياسي للعراق بعد كارثة الغزو والحرب » فمما لاشك فيه ان المستقبل السياسي للعراق يشكل احد المحددات الكبرى للنظام العربي بعد ازمة الخليج في لمدى المباشر والوسيط . ويرجع ذلك الى عدة اسباب منها :
(١) ان العراق مثل احد الفواعل الكبرى في النظام العربي منذ نشأته .
(٢) ان العراق هو واحد من ثلاث قوى كبيرة يحدد التفاعل فيما بينها الموقف الاستراتيجي في منطقة الخليج الى جانب السعودية وإيران
(٣) عدم استقرار الوضع الداخلي السياسي في العراق .

ويؤكد المؤلف ان التغيير السياسي في العراق اصبح ضرورة شبه حتمية وأكدانه من الصعب التنبؤ بنموذج محدد للتغيير السياسي في العراق وانما هناك على الأرجح خمسة نماذج مرشحة ، وذلك من خلال دراسة المعطيات التي يفرضها الواقع .

وحول موقف النظام العربي من المستقبل السياسي للعراق اكد المؤلف على انه لاجدال في ان « عدم التدخل في الشئون الداخلية » للدول الاعضاء هو واحد من المبادىء الجوهرية في النظام العربي .

ويقترح د . محمد السيد سعيد مجموعة من المحددات للتغيير السياسي في العراق نظرا للظروف والواقع المتاح وهي :
(١) توجيه رسالة قوية الى العراق بالتزام الدول العربية بدعم فعال لمهمة اعادة بناء العراق عبر خطوات تصاعدية تدعو لاعادة بناء الثقة بين النظام السياسي الجديد في العراق والدول العربية الخليجية وتشمل هذه الخطوات .
أ ـ دفع الدول العربية لانهاء العقوبات الدولية على العراق بقرار من مجلس الامن .
ب ـ استعداد هذه الدول للتنازل عن التعويضات المستحقة لها وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ .
ج ـ استعداد الدول العربية لترتيب اشكال مختلفة من الدعم المالي والفني لجهود اعادة البناء .
(٢) التاكيد على ان التغيير السياسي في العراق يجب ان ينبع من داخله وبمشاركة كل القوى السياسية العراقية دون استثناء .
(٣) التاكيد على ان العراق يجب ان يظل احد الاركان الكبرى للجماعة السياسية والثقافية العربية .

و « المبحث الثاني » يناقش « الانعكاسات الاقليمية لاحتمالات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي » .

ـ يؤكد المؤلف انه قد ظهرت امكانية محددة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية في قلبه ـ في اعقاب حرب الخليج الثانية .

ويمكن القول بأن الازمة قد كثفت وعجلت من تاثير عوامل ـ كانت قائمة بالفعل قبل انفجارها تدفع في اتجاه احداث تحول كيفي في دبلوماسية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

وعلى الرغم من ان الربط المباشر بين القضية الفلسطينية وحل ازمة الخليج لم يكن من ضمن هذه الاسباب التي حركت القضية ، غير ان هذه المقولة ـ ضرورة الربط بين القضية الفلسطينية وحل ازمة الخليج ـ كان لها دور غير مباشر في بعث الاهتمام الدبلوماسي بالقضية الفلسطينيةوالصراع العربي ـ الاسرائيلي عموما ويختتم المؤلف الكتاب « بالفصل الرابع » حيث يحاول « اعادة اكتشاف النظام العربي في اطار عالمي جديد » .

لقد فرضت ازمة الخليج الثانية عملية مراجعة جذرية لعلاقات العرب بالعالم في ظروف التحولات التي كان يمر بها النظام الدولي .

ومثلت ازمة الخليج تصعيدا خطيرا للعديد من المواجهات الحادثة في العالم . وانقسم العالم العربي فيما يتصل بأسس عملية المراجعة الى فريقيين :

فالفريق الاول : يطرح التمسك بالشرعية الدولية كقاعدة لبناء وتطوير اسس العلاقات الدولية للعرب ، انطلاقا من تقدير هذه الشرعية في حد ذاتها والاعتقاد في امكانية تطويرها عبر الحوار لا الصراع .

اما الفريق الثاني : فيطرح معارضة الشرعية الدولية ، على اساس انها تسمح للولايات المتحدة بفرض مصالحها على العالم العربي ومضاعفة الظلم القومي الواقع على الامة العربية .. ويشير هذا الفريق بصورة خاصة الى إزدواجية الشرعية الدولية .

ويقسم المؤلف الفصل الرابع والاخير الى ثلاث مباحث :

ففي « المبحث الاول » يناقش « تداعيات التحولات العالمية على الوطن العربي » فيبدأ بالحديث عن التحول الحادث في منظومة العلاقات الدولية ، ويتناول العديد من مظاهرها ، ثم يثير قضية هامة وهي ان نظريات العلاقات الدولية لاتكاد تسعفنا كثيرا لدى محاولة فهم مظاهر التعبير على الصعيد الدولي وتساءل ماهو موقع العالم العربي في هذه المنظومة من التحولات ، واجاب بأن موقع العالم العربي في التحولات الدولية يبدو ايضا ملتبسا ومتشحا بوشاح لغموض مثل هذه التحولات تماما .

في « المبحث الثاني » يناقش الكاتب « إضمحلال النظام العربي »

فيؤكد على ان النظام العربى يدخل عصرا جديدا للعلاقات الدولية وهو فى حالة من الوهن الشديد . فلقد عاش طوال تاريخه حياة شاقة ومثقلة برصيد عريض من الفشل فى ظل نظام القطبية الثنائية ، وما كاد يلتقط انفاسه لمحاولة التكيف مع الاوضاع الجديدة التى فرضها الوفاق بين العملاقين حتى عاجلته ازمة الخليج بضربة شديدة اردته ارضا من جديد والحقيقة ان اضمحلال النظام العربى يتضمن شكا للارتباط السياسى بين المشرق والمغرب العربيين ، وشكا للارتباط بين القلب والاطراف وتضعضعا للروابط المتبادلة بين الدول العربية بشكل عام .

والواقع ان هناك معضلة التكيف وهى ذات وجهين .. وجهها الداخلى يتعلق بغربة التيارات السياسية والثقافية الكبرى فى العالم العربى عن النظام وافتقارها الى حسن التوحد معه .

وتثور هذه المعضلة تحديدا فى علاقة النظام العربى بتيارات المعارضة تحت القومية اى الجهوية والطائفية والعرقية وغيرها داخل الدول العربية وبتيارات العالمية الاسلامية .

فاذا استمر فشل الدولة العربية المعاصرة فى ايجاد سبيكة او توفيق حقيقى بين مبدأ الوطنية الحديثة والمبادىء القومية التى استند اليها النظام العربى عامة ومبادىء العالمية الاسلامية يصبح من المحتم ان تنقلت المعارضة لهذا النظام من جانب القوى المعبرة عن هذه التيارات الكبرى فى المجتمعات العربية ومن المرجح فى سياق الفشل فى ايجاد حل سلمى وديمقراطى يخاطب هذه التغيرات كلها ان يتمزق العالم العربى بينهما ، الامر الذى ينعكس على بقاء النظام العربى .

يصل المؤلف الى القول بان تحدى تيارات العالمية الاسلامية للنظام العربى يعتبر التحدى الاشد اثرا على هذا النظام .

كما يشير الى انه من الممكن خلال السنوات القليلة المقبلة ان ينشأ تحالف بين عدة دول عربية تقوم على ايديولوجية الاسلام السياسى لمعارضة النظام العربى القائم ، مما يساهم فى تفسخه وانهياره .

ويضيف ان المعارضة القومية الاسلامية تطرح مشروعا ثوريا لتأسيس نظام بديل يتجاوز جذريا الطابع الفضفاض للروابط بين الدول العربية فى اطار النظام العربى القائم . وتمنح هذه المعارضة لذاتها تفويضا شبه مطلق بالامتداد الى خارج اقطارها وتوجيه نداء للشعوب العربية والاسلامية بالتوحد معا فى مجتمع واحد ودولة واحدة اسلامية او قومية عربية ان ظفر قوى المعارضة الاسلامية بالسلطة السياسية فى اى قطر عربى كبير هو مؤشر يعطى مصداقية عملية لمبادىء العالمية الاسلامية وقد يمهد الطريق امام بعث الانقسام الذى شهدناه إبان ازمة الغزو العراقى للكويت . وبطبيعة الحال فإن وجود « قاعدة محررة » لقوى المعارضة الاسلامية بشكل اداة هامة لتحسين تنظيم هذه المعارضة فى العالم العربى ككل .

وربما يمثل فوز جبهة الانقاذ الاسلامية باغلبية مقاعد البرلمان الجزائرى مقدمة عملية لتحريض ثورى أسلامى عبر الحدود العربية .

غير ان مجرد ظفر المعارضة الاسلامية الثورية بسلطة الحكم فى قطر عربى او اكثر يدفع نظم الحكم المحافظة فى اكثرية الاقطار للعزوف عن احياء النظام العربى . ويكفى هذا الموقف لدفع النظام العربى القائم الى الاضمحلال .

وفى « المبحث الثالث » والاخير يناقش الكاتب مدى امكانية « تحديث النظام العربى » فيقرر ان الاضمحلال يعتبر هو المصير المرجح للنظام العربى اذا لم تدخل اعتبارات جديدة تعيد تشكيل هيكل السياسات العربية . غير أن هناك حاجة موضوعية لانهاض العربى . فبدون هذا النهوض يمكن ان تشتت الامة وان تتمزق المجتمعات السياسية العربية بين اطر مختلفة وربما متصارعة

للعلاقات الاقليمية يصل الى القول بانه ربما كانت الفجيعة الحقيقية فى ازمة الخليج ان ضمان الامن بإعادة الاستقرار الاقليمى قد تمت على ايد غير عربية .

ويختتم الكاتب هذا المبحث بقوله : ان الصعوبة الحقيقية هى فى امكانية جعل الديمقراطية نموذجا مرغوبا لنظم الحكم فى الدول العربية ويستطرد قائلا : ويكاد يكون مستحيلا من الناحية المنطقية ان نسأل الغلبية من الدول الديكتاتورية ان تتوافق على اعتبار الديمقراطية نموذجا للحكم فى النظام العربى ، ولاحتى مثلا اعلى يجب التطور اليه .

وفى الحقيقة ان هذا الواقع الذى يدفع لليأس احيانا هو نتاج عملية احتجاز طويلة غابت فيها ابسط تعبيرات الممارسة الديمقراطية كما انه لاريب مطلقا فى ان النظام العربى سيكون مصيره الاضمحلال كنظام سياسى اقليمى . اذا لم يتم النهوض بآليات للامن الجماعى وتحديث مفاهيم هذا الامن ..

همام السيد عبد المعبود

□□ د . عبد المنعم المشاط - التربية والسياسة - مركز إبن خلدون للدراسات الانمائية - القاهرة - ١٩٩٢ □□

يعتبر موضوع العلاقة بين التربية والتنشئة السياسية من الموضوعات الاكاديمية التى قلما يتطرق اليها الناشرون . ويتميز الكتاب رغم اكاديميته فى التناول ببساطة تناول وعرض هذا الموضوع بحيث يمكن لغير المتخصصين فى العلوم السياسية قراءته دون ان يكون فى ذلك مشقة البحث عن معانى المصطلحات والافكار التى تتميز بها الكتب الاكاديمية .

فى البداية يستعرض المؤلف التطور التاريخى للعلاقة بين السياسية والتربية من خلال التحليل التاريخى المتعمق لفكر الفلاسفة اليونان وعلى رأسهم أرسطو وافلاطون وصولا الى المجتمعات الليبرالية والسلطوية الحالية مرورا بفكر العصور الوسطى والفكر الاسلامى . وهو خلال رحلته هذه يحاول ان يلفت الانتباه للاختلاف القائم بين بعض المفاهيم التى يخلط البعض بينها او يستخدمها بنفس المعنى مع استعراض مدلول العديد من المفاهيم التى تعد المفتاح لفهم العملية التربوية للتنشئة السياسية وفهم مضمون الكتاب ومنها مفهوم السياسة والعلوم السياسية ورجل الدولة ورجل الشارع .. الخ بعد ذلك يبدأ د . المشاط فى تناول موضوع الفصل بين التربية والسياسة من خلال فكر سقراط وابن خلدون ليصل الى النتائج الحالية والمتمثلة فى : -

١ - عدم وجود اتفاق حول شكل العلاقة بين الصفوة الفكرية والسلطة السياسية .

٢ - اغفال تدريس السياسة بالمعاهد والكليات المتخصصة فى علوم التربية .

ومن خلال عرض اراء الفلاسفة حول الوفاق بين الوظائف التعليمية والوظائف السياسية يصل المؤلف الى نهاية الفصل الاول من كتابه .

تحت عنوان التنشئة السياسية والتربية يبدأ د . المشاط فصله الثانى وذلك بتقرير حقيقة واقعة وهى ان العصر الحديث وبعد اكتمال الدولة القومية شهد تحول اهتمام الفلاسفة والمفكرين الى الجوانب التطبيقية للتنشئة السياسية للربط بين هذه الجوانب وبين سلوك الافراد السياسى وذلك بفعل عدة عوامل على رأسها تزايد عدد

الدول المستقلة وبدء عملية التنمية السياسية فى الدول النامية ، بالاضافة الى التقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصال . وخلال مبحثين يستعرض مؤلف الكتاب التعريف بالنشأة السياسية واهم وظائفهما ، ثم يعرض محاور التنشئة السياسية الثمانية وهى أ) الهوية ب) الولاء للوطن ج) السلطة د) القيم السياسية العليا و) الثقة فى النظام السياسى ل) الاداء ك) التفانى والاخلاص م) الوطن . اما وظائف التنشئة السياسية والتى خصص لها المؤلف المبحث الثانى ، فقد تم تحديدها فى اربعة وظائف هى تكوين وبناء الجماعة السياسية والمشاركة السياسية والتوازن والاستقرار السياسى ثم اخيرا الانتقاء السياسى وتولى الوظائف العليا .

فى الفصل الثالث وهو اخر الفصول النظرية يتناول د . المشاط شرح العلاقة بين النمو العمرى للافراد وبين التنشئة السياسية باعتبارها علاقة تدرج تبدأ من الطفولة حتى النضج السياسى ، مرورا بمرحلة المراهقة والشباب بعدها يتعرض المؤلف بالشرح التفصيلى لادوات التنشئة السياسية والتى حددها فى ثمانى ادوات على رأسها الاسرة ـ الجيش ـ المؤسسات الوسيطة كالاحزاب ووسائل الاتصال .

نصل بعد ذلك الى النموذج التطبيقى الذى يختاره المؤلف وهو دولة الامارات المتحدة وحيث يستخدم منهج تحليل المضمون لتحليل ادوات التنشئة السياسية فى هذا البلد كنموذج للدول العربية والتى يختار منها ثلاث ادوات هى الخطاب السياسى ممثلا فى خطاب رئيس الدولة والاعلام وكتب الدراسات الاجتماعية ممثلة للمؤسسة التعليمية والتى ركز عليها د . المشاط على اعتبار انها اداة الدولة فى غرس القيم التى تهم الدولة والنظام الحاكم .

وقد اختار د . المشاط خمس قضايا اعتبرها الاهم فى هذا البلد للتحليل وهى قضية الهوية والانتماء ـ مفاهيم السلطة والشعب ـ الوحدة ـ فلسطين ـ الاعداء معتمدا على المفهوم كوحدة للتحليل واجراء المقارنات .

فى الختام وبعد خمسة فصول (ثلاثة فصول نظرية وفصلان للتطبيق) يؤكد المؤلف بصفة عامة على عالمنا العربى ضرورة وجود التجانس وأدوات التربية للتنشئة السياسية لما لها من اثر مباشر فى خلق الاتجاهات السياسية التى تسعى الدولة الى ايجادها لدى المواطنين بالاضافة الى اهمية توحيد المناهج الدراسية العربية خاصة وان هناك استحالة فى توحيد الخطاب السياسى العربى وتوحيد مضمون وسائل الاعلام .

واخيرا يرى د . عبد المنعم المشاط اهمية طرح مواد من تخصص العلوم السياسية تدرس بكليات ومعاهد التربية .

أحمد محمد فرج

□□ العماد الدكتور مصطفى طلاس (اشراف) ـ حرب الخليج : غزو الكويت وتحريرها ـ الناشر مركز الدراسات العسكرية ـ دمشق ١٩٩٢ □□

شىء طبيعى ان تخضع ازمة الخليج ، احدث الكوارث العربية ، للتحليل والدراسة بمختلف الوجوه والأهداف لأنها الأزمة الأولى التى اعقبت انتهاء عصر الحرب الباردة وايضا تعتبر كنموذج للنزاعات المقبلة كقياس للحروب الجديدة التى من الممكن ان تفجرها العديد من الأسباب وطبعا بالدرجة الأولى وفى مقدمتها الاسباب الاقتصادية .

ولقد انفجرت هذه الأزمة فى منطقة غير مستقرة وهذه المنطقة تعتبر همزة الوصل بين القارات الثلاث : أسيا وافريقيا واوروبا حيث انسحبت منها بريطانيا بعد احتلال دام قرنا من الزمان وقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لملء الفراغ الذى نشأ بالجلاء البريطانى وحاولت الولايات المتحدة ان تجعل من ايران فى عهد الشاه شرطى الخليج .

• إن مصالح ووجود امريكا فى الخليج ليست امرا عابرا فهى تسبق عدوان صدام حسين وستبقى بعده وسيبقى هناك دور مهم للولايات المتحدة فى مساندة دول الخليج . إن دورنا مع الآخرين هو ردع العدوان فى المستقبل وبقع انتشار التكنولوجيا الكيماوية والبيولوجية والنووية والصواريخ الباليستية

هذا ما كشف عنه الرئيس بوش فى خطاب له يوم الثانى عشر من ايلول عن اهداف الوجود العسكرى فى الخليج وفقا التصور الجيوبوليتى والجيوستراتيجية الجديد .

وبالفعل فان أهداف التوجه الأمريكى العسكرى فى الخليج والنظام الأمنى الاقليمى وفق خطاب الرئيس الأمريكى عديدة منها

- منع التمرد على توجهات النظام الدولى الجديد .
- السيطرة على امدادات النفط واسعاره .
- منع انتشار اسلحة الدمار الشامل وبالذات فى ادول العربية .

وأخيرا تقديم الدليل القاطع على الولايات المتحدة التى اصبحت الشرطى الدولى حتى فى ظل نظام دولى متعدد الاقطاب .

وفى أعقاب الاجتياح العراقى للكويت جرت العديد من الوساطات وخاصة من جانب الدول العربية وايضا بعض الدول الأخرى فقد استخدم العراق فى الهجوم على الكويت والاستيلاء عليها من جانب القوات العراقية التى كانت مكونة من ست فرق اربع منها مدرعة فى حين ان القوات الكويتية المسلحة قادرة على صد هجوم يمثل هذا الحجم الكبير من القوات العراقية والتى كانت اكثر تمرسا وخبرة نسبيا التى حصلت عليها فى حرب الخليج الأول ضد ايران فى صراع طويل مرير زاد عن سبع سنوات بغير مبرر معقول ولا مقبول لذلك كان لابد لهذه القوات من ان تنهار وبسرعة ' وإن كانت قد بقيت هناك فى الكويت مقاومة وطنية محلية خفيفة استهدفت بشكل متقطع اهدافا عسكرية عراقية ولكن فعاليتها كانت ضعيفة ومحدودة ضد قوات الغزو العراقى .

وحاول النظام العراقى ان يجعل من الرهائن لديه ورقة رابحة حيث اغلق العراق السفارات الأجنبية وبلغ عدد الرهائن ٢١ الف رهينة من بينهم ٤ الاف رهينة بريطانى و٢٥٠٠ امريكى و٤٨٠٠ ياباني . وكان هذا العدد الكبير من الرهائن ى شجع الرئيس العراق على استخدامهم بتوزيعهم على المناطق العسكرية الاستراتيجية التى كان يعتقد بأنها ستكون هذه الضربة الجوية الأولى التى ستبدأ بها الحرب .

وعن حشد القوات للحرب كشف الكتاب عن عددها ونوعياتها حيث بلغت قوات التحالف وحدها ٧٥١ الف مقاتل والقوات العراقية ٥٣٠ الف مقاتل والدبابات مدى قوات التحالف بلغت ٤٢٧٠ بينما هى لدى العراق ٣٦٠٠ وإن كان ينبغى ان يفهم ويصوره جيدة ان تقدير طائرة لطائرة أو دبابة لدبابة دون تمييز لتجهيزاتها الثمينة امر غير كاف وغير حقيقى ولا منطقى ايضا

على اية حال فى فجر يوم الخميس ١٦ يناير ١٩٩١ م وفى نفس الوقت كانت شبكة الاستطلاع الجوى قد غطت المنطقة كلها الممتدة من تركيا ووسط البحر المتوسط شمالا حتى المحيط الهندى جنوبا من

البحر الاحمر غربا حتى باكستان شرقا .. مع التركيز بطبيعة الحال وبالدرجة الأولى على كل من العراق والكويت وشبه الجزيرة العربية ذلك كله بالاضافة الى الاقمار الصناعية التى غذت قوات الائتلاف باعمال الاستطلاع الجوى لمسرح العمليات الحربية بواسطة الطائرات التى تطير بدون طيار وايضا طائرات الانذار المبكر .

وعلى الجانب العراقى فقد فقدت القيادة العراقية قدرتها على معرفة ما يجرى خلف خطوط العدو حيث ليس لدى العراق اقمار صناعية ولا استطلاع جوى متقدم تكنولوجيا ويكفى ان يكون مثلا تحت تصرف قوات الائتلاف ٥٠٧١ طائرة من طرازات متقدمة وجاءت العملية الجوية التى كانت ترمى لتحقيق اهداف ثابتة ومحددة منها تدمير القدرة الحربية للعراق مع تدمير القيادة والاتصال والسيطرة بقطع خطوط الامداد والتموين وتدمير قوات الحرس الجمهورى .. من اجل تحرير الكويت واخراج العراق منه .

وفى مساء ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٩١ انتهت العملية الجوية لبدأ الهجوم البرى تطبيقا لمبدأ النظرية الامريكية المسماة « العملية الجوية الأرضية » .

ونصل الى النتائج العامة التى تم تحقيقها بالنسبة لأمريكا ومنها :
- نقل مركز وجودها العسكرى للشرق الأوسط .
- توفير الامكانية بنفسها للتأثير المباشر على اقتصاد العالم عن طريق نفط الشرق الأوسط .
- تحطيم كل القوة العسكرية للعراق وانهاء تطلعاته للزعامة على العالم الثالث .
- اكتساب الخبرة فى استخدام قوات التدخل السريع فى تعبئة ونقل القوات .

وأخيرا السيطرة على زمام المبادرة الاستراتيجية فى بداية الحرب والتمسك بها طوال سير العمليات القتالية .

ومع ذلك فقد ظهرت خلال هذه الحرب بعض الأمور الجديرة بالاهتمام :
- التحضير المسبق للحرب والاستفادة من خبرة الحرب العراقية والايرانية .
- التمويه فى العمليات بشكل جيد للاغراض على مسرح العمليات الحربية .
- فقد القادة العراقيون قدرتهم على معرفة ما يجرى خلف خطوط قوات الائتلاف .
- ظهرت اهمية دور جهاز النقل البحرى حيث كان حاسما فى نشر القوات الامريكية الى منطقة الخليج العربى وقد بلغ عدد الشحن الامريكية المستخدمة فى مرحلة النقل غير كاف .
- نجحت قوات التحالف فى فرض الحصار البحرى المحكم على العراق وقامت بتفتيش آلاف السفن لضمان ذلك .

وقد تمكنت دول الائتلاف من تشكيل تجميع بحرى قوى بفضل التدابير القوية المخططة بدقة والمنفذة بشكل منظم حتى الولايات المتحدة حشدت فى منطقة مسرح العمليات القتالية حوالى ثلث سفنها الحربية .

ومن ثمار هذه الحرب دخول التطور التكنولوجى العسكرى فى العصر الحديث اربعة مجالات حساسة : الاسلحة التكتيكية والنووية والذخائر الدقيقة التوجيه ومنظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات وقد تم صياغة تعبير عن النتائج الايجابية لهذا التطور بمصطلح « مضاعفة القوية » .

عثمان الجوهرى

٨٥٠

□□ د . حازم الببلاوى - التغيير من اجل الاستقرار - دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٢ □□

التغيير ليس مناقضا للاستقرار بل قد يكون من اهم مقوماته . والاستقرار ليس معناه الجمود وعدم التغيير بل معناه التلاؤم بين الظروف والأوضاع والنظم والقواعد . وكما أن الظروف والأوضاع فى تغير مستمر ، فكذا ينبغى ان تكون النظم والقواعد ، وعدم مسايرتها لتطور هذه الظروف والأوضاع يولد المصادمات والانفجارات ، وبالتالى يهدد من اساس الاستقرار .

فالاستقرار يتطلب توازنا مستمرا بين ظروف الحياة من ناحية والنظم والقواعد من ناحية أخرى . وهو توازن لايتحقق الا بمتابعة هذه التطورات واحيانا الاسراع بها وليس الوقوف امامها ، او قل إنه توازن متحرك اقرب الى توازن راكب الدراجة .

الوعى بـ « المستقبل » كحقيقة مستقلة إنما هو نتيجة للاعتراف بإمكانيات « التغيير » ، فبدون تغيير لا معنى للمستقبل ولاقيم للتاريخ ، وكل ما هناك هو صور متكررة ومعادوة لنفس القصة .. لافرق بين ماض وحاضر او حاضر ومستقبل سوى مرور الوقت .

إن إدارة الاقتصاد فى مراحل التحول والانتقال اكثر دقة وصعوبة منها فى حالات الاستقرار والاستمرار . ويتطلب التغيير الاقتصادى فهما وتصميما ومصداقية .

وفى اطار هذه القضية يصدر هذا الكتاب الهام للدكتور حازم الببلاوى ، وهو الجزء الثالث له فى سلسلة كتابات عن اوضاعنا الاقتصادية والسياسية المعاصرة . ففى ١٩٨٥ اصدر مؤلفة « فى الحرية والمساواة » ، وفى ١٩٨٩ صدر « محنة الاقتصاد والاقتصاديين » . وقد كان الدافع له فى إخراج هذا الجزء من نفس المجموعة هو حسن الاستقبال الذى لقيه كل من الجزء الأول والجزء الثانى . وساعد على ذلك ايضا ما شعر به من أننا على اعتاب مرحلة جديدة من مناقشة عدد غير قليل من المسلمات والتى كانت حتى وقت قريب تبنو عن التساؤل بله المعارضة . ومهد لهذا الجو الجديد ما عرفه العالم ، وخاصة منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات ، من انهيار نظم اجتماعية كاملة واعادة النظر فى افكار ومبادىء سيطرت على عدد غير قليل من مثقفى العالم وخاصة فى الدول النامية . إن أحداث الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية لايمكن ان تترك المراقب الامين دون انفعال او معاداة للتفكير . وصاحب ذلك وعاصره تغيرات كبرى فى الأوضاع الاقتصادية العالمية ، وفى ظروف الاتصالات والمعلومات . وغدا العالم اقرب الى « القرية العالمية » . وفى هذا الجو العالمى الجديد استعادت الليبرالية - بشقيها الاقتصادى والسياسى - مكانتها ، وكانت قد تخلت عنها طوال معظم القرن ، حينما طغت الافكار الاشتراكية والسياسات التدخلية على الأذهان .

والآن يبدو أن الدعوة الى إحياء اقتصاد السوق من ناحية وتكريس مظاهر الديموقراطية الليبرالية وحماية حقوق الانسان من ناحية اخرى ، هى الدعوة الاكثر قبولا واستجابة من معظم القطاعات .

هذا وقسم المؤلف الكتاب الى ستة اقسام . تناول فى الأول فكرة التغيير ذاتها وعلاقتها بالمستقبل ، حيث يرى ان الاهتمام بالمستقبل هو تعبير عن ادراك قوى التغيير والتجديد . فما حاجتنا الى الاعداد للمستقبل اذا لم تكن هناك احتمالات للتغيير . وهكذا بدأ النظر الى المستقبل نظرة جديدة مع التغيير المستمر فى ظروف الحياة وقواعد الانتاج ، وحاجات الافراد والجماعات . فالوعى بالمستقبل والاهتمام به هو وليد التغير المستمر الناشىء عن الزيادة المطردة فى سيطرة الانسان على بيئته . وهكذا ادى تحرر الانسان من ربقة وعبودية

٨٥١

الطبيعة كما ساعدت سيطرته عليها وتسخيرها له الى فتح افاق متعددة للمستقبل مما اوجب الاهتمام به والاعداد له . الوعى بالمستقبل « كحقيقة مستقلة إنما هو نتيجة للاعتراف بإمكانيات التغيير » . فبدون تغيير لامعنى للمستقبل ولا قيمة للتاريخ ، وكل ما هناك هو صور متكررة ومعادة لنفس القصة . لافرق بين ماض وحاضر او بين حاضر ومستقبل سوى مرور الوقت . ومن هنا كان الانسان ذا حضارة وتاريخ ، لأنه استخدم الوقت المتاح فى إجراء التغييرات والتجديدات فى ظروف حياته ونشاطه . ولنفس السبب لم تعرف مملكة النحل او النمل ، مثلا تاريخا او حضارة ، لانها رغم تنظيمها الاجتماعى المتقدم ، فإنها لم تعرف تغيرا او تطورا . ولنفس السبب فإنها ليست فى حاجة الى الاعداد للمستقبل او صناعة الحضارة . وهذا شأن الجماعات الراكدة ، التى لا تعرف تغييرا وبالتالى مستقبلا .

وانتقل الكتاب فى القسم الثانى لمحاولات معاندة التاريخ بفرض نظم اجتماعية جاوزها العصر او التعلق بأحلام وردية عن « مدينة فاضلة » أو التخلى الكامل عن المسئولية استنادا الى « مؤامرة » غيبية تحرم الأفراد والجماعات حرية الاختيار والتغيير .

ونظرا لأن الكثير من قضايا التغيير المطروحة إنما تتعرض للانتقال من نظم « التخطيط المركزى » الى نظم « اقتصاد السوق » ، فقد خصص المؤلف لكل منهما قسما يتناول بعض جوانبهما .

وعن المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط ، ابدى الباحث فى القسم الثالث ملاحظاته بأن إعادة النظر فى ـ وليس « تصفية » ـ القطاع العام هو « جزء من برنامج متكامل من الاصلاح الاقتصادى والتغيير فى فلسفة الاقتصادى والاجتماعى » .. « وإنه مقدمة لسلسلة من التغيرات التى ستتوالى على بقية اجزاء الاقتصاد بل وعلى أهداف وغايات المجتمع المصرى » .. « وإنه يتعلق بمتغيرات جوهرية فى فلسفة النظام الاقتصادى والاجتماعى ، بل وفلسفة الحكم ذاته » . وانه شخصيا لاينزعج من فكرة التغيير بل ويعتقد اننا ربما نكون بحاجة كبيرة الى جرعات متعددة وكثيرة من التغيير وفى اماكن كثيرة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وربما ينزعج بشكل اكبر من دعوات تجميد الأوضاع وتثبيت الأحوال على ماهى عليه أياما كانت المسميات . ولايعتقد اننا يمكن ان نختلف كثيرا حول هذا التوجه العام . التغيير مطلوب ، وهو مطلوب فى جهات كثيرة ومتعددة .

أما عن التنظيم الاجتماعى للسوق فقد تناول القسم الرابع الاشارة الى أن نظام السوق يعتمد على الحساب الاقتصادى من الأفراد والمشروعات . وإن هذا الحساب هو مايعطى لاقتصاد السوق قدرته وكفاءته ، ومن ثم فقد رأى المؤلف ان هذا النظام يوفر افضل انواع التخطيط والاعداد للمستقبل . وهو تخطيط لا مركزى يصدر من جميع الوحدات الاقتصادية ، ولايقتصر على السلطات المركزية وحدها . وبذلك تتوقف كفاءة نظام السوق على مدى سلامة الحساب الاقتصادى الذى تقوم به الوحدات الاقتصادية المختلفة .

ولايخفى ان التغيير ليس مجرد تبديل حال بحال ، الغاء قديم وإحلال جديد ، وإنما التغيير هو عملية طويلة ومعقدة ، واخطر ما فيها هو ما يحدث فى خلال « مراحل الانتقال » والتى لم ينزو القديم فيها كلية من ناحية ، ولم يستقر فيها الجديد تماما من ناحية اخرى . ولذلك فقد تضمن القسم الخامس من هذا الكتاب بعض مشاكل المراحل الانتقالية . وبوجه خاص فإنه نظرا لأن الاصلاح الاقتصادى فى مصر قد تضمن ، فى جوانب منه ، إصلاح بعض الاختلالات المالية والنقدية ، فإن الامر لم يخل من إثارة مشاكل اخرى نتيجة لهذه الاصلاحات وقبل ان يكتمل البناء الاقتصادى والمالى المناسب .

واخيرا ونحن نتجه الى اقتصاد السوق ، وهو اقتصاد يقوم على اساس الحساب الاقتصادى السليم لكافة الوحدات الاقتصادية ، فإن النقود ـ والاقتصاد النقدى بصفة عامة ـ مدعوان للقيام بدور رئيسى فى هذا الاقتصاد . ولى وقفت لم تزل تطرح فيه بعض التساؤلات وخاصة فيما يتعلق بقضية الربا . فقد رأى المؤلف انه من المناسب ان يتناول قصة النقود . فرغم تغلغل النقود فى حياتنا اليومية ، فإن ظاهرة النقود عرفت تطورا هائلا كاد يغير من معالمها وقد لايكون من المبالغة القول بأن حقيقة النقود اصبحت تخفى على العديد من غير اهل التخصص . ولذلك فقد رأى المؤلف إنه من المصلحة لعلماء الدين والشرع ـ ناهيك عن عامة المسلمين ـ ان يحيطوا بطبيعة النقود كما يراها اهل التخصص . وعندئذ ، وعندئذ فقط يمكن مناقشة احكام الشرع فى الفائدة او الربا .

اسلام عفيفى

◻◻ د . يزيد صايغ ـ الصناعة العسكرية العربية ـ ترجمة وفاء عبدالاله ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٢ ◻◻

يهدف هذا الكتاب الذى نعرض له إلى تقديم صورة كاملة لواقع الصناعة العسكرية العربية وتقويما لأبعادها الفنية والعملية والتنظيمية الى جانب تقويم اثرها الاقتصادى ودراسة متطلبات إقامة صناعات عسكرية اكثر فعالية واوسع نطاقا حيث يؤكد المؤلف ان القضايا الأساسية التى يتعين على المخططين وصانعى القرار فى البلدان العربية معالجتها هى تلك التى تتعلق بالعلاقة بين التصنيع العسكرى والتنمية .

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم هذا الكتاب الى اربعة اقسام رئيسية . يتضمن القسم الأول منها عرضا عاما لأنماط الانتاج الحربى فى بلدان العالم الثالث وذلك بهدف تقديم اساس مقارن يصلح لتقويم اداء وخيارات البلدان العربية فى هذا المجال .

ويعنى الفصل الأول بحوافز ومعوقات الصناعة العسكرية فى العالم الثالث حيث ان الحوافز العامة للصناعات العسكرية فى تلك البلدان تبرز فى نقطتين هما : الأمن والدفاع القوميان ثم الحجج الاقتصادية . كما يعالج ايضا القضايا التى تثيرها هذه الصناعة وذلك بهدف تقديم إطار عام للبحث . ويلى ذلك عرض للصناعات العسكرية المحلية فى مجموعة منتقاه من البلدان ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان العربية الأمر الذى يساعد على إبراز لوجه التباين والاختلاف وإكتشاف الدروس المستفادة . وهذا المنهج المقارن يبدأ فى الفصل الثانى بالحديث عن إسرائيل التى تمثل التحدى العسكرى والصناعى الرئيسى بالنسبة للعرب حيث يبرز المؤلف نقاط رئيسية تتعلق بهذا التحدى هى : ١ ـ دوافع الصناعة العسكرية الاسرائيلية وأهدافها . ٢ ـ بنية الصناعة العسكرية الاسرائيلية ٣ ـ العلاقة الأمريكية الاسرائيلية . ٤ ـ ازمة الصناعة العسكرية الاسرائيلية ومعضلاتها ٥ ـ التحدى الصناعى الاسرائيلى .

أما الفصل الثالث فيتضمن دراسة لحالتين تقعان خارج المنطقة العربية هما ـ البرازيل والهند ـ تم إختيارهما لكونهما مثالين هامين لمنهجين متعارضين فى مجال التصنيع العربى : منهج إحلال الواردات ومنهج التوجه نحو التصدير كما انهما يمثلان نموذجين متميزين لانشاء صناعات عسكرية محلية وأرضية صالحة للمقارنة بالبلدان العربية . ويعرض المؤلف للمنهج البرازيلى فى عدة نقاط (المنافسة التجارية الدولية ـ الخلفية التاريخية ودوافع التصنيع

العسكرى - السمات البنيوية للصناعة العسكرية البرازيلية - نواحى نقل التقانة ومراكز البحث والقاعدة العلمية) . أما المنهج الهندى فيتناوله فى (بنية الصناعة العسكرية الهندية - مسار التصنيع العسكرى الهندى ومعضلاته - مجالات الانتاج العسكرى الهندى) .

وتكتمل المقارنة فى الفصل الرابع بعرض الصناعات الحربية فى ثلاث من دول الجوار الاقليمى هى إيران وتركيا وباكستان والتى تنطوى جهودها فى مجال التصنيع الحربى على دلالات كامنة وبالغة الأهمية بالنسبة للعرب حيث أنها من البلدان المتاخمة للمنطقة العربية كما أن لها بالمنطقة العربية صلات تاريخية وثقافية ودينية متميزة وتأثيرها أيضا على الأمن القومى العربى . ويوضح المؤلف هذه الصورة بمعالجة عدة نقاط فى كل من هذه الدول الثلاث . فبالنسبة لايران يبرز للتصنيع العسكرى الايرانى فى السبعينات والصناعة الحربية الايرانية فى وقت الحرب ثم المنتجات العسكرية الايرانية أما تركيا فيوضح البداية المتأخرة للصناعة الحربية فيها ثم الاستراتيجية والتنظيم فالأنشطة العسكرية ثم تقييما لاحتمالات المستقبل .

وأخيرا يعرض تطور الصناعة الحربية فى باكستان وحوافزها وأهدافها وتنظيمها وأخيرا الصناعة الحربية الباكستانية بين الطموح والواقع .

أما القسم الثانى من الكتاب فيتفحص الاطار أو البيئة الاستراتيجية للانتاج العربى فى البلدان العربية ، ويقدم تفصيلا لأنشطة وأداء صناعات الأسلحة المحلية ويبدأ هذا القسم بالفصل الخامس الذى يعرض أنماط الانفاق العسكرى والواردات العسكرية فى المنطقة العربية بهدف تقديم خلفية للجهود التصنيعية لبلدان هذه المنطقة كما يهدف الى التركيز على أنماط الواردات العربية من حيث أهميتها سواء من الناحية المالية أو العسكرية وملاحظة إستمرارية أو ديمومة الاتجاه نحو إستيراد الأسلحة .

ويتابع الفصل السادس ما بداه الفصل الخامس حيث يقدم ملاحظات على الاحتياجات العربية فى المجال الحربى من أجل أن يطرح فى النهاية مقترحات بشأن وسائل تلبية هذه الاحتياجات كما يهدف إلى تقرير الاحتياج العام للتصنيع العسكرى المحلى وذلك برسم صورة للمقومات العامة له المالية منها والاقتصادية ويوضح ذلك من خلال عدة نقاط : ١ - ملاحظات منهجية ٢ - الانفاق العسكرى ونسبة الواردات ٣ - ملاحظات مقتنيات الأسلحة العربية ٤ - مقومات القدرة الصناعية .

أما الفصل السابع فيبدأ عملية الدراسة الفعلية للصناعات العسكرية العربية وذلك بعرض لوضع مصر أكبر منتج للأسلحة بين البلدان العربية حيث أنها تحتل مكان الصدارة كما أنها صاحبة أعرق تاريخ ثم التصنيع العربى فى أواسط السبعينات ثم تنظيم الصناعة العسكرية المصرية وعرض للمنتجات العسكرية المصرية وأخيرا إبرام العوائق التى تقف أمام تلك الصناعة .

ويتبنى الفصلان الثامن والتاسع منهجا مماثلا حيث يتناولان وضع العراق والسعودية على الترتيب حيث أن العراق هو المثل اللافت للنظر بوجه خاص حيث انه البلد العربى الأول الذى بنى قدراته الانتاجية الوطنية فى زمن الحرب مع إيران . ، كذلك فالسعودية هى ثالث بلد عربى بعد مصر والعراق يمتلك طاقات كامنة تمكنه من أن يصبح من البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة بل المصدرة لها فى نهاية الأمر . ويوضح المؤلف هذا الوضع العراقى والسعودى من خلال عدة نقاط منها أهداف التصنيع العسكرى فى كل منهما والمنتجات والأنشطة العسكرية وتنظيمها وتقييمها ثم عرضا لأفاق المستقبل .

أما الفصل العاشر فيلقى نظرة سريعة على بقية البلدان العربية المنتجة للأسلحة ويركز منها على سوريا - الجزائر - الأردن - منظمة التحرير الفلسطينية وذلك نظرا لأن سوريا والجزائر والأردن تمتلك حد أدنى من القدرات التصنيعية أو تسعى لانشاء منشآت خاصة بـ ه فى مجال الانتاج العسكرى وإن كان بدرجة أقل كثيرا .

أما القسم الثالث من الكتاب فيقدم تقييما شاملا للتصنيع العسكرى العربى مرتكزا فى ذلك على الوصف المفصل لأنشطة وتنظيم هذه الصناعة الذى تضمنته الفصول السابقة إلى جانب تحليل إضافى للمدخلات الأخرى ، فيتولى الفصل الحادى عشر عملية التقييم الفنى والمعمل للصناعات الحربية العربية من حيث طرق الانتاج ومراحلها ومستويات التصميم والتقانة والأبعاد والمحددات العملية من حيث العلاقة بين الصناعة العسكرية والمدنية ودور القطاع الخاص ومصادر التمويل وتوافر الأيدى العاملة الفنية ومستوى مهارتها وحجم الصادرات وأهميتها .

ثم يأتى الفصل الثانى عشر ليناقش عملية الموازنة بين الحوافز الأمنية والاقتصادية بإعتبار ذلك القوة الرئيسية المحركة لجهود التصنيع الحربى العربى مع دراسة إرتباط هذا القطاع بالاقتصاد المدنى ككل وذلك من خلال الأثر بالنسبة للعمالة والقوى العاملة وتحفيز الصناعات المدنية المرتبطة بمجال الدفاع وإنعكاسات جهود البحث والتطوير العسكريين على القطاع المدنى وخفض الواردات وتوفير النقد الأجنبى وزيادة الصادرات وزيادة الناتج المحلى الاجمالى وتخفيف عبء الدفاع عن موازنة الدولة .

ويستكمل المؤلف للهدف النهائى لتقييم الصناعة العسكرية فى الفصل الثالث وذلك بإلقاء نظرة شاملة على القدرات الصناعية والعلمية العربيةبإعتبارها مؤشرا أخر لمجالات الاحتياج ولدى الاستعداد العربى للمضى فى طريق التصنيع العسكرى المتقدم .

وأخيرا يأتى القسم الرابع ، الذى يعتمد على الأنماط والتقييمات التى عرضها الكتاب لكى يضع إستراتيجية مستقبلية للتصنيع العسكرى فى البلدان العربية فيعالج الفصل الرابع عشر قضايا ومحددات الصناعة العسكرية العربية فى المستقبل وذلك بإعادة دراسة القضايا النظرية والعلاقات البينية وكذلك الحوافز الأمنية والاقتصادية التى ستستمر قوة محركة لهذا الاتجاه فى المستقبل .

أما الفصل الخامس عشر والأخير فيرتقى الجدل فيه إلى مستوى أكثر دقة حيث تتم مناقشة الافتراضات والاطار السياسى للصناعة العسكرية العربية والأهداف والاحتياجات المحتملة لها ثم الانتقال لتوضيح المحددات التى يجب إعتبارها دعامة لأداء صناعى أكثر فعالية .

ويختتم الكتاب بتلخيص العناصر والمكونات الفعلية لاستراتيجية عربية فى مجال الصناعة العسكرية وتنتهى بسيناريو لكيفية تحقيق التكامل العربى فى هذا المجال حيث يخلص المؤلف ويؤكد على ضرورة أن يركز صانعو القرار والمخططون العرب على ثلاثة أبعاد محددة فى مجال النشاط الصناعى بالذات حتى يمكن تحقيق أقصى فعالية فى مجال التصنيع العسكرى بطريقة لاتحقق أكبر عائد مالى فقط بل تسهم بفاعلية فى تحقيق التنمية أيضا وهذه الأبعاد الثلاثة هى : تنمية العمالة الفنية التى تعد مفتاح التنمية فى كافة المجالات وإنشاء الصناعات المدنية المغذية الأساسية أو التوسع فى القائم منها وضرورة أن يكون هناك إهتمام أكبر بتكريس الموارد المالية والبشرية لخدمة البحث والتطوير فى فروع معينة من فروع التقانة رفيعة المستوى .

زكريا محمد عبدالله

□□ د . فايز مراد مينا - مناهج التعليم فى الوطن العربى بين الجمود والتجديد - دار سعاد الصباح ، مركز إبن خلدون - ١٩٩٢ □□

هذا الكتاب يمثل محاولة جادة للكاتب لنقد جوانب التقليد والمحافظة فى مناهجنا التعليمية ، حيث يستعرض بلغة سلسة نتائج وتأثير الافكار والخبرات والتجارب الاصلاحية التى سعت الى تجديد وتطوير تلك المناهج ، سعيا نحو تقديم تعليم افضل لابناء امتنا العربية . كما يضع الكاتب العديد من الأسس القيمية والعلمية والواقعية للاختيار من بين تلك الافكار والخبرات والممارسات التجديدية ، وينتهى برسم تصور مستقبلى لمعالم المناهج المستقبلية التى تمثل موضوع التجديد المنشود .

والقرن الحادى والعشرون أهم مميزاته هو الثورة التكنولوجية الثالثة وهى ثورة تعتمد على العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة ، ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية ان حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات ، اى ان حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن مثلا ستكون متساوية مع او تزيد عما تراكم من معرفة إنسانية منذ بداية التاريخ البشرى المسجل .

وهذا الكم الهائل من المعرفة يحتاج من تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه . وسيكون عماد الثورة التكنولوجية الثالثة هذه هو العقل البشرى لذا فهذه الثورة لن تكون حكرا على أحد المجتمعات دون غيرها فجميع الشعوب يمكن ان تخوض غمارها إذا ما أحسنت ابنائها تربويا وتعليميا . لذلك سعت كل بلدان العالم المتقدم والنامى الى مراجعة انظمتها التعليمية والتربوية مراجعة شاملة وجذرية وهدفها فى ذلك هو إعداد مواطنيها ومجتمعاتها للقرن الحادى والعشرين ، وقد شهدت الثمانينات ثورة إصلاحات ضخمة فى هذا المجال فى بلدان عديدة مثل امريكا والهند ودول اوربا الشرقية . إلا اننا فى وطننا العربى لم ناخذ تحديات القرن القادم مأخذ الجد ، ولم يدرك صانعو القرار بعد ان التعليم هو المفتاح وهو الاساس .

ويقول المؤلف انه منذ سنوات طويلة تطالعنا الانباء والتقارير عن « تجديدات » فى مناهج التعليم فى أقطار الوطن العربى المختلفة ، ومع ذلك فهذه المناهج تعتبر تقليدية . ويعترف المؤلف أن نظم التعليم فى هذه الاقطار قد أعطت أولوية خاصة لزيادة فرص التعليم لابنائها .. مما جعل الاهتمام بنوع التعليم يحتل مرتبة تالية من أولوياتها .

ويقول ان تاريخ التعليم فى الوطن العربى - بوجه عام - حافل بمحاولات التجديد فى مجال المناهج .. ومن هنا فالتساؤل عن نواتج هذه الافكار والمحاولات ليس فقط لتقويم الماضى بل فى التوقع بالنسبة للمستقبل فى محاولة للارتقاء بعملية تجديد مناهج التعليم وتقديم تعليم أفضل لابنائها .

ويؤكد المؤلف ان العالم من حولنا يموج بآلاف الافكار والخبرات والممارسات الجديدة مما يلزم معه ان تكون لدينا صورة واضحة عن الاولويات والأسس التى نختار فى ضوئها من بين تلك الخبرات والممارسات ، إلا انه يلفت الانتباه إلى ان عملية الاختيار هذه تتضمن احكاما قيمية بالقبول والرفض .

ويلقى المؤلف الضوء على التقليدية والتجديد فى مناهج التعليم ومن خلال تعريفه للتقليد يتوصل إلى ان مناهج التعليم فى وطننا العربى هى مناهج تقليدية فى الاسس ، وكانت قد تعرضت وما زالت لعمليات متعددة للتجديد .

ويؤكد ان هذه المناهج تكتسب صفة التقليدية للعديد من الاسباب ، منها أنها توجه اهتمامها الرئيسى نحو اكساب التلاميذ المعرفة - وفى مستوياتها الدنيا - دون إعطائهم اهمية واضحة للجوانب الوجدانية والمهارية ، ومن ثم النظر للمنهج باعتباره مرادف « للمقرر » .

كما أن عملية التدريس تعتمد على التلقين ، كذلك هناك فجوة كبيرة بين مناهج التعليم وبين واقع الحياة والبيئة من جهة وبين حاجات المتعلمين ومشكلاتهم وميولهم من جهة اخرى .

وعن التجديدات فى مناهج التعليم فى الوطن العربى فى نظر المؤلف فهى عديدة ومتنوعة واهمها يبدو فى إدخال العلوم الحديثة الى المنهج ، وأن الجانب الاكبر من هذه التجديدات لم يحقق اهدافه المباشرة فضلا عن ان بعضها لم يكن - فى الاساس - مناسبا والعديد من التجديدات التربوية فى مناهجنا - فى رايه - فشلت وتعثرت .

لكل ذلك يرى المؤلف ان هناك متطلبات عديدة للتجديد التربوى خاصة فى المناهج ، ويؤكد ان عدم توافر بعض هذه المتطلبات يعد مسئولا بصورة مباشرة عن فشل العديد من التجديدات الهامة فى مجال المناهج فى وطننا العربى وهو المسئول - بالتالى - عن ضياع الاموال والجهود دون جدوى ، وكذلك عن حالات الاحباط المترتبة على الفشل بل وعن ردود الفعل العنيفة تجاه بعض الجوانب التقليدية غير المرغوب فيها .

ويلخص المؤلف اهم المتطلبات اللازمة لعملية التجديد فيما يلى : -

١ - الاستناد إلى إطار فلسفى واضح ، فلابد أن تكون هناك نظرة شاملة إلى الهدف من عملية التجديد ومبرراته فى اطار اهداف التربية .

٢ - توافر جو من الحرية والديمقراطية يسمح بظهور وتطبيق تجديدات معينة فى مجال مناهج التعليم .

٣ - وجود تصورات مستقبلية عن المنهج والعوامل المؤثرة فيه .

٤ - وجود تخطيط سليم وجيد للخطة الموضوعة للتجديد ، من حيث الاعلام لعملية التجديد ومناقشته على نطاق واسع وتوافر كوادر بشرية وامكانيات مادية لازمة للتجديد والتجريب قبل التطبيق فى المناهج .

ويتناول المؤلف روافد التجديد ومجالاته ويرى أنها تتعدد وتتداخل فيما بينها وصنفها الى روافد تنتمى إلى الثقافة الانسانية واخرى للثقافة القومية وروافد تتعلق بالنظام التعليمى .

ويحذر الكاتب من اقتباس التجديدات التربوية من الثقافات الانسانية او الاقليمية (فيما يعرف بالنقل الثقافى) دون التاكد من مناسبتها لواقع المجتمع التعليمى وقابليتها للتطبيق ، فهو يرى أن الجانب الاكبر من عمليات الفشل فى التجديد فى مناهج التعليم فى الدول النامية - ومن بينها الدول العربية - إنما يرجع الى عمليات نقل ثقافات لا توافق طبيعة هذه الدول وظروفها وحاجاتها وامكاناتها ، الأمر الذى يؤدى إلى توجيه ضربات موجعة إلى توجهات التجديد بعامة وحدوث ردود فعل معاكسة تدعم من التوجهات التقليدية .

وفى النهاية يطرح المؤلف تصوراته عن محاولات التجديد فى مناهج التجديد فى مناهج التعليم فى المستقبل ويتوقع ان تحدث

تغيرات جذرية فى الفكر التربوى وفى نظم التعليم فى ظل عصر التكنولوجيا الحديثة . ويتوقع ايضا ان ظهور التجديدات التربوية فى الدول المتقدمة وما يتبعها من تغيرات فى نظم التعليم ، سيكون مصدرا رئيسيا للتغيير فى نظم التعليم فى الدول النامية ، إلا أنه يتوقع أن الفجوة الزمنية الحادثة بين ظهور التجديدات فى الدول المتقدمة ، وتطبيقاتها فى الدول النامية ، ستظل قوئمة . وإن كان من المحتمل ان يقل حجمها نتيجة لتقدم اساليب الاتصال .

وجيه عبد العاطى الحديدى

□□ د . محمد عبده يمانى ، فى (أفريقيا .. لماذا ؟) - القاهرة - دار الصحـوة للنشر والاعـلام - ١٩٩١ □□

بحكم إهتماماتى ومتابعاتى لشئون العالم الثالث والشئون الافريقية ولدعم المساعدات للقارة وتنميتها فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - كنت دائما اتمنى ان اعثر يوما على مرجع يصدر شاملا عن القارة الافريقية ، يستعرض اوضاعها وأوجاعها ومشكلاتها بطريقة متميزة غير تقليدية ، وقد سعدت مؤخرا بالكتاب الذى صدر تحت عنوان (أفريقيا .. لماذا ؟) والذى وضعه الدكتور/محمد عبده يمانى ، وهو العلامة السعودى المعروف ، الذى عمل وزيرا للاعلام ، وقبلها عمل بجامعة الرياض ومديرا لجامعة الملك عبدالعزيز ، وهو شخصية عربية مرموقة ، لها انشطتها الكريمة وإتصالاتها وروابطها المتعددة بمختلف المنظمات الاعلامية والثقافية ، فضلا عن إصداره لمجموعة من المؤلفات القيمة فى مختلف المجالات العلمية والتثقيفية .

أما السبب فى طرح سؤال (لماذا ؟) كعنوان للكتاب ، فقد لخص المؤلف الاجابة عليه فى أن القارة الافريقية تضم عددا كبيرا من المسلمين ، ولأنها قارة المستقبل ، ولأن العرب وحدهم هم المؤهلون تاريخيا وأخلاقيا وسياسيا لأن يقدموا للقارة ما يستطيعون من غير اية مطامع أو غايات تسلطية أو إستعمارية ، ولأن افريقيا فى خطر اكيد يحيط به الاعداء من كل جانب ويعملون ضده فى الداخل والخارج على السواء ، ولأن افريقيا هى عمقنا الاستراتيجى الطبيعى الذى تقتضى مصالحنا العليا أن يكون محميا من أعدائنا ، ولأننا نشكل العمق الاستراتيجى الطبيعى لافريقيا ، وهو العمق الذى تجد المصالح الافريقية عبره مجالا للتحرك والتحرر ، ولأن تاريخنا فى القارة ناصع البياض لاتشوهه عهود إستعمارية ولا فترات إستغلالية ، ولأن افريقيا منا ، ولأننا نحن منها .

وقد بدأ الكتاب بتمهيد عن العلاقات التاريخية فى القارة مركزا على ما يتعلق منها بالاستعباد والاستعمار والاستقلال ، وتضمن تسعة فصول ، أولها عن الاسلام فى افريقيا عرض فيه الهجرة الأولى والدعوة والفتوحات والتكامل والتمازج العرقى واللغوى واللغة العربية وأفريقيا وإنتشار العربية فى كل القارة وفى كل دولة على حدة ، مع إبراز آثار التفرقة العنصرية والاستعمار ، وثانيها عن الاستعمار القديم والجديد ، وثالثها عن افريقيا وإسرائيل ، ورابعها عن افريقيا والعرب ، وخامسها عن منهاج التعاون الافريقى العربى ، وسادسها متسائلا عن السلاح أم التنمية ، وسابعها عن المشكلات الافريقية ، وثامنها عن الاسلام ومستقبل القارة الافريقية ، وتاسعها عن ادباء افريقيا ، مع خاتمة على هامش منهاج التعاون العربى / الافريقى .

وقبل إطلاعى على الكتاب الجديد ، توقعت - بحكم كون مؤلفه الدكتور/ يمانى ، وبحكم إتخاذ أفريقيا عنوانا له - أن تكون العلاقات العربية الافريقية والتعاون العربى الافريقى هى الفكرة الاساسية فى الكتاب ، وهو ما أكده المؤلف نفسه حيث اعتبر الكتاب محاولة لطرح هذا الموضوع فى الوقت الحاضر ولبحث واستقراء هذه العلاقات ووضعها فى إطارها الصحيح ، وتمنى المؤلف ان يعيد الى الاذهان صورة الفردوس الذى إفتقدناه بالأمس ، ويعنى بذلك صورة الاندلس التى تحتوى على الكثير من العبر والعظات .

وقد خصص المؤلف الفصل الخامس لمنهاج التعاون الافريقى العربى ، واورد فيه المنهاج الذى سبق أن أصدره مؤتمر القمة العربى الافريقى الذى إنعقد بالقاهرة فى ٧ مارس ١٩٧٧ ، غير انه قد إقتصر على ذلك دون متابعة أو تقييم للاجتماعات العديدة للجنة الدائمة للتعاون العربى الافريقى والتى انعقدت منذ عام ١٩٧٧ حتى تاريخ إصدار الكتاب فى عام ١٩٩١ ، وعند عرضه للمساعدات العربية إقتصر على الاشارة إلى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا بطريقة مقتضبة ، والصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية مع ذكر بعض أرقام الأنشطة التى قام بها ، فضلا عن الاشارة إلى الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية دون ذكر اى شىء عن أنشطته السابقة وعما حدث من تطور بالنسبة له من حيث النشاط ومن حيث ما تقرر من إقتصاره على الدول الافريقية دون العربية ، فضلا عن عدم الاشارة إلى الصناديق والمؤسسات العربية الأخرى التى تقدم المعونات لأفريقيا .

والواقع أنه على الرغم مما قدمه العرب من معونات ومساعدات لأفريقيا ، فإن هذه المعونات لم تحظ بالاعلام الكافى عنها لدى الأفارقة ، وفى كثير من لقاءاتنا معهم كانوا دائما ينتقدون تخلف العرب الأغنياء عن تقديم العون لهم فى الوقت الذى يؤيدون فيه القضايا العربية ويعتبرون أن قارتهم هى المجال الذى يستحق عون العرب وإهتمامهم أكثر من سواه ، وكانوا يفاجأون بالمعلومات التى نبرزها لهم عن المساعدات العربية ردا على ما يقولون ، ومن هنا رأينا المؤلف يبرز فى مجال عرض المساعدات العربية أن الوقائع تدحض الاكاذيب ، وإقتصر على إبراز مثال واضح من واقع ما يقدمه (صندوق التنمية السعودى) لافريقيا ، كما أبرز أن المملكة العربية السعودية يعتبر ما تقدمه أعلى نسبة للمعونات فى العالم بالنسبة لاجمالى دخلها الوطنى ، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٥ و٦٪ فى الوقت الذى تعتبر مساهمات الدول الفنية اقل كثيرا من نسبة ١٪ من إجمالى دخلها الوطنى (الولايات المتحدة ٠,٢٪ والمانيا الغربية ٠,٥٪ وفرنسا ٠,٧٪) .

ولاشك أن الكتاب ، وقد بنيت فكرته الأساسية على العلاقات العربية الافريقية والتعاون العربى / الافريقى - كان فرصة متابعة لمزيد من البحث والاستيفاء للمعلومات والأنشطة والتقديرات الخاصة بهذا التعاون فى مختلف المجالات والقطاعات وقد لوحظ الاقتصاد فى خاتمه الكتاب على الاشارة بصورة مقتضبة الى ضرورة المساهمة فى النشاط الاقتصادى وإلى أهمية التبادل التجارى والاستثمار الزراعى والمساهمة فى التصنيع - دون إستيفاء المعلومات والاحصاءات عن هذه المجالات التى تساعد على التعرف على حقيقة الوضع وتدفع الى إصلاحه وتطويره بما يذلل العقبات ويحقق الاهداف .

وتعرض الكتاب فى أكثر من موقع لدولة جنوب أفريقيا ، وإعتبرها إسرائيل الافريقية وقاعدة عسكرية إستعمارية مع إبراز التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، وعلى الرغم من صدور الكتاب مؤخرا عام ١٩٩١ ، إلا انه لم يتعرض لأى من التطورات الهامة فى جنوب افريقيا والتى تم فيها إلغاء قوانين التفرقة العنصرية والتوجه نحو الاصلاح .. إلخ ، وذلك بعد توقف حكومة بريتوريا عن سياسات الغزو الافريقية من خلال صندوق افريقيا الذى انشأته قمة عدم الانحياز عام ١٩٨٦ فى هرارى والذى لم تشارك فيه من الدول

العربية إلا مصر (وليبيا) .

وبحكم كون المؤلف من رجال الاعلام ، فقد جاء الكتاب ذا صبغة إعلامية متميزة ، كما إتسم بالعرض المبسط ، وعلى الرغم من تعدد المنظمات والوكالات المعنية ، إلا ان الكتاب إقتصر في اخر صفحاته على عرض لمنظمتين ، الأولى هي الوكالة الاسلامية الافريقية للاغاثة مبرزا مراحل عملها واهدافها ، وأنها إستطاعت في مرحلتها الاخيرة خلق علاقات وطيدة مع الامم المتحدة في رئاستها في نيويورك حيث تمت دعوتها لحضور الدورة الخاصة بمشكلات افريقيا ، كما نالت عضوية اللجنة الاستشارية العليا لتنسيق مكافحة الكوارث في العالم الثالث للأمم المتحدة ومقرها جنيف ، والثانية هي الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية الكويتية ، مبرزا أهدافها في معاونة الفقراء والمرضى والأيتام والمعوزين ومنكوبي الكوارث والمجاعات وتقديم المعونات العينية والنقدية في حالات الكوارث والمجاعات وغير ذلك من الأهداف وقد لاحظت في عرض الكتاب في الفصل السابع للمشكلات .

الافريقية ، انه أبرز الحاجة الشديدة لمعظم الجمعيات والمدارس والمكتبات إلى المزيد من الكتب والنشرات والمصادر التي تبين للمسلمين الافريقيين حقيقة دينهم ، وابرز ان الكتب التي نحن في حاجة إليها هي كتب إسلامية مبسطة تتحدث الى الناس بلغة يفهمونها وتكون قريبة إلى عقولهم وقلوبهم وتأخذ بايديهم نحو فهم أقوى وأيسر للدين ، اما هذه الكتب الضخمة التي توزع وينفق عليها الملايين ، فهي كتب متخصصة ومن غير اليسير على الفرد العادي جمعها فضلا عن فهمها ، وطالب الكتاب بأن نعكف على وضع كتب تصلح لتحقيق الهدف الذي ننشده ويتقبلها الناس ويقبلون عليها خاصة الناشئة منهم .

والواقع أن الكتب والمطبوعات وغيرها من المصنفات الاعلامية والثقافية التي توزع في القارة ـ سواء منها المسموعة او المرئية ـ تحتاج إلى وقفة لاعادة النظر فيها ، ويمكن توفير كثير من المبالغ الطائلة التي تنفق على الكتب الضخمة التي توزع في دول القارة وصرف مبالغ أقل بكثير على كتب ومطبوعات ومصنفات مسموعة ومرئية توضع بعناية فائقة وتراعى فيها التقنية التي تجعلها مناسبة لنوعية المستقبلين لها . لغة وموضوعا وعرضا وشرحا وتدليلا ـ وتراعى فيها المداخل العلمية والعملية التي تناسب ثقافاتهم وتأثراتهم وسيكولوجيتهم ، والمعروف أن الاعلام الصحيح هو علم له فنونه المتميزة والمتطورة ، ولكل مقام مقال ، ولكل شعب خصائص ، وما يصلح للخاصة لايصلح للعامة ، وما يصلح للناشئة يحتاج إلى تقنية مناسبة خاصة

والجدير بالذكر أن الدكتور/ يماني مؤلف الكتاب يرأس جمعية (إقرأ) الخيرية العالمية التي أسسها مع رجل الأعمال البارز (الشيخ/صالح كامل) ، وهي جمعية نعتقد انها مؤهلة لكي تقوم بهذا النوع من الأنشطة الاعلامية والثقافية ورغم الجهود التي تبذلها هذه الجمعية في مجالات التعليم والتدريب والتربية بمختلف أساليب العمل التثقيفي الاعلامي من محاضرات وندوات ومؤتمرات ونشر وترجمات ودراسات وبحوث ومسابقات وغيرها ، ورغم ان المؤلف لم ينتهز فرصة إصداره للكتاب المعروض لتضمينه المعلومات عنها وعن أنشطتها ، إلا أننا نرى أن في مقدورها أن تلعب دورا رائدا ومتميزا في تحقيق هذه الرسالة وهذه الأهداف في خدمة الكتاب والمصنف المناسب لشعوب القارة خاصة ، والعالم بوجه عام ، إذا ما إستخدمت التقنية المتطورة المناسبة على الوضع المشار إليه .

ولكي يكون الكتاب ذا قيمة عملية ـ بالاضافة الى قيمته العلمية ـ فقد لاحظنا أن الدكتور/يماني قد خرج منه بإقتراح عملي بضرورة عقد إجتماع عام للجهات المعنية بالدعوة والتوعية والارشاد في مختلف البلدان العربية ، مع الاعداد المسبق للدراسات والمعلومات والانطباعات بالايجابيات والسلبيات ، وأن يكون لدى كل مشارك مشروع متكامل مقترح للتنسيق بين الدول المعنية وطرق الممارسة وتوزيع المسئوليات وبرامج العمل والمستلزمات المالية وأساليب تطوير عمل الدعاة ، والخروج بخطة لبرامج متكاملة ذات جداول زمنية محددة وطريقة للمتابعة والتقويم ، مع تركيز الخطة على الاهتمام بالانسان أولا ومواجهة الواقع بالحقائق ، ومع إبراز ضرورة تصحيح الصورة العربية في افريقيا وإعادة الصلة الاعلامية المقطوعة بين العرب وافريقيا ، فضلا عن المساهمة في النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري والاستثمار الزراعي والتصنيع في القارة .

ونعتقد أن هذا الاقتراح هو إقتراح جاء من شأنه أن يشكل اساسا لانطلاقة جديدة مدروسة في مجال العمل الاعلامي والثقافي ، وإشراقة تفتح الباب نحو علاقات عربية افريقية افضل على اسس من التخطيط والتطوير والتكامل والتنسيق والمتابعة والتقييم ، بيد أن الأمر هنا يتطلب التوضيح والتحديد حيث أن الاحتياج هو الى تحركين أحدهما على المستوى الحكومي والاخر على مستوى المنظمات ، والأول يتطلب الأمر فيه عقد المؤتمر المتفق للتعاون العربي / الافريقي ـ على مستوى القمة ـ خاصة وأن مؤتمر القمة الأول مضت عليه سنوات طويلة ، وعقد هذا المؤتمر ومن قبله الاجتماعات على مستوى الخبراء وعلى مستوى وزراء الخارجية من شأنه أن يبلور خطط التعاون والتنسيق على مستوى الدول والحكومات .

أما الاقتراح الذي ورد في الكتاب المعروض ، فهو يتعلق بإجتماع عام للمنظمات والهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية التي يمكن أن تسهم في التعاون العربي الافريقي ، سواء منها المؤسسات الخيرية أو مؤسسات رجال الاعمال او المؤسسات المختصة بتقديم المعونات ـ المادية والفنية والاغاثية ـ او المؤسسات الثقافية والاعلامية والاجتماعية ، وهناك العديد من المؤسسات التي يمكن إجتماعها حسب التخطيط الموضوع والتخطيط المسبق أن تخرج ببرامج ناجحة تحقق الأهداف المنشودة على المستوى الخاص بما يسمى بالمنظمات غير الحكومية .

غير أننا نرى في الوقت نفسه أن تحقيق الاقتراح لابد ان يبدأ بتبني جهة معينة للسير فيه ، حيث تقوم بتنسيق الجهود من أجل الدعوة للاجتماع والتخطيط له وتنظيمه بالطريقة المناسبة ، والاقتراح العملي من جانبنا هو ان يتولى المؤلف الفاضل الدكتور/ يماني نفسه تنسيق هذه المهمة القومية الجليلة ، بالتعاون مع الخبراء المختارين والتنظيمات المعنية .

سفير/ احمد طه محمد

□□ د . حمدي عبد الرحمن حسن ـ الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا ـ مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ـ القاهرة ١٩٩١ □□

الكتاب في الاصل هو رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٠ لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية . والكتاب يغلب عليه طابع الرسالة الجامعية اكثر منه طابع الكتاب . وقد جاء الكتاب في ٤١٢ صفحة وينقسم الى بابين كل منهما ينقسم الى فصلين وهو يدرس التنمية في افريقيا وايديولوجيتها مع التركيز على المقارنة بين دولتين هماكينيا وتنزانيا .

الفصل الاول من الباب الاول وهو بعنوان الايديولوجية والتنمية في افريقيا ويقدم الباحث فيه ثلاثة نماذج رئيسية لايديولوجيات

التنمية السائدة فى افريقيا وهى : نموذج الاشتراكية ـ القومية ، نموذج الأفرو ـ ماركسية ، نموذج الرأسمالية ـ الأفريقية .

ويتطرق الباحث فى هذا الفصل الى الاطار النظرى لهذه النماذج الثلاثة من حيث ملامح وسمات كل نموذج وعوامل انتشاره ومدى انطباقه على الدول الأفريقية .

وينتقل الى الفصل الثانى من الاطار النظرى الى اطار الواقع والممارسة على النماذج الثلاثة المذكورة . ففى النموذج الأول : نموذج الاشتراكية ـ القومية يناقش ايديولوجية الانسانية واستراتيجية التنمية فى زامبيا وعلى اعتبار أن المنظر الرئيسى لهذه الايديولوجية هو الرئيس كينث كاوندا أول رئيس لزامبيا بعد الاستقلال ويعرض بالتفصيل الى شرح هذه الأيديولوجية فى زامبيا ثم يعرض ثانيا الى ايديولوجية التنمية فى غينيا التى طرحها الرئيس أحمد سيكوتورى

النموذج الثانى وهو نموذج التنمية فى دول الأفرو ـ ماركسية ومن الأمثلة عليها التحول الاشتراكى فى الكونغو اعقاب الانقلاب الذى قام به نجوابى فى الكونغو فى ديسمبر ١٩٦٨ ـ وكان الهدف هو تحقيق المجتمع الاشتراكى الذى يقوم على أساس مبادىء الماركسية اللينينية . اما عن موزمبيق فقد ركزت فى التنمية على (خلق الانسان الجديد) الذى يتخلص من العقلية الاستعمارية دون العودة للتقليدية والمقصود بالتقليدية هنا هو المجتمع المنغلق على نفسه والذى يتسم بالجمود ويرفض الابتكار والتحرر من القيود . وفى ضمن هذا التوجه دعت الكتابات فى موزمبيق الى المشاركة والتعبئة الجماهيرية .

النموذج الثالث وهو نموذج الأيديولوجية واستراتيجيات التنمية فى دول الرأسمالية الافريقية ومن الامثلة عليها الاصولية القومية ورأسمالية الدولة فى زائير وهنا يبرز اسم الجنرال « موبوتو سيسى سيكو » الذى وصل للسلطة عام ١٩٦٥ م وسعى الى تكريس سيطرته على السلطة من خلال نظام الحزب الواحد والقائد الواحد وأرجع ذلك الى كونه من تقاليد الأصالة الأفريقية فى زعامة القرية منذ القدم .

إذن اختلاف القيم والأفكار والعقائد والأيديولوجيات عموما له اثره على مجمل الأنماط والسياسات العامة للتنمية فى المجتمع . فالتنمية هى كل متداخل من الانسان والبيئة والسياسة والاقتصاد فى ظل مجتمع يعيش الانسان فيه . ويعرض الباحث الى علاقة الايديولوجية بالانجاز التنموى ومدى هذه العلاقة فى النماذج الثلاثة من خلال عدة مؤشرات هى : النمو الاقتصادى ، المساواة والعدالة فى التوزيع ، المشاركة السياسية ، الاستقلال السياسى والاقتصادى .

الباب الثانى هو دارسة مقارنة لدولتين هما كينيا وتنزانيا . ويشير الى هذه المقارنة ، فكلتا الدولتين بينهما حدود مشتركة وخضعتا لاستعمار واحد هو الاستعمار البريطانى ولهما تاريخ مشترك بل وظروف طبيعية وجغرافية متشابهة . ويشير الباحث فى الفصل الأول من الباب الثانى الى ان كينيا قد اختارت طريق التنمية الرأسمالية ، واكدت على قيم المشروع الخاص وتشجيع الاستثمارات الخاصة مع دعم الدولة للرأسمالية . اما تنزانيا فقد سلكت طريق الاشتراكية والاعتماد على الذات ورفض المشروع التنموى بمفهومه الغربى .

فى كينيا هدفت الحكومة الى اقامة الدولة القومية وسعت الى قيام اجهزة الدولة بتهيئة الظروف المؤدية للتراكم الرأسمالى ثم استخدام سلطات الدولة لدعم التراكم الرأسمالى ، وفى مرحلة ثانية لاحقة شهدت كينيا مجموعة من الاحداث كان لها تأثيرها الواضح على التحول الرأسمالى فى كينيا وهى : حادثة اغتيال توم مبويا ومحاولة استيعاب المعارضة السياسية والعلاقات الاثنية والقضايا الطلابية والعلاقات المدنية العسكرية وسياسات الاراضى . وفى رحلة ثالثة امتدت حتى عام ١٩٧٨ م تميزت من عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ بتأسيس اسرة (كينياتا) كقوة سياسية فعالة ويذكر الباحث ان من ابرز العوامل التى ساعدت على الاستقرار النسبى لنظام (كينياتا) خلال تلك الفترة ارتفاع اسعار البن فى السوق العالمية عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ م بعد موجة الجليد التى دمرت محصول البن البرازيلى .

فى تنزانيا اتسمت تجربتها فى التنمية بالتحول الاشتراكى منذ اعلان أورشا ، وكان ذلك فى التأكيد على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية فى عملية صنع القرار والاعتماد على الذات دون الاستعانة بالمعونات الخارجية وخلق بيئة اشتراكية ، وذلك بتشجيع المبادىء الاشتراكية واستئصال المبادىء الفردية الرأسمالية لدى بعض الأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد وضعت الحكومة التنزانية المبادىء السابقة فى برنامج عمل تنفيذى .

ويقدم الباحق فى المبحث الثالث من الفصل تقويما للانجاز الذى حققته التنمية فى كل من كينيا وتنزانيا . فكل منهما نهج نهجا مغايرا للاخر وفى هذا الصدد يشير الى نقطة هامة وهى أن مفهوم التنمية وتحديد أبعاده اختلف بداية بين الدولتين ، فاختلفت الطرق وإن كان الهدف واحد .

الكتاب يقدم معرفة جيدة عن التنمية فى افريقيا وعن النماذج العامة لها كما أنه يوضح أن الانسان هو جوهر عملية التنمية ، فهو الدافع والمحرك وهو الهدف ويبرز أن هناك نماذج للتنمية وليس نموذجا واحدا . والأكثر من ذلك أن ما يميز التنمية فى افريقيا هو موقف التنمية من (الاستعمار) الذى تخلصت منه القارة السوداء قريبا ، وأيضا نستنتج وبوضوح من الكتاب أن الاستعمار لم يترك عند خروجه الاستقرار والرفاهية فى افريقيا ، بل تركها مهيأة وفى ظروف حرجة الى عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى . ولعل المشكلة فى القارة ليست مشكلة تنمية بقدر ما هى قضية بحث عن الهوية والذات .

أسامة فاروق مخيمر

□□ حسين احسان قطبى : الديون الخارجية لافريقيا : دراسة تحليلية ـ رسالة ماجستير (الاقتصاد) ـ معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ □□

تتعدد المشكلات الاقتصادية التى تواجه الدول المتخلفة بصفة عامه والدول الافريقية بصفة خاصة وتزداد حدتها فى الاونة الاخيرة اما نتيجة للسياسات التنموية غير الملائمة التى طبقتها بعض هذه الدول او نتيجة للوضع الراهن للنظام الاقتصادى العالمى الحالى ولعل تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول الافريقية ـ بعامة ـ يعد بحق اكثر هذه المشكلات تأزما وتعقد او خاصة أن هذه المشكلة قد ارتبطت بظروف عالمية معقدة فرضت نفسها على الظروف الاقتصادية السائدة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى منذ بداية حقبة السبعينيات وحتى الان وكذا على الدول الافريقية بحكم علاقات التخصص والتبادل التى تربط الاخيرة بالسوق الرأسمالى العالمى .

ومن هنا جاء موضوع الديون الخارجية لافريقيا من اشد الموضوعات الملحة على كل باحث اقتصادى مهتم بالشئون الافريقية وخاصة ان هذه الازمة تهدد ـ فى الوقت الراهن ـ الهياكل

الاقتصادية المتهالكة لتلك الدول كما تهدد مستقبل كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الافريقية .

وفضلا عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لافريقيا بحيث اصبحت اكثر العقبات الاقتصادية التى تهدد كل خطط مستقبلية للتنمية فى هذه الدول فان اهمية اختيار هذا الموضوع يرجع للعديد من المبررات الاخرى فى مقدمتها : ندوة الحديث فى هذا الموضوع على المستوى الافريقى على حين يحظى الموضوع بكثير من الاهتمام على المستوى الامريكى اللاتينى رغم خطورة المشكلة على المستوى الافريقى اذا مانظرنا لضعف الهياكل الاقتصادية الافريقية القائمة بالمقارنة بمثيلها فى دول امريكا اللاتينية .

وتحاول الدراسة التنظير العلمى لظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية ككل والدراسة التحليلية لهذه الظاهرة ـ من حيث الحجم والمبررات والنتائج ـ واستعراض الخطط والمقترحات التى برزت فى الاونة الاخيرة لمواجهة هذه الازمة ونقد هذه الخطط فى مستواها الافريقى بحيث يمكن للباحث ان يخلص لعدد من النتائج فى شكل مقترحات وتوصيات تستهدف حماية الدول الافريقية من المزيد من التورط فى هذه الظاهرة وابراز مدى جدوى طرح المزيد من المقترحات والتوصيات لمواجهة الازمة واهمية الانتقال بشكل عاجل الى مرحلة اتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بوقف المزيد من التدهور فى الموقف الحالى فى الاجل القصير والمواجهة الحاسمة لموقف المديونية الدولية القائمة فى الاجل الطويل .

ويتناول البحث موضوع الديون الخارجية لافريقيا من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فى :

المحور الاول : الاطار النظرى للمشكلة على مستوى الدول النامية ككل :

وهذا الجزء يناقش مبرات التمويل الخارجى واسباب التجاء الدول النامية اليه بشكل عام بالاضافة الى دراسة اثار هذا التمويل الخارجى واعباؤه الملقاه على عاتق الدول المستقبلية لهذا التمويل . كما تعرض الدراسة لهيكل الديون الخارجية للدول النامية من خلال بحث اشكال القروض الخارجية على اختلافها وبحث طاقة تلك الدول على خدمة هذه الديون الخارجية . كما تتناقش الدراسة ايضا شروط المعونة الاجنبية المقدمة للدول النامية واختلافها باختلاف الجهات المانحة لهذه المعونة .

المحور الثانى : الاطار التحليلى لمشكلة الديون الخارجية على المستوى الافريقى :

ويعرض هذا الجزء تطور حجم المديونية الخارجية للبلدان الافريقية خلال عقدى السبعينات ، الثمانيات ودراسة اعباء هذه الديون واثرها على البلدان الافريقية المدينة وعلى جهود التنمية التى تبذلها تلك الدول ومن هنا تذهب الدراسة لبحث اتجاهات تطور معدل خدمة الديون الخارجية لتلك الدول ، اثر تزايد عبء الديون الخارجية على القدرة الذاتية للاستيراد ، اثر هذه الديون على معدلات الادخار المحلى على العجز بميزان المدفوعات ، على التضخم بالدول الافريقية المدنية ، على الانتقال الصافى للموارد الاجنبية بالاضافة الى مناقشة دور القروض الخارجية فى زيادة التبعية الاقتصادية ، السياسية للخارج .

المحور الثالث : مواجهة ازمة الديون الخارجية فى الدول الافريقية :

ويعرض هذا الجزء الجهود المبذولة دوليا . عالميا للخروج من الازمة على مستوى الدول النامية ككل كما نعرض بعض المقترحات والتوصيات التى يرى الباحث ضرورتها للخروج من الازمة سواء كانت هذه التوصيات على المستوى الدولى او الاقليمى (الافريقى) او على لمستوى القطرى (على مستوى كل دولة على حدة) .

ووفق هذا التصور تشتمل الدراسة على ثلاث ابواب رئيسية يأتى اولها لمناقشة المحور الاول من المحاور الثلاث للدراسة وهو الاطار النظرى للمشكلة على مستوى الدول النامية بشكل عام . وفى هذا الباب (خمسة فصول) تتم مناقشة موضوع التمويل الخارجى من ناحية مفاهيمه المختلفة ومبرراته ومحدداته والمداخل الاقتصادية المختلفة لدراسة التمويل الخارجى والاثار والاعباء التى تنجم عن ذلك التمويل . هذا بالاضافة الى دراسة طاقة الدول المختلفة على خدمة ديونها الخارجية فى الاجلين القصير والطويل بينما يتم تخصيص الفصل الخامس والاخير من هذا الباب لدراسة شروط المعونة الاجنبية للدول النامية بشكل عام سواء تم تقديم هذه المعونات من هيئات تمويل دولية متخصصة كصندوق النقد الدولى او مجموعة البنك الدولى او كانت تلك المعونات من المصارف الدولية او اتخذت المعونة شكل المعونات الحكومية الثنائية ـ الرسمية ـ وسواء كانت مقدمة من مجموعة الدول الراسمالية او مجموعة الدول الاشتراكية .

هذا وينفرد الباب الثانى من الدراسة لمناقشة الاطار التحليلى لمشكلة الديون الخارجية للدول الافريقية بشكل خاص حيث تتم مناقشة عدد من المؤشرات والاتجاهات التى توضح مدى جسامة المشكلة فى مستواها الافريقى ـ على الاقل ـ وتحولها الى مرحلة الازمة التى باتت فى اشد الحاجة للمواجهة العملية والسريعة .

وعلى هذا يأتى الباب الثالث والاخير من الدراسة لمناقشة اهم بدائل مواجهة الازمة دوليا وافريقيا ووطنيا ومدى ملاءمة هذه البدائل المطروحةلحل الازمة فى مستواها الافريقى .

هذا وتخلص خاتمة الدراسة ـ فى ضوء تعدد بدائل المواجهة ومعقولية العديد منها ـ الى ضرورة الانتقال بشكل عاجل من مرحلة تصورات الحلول والبدائل الى مرحلة تطبيق وتنفيذ هذه المقترحات وذلك للحد من تفاقم الازمة من ناحية وكذا للتعبير عن بداية عصر جديد من التعاون الدولى بين الشمال الدائن والجنوب المدين .

طارق حسنى ابو سنة

□□ عبدالمنعم الغزالى الجبيلى ـ ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية ـ القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ـ ١٩٩١ □□

تزايد الحديث منذ فترة ليست بالقصيرة عن المجتمع المدنى والتطور الديمقراطى ، كأحد السمات المصاحبة للنظم الحاكمة لدول العالم الثالث خلال العقد القادم . وفى هذا الاطار يمكن النظر الى الحركة النقابية العمالية المصرية ، كأحد المؤشرات الدلالة على حيز الديمقراطية فى مصر وهى تدخل آخر سنوات القرن العشرين . وتنبع اهمية هذه القضية من كونها تتعلق باحدى القوى الاجتماعية الدافعة للتطور فى المجتمع من خلال موقعها على خريطة الاحداث من جانب آخر وقدرتها على التأثير والقيام بدورها كجماعة ضغط من خلال موقعها على خريطة الاحداث من جانب وقدرتها على التأثير والقيام بدورها كجماعة ضغط ، لا ان تكون مجرد امتداد للحكومة من جانب ثالث . فالحركة النقابية هى جزء اساسى من حركة المجتمع باعتبارها تعبر عن تجمعات منظمة للمثقفين والمهنيين والمتعلمين من ناحية وتجمعات شعبية وديمقراطية تحكمها قوانينها ولوائحها الخاصة من ناحية اخرى . بمعنى انها تجسد المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى السائد فى المجتمع .

ومن هنا ترجع أهمية موضوع هذا الكتاب ، لما يعكسه من دلالات لا تقتصر على النظرة المحدودة للتطور التاريخى لدور الحركة النقابية المصرية بل تتخطاها الى نطاق أوسع وأشمل إذا ما اردنا بث الحياة

ف هذه النقابات ، وهو ما لا يتأتى إلا بالوعى الحقيقى بالحركة النقابية والتعرف على قادتها الحاليين والسابقين والتعرف على اهمية دور الحركة بالنسبة لافراد المجتمع ومدى تواكبها مع المتطلبات الراهنة . وبالتالى فيمكن تحديد هذه الأهمية من خلال عوامل ثلاثة : الاول : انه يعرض الى تاريخ الحركة النقابية المصرية منذ نشأة الصناعة والعمل المأجور فيها وحتى عام ١٩٧٣ وما شهدته هذه الحركة من صعود وهبوط لخطها النضالى المواكب لحركة المجتمع ، بدءا من مقاومة الاستعمار الانجليزى فى المرحلة المبكرة ومرورا بدورها الطليعى فى ثورة ١٩١٩ والغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ واخيرا دورها منذ قيام الاتحاد العام لنقابات العمال فى عام ١٩٥٧ وما اعقبها من تطورات .. اما العامل الثانى : فيتمثل فيما يقدمه هذا الكتاب من إضافة حقيقية للتاريخ السياسى للحركة النقابية فى مصر ، نظرا لافتقار المكتبة العربية ومنها المصرية لهذه النوعية من الكتب . واخيرا فتتأكد اهميته عند النظر اليه باعتباره قياسا لدور الحركة النقابية فى الواقع المعاصر ومدى توافق دور الحركة مع اتجاهات التطور فى المجتمع باتجاه تعميق الديمقراطية وقدرتها على الاستفادة من حيز الديمقراطية المتوافر حاليا لتطوير حركتها واعادة بناء هياكلها .

ويتركز الكتاب حول فكرة اساسية مفادها أن العمال المصريون منذ نضالهم المبكر لم يقصروه على مجرد تحقيق مصالح ذاتية بزيادة دخولهم وانما سعوا للنضال من اجل الخلاص من الاستغلال الرأسمالى الاستعمارى .. عن طريق تدعيم الحركة النقابية والارتباط بحركة المثقفين التقدميين المصريين . مما كان له عظيم الاثر فى العديد من التوجهات التى حكمت الحركة النقابية فيما بعد . وهو ما دلل عليه المؤلف بعدد من النتائج اهمها : ١) دور الحركة النقابية المصرية فى الحياة السياسية وعدم الفصل بين المهنة والسياسة ، انطلاقا من رفض المقولة الداعية للقول ان الطبقة العاملة لا تستطيع ان تكتسب غير الوعى النقابى فقط . ٢) فقدت الحركة النقابية الكثير من استقلالية شخصيتها وديمقراطية حركتها ، منذ قيام الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى كنتيجة لبروز دور الواصى والحارس من قبل النظام . ٣) حمل المؤلف معظم المثقفين الاشتراكيين مسئولية تمكين مثقفوا البورجوازية من التوجيه الفكرى لحركة العمال وخاصة بعد ثورة ٢٣ يوليو . وهو ما يرجعه المؤلف لانشغال المثقفين الاشتراكيين عن حركة الطبقة العاملة مع الاقتصار بالوعى الثقافى الثورى على المستوى النظرى اكثر من المستوى العملى .

وقد خلص المؤلف إلى أهمية الوعى بالخبرة التاريخية هذه حتى يمكن الاستفادة منها عند رسم مستقبل افضل يمكن من مواجهة القوى الرافضة لمسيرتها . وطرحه للحل المتمثل فى توسيع دائرة الوعى الجماهيرى والتمسك بقضية الحرية الجماعية فى الممارسة والمشاركة واتخاذ القرار بمعنى ان تعميق الديمقراطية هو السبيل لنجاح الحركة النقابية المصرية فى الوصول لاهدافها السامية سواء فى داخل النقابة او فى المجتمع ككل .

وما يؤخذ على هذا الكتاب هو توقفه عند عام ١٩٧٣ وعدم امتداده لشرح الواقع المعاصر للحركة النقابية ، كامتداد طبيعى يوفر الوعى عن الحركة النقابية وقادتها الحاليين لاهمية دورها ومدى مواكبته لمتطلبات وقيود المرحلة الحالية ، التى تفرض المزيد من الاعباء على الحركة النقابية فى وقت تتجه فيه النظم السياسية نحو المجتمع المدنى وتعظيم دور المؤسسات فى مواجهة النظم الغير ديمقراطية وكذلك فى تغير اشكال القوى الداعية لاستغلال الطبقة العمالية فى مقابل راس المال وتلونها بما يساير روح العصر . من هنا كانت اهمية تناول الفترة التالية لتوقف هذا الكتاب وخاصة انها شهدت العديد من المتغيرات سواء بالنسبة للحركة النقابية نفسها او بالنسبة للطبقة العاملة ، فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادية الغير مقننه ، مما كان له مبلغ الاثر على العديد من التحولات التى شهدت كافة فئات المجتمع . وربما يكون ذلك هو السبب وراء إشارة المؤلف الى سعيه نحو اعداد جزء ثانى يستعرض فيه الحركة النقابية من منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٩٠ .

وقد احسن المؤلف بالتنويه الى انه لم يهدف لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية . بالرغم من أن كتابه يدخل ضمن زمرة الكتب التاريخية ـ لما يتطلبه ذلك من اتساع زاوية المعالجة والرؤية الخاصة بالمؤلف لهذه الطبقة العاملة من ناحية اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى ارتباطها بالواقع المصرى عبر الفترات والمراحل الزمنية المتعاقبة ، التى تناولها فى هذا الكتاب ، وهو ما استعاض عنه المؤلف بتركيز تناوله على تاريخ الحركة النقابية وليس على تاريخ الطبقة العاملة .

ايمن السيد عبدالوهاب

□ □ خالد عبد الحميد مسعود العواملة ـ الثورة الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية ـ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة □ □

منذ قيام الثورة الاسلامية فى ايران فى اواخر السبعينات وتعددت الكتابات العربية والاجنبية التى تتناول الثورة واحدا منها من خلال كم معلومات كبير قد يتضارب مع بعضه البعض ، وقد يرجع ذلك إما لقصد فى حجب الكثير من الحقائق ، وإما لقلة الجهد فى البحث عن مصداقية المعلومة .

وقد كان لأختلاف المواقف السياسية والايدلوجية والاتجاهات الفكرية الاقليمية والدولية من الثورة الايرانية أثره فى اختلاف الرؤية والمعالجة لها ، وتمثل ذلك فى استخدام مناهج بحث لاتصلح لمحاولة فهم وتحليل الثورة ، فى الوقت ذاته كان للترسبات الناتجة عن الموروث الثقافى المستمد من الاطر المذهبية والقومية تأثيره فى اطلاق احكام قيمية على حدث الثورة وتداعياتها كما اغفلت معظم الدراسات عن الثورة الايرانية تأثيرها على شرعية النظم السياسية العربية ، رغم التجاوز الجغرافى والانتماء العقيدى لكلا الطرفين .

من هنا تكتسب رسالة الباحث خالد عبد الحميد مسعود العواملة اهميتها وجديتها ، سواء فى تحليلها للثورة الايرانية ببيان دور الدين فى مفهوم الدولة ، وتأثير الفكر المذهبى الشيعى فى ذلك بحيث ان تبلور فى شكل نموذج الدولة الحالى فى ايران .

وتتميز الرسالة عما سبقها فى تحليل اثر الثورة الايرانية على المجتمعات العربية ، وبالاخص على النظم العربية وشرعيتها . فقد وضع الباحث عددا من المؤشرات التى تعبر عن تأثير الثورة الايرانية على المجتمعات والنظم العربية منذ حدوثها وهذه المؤشرات هى :

اولا : تراجع المحددات الجامدة فى تصنيف النظم السياسية العربية ومصادر شرعيتها مثل [رجعية وتقدمية ، يمينية ويسارية ، ملكية وجمهورية ، ...] ليصبح عامل « المصلحة » هو العنصر الغالب فى بناء التحالفات بين هذه النظم .

ثانيا : مواكبة قيام الثورة الايرانية ليزود العديد من القوى الاجتماعية فيما عرف بحركات التغير الاجتماعي من منظور اسلامي والتى قدمت نفسها كبديل سياسى لنماذج السلطة القائمة ، وخاصة بعد نجاح الثورة الايرانية فى تدعيم اركانها وتوطيد سلطاتها .

ثالثا : ظهور مايطلق عليه اسلمة الخطاب السياسى للنظم السياسية العربية مثل تبنى او استخدام رموز وشعارات او حتى اعتماد سياسات ذات مظاهر اسلامية كالدعوة الى مجالس الشورى او الاعلان عن تطبيق الشريعة الاسلامية ، او اثبات الانتساب الى النبوة وماشابه ذلك .

رابعا : ظاهرة الاحياء الشيعى بتصاعد دور الاقليات الشيعية فى بعض البلدان العربية كما هو شأن حزب الله فى لبنان وحزب الدعوة فى العراق وبعض الجماعات الشيعية الاخرى فى دول الخليج .

خامسا : تغير طبيعة النظرة الايرانية للصراع العربى - الاسرائيلى ومن ثم تغير الدور الايرانى واتجاه حركته فى هذا الخصوص والذى انطوى فى آن واحد على ازدواجية غاية فى التعقيد سواء من حيث ايجابية هذه النظرة الايرانية لصالح القضية العربية ، او من حيث تحدى فعالية النظم السياسية العربية فى مواجهة هذه القضية .

اخيرا : كثرة الحديث فى الخطاب السياسى العربى عن التحديات الخارجية للأمن القومى العربى وضرورة تبنى استراتيجية موحدة لمواجهتها مع الاشارة فى هذا الخصوص الى الثورة الايرانية باعتبارها من اهم مصادر هذه التهديدات الخارجية .

وجاء تقسيم الرسالة الى بابين وثمانية فصول تسبقهما مقدمة وخاتمة فى المقدمة يتم تاهيل المفاهيم والمداخل الرئيسية للرسالة مثل الشرعية والنسق القياسى للدولة الشرعية ، ومفهوم الكيان الحضارى الاجتماعى .

الباب الاول بعنوان « الدولة والثورة فى ايران » يتناول جدلية العلاقة بين الدولة والثورة فى ايران من خلال اربعة مداخل رئيسية هى : الدين والدولة فى ايران ، التجديد فى النسق السياسى الشيعى ، نموذج الشاه للدولة ، النموذج الايرانى للدولة .

فيعرض الفصل الاول لتطور العلاقة بين المؤسسة الدينية والانظمة السياسية التى قامت فى ايران منذ نشأة الدولة الصفوية وانتهاء بالأسرة البهلوية ، كما يبحث اثر الثقافة الشيعية على المجتمع الايرانى وعلى تشكيل الطابع القومى الايرانى ، كما يبحث التحالفات المجتمعية التاريخية بين اهم مجموعتين مستقلتين عن السلطة وهما المؤسسة الدينية والتجار ، ودورها التاريخى فى مواجهة استبداد الاسر الحاكمة والقوى الاستعمارية الاجنبية ، ويقوم بتبيان اسباب وعوامل قوة المؤسسة الدينية تاريخيا ، ويعرض لأهم الاتجاهات التى تقود هذه المؤسسة داخليا .

الفصل الثانى يتناول التجديد الذى تم داخل النسق السياسى الشيعى على مستويات رئيسية ثلاثة هى : الايدلوجية ، والتنظيم ، والقيادة .

فيناقش فى الايدلوجية التجديد الذى تم فى اصول النظرية السياسية الشيعية فيما يتعلق بالمفاهيم الكلية وبالذات فى مبدأ « الغيبة » ، ومبدأ « التقية » اللذين شكلا عائقين للثورة والتغير ، كما يعرض لنظرية « ولاية الفقية » التى كانت نتاج حركة التجديد والتطوير داخل الاتجاه الاصولى للمؤسسة الدينية والتى انتهت بالصيغة التى قدمها الامام الخومينى ، ويبين اهم المواقف المؤيدة والمعارضة لهذه النظرية ، والافكار التى يستند اليها كل فريق من هذين الاتجاهين . اما على مستوى القيادة فيبحث الفصل دور القيادات التى قادت التجديد الفقهى داخل المؤسسة الدينية « فيضية قم » والتى تمثل الاتجاه الأصولى الحركى داخل المؤسسة الدينية ، كما يعرض للتجديد الفكرى الذى تم بفعل القيادات الثقافية الاسلامية وبالذات فى مؤسسة « حسينية ارشاد » فى مواجهة النخب الثقافية العلمانية والمتغربة والتى لعبت دورا فى بث الوعى الاسلامى داخل المجتمع الايرانى . اما على مستوى التنظيم ، فيدرس دور المؤسسات الاجتماعية المحلية فى التعبئة الجماهيرية وتنظيم القوى المجتمعية فى مواجهة قوى نظام الشاه مستخدمه الحسينيات والمساجد والاتحادات والمدارس الاسلامية فى تحريك الشعب من خلال المظاهر والاضرابات وتوظيف المناسبات الاجتماعية القومية توظيفا سياسيا فعالا .

الفصل الثالث ، يعالج نموذج الشاه التحديثى للدولة ويعتمد على محاور رئيسية هى : مصدر الشرعية السياسية والنخبة الحاكمة ، والهياكل السياسية ، السياسات الداخلية والخارجية بهدف معرفة اسباب فشل نمط التنمية الذى اتبعه نظام الشاه والعوامل التى ادت الى نمو الحالة الثورية ضده واسقاطه .

يعرض الفصل الرابع للنموذج الايرانى للدولة من خلال تحليل الطبيعة والخصائص التى يقدمها هذا النموذج الجديد للدولة والكيفية التى تم بها بناء الدولة من خلال أبعاد رئيسية ، أولها ، بناء السلطة وتشكلها ، والصراعات التى تمت بين المؤسسة الدينية والقوى السياسية العلمانية الاخرى حتى تم حسمها ، ونمط النخبة التى تبلورت من داخل المؤسسة الدينية واهم الاتجاهات الفكرية والمواقف السياسية داخل هذه النخبة الجديدة .

وتأتى هذه الابعاد هو البعد النظامى فى داخل النظام الجديد ، سواء من خلال بناء مؤسسات جديدة تتفق مع القيم السياسية والاهداف الجديدة للمشروع وللنموذج الجديد للدولة ، او من خلال السيطرة التدريجية على مؤسسات النظام السابق وتوجيهها بما يتناسب مع الرؤى السياسى الجديد .

البعد الثالث هو المتعلق بمفهوم اسلمة المجتمع والتغير الاجتماعى والسلوكى والاخلاقى الذى سعت الثورة لبنائه مجتمعيا ، سواء من خلال الساسات التشريعية او الاقتصادية او التعليمية بهدف بناء مجتمع اسلامى ايرانى جديد .

ثم يقيم الباحث الدلالات العامة التى قدمتها الخبرة الايرانية الجديدة للدولة بأبعادها الايجابية والسلبية فى مستوياتها المختلفة .

الباب الثانى عنوانه « الثورة الايرانية والكيان الاجتماعى الحضارى العربى » ويشمل اربعة فصول رئيسية :

الاول يعرض لاثار الثورة الايرانية على المصادر الفكرية للشرعية ، فيعالج المبحث الاول هذه الاثار على المصادر الاهلية للنظم السياسية العربية المستندة الى التأسيس الاسلامى فى بناء الشرعية اما المبحث الثانى فيعالج اثار الثورة الايرانية على المصادر الوافدة للشرعية سواء فى اطار خبرة الفكر القومى فى تأسيس الشرعية ، او فى سباق التأسيس الليبرالى التعددى للمارسة داخل النظم السياسية .

ويتناول الفصل الثانى الخطاب السياسى الايرانى وموقفه من قضية تصدير الثورة وكيف واجهت الثورة الايرانية فى تحولها الى نظام سياسى صعوبة التناقض بين الحفاظ على المتطلبات الايدلوجية للثورة وبين المتطلبات الواقعية للحفاظ على بقاء النظام السياسى واستمراريته .

ويستعرض الفصل الثالث حركات التغير الاجتماعى باعتبارها البدائل الاجتماعية السياسية التى تسعى لاقامة نموذج مشابه للدولة من المنظور الاسلامى من خلال التأهيل لمفهوم حركات التغير الاجتماعى وتحديد مفهوم الحركة الاسلامية مع رؤية نقدية للمنهاجية الغربية فى التعامل مع ظاهرة الاحياء الاسلامى ونقد ذاتى للحركة الاسلامية ، كما يتناول اثار الثورة الايرانية على الحركات الاسلامية داخل النظم السياسية بمسالكها الاصلاحية والانقلابية ، يضاف الى ذلك التعرض لآثار الثورة الايرانية على الاقليات الشيعية فى المشرق العربى [دول الخليج والعراق ، لبنان] . وكيف ساهمت الثورة فى لعب دور تكوينى وتأسيس لبعض الجماعات الشيعية المسيسة - التى توجد بها هذهالجماعات .

الفصل الرابع يتناول العلاقات العربية - الايرانية قبل الثورة

وقضايا الامن القومى العربى التى نجمت او تأثرت بحدوث الثورة [الحرب العراقية ـ الايرانية ، الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، القضية اللبنانية] كما يبحث مفهوم الاستقلالية الذى قدمته الخبرة الايرانية فى السعى لتحقيق الاعتماد على الذات ، وبناء تنمية مستقلة ، ومقاومة حالة التبعية التى تعانى منها اغلب النظم السياسية العربية ، كما يدرس امكانية نجاح نماذج مستقلة للدولة داخل العالم الثالث فى ظل النظام الدولى السائد .

بالنسبة لمنهج الرسالة فقد اتبع الباحث اسلوب بناء المداخل المفاهيمية والمنهاجية للاقتراب التنموى المعتمد على مفهوم الكيان الاجتماعى الحضارى باعتباره اقترابا يعبر عن الاستقلالية المنهاجية فى التعامل مع الواقع الاجتماعى مستندا فى تحليله للظواهر الاجتماعية الى مداخل الثقافية السياسية الحقيقية التى تكونت من خلال التقاء مفاهيم وقيم ومدركات المحدد العقيدى مع الواقع الاجتماعى . واعتمد الباحث فى بناء اطار المفاهيم على تأجيل مفهوم الشرعية فى الخبرة الاسلامية والغربية واستخدم النسق القياسى للدولة الشرعية فى دراسة النموذج الايرانى للدولة كمعيار لمصدر الشرعية العقيدية التى تبنتها الثورة فى بناء الدولة ، وحددت لذلك مستويات عملية مختلفة داخل هذا النموذج الجديد منها توحيد السلطة ، بناء المؤسسات ، اسلمة المجتمع ، تصدير الثورة . كما استخدم الباحث مفهوم الكيان الاجتماعى الحضارى فى قياس مفهوم الاثر منهاجيا بتحديد ابعاد تاثير الثورة على المصادر الفكرية الشرعية النظم السياسية العربية فى واقعها المعاصر .

واستخدم الباحث من الادوات البحثية التحليل التاريخى المقارن فى تتبع دلالات المفاهيم وقياس مجالا التأثير قبل وبعد الثورة ، كما لجأ الى تحليل افكار الخطاب السياسى الايرانى الجديد من خلال الخطب والتصريحات والبيانات التى صدرت ، سواء من القيادات السياسية الايرانية او من المؤسسات السياسية المتخصصة داخل الجمهورية الايرانية . وقد وظفت الرسالة اسلوب المقابلة كاداة لجمع المعلومات والتاكد من صحة البيانات والاوضاع والاحداث داخ الثورة الايرانية . وكذلك مقابلات مع العديد من المتخصصين الاكاديميين المهتمين بشئون الثورة الايرانية ومنهم الذين قاموا بزيارات ميدانية لايران على فترات مختلفة من زمن الثورة . وقد توصل الباحث لعدد من الاستنتاجات وضعهما فى صورة افتراضات وهى كالاتى :

١ ـ ان هدم الثورة الاسلامية فى ايران لنموذج الشاه للدولة افرز تصورا جديدا لمفهوم الشرعية ومثل تحديا لشرعية النظم القائمة فى المنطقة العربية ، نظرا لان الركيزة الفكرية التى استند اليها نظام الشاه تشابهت الى حد كبير مع معظم الانظمة العربية ومصادر شرعيتها .

٢ ـ ان تأثير الثورة الايرانية على الاوضاع الداخلية للنظم السياسية العربية تمثل فى

ا ـ ان النموذج الذى قدمته الثورة الايرانية للدولة والثورة كان اكثر فعالية لاتساقه مع تاريخ المنطقة وثقافتهما السياسية من المذاهب والاتجاهات الفكرية الاخرى فى بناء شرعية الدولة ، لذا جاء تأثيره اكثر قوة على حركات التغير الاجتماعى ، ومن ثم مثل ذلك مصدر ضغط اضافيا على شرعية النظم السياسية العربية .

ب ـ ان تأثير الثورة الاسلامية وان كان قد انتشر بشكل مال ارجاء المنطقة العربية ، الا انه كان اكثر تأثيرا فى المشرق العربى عنه فى المغرب العربى بسبب العامل الجغرافى وعلاقته بقضية محددات الاثر .

ج ـ ان احساس النظم السياسية العربية فى المشرق العربى بخطورة الاثار السياسية والثقافية لمفهوم تصدير الثورة ادى الى افراز نمط من التفاعلات وردود الفعل المختلفة الحادة من ابرزها :

المواجهة الاعلامية عبر الخطاب السياسى المذهبى والشعوبى ، الحرب العراقية ـ الايرانية ، ...... الخ

د ـ ان تأثير الثورة الايرانية لم يقتصر على المساس بشرعية النظم السياسية القائمة فى المنطقة وانما امتد الى اعادة ترتيب بعض المفاهيم الحاكمة فيها مثل : مفهوم النظام الاقليمى العربى المرتكز على الفكرة القومية المؤسسات الوظيفية . كما اعادت طرح مفاهيم مثل الكيان الاجتماعى الحضارى الذى يؤكد على نقاط التواصل والترابط بين الدائرة العربية والدائرة الاسلامية .

هـ ـ ان الخبرة التى قدمتها الثورة الاسلامية عند بدء قيامها قد مثلت رصيدا ايجابيا لقضايا الامن القومى العربى ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى ـ الاسرائيلى ، الا ان طبيعة وتركيبة النظم السياسية العربية القائمة وتناقض مصادر شرعيتها مع اسس الشرعية التى قدمتها الخبرة الايرانية اديا الى انتكاسه هذا الاتجاه وانتاجه لاثار عكسية على الامن القومى العربى وقضاياه .

٣ ـ ان النموذج الايرانى الجديد للدولة الذى قدمته الثورة والقائم على اسس عقيدية وحركية لم يستطع ان يصل الى مداه بسبب البيئة الاقليمية والدولية المعاكسة ، اضافة الى استراتيجية الثورة واوضاعها فى الداخل .

٤ ـ ان مستقبل تاثير النموذج الايرانى على شرعية النظم السياسية العربية يتوقف على مدى قدرته على الصمود وبناء نموذجه التنموى الذاتى ، وتحقيق استقلالية الدولة فى التعامل الخارجى بعد ان تم ايقاف اندفاعه عن طريق الحرب ، وكذا الحد من الاثار المباشرة لمبدأ تصدير الثورة . وفى خاتمة الرسالة يضع الباحث عددا من النتائج منها :

ـ ان نموذج الثورة الايرانية فى بناء الدولة وتصور ابعاد شرعيتها داخليا وخارجيا قد شكل تحديا واسع المدى لمفهوم الدولة والشرعية فى المنطقة العربية من نواح كثيرة مما فرض ولايزال يفرض على معظم دول هذه المنطقة ان تستجيب بشكل او باخر لمثل هذه التحديات حتى لايكون العائد هو المزيد من الاضطرابا وعدم الاستقرار فى بنية وبيئة النظم السياسية العربية .

ـ رغم تزايد التحليلات التى تشير الى تراجع موقع الايدلوجية فى النسق الايرانى للدولة خاصة فى مرحلة مابعد الامام الخومينى ، وتولى الرئيس رافسنجانى مقاليد الحكم وظهور العديد من المؤشرات التى تدل على تغليب العوامل والنزعة البراجمانية فى الممارسة السياسية الايرانية . الامر الذى ظهر بشكل واضح فى التعامل الايرانى مع ازمة الخليج الثانية ، وظهور حرص القيادة الايرانية على الخروج باكبر قدر ممكن من المكاسب وتوظيف كافة الاوراق التى تملكها ايران فى اتجاه تحقيق اعلى درجة فى المصالح . وقد اظهرت الانتخابات الايرانية الاخيرة تزايد قوة جناح الرئيس رافسنجانى فى الصراع الداخلية بين النخبة ، مما يفتح الباب لتفاعلات من نوع جديد اقل حدة تجاه النظم السياسية القائمة .

وينهى الباحث رسالته بنداء الى الطرفين العربى والايرانى بعدم اطالة حالة الصراع والشقاق فى طبيعة العلاقات بين النظام السياسى الايرانى والنظم العربية لان التغيرات الاقليمية والدولية تحتم على الطرفين النظر فى ابجديات التعامل السياسى بينهما لتقوية الروابط والتواصل ، يعزز ذلك الرابط العقيدى الاسلامى والخطر المشترك بينهما .

محمد حجاب

□ □ دكتورة ليلى عبدالمجيد . الصحافة في الوطن العربي ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ □ □

حددت هذه الدراسة في مقدمتها - بشكل مباشر وبدون مقدمات لفظية مطولة حددت أهدافها على النحو التالي :

دراسة أوضاع الصحافة العربية من منظور الحريات . فالدراسة تستهدف تحديد حجم الحرية المتاحة للصحافة كوسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري في بعض الدول العربية من واقع التشريع المكتوب وتقويم هذا التشريع ودراسته ومدى إلتزامه بالمسئولية الاجتماعية للصحافة . وحددت الباحثة التعريفات الأساسية لدراستها للمصطلحات الستة التالية :

حرية التعبير عن الرأي وحرية الاتصال وحرية الصحافة وقانون الاعلام والمسئولية الاجتماعية للصحافة وميثاق الشرف الصحفي .

وسلمت الباحثة في مقدمة دراستها بأن البحث وصفي لدراسة الوضع الراهن لتشريعات الصحافة في اقطار الوطن العربي وإستخدمت الباحثة في دراستها أسلوب تحليل المضمون وقامت بدراسة قوانين الصحافة المعاصرة في مصر والكويت والسودان والمملكة العربية السعودية ولبنان والبحرين وسلطنة عمان وقطر والجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة والعراق وتناول الفصل الأول التشريعات الخاصة بتنظيم إصدار الصحف وأظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية الدول العربية تشترط الترخيص المسبق لاصدار صحيفة وفي مصر يكون الاصدار بإخطار كتابي يشترط الموافقة للاصدار من المجلس الأعلى للصحافة بالاضافة إلى أن بعض الدول تشترط إيداع تأمين للحصول على الترخيص لاصدار صحيفة ، وإختلفت التشريعات العربية في الشروط الواجبة لاختيار رؤساء التحرير .

وتناول الفصل الثاني التشريعات الخاصة بتنظيم تداول الصحف حيث أوجبت أغلب التشريعات العربية إيداع نسخ من الصحف لدى الجهات المسئولة كما اعطت هذه التشريعات للدولة حق منع التداول للمطبوعات عند إخلالها بالآداب العامة او المساس بالأديان او التعرض للنظام العام وأشارت الدراسة لخطورة تهديد حرية الصحافة العربية من خلال بعض التشريعات التي تعطي حق ضبط الصحف قبل التحقيق او المحاكمة ثم تناولت الدراسة أوضاع مصادرة الصحف في التشريعات العربية لمخالفة الاجراءات الادارية الخاصة بعملية إصدار الصحف وتنظيم تداولها او لنشر الصحف ما يمس الأديان أو الآداب العامة وتعطي هذه التشريعات تعطيل الصحف للسلطة الادارية عدا لبنان التي اعطته للسلطة القضائية أما بالنسبة لانذار الصحف فإن ثلاثة تشريعات فقط في العراق والكويت والبحرين تعطي للسلطة حق إنذار الصحف وتناولت الدراسة وقف الصحف عن الصدور نهائيا فأوضحت ان اغلب التشريعات أعطت هذا الحق للسلطة الادارية عدا مصر التي اعطته للسلطة القضائية .

وتناول الفصل الثالث التشريعات المتعلقة بتنظيم النشاط الصحفي حيث أوضحت نتائج الدراسة أن نصف التشريعات العربية في هذا البحث تجرم الخبر الكاذب وهو الغير منطبق على الحقيقة او الواقع - ويجرم الرأي غير النزيه كما تتجه اغلب هذه التشريعات الى التأكيد على التزام الصحافة بالحفاظ على مقومات المجتمع ومبادئه وتجريم الخروج على هذه المقومات كما تتفق معظم هذه التشريعات على تجريم التعرض للأديان السماوية او إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية وتجريم المساس برؤساء الدول او تعكير العلاقات بين الدولة والدول الاخرى وتجرم التحريض على إرتكاب الجرائم أو تحسينها كما تتضمن معظم هذه التشريعات ما يؤكد على عدم جواز نشر أية مادة صحفية تنتهك الآداب او تسيء إلى الأخلاق العامة كما تنص أغلب هذه التشريعات على ضرورة حماية مبدأ مهم وهو الحق في الخصوصية والمتعلقة بحياة الناس الخاصة وأسرارهم العائلية ومشاكلهم الخاصة .

وأبرزت نتائج الدراسة فيما يتعلق بموقف التشريعات العربية الصحفية من ضمانات حسن سير العدالة بشأن نشر أخبار الجرائم والتحقيقات والمحاكم فاظهرت النتائج ان معظم تشريعات الصحافة العربية تحظر نشر وقائع الجلسات السرية للمحاكم كما أن تشريعات البحرين وسلطة عمان ولبنان وقطر حظرت نشر الدعاوى المتصلة بالاحوال الشخصية كما ان تشريعات مصر والسودان والعراق حظرت النشر إذا كان مؤثرا على سير المحكمة بينما حرمت تشريعات سلطنة عمان والبحرين ودولة الامارات النشر المحرف لوقائع التحقيقات وجلسات المحاكم وفي نفس الوقت فإنه بينما حظرت البحرين نشر الجرائم المتعلقة بالأحداث - صغار الشباب - فإن الجزائر حظرت نشر فحوى مداولات المحاكم القضائية .

وقد اكدت تشريعات مصر والجزائر والعراق على حماية سر المهنة سواء إسم كاتب المقال أو مصدر الخبر في مواجهة السلطات العامة كما أقرت معظم التشريعات العربية الحق في الرد والتصحيح لما ينشر في الصحف بشكل صريح مع التأكيد على أن يكون ذلك النشر في نفس المكان للموضوع المعني وبنفس حروف النشر الاولى وبدون مقابل .

وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم التشريعات العربية قد إهتمت بأخلاقيات الاعلان من خلال تقييد نشر الاعلانات الخاصة بالهيئات الأجنبية وحظر الاعلانات الخاصة بالأدوية الا بإذن الجهات المعنية وتناول الفصل الرابع التشريعات المتصلة بجرائم العلانية أو النشر وهي نصوص تناولتها مواد قوانين العقوبات دون قوانين الصحافة في أغلبها حيث أوضحت نتائج الدراسة أن أغلب التشريعات العربية تناولت جرائم العدوان على الاعتبار تحت مسميات مختلفة كالقدح أو التحقير أو الذم وأن بعض التشريعات تناولت الاهانة وإهانة المحاكم في النشر وكذلك تجريم العيب في حق رئيس أو ممثل دولة أجنبية .

وتناولت النتائج ايضا جرائم الافشاء والتضليل حيث اوضحت أن خمس دول فقط هي التي تناولت تشريعاتها هذه الجرائم كما أن ثمان دول حرصت تشريعاتها على حظر نشر أسرار الدفاع والمعلومات العسكرية وتحركات القوات المسلحة وتشكيلاتها وحظرت دول أخرى نشر الأسرار السياسية كنصوص بعض الاتفاقيات أو المعاهدات وحظرت دول أخرى نشر الأسرار الاقتصادية ، وأسماء المتهمين وصورهم في جرائم الاغتصاب وهتك العرض وحظر نشر الجرائم الماسة بأمن الدولة من الخارج .

كما أوضحت نتائج الدراسة إجماع التشريعات العربية على تحريم التحريض على إرتكاب الجرائم او تحسينها أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين افراد المجتمع وجرمت دول أخرى التحريض على قلب نظام الحكم او كراهيته أو الازدراء به أو التحريض على عدم الانقياد للقوانين أو التحريض على ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادىء الدستور أو النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية او إثارة النعرات المذهبية أو الطائفية او الاساءة إلى الاسلام او تحريض الجند على الخروج على الطاعة أو التحريض على تعاون السلطات العامة او التحريض على سحب الاموال المودعة في

المصارف أو الترويج لمبادىء الصهيونية .

وتناولت نتائج الدراسة المسئولية عن قضايا الصحافة فأوضحت ان أغلب التشريعات العربية أخذت فى ذلك بمبدأ المسئولية المشتركة بين المؤلف أو كاتب المقال أو النص وبين رئيس التحرير أو المحرر أو المدير المسئول بينما أخذت السعودية بمبدأ المسئولية المفترضة لرئيس التحرير كما أن ثلاث دول هى مصر والبحرين والامارات حددت المسئولية على المستوردين والطابعين فالبائعين فالموزعين فيما يتعلق بمؤاخذة الجرائد أو المطبوعات التى نشرت فى الخارج أى بمبدأ المسئولية بالتعاقب .

وتناول الفصل الخامس من الدراسة التشريعات المنظمة للعمل الصحفى فيما يتعلق بالرقابة على الصحافة فأوضحت انه بالاضافة إلى التشريعات المنظمة لتداول الصحف والتى تدخل ضمن اشكال الرقابة بعد النشر وقبل التوزيع والرقابة غير المباشرة والتى تتعلق بتنظيم النشاط الصحفى فإن ست دول عربية فرضت بعض اشكال الرقابة على الصحف وإن كانت اشكال الرقابة على الصحف لاتنضم إلا من خلال دراسة الممارسة الفعلية لحرية الصحافة كما اوضحت الدراسة إنه بينما أوردت دولتان نصوصا خاصة بقائمة ملزمة بتوجيهات تتعلق بممارسة العمل الصحفى فإن ثلاث دول نصت تشريعاتها على فرض رقابة مباشرة على الصحف من خلال نزع صفحات أو طمس بعضها لاجازة تداولها كما نصب تشريعات ثلاث دول أخرى على فرض الرقابة على المطبوعات ووسائل الاعلام والصحف فى الحالات الاستثنائية وظروف إعلان الطوارىء .

وهذه الدراسة والتى تناولت تحليل مضمون تشريعات الصحافة فى ١٢ دولة عربية لالقاء الضوء على مدى رعاية هذه التشريعات لمبادىء حرية الصحافة تمثل بداية تستحق الاهتمام نحو دراسة أوضاع حرية الصحافة من خلال التشريع والممارسة فهناك تشريعات أخرى تستحق الدراسة ايضا وهى تتعلق بممارسة المهنة ذاتها كقوانين إنشاء النقابات والقوانين المنظمة لأوضاع العاملين داخل المؤسسات الصحفية ومواثيق الشرف الصحفية بل ونصوص الدساتير العربية ذاتها بالاضافة إلى تشريعات الطباعة والتشريعات الاقتصادية المرتبطة بصناعة الصحافة وتشريعات إدارة الصحف أما الممارسة الصحفية فلها العديد من أوجه الدراسة التى تكفل دراستها التأكيد على وجود درجة من الحرية من عدمه وبالتالى فتناول حرية الصحافة تصبح شاقة فى ضوء دراستها كمنظومة متكاملة تتطلب لدراسة كافة المتغيرات المختلفة المتعلقة بها وهو جهة يتطلب تنسيق لجهود الباحثين والصحفيين العرب من أجل دعم مسيرة الصحافة العربية التى تمثل واجهة حضارية لهذه الأمة وهى واجهة تمثل إنعكاسا لمضمون هذه الحضارة وليس قشرتها الشكلية فحرية الصحافة العربية هى التعبير الصادق لحرية المواطن العربى الذى تدور حوله ومن أجله كل الجهود التنموية .

عصام الدين فرج

□□ السيد محمد عمر - الدور السياسى للصفوة فى صدر الاسلام - رسالة دكتوراه - إشراف د . حورية توفيق مجاهد - كلية الأقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩١ □□

تعنى هذه الرسالة ببحث الدور السياسى للصفوة الاسلامية فى عهد الصحابة الذى يشمل بوجه عام القرن الهجرى الأول . وقد منح الباحث هذه الرسالة بمرتبة الشرف الأولى باشراف د . حورية توفيق مجاهد .

ومفهوم الصفوة الاسلامية كما اورده الباحث فى الرسالة انه أولئك الصحابة الذين كانوا على قيد الحياة لدى وفاة النبى صلى الله عليه وسلم الذى تم اعدادهم تحت رعايته وإشرافه المباشر ضمن عملية هادئة ومخططة ، غايتها تشكيل أمة فرعية رائدة تناط بها فريضة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبذلك تكون الصفوة بنية جمعية منظمة جرت تنشئتها لتقوم عناصرها - بشكل فردى وجماعى فى آن واحد - بقيادة البشرية فى الخضوع لمقتضيات الخلافة كما حددتها المبادىء والتعاليم الاسلامية .

أما مفهوم الدور السياسى للصفوة فيراد به التوقعات السلوكية التى أرستها تلك الصفوة فى شتى المواقف السياسية المنظورة كوسيلة للقيام بأمر الخلافة الاسلامية فى الارض بوسائل وآليات محددة ومضبوطة . والمجال المحورى لهذا المفهوم هو الاضطلاع بمهام توجيهية عامة تشمل وظائف ثلاث مترابطة : وظيفة تشخيصة حيث تقوم الصفوة بتحديد ابعاد الموقف على نحو يحوز حجية بالنسبة للتابعين ، ثم وظيفة صياغة سياسة معالجة الموقف ، واخيرا وظيفة صياغة سياسة التعبئة لتنفيذ منهاج الحركة السياسية المقترح .

وترمى هذه الدراسة الى تخفيض جملة من الأهداف تتمثل فى تقصى الدور السياسى للصفوة فى صدر الأسلام فى ضوء الوظائف الثلاث المذكورة بغية تحديد ابرز المبادىء والتقنيات السياسية التى ابتكرتها تلك الصفوة أو طبقتها وارستها فى مجالات النشاط السياسى الداخلية والخارجية ، ثم فى تقويم الدور السياسى لتلك الصفوة وفق معيار ذى شعبتين : الأولى هى مدى تمشيه مع الشريعة الاسلامية ، والثانية هى مدى تحقيقه للتوظيف الأمثل لكافة الموارد المتاحة ، وعبرة العهد النبوى ، ولنماذج القدوة من السلف الصالح من اتباع الرسل والأنبياء السابقين من عهد آدم حتى المسيح كما بينها القرآن والسنة فى تحديد البديل السياسى الأمثل المختار الذى يلبى متطلبات كافة المواقف السياسية على صعيد عمليات صنع القرار والتنفيذ والتعبئة .

ويظهر الهدف الثالث فى فحص كفاءة ذلك الدور وتحديد صلاحيته التطبيقية وجدواه فى استنباط اطار عملى ملائم لعملية تنشئة سياسية تفرخ صفوة اسلامية ذا كفاءة بحيث تضحى قادرة على التصدى بدرجة كبيرة من المصداقية لمتطلبات المواقف السياسية والتحديات الكائنة والمتصورة التى تواجه الامة الاسلامية فى الفترة الآنية . وفى المستقبل المنظور .

كما تسعى الرسالة الى دراسة وتحقيق ثلاثة فروض فحوى الأول

ان الصحابة أدوا دورهم السياسى بروح الفريق كصفوة منظمة ، ودورهم هو ثمرة لجهد جماعى منظم أيضا بيد انه ليس بأى حال دور بضعة أشخاص عباقرة وموهوبين لا يجود الدهر بأمثالهم . إنه بالأحرى ثمرة شىء أوحد هو : الالتزام الاسلامى الجماعى الخالص . والفرض الثانى انه لم يحدث أن طرأ أى تحول سلبى على طبيعة النظام السياسى الاسلامى على صعيدى النظرية والتطبيق طيلة عهد الصحابة . أما الفرض الثالث والأخير فهو أن حصيلة الدور السياسى للصحابة لاتزال صالحة للبقاء وإحياؤها - وإن كان صعبا الى حد ما - امر لا محيد عنه .

وتشمل الدراسة مقدمة وثلاثة ابواب يضم كل منها فصلين وخاتمة بجانب ثبت المراجع وملاحق الرسالة ، وكان مجال الباب الأول محاولة بناء المفاهيم نظريا وتطبيقيا واختص الفصل الأول ببحث الابعاد المفاهيمية الأساسية ، والابعاد النظرية العامة ذات الصلة بمفهوم الدور السياسى فى المنظورين الغربى والاسلامى . اما الفصل الثانى فيلقى الضوء على أوجه التباين بين مفهوم « النخبة » فى الفكر الغربى « الصفوة » فى الفكر الاسلامى من حيث الهوية ، والوظائف ، ومصدر الشرعية ، وأنماط التعاقب فى مراكز السلطة .

ويعنى الباب الثانى بأبعاد الدور السياسى للصفوة الاسلامية الاولى فى داخل دار الاسلام فى زمن السلم ، ويعالج فيه الفصل الأول ابعاد الصيغة السياسية التى طبقتها الصفوة الاسلامية فى مجال اقامة مؤسسات الحكم والادوات والتوجيهات التى ابتكرتها تلك الصفوة او طبقتها كمنظومة حاكمة لتسمية الحكام وتوليتهم والتعاقب فى شغل المناصب العامة ، والعلاقة بين الدور المعيارى والدور الوظيفى فى هذا الصدد ثم تزييف الاكاذيب المتعلقة بالدور السياسى للصفوة فى هذا المجال .

ويبحث الفصل الثانى فى الدور السياسى للصفوة الاسلامية الأولى فى ارساء ، والمحافظة على منظومة من الأعراف السياسية العامة الملزمة ، الحاكمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم فى وضعها السوى ، وسبل تحاشى الانحرافات الكامنة ، وآليات وضوابط التصحيح السلمى لأداء المواطنين العزل الذين ينحرفون بشكل جماعى كالقدرية والجبرية .

أما الباب الثالث فسيتناول الصيغة السياسية التى طبقتها الصفوة فى مجال تسوية المنازعات المسلحة بين المسلمين وترتيب العلاقة بين دار الاسلام والعالم الخارجى . وعلى ضوء هذا يحلل الفصل الأول اساليب ادارة الصفوة للمنازعات التى نشبت بين فصائل اسلامية وادت الى مجابهات عسكرية فى صدر الاسلام وتجلية البعد التنفيذى لها - المستقى من اصول قرآنية او من السنة ، والبعد الانشائى لها القائم على اعمال الشورى فى غيبة النص ، او فى تلمس انسب السبل لتطبيق النص .

ويركز الفصل الاخير على ابعاد الدور السياسى المعيارى للصفوة الاسلامية فى مجال العلاقات الخارجية فى ضوء القرآن والسنة ببعديها القولى والتطبيقى فى العهد النبوى ثم يحلل الدور السياسى فى ارساء وتطبيق صيغة للعلاقات بين دار الاسلام والعالم الخارجى فى زمنى السلم والحرب ، كما يبين طرائق اعداد الصفوة للجماهير الاسلامية ثم حدود منظومة الحقوق والواجبات المتبادلة بين المسلمين وغيرهم فى شتى المواقف السياسية

وتستمد الرسالة اهميتها من اعتبارين اساسيين

أما عن الاعتبار الأول ، فلا مناص من السعى إلى تنقية هذا التراث السياسى . ذلك أن الكثير من الانحرافات والعلل ، فضلا عن الاغتراب والرفض السياسى فى اوساط الجماهير الاسلامية - فى جانب منه - إلا حصاد الآثار الجانبية لعملية مقارنة متواصلة بين السلوك السياسى للصفوة الأولى عامة وبين ممارسات الحكومات الحالية القائمة فى العالم الاسلامى فى الشئون الداخلية والخارجية . ومن ثم يرى الباحث ان الحاجة ماسة - لاعتبارات نظرية وعملية - لتقويم وتحقيق وتنقية الحقائق الواقعية لأساسيات ذلك الدور بحكم أنها كانت ضحية لعملية تشويه بالغة التعقيد حيث أن الدور السياسى لتلك الصفوة كان مستهدفا - من ناحية - لعملية مبالغة توحى بأنه لا سبيل الى محاكاته ، وكان من الناحية الاخرى ضحية لأضاليل المستشرقين .

اما الاعتبار الثانى فهو الاقتراب الشمولى واستجلاء الطابع الجمعى للدراسة بوصفه الحلقة المفقودة من العديد من الدراسات السابقة التى ركزت على نجوم الصحابة كأفراد .

هذا وقد رأى الباحث فى تحليله للدور السياسى للصفوة التمييز بين المفاهيم الثلاثة المذكورة بالقدر الذى يكشف التمايز ويلبى حاجة العلاقات المتداخلة ، ويدفع غائلة التكرار فى آن واحد ، كما يُحمد له تفحص دعاوى المستشرقين وأترابهم فى هذا الصدد ، وتزييف الكثير من أكاذيبهم التى لا قوام لها الا كثرة ترديدها لفترات طويلة بلا إمعان للنظر فيها .

ومن ناحية أخرى سعى الباحث الى تحديد مصداقية الدور السياسى الفعلى للصفوة الأولى فى صورته النقية التى رسم ملامحها فى مجابهة شتى المواقف السياسية الراهنة حتى تأكدت معه مصداقية الفروض الثلاثة الرئيسية السالف سردها .

محمود طه شيحه

كتب جديدة وردت الى المجلة

الخليج .. تشريح سياسى فى أزمة مستمرة

المؤلف : لطفى الخولى
الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٩٢

هل إجتياح العراق للكويت حادث شاذ فى تاريخنا وواقعنا المعاصرين ؟ أو مغامرة فرد طموح تم إجهاضها وإجتثاث جذورها بالقوة ؟ ليس لها أو لآثارها من إمتدادات مرئية أو غير مرئية فى الغد ؟ أم انها فى الحقيقة ظاهرة ناتجة عن الظروف الموضوعية القائمة ، والمضطربة بتفاعلاتها المختلفة للوطن والمواطن فى البعد العربى الواحد والعالم العربى ككل ، وان هذه الظروف التى تسيطر على حركة الاحداث فى هذه الظروف التى تسيطر على حركة الاحداث فى هذه المنطقة منذ خمسة عشر عاما الأخيرة تظل تفرخ مثل هذه الظاهرة وغيرها ، كأحد عوارض المرض العربى العام ؟ والكتاب محاولة للاجابة على هذه التساؤلات من خلال تشريح سياسى فى هذه الأزمة المستمرة .

الخروج من زقاق التاريخ
دروس الفتنة الكبرى فى الخليج

تاليف : د . سعدالدين إبراهيم
الناشر : دار سعد الصباح للنشر والتوزيع ومركز إبن خلدون للدراسات الانمائية القاهرة ١٩٩٢ .

يتضمن الكتاب مجموعة الدراسات والمقالات التى كتبها المؤلف خلال ازمة الخليج والتى كان هو اول من اطلق عليها مصطلح « الفتنة الكبرى الثانية » فى التاريخ العربى الاسلامى . ويعرض الكتاب للأسباب الهيكلية والذاتية للأزمة والتى لخصها فى سبب واحد جامع هو الاستبداد سواء بشكله التقليدى او الحديث وسواء كان إستبدادا بالسلطة او بالارادة . ويذهب الكتاب إلى ان العرب سيظلون يعبثون فى زقاق التاريخ بينما تحرك بقية الامم بسرعة على الطريق الرحب المفتوح للتقدم الانسانى ماداموا يقبلون او يذعنون للأنظمة المستبدة ، التى تطلق شعارات جذابة يضللون بها جماهير الامة . وينتهى الكتاب بطرح مشروع قومى حضارى للخروج من زقاق التاريخ تحت عنوان : نحو عقد إجتماعى عربى جديد ليدخلوا به إلى بوابة القرن الحادى عشر .

من نقد الدولة السوفيتية الى نقد الدولة الوطنية
البديل الوطنى الشعبى ؟

تاليف : د . سمير امين
الناشر : مركز البحوث العربية

هذه اخر كتابات سمير امين فى الشهور الاخيرة من عام ١٩٩١ يقرا فيها سمير امين بعض افكاره السابقة بنفسه فى إثنتين من اهم قضايا العصر فى بناء الدولة الاشتراكية وتجارب الدولة الوطنية .. وهو يحتكم الى منظومة الفكر الاشتراكى العالمى كما قراه بحرية وإنتقد به النموذج السوفيتى منذ ثلاثين عاما . كما واجه به ممارسات الدولة الوطنية على الصعيد الديمقراطى .

فى هذا الكتاب يجادل سمير امين بعض توقعاته خاصة بالنسبة للاتحاد السو فى العقدين الاخيرين كما يؤكد على بعض افكاره بالنسبة للدولة الوطنية خاصة فى الوطن العربى .

وينتقل سمير امين بين الفلسفة والايديولوجية والثقافة كعناصر فاعلة فى الاختيارات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ويطرح مفهومه عن البديل الوطنى الشعبى .

الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال خمسة عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٩١)

تقديم : د . بطرس بطرس غالى
الناشر : وزارة الخارجية المصرية

فى سفر وثائقى ضخم تتجاوز صفحاته الالف صفحة ياتى الكتاب الابيض الجديد لوزارة الخارجية المصرية ليوثق تحرك الدبلوماسية المصرية فى افريقيا من خلال مجموعة متكاملة من المحاور :

اولها : الاطار الثنائى بمختلف مجالاته من تبادل للزيارات على مختلف المستويات وإبرام إتفاقات التعاون مع الدول الأفريقية وإنشاء وتدعيم الأجهزة التقنية المعنية فبتقديم المعونات لدول القارة ودعم التنمية الأفريقية فى مجالاتها المختلفة .

وثانيها : الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض النيل من خلال مجموعة اندوجو وإجتماعاتها وانشطتها الفنية .

وثالثها : الاطار القارى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية والجهود التى بذلتها مصر من أجل حل المشكلات التى تعانى منها القارة وتسوية المنازعات وتصفية الاستعمار والعنصرية فى الجنوب الأفريقى .

ورابعها : إطار الجنوب / الجنوب من خلال مؤتمرات وإجتماعات التعاون الأفريقى العربى على وجه الخصوص فضلا عن ندوات الحوار الأفريقى الأمريكى واللاتينى والأنشطة والتجمعات المعنية بتعاون الجنوب / الجنوب .

ولقد اتيح للدكتور بطرس بطرس غالى فى ديسمبر ١٩٩١ وقبل توليه المنصب الدولى الكبير فرصة الاشراف المباشر على اعداد هذا الكتاب وكتابة تقديم له ليكون فى مقدمة الكتب البيضاء التى حرص د . بطرس غالى على تنشيط صدورها بين حين وآخر .

دفاعا عن حقوق الانسان

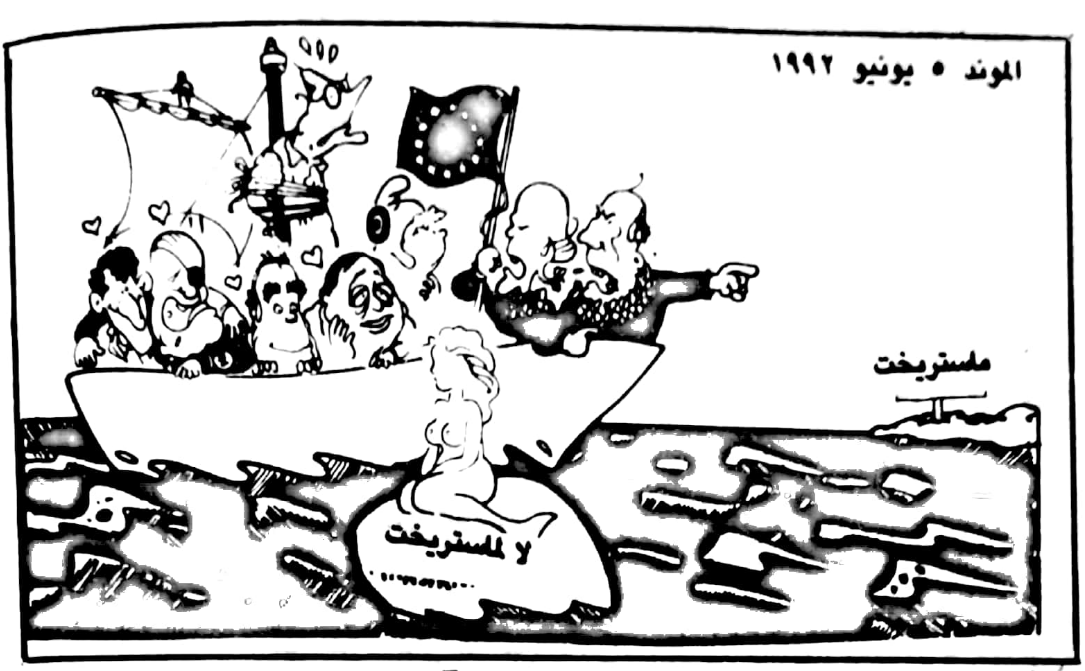
تاليف : المحامى خيرالدين عبدالصمد
الناشر : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق - ١٩٩٢

المؤلف استاذ جامعى سورى حامل لقب ووسام أفضل محام فى العالم للدفاع عن حقوق الانسان فى المسابقة الدولية التى أشرف عليها إتحاد نقابات المحامين فى فرنسا لوضع مرافعة قانونية دفاعا عن الحريات العامة وحقوق الانسان الأساسية فى ضوء الأحداث الجارية خلال عام ١٩٥٨ وإختارت هيئة التحكيم الدولية للمسابقة مرافعة د . خيرالدين عبدالصمد من بين ١٢ مرافعة كأفضل مرافعات من بين ١٢٤٠ مرافعة قدمت إليها من مختلف بلدان العالم باللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية والايطالية والأسبانية والروسية واليابانية . ثم أختير المؤلف من بين أفضل ثلاثة محامين فى العالم يدافعون عن حقوق الانسان .

ويسجل المؤلف فى كتابه المرافعة الكتابية التى قدمها الى لجنة التحكيم الدولية هذا فضلا عن مجموعة دراسات حول حماية حقوق الانسان فى ظل نظام دولى جديد فى العالم .

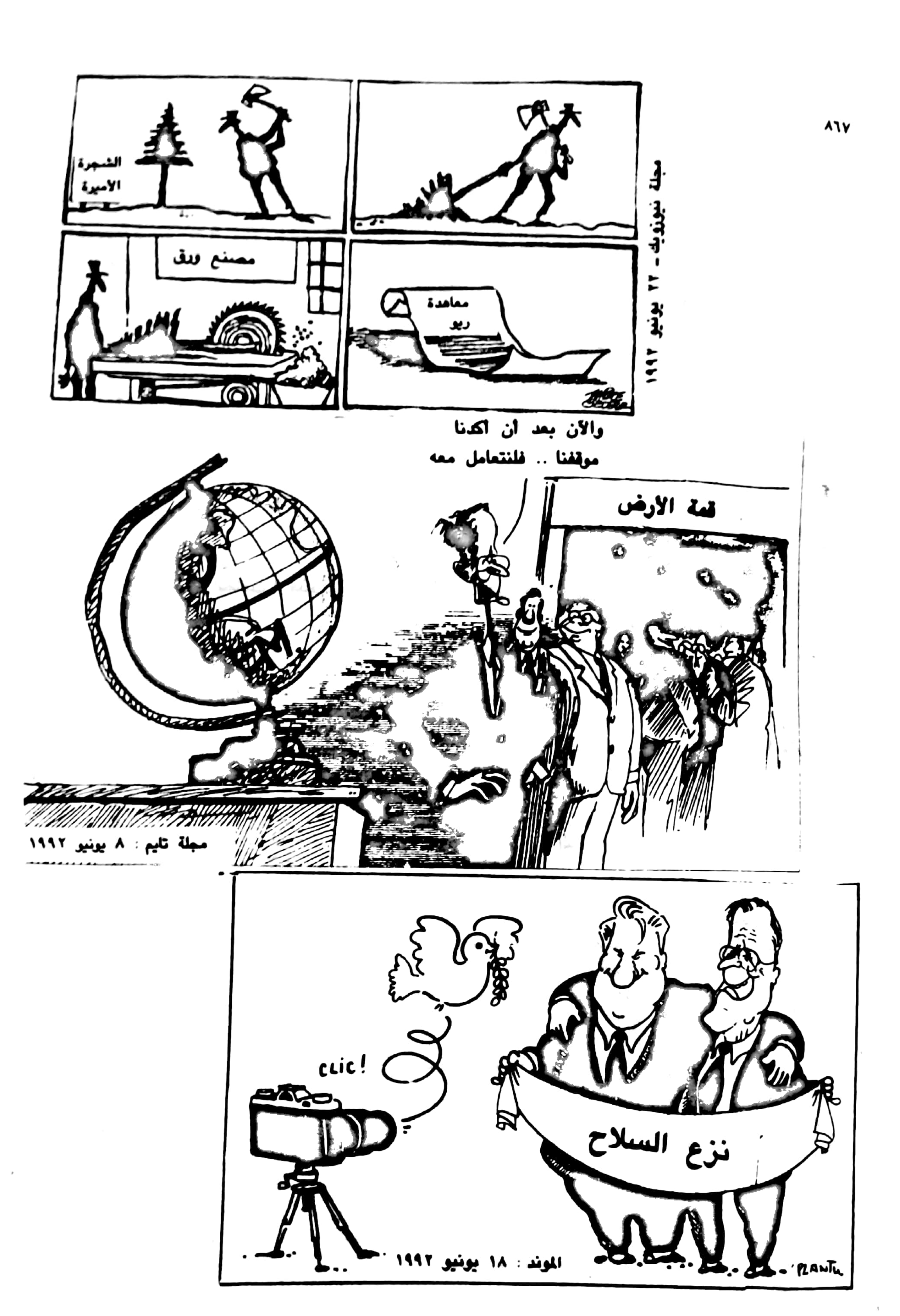
أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحـــافة العالمية



الموند ٥ يونيو ١٩٩٢

صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون - ٢٢ يونيو ١٩٩٢


الشجرة
الأميرة
مصنع ورق
معاهدة
ريو
مجلة نيوزويك - ٢٢ يونيو ١٩٩٢
والآن بعد أن أكدنا
موقفنا .. فلنتعامل معه
قمة الأرض
مجلة تايم : ٨ يونيو ١٩٩٢
CLIC!
نزع السلاح
الموند : ١٨ يونيو ١٩٩٢
PLANTU



(١) روسيا الجديدة .. وآفاق المستقبل

إعداد : سوسن حسين

من الصعب فى هذه المرحلة المتغيرة التى نعيشها التكهن بالشكل الجديد للدولة الروسية . فالامور مازالت غير واضحة والاوضاع غير مستقرة . وقد نفاجأ فى اية لحظة بتغيير الاشخاص الذين يحتلون اليوم مقدمة المسرح السياسى فى روسيا ، وهو احتمال ليس ببعيد نظرا للانتقادات التى توجه فى الفترة الاخيرة الى الرئيس الحالى بوريس يلتسين بشأن سلوكه وتصرفاته .

وبالتالى قد تتغير الاتجاهات السياسية الحالية للدولة وتهتز الاسس التى وضعتها النخبة الحاكمة الحالية لاقامة الدولة الروسية الجديدة . لذلك وجب توخى الحذر وعدم القفز الى استخلاص النتائج السريعة فى محاولتنا لقصور مستقبل الدولة الجديدة فى ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة .

والمهم ان نسعى اولا الى دراسة الظروف والملابسات التى ادت الى ظهور الدولة الروسية من بين انقاض الاتحاد السوفيتى لتحاول الاستيلاء على مكانته السياسية على الساحة العالمية والتصرف كوريثة فعلية للامبراطورية السوفيتية .

ولكن ما هى روسيا اليوم بلا امبراطورية ؟ ان فرنسا وانجلترا قد مرتا بأوقات عصيبة بعد ضياع امبراطوريتهما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكنهما استطاعتا وبسرعة ان تجدا دورا لهما فى العالم الجديد على جانب عظيم من الاهمية ، وذلك لان اساسهما السياسى لم ينهار . فالجميع يعلم جيدا معنى ان تكون فرنسيا أو بريطانيا حتى بدون امبراطورية . أما روسيا فقد انهار تماما اساسها السياسى والايديولوجى ، وفوق ذلك فهى تواجه مشكلة بالغة الخطورة وهى مشكلة الهوية التى تهيمن على ما عداها من المشكلات حتى المشكلة الاقتصادية لشدة حساسيتها وخطورتها . فهل ستقوم روسيا على اسس قومية روسية أم قويمة متعددة ؟

ان روسيا الجديدة تحاول اعادة تعريف نفسها ، تريد ان تنضم الى العالم الغربى ، فهل سيكتب لها النجاح فى محاولتها الانسلاخ عن ماضيها والتحول الى دولة ديموقراطية حديثة ؟ وهل ستستطيع اكتساب ثقة العالم المتقدم واقناعه بحسن نواياها ؟

فى الواقع لا يوجد امام روسيا حاليا سوى هذا الخيار .. لان الخيار الاخر مخيف . وتركز مقالات هذا العدد على محاولات روسيا تطوير دبلوماسيتها واعادة تعريف هويتها السياسية ، وامكانيات نجاح او فشل هذه المحاولات واثرها على مستقبل الدولة الجديدة فى ظل واقع يتطور بسرعة رهيبة .

politique étrangère

L'Emergence de la Russie Sur La Scène Internationalc
Anne de Tinguy
Politique Etrangère 1- 1991

ظهور روسيا على الساحة الدولية

آن دى تينجى

● قبل أن يفيق العالم من الذهول الذى انتابه ويبدأ فى محاولة فهم التغيرات السريعة المتلاحقة ويدرك مداها ، ظهرت روسيا فى الحياة السياسية كخليفة للاتحاد السوفيتى واستولت على مقعد العضوية الدائمة فى مجلس الامن وطلبت من الدول الغربية قبولها فى حلف الاطلنطى . كيف وصلت الى هذه النتيجة ؟ هل هى ثمرة جهود بذلتها الدبلوماسية الروسية التى لم يكن العالم يعرف بوجودها حتى وقت قريب ؟ ام هى نتاج انهيار الامبراطورية السوفيتية ؟ وما هى دلالة هذا الحدث الذى قلب النظام الدولى المضطرب اصلا ؟ هل نحن امام محاولة حقيقية لبناء دولة جديدة ذات سياسة خارجية مبتكرة ؟ ام ان هذا التغيير ظاهرى فقط ومازال الجوهر كما هو ؟ يحاول هذا المقال بحث هذه القضايا المطروحة ووضع الاجابات المنطقية لها .

بدايات صعبة :

● يعود المقال الى بدايات الأزمة ويحدد تاريخ يونية عام ١٩٩٠ كعلامة مميزة لأول خطوة فى تفكك الاتحاد السوفيتى . فقد كان الاندماج كاملا والتعايش مستتبا بين الاتحاد السوفيتى وروسيا لمدة ٧٠ عاما متواصلة . وعندما اعلنت روسيا الاستقلال فى يونية ١٩٩٠ كان ذلك بمثابة اعلان عن انتهاء هذه الحقبة وبداية حقبة تاريخية جديدة . ومنذ ذلك الوقت لم تكف روسيا عن تأكيد ذاتها فى مواجهة السلطة المركزية ، ولكنها لم تكن تملك الأجهزة السياسية القوية اللازمة لمواكبة هذه الخطوة الجبارة وانجاحها . حقا ان روسيا كانت تملك وزارة خارجية ولكن هذه الوزارة لم يكن لها اى نشاط يذكر منذ نشأتها عام ١٩٤٤ ، وبالتالى عندما تولى رئاستها كوزيريف فى اكتوبر ١٩٩٠ كان يتولى رئاسة جهاز ضعيف قزم وبلا اى تجربة سياسية . ولم يكن فريق يلتسين يهتم فى المرحلة الأولى بالشئون الخارجية . وقد اشار الرئيس الروسى فى اعلان الاستقلال الى العلاقات مع العالم الخارجى بشكل مختصر واكتفى بالتعبير عن رغبته فى تجنب المواجهات وتبنيه للمبادىء الدولية المعترف بها . بل ان الدول الكبرى اكدت اكثر من مرة على ضرورة ان ترتبط روسيا ارتباطا وثيقا بالسلطة المركزية للاتحاد السوفيتى .

وكان لابد من انقلاب اغسطس ١٩٩١ حتى ينظر المجتمع الدولى الى يلتسين نظرة اخرى جديدة تماما ، ويتنبه الى أن عصر جورباتشوف قد انقضى وان سياسة مساندته لابد وان تنتهى ايضا رغم استمرارها بعض الوقت وهنا بدأ الجهاز الروسى يتدعم وتطورت علاقاته بالعالم الخارجى وازداد الأهتمام بالسياسة الخارجية الروسية .

وكان يلتسين قد بدأ يتعامل مع المناخ الدولى الجديد عن طريق ما اسماه كوزيريف وزير خارجيته بالدوائر الثلاث المحورية » اى العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية الأخرى ، والعلاقات مع الدول « الاوروآسيوية » ، والعلاقات مع الولايات المتحدة وكندا .

وبالنسبة للمحور الأول ، فقد أبدت روسيا تأييدها لاستقلال الجمهوريات السوفيتية التى ترغب فى ذلك وبدأت بالفعل فى توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادى تحول الى تعاون سياسى بمرور الوقت . وقد اقامت علاقات مباشرة مع هذه الجمهوريات الواحدة تلو الأخرى : ليتوانيا فى اغسطس ٩٠ ، ومالديفيا فى سبتمبر ١٩٩٠ ، واوكرانيا فى نوفمبر ١٩٩٠ ، وبيلوروسيا فى ديسمبر ، واستونيا وليتوانيا فى يناير ١٩٩١ .

وفيما يتعلق بالدائرة الثانية اى الدول المجاورة الأخرى فى اوروبا الشرقية ، فقد وقعت روسيا اتفاقيات تجارية مع المجر فى ديسمبر ١٩٩٠ ومع تشيكوسلوفاكيا فى مارس ويونية ١٩٩١ ثم اعقبت هذه الاتفاقيات التجارية بأخرى سياسية . ومعنى الاتفاقيات السياسية الاعتراف بالحدود القائمة بين هذه الدول وروسيا . وقد وقعت روسيا ايضا معاهدة صداقة وحسن جوار مع بولندا فى اكتوبر ١٩٩٠ اكد فيها الطرفان الالتزام بعدم المطالبة بأية اراضى .

وفى ١٣ و ١٤ مارس ١٩٩١ قام يلتسين بزيارة تشيكوسلوفاكيا ثم بلغاريا فى اكتوبر والمجر فى ديسمبر ، وهى الدول التى اعترفت بروسيا فورا بعد الانقلاب .

اما المبادرات الأخرى التى قام بها المسئولون الروس فقد كانت مجموعة من المقترحات والزيارات التى تدل على الاولويات لدى الدولة الجديدة فمثلا زيارات وزير الخارجية الروسى الى الولايات المتحدة فى نوفمبر ٩٠ واليابان فى بداية عام ٩١ ، وزيارة عمدة لينينجراد للولايات المتحدة وفرنسا وزيارة عمدة موسكو لطوكيو وتايوان وزيارة رئيس الوزراء للولايات المتحدة والمانيا . ثم الاقتراح الذى قدمه يلتسين لوزير خارجية كندا بتوقيع معاهدة ثنائية بين روسيا وكندا ، والخطة التى قدمها الى اليابان والمكونة من خمس مراحل بشأن حل مشكلة جزر الكوريل وتقترح هذه الخطة وضع الجزر تحت ادارة مشتركة او تحويلها الى منطقة حرة ، وقد ابدى يلتسين رغبته بعد ذلك فى عقد معاهدة سلام روسية يابانية . وقد حاول يلتسين منذ البداية ان يبدو شريكا متميزا للدول الصناعية ، وأراد اثبات وجود روسيا على الصعيد السياسى الدولى فطالب بدور اكبر لبلاده واحتج على عدم التشاور معه وقت توقيع الاتفاقية السوفيتية الالمانية رغم انها تخص روسيا مباشرة . وطالب يلتسين فى أعقاب ذلك بدخول روسيا الى الأمم المتحدة .

وخلال زيارة جورباتشوف لليابان فى ابريل ١٩٩١ اعلن يلتسين ان جزر الكوريل هى جزء لا يتجزأ من روسيا وان جورباتشوف ليس لديه ما يقوله فى هذا الصدد ولايملك حق توقيع اى اتفاق .

انتصار يلتسين :

● ان انقلاب ١٩ اغسطس قد قلب موازين القوة بين يلتسين وجورباتشوف . وقد ادى موقف وزير الخارجية السوفيتى ومعاونيه فى الخارج الى بث الشكوك فى الوزارة وسياساتها وفى كثير من المسئولين السوفيت . وقد تم اتخاذ اجراءات سريعة فى محاولة للسيطرة على الموقف ، وأعفى كثير من المسئولين فى موسكو والخارج من مناصبهم . وأثارت تصرفات يلتسين خلال الازمة اعجاب العالم واحترامه . وقد انتهز يلتسين فرصة اعلان وزير الخارجية السوفيتية الجديد استعداده لتسهيل العلاقات بين المركز والاطراف ومساندة مطالب الجمهوريات التى ترغب فى الانضمام الى الأمم المتحدة ، فقام فورا بتعيين ممثل لروسيا فى واشنطن ، كما قام بتخفيض الوجود الروسى فى المخابرات السوفيتية .. وبدأ يلتسين بعد ذلك فى انتقاد السياسة السوفيتية باستمرار وأعلن ان روسيا ابتداء من اول يناير لن تشترك فى نفقات تمويل وزارات خارجية الاتحاد ثم أكد ان الوزارة المركزية لم تعد تمثل مصالح روسيا ولا الجمهوريات الأخرى ايضا ، واقترح تقليص حجم هذه الوزارة الى العشر فقط على ان تكون مهمتها هى التنسيق بين انشطة الجمهوريات المختلفة فى المجال الدولى ، وقد دافع جورباتشوف عن وجود سياسة خارجية سوفيتية مشتركة مؤكدا انها الوسيلة الوحيدة لضمان وتأكيد قوة الاتحاد السوفيتى . ولكن كانت الرياح قد هبت فى اتجاهات معاكسة أغرقت السفينة وربانها .

اذن كان الانقلاب هو نقطة التحول فى مستقبل روسيا . اولا بسبب الدور الذى لعبه يلتسين خلال احداث الانقلاب والذى ادى الى تغيير نظرة الغرب له تغييرا جذريا . فقد اصبح هذا الرجل والذى لم يكن الغرب يثق فيه كثيرا بطلا شجاعا ينقذ الديموقراطية ويتزعم القوة الاصلاحية ، واحتلت روسيا منذ ذلك الوقت مقدمة المسرح وأثارت اهتمام العالم الخارجى . وعمد يلتسين الى اظهار وتأكيد قطع علاقاته بالماضى فى الأيام التى تلت فشل الانقلاب ووجه ضربة قاصمة الى النظام السياسى عندما اعلن ايقاف نشاط الحزب الشيوعى فى روسيا ، ثم سارع الى الاعتراف باستقلال دول البلطيق مما ادى الى الاسراع بانفجار الامبراطورية . وقد اتخذ يلتسين مواقف جديدة تماما فيما يتعلق بكثير من القضايا مثل الخلاف مع اليابان ، ومشكلة هونيكر ، والعلاقات مع افغانستان وكوبا . فنجد انه فيما يتعلق باليابان ابدت روسيا استعدادها لتوقيع معاهدة سلام روسية يابانية ومحاولة ايجاد حلول للمشكلات القائمة بين الدولتين بما فى ذلك الخلافات الاقليمية فأعلن وزير الخارجية الروسى كوزيريف قبوله لمبدأ استعادة جزيرتين من جزر الكوريل الاربع ، وقد عارض وزير الدفاع السوفيتى فى ذلك الوقت هذا الاقتراح لاسباب استراتيجية . اما قضية هونيكر فقد تبنى يلتسين وجهة النظر الالمانية وساند عودة هونيكر الموجود فى موسكو الى المانيا فى حين عارض جورباتشوف ذلك بشدة . واختلف ايضا موقف الروس عن الاتحاد السوفيتى فى قضية العلاقات مع افغانستان وكوبا واتخذ يلتسين منذ يولية ٩٠ موقفا مضادا لارسال السلاح الى كابول وحمل جورباتشوف المسئولية المباشرة لما يحدث فى افغانستان وطالب بوقف المساعدات العسكرية وتخفيض جزء كبير من المساعدات الاقتصادية لكوبا . وقد ادى موقف يلتسين فى هذا الصدد بمساعدة الضغوط الامريكية التى تبذل فى هذا الاتجاه الى اجبار السلطات الروسية على قبول مبدأ ايقاف ارسال السلاح الى افغانستان ابتداء من يناير ١٩٩٢ ، خاصة بعد استبعاد الشخصيات السوفيتية المتشددة ذات الاتجاهات المحافظة التى تجند استمرار المساندة السوفيتية لافغانستان . وقام يلتسين فى نفس الوقت بدعوة المقاومة الافغانية لزيارة موسكو ، وفى ختام المفاوضات التى تمت بين الزعماء الروس والوفد

الافغانى صدر بيان مشترك يتضمن التوصية باقامة نظام انتقالى سلاف كما تولى الزعماء الروس اجراء المحادثات بشأن تحرير اسرى الحرب .

كما اكدت روسيا انها تحبذ اجراء انتخابات حرة فى كوبا ، وهو موقف يدل على تطور السياسة الخارجية الروسية ، وقد اثر هذا الموقف الروسى على السياسة السوفيتية نفسها وجعلها تتجه نفس الاتجاه .

ونلاحظ انه خلال الزيارة التى قام بها الرئيس الروسى لالمانيا فى نوفمبر الماضى انه استقبل استقبال رؤساء الدول لأول مرة ، رغم انه لم يحصل على الاعتراف الالمانى بالدولة الروسية ، ولكنه نجح فى ارساء قواعد ثابتة لعلاقات مباشرة مع الجارة الهامة . وقد أعلن الطرفان فى ختام الزيارة قبولهما للحدود القائمة وأكدا رغبتهما فى التعاون واجراء المشاورات المستمرة بين وزيرى خارجية الدولتين ، كما اعلن يلتسين عن تجنيده لاقامة جمهورية المانية موحدة .

وقد شجعت روسيا انشاء الكومنولث الجديد للدول المستقلة فى ٨ ديسمبر وأعلن وزير الخارجية الامريكى فى ١٢ ديسمبر استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بهذه الجمهوريات المستقلة وتأكيدا لهذا التصريح قابل وزير الخارجية الروسى فى موسكو قبل مقابلة شيفرنادزة ، وهى واقعة لها دلالتها . ولكن الولايات المتحدة لم تقم العلاقات الدبلوماسية مع روسيا الا فى ٣ يناير . ومن الجدير بالذكر ان النرويج كانت هى اول دولة من حلف الاطلنطى تعترف بروسيا وكان ذلك فى ١٦ ديسمبر .

وقد قام يلتسين بزيارة روما فى ١٩ و ٢٠ ديسمبر حيث استقبل ايضا كرئيس دولة كما استقبله البابا ايضا واعتبر ذلك انتصارا لروسيا . اما الانتصار الحقيقى للدولة الروسية الجديدة فقد كان هو حصولها على العضوية الدائمة فى مجلس الامن . وانسلخت روسيا بذلك عن الجمهوريات الاخرى التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى السابق واصبح لها وضع الدولة الكبرى رغم كل مشاكلها .

روسيا الجديدة .. هل سترتمى بالضرورة فى احضان الغرب ؟ :

● ان الدولة الروسية التى ظهرت فجأة على المسرح العالمى تريد ان تكون جديدة فى كل شىء . وقد كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والعالم الخارجى منذ عام ١٩١٧ هى علاقات صراع . وكان العالم ينقسم الى نظامين سياسيين اجتماعيين متصارعين . وهذان النظامان يخوضان حربا لن تنتهى الا بالانتصار الحتمى للشيوعية كما كان يدعى السوفيت .

ان روسيا تقدم نفسها الى العالم اليوم كوريثة للاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بالالتزامات الدولية التى كان الاتحاد يقوم بها . ولكن على الصعيد الايديولوجى فهى تعلن قطيعتها التامة مع النظام السوفيتى ولاتتحدث مطلقا عن اى كفاح او مهام او صراع مع النظام الراسمالى . لقد انتهت الحرب الباردة وسقط النظام الشيوعى بغير رجعة ، ولا يوجد اى مجال للمواجهة مع الغرب الذى لايشكل اى تهديد بالنسبة للدولة الجديدة ، كما ان العالم الثالث لم يعد مجالا للتنافس الشرقى الغربى او الصينى السوفيتى . لذلك تستطيع روسيا من الآن فصاعدا اختيار شركائها طبقا لمصالحها . ومصالحها تتمثل فى تضامنها مع الديموقراطيات الغربية ذات الاقتصاد القوى الحر . بل انها تعتبر العالم الغربى اكثر من شريك انه صديق حقيقى .

ان هدف الدولة الروسية الجديدة اليوم هو الدخول الى مجال الازدهار الغربى ، ولها اسباب لاتقل اهمية عن اسباب المانيا واليابان للانتماء الى هذا العالم . ان ماتريده روسيا هو الانتقال الى النظام الديموقراطى والنهوض باقتصادياتها المتعثرة . وهذان المطلبان هما اساس سياستها الخارجية التى تركز الآن على اقناع الغرب بأنها حليفة يمكن الاعتماد عليها . ان روسيا تعتبر نفسها بالفعل جزءا من دول الشمال وحليفة طبيعية للعالم المتقدم ، انها قوة قد تكون ضعيفة الآن ولكنها ستتغلب سريعا على هذا الضعف ، فهى قوة لديها امكانيات وموارد طبيعية هائلة ، ووضعها الجيوبوليتيكى متميز ويمكن ان تكون خط الوصل بين قارتى اسيا واوروبا .

ويؤكد المقال على ان هذا المفهوم لوضع الدولة الروسية فى الحياة السياسية يتطلب اندماجها الكامل فى العالم الغربى بوجه عام وفى اوروبا بوجه خاص . ان جميع رحلات المسئولين الروس منذ ١٩٩٠ كانت تهدف الى تأكيد هذا الانتماء الى القارة العجوز ، والى تأكيد العمل بأى شكل على تجنب ستار حديدى جديد على الحدود السوفيتية . ان انضمام روسيا الى السوق المشتركة والى حلف الاطلنطى يندرج تماما تحت هذا المشروع . وقد اثار يلتسين مسألة دخول روسيا الى حلف الاطلنطى فى ديسمبر الماضى كهدف سياسى طويل المدى ، واعيد الحديث فى هذا الموضوع عدة مرات .

ولكى يتم هذا الاندماج طالب كوزيريف وزير الخارجية الروسى اعادة تقييم موقف الدولة الروسية من العالم الخارجى والاعتراف بأن الولايات المتحدة تستطيع ان تلعب دورا ايجابيا فى العالم وبأن الاحتفاظ بوجود عسكرى امريكى فى العالم الثالث يمكن ان يكون « عاملا للتوازن » ، كما طالب بتدعيم روسى من اجل تعميق دور الأمم المتحدة .

اذن تريد روسيا ان تصبح قوة غربية ، وتريد ايضا اكتساب ثقة حلفائها الجدد وان تبرهن لهم على امكانية الاعتماد عليها . لقد اكدت حقها فى كرسى العضوية الدائمة فى مجلس الأمن كوريثة شرعية للاتحاد السوفيتى وأعلنت عن استعدادها للوفاء بالتزاماته المالية

بما فى ذلك التزامات الجمهوريات الاخرى التى تصادف متاعب مالية ، كما اخذت على عاتقها جميع مسئوليات الاتحاد السوفيتى فى مجال نزع السلاح .

وفيما يتعلق بالعالم الثالث فقد انتهى وقت المغامرات البريجنيفية ، واصبحت روسيا الآن تقف الى جانب الحكومات التى تنتهج التعددية السياسية والانتخابات الحرة والديموقراطية مهما كانت هذه الحكومات . اما مساعداتها للدول النامية فى هذا العالم فستكون طبقا لامكانياتها ، وهى امكانيات ضعيفة فى الوقت الحالى . ان هذا العالم الثالث الذى اهتم به الاتحاد السوفيتى اهتماما كبيرا اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا لايهم روسيا على الاطلاق ، ولا وجود له فى تحليلاتها للموقف الدولى . ان مايهم روسيا الآن هو العالم الصناعى المتقدم اى الولايات المتحدة وأوروبا والجزء المتقدم من آسيا .

مدرسة الغرب :

● نتساءل هل هناك علاقة بين الضغوط التى مارسها الرئيس الامريكى على الاتحاد السوفيتى منذ بضعة اشهر للانسحاب من كوبا والكف عن مساعدة نجيب الله فى افغانستان وتسوية النزاع الاقليمى مع اليابان وبين خطوات روسيا من اجل اكتساب ثقة الغرب ؟ وهل هى مجرد صدفة عندما تحدث يلتسين تليفونيا يوم ٨ ديسمبر الى الرئيس بوش ليعلنه باقامة مجموعة الدول المستقلة قبل ان يعلن جورباتشوف بذلك ؟

مما لاشك فيه ان الزعماء الروس عمليون ويعلمون تماما انه لايوجد خيار آخر امامهم سوى التمسك بالغرب اذا ارادوا ان يصلوا ببلادهم الى بر الامان ويجنبوها الفوضى والانهيار . انهم بحاجة الى المساعدات الاقتصادية والغرب هو الذى يملك هذا المفتاح . ان الهدف يتطلب الانتقال الحتمى من المواجهة الى التعاون ، والسياسة الروسية تنطلق فى هذا الاتجاه وتلبى هذا المطلب . ان روسيا الآن تسعى جاهدة لكسب رضاء الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة ولذلك تعمل على ان تظهر بصورة الدولة المسالمة لتطمئن العالم الغربى القلق من نتائج تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى وما قد يؤدى اليه من اعمال العنف والقمع خاصة فى المناطق النووية . وهى لذلك لا تريد ان تبدو كعنصر تهديد ومن هنا تأكيدها المستمر على احترام اتفاقيات نزع السلاح وبالذات المعاهدة التى وقعت فى باريس فى نوفمبر ١٩٩٠ ومعاهدة ستارت عام ١٩٩١ . وقد نادت بتخفيض هام فى المجال الاستراتيجى اكثر مما كان متوقعا منها فهى تعلم تماما ان الاساس الذى سيقوم عليه النظام العالمى الجديد من وجهة نظر الغرب هو نزع السلاح ، بالاضافة الى حقيقة هامة هى ان روسيا لن تستطيع النهوض باقتصادها الا عن طريق تخفيض نفقاتها العسكرية .

والحقيقة هى ان هذا الاصرار من جانب موسكو على ان تصبح جزءا لايتجزأ من الغرب يعود الى الكارثة الاقتصادية التى تواجهها البلاد بالاضافة الى اعتبارات سياسية اخرى . فتدويل مشكلاتها هو الاسلوب الامثل لعدم عزلتها وتركها تواجه هذه المشكلات بمفردها ، ولكى تستطيع الاستمرار فى الاحتفاظ ببعض النفوذ فى الحياة الدولية رغم ضعفها الكبير .

ان روسيا تمر فى الوقت الحالى بمرحلة انتقالية . فقد كانت سياستها الخارجية فى المرحلة الأخيرة هى ادارة الكفاح ضد السلطة المركزية ولكنها لم تذهب الى حد ان تكون العنصر الحاسم فى انهيار الامبراطورية السوفيتية فجميع القرارات الكبرى كانت قد اتخذت قبل ان تبدأ روسيا فى الظهور مثل التصالح مع الغرب والتخلى عن نظرية السيادة ، وكلها قرارات هزت الاتحاد السوفيتى والتوازنات الدولية . ولم تفعل روسيا سوى تعميق وتطوير سياسة كانت قد بدأت بالفعل .

وعندما حسمت الصراعات بين فريق يلتسين والسلطة المركزية ، اصبح العمل الخارجى تحكمه مشكلات البلد الداخلية ، اى تسوده وتوجهه الحاجة الماسة الى المساندة الغربية . وهذا يفسر مواقف الزعماء الروس الموالية تماما للغرب . وليس هناك شك فى صدق نوايا هؤلاء وانما القضية هى ان روسيا فى بداية عملية شاقة وطويلة ، ولابد من مرور وقت كاف حتى يمكنها الاستقرار ووضع سياسة خارجية قوية ومبتكرة تختلف عن مجرد تملق الغرب ومناشدته المساعدة . ان من مصلحة روسيا فى الوقت الحالى ان تقوم بتحليل الاحداث التى يمكن ان تؤدى الى تعاون الدول الصناعية مع روسيا بشكل حاسم لان الموقف فى الواقع اكثر تعقيدا مما يبدو .

ان اول صعوبة ستصادفها روسيا هى محاولة التنسيق بين سياسات دول الكومنولث الجديد لمجموعة الدول المستقلة ، فهناك خلافات وتوترات قائمة بسبب اختلاف مستويات المعيشة وتباين المصالح بين المناطق الاوروبية والمناطق .

بالاضافة الى التوازنات التى ستنشأ داخل العالم السوفيتى الذى تفكك . وهنا يثور التساؤل : هل ستكون يد بوريس يلتسين حرة لاتخاذ القرارات الصعبة ؟ وهل ستحظى السياسة الخارجية السوفيتية بالموافقة الجماعية ؟ خاصة وان مسألة افغانستان وجزر الكوريل بالغة الحساسية .

ان الموقف المتفهم والمتسامح الذى يتخذه الزعماء الروس لايكفى لحل جميع المشاكل . ان روسيا عليها اولا ان تبرهن على قدرتها على مواجهة مشاكلها واستقرار اوضاعها الداخلية واحراز التقدم الاقتصادى والسياسى وقطع شوط كبير فى نزع السلاح حتى تقبل القوى الغربية ضمها الى معسكرها ووضعها فى المكان الذى تريده لنفسها . ويجب ان يتعلم الزعماء الروس وخاصة

يلتسين كيف يسيطر على المشاكل الصعبة مثل منع تصدير التكنولوجيا الحربية والمعدات العسكرية التى يمكن ان تؤدى الى انتشار نووى بالغ الخطورة ، وبالتالى يفرض احترام بلاده على العالم الخارجى .

وفى النهاية نقول انه مهما يكن موقف روسيا بان العالم لن يتمكن من تجنب عمليات القمع الناتجة عن انهيار وتناثر الاتحاد السوفيتى . حقا ان النظام الدولى القديم قد مات ولكن النظام الدولى الجديد لما بعد الحرب الباردة مازال فى مرحلة التخبط . والجدل الدائر فى الوقت الحالى حول اعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتى فى مجلس الامن هو ابلغ دليل على ذلك .

politique internationale

L' URSS est Morte, Vive La Russie
Alexandre Adler .
Politigue Internationale No 55 Printemps 1992

مات الاتحاد السوفيتى تحيا روسيا

الكسندر آدلر

● يعترف كاتب هذا المقال وهو خبير الشئون السوفيتية وله عدة مؤلفات فى هذا الموضوع . بأن انهيار الاتحاد السوفيتى كان مفاجأة كاملة بالنسبة للجميع وكان الحرج بالغا بالذات بالنسبة للمحللين والمفكرين السياسيين الذين اعتادوا دائما اعتبار الأطر الفكرية والمنهجية التى واكبت ظهور وانتشار القوة السوفيتية طوال هذا القرن حقائق خالدة ابدية واقاموا تحليلاتهم ورؤيتهم المستقبلية انطلاقا من هذه الحقائق .

ومع ذلك واذا اردنا استخلاص بعض النتائج التى تقوم على أسس علمية ودراسة الاسباب التى ادت الى هذه النتائج فى محاولة لاستقراء المستقبل والتنبؤ بالاوضاع التى يمكن ان تنجم عن تاثير هذه الاسباب ، ينبغى علينا اولا وضع عناصر لنموذج تفسيرى نستلهمه من ماضينا القريب وحاضرنا المضطرب . ومهما كانت هذه المهمة شاقة وعسيرة الا انها ضرورية لأن العالم الغربى اليوم يجد نفسه فى مواجهة المسالة الشرقية التى تعود اساسا الى المسالة الروسية ذاتها .

سنبدأ اولا بالقاء نظرة سريعة على ظروف قيام الامبراطورية السوفيتية ، فمنذ القرن السابع عشر كان الانتصار الحاسم على شعوب المنطقة المسلمة اساسا قد اعطى موسكو ديناميكية عظيمة ظهرت فى اتجاهات متعددة : فى الجنوب ضد الامبراطورية العثمانية ، فى الغرب ضد القوة البولندية التى ارادت تجميع الشعوب السلافية حول الكنيسة فى روما . وقد استفاد القياصرة من مساعدة الاقطاعيين فى دول البلطيق التى ادت كراهيتهم للديموقراطية البروتستانتية فى السويد والحرية الكاثوليكية فى بولندا الى تقاربهم مع موسكو . كما لعبت بروسيا دورا هاما فى بناء القوة الروسية حتى عام ١٨٩٠ .

وفى نهاية القرن الثامن عشر وكنتيجة لضعف الارستقراطية الاقطاعية فى اوروبا استطاعت روسيا اختراق الحدود الغربية وجاءت مع جيوشها بنموذج اجتماعى للاصلاح الزراعى وافقت عليه الطبقة الحاكمة فى بولندا ، وسحقت المدافع الروسية أية مقاومة بولندية ولم يقف أى شىء أمام توسع روسيا فى اوروبا الوسطى .

ولكن سرعان ما توالت الضربات التى اصابت الامبراطورية الروسية على مدى ستين عاما .

فقد اغلق فى وجهها الطريق الى القسطنطينية ، وفقدت سيطرتها على الشعوب السلافية فى البلقان على يد انجلترا ثم المانيا وبمساعدة النمسا . وفى عام ١٩٠٥ هزمتها اليابان واوقفت كل توسع لها فى اتجاه منشوريا وكوريا . وكان تحالفها مع فرنسا وبريطانيا هو الذى انقذها عام ١٩١٤ من انتصار المانى حاسم كذلك الذى حدث عام ١٩٤١ .

وجاءت ثورات ١٩١٧ وبلغت الامبراطورية الروسية ذروة توسعها عن طريق تبنيها لثورة كارل ماركس العالمية . ورسمت روسيا منذ عام ١٩٢٠ حدود توسعها الذى سيغطى كل العالم القديم ولن تقبل بأقل من ذلك ، ولم تترك للقوى البحرية الراسمالية انجلترا والولايات المتحدة واليابان سوى السيادة على اطراف المحيط . ولكن هذا المشروع الضخم الطموح الذى داعب خيال زعماء ثورة اكتوبر لم ير النور .. وانهار الصرح من اساسه .

ويثور تساؤل : هل معنى الموت المفاجىء للاتحاد

السوفيتى اختفاء الشيوعية فقط والعودة مرة اخرى الى الحقائق الجيبوليتكية التى كانت سائدة قبل ١٩١٧ ، اى الامبراطورية الاوروآسيوية ذات السيادة الروسية ؟ .

من التخلخل الى الانهيار :

● فى الواقع ان بداية الشروخ فى هذا الصرح السوفيتى الضخم قد بدأت منذ عهد ستالين ولم تستطع النخبة السياسية الحاكمة فى ذلك الوقت ان تكون على مستوى المسئولية لتنفيذ مثل هذا المشروع الطموح فقد كانت دون المستوى الثقافى والسياسى المطلوب ، وارتكبت الاخطاء تلو الاخطاء . وكان الخطأ الأول هو اعتبارها ان الشيوعيين الآسيويين هم قطاعات متناثرة خارج النطاق الدافعى للنظام السوفيتى ولم تقف الى جانب الثورة الصينية ضد اليابان .

ان ستالين لم يستطع ان يحول الثورة الى نظام مستقر ويضع لها الحدود الكفيلة ببلوغ هذا الهدف . ولم يستطع النظام الستالينى الاستفادة من وجود موارد انتاجية ضخمة غير مستغلة . وقد اقدم ستالين على اتخاذ اربعة قرارات خاطئة كان على خلفائه تحمل نتائجها المأسوية التى هزت اركان واسس الامبراطورية نفسها .

اولا : سياسته الحمقاء تجاه الصين كما قلنا التى ادت بهذه الأخيرة الى محاولة التخلص بأى ثمن من سيطرة موسكو .

ثانيا : قرار اعلان حصار برلين عام ١٩٤٨ الذى تخطى كل الحدود المنطقية لامبراطوريته فى الغرب . وبعد اثارة الأزمة لم يستطع استخدام الاساليب العسكرية اللازمة لحلها .

ثالثا : اعلان المواجهة الشاملة مع القوى الانجلوساكسونية وما ادى اليه ذلك من تحميل شعبه تضحيات هائلة من اجل اعادة تسليح ضخمة لا يملك الموارد اللازمة لها .

رابعا : سياسته الغبية تجاه يوغسلافيا التى أدت الى فقدان الاتحاد السوفيتى لحليفه وشريكته الشيوعية الأولى .

ان هذه الاخطاء التى ارتكبها ستالين قد اثرت على مسار التاريخ وادت تدريجيا الى افول الامبراطورية السوفيتية وتفشى الأزمة الاقتصادية والاخلاقية الشاملة للنظام الشيوعى والتى ظهرت بوضوح ابتداء من اعوام السبعينات .

وتوالت الاحداث تباعا تهز اركان النظام الشيوعى السوفيتى الى ان انهار تماما .

وفى عام ١٩٧٢ هزمت الشيوعية الصينية داخليا بعد ان ثبت شذوذ الثورة الثقافية وبدأ شواين لاى يتجه الى التحالف مع الولايات المتحدة على استحياء فى البداية ثم تأكد هذا الاتجاه على يد دنج زياو فنج الذى احدث تحول اقتصادى واجتماعى كبير فى البلاد فى اعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ ادى الى وضع نهاية للثورة الريفية الآسيوية .

ولم يستطع حائط برلين ان يمنع القوة المتصاعدة للسياسة الالمانية عاما ٧٧ و٧٨ ، وتسبب هذا فى اتجاه السياسة السوفيتية الى محاولة استخدام القوة فى اوروبا الوسطى : اى معركة الصواريخ الأوروبية التى خسرها الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٣ .

وفى نفس الحقبة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٣ عانت الشيوعية الأوروبية من الفشل فى كثير من الدول وقطعت علاقاتها مع موسكو ، وكان لموت انريكو برلنجر آخر وجه محترم للشيوعية الأوروبية معزى عميق جدا عام ١٩٨٤ .

وفى عام ١٩٨٠ استطاعت الثورة البولندية مع منظمة تضامن لأول مرة اظهار ان التصفية النهائية للنظام الشيوعى باسم الديموقراطية وحقوق الانسان امر ممكن . وبدأت عمليات التمزق فى النظم الشيوعية فى اوروبا الشرقية ، وبدأ الزعماء الصرب والبلقان يتجهون الى موسكو فى محاولات انقاذ ما يمكن انقاذه ثم جاء القيصر الصغير الذى انتخب عام ١٩٨٥ ليسرع بسقوط الجميع بطريقة فريدة ، فقد وضح تماما من خلال اطلاق عملية البريسترويكا غياب النسيج الايديولوجى المشترك واستحالة امتداد الخط الاصلاحى الذى انتهجه الوسط الجديد الى الاطراف . وبدأت قوى متطرفة تتوغل داخل الاجواء السياسية الجديدة التى هيأتها القوى الاصلاحية الجديدة . وظهر واضحا تفسخ الامبراطورية السوفيتية وانكسارها تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الفادحة .. ولعبت القوى المعادية للاصلاح دورا خطيرا فى الاسراع بالنهاية وجاءت محاولة الانقلاب الفاشل فى ١٩ اغسطس الماضى ضد جورباتشوف لتدق المسمار قبل الاخير فى نعش النظام السوفيتى .

ويتساءل المقال اذا كانت الامبراطورية قد ماتت حقا . ان الامبراطورية الاسبانية قد تفسخت فى بداية القرن التاسع عشر ، ومع ذلك ورغم الاختلافات الجغرافية الثقافية استمرت امريكا اللاتينية متجانسة نسبيا حتى يومنا هذا . هل نستطيع تصور ظهور اوروبا سلافية فى المنطقة التى كانت تمثل الستار الحديدى فى الماضى ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تأتى فى الوقت الحاضر بالنفى ، فالمانيا الشرقية قد انسلخت عن هذا المجال كما بدأت استونيا وسلوفانيا فى نفس الاتجاه والانضمام الى اوروبا الغربية . ان استونيا تتحدث لغة قريبة من فنلندا وتسمع وتشاهد وسائل اعلامها منذ عشرين عاما ، كما ان استونيا تدين باستقلالها لتدخل ل هلسنكى عسكريا عام ١٩٢٠ . ولكن لا فنلندا ولا غيرها من الدول السكندنافية ترغب فى الاقدام على اية تضحيات من نوع التضحيات التى قدمتها المانيا الغربية لاشقائها فى الشرق . بالاضافة

الى ان انهيار الاتحاد السوفيتي قد تسبب فى ركود اقتصادى لم يسبق له مثيل فى فنلندا .

وكذلك سلوفانيا التى ظلت تحاول الاحتفاظ بهويتها طوال قرن من الزمان فى مواجهة محاولات فيينا وتريستا ، تريد الآن الانضمام الى المجموعة الأوروبية من خلال فيينا وهى بذلك تتخلى عن حليفتها الكرواتية . وللاسف ان الأزدهار النسبى لسلوفانيا سببه تراكم احتياطى المنتجات الصناعية فى السوق اليوغسلافية وايضا بسبب سهولة الوصول الى السوق السوفيتية عن طريق الكوميكون . والأخطر من ذلك انه فى الوقت الذى بدات فيه سلوفانيا تكتشف اوجه تشابهها مع النمسا ، مالت هذه الأخيرة وعلى الأخص مقاطعاتها الجنوبية الى اليمين المتطرف المتعصب لألمانيا . وهكذا يبدو اندماج اوروبا الشرقية مع اوروبا الغربية يواجه عقبات اقتصادية وسياسية لا يمكن تخطيها .

لقد كان التفكير السائد من قبل ان الشيوعية قد انهارت فى اوروبا الوسطى حقا ولكنها ستستمر فى الاتحاد السوفيتي ودول البلقان وانما بشكل متطور . وفى ظل مثل هذه الظروف كان يمكن للمجتمع الأوروبى الغربى ان يتقدم بحدوده تدريجيا تجاه بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، كما كانت تتمنى الحكومات الديموقراطية فى هذه الدول الثلاث ، ولكن الأمور سارت بسرعة مذهلة قلبت جميع الموازين بالنسبة لموسكو وكييف وزغرب وبلجراد . فما ان حصل الروس والأوكرانيون وشعوب البلطيق على حق الانتخاب الحر حتى رفضوا على الفور وبحسم النظام القديم على عكس ما حدث فى رومانيا وبلغاريا والصرب والبانيا التى اتت بالأحزاب الشيوعية المحلية الى السلطة بعد اعادة تجميل نفسها عام ١٩٩٠ .

ان ابلغ دليل على اصرار روسيا على السير فى ركاب الغرب هو موقفها من الأزمة اليوغسلافية فقد تخلت موسكو عن مساندة الصرب ورفضت ان تكون شريكة فى سياسة الصرب الاجرامية تجاه الشعوب المسلمة وادانت هذه التفرقة الدينية الرهيبة . وفى الواقع ان يلتسين يواجه بعض الاضطرابات فى روسيا من جانب بعض الشعوب التى تريد الاستقلال مثل التتار والكازان والباخير والقوقاز شمالا ، وربما تؤدى هذه النزعات الانشقاقية اى انتهاء الوحدة مع الروس ، ومن الجدير بالذكر ان هؤلاء المواطنين يملكون من السلاح ما يوازى تقريبا ما تملكه روسيا . ان يلتسين ومن قبل جورباتشوف لم يرغب على الاطلاق فى ان تصل الأمور الى هذا الحد ، وادانا بشدة الاتجاه الذى كان سائدا فى اعوام ٧٧ و١٩٧٨ وهو اضطهاد الاقليات . وقد تعمد يلتسين وضع مسلم على راس البرلمان الروسى فور توليه الحكم .

ومن الملاحظ ان المسيحية الروسية التى كانت تتميز بالأورثوذكسية الشديدة تتجه فى الوقت الحالى الى المرونة والتطور فى اتجاه العلمانية وهى النتيجة الطبيعية للدور الذى تلعبه الطبقة المثقفة التى هاجرت الى الغرب عام ١٩٢٠ ، وللتقارب مع الغرب بصفة عامة .

اهمية الحفاظ على الوحدة الاقتصادية :

ان هناك ما تزال وحدة اقتصادية اوروآسيوية ، والاتجاه قوى فى محاولة الحفاظ على هذه الوحدة . وان المشكلة هى اختلاف الانتاجية ونوعية المنتج بين اقتصاديات اوروبا الغربية واوروبا الوسطى لذلك هناك استحالة فعلية امام دخول هذه الدول الى السوق المشتركة فى الوقت الحالى حيث المنافسة ستكون قاتلة بالنسبة لها . وقد يؤدى توفير الامكانات التكنولوجية الحديثة والارتقاء بمستوى الانتاج الى بلوغ هذا الهدف مع مرور الوقت . أما اليوم فتعتبر روسيا هى المستوردة الاساسية لصناعات هذه الدول ، لذلك عليها ان تضع خطة لانعاش وتوسيع امكانيات الاستيعاب فى الاسواق السوفيتية السابقة بحيث تستوعب المنتجات الاستهلاكية لأوروبا الوسطى . وخاصة ان امكانيات فتح اسواق اوروبا الغربية امام منتجات اوروبا الشرقية قد اصبحت شبه معدومة فى الوقت الحالى . ومن هنا تتضح ضرورة تنفيذ هذه الخطة . ان الموارد الطبيعية لروسيا من بترول ومعادن نفيسة هى وحدها التى تحظى باهتمام الاستثمارات الغربية .

ان الاتجاه السائد فى المرحلة الحالية هو فك الدوائر الاقتصادية السابقة ، فمثلا لأول مرة تحصل روسيا على سعر السوق العالمية مقابل مبيعاتها من البترول . ومما لاشك فيه انها ستقوم بشراء مستلزماتها من المانيا ومن الولايات المتحدة اكثر من شرائها من بولندا أو تشيكوسلوفاكيا .

ولكن الأمر هنا يتعلق بعلاج نظام مريض ولابد من اصلاح نقدى قاس يحد من الاستهلاك الداخلى وعندما يتم عبور هذه المرحلة ستصبح السلع الاستهلاكية المتاحة تعكس اثمانها الحقيقية بعد الاصلاح النقدى . وسيكون من مصلحة دول الشرق ان تستمر فى شراء المواد الخام والطاقة من روسيا حتى لو كان ذلك بسبب الهياكل التحتية الموجودة التى تسهل عملية التسليم .

ولكن لن تكون هناك عودة الى ممارسات الكوميكون . فالتبادل سيكون من الآن فصاعدا على اساس اسعار السوق والعملات القابلة للتحويل . وستستفيد المجتمعات البترولية الروسية والمجتمعات الصناعية فى اوروبا الوسطى من هذا التبادل حيث ستساهم الشركات الغربية بشكل كبير وبذلك ستبتعد هذه الدول عن النظام التجارى المغلق الذى اسسته الامبراطورية السوفيتية تحت اسم « التقسيم الاشتراكى للعمل » .

ان الفكرة المنطقية التى تستحق الدراسة هى الاقامة التدريجية لمجال اقتصادى متكامل بين الدول المستقلة

التى كانت تنتمى الى الاتحاد السوفيتى السابق . ان التكامل الاقتصادى سيدفع ازبكستان ومالديفيا الى الاقلال من حماسهم للانفصال . كما ان الرغبة فى حفظ الاستقرار السياسى فى روسيا والوجود الغربى القوى فيها سيؤدى حتما الى تدعيم هذه العلاقات . ان من مصلحة الغرب تدعيم هذا المجال الاقتصادى المشترك حيث تشكل الموارد الطبيعية الروسية الرئة الاولى ورؤوس الأموال الغربية الرئه الثانية . اذن تفكك الامبراطورية السوفيتية سيؤدى فيما بعد ان مزيد من الاندماج فى روسيا ودول اوروبا الشرقية .

هل ستعرف الفاشية طريقها الى روسيا ؟

ان هناك امرا بالغ الأهمية يشغل المحللين السياسيين فى الخارج والمراقبين عن قرب على السواء وهو تهديد انتشار الفاشية الروسية التى يمكن ان تؤدى الى تحطيم الديموقراطية الجديدة ومستقبلها من دول اوروبا الشرقية . ان هناك شواهد واضحة على وجود جو عام قد يساعد على اشعال هذه المشاعر الفاشية داخل روسيا .

مثلا احساس بالهزيمة العسكرية بعد هذا التفوق فى سباق التسلح ، والاستياء البالغ لدى بعض كبار الضباط الذين اجبروا على الحياة بلا نشاط ، هذا الانهيار الاقتصادى الذى ادى الى ماوصلت اليه هذه القوة العظمى من تدهور ، الحنين الى الامبراطورية الكبرى وامجادها خاصة لدى الطبقة المتوسطة التى لم تتعود بعد على العالم الجديد . كل ذلك يمكن ان يؤدى الى ردود فعل عنيفة تسلطية .

ولكن هذه النظرة يشوبها كثير من التشاؤم ، ويمكن ان نسوق أربع حجج فى تفنيدها :

اولا : لم تحدث ثورة بحيث تؤدى الى ثورة مضادة . فنهاية الاتحاد السوفيتى لم تكن نتيجة لثورة قامت ضد نظام الحكم حتى لو كانت نتائج سياسة جورباتشوف الاصلاحية لها نفس التأثير . ولم يواكب حل الحزب الشيوعى أى نوع من أنواع العنف ، بل هناك ثلاثة تشكيلات كلها قانونية تنازع فيما بينها حول تراثه السياسى ، أى أن النخبة القديمة مازالت موجودة ويلجأ اليها يلتسين وفريقه من أجل اصلاح الجهاز الذى يعرفون خباياه جيدا . هل يعنى ذلك ان فريق يلتسين ليس سوى حزب شيوعى متخف كما يدعى البعض ؟ على الاطلاق .. لان رغبة يلتسين فى التغيير والتخلص من الماضى لا يمكن الشك فيها وتؤكدها الاحداث الاقتصادية والدبلوماسية يوميا . بالاضافة الى ضرورة اللباقة والحكمة فى التعامل مع الاتجاهات المتشددة من اجل الحفاظ على مناخ السلام النسبى الذى يسود البلاد . حقا ان بعض الايديولوجيين المتطرفيين وبعض اعضاء البوليس السياسى يقفون ضد النظام ولكن عدم تهديدهم او التنكيل بهم الى جانب اتاحة فرص فى مجال الاعمال لكل هؤلاء يسهم فى تحييدهم وتهدئتهم .

ثانيا : لم تحدث هزيمة عسكرية بمعنى الكلمة تدعو الى المرارة . حقا ان هناك شعورا بالاحباط لدى كثير من العسكريين خاصة وهم يتوقعون التعاون مع عدو الأمس نتيجة لمقترحات يلتسين الاخيرة بضم روسيا الى حلف الاطلنطى واشتراكها فى برنامج دفاعى استراتيجى مع الولايات المتحدة . بل ومما يدعو الى السخرية ان الاخطار التى قد تنجم عن الحوادث النووية قد جعلت الدول الغربية وخاصة المانيا والولايات المتحدة تدعم جزءا كبيرا من الجهاز الدفاعى السوفيتى السابق بصورة مباشرة حتى يمكن تجنب هذه المخاطر . ومع ذلك فالزعماء العسكريون مشغولون حاليا بالمشكلات الناجمة عن حل الوحدات المرابطة خارج جمهورية روسيا وعن رفض الشباب الخدمة العسكرية والتهرب من التجنيد . بالاضافة الى عدم توافر ميزانية كبيرة للدفاع تتيح لهم التصرف ضد النظام الجديد الذى قبلوا به فى خريف ١٩٩١ .

وفى الواقع اذا استطاع الغرب ان ينهض بالملاكم الجريح ، أى الجيش الروسى وان يداوى جراحه سنجد ان الانتقام العسكرى سيصبح بلا معنى خلال بضع سنوات يكون قد تم اثنائها اعادة تعريف وظيفة ومهام الجيش الاساسية .

ثالثا : لم يعد هناك وجود للطبقة المستفيدة من النظام السابق ، وانتهى القمع البوليسى الذى استفادت منه كثيرا مافيا السلطة السياسية البوليسية . بل لم يعد هناك اى طبقة يمكن ان نقول ان من مصلحتها العودة مرة اخرى الى النظام السابق . وأدى نضوب موارد الدولة الى التأثير على جزء كبير من مدخرات الأسر التى اتجهت الى السوق السوداء . وفى الواقع لم يعكس الارتفاع الرهيب فى الاسعار الذى حدث فى شتاء ١٩٩٢ سوى جزءا من الارقام الحقيقية . ومع ذلك فالجميع يريد خوض التجربة الجديدة ، لذلك حقق يلتسين نصرا كبيرا فى الانتخابات فى جميع الأوساط خاصة فى موسكو .

رابعا : ان الروس بلاشك خائفون من المستقبل ويريدون لبلادهم ان تكون قوية لتقف امام احتمال اندلاع حرب اهلية ، ولكن ليس ذلك بسبب الحنين الى الماضى . ولايوجد اى وجه للتشابه بين الوضع الروسى الحالى والوضع الالمانى منذ سبعين عاما . وكل من يريد اقامة علاقة بين الموقفين ليصل الى طرح احتمالات معينة يجانبه الصواب . فقد هزم الالمان هزيمة مريرة وبعد ان كانوا يحتلون الصفوف الاولى فى العالم من ناحية القوة العسكرية والازدهار والموارد والاستقرار السياسى صاروا فى وضع متدن اثار عندهم الحنين الى انعودة الى امجادهم الماضية واصروا على احتلال قمة العالم مرة اخرى قبل الحرب العالمية الثانية . وهذا وضع لا يمكن ان ينطبق على روسيا اليوم . فقد ظل الشعب الروسى

فقيرا لا يعرف عن العالم الخارجي شيئا ، بل لقد ظل سلبيا امام تمزيق وحدته القومية وبعثرتها فى الجمهوريات المختلفة . ان الروس يشكلون فى كازاخستان ٥٥ ٪ من السكان وفى ليتوانيا ٤٥ ٪ ، وهؤلاء لم يفعلوا شيئا سوى السعى الى ان يكون لديهم جنسية مزدوجة فى هذه الدول الجديدة . بل لقد ادلى السكان الروسى فى اوكرانيا بأصواتهم لصالح استقلال الجمهورية ، ويشكلون ٣٥ ٪ من السكان . ولم تكن عودة معظم الروس من مالديفيا الا بسبب مغالاة سكانها الاصليين فى مشاعرهم القومية واضطهادهم للاخرين وفى الواقع ان مجموع الروس الذين يعيشون خارج جمهوريتهم يبلغ ٢٥ مليون فرد ولم يشكلوا حتى هذه اللحظة قوة قومية ضاربة كما كانت تأمل المخابرات الروسية لتحارب البريسترويكا وتستعيد سيطرتها على البلاد مرة أخرى .

الصراعات القومية والاختبار الصعب :

● هل ستستطيع الصراعات القومية ان تحدث هذا الانقلاب الذى لم ينجح حتى الان بسبب تمزق النسيج الاجتماعى وعدم تماسكه ؟ ان إثارة هذا السؤال يؤدى الى اثارة سؤالين لابد من الاجابة عليهما أولا حتى نستطيع الاجابة على السؤال الاساسى وهما :

أولا : مستقبل اوكرانيا **والثانى** ، اسلام مابعد المرحلة السوفيتية ، والسؤال الاول يسمح ببعض التفاؤل ، أما الثانى فيثير قلقا بالغا بالنسبة لروسيا خاصة والتوازن الاقليمى الشامل عامة .

بالنسبة لمستقبل اوكرانيا فما لاشك فيه ان المشكلة الاوكرانية تحتل الصدارة فى الصراعات القائمة بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق . فكل شىء يضعها فى مواجهة اختها الشمالية ، وقد وقف الزعيم الاوكرانى الى جانب النظام السوفيتى حتى اخر لحظة معاديا بذلك يلتسين ، وهو يحارب السياسة الاقتصادية الجديدة ويقف ضد تحرير الاسعار ونظام السوق ويثير استياء الشعب ضد يلتسين الذى يسميه القيصر الجديد .. وهو مايتنافى مع موقف بيلوروسيا التى يتسم زعيمها بالحكمة ويلعب بذكاء استنادا الى موقف بلاده كجسر يربط بين روسيا وبولندا . أما جورجيا فهى تحاول علاج جراحها بعد ان كادت تفقد استقلالها التى حصلت عليه فى شتاء ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ، وهى تفكر فى العودة مرة اخرى الى فكرة التحالف القوى مع روسيا .

وقد شعر الروس بالخديعة من جانب جيرانهم الجنوبيين ، كما ان المواطنين الروس فى اوكرانيا قد وافقوا على مبدأ الاستقلال ظنا منهم انه لا يشكل تهديدا لوطنهم الاصلى ، اما الان واوكرانيا تريد الانسحاب من مجموعة الكومنولث الجديدة وتسعى الى التقارب مع بولندا وتريد تعميم اللغة الاوكرانية فى جميع المدارس فهل سيقبلون ذلك بهدوء ؟

ان اندلاع الشرارة يمكن ان يحدث فى ظل مثل هذه الظروف المضطربة ولكن الامر لن يتخطى حدودا معينة نظرا لطبيعة الشخصية الاوكرانية التى لا تشعر بعداء حقيقى تجاه الروس ومعظم الذين يعيشون فى المدن يتحدثون الروسية بطلاقة ويعتبرونها لغتهم الاولى ، ولم يشعروا بأية تفرقة فى تولى المسئوليات السياسية على عكس القوميات الاخرى ، وبريجنيف نفسه كان روسيا من اوكرانيا .

حقا ان عدد الروس فى اوكرانيا يبلغ اكثر من ٣٠ ٪ وعدد المسيحيين الكاثوليك التابعين للكنيسة فى روما ٢٠ ٪ ، ويمكن ان تثير هاتان الفئتان العنف القومى ، ولكن الرئيس الاوكرانى كرفتشوك مشهود له بالبراعة السياسية التى ستمكنه من ايجاد صيغة سريعة للتعايش السلمى يوجهونها الى العالم السلافى . ان شدة الحماس لأوروبا الغربية الذى ميز الفترة من ٨٩ الى ١٩٩١ ان استقلال اوكرانيا لا يجب ان يثير قلق روسيا فهو استقلال اقتصادى اكثر منه ثقافى ، بل قد يفيد فى تنشيط سياسة موسكو فى اتجاه اوروبا الشرقية وخاصة بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وجميعها ترتبط بأوكرانيا . واذا تعلم الروس كيف يحترمون الحرية الجديدة فى كييف فسيكون ذلك بمثابة رسالة سيتلاشى تدريجيا فى مواجهة المصاعب الجمه للتحديث الاقتصادى ، وسيساعد ذلك على تنشيط الشعور بالهوية السلافية . ويجب ان نعترف بذكاء جورباتشوف السياسى عندما استطاع تسوية مشكلة الكنيسة البابوية ووضع خطوط الاسس الثقافية للتقارب الروسى البولندى وهو المفتاح الرئيسى لاى اعادة تنظيم ديمقراطى فى اوروبا الشرقية . وكذلك يجب أيضا ان نعترف ان يلتسين رغم رعونته فى بعض الاحيان قد كف عن القاء المزيد من الوقود على نار يمكن ان تنطفىء من نفسها . والمثل الصربى قائم امام الروس ليذكرهم دائما بتوخى الحذر ، والا سينزلقون الى الهاوية وبسرعة .

والمشكلة الثانية وهى القوميات الاسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . ان القوميات الاسلامية لا تشكل بالنسبة لروسيا اهمية سياسية كبيرة كما كان الحال بالنسبة للامبراطورية الشيوعية السابقة التى كانت طموحاتها فى الشرق الاوسط تتوقف على نجاحها فى الاندماج الثقافى وتصنيع اقاليمها التركية والايرانية فى القوقاز وآسيا الوسطى .

وينقسم الاسلام السوفيتى الى ثلاث مجموعات .

المجموعة الاولى وهى مجموعة جمهورية روسيا وتتكون من التتار الذين يعيشون فى اقليم كازان حيث لا يشكلون اغلبية ، والباخير وقد استردوا زعيمهم مدحت شاكيروف الذى طرده جورباتشوف ويعتبرونه الاب الروحى لهم .

وبعض شعوب القوقاز التى نفاها ستالين فى آسيا الوسطى ، وقد اختار هؤلاء طريق النضال المسلح بزعامة

دودابيف وهو قائد سابق فى الطيران . والجزء الموجود من هذا الشعب فى موسكو على معظم الانشطة المربحة ، لذلك من مصلحتهم عدم حرق الكبارى مع روسيا التى لا تغلق الابواب فى وجههم .

والمجموعة الثانية هى مجموعة الكازاخ التى استفادت استفادة كبيرة من البريسترويكا ومن الثورة ، الديمقراطية فقد استطاع زعيمها القوى نور سلطان نازاربابيف ان يخوض معركة جورباتشوف ويحارب بجانبه ليفرض نفسه كرجل الجلاسنوست الكازاخى ويسلب الروس حكم جمهوريته التى لا يشكل سكانها الأصليون سوى ٤٠ ٪ فقط . ان نازار بابيف مثل جميع الكازاخ وطنى متحمس ومثقف ثقافة روسية رفيعة ولا يثق فى الصين على الاطلاق ، وهو يسعى لجعل جمهوريته المزدوجة القومية ارضا ممهدة لخدمة الاقتصاد الحر ومحطة بين القطب الاقتصادى الاوروبى وبين مناطق النمو السريع فى الباسيفيك . وكذلك جمهورية كيرنميز التى تقع جنوب كازاخستان فهى تتبع نفس سياسة نازار بابيف لذلك لن يتخطى استقلال هاتين الجمهوريتين حدود الحكم الذاتى بالنسبة لموسكو التى ستنتهج سياسة معتدلة جدا تجاههما بسبب العشرة مليون روسى الذين يعيشون هناك .

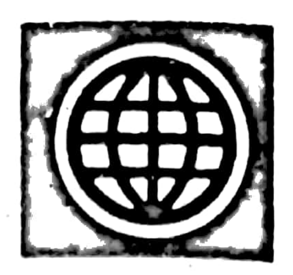
اما المجموعة الثالثة المكونة من الترك والايرانيين والتركمان والاوزباكستان ، فهى على العكس تخلت نهائيا عن المجال السوفيتى القديم ، رغم ان مصالحها الاقتصادية تفرض اقامة علاقات قوية مع روسيا وخاصة اوزبكستان . وتندلع المظاهرات فى هذه الدول المستقلة حديثا لتأكيد هويتها الاسلامية . وكان يمكن ان لا يشكل هذا الوضع اية خطورة اذا لم تكن هذه الدول الاربع واقعة تحت تأثير صراعين يحتدمان تدريجيا وهما : الصراع الهندى الباكستانى وهو فى الواقع صراع بين قوتين نوويتين . أما الصراع الثانى فهو الصراع التركى الايرانى .

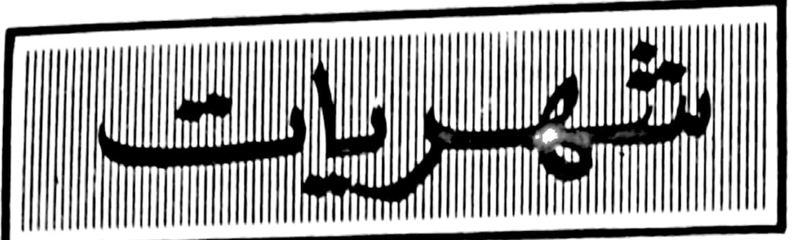
وهذان الصراعان يجسدان الصعوبة التى يجدها العالم الاسلامى فى الوقت الحالى للتأقلم مع العالم المحيط به . فنجد ان باكستان المرتبطة ثقافيا بالعالم الهندى منقسمة حول هويتها وممزقة بين عالمين : العالم الاسلامى والعالم العلمانى ، وهذا الازدواج ينعكس على تصرفاتها السياسية ، فهى تتبع سياسة جهاد دينى فى كشمير وافغانستان . أما ايران التى تريد ان تكون منارة الثورة الاسلامية فتصطدم فى اذربيجان وتركستان بنفوذ تركيا العلمانى الموالى للغرب . وهذا الصدام التركى الايرانى وهو صدام بين مفهومين مختلفين للاسلام قد تأجل سنوات طويلة واصبحت المواجهة حتمية الان . ان معظم المسلمين السوفييت المثقفين لا يرغبون فى التقهقر الى الوراء فى اتجاه اسلام اصولى ، لذلك فان تركيا تشكل بالنسبة لهم جاذبية خاصة رغم انها لم تخطط فى هذا الاتجاه ، وتوارى النفوذ الايرانى فى هذه الجمهوريات واتجهت طهران الان الى اللعب فى باكستان بجانب الاسلام المتشدد ، مثيرة بذلك قلق الهند والصين .

وفى الواقع ان النزاع بين أرمينيا وازربيجان يمكن ان يؤدى الى حرب دينية صغيرة قد تعكر صفو العلاقات بين تركيا وروسيا وايضا الغرب ، لذلك يجب بذل الجهود من اجل حل هذه الصراعات لان دخول الجمهوريات الاسلامية الأربع اذربيجان وتركمان واوزبكستان وتادجيكستان الى بؤرة الصراع بين الاسلام المتشدد والعالم الحديث سيشكل فى المستقبل هما كبيرا بالنسبة لروسيا وحلفائها .

وخلاصة القول ان الجمهورية الروسية وبقية الجمهوريات الاخرى السوفيتية سابقا تعبر حاليا مرحلة دقيقة جدا وخطيرة جدا . وقد يستسلم المشاهد للحياة اليومية داخل هذه الجمهوريات لاحساس الكارثة القادمة لا محالة ويرسم خياله رؤى مأسوية لمستقبل مظلم . وهذه الرؤى السوداوية ليست بعيدة الحدوث . فمثلا يمكن ان تتكرر مأساة تشرنوبيل مرة اخرى نتيجة الانحطاط الواضح فى الصناعة النووية ، وكذلك صراع اقليم كاراباخ قد يتطور ويثير موجة قومية معادية لاوروبا داخل تركيا ذاتها ، وهناك ايضا احتمال تصعيد الأزمة الادارية بين روسيا واوكرانيا الى حد الصراع المفتوح بين القوميتين ، وينتصر المنادون باستخدام القوة فى موسكو فى توظيف النغمة القومية للاطاحة بيلتسين الذى استطاع الاستمرار بعد الظروف الصعبة التى مرت بها البلاد فى شتاء ١٩٩٢ نتيجة لتحرير الاسعار . وهناك ايضا احتمال انفجار ثورات اسلامية فى جمهورية تادجكستان ، واحتمال ان تبلغ البطالة معدلات مرتفعة جدا تهدد بانهيار النظام العام .

واذا كانت بعض هذه المخاطر واردة ، الا اننا لا يجب أن ننسى اننا بصدد تجربة فريدة جدا ومبتكرة جدا ومضطربة جدا فى تاريخ الانتقال السلمى الى النظام الديمقراطى . أن الشعب الروسى قد كذب عدة مرات التوقعات المتشائمة التى انتظرها العالم منه ، لذلك فالديمقراطية الغربية امامها الان مهمة بالغة الصعوبة وبالغة الاهمية . ونستطيع ان نقول ان مستقبل العالم يتحدد الان فى روسيا الجديدة ، ولكن ليس بالشكل الذى رسمه الزعماء الشيوعيون القدامى ، اى بشكل بعيد كل البعد عن النبوءة اللينينية . □





فبراير ١٩٩٢
مارس ١٩٩٢
ابريل ١٩٩٢
مايو ١٩٩٢

اعداد : ابو السعود ابراهيم

فبراير ١٩٩٢

اثيوبيا :

١٧ : العثور على رفات الامبراطور جلاسلاسى الذى توفى عام ١٩٧٥ مدفونة تحت مكتب الرئيس السابق منجستو هيلا ماريام الذى اطاح بعرش هيلاسلاسى قبل عام من مقتله .

٢٨ : اكد البيان الختامى لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية تنديدة بالاستيطان الاسرائيلى وتاييده لاقامة دولة فلسطينية .

اسرائيل :

٥ : ثلاثة شروط امريكية للموافقة على ضمانات القروض لاسرائيل ، والمنظمات اليهودية الامريكية المؤيدة لاسرائيل تصعد حملتها ضد ادارة بوش

٧ : صرح اسحق شامير بان اسرائيل ليست ملتزمة بكل كلمة فى اتفاقية كامب ديفيد حول الحكم الذاتى للفلسطينيين

١١ : اسرائيل تؤكد رفض المطالب الامريكية بتجميد بناء المستوطنات

١٣ : المهاجرون السوفيت يشكلون حزبا سياسيا باسرائيل

١٤ : اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة فى جنيف تدين الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة

٢٠ : القوات الاسرائيلية تجتاح الجنوب اللبنانى وتحتل مواقع استراتيجية وتسيطر على قرين

: فوز اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى السابق برئاسة حزب العمل بينما حصل شيمون بيريز رئيس الحزب على زعامة الليكود

٢٣ : اسرائيل ترفض شروط امريكا لمنحها ضمانات القروض التى تطلبها منها لاستيعاب المهاجرين السوفيت الجدد

٢٦ : اسرائيل ترفض طلب الامم المتحدة بالانسحاب من جنوب لبنان

٢٨ : انظر : يوجوسلافيا

إيران :

١٠ : وقعت ايران وارمينيا مذكرتين للتفاهم بشأن التعاون بينهما فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والطرق والمواصلات

٢١ : اتفاق ايرانى عراقى لاستئناف تبادل اسرى الحرب

باكستان :

٧ : باكستان تعترف لأول مرة بقدرتها على صنع قنبلة نووية .

بريطانيا :

١٩) انظر ليبيا

تونس :

٢٥ : قررت تونس وليبيا اعادة استخدام جواز السفر لتنقل المواطنين بين البلدين

الجزائر :

٣ : سجن احد القيادات الدينية واعتقال ٤٢ قياديا معارضا وفض مظاهرة جامعية نظمها فئات الطلبة ضد مجلس الرئاسة

٩ : حل الجبهة الاسلامية للانقاذ واعلان الطوارىء بالجزائر ووزارة الداخلية تتهم الجبهة بارتكاب اعمال تخريبية

٢٠ : قوات الامن الجزائرية تحاصر حى القصبة الشعبى بوسط العاصمة الجزائرية

٢٢ : تعديل وزارى فى حكومة غزالى لدعم مهمتهم الانتقالية وحملة واسعة فى الجزائر لتصفية الاجنحة العسكرية للانقاذ

٢٣ : بعد التعديل الوزارى الاخير : جبهة الانقاذ الاسلامية الجزائرية تهدد باللجوء للعنف وجبهه التحرير تهاجم التعديل الوزارى وتطالب بتغييرات جذرية

٢٦ : تجريد الاحزاب والمنظمات السياسية بالجزائر من ممتلكات الدولة

٢٨ : اتفاق الجزائر والوكالة الدولية للطاقة الذرية على السماح باجراء عمليات تفتيش لمحطة نووية

: الامين العام لحزب جبهة التحرير يؤكد ان النظام الحالى غير دستورى واستمرار الطوارىء تهديد للديمقراطية والوضع فى الجزائر يتطلب تنظيم حوار وطنى شامل .

٢٩ : اعتقال زعيم جماعة جزائرية متطرفة و ١٥ من اتباعه .

جنوب افريقيا :

٢٠ : فريدريك دى كليرك رئيس جنوب افريقيا يدعو للاستفتاء على الاصلاحات السياسية بجنوب افريقيا بعد هزيمة الحزب الحاكم فى الانتخابات الفرعية

جيبوتى :

٢٩ : اتفاق لوقف اطلاق النار فى جيبوتى بين القوات الحكومية والمتمردين

رواندا :

١٨ : ٢٠ : انظر مصر

سلفادور :

١ : إحتفلت السلفادور رسميا ببدء سريان اتفاق وقف اطلاق النار لانهاء ١٢ عاما من الحرب الأهلية

السودان :

٢٣ : تعديلات وزارية كبيرة وانشاء مجلس وطني انتقالي مؤقت يضم ٣٠٠ عضو
٢٣ : حل جميع التنظيمات النقابية في السودان وتشكيل هيئة للاشراف على النقابات الجديدة في ضوء قانون التنظيمات النقابية الجديدة

سوريا :

٨ : بدء اجتماعات القمة بين الرئيسين السوري واللبناني لبحث الاوضاع والتطورات الراهنة في المنطقة والعلاقات الثنائية بينهما
٩ ، ١٠ : انظر مصر
٢٥ : سوريا توافق على السماح بالتفتيش الدولي على مواقعها النووية في المستقبل

سويسرا :

٢٥ : اول مؤتمر قمة عالمي للسيدات الاوليات في الدول الاعضاء في الامم المتحدة لدراسة الاوضاع الاقتصادية للمراة الريفية في المجتمعات الزراعية وكيفية حماية الملايين من النساء الريفيات .

الصومال :

١٥ : نجاح كبير لبطرس غالي : توقيع وقف الحرب الأهلية في الصومال رسميا في اواخر الشهر الحالي

١٩ : بطرس غالي يستدعي ممثل اللواء محمد فارح عيديد وطلب منه السفر فورا الى قصر بشير وابلاغ عيديد بضرورة وقف اطلاق النار والالتزام الدقيق بذلك تنفيذا للاتفاق الموقع في الامم المتحدة
٢٤ : عصمت عبدالمجيد يستقبل وفدا وزاريا صوماليا برئاسة محمد على حامد وزير الخارجية لمناقشة سبل تنشيط اللجنة السداسية .

العراق :

١٢ : اكد بيان للامم المتحدة ان فريقا دوليا للتفتيش عن الاسلحة الكيماوية في العراق لم يجد اى دليل على وجود نشاط عراقي في مجال الاسلحة النووية
١٥ : وفد عراقي يجتمع بمجلس الامن للمطالبة برفع الحظر وامريكا تتعهد للمعارضة العراقية برفعه بعد الاطاحة بصدام .
١٨ : انذار الى العراق من مجلس الامن بالامتثال الكامل لقراراته والتعاون بشكل كامل مع فرق التفتيش الدولي التابعة للامم المتحدة والا سيواجه عواقب خطيره
٢١ : وصل الى بغداد اول فريق لتدمير مصانع الاسلحة العراقية
٢٤ : فشل رولف ايكوس المبعوث الدولي في تحقيق تعاون العراق مع عمليات التفتيش
٢٦ : العراق يطالب مجلس الامن بانهاء العقوبات المفروضة هذه او تخفيفها مقابل مراقبة صناعاته الحربية
٢٨ : مجلس الامن يدين العراق لرفض تدمير الاجهزة الخاصة بصواريخ سكود
٢٩ : مجلس الامن يسحب فريق المراقبين من العراق المجلس يدين رفض العراق تدمير معدات صواريخ سكود ويطالب بغداد بارسال وفد الى نيويورك لشرح موقفها .

سلطنة عمان :

١ : دعا سعيد بن احمد الشنفرى وزير النفط والمعادن لعماني دول الاوبك الى خفض انتاجها ما بين مليون ومليوني برميل يوميا للحفاظ على الاسعار المستهدفة .
وقال أن الاحتياطي النفطي في سلطنة عمان بلغ ما يقارب ٤٫٥ بليون برميل وانتاجها تعدى الآن ٧٠٠ الف برميل في اليوم ، مشيرا الى العمل باستمرار على زيادة الاحتياطي بالاضافة الى تغطية ما يتم تصديره . وقد تم في عام ١٩٩١ اضافة مائة مليون برميل الى الاحتياطي النفطي وفي عام ١٩٩٠ تمت اضافة ٨٠ مليون برميل . واشار سعيد بن أحمد الشنفرى الى أن النفط سيبقى في عُمان اكثر من ٤٠ ، أو ٨٠ سنة اخرى ، وقال انه تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تكفي استهلاك السلطنة ٣٥ سنة مشيرا الى أن لدى السلطنة برنامج لاكتشافات الغاز ، وفي اطاره تم التوصل في العام الماضي الى كميات تعادل الاكتشافات السابقة . وأوضح أن سلطنة عُمان بدأت تفكر في تصنيع الغاز وتصديره لمستوى ١٧ تريليون قدم مكعب ، بينما يتراوح حجم الأستهلاك المحلي بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا .
٢٤ : اعلن يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية أن سلطنة عمان تامل ان تؤول مفاوضات السلام الحالية الى حل القضية الفلسطينية وعلى اقصى تقدير بحلول عام ٩٣ ، وان يبقى ما تبقى من هذا القرن لازالة بذور الشك وأن تستخدم السنوات السبع القادمة لبناء الثقة بين جميع شعوب الشرق الأوسط وأن تكون اوروبا مستعدة لتقديم الدعم المادى والتكنولوجي والفني لشعوب المنطقة خاصة اذا كانت هذه الشعوب مستعدة ايضا وبذلك يخلق مناخ جديد من الحياة .

فرنسا :

٧ : قدمت فرنسا احتجاجا الى الحكومة الاسرائيلية على التصريحات الاخيرة التي ادلى بها ديفيد ليف وزير خارجية اسرائيل حيث اتهم فرنسا بان لها اهدافا مشبوهة لاستقبالها جورج حبش .
الرئيس فرانسوا ميتران والرئيس الروسي بوريس يلتسين يوقعان معاهدة تاريخية تحدد اسس العلاقات الجديدة بين الدولتين وتنهي العداء السابق بينهما
٢٥ ، ٢٧ : انظر مصر

فلسطين :

٢ : اعلن حيدر عبدالشافي رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام انه ليس ضد هجرة اليهود اذا اعترفت اسرائيل بحقوق الفلسطينيين الذين اصبحوا لاجئين عقب قيامها في عام ١٩٤٨

فنزويلا :

٤ : إحباط محاولة انقلاب قامت بها كتيبة من قوات المظلات في فنزويلا

فيتنام :

٢ : معونات امريكية لفيتنام لأول مرة منذ انتهاء الحرب بينهما في عام ١٩٧٥

كمبوديا :

٢٨ : مجلس الامن يوافق بالاجماع على حفظ السلام في كمبوديا

كوريا الجنوبية :

١٧ : وقعت كل من كوريا الشمالية والجنوبية مجموعة اتفاقيات تاريخية مشتركة تدعو الى المصالحة وحظر الاسلحة النووية فيما وصف بأنها خطوة لتمهيد الطريق امام انهاء سنوات طويلة من العداء بين الكوريين
١٩ : بدء الخطوات الاولى لتوحيد الكوريتين بعد تبادل وثائق التطبيق على معاهدتين تاريخيتين بعدم الاعتداء وبحظر انتشار الاسلحة النووية

كوت دى فوار :

١٨ : مظاهرات في عاصمة كوت دى فوار احتجاجا على ممارسات الحكومة
١٩ : إعتقال قيادات معارضة بكوت دى فوار بعد أعمال عنف قامت بها المعارضة مع قوات الامن في العاصمة ابيدجان .

الكومنولث الجديد :

١ : فى أول قمة أمريكية روسية بوش يرحب بإقتراح يلتسين بإقامة درع فضائية ضد الصواريخ ، الرئيسان إتفقا على بدء مرحلة جديدة من العلاقات والتعاون .

: هجوم حاد على برنامج يلتسين للاصلاح الاقتصادى .

: برلمان أوكرانيا يقر تشكيل جيش مستقل .

٢ : إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وروسيا البيضاء بهدف زيادة تدعيم علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين .

: شهد إقليم ناجورنو كاراباخ المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا اسوأ إشتباكات .

: فى ختام زيارة يلتسين لأمريكا وكندا إعلان الالتزام بخفض الترسانات النووية وتشجيع التجارة الحرة والدفاع عن حقوق الانسان .

٣ : يلتسين يوقع فى باريس معاهدة الصداقة ويبحث القضايا النووية والمواد الغذائية الأساسية تنفد من روسيا خلال أيام .

١١ : قبل قمة دول الكومنولث وجهت أوكرانيا تحذيرا شديد اللهجة للمسئولين فى روسيا مما وصفته بالسياسات الامبريالية .

١٢ : روسيا تعترف بحق اليابان فى المطالبة بجزر كوريا والتى إحتلتها روسيا فى نهاية الحرب العالمية الثانية .

١٤ : أوكرانيا ومولوفيا وأذربيجان ترفض الانضمام الى قيادة عسكرية موحدة لرابطة الكومنولث . والخلافات حول السياسة الدفاعية تهدد بفشل مؤتمر قمة مينسك .

١٨ : إزالة صورة لينين من الروبل الروسى .

: فشل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى التوصل الى اتفاق مع الرئيس الروسى يلتسين حول التخفيضات فى ترسانة الأسلحة النووية .

٢٧ : معارك ضارية بالدبابات بين ارمينيا وأذربيجان فى اقليم باجورنو كاراباخ المتنازع عليه بين الدولتين .

الكويت

١٥ : فريق كويتى يشارك فى لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مع العراق .

لبنان :

١٦ : مصرع الشيخ عباس موسوى زعيم حزب الله الشيعى الموالى لايران وزوجته وإبنه فى هجوم صاروخى شنته طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية على موكبه فى مدينة التفاحة ، جنوب لبنان .

٢٨ : أعلن د . سمير جعجع قائد القوات اللبنانية ترشيحه لرئاسة حزب الكتائب اللبنانية .

ليبيا :

١ : ضغوط دولية على ليبيا لتسليم المتهمين ، وقرار جديد لمجلس الأمن إذا رفضت التنفيذ .

٣ : القذافى يأمل فى التوصل الى حل وسط بشأن الطائرة الامريكية ويدعو واشنطن لاعادة فتح سفارتها بطرابلس .

١٦ : ليبيا ترحب بوساطة الأمين العام للأمم المتحدة : قائمة أسئلة يوجهها غالى الى ليبيا حول المتهمين بتفجير الطائرة . والقذافى يطالبه بلجنة مصرية للتحقيق فى إتهام ليبيا بممارسة الارهاب .

١٩ : أمريكا وبريطانيا ترفضان التحقيقات الليبية وتصران على مطالبتها بتسليم المتهمين فى إختطاف طائرة لوكيربى .

٢١ : إقالة على ميلاد وزير الاعلام والثقافة .

٢٥ : انظر تونس .

٢٧ : أعرب إبراهيم البشارى وزير الخارجية الليبى عن تقدير ليبيا للدور الهام الذى يقوم به الرئيس مبارك لحل المشكلة الخاصة بأزمة الطائرة .

٢٨ : أمريكا تعلن وجود خمس قواعد لتدريب الارهابيين فى أراضى ليبيا .

مالطة :

٢٢ : بدء الانتخابات العامة لاختيار برلمان جديد .

مصر :

١ : تقرير لمبارك من عمرو موسى عن المفاوضات متعددة الأطراف التى عقدت بموسكو والاتصالات العربية التى جرت فيها .

: مبارك يتقبل عضو المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر د . تيجانى هدام .

١٢ : وصل الرئيس مبارك الى أوغندا فى إطار الجهود المكثفة من الدول الأفريقية بهدف دعم ودفع عمليات التنمية الاقتصادية الاجتماعية لشعوب القارة .

٣ : سلسلة من الاجتماعات للرئيس مبارك فى العاصمة الأثيوبية اديس أبابا تتناول التعاون الثنائى وبين دول القارة والقرن الأفريقى .

٤ : عاد الرئيس مبارك والوفد المرافق لسيادته قادما من البحرين فى ختام جولة زار خلالها ثلاث دول أفريقية هى اوغندا وزيمبابوى وأثيوبيا .

٦ : مصر توقع إتفاقيتين مع فنلندا وهولندا فى مجال المساحة والمياه الجوفية .

٨ : مصر وتركيا تؤكدان فى بيان مشترك تأييد إقتراح مبارك بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار وزيادة التعاون بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية .

: فى إجتماع اللجنة العليا المصرية السورية برئاسة عاطف صدقى ومحمود الزعبى رئيس وزراء سوريا زيادة حجم التبادل التجارى مع سوريا ودعم التعاون الصناعى .

١٠ : الرئيس مبارك اجرى مع الزعبى رئيس وزراء سوريا تقييما شاملا لتطورات عملية السلام وأوجه التعاون بين مصر وسوريا .

١٨ : ١٩ : مبارك وجوفينال رئيس جمهورية رواندا يبحثان مشاكل افريقيا والوضع فى الشرق الاوسط وعملية السلام .

٢٠ : بيان مشترك لمصر ورواندا يؤكد تكثيف التعاون بين البلدين .

٢٥ : مبارك يصل الى باريس ليبحث مع ميتران تطورات السلام وسبل حل الخلاف بين ليبيا وكل من فرنسا وأمريكا وبريطانيا .

٢٧ : مبارك يعد زيارته يوما واحدا لفرنسا ويلتقى بوزيرى الدفاع والخارجية لفرنسا ويلتقى بوزيرى الدفاع والخارجية ويزور عددا من القواعد والمنشآت العسكرية .

: بحث آفاق التعاون بين القوات المسلحة فى فرنسا ومصر .

٢٨ : ٢٩ : مبارك يستكمل جهوده حول القضية الليبية مع العاهل المغربى بعد إنتهاء مباحثاته مع ميتران ويزور المغرب فى طريق عودته الى أرض الوطن .

: مبارك أجرى عدة إتصالات مع بوش حول مشكلة الطائرة بين أمريكا وليبيا .

: مباحثات مبارك والحسن تركزت حول مفاوضات السلام والقدس والوصول الى حل لمشكلة ليبيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أنظر الصين ، الكومنولث الجديد .

٣ : ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى يرفض مقترحات بوريس يلتسين بالتعجيل بخفض الأسلحة النووية وأمريكا تؤكد ضرورة إحتفاظها بقوة ردع نووية كافية .

٦ : واشنطن تخصص ٤٠٠ مليون دولار للمساعدة فى تفكيك الترسانة النووية للكومنولث .

: بيكر يبلغ الكونجرس رسميا ان أمريكا لاتقدم دعما للتوطين الاسرائيلى الذى يتعارض مع سياسة تلتزم بها منذ ٢٥ عاما .

١٢ : جورج بوش يرشح نفسه رسميا لانتخابات الرئاسة لفترة ثانية رغم الانتقادات التى يواجهها لتعثر الاقتصاد الأمريكى .

١٥ : جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى يتفقد المركز السرى للأبحاث النووية فى سيليابنيك بروسيا الذى يمثل قلب الصناعة للأسلحة النووية الروسية .

١٨ : واشنطن بدأت سحب صواريخها النووية من أوروبا .

: انظر أيضا : الكومنولث الجديد .

١٩ : أنظر ليبيا
٢٢ : بدء الولايات المتحدة فى الانسحاب من أخر قواعدها بالفلبين (قاعدة سوبيك البحرية)
: تطور هام فى العلاقات الامريكية الصينية ، واشنطن ترفع بعض العقوبات المفروضة على بكين بسبب تزويد بكين لكل من سوريا وباكستان بالصواريخ .

٢٤ : مواجهة ساخنة فى مجلس النواب الامريكى حول ضمانات القروض : بيكر يشترط التجميد الشامل للمستوطنات فى الأراضى المحتلة مقابل الحصول على الضمانات ورئيس لجنة الاعتمادات يصرح بانه لاينبغى تقديم سنت واحد لاسرائيل إذا كان سيستخدم فى توسيع المستوطنات .
: بدء مباحثات السلام فى واشنطن : جلسة المباحثات الأولى تفشل فى تحقيق اى تقدم .
اليابان
١ : بعد قمة مجلس الأمن إستياء اليابان لعدم الحصول على مقعد دائم فى المجلس ودول العالم الثالث متهم العرب باللامبالاة فى تقدير إحتياجات التنمية .
١٢ : انظر الكومنولث الجديد .
١٣ : تورط شركة « ساجوكيوبين » اكبر شركات الشحن فى اليابان فى فضيحة قروض كبرى وممارسة الجريمة فيما وصفته المصادر السياسية بأنها قد تتحول الى فضيحة سياسية جديدة .
٢٥ : إنتكاسة سياسية لرئيس الوزراء كيتشى ميازاوا حين أعلن الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم الذى يراسه ميازاوا رفضهم لبرنامج الاصلاح السياسى الذى أعلنه .
٢٨ : تورط المعارضة فى الفضائح المالية باليابان .
اليمن :
٢٧ : رحب الرئيسان اليمنى على عبدالله صالح والفلسطينى ياسر عرفات بالموقف الامريكى الذى يرفض تقديم ضمانات القروض الى إسرائيل لبناء المستوطنات فى الاراضى العربية المحتلة .
يوجوسلافيا :
١ : فشل زعماء الصرب فى حل خلافاتهم حول قوات السلام ، مخاوف من تجدد الحرب الاهلية فى يوجوسلافيا .
١١ : وافقت حكومة كرواتيا على خطة السلام الدولية بنشر قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام وإنهاء الحرب الأهلية فى يوجوسلافيا .
١٦ : تعيين قائد هندى لقوات حفظ السلام بيوجوسلافيا ، تحذير لجمهورية البوسنة والهرسك من المطالبة بالاستقلال .
: عزل ميلان بابيتشى زعيم الاغلبية الصربية فى كرواتيا وحل حكومته والغاء الاستفتاء حول نشر قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة فى المنطقة .
٢٦ : المجموعة الاوروبية تستانف جهود السلام فى يوجوسلافيا .

٢٧ : رئيس جمهورية الصرب يعلن فجأة إنتهاء الحرب الاهلية فى يوجوسلافيا
٢٨ : بعد ٢٥ عاما يوجوسلافيا فتحت امس سفاراتها فى إسرائيل .
٢٩ : إستفتاء حول إستقلال البوسنة والهرسك عن يوجوسلافيا ، الاقلية الصربية تهدد بإعلان دولة مستقلة داخل الجمهورية الصربية .

مارس ١٩٩٢

الاتحاد السوفيتي :
انظر : الكومنولث الجديد .
الأردن :
٢ : نادى باريس وافق على جدولة ديون الأردن
١٨ : الملك حسين يستعرض مع كول المستشار الالمانى تطورات عملية السلام .

٣١ : الاردن ينهى العمل بالاحكام العرفية بهدف تعزيز قواعد الديمقراطية
اسرائيل :
٦ : اسحق شامير يرفض شروط واشنطن للحصول على ضمانات القروض
٧ : مصرع مسئول الأمن بالسفارة الاسرائيلية فى تركيا فى انفجار سيارة ملغومة بأنقرة
٩ : وفاة مناحم بيجين رئيس وزرا اسرائيل الاسبق عن عمر يناهز ٧٩ سنة
١٣ : ازمة حادة بين واشنطن وتل ابيب بسبب بيع اسرائيل صواريخ باتريوت للصين وجنوب افريقيا واثيوبيا وشلى .
١٧ : انفجار مروع يدمر سفارة اسرائيل بالارجنتين مما ادى الى مصرع ١٠ اشخاص واصابة ٩٦ اخرين
: الادارة الامريكية تبلغ الكونجرس وقف المستوطنات شرط لتقديم ضمانات القروض لإسرائيل ، وبوش يرفض اقتراح الكونجرس بحل وسط لمسالة القروض
٢٨ : ٢٤٣ مليون دولار قرضا لاسرائيل من صندوق النقد الدولى لتعويضها عن خسائر حرب الخليج والتى تقدر فى مجال السياحة والصادرات بمليار دولار
٣٠ : استقالة ديفيد ليفى وزير الخارجية
البانيا :
٢٣ : فوز ساحق للحزب الديمقراطى على الشيوعيين فى البانيا .

المانيا :
١٤ : فيلى برانت المستشار الالمانى يقدم استقالته من رئاسة الدولية الاشتراكية بعد شغله هذا المنصب ١٦ عاما
٢٥ : المانيا تحبط محاولة لتهريب اسلحة للعراق
٣١ : استقالة جيرهارد ستو لتبرج وزير الدفاع الالمانى بسبب بيع دبابات لتركيا فى تحد للحظر الذى فرضة البرلمان الالمانى على مبيعات الاسلحة لبؤر التوتر
باكستان :
٢٥ : السلطات تعتقل زعيم تحرير جامو وكشيمير .
بورما :
١٥ : ٢٠٠ الف لاجىء فروا هربا من اضطهاد النظام العسكرى الحاكم الى بنجلاديش
تركيا :
٩ ، ٢٥ : الطائرات التركية تقصف معسكرات تدريب الاكراد بشمال العراق فى ثانى عملية هجوم عبر الحدود لتعقب الاكراد الاتراك
٢٨ : تركيا تتهم سوريا بايواء الانفصاليين الاكراد وتعلن انها سوف تغلق حدودها مع العراق لوقف تسلل مقاتل حزب العمال الكردى الى جنوب تركيا
تونس :
٢٨ : تونس تتمكن من سحق حركة التطرف وتنقذ البلاد من حرب اهلية
الجزائر :
٤ : القضاء الجزائرى يحكم بحل جبهة الانقاذ وحظرها
٢٤ : التحقيق مع احمد بن بيلا الرئيس الجزائرى الاسبق فى اتهاماته لبن جديد

باختلاس ١٥ مليار دولار اثناء رئاسته للجزائر .

٢٠ : حل ٤٠٠ مجلس محلى تسيطر عليها جبهة الانقاذ ووقف اعضاء هذه المجالس واستبدالهم باخرين

٣١ : السلطات الجزائرية تطلق سراح رابح كبير ، مسئول اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية لجبهة الانقاذ الاسلامية

: إعتقال ٥٠ جزائريا من جماعة الافغان ، لدى عودتهم للجزائر ، وابنا عن هروب اسرة عباس مدنى زعيم الانقاذ

راوندا :

٢٠ : ٤١ قتيلا ومصابا في انفجار بمدينة كيجانى عاصمة رواندا بوسط افريقيا ويعتقد ان الانفجار من تدبير الجماعات المتمردة على نظام الحكم .

زائير :

٢٧ : طرد بعثة زائير من مقرها في نيويورك لعدم دفع الايجار واعطائها مهلة ٣٠ يوما لسداد المتأخرات التى بلغت ٤٠٠ الف دولار

السودان :

١٨ : اختتام اللجنة المصرية السودانية واسامة الباز يعلن انه لا يمكن عرض قضية الحدود على التحكيم الدولى في ظل علاقة البلدين الازلية

٣١ : القضاء على فلول المتمردين في منطقة الجبال بجنوب كردفان السودانية

سوريا :

١٢ : الاسد يبدأ ولايته الرابعة في حكم سوريا وتمتد لست سنوات متواصلة .

١٧ : انظر : مصر

٢٤ : سوريا فتحت نقطتى حدود مع العراق للسماح بحركة تجارة محدودة عبر الحدود

الصومال :

٤ : توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ، وفريق دولى يرتب مراقبة تنفيذ الاتفاق

٢٤ : بعثة الأمم المتحدة تشرف على وقف القتال في عاصمة الصومال والاعداد لتنفيذ خطة واسعة النطاق لنقل مواد الاغاثة

٢٦ : وسط تحذيرات من مجاعة شاملة مصرع ١٤ الف في الحرب الاهلية في الصومال .

الصين :

١ : الصين تتهم واشنطن بعرقلة انضمامها لاتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية .

١٦ : روسيا والصين تصدقان على اتفاقية الحدود بينهما

٢١ : عجز ضخم في الميزانية الصينية ، بكين تعترف بفشل جهود اصلاح مشروعات الدولة الخاسرة وانهاء سيطرة التخطيط المركزى على كثير من القطاعات الاقتصادية .

العراق :

١٢ : العراق يتهم مجلس الأمن بالسعى لتنفيذ خطة لتدمير قواعده الصناعية .

١٦ : صنداى تلجراف : عملية المعصرة الأمريكية تغرق العراق بدينارات مزيفة بهدف تخريب الاقتصاد العراقى

١٧ : بغداد ترفض مبدأ تعويض اسرى جنود الحلفاء ومستشار صدام يدعو الشعب لمقاومة التهديدات الغربية

٢١ : فريق دولى يضم ٣٥ خبيرا دوليا يصل الى بغداد لبحث التنازلات العراقية الجديدة

٢٣ : فريق التفتيش الدولى يعلن تدمير العراق لصواريخ سكود وبغداد وتستخرج الصواريخ من باطن الأرض لتدميرها .

٣٠ : عمليات تفتيش دولى مكثفة بحثا عن الصواريخ العراقية والقبض على تجار عرضوا بيع القنبلة النووية للعراق

فرنسا :

٢٢ : اسفرت نتائج الانتخابات الاقليمية الادارية عن تغيير اساسى في الخريطة السياسية في فرنسا والجهة الوطنية انوس حركة يمنية متطرفة في اوروبا

فلسطين :

٣ : وثيقة فلسطينية شاملة في مباحثات السلام بواشنطن : حنان عشراوى تذيع التفاصيل الكاملة لمقترحات منح الفلسطينيين الحكم الذاتى والمطالبة بحكومة منتخبة في الأراضى المحتلة ووقف الاستيطان الاسرائيلى

فنزويلا :

٣ : اسوأ ازمة سياسية تواجهها فنزويلا منذ ٣٤ عاما

كمبوديا :

١٤ : هجوم عنيف للخمير الخمر في كمبوديا مما اسفر عن مقتل ١٠ جنود واصابة ٤٠ اخرين مما بعد انتهاكا للهدنة .

٣٠ : بدء توطين ٣٧٠ الف لاجىء في كمبوديا فيما وصف بانها اكبر عملية لاعادة توطين اللاجئين في تاريخ الامم المتحدة

كوريا الجنوبية :

٢٤ : نكسة كبيرة للحزب الحاكم في انتخابات كوريا الجنوبية ـ حزب رجال الاعمال يدخل البرلمان لأول مرة

٣٠ : تعديل وزارى محدود واحالة رئيس جهاز تخطيط الامن القومى (المخابرات) وتعيين هى سانج يانج وزير الداخلية بدلا منه واحالة ثلاثة وزراء اخرين من مناصبهم

الكومنولث الجديد :

١ ـ اندريه كوزاريف وزير خارجية روسيا في زيارة للقاهرة ويصرح بان مصر مركز للصداقة بين رؤساء العالم العربى وتمثل الاستقرار في المنطقة .

٢ : انظر : مصر

٩ : اذربيجان تطلب من غالى التدخل لانهاء النزاع مع ارمينيا ، ولا تفيا تهدد بوقف امداد ٤٥ الف جندى سوفيتى بالطعام .

١٠ : تعيين ادوارد شيفار نادزه وزير الخارجية السابق رئيس لمجلس الدولة بجمهورية جورجيا ويناط به سلطات تشريفية وتنفيذية

١٢ : اعلن ليونيد كرافتشوك رئيس جمهورية اوكرانيا بوقف عملية نقل الاسلحة النووية لجمهورية روسيا .

١٦ : مبعوث بطرس غالى يبدا مهمته لانهاء النزاع بين ارمينيا واذربيجان .

: يلتسين يقطع الطريق على رؤساء الكومنولث وتقيم جيشا مستقلا لروسيا .

١٧ : كازاخستان تقيم قوة مسلحة خاصة بعد ساعات من اعلان تكوين جيش روسى .

٢٥ : علاقات دبلوماسية بين امريكا وجورجيا .

٢٦ : البنوك الغربية تمنح جمهوريات الكومنولث مهلة ثلاث اشهر لسداد الديون ، وواشنطن تقر خطة لشراء معمل فضائى وتكنولوجيا روسية متقدمة .

٢٨ : اختفاء ثلاثة رؤوس نووية من قاعدة بكازاخستان .

: مد فترة وقف اطلاق النار والقتال بين ارمينيا وأذربيجان وقمة لرئيسها بحضور يلتسين وتوقعات بارتفاع اعداد العاطلين في روسيا الى ٦ ملايين شخص

٣٠ : تفجر المناطق الساخنة في الكومنولث :

انهيار وقف اطلاق النار في ناجورنوكاراباخ والتعبئة في جورجيا بعد استيلاء انصار خورديا على ٤ مدن .

٣١ : يلتسين والزعماء الروس يوقعون معاهدة لمنع تفسخ روسيا والاتفاق برسى قواعد الدولة الجديدة في مرحلة ما بعد الشيوعية .

الكويت :

٣ : نظام الكترون واسلاك كهربائية ومراكز مراقبة تستخدمها الكويت لحماية حدودها مع العراق .

لبنان :

٩ : ١٤٤ الف قتيل و١٩٧ الف جريح و١٧ الف مفقود بينهم ١٠ الفا خطفتهم الميليشيات خسائر الحرب الأهلية بلبنان .

٢٤ : المقاومة اللبنانية تفجر وحدة للمخابرات الاسرائيلية بالجنوب اللبنانى وسط تزايد الحشود العسكرية استعدادا لاعتداء جديد .

ليبيا :

١ : استقالة احمد الزاوى القاضى المكلف بتحقيق انفجار الطائرة الامريكية .

٥ : ليبيا تسحب ارصدتها في البنوك الغربية خوفا من مصادرتها .

٢٩ : انظر مصر .

٣١ : مجلس الامن يوافق بالاغلبية على فرض الحصار الاقتصادى والجوى والدبلوماسى ضد ليبيا ويبدأ تنفيذ القرار يوم ١٥ ابريل و٥ دول تمتنع عن التصويت من بينها المغرب والصين والهند .

مصر :

٣ : ٣ اتفاقيات تجارية واقتصادية توقيعها مع ٣ جمهوريات الكومنولث روسيا الاتحادية ، وروسيا البيضاء ، اوكرانيا .

٩ : الرئيس مبارك يستقبل رافى هوفانسيان وزير خارجية ارمينيا .

: بدء عمل القنصلية المصرية بالعراق .

١٠ : الرئيس مبارك يستقبل السيد بقس سومورو المبعوث الشخصى لرئيس وزراء باكستان ووزير العلوم والتكنولوجيا الذى طلب وساطة الرئيس مبارك لحل مشكلها مع الهند حول كشمير .

١٢ : استقبل الرئيس مبارك السيد بى شونغ امك نائب رئيس جمهورية كوريا الشمالية .

١٦ : بدء الدورة ٩٧ لمجلس الجامعة العربية ، دراسة سبل تطوير العلاقات الثقافية العربية الافريقية والدعوة لدعم التعريب فى الصومال جيبوتى وجنوب موريتانيا .

١٧ : مباحثات لمبارك والاسد تتناول نتائج مفاوضات السلام والقضايا الراهنة والعلاقات الثنائية .

٢٢ : مصر ترفض طلبات اسرائيل للاطلاع على نتائج التحقيقات مع شبكة التجسس الاسرائيلية المعروفة باسم شبكة « مصراتى » .

٢٦ : اجتماع عمرو موسى وزير الخارجية بوفد الترويكا الاوروبية فى بداية جولة الوفد بالمنطقة . ومشاركة مصر فى المفاوضات متعددة الاطراف على اساس الارض مقابل السلام .

٢٨ : الرئيس مبارك يستقبل فلاديمير بولداكوف سفير روسيا الاتحادى بالقاهرة ويتسلم رسالة منه تتعلق بالقضايا التى تهم البلدين .

٢٩ : مبارك يتسلم ثانى رسالة من القذافى خلال اسبوع عن الازمة الليبية عشية اجتماع مجلس الامن ويجرى بحثا صريحا للازمة بين ليبيا والدول الغربية .

٣١ : مبارك يلتقى بعدد من الوفود الاسلامية المشاركة فى ليلة القدر ويطالب قيادات الدعوة بالاتفاق على خطة موحدة لابراز سماحة الاسلام وبعده عن التطرف .

المغرب :

٤ : الملك الحسن يعلن فى خطاب بمجلسه اصلاحات دستورية جذرية ستطرح فى استفتاء عام تهدف الى تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

المكسيك :

٢ : رفض المكسيك مساعدة امريكا لمكافحة المخدرات .

موريتانيا :

٨ : فوز حزب ولد طايع فى اول انتخابات تشريعية تعددية بالبلاد .

النيجر :

١ : للمرة الثالثة الجنود المتمردون يستولون على الاذاعة .

٢٤ : حل حكومة النيجر الانفصالية بسبب الازمة الاقتصادية وذلك بعد خمسة اشهر من تشكيلها .

الهند :

٢٩ : ١٦٠ قتيلا فى احداث العنف فى كشمير واعتقال ١٣٠٠ شخص خلال العمليات الهندية ضد العناصر الانفصالية فى كشمير .

الولايات المتحدة الامريكية :

٢ : استقالة ريتشارد شيفتر مساعد وزير الخارجية الامريكية ، ونفيه خلافه مع الادارة بسبب اسرائيل .

: بوش يمنع صدور قرار الكونجرس بحرمان الصين من وضع الدولة الاولى بالرعاية .

٤ : اختتام مباحثات السلام للشرق الاوسط فى واشنطن دون تقدم ، وعدم اتفاق الوفود على موعد ومكان الجولة القادمة .

: فوز الرئيس بوش فى الانتخابات الاولية التى اجريت فى ثلاث ولايات جنوبية .

: بطرس غالى يقدم تقريره لمجلس الامن عن حادث تفجير الطائرتين .

٥ : مجلس النواب الامريكى يرفض مشروع ميزانية بوش التى تطالب بخفض الانفاق العسكرى .

٦ : امريكا تقدم معلومات للامم المتحدة بشأن مواقع الصواريخ العراقية ، وقائد امريكى يدافع عن بقاء ٢٥ الف جندى بالخليج .

٢٠ : ازمة بين الادارة الامريكية والكونجرس حول ضمانات القروض لاسرائيل . والبيت الابيض يذيع وثائق تؤكد إصرار بوش على ربط ضمانات القروض بوقف الاستيطان .

٢١ : الجنرال كولين باول رئيس الاركان المشتركة للقوات المسلحة الامريكية يعترف بوجود ٧ سيناريوهات لحروب ممكنة فى المناطق المتفجرة من العالم كالشرق الاوسط .

اليابان :

٨ : هزيمة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم وفوز مرشح اتحاد عمال اليابان لمجلس الشيوخ .

٢٩ : فوز الحزب الحاكم فى انتخابات فرعية واستمرار البطء فى النمو الاقتصادى .

يوجوسلافيا :

٥ : اتفاق بين الصرب والمسلمين فى البوسنه والهرسك حول تشكيل دوريات مشتركة لحفظ السلام .

١٦ : انتشار قوات دولية لانهاء القتال بين الصرب وكرواتيا .

٢٨ : الحرب الاهلية تشتعل فى البوسنة والهرسك بين المسلمين . والجيش الفيدرالى يتهم الكروات بارتكاب مذبحة .

أبريل ١٩٩٢

اسرائيل :

٤ : مجلس الأمن يدين الانتهاكات الاسرائيلية بالاراضى المحتلة ويطالب اسرائيل بالالتزام باحكام اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب

٥ : ٦ : ديفيد ليفى يسحب استقالته المعلنة بعد اتفاق مع اسحق شامير وتعيينه رئيسا لمجلس هيئة الانتخابات الاسرائيلية

١٢ : خطة طوارىء اسرائيلية سرية لتهجير ٥ الاف يهودى من يوجوسلافيا

١٧ : شامير يهدد بمقاطعة مباحثات السلام اذا اشترك فيها فلسطينيون من الخارج ورابين لا يستبعد قيام دولة فلسطينية مستقلة : عقد امريكى اسرائيلى لتطوير صواريخ « آرو »

٢٠ : زامبيا واسرائيل تستأنفان علاقاتهما الدبلوماسية رسميا

٢٤ : اسرائيل تمنع محمد حورانى عضو الوفد الفلسطينى فى المفاوضات الثنائية الخاصة بعملية السلام من الانضمام الى بقية اعضاء الوفد الموجودين فى عمان

٢٦ : اسرائيل تقدم ميزانية سنوية لتمويل ميليشيات لحد

: مخطط اسرائيل لتهجير ٦٢ يهودى من - القوقا -

افغانستان :

٨ : حكومة مستقلة فى شمال البلاد ، وتتخذ من مدينة قرار الشريف مقرا لها

١٠ : بطرس غالى يعلن اتفاقا لتسوية المشكلة الافغانية بانشاء مجلس حاكم حديد لتولى السلطة فى البلاد

١١ : الحكومة تقبل خطة الأمم المتحدة لانهاء الحرب الأهلية منذ ١٤ عاما

١٦ : الاطاحة بنجيب الله وتسليم السلطة لمجلس مؤقت ، ومفاوضات بين جماعة اسلامى وجنرالات الجيش الافغانى لتجنب حمامات الدم

١٧ : المجلس العسكرى الحاكم بأفغانستان بشكل ائتلافا مع احدى فضائل المجاهدين

١٩ : قوات المجاهدين تحشد حول كابول لاقتحامها فى اى لحظه وجهود سياسية ودولية لمحاولة نقل السلطة سلميا فى افغانستان

٢٢ : تطورات الصراع فى افغانستان : أحمد شاه مسعود يتعهد بعدم اقتحام كابول ويحذر حكمتيار من أى تصرف منفرد

انظر : باكستان

٢٨ : قتال عنيف فى كابول فور تسلم المجلس الانتقالى برئاسة صبغة الله مجددى السلطه رسميا ، وقوات مسعود تقصف آخر معقل لقوات حكمتيار وتسيطر على ٩٠ ٪ من العاصمة

٢٩ : المجلس الانتقالى يعقد اولى اجتماع له بعد الاستيلاء على اخر معاقل حكمتيار بكابول

٣٠ : أحمد شاه مسعود القائد العسكرى للمجاهدين يدخل كابول مع ١٠ الاف من المقاتلين لفرض الأمن والقانون فى العاصمة وتولى مهام منصبه كوزير للدفاع .

البانيا :

٣ : استقالة رامز عليا رئيس البانيا اخر رموز الشيوعية فى أوروبا

١١ : تشكيل أول حكومة غير شيوعية فى البانيا منذ الحرب العالمية الثانية

المانيا :

٢٧ : اكبر اضراب تشهده المانيا منذ عام ١٩٧٤ من عمال القطاع العام بسبب عدم سماع الحكومة لمطالبهم

: استقالة هانز ديتريش خيشر وزير الخارجية

ايران :

٥ : ايران تشن غارة جوية على العراق وبغداد تهدد بالرد على هذا العدوان

٦ : مجاهدو خلق يشنون سلسلة من الهجمات على السفارات الايرانية بأوروبا وأمريكا واستراليا احتجاجا على الغارة التى شنتها ايران على احدى قواعدهم داخل العراق

١٠ : بدء الانتخابات العامة فى ايران وسط توقعات بفوز المعتدلين ، وتعد هذه الانتخابات الاولى بعد وفاه الزعيم الروحى اية الله خومينى فى عام ١٩٨٩

١٢ : حظر مجلة « فاراد » الايرانية من الصدور بعد نشرها كاريكاتيرا يسىء للزعيم الايرانى الراحل ايه الله خومينى

: انتصار المعتدلين بقيادة رافسنجانى فى الانتخابات

١٣ : ايران تطرد العائلات العربية من جزيرة « أبو موسى » المتنازع عليها بين ايران والامارات العربية المتحدة .

٢٥ : انظر : العراق

ايطاليا :

٢٤ : قدم جوليو اندريوتى رئيس الوزراء استقالته

٢٥ : استقالة الرئيس الايطالى كوسيجا فى بداية ازمة استورية حادة

باكستان :

٢٢ : باكستان مستعدة لتوفير ممر آمن لخروج نجيب الله من أفغانستان

البحرين :

١٦ : أنظر قطر

البرتغال :

٩ : الرئيس مبارك يعلن فى كلمته امام البرلمان البرتغالى عن تقدير مصر لدور البرتغال فى اقرار الشرعية الدولية والسلام العادل

بريطانيا :

٩ : بدء الانتخابات العامة وحرب المحافظين الحاكم يحقق نصرا تاريخيا رغم هزيمة ٧ من وزرائه وذلك للمرة الرابعة على التوالى فى اول انجاز يحقق حزب بريطانى منذ عام ١٨٢٢

١١ : ميجور بشكل حكومة شابه تحمل بصمته الشخصيه

١٣ : استقالة نيل كينوك (٥٠ سنة) من زعامة حزب العمال البريطانى واعلانه تحمله مسئولية فشل الحزب فى الانتخابات

بلجيكا :

١٠ : بلجيكا تطرد ٤ دبلوماسيين روس لاتهامهم بالتجسس

٢٢ : انظر ليبيا

بلغاريا :

٢٥ : اعتقال رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد السابقين فى بلغاريا

بورما :

٢٣ : استقالة ساوماونج رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى بورما لاسباب صحية

٢٥ : اطلاق سراح زعيم المعارضة يونو فى بورما

بيرو :

٦ : البرتو فوجيمورو رئيس بيرو يعلن حل البرلمان ووقف العمل بالدستور واعادة تنظيم أجهزة الحكومة للمحافظة على الديمقراطية

تركيا :

١٧ : انظر سوريا

تونس :

١١ : مبارك وزين العابدين بحثا تنقية الأجواء العربية وسبل ايجاد حل سلمى للازمة الليبية ، ودفع عملية السلام وتدعيم علاقات البلدين

الجزائر :

١ : اغتيال ٣ من رجال الأمن الجزائريين ومقتل متطرف أثناء فراره من معسكر للاعتقال

١٩ : اجراء تعديلات بمناصب الجيش الجزائرى

٢٥ : ٧ أحزاب جزائرية تطالب الحكومة بالحوار مع كافة القوى السياسية ، المطالبة بجدول زمنى لاستئناف الانتخابات وتشكيل حكومة مصالحه

٢٩ : المحكمة العليا توافق على حل جبهة الانقاذ الاسلامية

جنوب افريقيا :

٦ : المجموعة الأوروبية تلغى الحظر البترولى على جنوب افريقيا ورفع العقوبات المعروضة على الاتصالات الثقافية والرياضية

١٣ : انفصال نلسون مانديلا وزوجته وينى مانديلا بعد حياة دامت ٣٣ عاما

٢١ : خمسة نواب بيض يقررون الانضمام للمؤتمر الوطنى الأفريقى استجابة لدعوة نلسون مانديلا زعيم المؤتمر

زامبيا :

٢٠ : أنظر اسرائيل

السعودية :

١٨ : جهود سعودية لانهاء الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين

١٩ : أنظر : اليمن

السنغال :

٢٣ : استئناف العلاقات السنغالية الموريتانية بعد انقطاع ٣ سنوات

السودان :

القوات السودانية تستعيد مدينة جديدة من المتمردين

سوريا :

١٥ : سوريا توافق على عدم شرعية حزب العمال الكردى

١٧ : سوريا وتركيا يوقعان بروتوكول مكافحة الارهاب

٢٤ : انسحاب القوات السورية من مطار بيروت وتسليم مواقعها للقوات اللبنانية

سيراليون :

٢٩ : محاولة انقلاب فى سيراليون

الصومال :

١ : قتال عنيف فى شمال الصومال لأول مرة منذ اعلان انفصاله عن الوطن الأم .

١١ : لجنة عليا من كينيا والسودان وجيبوتى وأثيوبيا واريتريا وباشراف الرئيس الاثيوبى مليس زناوى لتتولى ايجاد حل سلمى للمشكلة الصومالية

٢٤ : ارسال ٥٠ مراقبا دوليا لوقف اطلاق النار

٢٥ : وسط معارك خارج العاصمة ، مجلس الأمن يوافق على اجراءات لتثبيت وقف اطلاق النار فى مقديشيو ، وتشكيل لجنة عقوبات لمراقبة الخطر المفروض على تصدير الاسلحة . للمراقبين

٢٨ : د . بطرس غالى يعين دبلوماسيا جزائريا مبعوثا شخصيا فى الصومال ليرأس العمليات الجديدة لحفظ السلام

العراق :

٥ : فريق دولى لترتيب الاستعدادات لتدمير القدرات الكيماوية للعراق ، والعراقيين يبنون منشأتين للتخلص من غازات الاعصاب السامة .

انظر : ايران

٧ : العراق يوافق على تدمير مفاعل الاثير النووى جنوب بغداد

: مجلس الامن يطالب كافة الاطراف بوقف اعمال العنف والامم المتحدة تجرى تحقيقا للتعرف على ابعاد المواجهة .

١١ : مجلس الامن يحذر العراق من عواقب وخيمة اذا هددت طائرات المراقبة الدولية واتهام جديد لبغداد بانها يخفى عناصر رئيسية فى مشروعها النووى .

١٤ : تدمير الجزء الرئيسى لمجمع الاثير النووى فى العراق باستخدام المتفجرات .

١٧ : لجنة دولية تقرر ضم جزء من ميناء « أم قصر » العراقى للكويت .

٢٥ : اتفاق العراق وايران على اعادة اسرى الحرب بينهما .

٢٦ : القوات العراقية تقصف الشيعة وتتعرض لهجمات كردية فى الشمال .

سلطنة عمان :

٢٢ : قررت سلطنة عمان وجمهورية اوزبكستان اقامة علاقات دبلوماسية بينهما وتبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء .

٣٠ : اعلن متحدث رسمى باسم وزارة الخارجية العمانية حول الموقف فى افغانستان : ان سلطنة عمان وهى تتابع باهتمام تطورات الموقف تعلن اعترافها بحكومة المجاهدين الانتقالية برئاسة صبغة الله مجددى مرحبة بما توصل اليه المجاهدين الافغان من اتفاق على تشكيل المجلس الانتقالى الافغانى واستلام المجلس مقاليد السلطة فى افغانستان .

فرنسا :

٢ : تعيين بيير جوفوا وزير الاقتصاد والمالية الفرنسى رئيسا خلفا للسيدة اديت كريستون .

٨ : فرنسا توقف تجاربها النووية لمدة عام

الفلبين :

١٢ : ٦٠ قتيلا ومصابا فى معركة طاحنه بين المتمردين الشيوعيين وقوات الجيش .

فلسطين :

٣ : اتفاق مصرى فسلطينى على اعادة التضامن العمالى العربى .

٧ : ٨ : إختفاء طائرة ياسر عرفات ونجاته فوق جنوب ليبيا والحكومة الليبية تناشد الصليب الاحمر وهيئات الطيران الدولية للبحث عنها .

١١ : بدء اعمال الندوة المصرية الفلسطينية لاستراتيجيات التفاوض : عمرو موسى واسامة الباز يستقبلان الوفد الفلسطينى فى مؤتمر السلام فى اطار الاستفادة من الخبرة التفاوضية المصرية مع الاسرائيليين .

قطر :

١٦ : خلاف بين قطر والبحرين حول تحديد المياه الاقليمية .

الكومنولث الجديد :

١ : ٢٤ مليار دولار مساعده دولية للكومنولث واجتماع تاريخي بين وزراء دفاع حلف الاطلطنى والكومنولث .

٢ : يلتسين يعزل ايجور جيدار وزير المالية واحد المؤسسين لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الروسى .

٦ : وسط مظاهرات مؤيدة واخرى معارضة : يلتسين يفلت من اقتراع بسحب الثقة خلال جلسة افتتاح البرلمان الروسى . ويتحدى البرلمان باللجوء للشعب لاقرار نظام الحكم الرئاسى

٧ : يلتسين يصدر قرارا بالسيطرة على اسطول البحر الاسود ووضعه تحت سلطة القيادة العسكرية لدول الكومنولث ويحذر من العداء بين البرلمان والحكومة ويصر على الاصلاحات .

١١ : البرلمان الروسى يقرر حرمان يلتسين من رياسة الوزراء والحكومة تبحث الاسقالة وتكهن باستفتاء لحل البرلمان .

١٣ : استقالة الحكومة الروسية فى اخطر ازمة تواجه يلتسين واتهام البرلمان بعرقلة برنامج الاصلاح الاقتصادى وعزل روسيا .

١٤ : اغتيال ارتور مكترتشيان ، رئيس البرلمان بافيلم ناجورنو كاراباخ .

: البرلمان الروسى يستجيب لمطالب يلتسين ويوافق على برنامج الاصلاح الاقتصادى

١٥ : حكومة روسيا تسحب استقالتها من اعلان البرلمان تأييده للاصلاح الاقتصادى

١٦ : برلمان روسيا يبدأ مناقشته الدستور وتعليمات للحكومة للاسراع فى عملية الاصلاح

: البرلمان يغير اسم الدولة من الاتحاد الفيدر الى الروسى الى روسيا فقط .

١٩ : البوليس يفرض اشتباكا بين انصار وخصوم يلتسين ، قمة روسيه اوكرانية لبحث مصير اسطول البحر الاسود .

٢٢ : استقالة رئيس برلمان طاجيكستان

٢٥ : ٥ مليارات دولار قروضا من البنك الدولى لمساعده جمهوريات الكومنولث على تنفيذ الاصلاحات

٢٨ : منح عضوية الصندوق والبنك الدوليين لروسيا و ١٢ من دول الكومنولث

٢٩ : مشكلات خطيرة بين روسيا واوكرانيا حول اسطول البحر الاسود .

الكويت :

١٧ : انظر العراق

كينيا :

٣ : مصرع واصابة العشرات فى مصادمات عنيفة بين البوليس الكينى والمتظاهرين الذين شنوا اضرابا عاما بناء على طلب المعارضة الكينية .

ليبيا :

١ : انظر : الولايات المتحدة الامريكية

٤ : القذافى يرفض قرار مجلس الامن بفرض عقوبات ضد ليبيا تصاعد المواجهة مع الغرب وتحذيرات من رد انتقامى .

١٢ : مبارك يبحث مع القذافى ابعاد الوقف عى اساس ان ليبيا وحدها صاحبة القرار

١٥ : محكمة العدل الدولية ، ترفض طلب ليبيا وتقرر ان قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ يلزم ليبيا بتسليم المهتمين او مواجهة العقوبات

: مجلس الامن يقرر بدء تنفيذ العقوبات فى الساعة السادسة صباح اليوم . ويشكل لجنة لتنفيذها .

: الدول الغربية تخفض اعداد الدبلوماسيين فى اراضيها تنفيذ القرار مجلس الامن بفرض عقوبات على ليبيا

١٧ : لجنة العقوبات وضعت الخطوط العامة لاجراءات الحصار ضد ليبيا ، استثناء طائرات الحجاج والحالات الانسانية واجلاء الرعايا الاجانب

مصـــر :

٨ : ١٢ : مبارك يبدأ زيارة لتركيا والبرتغال وتونس والجزائر وليبيا لبحث القضايا الدواية والوضع بالشرق الاوسط

انظر ايضا : تونس ، ليبيا .

: مبارك يستقبل وزير خارجية كرواتيا ، مصر تعترف بجمهورية كرواتيا وسلوفنيا والبوسنة والهرسك .

: مبارك ورئيس اورجواى يبحثان مسيرة السلام والازمة الليبية الغربية .

٢١ : مباحثات هامة لمبارك والقذافى بسيدى برانى حول المشكلة الليبية الغربية ومبارك يعلن ان المصلحة المصرية جزء من المصلحة العربية .

٢٨ : بدء اعمال الدوره السابعة والتسعين لمجلس جامعة الدول العربية .

٢٩ : الرئيس مبارك يستعرض مع وزراء خارجية سوريا وتونس والجزائر الوضع العربى والمشكلة الليبية الغربية .

المغرب :

١٨ : انظر/ مصر

موريتانيا :

٢٣ : انظر/ السنغال

نيجيريا :

١٩ : نيجيريا تعود الى حاله التوتر بسبب الازمة الاقتصادية التى ازدادت حدة بعد تخفيض قيمة العمله ومخاوف حول خطه التحول الى الحكم المدنى .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : بوش يرفض اقتراح القذافى بعقد لقاء بينهما ومظاهرات فى ليبيا .. والقذافى يهدد بوقف بيع البترول .

٢ : واشنطن تعلن فى بيان رسمى تبرئه اسرائيل من بيع الباتريوت .

٥ : بدء مؤتمر « الايباك » انصار اسرائيل بواشنطن لاستعراض قوة ونفوذ المنظمات اليهودية الامريكية واللوبى المؤيد لاسرائيل .

١٩ : بوش ينفى ابناء تزويد السعودية للعراق بأسلحة امريكية .

٢٨ : فوز الرئيس الامريكى جورج بوش بترشيح الحزب الجمهورى له فى انتخابات الرياسة الامريكية .

يوجوسلافيا :

٧ : امريكا ترفع الحظر عن اربع جمهوريات يوجوسلافية هما كرواتيا - سلوفينيا - البوسنة والهرسك .

١٧ : تعيين حسن سوليك مراسل الاهرام فى بون مبعوثا لكرواتيا فى المانيا .

٢٢ : القوات الصربية تهاجم عاصمة البوسنة والهرسك ، ومصر تدعو المجتمع الدولى الى سرعة وقف حمام الدماء .

٢٥ : مجلس الامن يندد بتجديد القتال فى البوسنة والهرسك ويقر التعجل بارسال قوة مراقبين دوليين .

٢٧ : برلمان الصرب يعلن انشاء اتحاد يوجوسلافى جديد ، والدول الغربية لن تعترف بالاتحاد بسبب ازمة البوسنة .



نشاط الأمم المتحدة

مجلس الأمن

الجماهيرية الليبية :

- اصدر مجلس الأمن قرارا يحمل رقم ٧٤٨ بتطبيق حصار اقتصادى وجوى ودبلوماسى على الجماهيرية الليبية اعتبارا من يوم ١٥ ابريل . وجاء قرار المجلس بفرض العقوبات بأغلبية ١٠ اصوات وامتناع خمس دول عن التصويت هى المغرب والصين والهند وزيمبابوى وجزر الراس الأخضر (٣١ مارس).

- تسلم اعضاء مجلس الأمن فى ١٣ ابريل الرسالة التى بعث بها الأمين العام للجامعة العربية والتى تضمنت مقترحات اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية لمحاولة ايجاد حل سلمى للأزمة الليبية ومن بينها تسليم المتهمين المشتبه فيهما الى طرف ثالث هو مالطا . مع طلب تأجيل فرض العقوبات على ليبيا حتى يتم التشاور لانهاء الازمة سلميا .

- ندد مجلس الأمن بشدة بالاعتداءات على سفارة فنزويلا فى طرابلس وتدميرها وكذا سفارات الدول التى ايدت قرار العقوبات ضد ليبيا ، وطالب المجلس فى بيان رئاسى له الحكومة الليبية بأن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية (١٧ ابريل) .

- اعلنت ليبيا موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ الذى يدعوها إلى التعاون بشكل تام مع التحقيقات الدولية الجارية بصدد الاعتداء على طائرتى « بان امريكان » فوق لوكربى الاسكتلندية عام ١٩٨٨ و « يوتا » الفرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٩ مع استعدادها لتنفيذ ما ورد به بشأن نبذ الارهاب بجميع اشكاله وصوره ومهما كان مصدره (١٤ مايو) .

الأراضى المحتلة :

- أدان مجلس الأمن المجزرة التى ارتكبتها اسرائيل وراح ضحيتها ٤ فلسطينيين وعشرات الجرحى فى مخيم رفح بقطاع غزة المحتلة (٤ ابريل) .

- قامت لجنة من مجلس الأمن فى مايو الماضى بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان الفلسطينى وكان الأمين العام قد كلف هذه اللجنة باعداد تقرير لعرضه على مجلس الأمن والجمعية العامة (١١ مايو) .

- اكد مجلس الأمن مجددا عزمه على أن يتابع تطورات الوضع فى الاراضى المحتلة وخاصة فى قطاع غزة باهتمام بالغ وقد ابلغ رئيس المجلس مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة قلق اعضاء مجلس الأمن لاعلان قطاع غزة منطقة مغلقة لمدة اكثر من ١٠ ايام متتالية (٦ يونيو) .

يوغسلافيا :

- وافق مجلس الأمن بالاجماع على السماح بإرسال قوات حفظ السلام ونشرها فى يوغسلافيا (٧ ابريل)

- دعا مجلس الأمن الاطراف المتصارعة فى جمهورية البوسنة والهرسك اليوغسلافية الى وقف القتال فورا وطالب الأمين العام بإيفاد مبعوثه الخاص سيروس فانس الى الجمهورية فى مهمة سلام جديدة (١١ ابريل) .

- طلب بيان رئاسى اصدره المجلس بناء على طلب فرنسا بأن توقف كافة اشكال التدخل من خارج البوسنة والهرسك وندد المجلس باستخدام القوة من جانب القوات العسكرية النظامية وغير النظامية (٢٥ ابيل)

- اكد مجلس الأمن قلقة ازاء الانتهاكات المستمرة لاتفاقات وقف اطلاق النار فى جمهورية البوسنة والهرسك اليوغسلافية ، وطالب بيان رئاسى اصدره المجلس بأن توقف فى الحال كافة اشكال التدخل من خارج البوسنة والهرسك (٢٥ ابيل) .

- اوصى مجلس الامن على قبول عضوية جمهوريتى كرواتيا وسلوفينيا وجمهورية البوسنة والهرسك بالأمم المتحدة . ووافقت الجمعية العامة بالتصفيق بالأيدى على قبول هذه الجمهوريات الى الأمم المتحدة (٢٢ مايو)

- طالب المجلس بموجب القرار ٧٥٢ بالوقف الفورى للقتال فى البوسنة والهرسك وانسحاب القوات اليوغسلافية التى يقودها الصرب ووحدات جيش كرواتيا والتعاون الكامل مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المؤلفة من ١٤ الف رجل (١٧ مايو) .

وقد دعت كندا مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لبحث فرض عقوبات اقتصادية شاملة على جمهورية الصرب لاجبارها على وقف اعتداءاتها على البوسنة والهرسك (٢٥/ ٥) . ووافق مجلس الأمن بموجب القرار رقم ٧٥٧ فى ٣٠ مايو على فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية على جمهورية الصرب بموافقة ١٣ دولة وامتناع الصين وزيمبابوى عن التصويت ودون معارضة من اية دولة عضو بالمجلس (٣٠ مايو)

- وافق مجلس الأمن فى ٩ يونيو على قرار (رقم ٧٥٨) يقضى بمد نطاق عمل قوات الحماية الدولية الموجودة فى كرواتيا الى سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك ودعم هذه القوات لتولى مهمة اعادة فتح مطار

سراييفو امام المساعدات الانسانية الدولية للمدنيين المحاصرين فى عاصمة البوسنة والهرسك ، ويقضى قرار مجلس الأمن بارسال ١١٠٠ من قوات الأمم المتحدة للسيطرة على مطار سراييفو ، وبأن يحصل الدكتور بطرس غالى على تفويض من المجلس بإرسال القوات الدولية الى سراييفو بمجرد ان يتمكن من ابلاغ المجلس بتوافر جميع الظروف اللازمة لأداء مهمة القوات الدولية .

العراق :

ـ اصدر مجلس الأمن بيانا دعا فيه ايران والعراق والمعارضة الايرانية (مجاهدى خلق) التى تتخذ من العراق قاعدة لها الى وقف كل اعمال العنف ، وذلك عقب تقديم كل من العراق وايران احتجاجا للمجلس على اعمال العنف التى وقعت داخل كل منهما (٧ ابريل) .

ـ حذر بيان رياسى لمجلس الأمن من حدوث عواقب خطيرة اذا تعرضت العمليات الاستطلاعية فوق الاراضى العراقية لاستكشاف اسلحة الدمار الشامل لدى العراق لأى تهديد ، والتى تقوم بها الطائرة (تى ـ يو) التى قدمتها واشنطن لهذا الغرض (١١ ابريل) .

ـ قرر مجلس الأمن تمديد الحصار الشامل على العراق دون ان يجرى اى تغييرات فى مضمون القرارات الدولية (٢٧ مايو) .

ـ اختتمت اللجنة التى شكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٧ لترسيم الحدود بين العراق والكويت اعمال دورتها الخامسة فى ابريل الماضى فى نيويورك ، وقد اعادت اللجنة الى الكويت عشرة من آبار النفط اضافة الى اجزاء مهمة من ميناء ام قصر . وقد ابلغ العراق الأمم المتحدة رسميا فى اوائل يونيو رفضه الترسيم الجديد للحدود واكد ان فرض الحدود بالقوة سيخلق بؤرة توتر دائمة فى المنطقة (اول يونيو) .

الصومال :

ـ وافق مجلس الأمن على ارسال بعثة من ٥٠ مراقبا غير مسلح الى مقديشو للقيام بأغراض انسانية وتثبيت وقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين فى العاصمة ، مع تشكيل لجنة عقوبات لمراقبة الخطر على ارسال الأسلحة الى هذه الأطراف . كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة ان يواصل مشاوراته مع جميع الأطراف والحركات والجماعات من اجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنية مع الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى (٢٥ ابريل) .

ـ أعرب اعضاء مجلس الأمن عن غضبهم للسطو على مساعدات الاغاثة فى مطار مقديشو ودعوا الأمين العام للأمم المتحدة الى ايجاد الوسائل المناسبة لحماية وتأمين وصول هذه الامدادات الى ضحايا الحرب الأهلية فى الصومال (٨ يونيو) .

مشكلة الصحراء

ـ رفض مجلس الأمن فكرة منح مهلة ٣ اشهر اخرى الى المغرب وجبهة البوليساريو للخروج بخطة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية من الطريق المسدود ، وتقضى خطة الأمم المتحدة بإقامة استفتاء على تقرير المصير فى الصحراء الغربية (٦ يونيو) .

ـ اجتمع المبعوث الخاص للأمم المتحدة صاحب زاده يعقوب مع مصطفى بشير سيد ممثل البوليساريو فى ١٢ يونيو لبحث خطة سلام من اجل الصحراء الغربية وقدم بشير لمبعوث الأمم المتحدة وثيقة تشمل ضمانات واجراءات لبناء الثقة . وكان مبعوث الأمم المتحدة قد اجتمع فى شهر مايو الماضى مع رئيس المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر تناول الوضع فى الصحراء الغربية

ناجورنو كاراباخ :

ـ اقر مجلس الأمن ارسال بعثة لتقصى الحقائق لدراسة النزاع بين ارمينيا واذربيجان حول اقليم ناجورنو كاراباخ القائم منذ اربع سنوات (١٢ مايو) .

ـ طالب الرئيس الأرمنى بإرسال قوة دولية لحفظ السلام بعد ان شنت القوات الاذربيجانية فى ١٣ يونيو هجوما واسع النطاق على اقليم ناجورنو كاراباخ واكد ان ارمينيا ترغب فى ان يتمكن شعب كاراباخ من تقرير مصيره .

قبرص :

ـ حذر مجلس الأمن من ان قوات حفظ السلام الدولية لايمكنها البقاء الى اجل غير مسمى فى جزيرة قبرص ، ووافق المجلس بالاجماع على قرار يدعو القبارصة الاتراك واليونانيين الى التعاون مع الأمم المتحدة لتسوية المشكلة القبرصية (١١ ابريل)

سوريا :

ـ اقر مجلس الأمن بالاجماع تمديد مهمة القوات الدولية المكلفة بفك الاشتباك فى الجولان بين القوات السورية والاسرائيلية لمدة ستة اشهر اخرى (٣١ مايو) .

الأمين العام

ـ أوفد د . بطرس غالى فيلاديمير بتروفسكى الأمين العام المساعد للأمم المتحدة إلى ليبيا للاجتماع بالعقيد معمر القذافى لبحث تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ وذلك قبل بدء تنفيذ القرار والذى كان محددا له ١٥ ابريل (٦ ابريل) .

ـ أستقبل الأمين العام السفير الفلسطينى لدى الأمم المتحدة وبحث معه المحادثات العربية الاسرائيلية التى عقدت فى واشنطن ، واكد مجددا على موقف الأمم المتحدة لحضور هذه المحادثات وان يتم دعوتها للمشاركة كطرف ليس كمراقب (٨ ابريل) .

ـ أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن إرتياحه لنجاة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات من حادث الهبوط الاضطرارى الذى تعرضت له طائرته (٨ ابريل) .

ـ أوصى الأمين العام بمد مهمة بعثة الأمم المتحدة الخاصة بمراقبة الوضع مع العراق والكويت لمدة ٦ أشهر إعتبارا من ٨ ابريل .

ـ أعلن الأمين العام انه تم التوصل لاتفاق بإنشاء مجلس حاكم جديد لتولى السلطة فى افغانستان وانه تم الاتفاق مع الحكومة الأفغانية والمجاهدين الافغان على تكوين مجلس إنتقالى يضم ١٥ عضوا ليتقلد السلطة ، واعلنت جماعات المجاهدين المتشددة معارضتها التامة للاتفاق الجديد (١٠ ابريل) .

ـ وصل الأمين العام للأمم المتحدة إلى جنيف قبل ان يبدأ جولته الآسيوية التى قام بها إعتبارا من ١٤ إبريل وشملت الزيارة الصين وتايلند والهند وكمبوديا .

وفى جنيف رأس الأمين العام إجتماعا للجنة الاستشارية الخاصة بالتعاون التابعة للأمم المتحدة وقدمت له تقاريرا من ممثليه عن مهماتهم فى بنجلاديش وبورما وأفغانستان والصومال وليبيا . وفى بكين إفتتح الأمين العام إجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك التابعة للأمم المتحدة . وإستمرت جولة الأمين العام الآسيوية عشرة أيام . التقى فى الهند مع رئيس الوزراء ، وإجتمع فى كمبوديا بالأمير سيهانوك وقام بالتفتيش على القوة الدولية والموظفين المدنيين الذين يشرفون على عملية الانتخابات فى كمبوديا . وإنتهت

الجولة الاسيوية بزيارة إيران .

وفى نطاق جهوده من أجل التوصل إلى حل للمشكلة الافغانية قام الأمين العام بزيارة باكستان لاجراء محادثات حول المشكلة الافغانية ، كما إجتمع بممثله الخاص بينون سيفان الذى كان قد إجتمع فى وقت سابق مع بعض جماعات المجاهدين الافغان .

وقد أعلن الأمين العام فى رسالة إلى قادة الجماعات الافغانية ضرورة الالتزام بثلاثة مبادىء أساسية وهى أولا الحفاظ على سيادة افغانستان من عدم التورط فى اية مغامرة للتقسيم وثانيا إحترام وحدة الأراضى الافغانية وثالثا التوصل إلى مصالحة وطنية عاجلة على ضوء خطة الامم المتحدة التى نصت على إنتخاب مجلس مؤقت من كل القوى الوطنية خلال فترة انتقالية يتم بعدها إقرار الوضع النهائى للبلاد (٢٢ ابريل) .

- إجتمع الأمين العام فى جنيف مع إبراهيم البشارى وزير الخارجية الليبية . وبحث معه سبل إيجاد تسوية سلمية للأزمة الليبية الغربية قبل تنفيذ العقوبات التى فرضها مجلس الأمن على ليبيا يوم ٩٢/٤/١٥ . واشار إلى ان جهوده سوف تستمر حتى فى حالة فرض العقوبات (٤/١٠) وبصدور قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ بفرض حصار جوى على ليبيا اعلن الأمين العام ان مهمته التى كلفه بها مجلس الامن لتنفيذ القرار ٧٣٠ الخاص بتسليم المتهمين الليبيين لم تنته وإنه سوف يستأنف إتصالاته فى مجلس الامن مع رؤساء وفود الدول الأعضاء فى مجلس الامن (١٦ ابريل) .

- إجتمع الأمين العام بمندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة وناقش معه الوضع فى الشرق الأوسط ومؤتمر السلام واعرب عن قلقه لتردى الوضع خاصة فى قطاع غزة المحتل . واكد الأمين العام ان عدم إشتراك المنظمة الدولية فى المباحثات متعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط يأتى من منطلق إصراره على أن يكون للامم المتحدة دور فعال فى المباحثات وليس كمراقب .

- أكد الأمين العام ان منظمة الأمم المتحدة على إستعداد للقيام بدور فى جمهورية البوسنة والهرسك وبصفة خاصة تنفيذ الاقتراح الفرنسى بإرسال بعثة مراقبة وتقييم إلى جمهورية البوسنة والهرسك لدراسة إحتياجات إنشاء قوات الطوارىء الدولية . الامر الذى يتطلب توسيع تفويض مجلس الامن (٤/٢٩) وقد هددت الولايات المتحدة بعزل جمهورية الصرب اليوغسلافية سياسيا واقتصاديا بسبب دورها فى القتال الدائر فى جمهورية البوسنة والهرسك (١٥ إبريل) . ووصل سيروس فانس مبعوث الأمم المتحدة إلى بلجراد لاجراء محادثات مع زعماء الجيش اليوغسلافى ورئيس الصرب لانهاء الحرب الأهلية فى البوسنة والهرسك واشار إلى أن الامم المتحدة سوف ترسل مائة مراقب عسكرى للبوسنة والهرسك للعمل على وقف القتال الا أنه حذر من أن الوقت لم يعد فى صالح الجهود المبذولة لوضع حد للمعارك الدائرة هناك (١٧ أبريل) .

- أثار تصريح الأمين العام للأمم المتحدة حول مدى إلزامية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بإعتبار صدوره تحت مظلة الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة كثيرا من الجدل السياسى والقانونى فى العالم العربى ، وقد أكد فيما بعد أن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول الاعضاء وأن هذا الالزام نابع من نص المادة ٢٥ من ميثاق المنظمة الدولية (٢٤ أبريل) .

- أعلن المجلس القومى القبرصى انه غير ملزم بصيغة الأفكار التى طرحها تقرير الأمين العام للامم المتحدة بشأن قبرص ووافق عليها مجلس الامن فى قراره رقم ٥٧٠ . وأكد المجلس التزامه بمقترحات القبارصة اليونانيين فى يناير ١٩٨٩ التى نصت على تحقيق الحريات الثلاثة بالنسبة لجميع القبارصة وهى حرية التنقل والتملك والاقامة فى اى جزء من الجزيرة ويتعارض ذلك مع إحدى النقاط الجوهرية التى جاءت فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والتى تشير صراحة إلى قيام منطقتين يونانية وتركية مع تمتع كل جماعة فيها بالاغلبية السكانية وحقوق التملك (٢٨ ابريل) .

- عين الأمين العام الدبلوماسى الجزائرى محمد سحنون لرئاسة العمليات الجديدة للامم المتحدة لحفظ السلام وتقديم الاغاثة للصومال (٢٨ ابريل) .

- أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ان ٣٤ دولة نامية لايوجد بها صحف يومية وان عدد الأميين فى العالم يبلغ نحو مليار نسمة (٦ مايو) .

- إجتمع الرئيس الامريكى جورج بوش بالدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة وبحث معه مهام المنظمة الدولية فى عمليات حفظ السلام والجهود التى تبذلها الأمم المتحدة فى كل الأزمات التى تفجرت فى يوغسلافيا وافغانستان وكمبوديا الى جانب قضايا دولية أخرى تختص بالعراق وليبيا (١٢ مايو) .

- فى الكلمة التى القاها الأمين العام للأمم المتحدة أمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى واشنطن اكد على ضرورة حصول الأمم المتحدة على الأموال اللازمة لمساعدتها وخاصة تلك المتأخرات المستوجبة على الدول الغنية . واشار إلى ان الولايات المتحدة مدينة للأمم المتحدة بنحو ٥٥٥ مليار دولار (١٢ مايو) .

- قدم الأمين العام مذكرة إلى مجلس الأمن يطلب فيها سحب قيادة قوات الأمم المتحدة فى يوغسلافيا من سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك مؤقتا (١٣ مايو) .

- أعلن الأمين العام للأمم المتحدة انه سيوفد مبعوثه الخاص جونات المسئول عن شئون أفريقيا والشرق الأوسط فى جولة يزور خلالها إسرائيل وعددا من دول المنطقة (١٢ مايو) .

- طلب الأمين العام للأمم المتحدة من الجمعية العامة مبلغ ٧٦٤ مليون دولار لدفع نفقات الستة أشهر المقبلة من برنامج لحفظ السلام فى كمبوديا (١٤ مايو) .

- إجتمع الأمين العام بإدوارد بيير كينز رئيس وفد أمريكا لدى الأمم المتحدة وابلغه بالرد الليبى الذى بعث به وزير خارجية ليبيا على رسالة الأمين العام والتى اكد فيها الحاجة التنفيذ الكامل للقرار رقم ٧٣١ ، وقد ابلغت ليبيا الدكتور بطرس غالى بأنها ستستجيب بشكل فورى لطلب بريطانيا بتسليمها معلومات عن علاقتها بالجيش الجمهورى الايرلندى وإقترحت عقد إجتماع بين ممثل بريطانى وممثل ليبى بحضور الأمين العام فى أحد مراكز المنظمة الدولية ، إلا أن الدول الغربية اكدت ضرورة إلتزام ليبيا بتطبيق قرارى مجلس الأمن وليس القرار رقم ٧٣١ فقط (١٩ مايو) .

- أعلن الأمين العام للأمم المتحدة انه ارسل بعثة عاجلة إلى منطقة ناجورنو كاراباخ وزيارة ارمينيا واذربيجان لتقديم تقرير إلى مجلس الامن حول هذه المشكلة حيث إحتلت ارمينيا جزءا كبيرا من المنطقة التى تقع بالقرب من الاقليم المتنازع عليه بما يمكنها من السيطرة على الموقف وإقامة ممر برى يربط ناجورنو كاراباخ بأرمينيا (٢٠ مايو) .

- القى الأمين العام للأمم المتحدة كلمة امام المؤتمر الدولى الاول للقادة الشباب الذى عقد فى مونتريال فى ٢٤ مايو عن « القومية والعالمية » اشار فيها الى ان هاتين الحركتين اللتين تبدوان فى ظاهرهما متعارضتين تتقدمان جنبا إلى جنب بعد أن محت سرعة التقدم التقنى معظم الحدود الطبيعية (انظر النص الكامل للمحاضرة فى القسم الخاص بوثائق الامم المتحدة) .

- القى الأمين العام للأمم المتحدة فى ١٢ مايو محاضرة دافيد م . اباشير السنوية التاسعة حيث تحدث عن صيانة السلم وبناء السلم . واشار إلى ان الطلب إشتد كثيرا على انشطة صيانة السلم خلال السنوات الماضية . وأن صيانة السلم تختلف عن إنقاذ السلم حيث أن الفصل السابع من الميثاق يصف تفصيلا « التدابير اللازمة للتصدى للاخطار التى تهدد السلم بينما لايوجد فى الميثاق حكم بشأن صيانة السلم (أنظر النص الكامل للمحاضرة فى القسم

الخاص بوثائق الامم المتحدة) .

ـ القى الأمين العام فى ١٣ مايو كلمة امام نادى الصحافة الوطنية بنيويورك حيث قدم تقييمه الشخصى للأيام الـ ١٣٥ منذ توليه منصب الأمين العام وما لمسه من تمتع الأمم المتحدة بدرجة عالية من الشعبية لدى الدول الاعضاء فيها ودورها الرائد فى تقديم المساعدة الى المؤسسات الديمقراطية فى بلدان العالم الثالث (انظر النص الكامل للكلمة فى القسم الخاص بوثائق الامم المتحدة) .

ـ وصل مبعوث خاص للأمم المتحدة إلى موريتانيا فى أواخر شهر ابريل الماضى فى جولة فى المنطقة سعيا الى حل الصراع الذى مضى عليه ١٦ عاما بين المغرب وجبهة البوليساريو . وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ان محادثات بشأن الصحراء الغربية المتنازع عليها سوف تبدأ فى نيويورك قريبا فى اعقاب موافقة المغرب على البحث فى إجراء إستفتاء فى الصحراء (٢٥ مايو) .

ـ اكد الأمين العام للأمم المتحدة ان إستمرار الاشتباكات فى الشرق الأوسط التى قتل وجرح فيها إسرائيليون ولبنانيون وفلسطينيون من شأنها تعميق التوترات فى المنطقة وتعرض للخطر الجهود الجارية فى الوقت الحاضر لحل الصراع العربى الاسرائيلى (٣ يونيو) .

ـ أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أسفه لأعمال العنف الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين فى قطاع غزة المحتل ودعا إسرائيل إلى الالتزام بإتفاقية جنيف الرابعة التى تدعو إلى المعاملة الانسانية للسكان المدنيين فى ظل الاحتلال (٣ يونيو) .

ـ طلب الأمين العام من جنود حفظ السلام العودة إلى سراييفو لبدء محادثات بشأن إعادة فتح مطارها المحاصر لنقل مساعدات إنسانية عاجلة . واوضح الأمين العام فى تقرير رفعه إلى مجلس الأمن انه من الناحية العملية يمكن للأمم المتحدة أن تراقب عمليات التجريد من السلاح أو الانسحاب ويجب ان تنفذ القوات المعنية الأوامر التى تتلقاها واعرب عن أمله فى أن تنهى العقوبات التى تقررت ضد صربيا ومنتينجرو المعارك فى البوسنة والهرسك . وفى تحد واضح لقرار العقوبات الدولية ، واصلت القوات الصربية قصف مدينة سراييفو بالمدفعية وقذائف الهاون والأسلحة المضادة للطائرات ، ووجه الأمين العام للأمم المتحدة ـ فى تقرير رفعه إلى مجلس الأمن ـ اللوم إلى القوات الكرواتية لعدم إنسحابها من جمهورية البوسنة والهرسك وإشتراكها فى القتال ضد القوات الصربية (٣ يونيو) .

ـ صرح الأمين العام للأمم المتحدة ان مجلس الأمن قد يبحث إتخاذ سياسة جديدة مختلفة بشأن الصحراء الغربية إذا تعثرت بحلول شهر اغسطس القادم مساعى تنفيذ خطة سلام للأمم المتحدة تدعو إلى إجراء إستفتاء فى المنطقة (٣ يونيو) .

ـ طلب الأمين العام للأمم المتحدة تجديد مهمة قوة الأمم المتحدة فى قبرص التى إنتهت فى ١٥ يونيو ، وتواجه هذه القوة صعوبات مالية مزمنة حيث أنها تمول على اساس مساهمات طوعية وليست الزامية للدول الاعضاء (٥ يونيو) .

ـ أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه لنشوب القتال فى كابول بين جماعات المجاهدين المتنافسة ودعا هذه الجماعات إلى حل خلافاتها من خلال الحوار وإطلاق سراح جميع الرهائن ، ووجه الأمين العام نداء إلى المجتمع الدولى دعا فيه إلى جمع ١٨٠ مليون دولار لتمكين وكالات الأمم المتحدة من تقديم مساعدات عاجلة لأفغانستان حتى نهاية العام الحالى (٧ يونيو) .

ـ ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أن الوضع الانسانى فى البوسنة وأجزاء أخرى من الجمهورية اليوغسلافية السابقة أصبح وضعا يائسا وحث على إستئناف المفاوضات كحل وحيد (١٢ يونيو) .

ـ أبلغت الكويت الأمين العام للأمم المتحدة ردها على الرسالة التى بعث بها وزير الخارجية العراقى حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وأكدت أنها إستمرار لنهج النظام العراقى فى تحدى الشرعية الدوليه (١٤ يونيو) . وأعلن رئيس مجلس الأمن أن ثلاثا من الدول دائمة العضوية بالمجلس تعتزم إعداد بيان للرد على رسالة العراق .

ـ إفتتح الأمين العام للأمم المتحدة فى ٣ يونيو أعمال مؤتمر القمة العالمى للبيئة أو التنمية « قمة الأرض » الذى شارك فيه أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة يمثلون القارات الخمس . وفى الجلسة الختامية بتاريخ ١٤ يونيو أعلن الأمين العام أن الأمم المتحدة أصبح لديها الآن خطة عمل مشتركة لتنفيذ كافة الخطوات التى أوصى بها المؤتمر . وأشار د . بطرس غالى بالالتزام الدولى للقضاء على الفقر والتصحر وبما جاء بالنص فى البيان الختامى للمؤتمر على تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة للاشراف على تنفيذ ما ورد فى البيان (١٤ يونيو) .

ـ أعلن دومينيكو مساعد الأمين العام للأمم المتحدة إنه تم التوصل إلى اتفاق دولى بشأن رفع جانب من الحصر الدولى المفروض على تصدير البترول العراقى وذلك فى ختام الجولة الثالثة من المباحثات البترولية بين الأمم المتحدة والعراق واضاف أن مسودة الاتفاق سترفع إلى مجلس الأمن والحكومة العراقية لمناقشتها (٢٢ يونيو) .

ـ إجتمع الأمين العام للأمم المتحدة على إنفراد مع كل من الرئيس القبرصى جورج فاسيليو ورئيس القطاع التركى بقبرص رؤوف دنكستاش فى إطار جهود المنظمة الدولية لتسوية الأزمة القبرصية .

وذكر بيان الأمين العام أن الجانبين إتفقا على الامتناع عن إصدار أى بيانات بشأن هذه المحادثات (١٩ يونيو) .

ـ قدم الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا هاما لرئيس مجلس الأمن والجمعية العامة يتضمن مقترحات لبناء السلام والحفاظ عليه والدبلوماسية الوقائية ، وقد أعد التقرير الذى يركز على الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فى صياغة وصناعة السلام العالمى والخطوات الوقائية اللازمة لمواجهة الأزمات قبل تفجرها بتكليف من قمة مجلس الأمن التى إنعقدت فى يناير الماضى (١٩ يونيو) .

محكمة العدل الدولية

أصدرت محكمة العدل الدولية فى ١٤ ابريل قرارها بشأن الطلبات التى تقدمت بها ليبيا بمناسبة ازمة تسليم المتهمين فى حادث إسقاط الطائرة « بان امريكان » عام ١٩٨٨ فوق لوكربى باسكتلندا . فأعلنت رفضها الطلب الليبى بأن تقرر المحكمة منع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من القيام بتنفيذ أى عقوبات أو إجراءات عسكرية أو إقتصادية لاجبار الحكومة الليبية على تسليم مواطنيها المتهمين بالاشتراك فى نسف الطائرة . ورفضت المحكمة إتخاذ تدابير مؤقتة ضد الدولتين الغربيتين لحين أن تتمكن من الفصل النهائى فى الموضوع مؤكدة أنها لاترى مسوغا لتقرير مثل هذه التدابير لأن ظروف الدعوى لاتسمح بممارسة هذه السلطة ولأن المحكمة لاترى فى الحجج الليبية ما يقنعها بملاءمة إتخاذ مثل هذه التدابير .

الجمعية العامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا :

- ابرز تقرير نشر فى اوائل يونيو اصدرته مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الآثار السلبية التى خلفتها حرب الخليج على اقتصاديات دول المنطقة حيث هبطت نسبة النمو لعام ١٩٩٠ الى ٣،٨ ٪ ولم تتجاوز هذه النسبة ٤،٩ ٪ فى عام ١٩٩١ ، وقد سبب تدهور العملات تضخما كبيرا فى عدة بلدان ونبه التقرير الى أن استئناف التعاون فى المنطقة يتطلب وقتا وجهدا وأن التباين المتزايد فى الدخول فى الدول نفسها وفيما بينها له مضاعفاته الخطيرة على التنمية وبما تنجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية .

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)

- استقبل الأمين العام للجامعة العربية المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (اونروا) وتم بحث أوضاع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . وصرح المفوض العام بأن الوكالة لها برنامج ضخم لتشغيل وغوث اللاجئين بتكلف ١٤ مليون دولار للصرف على الشئون التعليمية والصحية والاغاثة واقامة مشروعات مربحة للفلسطينيين (٥ مايو)

- قررت الحكومة السويسرية تقديم منحة الى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين فى منطقة الشرق الاوسط قدرها ٦ ملايين ، ٦٠٠ الف دولار (٨ ابريل)

برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

- قرر الأمين العام للأمم المتحدة فتح مكاتب لبرنامج الأمم المتحدة فى ست من دول الكومنولث المستقلة وهى ارمينيا ، اذربيجان ، بيلاروس ، كازاخستان ، اكورانيا واوزبكستان . وسوف يتولى مكتب خدمة المشروعات التابع للبرنامج تقييم احتياجات هذه الدول بما يكفل تواجد مستمر للأمم المتحدة ، وتشخيص أولويات التنمية فيها (١٨ مايو) .
- يولى برنامج الأمم المتحدة اهتماما خاصا لمساعدة اثيوبيا فى تنفيذ برامجها ودعم جهودها للتنمية ، مع تسهيل تنفيذ برنامج اعادة الاعمار وبناء الخدمات الاجتماعية الأساسية واصلاح البنية الأساسية مع تقديم ٦٧٢ مليون دولار لهذا الغرض . (مايو) .
- قدم مشروع « الدعم العالمى للبيئة » الذى يديره برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبلغ ٢،٨ مليون دولار الى فيتنام لدعم جهودها فى المحافظات على الغابات والكائنات النادرة التى كانت تعيش فيها بعد ان دمرتها حروب استمرت عقودا طويلة (مايو) .
- دعا التقرير الدولى عن التنمية البشرية ١٩٩٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الى عقد قمة خاصة بالتنمية البشرية واجراء اصلاح شامل فى البنك الدولى ومجموعة الاتفاقات الخاصة بالتعريفات الجمركية والتجارة وانشاء « مجلس أمن انمائى » فى الأمم المتحدة كوسائل لتضييق الفجوة بين الاغنياء والفقراء (مايو) .

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية « قمة الأرض » :

- اعلن المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ان الدول الصناعية الكبرى ستدفع مبلغ ٥٥ مليار دولار على مراحل للدول النامية لحماية البيئة بها ، وصرح مدير وكالة البيئة بالبنك الدولى ورئيس الصندوق الخاص لتمويل البيئة بأن مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو فى الفترة ٣ - ١٤ يونيو حقق خطوات هامة لتعزيز ميزانية صندوق البيئة العالمى بزيادة تتراوح بين ٣ و ٥ مليار دولار للسنوات الثلاث القادمة .

ويضم « ميثاق الارض » الذى اعلن فى ١٤ يونيو ٢٧ مبدأ وينص على أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية وأن تعاون الدول والشعوب لاستئصال الفقر كشرط للتنمية المستديمة وأن تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة وتحسين اساليب معالجة مشاكل البيئة وأن تضع الدول قانونا بشأن المسئولين والتعويض لضحايا التلوث فضلا عن العديد من القضايا المتعلقة بالبيئة . وكانت « قمة الأرض » قد افتتحت رسميا فى الثالث من يونيو بخطاب شامل للأمين العام للأمم المتحدة واختتمت بخطاب منه تزامن مع اعلان البيان الختامى للقمة (١٣ يونيو)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) :

عقد مجلس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بفيينا اعمال دورته التاسعة فى منتصف مايو الماضى وناقش المجلس المساعدات الخاصة بالشعب الفلسطينى ، وتطوير نقل التكنولوجيا للدول النامية وبرنامج التنمية الصناعية للدول العربية بالاضافة الى مناقشة ميزانية المنظمة لعدم تسديد الاعضاء اشتراكاتهم وخاصة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا (١٨ مايو)
- عالج التقرير السنوى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى صدر فى ابريل الماضى التحديات التى تواجه المنظمة فى اعقاب التغييرات الاقتصادية التى شهدتها اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق واضاف التقرير ان عملية التحول هذه قد ساعدت على زيادة الطلبات الخاصة بالمعونة العاجلة التى تشكل عبئا ثقيلا على المنظمة .
- تساعد منظمة اليونيدو مصر فى اعداد قاعدة بيانات عن الكفاءات المصرية الموجودة بمصر وخارجها فى جميع انحاء العالم ويمكنها ان تعمل فى مجال ادارة الشركات القابضة والتابعة وصياغة برامج التدريب واعداد المدربين الذين سيديرون حلقات النقاش والتطوير التى تعقد مع رجال الادارة فى هذه الشركات (٨ إبريل)

الوكالات المتخصصة

البنك الدولى :

- وافق البنك الدولى على منح ايران قرضين قيمتهما ١٣٤ مليون دولار رغم معارضة الولايات المتحدة (اول يونيو)
- اعلن البنك الدولى أن توقعاته الاقتصادية لدول العالم النامى تبشر بنتائج افضل مما كان متوقعا لبقية سنوات عقد التسعينات ، واشار فى تقرير له بأن تخفيف التوتر بين الشرق والغرب والتطبيق الواسع للاصلاحات السياسية سيمكن الدول النامية من المحافظة على معدل نمو يبلغ ٤،٩٪ (١٧ ابريل)
- عقدت فى أواخر شهر ابريل الماضى الاجتماعات نصف السنوية لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على مستوى وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية للدول الاعضاء فى المؤسستين للتحضير للاجتماع العام الذى يعقد فى شهر سبتمبر المقبل ، ومناقشة قضايا التنمية العالمية فى الوقت الذى طالب فيه تقرير الأمم المتحدة عن

التنمية البشرية باصلاح هيكلي في سياسات هاتين المؤسستين وقال انهما خذلا العالم الثالث في حل مشكلات الفقر والتنمية وتخفيف اعباء الديون (٢٥ ابريل) .

ـ اعلن رئيس البنك الدولي أن البنك اعد خطة طموحة لاقرار اتحاد كومنولث الدول المستقلة التي ستقبل عضويتها رسميا في صندوق النقد والبنك الدوليين ، وقال ان البنك يعتزم اقراض هذه الجمهوريات مبلغا يتراوح بين ٤.٥ وخمسة مليارات دولار سنويا خلال السنوات الاربع القادمة (٢٥ ابريل) .

ـ صرح رئيس البنك الدولي أن البنك يدرس السبل الكفيلة بمساعدة افريقيا خلال اسوأ موجة جفاف تمر بها القارة منذ عشرات السنين (٢٩ ابريل) .

ـ منح البنك الدولي قرضا جديدا للمغرب قيمته ٢٧٥ مليون دولار تخصص لدعم المرحلة الثانية من مخطط المغرب الاصلاحي والسيطرة على التضخم والعجز في المغرب (١٦ مايو) .

ـ اكد التقرير الخمسون الصادر عن البنك الدولي لعام ١٩٩٢ حول البيئة في العالم العلاقة بين الفقر وتلوث البيئة وان مشكلات البيئة تمثل عقبات امام عملية التنمية ، واضاف التقرير انه يمكن القضاء على مشكلة الفقر في غضون العقود الثلاثة القادمة عن طريق حل مشكلات الغذاء والصحة دون الاضرار بالبيئة شريطة أن تتضافر جهود البلاد المتقدمة مع المؤسسات الدولية في سبيل توفير الاستثمارات المالية اللازمة لذلك (١٨ مايو) .

ـ توصلت المباحثات بين مصر وصندوق النقد والبنك الدوليين الى الاطار العام لتمديد الاتفاق بين مصر والصندوق لفترة جديدة تبدأ من أول نوفمبر القادم (اول مايو) .

ـ اعلن صندوق النقد والبنك الدوليين موافقتهما على منح العضوية لروسيا و١٢ آخرين من دول الكومنولث الجديد ، وذلك بعد يوم واحد فقط من موافقة وزراء مالية الدول الصناعية على المساعدات لدول الكومنولث والتي تقدر بـ ٢٤ مليار دولار بعد ربط هذه المساعدات بضرورة انضمام روسيا ودول الكومنولث الأخرى لصندوق النقد والبنك الدوليين (٢٨ ابريل) .

ـ قرر صندوق النقد الدولي ضم مصر و١٠ دول اخرى الى قائمة الدول التي لها حق الحصول على قروض من برنامج الاصلاح الهيكلي الذي يقدم دعما ماليا بفائدة سنويا بشروط ميسرة لا تزيد على ٥٪ وتسدد على فترات تتراوح بين ست وعشر سنوات للدول ذات الدخول المنخفضة (٢٢ ابريل) .

ـ اقترح مدير البنك الدولي ان تقوم الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى بتقديم خمسة مليارات دولار الى صندوق خاص يستخدم في تقديم منح فورية لمساعدة « أفقر » دول العالم وحماية البيئة لديها من التعدي (٥ يونيو) .

ـ قرر البنك الدولي تقديم قرض مقداره ١٠٠ مليون دولار امريكي الى بلغاريا لاستخدامه في اعادة تشكيل وهيكلة الاقتصاد . ويعد البنك الدولي برنامج عمل مع الحكومة البلغارية يستمر من ٦ الى ١٢ شهرا للمساعدة في تنفيذ الثوابت الاساسية التي ترتبط بعملية الاصلاح الاقتصادي (١٢ يونيو) .

ـ أعلن رئيس البنك الدولي ان روسيا اصبحت اول جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تنضم الى عضوية البنك الدولي وهو ما يتيح لها فرصة الحصول على مليارات الدولارات للانطلاق على طريق الاصلاح الاقتصادي والتحول الى نظام السوق الحرة (١٧ يونيو) .

الفاو :

ـ استعرض المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة في الشرق الادنى الذي عقد في طهران في شهر مايو الماضي تقريرا حول اعمال وانشطة المنظمة في الاقليم خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ . واشار التقرير الى ان المنظمة تولي اهتماما خاصا لتنمية موارد المياه والاراضي ، وان المنظمة قدمت مساعدات كبيرة للدول الاعضاء لمساندة التنمية التكنولوجية لتحسين الموارد المحلية للاعلاف ، وانه قد حدث توسع كبير في الاعمال التي تنفذها المنظمة في مجال الانتاج الحيواني بمقتضى البرنامج الميداني والبرنامج العادي واصبحت هذه الاعمال تدخل في اكثر من ٢٠ مشروعا في ١٢ بلدا من بلدان الاقليم (١٨ مايو)

ـ وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) على تخصيص ٤٤ مليون دولار لتمويل مشروعات الخدمات الزراعية والارشادية بمصر ومشروعات الانتاج الحيواني والميكنة الزراعية والنهوض بالمرأة الريفية بالاراضي الجديدة الريفية بالاراضي الجديدة والمستصلحة (١٩ ابريل) .

ـ جاء بتقرير لمنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) أن معدل تدمير الغابات في العالم وصل الى ١٧ مليون هكتار سنويا وتقع معظم هذه المساحات في وسط وجنوب امريكا ، وان ٧٠٪ عن اجمالي هذه المساحات يقع في مناطق الغابات الاستوائية (١٤ يونيو) .

منظمة العمل الدولية

ـ ذكر تقرير لمنظمة العمل الدولية ان ٤٥ مليون عامل وموظف سيفقدون وظائفهم خلال العام الحالي في دول الكومنولث الجديد (٣ ابريل) .

ـ عقدت في جنيف الدورة التاسعة والسبعين لمؤتمر العمل الدولي وشاركت فيه حكومات واصحاب اعمال ومنظمات عمال ١٥١ دولة من الدول الاعضاء بمنظمة العمل الدولية ، وقد أقر المؤتمر اتفاقية عمل دولية بشأن حماية مستحقات العمال في حالة اعسار صاحب العمل ، وتكييف الهيكل وتنمية الموارد البشرية في ظل المتغيرات الدولية ومنع الكوارث الصناعية عن طريق نظام مكافحة المخاطر الكبرى ، وتقرير حول اوضاع العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة (٣ ـ ٢٣ يونيو) .

ـ اصدرت منظمة العمل الدولية تقريرا نددت فيه بالممارسات الاسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة ، واعربت عن اسفها لزيادة استخدام الاطفال في مجالات العمل في الدول النامية (٣ يونيو) .

ـ طالب رئيس وفد مصر الدائم بالمقر الاوروبي للأمم المتحدة بجنيف منظمة العمل الدولية بتقديم المعونة الفنية للنقابات والاتحادات اللاعنصرية للعمل ورجال الاعمال في جنوب أفريقيا وتعزيز الرقابة عن طريق لجان الخبراء على مستويات تطبيق مشروعات العمل في هذا البلد الذي لازال يعاني من تمييز واضح في اوضاع العمل ومن ضغوط وقيود على الحريات النقابية (٩ يونيو) .

ـ كشفت منظمة العمل الدولية في تقريرها الذي بحثه مؤتمر العمل الدولي في جنيف عن ان ٥٠٪ من سكان قارة افريقيا يعانون من الفقر ، وان عدد العاطلين في المدن الافريقية يبلغ ٩ ملايين عاطل (١٨٪ من قوة العمل في مناطق الحضر) ، وان نسبة البطالة في الدول الاربعة والعشرين الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بلغت ٧,١٪ في عام ١٩٩١ ووصل عدد العاطلين الى ٢٨ مليون عاطل (١٤ يونيو) .

اليونيسكو

ـ اصدر المجلس التنفيذي لليونسكو في نهاية شهر مايو الماضي قرارا بإدانة ممارسات القوات الصربية في البوسنة والهرسك (٢٩ مايو) .

ـ ذكرت منظمة اليونسكو في تقرير لها قدم الى مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في يونيو الماضي انه خلال الـ ١٥ أو ٢٠ عاما القادمة سيصبح الماء مشكلة سياسية وبيئية ومصدرا للنزاعات وان العالم سوف يشهد توترات بسبب الأنهار التي تجتاز عددا من البلدان والمناطق ٢٤ مايو

ـ أفاد بيان صادر عن منظمة اليونسكو ان المرجان في الخليج العربي لم يصب باضرار نتيجة بقعة الزيت العائمة منذ العام الماضي .

وان نصف النفط الذى قام العراق بتسريبه لمياه الخليج خلال حرب تحرير الكويت والذى بلغ ثمانية ملايين برميل قد تبخر نصفه (١٩ مايو) .

انعقد فى باريس مؤتمر دولى تحت شعار « التربية من أجل التسامح » شارك فيه خبراء دوليون إلى جانب عدد من القادة السياسيين ورجال الدين والجامعات والصحافة والمدافعين عن حقوق الانسان . ويأتى عقد هذا المؤتمر فى بداية سلسلة من المؤتمرات تخصصها « اليونسكو » لمناقشة جميع اشكال التعصب الجديدة والقديمة والتى تشكل فى العالم كله احدى أكبر العقبات التى تهدد السلام (٢٢ يونيو) .

وكالة الطاقة الذرية :

- أشرف فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عملية تدمير ١٢ مبنى ومعدات محددة فى مفاعل الأثير النووى بالعراق الذى يقع جنوبى بغداد ، وتم تدمير ما تبقى من منشآت فى شهر يونيو ، الى جانب تدمير مبنى فى الطارمية التى تبعد ٥٠ كيلو متر شمال بغداد (١ يونيو) .

- صدق برلمان كوريا الشمالية على اتفاقية الحماية النووية المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة النووية فى ٣١ يناير الماضى للسماح بالتفتيش الدولى على المنشآت النووية فى كوريا الشمالية (٥ ابريل)

- سلمت الحكومة العراقية الأمم المتحدة تقريرها النهائى والشامل حول برنامج التسليح العراقية بما فى ذلك قدراته النووية والكيمائية والبيولوجية والباليستيكية ، وحمل الفريق الدولى معه الى مقر الوكالة الدولية للطاقة النووية فى فيينا ٤٠٠ جرام من اليورانيوم غير المـ‍ـ‍ـع الذى كان يستخدم فى الابحاث النوو‍ية بالعراق (٥ يونيو) .

- غادر مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوريا الشمالية بعد اجراء تفتيش على المحطات النووية فى البلاد ، وكان قد تم التصديق على اتفاق ضمانات فى التاسع من ابريل ، طلب بموجبه من كوريا الشمالية الاعلان عن جميع منشآتها النووية والسماح لمفتش الوكالة الدولية بالتحقق من صحة المعلومات (٩ يونيو) .

- بحث مجلس المحافظين بوكالة الطاقة الذرية وسائل حث جميع الدول على الاستجابة لمبادرة الرئيس حسنى مبارك بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ووضع منشآت اسرائيل النووية تحت تفتيش ورقا‍بة نظام الضمانات التابع للوكالة ، والمطالبة بانضمام جميع الدول لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك فى الاجتماع الذى عقد بفيينا فى ١٥ يونيو وشارك فيه ٣٦ دول منها مصر ، بالاضافة الى المنظمات والهيئات التى تحضر بصفة مراقب .

- حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ان العراق مازال بامكانه صنع قنبلة نووية ، وانه مازالت لديه قدرات علمائه وثروته البترولية ، لذا فانها قد تكون مسألة وقت قبل أن يسعى العراق مجددا لصنع قنبلة نووية (١٧ يونيو) .

منظمة الصحة العالمية :

- أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الأمراض تقتل حوالى ٥٠ شخص سنويا وأن اكثر من ثلاثة ارباع هؤلاء الضحايا من الدول النامية (٤ مايو) .

- فى احتفالها بيوم الصحة العالمى رفعت منظمة الصحة العالمية شعار « دقة القلب ايقاع الصحة والحياة » وذكر تقرير للمنظمة ان أمراض القلب تؤدى الى وفاة ١٢ مليون شخص سنويا فى جميع انحاء العالم (٧ ابريل) .

- ذكرت دراسة اجراها معهد السرطان الملكى البريطانى بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ان ثلاثة ملايين شخص يموتون سنويا فى الدول المتقدمة بسبب الامراض الناتجة عن التدخين ، وان عدد ضحايا هذه الأمراض سيبلغ فى التسعينات حوالى ٢١ مليون شخص ٢١ مايو

- اشادت منظمة الصحة العالمية فى افتتاح الاجتماع الاقليمى السادس لمكافحة امراض الاسهال الذى عقد فى شهر يونيو الماضى بجهود مصر وبرامجها فى مكافحة الاسهال واعتبرت البرنامج المصرى القومى نموذجا رائدا يحتذى به (اول يونيو) .

تم فى الدورة ٤٥ لمنظمة الصحة العالمية التى جرت فى جنيف فى شهر مايو الماضى بحث القضايا الصحية المتعلقة بتحصين الاطفال ضد الأمراض المعوية وترشيد استهلاك الدواء ومكافحة التدخين والابحاث الصحية والتدريب ، والطب التقليدى ، وزراعة الاعضاء ، والنهوض بالصحة والاعلام ، والتثقيف والوقاية ، والاستراتيجية العالمية للوقاية من الايدز ومكافحته والتركيز على استراتيجية تحقيق هدف الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ (٢٦ مايو)

- حذرت منظمة الصحة العالمية من انتشار الأدوية والعقاقير المزيفة فى دول العالم الثالث حيث تجارة الأدوية المزيفة تشمل نسبة ٥ - ١٠٪ من اجمالى التجارة العالمية فى الادوية التى يبلغ حجمها ١٥ مليار دولار (٣ ابريل) .

- أفادت احصائيات منظمة الصحة العالمية ان مرض الملاريا اصبح السبب وراء موت نحو ٢,٥ مليون شخص سنويا معظمهم من الاطفال (١٤ يونيو) .

اليونيسيف :

- بحث مسئول منظمة اليونيسيف مع الحكومة السودانية المتمردين قضية الاطفال المحتجزين لدى حركة التمرد ويقدر عددهم بنحو ٥٠ الف طفل ، كما نوقشت هذه القضية فى مؤتمر ابوجا اثناء مفاوضات السلام (١٧ مايو) .

إعداد : نادية عبدالسيد

[١] محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة « من صيانة السلم لبنــاء السلم »

[١٣ مايو ١٩٩٢]

القى الامين العام للامم المتحدة محاضرة « دافيد م . ابشاير السنوية التاسعة » في مبنى ديركسن لمكاتب مجلس الشيوخ بواشنطن . وجاءت المحاضرة تحت عنوان : « من صيانة السلم الى بناء السلم » وفيما يلي نص المحاضرة .

يسرني سرورا خاصا ان أدلي بكلمة تحية لصديقي وزميلي دافيد ابشاير . ان هذا الاجتماع الموقر هو مأثرة من مأثر الفهم المتبادل المتأصل في جوهر العلاقة بين الامم المتحدة والبلد المضيف لها . وهذه السلسلة من المحاضرات التي تلقى باسم دافيد ابشاير هي احتفال بحق بالمساهمة الرائعة التي اسهم بها في تنمية الفهم المستنير في ميدان العلاقات الدولية .

ولقد اخترت ان اتكلم عن صيانة السلم لسببين . اولهما انه نشاط من اظهر الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة حاليا ، وثانيهما ان طبيعة نشاط صيانة السلم الذي تضطلع به الامم المتحدة اخذة في التطور في هذا العصر الجديد الذي تشهده العلاقات الدولية .

وعلى امتداد جزء كبير من تاريخ الامم المتحدة ، ظلت صيانة السلم تنفرد من بين جميع انشطتها باجتذاب اكبر قدر من الانتباه . وهذا امر مفهوم لما تمثله المنازعات من اهمية اخبارية وما تتسم به من طابع دراسي . فقيام منظمة دولية بوزع افراد عسكريين للحفاظ على سلم حسن خبر قيم يستحوذ على اهتمام الجمهور . وبالنسبة للامم المتحدة ، كانت الدعاية الناجمة عن انشطة صيانة السلم التي تنهض بها مفيدة في معظم الاحوال ، لاسيما في الاوقات التي لم تكن المنظمة تحظى فيها في غير هذا المجال بكثير من الثقة والمصداقية لدى الجمهور .

وفي الواقع ان الطلب قد اشتد اشتدادا كبيرا على انشطة صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة خلال السنوات الاربع الماضية . فقبل عام ١٩٨٨ ، بلغ عدد عمليات صيانة السلم التي انشأتها الامم المتحدة ١٣ عملية . ومنذ عام ١٩٨٨ ، انشأت الامم المتحدة ما مجموعة ١٣ عملية ايضا ، اخرها العملية التي ووفق منذ فترة وجيزة على الاضطلاع بها في الصومال . وبذا نكون قد اضطلعنا في السنوات الاربع الاخيرة بما يضارع ما اضطلعنا به في الاربعين عاما السابقة . ومع تزايد الخطر الذي يهدد السلم والامن الدوليين من جراء المنازعات بين الجماعات الاثنية ، من الواضح انه سيلزم لنا ان نبذل ما يفوق ذلك من الجهد .

وسيشهد عام ١٩٩٢ اشد اختبار تعرضنا له حتى الان . فنحن نوزع حاليا وفي نفس الوقت ، في كمبوديا ويوغوسلافيا ، عمليتين هما ثانية وثالثة كبرى العمليات التي اضطلعت بها الامم المتحدة في تاريخها . وسيتضاعف عدد الجنود والشرطة التابعين للامم المتحدة الموزعين في الميدان الى ما يقارب اربعة امثال ، اذ سيزيد من ١١٥٠٠ وهو ما كان في نهاية كانون الثاني/يناير الى ٤٤٠٠٠ وهو العدد المخطط الوصول اليه في نهاية ايار/ مايو .

وكل هذا النشاط يكلف اموالا بطبيعة الحال . ففي عام ١٩٨٧ ، طلب الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تدفع ٢٣٣ مليون دولار لحساب صيانة السلم . وفي عام ١٩٩١ ، بلغ المطلوب ٤٢١ مليون دولار . اما فاتورة الحساب للاثنى عشر شهرا التالية فستكون في حدود ٣,٧ بليون دولار .

وبعبارة اخرى ، فان صيانة السلم تمثل مجالا من مجالات النمو . وفي هذا خير وفير ، ولكن هذا التوسع السريع يطرح عديدا من الاسئلة . فهل ينبغي ان تتحمل الامم المتحدة وحدها هذا العبء ؟ وكيف يمكن تعزيز قدرتها على النهوض به ؟ . وهل الدول الاعضاء مستعدة لتمويل هذا الحجم من انشطة صيانة السلم ؟ وكيف يمكن تحديد الاولويات على نحو يكفل للموارد المحدودة المتاحة لصيانة السلم ان تنفق في المواضع التي تحقق فيها اقصى ما يمكن ان تحققه ؟ . وبداية الاجابة على هذه الاسئلة تلتمس في تاريخ صيانة السلم .

تطور صيانة السلم :

ان صيانة السلم وانفاذ السلم اللذين تضطلع بهما الامم المتحدة امران متميزان . والاختلاف الرئيسي بينهما هو ان صيانة السلم تستلزم موافقة الاطراف وانفاذ السلم لايستلزم ذلك . والفصل السابع من الميثاق يصف تفصيلا كيف يجوز لمجلس الامن ان يطبق تدابير للتصدي للاخطار التي تهدد السلم ولاعمال العدوان . واخر مثال لانفاذ السلم هو بالطبع الاجراء الذي اتخذه مجلس الامن بشأن غزو العراق للكويت . اما صيانة السلم فلا يوجد في ميثاق الامم المتحدة حكم محدد بشأنها . بل ان هناك خلافا موضوعة متى انشئت « اول » عملية لصيانة السلم . والاغلبية تعتقد ان تلك العملية تمثلت في فريق المراقبين العسكريين ، المعروف باسم هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فريق المراقبين العسكريين ، المعروف باسم هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، الذي اوفد

خلال اول حرب بين العرب واسرائيل في عام ١٩٤٨ للاشراف على وقف اطلاق النار ثم تنفيذ اتفاقات الهدنة المبرمة في عام ١٩٤٩ بين اسرائيل ومصر وبين اسرائيل وجيرانها العرب .

وفيما تلا ذلك ، ظلت صيانة السلم تتطور تطورا مطردا . ففي عام ١٩٥٦ ، انشئت اول قوة مسلحة بعد ازمة السويس . وفي عام ١٩٦٠ ، بدأت الأمم المتحدة عملياتها في الكونغو فو .

وفي عام ١٩٦٣ ، اضطلع افراد صيانة السلم التابعون للامم المتحدة بمسئولية الادارة والامن الداخلي في ايريان الغربية خلال فترة الانتقال من الحكم الاستعماري الهولندي الى الاستقلال . وفي عام ١٩٦٤ ، اصبحت الامم المتحدة متداخلة مرة اخرى في نزاع داخلي حين انشأت قوة لكبح القتال الطائفي في جمهورية قبرص .

وقدرة صيانة السلم على التطور على هذا النحو ساعد عليها الى حد كبير ان الميثاق لم يتضمن تعريفا لها . ومكن هذا المسئولين السياسيين والامين العام من تطوير اداة مرنة . وعوض هذا النهج جزئيا ما قعدت عنه قدرة مجلس الامن المحدودة على العمل خلال فترة الحرب الباردة .

ولكن كما ان للعملة وجهين ، هناك وجه آخر لهذه المسألة . فقد ادى انعدام ورود اى إشارة الى صيانة السلم في الميثاق بالاتحاد السوفياتي الى ان يشكك في ترميها ويرفض الدفع لحسابها . وافضى هذا الى نشوء ازمة مالية كبرى في منتصف الستينات . كما انه اضطر اسلافي في هذا المنصب ومعاونيهم الى تنفيذ صيانة السلم باسلوب هادىء يخطو بحرص شديد كيلا يمارس احد الاعضاء الدائمين حق النقض (الفيتو) .

صيانة السلم بعد الحرب الباردة

لقد سردت هذا التاريخ كله كي ابين انه لدى انتهاء الحرب الباردة كانت قد نشأت مجموعة كاملة من المفاهيم والمبادىء والممارسات في ميدان صيانة السلم . ومن ثم امكن للامم المتحدة ان تتقدم الى مرحلة انشط حيث بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يجد ان على حين فجأة ان من الممكن لهما ان يعملا سويا في مجلس الامن من اجل حل المنازعات والحد منها . وهذا التطور المستحب للغاية هو الذي ادى الى الازدياد الشديد في الطلب على خدمات الامم المتحدة في ميدان صيانة السلم .

واحدث هذا ايضا تغييرا هاما في طابع عمليات صيانة السلم . فالعمليات الثلاث عشرة التي انشئت قبل عام ١٩٨٨ كلها فيما عدا عملية ايريان الغربية كانت من النوع الذي يوصف حاليا بانه عمليات تقليدية لصيانة السلم ، بمعنى انها عمليات عسكرية بوجه عام من حيث تكوينها وتتمثل مهامها في مراقبة وقف اطلاق النار والسيطرة على المناطق العازلة ، والتحقيق في حالات ادعاء تدفق الاسلحة ، ومنع استئناف العمليات الحربية وما الى ذلك وبعبارة اخرى كان عليها ان تحافظ على الهدوء على خطوط الجبهات واتاحة الوقت اللازم لصناع السلم للتفاوض على تسوية للنزاع الذي ادى الى الصراع اصلا . وصادف النجاح صناع السلم في بعض الاحيان ولكنه لم يحالفهم في كثيرة منها ، وهذا هو السبب في ان عددا كبيرا من العمليات السابقة لعام ١٩٨٨ لايزال قائما في الميدان .

وكان الحال على النقيض من ذلك بالنسبة للعمليات الثلاث عشرة التي انشئت بعد انتهاء الحرب الباردة ، اذ لم يجاوز عدد العمليات التي من هذا النوع التقليدي خمس عمليات . اما الثماني الاخرى فقد انشئت ، مثل عملية ايريان الغربية ، كي تساعد على تنفيذ تسوية تم صناع السلم بالفعل التفاوض عليها . ومن ثم فانها لم تشمل الأنشطة العسكرية التقليدية فحسب بل تضمنت ايضا مجموعة كاملة من الانشطة المدنية . وهذه الانشطة الجديدة هي التي تستلزم من الامم المتحدة مهارات وخبرات اوسع نطاقا بكثير ، بما في ذلك ما اكتسبناه من عملنا بشأن القضايا العالمية .

ومن امثلة هذا النوع الجديد من صيانة السلم ما يجرى في السلفادور حيث تتولى الامم المتحدة مهمة التحقق مما اطلق عليه اسم ثورة عن طريق التفاوض . ولقد اتيحت لي فرصة زيارة بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور ، بعد توقيع اتفاقيات السلم النهائية في المكسيك في كانون الثاني / يناير الماضي . وهذه الاتفاقات لاتشمل وقف اطلاق النار والتدابير المتصلة به فحسب ، بل تتضمن ايضا اصلاح القوات المسلحة وتخفيضها ، وانشاء قوة شرطة جديدة ، واصلاح النظامين القضائي والانتخابي ، وحقوق الانسان ، وحيازة الاراضي ، وغير ذلك من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك مثال آخر هو كمبوديا ، حيث يقضي اتفاق السلم بأن تقوم الامم المتحدة بالاشراف على اجزاء شتى من الادارة الحالية ، وتنظيم الانتخابات ، ومراقبة الشرطة ، وتعزيز حقوق الانسان ، واعادة مايزيد عن ٣٥٠٠٠٠ من اللاجئين الى وطنهم ، والشروع في اصلاح البلد ، فضلا عن الاضطلاع بالمجموعة المعتادة من المهام العسكرية التقليدية .

وقد قضيت مؤخرا ثلاثة ايام في بنوم بنه ، حيث اتيحت لي فرصة استعراض اعمال سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، التي ستضطلع على مدار العام التالي ، بالاشتراك مع الاطراف الكمبودية التي يتالف منها المجلس الوطني الاعلى ، بحل وظائف الحكم وقراراته المهمة ، ولقد كان من الرائع بالنسبة لي ، وانا اقلب الفكر في التجارب المروعة التي لاقتها تلك الدولة خلال العقدين السابقين ، ان احضر اجتماعا للمجلس الوطني الاعلى ، رأسه الامير سهانوك (الذي عاد هو نفسه مؤخرا فقط الى كمبوديا) ووقع فيه الاعضاء المهدين الدولين الخاصين بحقوق الانسان .

وخلال فترة اقامتي ، اتيحت لي فرصة الاجتماع بكل طرف من الأطراف على حدة ، والتأكيد على الحاجة الى ان يظهر كل منها ما يكفي من الارادة السياسية لكفالة تنفيذ اتفاقات باريس للسلم . ولايمكن للكمبوديين ان يأملوا في تلبية البلدان المانحة لاحتياجات بلدهم الماسة في مجال الاصلاح والتعمير الا عن طريق الالتزام الراسخ بالمصالحة الوطنية . وعلى الرغم من المهام المخيفة التي تجابة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، فانني غادرت كمبوديا وانا مفعم بشعور التفاؤل . فوكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الممثلة هناك تتعاون تعاونا يغمره الاحساس بالهدف المشترك ! والامل معقود على ان تظل هذه الروح الايجابية نبراسا للعلاقة القائمة بين سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والمجلس الوطني الاعلى .

والحالات المذكورة اعلاه هي امثلة للمسئوليات الشاملة التي يعهد بها الى الامم المتحدة من اجل تنفيذ اتفاق للسلم . كما يطلب من المنظمة بصورة متزايدة تقديم المساعدة التقنية في بناء المؤسسات الديمقراطية . واحيانا ما يتخذ ذلك شكل دور تنظيمي الى حد بعيد ، مثل تنظيم عملية انتخابات برمتها والاشراف عليها ورصدها ومراقبتها ـ كما كان الحال في ناميبيا وكما سيكون في كمبوديا . وفي حالات اخرى ، تعاونت الامم المتحدة تعاونا وثيقا مع منظمة حكومية في مراقبة الانتخابات كما كانت الحالة في نيكاراغوا وكما ستكون الحالة في انغولا . وفي حالة الصحراء الغربية ، طلب من الأمم المتحدة ان تقوم بأجراء استفتاء . وفي تلك الحالات ، كان اشتراك الامم المتحدة بناء على طلب اما من مجلس الامن او من الجمعية العامة . ومع ذلك فان الامم المتحدة بناء على طلب اما من مجلس الامن او من الجمعية العامة . ومع ذلك فان الامم المتحدة تتلقى ، بصورة مباشرة ، من الدول الاعضاء طلبات كثيرة للحصول على المساعدة التقنية . فعلى سبيل المثال ، طلب ١٣ بلدا افريقيا (اثيوبيا / اريتريا ، ورواندا ، وغانا ، وغينيا ، والكاميرون ، والكونغو ، وليبيريا ، وليسوتو ، ومالي ، ومدغشقر ، وموزامبيق) من الامم المتحدة تقديم تسهيلات او توفير الخبرة اللازمة فيما يتعلق باجراء الانتخابات في تلك البلاد . وفي اوروبا الشرقية ، طلبت البانيا ، ورومانيا مساعدة تقنية . وفي امريـ

الاوروبية ، طلبت قوات ذلك ايضا .

وفي الشهور الاخيرة طلبت من الامم المتحدة ايضا ان تساعد في معالجة اثار اخرى ، ملحوظة ، من اثار انتهاء الحرب الباردة . فقد ادى انهيار النظم الشيوعية في اوروبا الشرقية وما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي الى عدد متزايد من النزاعات الاثنية التي ظلت خامدة طوال العقود ، في الماضي ، واوجدت قوة كبيرة جدا لصيانة السلام تابعة للامم المتحدة في يوغوسلافيا لمحاولة السيطرة على احد هذه النزاعات .

وفي الوقت ذاته يحدث النزاع الاثني معاناة في عدد من البلدان الاسيوية والافريقية . والحقيقة ان المآسي الانسانية التي اوجدتها بعض هذه النزاعات قد افضت الى وجود شعور متزايد بوجوب ان تستخدم الامم المتحدة ما لديها من مهارات في مجال صيانة السلام وصنع السلم لحل هذه النزاعات . وبالرغم من الحكم الوارد في الميثاق والذي يقضي بعدم وجوب تدخل المنظمة في الشئون الداخلية ، تجد الدول الاعضاء من الصعب بشكل متزايد النظر الى اي نزاع بوصفه مسألة محلية او داخلية . وهذه الاعتبارات هي التي حدت بمجلس الامن منذ قريب ان ينشيء عملية جديدة في الصومال تضم افرادا عسكريين لحماية توصيل امدادات الاغاثة الانسانية . وذلك امر مستحدث له اهميته .

وهكذا كانت صيانة السلم تمثل ، على العموم ، نجاحا هاما للامم المتحدة ، وهذا النجاح لم يكن نجاحا مطردا ، لاسيما عندما لم يكن صنع السلم يواكب صيانة السلم . وفضلا عن ذلك ، فقد كان لها تكلفتها في الارواح البشرية ، فعلى مر السنين لقي ٨١٢ رجلا وامرأة من ٤٢ بلدا حتفهم اثناء الخدمة في قوات لصيانة السلم تابعة للامم المتحدة . ولايجب ابدا ان ننسى تضحياتهم .

واسمحوا لي ان اعود الان الى الحديث عن مستقبل صيانة السلم ـ وهو مستقبل حافل بعمليات اكبر واكثر تعقدا وطلبات اكبر على الموارد .

مستقبل صيانة السلام :

لم تدع الامم المتحدة قط انها هي وحدها التي يمكن ان تضطلع بعمليات صيانة السلم . فقد اضطلعت منظمات اقليمية بعدد قليل من هذه العمليات من جانبها ، كان من انجحها القوة التابعة للجامعة العربية التي جرى توزيعها بين العراق والكويت في الفترة من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٢ . وفي الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٦٦ ، ارسلت قوة سلم مشتركة بين البلدان الامريكية الى الجمهورية الدومينيكية على اساس قرار اتخذته منظمة الدول الامريكية . وفي عام ١٩٧٩ ، نظمت مصر ، بالتعاون مع الولايات المتحدة ، قوة متعددة الاطراف ومراقبين في سيناء للمساعدة في تنفيذ معاهدة السلام مع اسرائيل . ومن المفارقات ان هذه القوة الاخيرة لم تنشأ الا بعد رفض طلب بإنشاء عملية للامم المتحدة لصيانة السلم (من جانب السوفيات ، بالنيابة عن الدول العربية الاعضاء)

يتضح مما تقدم ان الامم المتحدة هي ، الى حد بعيد ، صائدة السلم الاكثر خبرة . بل ربما ينظر اليها ، على الارجح ، بأن لديها الخبرة التي تعد شرطا اساسيا لنجاح صيانة السلم . وقد انشأت هياكل لاقامة مثل هذه العمليات وتمويلها وادارتها . ولذا كان من الحتمي ان يتجه المجتمع الدولي الى الامم المتحدة عندما ادى انتهاء الحرب الباردة الى زيادة الطلب على عمليات صيانة السلم

بيد ان ذلك الطلب يبلغ الان حدا يستوجب في رأيي ان تتقاسم الامم المتحدة ذلك العمل مع الاخرين . فالعالم المتعدد الاقطاب لابد لقيادته من تعددية المؤسسات . لانه اذا ما اريد للمنظمات الدولية ان تكون منصفة لاماني شعوب العالم فلابد لها من ان تلم بتجارب ومناظير وامال تلك الشعوب في جميع انحاء المعمورة وأن تستمد منها الالهام . ومن ثم لابد لسياسات واستراتيجيات المنظمات الدولية ان تستجيب لاحتياجات الناس في كل مكان .

وبالتالي فمن المنطقي ان يبذل جهد من اجل ، إضفاء الطابع اللامركزي ، على مسئوليات صيانة السلم وصنع السلم التي يعهد بها اليوم بصفة مستمرة الى الامم المتحدة . والمنظمات الاقليمية هي المرشحة الواضحة للقيام بادوار اكبر .

وينص الفصل الثامن من الميثاق بالتحديد على ان تبذل المنظمات الاقليمية كل جهدها ، لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية .. وذلك قبل عرضها على مجلس الامن ، . وتتمثل المشكلة في الوقت الراهن في ان المنظمات الاقليمية لا يكاد يكون لديها خبرة . ولا تتوافر لديها الهياكل والاجراءات اللازمة . بل ان معظمها اسوا حالا من الامم المتحدة من الناحية المالية

ومع ذلك فإني على قناعة بانه لابد من مساعدة المنظمات الاقليمية على ان تتحمل نصيبا اكبر من العبء سواء في صنع السلم او في صيانة السلم . ولهذا السبب كان إصراري في حالة يوغوسلافيا على اجراء تقسيم واضح للعمل بين الاتحاد الاوروبي ، الذي يشترك منذ بعض الوقت في صنع السلم وصيانة السلم هناك ، والامم المتحدة المسئولة عن صيانة السلم في مناطق معينة فقط من كرواتيا كما عرضت تقديم المساعدة لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا من اجل الحصول على المشورة التقنية بشأن ما يبذله من جهود لصيانة السلم في النزاع القائم بين اذربيجان وارمينيا حول ناجورنو ـ كاراباخ . وحرصت على اشراك منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي فيما ابذله من جهود في الصومال . وامل ان تقوم الدول الاعضاء بدورها ايضا في تقوية المنظمات الاقليمية حتى يمكنها ان تقوم بدورها الاساسي في صون السلم والامن الدوليين . اذ ان اشتراكها سيساهم بدوره في تعزيز اضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية

ونحن بحاجة ايضا الى توسيع دور المنظمات غير الحكومية في عمليات صيانة السلم الجديدة الاوسع نطاقا . فهي تشتغل ، بطبيعة الحال ، منذ امد بعيد بالجوانب الانسانية لصيانة السلم ، وقد اعترف بذلك رسميا في الاونة الاخيرة في آخر قرار لمجلس الامن بشأن الصومال ، حيث ستتولى منظمات غير حكومية تنفيذ جانب كبير من اعمال الاغاثة التي سيقوم بحمايتها افراد عسكريون تابعون للامم المتحدة .

وفيما يتعلق بصيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة فإننا نواجه مشكلة كبيرة تتصل بالموارد . فحينما يتم انشاء عملية جديدة لصيانة السلم يتعين نقل جميع الافراد الى منطقة العمليات . وذلك معناه ان يكون هناك اكثر من ١٩٥٠٠ فرد في كمبوديا ، وحوالي ١٤٠٠٠ في يوغوسلافيا ، و ٤٩٠ في العراق / الكويت ، و ٤٠٠ في الصحراء الغربية ، و ٥٠٠ في انغولا ، و ٥٠٠ في السلفادور ، وعلى الاقل ٥٠ مراقبا عسكريا في الصومال ـ ذلك اذا ما ذكرنا فقط العمليات التي تم توزيعها في العام الماضي . وما ان يصبح هؤلاء الافراد في الميادين حتى يجب ان توفر لهم اماكن الاقامة والاغذية والرعاية الطبية والنقل والاتصالات وجميع المعدات الاخرى اللازمة لقيامهم بمهامهم . وعندما يجري توزع الوحدات العسكرية المشكلة فإنها تأتي بكثير من معداتها معها . الا ان ذلك ايضا يترك قدرا هائلا من البضائع والخدمات يتعين ان تقوم الامم المتحدة بتوفيره .

ووفقا للترتيبات الحالية يتعين علينا ان نبدأ من الصفر في كل مرة ننشيء فيها عملية جديدة . وتعاني الامم المتحدة بشكل دائم تقريبا من ازمة تدفقات نقدية فقد استنفد صندوق رأس المال المتداول منذ زمن بعيد . وحتى لو توفر لدينا النقد فإن الاجراءات المالية للمنظمة ستحد بشدة من قدرة الامين العام على الدخول في التزامات "ية الى ان يتم تقدير تكاا" العملية بكاملها بالتفصيل وموافقة الدول الاعضاء على الميزانية الناجمة عن ذلك . عندئذ فقط يسمح لنا بطرح طلبات توريد المعدات اللازمة . وفي اغلب الاحيان لا تكون هذه

المعدات جاهزة على رفوف الموردين .

ونتيجة لذلك ، تكون هناك فى أغلب الاحيان فترة زمنية طويلة بين وقت اتخاذ قرار مجلس الامن بإنشاء عملية جديدة ووقت توزيعها فى الميدان تبلغ من الطول حدا يعرض نجاح العملية بكاملها للخطر . وكادت تحدث كارثة فى بداية عملية ناميبيا التى كان يمكن ان تكون عملية ناجحة لولا ذلك ، نظرا لقلة أفراد الامم المتحدة الذين كانوا بالمنطقة فى اللحظات الحرجة التى شهدت بدء فترة الانتقال . وفى كمبوديا ، ادى التأخر لمدة تزيد عن سبعة أشهر من توقيع اتفاق السلم فى كمبوديا فى تشرين الاول /اكتوبر الماضى فى باريس الى زيادة مشاشة عملية كانت صعبة أصلا

ويمكن بالارادة السياسية حسم هذه المسائل بسهولة واسمحوا لى ان اقترح اربع خطوات لذلك :

١ ـ انشاء صندوق راسمالى دائر لتمويل تكاليف تشغيل عمليات صيانة السلم .

٢ ـ بمجرد ان يقرر مجلس الامن بدء عملية جديدة يطلب من الدول الاعضاء ان تسدد فورا ثلث التكاليف المقدرة من سنتها الاولى ، ويعطى الامين العام تلقائيا سلطة الدخول فى التزامات من اجل هذا المبلغ .

٣ ـ ينشأ رصيد احتياطى من معدات السلم الاساسية بحيث تصبح بعض الاصناف التى تكون هناك حاجة قصوى اليها متاحة على الدوام .

٤ ـ تسدد الدول الاعضاء حصصها المقررة فى الثلث الاول وفى الميزانية الكاملة ، على السواء كاملة وفى حينها .

وثمة خطوة خامسة تقع على مسؤوليتى وهى ترشيد هياكل الامانة العامة لتخطيط وادارة صيانة السلم وتعجيل اجرءاتنا الداخلية . وهذا قيد التنفيذ بالفعل .

وفيما يتعلق بتكاليف صيانة السلم بالنسبة للدول الاعضاء أعتقد ان المبلغ المخصص لهذه السنة الاستثنائية ، وهو ٢,٧ بليون دولار ، ليس مرتفعا بالنسبة لتكاليف البديل وهو استمرار النزاع . ولا يلزمنا الا أن تتذكر المبالغ المذهلة من الاموال التى انفقت على « كسب » الحرب الباردة ـ حيث ناهزت النفقات العالمية التى صرفت فى الثمانينات على الاسلحة تريليون دولار فى السنة ، أو مليونين فى الدقيقة ـ للتسليم بأن صيانة السلم طريقة غير مكلفة للمساعدة على الاحتفاظ بالاستقرار فى عهد مابعد الحرب الباردة

ولكننى أدرك ايضا أن الحجم الحالى لنفقات السلم يخلق مشاكل حقيقية للدول الاعضاء . ولهذا السبب قررت ان اضمن حصولها على قيمة مقابل هذه الاموال .

لذلك فإننى أدرس عن كثب تكاليف عميات صيانة السلم القائمة ولاسيما العمليات الاقدم . ولقد قمت بالفعل بتحديد وفورات بلغت ١٠ فى المائة فى قوة الامم المتحدة المؤقتة فى لبنان ، وهى القوة الموزعة فى جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨ . وسيكون تركيز مثل هذه التخفيضات فى الميزانية على المقر وعناصر الدعم ، ولن تؤثر فى الفعالية التشغيلية للقوة . كما ستنتج تخفيضات مماثلة عن الجهود الجارية حاليا لتنظيم قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التى تفصل منذ عام ١٩٧٤ بين القوات الاسرائيلية والسورية على طول مرتفعات الجولان ، وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة فى فلسطين التى يوجد مراقبوها العسكريون فى الشرق الاوسط منذ اكثر من سنة .

بيد أن هذه اكبر عن ان تكون مسألة تدبير منزلى جيد . فهى أعمق من ذلك وتلقى بمسؤوليات على الدول الاعضاء فضلا عما تلقيه من مسؤوليات على الامين العام . وهى تتطلب منهما على السواء تحسين أدائهما المشترك لضمان انفاق الاموال على صيانة السلم فى النزاعات التى تتوفر فيها الظروف لتحقيق نتائج افضل بصورة أسرع .

وتتطلب هذا من الامين العام ومجلس الامن القيام بدراسة جدية لكل اقتراح يتعلق بإنشاء عملية لصيانة السلم . وصيانة السلم ليست وصفة طبية عامة . فمن المتعين الاعتراف بأن هناك بعض العلل الدولية التى ليست جاهزة بعد للعلاج بصيانة السلم . وتعتمد صيانة السلم بشدة على موافقة أطراف النزاع واستعدادهم للتعاون مع القائمين بصيانة السلم . ومالم تعترف جميع الاطراف بأنه لا يمكن حسم نزاعها باستمرار القتال فإن صيانة السلم لا يمكن ان تنجح . ومن الافضل ان تنفق الاموال فى جهة اخرى .

كما انه من الضرورى أن يدرس الامين العام ومجلس الامن بدقة عمليات صيانة السلم التى تم توزيعها منذ وقت طويل ، بدون احراز تقدم فى تسوية النزاع المقصود بالذكر . فى قبرص المثل على هذه الحالة وزعت قوة للامم المتحدة بشكل مستمر منذ عام ١٩٦٤ ولا تزال التسوية تراوغ الطرفين بالرغم من الجهود المستمرة من جانب ممثلى الخاص واسلافه على مر السنين . وعلى أية حال فإن صيانة السلم ليست غاية فى حد ذاتها . انها طريقة مهمتها أما تهيئة الظروف لصناع السلم للقيام بعملهم وأما المساعدة على تنفيذ التسويات التى تفاوض صناع السلم عليها . فإذا ثبتت استحالة مهمة صناع السلم او اذا ثبت عدم امكانية تنفيذ تسويتهم ، فإن من الضرورى حينئذ اجراء دراسة دقيقة للغاية لاستمرار الحاجة الى وجود لصيانة السلم .

ويتعين بالطبع تطبيق هذا المبدأ بحرص . اذ انه فى بعض الحالات يمكن أن يتسبب انسحاب قوات صيانة السلم فى اعادة اشتعال النزاع ، وبالتالى جعل الامور اسوأ مما كانت عليه ، وفى مثل هذه الحالات قد يكون على المجتمع الدولى أن يقبل الابقاء على عملية لصيانة السلم مستمرة منذ أمد طويل بإعتبار ان ذلك هو « أقل الخيارات سوءا » من بين الخيارات المتاحة .

بيد انه من دواعى الارتياح ان من بين العمليات الـ ١٢ التى انشئت منذ عام ١٩٨٨ قامت ست عمليات بالوفاء بولاياتها وسرحت قواتها . وتضم هذه عمليتين فى افريقيا ـ فى ناميبيا (فريق الامم المتحدة للمساعدة فى فترة الانتقال) حيث أجريت بنجاح انتخابات حرة وعادلة فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٩ تحت اشراف الامم المتحدة . وفى انغولا (بعثة الامم المتحدة الاولى للتحقق فى انغولا) حيث قام مراقبو الامم المتحدة العسكريون فى الفترة من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩١ بمراقبة انسحاب القوات الكوبية والتحقق منه . وفى الشرق الاوسط انسحب فريق مراقبى الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق بموافقة الطرفين فى أوائل عام ١٩٩١ . وقام فريق مراقبى الامم المتحدة فى أمريكا الوسطى برصد وقف اطلاق النار فى نيكاراغوا ، وعاون فى التحقق من وقف تقديم المساعدة للقوات غير النظامية فى المنطقة ، كما ساعد فى التسريح الطوعى للمقاومة النيكاراغوية . وانسحب الفريق فى كانون الثانى / يناير من هذه السنة . وفى كمبوديا وعقب توقيع اتفاقيات باريس للسلم فى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩١ قامت بعثة متقدمة للامم المتحدة فى كمبوديا بتمهيد الطريق لوصول سلطة الامم المتحدة الانتقالية فى كمبوديا التى بدات عملياتها فى آذار / مارس الماضى .

وسوف تواصل صيانة السلم النمو والتكيف مع الاحتياجات المتغيرة ومع طبيعة السلم ذاتها . ومنذ انتهاء الحرب الباردة اصبحت هذه الاحتياجات اكثر الحاحا وانتشارا . بيد اننى اود ان اؤكد من جديد ان صيانة السلم لا يمكن ان تكون بديلا عن بناء السلم . واذا كان لى ان اترككم هذا الصباح مع فكرة واحدة فإنها تتمثل فيما يلى : فى عالم اليوم المتعدد الاقطاب تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية جزءا جوهريا من صيانة السلم .

وتعهد مجلس الامن بصورة فعالة بالالتزام بما يحقق هذه الغاية وذلك على مستوى رؤساء الدول والحكومات فى اجتماعه فى ٣١ كانون الثانى / يناير . ففى البيان الرئاسى الذى أعقب الاجتماع اعترف الاعضاء بأن « السلم والرخاء لا ينفصمان ، وأن السلم والاستقرار

الدائمين يتطلبات تعاونا دوليا فعالا من أجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة افضل للجميع فى ظل حرية اكبر .

وفى هذا العهد الجديد تعترف الدول الان بهذه المسؤولية المشتركة عن السلم وتتقبلها . ويجب الان على هؤلاء الذين يتزعمون الدول الاضطلاع بهذه المسؤولية من اجل بناء المؤسسات وخلق التفاهم وتوفير الموارد حتى يتمكن اولئك الذين يصونون السلم من العمل بثقة ونجاح .

واشكركم يا سيد دافيد اباشير
واشكركم سيداتى وسادتى

[٢] محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة بنـادى الصحافة الوطنية ـ نيويورك

[الأربعاء ١٣ ايار/ مايو ١٩٩٢]

ايتها السيدات ، أيها السادة ، اصدقاءنا الاعزاء :
يتوقع عادة من ضيف الشرف فى مأدبات الغذاء التى تنظمونها ان يتوجه اليكم بخطاب رسمى . وقد اخترت اليوم ان أحيد عن هذه العادة ، وان احاول بدلا من ذلك تقديم حصيلة ما حققته او حاولت تحقيقه ومالم احققه منذ ان توليت منصب الامين العام اى منذ ١٣٥ يوما .

وقبل ان تطرحوا على اسئلتكم ، اسمحوا لى بأن اقدم لكم تقييمى الشخصى لهذه الأيام الـ ١٣٥ . لم يبد ابدا من قبل ان الامم المتحدة تتمتع بهذه الدرجة من الشعبية لدى الدول الاعضاء فيها ، ولم يحصل ابدا من قبل ان تكون خدماتها مطلوبةبهذه الكثرة . ليس فقط فى دورها التقليدى المتمثل فى صيانة العلم وإقامة السلم ، وانما فى دور جديد ، هو تقديم المساعدة الى المؤسسات الديمقراطية فى بلدان العالم الثالث .

ولم يحدث قط ان بلغت التكاليف التى تتكبدها منظمتنا فى خدمة السلم هذا الحجم الكبير . واخيرا لم يحدث قط ان تكون الأموال المتاحة لنا منخفضة بهذا المستوى .

ولنبدأ بالاشارة الى القضايا التى ارى أننا حققنا فيها بداية جيدة او على الاقل بداية واعدة ، وبعد ذلك سأشير الى القضايا التى اعتقد اننا لم نحرز فيها اى نجاح . اولا ، وقبل كل شىء ، تمكنت من المشاركة فى المكسيك فى عملية التوقيع على اتفاق السلم الخاص بالسلفادور الذى تفاوض بشأنه سلفى وزرت بان سلفادور وزرت عملية الأمم المتحدة ، ونحن نتابع باهتمام كبير تطور الوضع ويمكننى القول انه بالرغم من بعض العقوبات ، فإن العملية ككل ناجحة ، لأنها ليست عملية صيانة سلم فحسب بل ايضا عملية بناء صرح السلم . إذ اننا نشارك فى تأهيل البلد ، وفى تدريب الشرطة . وبالتالى فإن هذا هو اسلوب جديد لتناول عملية السلم .

وهناك حدث أخر هام جدا : لقد حصلت على دعم الـ ١٥ رئيس دولة وحكومة للبلدان الاعضاء فى مجلس الأمن . وفى ٣١ كانون الثانى/يناير ، عقد لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة ، اجتماع قمة لمجلس الأمن وتلقيت دعما رسميا من مختلف رؤساء الدول والحكومات . وكان ذلك هاما بالنسبة لكبريائى (ضحك) ولكنه كان هاما ايضا بالنسبة للدور الجديد الذى يتطلع به الأمين العام ، وقد اوكلوا الى مهمة اعداد تقرير عن صيانة السلم ، وبناء صرح السلم ، والدبلوماسية الوقائية ونحن نعمل الأن بجدية كبيرة على إعداد هذا التقرير ، ونعتزم تقديمه الى اعضاء مجلس الأمن فى الاسابيع القليلة القادمة .

وفى شباط/ فبراير عينت منسقا جديدا للمساعدة الانسانية . وهذا نهج جديد ان نسعى الى زيادة التنسيق ليس فقط بين مختلف وكالات الأمم المتحدة ، وانما بين الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية . وقد زار المنسق الجديد بورما ـ عيانهار وبنغلاديش ، حيث يوجد قرابة ٣٠٠٠٠٠ لاجىء . وقد نجحنا فى تأمين اتصال مباشر بين وزير خارجية بنغلاديش ووزير خارجية ميانهار ، ومن المتوقع الأن ان يعود اللاجئون الى وطنهم ميانهار .

ويوجد المنسق الخاص حاليا فى جنيف لمحاولة تحديد ما ينبغى القيام به للمساعدة فى تقديم المساعدة الانسانية لبعض المدن وبعض المناطق فى يوغوسلافيا

وسافر ايضا الى اديس ابابا لحضور مؤتمر القمة الانسانى لمنظمة الوحدة الافريقية واستكشاف امكانية استئناف الرحلات الجوية الانسانية الى السودان . ومرة اخرى يحاول زيادة التنسيق بين الامم المتحدة من جهة ومختلف المنظمات غير الحكومية من جهة اخرى .

وأعتقد ان من أهم انشطتنا تلك العملية التى بدات فى كمبوديا فى ٢٨ شباط/فبراير . وقد شاهدت عندما زرت هذا البلد فى منتصف نيسان/ ابريل ، الهداية الواعدة لانشطة سلطة الامم المتحدة الانتقالية فى كمبوديا ، وانا متفائل بشأن كمبوديا وذلك قبل كل شىء لاننى تمكنت من اجراء حديث طويل مع زعماء مختلف الأحزاب . ومن بينهم الأمير سيهانوك ، وقمت بزيارة الى الميدان . وهناك قرابة ٣٦٠٠٠٠ لاجىء وقد بدأنا بالفعل العمل على إعادتهم . ونحن بصدد تدريب متخصصين فى إزالة الالغام الموجودة فى شتى الطرقات وحول القرى . وهناك ارادة سياسية لذى مختلف الاحزاب للمشاركة فى الانتخابات التى ستجرى السنة المقبلة فى اذار/مارس او نيسان ابريل او ايار/ مايو

ومرة اخرى ، أقول انه سجل تطور ايجابى جدا يتمثل فى روح التعاون الجديدة بين مختلف الوكالات هناك ، وبين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

كما اننى اشدد باستمرار على اهمية التعاون الاقتصادى والاجتماعى . وكون الأمم المتحدة تولى هذا القدر الكبير من الاهتمام لعمليات صيانة السلم يوحى بأن هذا يتم على حساب التعاون الاقتصادى والاجتماعى . وعلى عكس ذلك ، فقد شاركت فى الجلسة الافتتاحية لدورة اللجنة الاقتصادية لاوروبا . وسافرت الى بيجينغ للمشاركة فى الجلسة الافتتاحية لدورة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادىء .

وفي اجتماع عقد منذ اسابيع قليلة في جنيف ، طلبت من السيد بلانشارد المدير السابق لمنظمة العمل الدولية ، اعداد ورقة موقفية جديدة عن تعزيز مستوى التزامن والتنسيق بين مختلف وكالات الامم المتحدة .

لماذا ؟ لأنه يطلب منا بصورة متزايدة اعتماد نهج شامل ازاء عملية السلم ـ ليس فقط صيانة السلم وانما بناء صرح السلم بالاضافة الى صيانة السلم . وبعبارة اخرى ، التعمير والتأهيل وإعادة اللاجئين ومساعدة الحكومات في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية المصالحة الوطنية لذلك نحتاج الى تعاون مختلف وكالات الأمم المتحدة . وما لم يكن هناك تعاون اكبر بين الأمم المتحدة ومختلف الوكالات ، لن نتمكن من مواجهة هذا الطلب الجديد .

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الامانة العامة للأمم المتحدة . بدأت عملية اعادة تشكيل رئيسية على أعلى مستوى وذلك بالغاء ١٤ وظيفة عليا وتركيز عملية اتخاذ القرارات في سبع ادارات رئيسية ، مبسطا بذلك التسلسل القيادي . وليس هذه العملية سوى خطوة اولى . وأمل ان اتمكن في السنة المقبلة من مواصلة عملية التبسيط هذه

وهناك منطقة اخرى احرزنا فيها بعض النجاح هي الصومال . ففي الصومال ، تدور منذ سنتين حرب اهليه ، وهي حرب اهلية رهيبة . وقد تمكنت الأمم المتحدة ، في اوائل هذه السنة من تأمين قرار من مجلس الأمن ، وقد سمح ، منذ اسبوع ، ولأول مرة منذ مدة اشهرة لسفينة اجرتها الأمم المتحدة تحمل ٥٠٠٠ طن من الاغذية بالرسو بميناء مقديشو . وقد عينت ممثلا خاصا يوجد حاليا على عين المكان ويسعى الى ايجاد حل ولكن الوضع متشعب جدا لأن الصومال مقسمة الى ثلاثة مراكز سلطة ، في الشمال ، حول مرغيسة ، وفي مقديشيو ، توجد حكومتان ، واحدة مدنية واخرى عسكرية ، وهناك مركز سلطة ثالث في كسمايو في الجنوب . ولذلك فإن الوضع متشعب جدا ولكننا بصدد بذل كل ما في وسعنا في مجال المساعدة الانسانية كما نحاول ، على الجبهة السياسية تشجيع إستتباب السلم بين مختلف الأحزاب .

ولننتقل الآن الى القضايا التي كان نجاحي فيها ـ فلنقل نجاحنا نحن ، الأمم المتحدة ـ أقل ، وابدأ بيوغوسلافيا . ففي يوغوسلافيا قررنا منذ البداية اعتماد نهج جديد يقوم على تقاسم المهام . يعالج الاتحاد الاوروبي المشكلة السياسية ولاتعالج الامم المتحدة سوى عملية صيانة السلم في كرواتيا . اذن هذا هو تقاسم المهام . ولما سافر سايرس فانس الى المنطقة في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ، اتفقنا على ان يتوقف بلشبونة للاجتماع بوزير خارجية البرتغال الذي يشغل حاليا منصب رئيس الاتحاد الاوروبي ، لا لشيء الا لابداء مدى تحمسنا لتقاسم المهام والتعاون بين الأمم المتحدة من جهة والاتحاد الاوروبي من جهة اخرى .

إذن كان ذلك هو موقفنا . ولكن لم نتمكن مع الأسف ، من بلوغ اهدافنا رغم تواجدنا هناك .. وسيقدم غدا الى مجلس الأمن تقرير عن الحالة في يوغوسلافيا الصادر هذا الصباح . واشير فيه الى صعوبة الاضطلاع بأى نوع من العمليات في البوسنة والهرسك لان عمليات السلم ينبغي ان تقوم كما تعلمون على الاتفاق بين جميع الاطراف . وينبغي ان نعرف اين سنضع القوات وماذا ستكون مهامها .

ولم نتمكن حتى الآن من تأمين هذا الاتفاق في البوسنة والهرسك . وعلى عكس ذلك ، اقيم مقر الامم المتحدة في سارابييفو ، لايجاد نوع من التوازن بين زغرب وبلغراد ، ولكنني اصدرت الان تعليمات لنقل الجزء الأكبر من الموظفين ، ولكن ليس كلهم ، خارج سارابيفو لأن الوضع خطير للغاية ، ونقل الاتحاد الاوروبي ايضا مراقبيه . اذن ، في هذه الحالة ، وبالرغم من كل الجهود المبذولة فإننا لم نحرز حتى الآن نجاحا . لكن ينبغي الا يشكل هذا سببا للاقرار بالعجز وسنستمر . ولكن اكرر مرة اخرى، ان هذا لايسجل ، عموما ، على انه نجاح .

وهناك منطقة اخرى لم نحرز فيها نجاحا هي افغانستان . هنا اعددنا طيلة اشهر عديدة خطة سلم ، وعقدت في الشهر الماضي في جنيف اجتماعا طويلا مع ممثلي الشخص ، وناقشنا الخطة بل ناقشنا حتى مكان انعقاد المؤتمر الدولي ، في جنيف او في فيينا ، والأطراف التي ستتم دعوتها ، وجاء الانقلاب العسكري او الثورة وفقد نجيب الله السلطة والحالة الآن متدهورة حقا في كابول . وفي نيسان / ابريل زرت اسلام ابادو وزرت طهران لمناقشة الوضع مع البلدين المجاورين لان لكل من إسلام اباد وطهران اعدادا كبيرة من اللاجئين . وكانت رسالتي انه ينبغي ايجاد حل سريع والا فان ما حصل في يوغوسلافيا يمكن ان يحصل غدا في افغانستان ، او قد تنشأ حالة مثل الحالة التي قامت في لبنان ، والتي استمرت اثنتي عشرة او اربع عشرة سنة . تلك كانت رسالتي .

وكانت رسالتي الثانية اليهم انه اذا كانت هناك حكومة لصيانة السلم في العاصمة ، ستكون الأمم المتحدة عندئذ قادرة على مساعدتكم .. ونحن نعرف ما يكلفه اصلاح بلدكم ، واعادة بناء الطرقات والجسور ، وجمع الأموال لتعمير بلدكم . ولكن اذا كنتم لاتستطيعون خلق حد ادنى من الاستقرار ، عندئذ سيكون من الصعب جدا بالنسبة لنا حمل مختلف البلدان المانحة على المشاركة .

تلك هي الرسالة التي قدمتها في كل من أسلام اباد وطهران . وكلا البلدين متحمس لاداء دور وتشجيع السلم هناك .. ولكننا لم نتمكن حتى الآن ، بالرغم من وجود ممثلينا في كابول ، من التوصل الى ما يمكن ان اسميه بداية نجاح .

وهناك عملية اخرى لم يحرز فيها اى تقدم هي الصحراء الغربية .. اذا كان من المفروض ان نجرى استفتاء في بداية هذا العام . وأنا احاول الآن تنشيط العملية من جديد بمساعدة ممثل خاص جديد ، وزير خارجية باكستان سابقا . السيد يعقوب خان الذى انهى للتو مهمة في المنطقة . وقد استقبله ملك المغرب ، ورئيس الجزائر وزعماء جبهة البوليساريو في الصحراء . وأمل ان نتمكن من بدء عملية سلم جديدة لايجاد حل في الصحراء الغربية .

وليبيا مكان آخر لم احرز فيه اى نجاح . وكما تعلمون ، اوكل مجلس الامن الى الامين العام ، في الفقرة الرابعة من القرار ٧٣١ ، مهمة الاتصال بالحكومة الليبية لتأمين تنفيذ القرار ٧٣١ . وقد اجريت اتصالات مباشرة مع وزير خارجية ليبيا واوفدنا في عدة مناسبات مبعوثا خاصا يحمل رسالة شخصية . كما ان مبعوثي الخاص وكيل الامين العام بتروفسكي ، يوجد حاليا في ليبيا . وقد سلم بالأمس رسالة شخصية الى العقيد القذافي يطلب اليه الامتثال الى القرار ٧٣١ وذلك حماية لمصالح شعب ليبيا ومصالح المنطقة باسرها .

وعند اعتماد القرار المتعلق بفرض جزاءات على ليبيا ، وجدت مرة اخرى فقرة ، وهي الفقرة ١٣ تكلف الامين العام بالاستمرار في بذل جهوده الخاصة لتأمين تنفيذ القرار ٧٣١ . وسأواصل بذل الجهود . وأنا الان في انتظار عودة مبعوثي الخاص ولا اعرف بعد نتيجة مهمته . لكني اعرف انه استقبل من قبل العقيد القذافي . واعتقد انه ينبغي ان نستمر بالرغم من الجزاءات لأن من مصلحة المنطقة ومصلحة السلم ومصلحة الشعب الليبي ايضا ان تنفذ حكومة ليبيا القرار ٧٣١ . ولكني لم انجح حتى الآن في كل هذه الجهود .

وهناك منطقة اخرى نواجه فيها مشكلة هي ناغورنو كاراباخ . هنا تلقينا طلبا من كل من ارمينيا وأذربيجان بالتدخل في هذا النزاع . ووجهة نظرنا هي ان مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا وايران يحاولان تسوية النزاع وموقعتنا هي تشجيع اللا مركزية في عمليات صيانة السلم . ونريد تشجيع مختلف المنظمات الاقليمية على اداء دور ، ونحن على استعداد لمساعدة هذه المنظمات الاقليمية . وفي نهاية المطاف ، تشير المواد الثانية والخمسون ، والثالثة والخمسون ،

والرابعة والخمسون ، والخامسة والخمسون من الفصل الثامن من الميثاق ، الى انه ينبغى ، فى حالة تشرب نزاع اقليمى ، تسوية هذا النزاع فى اطار اقليمى كمرحلة اولى . وفى صورة عدم تمكن الاطار الاقليمى او المنظمة الاقليمية او الترتيب الاقليمى من حل النزاع ، يمكننا عندئذ اللجوء الى مجلس الامن . وهذا سيساعدنا على تشجيع اللامركزية . وهذا مافعلناه فى يوغوسلافيا ، وفى الصومال ايضا .

وفيما يتعلق بالصومال ، عقدت اجتماعا فى نيويورك مع ممثل منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، وقلت : ينبغى ان تساعدونا . وينبغى ان تشاركوا فى القضية بكاملها ، وان تشاركوا فى الوفد فى مقديشو وهرفيسة ، وكيسمايو ، لمحاولة اقناع زعماء مختلف الاحزاب باهمية قبول فكرة وقف اطلاق النار حتى يمكننا مساعدة السكان ، الذين يعانون شديد المعاناة . وعدم القتلى فى الصومال اكبر منه فى يوغوسلافيا ، وهذا لمجرد تقديم رقم يعطيكم فكرة عن الوضع .

إذن ، وعودة الى النزاع بين ارمينيا واذربيجان ، كانت سياستنا تتمثل مرة احدى فى القول : لنقم بهذا ، ولنترك ذلك لمجلس الامن والتعاون فى اوروبا ، وقد استقبلت وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ، الذى عين لمحاولة حل هذه المشكلة . ولكننا لم ننجح حتى الان . وقد تلقينا منذ يومين طلبا جديدا من كل من ارمينيا واذربيجان يلتمسان فيه تدخل الامم المتحدة او وساطتها . وقد اعتمد مجلس الامن ، بالامس فقط اعلانا يؤيد فيه مبادرتين بإيفاد بعثة خاصة . وقد اوفدت بالفعل ساير فانس فى بقية اولى لتقصى الحقائق ، وسنوفد بعثة اخرى للاطلاع على الامكانيات المتاحة للقيام بدور فى النزاع بين ارمينيا واذربيجان .

وهذا يقودنى فى نهاية المطاف الى ما اعتبره من اخطر المشاكل التى يتعين على الامم المتحدة مواجهتها اليوم وهى نقص الاموال الحاضرة ومواردنا من الموظفين ، من حيث توفرهم باعداد كافية ، تتعرض لاجهاد متزايد ولم يعد فى طوقها جهد اخر تبذله بسبب عدد الطلبات . وكان لنا ، فى عام ١٩٨٨ ، ١٣ عملية من عمليات صيانة السلم ، وقد بدأنا فى السنتين او الثلاث سنوات الاخيرة ١٣ عملية جديدة . وبالتالى قمنا فى السنوات الثلاث الاخيرة بقدر من العمل يساوى ماقمنا به فى الـ ٤٥ سنة السابقة .

وهذا يشكل عبئا حقيقيا ، ليس فقط على مدرائنا ، وليس فقط على خبرائنا وانما ايضا على اساس مالى بحت لانه ليس من السهل ايفاد ١٥٠٠٠ جندى الى الخارج فهناك مشكلة سوقيات ونقل ، وينبغى ايجاد المأوى لهم ، وهناك العديد من المشاكل وهذا يستنفد كثيرا من الوقت والاموال والطاقات .

لقد لخصت لكم بايجاز ما ابذله من جهود ، وبالتأكيد ما ى بذله زملائى من جهود ، منذ ان توليت منصب الامين العام اى منذ ١٣٥ يوما . ومثلما ترون ، هناك ما يهدر شعوى بالفخر . ولكن مرة اخرى ، ينبغى ان اعترف الان بأنه توجد مصاعب جهة وان الامر لن يكون مهلا . ولكن اكرر انه ، مع دعم الدول الاعضاء ، وتأييد الرأى العام الدولى ، ومع الصداقية الجديدة التى اكتسبتها الامم المتحدة ، اعتقد اننا سنتمكن من التغلب على جميع هذه المصاعب .

واذا كانت هناك صعوبة اخيرة ، فهى ان الامم المتحدة اصبحت لها الان من المصداقية قدرا يكاد يكون اكثر مما ينبغى . لذا فان المشكلة هى كيف يمكننا الحفاظ على هذه المصداقية وعدم التسبب فى شعور الدول الاعضاء والرأى العام بخيبة امل عندما تكتشف انه قد لايمكننا التصدى لجميع هذه المشاكل التى تطلب منا ان نساعدها على مصالحتها .

وأود ان اشكركم على حسن انتباهكم ، وانا على استعداد للاجابة على اسئلتكم (تصفيق)

س : شكرا على ملاحظاتكم . اشرتم فى كلمتكم ـ اعلنتم انه يجرى سحب مقر فريق مراقبى الامم المتحدة فى سراييفو لان الوضع خطير للغاية هناك . الى اين سينتقل فريق المراقبين ذلك واذا انسحبت الامم المتحدة ، ماهو الامل فى استتباب السلم فى البوسنة ؟

ج : اولا انه انسحاب جزئى . فنحن بصدد سحب الجزء الاكبر ثانيا انه انسحاب مؤقت اى انه ما ان تتحسن الحالة حتى نعيدهم الى هناك . وفى الوقت الحاضر سيكونون بين زغرب وبلغراد .

س : هل انتم بصدد سحب المدنيين فقط ؟

ج : لا . اننا بصدد سحب الجزء الاكبر من الاشخاص العاملين فى المقر . علاوة على ذلك ، قام الاتحاد الاوروبى بسحب مراقبيه من سراييفو . وكان الهدف من اقامة مقرنا فى سراييفو هو العمل ليس لفائدة البوسنة والهرسك ، وانما على صيانة السلم ـ الهدنة او وقف اطلاق النار . بين صربيا وكرواتيا . كنا نظن ان سراييفو عاصمة محايدة يمكن اقامة المقر فيها . اما الان وقد تدهور الوضع فى سارايبفو ، لم يعد المقر قادرا على اداء دوره ، الذى لايتمثل فى معالجة مشكلة البوسنة ، وانما مشكلة كرواتيا وصربيا .

س : اذا كان الانسحاب جزئيا ، من هم الذين سيبقون وماهى التعليمات التى اعطيت لهم فيما يتعلق بالدفاع عن حياتهم ؟

ج : لايمكننى ان اعطيكم بالضبط عدد الاشخاص الذين سيبقون ، ولكن ما اعرفه هو اننا قررنا ان الجزء الاكبر ، الاغلبية سيغادر ، وهناك عدد معين ينبغى ان يبقى . ولااريد التقليل من مدى المجازفة التى نقوم بها فقد قتل اكثر من ٨٠٠ شخص من عشرين او ثلاثين جنسية ينتمون الى الامم المتحدة فى هذا النوع من عمليات صيانة السلم . وقد فقدنا طبيبة قتلت منذ شهرين فقط فى الصومال . لذا فان هناك مجازفة واود الاشادة بشجاعة الافراد والتقنين التابعين للامم المتحدة والعاملين فى الميدان والذين يقبلون المجازفة خدمة للسلم والامن فى كافة انحاء العالم (تصفيق) .

س : هل ستتوقف الامم المتحدة عن اعمال صيانة السلم وتتخلى عن يوغوسلافيا او هل يتعين عليها تعزيز وجودها هنك بالتدخل بقوة لوقف المعارك ؟

ج : اكرر أن القرار ينبغى ان يتخذه مجلس الأمن . والأمين العام هو الخادم المتواضع لمجلس الأمن (ضحك) . ولكن هذا ليس وسيلة للتهرب من مسؤوليتى الذاتية . لا يمكننا العمل بدون الارادة السياسية للاطراف فى النزاعات . فدورنا هو صيانة السلم . ولكن اذا لم تتوفر ارادة صيانة السلم ، فاننا لن نتمكن من اداء هذه المهمة . لذا فان احد الشروط الاساسية لاية عملية صيانة سلم ، هو تأمين الاتفاق بين جميع الاحزاب ، وجميع الاطراف فى نزاع ما ومساعدتها على الحفاظ على هذا الاتفاق وذلك بالرصد فى صورة انتهاك ذلك الاتفاق .

ولكن بدون اتفاق من ذلك القبيل ، لا يمكننا التدخل الا اذا قرر مجلس الأمن اعتماد قرار على اساس الفصل السابع من الميثاق ، يتناول مسألة الاعمال ، عندئذ تصبح العملية مختلفة تماما . ذلك ما حدث فى العراق . ولكن مادام مجلس الامن يعمل فى اطار عمليات صيانة السلم ، فان العملية تقوم ، بحكم طبيعتها ، على اتفاق الاطراف المعنية . وهى تقوم على اتفاق الاطراف فى نزاع ما ، وفوق ذلك على حسن ارادتهم . وينبغى ان يساعدونا ، لأن قوات صيانة السلم التابعة لنا ليست مسلحة . وهى هناك لمجرد اداء دور المنشط الى حد ما للمساعدة على قيام الحوار بين طرفى النزاع ، ورصد اى نوع من العدوان ، وتقرير ما اذا كان العدوان صادرا عن هذا الجانب او ذاك . لذا لا يمكننا ، ما لم يوجد اتفاق بين الاطراف المعنية الحفاظ على تواجد قوات الامم المتحدة فى اية منطقة .

٩٠٢

س : الى اى حد لا يوجد اتفاق من ذلك القبيل او لا يطبق ، اى اتفاق يسمح لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم بالبقاء في سراييفو دون التعرض للاعتداء ؟

ج لم نتوصل بعد الى هذا الاتفاق في البوسنة . ومازلنا بصدد اجراء مناقشات حول هذا الموضوع . لذا عندما يتم التوصل الى اتفاق ، مهما سيكون هذا الاتفاق ، سواء تقرر تقسيم البلد الى مقاطعات ، او تقرر وضع خط لوقف اطلاق النار بين الكرواتيين والصربيين مثلا او بين المسلمين والكرواتيين ، او اذا وجد خط ووجد اتفاق ، اعنى اتفاقا كتابيا ، عندئذ يمكننا ارسال عملية لصيانة السلم . ولكن مادام هذا الهيكل الاساسى غير موجود ، لا يحق لنا حتى ايفاد قوات تابعة للامم المتحدة الى اية منطقة .

لقد التقيتم بالامس بالرئيس بوش . فهل تعهد على اى وجه بدفع مئات الملايين من الدورات المستحقة للامم المتحدة لدى الولايات المتحدة ؟ ، وإذا كان قد فعل ، فما هو المبلغ الذى وعد بدفعه ؟

لم اتعرض ، من باب الحصانة الدبلوماسية ، للجانب المالى للعلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة ، ولكنى تلقيت دعما حقيقيا من الرئيس بوش . فقد وافق على الاشتراك في مؤتمر القمة في ريو ، وأعتقد أن هذه مساهمة مهمة جدا في احد انشطتنا ، لان البيئة وهذا المؤتمر المعنى بالبيئة ستكون لهما اهمية بالغة لا بالنسبة لمستقبل كوكب الارض فحسب ، بل هذا المؤتمر سيتيح ايضا اطار جديدا للحوار بين الشمال والجنوب في ميدان البيئة . لذا فإنى اعتقد ان الحديث الذى دار بينى وبين الرئيس كان بناء جدا ، وانه يساند الامم المتحدة ، وسيفعل كل ما يجب عمله لتعزيز هذه المنظمة .

س : هل تودون ان تروا المعجزتين الاقتصاديتين الرئيستين في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهما اليابان والمانيا ، تضطلعان بدور اكبر على المسرح الدبلوماسى العالمى ؟

ج : إن اجراء تغيير في هيكل مجلس الامن لا يدخل ضمن ولايتى . فالامناء العامون لا ولاية لهم تجعلهم يناقشون موضوع تغيير تكوين مجلس الامن ، وبوسعى أن اناقش موضوع إعادة تشكيل الامانه العامة بصفتها هذه ، ولكنى لا استطيع أن اناقش موضوع إعادة تشكيل مجلس الامن . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا يستلزم اجراء تعديل للميثاق ، وكما تعلمون فإن اى تنقيح للميثاق يستلزم موافقة الاعضاء الدائمين الخمسة .

س : هل يوجد خطر مؤداه ان يتولى السلطة في افغانستان نظام راديكالى معاد للديمقراطية ؟، وهل تتوقعون ان تندمج افغانستان مع المناطق الاخرى ذات الاغلبية المسلمة في جمهوريات اسيا الوسطى التابعة سابقا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؟

ج - إن موقفنا هو انه ايّا كانت الحكومة التى تصل الى السلطة او ايا كان الذى يستطيع تحقيق مصالحة وطنية في افغانستان ، فإن هذا ليس مهما لدينا ، فالامر المهم بالنسبة لنا في الامم المتحدة هو تحقيق السلم وايقاف هذه المواجهة المستمرة . ومن المهم ايضا ، حيث ان افغانستان عضو في الامم المتحدة الحفاظ على الاستقلال السياسى والسلامة الاقليمية لافغانستان ، ونحن نريد ان نتفادى اى وضع قد يجعل ما حدث في يوغوسلافيا يحدث غدا في افغانستان . هذا هو موقفنا . اما موضوع من سيكون في السلطة ، الفصيل الف ، او الفصيل باء ، او الفصل جيم ، فلا اهمية له لدينا . فالمهم هو تحقيق السلم في افغانستان .

س : هل يساوركم القلق بشان ما يبدو انه مد متصاعد للاصولية الاسلامية في الشرق الاوسط ، واسيا الوسطى ، وشمال إفريقيا ، وكيف استقبلتم لدى زيارتكم الاخيرة لطهران ؟

ج - سابدا بالاجابة على السؤال الاخير . لقد استقبلنى الزعماء في طهران استقبالا وديا جدا ، واعربوا عن ثقتهم في الامم المتحدة وعن استعدادهم للتعاون مع الامم المتحدة لمساندة الامم المتحدة .

اما فيما يتعلق بالاصولية في الشرق الاوسط ، فاعتقد ان الشرق الاوسط استطاع كبح الاصولية على مدى الاربعين عاما الاخيرة . وهى تمثل حركة راديكالية معينه ، ولكنها هامشية ولا تتفق مع ارادة اغلبية السكان او موقفهم .

س : هل انتم قانعون بالمعدل الذى تسير به عملية السلم في الشرق الاوسط ، واذا ظل التقدم المحرز ضئيلا ، فهل ستحاولون جعل تلك العملية تحت إشراف الامم المتحدة ؟

ج : أننا نرحب مرة أخرى بالمبادرة التى اشترك في رعايتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى . ونحن نتابعها باهتمام كبير . املين في انهم سيذللون الصعوبات . وفيما يتعلق بدور الامم المتحدة ، فلا اريد الا ان اذكركم - وقد شاركت بنفسى في عملية السلم - بان كامب ديفيد ومعاهد السلم التى وقعت بين مصر واسرائيل في اذار/مارس ١٩٧٩ قد ابرمت ووقعت خارج إطار الامم المتحدة .

لذا فإن المهم لدينا ، في الامم المتحدة ، هو ان يتحقق السلم في الشرق الاوسط ، واذا تحقق السلم عن طريق مبادرة الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة ، فنحن نرحب بهذا واذا كان هناك وسيط اخر ، فنحن نرحب بهذا الوسيط ، واذا طلب الينا ، اى اطراف النزاع في الشرق الاوسط ، ان نؤدى دورا ، فإننا على استعداد لمساعدتهم في تحقيق سلم دائم وشامل في المنطقة .

س : ماهو موقف الامم المتحدة بشان الاراضى المحتلة في إسرائيل ؟

ج - موقف الامم المتحدة وارد في القرار ٢٤٢ الذى اتخذه مجلس الامن في تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧

س : هل انتم مقتنعون بان العراق يدمر اسلحة التدمير الشامل التى بحوزته ام بان بعض المرافق لا يزال محتفظا به في بعض المواقع ؟

ج - لقد استقبلت طارق عزيز قبل شهر مضى وقد اجتمع ايضا عدة مرات باعضاء مجلس الامن . وقد قام بعرض قضيته ، واقتنع بانه من صالح العراق والشعب العراقى الوفاء بالالتزامات المختلفة الواردة في القرارات التى اتخذها مجلس الامن . ونحن نتفاوض مع العراق حاليا بشان مشكلة النفط ولكن العراق قد اتخذ الان ، ومنذ تلك الزيارة ، مما ارى انه موقف إيجابى بشان تنفيذ القرارات . وهم لم ينفذوا بعد جميع القرارات ولكنهم ينفذون الاغلبية الكبرى من القرارات التى اتخذها مجلس الامن .

لا يمكن لهذا الخطر ان يوجد بعد الان .

س : لقد اصبحت عضوية الامم المتحدة حاليا من حق جميع الجمهوريات الجديدة السوفياتية سابقا ، فهل يوجد حيز كاف في مقر الامم المتحدة لاستيعابها ، وهل تتوقعون وقتا يصبح فيه مبنى الامم المتحدة اصغر مما يكفى ؟ وماهو عدد الدول الاعضاء حاليا في الامم المتحدة وما الذى سيؤول اليه هذا العدد ؟

ج - : تضم الامم المتحدة حاليا ١٧٥ عضوا . وإذا حدث ان طلبت الدول اليوغوسلافية المختلفة العضوية في الامم المتحدة ، وقد طلب بعض منها ذلك بالفعل ، فان العدد قد يصل الى ١٨٠ . بيد انه إذا سادت النزعات القومية الضيقة وارادت الاقليات الاثنية المختلفة تطبيق الحق في تقدير المصير ، وأنا اعتقد أن هذا سيكون خطرا

حقيقيا على مستقبل البشرية ، فإنه قد يصبح لدينا ٢٠٠ دولة في نهاية هذا القرن . ومن ثم فإن مصلحتنا تتمثل ، على النقيض من ذلك ، في التشجيع على الاتحاد فيما بين الدول الصغيرة المختلفة والحض على الترابط الاقليمي والتعاون الاقليمي ، تفاديا لان يصاب الكوكب بهذا النوع من الانقسام فيتوزع الى مئات من الدول الصغيرة .

وفيما يتعلق بسؤالك ، فإن الاجابة هي نعم ، هناك حيز كاف في مقر الامم المتحدة ، وانا لا اعرف ان كانت الامم المتحدة بوضعها الحالي سيكون بوسعها التصدي للمشاكل العديدة المتصلة بقبول عضوية هذه البلدان الجديدة ولكننا ننهض بكل ما يجب عمله لتلبية احتياجاتها ومساعدتها في حل المنازعات بل وتقديم المساعدة التقنية لها .

وقد قررنا فتح مكاتب متكاملة للامم المتحدة في تلك الجمهوريات عبر القوقازية الجديدة في الاسابيع القليلة القادمة . وقد اوفدنا بعثة الى هناك بالفعل . وبهذا ستكون هناك مكاتب في باكو ، وفي ارمينيا ، وفي اماكن اخرى مختلفة لمساعدة هؤلاء الاعضاء الجدد في الامم المتحدة على الصعيد التقني وتزويدهم باقصى قدر ممكن من المعلومات بشأن اعمال الامم المتحدة ودور الامم المتحدة

وبعبارة اخرى ، فإن ما نريده هو تعزيز الحوار بين الامم المتحدة من ناحية والدول الاعضاء الجديدة في هذه المنظمة من الناحية الاخرى .

س : هل ترون ان النزاع بين الشرق والغرب سيعقبه نزاع بين الشمال والجنوب ؟

ج : لا ، ولكن هذا بالتاكيد تخوف شخصي وهو ايضا تخوف موجود لدى الاغلبية العظمى من بلدان العالم الثالث ، ومؤداه أن تدمير الستار الحديدي الذى كان قائما بين الشرق والغرب ، وكلنا يرحب بما نزل بهذا الستار الحديدي من دمار ، قد يسهم في اقامة ستار حديدي جديد بين الشمال والجنوب . وهذا يمثل خطرا ، ولابد لنا ان نضع هذا الخطر في الحسبان كي نتفادى نشوء ستار حديدي جديد

س : ماهي الخطوات الاضافية التى يمكن للامم المتحدة وينبغي لها ان تتخذها لتخفيف حدة وباء الايدز العالمي ؟

ج : لابد للمرء ان يعترف من وقت إلى اخر بأنه لا يستطيع أن يقدم إجابة على سؤال بعينه . وانا لا اعرف صدقا الاجابة على هذا السؤال . وعليك أن تتوجه به إلى منظمة الصحة العالمية ، فهم الاخصائيون في هذا المجال . أما ما نستطيع نحن عمله فهو التوعية بخطر هذا المرض وتعزيز تعاوننا مع منظمة الصحة العالمية في جنيف . فهذه مشكلة تتصل بعمل وكالة متخصصة ، ونحن نحاول ، كما ذكرت في بداية هذا الحوار ، ان نعزز التعاون بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المختلفة التابعة لها .

س : شكرا لكم . وارجو ان تتفضلوا بمناقشة حالة قوة صيانة السلم في الصومال التى مزقت الحرب اوصالها وهل هناك تقاعس من جانب الولايات المتحدة بشأن هذه المسالة ؟ وما مدى جسامة الضائقة التى يعانيها السكان المدنيون وهل من المنتظر تقديم اى غوث لهم ؟

ج : إن خطتنا في الوقت الحالي تقضي بايفاد ٥٠ مراقبا عسكريا فقط إلى هناك . والغرض من إيفاد هؤلاء المراقبين العسكريين هو مراقبة وقف إطلاق النار . ونظرا إلى ان من الواضح ان المساعدات بالاغذية والموظفين الطبيين لا تستطيع بلوغ السكان داخل مقديشيو ، المنقسمة حاليا بين فصيلين يقوم كل منهما بقصف الاخر ونهب بعض الامدادات الغذائية ، فإن المهمة الموازية لذلك ستكون هي حماية برنامج المساعدة الانسانية بوحدة مؤلفة من ٥٠٠ من الافراد العسكريين .

والمرحلة الثانية هى العمل على عقد مؤتمر دولي مع الفصائل المختلفة . وقد حققنا الاتصال بشأن ذلك بالفعل ، واتصلت بنا نيجيريا لعقد المؤتمر الدولي في عاصمتها الجديدة ابوجا . وهكذا فإننا بصدد الاعداد لعقد مؤتمر دولي بين الفصائل المختلفة عملا على التوصل الى نوع من المصالحة الوطنية . ولكن هدفنا في الوقت الراهن هو إحلال المراقبين في مواقعهم ، حيث سيكون هدفهم الرئيسي هو تقديم العون والمساعدة وحماية توزيع الاغذية على السكان المحليين .

س : السائل للسؤال التالي له راى في موضوع السؤال لماذا توضع افريقيا دائما في حضيض اولويات الأمم المتحدة ؟

ج : لقد عقدت اجتماعا مع السفراء الافارقة وقد ورد فيه ذكر ذلك . وأنا لا اتفق مع هذا التصور . ومن المؤكد انه يوجد في افريقيا تصور بأن هناك تهميشا لافريقيا ، وأن التقارب بين الشرق والغرب هو على حساب العلاقات بين الشمال والجنوب ، وأن أى مساعدة تقدم الى بلدان اوروبا الشرقية ستكون على حساب المساعدة المقدمة إلى البلدان الافريقية . والحقائق والارقام تثبت ان هذا غير صحيح .

ولكن المهم هو أن هذا تصور موجود لدى بلدان العالم الثالث ، ويجب علينا أن نصحح هذا التصور . فلا بد لنا ان نبين أن الامم المتحدة قد انشئت لمساعدة جميع بلدان العالم دون اى اختلاف بين الشرق والغرب او الشمال والجنوب .

س : لكي يمكن مساعدة جميع دول العالم ، ماهي احتياجاتكم المالية وما مدى تقارب الاصول المتوفرة لديكم مع المطلوب للوفاء بذلك ؟ وما مقدار العجز ؟

ج : إن دافعي الاشتراكات الخمسة الذين يتصدرون قائمة الاشتراكات غير المسددة في الميزانية العادية هم الولايات المتحدة وهي مدينة بمبلغ ٥٥٥ مليون دولارا ، والاتحاد الروسي ، ١٣٨ مليون دولار ! وجنوب افريقيا ، ٤٩ مليون دولار والبرازيل ، ٣٣ مليون دولار ، واوكرانيا ، ١٧ مليون دولار . أما بالنسبة لميزانية عام ١٩٩٢ ، فإن اكبر بلدين من حيث مبلغ الاشتراكات غير المسددة هما اليابان ، وهي مدينة بمبلغ ١١٦ مليون دولار ، والمانيا ، وهي مدينة بمبلغ ٤٣ مليون دولار ، واذا دفعت الدول الاعضاء اشتراكاتها ، فإن هذا سيساعدنا بقدر كبير فعلا .

والمشكلة الثانية هى أن هناك مساهمات غير مسددة فيما يتصل بعملية صيانة السلم ، وهي مشكلة مختلفة ، فهذه ميزانية أخرى . وإذا اخذنا حالة كمبوديا على سبيل المثال ، فإننا قد طلبنا والتمسنا الحصول على مايلزمنا وهو حوالى ٦٠٠ مليون دولار . وهذا المبلغ من المال ليس مدرجا في الميزانية العادية . فالموضوع إذن له جانبان . فهناك الميزانية العادية التى لم تسدد بلدان عديدة اشتراكاتها فيها ، وهناك ايضا مساهمات غير مسددة تتصل بعمليات صيانة السلم . وفيما يتعلق بهذه المساهمات غير المسددة ، فإننا لا نعرف مقدارها على وجه الدقة .

وإذا افترضنا أننا اضطررنا غدا الى ارسال مزيد من القوات إلى يوغوسلافيا ، او ان مجلس الامن قرر ذلك ، فإننا سنحتاج إلى مبلغ اضافي من المال . واذا افترضنا أن قرارا اتخذ غدا بضرورة وجود ١٠٠ مراقب في منطقة ناغورنو ـ كاراباخ ، فإن هذا سيضيف ايضا عبئا ماليا جديدا على الأمم المتحدة .

س : هناك بعض الناقدين في الكونغرس هنا في الولايات المتحدة الذين اعربوا عن تذمرهم من دفع اشتراك الامم المتحدة ، قائلين إن ملاك الأمم المتحدة من الموظفين اكبر مما ينبغي . فهل الجهاز البيروقراطي في الامم المتحدة اخذ في النمو ؟ وماذا انتم فاعلون بهذا الشأن ؟ وهل تفضلون إنشاء منظمة جديدة داخل الأمم المتحدة لمعالجة القضايا البيئية ؟

ج : هل تتكلم عن انتقادات بشأن الموظفين ام بشأن جميع أوجه الانفاق في الأمم المتحدة ؟ هل تتكلم عن الجهاز البيروقراطي ؟

س : نعم .

ج : لا . فانا اعتقد ان ميزانية الجهاز البيروقراطى لم تتغير خلال السنوات الخمس او الثمانى الاخيرة . ولكن التغير هو ماجد من اعباء . فاولا اصبح عندنا حاليا ١٧٥ من البلدان الاعضاء بعد أن كان عددها ١٥٠ وكنا منذ سنوات قليلة نضطلع بثلاث او اربع عمليات جارية لصيانة السلم . ونحن نضطلع حاليا بـ ١٣ عملية لصيانة السلم ، ومن ثم فإن الامر على العكس من ذلك . فاذا كنت تضطلع بـ ١٣ عملية لصيانة السلم ، فإنك لا تحتاج إلى مزيد من المساعدة المالية فحسب ، بل تحتاج ايضا الى مزيد من التقنيين ، إذ يلزم أن يكون لديك أناس فى الموقع . ففى كمبوديا على سبيل المثال ، التى امضيت فيها ثلاثة ايام ، سنقوم بإنشاء حكومة صغيرة لمساعدة حكومة كمبوديا . ولابد ان يكون لدينا خبراء فى مجالات مختلفة لاننا نعيد تعمير البلد باكمله .

وإذا طلب الينا غدا ان نساهم فى تعمير واصلاح افغانستان ، فإننا سنحتاج الى مئات من التقنيين للعمل فى الموقع و إذا افترضنا اننا توصلنا الى اتفاق فى الصومال ، وقررنا تعمير الصومال ، او ازالة الالغام ، فإن ذلك سيكلف اموالا طائلة . ونحن نقوم حاليا بتدريب ٥٠٠٠ من الشباب فى كمبوديا على كيفية إزالة الالغام من الطرق . وهذه عملية مكلفة . لذا فإن الامر يتوقف على عدة اشياء . فعندما تتكلم عن موظفينا ، فإن هذا يعنى من الناحية العملية أن عدد الموظفين والتقنيين يوافق عدد العمليات التى يطلب الينا الاضطلاع بها .

س : وماذا انتم فاعلون بدون ذلك - ما الذى يلزم ان تخفضوه نتيجة لهذا العجز . وما هو احتمال اضطراركم الى تدبير اموركم دون تلقى المزيد ؟ اى اذا لم تقدم هذه المدفوعات . فاين سيكون موضع التخفيض الذى ستلجأ اليه الامم المتحدة ؟

ج : اولا ، نحن نسعى الى تقليل عدد قوات الامم المتحدة فى بلدان معينة . فعلى سبيل المثال ، قمنا بذلك بالنسبة للقوات الموجودة فى جنوب لبنان (قوة الامم المتحدة المؤقتة فى لبنان) ، بنسبة ١٠ فى المائة . ولكن هذا ليس عملا سهلا . فالدول ليست سعيدة به . ولكن لابد لنا منه . بيد أن هذا لا يمثل معظم انشطتنا فالجزء الرئيسى هو العمليات الجديدة

إجابة على سؤالك ، أقول إننا لن نستطيع الاستجابة لطلبات بعض البلدان التدخل فى نزاع ما او ارسال قوة لصيانة السلم فى منطقة ما . وبعبارة اخرى ، ستنشأ المشكلة بصدد العمليات الجديدة التى قد تحدث فى المستقبل .واذا افترضنا اننا نريد ان نرسل مثلا ١٥٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠ جندى إلى يوغوسلافيا ، فإن ما نستطيع إرساله هو ٥ الاف جندى فقط .

س : هل سيؤثر العجز فى الميزانية على قدرة الامم المتحدة على ايصال المعونه الغذائية الى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ؟

ج : نقول هنا ايضا إن المعونة الغذائية لن تغطيها الميزانية العادية . فنحن سنطالب وسنلتمس وسنحصل على المساعدة من البلدان المانحة المختلفة . ويجب فى هذا المقام ان اقدم الشكر للبلدان المانحة المختلفة التى تبذل بذلا سخيا جدا . ففى كل مرة وجهنا فيها النداء ،.بادرت تلك البلدان إلى تلبيته على نحو ايجابى جدا وامكن دائما حل مشاكل توزيع الاغذية بسهولة ، وتنشأ المشكلة فى حالات كثيرة عندما لا يتوفر الاستقرار فى منطقة ما فتنشأ مشكلة سوقية إذ كيف تنتقل الاغذية الى منطقة لاتزال تشهد مواجهة عسكرية مستمرة فعندئذ يلزم ان يتوفر وجود للامم المتحدة للمساعدة فى توزيع الاغذية .

س : اود قبل ان اوجه سؤالا ختاميا ان اقدم لكم شهادة تقدير من نادى الصحافة الوطنى :

ج - هل هذا يعنى انى نجحت فى امتحان ما ؟ (ضحك) .

س : نعم (تقديم الشهادة) (تصفيق) . ولدينا ايضا كتاب الفه اثنان من اعضاء النادى ، عنوانه « هنود امريكا الشمالية فى الصور الفوتوغرافية المبكرة » .

وهذا الكتاب الذى الفه اثنان من اعضاء النادى هو لكم ايضا .

ج - : اشكركم

س : اما سؤالى الختامى فهو كما يلى . نحن نعلم انكم قد عدلتم بالفعل عدة مرات عن قضاء اجازة فى قاهرتكم الحبيبة من اجل معالجة الازمات العالمية . وبهذا المعدل الذى انتم سائرون به ، هل سيمكنكم رؤية مصر قبل عام ٢٠٠٠ ؟

ج : اقول لكم بصدق اننى اشعر فعلا بالاشتياق إلى الوطن ، لذا فإننى احتاج من أن إلى اخر إلى قضاء بضعة أيام فى القاهرة (تصفيق) .

كلمة الأمين العام الى المؤتمر الأول للقادة الشباب المعقود فى مونتريال وموضوعه « القومية العالمية »

[٢٢ مايو ١٩٩٢]

القى الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالى . الكلمة التالية أمام المؤتمر الدولى الأول للقادة الشباب ، الذى نظمته مؤسسة جان سوفيه للشباب فى مونتريال بكيبيك فى ٢٤ ايار / مايو :

لقد تكرمتم بدعوتى الى مونتريال لافتتاح المؤتمر الدولى الأول للقادة الشباب ، الأمر الذى اشكركم عليه جزيل الشكر . وليس شكرى هذا من قبيل عبارات المجاملة ، فقد لبيت دعوتكم الكريمة دون أى تردد لانها اولا شرف عظيم لى ، شرف يزيد منه الان العبارات اللطيفة التى وجهت الى وأرجو سيدتى ان تقتنعى، بأن كل عبارة منها قد أثلجت صدرى أولا لأنها صدرت عنك وأنا سحجب منذ زمن طويل بما تتحلين به من سمو الخلق والشجاعة : ثانيا ، لاننى اريد أن افهم أن تلك العبارات موجهة من خلال شخصى الى المنظمة التى اشرف على ادارتها - وهى المنظمة التى ستمد من عباراتكم المشجعة طاقة متجدده .

ولم اتردد فى الانضمام اليكم هذا المساء لسبب ثان ، وهو اننى سعيد بوجودى فى ارض كندا هذه ، وارض كيبيك بالذات التى اعرفها منذ زمن طويل : كما يسعدنى ان التقى فى هذه المناسبه بالسيد بريان مولرونى ، رئيس وزراء كندا الموقر .

وهناك سبب ثالث لاسراعى بقبول دعوتكم ، وهو ان الموضوع الذى اخترتموه لهذا المؤتمر الدولى الاول «، القومية والعالمية » ،يتيح لى الفرصة للتعبير عن بعض التأملات فى صميم موضوع هو

احد الاسباب العميقة لوجود الامم المتحدة التى سيمر على انشائها قريبا نصف قرن من الزمن .

فلنتامل اذن معا .وما كان التامل ابدا من توافه الامور ، وبخاصة فى هذه الفترة التى نعيشها والتى تشهد تحولات عميقة . إن الامم المتحدة ليس من واجبها ان تعمل من أجل صيانه السلم او اقراره فحسب ، وهى تفعل ذلك فى هذه الساعة التى اتحدث فيها ، فى انحاء مختلفة من الكرة الارضية ، بل إن على الامم المتحدة ايضا واجب التامل فى تطور العالم وفى ظروف السلم . وليس هناك اسوا من العمل العشوائى او إعطاء الشعور بان العمل يجرى على علاته وشتاتا ، دون تخطيط شامل . وفى هذا الصدد ، لا يسمنى بصفتى الأمين العام ان اتجاهل ان الافكار والكلمات بالذات لها قوة خاصة بها ولا ينبغى لنا لما يستحوذ ، علينا من رغبة فى تجاوز الكلام والتاثير فى الواقع ، أن نغفل قوة الكلمة . فالمنبر الذى تمثله المنظمة العالمية ليس له نظير فى العالم .

القومية والعالمية : إن هذا الموضوع تتزاحم عليه ، للاسف ، افكار مفرطة فى البساطة . ولن اكون مبالغا إذا ما قلت إن معظم الافات التى تعانى منها الكرة الارضية هى ، فى اذهان البعض ، اثر للازدياد السريع للاتصالات ، وللزيادة الناتجة عن ذلك فى التاثيرات الخارجية وتدخل الاجنبى ، اى الاخر ، فى الحياة اليومية . ولست فى حاجة الى وصف وجوه التعصب المختلفة التى تختفى وراء هذه الاشكال من التفكير وفى مقابل ذلك . هناك الكثير من النوايا الحسنه التى تحصر اسباب المنازعات الحادة فى البحث عن الهوية ومشاعر الانتماء فى اكثر صورها بفاغوة وفيما يسمونه مع كثير من التجاوز بالقومية . ومما لا شك ميه أن هاتين الرؤتين المتباعدتين جدا تمزقان العالم كما كان يمزقة قديما تصوران للعالم سادا فى الشرق والغرب . وقد ظهر اليوم ، خلفا لذلك التصدع القديم الذى بدأت اليوم تخف اثارة تصدع اخر يتمثل فى مواجهة انصار الهوية وه الرجوع الى الاصل ، لاولئك الذين يدعون الى الانفتاح والحوار . ولكننى اتساءل مع ذلك ، هل هذه التناقضات منطقية ، واود ان اقول لكم فى هذا المساء ما الذى يحملنى على معارضة ذلك وان اقترح عليكم جدلية اخصب .

فلنعد قبل كل شىء قليلا الى الوراء ، ولنلاحظ أن هاتين الحركتين اللتين تبدوان فى ظاهرهما متعارضتين ، وهما القومية والعالمية ، تتقدمان جنبا الى جنب .

وقد يكون من الامور التافهة ملاحظة ان الاتصالات فى العالم الحديث تجرى بسرعة يمكن معها القول بأن العلم الخيالى اصبح يعادل العلم الصرف . لقد اعتبر . على سبيل التقريب ، أن سرعة الاتصالات ، منذ بداية هذا القرن ، تضاعفت بمقدار مليون فى حين ان قدرة الاشخاص على الانتقال من مكان الى مكان اخر زادت بمقدار الالف وقد قدر عدد الرحلات الجوية بمليار رحلة فى كل سنه واكثر من ١٧٠٠٠ سفينة ، تبلغ حمولتها نصف مليار من الاطنان ، تمخر عباب بحار الكوكب . وما تحدث عنه يمكن لكل امرىء ان يشاهده فى حياته اليومية : كانا يستطيع ، مثلا ، ان يلتقط الاذاعات فى جميع انحاء الكرة الارضية . ومن بين الـ ١٧٥ دولة عضوا فى الامم المتحدة ، اكثر من حوالى مائة منها تبث برامج تكاد لا توقفها حدود ، مما يؤدى ، وبخاصة اذا اضفنا الى ذلك المحطات التليفزيونية ، الى تحولات هائلة فى العلاقات فيما بين الدول . إن العالم بأسرة يلتقط الاذاعة البريطانية او راديو كندا الدولى . وفى بعض بلاد الشرق الاوسط تحظى اذاعة فرنسا الدولية او راديو مونت كارلو بعدد من المستمعين اكبر من ذلك الذى تحظى به الاذاعات المحلية .

والقانون نفسه الذى يحكم حياه كل منا باكثر مما قد ندركة فى كثير من الاحيان ، هو ، فى قسم عظيم منه ، نتاج لمحافل تتجاوز الامم : فقد اعتمدت منظمة العمل الدولية ، مثلا ، ١٧١ اتفاقية عمل و ١٧٦ توصية ! وقامت منظمة الطيران المدنى الدولى ، التى تؤدى هذه البناية مقرها ، بتوحيد كامل لقانون النقل الجوى الخاص الذى قلت الان من بد الدول . لقد ذكر السير هنرى مين فى محاضرته القيمة التى القاها سنة ١٨٨٧ ثلاث محاكمات دولية وذكر اوبنهايم فى الطبقة الاولى لقانونه الدولى الصادرة عام ١٩٠٥ ، ٢٣١ قضية ! وتكشف الاحصاءات الحديثة اننا الان تجاوزنا ٢٠٠٠ قضية . وتتضمن هذه الارقام قرارات محكمة العدل الدولية فى لاهاى وغيرها من المحاكم الاخرى وبصورة خاصة القرارات التى تصدرها محاكم التحكيم . ولا اريد ان اثقل عليكم بالبيانات : فجميع المؤشرات تبين اننا نعيش فى عالم فى طريقة الى التوحد .

وهكذا فقد استطعنا فى نهاية هذا القرن اخيرا ان ندرك ان الستور الحديدية التى تفصل بلداننا لا تمنع الاتصال بالقدر الذى كانت تمنعنا منه قديما حواجز المسافة او البحر او الصحارى او الجبال التى كان يقطعها اسلافنا . لقد محت سرعة التقدم التقنى ، او كادت تمحو ، معظم الحدود الطبيعية ! ولنتذكر انه بعد كارثة اموكو - كديز ، التى حدثت فى عرض سواحل بريتانى ، ساحت طبقات البترول على سطح البحر متنقلة حتى سواحل امريكا اللاتينية ، او أن انتشار غبار مناجم الفحم فى اوروبا الوسطى يصل حتى مشارف الممرات البحرية للنرويج . وباختصار ، لقد اصبحنا جميعا جيرانا ويتعين علينا ان ندرك ان هذا الجوار تترتب عليه حقوق كما تترتب عليه واجبات .

ومع ذلك ، ومهما كانت سرعة حركة العالمية هذه ، فإن المرء يرى ان كل شىء يجرى وكأن الناس لاتهدأ لهم نفس ولا يسكن لهم جارح إلا اذا استعاضوا عن الحواجز الطبيعية بحواجز اخرى سياسية واقتصادية واثنية . وهذا صحيح ، للأسف ، وبخاصة فى هذه السنوات التى نعيشها . فبعد المنازعات التى نشأت عن الحرب الباردة ثم عن إنهاء الاستعمار ، التى نجمت عن تصورات متعارضة للعالم او للامم ، تنشب اليوم حروب اهلية ومنازعات إثنية بل وقبلية ومنازعات على الحدود . وفى لحظة واحدة ارتفعت فى العالم الاف الجدران التى تفصل اجزاءة بعضها عن بعض وتمزقها .

واذا سمحتم يمكن ان نقدم بعض الارقام الاخرى . ففى مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠لم يكن هناك سوى ١٤ دولة ! وكانت ٤٧ دولة ممثلة فى الدورة الأولى للجمعية العامة لعصبة الأمم عام ١٩٢٠ ؛ وكان عدد الدول التى وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، يبلغ ٥٠ دولة : وتضم الأمم المتحدة اليوم ١٧٥ دولة : وبهذه السرعة التى نتقدم بها اليوم سنصل قريبا الى ٢٠٠ دولة وربما اكثر . صحيح ان هذه الحركة جيدة فى حد ذاتها بما انها نشأت ، منذ ثلاثين عاما ، كثمرة طيبة لانهاء الاستعمار . لكن ليس من المؤكد ان جميع هذه الدول قد استطاعت مع وصولها الى الاستقلال ان تحقق الحرية - ولا سيما اذا كانت فقيرة . وبينما يمثل كثير من الدول الاعضاء مئات الملايين من البشر فإن الكثير من هذه الدول هى فى الواقع دول صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمه وفى بعض الاحيان اقل بكثير .

وهكذا ، سيداتى سادتى ، فإنه لابد لنا من أن نلاحظ ان العالمية تسير جنبا الى جنب مع التضاعف السريع للقوميات وللقوميات الاقليمية . ويواجه الفرد تقدما تقنيا سريعا الى حد انه اذا ما اجتاز عتبة سيكولوجية معينة شعر ، نظرا لتشابك شتى انواع الاتصالات حوله بصورة محيرة ، بالضياع فى عالم لم يعد يقدر على فك رموزة ، واصبح يشعر فى النهاية بالعزلة والوحدة وينتابه الخوف من الاخر . ويؤدى به ذلك الى الانطواء على نفسة فى العالم الذى يعرفة وفى محيطة الذى ائتلفه ، وفى قبيلته وهو يغلق بابه ، على نفسه . ولقد لاحظ علماء الاجتماع وعلماء النفس مرارا هذه الظاهرة التى تبدو فى ظاهرها متناقضة . والكثير من الناس ، فى العالم الحديث ، يأخذون اليوم بمسار يوصى به المثل السنغالى « اذا لم تكن تعرف الى اين تذهب فانظر من اين جئت » . وكثير من الناس قد ذهبوا الى ابعد من الرجوع الى اصولهم للاغتراف من

مصادرها : فهم يرجعون الى الوراء ويتقوقعون على انفسهم
ويريدون استبعاد العالم الخارجى الذى يعتبرونه غريبا ومعقدا .
ولهذا نستطيع ، فى نظرى ، أن نقول إن معارضة القومية
والعالمية تعتبر الى حد كبير خطأ لان هاتين الحركتين مرتبطان
إحداهما بالاخرى وكلتا النزعتين تدفع الاخرى الى المزايدة . وهما
فى الواقع حركتان متعاطفتان ومؤتلفتان ، إذا ما اذنتم لى باستعارة
اللفظة بمعناها الاشتقاقى فى اليونانية . واعتقد ايضا ان فى ذلك
منطقا خطيرا ومصدرا دائما لمنازعات لا تنتهى . وهذا واضح اليوم
تماما .

وإذن فإننى اود أن اعرض عليكم جدلية اخرى تبدو لى اخصب
، هى جدلية الامم المتحدة . فلنضع مقابل الثنائى « القومية /
العالمية » الثنائى « القوميات /الكونية » الذى يقدم ارهاصا بالرد ،
فيما ارى ، على السؤال الكبير الذى تطرحونه .

لقد قال الكاتب الفرنسى بول كلوديل : « إن افضل ما يمكن للفرد
ان يقدمه للعالم هو ذاته » ، إن بناء علاقة مع الغير يقتضى اولا أن
تكون للفرد ذاتيته . ولهذا فإن جعل الحياة الحديثة عالمية بشكل
سليم يفترض اولا وجود هويات وطيدة لان اضفاء الصفة العالمية
بشكل مفرط او مغلوط يمكن ايضا أن يسحق الثقافات ويصهرها فى
ثقافة متماثلة ، وهو مالايفيد العالم فى شىء . إن التناقل يقتضى
وجود ما ينقل : والحوار يتطلب ان يكون هناك مايقال ! فالتناقل
والحوار كهدف فى حد ذاته لغو يفضى حتى الى تقويض الحوار . لقد
كان سقراط وكونفوشيوس متعاصرين تقريبا : فهل كان بمقدورهما
أن يقطعا بأبحاثهما هذا الشوط البعيد وان يكونا على هذا القدر من
العالمية الذى كاناه لو انهما استسلما لترهات الندوات الدولية ؟ إن
كانط لم يخرج قط من مدينته الصغيرة كونيغسبرغ ، ومع ذلك فقد
بلغ بعدا عالميا ، وبالمثل كان ابن خلدون او دانتى ذوى جذور
راسخة فى ثقافتهما ، ولهذا السبب كانا منفتحين على عالم البشر
والشعوب .

إن كل فرد بحاجة الى وسيط بين العالم الاوسع منه وحالته
المتفردة - وما ذلك الا لحاجته الى لغة انطلاق يفهم بها العالم
الخارجى ويفقه رموزه . إنه بحاجة الى التكافل العملى والى مجموعة
من المراجع الثاقافية ، اى باختصار الى دليل لدخول العالم « وهذه
المجموعة من الاحتياجات هى التى تحققها الدول الامم التى تتجاوز
التكافل المباشر للاسرة والعشيرة والقرية . إن الامة هى « ارادة
للحياة » مشتركة تعتبر خطوة اولى نحو العالمية ، نحو الحضارة
العالمية . إنك فى عالم اليوم اذا قوضت الامم فلن تجنى تكافلا عالميا
عرضا بل ستحصد قبائل واواصر إثنية او دينية ، كما فى الصومال
او فى يوغوسلافيا ! وستجد بالتالى دولا عظمى تستغلها او تهيمن
عليها . ولذلك فإن تجاوز الدول - الامم يعد موضوعا بالغ الغموض
، بل خطرا على مستقبل كوكب الارض .

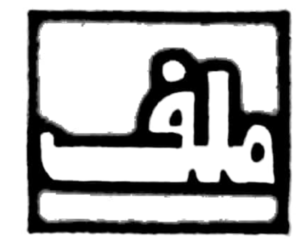
إن العالمية ، من جهة اخرى ، بحاجة هى ذاتها الى الدول -
الامم . وليس من قبيل المصادفة على الاطلاق ان يعرب مؤسسو
الامم لمتحدة ، فى اول فصل من ميثاقها الذى يحدد مقاصد ومبادىء
المنظمة التى اتشرف بادارتها ، عن اعتزامهم « إنماء العلاقات
الودية بين الامم على اساس احترام المبدا الذى يقضى بالتسوية فى
الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها » ، وهذا
فيما ارى اتجاه جيد التنظيم الى الدولية . فما معنى التعاون الدولى
دون وجود الدول - الامم : إننى اود هنا ان اقتبس جملة قالها
سلفى السيد بيريزدى كوييار ، مأخوذة من تقريره السنوى الذى
قدمه الى الجمعية العامة فى شهر ايلول /سبتمبر الماضى : « وإذ
تبدى المرحلة الاخذة فى الظهور فى الوقت الراهن خصائص
النقيضين ، الاندماج والانشطار ، فإننا فى حاجة فى هذه المرحلة
لان نعود باستمرار الى المبادىء الاساسية ، كاحترام السلامة
الاقليمية للدول واستقلالها » .

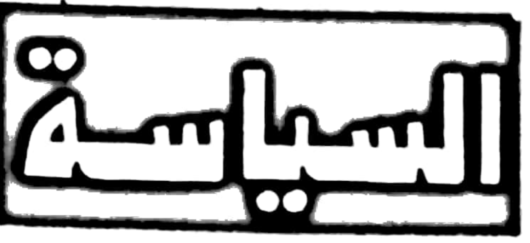
ويرد بعد ذلك بقليل بيان لقيمة مبدأ اساسى اخر من مبادىء
المنظمة العالمية هو مبدا السيادة ، الذى اصفه بانه « فن التسوية
بين قوى غير متساوية » . ولولا سيادة الدل لوقعت الفوضى
ولتعرضنا لخطر القضاء على ادوات التعاون الدولى ذاتها .

إن العالم المنتظم هو عالم الامم المستقلة المنفتحة احداها على
الاخرى فى احترام لما بينها من تباين وتماثل . وهذا ما سميته المنطق
الثرى للقوميات وللعالمية . وهذا المنطق يفترض بالتاكيد الا تكون
الدول هى اللاعبين الوحيدين على المسرح الدولى ، بل ان يكون
هناك ايضا بين اللاعبين منظمات اقليمية او عالمية ومتخصصة او
غير حكومية ، توفر اطرا للتعاون وللامن الجماعى .

إن ما تتحلى به الامم المتحدة هو اولا عقلية التعاون والحوار .
وليس بامكانها فيما يتصل بالتدابير المحددة ، ان تنهى كل ما يعانيه
العالم من شقاء . ولذلك فانها تعتمد على عمل الدول الاعضاء
والمنظمات الاقليمية . إن العالم باسرة « تغطية » هذه المنظمات
الاقليمية التى يمكن ان نسميها « خط البداية » : إنها عناصر غير
مكتملة وإن كانت فيما اعتقد تبشر بهذه الجدلية الخلاقة التى
تستهدف تنظيم العلاقات بين الامم ومراعاة تزايد التبادلات التى
اشرت اليها فى بداية هذا العرض .
وهناك ايضا اجهزة متخصصة تتكفل بتنظيم التعاون الدولى وفقا
لمجالات عريضة ، تتراوح بين البريد والصحة ، وبين التنمية
والطاقة الذرية ، إنكم تعرفون بعضا من هذه المنظمات التى تشكل
جزءا مما اصطلح على تسميته منظومة الامم المتحدة ، اى مجمل
المنظات التى تنسق الامم المتحدة برامجها . وفى غضون عشرة ايام
تقريبا سأتوجه الى ريودى جانيرو لحضور مؤتمر الامم المتحدة
المعنى بالبيئة والتنمية الذى استغرق الاعداد له ، وهو ما تولى
تنسيقة فى جنيف السيد موريس سترونغ الكندى ، عامين ونصف
العام . وسيكون هذا المؤتمر اول معركة كبرى يخوضها البشر جميعا
من أجل مستقبل كوكبنا . إننى ادعوكم الى ان تتابعوا عن كثب
اعمالنا فى ريو التى ستبين بالتاكيد كيف يمكن ان يكون العالم
النظامى عالم الامم التى تتعاون لمواجهة التحديات التى تقابلها
نتيجه تزايد اتسام المشاكل المعاصرة بالطابع العالمى .
ولنتوقف هنا فيما يتعلق بالوصف الذى كنت اود أن اقدمه للعالم
المنتظم ، عالم الأمم التى هى متحدة فى اطر مختلفة لخدمة السلم
والتعاون . وليس فى مقدورنا بالتاكيد معالجة كل الادواء الجماعية
التى يعانيها كوكبنا ، فهى كثيرة للغاية ! ومع ذلك فاننا نعمل بقدر
مانستطيع . إن الابطال ، كما يقول البير كامو لا يفعلون ما يريدون
بل ما يستطيعون ، كل ما يستطيعون .
اود ، لو اذنتم لى ، أن اعترف فى الختام بأن من تحدث امامكم
اليوم ليس هو فقط الامين العام للمنظمة العالمية ، بل ايضا الاستاذ
السابق والمصرى الذى مافتىء يدعو الى الانفتاح على العالم والى
الحوار بين الثقافات - وهو ما يجتهد فى تحقيقة بلدى الافريقى
العربى المسلم الواقع على البحر الابيض المتوسط والمنفتح تقليديا
على اوروبا واسيا وافريقيا . لقد تحدثت اليكم بهذه الصفات
المختلفة . فبالنسبة لكل منها . يعتبر السؤال الذى تسألونه
لانفسكم فى مناسبة هذه الندوة السؤال الرئيسى فى الواقع . وهو
السؤال الرئيسى بالنسبة للامم المتحدة . والرئيسى بالنسبة للقانون
الدولى ، والرئيسى بالنسبة لمستقبل الارض فى نهاية هذا القرن ،
والرئيسى بالنسبة لكل مواطن فى العالم وهو ما اجتهد ان اكونه .
ومن المؤكد انكم تعرفون وتستشعرون انه لابد من فعل كل ما يلزم
لمواكبه العالمية الى ابعد ما يستطاع ، وكل مايلزم لقهر المخاوف
والانتكاسات الاثنية والدينية . ومن الممكن أن نقول ان هذه هى

الفكرة المستحوذة على في الحياة . لقد كان السيد فرانسيس دلبيرية ، عميد كلية الحقوق بجامعة لوفان الكاثوليكية في بلجيكا ، محقا تماما اذ اشار ، وهو يسلمنى الدكتوراه الفخرية الى اننى طوال عمل الوظيفى لم اكف عن تعرية الحوائط لاتمكن من هدمها بشكل افضل . واضاف أن اجمل الاسوار في نظرى هي تلك التى تنهدم في برلين على انغام موسيقى الروك كما انهدمت من قبل في اريحا على انغام الابواق . نعم فلنهدم الاسوار ! ولكن علينا ونحن نفعل ذلك الا ننسى ان السواد الاعظم من البشر وبالذات رجال ونساء العالم الثالث ، كانوا ضحايا العالمية باكثر مما كانوا مستفيدين منها . فلا ينبغى تنفيذ العالمية بلا منهج وفى ظل الاضطراب والفوضى : لنتذكر ان الانسان ، الهش في بنيانه كما هو هش في نفسة ، لا يكاد يواكب العالمية . فهو بعيد عن ان يكون « مواطنا عالميا » . إن العالمية المهوشة تهدده بالضياع او الضلال . فلا بد له من كيانات وسيطة ، من « قبائل » : ولهذا حرصت على أن ادعوكم الى التامل في الثنائى القومية / العالمية » .إنى اتوقف واشكركم من كل قلبى على دعوتكم لى للتفكير معكم . إننى ارجو لكم كل النجاح اذ افتتح اعمالكم . لا تتقهقروا أمام الافكار الجسورة الجديدة ، فالعالم بحاجة اليها !

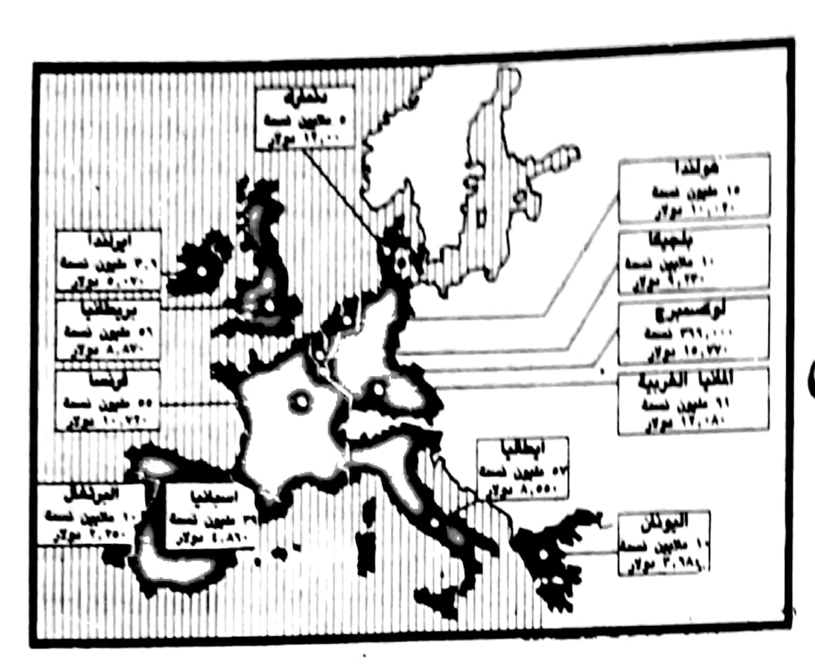






الانتخابات الأوروبية .. الظواهر السياسية الجديدة والمسارات المستقبلية

المحتويات



[١] تقديم الملف

اوروبا وارهاصات التحول

نبيل عبدالفتاح

يمر العالم بمرحلة تحول سياسى هيكلى فى بنية النظام الدولى، حيث تتسم المرحلة الراهنة بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقمة الدولية، مع سيطرة درجات من الفوضى المحكومة، والسيولة النسبية فى انظمة اقليمية فرعية عديدة. وفى ذات الوقت، ثمة مؤشرات عن احتمالات صعود اقطاب جديدة الى القمة الدولية، ليغدو النظام الجديد، فى حال استقراره النسبى نظام للأقطاب المتعددة منها أوروبا الموحدة وعلى راسها المانيا، واليابان والمجموعة الآسيوية، والولايات المتحدة الامريكية. وهذا النظام الجديد سواء ثلاثى الاقطاب أو خماسى الاقطاب كما يشير الى ذلك بعض الباحثين سوف يكتسب سمات من طراز جديد، سواء فى قضاياه، وصراعاته وقواعد الشرعية الدولية التى سوف تنظم سلوك وحدات الجماعة الدولية والنظام.

ولاشك فى ان التحولات الكبرى فى بنية النظام الدولى، لن تكون سوى وجه من وجوه التغير، والتحول الهيكلى الكبير فى النظم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية فى شمال الدنيا.

ومن ثم فان رصد التحولات الجديدة، والمتغيرات والوقائع التى ترهص بشكل العالم الجديد، تحتاج الى الضبط التحليلى، وخاصة تلك التى تحدث فى قلب الشمال الغربى وفى أوروبا الغربية تحديدا، حيث يبدو ان موازين القوى الصاعدة، تأتى من العالم القديم - أوروبا الغربية واليابان والمجموعة الآسيوية - ومن ثم فان ملامح التغيرات فى البنى السياسية، والظواهر الاقتصادية - الاجتماعية والاعلامية تحتاج الى تحليلها. وخاصة فى ظل احتمالات من التنافسات الضارية داخل دول الشمال المتقدم، أى صراعات فى القطاعات الراسمالية الأكثر تطورا. وتشير الانتخابات الأخيرة التى عقدت فى اكثر من دولة أوروبية - سواء كانت انتخابات برلمانية، أو محلية - الى ان هناك ارهاصات تحمل معها امكانية تحول فى النظم السياسية الأوروبية، وعلى الخريطة السياسية الداخلية أو المتعدية، للدول داخل المجموعة الأوروبية. ومن ثم تتجلى الأهمية الخاصة لتحليل هذه الانتخابات العامة أو المحلية التى جرت مؤخرا، وبعض الظواهر الاجتماعية - الثقافية - السياسية الهامة الان على المسرح الأوروبى.

ان التحولات الهيكلية فى البنيات الاجتماعية الاوروبية، وتفكك بعض التضامنات والآليات القديمة التى كانت تضبط ايقاعات، وعلاقات، وهياكل النظم السياسية والاجتماعية هى فى أحد جوانبها تعبير عن لحظة فارقة، ومتغيرة، واستثنائية بين نهاية عالم مابعد الحرب الباردة، وتصدع الكتلة السوفيتية والامبراطورية الشيوعية، التى مثلت عدو النظام الغربى، والديمقراطيات الغربية، والتى استخدمت فى الآلة السياسية والايديولوجية الليبرالية والراسمالية باعتبارها مصدرا للشرور، والتهديد الذى يمس النظام الاجتماعى، والقيمى والثقافى فى المجتمعات الغربية،

وتشكل خطرا جسيما على حريات المجتمعات المدنية فى هذه الدول ، والتى تمثل جوهر المواريث والتقاليد التاريخية الأوروبية - تحديدا - ومن ثم يمكن لنا تفسير اثر المتغيرات التى لحقت التجربة السوفيتية - وغيرها من التجارب الماركسية الأوروبية الشرقية - بعد رحيل برجينيف عن السلطة موتا ، وبدء عمليات اصلاح تدريجى بدءا من اندربوف ، وتشيرننكو ووصولا الى بيريسترويكا ، وجلاسنوست جورباتشوف التى لم تكن سوى محاولات اللحظة الأخيرة ، وسلوكها السياسى - الفكرى لوقف عمليات انتشار الوهن الهيكلى فى ثنايا النظام السياسى - الاجتماعى ، والتى عادة - اذا ماجاءت فى اللحظات غير المواتية - ماتساهم فى تفكيك بنية النظام المريض ، وتسرع من عملية انهياره . وهو الأمر الذى يمثل صور المشهد السوفيتى الامبراطورى فى نهايات العقد المنصرم ، وأوائل عقد التسعينيات ، والتى انتهت بتفكك ماكان يسمى بالامبراطورية السوفيتية ، والاتحاد السوفيتى ، وبوتائر بالغة السرعة تعكس ايقاعات الزمن ما بعد الحديث ، الذى كان انهيار الماركسية فى الحكم ، كأيديولوجية ونظام حياة ، وقيم ودولة ، تجليا من تجلياته الدامية .

ولا مراء لدينا ان الانهيار العاصف للبنيات القديمة فيما كان يسمى بالكتلة السوفيتية ، لم يكن فقط تعبيرا عن ذروة الأزمات الداخلية ومتغيراتها فى داخلها فقط - وليس هنا موضع تحليل ذلك - وانما ايضا كانت تعبيرا عن ارهاصات العالم مابعد الحديث ، التى بدات تظهر فى ثنايا الثورة الصناعية الثالثة ، وما بعدها ، والنظام الاعلامى وسطوة عوالم الصورة فى تشكيل رؤى العالم ، وادراكات البشر بلاحدود أو ستارات حديدية .

ان التغيير فى بنية النظام الدولى ، وسيطرة قطب أحادى يتمثل فى الولايات المتحدة - فى هذه المرحلة الانتقالية - كان يمثل ايضا نتاجا لسلسلة من التحولات الداخلية فى الغرب كله ، تحت وطأة الابداعات التقنية ، والمعلوماتية المذهلة ، وعمليات التكيف معها - السلسلة والمتعثرة فى آن فى هذه البلدان - ولكن الوضع الان فى المرحلة الانتقالية ، يعكس سطوة التحولات الكبرى المتعدية للحدود والجنسيات ، والشعوب ، والقوميات ، والثقافات ، والتى تقودها الشركات الامبراطورية العملاقة المتعدية للجنسيات ، والحدود والتى تمثل تغييرا للجغرافيا السياسية للعالم - فى العمق لا فى شكل ورسم هذا العالم على الخريطة - والتى ترهص بالتغير فى مفهوم الدولة القومية وكينونتها الفلسفية والسياسية والاجتماعية - تحت وطأة النظام الاعلامى الهائل ، الذى يسيطر على أجواز الفضاء ، يبث رسائله الاعلامية بعيدا عن نظم الرقابة والضبط والسيطرة التقنية والسياسية ، والتشريعية ، والقومية التى كانت سائدة فيما مضى .

وهذا يعنى ان الدنيا - بشمالها وجنوبها - يعاد تشكيلها رويدا ، رويدا عبر اللغة المرئية بكل انعكاسات ذلك القاسية على نظم ثقافية وقيمية عديدة ، بما فيها الأوروبية تحت تأثير النظام الاعلامى الأمريكى ، وسيطرته الفظة على العالم ، وعلى الرغم من المحاولات الأوروبية ، واليابانية فى هذا المجال للافلات من هذه السيطرة ، ومواكبة تحولاتها كقوى صاعدة نحو القمة الدولية للعالم الجديد المتعدد الأقطاب . ان أوروبا - واليابان والمجموعة الآسيوية الصاعدة - يحاولان الابقاء على بعض من السمات الثقافية الأصيلة لكليهما ، دلالة على محاولة التأليف الابداعى بين هويات القوى والشعوب المشكلة لكليهما ، والهويات الجديدة التى ستفرض ذاتها التجميعية بقوة فى المقبل من العقود ، بكل جروح ذلك فى النسيج القديم - والانتقالى - ريثما تتخلق الهويات الجماعية الجديدة ، وترسخ مؤسساتها المتعدية للحدود القديمة ، والمفاهيم والعلاقات التى ارتبطت بها .

هذا العالم المتغير - وداخله أوروبا - لن تقتصر تحولاته على هدم الأبنية الشمولية القديمة ، والطوباويات المطلقة التى ينطلق منها ، ومحاولات السيطرة على الحقل السياسى ، والاجتماعى وفقا لنماذج تعبوية ، وهندسات اجتماعية قائمة على الجبر والقسر والارغام فقط . ولكن الأكثر بروزا فى المشهد الأوروبى خصوصا - والشمالى عموما - هو أزمة الليبرالية السياسية ، والنظم الفلسفية الكبرى التى كانت تسيطر على حقل انتاج المعارف والفلسفات والعلوم الانسانية . ففى عالم غربت فيه الماركسية والبنيوية ، ومحاولات التركيب والتوفيق بين هذين النسقين ، وبدء التفكيكية ، ومابعد الحداثة وعصر النسبيات التى لاحدود لها فى القيم ، والأفكار ، والأنظمة . تبدو الأنظمة الايديولوجية الليبرالية فى محنة ، وأزمة ، مع انهيار العوالم الأيديولوجية ، وصعود موجة حقوق الانسان ، وعودة الحوار الأوروبى حول مفهوم المجتمع المدنى - فلسفيا ، وسياسيا ، واجتماعيا - وتدهور مواقع الأحزاب السياسية الشيوعية الأوروبية ، وأحزاب اليسار على وجه العموم ، واصبح الجميع ينادون بنظام حقوق الانسان ، وتحولت اللغات السياسية - بما هى رؤى وفلسفات ونظرة على العالم - الى نظام لغوى سياسى شبه مفتوح يتحدث عن نفس القيم ، والأقانيم السياسية التى تتمحور حول نظام حقوق الانسان بأجياله الثلاثة ، ان هذا الوضع الفريد فى المشهد السياسى - الفلسفى الأوروبى حيث الجميع ينادون بنفس القيم بتلويناتها المختلفة عن أزمة النظام الليبرالى ، ويتواكب معها . ان السوق المفتوحة لتبادل السلع السياسية والاستهلاكية المتماثلة - حيث المعايير القياسية ونوعية المنتجات والخدمات والسلع واحدة - تعنى اننا ازاء سوق مفتوح فى ظاهره ، وشكله ، وقواعده وقوانينه ولكننا ازاء سوق مغلق فى مكوناته الاساسية ، وتبادلاته . وهو ماجعل

بعض كبار المفكرين الأوروبيين يرون أوروبا تعيش فى عصر الأيديولوجية الناعمة أو الرخوة ، أو عصر حرية بلا اختيارات حقيقية . (انظر مؤلفنا خطاب الزمن الرمادى القاهرة ١٩٨٩).

وهنا ـ اذا ما استمرت هذه الظاهرة خاصة مع وصول التفكيكية الى مشارف ذروتها ، ومأزقها ـ سنكون ازاء ازمة كبرى فى العقل والضمير الأوروبى والغربى ، مع بدء تفكك البنيات والأنساق الفكرية الحديثة ، وبدء تشكل المجتمع مابعد الحديث وظهور أشكاليات المعنى ، والوجود ، والعدم كاشكاليات ، واسئلة قديمة وحديثة ما تدور حول الماهيات الأساسية حول الكينونة والمصير الانسانى وهى موضوعات وأشكاليات بدأت تطرح للحوار فى الدوائر الثقافية والاعلامية الأوروبية .

فى ظل هذه الصور الجديدة ـ بعضا منها اثير فيما بعد الحرب العالمية الثانية مع الوجودية ثم الماركسية ـ ما الذى ترهص به الانتخابات الأوروبية الأخيرة ، التى نفرد لها هذا الملف ، توصيفا ، وتحليلا ، واستشرافا عبر مجموعة متميزة من الخبراء والباحثين ؟..

الواقع ان الملامح الجديدة التى حاولنا ان نرصد بعض مكوناتها سابقا ـ وعلى نحو مبتسر ربما يعكس محاولة للامساك بظواهر غير مكتملة ويشوبها الابتسار ايضا ـ نجد ظلالها فى الحياة السياسية والحزبية واليومية فى أوروبا الغربية الان . واذا حاولنا ان نسرد بعض الأمثلة على ذلك ، فنطرح مايلى على سبيل التمثيل والدلالة لا الحصر:

١ ـ ان انعكاسات الثورة الصناعية الثالثة ـ وارهاصات مابعدها ـ تبدو فى العلاقة بين العامل ، والآلة ، وبدء تصدع العلاقة القديمة ـ ونظرياتها ومفاهيمها ـ مع ظهور عالم الروبوت ، والحاسبات العملاقة وامكانية تحول ذلك الى مساحات أوسع من العمل والتنظيم الادارى ، والتخطيط القطاعى ، وخاصة مع ثورة التقنيات مافوق الدقيقة ، والتى دخلت فى صلب نسيج نظام الحياة اليومية بدءا من العمل ، الى مفاهيم الزمن ، واللهو وأوقات الفراغ .. الخ . ويتزامن مع ذلك ظواهر الأنوميا والقلق ، والاغتراب ـ من طراز فريد ـ كل ذلك مع تشظى العلاقات الاجتماعية ، وانشطارها الى ذرات بفعل تحلل الأطر القديمة التى تشكلت حول المفهوم القديم للمجتمع المدنى ، وانسقة المجتمع السياسية ـ والأحزاب والجمعيات والاعلام ـ والوشائج القديمة فى علاقات الأفراد فى مؤسسة الأسرة ـ والمؤسسات الموازية خارجها ـ وفى العلاقة مع الطبيعة .. الخ . ان ذلك ساهم فى اضعاف مؤسسة الحزب السياسى فى علاقته بقواعده الاجتماعية ، وفى سيطرة نخب حزبية محدودة على قمة الأحزاب ، وضعف ديناميكية هذه الأحزاب الكبيرة ، وتحولاتها السياسية والأيديولوجية ـ مثال الحزب الاشتراكى الفرنسى وانتقالاته الى الوسط وتهميش اجنحته الراديكالية ، وجمود الحزب الشيوعى الفرنسى الأيديولوجى ، وسيطرة قلة محدودة على قيادته ، والعصف بكل محاولات تجديده خلال السنوات الماضية ـ .

ولاشك ان هذه الظاهرة التى بدأت فى نهاية عقد السبعينيات وسميت بأزمة المحكومية فى النظم السياسية الأوروبية المتقدمة ، وبدء مايسميه موريس ديفرجيه ـ فى نهاية عقد الثمانينيات ـ الحنين الى الضعف من الناخب الأوروبى والفرنسى ، أى عدم حسم الصراعات الانتخابية حول السياسات ، والاتجاهات الأساسية فى المجتمع السياسى الأوروبى ، بمعنى عدم التصويت لأحزاب ، وقيادات تسيطر على النظام السياسى ، والميل الى تفكيك الصيغ القديمة فى هذا الاطار .

وهو ما يمثل فى تقديرنا عرضا من أعراض التحول الكبير الذى كان يتخلق جنينا فى حنايا الواقع الاجتماعى ـ الثقافى ـ التقنى فى هذه البلدان ـ وأفول الخطابات السياسية التقليدية ، وفجوات المصداقية التى بدأت تظهر بين المواطن ـ الناخب ، وبين أحزابه التقليدية ، الكبيرة .

وفى ذات المستوى ، فإن ذلك يمثل تعبيرا عن هذا التغير الكبير فى علاقة المواطن بالسياسة ، وبعالم المرئيات وبثورة الاعلام المرئى وسيطرته الآن على الحقل السياسى الأوروبى . إن الحزب السياسى ، بما هو أيديولوجية ، وبنية تنظيمية ، ومؤسسة ، وتجميع للمصالح والتجنيد السياسى ، لم يعد حضوره فى الحياة اليومية كما كان فى الماضى ، فقد تحولت هذه العلاقة المباشرة الى نمط غير مباشر ، ثم إلى نمط رمزى ، ثم إلى علاقة مرئية ، ومسموعة ، ومقروءة عبر النظام الاعلامى فى السنوات الأخيرة . أصبح الاعلام هو موضع لفتنة السياسى الذى سحر بعالم الصورة ، لأنه طريقة إلى البرلمان والوزارة ، والرئاسة ، ووسيلته الأساسية فى علاقته بجماعات الناخبين .. ونظرا للتغير فى علاقة المواطن ـ الناخب بالزمن ، والسياسة ، أصبح الاعلام المرئى ـ الذى يقضى المواطن جل فراغه أمامه ـ هو الذى يساهم فى تغيير الاتجاهات ، وصناعة الصور وإضفاء المهابة على رجل السياسة الحزبى ، والحكومى ، أو اضعاف مكانته .. والايقاع السريع للحياة اليومية ، أصبح يفرض نفسه على طبيعة علاقة المواطن ـ الناخب بالمجتمع السياسى النخبوى ، ونجومه وأصبح هذا الايقاع يفرض نفسه بقوة فى تغيير إتجاهات المواطنين إزاء الأحزاب ، ورموزها السياسية . وثمة ظاهرة أخرى تتمثل فى هذا التداخل بين نجوم الاعلام ، ونجوم الأحزاب السياسية ـ إذا جاز هذا التعبير ـ أو التحالف بين الصفوة الاعلامية ، والصفوة السياسية فى أوروبا .

إن قوة تيارات البث المرئى فى السياسة ، والواقع الاجتماعى . انعكست ذلك على وضعية الأحزاب

السياسية الكبيرة ، والتقليدية التى كانت تشكل الخريطة الحزبية والتوازنات السياسية فى هذه البلدان . وقد ترتب على ذلك تنامى دور الاعلام - والمرئى تحديدا كاداة هامة فى بلورة المصالح ، وتشكيل الاتجاهات فى المجتمع السياسى ، والتأثير على مسارات الكتل التصويتية فى الانتخابات العامة ، أو الاقليمية .

إن متابعة وضعية الأنظمة الاعلامية المرئية - وغيرها - يكشف عن أن هذه الأنظمة المرئية سوف تلعب أدوارا مستقبلية فى الحقل السياسى والثقافى على نحو سوف يغير من أنظمة اللغة السياسية ، والمفاهيم ، والمكانات بل ربما ستصبح فى العقود المقبلة - مع التطورات المذهلة فى عالم التقنية - اللغة المرئية ، والصور ذات تأثير كبير فى العالم ما بعد الحديث .

٢ - فى المراحل السابقة من تطور المجتمع الحديث ، وأنظمة الانتاج الصناعى ، وعلاقات الانتاج كانت علاقة الانسان بالبيئة تتمثل فى محاولات السيطرة على البيئة وإستنفادها ، وإعتصار خيراتها ، ومواردها وتطويعها لصالح النظام الانتاجى الراسمالى وقواعده وعلاقاته ، ومصالح قواه السياسية - الطبقية المسيطرة - كان هناك أسطورة سائدة ترى علاقة الانسان بالطبيعة من منظور أحادى ، أى أفعال ايجابية نازعة للسيطرة المباشرة من الانسان على البيئة الطبيعية ، وخضوع وإمتثال من جانب الطبيعة ، وتمحورت حول هذه الأسطورة أبنية فكرية وسياسات عمل ، وإدراكات شائعة . ولكن هذا الوضع أصبح الآن موضع مراجعة ، وإعادة صياغة ، فالبيئة الآن تساهم فى تشكيل الحقل الانسانى ، والمعرفى ، والتقنى فى أوربا ، وذلك فى إطار الحاجة إلى علاقة إنسانية جديدة مع الطبيعة ، تحدد شروط العمل الانتاجى والصناعى إنطلاقا من ردود الطبيعة على الفعل الانسانى ، وتمردها على أنظمة السيطرة والاستغلال الانسانى ، وهو ما يتمثل الآن فى إرتفاع معدلات حرارة الجو ، ومشاكل ثقب الأوزون وغيرها من الاختلالات التى نشأت عن عدم التوازن فى النظام البيئى العالمى . وقد أدى ذلك الى التأثير فى الحقل السياسى الأوروبى ، ونشوء أحزاب وجماعات الخضر ، والدفاع عن البيئة والتنسيق العابر للحدود الحالية داخل اوروبا ، والموقع الجديد الذى إتخذته هذه الأحزاب فى الخريطة الحزبية التقليدية الأوروبية ، ودخول عناصر راديكالية داخل هذه المجموعات ومزاحمة هذه الجماعات الجديدة لقوى سياسية قديمة فى أوروبا .

٣ - إن نمو ظاهرة اليمين المتطرف فى أوروبا ، بما تعكسه من دلالات فى الثقافة السياسية ، ومأزق للأحزاب الكبيرة ، تمثل حالة أوروبية مقلقة ، من زاوية مدى تعبيرها عن تطور الليبرالية الغربية ، ومأزق تطورها السياسى وأزماتها الاجتماعية، وظواهر البطالة ، وما تعكسه من نظرة متدنية للآخر غير الأوروبى - وخاصة العرب والمسلمين والأفارقة - تكشف عن تناقض فى الموقف الأوروبى إزاء الثقافات الأخرى ففى حين تطرح أوروبا الليبرالية ، والحريات المدنية ، وحقوق الانسان والتعدديات كعلامات على تعبير الليبرالية عن الحاجات الانسانية ، والتوافق مع الطبيعة الانسانية كما يطرح الامر فى الأساطير الليبرالية الشائعة والتى تروج بطول العالم وعرضه الآن . وبين هذا الموقف من الآخر ككينونة وفعالية ،وجود وثقافة وقيم ، هذه الموجة اليمينية النازعة لنفيه خارج الذات الليبرالية ، المأزومة الآن .

إن هناك بدايات لترتيبات متعدية للحدود الراهنة للدول القومية الأوروبية ، وسوف تزداد هذه التشكيلات والتنسيقات المتعدية للحدود ، وإن كان ذلك سوف يحتاج إلى مرحلة زمنية ، وخاصة فى إرتباطها مع تحولات الدولة القومية ، ووجوه تغيرها مع المتغيرات الجديدة فى أوروبا ، والعالم .

إن هذه الصور الجديدة التى تلوح ملامحها فى المشهد الأوروبى والغربى الجماعى الراهن ، والمجتمع المتلفز الذى تسيطر المرئيات والصور على مقاليده - وربما مقاديره المستقبلية بما يعكسه من وحشية وإبتسارات فى المعارف - ، وهذا الوهن لعالم الايديولوجيات والأحزاب السياسية التقليدية ، والانماط المخملية ، للصفوة الأوروبية السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وإمكانيات بروز ظواهر جديدة ومختلفة ، هى التى دفعت السياسة الدولية لاتخاذ الانتخابات التى جرت فى عدة دول أوروبية مناسبة لدراسة هذه الأحداث الانتخابية ورصد متغيراتها ، ووقائعها ، وفقا لمخطط أولى فى الحالات الانتخابية البريطانية ، والايطالية ، والالمانية ، والفرنسية ، ثم محاولة إستشراف الاحتمالات التى ترهص بها الظواهر السياسية - الثقافية والاجتماعية - التى تبدو بعضا من ملامحها ، وسماتها - التى لازالت فى طور الابتسار - فى النظم السياسية الأوروبية .

وقد تناول الباحثين والخبراء المشاركين فى هذا الملف موضوعاته على مستويين ومحورين يتمثلان فيمايلى :

الأول : ويتناول أحداث الانتخابات التى جرت أخيرا فى بريطانيا ، وإيطاليا ، والمانيا ، وفرنسا . وذلك عبر تحليل الأوضاع السابقة على الانتخابات ، وأداء الانتخابات ، ومؤشراتها فى ضوء مستقبل الأنظمة السياسية الحديثة فى هذه الدول .

وفى التقرير الأول حول الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبى البريطانى الذى أعدته نزيرة الأفندى تناولت تحليل العمليات الانتخابية ، ومواقف الاحزاب الرئيسية ، وبرامجها ، ونتائج الانتخابات ومستقبل النظام الحزبى البريطانى وذلك على نحو ضاف .

وقد تناول عزالدين شكرى الانتخابات الايطالية - وفقا للأبعاد السابقة . وكشف التقرير الذى أعده ، عن أزمة النظام السياسى ، وإنطلاقا من أبنيته ، أى النظام

الحزبى ، والانتخابى ، وشكل النظام (أى البرلمانية) وقاعدة التأييد التى يستند إليها ودرجة السيطرة ، والميل إلى التفتت وتوزيع القوة بين أطراف النظام على نحو لايسمح بإنتاج أغلبية ، وجمود التحالفات بين الأطراف . وتناول أزمة النخبة السياسية الايطالية ، والانفصال المتزايد بينها وبين الجماهير . وغياب ميكانزمات داخلية لتاطير الرغبة فى التغيير مع وضوحها ، فضلا عن أزمة الدولة وأزمة التكامل بين الشمال الصناعى ، والجنوب ، وهى ظواهر جديدة وجدت تعبيراتها السياسية فى الانتخابات الأخيرة ودرست نيفين منير توفيق ما أسمته المانيا الموحدة فى الانتخابات المحلية ، وتأثيراتها على الوحدة الأوروبية ، ودرست مقدمات نتائج إنتخابات برلين ، ودراسة للقوى المتصارعة ومجموعات الاحزاب اليمينية ، ونزعتها النتشوية ومواقفها من الاجانب ، وللالمان « الشرقيين » ، وحزب الخضر ومطالبه ، ثم حزب الاشتراكية الديموقراطية والحزب الاشتراكى الديموقراطى ، والحزب المسيحى الديمقراطى ، وربطت تحليليا بين مواقف هذه الأحزاب والعلاقة بين الانتخابات المحلية وإجراءات الوحدة الأوروبية ، وتأثيراتها المحتملة على موقف المانيا تجاه الوحدة الأوروبية .

وقد تناول الباحث الفرنسى البارز مارتان فيرلييه أستاذ الاجتماع السياسى فى جامعة باريس (١) - السوربون والباحث فى معهد الـ ORSTOM ظواهر اليمين المتطرف فى فرنسا وأوروبا تحت عنوان سياسة التلويح بالأسوأ أوالخوف ، وهى رؤية تحليلية لظواهر اليمين المتطرف إنطلاقا من أوروبا ، ومحلقا بالتحليل إلى ضفاف أبعد ، فى مقالة كتبت لهذا الملف خصيصا بعد الاتصال به ، وموافقته مشكورا على المساهمة ، وهذا اتجاه سوف تحاول السياسة الدولية التوسع فيه مستقبلا ، حتى تضع أمام القارىء العربى رؤى وتحليلات أساتذة مرموقين فى العلوم السياسية والاجتماعية فى الجامعات والمعاهد الغربية العريقة ، كمثال على تفاعل فى الرؤى ، ووجهات النظر بين الجماعة العلمية المصرية ، والعربية فى العلوم السياسية ، وبين نظرائها فى الخارج .

وقد تناولنا فى المحور الثانى من محاور هذا الملف ، بعض الرؤى والتأصيلات التى قدمها بعض الزملاء ، إنطلاقا من المتغيرات والظواهر السياسية الجديدة فى أوروبا ، وما تنبىء به من مؤشرات ، وإحتمالات مستقبلية .

وفى هذا الاطار تناول وحيد عبدالمجيد تحولات الديمقراطية المعاصرة : ديموقراطية تعددية لا ليبرالية ، حيث يقدم رؤية خاصة ترى أن المفهوم السائد الآن للديمقراطية يراها عملية إجرائية بالاساس ، لاصلة مباشرة لها باى جوانب قيمية أو مثاليات ، وإنما أهميتها تكمن بما توفره من نظام قادر على تدعيم وتنظيم التنافس بين النخب . وأن الديموقراطية المعاصرة هى عملية للحكم لا تنطوى على التزام بأى نوع من الاهداف ، ولايجاد مجتمع ذى خصائص معينة وربط هذا التصور الذى قدمه بدور التنظيمات الوسيطة وموقع المشاركة فى النظام الديموقراطى ، وذلك انطلاقا من رؤيته للظواهر الجديدة فى الانتخابات التى جرت فى بعض الدول الاوروبية مؤخرا منتهيا الى رؤيته الخاصة بأن الديموقراطية كعملية اجرائية ، تتحدد قيمتها الكبرى فى قدرتها على تنظيم التنافس المفتوح بين المصالح والنخب الرئيسية فى كل مجتمع بما يتيح تداول الحكم بينها دون تسلط او احتكار وقام د . ابراهيم عوض بدراسة وتحليل تطور الانظمة الحزبية فى اوروبا الغربية ، مستعرضا التطور التاريخى للانظمة الحزبية فى اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مرحلة السبعينيات وسماتها الاساسية ثم تناول التطور الذى كشف عنه الانتخابات الأخيرة ، ومصادر التطور فى الأنظمة الحزبية ، تأسيسا على أن الاتجاهات التى كشفت عنها انتخابات الربيع تعد بلورة لتطور شهدته الأنظمة الحزبية فى الثمانينيات ومطلع عقد التسعينيات ، ويرى أن التطور المستقبلى يمكن إسناده الى مصادر أربعة هى الأزمة الاقتصادية للبلدان الصناعية منذ السبعينيات ومسألة الهجرة غير الأوروبية لمجتمعاتها ، وإنهيار الاتحاد السوفيتى وإختفاء الماركسية كايديولوجية بديلة ، وترسخ قيم عالم ما بعد المادية وأخيرا عملية التكامل الأوروبى .

وقام د . محمد السيد سعيد بتأصيل آفاق تطور التشكيلات الداخلية فى أوروبا ، ولاسيما إشكالية تآكل القدرة على الحكم ، أو أزمة المحكومية السياسية التى دأب على طرحها الفكر الأوروبى المحافظ فى المجتمع الجماهيرى . وظواهر الاستقرار النسبى لحكم المحافظين ، وهل تشكل نتائج الانتخابات الاخيرة تهديد بإنبعاث الفاشية ، ومن ثم إشكالية مصير الاستنارة الأوروبية التى شكلت قاعدة الحضارة فى أوروبا منذ القرن السادس عشر ، وطرح أيضا الاتجاهات التفاؤلية التى تنظر إلى مسار التطور الأوروبى المستقبلى إنطلاقا من البحث عن معطيات جديدة تتلاءم مع الرغبة فى تأسيس أساليب حياة جديدة وأساليب جديدة فى المشاركة فى إطار مجتمع مفتوح . ثم تناول محددات التحول فى التشكيلات السياسية الأوروبية ، وبعد ذلك قام بتحليل الآثار الرئيسية على التطور السياسى الداخلى ، متناولا تطور الرأسمالية المعاصرة ، وتطور أدوار الدولة فى المجتمع ما بعد الصناعى ، والاشكاليات الثقافية . للتطور الأوروبى ، وخلصت الدراسة إلى عدة إستنتاجات رئيسية تمثلت فى أن المحدد الرئيسى لتحول التشكيلات السياسية الأوروبية هو الثورة التكنولوجية الراهنة ، حيث تفرض إستقطابات ومؤثرات إجتماعية وسياسية

كبيرة وقد تفضى إلى إنكسار التشكيلة السياسية القائمة برمتها وإن كان ذلك سيستغرق عقدا أو عقدين من الزمان .

وفى سياق عمليات التأقلم الهيكلى الصعب يرى ان التشكيلات السياسية الأوروبية الداخلية ستمر بتقلصات ثقافة التنوير الأوروبية .

وقد بحث د . سعد حافظ تأثير التغيرات العالمية على الظواهر السياسية الجديدة فى غرب أوروبا ، وذلك عبر دراسة أثر هذه التطورات وتفاعلها مع التطورات الداخلية . وفى هذا الاطار تناول عدة قضايا هامة منها نمو قوى الانتاج ونمو البطالة وإرتباط الأول - وملامحه المتميزة - بالنمو الطفرى المرتبط بالاوتومية كأحدث مراحل التطور التقنى ، وبالنمو الطفرى فى مجالات المعلوماتية ، والاتصالات ، والهندسة الوراثية التى تمثل ركائز الثورة العلمية - التقنية الراهنة وتناول بعد ذلك ظاهرة البطالة وإنعكاسات هذه الثورة على الظواهر السياسية فى غرب أوروبا .

وتناول بعد ذلك تحليل ما أسماه بزوال الشكل التقليدى للدولة القومية والظواهر السياسية الجديدة فى غرب أوروبا . وهى مسألة بالغة الأهمية . ثم حلل بعد ذلك تأثيرات « رياح الشرق » ، أى تلك التغيرات التى شملت نظم أوروبا الشرقية من منظور المغزى التنظيمى ثم اجاب بعد ذلك على سؤال هل للعالم الثالث أثر على التغيرات السياسية فى غرب أوروبا ؟ ثم طرح أخيرا إشكالية الأمن والخبز والبيئة ومحللا لجوانبها المختلفة .

وقامت د . ألفت حسن أغا بدراسة النظام الاعلامى الأوروبى فى عالم متغير ، وقامت بعرض لمعالم النظام الاعلامى القديم قبل تحليلها للارهاصات التى حملت بشائر التغييرات الحالية منذ بداية عقد الثمانينيات . وخلصت من عرض الملامح العامة للنظام القديم إلى أنه يعتبر نظاما مختلطا ذو مصادر مختلطة للدخل وأهداف مختلطة يحدد بعضها الحكومات والسياسيين ، وبعضها الآخر يحدده القائمون بالاتصال ، وأخرى يحددها الجمهور .. وقامت بتقسيم النظم الاذاعية فى معظم دول أوروبا الغربية إلى ثلاثة مجموعات الأولى : وتشمل دول شمالية صغيرة هى الدنمارك ، والسويد ، والنرويج ، وفنلندا .

والمجموعة الثانية : وتضم الخمسة الكبار ، بريطانيا وألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وأسبانيا .

والمجموعة الثالثة : وتشمل دولا صغيرة أخرى مثل سويسرا ، وبلجيكا ، والنمسا ، وسويسرا .

ورصدت بعد ذلك ملامح التغيير فى النظم الأوروبية وقدمت بعد ذلك رؤية لتفسير عمليات التغيير فى النظام الاعلامى الأوروبى ، وطرحت عددا من الاسباب المحتملة ، ثم عالجت أهم عناصر الأزمة التى تواجه وسائل الاعلام فى أوروبا الغربية وعلى رأسها : فقدان الشرعية للترتيبات الاحتكارية التى تدعم النظم الاذاعية العامة (٢) الرواج المتنامى لحلول السوق ، والنزعة لخفض التنظيم فى الاتصال ، وسخط الجمهور وعدم رضائه عن البث التليفزيونى المقيد . ٣ - ومحاولات التنسيق بين القوانين الاذاعية داخل السوق الأوروبية وأوروبا بعد إستحالة حماية الحدود من هجمة الاعلام الخارجى عبر الأقمار الصناعية . وعرضت بعد ذلك لثلاثة إتجاهات لتفسير ما يحدث منها المنظور التكنولوجى ، ثم منظور فك التنظيم كل ذلك فى إطار وضعية أوروبا الاعلامية فى إطار نظام إعلامى عالمى متغير ، وتسيطر الولايات المتحدة على أجوائه ورسائله ، وحدود تأثيراته المختلفة .

وتناول عبدالفتاح الجبالى أوروبا وإشكاليات الوحدة النقدية إنطلاقا من أن مشروع أوروبا الموحدة - وهو مشروع تخلق كنواة عبر إتفاقيات السوق المشتركة - وإشكاليات الوحدة النقدية بإعتبارها واحدة من الاشكاليات المركزية فى هذا المشروع الأوروبى الموحد ، وتناول فى ذلك تطور النظام النقدى الأوروبى والأسس التى قام عليها وتطوراته ، ثم قام ثانيا بتحليل الموقف البريطانى من الوحدة النقدية ، وقام ثالثا بتناول قمة ماسترخت الهامة ، وهى الاتفاقية التى تضمنت تحديد أول يناير ١٩٩٤ لبدء العمل بالمرحلة الثانية من الوحدة النقدية والتى يتم خلالها إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية التى تتولى التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء ، والتعاون بين البنوك المركزية ومتابعة أداء النظام النقدى الأوروبى . ومع نهاية عام ١٩٩٦ يتم وضع الخطط التفصيلية لقيام النظام الأوروبى للبنوك المركزية تمهيدا لاستخدام عملة أوروبية موحدة .. إلخ .

وتناول المقال أخيرا مستقبل النظام النقدى الأوروبى والقضايا والتساؤلات التى لم يتم حسمها فى الاتفاقية ، ومازالت قيد الدراسة ، بسبب إختلاف وجهات النظر بين الحكومات الأوروبية المختلفة ، وذلك بسبب تباين الأداء الاقتصادى فيما بينها ، وعدم إستقرار أسعار الصرف .

وبقى أن نذكر أن المساهمات المتميزة التى قام بها الزملاء المشاركين فى هذا الملف تمت فى إطار ضغط الوقت ، والمساحة المحددة للتقارير المختلفة ، ومع ذلك قام كل منهم بتقديم جهده وتحليله المتميز ، والمقدر . ويظل هنا شكر خاص نقدمه للباحث الفرنسى مارتان فيرلييه الأستاذ بجامعة السوربون على إهتمامه بالمشاركة فى ملف العدد . وأخيرا فإن الرؤى المختلفة التى تضمنها هذا الملف ، تنطلق من واقع متغير ، وإنتقالى ، ومن ثم فمآل تطوراته ، وتحولات ظواهره لازالت تشوبها بعضا من الابتسارات ، ولكن المغامرة التحليلية فى إطار هذه القيود ، كانت جديرة بالممارسة كتمرينات نظرية ، وفكرية ، وتطبيقية لامندوحة عنها فى عالم بالغ التركيب والتغيير .□



[٢]

الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبى البريطانى

نزيرة الأفندى

خبيرة الشئون الاوروبية
بمجلة الأهرام الاقتصادى

عادت نتائج الانتخابات البريطانية العامة ، التى اجريت فى التاسع من شهر ابريل ١٩٩٢ ، لتؤكد حقيقتين اساسيتين ، وفى ذات الوقت متناقضتين .

اما الحقيقة الأولى ، فتتمثل فى استمرارية وجود حزب المحافظين على مسرح الحكم السياسى فى بريطانيا ، للمرة الرابعة على التوالى .

اما الحقيقة الثانية ، فتتمثل فى التغيير الذى تعكسه هذه الاستمرارية فى حكم حزب المحافظين ، والذى يعنى تعاظم الاتجاه نحو قوى اليمين ، وهو الاتجاه النامى والذى يشتد ساعده .. على مرور الايام .. ابتداء من « دول شرق اوروبا وجمهوريات الكومنولث » المستقلة . انتهاء الى « السويد » ، سرورا بالعديد من دول العالم فى داخل وخارج القارة الأوروبية .

اذا فقد جاءت نتائج هذه الانتخابات . على عكس كافة التوقعات التى خرجت بها مراكز ومعاهد ابحاث الرأى العام ـ لتؤكد تلاقى « وجهى العملة » فاستمرار حزب المحافظين على « صعيد الجزء » .. كان يعنى تعميق التغيير على « صعيد الكل » .

كما عكست ذات النتائج « وجهى العملة » على صعيد « الحياة الحزبية » فى بريطانيا ، فاذا كانت قد ادت الى طوى صفحة أخرى من تاريخ حزب العمال البريطانى ، فى أعقاب استقالة نيل كينوك » من رئاسة بعد فشله للمرة الثانية فى الانتخابات العامة البريطانية .

الا انها لم تطلق يد « المنتصر » ممثلا فى السيد « جون ميجور » رئيس حزب المحافظين ورئيس الوزراء البريطانى ، ازاء العديد من القضايا الداخلية ذات الارتباطات الخارجية . وبخاصة فيما يتعلق بحدتف « لندن » من اتفاقية « ماستريخت » الخاصة بالوحدة الاقتصادية والسياسية الأوروبية .

بل ان موقف المنتصر ، اصبح اشد حساسية فى ظل حملة النقد المتزايدة التى تشنها عليه السيدة « مارجريت ثاتشر » رئيسة الوزراء البريطانية ، بدعوى عدم التزامه بمبادىء حزب المحافظين . التى اقرت منذ عام ١٩٧٩ وتمكنت على تنفيذه ، على مدى السنوات منذ ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠ .

وقد جاءت الشظايا المتناثرة حول موقف بريطانيا عامة ، وحزب المحافظين خاصة ، من عملية التصديق على اتفاقية « ماستريخت » وما حركته من نوازع الخوف والقلق على اعتبارات السيادة القومية ، لتضيف بعدا جديدا فى حساسية موقف « جون ميجور » وحزب المحافظين على مقعد الحكم فى بريطانيا .

ومن هنا نجد انه ـ وعلى الرغم من تزايد قوى اليمينى ـ ممثلة فى استمرارية حزب المحافظين لفترة ستتصل الى ستة عشر عاما . على المسرح السياسى .. اذا سارت الأمور على منوالها الطبيعى .

الا انه لابد وان نأخذ فى الاعتبار ، ان الديمقراطية البريطانية ، اذا كانت قد سمحت بهذه الاستمرارية ، فانه يمكنها فى ذات الوقت ان تحدث التغيير ، خاصة اذا كانت عملية الاختلاف صادرة من داخل الحزب ذاته . كما ان الاسباب التى أدت الى فشل حزب العمال .

وتهاوى الدور الذى كان يمكن ان يلعبه حزب الاحرار الديمقراطيين ، يمكن ان تكون مؤشرات لبداية جديدة ورؤية مختلفة ، يطرحها كلا من الحزبين الاخريين .

اولا : ما قبل الانتخابات العامة :

توضح المتابعة والرصد لتطورات الاحداث على صعيد الحياة السياسية فى بريطانيا ، حرص رئيس الوزراء البريطانى « جون ميجور » على عدم الرضوخ للمحاولات المستمرة من جانب حزب العمال بزعامة « نيل كينوك » من اجل الاعلان عن اجراء الانتخابات العامة بصورة مبكرة عن التوقيت الذى يراه هو ملائما .

فقد بذلت هذه المحاولات منذ الايام الاولى لتوليه منصبى زعيم حزب المحافظين ورئيس الوزراء ، خلفا للسيد مارجريت ثاتشر فى نوفمبر ١٩٩٠ .

الا ان « ميجور » استمر فى المقاومة حتى اعلن فى مارس ١٩٩٢ ، عن اجراء الانتخابات العامة فى التاسع من ابريل من العام الحالى . ولاشك ان هناك من الدوافع الخاصة والموضوعية ، ما يفسر هذا الاحجام وعدم الرضوخ بداية .. ثم الاعلان عن اجراء هذه الانتخابات بعد ذلك . كما ان هناك من الدوافع الخاصة والموضوعية ، مايفسر هذا الالحاح من جانب حزب العمال ، برئاسة زعيمة « نيل كينوك » من اجل اجراء هذه الانتخابات بصورة مبكرة .

وتتلخص هذه الدوافع الخاصة والموضوعية من وجهة نظر حزب المحافظين ، فى عدة نقاط ابرزها :

(١) رغبة « جون ميجور » فى اتاحة الفرصة امام حزبه لوضع الاستراتيجية والتكتيك الانتخابى الكفيل بمواجهة وتخطى كافة التحديات التى تمثلها انتقادات حزب العمال ، والمانفيستر الحزبى الذى اعلنه فى بداية عام ١٩٩١ ، وتحديدا فى مايو من العام الماضى .

(٢) ان تكون قد اتيحت له الفرصة الكافية لتوضيح بصماته الشخصية ورؤيته الخاصة للقضايا السياسية والاقتصادية التى تواجه المجتمع البريطانى بعيدا عن الصياغة التاتشرية .

(٣) ان يكون موقف حزب المحافظين قد تحدد بصورة واضحة وقاطعة ازاء قضية الوحدة الاقتصادية والسياسية الاوروبية بغية سد الطريق امام امكانية استغلال حزب العمال . برئاسة « نيل كينوك » للورقة الاوروبية . ومن هنا نجد ان مؤتمر حزب المحافظين قد عقد فى اكتوبر ١٩٩١ ، وقمة ماستريخت » عقدت فى ديسمبر من ذات العام ، وفى ظل التطورات الايجابية النظرية التى اسفرت عنها ، كان خوض الانتخابات العامة ، من موضع الثقة .. مقارنة بما سيكون عليه الوضع فى حالة اجراءها قبل هذا التوقيت . اى ابريل ١٩٩٢ .

(٤) كما ان حزب المحافظين ـ لم يكن فى موقف حكومة الاقلية ـ التى تخضع للمناورات الحزبية والسياسية من جانب المعارضة ممثلة فى حزب العمال بصفة اساسية ومن ثم لم يكن هناك مبررا للتعجيل فى اجراء الانتخابات العامة

(٥) الا ان الامر المؤكد ، يشير الى ان تصاعد حملة الانتقادات ازاء الاوضاع الاقتصادية وبخاصة بالنسبة لتصاعد ارقام البطالة والركود الذى اصاب قطاعى الصناعة والاسكان ، كان لها دورها الحاسم ، فى الاعلان عن اجراء الانتخابات العامة فى اليوم التالى للاعلان عن الميزانية السنوية

اما بالنسبة لحزب العمال ، فقد كانت هناك من المبررات والدوافع الخاصة والموضوعية ، ما يفسر تركيزه والحاجة على التعجيل باجراء الانتخابات العامة بصورة مبكرة ، ربما يجرد الحزب الحاكم من المبررات والدوافع التى تفسر مقاومته لهذه الانتخابات .

(١) فقد اختفت مارجريت ثاتشر من على المسرح الحزبى ، ومن ثم كان عنصر المفاجأة والهجوم على النقاط الاساسية التى ارتكزت عليها سياستها الاقتصادية والاجتماعية . قد يتيح الفرصة لفوز حزب العمال ، خاصة فيما يتعلق بسياسة دعم وتشجيع القطاع الخاص ، والقضية الاوروبية ، وارتفاع معدلات البطالة .... الخ اضافة الى قضايا الصحة والتعليم .

(٢) حقق حزب العمال ، انتصارات يعتد بها فى مجال الانتخابات المحلية ، خلال عام ١٩٩١ . ومن هنا كان تركيزه على ضرورة التعجيل بالانتخابات العامة . ونفس الوضع بالنسبة لحزب الاحرار الديمقراطيين .

(٣) كان لإعلان السياسات او « مانفيستو حزب العمال » فى مايو ١٩٩١ ، دورا اساسيا فى انعاش الامال واستعادة الثقة فى النفس ، وامكانيه تبادل المقاعد مع حزب المحافظين بالنسبة لجانبى المعارضة والحكومة . فقد ركز على ضرورة زيادة الانفاق العام ، خفض التضخم ، الحساسية فى التعامل بسلاح الضرائب كمورد للايرادات العامة وكحافز للنشاط الاقتصادى اضافة الى مزيد من الاهتمام بقطاعى الصحة والتعليم العام . والى جانب هذا وذاك المزيد من الاندماج على الصعيد الاوربى وايجاد العملة الاوروبية الموحدة .

ومن هنا سوف نجد ان العديد من النقاط الاساسية التى ارتكز عليها مانفيستو حزب العمال فى مؤتمره الذى عقد فى مايو ١٩٩١ ، قد تضمنتها سياسات حكومة « جون ميجور » على مدى العام الاول من حكمها . ومن هنا فلا غرابة فعلية فى التقارب الشديد فى النتائج التى حملتها استطلاعات رأى العام . خلال الحملة الخاصة بالانتخابات العامة ، والتى اعلن عنها بعد الاعلان عن الميزانية الجديدة ، والتى حملت العديد من السمات الاساسية التى سبق وطالب بها حزب العمال . ومن ثم انتزعت منه لعظم اسلحة « هجومة » ، واصبح الفيصل الاساسى يتمثل فى « شخصية » زعيمى الحزبيين .

ثانيا ـ المناخ السياسى والاقتصادى :

اتسم المناخ السياسى فى فترة ما قبل الانتخابات العامة ، بالمنافسة الشديدة . فكما سبق واوضحنا . كان « جون ميجور » يسعى الى تأكيد بصماته الخاصة والفصل بين « مرحلته » ومرحلة « مارجريت تاتشر » وتخطى فجوة الانتقادات التى تفصل بين سياسات حزبه وحزب العمال . ومن هنا كان شعارة « مجتمع بلا طبقات » .

اما « نيل كينوك » فقد كان يرى ان الفرصة قد حانت للثأر من الهزائم الثلاث المتوالية التى منى بها حزبه ، بعد ان خاض بنجاح الانتخابات العامة فى عام ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الحين بعدت الشقة بينه وبين مقر الحكومة وعلى الرغم من التغيرات الجذرية التى ادخلت على البرنامج السياسى لحزب العمال . ومن هنا كان شعاره « حان الوقت للتغير » .

ولاشك ان « الأوضاع الاقتصادية » كان لها دورها الاساسى فى اذكاء حمى المنافسة السياسية بين الاحزاب الثلاثة المتنافسة ، وهى اضافة الى حزب العمال والمحافظين ، حزب الاحرار الديمقراطيون (الناتج عن اندماج حزبى الاحرار والديمقراطى الاشتراكى عام ١٩٨٨) .

وقد كانت الملامح الاساسية للأوضاع الاقتصادية ، اقرب الى التشاؤم والأحباط بالنسبة لحزب المحافظين .. واكثر الفرص مواتية امام حزبى العمال والاحرار الديمقراطيون . الا ان تطورات الاحداث اشارت الى صدق حدس » « جون ميجور » الذى وصف نفسه فى يونيو ١٩٨٩ بانه « ليس فيلسوفا اخلاقيا ، وليس اقتصاديا او مثقفا .. ولكنه رجل سياسة عملى » .

يتضح ذلك من مقارنة التصورات التى قدمتها حكومة « جون ميجور » بعد العام الاول من توليها الحكم ، خلال انعقاد اول مؤتمر عام لحزب المحافظين فى ظل زعامته الجديدة ، والذى توافق والسادس من نوفمبر ١٩٩١ .

فقد كانت الملامح العامة للسياسات المالية والاقتصادية التى تقدم بها وزير الخزانة « نورمان لامونت » خلال هذا الانعقاد تعكس الاختلاف فى رؤية « جون ميجور » وفلسفته الاقتصادية مقارنة بتلك الخاصة بالسيدة مارجريت تاتشر . فقد تضمنت زيادة الانفاق العام ، وكذلك حجم الاقتراض العام لمواجهة الاعباء المترتبة على زيادة معدلات البطالة ، متطلبات الصحه والضمان الاجتماعى . وكلاهما كان امرا بغيضا من وجهة نظر الفلسفة التاتشرية التى تستند الى النظرية النقدية الحديثة .

ثم جاءت الميزانية المقدمة الى مجلس العموم فى مارس ١٩٩٢ ، لتوضح تطورا جديدا واستجابة فعليه لما تفرضه الاوضاع العملية ، ممثلة فى عمق الركود الاقتصادى وارتفاع معدلات البطالة . وعلى الرغم من اعتناقه لمبدا تشجيع القطاع الخاص » ومبادىء الاقتصاد الحر » بصفة عامة . وتفسير هذا التطور يتلخص فى مقولة بسيطة ، وهى أن اكثر المناطق تضررا من الاوضاع الاقتصادية المتردية ، كانت تقع فى « الجنوب وميدلاند وهى معاقل اساسية يسيطر عليها اعضاء مجلس العموم من المحافظين . الا انه فى استمرار هذا التردى تكون الفرصة سانحة امام اعضاء حزب العمال ، لاقتحام هذه المعاقل .

ومن ثم حاولت حكومة السيد « جون ميجور » الموازنة بين الاهداف الثلاثة التى صاغتها لنفسها ، ممثلة فى خفض التضخم ، تخفيض سعر الفائدة ، واخيرا انعاش الاقتصاد القومى . وقد استطاعت تحقيق الهدفين الاولين من خلال انخفاض معدل التضخم الى ٤,١ فى المائة وايضا تخفيض سعر الفائدة من جانب البنك المركزى بصورة متوالية تشجيعا على الاقتراض ، مع الحفاظ على الارتفاع النسبى فى هذا السعر ، حتى لا تهتز « قيمة الجنيه الاسترلينى » فى مواجهة العملات القوية الأخرى « كالمارك الالمانى » بصفة اساسية .

لهذا تضمنت الميزانية المقدمة زيادة الانفاق الكلى بمقدار ٢٢ مليار جنيه استرلينى بينما الزيادة فى الايرادات الكلية لن تتجاوز ٧,٧ مليار جنيه استرلينى . مع زيادة الاقتراض العام من ١٣,٨ مليار الى ٢٨ مليار جنيه استرلينى . حيث ان الانفاق العام قدر بـ ٢٥٨ مليار جنيه بينما الايرادات العامة لن تتجاوز ٢٣٠ مليار جنيه استرلينى .

وهذا يعنى ان كلا من الانفاق العام والاقتراض العام . سوف ترتفع نسبتهما الى أجمالى الناتج المحلى ، الى ٤١,٧٥ فى المائة ، ٤,٥ فى المائة على التوالى . مع محدودية الزيادة المتوقعة فى الايرادات العامة نظرا للتوسع فى الاعفاءات الضريبية بالنسبة للطبقة محدودة الدخل . وزيادتها بالنسبة لبعض المنتجات كالسيارات وبعض الانشطة « كالشركات » ، مع زيادة عبء الضريبى بالنسبة لبعض المنتجات الاخرى كالمشروبات الكحولية ، البترول ، زيت الديزل والبنزين ولكن لماذا تباينت التصورات والمقترحات المصاغة فى مؤتمر حزب المحافظين الذى عقد فى اكتوبر ١٩٩١ ، وتلك التى تضمنتها الميزانية فى مارس ١٩٩٢ ؟

ـ الاجابة تتمثل فى ارتفاع معدلات البطالة الى اعلى مستوى لها منذ سبتمبر ١٩٨٧ ، حيث بلغ اجمالى عدد المتعطلين ٢,٦٥ مليون شخص ، او ما يعادل ٩,٤ فى المائة من اجمالى حجم القوة العاملة . كما ان هذا العبء تزايد بمقدار يتجاوز مليون متعطل منذ بداية الربع الثانى من عام ١٩٩٠ ، اى بزيادة تعادل ٦٦ فى المائة . واذا اخذنا فى الاعتبار فترة حكم المحافظين ككل ، فسوف نجد ان اعداد المتعطلين ارتفعت بنسبة او ٦٢ فى المائة

- وفى ذات الوقت انخفض انتاج قطاع الخدمات وتقلصت الاستثمارات الصناعية والتجارية . وترجم هذا كله ، فى انخفاض معدل النمو التوقع فى اجمالى الناتج المحلى ، الى واحد فى المائة بينما كان المعدل المتوقع فى اكتوبر ١٩٩١ ، يقدر بـ ٢,٢٥ فى المائة . وكان قد عانى من انخفاض النمو بنسبة ٢,٥ فى المائة فى عام ١٩٩١ .

- كما ان كافة المثالب والانتقادات التى وجهت الى جبهة حزب المحافظين من جانب العمال ، كانت تقتضى ، ضرورة تخطيها وتجنبها حتى تكون « الفرصة افضل » امام رجل السياسى الواقعى والذى استطاع اختيار توقيت الانتخابات العامة . فى الوقت الذى يلائمه ، وعلى الرغم مما كانت تحمله استطلاعات الرأى العام من نتائج محبطه للجهود .

ثالثا - البرامج الانتخابية :

يخلص المتتبع للتطورات السياسية والحزبية على صعيد بريطانيا ، منذ عام ١٩٤٥ وحتى الان ، ان النظام الحزبى فيها اخذ ينمو تجاه نظام الحزبيين وعلى الرغم من تعدد الاحزاب الموجودة على الساحة السياسية ، التى كان يبلغ عددها اثنى عشر حزبا - قبل اندماج حزبى الاحرار والاشتراكى الديمقراطى تحت اسم حزب الاحرار الديمقراطين .

فعلى مدى هذه الفترة تولى حزب المحافظين الحكم ، لسبعة مرات اما حزب العمال فقد تولى هذا المنصب سته مرات كان اخرها عام ١٩٧٤ . واذا اخذنا فى الاعتبار الانتخابات الاخيرة يكون حزب المحافظين قد تولى الحكم ثمانى مرات ، منها اربعة فترات متوالية .

وجدير بالملاحظة انه على الرغم من انحسار دائرة التنافس الانتخابى فى اطار الحزبيين الرئيسيين ، الا ان استمرار الاحزاب الاخرى الصغيرة ، يتيح الفرصة امام الآراء المتباينة والاتجاهات السياسية والمتعددة ، سواء كانت انفصالية او قومية للتعبير عن آرائها . ولا شك ان هذا التعدد والتنوع الحزبى يعد مظهر اساس من مظاهر الديمقراطية البريطانية .

كما يلاحظ فى ذات الوقت ان هناك بعض الحزاب مثال حزبى الاحرار والاشتراكى الديمقراطى ، قد وعت بان فرصتها فى البزوغ على المسرح السياسى والمشاركة الفعلية فى الحكم . ستتزايد فى اطار الاندماج وتوحيد البرامج . ومن هنا نجد انهما قد دخلا فى تحالف انتخابى عام ١٩٨١ ، وخاضا الانتخابات العامة فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ فى ظل برنامج مشترك . حتى كان اندماجهما فى عام ١٩٨٨ .

يضاف الى ما سبق ان الاهمية النسبية للاحزاب البريطانية ، تتباين فيما بين الانتخابات العامة ، والانتخابات الخاصة بالاقاليم المختلفة . ويلاحظ ذلك من واقع مقارنة نسبة الاصوات التى حصلت عليها الاحزاب الرئيسية الثلاث . فبينما كان نصيب حزب المحافظين ٤٢,٣ فى المائة فى انتخابات ١٩٨٧ ، يليه حزب العمال ٣٠,٨ فى المائة ، ثم تحالف الاحرار والاشتراكى الديمقراطى ، بنسبة ٢٢,٦ فى المائة .

سوف نجد ان توزيع الاصوات فى الاقاليم البريطانية يختلف عما هو سائد بالنسبة للانتخابات العامة . فنجد ان للمحافظين اليد العليا فى انجلترا ، حيث حصلوا على ٤٦,٢ فى المائة من الاصوات ، مع تقارب النسب التى حصل عليها كلا من العمال وتحالف الاحرار والاشتراكى الديمقراطى . حيث كان نصيب الاول ٢٩,٥ فى المائة ، ونصيب الثانى ٢٣,٨ فى المائة .

اما فى ويلز وسكوتلندا ، فان الاوضاع تختلف تماما ، حيث تقلص نصيب حزب المحافظين الى ٢٩,٥ فى المائة ، وقفز نصيب العمال الى ٤٥,١ فى المائة ، بينما كان نصيب التحالف ١٧,٩ فى المائة . وذلك فى أقليم ويلز .

وبالنسبة لاسكوتلندا ، فان النسب ، كانت ٢٤ ، ٤٢,٤ ، ١٩,٢ فى المائة على التوالى . ومن ثم نجد ان توزيع الادوار النسبية لهذا الحزب او ذاك . لا تأخذ طابع الثبات والجمود بصفة عامة . بل تختلف من المستوى العام الى الخاص ممثلا فى الاقاليم ، وكذلك داخل المناطق المختلفة . وهذا يفسر القلق الذى ساد صفوف حزب المحافظين تجاه ارتفاع معدلات البطالة فى مناطق جنوب انجلترا وويست ميدلاند . فهذه المناطق كان يسيطر عليها المحافظون بنسبة تتراوح بين ٤٥,٥ فى المائة ، ٥٢,٢ فى المائة من اجمالى الاصوات التى شاركت فى عمليات الانتخاب فى عام ١٩٨٧ . ومعنى تدهور الاوضاع الاقتصادية ، ان هذه الاصوات يمكن ان تذهب لتحالف الاحرار والاشتراكيين الديمقراطيين اولا ، ثم لحزب العمال ثانيا .

١) البرنامج الانتخابى لحزب المحافظين :

قبل الاشارة الى البرنامج الانتخابى لحزب المحافظين خلال الحملة الانتخابية الاخيرة ، يجدر ان نشير بالاضافة الى ما سبق توضيحه ، الى الخطوط العامة التى اختطها « جون ميجور » رئيس الوزراء لسياسته بعيدا عن الملامح التاتشرية .

وهنا نوضح اهمية « ميثاق المواطن » وهو البرنامج الذى تضمنه الكتاب الابيض الصادر فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٩١ ، ثم تلاه ، البيان الحزبى الصادر فى المؤتمر السنوى للحزب والذى عقد فى « بلا كبول » فى اكتوبر ١٩٩١ ، واخيرا البرنامج الانتخابى المعلن فى مارس ١٩٩٢ .

- وتبرز اهمية « ميثاق المواطن » باعتباره الاساس الذى استندت عليه البرامج الاخرى ، والتى ادت فى النهاية الى تجسيد ملامح السياسية الميجورية ، ومن ثم فصم العلاقة التى تحاول مارجريت تاتشر اضفاءها على المرحلة التالية لها باعتبارها استمرارا وامتدادا لها .

لقد تضمن الميثاق التأكيد على دور القطاع الخاص ،

المزيد من المنافسة وزيادة الصادرات .

الا انه تضمن فى ذات الوقت ملامح التطوير فى العديد من القطاعات الخدمية كالتعليم ، الصحة ، واتاحة حرية الاختيار امام المستهلك للاستفادة من مزايا المنافسة ، الى حد اتاحة الفرصة امامه . لمقاضاة الاتحادات والنقابات العمالية التى تتسبب باضراباتها فى الحاق خسائر « بالفرد » مستهلكا ، او رجل اعمال .

اما البرنامج الانتخابى الذى طرح فى ارس ١٩٩٢ فيمكن اجماله فى النقاط التالية :

- فرض معدلات تتراوح بين ٢٠ فى المائة للشريحه الاولى من الدخل الخاضع للضريبة ، ٢٥ فى المائة حتى ٢٧ الف جنيه استرلينى ، ٤٠ فى المائة لما يتجاوز ذلك .

- الاستمرار فى سياسات دعم القطاع الخاص ، مع منح بعض الاعفاءات بالنسبة لضريبة الميراث ، وتقديم المساعدات الخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة التى يتم انشاءها . مع ضمان القروض المصرفية المقدمة الى المشروعات والمدن الصغيرة ، الى جانب تقديم المشورات التجارية والفنية الاصلاحية .

- تنظيم العلاقات الصناعية فى مجال حق الاضراب والاجازات ، العمل على تولى المرأة لمناصب عامة ، بما لا يقل عن ٢٥ فى المائة من حجم هذه المناصب مع حلول عام ١٩٩٦ ، مع منحها اعانة مالية فى مجال العناية باطفالها .

- خلق مزيد من الترابط والتعاون بين المؤسسات التدريبية ومجالس المؤسسات والمشروعات فى مجال اعادة التدريب بالنسبة للمتعطلين وتشجيع نقل التكنولوجيا من المجال الجامعى والنظرى ، الى الواقع التطبيقى الفعلى .

- تشجيع الصناعات الوطنية من خلال تخفيف القيود والاجراءات المنظمة للسلع المنتجه وجعل بعضها استشارية ، والتوسع فى تشجيع سياسة المنافسه على الصعيد القومى والاوروبى .

- وعلى صعيد السياسة الاوروبية فقد تبلورت سياسة حزب المحافظين . الانتخابية - فى العمل على دعم دور الجنيه الاسترلينى فى اطار نظام سعر الصرف الاوروبى . وفى حالة الوحدة النقدية والعملة الموحدة ، فان القرار الاساسى فى هذا المجال سوف يتخذ من جانب البرلمان البريطانى ويرتبط بهذه النقطة اصرار حزب المحافظين على معارضة اية تعديلات تدخل على معاهدة روما ، وبما يلحق اية اضرار بالصناعة البريطانية وايضا مقاومة الضغوط التى يمكن ان تمارس فى مجال زيادة تدخل اللجنة الاوروبية .

- انشاء هيئة أو وكالة جديدة لشئون البيئة ، تجمع ما بين مراقبة تلوث البيئة والهيئة القومية للاشراف على الانهيار ، مع حث المجموعة الاوروبية على انتهاج القوانين والاحكام البريطانية الخاصة بالبيئة .

(ب) البرنامج الانتخابى لحزب العمال :

تعرضت سياسة حزب العمال ، لسلسلة من المراجعات المستمرة نتيجة عملية الانقسام الداخلى من ناحية ، والرغبة فى تخطى حاجز التصويت الذى حال بينه وبين مقعد الحكم منذ عام ١٩٧٩ .

ولذا نجد ان البرنامج الانتخابى الذى اعلنه فى مارس ١٩٩٢ مع بدأ الحملة الانتخابية رسميا . سبقه صدور « مانيفستو حزبى فى مايو ١٩٩١ . والذى وصفه الحزب بانه برنامج للتسعينات لاتقتصر اهميته على مجرد محاولة الفوز فى الانتخابات العامة ، ولكنها تتجاوز ذلك فى مجال الهدف الاساسى ممثلا فى مساعدة البلد » . وان افكاره لاتقتصر على مصدر فكرى واحد ، وانما على مصادر متعددة ، وبخاصة الاحرار الديمقراطيين .

ولاعجب فى ان يصدر مثل هذا البيان الذى ركز على الصعوبات الاقتصادية وخطة الحزب فى مجال زيادة الانفاق العام ومواجهة متطلبات الخدمات الاساسية وفى مقدمتها « الصحة » ، التعليم ، الاسكان والنظام الضرائبى . فقد حانت الفرصة من وجهة نظر الدوائر العمالية ، مع غياب « مارجريت تاتشر » عن مقر الحكم من ناحية ، سوء الاوضاع الاقتصادية من ناحية آخرى ، واخيرا الآداء الحسن الذى سجله الحزب وحزب الاحرار الديمقراطيين فى الانتخابات المحلية التى اجريت فى شهر مايو ١٩٩١ . فقد اعتبرت نتائج هذه الانتخابات ، بمثابة اقتراع بالثقة لصالح العمال وضد المحافظين . حيث فقد الحزب الحاكم اكثر من ٨٥٠ مقعدا ، كما فقد الاغلبية المطلقة فى اكثر من اربعين بلدية او مجلس محلى . وفى ذات الوقت استطاع حزب الاحرار الديمقراطيين ان يكسب اكثر من خمسمائه مقعد جديد واكتساب الاغلبية والسيطرة على سبعة عشر بلدية ، مقابل ثلاث بلديات قبل خوض الانتخابات .

وفيما يتعلق بحزب العمال فقد حقق مقاعد اضافية قدرت بـ ٤٦٤ مقعدا (حيث كسب ٦٧٢ وخسر ٤٠٨ مقعدا) مع تركز فوزه فى المعاقل الاساسية لحزب المحافظين فى الجنوب .

ولكن ماذا تضمنه البرنامج الانتخابى الذى طرح فى مارس ١٩٩٢ ؟

- وفى المجال الضريبى ، نجد ان العمال طالبوا بالغاء نسبة الـ ٢ فى المائة الخاصة بالضمان الاجتماعى التى يدفعه العامل فى حالة انخفاض دخله الاسبوعى عن ٥٤ جنيه استرلينى . مع إطلاق الحد الاقصى بالنسبة لمدفوعات الضمان .

- اما الضرائب فقد تم تقسيمها الى ثلاث شرائح ، الاولى تخضع لنسبة خمسة وعشرين فى المائة ، ٤٠ فى المائة ، وخمسين فى المائة لما يتجاوز ٤٠ الف جنيه استرلينى كصافى للدخل سنويا .

- وفيما يتعلق بالقطاع العام والخاص ، فقد تضمن برنامج الحزب اقتراح بقيام بنك قومى للاستثمار ، يلتقى فيه كلا من القطاعين للاستثمار فى مشروعات البنية الاساسية طويلة الامد . على ان يمنح للمستثمر اعفاء ضريبى بنسبة اربعين فى المائة لمدة عام واحد .

على ان تشمل عملية تشجيع الصناعات والمشروعات الصغيرة ، توفير الاستثمارات المالية ، اقامة مراكز لتقديم المشورات الفنية ، الى جانب المعاملة التفضيلية بالنسبة لاسعار الفائدة .

- وفى مجال العلاقات الصناعية ، يتعين الا يقل الحد الادنى لاجر العامل عن ٣,٤٠ جنيه استرلينى فى الساعة ، على ان يمنح العمال والموظفين حق التشاور المسبق ، قبل اتخاذ القرارات التى يمكن ان تؤثر فيهم يضاف الى ماسبق وضع قوانين مشددة فى مواجهة التميز طبقا للجنس او العنصر . التوسع فى الخدمات والضمان الاجتماعى لتقديم مزيد المساعدة لكبار السن وغير القادرين . واتاحة الفرصة امام القادرين على العمل ممن تجاوزا الستين عاما ، ليعملوا حتى سن السبعين .

- اما فى مجال مواجهة البطالة ، فقد تضمن البرنامج الانتخابى ، فرض رسم اجبارى على معظم الانشطة الاقتصادية التى يقوم بها رجال الاعمال واصحاب المشروعات فى حالة عدم قيامهم بتدريب العاملين لديهم .

وبالنسبة للشباب فى سن السادسة عشرة ، فتتاح لهم فرصة التدريب لمدة اربعة اعوام . اما الذين يعانون من البطالة نتيجة فقد اعمالهم ، فيتم اعادة تدريبهم لمدة ستة اشهر مع تطوير واصلاح مراكز التدريب التابعة للمشروعات والمنشآت .

وفى مجال تنظيم نشاط الشركات عامة وفى مجال المنافسة خاصة ، اشار برنامج حزب العمال الى اهمية مشاركة العمال فى ادارة صناديق المعاشات بنسبة النصف (٥٠ فى المائة) بما فيهم أصحاب المعاشات .

اما المنافسة وهى النقطة التى تناولها البرنامج الانتخابى لحزب المحافظين فلم يشر اليها برنامج حزب العمال . واكتفى بالاشارة الى ان عمليات الاندماج او شراء مؤسسة لمؤسسة أخرى ، لابد وان يأخذ فى اعتباره معيار « المصلحة العامة » .

- وعلى صعيد اوروبا فقد انحصرت وجهة النظر العمالية ، فى العمل على انتقال الاسترلينى الى المرحلة التالية من نظام سعر الصرف الاوروبى مع الحفاظ على قيمته . اضافة الى تطبيق « الميثاق الاجتماعى » الخاص بالمعاهدة الاوروبية . على ان يتم استغلال الفرصة السانحة ممثلة فى رئاسة بريطانيا للمجلس الاوروبى لمدة ستة اشهر ابتداء من اول يوليو ١٩٩٢ .

- وفيما يتعلق بالتكنولوجيا والبيئة . فقد اشار البرنامج الى ضرورة تقوية قانون حماية المعلومات بما يتفق والسائد على صعيد المجموعة الاوروبية . زيادة الانفاق على الابحاث العلمية وتطوير التكنولوجيا ، وبما يجعل مراكزها وسيلة ربط بين الهيئات الاكاديمية والصناعة وفى مجال البيئة ، فقد اشار البرنامج على حظر الاتجار فى النفايات السامة ، وزيادة وعى رجال الاعمال بقضايا البيئة واقامة العديد من الوكالات المتخصصة اضافة الى وزارة حماية شئون البيئة .

(ج) البرنامج الانتخابى للاحرار الديمقراطيين

وبالنسبة لحزب الاحرار الديمقراطيين ، والذى سبق الاشارة الى التطورات التى ادت الى بزوغهم تحت هذا الاسم (تحالف الاحرار وحزب الديمقراطيون الاشتراكيون) . فسوف نجد ان نفس المنهج اتخذوه ـ شأنهم شأن المحافظون والعمال ـ قبل صياغة برنامجهم الانتخابى الاخير .

وقد اتضح ذلك فى مانفيستو الحزب الذى اعلن خلال مؤتمره السنوى المنعقد فى شهر سبتمبر ١٩٩١ .

ويلاحظ ان سلوك الحزب تأثر بالنتائج التى اسفرت عنها الانتخابات المحلية التى اجريت فى مايو ١٩٩١ ، والتى حقق فيها طفرة ضخمة فى عدد المقاعد . فقد اعتبر « بادى اشدون » هذه النتائج بمثابة مقياس فعلى لتزايد اهمية الحزب والدور الذى يلعبه ، خارج نطاق المفهوم التقليدى له الا وهو استيقطاب الاصوات الضائعة من الحزبين الكبار . ومن هنا سحان هجومه المرير على « حزب العمال » باعتباره حزب اهدار الفرص ، مما ادى الى تقلص شعبيته .

واذا عدنا الى البرنامج الانتخابى فسوف نجده قد ركز على عدة نقاط :

فى مجال الضريبة ، فقد جمعت مقترحات الحزب بين الضريبة على الدخل والضمان الاجتماعى ، لتصبح النسبة ٣٥ فى المائة بالنسبة للدخل السنوى الخاضع للضريبة ، والذى يقل عن ٣٣ الف جنيه استرلينى ، ثم ٤٢ فى المائة للشريحة التالية وحتى خمسين الف جنيه استرلينى ، ٥٠ فى المائة مما يتجاوز ذلك .

استقلال بنك انجلترا (البنك المركزى ، وإعادة النظر فى ضريبة الشركات لزيادة الاستثمار الصناعى . مع مراعاة اوضاع الدائنين الذين تراكمت ديونهم . من اصحاب المشروعات الصغيرة . وإعادة تنظيم الغرف التجارية والوكالات المحلية الخاصة بالمشروعات .

أما فى مجال العلاقات الصناعية ، فقد تضمنت المقترحات تفتيت مركزية التفاوض حول الأجور . مع منح إعفاءات ضريبية فى مجال الرعاية بالاطفال . والتشديد فى تطبيق القوانين المناهضة للتميز ضد الجنس . وإتاحة فرصة عشرة اعوام ، لحق الاختيار فى الاحالة الى المعاش من عدمه (٦٠ ـ ٧٠ عاما)

- وبالنسبة للتعليم والتدريب ، فقد حدد البرنامج نسبة ٢ فى المائة ، تفرض على الشركات التى لاتخصص استثمارات فى مجال التدريب ، وان تكون النسبة طبقا

لمدفوعات الاجور ، وان يتم التدريب لمدة يومين اسبوعيا ، بالنسبة للعمال الذين تقل اعمارهم عن تسعة عشر عاما . تقديم الكليات و المعاهد العليا والتكنولوجية ، لمنح تدريبية الى السلطات المحلية التى تقع تحت اشرافها ، لتوزيعها طبقا لاحتياجات المنطقة .

وفى مجال تنظيم أداء الشركات والمنافسة فيما بينها ، فقد اوضح البرنامج ضرورة كسر الاحتكار الذى تتمتع به بعض المؤسسات العمالقة فى بريطانيا ، مثل « بريتش غاز » وإصدار قانون جديد ينظم لهذه الممارسات ، اتاحة الفرصة امام المزيد من التنافس فيما بين البنوك . وان يكون لحملة الاسهم رايهم ، بالنسبة للمناقصات والمزايدات المتوقع طرحها .

وعلى صعيد اوروبا ، فقد اتفق الحزب مع الاحزاب الأخرى فى مجال العمل على انتقال « الجنيه الاسترلينى » الى المرحلة التالية فى نظام سعر الصرف الاوروبى ، وموافقته على الجدول الزمنى المطروح من قبل معاهدة « ماسستريخت » بالنسبة للوحدة الاقتصادية والنقدية تحبيذ وجود بنك مركزى موحد وعملة اوروبية موحدة ، مع صياغة ميثاق اوربى لحقوق الانسان . على ان يتم العمل على تحقيق الوحدة السياسية .

وفى مجال التكنولوجيا والبيئة ، اشار البرنامج الى اهمية اقامة مراكز اقليمية لنقل التكنولوجيا ، مع رفع نسبة « الميزانية العلمية » اما المخصصة للابحاث والتطوير ، الى نسبة ٣٥, فى المائة من اجمالى الناتج المحلى . على ان يتم التركيز فى مجال حماية البيئة على خفض نسبة التلوث ، عن طريق تقييد اصدار التراخيص بالنسبة للصناعات التى يتخلف عنها كميات ضخمة من الغازات الملوثة للبيئة .

رابعا : نتائج الانتخابات :

أشرنا فيما سبق الى المناخ العام السياسى الذى ساد فترة ما قبل الانتخابات ، والذى ادى بدوره الى التأثير فى صياغة البرامج الانتخابية بالنسبة للأحزاب المتنافسة .

وكما اتضح من تطورات الأحداث ، فقد جاءت نتيجة الانتخابات العامة ، وسط توقعات مختلفة من جانب مراكز استطلاع الرأى العام ، بالأضافة الى عنف وحدة المنافسة ، وتركزها بصفة اساسية على القضايا الاقتصادية .. وما يتفرع عنها من قضايا الجريمة والاسكان . ولذا نجد ان « بند الضرائب » قد استحوذ على اهتمام المواطن سواء من طبقة رجال الأعمال ، او الطبقة التى يستند اليها حزب العمال ، الا وهى العمالة الفنية الماهرة الممثلة للطبقة المتوسطة . والسبب فى ذلك ينصرف الى ان رفع معدلات الضرائب على شرائح الدخول وبما يلتهم نسبة خمسين فى المائة من الدخل الخاضع للضريبة (اكثر من اربعين الف جنيه استرلينى) كما ان البداية اعلى من تلك المقررة من جانب حزب المحافظين [٢٥ ٪ مقابل ٢٠ ٪] ولذا تشير الاراء الى ان زيادة حجم الطبقة المتوسطة ، ادى الى الاضرار باداء حزب العمال فى الانتخابات . فكانت النتيجة التى اسفرت عنها انتخابات التاسع من ابريل ١٩٩٢ ممثلة فى :

حصول حزب المحافظين على ٣٣٦ مقعدا ، بنقص يبلغ ٣٩ مقعدا .

حزب العمال على ٢٧١ مقعدا بزيادة تقدر باثنين واربعين مقعدا .

حزب الاحرار الديمقراطيون على ٢٠ مقعدا بنقص يقدر بمقعدين .

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية التى شهدتها بعض الاقاليم والمناطق فى بريطانيا لتعمق من هذا الواقع الذى عايشه حزب العمال على مدى ثلاثة عشر عاما .. وإن كان فى ذات الوقت قد انعش آمال حزب المحافظين نسبيا ، بعد ان تقلصت اغلبيته فى البرلمان (مجلس العموم) . ويتضح ذلك من واقع استعراض اداء الأحزاب الرئيسية الثلاثة على مدى الفترة منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٧ كما هو موضح فى الجدول المرفق .

خامسا : مستقبل النظام الحزبى البريطانى :

لايتعين ان تنطلق محاولة استشراف مستقبل النظام الحزبى فى بريطانيا ، مستندة الى النتائج التى اسفرت عنها الانتخابات العامة الأخيرة . بل لابد ان تأخذ فى الاعتبار عراقة الديمقراطية البريطانية من جانب ، وحركة الأفول والانتعاش فى بورصة الزعامات والشخصيات الحزبية البريطانية من جانب ثانى . ومدى قدرة هذا الحزب او ذاك على تقديم رؤيته الواضحة لكيفية مواجهة القضايا والتطورات المتلاحقة ، المطالب المتغيرة للناخب البريطانى ، فى اطار من الاستراتيجية الثابتة مع تغيير التكتيكات من جانب ثالث .

ومن هنا نجد ان الأزمة المستمرة التى يعيشها « حزب العمال » والتى ادت الى استقالة نيل كينوك » من زعامته بعد تعثره فى قيادة حزبه الى مقعد الحكم ، منذ تولى منصبه فى السنوات الأولى من الثمانينات ، قد سبق وتعرض لها حزب المحافظين فى سنوات الستينات والسبعينات . وهى ذات القضية التى واجهت حزب الاحرار الديمقراطين ، خلال سنوات الانقسام والانضمام بين اجنحته المنشقة عن حزب العمال ، والمتآلفة مع حزب الأحرار « سابقا » .

لقد حدث ذلك الشعور بالافتقار الى الزعامة الحزبية القيادية على صعيد حزب المحافظين . حتى جاءت « مارجريت تاتشر » وتولت زعامة الحزب فى عام ١٩٧٥ ، وقد كان السبب الاساسى فى بزوغ نجمها ينصرف الى المبادىء الاساسية والثابتة لفكرها السياسى والاقتصادى . فقد كانت واضحة بالنسبة لها فى مجال الرؤية والتنفيذ ، وبغض النظر عن نقاط الاختلاف والاتفاق معها من جانب الآخرين ، يضاف الى ماسبق

تطور اداء الاحزاب البريطانية خلال الفترة ٤٥ ـ ١٩٨٧
(التركيز على الأحزاب الثلاث الرئيسية)

السنة / الحزب	يوليو ١٩٤٥		فبراير ١٩٥٠		اكتوبر ١٩٥١		مايو ١٩٥٥	
	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪
المحافظين	٢١٣	٣٩,٨	٢٩٨	٤٣,٥	٣٢١	٤٨,٠	٣٤٤	٤٩,٧
العمال	٣٩٣	٤٧,٨	٣١٥	٤٦,١	٢٩٥	٤٨,٨	٢٧٧	٤٦,٤
الأحرار	١٢	٩,٠	٩	٩,١	٦	٢,٥	٦	٢,٧

السنة / الحزب	اكتوبر ١٩٥٩		اكتوبر ١٩٦٤		مارس ١٩٦٦		يونيو ١٩٧٠		فبراير ١٩٧٤	
	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪
محافظين	٣٦٥	٤٩,٤	٣٠٤	٤٣,٤	٢٥٣	٤١,٩	٣٣٠	٤٦,٤	٢٩٧	٣٧,٩
عمال	٢٥٨	٤٣,٨	٣١٧	٤٤,١	٣٦٣	٤٧,٩	٢٨٧	٤٣,٠	٣٠١	٣٧,١
الأحرار	٦	٥,٩	٩	١١,٢	١٢	٨,٥	٦	٧,٥	١٤	١٩,٣

السنة / الحزب	اكتوبر ١٩٧٤		مايو ١٩٧٩		يونيو ١٩٨٣		يونيو ١٩٨٧	
	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات ٪	مقاعد	اصوات
محافظين	٢٢٧	٣٥,٨	٣٣٩	٤٣,٩	٣٩٧	٤٢,٤	٣٧٦	٤٢,٣
عمال	٣١٩	٣٩,٢	٢٦٩	٣٦,٩	٢٠٩	٢٧,٦	٢٢٩	٣٠,٨
أحرار واشتراكيين	١٣	١٨,٣	١١	١٣,٨	٢٣	٢٥,٤	٢٢	٢٢,٦

المصدر

Organisation of Political Parties in Britan .
Foreign & Commonwealth office .

المناخ الاقتصادى العام ، الذى كان سائدا ، واتسم بالتردى نتيجة للحلقة المفرغة لمنازعات النقابات العمالية والحكومة العمالية التى كان يراسها « جيمس كالاهان » فى ذلك الوقت .

وهو ذات السبب الذى ادى الى فوز حزب المحافظين فى الانتخابات الاخيرة تحت زعامة « جون ميجور » فكما سبق الايضاح وعلى الرغم من توليه السلطة خلفا وامتدادا لفترة السيدة « مارجريت تاتشر » الا انه استطاع ان يقدم الصيغة التوفيقية بين مبادىء الاقتصاد الحر ، وبين رؤيته الخاصة الاكثر ارتباطا بمتطلبات المواطن عن طريق التوسع فى الانفاق العام وغيره من ادوات الانعاش الاقتصادى ، واستجابة لما تمليه الظروف السائدة والمناخ العام . كما استطاع اختزال ماتتضمنه البرامج الانتخابية للأحزاب الأخرى ، وبخاصة العمال والأحرار الديمقراطيين . ولكن الأغلبية المتآكلة توضح ان عهد الحكومة القوية قد ولى .

ومن هنا نجد ان الزعامة الحزبية « اضافة الى وضوح الرؤية بالنسبة للبرامج السياسية ، لهما اثرهما الواضح فى تحديد من الفائز فى ماراثون الانتخابات ، وذلك فى ظل انعكاساتهما على المجتمع والاقتصاد المعنى ، وايا كان موقعه ، وليس على صعيد المملكة المتحدة فقط .يضاف الى ماسبق قدرة الحزب المعنى ، على المحافظة على الملامح الاساسية « لفكره السياسى والاقتصادى » فى اطار التطوير والملائمة .. وليس الانقلاب الشامل ، او الجمود الدائم . وما يرتبط بهما من عمليات الانقسام والتفتت وبالتالى تقلص القاعدة الشعبية التى يستند اليها .

ويتضح هذا بالنسبة لحزب العمال منذ انتهاء حقبة زعامة « جيمس كالاهان » له ، وخروجه من مقر الحكم فى انتخابات عام ١٩٧٩ . فقد تخبط الحزب بين الميل الى انصار اليسار المعتدل .. واليمين . فمع تولى مايكل فوق لزعامة الحزب فى عام ١٩٨٠ ، كان الانقسام من جانب زعماء الجناح اليمنى فى مارس ١٩٨١ ، مشكلين للحزب الاشتراكى الديمقراطى برئاسة « دافيد اون » ثم كان دخولهم لانتخابات عام ١٩٨٣ ،فى ظل التحالف مع حزب الأحرار الذى كان يتولى زعامته فى ذلك الوقت « دافيدستيل » . الا أن هذه الصيغة لم تكن واقعية او مقبولة من قبل اعضاء الحزبين وايضا بالنسبة لانصارهم من الناخبين .

وجاء التطور الجديد ممثلا فى اندماج الحزبين . وهو ما كان يعارضه « دافيد اون » . ومن ثم فقد تحققت الواقعية السياسية ولكنها افتقرت الى الشخصية والزعامة السياسية ممثلة فى « دافيد اون » ، واعقب ذلك استقالة « دافيد ستيل » . واختيار « بادى اشدون » وعلى الرغم من النتائج المشجعة التى حققها الحزب الجديد فى الانتخابات المحلية التى اجريت فى عام ١٩٩١ ، الا أن آداءه فى الانتخابات العامة لم يسمح له بممارسة دوره كصانع للنجوم . الا أن عدد المقاعد التى حصل عليها ، تشير الى ان الوسط لازال موجودا .. وهناك احتمالات بتزايد اهميته فى ظل تقلص الاغلبية التى كان يتمتع بها حزب المحافظين فى الانتخابات الأخيرة ، وتشوق حزب العمال للخروج من عزلته الطويلة فى مقاعد المعارضة ، اذا كلا منهما لابد وان يتطلع الى الوسط .. والى الاصوات غير محددة الاتجاه ، وبخاصة الطبقة المتوسطة .

وهنا تطرح احتمالات دخول حزب الوسط ممثلا فى الاحرار الديمقراطين فى تحالف انتخابى مع العمال ، وهو اتجاه تبدو بوادره فى صفوف الحزب الأخير ، وان كان لم يلقى الترحيب الكافى من حزب العمال فى ظل رئاسة « كينوك » كما ان اداء الحزب فى الانتخابات الاخيرة فسر فى جزء منه ، بخوف انصاره من تحالفه مع العمال ، خاصة وان رئاسته الحالية تعود الى حزب الأحرار القديم وليس الى الحزب الاشتراكى الديمقراطى كما سبق الايضاح ومن هنا يمكن تفسير خسارته لمقعدين فى البرلمان الجديد .

وبالانتقال الى حزب العمال واحتمالات مستقبله السياسى ، سوف نجد انه منذ عهد حكومة « اتلى » التى كانت تتولى الحكم باغلبية قدرت بـ ١٤٦ عضوا خلال عام ١٩٤٥ ، ومع التسليم بتولى حكومات عمالية للحكم فى فترات متعددة دون اللجوء الى تحالف مع الاحرار ، باستثناء عام ١٩٧٧ . فان هذه الزعامات وما شكلته من حكومات كانت ذات اغلبية برلمانية ، ولكنها تفتقر الى الزعامة الحزبية الحقيقية . ويرى المراقبون ان نفس التحدى سوف يواجه حزب المحافظين ، فى ظل فوزه الأخير ، لقد حصل على اغلبية ولكنها متقصلة اذا قورنت بالمجلس السابق ، فقد انخفض عدد مقاعد من ٣٧٥ الى ٣٣٦ ، وهى اقل اغلبية بحكم بها منذ عام ١٩٥١ ، حيث كان عدد مقاعده ٣٢١ مقعدا ، وان كان إجمالى عدد مقاعد البرلمان كان اقل حيث كان ٦٢٥ واصبح فى الوقت الراهن ٦٥١ مقعدا .

كما انه ـ وكما سبق الايضاح ـ فان شخصية السيدة مارجريت تاتشر » والتى تشبه بدورها رئيس الوزراء العمالى « اتلى » ، كانت السبب الاساسى فى الأغلبية الضخمة والتى حصل عليها حزبها فى عام ١٩٨٣ . وماعدا ذلك فانها حكومات ذات اغلبية ، ولكنها تفتقر الى الشخصية السياسية البارزة .

وحتى فى حالة توافر مثل هذه الخصائص والسمات . فاننا يمكن ان نجد افول لهذا الحزب او ذاك . اذا اختط لنفسه خطا جامدا .. او اجرى من التعديلات والتغيرات المتتالية ما افقده السمات الاساسية ، دون تقديم البديل الملائم الذى يتوافق مع المناخ الثقافى وتوافر المؤهلات والكفاءة الادارية فى تقديم هذا البديل .

ولهذا نجد أن حزب المحافظين نجح برئاسة

« مارجريت تاتشر » وفي ظل قناعتها التامة بفلسفة وسياسات اقتصادية سياسية معينة . وشعور الناخبين بان الاساليب السابقة قد فشلت . الا ان قرارها الخاص بضريبة الرؤوس « POLLTAX »، اضربها ودفعها الى الاستقالة بعد تمرد اعضاء حزبها ضدها . وهو ما احدثه قرار تأميم صناعة الصلب بالنسبة لحزب العمال .

وبالنسبة لحزب العمال ، فان اداءه في الانتخابات العامة . ايضا في الانتخابات المحلية التي اجريت في مايو ١٩٩٢ . أظهرت ضعف جبهته في ظل زعامة « نيل كينوك » ، الذي نزع الى الابتعاد عن اليسار العمالي ، ولكنه في ذات الوقت ظل ينادي بسياسات اصابها الوهن على الصعيد القومي والدولي ، بينما المنافس له يحاول التوفيق بين الجانب الخاص والعام . وفيما يتعلق بزيادة الضرائب لتمويل الزيادة في الانفاق العام ، والتلويح بالنكوص عن سياسة بيع القطاع العام الى القطاع الخاص فقد عمقت من السياسة المتحفظة للمستهلك والمستثمر البريطاني ، وبالتالي مظاهر الركود الاقتصادي ، ممثلا في ارتفاع معدلات البطالة ، وهذه الأخيرة نقطة الضعف التي استندت اليها المعارضة العمالية في مهاجمتها للحكومة المحافظة !! وادت ايضا الى المضاربة على الجنيه الاسترليني واهتزاز قيمته . وهو مارق سيستمر في ظل الشخصية الأقوى المرشحة لخلافة « كينوك » الا وهو « جون سميث » وزير الخزانة في حكومة الظل والرمز اقترح زيادة الضرائب . وان كانت السمات الشخصية وبرنامجه الانتخابي الذي طرحه من اجل خوض معركة زعامة حزب العمال ، المقرر عقدها في منتصف شهر يوليو الحالي ، قد تجعله اكثر قبولا من سابقة ، بالاضافة الى انتمائه الى اسكوتلندا ، واذا كان برنامجه يوصف بانه « اصلاحي » ، فقد يكون فيه طوق النجاة للحزب العمالي من ورطته الحالية ، فقد كانت سياسات حكومة « اتلي » مزيجا من الليبرالية جنبا الى جنب مع المفاهيم اليسارية . وفي ظل محصلة العوامل المؤثرة في تحديد ملامح الحكومة ومدى قوة الحزب وزعامته ، نجد ان النتائج الى تطرقت اليها استطلاعات الراى العام ، وان كانت قد اختلفت عن واقع النتائج الفعلية ، الا انها مؤشرا ، على ان الفجوة تضيق بين الحزبين الكبيرين ، فكلاهما اصبح اقرب الى الاصلاحية بدلا من التحديد القاطع ممثلا في اليمين واليسار ، ومن ثم سيظل لحزب « الوسط » ـ او ما كان يعتبر ذلك ـ دوره في ترجيح كفة كلا منهما في مواجهة الآخر . خاصة اذا نجح في اقرار الاصلاحات التي ينادي بها على صعيد النظام الانتخابي ، وبحيث يكون التمثيل نسبيا ومما يؤدي الى زيادة عدد مقاعده ، بدلا من النظام الراهن المعتمد على « الأغلبية البسيطة » التي يحصل عليها العضو المرشح في الدائرة الانتخابية حيث ان النظام الراهن اكثر محاباه للأحزاب الكبرى ، على حساب الأحزاب الصغرى ، التي يتوزع انصارها ومؤيدها في الدوائر الانتخابية المختلفة ومن ثم تتشتت اصواتهم .□





[٣]

الانتخابات الايطالية

عز الدين شكرى

باحث فى الشئون الأوروبية

« زلزال » ، هذا هو الوصف الذى اطلقته الصحافة الايطالية على نتائج الانتخابات التشريعية التى اجريت يومى ٤و٥ ابريل الماضى ، والتى كانت فى حد ذاتها تعبيرا مكثفا عن الأزمة العميقة التى تعترى النظام السياسى الايطالى . وقد اسفرت نتائجها عن سقوط الائتلاف الرباعى الحاكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك دون افراز لبديل سياسى فعلى قادر على الحكم . النتيجة الآنية : العجز عن تشكيل حكومة ، وتسليط الضوء على تجاوز الأزمة مجرد كونها سمة ضعف يتسم بها النظام لتأكيد حقيقة كونها احدى علامات عملية تحول اوسع نطاقا تشمل ابنية النظام ككل ، وهو ما اكدته استقالة الرئيس كوسيجا المبكرة والتى وضعت النظام كله امام الاختيارات الصعبة التى كان يتحاشاها

مقدمات الانتخابات :

منذ النصف الثانى لعام ١٩٩١ ، اصبح من الواضح ان حكومة « اندريوتى » تواجه مصاعب جديدة فى الاستمرار فى الحكم ، وان الضغوط التى تتعرض لها بدات تتخذ ابعادا تهدد بخروج مسار التطورات السياسية فى البلاد من تحت سيطرة الائتلاف الحاكم بشكل عام والديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين بشكل خاص ، وتتمثل هذه الضغوط فى :

١ ـ تصاعد الحديث القومى عن اعادة النظر فى ابنية النظام السياسى الحالى ، بهدف ايجاد حكومة قوية وفعالة تستطيع مواجهة الفساد المستشرى فى الدوائر الادارية العليا وبين السياسيين ، وتدنى مستوى اداء جهاز الدولة وتردى الخدمات العامة ، وسيطرة المافيا وانشطة الجريمة المنظمة ، بالاضافة للفوضى السياسية العامة . هذا الحديث قد بدأ يأخذ ابعادا ملموسة تمثلت فى الاستفتاء الذى اجرى فى يونيو من العام نفسه حول اصلاح نظام التصويت بهدف تقليل احتمالات التلاعب بالأصوات ، وهو استفتاء تم بناء على مبادرة شعبية ، وليس حكومية ، بل وفى وجه معارضة من قبل اقطاب سياسة لها وزنها (مثل بتينو كراكسى زعيم الحزب الاشتراكى الشريك الرئيسى فى الحكم) ، وهو الأمر الذى يتيحه الدستور الايطالى اذ ينص على امكانية اجراء استفتاء عام بناء على طلب ٥٠٠ الف مواطن ممن لهم حق التصويت ، وقد اسفر الاستفتاء عن موافقة واسعة على التغيير المقترح برغم الحملة الرسمية والاعلامية للتصويت ب « لا » ، وهو ما كان مثار دهشة ـ وقلق ـ السياسيين الايطاليين ، اذ ان ذلك يعنى ان موجة القلق التى تعترى المجتمع يمكن ان تترجم ليس فقط فى التصويت الاحتجاجى فى الانتخابات العامة مثلما حدث فى بلدان اوربية اخرى ، وانما قد يمتد الأمر الى التدخل

الايجابى لحساب تغيير النظام ، وهو ما يعنى ببساطة تهديد سيطرة السياسيين المسيطرين تقليديا لصالح المجموعات الجديدة (قضاة ، مسئولون محليون سابقون .. الخ) والتى تدخل ميدان العمل العام وهى تراهن على التغيير .

٢ - ضغوط الجماعة الأوروبية فى اتجاه التأكيد على الحاجة لوجود حكومة قوية فى ايطاليا قادرة على انجاز الاجراءات والخطوات اللازمة لاستكمال البناء الأوربى ، وخاصة تلك التى نصت عليها اتفاقية ماستريخت والتى تضع على الدول الأعضاء التزامات محددة فى مجال السياستين الاقتصادية والنقدية تتعلق بتخفيض العجز فى الموازنة العامة من خلال تقليص الانفاق العام (على الخدمات والانفاق الحكومى) والسيطرة على التضخم ، وذلك كى يمكن اتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية فى موعدها المحدد فى ١٩٩٧ ، خاصة وان ايطاليا لها اهميتها الاقتصادية الخاصة فى الجماعة ، اذ تحتل المركز الاقتصادى الثالث بعد المانيا وفرنسا وتبلورت محاولة استجابت الحكومة الايطالية لجزء من هذه الضغوط فى شكل مشروع الميزانية لعام ١٩٩٢ والذى تضمن اجراءات تقشفية شديدة واثارت انتقادات داخلية حادة . من ناحية اخرى فان السيطرة على المافيا وتجارة المخدرات وانشطة الجريمة المنظمة هو احد الموضوعات الحساسة والتى تضغط الجماعة لتحقيقها خاصة مع قرب دخول مبدا حرية انتقال الأفراد والسلع حيز التنفيذ (١٩٩٣) ، والخوف من انتقال عدوى المافيا لبقية القارة .

٣ - التغييرات التى لحقت بالوضع الدولى ، وبالتحديد انتهاء الحرب الباردة والفراغ الذى خلفه ضمور الضغوط التى كانت تولدها هذه الحرب على الحياة السياسية الايطالية ، فقد قام النظام السياسى الايطالى الحالى (بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة واعدام موسولينى) ، بهدف الحيلولة دون عودة الفاشيين للحكم ، ودون وصول الشيوعيين اليه ، وكان الدور الذى لعبته اجهزة السياسة الخارجية ، الأمريكية فى دعم هذه المهام واضحا (ومن ابرز امثلته عملية جلاديو الشهيرة وملابسات اغتيال الدومورو الذى راح ضحية محاولته التقارب مع الشيوعيين واشراكهم فى الحكم)، وكان التحالف الرباعى بين الحزب الديمقراطى المسيحى ، والحزب الاشتراكى ، والاشتراكى الديمقراطى ، والليبرالى احد التعبيرات عن هذا الوضع باستهدافه - ونجاحه فى - استمرار منع الحزب الشيوعى من المشاركة فى الحكم برغم كونه ثانى اكبر الأحزاب الايطالية . ومع انتهاء الحرب الباردة بكل التداعيات التى افرزها ذلك على الشيوعية فى العالم وفى ايطاليا ، والتى حل فيها الحزب الشيوعى نفسه متحولا الى « حزب اليسار الديمقراطى » وما صاحب ذلك من انشقاقات داخلية ، تهاوى اخر المبررات المنطقية لاستمرار هذا التحالف بل والنظام بشكله الحالى عامة .

ومن ثم لجأت حكومة اندريوتى الى المناورة باجراء انتخابات عامة مبكرة ، وذلك قبل تفاقم الامور وقبل نهاية فترة رئاسة كوسيجا (ديمقراطى مسيحى) فى يونيو المقبل ، فقام بحل البرلمان فى ديسمبر الماضى والدعوة لاجراء انتخابات عامة ، وذلك على اساس ان هذه الانتخابات سوف تسفر عن اغلبية محدودة للتحالف الرباعى تمكن كوسيجا - كأخر عمل يقوم به - من دعوة بتينو كراكسى لتشكيل الحكومة ، على ان يتم بعد ذلك - بالاتفاق بين احزاب الائتلاف - انتخاب اندريوتى رئيسا للجمهورية . وبذلك يتم حفظ سيطرة الائتلاف على العملية السياسية وعلى مسار التطورات المستقبلية . وتم تحديد يومى ٤و٥ ابريل موعدا للانتخابات .

الحملة الانتخابية :

اشترك فى هذه الانتخابات ٢٤٧ حزبا ، تنافس فيها ١١ لف مرشح ، وكانت السمة المميزة للحملة الانتخابية هى العنف وسيطرة موضوعى الاصلاح السياسى والاقتصادى . ونعرض فيما يلى الاتجاهات الاساسية لأهم هذه الأحزاب :

أ - احزاب الائتلاف الحاكم :

١ - بنى الديمقراطيون المسيحيون (٣٤,٣٪ من الأصوات فى ١٩٨٧) حملتهم الانتخابية على اساس ال STATUS QUO وان التحالف الذى استطاع حكم ايطاليا عبر هذه السنوات هو تحالف ناجح لامبرر لهدمه ، وعلى معاداة فكرة استبدال النظام البرلمانى الحالى بنظام رئاسى على النمط الفرنسى . وحذر اندريوتى من ان التصويت ضد الائتلاف سيقود الى كابوس ، مؤكدا ان « هذا ليس وقت التجارب ويجب الايمان بالنظام » . وواقع الأمر ان الحزب لم يقدم برنامجا انتخابيا بالمعنى الحقيقى ، وانما اعتمد على نفوذه وشعبيته التقليدية وشبه القبلية . بالاضافة الى التاييد التلقائى للكنيسة الكاثوليكية والمنظمات التابعة لها وللحزب ، كما ان الحزب كان فريسة للتفتت الداخلى الناتج من احتدام الخلافات ومن اتساع الاختلاف بين الاعضاء الذين تتراوح انتماءاتهم بين المسيحية والبيوريتانية ، مرورا بانصار بناء جسور التحالف مع الحزب الشيوعى ، وانتهاء بالاتصالات المشبوهة بالمافيا .

٢ - اما الحزب الاشتراكى PSI بزعامة كراكسى (١٤,٣٪ من الأصوات فى ١٩٨٧)، فقد استمر فى المناورة بلعب دور الحكومة والمعارضة فى ان واحد ، مستغلا ضرورة استبعاد الشيوعيين من الحكم فى ضمان استمراره فى الحكم كمحتكر لتمثيل اليسار ، ومستثمرا وضعه كشريك اصغر فى التحالف فى تحميل الديمقراطيين

المسيحيين مسئولية الأخطاء الحكومية واللعب على اصوات الراغبين فى التغيير .. فقامت حملته الانتخابية على اساس تبنى الدعوة للتغيير السياسى واقامة نظام رئاسى قوى بدل النظام الحالى ، فى نفس الوقت الذى اكد فيه اعتزامه مواصلة التحالف مع المسيحيين وعدم رغبته فى اقامة بديل يسارى بالتحالف مع الحزب الشيوعى . الا ان تورط الحزب فى العديد من قضايا الفساد ، بالاضافة الى الاتصالات المعروفة لبعض اعضائه بالمافيا (كالوزير السابق جونيلا ارستيد والذى يضمن للحزب معظم اصواته فى صقلية) ، قد اثرت سلبا على امكانية نجاح هذه المناورة .

٣ ـ وقامت الحملة الانتخابية للشريكين الأخرين فى الائتلاف الحاكم ، الحزب الاشتراكى الديمقراطى PSDI (٣٪ من الأصوات فى انتخابات ١٩٨٧) والحزب الليبرالى PLI (٢,١٪ من الأصوات فى نفس الانتخابات) على اساس محاولة اجتذاب اصوات الاحتجاج ، وذلك ايضا بركوب موجة الدعوة للتغيير ، وذلك دون ان تكون لهذه الأحزاب القدرة على القيام بانجاز هذا التغيير ، ودون ان تتمتع هى بالذات بمصداقية الدفاع عن هذا التغيير الذى يعبر وجودها نفسه عن نفيه ـ.

٤ ـ اما المافيا ، الشريك الخفى فى النظام ، فقد قامت بحملة انتخابية صاخبة بدأتها باغتيال سلفاتور ليما ، النائب فى البرلمانى الأوربى وحلقة الوصل المعروفة بين الديمقراطيين المسيحيين والمافيا ، والذى كان يسيطر على ربع الأصوات فى صقلية ، واعقبت ذلك بسلسلة من الاغتيالات « الصغيرة » لشخصيات سياسية من مختلف التيارات الحزبية ، واعلنت انها ستصفى اى سياسى يتحدى سلطتها او يحاول تخفيف قبضتها على تجارة المخدرات ، كما كان لها مرشحوها ، (كان هناك ٣٣ مرشحا متورطين بالفعل فى قضايا مخدرات واعمال عنف) ، ويقدر عدد الأصوات التى تسيطر عليها المافيا مباشرة بمليون صوت ، اضافة الى ٢,٦ مليون اخرين تحت تاثيرها (وفقا لصحيفة الموندو الايطالية) ، بما يشير الى ان ادارة الصراع مع المافيا لم تعد بالنسبة للدولة مسالة بوليسية فحسب بل سياسية بالدرجة الأولى .

ب ـ احزاب المعارضة :

١ ـ خاض الشيوعيون (٢٦,٦٪ فى انتخابات ١٩٨٧) الانتخابات وسط توقعات عامة بانهم سيمنون بهزيمة ساحقة وذلك قياسا على النتائج التى احرزتها الأحزاب الشيوعية الأوربية مؤخرا ، ونتيجة للظروف الايطالية الخاصة والتى صاحبت حل الحزب وانقسامه . وقد دخل الانتخابات معبرا عن هذا التيار كل من حزب اليسار الديمقراطى PDS وحزب اعادة تاسيس الشيوعية RC.

وبالرغم من ان الشيوعيين كانوا يستطيعون ـ نظريا ـ لأول مرة الدخول فى الحكومة وذلك نظرا لانهيار الخطر السوفيتى ، فان مصداقيتهم كحزب قادر على ، وراغب فى التغيير كانت موضع شك .

٢ ـ خاض كل من الفاشيين الجدد MSI (٥,٩٪ من الأصوات عام ١٩٨٧) ، والحزب الجمهورى PRI (٣,٧٪) ، والخضر (٢,٥٪) الانتخابات تحت برامجهم التقليدية .

٣ ـ تميز اداء رابطة لومباردى LL (٠,٥٪) الانتخابى هذه المرة ـ وهى التى تنادى بانفصال الشمال ـ بتقديم برنامج انتخابى قائم على تطبيق نظام فيدرالى يحول دون استمرار نهب الجنوب لخيرات الشمال الصناعى الغنى ، ومواجهة الفساد والجريمة المنظمة (فى الجنوب) ، ومعاداة الأجانب من مواطنى العالم الثالث .

٤ ـ كما ظهر ـ لأول مرة ـ حزب الشبكة LR والذى يراسه ليولوكا ارلاندو عمدة باليرمو السابق (والعضو المنشق عن الديمقراطيين المسيحيين) ، مقدما برنامجا واحدا : مكافحة المافيا .

نتائج الانتخابات :

يكشف الجدول المبين لنتائج الانتخابات عن عدد من الملاحظات :

١ ـ فشل الائتلاف الحاكم فى الحصول على الأغلبية المطلقة فى اى من المجلسين ، اذ لم تتعد النسبة التى حصل عليها ٤٨,٨٪ فى مجلس النواب ، وبذلك اصبح من المتعذر عليه عمليا تشكيل الحكومة القادمة .

٢ ـ انخفاض شعبية الديمقراطيين المسيحيين الى أدنى مستوى لها اذ انخفضت عن حاجز الـ ٣٠٪ لأول مرة ، ويتضح هذا الاتجاه اكثر فى الشمال (حيث حصلت على ٢٤٪ مقابل ٣٢٪ عام ١٩٨٧) فى حين ظلت قواعدها فى معاقلها بالجنوب اكثر ولاء (٣٩,٣ ٪ مقابل ٤٠,٧ ٪ عام ١٩٨٧)

٣ ـ تقهقر شعبية الحزب الاشتراكى ، بما يعكس فشل سياسة كراكسى المراهنة على اصوات المنادين بالاصلاح فى اجتذاب المزيد من التأييد ووقوع الحزب شأن بقية اعضاء التحالف ـ فريسة الاحتجاج الشعبى .

٤ ـ انه بالرغم من انطباق نفس التحليل على الاحزاب الشيوعية ، الا ان نسبة الانخفاض فى الاصوات التى حصل عليها الحزبان الشيوعيان الرئيسيان هى أقل من المتوقع بكثير (٢١,٧ ٪ مقابل ٢٦,٦ ٪ عام ١٩٨٧) ، بما يشى باستمرارية شعبية هذا التيار ربما بشكل يخالف الاتجاه العام فى اوروبا .

٥ ـ بروز ظاهرتين جديدتين : الأولى هى تلك القفزة الضخمة التى حققتها رابطة لومباردى الانفصالية (٨,٨ ٪) والتى وصلت بها الى المرتبة الرابعة على المستوى القومى ، وهى بلاشك قفزة غير معهودة فى السياسة الايطالية ، وتكشف عن عمق الأزمة بين

١ - نسبة الأصوات التى حصلت عليها الأحزاب المختلفة فى انتخابات مجلس النواب فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ .
(الجدول مجمع بناء على البيانات المنشورة فى جريدة ، موندو ، الايطالية فى ١٩٩٢/٤/٨ نقلا عن وزارة الداخلية)

الحزب	المستوى القومى ١٩٩٢	١٩٨٧	الشمال ٩٢	٨٧	الوسط ٩٢	٨٧	الجنوب ٩٢	٨٧	صقلية وسرد. ٩٢	٨٧
الديمقراطيون المسيحيون	٢٩,٥	٣٤,٣	٢٤,٠	٣٣,٠	٢٧,٧	٣١	٣٩	٤٠,٥	٣٩,٣	٣٧,٦
الاشتراكى PSI	١٢,٦	١٤,٣	١١,٩	١٤,٧	١٢,٨	١٢,٩	١٧,٨	١٤,٨	١٤,٤	١٤,٠
الليبرالى PLI	٢,٨	٢,١	٢,٧	٢,٤	٢,٥	١,٤	٣,٢	١,٩	٣,٤	٢,٤
الاشتراكى الديمقراطى PSDI	٢,٧	٣,٠	١,٦	٢,٥	٢,٤	٣,٢	٤,٢	٤,٣	٥,٥	٣,٨
اليسار الديمقراطى (الشيوعى سابقا) PDS (ex. PCI)	١٦,١	٢٦,٦	١٥,٢	٢٦,١	٢٣,٣	٣٤,٣	١٣,٨	٢٣,١	١١,٢	٢١,٣
اعادة تأسيس الشيوعيه RF (ex.PCI)	٥,٦		٥,٤		٧,٨		٤,٩		٤,١	
الحركة الاجتماعيه الايطاليه (الفاشيون الجدد) MSI	٥,٣	٥,٩	٣,٩	٤,٧	٦,٩	٦,٤	٧,٣	٧,٢	٥,٥	٧,٨
رابطة لومباردى LL	٨,٨	٠,٥	١٧,٣	٣,٦	١,٦	-	٠,٣	-	٠,٢	-
الجمهورى PRI	٤,٤	٣,٧	٤,٤	٤,١	٥,٢	٣,٣	٣,٥	٣,١	٤,٦	٤,١
الشبكة LR	١,٩		١,٨		١,٠		٠,٦		٦,٥	
الخضر	٢,٨	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٣,٠	٢,٧	٢,٢	١,٢	١,٦	٠,٩

الشمال الايطالى الغنى ، والجنوب الفقير المتهم بالفساد والجريمة .

الثانية هى النجاح الذى حققته الشبكة على المستوى القومى (١,٩ ٪) مما يشى ايضا بأن مجرد الرهان على مواجهة المافيا اصبح بندا سياسيا له اهميته .

٦ - تقهقر شعبية الفاشيين الجدد ، وهو وان كان تقهقرا طفيفا الا انه ذا دلاله بالنظر للاتجاه العام فى اوروبا .

٧ - ان هناك فرقا واضحا ، ومنتظما فى اتجاهات التصويت بين اقاليم ايطاليا الرئيسية ، وخاصة بين الشمال والجنوب .

استقالة كوسيجا وتعذر تشكيل الحكومة :

بهذه النتيجة ، لم يكن امام النظام سوى بديلين : الاول هو تشكيل حكومة بناء على ائتلاف جديد يستطيع توفير الاغلبية ، بما يعنى اشراك الشيوعيين فى الحكم سواء بالائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين أو بتشكيل

« بديل يسارى » مع الأحزاب الاشتراكيه ، او كلاهما . والثانى هو تشكيل « حكومة حارسة » تظل فى السلطة لحين اجراء انتخابات عامة جديدة .

وقد تم بالفعل اختيار البديل الأول ، وجرت مشاورات ولقاءات بين ممثلى الاحزاب الرئيسية المختلفة ، الا ان طبيعة العملية السياسية فى ايطاليا وشروطها حالا دون امكانية تنفيذ هذا البديل ، واعلن كل من الشيوعيين والاشتراكيين عدم وجود نية لديهم لتغيير تحالفاتهم وانشاء بديل يسارى ، كما اجهضت ـ بمساعدة الحزب الاشتراكى ـ محاولات التحالف بين المسيحيين والشيوعيين على الرغم من التصريحات الايجابية التى تناثرت فى اعقاب الانتخابات .

ومن ثم لم يتبق عمليا سوى البديل الثانى ، وهو ما قطع الطريق عليه « كوسيجا » باستقالته المبكرة من رئاسة الجمهورية .فقد جاءت استقالة كوسيجا فى ٢٨ ابريل لتضع النظام السياسى الايطالى امام الأزمة الناشئة عن نتيجة الانتخابات بوضوح . اذ يجب على البرلمان بمجلسيه بالاضافة الى تسعة من الشيوخ الدائمين ان ينتخبوا رئيسا جديدا للبلاد ليتسنى له تعيين رئيس للحكومة ، حتى ولو كانت حكومة حارسة . وهو الأمر الذى احتاج الى ست عشرة محاولة حتى تم اختيار أوسكار سكالافرو فى ٢٨ مايو ، اذ فشلت الاحزاب على مدى شهر فى الاتفاق على المرشح للرئاسة ، ومن ثم لم يستطع اى مرشح الحصول على نسبة الـ ٥١ ٪ من الاصوات اللازمة لنجاحه .

انعكاسات الانتخابات على النظام السياسى والحزبى :

فى ميلانو : تتكشف فضيحة مالية ـ سياسية مدوية تورطت فيها شخصيات من الاحزاب السياسة الايطالية الرئيسية (الديمقراطى ، المسيحى ، الاشتراكى ، والشيوعى) وما زالت فصولها تتوالى لتكشف عن عمق استشراء الفساد فى دوائر السياسه والادارة العليا فى البلاد ، وهى فضيحة تلقى بظلال قوية على المناخ الاجتماعى السياسى السائد . وفى باليرمو : تواصل المافيا التأكيد على عدم امكانية استبعادها من اى ترتيبات سياسية ، وتغتال القاضى جيوفانى فالكون المعروف بعدائه للمافيا ، بل وتشير التحقيقات الأولية الى تورط شخصيات حكومية مع المافيا فى تدبير وتنفيذ الحادث ، وفى روما : ١٦ محاولة فاشلة لانتخاب رئيس جديد وتستمر المناورات بين السياسيين فيما يبدو وانه تأكيد للانفصال المتزايد بينهم وبين المجتمع .

هذه الارهاصات وغيرها ما هى الا مؤشرات للأزمة التى يواجهها النظام السياسى الايطالى ، والتى سلطت الانتخابات الاخيرة الضوء عليها . وهى أزمة ليست وليدة اليوم ، وانما صاحبت نشأة النظام نفسه وامتدت معه طول فترة وجوده ، الا انه استطاع البقاء بالرغم منها بسبب غياب بديل علمى ، وبفضل الضغوط الخارجية التى جعلت استمراره ممكنا . فلما ضعفت بعض هذه الضغوط او تلاشت (مثلما هو الحال بالنسبة للضغط الامريكى) وغيرت ضغوط اخرى من اتجاهها (مثلما هو الحال مع الجماعة الاوربية) ، اصبح النظام يفتقر الى دعامات حقيقية يستطيع الاستناد اليها فى مواجهة ضيق اجتماعى متصاعد وضغوط اخرى معاكسة ، وجاءتنتيجة الانتخابات لتضع النظام امام هذه الحقيقة .

ويمكن التمييز ـ فى هذه الفوضى ـ بين ثلاثة انواع من الازمات :

١ ـ ازمة النظام السياسى :

تتعلق هذه الأزمة بأبنية النظام السياسى نفسه . ويشمل ذلك بالتحديد النظام الحزبى ، والنظام الانتخابى ، وشكل النظام (البرلمانية) ، وقاعدة التأييد التى يستند اليها ، ودرجة السيطرة التى يتمتع بها ، ومستوى العنف السائد .

فالنظام الحزبى بالاضافة الى التفتت (٢٤٧ حزبا فى الانتخابات الأخيرة) ، يعانى من ثلاث مشاكل : توزع القوة بين اطراف النظام بشكل لا يسمح بافراز اغلبية ، وجمود التحالفات بين هذه الأطراف ، وثقل تأثير الاعتبارات التاريخية مقارنة باعتبارات السياق السياسى مما يزيد من حدة جمود التحالفات ويرسخ من اتجاهات التصويت عبر الوقت .

ويزيد النظام الانتخابى من حدة ازمة النظام الحزبى ، اذ تسهم طريقة الانتخاب بالقائمة النسبية فى الابقاء على حياة عدد كبير من الاحزاب الصغيرة والتى ما كان اعضاؤها ليرون مقاعد البرلمان فى ظل نظام انتخابى قائم على الدوائر ، ان تتمكن هذه الاحزاب من تجميع اصوات متفرقة عبر الاقاليم تعطيها وزنا على المستوى القومى لا تتمتع به فى اى دائرة منفردة ، من ناحية اخرى فان تراتيبه القائمة تسمح بحجم محسوس من التلاعب « وتوجيه الاصوات » وهو ما تستفيد منه المافيا على سبيل المثال .

أما الشكل البرلمانى للنظام فهو وان كان يعمل بكفاءة فى بلدان اخرى الا انه النظام الأقل مناسبة لبلد تعانى من انخفاض درجة الاجماع القومى مثل ايطاليا وفرنسا . اذ يسفر عن درجة عالية من عدم الاستقرار والضعف الشديد للسلطة التنفيذية امام مناورات البرلمانيين ، وهو ما كانت عليه الجمهورية الرابعة فى فرنسا ، وقاد الى الازمة العنيفة التى انتهت بعودة ديجول للسلطة واقامة نظام جديد (الجمهورية الخامسة) . أما فى ايطاليا فقد استمر النظام البرلمانى مع مساوئه ، وعلى مدى ٤٧ عاما هى عمر هذا النظام ، توالى على الحكم ٥٠ حكومة ، اى ان متوسط عمر الحكومة لا يكاد يتجاوز

تسعة اشهر .

أما قاعدة التأييد الحقيقية التى كان النظام يستند اليها فتتوزع بين تأييد الناخبين من ناحية ، والتأييد الاطلنطى النابع من قيام النظام بالحيلولة دون وصول الشيوعيين للحكم من ناحية اخرى . ومع ظهور مساوىء النظام على المستوى الداخلى وتزايد الاحتجاج ، تزيد اهمية الدعم الخارجى الذى كاد يتلاشى مع نهاية الحرب الباردة ، ومن ثم يواجه النظام قاعدة تأييده المتآكله دون سند سوى غياب البديل العملى .

انخفاض درجة السيطرة التى يتمتع بها النظام السياسى على الانظمة المجتمعية الاخرى ، بل وعلى حجم الانشطة السياسية فى المجتمع ، الأمر الذى يجعله متلقيا للتأثير اكثر من أن يكون فاعلا .

ارتفاع مستوى العنف السائد فى المجتمع نتيجة انشطة المافيا وعصابات الجريمة المنظمة ، وعدم قدرة النظام السياسى على تأطير هذه الانشطة بالرغم من دخوله فى علاقات تساومية مع هذه المنظمات ، ومن ثم يبدو النظام كضحية لهذه العلاقات اكثر منه مستفيدا من نتائجها .

٢ ـ ازمة النخبة :

وتشمل هذه الأزمة :

الانفصال الحاد والمتزايد بين نخبة السياسيين وبين الجماهير ، والاحساس المتزايد لدى هذه الجماهير بعدم الثقة فى « طبقة السياسيين » ككل بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ، وانهم يخدمون مصالحهم الخاصة سواء المالية منها أو النفوذية ، دون الاكتراث بالصالح العام ، الا اذا كان ذلك استثمارا له لمهاجمة خصومهم السياسيين . فى نفس الوقت الذى يبدو فيه السياسيون وكأنهم قد فقدوا بالفعل اتصالهم بواقع الحياة اليومية ، وغرقوا فى المناورات التى يحتمها النظام السياسى المعيب .

غياب ميكانزمات داخلية لتأطير الرغبه فى التغيير مع وضوحها ، وبالتالى فان عدم الاتساق بين شكل النظام ورغبات الجماهير لا يجد لنفسه حلا الا من خلال النخبة السياسية نفسها ، وهى معضلة علاقة الجماهير الايطالية بنظامها السياسى الذى لا ترضى عنه . فعلى سبيل المثال ، اظهر استطلاع للرأى نشرته مجلة اسبرسو فى ٢٤ اكتوبر ١٩٨٨ ان ٧٦,٧ ٪ من الايطاليين يرغبون فى اقرار نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية ، وان ٧٥,٢ ٪ منهم يرغبون فى توسيع صلاحياته واختصاصاته لايجاد حكومة قوية ، وهى حالة قوية جدا من الاجماع القومى فى بلد لا يتجاوز فيه نصيب اكبر الاحزاب ٣٥ ٪ من الاصوات ، ومع ذلك فان هذه الحالة لا تستطيع ان تجد لنفسها منفذا لتتحول الى واقع . ولا يجد الايطاليون سوى نخبتهم السياسية ليعبروا من خلالها هذه المطالب ، اذ بلغت نسبة المشاركة فى الانتخابات الاخيرة مثلا ٨٧ ٪ ممن لهم حق التصويت .

٣ ـ ازمة الدولة :

يمكن ـ فى واقع الأمر الحديث عن ازمتين :

افتقار الدولة بمؤسساتها المختلفة للقوة اللازمة للانجاز ومواجهة التحديات الاساسية : المافيا ـ الفساد ـ تدنى مستوى الخدمات ـ الاصلاح الاقتصادى ـ تدنى اداء الجهاز الادارى .

ازمة تكامل حقيقية بين الشمال الصناعى ، الغنى ، المتقدم ، والمنتمى بشدة للاحساس الاوربى بالتفوق والتحضر ، والجنوب الأقل غنى ، المصاب بالمافيا والجريمة ، والمنتمى حضاريا للبحر المتوسط ، والذى يستولى على العائد الاقتصادى للشمال واموال دافعى الضرائب الاغنياء فيه . وهى أزمة توجد مؤشراتها ودلائلها فى الانتخابات الايطالية الأخيرة : فى الحملة الانتخابية ، فى اختلاف اتجاهات التصويت ، وفى النجاح الباهر لرابطة لومباردى .

مستقبل الأزمة الأيطالية :

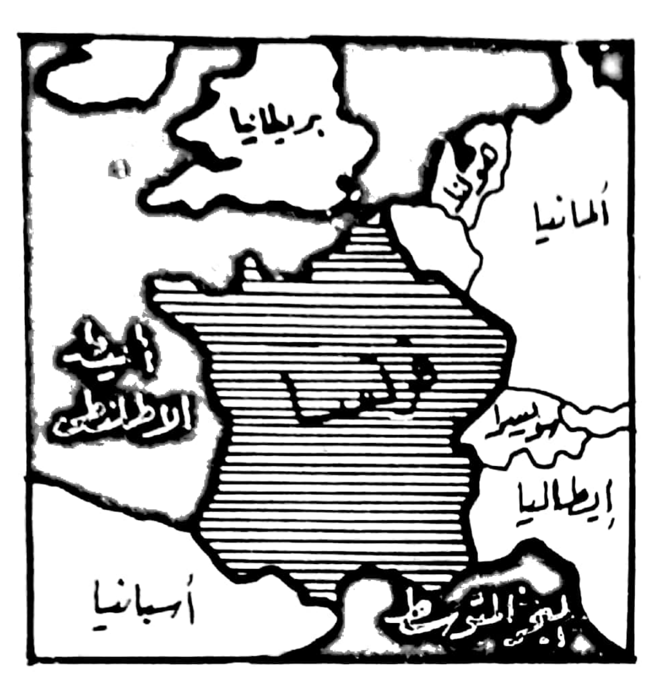
هناك دائما سيناريو للخروج من الأزمة ، وسيناريو لتفجير الهياكل ، ويتوقف الأمر على شكل تطور العوامل الفاعله والمؤثرة فى العملية السياسيه ،وتطور توجهات الفاعلين ، وشكل التحالفات والمساومات فيما بينهم . وفى الحالة الايطالية فأن ذلك يتخذ درجة عالية من التعقيد والغموض ، مما يرفع درجة عدم اليقين وعدم امكانية التنبؤ . وعلى كل حال ، يمكن هنا تحديد اهم هذه العوامل :

مدى فاعلية الضغط الذى يمكن ان يتولد عن السخط الشعبى على الفوضى الحكومية الحالية وخاصة ازاء موضوعى الفساد والجريمة ، وما اذا كان سيأخذ شكلا عمليا محددا (اقتراح استفتاء عام ـ اضرابات .. الخ) ومدى قوة وتماسك مثل هذه الاشكال .

ـ الشكل الذى ستتخذه حركة القوى الداخلية غير المؤسسية ، وخاصة المافيا ، ولوبى الفساد المالى/ الادارى ، ورجال الاعمال .

ـ معالجة السياسيين للأزمة الحالية ، وما اذا كان اختيار سكالافرو لرئاسة الجمهورية يعكس اخيرا وعيا بحتمية التغيير ، ام استمرارا للمناورات الحزبية التقليدية ، وما اذا كانت النخبة السياسية الحالية قادرة ـ فى المدى القصير ـ على العثور على مخرج للنظام من سجنه ام تظل هى ايضا جزءا منه ومن أزمته .

ـ مدى فاعلية ضغط الجماعة الاوربية ، واتجاه هذا الضغط (تقليل الدور الايطالى فى البناء الاوربى ، او الضغط عليها للمساهمة بفاعلية) ، والمدى الذى تستطيع الاطراف المختلفة (اللجنة ـ الدول الاخرى) الذهاب اليه فى هذا الاتجاه . □



[٤]

اليمين المتطرف فى فرنسا وفى أوروبا : سياسة التلويح بالأسوأ أو بالخوف

مارتان فيرلييه

استاذ الاجتماع السياسى فى جامعة باريس (١) السوربون
وباحث بارز فى معهد (ORSTOM)

خلال الأعوام الماضية ، وفى مواجهة التعبئة الاجتماعية والسياسية ذات المراجع الاسلامية أو المسيحية ، أخذ علماء الاجتماع والسياسة والكتاب يتساءلون حول الالتجاء السياسى للدين . واليوم ، فان تصاعد التطرف اليمينى فى العالم الغربى وبصفة أخص فى أوروبا ، يدعو الى نوع آخر من التساؤلات وهى تتناول التأمل العميق حول الالتجاء السياسى للخوف ولما هو الأسوأ .

وطوال الثمانينات ، كان من الممكن مراقبة صعود يمين متطرف فى العديد من الدول الأوروبية وهو يمين نشط على الصعيد الاجتماعى ومكافح على الصعيد السياسى ويبدو ان عهد التشكيلات الصغيرة الهامشية والزائلة قد ولى . فان الحركة قد اصبحت تعبر عن نفسها من خلال احزاب سياسية لها وجود شرعى . فان التمثيل الانتخابى لهذه الأحزاب يزداد اهمية كل يوم ، وفى بعض الحالات ، يفوق هذا التمثيل نسبة الـ ١٠ ٪ . كما ان تأثير الأفكار التى تطرحها أبعد مايكون من الهامشية سواء كان الأمر يتعلق بموضوعات مثل الهجرة أو النظام او الأمن أو بتفكك البنيات السياسية المؤسسة . ان هذه الأحزاب تتواجد اليوم فى جوهر التعايش السياسى وهى التى تحدد الأهداف كما انها تجتذب اليها القوى السياسية الأخرى . ففى العديد من العواصم الاقليمية والدينية نجد هؤلاء المناضلين المتطرفين قد نجحوا فى الحصول على اكثر من ٢٠ ٪ من الأصوات : كما حدث ذلك فى « ميلانو » و « انفرس » و « مارسيليا » و « فيينا » . وان هذه الظاهرة تمس بصفة خاصة فرنسا وايطاليا والنمسا والمانيا وبلجيكا . بل انها قد وصلت ايضا الى الدول الاسكندنافية وبصفة خاصة السويد والنرويج والدنمارك . حتى سويسرا لم تنجو منها ، والملاحظ ان الدول التى تخلصت مؤخرا من انظمة اتسمت بالديكتاتورية المحافظة المتطرفة لم تتأثر كثيرا من هذه الحركة كما نجد ذلك واضحا فى اسبانيا واليونان والبرتغال . أما فى المملكة المتحدة فان المبالغة فى السياسة الليبرالية الجديدة التى سلكتها مارجريت ثاتشر كان لها اثر اشبه بالترياق . ولكن فى فرنسا فان النجاح الذى حققته الجبهة الوطنية كان ابرز ظاهرة ومع ذلك فان مايحدث فى فرنسا لايعد تعبيرا عن صورة جديدة لما قد يسمى « الاستثناء الفرنسى » بل ان « لوبين وحزبه ما هما سوى نموذج يمكن ان يتكرر فى دول اخرى .

وفى محيط البيئة الدولية المتغيرة وفى الوقت الذى تنتشر فيه التشققات داخل المجتمعات وتشتد فيه التأزمات ونجد نوعا من القومية العدوانية قد برز مرة

* كتب الباحث الفرنسى البارز مارتان فيرلييه هذا المقال خصيصا لملف السياسة الدولية

اخرى على السطح بينما العنف ينتشر قد يميل المعلق السياسى الى المقارنة بين هذه الانطلاقة لليمين المتطرف وبين تعبيرات سياسيةمحافظة الى اقصى حد فى اجزاء اخرى من العالم الغربى ومثال ذلك الولايات المتحدة التى يبدو انها ليست محصنة ايضا ضد موجة التطرف المحافظ.

ففى ولاية « لويزيانا » الت ٤٠ ٪ من الاصوات من اجل انتخاب محافظ للولاية الى شخصية كانت تحتل مركزا قياديا فى المنظمة العنصرية المتطرفة « كلوكس - كلوكس - كلان » « دافيد ديوك » ولنذكر ايضا الحملة الانتخابية التى قادها « بات بوكانان » والتى تسبق الانتخابات الرئاسية . وفى أوروبا نجد تحكم التيار المناهض للسامية فى بولندا والتصاعد الجديد للقوى اليمينية المتطرفة فى المجر وفى تشيكوسلوفاكيا وفى يوجوسلافيا المفككة ثم ان الانتخابات التى جرت فى روسيا قد اسفرت عن حصول « فلاديمير زهيرونوفسكى » على ٦ ملايين من الأصوات وهو الذى طالما تباهى باتجاهاته الفاشية المستحدثة .

ولكن لنأخذ أوروبا الغربية كوحدة للدراسة وبصفة خاصة الدول التى تنتمى الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية : فالملاحظ انه فى هذه الدول يغرس اليمين الجديد جذوره فى اعماق التاريخ ، الم يتواجد هذا التيار فى الحكم غداة الحرب العالمية الأولى فى العديد من الدول : ايطاليا ، البرتغال ، المانيا واسبانيا ؟.. الم يمثل مشكلة ذات ابعاد عالمية الى ان اصبح احد العناصر التى تسببت فى اندلاع الحرب العالمية الثانية ؟.. ألم يكتب لها البقاء حتى نهاية الصراع فى اسبانيا وفى البرتغال ؟.. وهى فى صورتها المتجددة تشكل ظاهرة ذات بعد وقوة غير عادية . انها تعمل على ترسيخ قواعدها المؤسسية وعلى دعم مكانتها الرسمية أى انها باقية . وهى تظهر ملامحها على ارضية الأزمات التى لها ابعاد عالمية ولكنها تتسم ايضا بملامح اقليمية خاصة . ان الأزمة الاقتصادية والمالية قد انعكست على أوروبا الغربية فى شكل ازمة بطالة متفشية ودائمة . أما الأزمة السياسية فهى تقود الى اعادة طرح شرعيات وتمثيليات ومؤسسات كانت متغيرة منذ زمن ، فان المجال الأوروبى الغربى تربطه علاقات قديمة بالمغرب والمشرق والقارة الأفريقية وهذه كلها تمر بمرحلة حرجة للغاية . ويتأثر هذا المجال بشدة من عواقب التفكك الذى طرأ على البنيات السياسية والانهيار الذى اصاب اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق . هذا بالاضافة الى ان التعجيل بعملية الاندماج السياسى والاقتصادى الجارية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية يمكن ان يعد عاملا اضافيا لعدم التأكد من الشخصيات الجماعية ومستقبل القوميات .

فى مثل هذا التجمع الغربى - الأوروبى فاننا سنركز اساسا على الجبهة الوطنية وعلى ظاهرة تواجد يمين متطرف فى غمرة الحياة السياسية الفرنسية ، فاذا كانت الحركة التى يقودها « لوبين » لاتشكل استثناء فهى على الأقل قد قامت بدور الريادة . فقد اكتسبت تجربة واسعة فى كيفية الاستعانة بالتطلعات الاجتماعية للجماهير وتخوفاتها وايضا فى التعامل مع وسائل الاعلام . فان هذه الحركة قد قاست مدى فعالية الاطروحات السياسية ، وكذا اساليب العمل . انها نجحت ايضا فى جمع مجموعات صغيرة متنافرة ومشتتة . وقد وصلت الى درجة عالية من التكوين البنيوى . فهى تخدم ايضا وعلى نحو واسع مراجع شعارية ومصادر الهام . كل هذا لايمنع هذا اليمين الأوروبى الجديد من التنازع والتناحر الداخلى ، ومن تأكيد مايضمه من آراء مختلفة .

وان تحليلنا هذا يستهدف تقديم صورة صادقة للجبهة الشعبية بكل ماتدعى به من تمايز ومن جذور مغروسة فى قلب الساحة السياسية الفرنسية وفى الوقت نفسه تسجيل هذه الحركة فى التحولات المثيرة التى تجرى حاليا فى أوروبا الغربية . وقد اخترنا رؤية عالم الاجتماع . وان كانت النظرة العلمية هذه لاتخلو من مخاطر اذ هى تستهدف التطلع الى الظواهر المتنوعة اذ تتحرك مع محاولة التعرف على ماتحمله من مؤشرات واعراض لنسيج يفوق مدى حركة مثل « الجبهة الوطنية » .

١ - اعادة ظهور التطرف اليمينى فى أوروبا الغربية :

ان موجة الفاشية الجديدة التى اجتاحت أوروبا الغربية تندرج فى وحدة زمن مميزة . فقد نمت الظاهرة طوال الثمانينيات واستقرت فى بداية العقد الحالى . وهى ليست مجرد حالة ظرفية بل تغرس جذورها فى عقدة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى أرضية بنيوية مهتزة فانتشرت فى القارة الأوروبية ، ولكن هذا التوافق فى الظروف لايعنى الخلو من التناقضات والتباينات .

فاذا كان هناك اتجاه عام الى تصاعد الأحقاد والمبالغات المحافظة المتطرفة ، لايمكن مع ذلك الجزم بأن هناك تماثل وعمومية للظاهرة . فقد سبق ان ذكرنا مسألة المملكة المتحدة وربما كان من الأفضل التوقف لحظة اطول امام هذه المسألة لكى نتبين التباينات وكذا الجذور الاجتماعية والسياسية للحركة . حقا ، ان أحد العناصر التى تفسر تمركز الحركة فى الجزر البريطانية كان راديكالية الليبرالية الشعبوية الجديدة للحزب المحافظ الحاكم . فان اشادة الحزب بتذوقه وبالقيم الانجليزية بالاضافة الى كرهه للأجنبى كل هذه السمات قد انطلقت على نحو غير محدود خلال حرب « فولكلاند » وايضا خلال حرب الخليج . وقد عبرت رئيسة الوزراء طوال الثمانينات دون اى قيد عن كل مايرفضه الحزب ومابنهيه وكافة آراءه المسبقة . وهكذا تم اتخاذ اجراءات مقيدة أو

حتى قمعية فيما يتعلق بحق اللجوء وبالهجرة . كذلك اتخذ الحزب موقفا متباعدا من عملية التعجيل بالاندماج الأوروبى التى رأى فيها الغاءا لسيادة المملكة المتحدة ، وظهر نوع من « الشوفينية » والسلطة المتزايدة وبرمجة للظلم الاجتماعي ولعدم المساواة لينشط تصاعد التعبيرات القومية فى ايرلندا الشمالية وفى سكتلندا ومقاطعة ويلز . فقد ادت هذه التيارات الى زيادة حدة الاحتجاجات لفئات اجتماعية هامشية تحركها احيانا جماعات اشبه بالنازيين الجدد مثل « الجبهة الوطنية » مما ادى الى مواجهة مباشرة مع الرموز القريبة جدا من النظام القائم وهذه ظاهرة تتجاوز على نحو واسع تواجد يمين متطرف ليست له جذور قوية .

وعلى نحو ملحوظ داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فان بروز هذا اليمين الجديد قد بدأ ايضا فى الدنمارك وهى دولة عضوة فى الجماعة حيث يضم « حزب التقدم » مايقرب من ١٠ ٪ من مجموع الأصوات وله ١٢ من الممثلين البرلمانيين . وبدأ ايضا فى النرويج حيث يحمل التنظيم اليمينى المتطرف نفس الاسم وحصل على نسبة مماثلة من الأصوات . وفى السويد حيث حصل « حزب الديمقراطية الجديدة » على ٦ر٦ ٪ من الأصوات اصبح بذلك حكما داخل البرلمان . وفى سويسرا حصل الديمقراطيون اليمينيون المتطرفون على ٥ مقاعد فى الانتخابات التى جرت فى ٢٠ اكتوبر ١٩٩١ وهم يمثلون حركة مناهضة اساسا للأجانب ويذكر مارسيل ستربيل فى خطبة « النقاء السويسرى » : هل ستؤدى قوة الجذب التى لدى الجماعة الأوروبية على اذهان المسئولين الأوروبيين الى رد فعل عكسى على الاتجاهات الى التحصن بالقومية والى الالتجاء الى التقاليد ؟

ومع ذلك تبقى التعبيرات السياسية متناثرة وغير منسقة . وعلى الرغم من وجود اتصالات وتشعبات ومبادرات مشتركة ، فمن السابق لأوانه ان نتكلم عن « دولية فاشية » منسقة ومرتبة . فان هناك انقسامات قد بدت وامتدت حتى داخل البرلمان الأوروبى ، فخلال الانتخابات الأوروبية التى جرت فى ١٩٨٩ كانت الفاشية الأوروبية الجديدة ممثلة فى شخص ٢١ عضوا ينتمون الى عدة دول ومنظمات : الجبهة الوطنية الفرنسية (١٠) الحركة الاجتماعية الايطالية (MSI) (٤) والجمهوريين الألمان (٦) و « فلامس بلوك » البلجيكى (١) وتشكلت مجموعة للأحزاب اليمينية الأوروبية ، ومنذ البداية ، عانت المجموعة من النزاعات والمنافسات الشخصية فاذا نظرنا الى الحركة فى مجموعها سنجد فيها تناحرات اساسية وفواصل عازلة لاترجع فقط الى المجال التكتيكى .

على سبيل المثال ، نجد بعضا من هذه الحركات مثل « فلامس بلوك » البلجيكية أو « العصبة اللومباردية » الايطالية تواجه الدولة المركزية من خلال تقديم مشروع اقليمى انفصالى هذا فى حين ان معظم هذه الحركات تناشد برد الاعتبار لسلطة الدولة والدفاع عن شخصية الأمة . وقد نجد آخرين مثل « الحركة الاجتماعية الايطالية » يشهرون انتماءهم الفاشى وغيرهم اقل حماسا فى حين نجد « العصبة اللومباردية » ترفض بشدة هذا الانتماء .

ونجد ايضا ضمن هذه المجموعة بالاضافة الى فرنسا بعض الدول اشبه « بالمنارات » وهى المانيا وايطاليا وبلجيكا ، فى هذه الدول ثبتت الحركة اليمينية اقدامها ولكن سيختلف مصيرها حتى وان كانت تسجل اليوم شيئا من النجاح .

ففى المانيا : نجح اليمين المتطرف مع هتلر فى الحصول على السيادة السياسية المطلقة . وقد افرزت ايديولوجية مركبة هى مزيج من القومية البان جرمانية والمناهضة للشيوعية والعنصرية واعادة للسامية والشعوبية وعبادة العنف والانبهار بالزعيم . وقد تلى انهيار نظام الرايخ النازى فى ١٩٤٥ موجة رسمية من « اقتلاع النازية » وبقى المناضلون المتطرفون يحيون فى الظل ، ولم تختفى الأفكار الهتلرية تماما مع ذلك . فقد ابرزت الانتخابات التشريعية ان الحزب الوطنى الديمقراطى الألمانى (NPD) وله جذور عميقة فى ولاية « بافاريا » قد حصل على ٥ ٪ من الأصوات مما اثار انتباه المعلقين السياسيين حول بعث النازية الجديدة وعودة هذا التيار الى الساحة العامة . وخلال الأعوام الأخيرة ادى العديد من العناصر الى تنشيط الاتجاهات اليمينية المتطرفة فى ألمانيا ومن هذه : اعادة توحيد المانيا بكل ما أوتيت به من قلاقل ، اذ فقدت المانيا نقاط ارتكاز من ناحية ونقاط تهديد على الجانب الآخر ، وانهيار اشتراكية الدولة فى أوروبا الوسطى والشرقية وكذا تفكك الاتحاد السوفيتى وظهور عناصر ازمة احدثت شروخ فى « النموذج الألمانى » ..

وفى نفس مجرى الحزب الوطنى الديمقراطى الألمانى نجد الحزب الجمهورى الذى يتزعمه ضابط قديم « فرانز شونهوبر » قد حصل على ٩ر١٠ ٪ من مجموع الأصوات فى ولاية باد ـ فيريمبر » وفى الانتخابات البلدية التى جرت فى برلين فى ٢٤ مايو ١٩٩٢ ارسخ الحزب اقدامه وحصل على ٣ر٨ ٪ من مجموع الاصوات فى الجزء الغربى من برلين . أما فى الجزء الشرقى فقد احرز تقدما اكثر تواضعا مما ينفى النظرية القائلة بأن هناك علاقة مباشرة بين الانتقال الى مرحلة مابعد الشيوعية وبين تصاعد الحركة النازية الجديدة . واخيرا فى ولاية « شليسفيج ـ هولستاين » حصل تشكيل حزبى يمينى متطرف آخر وهو « دويتش فولكس يونيون » (اتحاد الشعب الألمانى) على ٣ر٦ ٪ من مجموع الأصوات فى الانتخابات الاقليمية .

وهناك العديد من الملامح المميزة لهذا الجناح الألمانى

لليمين الأوروبى الجديد أولا ، انه مازال مجزأ اذ ان المجموعات الصغيرة التى تدين بالنازية الجديدة تتكاثر على هامش الأحزاب التى حصلت على تمثيل الانتخابى . وان لكل من المنظمات الثلاث الرئيسية حصنا ملحيا : ولاية بافاريا بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى الألمانى ، وولاية « باده فيريمبير » بالنسبة للحزب الجمهورى وولاية « شليسفيج - هولشتاين » بالنسبة لاتحاد الشعب الألمانى .

أما النواة المتبلورة فى شكل حزب فهى مازالت ضيقة نسبيا . ولكن حولها هالة ضبابية من المجموعات يصعب السيطرة عليها وهى تلجأ كثيرا الى الأيديولوجية النازية لكى تعبر عن كرهها للأجنبى . ففى خريف العام الماضى ، اندلعت موجة من حركات « البوجروم » ذات طابع جديد ، فخلال شهر اكتوبر وحده شنت مالايقل عن ٥٠٠ هجوم ضد منازل العمال الأجانب وشحنوهم داخل الباصات . وفى برلين طالبوا باخلاء المدينة من الأجانب ، والأجنبى هنا هو التركى والعربى وفى المانيا الشرقية الفيتنامى أو الأفريقى ، بل انه يمكن ان يكون الألمانى الذى ينتمى الى الجزء الآخر : الشرقى أو الغربى . وقد صرح أحد المسئولين التابعين « لمكتب من اجل حماية الدستور » : « ان عالم اليمين المتطرف لم يحدث فيه توسع ولكن قدراته النضالية قد شهدت نموا هائلا وبصفة عامة يمكن القول بأن المانيا هى الدولة الأوروبية حيث يعلن الفرد بصراحة وبدون مواربة عن انتمـاءه الى « الاشتراكية القومية » ذات الاتجاهات النازية » ..

كما ان لألمانيا ايضا ماض اتسم بالنازية .. مما أتاح لهتلر الفرصة لكى يرتكز على حركة فاشية ذات جذور قوية . ولكن ذكر هذا الماضى القريب يأنف منه اليمين النمساوى على عكس زميله الألمانى ، فان زعيم هذا اليمين « جورج هايدر » قد اضطر الى التخلى عن رئاسة المجلس الأقليمى « لكارينثيا » لأنه قد اشاد بالنظام الهتلرى بطريقة مستفزة .

وخلال الحرب العالمية الثانية تعاون « دجريل » مع المحتل الألمانى عندما تطوع وقاد فرقة من « اس اس » فى فالسونيا . والملاحظ ان مركز الثقل فى اليمين المتطرف فى بلجيكا قد انتقل . فقد اصبح هذا اليمين مجزءا : « فلامس بلوك » وجبهة وطنية و « اجير » و « بيب » وفى الانتخابات الأخيرة التى جرت فى بلجيكا حصل هذا اليمين المتطرف على ٨ ٪ من مجموع الأصوات . وهو مقسم الى خانات يفصل بينها الفواصل اللغوية والثقافية والجماعية . ويعد تشكيل « فلامس بلوك » اهم واحد فهو قادر على تعبئة معظم السكان « الفلاندر » وهو تشكيل اشتق من حركة « فولكونيا » وهى ذات ميول قومية وشعارات مستحدثة . وفى ١٩٧٧ جرى انقسام داخل الحركة عندما انفصل عن جناحها الراديكالى وهو يضم مجموعات تدين بالنازية الجديدة ليشكل حركة « فلامس بلوك » الذى ظهر على الساحة الانتخابية منذ منتصف عقد الثمانينات وفى اكتوبر ١٩٨٨ اصبح للحركة تمثيل داخل المجلس البلدى فى مدينة « انفرس » وفى الانتخابات الأوروبية التى جرت فى ١٩٨٩ حصلت الحركة على ٢٠ ٪ من مجموع الأصوات فى نفس المدينة . وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٩١ حصلت على ٢٥٫٤ ٪ ويصف المناضلون داخل حركة « فلامس بلوك » بأنهم « المنظفون » فهم يريدون اقتلاع الأجانب من المدينة وهؤلاء هم المغاربة والأتراك الذين يشكلون جالية يصل عددها الى ٢٥٫٠٠٠ شخصا من مجموع السكان الذى يصل الى ٤٨٠٫٠٠٠ نسمة « أى نسبة تفوق الـ ٥ ٪ » ، فان الحزب الليبرالى النمساوى قد جعل نفسه الخط الرئيسى لتوسع التطرف اليمينى ، فهو قد نتج عن اندماج مجموعات صغيرة ومتنوعة من النازيين الجدد كما اصبح ملجأ لجميع الذين يتحسرون ويحلمون بنظام قائم على الاشتراكية الوطنية « أى النازية » فالمعروف بأن حوالى مليون ونصف من النمساويين قد ابعدوا عن الحياة العامة عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . وهم اليوم قد عادوا مرة اخرى وان الحزب الليبرالى النمساوى قد حرص على الابتعاد عن مجموعات المناضلين الأكثر تطرفا وعنفا واهتم أساسا باكتساب الاعتراف به والاحترام . والخطاب الذى يلقيه يعد مزيجا من الشعوبية والحداثة والسلطوية وهو قادر على اجتذاب المنسيين الذين عانوا من السياسات الليبرالية الجديدة وفى الوقت نفسه انتفعوا من هذه السياسات ، فهو يريد ان يعكس صوت الطبقات الوسطى ، والفلاحين ، والتجار ، والحرفيين والمسئولين عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة .. كذلك يطمع الحزب فى ان يعبر عن المشاعر العميقة للشعب النمساوى فى مجموعه . ويرى « جورج هايدر » بأن حركته تعبر عن اشياء لايجرؤ المواطنون على التعبير عنها بصدق وعلنا . ونجد نفس التعبير لدى « لى بن » كما ان شعار « النمسا أولا » هو المرادف لشعار « فرنسا اولا » الذى تلوح به الجبهة الوطنية الفرنسية وللحزب صحيفة يومية هامة يسيطر عليها وهى « لورنن زايتونج » كما ان زعيمه « جورج هايدن » يرمز الى التقدم والى النجاح[٨]. فهو خطيب بليغ قادر على اشعال حماس المستمعين ، كما انه مازال هناك خيط يربطه مع التقاليد الاشتراكية الوطنية بل ان المفكر لهذا الحزب وهو « فرانز موللر » هو احد المدافعين عن « المحرقة النازية » .

ويتغذى التيار اليمينى المتطرف بما يتسم به المحيط الاقليمى للنمسا من تقلبات . فهذا البلد يعانى من الصدمات التى نتجت عن تفكك يوجوسلافيا ومن الهبوط الذى اصاب دول أوروبا الشرقية المجاورة له . فان الحرب الأهلية الجارية فى يوجوسلافيا تبدو وكأنها بداية تسبق انهيار المنطقة باكملها وغرقها فى العنف والفوضى . كما ان فكرة احتمال انضمام النمسا الى الجماعة

الاقتصادية الاوروبية تثير ايضا العديد من المخاوف . ويعارض الحزب بشدة هذا الخيار الذى قد يشكل خطرا يهدد الشخصية الوطنية ، ولكن الأطروحة الأكثر فعالية هى دون شك التخوف من العمالة النازحة من الخارج ورفض الأجنبى . وعلى الرغم من صغر حجم الجالية اليهودية التى تحيا اليوم فى النمسا إلا ان معاداة السامية قد بقت سلعة رابحة بالنسبة للحزب الذى لم يتردد فى استغلالها . ولكن الأجنبى هو عادة اللاجىء الذى هرب من الاتحاد اليوجوسلافى القديم أو المجرى أو الرومانى أو الالمانى الشرقى أو الغجرى . وقد تعمد الحزب على تضخيم هذه الظاهرة ، ففى فيينا يوجد ٢٤٠ر٠٠٠ اجنبى مسجلين رسميا . ولكن « جورج هايدن » يضيف الى هؤلاء عشرات الآلاف من المهاجرين اقامتهم غير قانونية . ان التخوف الشديد من هذا النوع الأخير من النازحين الأجانب ومن اللاجىء السياسى ومن اللاجىء الذى يعمل هو التخوف الذى يسيطر على المشاعر . ويشير الحزب الى ان هذا التدفق ماهو سوى بداية لطفرة كبرى تطغى على البلاد و « غزوة كبرى » ويقول « جورج هايدن » : لا يوجد شعب يمكن ان يتحمل فى ان يصبح غريبا فى بلده .. اننى ازمع فى ان اكون نمساويا اولا .. أما الباقى فهو ثانوى ..» وفى مواجهة هذا التهديد يناشد فى ان يكون الرد جذرى وحاسم .. أو مايسميه « بالحرب الكاملة » ويؤدى هذا العنف اللفظى والديماجوجية الشعوبية الذى يلجأ اليهما الزعيم الى كسب العديد من المشاعر المتفهمة تتعدى بكثير حجم الناخبين الموالين للحرب فانه يوجد هناك واحد من كل ثلاثة نمساويين لايحب الأجنبى وواحد من كل خمسة يؤيد طرد اليهود . ووفقا لاستطلاع رأى اجرى فى اغسطس ١٩٩١ ، فان نسبة مالايقل عن ٥٣ ٪ من النمساويين يرون انه يجب ان تعطى لجورج هايدن الفرصة لكى يقوم بدور اكثر اهمية على الساحة السياسية .

وقد ادى تصاعد الحزب الليبرالى النمساوى الى الحصول على الشرعية والمصداقية السياسية . وقد سجل هذا التصاعد فى بادىء الأمر نجاحا غير متوقع فى الانتخابات الاقليمية لكارنثيا فى ١٩٨٩ وبهذه المناسبة اصبح « جورج هايدن » رئيسا للولاية « لاند » ، ولكنه ترك هذا المركز بعد مضى سنتين . وفى الانتخابات التشريعية التى جرت فى ١٩٩٠ اكد الحزب مكانته على الصعيد الوطنى اذ حصل على ١٦ ٪ من مجموع الأصوات ثم فى نوفمبر ١٩٩١ فى الانتخابات التى جرت فى فيينا حصل على ٢٣ ٪ من مجموع الأصوات وبذلك اصبح له ٢٣ مقعدا من مجموع الـ ١٠٠ مقعد ، وهو يسجل تقدما ملموسا فى « ستيمريا » فى أعالى النمسا فى بورجن لاند . وهكذا فى وسط نظام « حزب واحد ذو رأسين » قام على بديل متفق عليه بين قوتين سائدتين وهما : الديمقراطية والاشتراكية ، جاء هذا الحزب ليخلط اللعبة وليبرز كقوة ثالثة .

وقد أعدت ايطاليا الطريق الى موجة « الفاشية » فى أوروبا الغربية غداة الحرب العالمية الأولى اذ اتاحت الفرصة فى ١٩٢٢ لبينتر موسولينى لكى يقود المناضلين المتطرفين الفاشيين فى مسيرة الى روما وبعد ذلك تولى امور الدولة واقام فيها نظاما ديكتاتوريا سيبقى لمدة عقدين . ان الحركة الاجتماعية الايطالية تحافظ على هذا التراث الموسولينى ، وفى ايطاليا الغارقة فى حكم غير فعال حيث الدولة تبدو مشلولة وغير قادرة على تولى مسئولياتها وفى الوقت نفسه تواجه شبكات من المتمردين « لوج ب ـ ٢ ومنظمة جلاديو » حيث افرزت الأزمة المتفشية فى النظام الحزبى نوعا من عدم الاستقرار الحكومى المزمن ، فى وسط هذا الوضع تنادى الحركة الاجتماعية الايطالية بحكم سلطوى متمركز وباقرار النظام . هذه الحركة هامشية الى حد ما ، ولكن حجمها الانتخابى مستقر نسبيا . وفى الانتخابات التشريعية الأخيرة حصلت على ٥ ٪ من مجموع الأصوات .

وهناك ايضا ظاهرة العصابات التى شهدت دفعة قوية فى شمال البلاد خلال السنوات الأخيرة . فقد حصلت فى الانتخابات الاقليمية على ١٤ ٪ من مجموع الأصوات فى « ليجوريا » و ١٦ ٪ فى فينسيا و ١٧ ٪ فى البيمونت » و ٢٠ ٪ فى لومبارديا . ويبدو ان عصبة لومبارديا تقف فى المقدمة ويتزعمها أومبرتوبوسى ، اما على الصعيد الوطنى فان هذه العصبات لم تنل سوى تمثيلا بنسبة ٨, ٪ هذا فى حين انها فى لومبارديا قد فازت احيانا بنسبة ٣٠ ٪ . ويعد زعيم العصبة اللومباردية « روسى » خطيبا بليغا ايضا فهو يجيد الى أبعد حد اظهار نواحى الاحباط الموجودة لدى كل شخص والى الوصول الى مشاعر المستمعين والى تجميع مشاعر الاستياء والخوف . ولكنه يرفض أى شىء مع الفاشية الماضية وورثائها . فان خطابه أميل اكثر الى التميز والى التخوف من الأجنبى ، والأجنبى هذه المرة هو الفقير البائس الذى يسكن جنوب ايطاليا كما يوجه ايضا الهجمات العنيفة ضد الحكومة المركزية « روما اللعبة » وايضا النظام السياسى الذى يتخبط فى أزمة « الموت لحكم الحزبين ! » ويهدف الخطاب الى تشكيل جمهورية الشمال قائمة على ثرائها مع ترك الأقاليم الأخرى لمصيرها المحتوم .

ولاتخلو بلجيكا ايضا من تقاليد فاشية . فان الحركة « الملكية » التى كان يتزعمها ليون ديجريل الذى كان يستلهم افكاره من شارل موراس الكاتب اليمينى الراديكالى الفرنسى قد رسخت اقدامها فى اقليم فالونيا . .

أما بالنسبة للجماعات اليهودية أو الايطالية فان الحركة تقف موقفا حذرا اتسم بنوع من التكتم . وفى ١٩٨٧ ظهر للحركة تمثيل نيابى داخل البرلمان البلجيكى وهو « فيليب دى وينتر » لايتعدى سنه الـ ٢٥ عاما وهو

بذلك يعد اصغر نائب فى بلجيكا . وهو خطيب بليغ وممتاز فلايخفى ميوله النازية ويقود جهادا مقدسا ضد العرب وضد الاسلام . ولكن هدفه الاساسى محل للغاية فهو يريد اقامة كيان مستقل لبلاد الفلاندر ، وشعاراته واضحة : « شعبنا اولا » او « لتنفق بلجيكا » .

وبعيدا عن تنوع المواقف وتباينها فى هذا العالم ، فان هذه البانوراما السريعة تطرح تساؤلات تتصف بالعمومية . هل نحن نشهد اليوم نوع من العودة الى الماضى المكبوت وظهور المد النازى مرة اخرى الذى اجتاح أوروبا فى اعقاب الحرب العالمية الأولى ؟.. أم ان الأمر يتعلق بظاهرة جديدة تماما ؟ ولكن كيف يمكن تفسير ظهورها فى دول مختلفة وفى نفس الوقت ؟

ان الجيل الفاشى الأول قد تكون فى فترة مابين الحربين فى ظل سياق اقليمى تسوده مجموعة من العوامل التى تقوم على التوتر والخصومة ، ونذكر من هذه العوامل ثلاثة اثرت تأثيرا قويا على نمط تفكير هذا الجيل وتعبيراته .

أولا : ان الحرب العالمية الأولى قد انتهت بتقسيم أوروبا ، وتفتحت امبراطوريات ، وقامت دول ، ورسمت حدود جديدة ، وخيم شعور من الاحباط والحقد لدى الدول المهزومة فى مواجهة الدول المنتصرة . وادت فكرة الانتقام الى تغذية مشاعر قومية متطرفة وعدوانية وكانت الحركات الفاشية فى البداية ذات طابع حربى ، لأن مرحلة مابعد الحرب هى قبل كل شىء مرحلة اعداد لحرب جديدة .

ثانيا : كان شبح الشيوعية يطارد أوروبا البورجوازية خاصة بعد استيلاء البلاشفة على الحكم فى روسيا القيصرية القديمة ، وقد بدات حركات تمرد حمراء تتفجر فى المانيا والنمسا والمجر ، وفى عام ١٩١٩ ادت حركات المجالس الى اثارة اضطرابات فى شمال البلاد ، واتسم نشاط الاحزاب الشيوعية فى ذلك الوقت بالحث على الثورة . وظل اليمين المتطرف كنوع من الوقاية الفعالة ضد هذه الاتجاهات من اجل حماية النظام الاجتماعى القائم .

ثالثا : ان الثورة الفاشية هى قبل أى شىء « ثورة مضادة » ، والأحزاب الفاشية تزدهر دائما فى ظل الأزمات الاقتصادية الطاحنة . وقد بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها داخل النظام الدولى الراسمالى بسبب الركود الهائل الذى حدث عام ١٩٢٩ ، وانهارت البورصات وتدهورت قيمة العملات وعمت البطالة وتفشى التضخم واعلنت الشركات افلاسها ، وتعرضت طبقات بورجوازية باكملها للخراب ، وبلغت الأزمة درجة الكارثة واتضح عجز الزعماء الموجودين فى السلطة عن مواجهة هذه الكارثة . وكان النظام الجديد الذى أراد الفاشيون فرضه يفتح ابواب الانقاذ امام الكثيرين : ان دولة قوية مسيطرة هى المخرج الوحيد الممكن . وحاول اليمين المتطرف فى ايطاليا والمانيا اعطاء الشباب املا فى مستقبل افضل وعمل على انعاش مجال الوظائف والانشطة والاسراع فى نفس الوقت باقامة اقتصاد حرب ويسار هذا المشروع جنبا الى جنب مع راسمالية الدولة الوطنية .

واذا لاحظنا نوع من الاستمرارية وبعض التشابه بين الماضى والحاضر ، إلا ان هناك اختلافات بارزة ، فموجة القومية والاقليمية التى اجتاحت أوروبا اخيرا لايمكن مقارنتها بنشاط التيارات القومية العدوانية والمتطرفة التى انتشرت فى فترة مابين الحربين . فهى تدين تقسيم الأراضى واعادة توزيع السكان الذى حدث فى اعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية وتدين النظم التى قامت بعد ان تحولت الشيوعية الى نظام اقليمى . ولكن الظاهرة معقدة وهو مايفسر عموميتها النسبية ، فمطالبة اقليم الباسك بالانفصال ومقاومة الايرلنديين الكاثوليك والقومية الفلاندرية فى مواجهة القومية الفالونية فى بلجيكا ، وتصاعد التجمعات الايطالية فى المنطقة الشمالية كلها تعبيرا عن هذه الظاهرة ، وتعبير ايضا عن مطلب عام باعادة النظر فى وضع السلطة السياسية ، كما انها دليل على تناقضات عمليات التدويل والتعميم والعالمية . ان هذه العمليات تثير اشكالا جديدة من التعبيرات المحلية والاقليمية والقومية وتعكس انواع كثيرة من المخاوف والتردد . وهناك خلافات اخرى لابد من اخذها فى الاعتبار ، فالأزمة التى تنتشر حاليا ليست هى امتداد لأزمة العشرينات والثلاثينات ، انها تندرج تحت برنامج سياسى ليبرالى جديد وشامل يعمل على اعداد نصوص معينة لتنظيم وتدعيم القطاعات الهامة داخل الطبقات المتوسطة . ان تدويل وتعميم نموذج ليبرالى جديد متأزم سيتسبب فى اثارة الفوضى والانطواء القومى والتوتر والتفاوت داخل المجتمعات . ان قومية عنيدة ذات نزعة دفاعية ترفض المساومة على ثقافتها وقيمها وضمائرها . وفى نهاية الأمر نجد ان انهيار وزوال ادوات الحركة الشيوعية فى أوروبا تجعل الدعوة الى حرب صليبية مضادة للبولشوفية امرا بلا معنى ، ومع ذلك فان معاداة الشيوعية مثل معاداة السامية مازالت تجد مكانا فى انشطة النازية الجديدة .

ان تحليلا اكثر انتباها لمحاولات استعادة الماضى التى تميز الجيل الحالى من اليمين الراديكالى فى غرب أوروبا يجعلنا نستشف بعض التواطؤ السرى أو المعلن رغم الاختلافات . ان هذا الجيل الحالى يتصيد الأزمات ويناور لاحداث ازمات سياسية ويهاجم نظام الاحزاب القائم الذى يكشف بوضوح الالاعيب السياسية . ان معايير التمثيل السياسى للنظم الليبرالية تعتمد اساسا على اراء الشخصية العامة وقدرتها على التأثير والوساطة . كما ان المعارضة اليسارية تفتح بابا ملكيا امام الديماجوجية اليمينية . وكذلك ازمة المؤسسات التى تقوم على أساس الالتحام بين دوائر الاعمال ودوائر السلطة

والتى ادت الى تفشى الفساد فى المجالات العامة نضيف الى ذلك ازمة التحول من النظام الدولى ، فاليمين الراديكالى القادم يعيش فريسة التغيرات المتلاحقة والخوف من المستقبل وفى النهاية ازمة مايسمى « بأناشيد التحرير الكبرى » والخطب التى استنفدت عن التقدم والمدنية التى انبعثت عن عصر التنوير . فقد اختفت رؤى التقدم وانحسرت النظريات المثالية واليمين المتطرف يقدم اليوم آفاقا جديدة لمسيحانية سياسية واجتماعية تؤدى الى خلاص البشرية .

ان هذا اليمين المتطرف الأوروبى الغربى يتطابق فى حاضره الان مع نفس الاستراتيجيات ونفس الخدع . لقد اختار شكل الحزب رغم انه لايشكل سوى زمرة صغيرة أو مجموعة منظمة ، وذلك لأنه يريد الطريق الانتخابى من اجل التغلغل فى النظام السياسى واضعا نصب عينيه هدفه الأساسى أى الاستيلاء على السلطة والتخريب . لقد اعطى لنفسه شكل ريادى وخطابى واختار وجوها بارزة ومؤثرة من امثال امبرتو بوسى من لومبارديا وجورج هايدر من النمسا وفيليب ونيتر ، وكلها وجوه قوية وتتميز بجاذبية شعبية وتتمتع بحس بالغ الحدة بالاخراج السياسى وتهويل المكاسب والابهار من خلال الاستخدام البارع للاعلام على غرار القوميين الاشتراكيين الهتلريين أو الفاشيين الموسولينيين . ان هذه الوجوه تبنى تقدمها وتقيم خطابها السياسى على اساس عدد محدد من الأفكار : الهجرة ، الاغتراب ، انعدام الأمن .

ونتساءل هنا .. أليست هذه المجموعة من الخيارات الاستراتيجية والفكرية هى اساس الدفعة الرائدة للجبهة القومية فى فرنسا ؟...

المراجع :

1 B.Ullman,"Euro-fascisme:l'Europe de tous les racismes",Passages (42),Novembre 1991.

2 "Europe's New Right",Newsweek,27 avril 1992.

3 C.Julien,"Montée des haines et des extrémismes:l'alibi perdu", Monde Diplomatique 38(453),décembre 1991.

4 "Europe:les nouveaux fachos",Nouvel Observateur,1622,avril 1992.

5 C.Gallaz,"Les fonctions de l'extreme-droite",Libération,25 décembre 1992.

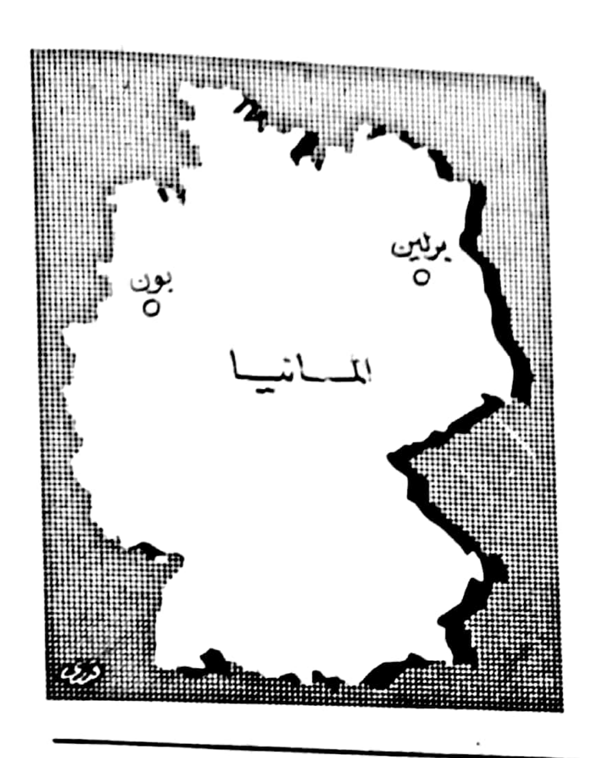
6 D.Pelassy,"Europe des spasmes"Le Quotidien,18 avril 1992.

7 "Resing New Populist",International Herald Tribune,27 novembre 1991.

8 "Vague xénophobe en Europe:remplir le vide idéologique",Le Monde,21 janvier 1992.

9 "Europe:l'extreme droite dans ses murs",Libération,12 janvier 1992.

10 A.M. Duranton Cabrol:L'Europe et l'extreme droite,Paris:Complexe,1991.



[٥]

الانتخابات المحليــة فى المانيا الموحدة وتأثيراتهـا المحتملـة علـى الوحـدة الأوروبيــة

نيفين منير توفيق

مدرس مساعد بالجامعة الامريكية بالقاهرة

تعتبر المانيا الفيدرالية احدى اقوى مؤيدى الجماعة الاوروبية والوحدة الأوروبية حسب اتفاقية ماستريخت ٩١ . وبفضل جهود المستشار الالمانى هلموت كول تبذل محاولات لارساء دور المانيا الموحدة فى الجماعة فحكومة المانيا الفيدرالية ، المانيا الموحدة الآن تؤمن بالوحدة الاوروبية منذ تأسيسها فى شكل جماعة اقتصادية حسب اتفاقية روما ١٩٥٧ . ويأخذ الالتزام الالمانى عدة اشكال كدعم الجماعة الأوروبية ماليا فتحصل على جزء من جمارك المانيا وكذلك ترويج لفكرة التكامل الأوروبى . وقد تشارك الحزبان الرئيسيان فى المانيا فى تعضيد الوحدة الأوروبية فالمستشار هلموت شميدت (الحزب الاشتراكى الديمقراطى SPD) كان الوجه الرئيسى الذى دشن النظام الأوروبى النقدى (EMS) فى أواخر السبعينات ، وخلال عقد الثمانينات اقترحت حكومة المستشار كول (الحزب المسيحى الديمقراطى CDU برأس ائتلافا مكونا من الحزب المسيحى الاجتماعى CSVوالحزب الليبرالى الديمقراطى FDP) عدة تعديلات عملية لتقوية السلطة الفوق قطرية لمؤسسات الجماعة . وعادة ما كشفت استطلاعات الراى ان التعضيد الالمانى ، الغربى . بصفة خاصة للجماعة من اعلى النسب فى الدول الأوروبية المكونة (Dalton 89 , 353 EC) وفى قمة ماستريخت اعتبر كول الاتفاقية نقطة تحول لأوروبا ، فالمانيا قوية يجب ان ترسو فى أوروبا قوية (Song 1992,CC) . فالوحدة الأوروبية السياسية ، الاقتصادية والخارجية خطوة جريئة اذ ان بمقتضاه سيعطى الحق لكل مواطن ان يصوت فى الانتخابات المحلية لدول اخرى من المجموعة لخلق سياسات موحدة ، وستتجه الجماعة فى مراحل متلاحقة وتدريجية الى تبنى عدة اجراءات كتوحيد العملة فى سنة ١٩٩٩ ، التخلص من القيود على حركة راس المال والقوى العاملة ، خلق عملة اوروبية موحدة هى الايكو (ECU) وكذلك تأسيس بنك اوروبى مركزى .

ولتحقيق اجراءات الوحدة الاقتصادية يجب ان تكون نسبة تضخم اى دولة فى الجماعة فى حدود ١,٥٪ للثلاث دول الأقل تضخما فى الجماعة . كما يجب حد العجز فى الموازنة فى اطار اقل من ٣٪ من اجمالى ناتج الدخل (GDP) ، ونسبة الفائدة فى حدود ٢٪ لنسبتها لدى اقتصاديات الدول الأقل تضخما (Facts on file 12/11/90, P. 940) . وتلعب المانيا الفيدرالية (الموحدة) دورا حيويا من خلال المارك الالمانى القوى والمثبت للنظام النقدى الأوروبى لقيمة العملة الأوروبية الموحدة مستقبلا . ولذا فمن المحتم على المانيا ان تسيطر على معدل التضخم الذى نتج عن الوحدة ونسبة الفائدة كى لا تحد من قدرة الدول الأوروبية الأخرى على تقليل نسب فوائدها فى المستقبل القريب لصالح الوحدة الأورو

(The Independent 8/5/92) . بالاضافة الى ذلك تلعب المانيا دورا خاصا فى ايجاد مجالات مشاركة جديدة للدول الأوروبية مثل الاقتراح الحديث الذى تبناه كول والرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران لخلق فيلق عسكرى اوروبى موحد يعضد امن الاتحاد الأوروبى ويشترك فى عمليات حفظ سلام خارجية وعلى الرغم من ان الاقتراح لم يلق قبولا من السلطة الالمانية التشريعية كتغيير الدستور ، فانه ينم فى حد ذاته عن اهتمام المانى بارز فى خلق الوحدة (The Independent 9/5/92)

ومن الجدير بالذكر ان حزبى المانيا الرئيسيين يثقان فى نتائج الوحدة الأوروبية الايجابية بالنسبة لالمانيا . فبالفعل انتفعت المانيا من كونها عضوا بالجماعة بالمنفذ الحر للسوق الأوروبية الكبير الذى كان لازما لانجاح معجزتها الاقتصادية ويعتبر اساسا لاقتصادها الموجه للتصدير . كما ان اشتراكها فى اتخاذ القرار اضفى شرعية على تأثيرها القوى فى توجيه التنمية الأوروبية (Dalton 89, 353) . وستعطى الوحدة لالمانيا حرية التحرك العالمى . كما يؤمن الحزبان بأن مشاكل المانيا لن تعيق الوحدة اذا كثفت الجهود لحلها . كما يؤيدا الجهود التى بذلها البرلمان الأوروبى لتحقيق اصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية وجعل كافة القرارات الجماعية ديمقراطية . كما يتفق الحزبان اساسا على دور المانى اوروبى فى العالم الثالث وتوسيع مجالات التعاون فى هذا الاطار . ويشارك الحزب المسيحى الاجتماعى البافارى والحزب الليبرالى الديمقراطى تلك النظرة المتفائلة للوحدة الأوروبية وذلك لكون الوحدة تزيد من القدرة الاقتصادية التنافسية لالمانيا تجاه الولايات المتحدة واليابان . كما ان السوق الأوروبية والوحدة المستقبلية سيؤمنا الحيوية الاقتصادية والحضارية لدولها وستنفخ الروح الوطنية الأوروبية بدلا من الروح الاقليمية الضيقة ، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار والتوازن فى اوروبا وامتداد الوحدة الى المجالات الاجتماعية والسياسية وبالرغم من وجود اختلافات بين تلك الأحزاب جميعها تجاه طرق تطبيق الوحدة واساليبها وتوقيتها ، فان مواقف الأحزاب الرئيسية والسابق ذكرها تستمد اهميتها من كونها تشير الى محاولات تلك الأحزاب دحض اية اتهامات بالنازية توجه ضد المانيا أو اية شكوك تثار حول محاولات هيمنة المانيا على اوروبا وهو ما تعتبره تلك الأحزاب جانبا تاريخيا مظلما للدولة الالمانية . فمن خلال الوحدة تخلق تلك الأحزاب آلية سلمية للتنافس خاصة مع فرنسا ، تحييد للدور الامريكى الاقتصادى السياسى والعسكرى فى اوروبا وفتح ابواب جديدة لاقتصاد حقق اقصى نمو داخلى (الدستور ١٩٨٧/٨/٢٧) .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو : الى أى مدى ستنجح المانيا الموحدة فى اكمال دورها المتميز على طريق الوحدة الأوروبية وهل يمكن للانتخابات المحلية التى جرت فى برلين الموحدة وولايات المانية اخرى (L Ande) ان تنتج جماعات مصالح وقوى جديدة تمارس ضغطا لتعطيل ، تأجيل أو الغاء اتفاقية ماستريخت أو بعض بنودها ؟ وما هى العوائق المحتملة للدور السياسى الذى صنعه كول لالمانيا فى اطار الوحدة الأوروبية ؟

الانتخابات الالمانية المحلية :

تعتبر انتخابات برلين الموحدة التى جرت فى شهر مايو ١٩٩٢ من أهم الانتخابات فى المانيا الموحدة لكونها الأولى فى برلين الموحدة منذ ١٩٤٦ ، وتنبع اهمية تلك الانتخابات ليس فقط من طبيعتها التاريخية ولكن لكونها مؤشرا للتيار القومى العام وكذلك للدور الرئيسى التى تلعبه الانتخابات المحلية أو انتخابات الولايات فى المانيا حسب القانون الاساسى (Basic Law) لالمانيا الفيدرالية والمطبق على المانيا الموحدة . وبالاضافة الى ذلك فان نتائج هذه الانتخابات مثيرة للجدل وللقلق بالنسبة لأحزاب المانيا الرئيسية ، وبالنسبة للهوية الالمانية ولموقف الألمان تجاه الوحدة الأوروبية . فقد كشفت انتخابات ولاية برلين فقد الأحزاب الألمانية الرئيسية لثقة الناخبين سواء من حيث انخفاض نسبة المشاركة الى ٦١,٢٪ من متوسط ٨٤,٤٪ فى ١٩٨٧ والدالة على الاغتراب النسبى للناخب الألمانى عن احزابه أو من حيث توزيع الأصوات . فقد حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على ٣١,٨٪ والحزب المسيحى الديمقراطى على ٢٧,٥٪ ، بينما حصل الحزب الجمهورى اليمينى على ٨,٣٪ ، كما حصل حزب الاشتراكية الديمقراطية (الحزب الشيوعى المعدل فى المانيا الشرقية)على ١١,٣٪ وحزب البيئة على ١٣,٣٪ فى حين فشل الحزب الليبرالى الديمقراطى فى الحصول على نسبة الـ ٥٪ التى تؤهله للدخول فى برلمان الولاية (الأهرام ٩٢/٥/٢٦) وتعد تلك النتائج مؤشرا خطيرا على استقطاب الناخب الألمانى ، عدم قدرة الأحزاب الكبيرة على اجتذابه ، ضعف الوسطية فى المانيا وبروز التيارات الراديكالية واليمينية المتطرفة . وتثير تلك النتائج قلقا حول ما ستؤول اليه الانتخابات الالمانية الفيدرالية فى ٩٤ اذا ما استمر تدهور الممارسة الحزبية للأحزاب المعتدلة الكبيرة ، وكذلك مستقبل الوحدة الأوروبية وانتخابات البرلمان الأوروبى فى ١٩٩٤ مع تقلص شعبية مساندى الوحدة الأوروبية لدى الرأى العام الألمانى .

مقدمات نتائج انتخابات برلين :

ان المتابع لتطور الأحداث فى المانيا الموحدة لا يمكنه الاستغراب لنتائج انتخابات برلين اذ ان مجرى الأحداث فى المانيا منذ الوحدة فى ١٩٩٠ وحتى مايو ١٩٩٢ ما كان

يؤدى سوى الى تلك النتائج . فقد جرت الانتخابات فى اجواء مشبعة بالقلق من جراء سياسات الائتلاف الحاكم الوسط ـ اليمين (CDV/CSV - FDP) منذ الوحدة الالمانية . فقد بدأ منذ ٢٤ من ابريل ٩٢ اكبر اضراب لعمال القطاع العام فى القطاع الغربى لالمانيا منذ ١٩٧٤ . فقد بدأ عمال البريد المعركة ، تلاهم اعضاء نقابة رجال الشرطة وكذلك ٧٥٪ من عمال صيانة الطرق الرئيسية وبدات اكبر نقابة لعمال القطاع العام الأضراب فعليا يوم الـ ٢٧ من ابريل دفاعا عن مستوى الأجور فى مواجهة التضخم المتصاعد منذ الوحدة ، ارتفاع الاسعار كاسعار الكهرباء والضرائب الجديدة ثم انضم الى الأضراب اعضاء نقابة السكك الحديدية وطالب العمال بزيادة الأجور للسنة المالية بنسبة ٩,٥٪ بينما عرض اصحاب العمل زيادة قدرها ٤,٨٪ فقط وصرح المستشار كول ان الزيادة المطالب بها غير مقبولة لزيادة الدين العام وارتفاع نسبة التضخم . وامتدت حمى الغضب الى نقابة عمال التعدين والبناء كذلك ، فأثار الأضراب حالة من الفوضى وجذب اهتمام الناخب الألمانى الى حالة الاقتصاد الذى يصارع تضخما وصل الى اعلى نسبة له منذ عشر سنوات وزيادة قياسية فى اسعار الفائدة مع عجز ضخم فى الموازنة العامة (الحياة ٩٢/٤/٢٦ وThe Independent 25/4/92) ومع امتداد الأضراب الى القطاع الخاص كشفت تلك الاضطرابات ليس فقط مشاكل الائتلاف الحاكم الاقتصادية بل ضعف تراث المفاوضة الجماعية الألمانى لضعف شديد بسبب اختلاف وتعارض مصالح الحكومة وقطاعات من الشعب الى درجة كبيرة ، صعوبة الوصول الى حلول وسط وهو ميكانيزم الأحزاب الألمانية الكبيرة .

(The Independert 11/5/92) (The Inderperdent 1/5/92 , 29/4/92) .

ولم يكن الأضراب الذى اجتاح المانيا سوى وجه واحد من وجوه عدة للأزمة الألمانية التى اثرت على الناخب ، فالاضراب مؤشر لاشكاليات الهوية ، الاقتصاد والنظام الحزبى . فالنظام الحزبى المعتمد اساسا على الحزبيين المسيحى الديمقراطى الحاكم المتحالف دائما مع الحزب المسيحى الاجتماعى والحزب الاشتراكى الديمقراطى كانا يخسران نسبة عالية من الاصوات بصورة مستمرة فى آخر انتخابات للمحليات .

وعلى الجانب الاخر قويت شوكة الاحزاب اليمينية فى مقاطعات عدة كبادن فور تمبرج ، شيلزفيج هولشتاين ، بريمن وراين لاند بلاتيينت بينما فقدت الاحزاب الكبيرة الكثير من رصيدها لصالح تلك القوى الجديدة سواء بسبب الازمة الاقتصادية او بسبب الفشل فى ايجاد بديل للسياسات الحالية فى مجالات حساسة كمشكلة اللاجئين السياسيين التى تفاقمت فى المانيا ونقص السكن . فقد وصلت مشكلة اللاجئين الى حدود خطيرة اذا ادركنا ان من المنتظران يطلب ٤٠٠ مليون شخص حق اللجوء الى المانيا فى ٩٢ بالمقارنة بـ ٢٦٠,٠٠٠ مليون فى ٩١ (Reuter 18 / 5 / 92) وبينما يحاول الائتلاف التشديد على حق اللجوء بقوانين دستورية ، الا ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى يرفض التعهد بحماية النفس البشرية اللاجئة من الاضطهاد مما ادى الى تجميد المشكلة . ولكن بينما انخفضت شعبية الحزب المسيحى الديمقراطى لم تنخفض شعبية الحزب الاشتراكى الديمقراطى بنفس الدرجة ربما بسبب عدم ارتباطه بالبرنامج الاقتصادى الذى اثار غضب اليمين حزب اتحاد الشعب الالمانى (الوفد ٧/ ٤/ ٩٢) وذلك لتكاليف الوحدة الباهظة وصعوبة التحكم فى السياسة النقدية والتضخم من جراء سياسة كول فى استبدال المارك الالمانى الشرقى بالمارك الالمانى الغربى بنسبة ١ : ١ 8 / 3 / 92 (Reuter 28 / 11 / 95) وبالتالى تفقد الاحزاب الكبيرة مصداقيتها مع تفشى البطالة بين الالمان الشرقيين ، انهيار اقتصادياتهم وتذمر الالمان الغربيين من جراء تضحيات مالية لايتقبلوها . هذه الاحوال المتردية ادت الى تصريح وارنر ميلو رئيس حزب الجمهورية فى برلين بان الحزب يستخدم الحملة الانتخابية لتلقين الحكومة درسا ، كما عبر كول عن النتائج بقوله انها ذات طابع احتجاجى / 5 / Reuter 18) 92) .

القوى المتصارعة واجواء الانتخابات الالمانية :

لفهم تأثير الانتخابات الالمانية المحلية على الوحدة الاوروبية ، من المحتم فهم مواقف القوى المتصارعة العامة .

١ ـ **الاحزاب اليمينية** : برز حزب الجمهوريين بزعامة شوبنهوبر وهو عسكرى سابق فى النازى فى انتخابات ولين الموحدة فاذا كان الجمهوريون نجحوا فى انتخابات برلين وحصلوا على نسبة اصوات تؤهلهم لدخول البرلمان وكسر شوكة الاحزاب الكبيرة ، فاتحاد القوى الالمانى اليمينى يتواجد فى ولايات اخرى وتحاول تلك الاحزاب اليمينية الصغيرة دخول مجلس النواب الاتحادى والبرلمانات ولكنها لاتتمكن عادة من تجاوز نسبة الـ ٥ ٪ المطلوبة الا فى حالات نادرة مثلا من ٣٩ ـ ٥٣ عندما مثل الحزب الشيوعى فى مجلس النواب الاتحادى . ولذلك فنجاحها الحالى مؤشر خطير على تبدل قيم معينة او ثورة قيم صامتة تحدث فى المانيا . وقد بدات نجاحات اليمينية منذ ١٩٨٧ مع فوز الجمهوريين فى برلين الغربية بـ ١١ مقعدا فى البرلمان وظهورهم فى بافاريا مما يدل على ان المانيا الغربية كانت قد بدات تشكو من البطالة ومن الفقراء الجدد ومن وجود شباب ضائع فى مجتمع مترف . كما برزت الجماعات اليمينية التى صب غضبها على الممتلكات الحكومية والاجانب . وبينما يؤكد الجمهوريون

وحزب اتحاد الشعب الالمانى والحزب القومى الديمقراطى اليمينى على التزامهم بالديمقراطية ، فان المخابرات الالمانية تثير الشكوك فى نزعة حزب الاتحاد وتؤكد وجود ٨٩ منظمة يمينية فى ٨٦ .

ويتصف اليمين بصفة عامة بنزعة نتشوية نابعة من وجود نسبة عالية من الاجانب فى المانيا ويشكو اليمين من انعدام فرص العمل للالمان ويوجه اليمين نقده احيانا للالمان الشرقيين او الالمان القادمين من روسيا ورومانيا . ويماثل يمين المانيا نزعة لوبن فى فرنسا ويعارض تواجد اعداد هائلة من الاتراك واليوغسلاف ، العرب والافارقة واليهود . وان قال الجمهوريون بان مطالبهم تتجه الى وقف الهجرة وليس طرد المهاجرين . ويؤكد اليمين عدم وجود نزعة نازية به ولكنه يعبر عن احتياجات خاصة فى المجتمع الالمانى . وينتقد اليمين الوحدة الاوروبية وتأثير امريكا على سياسات المانيا وسياسات كول التى ادت الى ظهور دين قومى كما يطالب اليمين بفصل الاطفال الاجانب عن الالمان فى المدارس . (الاهرام الدولى ٢/٨/ ٨٩ و ٣٠/ ٩/ ٨٧) .

وقد نجح الجمهوريون فى جذب الاصوات من الائتلاف فى راين وستقاليا فى سنة ١٩٩٠ ثم منى اليمين الجمهورى بالفشل عند اول انتخابات اقليمية بعد الوحدة فى ست ولايات منها خمس شرقية . ولذا فمن الممكن القول بان اليمين يبرز اثناء الازمات الاقتصادية التى تثير ازمات هوية كما فى ١٩٩٢ ففى مايو ٩٢ تجددت الاضطرابات والقلاقل اليمينية مع النشاطات المعادية للاجانب (الاهرام ١٦/١٠/٩٠ و The Independent 27/5/92 ومن الجدير بالذكر ان اليمين برز فى القطاع الشرقى من المانيا الموحدة حيث بدأت مجموعات من اليمين تجتمع رسميا ونجح الجمهوريون فى كسب ٧٠١ ٪ من اصوات الالمان فى انتخابات البرلمان الاوربى فى ٩١ (Long , 92 , 44 - 52) الا ان بعض المراقبين يرون ان من الصعب اطلاق شعار معاداة السامية على تلك الاحزاب وان كان يمكن اطلاقها على بعض المجموعات لان الالمان سواء الشرقيون او الغربيون لازالوا يستنكرون ممارسات النازى التى تعتبر من اعمال النظام الرجعى او معادية للانسانية (Long , 92 , 90 - 91) ويظل السؤال مطروحا : هل تعتبر تلك الاحزاب معبرة عن سخط مؤكد اما انها ستهيمن على قيم الفرد الالمانى على المدى البعيد ؟ وتحصد تلك الاحزاب اصوات ناخبين ساخطين على التيار المحافظ المعتدل .

٢ ـ حزب الخضر : القوة الثانية التى برزت مع انتخابات برلين الموحدة هى حركة الخضر التى تضم حزب الخضر . وقد نجح الحزب فى الوصول الى البرلمان الفيدرالى فى اطار تيار معاد للاسلحة النووية فى ١٩٨٣ ونجح حزب الخضر فى احراز نجاح فى نتائج انتخابات مجالس الولايات فى ٨٤ على حساب الاحزاب المشتركة فى الحكومة الائتلافية الاتحادية . ويساند الحزب الاقليات وحقوقها السياسية بخلاف موقف اكثر تشددا للحزب المسيحى . وحزب الخضر ليس حزبا بقدر ماهو حركة رافضة لنتائج الحضارة الصناعية واثارها على البيئة فى المانيا بقسميها الغربى اساسا والشرقى . وبالحزب اتجاهان : الاتجاه البيئى ضد التلوث والاتجاه السلمى المضاد للاسلحة وكل ماهو ذرى ، كما يوجد به تيار مثالى واخر واقعى يساند المضاد للاسلحة وكل ماهو ذرى ، كما يوجد به تيار مثالى واخر واقعى يساند التحالف مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى ويدخل فى اللعبة الديمقراطية . ولقد ازدادت شعبية الخضر مع حادثة تشر نوبيل والوحدة مع المانيا الشرقية وذلك لان موضوع البيئة قفز الى جدول الاولويات مع الوضع البيئى المتردى للقطاع الشرقى من المانيا . كما وجه الخضر حملات مكثفة ضد علاقة المانيا بالولايات المتحدة وخاصة تواجد الصواريخ النووية طراز Rershing الاهرام ٧/٣/٨٦ و الاهرام ٧/ ٣/ ٨٦ ويقدم الحزب بديلا كاملا لاسلوب الحياة متفاعلا مع جوانب من ثورة القيم وهو مايطلق عليه « السياسات الجديدة » (New Polities) .

فيطالب الحزب مثلا بزيادة المعونة للمزارع الالمانية رمز الهوية ونقاء البيئة ، والوقوف ضد التوسعات العسكرية ، الا ان موقف الخضر المتسامح مع توافد اللاجئين قد لايتسق والجو العام الالمانى الان . ومع نجاح حزب الخضر فى دخول البرلمان فى ١٩٨٧ ادى ذلك الى ظهور قوة ذات طابع مختلف فى البرلمان وتوازنات جديدة على اسس مختلفة . ويرى المراقبون ان حزب الخضر قد يصبح حزب المانيا فى المستقبل وذلك لان ٢٠ ٪ ممن تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و ٣٥ عاما صوتوا فى صالحه ، اى ان تعضيد الخضر جزء من ثورة صامتة فالحركة تؤكد على الروح الخلاقة ، زيادة المشاركة فى اتخاذ القرار بالمقرانة بالقيم المادية التى تسود اقتصاديات السوق . وقد وجدت الطبقة الوسطى من الشباب مخرجا لها فى الحزبية الاشتراكى الديمقراطى والليبرالية فى السبعينيات ولكن وخلال العقد الماضى وحتى الوحدة الالمانية فقدت تلك الاحزاب نسبيا وتدريجيا مساندة تلك الطبقة مع التدهور الاقتصادى خلال ازمة النفط وبروز نوعية مختلفة من التحديات على الخريطة الالمانية وتتغذى الحركة على التراث الماركسى المثالى والنزعات التنموية المعادية للحداثة (modernity) مع بعض العناصر الرومانسية . وهناك كذلك الحركة البديلة المضادة للثقافة وهى تغطى مجموعة واسعة من الانشطة السياسية ، الاجتماعية والثقافية وتجذب الاصوات للحزب ، كما تؤثر على سياساته . فمختلف اجنحة الحركة تحاول ايجاد بدائل للنظام الحالى بعيدا عن المجتمع القائم ، فيهتمون بتحسين الخدمات العامة (welfare State) وتكامل المجتمع الالمانى . ويعتبر

مساند والحزب الاشتراكى الديمقراطى مساندين محتملين لحركة السلام والبيئة فى الحزب . ولذا فالاصوات التى يخصرها هذا الحزب الكبير يكسبها الخضر . (الاهرام ٢١ / ١٠ / ٨٦ ـ الاخبار ٢٩ / ١ / ٨٧ ـ الدستور نقلا عن الـ Papadakis 84 , P . 1 - 2 & Herald Tribune 1 / 3 / 87 , 113 , 146 .

ومن ضمن البدائل العسكرية المقترحة ، قدرة دفاعية غير نووية واستراتيجية مبنية على الدفاع ونظام دفاعى غير مركزى واساليب دفاعية جديدة . ولان الخضر يحاولوم ، تحويل الحقيقة التاريخية القائمة ، فقد ادى ظهورهم الى انفجار جدل جديد ذى طبيعة يسارية . كما ينتقد الخضر السياسات المحلية الحديثة وبخاصة فى مجال الاسكان ويحاول الحزب تحسين الانشطة الثقافية للشباب واسلوب ادارة الحزب وتغيير نظام الشفاعة (Patronage) الحزبى . فمن حيث اسلوب العمل ، يركز الخضر طاقتهم على المستوى المحلى اساسا وذلك محاولة لدمج ديمقراطية القاعدة (Gross - poot democracy) مع حرفية السياسات ، الديمقراطية البرلمانية وسياسات السلم على الرغم من هيمنه الدولة على ادوات العنف . ويحاول الخضر كذلك تفادى هيمنة وجوه معينة على الحزب من خلال نظام التناوب البرلمانى (Papadakis rorahon) (84 , PP . 151 - 179) كما يهتم الحزب بالجانب الانسانى اكثر من الاقتصادى للانسان وهو المكون المثالى الدائم فى الشخصية الالمانية (الاهرام ٢١ / ١٠ / ٨٩) كما كون الخضر سياسات المانية (Deutchla-ndpolitik) وعالميه لاتهتم بالوحدة الالمانية بقدر ماتهتم بالتفكير عالميا والتطبيق محليا وهو شعار الخضر (Kolinsky 89 , 143 , 160 - 161)

٣ ـ حزب الاشتراكية الديمقراطية : هو الحزب الشيوعى فى المانيا الشرقية سابقا والذى عدل عند الوحدة ويعبر تواجد هذا الحزب ونجاحه فى الانتخابات المحلية فى برلين عن ان الخيار الاشتراكى لازال ماثلا فى اذهان الالمان الشرقيين خاصة بعد ان صدموا بالحقائق الاقتصادية التى واجهتهم منذ الوحدة وانهيار اقتصاديات القطاع الشرقى عند دمجة فى اقتصاديات السوق . فالمؤسسات الفيدرالية لاتتمتع بشرعية حقيقية فى القطاع الشرقى واتلحول الى الديمقراطية فقد الكثير من مصداقيته وفقد معه الالمان الشرقيون الثقة فى الاحزاب الالمانية الغربية (L'Expness , 12 - 18 Luin 92 , P . 29) . فالعقد الاجتماعى الجديد فى المانيا الموحدة بين الالمان الشرقيين والحكومة المبنية على النظام الحزبى للاحزاب الكبيرة يفتقد وزنه وبنوده غير واضحة ، فوصل انعدام الثقة الى الكنيسة ، الاحزاب والنقابات بسبب المصالح والهوية المتناقضة للالمان الشرقيين والغربيين ، كما ادرك الالمان الشرقيون ان الديمقراطية لاتعنى بالضرورة الثراء على الاقل فى الوقت الحالى . ومن المرجح ان تكون تلك الاسباب خلف مكاسب حزب الاشتراكية الديمقراطية الذى كان يوما ممثلا للنخبة الالمانية الشرقية بـ ٢٠٣ ملايين عضوا انخفضوا الان ٢٥٠,٠٠٠ الف عضو فقط . ويرتبط نظامه بالترتيب التقليدى للنظم الحزبية الشيوعية (Long 92 , 129) وعلى الرغم من الفساد المستشرى به وتدهوره التنظيمى ، هو اكبر حزب فى الولايات الشرقية لالمانيا الموحدة ذات الطبيعة الشرقية واصبح نوعا من الملاذ وان كان له وجود ضئيل فى البند ستاج : ١٧ صوتا من ٦٦٣ مقعدا .

٤ ـ الحزب الاشتراكى الديمقراطى : هو احياء للحزب الاشتراكى الديمقراطى فيما قبل ظهور المانيا الفيدرالية والانقسام وهو مجال الطبقة العاملة ويمثل مصالح النقابات والعمال وفى ١٩٥٩ اتخذ الحزب خطوة تعتبر تحولا تاريخيا فى مجراه وترك الدعوة للاشتراكية والاقتصاد الموجه وتماشى ومبادىء السوق . كما بدا فى تحويل نفسه الى المجال الليبرالى ليكسب تاييد قطاع الطبقة الوسطى الليبرالية وينافس الحزب المسيحى الديمقراطى . ولاقناع الناخب ان الحزب لا تتناقض واهداف المجتمع الالمانى الاساسية استخدم الحزب سياسة الاعتناق أو التعانق مع الحزب المسيحى الديمقراطى وقرعة البافارى : الحزب المسيحى الاجتماعى (embracement) فبمشاركة الحزب المسيحى فى الحكم تمكن الحزب من زيادة ثقة الناخب حتى تمكن من أن يتولى الحكم بنفسه ، ولذلك يعتبر النظام الالمانى نتاج استراتيجيات الحكم لهذين الحزبين التقليديين الالمانيين .

وجاءت فرصة استكمال هذا العناق فى ١٩٦٦ عندما شارك الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحزبين المسيحى الديمقراطى والمسيحى الاجتماعى فى الائتلاف الكبير وساهم الحزب فى حل مشكلات الدولة وصياغة سياسات عامة ، ثم تحالف الحزب مع الحزب الليبرالى الديمقراطى واهتمت حكومة الائتلاف بتحسين العلاقات مع المانيا الشرقية فى ذلك الوقت وشرق اوروبا ، كما خلق الائتلاف مجموعة من السياسات الداخلية لتحسين الخدمات العامة واسلوب توزيع نتاج المعجزة الاقتصادية الالمانية ، كما ركز الائتلاف على التامينات الاجتماعية . ولكن مع انفجار فضائح التجسس بدأت تظهر الانقسامات الداخلية فى الحزب ، ففضل جناح التركيز على النمو الاقتصادى بينما فضل الجناح الآخر الهجوم على الطاقة النووية والتركيز على النمو الاقتصادى الذى لا يضر بالبيئة ، كما ظهرت موضوعات جدلية حول سياسات الدفاع وادت تلك الانقسامات الى سقوط حكومة المستشار شميدت حيث لم يتمكن الائتلاف من التوصل الى حلول اقتصادية للركود فى اوائل الثمانينات كما يواجه الحزب ازمة هوية اثارها تحدى الخضر ولم يتمكن الاشتراكيون الديمقراطيون من تحديد ماذا كان يجب استمالة

الخضر . وبسبب هذا التذبذب قلت ثقة الراى العام فى الحزب اذ أن نواته التقليدية الممثلة فى النقابات والعمال تفضل سياسة تركز على النمو الاقتصادى ، بينما تفضل العناصر اليسارية الجديدة سياسات اقرب الى سياسات الخضر .

وفى انتخابات ١٩٨٣ ، وجد الحزب استحالة استمالة الرايين مما ادى الى تساؤل الناخبين عن حقيقة موقفه ، فانخفضت شعبيته نسبيا فى الولايات وان نجح الحزب فى تحقيق انتصارات انتخابية بواسطة اللعب على كلا الاتجاهين . ففى سارلاند ، اصبح لافونتين نجم اليسار الجديد مستميلا الخضر وكاسبا اغلبية جديدة ، فى حين اصبح راوف نورثراين وستفاليا نجما من خلال تعبيره عن احتقار الخضر وبرنامجهم ، فى حين تحالف اخرون مع حزب الخضر . ومع ذلك تتدهور نسبة الاصوات الموالية للحزب منذ ١٩٨٧ وحتى يقرر الاشتراكى الديمقراطى جدول اولوياته وموقعه من التدهورات الاقتصادية لالمانيا الموحدة ، لن يتمكن الحزب من ان يصبح خيارا واضحا للناخب المتذبذب والساخط على سياسات الحزب المسيحى الديمقراطى (Dalton 89 , PP . 159- 263)

٥ - الحزب المسيحى الديمقراطى : هو القطب الاخر الرئيسى للسياسة الالمانية ويقود المانيا الموحدة التى هو صانعها من خلال ائتلاف يمين - الوسط ، ولكنه الخاسر الاكبر كذلك فى انتخابات برلين الموحدة لانخفاض شعبية الحزب ، انخفاض نسبة المشاركة التى تدل على ضعف ثقة الناخب الالمانى فى النظام الحزبى الذى خلقه المسيحى الديمقراطى مع الاشتراكى الديمقراطى ، التشاؤم فيما يتصل بمستقبل المانيا الموحدة وفشل حليف الحزب وهو الحزب الليبرالى الديمقراطى فى تحقيق نسبة الـ ٥ ٪ . ويتمتع الحزب المسيحى الديمقراطى تقليديا بمساندة الطبقة الوسطى وتسانده الكنيسة ، فهو حزب محافظ اساسا ولكنه معتدل وقد اسسه سياسيون محافظون اختيروا بواسطة قوة الحلفاء لخلق بديل غير اشتراكى فى المانيا مابعد الحرب ولذا فيعتبر هذا الحزب من مؤسسى النظام الالمانى وكان مكونا من مجموعات غير متجانسة تشمل الكاثوليك . البروتستانت ، رجال اعمال ، معتدلين ومحافظين . ويتوحد الحزب وراء فكرة ان على المانيا ان تتبع ملامح انسانية ومسيحية ، لذلك فهو عدو شديد للنزاعات اليمينية المتطرفة التى لا تتفق وقيم المانيا مابعد النازى ويفضل الاسلوب التوفيقى (Consensual) فى ادارة المعضلات السياسية لتفادى تلك النزاعات . وهو ضد الشيوعية كذلك ويشجع ويساند الاقتصاد الحر ودور السوق الاوروبية به وهو على الرغم من معارضته للاقتصاد الموجه صانع للنظام التأمينى وموسع للخدمات العامة . الحزب الديمقراطى المسيحى حزب قومى فيما عدا فى بافاريا حيث يتواجد حليفه الدائم الحزب المسيحى الاجتماعى . ويعتبر المستشار هلموت كول احد ابرز الوجوه الالمانية التى صاغت برنامج الحزب بناءا على السياسات المحافظة لتاتشر وريجان وواجهت حكومة كول عدة مشاكل فى عقد الثمانينات ذات طبيعة مالية أو حول دور المانيا فى حلف شمال الاطلنطى (NATO) وكذلك عدة فضائح سياسية ، ولكن تمكنت الحكومة من التعامل مع هذه المشاكل ، فحلت موضوع الـ (NATO) واوقفت العجز الحكومى وانعشت الاقتصاد واذا كانت انتخابات ١٩٨٧ الفيدرالية تمثل تراجعا نسبيا للحزب الديمقراطى المسيحى ، فان كول يعتبر صانعا رئيسيا للاقتصاد الالمانى القوى (Dalton 89 , 251 - 259)

كما حظى كول بنجاحات ساحقة فى الانتخابات المحلية فى المانيا الشرقية بعد سقوط النظام الشيوعى وقبل الوحدة وذلك بفوز التحالف المحافظ الموالى لبون والمؤيد لوحدة سريعة للالمانيتين ، كما حقق حزب كول انتصارات ساحقة فى الانتخابات الاقليمية بالجزء الشرقى من المانيا الموحدة بفضل ثقة الناخب الالمانى الشرقى به وذلك فى ست ولايات عام ١٩٩٠ (الأهرام ١٦/١٠/٩٠) الا ان الحزب المسيحى الديمقراطى والائتلاف الحاكم يواجهان تدهورا واضحا وذلك بسبب سياسات كول فى دمج الالمانيتين والذى أدى الى درجة تضخم وصلت الى ٢٠٧ ٪ - ٣٠٥ ٪ واول عجز ونقص فى حساب المانيا الجارى فى ١٩٩٢ وصل الى ٨٠٠ مليون بعد ان كان اقتصاد المانيا الفيدرالية يحقق فائضا يصل الى ٦٠٨ مليون وانخفضت نسبة زيادة الناتج القومى الاجمالى من ٤٠٦ ٪ الى ٢٠٥ ٪ و ٣ ٪ ومن المنتظر ان تصل تكاليف الوحدة الى ٦٠٠ بليون فى سنة ٢٠٠٠ وتحول الالمان مصدرو رؤوس الاموال الى مدينيين (Lang 92 . P - 13) وكان من جراء هذه النتائج ان انخفضت شعبية الحزب المسيحى الديمقراطى بصورة واضحة وانعدمت الثقة فى ائتلافه خلال انتخابات برلين حيث فشل حليفة الليبرالى فى استكمال دوره التوازنى فى الائتلاف حين فضل الناخب المتذبذب اختيارا يشير الى سخطه وتحول الى الاحزاب المتطرفة . فالحزب يواجه مشكلة كونه يتعامل مع شعب اعتاد مستوى معيشيا خاصا ، فـ ١٥ ٪ من دخل الالمانى الغربى يذهب الى الانشطة الترفيهية ودخله الشهرى زاد بمعدل عشر مرات منذ الستينيات كما يزيد مستوى معيشته بمعدل ٤ ٪ سنويا ، ولايريد الالمانى الثرى ان يحتمل نفقات الوحدة كما يرى الالمانى الغربى العادى ان الضرائب الجديدة موزعة باسلوب غير عادل على الفقراء ولصالح الاغنياء . فى حين يواجه الالمانى الشرقى بطالة متفاقمة ووعودا لم تتحقق وانهيارا اقتصاديا واحتياجا الى تريليون لاحياء الاقتصاد الشرقى فى المستقبل . ولذا فقد هيجت سياسات الحزب المسيحى الديمقراطى مايمكن اعتباره حيرة وجودية . Lang 92)

(Exislenhal anxiety) (PP - g - 17 دفعت قطاعات من الناخبين فى برلين الى اقصى اليمين او اقصى اليسار .

ان استقطاب الناخب فى انتخابات برلين يهدد الاسلوب التوافقى للسياسة الالمانية ويزيد احتمالات المناورة من قبل الاحزاب الصغيرة والمصالح الضيقة وذلك فيما يتعلق بمواضيع شتى تشمل الوحدة الاوروبية كذلك . فنتائج الانتخابات قد تعيد ترتيب اولويات التفاوض فى مشروع الوحدة وتضعف من امكانيات الوصول الى حلول وسطى يستلزمها ثنائية المجلس التشريعى الالمانى . تشتت السلطة ولجان الوساطة المتخصصة : هذا الاسلوب كان يعمل بصورة مرضية عندما كانت الاحزاب الكبيرة المعتدلة تحظى بأغلبية وتأييد واضحين (Dalton 89 , 230 - 231) ولكن مع التغييرات الجديدة وخطر تفاقمها يصبح هذا الاسلوب صعبا للغاية وسيعتمد دور المانيا فى الوحدة الاوروبية التى صنعتها الاحزاب الكبيرة مشروطا بقدرة تلك الاحزاب على تطوير قدرة فعالة وسريعة لحل مشاكل المانيا الموحدة ، ارضاء الناخب الالمانى واعادة الثقة فيها وهى احتياجات متناقضة فى طبيعتها خاصة وان الانتخابات المحلية تؤثر بصورة مباشرة وسريعة على السياسات الالمانية بصفة عامة وسياسات المانيا تجاه الوحدة الاوروبية بصفة خاصة .

العلاقة المباشرة بين الانتخابات المحلية واجراءات الوحدة الاوروبية :

تتسم الانتخابات المحلية الالمانية كانتخابات برلين الموحدة بعلاقتها المباشرة فيما يتعلق بقرارات الحكومة الالمانية ازاء موضوع الوحدة الاوروبية . فمؤسسات المانيا الفيدرالية اسست بحيث تتفادى الصفعات المؤسسية لجمهورية فيمار . ويتميز النظام الفيدرالى الالمانى بتراث قوى من الحكم المحلى أو حكم الولايات التى خلقها الحلفاء عند اعادة البناء السياسى لالمانيا وتنبع اهمية الولايات من كونها نقطة مركزية للعديد من النشاطات السياسية وفى ١٩٤٧ كانت كل الولايات قد انتخبت حكوماتها وتعتبر الحكومات الاقليمية مؤسسات اساسية فى النظام السياسى الذى شرعه القانون الاساسى لالمانيا ويمثل رؤساء الولايات الشعب الالمانى رسميا فى البندسترات (Bundestnat) او مجلس الشورى الالمانى القطب الاخر للنظام التشريعى الى جانب البندستاج) مُتيبسفشل (والذى يتحتم اخذ موافقته فيما يتعلق بقرارات المانيا الجذرية كالوحدة الاوروبية وان كانت سلطة البندستاج اكبر . لقد خلق القانون الاساسى نظام حكومة فيدراليا قسم القوة السياسية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات . ويرتكز هيكل الحكومات الاقليمية على نظام برلمانى كالحكومة الاتحادية . ولكن معظم الولايات لها نظام تشريعى احادى ويختار الحزب او الائتلاف المسيطر على السلطة وزيرا يرأس الحكومة المحلية كثيرا مايصبح وجها قوميا بارزا ، فالمركز الرئاسى فى الولاية خطوة اولى تجاه مركز على المستوى الفيدرالى ، وبينما يعطى نظام فصل السلطات مسئولية تشريعية اكبر للبندستاج فهو يعطى مسئولية ادارية اوسع للحكومات المحلية ويبدو ان القانون الاساسى يعطى سلطة سياسية اولية للولايات فى المادة ٣٠ منه .

اما من حيث توزيع السلطات ، فالتفويض التشريعى للحكومة الفيدرالية ينقسم الى سلطات منطلقة (Exclu- sive (مادة ٧١ ، ٧٣) ، سلطات مشتركة (Concur- rent (مادة ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٤ أ) وسلطة هيكلية (Framework) (مادة ٧٥) . فالحكومة الفيدرالية تمتلك سلطات تشريعية مطلقة فيما يختص بالامن او فيما يحتاج الى تنسيق على المستوى الفيدرالى كالدفاع ، التجارة ، الهجرة والعملة . وهناك حوالى ٦ مجالات للسلطات المشتركة كالقانون المدنى ، اللجوء السياسى ، والتأمين الاجتماعى على سبيل المثال . اما عن السلطات الهيكلية فهى تحد دور الحكومة الفيدرالية عند وضع توجيهات فضفاضة لعدة مجالات كالتعليم . وتتولى الولايات مسئولية تطبيق القوانين . ولكن على الرغم من محاولة القانون الاساسى تحديد العلاقة بين البندستاج والولايات فالعلاقة مصدر دائم للصراعات والتنافس شديد بين هذين المستويين للنظام الالمانى فيحاول كل منهما التأثير على الاخر خاصة وان الحكومة الفيدرالية القوة الرئيسية فى التشريع فى حين ان المحليات تتحمل مسئولية الادارة والتطبيق ولذلك فهناك مجال واسع للمفاوضات والمناورات ، فالقانون الفيدرالى يحتاج بالضرورة الى تشريعات محلية لتطبيقه (Dalton 89 , 48 - 42) وينطبق ذلك على اتفاقية ألوحدة الاوروبية فى ماستريخت .

ولذا فقد اصبح هذا الموضوع محل جدل من المنتظر ان يتفاقم مع ضعف الأحزاب الكبيرة وخاصة ، الائتلاف الحاكم ، انحسار الحلول الوسط وبروز اليمين فى الويات ومن المرجح ان يتركز الصدام حول اساليب وسرعة تطبيق الوحدة الاوروبية بصفة خاصة

(Dalbn 89,42-48)

وقد واجهت الحكومة بالفعل معارضة الحكومات المحلية لاسلوب تطبيق الوحدة الاوروبية حسب اتفاقية ماستريخت مما يرجح ان المراحل اللاصقة ستتسم بصعوبات اكبر . فقد استخدمت الحكومات المحلية أسلوب الضغط على الحكومة الفيدرالية لكى تقبل اتفاقية ماستريخت التى لم تصدق بعد . فتطبيق الوحدة الاوروبية يلزمها تعديلات دستورية المانية اصبحت موضوعا لمناورات سياسية داخلية وفى البند سترات . فقد طالبت حكومات الولايات ضمان حجم دورها وعدم

التقليل من سلطتها لصالح السلطة المركزية الاوروبية فى بروكسل ووصل الائتلاف الى اتفاق على تعديل فقرة دستورية ترضى الحكومات المحلية وان كانت تشير الى القوة المتنامية لتلك الحكومات وتناقض سياساتها وسياسات الحكومة الفيدرالية وكذلك تناقضها والسياسات الأوروبية ، التى يتفق عليها الحزبان الالمانيان الكبيران .. وتحفظ تلك الفقرة حقوق الحكومات المحلية وان ظل تفصيل الفقرة موضوعا لجدل عنيف ومكثف . وفى حين تعتبر الولايات الالمانية تلك النتيجة فى صالحها يستشعر الحزبان الالمانيان الكبيران ان هذه التطورات ذات طابع خطير . وسيزيد من حدة الصدام المتوقع ان اتفاقية ماستريخت تتطلب ثلاث قراءات ليتم التصديق عليها قبل نهاية هذا العام . ولذا اضطر الحزب المسيحى الديمقراطى ان يقدم تنازلات من المنتظر ان تزيد على المدى القريب . فالحوكات المحلية الممثلة فى البندسترات يجب ان تصدق على الاتفاقية حتى تمر ايا كان شكل الائتلاف الحاكم بها . ولذا فقد رضخ كول وقبل تعديل الفقرة الدستورية التى تعطى حقوقا سيادية للهيئات الاوروبية فى بروكسل وتحد من سلطات الولايات . ووافق المستشار الالمانى ان يعطى مجالا واسعا للمحليات كى تشارك فى تقرير سياسات اوروبا الموحدة واعطى الحق لـ ١٦ ممثلا اقليميا بالتواجد فى بروكسل مشاركين الحكومة الفيدرالية فى تحديد السياسات الالمانية فى اوروبا الموحدة وتقرير ذلك فى دستور وبناء على ذلك اصبح للولايات قولها فى الوحدة ، بالاضافة الى مجالات اخرى كالدفاع وهى حقوق جديدة لتلك الحكومات التى ترفض ان تقوم الوحدة من القمة وتعتبر مشروع الوحدة من صميم السياسات الداخلية للولايات (The Independent 16/5/92, 16/5/92) وتتوافق هذه المواقف وروح انعدام الثقة فى الحزب الحاكم وتوجهات الرأى العام والاحزاب الجديدة فى الولايات . وقد تتفاقم مشكلة مفاوضات الوحدة الاوروبية فى المانيا داخليا اذا أصر الحزب الاشتراكى الديمقراطى على رفض ائتلاف كبير مع الحزب المسيحى الديمقراطى فى برلين الموحدة واذا لم تثمر المناقشات الدائرة حاليا بين الحزبين الرئيسيين على سياسات جديدة لمواجهة الأزمة .

التاثيرات المحتملة لنتائج الانتخابات على موقف المانيا تجاه الوحدة الأوروبية :

ان الناخب الالمانى الذى يشكو اقتصاديا ، سياسيا واجتماعيا عبر عن مخاوف جديدة تتجاهلها السياسات التقليدية للأحزاب الكبيرة المساندة لوحدة اوروبية ستؤدى الى التخلى عن المارك الالمانى من اجل عملة موحدة ضمن اتفاقية ماستريخت ، ولذا فمن الطبيعى ان تعارض الاحزاب اليمينية تلك الخطوة وتعمل على تعطيلها ومن المحتمل ان تضطر الاحزاب الكبيرة الى الرضوخ للمطالب الالمانية النابعة من اقصى اليمين او اليسار على حساب الوحدة الاوروبية كما تنص عليه بنود قمة ماستريخت وذلك تجنبا لاغتراب الالمانى عن المشروع الاوروبى على المدى الطويل . وقد حدث مثال لتلك التنازلات عندما وافق كول على زيادة اجور العمال فى القطاع الغربى من المانيا الموحدة بنسبة اعلى مما يراه البنك المركزى مناسبا لدور المارك الالمانى كقوة استقرار فى النظام النقدى الاوروبى وذلك محاولة لتفويت الفرصة على الاحزاب الصغيرة فى جذب قطاعات جديدة من المؤيدين وكذلك لتفادى زيادة شعبية رؤساء الولايات على حساب الحكومة الفيدرالية حيث بدأ فى التفاوض مع النقابات المضربة وتقديم وعود اعلى من وعود السلطة الفيدرالية (TMHE Independent 12/5/92)

وكما تفرض المشاكل الاقتصادية لالمانيا الموحدة نفسها على حساب اجراءات الوحدة الاوروبية تفرض مشكلة اللجوء السياسى ذاتها بنفس الحدة وهى تعتبر احدى النقاط المنتظر حلها ضمن السياسات الاوروبية الموحدة والتى ينتظر الحزب الاشتراكى الديمقراطى حلها من خلال تعاون اوروبى ، الا ان غضب اليمين يصب على الاجانب فى المانيا وتنفجر حزازيات مع الالمان الراجعين من كازاخستان او اوروبا الشرقية . ولذا فبعض المشكلات ذات الطابع الأوروبى سيوجب حلها سريعا وبصورة منفصلة لتجنب تطرف الهوية الالمانية على حساب الهوية الاوروبية . والسؤال الذى يطرح الآن هو هل سيستطيع كول ان يقنع المعارضة الاشتراكية بتغيير دستورى ينظم عملية اللجوء ؟ قد تكون نتائج برلين الموحدة حافزاً للوصول الى حل .من قبل الحزب الاشتراكى الديمقراطى تجنبا لكارثة سياسية ، فاليمين يستقر عند كل انتخابات عند نسبة الـ ١٠ ٪ . والطبقة السياسية الديمقراطية تتفادى المناظرة Facts on file) 3/10/91 pp.745-746). فهل يستطيع المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون ان ينتظروا سياسة موحدة للمجموعة الاوروبية قبل ازالة الحدود ، ام سيضطرون الى اجراءات وقائية سريعة ؟ هذا ما ستجيب عليه الأيام القادمة .

ويعتمد نجاح دور المانيا فى مشروع الوحدة الاوروبية على مدى تحسن الاقتصاد الالمانى فى الفترة المقبلة لاعادة الثقة للناخب الالمانى ولكن حيث ان كول اضطر الى منح حكومات الولايات دوراً اكبر فى تحديد شكل الوحدة ، فان الائتلافات المحلية ستظل محددا هاما للقرارات الوحدوية . لذا فمن المرجح ان تحاول احزاب اليمين معارضة الاقتراح بزيادة الميزانية المحددة لمساعدة دول المجموعة الاوروبية الفقيرة حسبما تقضى اتفاقية ماستريخت الى ٦١,٥٢ بليون فى ٩٧ . ففى ظل الظروف الراهنة وعلما بأن الاجراءات الخاصة بتطبيق

الوحدة الاقتصادية الاوروبية تتكلف ضياع الكثير من الوظائف في كل من الدول المشاركة لأن مفهوم صناعات اوروبية اكثر كفاءة لايعني فائدة للمستهلك الاوروبي بالضرورة فلن يسمح باحتكار المؤسسات الاوروبية الضخمة (السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٠ ، ص ١١٠) . ولذا فعلى الحكومة الفيدرالية التعامل بحذر مع اي اجراء قد يزيد من حدة الأزمة التي ستؤثر بالتالي سلبيا على موقف الناخب الالماني من الوحدة .. فاتفاقية الوحدة تتأثر سلبيا اذا فشلت دولة في التصديق عليها فذلك يؤجج الجماعات المناهضة لها في اوروبا وبخاصة اذا كان ذلك موقف الشعب الالماني ، مؤيدها الرئيسي مع فرنسا . فتعطيل الباعث الوحدوي خطر في حد ذاته ويضعف سلطة الهيئة الاوروبية (Eurapean commisson) . ويرى بعض المراقبين ان احتمالات وحدة يناير ٩٣ مستبعدة وذلك بغض النظر عن الصعوبات الجديدة التي تواجهها المانيا لتحديد استراتيجية موحدة للتعاون الخارجي والدفاع والتمويل مع تدخل الولايات تدخلا مباشرا في صنع القرار (The Independent 16/5/92) كما ان احياء الاقتصاد الالماني سيضفي شرعية جديدة للنظام في اعين الالمان الشرقيين كما سيعيد تأييد الالماني الغربي . الا ان صعوبة تلك الحلول التي تطلب تنسيقا اوروبيا لالمانيا (لشقيه الغربي والشرقي) تظهر في السياسات الالمانية الجديدة ضمن السياسات الاوروبية تجاه المزارعين الالمان . فمن المعروف ان اغلبهم من صغار الملاك الذين يعيشون على مساعدة بون ولذا فقرارات بروكسل لخفض اسعار البذور بنسبة ٢٩ ٪ لتأمين منافسة اكبر في التجارة الدولية ومساندة مفاوضات الـ GATT اضرت بامن المزارعين النسبي ، ففي وست راين وستفاليا ، اختفت المزارع الصغيرة ويمثل الدعم الحكومي ١/٣ دخل المزارع المتبقية ، ويأتي الدعم للمزرعة الالمانية لكونها تمثل الهوية الالمانية وحامية البيئة على الرغم من ان الزراعة تمثل اقل من ٢ ٪ من اجمال الناتج القومي ، وتستغل المزارع حساسية سياسات التحالف في الولايات للحفاظ على مصالحها ، ولفترة طويلة وقد جازف الحزبان المسيحي الديمقراطي والاشتراكي الديمقراطي بالتسبب في صراعات داخل الجماعة لتاجيلهما تطبيق القرارات الاوروبية على المزارعين . واخيراً وافق الائتلاف الحاكم على قرارات بروكسل وذلك بسبب تغيير في اولويات الحكومة الفيدرالية لصالح مزارع التعاونيات في المانيا الشرقية والاهتمام بتحقيق مكاسب على صعيد التجارة العالمية ، الا ان من المنتظر ان تزيد تلك الخطوة من احباطات الرجل العادي وبالفعل فقد دفع كول ثمن القرارات الاوروبية بانخفاض شعبية حزبه في تلك الولاية (The Indepensent 23/5/92). ومن المتوقع ان تثار قطاعات من الشباب المتاثر بسياسات الخضر بتلك الاجراءات التي يعتبرها ذلك الحزب ضارة جداً بحالة المانيا البيئية التي تشكو تدهوراً شديداً .

وتتداخل الاولويات المختلفة للاحزاب الصغيرة التي برزت على الساحة الالمانية وتتناقض مع بعضها البعض مما يصعب الاسلوب التوفيقي والاجماع القومي فما يعتبره اليمين اولوية قد لايعتبره اليسار او الخضر كذلك ، كالاهتمام بالبيئة على حساب النمو الاقتصادي مثلا . فمن الامور التي ينتظر ان يهتم الخضر بها والمتعلقة بالوحدة الاوروبية فشل الجماعة الاوروبية في مساندة ضريبة الطاقة في قمة الارض بريو دي جانيرو ، فقد فشل وزراء البيئة في الاتفاق على موقف تفاوضي موحد في القمة (TMHE Indefendent 27/5/92)

ومن المرجح ان يعزو الجناح الاكثر تشددا في الحزب ذلك الفشل الى اسلوب العمل الذي يحتاج الى التركيز محليا في حين يجب توحيد الفكر على النطاق الاوروبي او العالمي . فالوحدة الاوروبية في حد ذاتها تقل اهميتها النسبية بالمقارنة باهتمام عالمي بالبيئة . ومن المؤكد ان الخضر سيؤكدون على ضرورة حل مشاكل المانيا الشرقية البيئية التي تحتاج الى ٢٥٠ بليون دولار (Lang 1992,131-132) واعطائهما اولوية مالية خاصة على اية مشاريع اوروبية نقدية ، لسياسية او تجارية ، في حين ان من المرجح أن يصر اليمين على حل مشاكل البطالة والدين الداخلي اولا – اعطاء اولوية للقطاع الغربي او الشرقي على حسب تمركز الحزب وسيصر اليسار على ٨ احياء اشتراكية القطاع الشرقي . على الجانب الاخر من المرجح ان يعارض اليمين فكرة الفيلق الاوروبي العسكري الموحد على جيش الماني قوي ، في حين سيعارض الخضر الفكرة ذاتها لانها ستزيد اخطار التسليح والحروب .

وفي حين يستبعد محللون سياسيون كون القومية الالمانية خطراً نازيا يهدد الوحدة الاوروبية وذلك لوجود تراث شيوعي وليبرالي في المانيا الموحدة ، فالآراء المتشائمة حاليا ذات النزعة اليمينية وقطاعات من الرأي العام ترى في الشركاء الاحد عشر في الجماعة الاوروبية مجرد لصوص يبغون وضع يدهم على الاموال الالمانية وبخاصة فرنسا التي تضع عينها على احتياطي البنك المركزي الالماني ، فهل يعتبر ذلك تشاؤما اوروبيا ام نتورا اوروبيا ؟ فالالمان يخشون مركزية بروكسل وهيمنة الفرنسيين عليها وهم ساخطون على ذلك المشروع الذي يتلاعب به صانعو النظام اي الحزبين الكبيرين لارجاء البت في امور حيوية كتعديل حق اللجوء السياسي او الاعتراف بكرواتيا كما يخشون بيروقراطية الجماعة التي يتهمها المحللون بالعجز وقلة الانتاجية (L,Express 12-18 juin 92,p.31) لذلك ، فعلى الرغم من احتياج المانيا الموحدة الملح للجماعة كقوة تكاملية وترابطية سواء من ناحية الهوية ، الاقتصاد ، الامن او السياسة ، فقد عبر

بعض مفكرى الحزب الاشتراكى الديمقراطى عن تشاؤمه فى ان تطبق اتفاقية ماستريخت ابدا وبالتالى عبر المفكر عن خوفه نحو هوية المانية مبسترة او منحرفة . وعلى الجانب الآخر ، تقول آراء متفائلة بان الظروف الالمانية الحالية مؤقتة وستنتهى بانتهاء الازمة ، على الرغم من ان انعدام الوعى الاوروبى للالمان الشرقيين قد يبطىء من سير الوحدة الاوروبية (Long 1992,120) والسؤال الذى سيجيب عليه المستقبل القريب هو من سيكون المؤثر الفعال ؟ هل ستؤثر الجماعة الاوروبية وسياساتها فعليا وايجابيا على الرأى العام الالمانى وهل سينجح النظام فى اصلاح النظام الالمانى السائد ؟ ام ستتمكن القوى الجديدة من تقوية موقفها وكسب ارضية جديدة مع كل فشل للحكومة الالمانية وعجز للسياسات الاوروبية مرده القلق الاوروبى الذى يخشى فقد دينامو الوحدة الاوروبية او تحوله الى قوة مستقلة ومهيمنة على القارة ؟ □

المصادر :

- Lucas Delatrre et Jean-Marc Gonin. «Les Allemands face au doute» . L'Express. (12 au 18 Juin 1992). pp. 24-33.
- Russell J. Dalton. Politics In West Germany. London: Scott Foresman & Company, 1989.
- Emmet Long. The Reunification of Germany. New York : The H.W. Wilson Company, 1992.
- Eva Kolinaky ed. The Greens in West Germany : Organization and Policy Making. Munich: Berg, 1989.
- Elim Papadakis. The Green Movement in West Germany. London: St. Martin's, Croom Helm, 1984.
- Facts on File. 12/11/90. p. 940.
- Facts on File. 3/10/91. pp. 745-746.
- The Independent. 8/5/92.
- The Independent. 9/5/92.
- The Independent. 25/4/92.
- The Independent. 1/5/92.
- The Independent. 29/4/92.
- The Independent. 11/5/92.
- The Independent. 27/5/92.
- The Independent. 16/5/92.
- The Independent. 16/5/92.
- The Independent. 18/5/92.
- The Independent. 12/5/92.
- The Independent. 18/5/92.
- The Independent. 23/5/92.
- Reuter 18/5/92, 28/11/90, 8/3/92.

- الدستور ١٩٨٧/٧/٢٧
- الدستور ١٩٨٧/٣/٨ نقلا عن Herald Tribune
- الحياة ٩٢/٤/٢٦
- الاهرام ٩٢/٥/٢٦
- الاهرام ٨٦/٣/٢١
- الاهرام ٨٦/٣/٢١
- الاهرام ٨٩/١٠/٨٦
- الاهرام ٩٠/٨٠/٨٦
- الاهرام الدولى ٨٦/٢/٨ و ١٩٨٧/٩/٣٠
- الوفد ٩٢/٤/٧
- نشرة التعاون الالمانى مع العالم العربى ٨٦/١٢/٢٥
- الاخبار ١٩٨٧/٧/٢٩



[٦] الانتخابات الأوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة ديمقراطية تعددية لا ليبرالية

وحيد عبدالمجيد

رئيس وحدة النظم العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

اجتازت الديمقراطية فى تطورها ـ كممارسة وكنظرية ـ مراحل عدة منذ أن ظهرت فى اوروبا وامريكا مقترنة بالفلسفة الليبرالية ، وحتى المرحلة الراهنة .. مرحلة الديمقراطية التعددية ذات الطبيعة الاجرائية . ورغم أن الانتخابات الحرة التنافسية ظلت أحد أهم معالم النظام الديمقراطى من البداية ، فقد تزايد مدى شمولها للمجتمع تدريجيا مع الاتساع المضطرد فى نطاق الهيئة الناخبة ، والذى وصل الى ذروته فى أوائل القرن الحالى .

ومع تبدد أوهام كثيرة بشأن مايمكن أن يحققه النظام الديمقراطى على صعيد المساواة والعدالة ، وحتى الحرية الفردية نفسها بعد أن تنامى وطغى دور الجماعات والقوى والمصالح الكبيرة ، باتت الانتخابات التنافسية المفتوحة للجميع والتى تتيح تداول السلطة هى حجر الزاوية فى الديمقراطية المعاصرة . وارتبط ذلك بالمفهوم السائد لهذه الديمقراطية الان باعتبارها عملية اجرائية بالاساس ، لا صلة مباشرة لها بأى جوانب قيمية أو مثاليات ، وإنما بما توفره من نظام قادر على تدعيم وتنظيم التنافس بين النخب .

واذا كانت المشاركة الشعبية الواسعة تدعم النظام الديمقراطى وتساعد غالبا على استقراره ، فهى ليست شرطا لوجوده . كما أن النظام السياسى الذى يحقق مساواة أكبر مرغوب بالقطع ، لكنه ليس بالضرورة اكثر ديمقراطية . ففى بعض الأنظمة الشمولية مثلا كان هناك نظام لتوزيع الدخل اكثر مساواة من الأنظمة الديمقراطية . لكن النظام الشمولى ليس ديمقراطيا ، لأنه لا يسمح بانتخابات تنافسية حرة وبالتالى فإن حكوماته غير قابلة للتغيير دوريا .

وفى هذا السياق يمكن تناول الانتخابات العامة التى جرت فى ابريل الماضى فى كل من ايطاليا وبريطانيا ، من منظور دلالتها المتعلقة بالديمقراطية فى طورها الراهن . ولذلك سنركز على جانبين رئيسين فى هذا المجال :

اولا : دور التنظيمات الوسيطة :

من اهم سمات الديمقراطية المعاصرة الدور الرئيسى للتنظيمات الوسيطة فيها ، بعكس مافترضته الليبرالية من دور محورى للأفراد عندما نظرت الى الفرد المواطن كمحور للنظام السياسى من خلال حقوقه الطبيعية ودوره الذى اعتبرته مؤكدا فى تقرير الصالح العام . وظلت تلك الرؤية التبسيطية قائمة نظريا رغم عدم وجود اساس تجريبى يدعمها حتى بدأ ماكس ويبر فى وضع حد لها باسهامه الكبير الذى طوره جوزيف شومبيتر ثم التعدديون من بعده . فقد أدرك ان الاحاطة بظروف المجتمع الصناعى المعقد جديرة بتقويض جوهر الليبرالية المتمثل فى حرية الاختيار . ولذلك كان اسهامه بداية تحول كبير فى النظرية الديمقراطية .. تحول من « سياسة الأفراد » ، اذا جاز استخدام هذا التعبير الى « سياسة الجماعات » ، فى عصر يتسم بتطور المؤسسات الضخمة من شركات واتحادات نقابية واحزاب وجمعيات ، ومايقترن بذلك من توسع بيروقراطى . ولذلك كان من الضرورى للنظرية الديمقراطية ان تتجاوز الليبرالية ببساطتها المفرطة العاجزة عن استيعاب تطورات المجتمع الصناعى ، ناهيك عن المجتمع مابعد الصناعى . وعندئذ يمكن الحفاظ على قدر من حرية الاختيار من خلال قواعد اجرائية بالاساس . وقامت النظرية التعددية ، والتعددية الجديدة ، بعد ذلك ببلورة الديمقراطية المعاصرة باعتبارها طريقة للحكم وترتيبا مؤسسيا وتنظيما للتنافس بين النخب الفاعلة والمصالح الهائلة ، فى اطار دور جوهرى للتنظيمات الوسيطة ومن بينها الاحزاب السياسية . لكن احدى القضايا المهمة التى كثر الجدل

حولها مؤخرا قضية تراجع دور الاحزاب فى الديمقراطية المعاصرة ، لكن ليس لصالح الافراد المواطنين وانما لصالح تنظيمات وجماعات وسيطة اخرى ذات سطوة مثل الشركات العملاقة واتحادات اصحاب الاعمال والنقابات ، فضلا عن اجهزة الاعلام . والواقع ان معظم هذه المجادلات تأثرت اساسا بظروف الديمقراطية الامريكية ، التى لم تعرف فى اى وقت دورا بارزا للاحزاب بما فى ذلك الحزبين الكبيرين . فقد اتسم النظام الديمقراطى فى الولايات المتحدة بخصائص فريدة تجعل من الصعب الاعتماد عليه كمعيار او تعميم خبرته . كما ان الحزبين السائدين فيه (الجمهورى والديمقراطى) هما من احزاب النخبة Elite - Based parties التى تضاءل وجودها بل واختفت تقريبا فى الديمقراطيات الاوروبية التى تعرفه منذ بداية القرن الحالى أحزاب الجماهير Mass - based parties

وجاءت الانتخابات الايطالية والبريطانية الاخيرة لتدعم هذا الاستنتاج ، والا كيف يستقيم الحديث عن تراجع دور الاحزاب مع مشاركة ٢٤٧ حزبا فى انتخابات ايطاليا مثلا . ورغم ان معظمها احزاب هامشية لا قيمة فعلية لها ، فان دلالتها المهمة هى ان الكثير منها تمثل فئات مجتمعية . فرأينا احزابا لملاك السيارات والسائقين وارباب المعاشات وربات البيوت وغيرها . ويعنى ذلك ان الاحزاب مازالت هى التنظيمات الوسيطة الاكبر جاذبية لفئات واسعة من المجتمع ، والاكثر قدرة على تجميع المصالح والتعبير عنها .

كما ثبت ان التنظيمات الوسيطة الكبرى الاخرى لا تلعب بمنأى عن الاحزاب ، بل من خلالها فى كثير من الاحيان . فعلى سبيل المثال رأينا كيف وقفت الكنيسة الكاثوليكية فى ايطاليا بكل ثقلها وراء الحزب الديمقراطى المسيحى ، الذى واجهت حملته الانتخابية مشكلات غير مسبوقة . وكذلك فعلت بعض نقابات العمال فى المناطق الصناعية الرئيسية ، عندما سعت الى توحيد صفوف اعضائها وراء حزب اليسار الديمقراطى (الشيوعى سابقا) خشية ان تتفتت اصواتهم بينه وبين المجموعة المنشقة عليه التى تعمل تحت اسم « حركة التجديد الشيوعى »

وفى الانتخابات البريطانية أيضا وقف اتحاد الصناعات (وهو أكبر تجمع لرجال الاعمال) بقوة وراء حزب المحافظين ، واعلن رئيسه جون بانهام ان (فوز حزب العمال سيلحق ضررا بالغا بالاقتصاد ، وسيحول الركود الحالى الى كساد طويل) . كما ان الاخفاق المتتالى لحزب العمال منذ ١٩٧٩ لا يعود الى عجزه كحزب فقط ، ولكن وربما اهم الى تراجع دور نقابات العمال ذات النفوذ القوى فى تنظيمه . وتعد قصة هذا الحزب فى ذاتها دليلا على ان الاحزاب كانت ومازالت اهم التنظيمات الوسيطة فى التأثير على مسار النظام الديمقراطى . فقد صعد حزب العمال على اكتاف النقابات التى تنامى نفوذها فى القرن الماضى ، وهو يهبط الان مع تقلص هذا النفوذ فى ظل التطور التكنولوجي الهائل . فالمصانع التى كانت تلتقى بها اعداد ضخمة من العمال تعمل وتتناقش حول اوضاعها ، اصبحت اكثر اعتمادا على الميكنة . واتجه عدد متزايد من المواطنين ، بمن فيهم قطاعات من العمال انفسهم ، الى انواع مختلفة من العمل الحر معتمدين على وسائل التكنولوجيا ايضا من هاتف وفاكسميل وتلكس . وتفيد احصاءات حديثة نشرها أ . دافيز فى كتابه عن « الحركة العمالية فى بريطانيا » الصادر عام ١٩٩٠ بان حوالى مليونين من البريطانيين يعملون من بيوتهم .

ودلالة ذلك ان التقدم التكنولوجى اسهم فى تراجع التضامن العمالى ، وهو محور النفوذ النقابى . وهذا ماتاح للتاتشرية الاجهاز على ذلك النفوذ من خلال تدعيم الاحساس العام ، وخاصة فى صفوف الطبقة الوسطى ، بالنقمة على تصرفات النقابات العمالية واضراباتها المتواصلة . ولم تستطع النقابات استعادة نفوذها رغم تدهور الوضع الاقتصادى وتراجع الازدهار المصطنع الذى حققته سياسات اليمين فى بداية الثمانينات . وفى هذا السياق لا يمكن فهم ازمة حزب العمال خارج اطار ازمة الحركة النقابية . ويكفى ان نعلم انه فى مجلس العموم السابق ، كان ١٥٥ (من اصل ٢٢٠ نائبا عماليا) ممثلين لنقاباتهم او مستندين اليها كليا فى انتخابهم .

ولذلك لم يكن كافيا ان يعدل الحزب برنامجه وان يبتعد عن شعار التأميم ، ولا ان يترك موقعه السابق ضمن الحركة الديمقراطية الاشتراكية (اليمينية مرات واليسارية مرة) ويتجه صوب مواقع الليبرالية الجديدة . ولن يكون كافيا له بعد ذلك ان يستبدل رئيسه ، او حتى هيئته القيادية جميعها . فالارجح ان هيكلة الحالى المعتمد على النقابات العمالية هو مصدر ازمته وليس فى هذا مايدل باى حال على تراجع دور الحزب السياسى وانما على تقلص دور احدى اهم المنظمات الوسيطة الاخرى وهى نقابات العمال . أما اذا كان المقصود بتراجع الاحزاب هو سطوة البيروقراطية داخلها ومايؤدى اليه ذلك من ترهل ، فليس فى هذا اى جديد . وفى تاريخ المناظرات مع النخبويين ـ منذ ان اصدر روبرتو ميشلز كتابه الشهير عن « القانون الحديدى للاوليجاركيه » عام ١٩١١ ـ مايؤكد ان هذه ظاهرة قديمة يتفاوت وجودها من حزب لاخر ، ومن فترة لغيرها فى الحزب نفسه .

ثانيا : موقع المشاركة فى النظام الديمقراطى :

بعكس الليبرالية التقليدية التى افترضت دونما سند ان الافراد مشاركون بالسليقة ، وانهم بالتالى محور النظام الديمقراطى ، استبعدت النظرية الديمقراطية التعددية قضية المشاركة عند تحديد اسس هذا النظام . فقد ثبت ان المشاركة ليست قاصرة على النظام

الديمقراطى ، لانها متاحة وممكنة بل وتحققت بالفعل فى انظمة غير ديمقراطية وخاصة الانظمة الشمولية التى انهارت حديثا ، وبمعدل اعلى كميا وان كان اقل نوعيا من الانظمة الديمقراطية فعلى سبيل المثال عندما بحث كارل دويتش فى المستوى الاعلى للمشاركة (وهو مستوى النشطاء فى العمل السياسى) وجد انه ينطبق على ما لايزد عن ٣ ٪ من المواطنين فى الدول الديمقراطية ، بينما وصل الى حوالى ٩ ٪ بالاتحاد السوفيتى . وتفسير ذلك ان النظام الشمولى ـ الماركسى بالذات ـ شجع التسييس بمعدلات اكثر كثافة ، لكن مع ملاحظة التواضع الكيفى فى نوعية هذا التسييس نتيجة وجود حزب وحيد وسياسة واحدة . كما انه بالنسبة للمستوى الثانى للمشاركة ، والمتمثل فى التصويت بالانتخابات ، ثبت ان المعدل كان اعلى فى الاتحاد السوفيتى منه فى الدول الديمقراطية .

ورغم ان الانتخابات البريطانية والايطالية الاخيرة سجلتا ارتفاعا فى نسبة المشاركة ، وخاصة فى بريطانيا حيث بلغت حوالى ٧٧,٥ ٪ ، فالواضح انه ارتفاع كمى بالاساس . ولنتذكر ان الديمقراطية الليبرالية التقليدية قامت ليس فقط على مشاركة واسعة للافراد ، ولكن ايضا على افتراض انهم قادرون بالضرورة على الاختيار الرشيد ، ومن ثم على تحديد الخير العام . لكن الذى حدث فى ايطاليا وبريطانيا ان الاستطلاعات ظلت توضح حتى يوم الانتخاب ان نسبة كبيرة من الناخبين لا يعرفون الحزب الذى سيصوتون له . وبلغت هذه النسبة ٥٠ ٪ فى ايطاليا ، بما يتجاوز كثيرا جدا النسبة المعتادة لمن يطلق عليهم الناخبين المترددين . وهذا مايفسر ايضا تذبذب الاستطلاعات وصعوبة الاعتاد على نتائجها . وكان هذا واضحا تماما فى الاستطلاعات البريطانية ، التى اسفر معظمها عن ترجيح كفة حزب العمال وثبت خطؤها كما نجم عن ذلك نمط جديد للتصويت فى ايطاليا ، حيث تراجع اهم حزبين (الديمقراطى المسيحى من ٣٤,٣ ٪ الى ٢٩,١ ٪) واليسار الديمقراطى من ٢٦,٦ ٪ الى ١٦,٤ ٪) ، وصعود احزاب اقليمية (رابطة الشمال) وفاشية وبيئية .

لكن اذا كانت هناك عوامل اخرى اسهمت فى تحديد نتائج الانتخابات الايطالية على هذا النحو ، فالمؤكد ان نتائج الانتخابات البريطانية توضح مدى تأثير المؤسسات الضخمة وخاصة الاقتصادية والاعلامية على الناخبين الذين لا يمكن اعتبارهم والحال هكذا معبرين عن حرية اختيار بالمعنى الليبرالى القديم . لقد اصبحت هذه المؤسسات تتحكم فى عملية المشاركة وتوجهها رغم كل الظروف وفى اتجاه مغاير لما تنتجه هذه الظروف التى كانت ترجح تفوق حزب العمال . فعلى سبيل المثال جرت الانتخابات فى ظل كساد لم تعرفه بريطانيا منذ الثلاثينات ، وارتفاع نسبة البطالة الى ٩ ٪ ومن ثم خلق جيش من العاطلين ، وشلل كامل تقريبا لسوق العقارات الذى يعد واحدا من اهم قطاعات الاقتصاد البريطانى ، ووصول الفجوة بين الاغنياء والفقراء الى عشرة اضعاف ماكانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية . وخلال العام الماضى فقط فقدت ٦٦٠ الف اسرة مساكنها لعجزها عن سداد اقساط الفوائد البنكية ، فضلا عن تدهور مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدل الجرائم الناتجة عن الفقد الى سبعة اضعاف ماكان عليه قبل عشر سنوات .

ولذا فان اخفاق حزب العمال رغم كل ذلك ، ومهما كانت مشكلاته الذاتية ، يرجع فى اهم عوامله الى سطوة المؤسسات الكبرى التى نجحت فى تخويف قطاع واسع من الناخبين من فوزه ، ومن ثم التحكم فى اختيارهم ونمط تصويتهم ، فقد تعرضوا لحملة منظمة دعمت الاحساس بالقلق من المستقبل مع حزب عمالى فى عصر انهيار الاشتراكية ، رغم انه بالقطع ليس حزبا اشتراكيا وتكفى معرفة ان جميع الصحف الكبرى البريطانية وقفت مع حزب المحافظين واسهمت فى تلك الحملة باستثناء صحيفة « ديلى ميرور » وحدها .

وفى هذا السياق يؤدى الطابع الراهن للحملات الانتخابية الى الحد من قدرة الناخبين على الاختيار الحر الذى افترضته قديما الليبرالية ، بعد ان ثبت باليقين عدم قدرتهم بالضرورة على الاختيار الرشيد الذى يحقق تلقائيا الصالح العام ، كما تحققه اليات السوق الحرة على الصعيد الاقتصادى . فالغالب على هذه الحملات انها حملات سلبية اى تركز على مهاجمة الآخر وتسفيهه وفض الناخبين من حوله بشتى الطرق ، اكثر من ان تقدم اختيارا ايجابيا محددا . فقد بنى حزب المحافظين حملته على اساس التخويف من حزب العمال اكثر مما سعى الى اقناع الناخبين بنفسه وسياسته وبرنامجه . فهى حملات تسودها اللعنات المتبادلة اكثر من اى شىء اخر . وحتى عندما قدم حزبا المحافظين والعمال برنامجهما الاقتصاديين للمستقبل ، عمدا الى التزوير المكشوف . واذا كان من الصعب على الناخب العادى اكتشاف ذلك ، فقد نبهته مؤسسة المحاسبة الكبرى « كوبر اندلايبراند » التى اوضحت فى تقدير لها ان الارقام الواردة فى برنامجى الحزبين غير واقعية ، ودعتهما للاعتراف بذلك بدلا من تضليل الناخبين . لكن اختيارات الناخبين تأثرت بضغوط اخرى اقوى منهم وابعد ماتكون عن المقارنة الحرة الواعية بين برنامجين . ويؤكد ذلك مرة اخرى ان المفهوم المحدد للمشاركة الذى افترضته الليبرالية قديما هو مفهوم فارغ من اى محتوى جدى ، تماما مثل مفهوم الدور المحورى للمواطن الفرد فى النظام السياسى .

وعلى هذا النحو تظهر اهمية النظرية التعددية المعاصرة التى تنظر الى الديمقراطية كعملية اجرائية تتحدد قيمتها الكبرى ـ التى لا تعلو عليها قيمة اخرى فى المجتمع الانسانى ـ فى قدرتها على تنظيم التنافس المفتوح بين المصالح والنخب الرئيسية فى كل مجتمع بما يتيح تداول الحكم دوريا بينها دونما تسلط او احتكار . □



[٧] تطور الأنظمة الحزبية فى أوروبا الغربية

د . ابراهيم عوض
خبير فى العلاقات الدولية - منظمة العمل الدولية جنيف

مقدمة :

شهدت اوربا الغربية فى شهرى مارس وابريل سنة ١٩٩٢ اربعة انتخابات اقليمية وتشريعية . اجريت الانتخابات الاقليمية فى المانيا حيث جدد المجلسان التشريعيات لولايتى بادفرتنبرج وشلزنيج هولشتاين ، وفى فرنسا حيث تم تجديد مجالس المقاطعات والاقاليم التى تتكون منها الجمهورية الفرنسية . اما الانتخابات التشريعية فلقد اجريت فى شهر ابريل فى كل ايطاليا وبريطانيا

وعلى الرغم من ان الانتخابات التشريعية وحدها هى التى تحدد الحكم فى البلاد ، فلقد كان للانتخابات المحلية والاقليمية فى كل من المانيا وفرنسا اهميتهما السياسية فى هذه المرة حيث جاءت مؤشرا على تحولات سياسية هامة .

موضوع هذه المقالة التجميعية هو ماكشفت عنه الانتخابات الاقليمية فى كل من المانيا وفرنسا والانتخابات التشريعية فى ايطاليا من تطورى الانظمة الحزبية لهذه البلدان ومحاولة لتفسير هذا التطور واستشراف مستقبلة . اما بريطانيا فلا ندخلها فى التحليل لسببين ، لاول هوان الانتخابات لم تؤد فيها الى تغيير ملموس فى توزيع القوى السياسية ، والثانى والاكثر اهمية هوان النظام الحزبى البريطانى يختلف عن الانظمة الحزبية للبلدان الثلاثة الاخرى اختلافا ليس بالهين ؟ وهو اختلاف يعود بدوره الى السمات الخاصة بالنظام الانتخابى البريطانى من جانب والى التباين فى الثقافة والتجربة السياسية من جانب اخر . لايعنى هذا ان الثقافة السياسية لفرنسا والمانيا وايطاليا واحدة ، ولكن مالاشك فيه ان هذه البلدان عاشت فى نصف القرن الاخير وعلى ارضها تجربة الحرب العالمية الثانية والاحتلال اثناءها او بعدها ، ثم انها كانت اقرب من بريطانيا الى ما اعتبر خطرا سوفيتيا وشيوعيا عليها ، واخيرا فانها اشتركت معا فى تجربة التكامل الاوربى منذ بدايتها فى مطلع الخمسينات .

فى التصدى لموضوعنا نستعرض التطور التاريخى للانظمة الحزبية فى البلدان بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات ، ثم نتناول التطور الذى كشفت عنه الانتخابات الاخيرة ، ونهاية نحاول التركيز فى مصادر التطور فى الانظمة الحزبية فى البلدان الثلاثة

اولا : تطور الانظمة الحزبية منذ الحرب وحتى السبعينات

كان ثمة اتفاق عام على استقرار هياكل الانظمة الحزبية الاوربية منذ اعادة تأسيس الدول الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سنة ١٩٧٠ واعتبر ان هذه

الهياكل تعكس هياكل الشقوق المجتمعية الموروثة عن الماضى[١] اما هذه الشقوق المجتمعية فيمكن ايجازها فى اربعة اثنان يرجعان الى الثورة الوطنية التى كانت الثورة الفرنسية بكريتها ، والاخران يرجعان الى الثورة الاشتراكية . الشقان الاولان هما ذلك الذى يقابل بين الثقافة القومية الجامعة من جانب والثقافات الاقليمية والاثنية واللغوية للاقليات فى المقاطعات وتخدم الدول القومية من جانب اخر ، ثم مابين الدولة القومية من جانب والكنيسة وامتيازاتها من جانب اخر اما الشقان الاخران فهما اولا المقابلة بين ملاك الأراضى من جانب ورجال الصناعة من جانب اخر ، والثانى النزاع بين الملاك ورجال الصناعة واصحاب العمل بشكل عام من جانب والعمال والاجراء عامة من جانب اخر[٢]

غير ان دراسة اكثر تفصيلا اجريت فى نهاية السبعينات قسمت الفترة المنقضية منذ الحرب الى ثلاث فترات فرعية هى ١٩٤٨ ـ ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ كشفت من انه رغم الاستقرار العام يوجد تطور فى الاوزان النسبية للاحزاب وان فرنسا والمانيا هما اكثر بلدين تعرض النظام الحزبى فى كل منهما للتطور ، بينما جاءت ايطاليا فى المرتبة الخامسة بين ثلاثة عشر دولة كانت موضع الدراسة والشىء الهام الذى يجدر الانتباه اليه كذلك فى هذه الدراسة هو ان الجانب الاكبر من التطور حدث فى الفترة الفرعية الاولى ، ثم انخفض بعد ذلك معدل التطور الى مادون المتوسط باستثناء فرنسا .

الصورة اذن هى صورة استقرار نسبى فى الانظمة الحزبية فى البلدان الثلاثة بعد عقد من التقلبات منذ نهاية الاربعينات وحتى نهاية الخمسينات

فى ذلك العقد عاشت فرنسا انعداما شبه تام فى الاستقرار السياسى وتغيرت الحكومة فيها كل بضعة اشهر واستبعد اكبر الاحزاب ـ وهو الحزب الشيوعى ـ من الاشتراك فى الحكم حتى عصفت احداث الهند الصينية ، والثورة الجزائرية بالجمهورية الرابعة برمتها . وتأسست الجمهورية الخامسة فى سنة ١٩٥٨ حول اغلبية ديجولية بعثت من جديد . وتشكل النظام الحزبى الفرنسى حول الحزب الديجولى والحزب الشيوعى واحزاب ليبرالية صغيرة وتنظيمات يسارية مفتتة حتى قام الحزب الاشتراكى الجديد فى سنة ١٩٧١ وتجمعت الاحزاب الليبرالية فى الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية فتجسدت بذلك الخيارات الفرنسية الاربعة فى اليمين الوطنى والمحافظ الديجولى ، واليمين الليبرالى ، واليسار الاشتراكى ، واليسار الشيوعى

فى ايطاليا حققت الديمقراطية المسيحية اغلبيات مريحة فى نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات ، الا ان هذه الاغلبيات تاكلت بنهاية العقد وبداية الستينات وصارت الديمقراطية المسيحية فى حاجة الى الاحزاب الصغيرة لتتألف وتحكم معها ، واكتسبت هذه الاحزاب اهمية سياسية تتعدى اوزانها فى صناديق الانتخابات . اما الحزب الثانى فى البلاد وهو الحزب الشيوعى فلم يكن خطة افضل من خط نظيره الفرنسى واستبعد تماما من كل التألفات الحاكمة . وبنهاية السبعينات كان النظام الحزبى الايطالى يتشكل من الديمقراطية المسيحية ، والاحزاب العلمانية اليمينية واليسارية الصغيرة ، والحزب الاشتراكى الذى اخذ يؤكد شخصيته المستقلة ، والحزب الشيوعى . وعلى هامش النظام كانت الحركة الاجتماعية الايطالية الفاشية الجديدة

وفى المانيا تناقص عدد الاحزاب ذات الوزن السياسى تدريجيا فى الخمسينات حتى تكرس النظام الحزبى فى الستينات فيما يعرف باسم نظام الحزبين ونصف الحزب ، وهى الديمقراطية المسيحية ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى ، والحزب الليبرالى الذى احتاج اليه الحزبان الكبيران منذ نهاية الستينات ليمكن لاى منهما حكم الجمهورية الاتحادية اما الحزب الشيوعى فكان نصيبه حظر قيامه اصلا .

كانت هذه صورة الانظمة الحزبية فى البلدان الثلاثة فى نهاية السبعينات ، ويهم تسجيل ملاحظتين بشأنها . الأولى هى ان الاحزاب الرئيسية المكونة لها هى كلها احزاب وريثة لمقاومة النازية والفاشية وتستمد شرعيتها من هذه المقاومة ولذلك استبعدت منها احزاب اليمين المتطرف رغم سلامة وضعها القانونى مثل حالة الحركة الاجتماعية الايطالية التى سبقت الاشارة اليها . الملحوظة هى انه من داخل النظام الحزبى المعترف بشرعية احزابه فى كل من فرنسا وايطاليا استبعد الحزب الشيوعى من الكتلة الحاكمة بمجرد مطلوب الحرب الباردة بعد قليل من نهاية الحرب العالمية الثانية

ثانيا : التغيرات فى الاوزان النسبية للاحزاب السياسية

كشفت انتخابات ربيع سنة ١٩٩٢ عن تغيرات ملموسة فى الاوزان النسبية للاحزاب السياسية فى المانيا وفرنسا وايطاليا حسب ترتيب اجراء الانتخابات فيها وهى تغيرات تعكس تحولات عميقة مجتمعات هذه البلدان وتنبىء عن تطور فى هياكل الانظمة الحزبية فيها[٤]

فى المانيا ، فى ولاية بادفرتنبرج اغنى ولايات البلاد خسرت الديمقراطية المسيحية اغلبيتها التى احتفظت بها بلا انقطاع فى العشرين سنة الاخيرة ، ولم تحصل الا على ٣٩,٦ ٪ من اهداف الناخبين بخسارة تبلغ ٩,٤ ٪ مقارنة بالانتخابات السابقة كذلك حقق الحزب الاشتراكى الديمقراطى اسوا نتائجه منذ سنة ١٩٦٨ وحصل على ٢٩,٤ ٪ فقط من الاصوات بانخفاض بلغ ٢,٦ ٪ . واستفاد من تراجع الحزبين الكبيرين الخضر

البيئيون الذين احرزوا ٩,٥ ٪ من الاصوات واليمين المتطرف الذى حصل على ١٣ ٪ من الاصوات حلق الحزب الجمهورية وحده ١٠,٩ ٪ منها . وفى شلزنيج هولشتاين فقد الحزب الاشتراكى الديمقراطى ٨,٦ ٪ من اصواته وان احتفظ باغلبية المقاعد فى المجلس التشريعى ولم تتعد اصوات الحزب الديمقراطى المسيحى ٣٣,٨ ٪ من الناخبين بينما احرز الخضر تقدما طفيفا وسجل اتحاد الشعب الالمانى اليمينى المتطرف ارتفاعا ملموسا فحقق نسبة ٦,٣ ٪ من الاصوات وتفوق على نسبة ٦ ٪ التى كان قد بلغها فى انتخابات بريمن فى سبتمبر سنة ١٩٩١

فى فرنسا كانت انتخابات نهاية مارس المحلية والاقليمية ادانة صريحة للحزب الاشتراكى ولكنها كانت ايضا تعبيرا عن تنديد الناخبين بالاحزاب الرئيسية الكلية . فى انتخابات ١٨ مارس لم تتعد نسبة ماحصل عليه الحزب الاشتراكى من اصوات ١٨ ٪ غير ان المعارضة التقليدية من ديجوليين وليبراليين لم تستفد بذلك اذ بلغ مجموع ما حصلوا عليه من اصوات فى هذا الدور الاول ٣٣ ٪ من مجموعها . ولم يحسن الحزب الشيوعى من موقفه المتهاوى فى السنوات الاخيرة فبلغ مجموع اصواته نسبة ٨ ٪ هو الذى كان يتخطى العشرين فى المائة فى نهاية السبعينات . وكان المستفيدون من تراجع الاحزاب الرئيسية التقليدية هم البيئيون واليمين المتطرف مثلما كانت الحال فى المانيا وان احرز كل منهما نسبا اعلى فلقد حصل البيئيون بجناحيهم على ١٤ ٪ من الاصوات وهى نفس النسبة التى حصل عليها اليمين المتطرف ، وبذلك سجل كل من الاتجاهين تقدما بلغ نسبة ٤ ٪ . وتفتت الاصوات الاخرى التى فقدتها الاحزاب الكبيرة على عدد من التشكيلات الصغيرة الاقرب الى جماعات المصالح منها الى الاحزاب السياسية

أما فى ايطاليا اعتبرت نتيجة الانتخابات التشريعية زلزالا قوميا اسس النظام السياسى كله ، وهو ما اضاف اليه بعد ذلك بقليل استقالة رئيس الجمهورية احتجاجا على ما اعتبره تقاعس الأحزاب السياسية عن التصدى للأصلاحات الضرورية لانقاذ النظام السياسى والدولة من الأنهيار . خاض الانتخابات الايطالية ٢٤٧ حزبا واعتبرت هذه اهم انتخابات تشهدها البلاد منذ قيام الجمهورية فى سنة ١٩٤٨ .

وكان نتيجة الانتخابات تراجع نسبة اصوات الحزب الديمقراطى المسيحى وهو الحزب المسيطر فى النظام السياسى من ٣٤,٥ ٪ سنة ١٩٨٧ الى ٢٩,٥ ٪ مسجلا اسوأ نسبة فى تاريخه . وكان الحزب الشيوعى قد حصل على ٢٦,٦ ٪ من الأصوات فى سنة ١٩٨٧ اما وريثه حزب اليسار الديمقراطى فلم يتعد نسبة ١٦,١ ٪ وذهب ٥,٦ ٪ من الأصوات لحزب اعادة التكوين الشيوعى ، كما تراجع الحزب الاشتراكى تراجعا ضعيفا . من ١٤,٣ ٪ الى ١٣,٦ ٪ من الأصوات . فاذا ترجم هذا التراجع كله فى الاصوات الى عدد المقاعد فى مجلس النواب والشيوخ فنجد ان الحزب الديمقراطى المسيحى قد فقد ٢٨ مقعدا فى الاول وحصل على ٢٠٦ مقاعد من ٦٣٠ مقعدا وفقد ١٨ مقعدا بالثانى وحصل فيه على ١٠٧ مقاعد من مجموع ٣١٥ مقعدا . وفقد وريثا الحزب الشيوعى ٣٥ مقعدا ، فى مجلس النواب و ١٧ مقعدا فى مجلس الشيوخ . وفقد الحزب الاشتراكى مقعدين فى مجلس النواب بينما فاز بثلاثة عشر مقعدا فى مجلس الشيوخ واذا كان حزبان علمانيا صغيران واحدهما يمينى هو الحزب الليبرالى والاخر يسارى هو الحزب الجمهورى قد استفادا نوعا ما ومعهما الخضر البيئيون من هذا التراجع فلقد كانت المستفيدة الكبرى هى الروابط الاقليمية الشمالية وهى روابط شعوبية تدعو الى فصل الشمال الايطالى المتقدم عن الوسط والجنوب وترفض ان يتحمل الشمال الجادو الدؤوب عبء الجنوب الذى ينخره سوس المافيا والفساد . ولقد ارتفع عدد مقاعد الروابط من مقعد واحد فى مجلس النواب المنتخب ١٩٨٧ الى ٦٠ مقعدا فى المجلس الجديد ومن مقعدين الى ٣١ مقعدا فى مجلس الشيوخ .

نتائج انتخابات البلدان الثلاث تكشف عن اتجاه لدى جمهور الناخبين فيها جميعا والنفور من الأحزاب الرئيسية والى تدعيم تشكيلات سياسية جديدة على المستوى الوطنى والاقليمى . وهو ما نحاول تفسيره فى القسم الثالث من هذه المقالة .

ثالثا : مصادر التطور فى الأنظمة الحزبية للبلدان الثلاثة .

الاتجاهات التى كشفت عنها انتخابات الربيع تبدو بلورة لتطور شهدته الأنظمة الحزبية ومجتمعات البلدان الثلاثة فى الثمانينات ومطلع التسعينات كما انها تنبىء بالمسار الممكن لهذا التطور فى المستقبل . ونحن نعتقد ان التطور يمكن اسناده الى معايير اربعة نتناولها فيما يلى على التوالى .

اما هذه المصادر فهى الأزمة الاقتصادية التى تعيشها البلدان الصناعية منذ بداية السبعينات ومسألة الهجرة غير الأوروبية اليها ، وانهيار الاتحاد السوفيتى واحتقار الشيوعية كايديولوجية بديلة ومهددة للنظام الرأسمالى القائم ، وترسخ قيم عالم ما بعد المادية ، واخيرا عملية التكامل الأوربى . ولقد عزز كل من هذه المصادر المصدر الاخر وان لم تختف اسباب التناقض فيما بينها تماما ، كما ان تأثير كل منها فى البلدان الثلاثة كان متباينا .

١ - الأزمة الاقتصادية والهجرة

يمكن دراسة الأزمة الاقتصادية والعمالة المهاجرة كسببين منفصلين كل عن الأخر الا ان الفهم السليم

لاثرهما على السلوك الانتخابى للمواطنين الأوربيين يستدعى الجميع بينهما .

عرفت اوربا الغربية عقدين من التوسع الاقتصادى والرخاء غير المسبوق فى الخمسينات والستينات فاستقدمت بلدانها اليد العاملة من اسبانيا والبرتغال القريبتين ومن يوغسلافيا وتركيا ومن بلدان شمال افريقيا العربية ومن افريقيا السوداء . ولكن تداعيات ازمة الاقتصاد الامريكي المتأثر بحرب فيتنام سرعان ما لحقت بالقارة الأوربية فى نهاية الستينات وبداية السبعينات . وجاء ارتفاع اسعار النفط بعد ذلك ليعقد من الوضع الاقتصادى الأوربى ولينتج حالة من الكساد والتضخم لم تكن معروفة من قبل ، واذا كان قد امكن للبلدان الأوروبية الغربية معالجة التضخم بل والكساد وتحقيق النمو فلقد كان ذلك على حساب العمالة . ولقد اشتغل اصحاب النظريات العنصرية والديماجوجية الكامنة هذا الوضع فاثاروا ضغينة المواطنين على الأجانب وجعلوا منهم المسئولين عن ارتفاع نسبة البطالة ونجحوا فى فرض العمالة المهاجرة كقضية سياسية جوهرية على الأحزاب الرئيسية نفسها حيث اصبحت بندا اوليا على معدل الأعمال السياسى فى هذه البلدان .

هذا المصدر يعرض جانبا هاما من تفسير الصعود التدريجى والمستمر لاحزاب اليمين المتطرف فى فرنسا والمانيا وفى فرنسا ارتفعت اصوات الجبهة القومية من زهاء ١ ٪ فى سنة ١٩٨١ الى ١٤ ٪ كما ذكر آنفاو الأهم من ذلك انها ترسخت فى كل اقاليم فرنسا بل وانها جاءت ثانية متقدمة على الحزب الاشتراكى نفسه فى باريس والمناطق المحيطة بها .

ويكشف التركيب الاجتماعى لمؤيدى اليمنى المتطرف فى فرنسا والمانيا عن علاقة تصاعد التأييد لهذا الاتجاه السياسى بالأزمة الاقتصادية والهجرة غير الأوروبية . فالجبهة القومية الفرنسية تستمد اغلب اصواتها من قدامى المتحاربين مع النازى العنصريين فى مواقفهم السياسية ، ومن قدامى المستوطنين فى الجزائر ، ومن المتعطلين عن العمل . اما فى المانيا فان ناخبى اليمين المتطرف يأتون من المجموعة العمرية التى تقل عن ٢٤ عاما ومن الأحياء الشعبية فى المدن ومن المجموعات الصغيرة للنازيين الجدد وكانت خلفية صعود اليمين المتطرف الاعتداءات على مراكز تجمع المهاجرين ، والحنق على سهولة اجراءات اللجوء السياسى التى وصل عدد طلباتها الى ٣٥,٠٠٠ فى شهر مارس ١٩٩٢ وحدة ، ثم القلق الذى يشعر به الرأى العام الالمانى ازاء تكاليف اعادة توحيد المانيا . وليس ازدهار اليمين المتطرف فى فرنسا والمانيا اذن آتيا من فراغ وانما هو مستمد من اتجاهات ايديولوجية موجودة اصلا غذتها الظروف الاقتصادية والسياسية التى يعيشها البلدان . اما فى ايطاليا فلقد كان اثر الأزمة الاقتصادية والهجرة مختلفا نتيجة للأزمة السياسية التى تعيشها الدولة الايطالية وللتفاوت فى التنمية الاقتصادية بين اقاليمها . لقد كان هذا الاثر هو تدعيمالروابط الشمالية التى اضافت الى مناداتها بانفصام ايطاليا الدعوة الى ابعاد الاجانب من الغرب والافارقة مستعيرة بذلك اللغة الشعبوية لليمين المتطرف وان لم تكن منه .

٢ - انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الشيوعية :

كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الشق الأساسى الذى تمحورت حوله العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية الى جوار الشق بين الشمال والجنوب . وكان هذا الصراع صراعا بين دولتين عظميين ولكنه كان ايضا صراعا ايديولوجيا . لذلك كان على الدولتين وعلى انصارهما خوض الصراع بالاستعداد العسكرى وبالتسابق على التسلح من جانب وبالعمل السياسى وباستخدام الأدوات الضرورية لوقف التقدم الايديولوجى للطرف الخصم من جانب ثان ولقد تآلفت التنظيمات السياسية المختلفة مع بعضها البعض فى فرنسا وايطاليا حتى استطاعت استبعاد الحزبين الشيوعيين الكبيرين من لعبة الحكم حتى فى عنفوان قوتهما ، وقد مكنهم المواطنون الناخبون من ذلك بفعل خوف اغلبيتهم من الشيوعية من جانب وبتأثير الثقافة الدينية والليبرالية الرأسمالية السائدة من جانب آخر .

هكذا ساندت اغلبية الأصوات الديمقراطية المسيحية فى ايطاليا رغم شبهات فسادها المتزايدة وفشلها فى محاربة الجريمة ووقف تدهور الدولة ، وذهبت اغلبية الأصوات الفرنسية الى التجمعين اليمينيين او الى الحزب الاشتراكى وكان جزء على الأقل من هذه الأصوات تعبيرا عن رغبة فى الوقوف فى وجه المد الشيوعى المحتمل . اما وقد سقط الاتحاد السوفيتي وتلاشى النظام الشيوعى من القارة الأوربية فلقد سحبت نسبة لا يستهان بها من الناخبين اصواتها من الأحزاب التقليدية ومنحتها للتنظيمات السياسية الجديدة فاستفاد بها الاقليون والبيئيون واليمنى المتطرف .

غير أن الاتحاد السوفيتي والشيوعية كانا من جانب آخر لنسبة يعتد بها من الفرنسيين والايطاليين وعدا واملا فى بناء حياة اكثر انسانية وعدالة وكان سقوطهما وفشلهما فى تحقيق الحلم الموعود صدمة هزت اسس الحزبين فانهكت الحزب الشيوعى الفرنسى تماما واضعف الحزب الشيوعى الايطالى وانتقلت الأصوات منهما الى التنظيمات الجديدة ومن بينها فى حالة فرنسا اليمين المتطرف .

كان الصراع الامريكى السوفيتي والرأسمالى - الشيوعى شقا تهيكلت حوله الحياة السياسية وادى الى تماسك الانظمة الحزبية ، ومن الطبيعى أن يؤدى تلاشى هذا الشق الى هيكلة جديدة للحياة السياسية والى تبلور

انظمة حزبية جديدة فيها .

٣ - قيم عالم ما بعد المادية

تخللت المجتمعات الاوربية الشقوق الاربعة المشار اليها انفا على ان الشق الرئيسى فى هذه المجتمعات الصناعية كان ذلك الذى قابل بين اصحاب العمل والملاك من جانب والعمال والاجراء من جانب آخر او بعبارة ثانية الشق الذى فصل البورجوازية باقسامها عن الطبقة العاملة ، وكان ثمة منطق يفسر ذلك وهو ان الشقين المتولدين عن الثورة الوطنية قد امكن الى حد بعيد التغلب على المشكلات المتولدة عنهما وان لم يكن ذلك صحيحا فى الواقع تماما . اما الشق الآخر المسؤول عن الثورة الصناعية فلقد تجسد كله فى النصيب الآخذ فى التضاؤل للزراعة بشكل عام فى الناتج المخصص لهذه البلدان .

غير أن محليات الانتاج وفنونه ليست جامدة وهى بتطورها تدخل تغيرات على المجتمعات التى تجرى وتطبق فيها وعلى الافراد الذين يعيشون فيها فتتباين قيمهم وتظهر شقوق جديدة بينهم وتتبدل اهمية الشقوق القديمة .

هكذا كفت السياسة فى البلدان الصناعية عن التمحور حول الشق الفاصل بين البرجوازية والطبقة العاملة وما ارتبط به من موضوعات متعلقة بملكية وسائل الانتاج(٦) . لقد دخلت مجتمعات اوربا الغربية المرحلة المسماه بما بعد الصناعة واصبحت تسمى المجتمعات ما بعد الصناعية* . وانتشرت بين قطاعات متنامية من مواطنيها القيم المسماه بقيم ما بعد المادية**

ويفسر ظهور قيم ما بعد المادية عاملان اساسيان ، هما الرخاء غير المسبوق الذى عرفته اوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والذى لم يبلغ اثره تباطؤ النمو منذ السبعينات ، بالاضافة الى الاختفاء التام للحرب من المسرح الاوربى وعدم نشوب نزاعات مسلحة فى اوربا الغربية لقرابة الخمسين عاما(٧) ويضاف الى هذين العاملين عامل ثالث هو ان الصناعة بدورها تتراجعت وتضاءل نصيبها فى الناتج المحلى للبلدان الغربية واتسع قطاع الخدمات فقل عدد العمال اليدويين وزاد الفنيون والمكتبيون والعاملون الفكريون .

وتلقى هذه العوامل الضوء على قيم ما بعدالمادية والقضايا التى تثيرها والتى اصبحت شقا اجتماعيا رئيسيا فى البلدان الغربية الاكثر تقدما ، يعطى ما بعد الماديين الاولوية لاهداف كبناء التكامل وروح الجماعة بين الافراد ، والنوعية غير المادية للحياة وهم اذ يدافعون عن بيئة نظيفة يدعون الى الاخذ بنظرة كوكبية شاملة وبعيدة النظر للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها الانسان ، وهم يرفضون الطرح الاقتصادى السائد الذى يهدف الى النمو غير المحدود للانتاج ويرون فى ذلك تهديدا للتوزنات البيئية وهدرا للموارد الطبيعية وتعميقا للتقارب بين الفقراء والاغنياء ومن العالم الصناعى والعالم الثالث ، واخيرا فهم يطالبون بمشاركة اكثر ديمقراطية للمواطنين جميعا فى اتخاذ القرارات وسحب السلطة من الموظفين والتكنوقراط المختفين فى غرف مكاتبهم(٨) . وفى سبيل تحقيق اهدافهم والى جانب الدفاع عن البيئة النظيفة يرفع ما بعد الماديين لواء قضية المراة ، وينادون بنزع السلاح ، ويعارضون الطاقة النووية . ويجىء ما بعد الماديين من الشرائح ذات الدخل المرتفع المرتاحة اقتصاديا والتى عاشت سنوات تكوينها فى طمانينة اقتصادية وبدنية وهم من مستوى ثقافى وعلمى مرتفع ومن العاملين الفكريين والفنيين والمكتبيين(٩) .

هذا هو ما يفسر فى راينا تصاعد نجم احزاب الخضر والبيئة فى البلدان الثلاثة وهو تصاعد مطرد منذ بداية الثمانينات وكان السبق فيه للخضر الالمان الذى دخلوا البرلمان الاتحادى فى منتصف الثمانينات .

على انه ينبغى الانتباه الى اثر جانبى لتصاعد احزاب البيئة ووضوح الشق الذى تمثله قيم ما بعد المادية فى المجتمعات ما بعد الصناعية . هذا الاثر هو ان جانبا فى الطبقة العاملة لا يتمسك فقط بالاحزاب التقليدية التى تستمر فى الدفاع عن القيم المادية من نمو اقتصادى وأمن خارجى ونظام وانضباط داخلى بل انها تبتعد عن الاحزاب اليسارية التى كانت ترتبط بها وتنتقل الى اقصى اليمين الذى يلقى بالمسئولية عن الأزمة الاقتصادية وزعزعة النظام الداخلى بل وتهديد الأمن الخارجى على الاقليات الاجنبية الآتية من العالم الثالث .

٤ - التكامل الأوربى(١٠)

بدات عملية التكامل الأوربى فى الخمسينات باهداف يمكن ايجازها فى تعزيز النمو الاقتصادى لرفع مستويات المعيشة فى البلدان المشاركة فيها ، ولتستطيع بتجمعها الوقوف فى وجه العملاق الاقتصادى الامريكى من جانب والعملاق السوفيتى الى الشرق فيها من جانب آخر .

كان العاملون بآليات التكامل ، من الداعين اليه ومن عالمى السياسة يدركون الكنة السياسى للعملية التى لابد ان تؤتى اثارها بشكل مباشر وغير مباشر على هياكل الدولة وعلى سيادة الدولة القومية . ولقد تنبه الجنرال ديجول الى هذه الابعاد السياسية فلم يقف موقفا مناوئا تماما من التكامل الأوربى ولكنه اراد ان يضبطه حتى لا يؤدى الى النيل من الدولة القومية ، أما الليبراليون والاشتراكيون فلقد ساندوا العملية منذ بدايتها ومعهم وقبلهم الديمقراطيون المسيحيون وعارضها الشيوعيون فى

* Post-Industrial Societies
** Post-Materialism

البداية وبقوة وان خفت معارضتهم بمرور السنوات ، ووقف اليمين المتطرف موقفا معارضا لها .

على ان الجوهر السياسى لعملية التكامل قد تزايد وضوحه عقدا بعد عقد . ومن ترسخ السياسة الزراعية المشتركة مرورا بالانتخاب المباشر لاعضاء البرلمان الأوربى ثم اعتماد الوثيقة الأوربية الواحدة واخيرا الى اتفاقيتى الاتحاد السياسى والاتحاد الاقتصادى والنقدى بدا جليا التقدم فى تفكيك هياكل الدولة القومية ، واذا كان اعتماد الوثيقة الأوربية الواحدة قد مر دون نقاش كبير ودون اعطائه الاهمية التى يستحقها فى سنة ١٩٨٥ ، فانه بقرب قيام السوق الأوربية الواحدة فى الأول من يناير سنة ١٩٩٣ ، وببدء التفاوض حول الاتحادين فى روما فى ديسمبر سنة ١٩٩٠ ثم خاصة بعد الانتهاء من عملية التفاوض بالتوقيع على اتفاقيتى ماستريخت فى ديسمبر سنة ١٩٩١ ، تيقظ المواطنون الناخبون على جلال العملية الجارية . واذا لم تكن عملية التكامل الأوربى موضوع بحثنا تحديدا فانه يهمنا فى شانها الاشارة اضافة الى تفكيك الدولة القومية لمصلحة المؤسسات الأوربية الواحدة ـ الى التركيز فى السنوات الأخيرة على مفهوم اوربا الاقاليم ، اى ان بناء اوربا الجديدة عملية مزدوجة جانبها الأول تفكيك الدول القومية والثانى تعزيز الاقاليم المكونة لكل من هذه الدول .

فى الشهور الثلاثة التى فصلت التوقيع على اتفاقيتى ماستريخت عن الانتخابات فى البلدان الثلاثة فرضت عملية التكامل السياسى نفسها على جدول الأعمال السياسى والأهم من ذلك هو انه يجوز القول بأن اهميتها ستتزايد فى الجدل السياسى وفى الانتخابات بكل انواعها فى الشهور والسنوات القادمة .

ليس من الواضح تماما كيف اثر التكامل الأوربى على سلوك المواطنين الناخبين غير ان تبين مواقف الاتجاهات السياسية المختلفة قد يساعد على استشفاف هذا السلوك وتوقع تطوره فى المستقبل .

فى المقام الاول ينبغى التمييز بين ايطاليا من جانب وفرنسا والمانيا من جانب اخر . اجمالا يمكن القول بان ايطاليا بتنظيماتها المختلفة اكثر قبولا لعملية التكامل الأوربى وهى من اكثر البلدان تحمسا له وان كانت حكومتهاتتخلف عن تطبيق القرارات المتعلقة به لاسباب تتعلق بالأزمة السياسية للدولة الايطالية ويمكن بالتالى اعتبار ان التكامل الأوربى لم يكن له تأثير ذو بال على الانتخابات الايطالية . الا انه اذا كان لتدعيم التنظيمات الاقليمية فى شمال ايطاليا واقلمه الأحزاب الرئيسية فى الوسط والجنوب اسبابهما الداخلية ، فان عملية التكامل الأوربى بتركيزها على الاقاليم على حساب الدولة القومية يمكن ان تسهم فى تدعيم اقلمة الأحزاب السياسية فى المستقبل ، وفى تميز السلوك الانتخابى للمواطنين الايطاليين حسب انتمائهم الاقليمى .

فى المانيا تؤيد الأحزاب الرئيسية الثلاثة عملية التكامل واتفاقيتى ماستريخت الا ان اتجاهات بدأت فى الظهور فى الرأى العام تسائل فى تكلفة التكامل الأوربى ـ التى ستتحملها المانيا ، القطب الاقتصادى لأوربا ، وتستنكر الاختفاء التدريجى المخطط للمارك الألمانى رمز نجاح المانيا وازدهارها لصالح عملة اوربية واحدة وهى اتجاهات يغذيها الشعور بان التكامل الأوربى بدخوله فى مرحلته الجديدة يضيع على المانيا فرصة بناء قوتها السياسية بعد ان استعادت اخيرا وحدتها المفقودة . هذه العوامل معا تفسر تضخم اصوات اليمين المتطرف المدافع عن القومية ، غير المؤيد للتكامل الأوربى والمطالب بالمانيا قوية محايدة ومستقلة عن التحالف الاطلسى . وهذا اتجاه يمكن توقع استمراره فى بعض اقاليم المانيا على الاقل وهو ما من شأنه تعزيز ظاهرة اقلمة الحياة والمواقف السياسية .

فى فرنسا احدثت المرحلة الحاسمة من التكامل الأوربى انقساما بين احزاب اليمين المعتدل ثم فى داخل تنظيمين من التنظيمات الرئيسية . فاذا كان الليبراليون فى مجموعهم موافقين ومتحمسين للمرحلة الجديدة معتبرين ان التكامل الأوربى هو اصلا مشروع ليبرالى ، فلقد انقسم اليمين الديجولى حوله وهو ما لا يصّعب على الفهم للمحتوى القومى للفكر الديجولى كما انقسم الحزب الاشتراكى فاعترض اليسار القومى فيه على الخطوات الجديدة . الانقسام حول المرحلة الجديدة جوهره الخوف على الثقافة الفرنسية فى بلد شديد الاعتزاز بثقافته والحرص على الدولة الفرنسية عميقة التجذر فى الثقافة السياسية الفرنسية بالذات فضلا عن قدمها التاريخى اذا ما قورنت بالدولة القومية فى ايطاليا أو المانيا .

الانقسام فى صفوف الأحزاب الرئيسية وفيما بينها يمكن ان تستفيد منه التنظيمات الاخرى كلها ، والمسألة القومية تعزز اليمين المتطرف بالذات ، وهما معا يشتركان فى تفسير الهزال العام الذى اصاب الأحزاب الرئيسية وارتفاع نجم الجبهة القومية ، وقد يجد هذا الرأى تعزيزا فيما تشير اليه استطلاعات الراى من ان ٤٥٪ من الناخبين الفرنسيين سيصوتون ضد اتفاقيتى ماستريخت فى الاستفتاء الذى سينظم شانهما .

الخلاصة :

كشفت الانتخابات الاقليمية والمحلية والتشريعية التى شهدها ربيع سنة ١٩٩٢ عن تغيرات ملموسة فى الأوزان النسبية للاحزاب السياسية فى البلدان الثلاثة . ولقد تجسدت هذه التغيرات فى انحسار الأحزاب الرئيسية وبروز اليمين المتطرف واحزاب البيئة والتنظيمات الاقليمية .

ويشير تفحص هذه التغيرات وتحليلها واسنادها الى المصادر الأربعة التى حددناها الى اننا بصدد تطور فى

الانظمة الحزبية لهذه البلدان تشكل وتبلور خلال اكثر من عقد من الزمان ولسنا ازاء ظاهرة طارئة تتلاشى بحلول الانتخابات التالية . اما هذا التطور فى الانظمة الحزبية فتفسره بدوره التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها هذه البلدن خلال العقود الخمسة الماضية .

ويؤدى اسقاط التحليل الذى اجريناه على المستقبل الى توقع استمرار التطوير فى الانظمة الحزبية فى نفس الاتجاه الذى شهده العقد الماضى وان تكون النتيجة مزيدا من التفتت فى الانظمة الحزبية من جانب ومزيدا من التعزيز لليمين المتطرف واحزاب البيئة والتنظيمات الاقليمية من جانب اخر ، ويبدو صعبا ايقاف هذا التطور وقد بلغت هذه البلدان ما بلغته من تنمية اقتصادية وتكنولوجية طالما استمر السلم قائما فى اوربا الغربية وطالما استمرت عملية التكامل الاوربى □ .

المراجع :

١ - انظر : Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan, «Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments» , in Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives, edited by Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan, New York, The Free Press, 1967, pp. 1-64.

٢ - المرجع نفسه.

٣ انظر : Mogens N. Pedersen, «The Dynamics of European : Party Systems : Changing Patterns of European Volatility European Journal of Political Research, 7/1/1979, pp. 1-26.

٤ - نتائج الانتخابات مستمدة من عدد من اعداد صحيفة Le Monde الفرنسية

٥ - انظر : Monde, Selection Hebdomadaire الاسبوع من ٢٦ مارس الى اول ابريل سنة ١٩٩٢ و Le Monde ٧ ابيل سنة ١٩٩٢ ، فى اليمين الاوروبيز

انظر : Christian De Brie, «Les reseaux de L'extreme droite en Europe » , Le Monde Diplomatique, Janvier 1992, pp. 16-17.

6 - Ronald Inqlehart, «From Class Based to Value-back Politics» in The West European Party System, edited by Peter Mair, Oxford, Oxford University Press, p. 272.

7 - Ronald Inqlehart, «The Nature of Value Change» in Ibid. pp. 247-8.

٨ - فى فكر احزاب البيئة انظر :
Christian De Brie, «La longue marche des ecologistes Le Monde Diplomatique, Avril 1992; Wolfgang. «Green Party Politics» Environment, Volume 33, No. 8, October 1991, pp. 7-9, 25-31.

Inglehart, «From Class-based to Value-based Politics» op. cit. p. 274.

١٠ - بين كتابات كثيرة حديثة عن التكامل الاوروبى انظر مثلا :
«Europe 1993» Numero Special, Pouvoirs, No. 48, 1989 ; Stephen George Politics and Policy in the European Community. Oxford, Oxford University Press, 1985 ; Journal of International Affairs, Special issue, April 1992.

١١ - باللغة العربية انظر نظرية التكامل السياسى الاوروبى : د . ابراهيم عوض، « نظريات التكامل السياسى وتطبيقها على العالم العربى » فى العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية د . نيفين عبد المنعم سعد ، القاهرة مركز الدراسات والبحوث السياسية ١٩٩١ .



[٨] آفاق تطور التشكيلات السياسية الداخلية فى أوروبا

د . محمد السيد سعيد

المنسق العام للتقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

اولا : مقدمة :

تناولت الصحافة الاوروبية والعالمية الانتخابات العامة الأخيرة فى بضعة دول أوروبية غربية من زاوية ماكشفت عنه من مؤشرات للتحول فى السياسة الداخلية الاوروبية . وابرز هذه المؤشرات التحول العام نحو اليمين المحافظ بمعنى فوز الاحزاب المحافظة واتجاه الاحزاب الليبرالية واليسارية للتأقلم مع المزاج المحافظ لدى الرأى العام الاوروبى ، وتضخم الوزن الانتخابى للاحزاب اليمينية المتطرفة وذات الأيديولوجيات الفاشية ، وخاصة فى فرنسا ، فى مقابل استمرار الاتجاه العام نحو انهيار او تدهور الوزن الانتخابى والسياسى للاحزاب الشيوعية واليسارية . وفى حالات معينة فقدت الاحزاب الاشتراكية او العمالية المعتدلة قدرتها على المنافسة الفعالة مع الاحزاب المحافظة ، ويتوقع اما أن تبقى فى المعارضة لمدة طويلة قادمة (المملكة المتحدة) أو تزاح من السلطة فى الدورات القادمة مباشرة للانتخابات العامة (فرنسا) .

أما مدارس الفكر السياسى والفلسفى فقد تناولت نتائج هذه الانتخابات من زاوية دلالاتها الاعمق بالنسبة لمستقبل التشكيلة السياسية ومصير الديمقراطية والحضارة الاوروبية باسرها . فالفكر المحافظ الذى دأب على طرح اشكالية تآكل القدرة على الحكم Non - Governability فى المجتمع الجماهيرى الاوروبى يبدو وكأنه استعاد ثقته المفقودة بنفسه . اذ ان نتائج الانتخابات العامة الاخيرة تشير الى ان اوروبا قد تشهد موجة طويلة المدى نسبيا من استقرار حكم المحافظين ، وبالتالى امكانية احياء التقاليد السياسية الاوروبية فى القرن التاسع عشر (الفيكتورية فى المملكة المتحدة مثلا) ، وهى التقاليد التى تستند فى نهاية المطاف على سطوة ارستوقراطية راسخة ومنفتحة فى آن واحد . ويملك بعض ممثلى هذا الفكر الجرأة على اعلان نهاية عصر سياسات الثورة الفرنسية (وامتدادتها فى الثورة الشيوعية السوفيتية) ، فى اوروبا ، وهو العصر الذى مثلت فيه قضية المساواة حجر الزاوية فى العملية السياسية الاوروبية . وعلى النقيض فان الفكر الفلسفى والسياسى التقدمى والليبرالى الجديد قد تأثر بنزعة تشاؤمية حادة بسبب مايراه فى نتائج الانتخابات الاوروبية الاخيرة من تهديد بانبعاث الفاشية . ويطرح بعض ممثلى هذا الفكر اشكالية مصير الاستنارة الاوروبية ، التى شكلت قاعدة الحضارة فى اوروبا منذ القرن السادس عشر . ويحذرنا هذا الفكر صراحة او على نحو مستتر من ان التجربة الديمقراطية الاوروبية الفريدة قد تكون فى طريقها الى

وهناك تيار بازغ يجمع عددا من التيارات الأولى ، الثقافية والفلسفية يطرح افاقا ايجابية للتطور الاوروبى من منظور ليبرالى وتفاؤلى فى الوقت نفسه ، وتتفق تيارات هذا الاتجاه على مقولة حتمية تجاوز الحداثة المرتبطة بحركة التنوير الاوروبية ، وعلى مقولة اننا نشهد نهاية المجتمع الجماهيرى وندلف الى مجتمع مابعد الحداثة ، وهو تعبير يتوازن مع مصطلح مابعد الصناعة .

ونلاحظ ان هذا الاتجاه يشترك أيضا فى انه لا يبحث عن ايديولوجية محافظة او يسارية وانما يبحث عن معطيات جديدة تتلاءم مع الرغبة فى تاسيس اساليب حياة جديدة واساليب جديدة فى المشاركة فى اطار مجتمع مفتوح . وتجاهد تيارات معينة فى اطار هذا الاتجاه لاحياء تقاليد الرومانسية الثورية الاوروبية التى ترافقت مع ثورات عام ١٨٤٨ فى اوروبا وميزت نفسها بوضوح عن الماركسية . وتتراوح هذه التقاليد بين اعلاء شأن المجتمعات الصغيرة المستقلة ذات الطبيعة التعاونية ، والتأكيد على مقولة السياسة من اسفل وعلى المستوى الشعبى المباشر دون التقيد بالاطر الحزبية أو العصب السياسية والعداء الشديد للمؤسسات الكبيرة والمعقدة (الكوربوراتيه) . كما تحتفل تيارات اخرى ببزوغ امكانية احياء خصوصية جماعات متباينة الثقافة والاذواق والامزجة فيما يتعلق بالشئون الحياتية والسياسية والفكرية .

والواقع هو ان المؤشرات الكمية المستخرجة من نتائج الانتخابات العامة فى اوروبا لا تكفى للتاكيد على ان اوروبا تشهد حركة مدعمة لهجر التشكيلة السياسية المميزة للمجتمعات الاوروبية واستنبات تشكيلة سياسية جديدة . فكل ماتشير اليه هذه المؤشرات هو حدوث تغير فى المراكز النسبية الانتخابية للاحزاب المختلفة فى عدد من الدول الاوروبية . وبعض هذا التغيير يعد شديدا ، وبعضها الاخر لا يزيد فى الحقيقة عن تقلبات طفيفة قد يكون لها اهمية سياسية جارية من حيث انها تزيح حكومات قائمة وتأتى بحكومات جديدة ولكنها لا تعد بحال انقلابات جذرية فى التشكيلة السياسية . ومن وجهة نظر معينة يمكننا ان نعد نتائج الانتخابات العامة الاخيرة فى اوروبا تعبيرا عن التقلبات العادية الدورية فى المراكز النسبية للقوى والاحزاب فى مجتمع ديمقراطى . ومن وجهة نظر اخرى ، قد تعد هذه النتائج تعبيرا عن بشائر تحول جسيم فى تشكيلة القوى السياسية الاوروبية وإيذانا بوجود عملية طويلة المدى لتكوين نمط سياسى جديد فى اوروبا ، وربما الدول الصناعية المتقدمة عموما .

وقد لا يمكننا حسم الخلاف بين وجهتى النظر هاتين بدون دراسة متعمقة لا لنتائج الانتخابات العامة الاخيرة فحسب ، بل ولمجمل تعبيرات ومظاهر الحياة السياسية فى اوروبا خلال العقد الاخير . وربما يكون من المناسب هنا ان تشير الى حتمية القيام بهذه الدراسة على اسس علمية متكاملة حتى لا نقع فى شراك الصحافة ووسائل الاعلام الجماهيرى الاوروبية والعالمية . فالواقع هو ان هذه الوسائل قد تجاوزت بكثير دورها المهنى المتمثل فى العمل الاخبارى والتقريرى والاعلامى . اذ اصبحت شريكا قويا ومباشرا فى العملية السياسية وفى الانتخابات العامة . وقد ابدت وسائل الاعلام الجماهيرى الاوروبية استعدادا موفورا للتلاعب الصريح بالراى العام - خاصة فى وقت الانتخابات - بتشويه المعلومات - حتى تلك الشائعة ، وخلق الاساطير وتكييف العقل العام باطلاق وتكرار المقولات فائقة التبسيط ، وتحطيم وبناء الصور عن القوى والشخصيات السياسية .. الخ . وربما يعد هذا الدور بحد ذاته احد الاعراض الكبرى لازمة التشكيلات السياسية الراهنة فى العديد من الدول الاوروبية . وحيث ان المساحة المتاحة فى هذا العرض السريع لا تسمح بالقيام بدراسة تفصيلية ومتعمقة لنتائج الانتخابات العامة الاوروبية ، ولا بشرح العمليات السياسية المركبة فى البلدان الاوروبية ، فاننا نفضل مقتربا غير مباشر يبحث فى العوامل المحددة لهيكل التشكيلات السياسية الاوروبية وماتفرزه هذه العوامل من نتائج واثار على مستقبل هذه التشكيلات فى المدى الوسيط والطويل .

ثانيا : محددات التحول فى التشكيلات السياسية الاوروبية :

تكونت التشكيلات السياسية الاوروبية وفقا لمجموعتين من العوامل المحددة . الأولى ذات طبيعة عامة وتشمل مجموعة الدول الصناعية المتطورة عموما ، والاوروبية خصوصا . أما الثانية فترتبط بالتاريخ الاجتماعى والثقافى والاطر الدستورية لكل بلد على حده .

وقد لا يمكن حصر خصائص كل التشكيلات السياسية الاوروبية بسبب التنوع الملحوظ فى قوالب ومضامين هذه التشكيلات بين البلدان الاوروبية . ويكفى لاغراضنا فى هذا البحث القصير ان نميز بين نمطين رئيسيين . النمط الأول يتمثل فى مستوى مرتفع من التركز والاستقطاب الذى ينتهى عمليا الى سيادة حزبين كبيرين متنافسين مع وجود عدد من الاحزاب او الجماعات الصغيرة التى تنشأ بسبب خصوصيات ايديولوجية او اقليمية - قومية ، على الهامش او فى الفراغ الذى يفصل بين الحزبين الكبيرين أما النمط الثانى فيتمثل فى مستوى منخفض من التركز مع تباين درجات الاستقطاب . ويشهد هذا النمط تفتت الساحة السياسية بين عدد كبير من الاحزاب والقوى والجماعات السياسية التى تتدرج من حيث منزلتها الانتخابية . وقد يظهر فى هذا النمط حزب كبير سائد ومجموعة من الاحزاب المستقلة الاصغر . وعندما يفقد الحزب الكبير اغلبيته المطلقة ، يتحقق الاستقرار فى الحياة السياسية على القدرة على تكوين ائتلافات حكومية او تحالفات

انتخابية ، تبعا للظروف ويتسم نمط الحزبين الكبيرين المتنافسين فى اوروبا بالاستقطاب الايديولوجى الحاد نسبيا ، وبوجود قدر من الانضباط التنظيمى ، وهو مايميز هذا النمط فى اوروبا عنه فى الولايات المتحدة . وفى جميع الدول الاوروبية الغربية والشمالية التى يسود فيها هذا النمط نجد الاستقطاب قائما بين حزب محافظ وحزب اشتراكى او ديمقراطى اجتماعى او عمالى . وغالبا مايستند هذا الاخير على قوة النقابات العمالية على حين يستند الاول على تحالف بين الطبقات الاجتماعية السائدة (الراسمالية والارستقراطية) وقمم الطبقة الوسطى . وبسبب عوامل تتصل بالهيكل الدستورى ، والنظام الانتخابى والتقاليد التاريخية والايديولوجية ، وحدة الاستقطاب الاجتماعى وجدت الاحزاب والجماعات المستقلة من الحزبين الكبيرين صعوبات كبيرة فى الاستمرار والمحافظة على استقلالها ، تقليديا . وربما يكون احد ابرز ملامح التغييرات فى هذا النمط مايتصل بامكانية تشكيل واستمرار طرف ثالث أو رابع فى الحياة السياسية الخاصة بالبلدان التى يسود فيها هذا النمط . وفى العادة ، فان التحولات فى المزاج السائد وسط الفئات الاجتماعية الوسيطة هى التى تحسم التقلبات الدورية للمراكز الانتخابية للحزبين الكبيرين .

أما النمط التعددى فانه يتسم بالتنوع الشديد فى التوجهات الايديولوجية ، وفى مستويات الانضباط التنظيمى للاحزاب القائمة ، وبميل عام نحو عدم الاستقرار الحكومى ، وحدة التقلبات فى المراكز النسبية للاحزاب الرئيسية ، ووجود إمكانيات كبيرة لظهور احزاب جديدة او التضخم المفاجىء او الانكماش المفاجىء لاحزاب قائمة او اندثار بعضها كلية . وتتوقف طبيعة ومستوى استقرار هذه التشكيلة السياسية التعددية على درجة وحدة او انقسام الطبقتين المتعارضتين الرئيسيتين : العمالية والراسمالية . ففى بعض الحالات يسود الانقسام والتجزؤ الطبقة الراسمالية على حين تتوحد ولاءات الطبقة العاملة او توجد دوافع قوية نحو ائتلاف احزاب هذه الطبقة (فى العادة حزبية شيوعى واشتراكى ديمقراطى) على اسس انتخابية او سياسية . وهناك حالات اخرى تقوم على نموذج عكسى حيث تتوحد هناك الطبقة الراسمالية فى حزب واحد كبير على حين تتوزع ولاءات الطبقة العاملة والفئات الوسيطة . وهناك احتمال دائم لتبسيط واختزال التنوع الشديد فى الساحة السياسية ، وخاصة فى اوقات الانتخابات والازمات الكبيرة الى ائتلافين واسعين .

واذا كانت العوامل المحددة للتطور التاريخى للتشكيلات السياسية فى كل بلد اوروبى على حدة قد افرزت هذه الاختلافات الهامة فى نمط ومضمون هذه التشكيلات ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، فان هناك مجموعة من العوامل التى خضعت لمؤشراتها معظم البلدان الاوروبية منذ ذلك الوقت ، وافرزت ميولا ونتائج متجانسة عدلت بدرجة او اخرى من خصائص الساحة السياسية الداخلية فى اوروبا عموما ، خلال العقود الثلاثة الماضية . فيمكننا مثلا ان نلحظ الاتجاه طويل المدى لتدهور المكانة الانتخابية للاحزاب الشيوعية الاوروبية ، وتضييق شقة الخلاف فيما بين كل منها والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية الاجتماعية . كما يمكننا أن نلاحظ ميل الحزب الاكبر فى النموذج التعددى للتدهور فى مركزه الانتخابى ، وميل الانضباط الحزبى للارتباط سلبا مع مستوى التطور الاقتصادى ، بمعنى اتجاه هذا الانضباط للتدهور فى البلاد الاكثر تطورا من غرب وشمال اوروبا ، مع استمراره قويا نسبيا فى البلاد الاقل تطورا فى جنوب اوروبا . كما نلحظ اتجاها عاما لفتور موقف الرأى العام حيال الاحزاب السياسية عموما ، مما يعنى تضخم حجم الجماهير غير المرتبطة باى حزب او تنظيم حزبى او سياسى ، وفى المقابل نلاحظ تصاعد الميل للانضمام الى جماعات غير حزبية بالمعنى الدقيق ، واغلبها جماعات نفع عام أو جماعات ضغط ومصالح .

هذه الاتجاهات كانت تعمل بالفعل فى الساحة السياسية الداخلية فى اوروبا خلال العقود الثلاثة الماضية ، ولكن ماذا عن الحاضر والمستقبل ؟

نعتقد انه لا يمكن استشراف الاتجاهات المرجحة للتطور السياسى الاوروبى بدون قراءة النتائج المحتملة لاربعة محددات رئيسية لهذا التطور ، وهى تطور الراسمالية المعاصرة ، الثورة التكنولوجية الراهنة ، تطور العلاقات السياسية الدولية ، مع التركيز على افاق تطور الجماعة الاوروبية ، وأخيرا تطور اشكاليات الثقافة الاوروبية فى الاطار العالمى الجديد . وسوف نتناول بايجاز الاثار الرئيسية لكل من هذه المحددات الاربعة على التطور السياسى الداخلى لاوروبا .

١ - تطور الراسمالية المعاصرة :

لاشك ان اهم المحددات البنائية للسياسة الاوروبية المعاصرة هو تطور الراسمالية . اذ ان هذا التطور يكيف ويعيد هيكلة التشكيلة الاجتماعية الاوروبية ، وبالتالى خريطة الحياة السياسية الداخلية . وقد تطورت الراسمالية عبر مراحل متعددة ، ابرزها من حيث نمط التشكيلة الاجتماعية المرحلة الميركانتيلية التى انشأت تشكيلة تقوم على علاقات المانيفاكتورة ، والمرحلة الصناعية التى انشأت تشكيلة اجتماعية تقوم على المصنع الكبير . ومثل المصنع الكبير الاساس الموضوعى للمجتمع الاوروبى الحديث بهياكله الاجتماعية الضخمة ومنظماته ومؤسساته الكبيرة . ومثلت النقابة والحزب الجماهيرى المقابل الموضوعى فى مجال السياسة للمصنع الكبير فى مجال الاقتصاد . والواقع ان هذا النمط بالتحديد هو مايتعرض لتغيرات عميقة مع تحول

الراسمالية الى مرحلة جديدة . وتتسم هذه المرحلة بضغوط سوق احتكار القلة التى تدفع للعمل على صعيد عالمى ، وبجعل العلم والتكنولوجيا احد ، بل أهم عناصر الانتاج الحديث بما يفتحه من امكانيات لا نهائية لخلق القيم وتدويرها . وفى اطار هذه المرحلة هناك اتجاه متعاظم لنشأة نظام جديد للانتاج يختلف اختلافا جذريا عن نظام المصنع التقليدى الكبير .

لقد مكن التحول الى الانتاج على صعيد عالمى الشركات عابرة القومية من اضعاف الطبقة العاملة فى الدول الام لهذه الشركات ومنها الشركات الاوروبية . اذ تستطيع هذه الشركات ان تحتمل حتى الاضرابات الطويلة فى بلد معين بنقل عمليات الانتاج الى بلد اخر . وبات السلاح الاضرابى اقل قيمة ، وبالتالى اصبح التنظيم النقابى القومى اقل قدرة على المفاوضة الصناعية الجماعية ، واقل جاذبية . وامكن فى سياق هذا التحول قهر اقسام كبيرة من الطبقة العاملة الصناعية فى الدول الاوروبية وفى الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت ادى هذا التحول نفسه الى نقل المنافسة من النطاق القومى الى النطاق العالمى . وفى ظل اشتعال المنافسات بين الشركات الاحتكارية من بلدان صناعية مختلفة تعاظمت اهمية ضغط تكلفة العمل للبقاء فى السوق العالمى ، وفرض ذلك بدوره تخفيضات اجريه فعلية كبيرة احيانا ، تم معظمها من خلال معارك سياسية وطبقية هائلة . ولاشك ان هذه الضغوط سوف تتصاعد فى الدول التى خسرت خلال عقد الثمانينات قصب السبق فى ميدان المنافسة الاقتصادية العالمية ، ومنها العديد من دول اوروبا الغربية . ومع ذلك ، فان المنافسة فى السوق الاحتكارى العالمى قد اصبحت تتعلق اكثر واكثر بالمزايا فى ميدان التكنولوجيا ولهذا السبب تتعاظم معدلات التجديد التكنولوجى الى الدرجة التى لا تجعل هناك ثورة تكنولوجية واحدة ، بل عملية تنوير مستمرة للتكنولوجيا .

وقد اسفرت عملية التثوير التكنولوجى المستمرة عن تحولات جوهرية فى تركيب عمليات العمل الانتاجى - والاجتماعى عموما . فتنكمش على نحو مستمر اهمية العمل العضلى وتتعاظم على نحو مستمر اهمية العمل الذهنى . وحيث ان النظام الثقافى والتعليمى لم يتمكن من مواكبة هذه التحولات الثورية المستمرة فى التكوين الفنى للعمل ، فان هناك ميلا قويا للارتفاع بمستويات البطالة بين فئات العمل العضلى ، واهتزت حتى اسواق العمل الراسخة فى فروع صناعية عديدة . واصبحت البطالة سمة ثابتة لاظاهرة دورية . وغير ذلك جذريا من موازين القوة بين العمل وراس المال . وفى نفس الوقت ، تعاظم الانشقاق بين العمل غير الماهر وشبه الماهر من ناحية والعمل مرتفع المهارة والمدرب على التعامل مع الاجيال الاحدث والأكثر تعقيدا من تكنولوجيا الانتاج . والواقع ان ضغوط المنافسة الدولية تنشئ ميلا دائما لاحداث مزيد من الانشقاقات فى تكوين الطبقة العاملة من حيث شروط ومضمون العمل فنيا واجتماعيا . فحتى فى الفروع الصناعية الراسخة وذات التكوين المهارى المرتفع والتى تنتمى لعصر الثورة الصناعية الاولى والثانية نجد ميلا انكماشيا قويا فى عدد من الدول الاوروبية وفى الولايات المتحدة . وتقتحم البطالة قوة العمل فى هذا الفروع وتقتلع باستقرار الشروط الاجتماعية والمادية لفئات العمل المستوعبة فيها . وبسبب عملية اعادة هيكلة تقسيم العمل الدولى تتعاظم التناقضات بين صفوف الطبقة العاملة الاوربية (والامريكية) . وفيما بينها ككل وبين الطبقات العاملة فى الدول التى تنتقل اليها هذه الفروع او تتحول اليها المزايا النسبية .

وفى ظل كل هذه الشروط تفقد الطبقة العاملة الاوربية تجانسها القديم وتتحول الى جمهور خليط ومقسم بين شروط اجتماعية / طبقية مختلفة . مما يفضى الى انقسامات حادة فى مواقفها السياسية . وتنضم اقسام متعاظمة من الطبقة العاملة الى الفئات الطبقية الاجتماعية الوسيطة . وهو تطور معاكس تماما لما تنبأت به الماركسية والاشتراكية الديموقراطية . كما تتحول اقسام كبيرة من الطبقة العاملة المستوعبة فى الصناعات التقليدية الى اتخاذ مواقف قومية كاستراتيجية للدفاع عن مواقعها الطبقية ، وبالتالى تصبح مرشحة للابتعاد عن الايديولوجيات الثورية والاقتراب من الايديولوجيات القومية المتطرفة . بل ويحدث التحول الى العمل فوق القومى انقساما مشابها داخل الطبقة الراسمالية . فمن ناحية ينشأ انشقاق واضح بين الراسمالية التنافسية الصغيرة وتلك الاحتكارية العملاقة ، حيث تجد الاولى ان املها فى البقاء يتوقف الى حد كبير على سياسات الحماية القائمة على ايديولوجيات قومية على حين تدافع الراسمالية الاحتكارية العملاقة عن سياسات تقوم على العالمية الاقتصادية . والواقع ان اقساما كبيرة من الراسمالية الاحتكارية فى اوربا وامريكا تنتقل فى ظل المنافسة الفعالة من جانب اليابان والدول الصناعية الجديدة فى شرق اسيا وامريكا اللاتينية الى مواقف قومية اقتصادية بما فى ذلك بعض الشركات التى كانت سباق الى العمل فوق القومى . وفى هذه الظروف تتعقد صورة المواقف المميزة لمختلف الفروع الصناعية وانماط الاسواق بدرجة تؤدى الى تفتت واضح فى الطبقة الراسمالية ذاتها ، بما يدفعها الى تطوير مواقف وايديولوجيات سياسية متباينة . بل ومن الممكن ان يحدث تبدل فى مواقف الفئات الطبقية المختلفة حيال القضايا الكبرى للمجتمع الاوربى . فعلى حين ترفض فئات معنية من الطبقة العاملة رفضا شديدا سياسات الهجرة القائمة التى كانت تسمح بتوافد اعداد كبيرة من العمال القادمين من مجتمعات متخلفة ذات ثقافات مختلفة باسم القومية والوطنية ، قد تقبل فئات معينة من

الراسمالية الصغيرة هذه السياسات بتأثير مصلحتها فى تخفيض تكلفة العمل للبقاء فى سوق تنافسى مفتوح داخليا وخارجيا . وبالرغم من ان الفئات الاخيرة لاتنتقل بالضرورة من الولاء لايديولوجيات قومية الى ايديولوجيات عالمية ، فانها تضطر للدفاع عن سياسة التسامح الثقافى ذات الاساس الليبرالى . وتحدث تبدلات مشابهة من كثير من القضايا السياسية المطروحة على جدول اعمال عدد كبير من دول اوربا الغربية .

والواقع ان بعض المتغيرات الخاصة بتطور الراسمالية ذات طابع انتقالى . وبالتالى فان نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدخل ضمن اعتبارات التأقلم اكثر مما تدخل ضمن اعتبارات التحول الهيكلى . وعلى سبيل المثال ، فان الترافق الفريد بين سياسات الحماية التجارية وسياسات العالمية الاقتصادية يرتبط بمرحلة محدده من تطور الراسمالية الأوربية لم يتم فيها بعد حسم عملية اعادة تقسيم العمل الدولى وتتدخل الاعتبارات الخاصة بصعوبات التأقلم الهيكلى مع حقيقة تدهور تنافسية الدول الأوربية فى مجال واسع من الصناعات التقليدية لكى تفرض مزيجا معقدا من السياسات الحمائية . وسياسات التكتل التجارى ، والسياسات الصناعية والاقتصادية التى تسعى لاستعادة التكافؤ التجارى . فهناك عمليات قسرية مثلا لنشر تكنولوجيا الادارة الصناعية الذاتية (السيبرنا طيقا) بما يؤدى لتقليص تكلفة العمل بهدف ابقاء فروع صناعية تقليدية عديدة على قيد الحياة او استعادتها بعد ان تم نقلها فعلا الى دول اخرى منخفضة التكاليف .

وقد تستمر محاولات التأقلم الهيكلى لفترة طويلة بما يؤدى الى تعميق تناقضات السياسات الاقتصادية العالمية والداخلية لعديد من الدول الأوربية . غير ان الاتجاه طويل المدى والذى يبدو حتميا هو انتصار الاعتبارات الاقتصادية التى تملى استكمال عملية اعادة تقسيم العمل الدولى بحيث تتخصص اوربا فى صناعات الثورة التكنولوجية الثالثة بصورة اساسية . وفى هذا السياق من المحتم ان تستكمل عملية اعادة هكيلة الطبقة العاملة ، بل والطبقات الراسمالية والوسيطة بما يؤدى الى تشكيلة اجتماعية جديدة ، لاشك انها ستفرض نفسها فى مجال السياسات الداخلية .

وربما يكون ابرز نتائج هذا التحول هو تآكل التشكيلة الاجتماعية القائمة على المصنع التحويلى الكبير ، والاستهلاك الجماهيرى النمطى .

فالراسمالية فى طور التطور المصاحب للثورة الصناعية الثانية قامت على حشد اعداد هائلة من العمال فى مكان واحد وانشأت واحكمت باستمرار تقسيم العمل فيما بينهم ، وضاعت ثقافتهم العقلية والفنية على اساس المستوى المرتفع باطراد من التنظيم . وكان التنظيم النقابى واسع النطاق ، والحزب السياسى هو المقابل الموضوعى للتنظيم المصنعى الكبير على المستوى الفنى الاقتصادى . اما فى طور التطور الراهن الذى لايزال يستكمل مقوماته فانه يغير جذريا من تناسبات عوامل الانتاج بحيث ينكمش الى حد كبير دور عنصر العمل ويرتفع - بصورة مذهلة - محتواه الفنى لكى يتواءم مع الادارة الاوتوماتيكية لعمليات الانتاج الفعلية . وتصبح العملية الانتاجية عملية تخليقية اكثر منها تحويلية . ويتجه المصنع بالتالى للتحول الى وحدة اجتماعية صغيرة ، تضم عددا محدودا من العاملين . ويتعمق الطابع التراتبى - الهرمى للمكانة داخل هذه الوحدة تبعا للمحتوى الفنى لعمليات العمل والمكافأه المادية والمعنوية لفئاته المختلفة .

ويترتب على هذا التحول سيادة نمط جديد من العلاقات الاجتماعية ، تتحطم فيها وحدة الجمهور العمالى الكبير ويتفتت الى وحدات صغيرة شبه منعزلة ويقل تجانس شروط العمل واساليب الحياه فيما بينها .

ويمثل هذا التطور الاساسى الموضوعى للتدهور المتواصل فى مكانه النقابة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة . ويحدث تطور مماثل للحزب السياسى القائم على الطبقة العاملة والنقابة .

فالاقسام المختلفة من العاملين يفقدون ايضا تجانسهم السياسى النسبى - بعد ان فقدوا جانبا كبيرا من كفاحيتهم الصناعية والسياسية بالفعل خلال العقود الثلاثة المنصرمة . ويفرض ذلك تحولا اما باتجاه تراخى الانضباط التنظيمى فى التشكيل الحزبى ، او باتجاه تعددية تمثيل الطبقات العاملة ، على المستوى الحزبى ، ولاشك ان هذا التطور كان الاساس الموضوعى لهزائم الاحزاب الاحزاب اليسارية الأوربية . وهذا التطور نفسه يعيد ايضا هيكلة الفئات الوسيطة الحديثة من المهنيين والفنيين وموظفى جهاز الدولة والأجهزة الفنية والوظيفية المرتبطة بها او المستقلة عنها . حيث تفقد هذه الفئات بدورها تجانسها النسبى مع اطراد تباين شروط العمل وعلاقاته واساليب الحياه بين هذه الفئات واقسامها المختلفة . ويترجم ذلك الاتجاه سياسيا فى الميل المتعاظم للانتماء والولاء الى منظمات صغيرة ، عوضا عن المنظمات الحزبية العملاقة .

٢ - تطور ادوار الدولة فى المجتمع مابعد - الصناعى :

منذ نشأت الدولة - القومية المركزية الحديثة قام جهازها بادوار متعددة ومتداخلة فى صيانة وتطور المجتمع الراسمالى الأوربى . وحيث ان جهاز الدولة يجب ان يعيد انتاج نفسه فى اطار هذا المجتمع الذى يتسم بالتعددية الاجتماعية والسياسية ، فانه يمثل بالضرورة المحور الرئيسى الذى تدور حوله عملية هيكلة التشكيلية السياسية .

وقد لحقت نظرية الدولة تطورات كبيرة . فى البداية ساد المفهوم القانونى للدولة باعتبارها جمعا لاقليم ، وسيادة (سلطة قطعية - نهائية على السكان) وشعب (قومية او امه) واعتراف دولى . ثم تصاعد نفوذ المفهوم الماركسى الاولى المبسط الذى يرى فى الدولة اداه اضطهاد وسيطرة طبقة سائدة واخيرا اصبح ينظر للدولة باعتبارها مركز الشروط العامة والكلية لاعادة انتاج المجتمع (الطبقى) لذاته ، وبالتالى بؤرة التناقضات الاجتماعية فى اكثر اشكالها تجديدا . وهذا التطور فى نظرية الدولة يعكس فى الواقع تطور ادوارها ، فى البداية كانت هذه الادوار تتلخص فى مفهوم الدولة الحارسة ، اى التى تقوم بدور الأمن والدفاع ، وتطور هذه الادوار الى تامين تطور الراسمالية عموما فى الداخل والخارج . واخيرا ، اضطرت الدولة للقيام بطائفة واسعة من الادوار تشمل الرفاهة ومراقبة التوازنات العامة فى المجتمع ، بما يتضمن ضبط العمليات التوزيعية ، والانتاجية . الى جانب ادوارها التقليدية . ومثلت دولة الرفاهة المقابل السياسى لتطور الصناعة الحديثة ذات الطابع الجماهيرى - من حيث هياكل الانتاج والتسويق - وهو التطور الذى تحقق بتأثير اعلى مستويات الانجاز فى مضمار الثورة التكنولوجية الثانية . ان هذه الدولة ذاتها قد عكست ايضا اعلى مستويات التطور الديموقراطى الذى تحقق فى اوربا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ان دولة الرفاهة هذه تتعرض لازمة طاحنة فى سياق الثورة التكنولوجية الراهنة لاسباب عديدة . واول هذه الاسباب يتعلق بالازمة المالية للدولة التى اصبحت اكثر حرجا مع تعدد ادوارها . اذ لايمكن تمويل هذه الادوار كلها بدون مستويات ضريبية مرتفعة .وحتمت هذه المستويات زيادة تكلفة الانتاج - على المستوى القومى الكلى - بالمقارنة مع الدول الصناعية الجديدة المنافسة . مما ادى الى تدهور تنافسية الاقتصاديات الأوربية ، وفى نفس الوقت ، فان هذه المستويات الضريبية المرتفعة تغضب الفئات الدخلية المرتفعة للطبقات الراسمالية والفئات الوسيطة العليا وخاصة فى أوقات الازمات الاقتصادية الانكماشية . وخلال النصف الثانى من عقد السبعينات وطوال عقد الثمانينات كان ولاء هذه الطبقات يتجه الى اكثر الايديولوجيات المحافظة تشددا . وفى حالات معينة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) تبلور ذلك فى اتجاه ثورة مضادة للايديولوجية المحفظة وتصاعد نفوذ حركة المحافظين الجدد . وتعاظمت حدة الاستقطاب الاجتماعى بالارتباط مع شدة الأزمة المالية الدولة ومستويات الاداء الاقتصادى ، ودرجة كفاءة ادارة قطاع الرفاهة (الضمانات الاجتماعية والتامين الصحى بصفة خاصة) . وعلى وجه العموم نجد ان الاستقطاب الاجتماعى والسياسى قد استفحل وانتقلت المبادرة الى ايدى الفئات المحافظة والقوى والأحزاب اليمينية فى البلاد التى شهدت ارتباكا ماليا شديدا ، وحيث تواضع الاداء الاقتصادى واتسمت ادارة قطاع الرفاهة بدرجة كبيرة من عدم الكفاءة . وفى أغلبية الحالات نجحت القوى السياسية المحافظة فى الظفر بالانتخابات العامة لدورات ممتدة . ومثل الاتجاه المضاد الحالة الاستثنائية فخلال عقد الثمانينات سيطر المحافظون على الدولة فى المملكة المتحدة (الولايات المتحدة) ، وفى المانيا ، وعدد من دول شمال ووسط اوربا ، على حين فاز الاشتراكيون لاول مرة فى فرنسا ، وتحسن نفوذهم فى ايطاليا . وكذلك تمت عملية الانتقال من النظم الفاشية والعسكرية فى جنوب اوربا على أيدى معارضيهم من الاشتراكيين وقوى اليسار عموما . ومع ذلك فحتى فى الحالات الأخيرة ، كان الاشتراكيون انفسهم يفقدون بسرعة مذهلة طبيعتهم الراديكالية ، وينتقلون الى مواقع سياسية محافظة فى محاولة مستميته للتأقلم مع المزاج المحافظ الجديد للفئات الوسيطة وخاصة شرائحها العليا .

وتصاحب ذلك كله مع بشائر تحولات بارزة فى ادوار الدولة بتأثير الثورة التكنولوجية الراهنة .

فمن ناحية اولى اصبحت تنافسية الاقتصادات الأوربية مرهونة الى حد كبير بالاسراع بتطبيق منجزات الثورة التكنولوجية . وتطلب دور الدولة فى هذا المجال تمويلا كبيرا يصعب توفيره بدون الاقتطاع من الانفاق على قطاع الرفاهة ، وتمرير تخفيضات فعلية فى مستويات الأجور الحقيقية . وعلى حين حاولت الحكومات المحافظة القيام بهذا الدور فى وجه المعارضة العمالية ومعارضة الفئات الوسيطة الدنيا ، فان الحكومات الاشتراكية قد وجدت ذاتها فى تناقض يصعب حله بين القيام بهذا الدور انصياعا للحتمية الاقتصادية - التكنولوجية وحاجتها للاحتفاظ بولاء النقابات العمالية والفئات الاجرية والجماعات الفقيرة عموما التى مثلت السند الاجتماعى - السياسى لها . وفى النهاية اضطرت الحكومات الاشتراكية لاتخاذ موقف يسعى لاعطاء الانطباع بالامتثال بضرورات المنافسة الدولية المتمثلة فى الأسراع بتطبيق عملية التحديث التكنولوجى لدولاب الانتاج . وادى ذلك الى تآكل مشروعية هذه الحكومات من وجهة نظر انصارها وخصومها على السواء .

وهكذا نجد اتجاها عاما لقيام الدولة فى المجتمع الصناعى الحديث بادوار جديدة فى مجال المنافسات الاقتصادية الدولية تعزيزا لمكانة الطبقات الراسمالية فيها ولمكانة الدولة ذاتها فى النظام العالمى . وتقدم الدولة بهذه الادوار من خلال مزيج فريد من سياسات الحماية التجارية ، والتكتل الاقتصادى الاقليمى ، والمساعدة المباشرة وغير المباشرة فى تطبيق اجراءات التحديث

التكنولوجى . وتبدو هذه الاجراءات فى مجموعها مناقضة للمصالح الفورية للطبقات والفئات الشعبية المدينية .

وخلال العقدين الماضيين حدث تطور أخر فى مجال ادوار الدولة يرتبط بقائمة اهتمامات بالغة الاهمية فى المجتمع الحديث ، والمجتمع الانسانى بصورة عامة . وهى فى مجموعها تقوم على صيانة الظروف الحيوية للحياة ذاتها . وتشمل قائمة الاهتمامات هذه وقف عملية تخريب البيئة الطبيعية ووقف الاتجاه للتضخم المذهل فى الجريمة ، وتجارة المخدرات ، والامراض الجديدة ذات الطابع الوبائى . وظهر واضحا ان الوفاء بمتطلبات الانجاز فى هذه المجالات لايتطلب فحسب انفاقا حكوميا كبيرا ، فى اطار من التعاون الدولى . وانما قد يتطلب ايضا اتخاذ موقف استراتيجى طويل المدى يقبل بوقف النمو الاقتصادى فى فروع معينة واستحداث تعديلات جذرية على اسلوب الحياه الذى كرسته الشركات الراسمالية الكبيرة .

وظهر واضحا ايضا ان الوفاء بمتطلبات الانجاز فى هذه المجالات على الصعيد القومى للدول المتقدمة يتوقف ايضا على التضامن النشط على النهوض بمتطلبات تنمية المجتمعات الفقيرة والمتخلفة ومساعدتها على التحرر من الظروف الضاغطة على البشر والبيئة . وبدون هذا المنظور العالمى المتكامل يكاد يستحيل انعاش البيئة او مقاومة الأمراض الوبائية الجديدة او وقف تجارة المخدرات . بل ان استفحال معضلات التخلف والفقر يفضى حتما الى تصدير جوانب معينة من مظاهر البؤس والفاقد الى الدول المتقدمة ذاتها عبر ظاهرة اللجوء السياسى والاقتصادى الجماهيرى اليها .

ولاشك ان الدولة الأوربية المتقدمة تنظر بتردد شديد لهذه الادوار الجديدة ، لأن تكاليفها المالية والاقتصادية والعامة تحتم اعادة هيكلة المالية العامة للدولة ، بل وتحتم اعادة هيكلة النشاط الاقتصادى الراسمالى الحديث . وهو الأمر الذى يلقى معارضة شديدة من جانب الطبقات الراسمالية والفئات الوسيطة العليا ، بل واقسام كبيرة من الطبقة العاملة الصناعية فى الفروع التقليدية للصناعات الثقيلة .

ان مجموع الادوار التى يتحتم اجتماعيا وتكنولوجيا وبيئيا القيام بها من جانب الدولة الأوربية الحديثة تشكل قائمة اعمال السياسة الأوربية الراهنة ، وفى المستقبل الوسيط على الأقل . وهى فى مجموعها ايضا ادوار استقطابية ، بمعنى انها تستنفر القوى الاجتماعية والسياسية المتعارضة لاتخاذ مواقف شديدة حيالها . فالاقلاع عن سياسات الرفاهة يفضى الى تخلف اجتماعى بسبب تجاهل الاهمية الحاسمة لتنمية التعليم والصحة والفنون والاداب .. الخ . والقيام بدور تعزيز تنمية الفئات الاجتماعية المعرضة للتدهور التعليمى والصحى والثقافى يحتم الاستمرار فى فرض مستويات ضريبية مرتفعة ، بل وزيادتها . وكذلك فالقيام بادوار انعاش البيئة وغيرها من الوظائف الجديدة يحتم التوسع فى الانفاق العام مع وقف النمو فى فروع معينة واعادة هيكلة النشاط الاقتصادى ، بما يضر بالمصالح الفورية للفئات الراسمالية . وفى نفس الوقت فان الاسراع بتطبيق منجزات الثورة التكنولوجية امر يحتم المنافسات الاقتصادية الدولية ويفرض تضحيات كبيرة غالبا ما تقع على الفقراء .

وكل هذه الادوار الاستقطابية الجديدة تختلف كثيرا عن قائمة الأعمال التقليدية التى شكلت محور الاستقطاب فى السياسة الأوربية منذ الحرب العالمية الثانية ، وربما منذ بداية هذا القرن . ولا تتفق طبيعة الاستقطابات الخاصة بقائمة الاعمال الجديدة هذه مع التوزيع القائم بالفعل للقوى السياسية والحزبية وتتأقلم التشكيلة السياسية الأوربية القائمة مع قائمة الاعمال الاستقطابية الجديدة هذه بطرق ثلاثة :

فهناك أولا نزعة لتكوين جماعات راى وضغط ومصالح خارج الخريطة الحزبية القائمة ، وخاصة فى حالة وجود حزبين كبيرين . وثانيا قد تسعى بعض هذه الجماعات لزيادة فعاليتها بالعمل من داخل احزاب كبيرة قائمة دون ان توافق بالضرورة على بقية الجوانب البرنامجية لهذه الأحزاب ، أو تسعى جماعات داخل الأحزاب الكبيرة يضم الجماعات الجديدة المدافعة عن ادوار الدولة الجديدة . وينتهى ذلك فعليا بتعميق تعددية التيارات داخل الأحزاب الكبيرة وفقدانها بالتدريج الانضباط التنظيمى وتحولها الى كيانات تنظيمية فضفاضة واخيرا هناك إمكانية تكوين احزاب جديدة للتعبير عن الاهتمام بقائمة الأعمال الجديدة فى السياسة الأوربية ، سواءا كانت تدافع عن منظور ايجابى وتقدمى وانسانى أو عن مواقف مناقضة .

وهكذا يبدو أن السياسة الاوربية تتجه فى المستقبل الى تعددية اوفر ، وانضباط سياسى وحزبى اقل وسيولة نسبية فى التحالفات السياسية/ الحزبية ، مع ظهور استقطابات جديدة قد تكون عابرة للتشكيلات الحزبية القائمة وغير متوافقة معها واحلالها بالتدريج على الاستقطابات القديمة .

٣ - تطور النظام الدولى .

لاشك ان انهيار الاتحاد السوفيتى كانت له آثار كبيرة على التشكيلة السياسية الداخلية فى المجتمعات الأوربية . والواقع أن هذه الآثار كانت قد بدأت منذ منتصف عقد السبعينات . اذ بدأت المعلومات الخاصة بالتجربة السوفيتية تتدفق الى اوربا ، وتوثق على نحو افضل . وساهم ذلك فى نزع الطابع الاسطورى للشيوعية السوفيتية باعتبارها تعبيرا عن خلاص الطبقة العاملة ،

وتصفية المجتمع الطبقى . كما ساهم ذلك فى فضح الطابع القمعى للدولة السوفيتية ، مما شكل عبئا ثقيلا على الفكر اليسارى الاوربى بصورة عامة ، وافضى الى تآكل سريع للأحزاب الشيوعية والجماعات اليسارية ، وسلم سلاحا ماضيا للقوى والاحزاب المحافظة للهجوم على هذه الاحزاب ، بل وعلى الاحزاب الديموقراطية الاجتماعية ذاتها . وتعمق هذا الاثر مع انهيار الاتحاد السوفيتى والدولة الشيوعية فى روسيا ذاتها .

على أن انهيار الاتحاد السوفيتى قد ادى الى نتائج اخرى ربما تكون اكثر اهمية بالنسبة للتشكيلة السياسية الداخلية فى المجتمعات الاوربية الغربية ، والشمالية . ففى الوقت الذى يمهد فيه هذا التطور لامكانية تحرر اوربا من الهيمنة الامريكية ، فانه قد عمق اسباب الخلاف والتناقض بين اطراف الجماعة الاوربية ، وخاصة فيما بين فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة . فتحقق الوحدة الالمانية والتوسع الهائل للنفوذ الثقافى والسياسى الالمانى بسبب توحيد المانيا وتحرر الشعوب الجرمانية أو المتأثرة بالثقافة الجرمانية فى شرق ووسط اوربا اخل اخلالا شديدا بالتوازنات الدقيقة بين شركاء الجماعة الأوربية وفتح الباب لهيمنة المانيا على مجمل السياسة الأوربية . وأدى ذلك الى زيادة تصميم المملكة المتحدة على تعميق تحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة . اما بالنسبة لبقية الدول الأوربية فقد راوحت بين الاستسلام للمخاوف ـ الأمر الذى يفضى حتما لتصاعد المشاعر القومية وبين تقييد المانيا بهيكل دستورى اقوى الزاما فى إطار الجماعة الأوربية . ورغم انتصار المدخل الأخير كما انعكس فى توقيع اتفاقية ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ ، إلا ان المخاوف لازالت قائمة ويمكن ان تؤدى الى تصاعد خطير لنفوذ الايديولوجية القومية المتطرفة فى عدة دول أوربية فى المستقبل .

ومن ناحية ثانية ، فان انهيار النفوذ السوفيتى فى اوربا الشرقية والوسطى قد سبب اتجاها نحو التحلل والفوضى والعنف فى هذه المنطقة الهامة بالنسبة للتوازنات الاستراتيجية الأوربية . بل إن النظام العالمى باسره يبدو معرضا لموجه فوضى وتحلل ممتدة قد تظهر فى شكل سلاسل من الحروب الكبيرة والصغيرة فى مناطق مختلفة من العالم ، وخاصة فى جنوب وغرب آسيا ، وافريقيا جنوب الصحراء . ويفرض هذا الواقع على اوربا احد مدخلين . الأول هو الاضطلاع بمسئوليات متعاظمة حيال السلام فى العالم ، الأمر الذى يفرض عليها تكاليفا واعباء اقتصادية وسياسية كبيرة ، وربما خسائر بشرية وعسكرية كبيرة ايضا اذا اضطرت للتدخل العسكرى الفردى أو الجماعى فى انحاء متفرقه من العالم . أما المدخل الثانى فهو يقوم على العزلة والحياد ازاء التطورات الصراعية العالمية . ولاشك ان مثل هذا المدخل قد يؤدى فى نهاية المطاف الى اغراق اوربا ذاتها بالمشكلات المصدرة اليها من جنوب العالم الفقير ومن شرق ووسط اوربا المضطرب . غير أن اهم المخاوف تتمثل فى امكانية تاثير انفلات الوضع الأمنى العالمى ، وفى شرق اوربا على التوازنات الداخلية بين اطراف الجماعة الأوربية بما قد يفضى الى تحطيم الجماعة الأوربية ذاتها .

وفى ظل هذا الاحتمال ، يبدو ان اوربا تتجه الى اتخاذ احد مسارين . الأول يمثل استمرارا للاتجاه الحالى نحو خلق هوية اوربية مشتركة . اما الثانى فيعكس الميول التاريخية نحو تصاعد نفوذ الايديولوجية القومية المتطرفة وقت الأزمات .

ولاشك ان لكل من المسارين انعكاسات هامة بالنسبة للتطور المقبل للتشكيلات السياسية الداخلية فى اوربا . فخلق هوية اوربية مشتركة عبر عمليات تعميق الجماعة الأوربية يتيح الفرصة امام تعميق التحالفات بين الاتجاهات السياسية المتقاربة فيما بين المجتمعات الأوربية . وعلى النقيض ، فان تحطم الجماعة الأوربية بتاثير الخلل فى التوازنات الأوربية فقد يقذف بالتشكيلة السياسية فى عدد من الدول الأوربية الكبرى فى اتجاه النزعة القومية المتطرفة .

٤ ـ الاشكاليات الثقافية للتطور الاوربى :

فى سياق التحديات الكبيرة التى تواجهها المجتمعات الأوربية ، والتى شرحنا بعضها فى الفقرات السابقة ـ يبدو ان ثقافة التنوير الأوربية التقليدية تتعرض بالفعل لمحنة خطيرة .

فقد ظهر فى سياق انفجار التحديات الجديدة ان المجتمع الأوربى المتقدم قد عاش فترة ممتدة من الرفاهية والرخاء جزئيا على حساب المستقبل ، وبصورة اكثر تحديدا على حساب السلامة البيئية الطبيعية والسلامة الاجتماعية للعالم ككل . حيث تجاهل المجتمع الراسمالى الأوربى الحديث البيئة الحيوية للانسان ومسألة التخلف فى العالم الجنوبى الذى شكل المستعمرات السابقة لاوربا ، جريا وراء أعلى معدلات النمو والاستهلاك . وقامت السياسة الأوربية عموما على التنافس حول تحقيق هذه المعدلات ارضاءا لهيئة الناخبين وتخفيفا للتوترات والتناقضات الاجتماعية للراسمالية واستجابة للحاجات التى فرضتها مساعى الراسمالية لتحقيق أعلى ربح .

وأظهرت التحديات الجديدة استفحال التناقض بين هذه الأهداف من ناحية وضرورات التطور الصحى والسليم للانسانية ككل ، بما فيها اوربا ، من ناحية ثانية . ويبدو ان غالبية المجتمعات الأوربية المعاصرة قد اصبحت اسيرة ، الأهداف التقليدية الى الدرجة التى تجعلها تقف موقف العداء للعقل . إن نوعا من الهمجية العقلية قد اصبح يمسك بتلابيب قطاع متنام من المجتمع الأوربى ، وهو قطاع لا يعبر عن نفسه فى تشكيل احزاب فاشية وعنصرية فحسب ، بل ويمتد بهذا التعبير الى

الاحزاب المحافظة التقليدية جاذبا اياها الى اتجاهات متطرفة .

والواقع ان موقف التناقض مع العقل لا يبدو انقطاعا مع ثقافة التنوير الأوربية ، بقدر ما يبدو كتفجير للتناقضات المستكينة داخل هذه الثقافة ذاتها . اذ قامت هذه الثقافة على تسييد عقلى شكلى وذرائعى يبحث عن معنى مبتذل للسعادة الفردية . وقد ساهم هذا العقل فى التطور التكنولوجى والاقتصادى لأوربا . ولكنه تجاوز حدوده بكثير بحيث أصبح يشكل قيدا على التطور اللاحق للمجتمع الأوربى وللانسانية ككل . بل أصبح يظهر جانبا همجيا الى حد كبير .

وربما يظهر هذا الجانب الهمجى فى الثقافة الأوربية الراهنة فى رد الفعل العنيف ضد ادماج جماعات العمال المهاجرين من الشعوب العربية والافريقية والأسيوية . ويهدد رد الفعل هذا بهدر احد جوانب ثقافة التنوير . فقد قامت هذه الثقافة ايضا على فكرة المدنية والتسامح والاندماج من ناحية والتمركز حول الدولة ، والفكرة القومية والتفوق الثقافى من ناحية اخرى . وعكست الثقافة الأوربية هذه الجوانب الأخيرة فى الفكر الاستعمارى الكلاسيكى ، ولم يتم التحرر منهاجزئيا الا فى سياق التطورات السياسية الراديكالية والديموقراطية التى اعقبت نهاية الحرب الثانية . وتعود هذه الجوانب الأخيرة فى الفكر الاستعمارى الكلاسيكى ، ولم يتم التحرر منها جزئيا الا فى سياق التطورات السياسية الراديكالية الديموقراطية التى اعقبت نهاية الحرب الثانية . وتعود هذه الجوانب فى المرحلة الراهنة من التطور الأوربى وتطرح نفسها على العقل الأوربى بصورة خاصة مما يعرض محنة الليبرالية والديموقراطية الأوربية .

على أن رد الفعل المعادى للتسامح والتعددية الثقافية والنزعة الانسانونية والعالمية المرتبطة بالتنوير الأوربى قد ذهبت بابعد كثيرا من نزعة العداء للشعوب الأجنبية النامية ذات الثقافات غير الأوربية . اذ أن هناك عملية تجريف حقيقية لثقافة التنوير ـ كما طرحتها الثورة الفرنسية ، وبعد ذلك الثورة الاشتراكية فى روسيا ، فيما يتصل بقيمة المساواة .

لقد قامت الثقافة الأوربية المعاصرةمن خلال نضال ثلاثى مترابط من اجل الحرية والعدالة القضائية والمساواة . وحيث ان التشكيلة السياسية الأوربية كانت قد استوعبت بالفعل قيم الحرية والعدالة القضائية ، حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد شكل الصراع حول قيمة المساواة المحور الجوهرى للثقافة السياسية الأوربية منذ نهاية هذه الحرب . ويكشف رد الفعل الراهن المعادى لثقافة التنوير عن نزعة قوية لانهاء قيمة المساواة كأهم بعد فى التطور السياسى والاجتماعى الأوربى طوال العقود الخمس الماضية .

وفى الاطار نفسه يستعين رد الفعل المعادى لقيمة المساواة بمقولات كثيرة تقوم على ادانة المجتمع الجماهيرى لاعادة اوربا الى النمو الاجتماعى الارستوقراطى الاصلى ، وخاصة ذلك الذى ميز المجتمعات الانجلو سكسونية .

إن هذه النزعة قد امسكت بتلابيب القطاعات الرئيسية من المجتمعات الأوربية .

غير أن هذه النزعة النكوحية لا تمر بدون معارضة كبيرة ، ولكن المعارضة التقليدية والمتمثلة فى الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والديموقراطية الاجتماعية تتآكل . بل وينجرف بعضها وراء الضرورات الانتخابية فى ظروف تحول مزاج الرأى العام فى اتجاه هذه النزعة . وتبقى مجموعات معينة تبذل جهدا فكريا واجتماعيا وسياسيا كبيرا لتجديد الفكر الأوربى بما يتجاوز ثقافة التنوير التقليدية ، والثقافة الاشتراكية التقليدية المتأثرة بالماركسية ، فى نفس الوقت .

ثالثا : ـ استنتاجات رئيسية

ويتضح من العرض السابق ان محددات التحول فى التشكيلات السياسية الأوربية القائمة لا تسير من حيث آثارها على هذه التشكيلة فى اتجاه واحد . بل تبدو ـ ولو فى جوانب معينة ـ متعارضة الاتجاه . كما ان هناك مسار تاريخى معقد لنتائج كل من هذه المحددات بالنسبة للتشكيلات السياسية الأوربية . نستطيع تلخيص النتائج الرئيسية فى النقاط التالية :

١ ـ يبدو أن المحور الرئيسى لتحول التشكيلات السياسية الأوربية هو الثورة التكنولوجية الراهنة . وقد جلبت الثورات التكنولوجية الثلاث فى اعقابها مباشرة رد فعل نكوحى ثقافيا واجتماعيا . وهى تفرض استقطابات وتوترات اجتماعية وسياسية كبيرة قد تفضى الى انكسار التشكيلة السياسية القائمة برمتها كما حدث بالنسبة لكل من المانيا وايطاليا فى لفترة ما بين الحربين العالميتين كرد فعل للثورة التكنولوجية الثانية .

وليس من المحتمل ان تفضى الثورة التكنولوجية الراهنة الى تحطيم التشكيلية الديموقراطية فى اوربا الغربية والشمالية ولكن التوترات المصاحبة للثورة التكنولوجية الراهنة تدفع بالتشكيلات السياسية الاوربية الى اتجاه محافظ شديد الجمود والتشدد . ويترافق مع ذلك أزمة تآكل شديدة للاتجاهات اليسارية والليبرالية الجديدة ذات الافق التقدمى والانسانى .

ومع ذلك ، فاذا نجحت المجتمعات الراسمالية الاوربية فى التأقلم الناجح مع ما يبدو وكأنه حتمية تكنولوجية - مدفوعة بقواعد الراسمالية ـ فان المجتمعات الاوربية قد تخرج من الأزمة الراهنة لكى تعيد توازنها فى اتجاه انسانى وتقدمى . ولكن عملية التأقلم هذه قد تستمر-

اقتصاديا وثقافيا - لفترة تتراوح بين عقد وعقدين من الزمن .

٢ - وفى سياق المنافسات الشديدة بين الدول الراسمالية المتقدمة حول فرص النمو من خلال نظام التجارة ونقل التكنولوجيا ، تمر العلاقات بين هذه الدول أو الاقطاب الكبرى للراسمالية المتقدمة بتوترات صعبة . وقد تفض هذه التوترات الى انكسار نظام التجارة المفتوح متعدد الاطراف ، وانقلاب المشاعر القومية ، مما يحطم بدوره التحالف فيما بينها - وهو التحالف الذى نشأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفى هذه الظروف تواجه اوربا موقفا عالميا صعبا قد يشعل نيران التنافس القومى بين اطراف الجماعة الاوربية ، وبالتالى يدفع بمعظم التشكيلات الكبرى الى مواقف قومية متشددة .

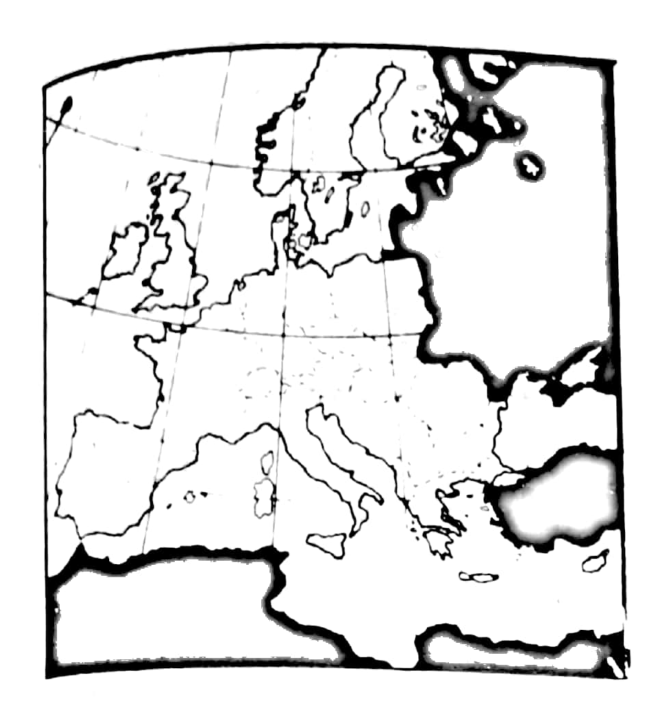
٣ - وفى ظل قائمة الاهتمامات الجديدة الت تفرضها الحتمية البيئية والاجتماعية من المحتمل ان تنشأ تشكيلات سياسية جديدة تقوم على الجماعة السياسية باكثر مما تقوم على مفهوم الحزب التقليدى . وتنهض تفاعلات اكثر تعقيدا بين هذه الجماعات سواء داخل هياكل حزبية فضفاضة او خارجها . والأرجح فى سياق هذه التفاعلات ان ينتقل جانب كبير من ادوار ووظائف الدولة الاوربية التقليدية الى المستويات المحلية ، وتنشأ وظائف جديدة للدولة الاوربية تعكس الضرورات البيئية والاجتماعية للمجتمع ما بعد الصناعى .

غير ان هذا التطور قد يستغرق عقدا أو عقدين بدوره .

٤ - وفى سياق عقد او عقدين من التأقلم الهيكلى الصعب يبدو ان التشكيلات السياسية الداخلية الأوربية سوف تمر بتقلصات مؤلمة تظهر فيها النتائج المؤلمة لانفجار تناقضات ثقافة التنوير الاوربية . ولاشك ان صراعا فكريا وثقافيا ضاريا قد يؤدى الى حل تناقضات ثقافة عقلية - انسانية تتوافق مع الحاجات التاريخية الجديدة للمجتمع الأوربى بعد الصناعى وللبشرية ككل . على ان الاقتصاد السياسى لهذه الثقافة البازغة قد يستلزم وقتا اطول . وهو يبدو مشروطا بنجاح عمليات التأقلم مع الحتمية التكنولوجية للراسمالية المعاصرة عابرة القومية .

فاذا نجحت الاقطاب الثلاثة الكبرى للتطور الراسمالى المعاصر فى التغلب على تناقضاتها والتأقلم الناجح مع المتغيرات العاصفة فى العلاقات الاقتصادية فيما بينها ، فان مجتمعا اوربيا جديدا قد يظهر بملامح تختلف اختلافا كبيرا عن الملامح الرئيسية للتشكيلات السياسية الراهنة . واهم ما يميز التأقلم الاوربى الناجح هو اضمحلال التمييز بين السياسة الداخلية والسياسية الخارجية بالنسبة لاوربا ونشوء تحالفات سياسية عابرة للقومية .





[٩] تأثير التغيرات العالمية على الظواهر السياسية الجديدة فى غرب أوروبا

د . سعد حافظ محمود

مستشار بمعهد التخطيط القومى
بالقاهرة

لفهم الظواهر السياسية بشكل عام ، والجديدة بشكل خاص ، فى أوروبا لا يكفى الوقوف عند العوامل الداخلية ؛ ولا يكفى تحليل ابنيتها الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن على الباحث أن يسعى لقراءة أثر التطورات العالمية ، وبحث التفاعل بين هذه التطورات العالمية والتطورات الداخلية . ويؤكد ذلك أن كثيرا من الظواهر السياسية الجديدة فى غرب أوروبا يتماثل مع ما يحدث فى بقاع كثيرة من العالم ، وان اختلف الشكل أو التفصيلات . وهو أمر طبيعى لاختلاف المجتمعات والثقافات والبنى الاجتماعية والاقتصادية من حيث الدرجة وأيضا النوع .

ويسعى الكاتب فى هذا المقال لمحاولة القراءة هذه . وتواجهه فى ذلك إشكاليتان تتعلق الأولى بدرجة عمومية هذه التغيرات العالمية كما يستعرض لها حيث أن الاثبات والاسناد يتطلب إعداد مؤلف موسع ، أما الثانية فترتبط بالمعالجة حيث أن الظواهر السياسية متعددة ومتداخلة ، ومتشابكة التفاعل . والمسبب الواحد يؤثر فى كل من الظواهر أو فى معظمها بدرجات مختلفة ويتولد عنه أن تؤثر الظواهر فى بعضها ، أو على الأقل تتفاعل مع بعضها بصور مختلفة . ومن ثم يصعب عند دراسة اثر أحد المسببات تحييد الأخرى . ولذلك فسوف يقتصر الكاتب على أكثرها « عمومية » وتأثيرا من وجهه نظرة .

والراصد للظواهر السياسية الحادثة فى غرب اوروبا أو « أوروبا الموحدة » بصفة عامة يمكنه الوقوف على الآتى :

- المضى فى خطوات الوحدة رغم العقبات الاجرائية التى تثور هنا أو هناك ، من قبل هذه الدولة أو تلك ، حول هذا الموضوع أو ذاك ، وتذليل الصعوبات وتعميق خطوات الوحدة بإنشاء « القوة العسكرية الأوربية » فى ظل عباءة حلف الأطلنطى والسعى لتسليحها نوويا ، والاستمرار فى إجراءات الوحدة النقدية ، وهما أهم خطوتين فى مسيرة الوحدة .

- هيمنة القوى اليمينية على سدة الحكم فى معظم البلدان الأوربية ، مع وجود عوامل الغليان والتصدع فى الادارة السياسية اليمينية ، خاصة وأن هيمنة اليمين على السلطة التنفيذية لا تستأثر به قوة وحيدة ، بل يأتى نتيجة تحالف أقليات - بروز مظاهر التناقض بين تطلع أوروبا لدور دولى أكبر - خاصة بعد الفراغ الذى تولد بفعل التغيرات فى شرق أوروبا وغياب « الاتحاد السوفييتى » عن الساحة الدولية - وبين اكتفاء اوروبا بدور الشريك الصغير للولايات المتحدة فى سياستها الخارجية ، بل وفى استراتيجيتها داخل أوروبا بما يجعلها أقرب للتابع منها للشريك . وما لهذا من انعكاسات على التفاعلات السياسية والاجتماعية الداخلية .

القوى والجماعات الضاغطة الجديدة ،

- نضوج مرحلة القوى الوليدة الى القوى الأكثر انتشارا وتخطيها بالشارع السياسى ، رغم ضعفها التنظيمى ، وارتباطا فاعليتها فى الحركة السياسية بصورتها التقليدية وضعف فاعليتها فى الحركة السياسية بصورتها التقليدية (أى فى الانتخابات) قياسا إلى شعبيتها . وهذه القوى الجديدة تختلف عما عرف فى أوروبا فى نهاية الستينيات باليسار الجديد والذى كان ترجمة لأمرين ، هما بدايات الأزمة المعاصرة للرأسمالية ، وسيادة الاستقطاب فى ظل نظامين لتقسيم العمل الدولى وفى ظل وجود قوتين متناقضتين الأيديولوجية والممارسات فاعلتين على الساحة الدولية .

- تصاعد المد الفاشى الذى طرح نفسه على الساحة السياسية منذ منتصف السبعينيات فى الظلام فى ظل انقسام العالم لمعسكرين ، وغذى سرا من المعسكر الرأسمالى إلى أن رفع يرفع الحياء .

ويأتى هذا التصاعد مع نمو الدعوة وأيضا الاتجاهات عالميا نحو تعميق الديمقراطية بأبعادها المختلفة وهى المشاركة والتعددية ، وممارسة أكبر للحريات واحترام أكبر لحقوق الانسان والانتقال السلمى للسلطة .... الخ .

ثمة ظواهر أخرى عديدة إلى جانب هذه الظواهر التى نعتقد أنها أبرز ما على الساحة السياسية فى غرب أوروبا .

والسؤال المطروح على بساط التامل : ما هى التغيرات العالمية المقصودة بالدراسة ؟ وكيف أثرت وتؤثر على نمو الظواهر السياسية بغرب أوروبا ؟ .

والتغيرات العالمية هنا لا تعنى التغيرات فى منظومة العلاقات الدولية وحدها بل التغيرات التى تحدث فى أجزاء العالم المختلفة تحت ظروف موضوعية عامة ، حتى ولو لم تكن محلا للعلاقات الدولية ، إلا أنها تعطى خصائص عالمية الطابع كنمو قوى الانتاج ، واتساع نطاق التبادل التجارى وبروز معالم الثورة العلمية - التقنية فى مراحلها الجديدة ، والمواجهة الجماعية للأخطار البيئية أو العمل من أجل هذه المواجهة إلى آخر هذه العوامل .

كما أن التغيرات العالمية تشمل انعكاس التغيرات الاستراتيجية والتحول من المواجهة بين معسكرين للتعاون ، وكذلك ردود فعل التحولات فى شرق أوروبا على غربها ، وأثر التطورات فى تقسيم العمل الدولى وبخاصة الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية على الحياة السياسية فى غرب أوروبا .

ولن نقصر بحثنا عن أثر هذه العوامل العالمية على دراسة كل من هذه العوامل ، بل سنبحثها من زاوية قضايا محددة هى أبرز ما ولدته التغيرات العالمية . ولعل أهم موضوعات هذه القضايا هى نمو قوى الانتاج وما صاحبها من مظاهر أهمها البطالة ، وكذلك عدم ملاءمة الشكل التقليدى للدولة القومية .

نمو قوى الانتاج ونمو البطالة :

إذا كان نمو قوى الانتاج الذى صاحب « الثورة الصناعية » فى مراحلها الأولى وليد التراكم الهائل فى رأس المال المصاحب للأجيال الأولى من التطور التقنى الأولى ، أى الذى تمثل فى إحداث ميكنة أو شبه ميكنة لكثير من العمليات اليدوية ، فإن زيادة الانتاج الهائلة نسبيا التى صاحبت هذه « الثورة » قد عملت فى اتجاهين متكاملين ، أولهما تحقيق وفرة فى الانتاج لم تصطدم بمشكلات التسويق لارتباط النمو الرأسمالى بنمو الكولونيالية ، وثانيهما أن البطالة التى عرفتها المراحل الأولى للنمو الرأسمالى سرعان ما استوعبت فى النمو الانتشارى وفى توسيع قاعدة الانتاج التى كانت تجد استجابة من الأسواق ، ولعل هذا ما طرح على ساحة الفكر « قانون ساى » للأسواق ، إلى أن اصطدمت بالكساد العظيم فى النصف الأول من ثلاثينيات القرن .

أما نمو قوى الانتاج فى هذه المرحلة فهو ذو ملامح متميزة ، فهو بكل المقاييس السابقة فى تاريخ الانسانية نمو طفرى ، كما أنه يأتى فى فترة تتسابق فيها دول العالم مجتمعة شمالها وجنوبها ، شرقا وغربها على تنمية قواها الانتاجية ، والاستقلال بأسواقها . كما أن محاولة التصريف خارج الأسواق المحلية تصطدم بهيمنة الشركات دولية النشاط . وهو موضوع محدد الملامح سنعالجه بشكل مستقل .

وهذا النمو الطفرى فى الانتاج مرتبط « بالأوتومية » كأحدث مراحل التطور التقنى ، وبالنمو الطفرى فى مجالات « المعلومانية » ، و« الاتصالات » ، « وهندسة الوراثة » . وهذه الركائز للثورة العلمية - التقنية من شأنها إحداث الزيادات الهائلة فى الانتاج نتيجة عامل إنتاجى جديد مستقل عن كل من العمل ورأس المال والتنظيم ، بل وأيضا عن الموارد حيث أنه إما موفر لها ، أو منتج لبدائل مصنعة تحل محلها .

وأخطر انعكاسات هذه الثورة العلمية - التقنية وآثارها على الظواهر السياسية فى غرب أوروبا يتحقق من خلال أمرين .

الأول : أنها موفرة للعمالة والثانى : أنها مجددة لسلة سلع الاستهلاك الضرورية والحضارية . ومن شأن هذين العاملين تأجيج التناقض بين الحاجات وبين القدرات .

وطبيعة هذا التناقض يصعب ردها لمقولة « الاستغلال » التى تستند لقواعد التحليل الماركسى . فضلا عن أن قواعد التحليل النيوكلاسيكى تعجز عن أن تفسر أو تبرر استئثار ملكية رأس المال لعائد التطور التقنى .

ومن هنا فقد تخطت معدلات البطالة الحدود التى كانت « مقبولة » أو مسموحا بها لحين تعديل الأسواق لتوازناتها . كذلك فلم تعد صناديق مواجهة البطالة إزاء معدلات الغلاء الحادة ، ونمو الحاجات المتسارع كافية

لتخفيف الاحساس بالأزمة . وقد ساعد على ذلك ضعف البرامج الحكومية فى مواجهة البطالة ، بل إيلائها الأولوية الأولى لبرامج مكافحة التضخم بهدف تشجيع رأس المال . وكذلك إزمان البطالة واضطرادها .

وربما كان هذا مدعاة لسقوط هيمنة قوى اليمين فى غرب أوروبا وتصاعد صوت اليسار . إلا أن ذلك لم يتحقق تحت تأثير مجموعة من العوامل فى مقدمتها أن برامج اليسار عندما بلغ سدة الحكم لم تختلف كثيرا عن برامج المحافظين فى هذه الدول ، كما أن اليسار بأحزابه ونقاباته صب نقمته على الوافدين من شمال وغرب أفريقيا والدول الآسيوية دون أن يفهم طبيعة الأزمة . فضلا عن أن الهزات فى شرق أوروبا قد استثمرت بشكل جيد من قبل اليمين ، دون أن يوظف اليسار مكاسب كسر حواجز الخوف الأيديولوجية لصالحه .

والوحدة الأوربية نفسها نتاج هذه التطورات فى قوى الانتاج ، والتى أسهمت أوروبا والثقافة الأوربية فيها بنصيب غير ضئيل . فأحد مقدمات التطور العلمى التقنى هو بهاظة تكاليفه بحيث لا تستطيع دولة أو مجموعة من الدول الصغيرة أو حتى المتوسطة تحملها .

كما أن فائض إنتاج الوحدات الضخمة ـ نتاج الثورة التقنية الحديثة ـ يتعدى حدود السوق الوطنية للدولة ، بل ولدول الجوار المباشرة . ويصطدم بالمنافسة القوية من العمالقة الاقتصاديين خارج حدود القارة وعلى رأسهم اليابان والدول القارية كما فى الولايات المتحدة مثلا . أو بالمشروع التنموى فى دول العالم الثالث .

والظاهرة المركبة البارزة الناجمة عن التناقض بين النمو فى قوى الانتاج والنمو الهائل للبطالة فى علاقتهما بالتكامل الأوروبى هى انتشار البطالة على مستوى القارة من مصدرين ، أولهما طبيعة التطور التقنى الموفر للعمالة كما برز من قبل . ويزيد من أثر ذلك تعميم التكنولوجيا المتطورة على مستوى القارة . وثانيهما راجع للبطالة الموروثة نتيجة تخلف معدلات النمو فى بعض مناطق أوروبا الموحدة وبخاصة فى الجنوب وهذا التخلف فى معدلات النمو يمكن أن نلحظه على ستوى الدولة الواحدة . ويزداد أثر هذا المصدر الأخير حدة مع تعاظم الركود الاقتصادى الناجم عن بلوغ الدورة الاقتصادية ذروتها .

ومن شأن هذا العامل التأثير فى الظواهر السياسية الجديدة فى عدة اتجاهات أهمها :

أولا : إكساب حالة الرفض جوا من العبثية يضعف فى استثماره فى بلورة قوى سياسية فعالة ، ومؤثرة .

ثانيا : بروز العنف بمظاهره المختلفة على الساحة الاجتماعية وعلى ساحة العمل السياسى .

ثالثا : تعميق مظاهر الفاشية لدى من يأخذ الرفض عندهم شكلا عنيفا .

٩٧٠

رابعا : تحميل قوة العمل الوافدة مسئولية الأزمة ، وتحميلهم بذنب المنافسة فى فرص العمل المحدودة . ومن ثم إضعاف الشعور الطبقى لدى الطبقة العاملة الأوربية ذاتها . بعبارة أخرى ، فإن الأزمة لم تعمق التوحد الطبقى فى ظل صعود الفاشية والعبثية ، بل عمقت الانقسام الطبقى ، وأحلت البعد العرقى محل البعد الطبقى فى إطاره الأممى .

زوال الشكل التقليدى للدولة القومية والظواهر السياسية الجديدة فى غرب أوروبا :

من أبرز الظواهر العالمية بروز الكيانات السياسية والاقتصادية الكبيرة ، كأوروبا الموحدة ، وتجمع الدول الامريكية فى إطار اقتصادى ، والاتجاه نحو تجمع دول وسط آسيا الاسلامية وغيرها . وحتى فى الحالات التى نشهد فيها بروز الانقسامات العرقية التى تؤدى لتفكك الدول متعددة القومية كالاتحاد السوفييتى ويوغسلافيا وكذلك تشيكوسلوفاكيا والسودان والعراق ... الخ ، فإنها غالبا ما تكون مرحلة مؤقتة لن تلبث فى رأيى أن تؤدى لاعادة صياغة هذه الكيانات فى تجمعات كثيرة على أساس عقد اجتماعى جديد . وهذه الظاهرة تعكس نتيجة مهمة وهى عدم ملاءمة الشكل التقليدى للدولة القومية لمتطلبات الوجود وأيضا النمو للمجتمعات المختلفة . ذلك أن شكل الدولة القومية والذى مهد لنشوء الرأسمالية وتعمق ونما مع تعمقها ونموها كنظام اجتماعى ـ اقتصادى ، تعرض للتغيير مع نمو الرأسمالية المعاصرة ومع ظواهر « تدويل رأس المال » ، والنمو السرطانى للشركات عابرة القوميات ، والشركات دولية النشاط .

ومن ناحية أخرى فإن تجارب أوروبا ذاتها فى ظل الدولة القومية التقليدية كانت ذات حصاد مر سواء فى حالات مخاض نشوء الدول القومية كما فى ألمانيا وإيطاليا ، أو فى صراعات هذه الدول القومية على أساس عرقى ، أو على توسيع أسواقها داخل القارة وبين المستعمرات . وقد عرفت أوروبا تجربة التوحد فى مواجهة الخطر القادم من الشرق فى ظل الحرب الباردة أو فى ظل التطورات التقنية الهائلة كما رأينا .

وثمة مظهر آخر لعدم ملاءمة الشكل التقليدى للدولة القومية مرتبط بالانتشار الأفقى للشركات عابرة القوميات (متعدية الجنسية) كما يفهم من مسماها والانتشار الرأسى لهذه الشركات والذى يشكل أحد أسس تقسيم العمل الدولى والذى يستحيل معه إمكان استمرار الدول القومية فى البقاء دون اندماج فى كيانات أكبر ليست بالضرورة تجمعات ذات أشكال سياسية محددة ومنسقة كالكيانات القارية الموحدة ، والتى ربما تكون فى ذاتها مرحلة انتقالية ، أو إطارا شكليا ليس إلا لحالة لم توجد بعد فى إطارها السياسى والتنظيمى وإن كانت وجدت فى

بعدها الاقتصادى وهى بروز الوحدات الاقتصادية العملاقة والتى تنتشر عبر المكان وعبر العرق .

والشركات وعابرة القوميات (متعدية الجنسيات) هذه ليست فقط مجرد مؤسسات اقتصادية عملاقة مستفيدة بمزايا الاعفاءات الجمركية والضريبية ومستفيدة بالطاقة والعمالة المرخيصتين كما عرف عنها ، وهو ما كان صحيحا مع بداياتها بل هى كيانات سياسية تذوب شخصية العاملين فيها ، وتجد أساس المواطنة للشركة وليس للدولة ، فضلا عن أن نفوذ هذه الشركات على صنع قرارات السياسة الداخلية والخارجية وعلى القرارات الاقتصادية حقيقة بالنسبة لكثير من الدول الأوربية حتى العريق منها .

ومغزى ذلك هو زوال الشكل التقليدى للدولة القومية . وأن العالم بصدد البحث عن شكل جديد للتنظيمات السياسية ، وما إذا كان ذلك سوف يكون على أساس جغرافى (الكيانات الكبيرة كأوروبا الموحدة) أو على أساس اقتصادى (الشركات متعدية الجنسية العملاقية فى طور متجدد لنموها) أم على أساس الجمع بينهما

والسؤال المطروح هو ما مدى تأثير هذه الظاهرة طور التكوين على التغيرات السياسية الجديدة فى غرب أوروبا ؟

ويمكن إيجاز الاجابة على السؤال فى عدة نقاط بعضها تفسير للظواهر فضلا عن كونها إجابة ولعل فى مقدمتها :

١ ـ أن غياب صورة الدولة التقليدية بما يصاحبها من مظاهر للسلطة ، افقد الأحزاب السياسية القائمة والمرتبطة بشكل الدولة الذى ساد طويلا معناها ووظيفتها وهذا ما أدى بدوره لبروز اتجاهات وجماعات الرفض للتشكيلات الحزبية القائمة ، وبروز الاتجاهات السياسية الجديدة .

٢ ـ أن الأحزاب التى صعدت إلى مقدمة الصفوف رغم ضعف الظاهرة الحزبية فى عموميتها هى التى تقوم على أساس دينى كالأحزاب المسيحية أو الديمقراطية المسيحية .. الخ ، أكثر من التى تقوم على أساس طبقى لارتباط البعد الطبقى بالاطار الجغرافى ـ السياسى للدولة من ناحية ، وبالاطار الأممى من ناحية أخرى . إلا أن الأخير نتيجة التغيرات فى الشرق قد تغيب قليلا .

٣ ـ أن الحركات والتجمعات السياسية الجديدة لم تتبلور بعد إلى أشكال محددة رغم وجود أسس تنظيمية لها . وأقصد بالأشكال المحددة تبلورها كأحزاب أو كمنظمات ... الخ .

٤ ـ امتداد تأثير هذه الأوضاع على المنظمات النقابية العمالية والطلابية وغيرها رغم ارتباط هذه المنظمات بالنظام الانتاجى أكثر من النظام السياسى ، أى بمؤسسة الدولة . ولعل أبسط هذه التأثيرات موجة العداء للعمالة الأجنبية ، وضعف الدور السياسى للحركات الطلابية الذى عرفته الستينيات كما فى فرنسا إثر تصاعد مد اليسار الجديد .

٥ ـ إكساب قوة وفاعلية أكبر للمؤسسات المجتمع المدنى الأخرى ، بحيث أصبحت ذات تأثير كبير على صنع القرارات ، كجماعات ضاغطة ، ليست لها صفة السلطة أو صفة الحزب .

رياح الشرق :

ظل المراقبون للتغيرات الحادثة فى شرق أوروبا لفترة طويلة يحللونها ويقيمونها بمعزل عن الأحداث فى غرب أوروبا ، مؤثرة ومتأثرة . وفضلا عما فى هذه النظرة من أحادية ، فهى أيضا قصيرة ومحدودة . وإذا كان للعوامل الداخلية الغلبة فى تفسير ما تعرضت له دول شرق أوروبا من تغيرات ، فإن هذه التغيرات بالضرورة تاركة أثرا إن لم يكن آثارا فى الغرب .

ولعل أبسط الشواهد المرصودة أن رفع القيود على حرية المواطنين فى الانتقال والهجرة قد انعكست على نزوح الكثيرين من بولندا والمجر وروسيا إلى الغرب ، وإن صحت الأرقام فهناك ما يقرب من خمسة عشر مليون روسى ينتظرون السماح لهم بالهجرة للغرب . وهذا من شأنه زيادة البطالة وتفاقم حدتها فى غرب أوروبا .

إلا أن أهم الآثار المتوقعة لرياح الشرق هى تلك ذات المغزى التنظيمى وذات المغزى الأمنى .

وبالنسبة للأولى ، فأيا كانت المصاعب الاقتصادية التى تواجه هذه الدول الآن وبخاصة تلك المتعلقة بكفاءة إدارة وتشغيل الجهاز الانتاجى ، فإنها لن تلبث أن تحل وهى ستطرح نموذجا جديدا لم يحظ بالبحث على الصعيد النظرى ، وها هو مطروح على ساحة التطبيق وهو إمكان الجمع بين القاعدة الواسعة للملكية العامة وآليات السوق . وهو ما سوف يفرز حالة تطرح نفسها على أشكال التنظيمات والتجمعات السياسية ليس فقط فى الشرق بل وأيضا فى الغرب . ولعلها تعزز من وزن الجماعات الاشتراكية الديمقراطية .

وعلى هذا الصعيد أيضا فإن هذه التغيرات تطرح على قوى اليسار التقليدى والجديد فى غرب أوروبا مهاما كثيرة ، منها تأكيد مصداقيتها فى ساحة العمل السياسى وقدرتها على استقطاب الجماهير وبخاصة الشباب التى تعانى من التضخم والبطالة وإلا حكمت على نفسها بالفناء .

كذلك فمن شأن هذه التغييرات أن تحدث تطويرات فى أشكال الممارسة السياسية لأحزاب وتجمعات اليسار الأوروبى ، وعلى خطابها السياسى وعلى برامجها الحزبية ، التكنيكية والاستراتيجية ، وعلى موقفها الأيديولوجى وعلى أطرها النظرية وتحليلاتها السياسية . خاصة وقد كان متصورا صعود هذه الأحزاب مع بدايات إعادة البناء (البيريسترويكا) فى الاتحاد السوفيتى السابق ومع اتجاهات السياسة الأمنية .

أما المغزى الأمنى ، فيتمثل فى مصداقية دعاوى

الجماعات السياسية الجديدة والتى استندت لمعيارى البيئة والأمن والارتباط بينهما . فمع زوال التهديد المحتمل من الشرق إذن بات الهدف النضالى واضحا أمامها وهو أن هذا الخطر كان متصورا أكثر من حقيقيا وهو من نسج رجالات الصناعة العسكرية واستراتيجييها ومفكريها أكثر من وجوده الحقيقى خاصة مع الخطوات الفعلية التى كانت تؤخذ من جانب مبادرات دول شرق أوروبا والتى كانت تصم الآذان نحوها .

والمسألة المطروحة بوضوح الآن هى أنه على الرغم من استتباب أسباب الأمن بشكل لم تعرفه أوروبا من قبل ، فإن تقوية الدور الأوروبى استراتيجيا والمتمثل فى إقامة قوة استراتيجية أوروبية ، واستمرار التجارب النووية فى أوروبا وبخاصة فى فرنسا ، والانفاق الضخم على برامج التسلح قضية تتناقض واتجاهات السلام ، وتنظيف البيئة من التلوث ... الخ .

ولعل هذا العامل (العامل الأمنى) فى علاقة شرق القارة بغربها يكون محورا لبرامج القوى والمنظمات السياسية الجديدة وخاصة انصار حماية البيئة وأحزابها مع اختلاف مسمياتها وأولوياتها . ولعله يكون أحد عوامل إنضاجها .

وربما تدفع الجهود المبذولة فى الشرق نحو تحديث ورفع كفاءة الآلة الانتاجية فيها عجلة الانتاج فى الغرب وتسهم فى تشغيلها وامتصاص فوائضها . وهى إذ تحقق ذلك قد تسهم فى تخفيض البطالة إلا أنها فى ذات الوقت سوف تزيد سعير التضخم .

وثمة مسألة هامة ليست مطروحة بإلحاح الآن على الساحة الأوروبية ، إلا أنها قد تطرح نفسها بعد استقرار أوضاع الشرق وهى انضمام روسيا « للبيت الأوروبى » وهو الحلم الذى راود جورباتشوف ، من المنظور الاستراتيجى والأمنى ، وكمخرج لمشكلة تحديث وتنمية الجهاز الانتاجى . وعلى الأقل فما هو مطروح على أوروبا الآن إطار للأمن والتعاون مشترك بين دول أوروبا الشرقية والغربية معا مطور عن الاطار الذى ساد فى اتفاقية هلسنكى . بل ربما يقترح أن يتم ذلك المشروع تحت مظلة « حلف الأطلنطى » ذاته .

وتثير فكرة انتماء روسيا للقارة الأوربية قضايا متعددة مثل إعادة تنظيم الدور القيادى للقارة وشكل تقسيم العمل فى إطارها وعلى الصعيد العالمى .

ومن شأن هذه التغيرات ـ إن جاز لها أن تحدث ـ أن تنعكس على الحركات السياسية والمنظمات السياسية وأوزانها ودورها السياسى ودرجة تأثيرها فى الحياة الداخلية لدول القارة .

إلا أن ما قد حدث بالفعل هو اندماج شرق ألمانيا فى ألمانيا الموحدة وهو ما قوبل بالصمت من قبل المحللين للظاهرة السياسية اكتفاء بالقول بزيادة معدلات البطالة دون قياس ذلك على انقسام التحالف الحاكم ، وعلى قدرة اليمين على الاستمرار فى إدارة البلاد فى المرحلة القادمة ، ولا على تأثير الشيوعيين على الحياة السياسية فى ألمانيا الموحدة ، ولا على استقبال التيارات النازية الجديدة لهذه الوحدة ، ولا على انتشارهم فى هذا الجزء الشرقى وتصاعد النزعة العنصرية فيه شأنه شأن الجزء الغربى . وهذه كلها مؤشرات ناجمة عن رياح التغيير فى الشرق .

وثمة متغير هام حملته رياح الشرق وهو المتمثل فى استعمار النعرات القومية لدى الأقليات العرقية فيها والذى انتهى بانفصال هذه الأقليات وتكوينها كيانات مستقلة تلقى التأييد العالمى ، أو تلقى قبولا على أرضية حقوق الانسان . وهذا الانفصال قد عرف نموذجين أحدهما يأخذ شكلا مرنا كما فى حالة جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق ، والآخر يأخذ شكل النزاعات المسلحة كما فى يوجوسلافيا ، وفى إطار الأقليات العرقية داخل جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق .

وتعرف أوروبا الغربية نضال الأقليات القومية الصغيرة نحو الانفصال ولعل المثال الكلاسيكى هو سعى الشمال الأيرلندى للاستقلال عن المملكة المتحدة ونمو التبلور القومى لدى اسكتلندا .. الخ .. ولا يتناقض استقلال هذه الأقليات القومية مع نمو اتجاه الوحدة على مستوى القارة ، حيث أن هذا الاتجاه التوحدى يعطى مزايا خاصة للدول الصغيرة ، ويسعى للارتقاء بمعدلات النمو فيها بما يتماشى والاتجاه العام السائد .

ومن شأن ذلك ، أى من شأن عدوى استقلال الأقليات العرقية فى الشرق أن يعضد التيارات السياسية الانفصالية وإن كنا نتوقع فى إطار النضال السياسى أكثر من الصدام المسلح ، وإن كان لا يضعف من احتمال استمرار العنف على الأقل بمستواه السائد .

بل ربما يخلق ذلك تعاطفا بين التيارات السياسية الانفصالية (القومية) وبين قوى الرفض الأخرى فى داخل الكيانات الأكبر ، والتى ربما تجد فى استمرار إلحاق هذه الكيانات القومية بها سببا فى تحمل أسباب البطالة والركود وانخفاض معدلات النمو .

هل للعالم الثالث أثر على التغيرات السياسية بغرب أوروبا ؟

علاقة التأثير والتأثر بين غرب أوروبا والعالم الثالث معروفة من اتجاه واحد فقط وهو زيادة اهتمام أوروبا بدور مباشر ، أخذ فى بعض الأحيان صفة إحياء العلاقة القديمة بين الدول الأوربية الأم والمستعمرات التابعة كما فى علاقة انجلترا بدول الكومنولث أو الهلال الخصيب ، أو علاقة فرنسا بغرب أفريقيا وبدول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية . أو أنه أخذ بعدا ثقافيا يتعدى النطاق الجغرافى للمستعمرات كما فى حالة بث الحياة فى الدول الفرانكفونية . أو أنه استناد لأساس اقتصادى فى ضوء ظروف أكثر تطورا من العلاقات الاستعمارية كما فى

١٧٢
حالة علاقات المانيا بإيران وببعض الدول العربية كليبيا والعراق . وربما فسر لنا ذلك التمايز النسبى فى الموقف الأوروبى من الموقف الأمريكى فى كثير من القضايا الدولية . وإن كان لا يختلف عنه فى الاتجاه العام ، والاختلاف فى الدرجة فقط .

أيضا عرفت احد ابعاد تأثير الغرب الأوروبى على العالم الثالث وبخاصة على الدول العربية وبعض الدول الافريقية من خلال الموقف النقابى من العمالة الوافدة فى ظل البطالة ، وهو ما سبق التعرض له .

ولقد تبلور هذا الموقف الأوروبى بشكل فعال فى امرين ، اولهما يرتبط بما عرف قديما بالمجال الحيوى ، ومن ثم فإن منطقة الشرق الأوسط هى أقرب امتدادات المجال الحيوى الأوروبى ومن ثم فإن قضية الأمن الأوروبى لا تنفصل عن أمن الشرق الأوسط ، وبالتالى فإن هذا يفسر لنا السعى الأوروبى الدائب نحو إيجاد موطىء قدم فى تصفية النزاعات الاقليمية أو فى التركيبات الأمنية بمفهومها الواسع والذى يشمل قضايا التنمية والمياه والموارد . وهى عناصر ضرورية لمواجهة اعتبارات النمو والتشغيل ليس فقط فى الدول المعنية ولكن أيضا فى الغرب الأوروبى .

أما الأمر الثانى فهو علاقة الصراع مع الولايات المتحدة على الموارد المحتكرة جغرافيا من قبل دول العالم الثالث كموارد الطاقة وبعض الخامات الصناعية الرئيسية وما إليها .

أما ما يهمل دائما هو الاتجاه الثانى للتأثير ، وهو الدور الذى يمكن ان يلعبه العالم الثالث فى التغيرات السياسية فى غرب أوروبا على الأقل بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى فيها .

وثمة بوادر أولية لهذا الدور تتمثل فى إتجاهين متناقضين ، أولهما التعاطف الواسع المتزايد مع موقف دول العالم الثالث من قضايا عالمية الطابع وبخاصة قضايا البيئة . وهنا لايغيب عن الذهن الموقف المبادر لدول العالم الثالث فى هذا الشأن ، ولعل أقرب الأمثلة « قمة الأرض » فى ريودى جانيرو .

أما الموقف النقيض فهو وليد النظرة الفاشية الجديدة المتصاعدة فى أوروبا والقائمة على أساس عنصرى من دول العالم الثالث . فضلا عن النظرة الرسمية لأنظمة الحكم وممارساتها الحولية والتى ترى فى دول العالم الثالث مصدرا قابلا للنهب مع تحقيق معدلات أولية للتنمية والتراكم والتحديث . وربما هذا يسلط ضوءا على موقف فرنسا خاصة وأوروبا عامة من مسألة الديون الخارجية وهى القائمة على عدم قتل المريض بل علاجه من أجل نزفه . وهذا الموقف الرسمى يجد صدى لدى ممثلى أحزاب اليمين ورجال الصناعة . خاصة وأن دول العالم الثالث هى السوق محل التنافس فى صادرات صناعة السلاح التى تهدّد بالبوار نتيجة إزالة أسباب التوتر ، وبصفة أساسية بعد دخول دول شرق أوروبا منافسا صريحا فى التخلص من مخزون أسلحتها التقليدية أو لضمان تشغيل صناعاتها الحربية حتى يتحقق تحول الصناعات مدنية ، وربما يفسر هذا إستعار النزاعات المسلحة حتى داخل الدولة الواحدة بين القوميات المختلفة .

وينطبق هذا الأمر على النظر من قبل الصناعيين لدول العالم الثالث كمقبرة للنفايات أو كموقع ملائم لاعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة .

وفى ضوء النظرة القومية الضيقة أو النعرات العنصرية الفاشية لدى بعض الجماعات السياسية المتصاعدة فى أوروبا فإن العالم الثالث يمثل عبئا كبيرا فى « الاعالة » على الاقتصاد الأوروبى دون إعتبار للنزف المتحقق من خلال آليات الديون والتجارة غير المتكافئة وما إليها . على الرغم من أن أصحاب المصالح من الصناعيين يجدون فى هذه الاعالة المحدودة ثمنا مقبولا لاستمرار النزف . ويفسر ذلك الموقف « الانتقائى » الأوروبى من قضايا الصراعات فى العالم الثالث والذى غالبا ما يحسب على أساس قاعدة التكلفة ، العائد بكل من منظوريها الاقتصادى والسياسى .

إلا أن تأثير العالم الثالث لمن يدقق فى الظواهر الاجتماعية فى أوروبا الغربية قد تخطى نطاق العوامل السياسية والاقتصادية الى العوامل الثقافية . وبعض مظاهر هذا التخطى يتمثل فى نزف التراث الثقافى لهذه المجتمعات وأوربته .

وعلى الرغم من أن عملية أوربة الثقافات القديمة وبخاصة الأفريقية ليست وليدة اليوم ، إلا أنها قد صبغت نفسها بصفة بارزة فى السنوات الأخيرة على تراث الموسيقى والغناء والفنون التشكيلية وما إليها . وما يهمنا منها فى هذا المقام هو التقاء هذا التراث المؤورب مع إتجاهات وحركات الرفض السياسية ومع الرجوع « للطبيعة » والكشف عن « روح الطبيعة » وروح الأرض » ، وما إليها .

والملاحظ المدقق يشهد تزامن هذا الاتجاه مع ضعف الهيمنة الصهيونية على التراث الثقافى الأوروبى فى الغرب وتحولها إلى الشرق وسعيه للتمركز فى القارة الأمريكية . وربما ساعد على ذلك بروز اصوات اخرى تسعى لأن تكون مسموعة فى المسرح الأوروبى وفى الجهود السياسية لحل الصراع العربى الاسرائيلى ومحاولة موازنة المصالح الأوربية ـ الاسرائيلية مع المصالح الأوربية ـ العربية والأوربية ـ الأفريقية .

ولعل أحد المظاهر التى بدات فى الوضوح على مسرح الفكر والثقافة الأوربية ومن ثم على إستجابة القوى السياسية التقليدية والجديدة هى ردود الفعل المولدة لانتشار الحركات الأصولية فى دول العالم الثالث ولنشر

الدعوة الأصولية وسط الأوربيين من أصول إسلامية وافدة . وكذلك من تبنى بعض الدول الاسلامية كإيران لمواقف تتعلق بنسيج الحياة الداخلية للدول الأوربية كما في حالة سلمان رشدى ، أو التظاهر ضد إدارة بعض المدارس من عملية تحجيب الفتيات ، أو عمليات التصفية المستمرة لأجهزة مخابرات الدول الاسلامية على الساحة الاوربية .

والحصاد الآنى حتى الآن لمثل هذه المؤثرات سلبى ، أى من نوع المؤثرات ذاتها . ومولد للرفض أكثر من كونه متعاطف خاصة مع تصاعد الاحساس لدى الشعوب الاسلامية وتغذيته إعلاميا وسياسيا بأن هناك « مؤامرة دولية ضد الاسلام » ، أو بإستبدال الغرب الرأسمالى « للعدو الشيوعى » ، « بالعدو الاسلامى » .

واخيرا الامن والخبز والبيئة :

لعل الوعى المبكر لشعوب غرب أوروبا لقضايا الأمن والحفاظ على البيئة وما تولد عنه من قوى سياسية رافضة ومناوئة للتسلح ، وبخاصة التسلح النووى كان وراء الضغوط على القوتين العظميين من أجل « مواجهة الأخطار المشتركة »على الوجود الانسانى وعلى الكون من تكدس الأسلحة ، وتجاربها وإنتشارها وعلى الطاقات والموارد الانسانية التى يمكن أن توجه للاعمار والغذاء والرفاه بشكل عام .

وربما كان الأوربيون فى الغرب أنفسهم أكثر إستجابة لدعوات الاتحاد السوفيتى السابقة نحو « الأمن المشترك » و « التعايش السلمى » وغيرها أكثر إستجابة من الشعب الأمريكى ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى قد نجح فى ربط مصالح الأوربيين الاقتصادية وبخاصة فى مجال الطاقة بمصالحه .

ولسنا بصدد إستعراض الحقائق التاريخية حول ذلك . ولكن ما يهم فى هذه المرحلة أن العلاقة بين الأمن والخبز والبيئة فى أوروبا فى ظل معطيات ما بعد إنتهاء الحرب الباردة وزوال التهديد السوفيتى تتمخض عن بعض الآثار على الحياة السياسية اليومية للمواطن الأوروبى الغربى يمكن تلخيصها فى التالى :

١ ـ زيادة الاحساس بالتباعد بين مصالح أوروبا ومصالح الولايات المتحدة فى مسألة الأمن والبيئة والتنمية . وخاصة مع الأخذ فى الاعتبار المواقف الامريكية من نفط الشرق الأوسط ، ومن قضايا التجارة والتعريفات فى إطار الجات ، ومن البيئة (أبرزها الموقف الأخير من بعض مواثيق قمة الأرض فى ريو دى جانيرو) .

ويعزز من هذا الاحساس الحساسية القديمة من النزعة الأمريكية المتعالية إستنادا للقوة الاستراتيجية والاقتصادية ، مع إحساس المواطن الأوروبى بتميزه الثقافى والحضارى .

وربما تلعب هذه العوامل دورا متناميا وسط جماعات الرفض السياسية فضلا عن تأثيرها على سلطات الحكم فى الدول الأوربية .

٢ ـ الحاجة للانتقال من مرحلة الدعوة ، ومجرد الرفض التى عرفتها التيارات السياسية الجديدة فى غرب أوروبا منذ نهاية الستينيات وتصاعدت فى الثمانينيات إلى مرحلة بلورة قوى سياسية منظمة بشكل أكبر وذات برامج محددة لتنتقل من حالة العبثية السياسية ، و« النزعة الرومانسية السياسية » إلى حالة أكثر وعيا بمعطيات المرحلة التاريخية وبالدور الذى يمكن أن تلعبه هذه القوى ، على الأقل فى مواجهة اهتراء أحزاب ومنظمات وقوى اليمين المنقسمة ، وقوى اليمين الفاشى الصاعدة .

٣ ـ نمو التناقضات بين الفئات العريضة من الناس ، والتى تجد تعبيرها فى الحفاظ على البيئة والعودة للطبيعة ، والحياة النظيفة الخالية من التلوث وبين مصالح الصناعيين ، والذين يسعون فى الحفاظ على مصالحهم تحت ضغوط الأول عن طريق التطوير والتحسين التقنى ، إلا أنه يصطدم بإرتفاع التكلفة وإنخفاض معدلات العائد . أو بنقل مشكلاتهم البيئية للعالم الثالث ، أو بتشجيع النزعات الفاشية المتنامية .

وكل هذه المظاهر تغذى من التناقضات وتعمق التناقضات ، إلا أنها لم تسمح بعد فى الاسراع بإنضاج القوى السياسية الجديدة والحد من هلاميتها الظاهرة .

٤ ـ أن تبنى القوى التقدمية التقليدية فى أوروبا من اليسار ويسار الوسط لمواقف مؤيدة لمواقف التيارات الجديدة فى مسألة الامن والغذاء والبيئة لايعد حتى الآن شفيعا كافيا لاحتواء جماهيرها ، أو للتحببية معها . وربما يلعب فى ذلك دورا بارزا عدم فاعلية الجهود السياسية على ساحة العمل لهذه الأحزاب فى كسب هذه الجماهير . بل أغلب الظن أن قطاعا كبيرا منها منسلخ من هذه المنظمات . وربما يفسر ذلك بزوال ظاهرة الدولة القومية التقليدية ومؤسساتها المعروفة ، أو بإنهيار دول المنظومة الاشتراكية فى شرق أوروبا وإنتهاء الدولة السوفياتية والكشف عن أخطاء الممارسات السياسية لها خاصة فى مجال حقوق الانسان والحريات .

وأيا كانت المبررات فلازالت القضية واردة ، قضية التقارب والتوحد فى مواجهة المد الفاشى ، والهيمنة اليمينية رغم ضعفها وتفتتها .

وهذه رءوس أقلام فى عجالة لدور المتغيرات العالمية على الظواهر السياسية البارزة على سطح الحياة السياسية فى غرب أوروبا .



[١٠] النظـــام الاعـــلامى الأوروبـــى فى عـــــالم متغـــــير

د . الفت حسن اغا

رئيسة وحدة الدراسات الاعلامية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

تتعدد وتتشابك الأسباب الكامنة وراء التغيرات الهائلة التى تشهدها النظم الاعلامية فى دول غرب اوروبا فى الوقت الراهن . وهذا يطرح بدوره الكثير من الاحتمالات والبدائل القابلة للبحث والتفسير . وقبل الخوض فى عرض اهم هذه الأسباب ومحاولة تفسيرها ، يجدر بنا القاء الضوء اولا على اهم الملامح التى ميزت النظام الاعلامى الاوروبى القديم وسماته العامة .

اولا : النظام الاعلامى القديم :

يمكن القول انه رغم وجود اختلافات كبيرة بين دولة واخرى ، إلا انه بصفة عامة يمكن تحديد اهم ملامح النظام الاعلامى المرئى والمسموع فى اوروبا الغربية قبل بدء التغيرات الحالية والتى شهدت ارهاصاتها بداية الثمانينيات فيما يلى :

١ - خضوع النظام لأهداف الخدمة العامة والمحاسبة العامة ، وخاصة فى مجالات الثقافة والمعلومات مع اهتمام خاص بمطالب ومصالح الاقليات وفقا لظروف كل دولة . وتعتبر الخدمة العامة مكون اساسى من مكونات الاهداف الاعلامية ، كما ان العناصر الرئيسية للسياسة الثقافية تؤكد على اهمية عرض كافة الاراء والاتجاهات والمصالح والثقافات الفرعية ولغات الاقليات فى المناطق المختلفة . وتحيزت سياسة الخدمة العامة لصالح البرامج الثقافية والمعلومات إلى جانب الخدمات الخاصة بالاطفال وصغار السن .

ولقد تحقق مبدا المحاسبة العامة من خلال الهيئات المنظمة والبرلمانات التى كان لها السيطرة الكاملة على الاعتمادات المالية . وكان الاسلوب الطبيعى لتمويل الاذاعة فى أوروبا من خلال رسوم الاشتراكات السنوية التى تحددها الحكومات المختلفة من حين لآخر ويتم جمعها من كل مشترك عن طريق مكتب البريد أو الوكالات المشابهة .

٢ ـ غلبة السمة الوطنية على النظم الاذاعية بهدف خدمة الجمهور والمؤسسات الاجتماعية فى الدولة ، بالاضافة الى حماية اللغة والثقافة الوطنية وتمثيل المصالح الوطنية بشكل عام . وكانت المؤسسات الاذاعية احتكارية أو شبه احتكارية فى اسلوب ادارتها ، وغالبا ما تكون تحت سيطرة هيئة عامة واحدة (مثل هيئة الاذاعة البريطانية على سبيل المثال) . ولكن رغم السيطرة الحكومية والالتزام تجاه الجمهور العام ، تمتعت هذه الهيئات الاحتكارية العامة بقدر كبير من الاستقلالية فى سياساتها التحريرية العامة وفى قراراتها اليومية . أى انه لا يمكن مقارنة هذا الاحتكار الحكومى بالسيطرة الكاملة على وسائل الاعلام التى ميزت الاتحاد السوفيتى فى الفترة من سنة ١٩٣٠ وحتى سنة ١٩٨٥ .

٣ ـ كان النظام الاعلامى مسيسا بشكل أو بآخر ، وذلك اما من خلال الحياد السياسى المفروض أو من خلال

التمثيل والعرض المتوازن لمختلف الآراء السياسية . ونستطيع القول ان الهياكل الاعلامية كانت نتاج النظم السياسية والثقافية وليس الاقتصادية ، وتم تأسيسها وفقا للقانون لمراعاة المناخ السياسي والاجتماعي السائد .

٤ ـ من حيث المبدأ ، يمكن القول ان الاذاعة (المرئية والمسموعة) كانت غير تجارية وذلك إما من خلال استبعاد كل اشكال الدخل التجاري ، أو بمعنى ان اهداف الاذاعة ليست تجارية او اقتصادية بالأساس ، وانما كانت اهدافها سياسية وثقافية . وكان الاتجاه العام انه لا يجوز السيطرة على الاذاعة بدافع الربح . اما عن النواحي التجارية فكان النظام الاذاعي يضع لها ضوابط كثيرة . ففي حين نجد ان هناك في بعض الاحيان عائد من الاعلانات مسموح به ، نرى أيضا بعض القيود الصارمة التي تخضع لها هذه الاعلانات .(١)

يتضح من الملامح العامة السابقة ان النظام الاعلامي الاوروبي القديم يعتبر نظاما مختلطا ، فله مصادر مختلفة للدخل (اشتراكات الجمهور واحيانا الاعلانات) ، وله اهداف مختلطة بعضها تحدده الحكومات والسياسيين ، والبعض الآخر يحدده القائمون بالاتصال المهنيون وجماعات المصالح ، والبعض الآخر يحدده الجمهور الذي يستطيع أن يفرض ضغوطه السياسية بطريقة غير مباشرة .

ويمكن تقسيم النظم الاذاعية في معظم دول اوروبا الغربية الى ثلاث مجموعات من الدول :

١ ـ المجموعة الأولى وتشمل اربعة دول شمالية صغيرة وهي الدنمارك ، السويد ، النرويج ، وفنلندا .

٢ ـ المجموعة الثانية وتضم الخمس الكبار : بريطانيا ، المانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، واسبانيا .

٣ ـ المجموعة الثالثة وتشمل دول صغيرة اخرى مثل هولندا ، بلجيكا ، النمسا ، وسويسرا .

وكانت النظم الاذاعية في دول المجموعة الأولى مطابقة الى حد كبير لنموذج النظام القديم والذي عرضنا بصورة موجزة لأهم ملامحه . وكانت هذه النظم غير تجارية . اما عن الخمس الكبار فكانت بريطانيا وفرنسا والمانيا قريبة من هذا النموذج القديم . اما ايطاليا فقد انحرفت عن هذا النموذج منذ عام ١٩٧٦ ، عندما بدأت الاذاعات التجارية الخاصة على المستوى المحلي ، وانتشرت خارج نطاق السيطرة العامة . وكانت اسبانيا يسيطر على نظامها الدولة ، وفي نفس الوقت تعتمد على الدخل التجاري .

وبصفة عامة يمكن القول ان كل دولة من الدول الصغيرة اتخذت لنفسها نوعية محددة من النموذج تناسب ظروفها الخاصة .(٢)

ثانيا : ملامح التغيير

نعرض في هذا الجزء لأهم ملامح التغيير الذي شهدته النظم الاذاعية (المرئية والمسموعة) لدول اوروبا الغربية .

منذ عام ١٩٧٦ سمحت ايطاليا بالاذاعات المحلية الخاصة وانتشرت محطات الراديو والتليفزيون الخاصة والتجارية . وتأسست هذه المحطات الآن في شكل قنوات تجارية يدعمها عائد الاعلانات ويسيطر عليها القطب الاعلامي بيرلسكوني ، وتنافس التليفزيون الحكومي الذي يعتمد على الدخل العام الى جانب الاعلانات . واستقر النظام الايطالي كنظام مختلط لا يختلف كثيرا عن النظام البريطاني ، رغم اختلاف مضمون التليفزيون الايطالي لعدم خضوعه للضبط والتنظيم .

ولم تكن التغيرات التي شهدتها ايطاليا نتيجة مباشرة للتكنولوجيا الجديدة بقدر ما جاءت نتيجة للسيطرة الخانقة للحزب المسيحي الديمقراطي المحافظ لفترة طويلة .

وكان لبريطانيا نظام شديد الاحكام مقسم بالتساوي بين هيئة الاذاعة البريطانية (BBC) الممولة باشتراكات الجمهور ، وبين التليفزيون المستقل الممول بعائد الاعلانات . ولقد تغير هذا النظام قليلا رغم جهود حكومة مارجريت تاتشر لتشجيع تليفزيون الكابل والاقمار الصناعية ، الا ان الخطط طويلة المدى تهدف الى استبعاد التمويل الحكومي العام . اما عن الكابل والذي تم الترخيص له في أواسط الثمانينيات والذي كان من المتوقع ان يحدث تغييرا ملموسا ، فلقد اثبت عدم شعبيته ، فأقل من ١٥٪ من المنازل في بريطانيا حصلت على الكابل حتى عام ١٩٨٩ . اما الخدمة الاذاعية المباشرة عبر الاقمار الصناعية والتي يمتلكها ميردوخ واسمها قناة السماء (Sky Channel) والتي بدأت عام ١٩٨٢ ، وتكلفت ١٢٠ مليون دولار في إشهرها الخمس الأولى . فهي تهدف الان الى الوصول الى مليون منزل في العام . وهذا تقدير متحفظ عن التقدير الأول والذي كان يهدف الى ٢,٥ مليون منزل ، وكان مبالغا فيه الى حد كبير .(٣)

ولقد شجعت الحكومة الالمانية المنافسة الخاصة عبر الكابل والاقمار الصناعية ، مع قنوات التليفزيون العامة الرئيسية . ورغم نجاح هذه المنافسة بالمقارنة ببريطانيا ، الا ان انتشار الكابل مازال محدودا حيث ان اقل من ٢٠٪ من المنازل وصل اليها الكابل مع نهاية سنة ١٩٨٩ .

اما فرنسا فلقد تبنت اكثر التغيرات راديكالية في الثمانينيات بما في ذلك بيع احد القنوات الحكومية واعطاء الترخيص لثلاث او اربع قنوات محلية تبث عبر الاقمار الصناعية وتمول بالاشتراكات والاعلانات . ولكن رغم ذلك يستمر القطاع العام في قوته . ورغم الدعاية الهائلة للتكنولوجيا الجديدة الا انها لم تحدث تغيرا ملحوظا في النظام ولكن هذا لا ينفي ان المضمون التليفزيوني قد

تغير كثيرا . وكانت الدول الصغيرة هى اكثر الدول محافظة على التقاليد الاذاعية التى تستهدف الخدمة العامة ، كما كانت تهدف الى حماية لغتها وثقافتها الوطنية ، كما كانت ايضا اكثر الدول اشتراكية فى توجهها السياسى . وينطبق ذلك على الدول الاسكندنيافية وهولندا . ولقد كانت الاذاعات الاسكندينافية اقل تأثرا بالضغوط التجارية والتكنولوجية ، الا ان هناك شواهد على قبول الاقمار الصناعية واستقبال القنوات التجارية بالكابل . واضافت الدنمارك قناة جديدة ممولة بعائد الاعلانات ، الى قناتها التليفزيونية العامة والوحيدة . وابقت هولندا على نظامها الفريد فى تخصيص ساعات ارسال للجماعات الاجتماعية الأساسية ، مثل التنظيمات الدينية والعمالية ، الا انها أرخت ظوابطها الاحتكارية المتعلقة بوقت وأسلوب التمويل . وفى اكتوبر ١٩٨٩ نجحت قناة تجارية جديدة فى الدخول الى نظام الكابل فى هولندا .

اما عن الدول الصغرى الأخرى مثل بلجيكا وايرلندا وفنلندا ، فلقد كان التأقلم يعنى مزيدا من النزعة التجارية ، مزيدا من التليفزيون ، وقليلا من الظوابط العامة المتشددة .

مما سبق يمكن القول ان التغيرات فى المجال الاذاعى التى شهدتها دول اوروبا الغربية تضمنت مزيداً من القنوات التليفزيونية الجديدة التى تتيح للمشاهد فرصة اكبر للاختيار وخاصة فى حالة وجود الكابل . وهناك ايضا المزيد من التوجه التجارى الذى يعنى توجها اكبر نحو مطالب المشاهد ، وذلك بالاضافة الى تزايد التمويل المباشر من الاعلانات والتركيز على دافع الربح ، وبالتالى انخفض الاهتمام بالنواحى الثقافية للاذاعة . ولقد شجعت الحكومات هذه التغيرات وساعدت على انتشار التكنولوجيا الجديدة .(٤)

ثالثا : محاولة للتفسير :

يمكن فهم التغيرات التى شهدها النظام الاعلامى الاوروبى القديم فى السنوات الاخيرة الماضية وتحديد اسبابها فى ضوء التغيرات التكنولوجية الحديثة ، الا ان التفسير التكنولوجى وحده لا يكفى ، فالاهم من ذلك ضرورة فهم التحولات الكبيرة فى سياسات وتوجهات الفاعلين السياسيين البارزين . وفى هذا الصدد يمكن رصد عدد من الأسباب المحتملة :

١ ـ تغير فى المناخ السياسى وتوازن القوى من اليسار الى اليمين ومن التفكير الجماعى الاشتراكى الى التفكير الاقتصادى الليبرالى .

٢ ـ رد فعل الوضع الاقتصادى المتازم بعد ازمة النفط الثانية .

٣ ـ محاولة التوصل الى فرص اقتصادية جديدة فى القطاع الاعلامى بصفة عامة فى ظل منظور اقتصادى عالمى اوسع واشمل .

٤ ـ تغير ثقافى وجيلى عميق ، وخاصة بعد وصول شباب ما بعد الحرب الى سن النضج .

٥ ـ الضغط المتزايد نحو تحقيق الهوية المتكاملة اجتماعيا واقتصاديا لاوروبا الموحدة والتى اصبح رمزها اوروبا١٩٩٢ .

ويمكن تلخيص اهم عناصر الازمة التى تواجهها وسائل الاعلام فى اوروبا الغربية فى التالى :

١ ـ فقدان الشرعية للترتيبات الاحتكارية التى تدعم النظم الاذاعية العامة ، مما استوجب خفض الاستعداد لدعم التوسع الاذاعى بالتمويل الحكومى وحده . وفى احيان كثيرة كان هذا يعنى ايضا نهاية الاحتكار الاذاعى الوطنى .

٢ ـ رواج متنامى لحلول السوق والنزعة الى فك التنظيم (deregulation) فى الاتصال ، بالاضافة الى سخط الجمهور وعدم رضائه عن البث التليفزيونى المقيد . ولا شك ان وجود أقطاب اثرياء ومتعهدين لهم الرغبة فى تقديم خدمات بديلة مستخدمين فى ذلك وسائل البث الحديثة ، ادى الى النتيجة المنطقية وهى المنافسة التجارية امام جمهور التليفزيون .

٣ ـ محاولة التنسيق بين القوانين الاذاعية داخل السوق الاوروبية واوروبا وخاصة بعد استحالة حماية الحدود الوطنية من هجمة الاعلام الخارجى من خلال الاقمار الصناعية والبث المباشر .

ففى تقرير لاحدى اللجان الاستشارية التابعة للسوق الاوروبية المشتركة بعنوان « التليفزيون عبر الحدود » تعجب مسئولو السوق عن بعض الاوضاع التى يتعرض لها الارسال الاوروبى الموحد عبر اوروبا والتابع للسوق . وقال التقرير انه فى حالة الاعلانات على سبيل المثال فإن المانيا الغربية تحظر الاعلانات التليفزيونية أيام الاحاد ، بينما تمنع كل من السويد والدنمارك الاعلانات تماما فى التليفزيون ، بينما تصرح بلجيكا بالاعلان عن نوع السلعة فقط وليس عن ماركتها . اما فرنسا فتمنع الاعلان عن سلع معينة مثل المجوهرات والفراء والصحف والمجلات . والنمسا كانت الى وقت قريب تحرم استخدام الاطفال فى الاعلانات التليفزيونية . وقد طالب التقرير بتوحيد هذه القوانين ومحاولة التنسيق بينها . فبدون ذلك لن ينجح مشروع « التليفزيون الاوروبى الموحد ».(٥)

٤ ـ الرغبة الملحة فى زيادة الأرباح الوطنية والأوروبية من خلال تنمية صناعات تكنولوجيا الكمبيوتر والصناعات البرمجية المصاحبة للتكنولوجيات الحديثة .

٥ ـ الاستياء العام من التنظيم الثقافى الرسمى القديم والتحكم المؤسسى .

وفى ضوء ما سبق وفى محاولة لتفسير التغيرات فى النظام الاعلامى الاوروبى ، يمكن القول ان هناك ثلاثة اتجاهات للتفسير :

١ ـ المنظور التكنولوجي للتغيير :

ويركز على أن التغيير جاء كرد فعل حتمي ومنطقي للامكانيات التكنولوجية الجديدة ، واستجابة لمطلب جماهيري ملح لتوفير انتشار تليفزيوني جديد . ويمكن صياغة هذا المنظور من وجهة نظر اقتصادية ترى ان التغيير جاء نتيجة للضغط الذي تعرضت له النظم الاذاعية القائمة لتوفير وجلب مزيد من الدخل لتغذية القنوات الجديدة حتى تكون هناك القدرة على البقاء والاستمرار في ظل بيئة تنافسية كبيرة .

٢ ـ منظور « مجتمع المعلومات » ويرى أن التغيير الاذاعي جاء كنوع من التأقلم المؤسسي للظهور المتنامي للمعلومات في المجتمع والاقتصاد ، وذلك لاطلاق وتعظيم الطاقات الجديدة الكامنة . ومن هذا المنطلق يمكن تفسير التغيير كرد فعل أو استجابة مخططة لاتجاهات اجتماعية بعيدة المدى لا يمكن مقاومتها .

٣ ـ منظور فك التنظيم : ويرى التغيير كجزء من منطق عالمي سائد نحو فك التنظيم في الاعلام والذي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ودعمته سياسة اليمين الاقتصادي وعدم قدرة سياسة الضبط والتنظيم القديمة على مجاراة التحولات التكنولوجية الحديثة . (٦)

ويمكن وصف سقوط أو انهيار النظام القديم ايضا من خلال المخاوف التي ظهرت على السطح في النقاش العام ، اذ فقد الاذاعيون في النظام القديم الثقة في الادوار التي يلعبونها ، وكثر الحديث عن المخاطر الاتية مع الأشكال الجديدة من الاحتكارات الخاصة وبالذات اذا تعدت الملكية الحدود الوطنية ، وانزعج المدافعون عن النوعية الثقافية وتزايد الخوف من فقدان المعلومات الموضوعية وغير المتحيزة التي تخدم النظام السياسي .

وتتعقد المشكلة اكثر مع برجماتية بعض القادة السياسيين في تعاملهم مع الاذاعات الخاصة والتجارية . وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الحلف القديم الذي شكلته التوجهات السياسية الاشتراكية ، أو النخبة الثقافية والتوجه نحو المصالح الوطنية والذي دعم النموذج الاعلامي القديم . نقول لا يمكن الاعتماد على كل هؤلاء لانقاذ النموذج القديم وبالاضافة الى ذلك نجد أن السياسة الجديدة نحو أوروبا الموحدة تعمل ضد ، وليس مع ، محاولة حماية الثقافة على المستوى الوطني . وبصفة عامة نستطيع القول ان الاهداف الاقتصادية اصبح لها الأولوية وخلقت بذلك نوعا من البلبلة حول أي ثقافة يجب حمايتها ، وكيف ، ومن الذي سيقوم بهذه الحماية ؟

ويمكن اضافة تخوف آخر الى التخوفات السابقة المتعلقة بالتدهور الثقافي ، وهو تزايد ظاهرة الاذاعات عابرة القوميات والتي تعني تدفق الخدمات والبرامج الاذاعية عبر الحدود وتعرض الجماهير المتزايد للثقافة

المستوردة . وبينما يشكل هذا تهديدا للهوية الثقافية الوطنية ، فهذا يعد امرا حتميا في ظل أوروبا الموحدة ورفع شعار تليفزيون بلا حدود .

وظاهرة الثقافة عابرة القوميات هي عملية اساسية يحل فيها ، بدرجات متفاوته وفي سياقات مختلفة ، تنظيم الشعوب في مجموعات ، افقية ، محل تنظيمهم راسيا في مجموعات وطنية . بمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض بأساليب الكترونية وليس بالجوار الجغرافي .

ويذهب البعض الى اعتبار أن ظاهرة عبر القوميات هي ظاهرة الأمركة (americanization) . ولا شك ان الحديث عن مخاطر ظاهرة عبر القوميات والتطور التكنولوجي الهائل وتأثيرهما على الهوية الثقافية الوطنية له ما يبرره . ولكن لا يتحتم هذا الافتراض بأن هذه التطورات التكنولوجية سيكون لها تأثيرات واحدة في كل الاحوال ، بل يجب الأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية مثل السن ودرجة التعليم والتي ستغير اسلوب التعامل مع تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيرها الثقافي . فعلى سبيل المثال هناك بالفعل من الادلة الامبريقية التي تؤكد على أن صغار السن في أوروبا الشمالية هم اكثر من يشاهد القنوات عبر الأقمار الصناعية ، وهم اكثر من تجذبهم البرامج المستوردة . اما كبار السن فهم يتجنبون مثل هذه البرامج وذلك لعوامل اللغة ولأسباب ثقافية اخرى(٧) .

مما سبق يتضح أهمية عامل السن ، ولكنه ليس العامل الوحيد بالطبع . ففي تلخيصها للوضع العام في بريطانيا تقول بام ميللز (Pam Mills) ان قبول البرامج باللغات الاجنبية اكبر بين ذوي المستويات التعليمية والاجتماعية الأعلى ، بالاضافة الى الذين يقطنون قرب العاصمة (٨) .

وهنا تجدر الاشارة الى انه بدلا من طرح السؤال بصورة مجردة : ثقافة أوروبية مقابل ثقافة عبر قومية أو امريكية ، يجب طرح اسئلة اكثر تحديدا : لأي جماعات ؟في أي مناطق ؟ وماذا يعني هذا بالنسبة للمستقبل ؟

وهناك ايضا ادراك متنامي بأن نجاح البرامج التجارية الامريكية في أوروبا يعتمد بالاساس على السياق الذي تقدم فيه . فهذه البرامج الامريكية المستوردة تحظى بنجاح فقط عندما تفشل التليفزيونات المحلية في تقديم برامج ترفيهية مشابهة . وعندما يجد المشاهدون البديل الترفيهي بلغتهم الاصليه ، ففي هذه الحالة تأتي البرامج الامريكية في المرتبة الثانية . وهناك من الادلة ما يثبت انه في الدول الاوروبية الكبرى على الاقل ، ان معظم البرامج المحلية ذات الشهرة والشعبية العريضة تتفوق على مثيلاتها الامريكية(٩) .

وتشير كثير من نتائج الابحاث المقارنة عن الجمهور وطريقة استقباله للبرامج والمواد التليفزيونية الى انه

بحوث اعادة النظر فى كثير من المفاهيم والنظريات المتعلقة بالهوية الثقافية والاستعمار الثقافى وخاصة فيما يتعلق بالتأثير المحتمل للبرامج الامريكية على الجماهير غير الامريكية بصفة عامة[١٠] .

ويطرح مايكل تراسى (Michael Tracy) فكرة ان نظم الاتصال العالمية تعد اكثر تعقيدا مما نتصور ، وان هناك دائما تقليل من شأن قوة الثقافات الوطنية ، وقوة اللغة والتقاليد ، وهى القوى التى ما زالت تتدفق داخل الحدود الوطنية . والجمهور ايضا يعد اكثر قدرة على التمييز مما قد يتوقع البعض . فالتليفزيون الامريكى لم تكن له الشعبية والانتشار كما قد يتبادر الى الذهن ، لأن السكان المحليون يفضلون دائما البرامج المحلية [١١] .

واثبتت الابحاث ايضا ان الجماهير التى تأتى من اصول ثقافية مختلفة تستخدم وتدرك وتفسر البرامج فى ضوء ما يتوفر لديها من موارد ثقافيه . ولذا يمكننا الان اعادة صياغة التساؤل حول أثر التطورات التكنولوجية الحديثة على الهوية الثقافية الوطنية على النحو التالى : ما هى الاثار الضمنية الثقافية لبعض البرامج الامريكية على بعض الفئات من الجمهور فى بعض السياقات التى تحددها السياسات البرامجية المحلية ؟[١٢]

رابعا : الرد الاوروبى على السيطرة الإعلامية الامريكية :

فى اطار الجدل حول « أوروبا الموحدة » ، كان هناك اتفاق على ان للاعلام ، والتليفزيون بصفة خاصة ، دور هام ورئيسى فى تنمية الوعى الاوروبى والهوية الثقافية ، وخاصة مع انتشار الاقمار الصناعية والبث المباشر ، فهو يساعد على بلورة الكيان الاوروبى الجماهيرى من خلال دعم وترسيخ الشعور بالانتماء للمجموعة الاوروبية المكونة من عدة دول وكيانات ولكن يجمعها نوع من التكامل والترابط العميق [١٣] . ومن هذا المنطلق يكون التليفزيون هو اداة التكامل لانه سيلعب دورا هاما فى تنمية وتغذية الوعى بثراء الثقافة الاوروبية وإرثها التاريخى . فبث وانتشار المعلومات عبر الحدود الوطنية سوف يساعد شعوب اوروبا على معرفة قدرهم المشترك الذى يتقاسموه فى مختلف المجالات [١٤] .

ويجرى التطور التكنولوجى لاقامة سوق واحد للتليفزيون بمعيار تليفزيونى أوروبى واحد . ويتوقع الخبراء انه بنهاية عام ١٩٩٢ قد يصل عدد قنوات التليفزيون المتوفرة فى أوروبا الى ٢٠٠ قناه . ولذا على المجموعة الاوروبية ان تعمل على انشاء محطات وبرامج تليفزيونية متعددة الجنسيات واللغات .ومع التطور التكنولوجى المناسب سيكون من السهل توفير اذاعات تليفزيونية بالاقمار الصناعية يتم فيها البث المباشر بلغات مختلفة . اما عن تمويل وانتاج وتوزيع مثل هذه الاذاعات فهذا هو الموضوع الرئيسى للبرنامج الاعلامى للمجموعة الاوروبية (MEDIA Program)[١٥]

ولكن لاشك ان سيطرة الاعلام الامريكى من خلال الانجاز التقنى الصحفى والاعلامى المتمثل فى محطة التليفزيون الاخبارية المستمرة (CNN) على شاشات التليفزيون فى جميع انحاء العالم وخاصة طوال فترة حرب الخليج ، قد ايقظ جميع المؤسسات الاعلامية والصحفية فى العالم التى ما لبثت ان عبأت كافة إمكانياتها لمواجهة ما اعتبرته « هيمنة اعلامية امريكية » لابد وانه يكون لها انعكاسات وآثار سياسية واقتصادية بعيدة المدى .

وقد شعرت اوروبا بحالة من الاحباط الشديد لاكتشاف مدى تبعيتها الاعلامية حيث اعتمدت كافة وسائل اعلامها على الصور والافلام والرؤى التى قدمتها المحطة العالمية الامريكية لمتابعة حرب الخليج . ولقد علق بوب والسون المتحدث الصحفى للاذاعة البريطانية (B B C) على سر تفوق المحطات الامريكية وخاصة (C N N) فى جذب المشاهدين اليها منذ اندلاع حرب الخليج بقوله ان الامتياز الذى حصلت عليه المحطة من البنتاجون بإذاعة الافلام الحربية المصورة من منطقة الخليج ، وكذلك التقارير العسكرية المتعلقة بنوعية الاسلحة المستخدمة فى الحرب جعلها تتقدم على مثيلاتها فى الاخبار والمعلومات المصورة .

وفى سعيه لمواجهة هذا الوضع اعلن اتحاد البث الاوروبى ، الذى يضم ٣٢ دولة فى القارة الاوروبية ويغطى بثه من ايرلندا وحتى تركيا ومن فنلندا حتى المغرب ، عن مشروعه لانشاء محطة اخبارية مستمرة سيطلق عليها اسم « يورونيوز[١١] » .

ولقد مر المشروع بمرحلة اعداد طويلة غير ان احداث حرب الخليج والدور الذى قامت به المحطة الاخبارية (C N N) أخرج هذا المشروع الى حيز الوجود . وقد كان من المقرر ان تبدأ « يورونيوز » فى بث ارسالها بالاقمار الصناعية فى بداية عام ١٩٩٢ وذلك بخمس لغات هى الالمانية ، الانجليزية ، الفرنسية ، الايطالية ، والاسبانية ، على أن تبدأ المحطة فى البث لمدة تسع ساعات يوميا فى البداية ، ثم يمتد الارسال ليغطى ٢٤ ساعة يوميا اعتبارا من العام الثانى للمحطة التليفزيونية الجديدة . وقد توفر التمويل اللازم لانشاء هذه المحطة من عدة مصادر أوروبية وحكومية من الدول الاعضاء فى اتحاد البث الاوروبى التى قررت وضع كافة امكانياتها تحت تصرف « يورونيوز » من المواد الاخبارية والتسهيلات اللازمة التى تحتاجها المكاتب الصحفية والمراسلين الصحفيين ، وذلك فضلا عن التعاون مع الاتحادات التليفزيونية والاذاعية خارج اوروبا مثل اتحادات الدول العربية واتحادات امريكا الشمالية واسيا والمحيط الهادى وأوروبا الشرقية والدول الافريقية .

ويتمثل الهدف الرئيسى لمحطة « يورونيوز » فى تقديم مصدر للمعلومات والاخبار الدولية متوازن ومستقل ويعكس الرؤية الاوروبية للأحداث .

ومن ناحية اخرى احدثت محطة (C N N) الامريكية ردود فعل وطنية ف العديد من الدول الاوروبية ، وحفزت المؤسسات الصحفية والاعلامية على انشاء محطات اخبارية شبيهة بالمحطة الامريكية . ففى بريطانيا على سبيل المثال وسعت « قناة السماء » (Sky channel) وهى اخبارية مستمرة بالكابل ، من تغطيتها لتشمل اوروبا باكملها ، بينما اتجهت محطة (B B C) البريطانية الى تطوير شبكة عالمية جديدة ستطلق عليها « الخدمة العالمية » .

وف المانيا تتجه مجموعة الشركات الاعلامية الضخمة « برتلسمان » الى انشاء محطة اخبارية مستمرة ناطقة بالالمانية . بينما يفكر رجل الصناعة الايطالى جيانكارلو

٩٨٠

باريتى ف تحويل محطة (Super channel) الى شبكة اخبارية على الصعيد الاوروبى .

وف فرنسا ارتفعت الاصوات التى تندد بالهيمنة الاعلامية الامريكية وتدعو الى ايجاد فكرة فرنسية للتصدى لمحطة (C N N) وذلك كما فعلت فرنسا عند انشأت وكالة الانباء الفرنسية لتأمين مصدر فرنسى مستمر للانباء . وساد الاعتقاد ان محطة (T V 5) الفرنسية التى تبث ارسالها بالاقمار الصناعية يمكن ان تكون نواة لمثل هذه الشبكة الاعلامية والاخبارية الفرنسية العالمية . غير ان ايا من هذه المشروعات لم يتبلور بعد حتى يصبح حقيقة قائمة خلال المستقبل القريب .

المراجع :

(1) Denis McQuail and the Euromedia Research Group «Caging the Beast : Constructing a Framework for the Analysis of Media Change in Western Europe», European Journal of Communication (SAGE, London, Newbury Park and New Delhi), Vol. 5, 1990, pp: 313-331.

(2) Denis McQuail, «Western Europe: Mixed Model Under Threat» ? in John Downing, Ali Mohammadi, and Annabelle Sreberny-Mohammadi (eds.) . Questioning the Media (SAGE Publications, London Newbury Park, New Delhi), 1990, pp: 128-129.

(3) Negrine R. Politics and the Mass Media in Britain (London: Routledge, 1989, pp: 208-210.

(4) McQuail, op. cit.

(٥)الاهرام ١٩٨٦/٢/٢٣ .

(6) McQuail, et al, op.cit.

(7) David Morley and Kevin Robins, «Spaces of Identity: Communications Technologies and the Reconfiguration of Europe», Screen, Vol. 30 (4), 1989, p. 28.

(8) Pam Mills, «An International Audience?» Media, Culture, and Society, Vol. 7, 1985, p. 493.

(9) David Waterman, «World Television Trade: The Economic Effects of Privatization and New Technology, Tele-communications Policy», Vol. 12, (2) , June 1988, in David Morley, op. cit, p. 28.

(10) Daniel Biltereyst, «Resisting American Hegemony: A Comparative Analysis of the Reception of Domestic and US Fiction», European Journal of Communication (SAGE, London, Newbury Park and New Delhi), Vol. 6, 1991, pp: 469-497.

(11) Michael Tracey, «Popular Culture and the Economics of Global Television», Intermedia, Vol. 16, No. 2, March 1988, pp: 22-24.

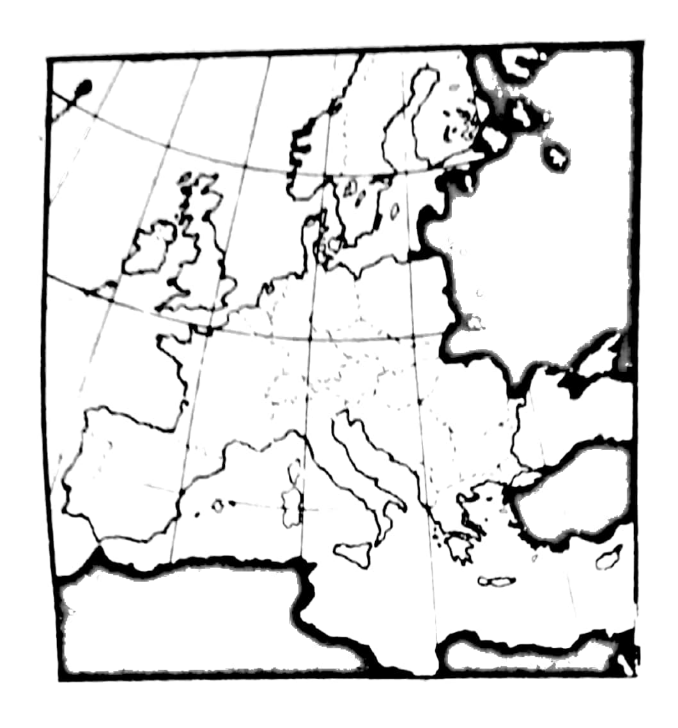
(12) Moley and Robins, op.cit.

(13) Commission of the European Communities, «Towards a Large European Audio Visual Market», European File, 4/88, 1988, p. 4, in Morley and Robins, op. cit, p. 13.

(14) Commission of the European Communities, Television Without Frontiers, COM (84) 300 Final, Brussels, Commission of the European Communities, 1984, p. 28, in Morley and Robins, op.cit.

(15) Ernest Wistrich, After 1992. The United States of Europe (New York: Routledge) (revised edition) 1991, pp. 87-88.

(١٦) الاهرام الدولى ١٩٩١/٥/٢٩ .



[١١]

أوروبا وإشكاليات الوحدة النقدية

عبدالفتاح الجبالى

خبير بوحدة البحوث الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

أثار رفض الشعب الدنماركى لاتفاقية « ماسترخت » العديد من المخاوف الأوروبية بشأن امكانية استمرار عملية التوحد القائمة حاليا . خاصة وان هذا الرفض قد تزامن مع اعلان عدة بلدان أوروبيه أخرى - أعضاء فى الجماعة - عن عزمها الاستفتاء على الاتفاقية المذكورة، فى غضون الاشهر القادمة . وفى هذا السياق اصبح التساؤل المطروح : هل سيكون الرفض الدنماركى بمثابة الصخرة التى تتحطم عليها آمال الجماعة الأوروبية ؟ أم أن الجماعة الأوروبية قادرة - بما لديها من امكانيات - على تجاوز المحنة الراهنة ، وتعديل مساراتها بما يتلاءم مع اهدافها التوحيدية ؟

وتحتاج الأجابة على هذه التساؤلات وغيرها دراسة طبيعة النظام النقدى الأوروبى وتطوره التاريخى ، وموقف الاطراف المختلفة من هذه العملية .

اولا : تطور النظام النقدى الأوروبى :

من المعروف ان الالتزام « باتحاد نقدى » لم يكن يمثل عنصرا اساسيا من عناصر معاهدة روما عام ١٩٥٧ . وذلك على الرغم من انها قد جاءت فى اعقاب الموقف الاقتصادى الصعب الذى واجهته البلدان الست الموقعة على المعاهدة انذاك ، خاصة خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٩ والتى شهدت تصفية استثماراتها الخارجية ،ودفع اعباء الديون ، واللجوء الى الاقتراض الخارجى .

وقد نما الاهتمام بالوحدة النقدية عقب انهيار النظام النقدى الدولى « بريتون وودز » فى اوائل السبعينات ، ورغبة البلدان الأوروبية فى موازنة قوة الدولار الأمريكى ، والحفاظ على عملاتها المحلية[١] .

ولذلك قامت الجماعة الأوروبية بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار النقدى بينها ، باعتباره احدى الأدوات الاساسية المستخدمة فى تحقيق التكامل الاقتصادى ، فاقامة نظام الثعبان الأوروبى عام ١٩٧٣ ، وحاولت من خلاله ايقاف تدهور اوضاعها النقدية ، الناجمة عن انهيار نظام « بريتون وودز » وازدياد عجزها التجارى مع العالم الخارجى .

وبنى هذا النظام على اساس تعويم عملات البلدان الأوروبية التسع ، اعضاء الجماعة فى ذلك الوقت ، ازاء الدولار والين اليابانى ، على ان تقوم بتثبيت اسعار الصرف فيما بينها . مع ملاحظة ان كلا من بريطانيا وايطاليا قد عومتا عملاتهما بشكل منفصل عن هذا النظام .

وتغير هذا النظام بعد ذلك فتم استحداث النظام النقدى الأوروبى The Europn Monetary System .

والذى دخل مجال التطبيق فى منتصف مارس ١٩٧٩ . وتم بمقتضاه انشاء وحدة النقد الأوروبية The Europen Currency Unit « E.C.O » وهى عبارة عن سلة تتكون من الأوزان النسبية لعملات الدول الاعضاء فى الوسق .

ويتحدد الوزن النسبى لكل عملة من العملات المكونة لوحدة النقد الأوروبية بمدى مساهمتها فى الدخل القومى ، والتجارة الخارجية لكل دولة ، ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات ، أو فى حالة حدوث تغيير فى قيمة اى عملة بنحو ٢٥٪ أو اكثر(٢) .

ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة سعران احدهما مركزى Central Rate وهو الذى يحدد كل عملة بالعملات الأخرى ، المكونة لسلة العملات ويسمح لاسعار العملات بالتذبذب فى حدود ٢,٢٥٪ صعودا وهبوطا من هذا السعر المركزى ، باستثناء الليرة الايطالية التى سمح لها بالتذبذب فى حدود ٦٪ صعودا وهبوطا حتى يناير ١٩٩٠ ، حين اخذت بالهوامش الضيقة .والسعر الثانى هو السعر المحورى الذى يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة فى السلة .

ويقابل اصدار وحدة النقد الأوروبية ، قيام البنوك المركزية للدول الاعضاء بايداع نسبة قدرها ٢٠٪ من احتياطياتها من الذهب ، وكذلك ٢٠٪ من ارصدتها الدولارية ، لدى صندوق التعاون النقدى الأوربى .

وتتكون وحدة الحساب الأوروبى « الايكو » من سلة العملات وكانت آخر اوزانها النسبية كما يلى المارك الالمانى ٣٠,١٪ ، الفرنك الفرنسى ١٩٪ ، الجنية الاسترلينى ١٣٪ ، الليرة الايطالية ٨,١٪ ، الفلورين الهولندى ٩,٤٪ ، الفرنك البلجيكى ٧,٩٪ ، البيزتا الاسبانية ٥,٣٪ ، الكرونة الدنماركية ٢,٥٪ ، الجنيه الايرلندى ١,١٪ ، الدرخمة اليونانية والاسكود البرتغالية لكل منهما ٠,٨٪(٣) .

وخلال الفترة الماضية وقعت عدة احداث هامة فى مجال الوحدة النقدية والمالية ، فألغت فرنسا وايطاليا ، القيود التى كانت متبقية بشأن حركة رؤوس الأموال [فى اول يناير ، و١٤ مايو ١٩٩٠ على التوالى]. واوقفت بلجيكا ولوكسمبورج العمل بنظام السوق المزدوجة للصرف بالنسبة للمعاملات الجارية والراسمالية فى مارس ١٩٩٠ ، وانضمت اسبانيا الى الية سعر الصرف فى يونية ١٩٨٩ . مستفيدة من الهوامش الأوسع لنطاق التذبذب فى الاسعار ، وكان من التطورات الهامة ايضا ما قررته بلجيكا فى يونية ١٩٩٠ من ربط فرنكها بالمارك الألمانى . وفى اكتوبر ١٩٩٠ انضمت المملكة المتحدة اخيرا الى آلية سعر الصرف الأوروبية(٤) .

ولم يظل خارج هذه الآلية من بين العملات الاثنى عشرة ، التى تشكل النظام النقدى الأوربى سوى الدارخمة اليونانية والاسكودو والبرتغالية وبالنسبة للعملات داخل آلية سعر الصرف . يوجد الجنيه الاسترلينى والبيزيتا الاسبانية داخل النطاق الاوسع التى يسمح بتقلبها فى حدود ٦٪ من السعر المركزى مع أى عملة داخل النظام بينما توجد جميع العملات الاخرى فى النطاق الضيق ٢,٢٥٪ ووجدير بالذكر ان اهداف السياسة النقدية ، قد ركزت خلال الستينات والسبعينات على استقرار الاسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادى القابل للاستمرار .

وبالنسبة للبعض استقرار اسعار الصرف واستقرار النظام المالى] .

ولكن فى العقد الماضى ركزت الحكومات اهتمامها على هدف التحكم فى التضخم ، مع النظر الى استقرار الاسعار كشرط ضرورى [وان كان غير كاف] لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما فى ذلك النمو الاقتصادى القابل للاستمرار .

وبما ان تحقيق التكامل النقدى يتطلب بالضرورة ان تقوم الاطراف بتوحيد العملات المستخدمة داخل النظام ، بحيث يصبح هناك عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة والمستخدمة فيها من قبل . ويتم التعامل بها بين هذه الاقطار وداخل كل منها . وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدى تتطلب بالضرورة ان يكون هناك بنك مركزى واحد للمنطقة ككل بحيث يصبح هناك سلطة نقدية واحدة هى التى تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق فى هذه المنطقة .

ولهذا السبب انشأ المجلس الأوروبى [الذى يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة] فى يونية ١٩٨٨لجنة برئاسة « جاك ديلور » وتضم محافظى البنوك المركزية للدول الاعضاء ، لوضع الخطوات التى تفضى فى نهاية الأمر الى الاتحاد الاقتصادى والنقدى . وقد اقترحت هذه المجموعة ان يتم استكمال خطوات الوحدة النقديةعلى ثلاث مراحل(٥) :

الأولى تحقيق المزيد من تقارب الأداء الاقتصادى عن طريق تعزيز التنسيق بين السياسات داخل الاطار المؤسسى الحالى ، وادخال جميع عملات الجماعة التى مازالت معومة بحرية ، ضمن آلية سعر الصرف للنظام النقدى الأوروبى على ان تنتهى هذه المرحلة فى نهاية ١٩٩٢ . والثانية يتم اثناءها تحقيق المزيد من التقارب وتتركز على اجراء الاصلاحات المؤسسية ، وفى مقدمتها انشاء الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية التى تكون مهمتها الرئيسية البدء فى الانتقال من التنسيق بين سياسات نقدية مستقلة ، الى تطبيق سياسة نقدية مشتركة . والتضيق المستمر لهوامش التقلب داخل آلية الصرف الاوروبية الحالية . والثالثة الانتقال من اسعار الصرف الى اسعار الصرف الثابتة وغير القابلة للتغير والانتقال الى سياسة نقدية موحدة .

٢/٢ ثانيا الموقف البريطاني من الوحدة النقدية

نجحت الجماعة الأوروبية في تحقيق المرحلة الأولى لهذه العملية ، وذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية في اكتوبر ١٩٩٠ ، على الانضمام لنظام الصرف الأوروبي ، وذلك مع تحديد سعر الجنيه الاسترليني بـ ٢,٩٥ مارك الماني كسعر اساسي ، مع اعطائه هامش تذبذب ٦٪ ، مع ملاحظة ان هذا الهامش وسعر الاساسي ، يطبقان على العمليات الجارية بين بلدان الجماعة . اما بالنسبة للدولار الأمريكي او الين الياباني فان اسعارهما ، تحدد وفقا للعرض والطلب ، والتطورات النقدية الدولية ولكنها رفضت تنفيذ المرحلة الثانية من هذه العملية[٦]

ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف وجهات النظر بين الحكومة البريطانية والجماعة الأوروبية حول مفهوم الوحدة النقدية ، إذ ترى الاولى ضرورة اتباع النهج « التدريجي » كبديل للنهج « المؤسسي » الوارد في تقرير ديلور . وبمعنى اخر فانها ترى ضرورة اتاحة الفرصة للعملات الوطنية (وبالتالي السياسات النقدية المحلية) للتنافس في نظام متعدد العملات يستند الى السلطات النقدية الوطنية ، وبذلك تتناقص مشكلات المسألة السياسية الى الحد الادنى . ويمكن ان يتطور النظام ، الى نظام لسعر الصرف الثابت ، بدرجة أو باخرى ، وعند ذلك سينشأ اتحاد نقدي عمليا

وقد حاول « جون ميجور » اثناء تولية وزارة المالية البريطانية في يونية ١٩٩٠ ، التوصل لاقتراح وسط ، ابرز فيه ضرورة العمل على تحقيق المزيد من التقارب في الاداء الاقتصادي . ورأى ان « وحدة العملة الأوروبية » يمكن ان يكون لها دور هام اذا وجدت الى جانب العملات الوطنية وتنافست معها . فينشأ اولا « صندوق النقد الأوروبي » يتولى اصدار هذه العملة ، عند الطلب في مقابل عملات الدول الأعضاء في الاتحاد . وتنشأ ثانيا عملة اوروبية صعبة تكون عملة حقيقية لا يسمح ابدا بتخفيض قميتها مقابل العملات الأخرى لدول الاتحاد الأوروبي ، وبمرور الوقت يزداد استخدام وحدة العملة الأوروبية ، ويمكن ان تصبح عملة مشتركة ، كما يمكن ان تصبح في الأجل الطويل جدا ، العملة الوحيدة لبلدان الاتحاد الأوروبي[٧]

وجدير بالذكر ان النظام النقدي الأوروبي ، يعتمد بالاساس على « المارك » الالماني باعتباره عملة غير تضخمية . وذلك لأن اتحاد مجموعة من البلدان تميل عملتها للانخفاض مع دولة يمثل قيمة عملتها للارتفاع لاسباب بنيوية ، بغية انشاء منطقة أسعار صرف ثابتة ، يصبح معدل الفائدة الحقيقي في هذا البلد هو المعدل الموجه . بمعنى انه يمثل الحد الأدنى الذى لا يمكن ان تنخفض اكثر منه سائر معدلات الفوائد . وبالتالي تضطر البلدان الأخرى الى المحافظة على فرق إيجابي بين معدلات الفائدة الرسمية الجارية فيها ، والمعدلات الجارية في المانيا[٨] .

وهنا نلاحظ ان معدل التضخم المنخفض للبوندسبنك « البنك المركزي الالماني » يدور حول ٣٪ . وايضا فان اداء « المارك » يعزز من مصداقية هذه السياسة في ضوء الخطوط العريضة « للبوندسبنك » والمستقل قانونيا عن الحكومة . وهنا يبرز الدور المهيمن لالمانيا في النظام النقدي الأوروبي ، وبالتالي سيطرة البنك المركزي الالماني .

وجدير بالذكر ان « البوندسبنك » قد نجح خلال الفترة الماضية في تشديد قبضته على الأوضاع النقدية المحلية ، وفرض سيطرة حازمة على تدفقات رؤوس الأموال ، مما عزز من قدرته على مكافحة التضخم المحلية ، والذى يعتبر العدو الرئيسي للاقتصاد الالماني ، لدرجة ان وصول معدل التضخم الى ٣,١٪ عام ١٩٦٦ قد افقد المستشار « لودفيج ايرار » منصبه . كما ان تصريحا ادلى به هيلموت شميت ، في اكتوبر عام ١٩٨٢ وذكر فيه « ان تضخما يعادل ٥٪ ، افضل من بطالة ٥٪ » ساعد في فقدانه منصبه انذاك[٩] .

ولذلك وبفضل سياسة البوندسبنك عرفت المانيا ادنى مستوى لمعدلات التضخم ، بين معظم البلدان الصناعية الكبرى ، وبفضل هذا النجاح اكتسبت السياسة الألمانية مصداقيتها ، وانتهى الأمر باستخدام « المارك » عمليا كقاعدة مرجعية للاسعار الرسمية للعملات المشاركة في الية سعر الصرف الخاصة بالنظام النقدى الأوروبى . ويسمح هذا الوضع بدورة لالمانيا ، فان تحتفظ بقدر من الاستقلال النقدى المحلي ، وقلل من تقلبات سعر صرفها الاسمى مقابل عملات شركائها في النظام النقدى الأوروبى[١٠] .

ولهذا السبب ترفض الحكومات البريطانية الانضمام للنظام النقدى الأوربى ، باعتباره سيؤدى الى التنازل عن جزء من سيادتها الوطنية ، خاصة فيما يتعلق بالادارة النقدية والائتمانية للبلاد ، او سياسات ميزان المدفوعات . كما ان خبراء البنك المركزى البريطاني يشيرون الى ان الجنيه الاسترليني يتعامل مع الأزمات الخارجية بطريقة معاكسة للطريقة التي يتم بها استيعاب هذه الأزمات في الاقطار الأوروبية الأخرى .

ومن جهة اخرى فان الحكومات البريطانية ترى ان « الاسترليني » مع « المارك » يشكلان اثنين من اهم خمس عملات تستخدم على الصعيد الدولى كعملات احتياط ، وهو ما يتطلب بالضرورة وجود علاقة مرضية بينهما حفاظا على عمل النظام وحيويته .

وقد اثار الموقف البريطاني العديد من التخوفات حول مستقبل الجماعة الأوروبية ، خاصة وانها تتطلب الاتفاق على وسائل جماعية لعلاج الخلل في موازين المدفوعات وتصحيح اسعار الصرف وخلافه ، وكلها امور بالغة الحساسية والتعقيد في آن واحد

ثالثا قمة « ماسترخت » .

وقد احتلت هذه القضايا مكان الصدارة في المناقشات التي جرى التفاوض بشأنها بين بلدان الجماعة . ولذلك اتخذ المجلس الاوروبي قراره بشأن الاتفاقية الاقتصادية والنقدية الوحدة السياسية في « ماسترخت » في ديسمبر عام ١٩٩١ ، وسمح بتقديمها الى البلدان الاعضاء لاعتمادها خلال عام ١٩٩٢ ، بحيث تصبح سارية المفعول اعتبارا من يناير ١٩٩٣ . وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة ما يلي :(١١)

- تحديد اول يناير ١٩٩٤ لبدء العمل بالمرحلة الثانية من هذه الوحدة والتي يتم خلالها انشاء مؤسسة النقد الأوروبية التي تتولى عملية التنسيق بين السياسات النقدية للدول الاعضاء ، وكذلك فيما يتعلق بالتعاون بين البنوك المركزية ومتابعة اداء النظام النقدي الأوروبي ، مع تشجيع التوسع في استخدام وحدة العملة الأوروبية .
- في نهاية عام ١٩٩٦ يتم وضع الخطط التفصيلية لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية ومتابعة اداء الدول الاعضاء في مجال التمهيد لاستخدام عملة اوروبية موحدة والتعرف على مدى الشوط الذي قطعته الدول الاعضاء في هذا الصدد .
- اذا لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن المرحلة الثالثة حتى نهاية عام ١٩٩٧ يتم تحديدها تلقائيا مع اول يناير ١٩٩٩ حيث يتم توحيد العملة واقامة بنك مركزي موحد « E.C.B » يندرج في اطار النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB حيث ان الأخير سيضم كلا من البنوك المركزية الوطنية الخاصة بالدول الاعضاء ، والبنك المركزي المقترح .

ويلاحظ على هذا النظام انه قد حدد فترة انتقالية للوصول الى المرحلة النهائية مدتهاتسع سنوات تقريبا ، وهي فترة يتم فيها التقارب(١٢) بين البلدان وبعضها البعض ، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية بها وتحديدا تحويل العجز في هذه الموازنات ، مع وضع حدود قصوى لهذا العجز . هذا فضلا عن مشكلات الادخار القومي أو الحسابات الخارجية .

وهنا تجدر الاشارة الى ان بعض بلدان « الافتا » ، الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة قد ارتبطت مع الجماعة بما يسمى المنطقة الاقتصادية الأوروبية في يونية ١٩٩١ ، الامر الذي ادى الى قيام عدد من بلدان هذه المجموعة بخطوات جديدة في اتجاه الترابط النقدي مع بلدان الجماعة الأوروبية ، فقد ربطت النرويج « الكرونة » بوحدة النقد الأوروبية في اكتوبر ١٩٩٠ ، وقامت السويد في مايو ١٩٩١ بربط عملتها بهذه الوحدة ، وحذت فنلندا حذوها في يونيو من نفس العام . وذلك مع الاخذ بالحسبان ان النرويج تحتفظ بها من تقلب قدرة ٢,٢٥٪ ، والسويد ١,٢٥٪ وفنلندا بنطاق قدره ٣٪ على جانبي اسعار الصرف المركزية لعملاتهم(١٣).

وهذه العملية سوف تساعد مع مرور الوقت على تقارب اداء الاسعار بين بلدان الافتا في اتجاه المستويات السائدة داخل المجموعة الأوروبية ، مما يسهل بالتالي انتقالها الى وضع العضوية الكاملة في الجماعة .

وتتيح العملة الموحدة « الايكو » وبالتالي السلطة النقدية المركزية ، مثل المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية عدة مزايا هامة(١٤).

اولهما تكفل الحد الاقصى من المصداقية لاستقرار سعر الصرف عن طريق الغاء اسعار الصرف داخل الاتحاد . فالعملة المشتركة اصعب في العدول عنها ، بالمقارنة بالالتزام باسعار الصرف الثابتة (على نحو غير قابل للالغاء) .

ثانيا ان العملة المشتركة تتيح للمشاركين في الاتحاد النقدي الحصول على مكاسب الكفاءة المقترنة بالتحرك اقترابا من عملة واحدة ، اكثر مما تتيحه لهم اسعار الصرف الثابتة .

ثالثا ان السلطة النقدية المركزية يمكن ، من حيث المبدأ ، ان تتجنب الاثار الخارجية السلبية المقترنة بسياسة « افقر جارك » التي تتخذها السلطات النقدية الوطنية المتنافسة .

رابعا ان السلطة النقدية المركزية قد تكون قادرة على تنفيذ الرقابة النقدية بفعالية اكبر مما تستطيعه البنوك المركزية الوطنية كل على حدة ، لان الطلب على النقود في المنطقة الأوسع قد يكون اكثر استقرارا في ظل اسواق رأس المال المفتوحة والتحرر المالي الكامل ، بالمقارنة بالطلب على النقود في البلدان كل على حدة .

رابعا : مستقبل النظام النقدي الاوروبي :

اشرنا فيما سبق الى ان هذا النظام وضع بصفة رئيسية لتشجيع تقارب مستويات الاداء الاقتصادي الأوروبي ، وبصفة خاصة معدلات التضخم فيها . ومن هذه الناحية يمكن ان تعتبر سياسات الصرف المتبعة حينذاك ، والتي مازالت سارية المفعول على الرغم من بعض التعديلات التي يجري ادخالها من حين لاخر على اسعار الصرف ، سياسات ناجحة ، بيد انها تجبر حكومات هذه البلدان على ممارسة سياسات اقتصادية تغييرية بغية مسايرة « المانيا » .

ونظرا للخاصية التي يتمتع بها النظام الأوروبي والقائمة على فكرة النطاق المستهدف Zone, Zone Cilales Target للعلاقة بين العملات على اساس تحديد قيمة مركزية لكل عملة بالنسبة للاخرى عند المستوى الذي يتفق مع الاساسيات الاقتصادية والسماح بتقلبات حول القيمة المركزية في حدود نطاق يتم الاتفاق عليه بين البلاد الاعضاء وان يكون النطاق من الاتساع بحيث لايحمل معنى الثبات الذي كان معمولا به في ظل نظام « بريتون وودز » ولكنه يكون من الضيق بحيث يفرض الانضباط المطلوب في السياسة المالية والنقدية . فان عمل

هذا النظام سيظل رهنا . بالسياسة النقدية الالمانية ، وبالتالى فمن المعتقد ان النظام النقدى الاوروبى سيشهد فترة من الاضطرابات خلال الفترة القادمة بسبب الصدام بين اسعار الفائدة المرتفعة فى المانيا ، ومعدلات النمو الاقتصادية البطيئية فى اوروبا .

وللفترة فى سعر « المارك » قد تضطر البلدان الاوروبية التدخل فى السوق لدعم عملاتها ، ورفعها الى تقييد سياستها المالية بمعدلات تفوق المعدلات البطيئية للنمو وهو ما يؤدى الى قيام تحالفات اوروبية جديدة من اجل تحديد قيمة « المارك » ، وهنا يرى البعض ضرورة ان تقوم كل من اسبانيا وبريطانيا وايطاليا ، بتخفيض عملاتها بنسبة ٢٠٪ لاستعادة قدرتها على مواجهة « المارك » .

وهنا تجدر الاشارة الى ان « البوندسنبك » الالمانى يعانى بشدة جراء الوحدة الاندماجية بين شطرى المانيا والتى ادت الى ارتفاع معدلات البطالة بشدة الامر الذى خلق العديد من الاضرابات بالبلاد خاصة فى الشطر الشرقى ، فشهدت الدولة الالمانية مؤخرا اكبر اضراب عمالى منذ عام ١٩٧٤ ، شارك فيه ما يقرب من مليونى عامل ، وشمل العديد من الفئات العاملة بالبلاد على راسها عمال البريد والسكك الحديدية ، وطالبوا بزيادة الاجور والمرتبات الا ان الحكومة تخشى من ارتفاع معدلات التضخم ، خاصة فى ضوء زيادة المعروض النقدى بالبلاد ، زيادة كبيرة ، الامر الذى حطم كافة الامال فى امكانية ان تتراجع معدلات الفائدة الراهنة . وذلك على الرغم من الضغوط الكثيرة التى تتعرض لها السياسة النقدية الالمانية .

ومن هنا تثار الاشكالية بين الركود الاقتصادى الراهن ومعدلات الفائدة الحالية . وهو ما يمثل احدى المعضلات الاساسية ، داخل آلية سعر الصرف الاوروبية بشكل عام ، ويجبر الأطراف الاخرى على التعامل مع هذه المسألة بمنظور مختلف . وهو ما حاولت الحكومة الفرنسية القيام به مؤخرا حين قرر البنك المركزى الفرنسى ، خفض حجم الاحتياطى الملزم للبنوك re-serves obligotory ، وذلك فى محاولة للخروج من القبضة النقدية للبوند سبنك الالمانى .

وجدير بالذكر ان هذه العملية ستؤدى الى زيادة حجم الاقراض وبالتالى تضخ حوالى ٣١ مليار فرنك فرنسى فى الاقتصاد . وهى خطوة فى سبيل انعاش الاقتصاد الفرنسى وخلق وظائف جديدة فى المجتمع الفرنسى .

ولكن يظل التساؤل عن مدى امكانية نجاح هذه الخطوة ، وقدرة البلدان الاخرى على اتباع هذه الخطوة ؟

وهنا نلاحظ ان القليل منها هو الذى تجتمع لديه العوامل الاقتصادية اللازمة لذلك . وتشير المؤشرات الى ان هذه الاداة قد حققت نجاحا ملحوظا حتى الان . ولكن مازالت اسبانيا وايطاليا والبرتغال تعانى مشكلات التضخم ، بينما كانت كل من بلجيكا ولوكسمبورج ، قد الفتا الاحتياطى الملزم بأسره منذ سنوات . وبالتالى يظل خفض اسعار الفائدة من خفض العجز فى ميزانياتها ، وبالتالى ضمان السيطرة على معدلات التضخم .

وهنا تبرز على مائدة البحث العديد من التساؤلات الهامة ياتى على راسها مدى امكانية الاتفاق على وسائل جماعية لعلاج الخلل فى موازين مدفوعات بلدان الجماعة ، وضمان الحفاظ على استقرار الاسعار ، فى ضوء الرغبة الاساسية لدى العديد من الحكومات فى ضمان الحفاظ على استقلالية المؤسسات الوطنية ؟

وتأتى اهمية هذا التساؤل فى ضوء الحقيقة المعروفة بان المركز الأوروبى الاجمالى للحساب الجارى سيكون له اثر كبير على سعر الصرف المستقبلى بين وحدة النقد الاوروبية والعملات الرئيسية الاخرى على راسها الدولار الامريكى والين اليابانى .

وثانيا ما هى الادوات التى تجعل السلطة النقدية الاوروبية ، قادرة على السيطرة بفعالية . اكبر ؟ مما تستطيعه البنوك المركزية الوطنية ؟ وهو ما يطرح تساؤلا اخر عن مدى الاستقلال الذى يجب ان يتاح للبنك المركزى الاوروبى (المزمع تكوينه) ؟ بمعنى اخر هل ينبغى ان يكون مستقلا عن السلطات الحكومية الوطنية وسلطات الجماعة ام لا ؟ وما هى سلطات البنك المركزى الاوربى ومسئوليته ؟ وما هو مدى الاستعداد للتخل عن السيادة للمؤسسات الأوروبية المشتركة والانضمام الى عملية اتخاذ القرارات بصورة مشتركة ؟

كل هذه التساؤلات وغيرها لم يتم حسمها فى الاتفاقيات المذكورة ؟ ومازالت قيد البحث والدراسة بسبب اختلاف وجهات النظر بين الحكومات المختلفة ، وذلك بسبب تباين الاداء الاقتصادى فيما بينهم ، حيث تعانى البلدان الفقيرة ، داخل الجماعة ، من مشكلات زيادة الانفاق العام وارتفاع معدلات التضخم ، فضلا عن عدم استقرار اسعار الصرف ، الامر الذى يتطلب بالضرورة ادخال تعديلات جذرية فى سياسات هذه البلدان ، وهو ما يتعارض مع اوضاعها الداخلية ، ويؤدى لعدم الاستقرار السياسى بداخلها .

وهنا تجد تجدر الاشارة الى ان الارتباط المتبادل بين اسعار صرف عملات الاطراف ، يشير الى انهم سيتقاسمون عبء التصحيح عندما يحدث تقلب ضخم فى سعر مشترك بينها ، ولكن الاسعار المرتبطة بوحدة العملة الأوروبية ، تركز العبء كله على كاهل كل بلد على حدة . وهذا الامر يلعب لصالح البلدان الاكثر قوة ، اذ ان حركة عملاتها ستتغير ايضا من سعر وحدة النقد الأوروبية ، اما البلدان الصغيرة فقد تتحمل عبء التسوية كله ، مادامت حركة اسعار عملاتها لن يكون لها سوى تأثير صغير على وحدة النقد الاوربية .

ومن هنا يصبح من الضرورى ، ادخال التعديلات المطلوبة على هذا النظام ، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادى المعاصر ، ويراعى طبيعة العلاقات السياسية السائدة ، باعتباره العنصر الحاسم فى وضع نظام نقدى يحظى بالثقة ، اذ ان اى محاولة للاصلاح تنتهك المنطق لابد لها ان تفشل !!

المصادر والمراجع :

١ ـ د . رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .

٢ ـ البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع المجلد (٤١) ١٩٨٨ .

(3) I.M.F, World Economic outlook, october 1990.

٤ ـ صندوق النقد الدولى ، افاق الاقتصاد العالمى ، اكتوبر ١٩٩١ المجلد الأول .

٥ ـ هورست اورنجور ، اوروبا تسعى الى الوحدة النقدية ، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٠ .

(6) Le Monde Deplomatique, Janvair 1990.

٧ ـ هورست اورنجر ، مرجع سبق ذكره .

٨ ـ عبد الفتاح الجبالى ، الدولار والين والمارك ومستقبل العملة الدولية ، دراسة منشورة على حلقات بجريدة العالم اليوم ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٩٥ .

٩ ـ عبد الفتاح الجبالى ، المارك وتداعيات الوحدة الالمانية ، جريدة الاهرام ، ٦ يوليو ١٩٩٠ .

١٠ ـ جورج تافلاس ، العملات الدولية ، ارتفاع قيمة قيمة المارك الالمانى ، التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٩٠ .

١١ ـ انظر نزيرة الافندى ، التقرير الاقتصادى الدولى والعربى ، ملحق الاهرام الاقتصادى .

١٢ ـ يقصد بفكرة التقارب الاسمى بمعناها الضيق هو التحرك نحو معدلات تضخم مماثلة (منخفضة) بين البلدان . ويشير المصطلح بالمعنى الأوسع الى السلوك المماثل للمتغيرات الاقتصادية المسئولة بشكل مباشر عن استقرار الاسعار وسعر الصرف . ومن بينها على سبيل المثال اسعار الفائدة وارصدة الميزانية . ويشير التقارب الحقيقى الى العملية التى تؤدى الى تخفيض الفوارق فى مستويات المعيشة على المدى الطويل .

١٣ ـ عندما ربطت السويد عملتها بالايكو ، اعلنت ان هذه هى الخطوة الاولى فى استراتيجية مكونة من ثلاث خطوات تؤدى الى المشاركة فى النظام النقدى الأوروبى ثم الى العضوية الكاملة فى المجموعة . ولذلك تقدمت بطلب رسمى فى يوليو ١٩٩١ . وتأمل ان يتحقق ذلك فى ١٩٩٥ ولم تتقدم بطلب عضوية من بلدان ، الافتا ، الاخرين سوى النمسا فى ١٩٨٩ . وكانت النرويج قد طلبت ذلك فى عام ١٩٦٩ . وقبلت فى عام ١٩٧٢ . ولكن الشعب النرويجى رفض هذا الانضمام فى استفتاء عام .

ومن بين البلدان غير الاعضاء فى الافتا . والتى طلبت الانضمام الى الجماعة كل من تركيا فى ١٩٨٧ ، وقبرص ١٩٩٠ ، ومالطة ١٩٩٠ . وقد اعلنت الجماعة انها لن توسع عضويتها الا بعد ١٩٩٣ .

انظر صندوق النقد الدولى ، مرجع سبق ذكره ص ٧٤ .

١٤ ـ جاكوب ك . فرنكيل ، موريس جولدشتين ، اتحاد اقتصادى ونقدى يتشكل فى اوروبا التمويل والتنمية مارس ١٩٩١ .



REPORTS & COMMENTS:

- Think Tanks : The American Stand in Middle East: Dr. Ziyad Aby Amud
- The Zionist Lobby ? American Polls : Dr. Hassan Bakr
- International Disintegration & the New World Order: Ambass. Ahmed Taha Mohamed
- Non-Aligned Movement: From Accra to jakarta : Ahmed Youssef el Karie
- Evolutions in World Economy & New Impacts. Amru Mustafa Kamal Helmy
- International Changes & the Notion of Absolute Sovereignty : Oussama el-Magzoub
-The Western Sahara Problem: The Beginning of a New Stage: Ahmed Mehaba
- South Africa : The Difficult Path towards Settlement : Nevine Kabbaj
- Probalities for the Reunification of the Two Korea : Mohamed M. Shahata
- The European Conference for Cooperation & Security & Nogorno-Karabakh Crisis : Amani Fahmy

MILITARY STRATEGY:

- Colloquium on Naval Armament Limitation & Naval Security in the Mediterranean : M. Murad I. el-Dessouki
- The International Conflict Phenomenon on Post-Cold War World: Ahmed Ibrahim Mohamed .

INTERNATIONL CONFERENCES & ROUND TABLES :

- Colloquium on Naval Armament Limitation & Naval Security in the Mediterranean : M. Murad I. el Dessouki
- A Series of Conferences on the 1919 Revolution : Amr el-Gweily
- Conference on the Middle East and the 2000 Years : Dr Youssef A. El Cherkawi
- Colloquium on Modernization of Historceal Studies: Amal Assaad
- Colloquium on the 6th June War: Its Impacts & Consequences after 25 Years: Salwa M. Abdel Latif
- Conference on the «Earth Summit» : Shoeib Abdel Fattah

BOOK REVIEW:

- Khader Bishara: Les Palestiniens Avant et Apres la Guerre du Golfe: Louvain-La-Neuve: Centre d'Etudes & de Recherches sur le Monde Arabe Contemporain , 1991 presented: by Amr el -Gweily
- « Australia's Foreign Relations in the Mord of the 1990's» :·by Gareth Evans & Bruce Grant :
- Melbourne University Press.- 1991 presented : by Amani Fahmy.

PERIODICAL REVIEWS:

- L'Emergence de la Russie Sur la Scéne Internationale: par Anne de Tinguy : Revue de Politique Etrangère-I-1992
- L'URSS est Morte , Vive la Russie par Alexandre Adler: Revue de Politique Internationale: n°55 Printemps 1992

CHRONOLOGY OF EVENTS:

- International Events: February- March-April-May 1992: by Abul Seoud Ibrahim
- United Nations & General Scretary Activités : By Nadia Abdel Said



Chairman of the Board and General Editor :

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor :

Dr. Oussama El Ghazali Harb

Managing Editor

Ahmad Youssef Al Karie

Technical Consultant :

Nabya Asfahany

Sub-Managing Editor :

Sawsan Hussein

Editorial Assistant :

Nadia Abdel Sayed

Direction Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram Un
Annual : 8 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 35 $
Other Countries (by Air Mail) 40 $

CONTENTS

كيف تحصل على أعداد السياسة الدولية
أو المـواد المنشــورة بهــا ؟

اكملت « السياسة الدولية » خمسة وعشرين عاما من عمرها قدمت خلالها مائة عدد من المجلة (يوليو ١٩٦٥ - ابريل ١٩٩٠) تتضمن مئات من الدراسات والتقارير والتعليقات والتحليلات باقلام جمهور من الخبراء واساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين .

وادارة المجلة وقد استشعرت حاجة القارىء المتخصص الى الرجوع الى مايطلبه من موضوعاتها بالأعداد المائة الأولى في اقل وقت وبايسر وسيلة تم تسجيل الاعداد على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات .

وتتاح الآن المجموعة الكاملة لاعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة - كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة .

هذا وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضا باعداد نظام للاسترجاع الموضوعي من اعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الاعداد او لفترة زمنية محددة - وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمي وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك أن مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بـ الدكتور احمد السعيد
مدير عـام
مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٥٧٤٧٠١١
٥٧٧٤٢١١
تلكس U.N ٩٢٠٠٢/٩٣٣٤٦